

فهرست کتاب مجمع الضمانات

- ٧ الباب الاول في الزكاة  
٨ الباب الثاني في الحج  
٩ الباب الثالث في الاضحية  
١٠ الباب الرابع في العتق  
١٢ الباب الخامس في الاجارة ويشتمل هذا الباب على قسمين  
١٣ الاول في المستأجر وفيه أربعة أنواع  
١٣ النوع الاول ضمان الدواب  
٢٣ الثاني ضمان الامتعة  
٢٤ الثالث ضمان العقار  
٢٦ الرابع ضمان الآدمي  
٢٧ القسم الثاني في الاجير وأجير وفيه مقدمة وتسعة عشر نوعا  
٢٧ المقدمة في الكلام على الاجير المشترك والخاص وما يضمن به كل واحد منهما بطريق الاجال  
٢٨ النوع الاول ضمان الراعي والبقار  
٣٤ الثاني ضمان الحارس  
٣٤ الثالث ضمان الحمال  
٣٦ الرابع ضمان المكارى  
٣٨ الخامس ضمان النجاج  
٤٠ السادس ضمان الخياط  
٤١ السابع ضمان القصار  
٤٥ الثامن ضمان الصباغ  
٤٦ التاسع ضمان الصانع والحداد والصفار ومن يعتنه والنقاش  
٤٧ العاشر ضمان الفصاد ومن يعتنه  
٤٨ الحادي عشر ضمان الملاح  
٤٩ الثاني عشر ضمان الخباز والطباخ  
٤٩ الثالث عشر ضمان الغلاف والوراق والكتاب  
٥٠ الرابع عشر ضمان الاسكان  
٥٠ الخامس عشر ضمان التجار والبناء  
٥١ السادس عشر ضمان الطحان

658



٥٣	السابع عشر ضمان الهلال
٥٤	الثامن عشر ضمان المعلم ومن بعناه
٥٤	التاسع عشر ضمان الخادم والظفر
٥٥	الباب السادس في العارية ويشتمل على مقدمة وخمسة أنواع
٥٥	المقدمة في الكلام فيها اجمالاً
٥٧	النوع الاول ضمان الدواب
٦٣	الثاني ضمان الامتعة
٦٦	الثاني ضمان القن (صوابه الثالث)
٦٦	الثالث ضمان العقار (صوابه الرابع)
٦٧	الرابع ضمان المستعار للرهن (صوابه الخامس)
٦٨	الباب السابع في الوديعة ويشتمل على ستة فصول
٦٨	الفصل الاول في بيانها وما يجوز للمودع ان يفعل وما يصير به مودعاً
٧٧	الثاني فيمن يضمن المودع بالدفع اليه ومن لا يضمن
٨٢	الثالث في الخلط والاختلاط والاتلاف
٨٤	الرابع في الهلاك بعد الطاب والجود والرد
٨٧	الخامس في موت المودع مجهلاً
٩٠	السادس في الحامى والتباني
٩٣	الباب الثامن في الرهن ويشتمل على تسعة فصول
	الفصل الاول فيما يصح رهنه وما لا يصح وحكم الصحيح والقاسد والباطل
١٠١	الثاني فيما يصير به رهناً وما لا يصير
١٠٣	الثالث فيما يبطل الرهن
١٠٥	الرابع في الزيادة في الرهن والزيادة المتولدة منه واستبداله وتعدد
١٠٧	الخامس في التعيب والنقصان
١٠٨	السادس في التصرف والانتفاع بالرهن
١١١	السابع في الهلاك بعد الاراء والالتفات
١١٣	الثامن في الرهن الذي يوضع على يد عدل
١١٤	التاسع في الجناية على الرهن والجناية منه
١١٧	الباب التاسع في الغصب ويشتمل على تسعة فصول أيضاً
١١٧	الفصل الاول في بيانها والكلام في أحكامه وأحكام الغاصب من الغاصب وغير ذلك بطريق الاجمال

١٣١	الثاني اذا ظفر بالغاصب في غير بلد الغصب
١٣٢	الثالث فيما يصير به المرء غاصباً وضامناً
١٣٦	الرابع في العقار وفيه لو هدم جدار غيره أو حفرت في أرضه أو طم بئر بغير إذنه ونحو ذلك مما يتعلق بالعقار
١٣٩	الخامس في زوائد الغصب ومنافعه
١٣٠	السادس فيما ليس بمال وما ليس بمقتوم وما يقرب من ذلك كالمدبر وأم الولد وآلات اللهو
١٣٣	السابع في نقصان المغصوب وتغيره بنقسه أو بفعل وما ينقطع به حق المالك عن العين وينتقل الى القبيحة
١٣٩	الثامن في اختلاف الغاصب والمغصوب منه
١٤٠	التاسع في براءة الغاصب وما يكون رد للمغصوب وما لا يكون
١٤٣	الباب العاشر في التصرف في مال الغير بلا إذن
١٤٦	الباب الحادي عشر في اتلاف مال الغير وافساده مباشرة وتسياً ويشتمل على أربعة فصول
١٤٦	الفصل الاول في المباشرة والتسبب بنفسه وبده
١٥٤	الثاني في الضمان بالسعاية والامر وفيما يضمن المأمور بفعل ما أمر به
١٦١	الثالث في الضمان بالنار
١٦٢	الرابع فيما يضمن بالماء
١٦٥	الباب الثاني عشر في الجناية ويشتمل على سبعة فصول
١٦٥	الفصل الاول في الجناية باليد مباشرة وتسياً
١٧٦	الثاني فيما يحدث في الطريق فيملاك به انسان أو دابة وفيه مسائل الاتجار والانهار
١٨١	الثالث فيما يحدث في المسجد فيملاك به شيء وما يعطى بالجلوس فيه
١٨٢	الرابع في الحائط المائل
١٨٥	الخامس في جناية البهيمه والجناية عليها
١٩٤	السادس في جناية الرقيق والجناية عليه
٢٠٠	السابع في الجنين
٢٠٠	الباب الثالث عشر في الحدود وفيه ضمان جناية الزنا وضمان السارق وقاطع الطريق
٢٠٤	الباب الرابع عشر في الاكراه
٢٠٨	الباب الخامس عشر في الصيد والذبايح
٢٠٨	المسائل الاستثنائية
٢٠٩	الباب السادس عشر في اللقيط واللقطة



هذا كتاب مجمع الضمانات في مذهب  
الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان  
تأليف العلامة أبي محمد بن غانم  
ابن محمد البغدادي رحمه  
الله تعالى  
آمين



5503

(الطبعة الاولى)  
(بالمطبعة الخيرية المنشأة بجمالية مصر المحمية)  
(سنة ١٣٠٨)  
(هجريه)

Süleymaniye Kütüphanesi	
İzmir	
884	
Eski Kayıt No.	

حقيقة

- ٢١٢ الباب السابع عشر في الآبق  
٢١٣ الباب الثامن عشر في البيع  
٢٤٣ الباب التاسع عشر في الوكالة والرسالة  
٢٦٥ الباب العشرون في الكفالة  
٢٨٢ الباب الحادي والعشرون في الحوالة  
٢٨٤ الباب الثاني والعشرون في الشركة ويشتمل على خمسة فصول  
٢٨٤ الفصل الاول في شركة الاملاك  
٢٩٤ الثاني في شركة العقود وفيه أحد أنواعها وهو شركة المفارضة  
٢٩٧ الثالث في شركة الغنات  
٣٠٣ الرابع في شركة الصنائع  
٣٠٣ الخامس في شركة الوجوه  
٣٠٣ الباب الثالث والعشرون في المضاربة وفيه فصلان  
٣٠٣ الفصل الاول في المضاربة  
٣١٣ الثاني في المباشرة  
٣١٤ الباب الرابع والعشرون في المزارعة والمساقاة والشرب  
٣٢٤ الباب الخامس والعشرون في الوقف  
٣٣٤ الباب السادس والعشرون في الهبة  
٣٤٠ الباب السابع والعشرون في النكاح والطلاق  
٣٥٥ الباب الثامن والعشرون في الرضاع  
٣٥٦ الباب التاسع والعشرون في الدعوى  
٣٥٩ الباب الثلاثون في الشهادة وفي آخره مسألة القاضي اذا أعطى في قصائه  
٣٦٤ الباب الحادي والثلاثون في الاقرار  
٣٨٤ الباب الثاني والثلاثون في الصلح  
٣٩٢ الباب الثالث والثلاثون في السير  
٣٩٤ الباب الرابع والثلاثون في القسمة  
٣٩٥ الباب الخامس والثلاثون في الوصي والولي والقاضي  
٤٢٣ الباب السادس والثلاثون في المحجورين والمأذونين  
٤٣٨ الباب السابع والثلاثون في المكاتب  
٤٤٥ الباب الثامن والثلاثون في المتفرقات

(نعت)



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي من علينا بالفضل والعرفان ووفقنا لبيان ما شرع في الظلم والعدوان والصلاة والسلام الايمان الاكملان على من أنزل عليه القرآن تبيانا لكل شيء وهدى للناس في أمورهم فيقول الفقير الى الله الهادي أبو محمد بن غانم بن محمد البغدادي ان معرفة مسائل الضمانات من أهم المهمات اذا كثرت المنازعات فيها تقع والخسومات خصوصاً من تقلد القضاء والاقتضاء فهي في حقه فرض بلا امتراء فان الخطأ فيها يورث حزناً طويلاً وقد ورد أغرب الناس من ذهب دينه بدينه غيره ثم انه لا يخفى وجوب معرفتها على كل مسلم تقي يخاف على دينه ويخشى مقام ربه ليجتزع عما يترتب عليه بيبه حق من حقوق العباد فانها اذا وجبت في الذمة لا يبرأ عنها الا بالبراء والاستحلال وطلب الرضا فيما له ومالها نسأل الله العصمة عنها وعن وبالها وقد جمع بعضها منها بعض الفضلاء وأكثر من جمع منها فيما رأينا صاحب الفصولين فانه أفرد لها فصلاً وذكر فيه منها طرفاً صالحاً صلح الله شأنه غير انه لم يستوعب الابواب ولا أتم الكلام فيما ذكر من الابواب مع انه ذكر بعض المسائل في غير الموضع الذي يطلب منه تشبيهها وقياساً فرأيت أن أبرز في ذلك وسعي ومقدركي وأتبع الكتب المعبرة في الفتوى كفاضل الجان والهداية والصغرى والخلاصة وغير ذلك مما تجد في الكتاب المسطور وأقص الأثر وأجمل الفكر والنظر ولا أدع صغيرة ولا كبيرة ولا رابطة ولا جزئية تعاقبها نظرياً أو تناولها فكري الا قبسها بقلم التحرير ذا كراكل مسئلة في بابها مورداً كل فرع فيما يختص به من أنواعها ليسهل الطلب ويقل التعب

واجباً من الله الاجر الجزيل والدعاء ممن انتفع بها ولو شئ بسير غير اني تركت الادلة الا اليسير منها لان هذا الكتاب ليس موضع تحقيق بل الواجب فيه علينا ايمان الصحيح والاصح والمفتي به من غيره على ما ثبت وتقرر في كتب السلف الصالحين والائمة المهديين وقد تكرر ذكر بعض المسائل لغرض دعا الى ذلك يظهر عند الطلب والتأمل في ذلك وسيمينا الكتاب (مجمع الضمانات) والمناسبة ليست من المحفيزات وهو مشتمل على ثمانية وثلاثين باباً

الباب الاول في الزكاة  
الباب الثاني في الحج  
الباب الثالث في الاضحية  
الباب الرابع في الاعتاق  
الباب الخامس في الاجارة ويشتمل هذا الباب على قسمين  
الاول في المستأجر وفيه أربعة أنواع  
النوع الاول ضمان الدواب  
الثاني ضمان الامتعة  
الثالث ضمان العقار  
الرابع ضمان الآدي

القسم الثاني في الاجير وأجيره وفيه مقدمة وتسعة عشر نوعاً

المقدمة في الكلام على الاجير المشترك والخاص وما يفتن به كل واحد منهم ابطريق الاجال

النوع الاول ضمان الراعي والبقر

الثاني ضمان الحارس

الثالث ضمان الحمال

الرابع ضمان المسكاري

الخامس ضمان النجاج

السادس ضمان الخياط

السابع ضمان القصار

الثامن ضمان الصباغ

التاسع ضمان الصانع والحداد والصفار ومن بعينه والنقاش

العاشر ضمان الفصاد ومن بعينه

الحادي عشر ضمان الملاح

الثاني عشر ضمان الخباز والطباخ

الثالث عشر ضمان العلاف والوراق والكتاب

الرابع عشر ضمان الاسكاف

الخامس عشر ضمان التجار والبناء



السادس عشر ضمان الطمان  
 السابع عشر ضمان الدلال  
 الثامن عشر ضمان المعلم ومن بعثه  
 التاسع عشر ضمان الخادم  
 الباب السادس في العارية ويشتمل على مقدمة وخمسة أنواع  
 المقدمة في الكلام فيها اجالا  
 النوع الاول ضمان الدواب  
 الثاني ضمان الامتعة  
 الثالث ضمان القن  
 الرابع ضمان العقار  
 الخامس ضمان المستعار للرهن  
 الباب السابع في الوديعة ويشتمل على ستة فصول  
 الفصل الاول في بيانها وما يجوز للمودع ان يفعل وما ليس له وما يصير به مودعا  
 الثاني فيمن يضمن للمودع بالدفع اليه ومن لا يضمن  
 الثالث في الخلط والاتلاف  
 الرابع في الهلاك بعد الطلب والجود والرد  
 الخامس في موت المودع مجهلا  
 السادس في الحماي والتياي  
 الباب الثامن في الرهن ويشتمل على تسعة فصول  
 الفصل الاول فيما يصح رهنه وما لا يصح وحكم الصح والفساد والباطل  
 الثاني فيما يصير به رهنًا وما لا يصير  
 الثالث فيما يبطل الرهن  
 الرابع في الزيادة في الرهن والزيادة المتولدة منه واستبداله وتعددده  
 الخامس في التعيب والنقصان  
 السادس في التصرف والانتفاع بالرهن  
 السابع في الهلاك بعد البراء والاستيفاء  
 الثامن في الرهن الذي يوضع على يد عدل  
 التاسع في الجناية على الرهن والجناية منه  
 الباب التاسع في الغصب ويشتمل على تسعة فصول أيضا  
 الفصل الاول في بيانه والكلام في أحكامه وأحكام الغاصب من الغاصب وغير ذلك بطريق  
 الاجال

الثاني اذا ظفر بالغاصب في غير بلد الغصب  
 الثالث فيما يصير به المرء غاصبا وضامنا  
 الرابع في العقار وفيه لو هدم جدار غيره أو حف في أرضه أو طم بئر بغير اذنه ونحو ذلك مما  
 يتعلق بالعقار  
 الخامس في زوائد الغصب ومنافعه  
 السادس فيما ليس بمال وما ليس بمقتوم وما يقرب من ذلك كالمدر وأم الولد وآلات اللهو  
 السابع في نقصان المغصوب وتغيره بنفسه أو بفعل وما ينقطع به حق الملك عن العين وينتقل  
 الى القيمة  
 الثامن في اختلاف الغاصب والمغصوب منه  
 التاسع في براءة الغاصب وما يكون رد للمغصوب وما لا يكون  
 الباب العاشر في التصرف في مال الغير باذنه  
 الباب الحادي عشر في اتلاف مال الغير وفساده مباشرة وتسيده ويشتمل على أربعة فصول  
 الفصل الاول في المباشرة والتسبب بنفسه وبغيره  
 الثاني في الضمان بالسعاية والامر وفيما يضمن المأمور بفعل ما أمر به  
 الثالث في الضمان بالنار  
 الرابع فيما يضمن بالماء  
 الباب الثاني عشر في الجناية ويشتمل على سبعة فصول  
 الفصل الاول في الجناية باليد مباشرة وتسيده  
 الثاني فيما يحدث في الطريق فيهلك به انسان أو دابة وفيه مسائل الاتجار والانهار  
 الثالث فيما يحدث في المسجد فيهلك به شيء وما يعطب بالجلوس فيه  
 الرابع في الحائط المائل  
 الخامس في جناية البهيمة والجناية عليها  
 السادس في جناية الرقيق والجناية عليه  
 السابع في الجنين  
 الباب الثالث عشر في الحدود وفيه ضمان جناية الزنا وضمان السارق وقاطع الطريق  
 الباب الرابع عشر في الاكراه  
 الباب الخامس عشر في الصيد والذبايح  
 الباب السادس عشر في اللقطة واللقيط  
 الباب السابع عشر في الاتيق  
 الباب الثامن عشر في البيع  
 الباب التاسع عشر في الوكالة والرسالة



الباب العشرون في الكفالة  
 الباب الحادي والعشرون في الحوالة  
 الباب الثاني والعشرون في الشركة ويشتمل على خمسة فصول  
 الفصل الاول في شركة الاملاك  
 الثاني في المقايضة  
 الثالث في العنان  
 الرابع في الصنائع  
 الخامس في الوجوه  
 الباب الثالث والعشرون في المضاربة وفيه فصلان  
 الفصل الاول في المضاربة  
 الثاني في المباذعة  
 الباب الرابع والعشرون في المزارعة والمساقاة والشرب  
 الباب الخامس والعشرون في الوقف  
 الباب السادس والعشرون في الهبة  
 الباب السابع والعشرون في التسكاح والطلاق  
 الباب الثامن والعشرون في الرضاع  
 الباب التاسع والعشرون في الدعوى  
 الباب الثلاثون في الشهادة وفي آخره مسألة القاضي اذا اخطأ في قضائه  
 الباب الحادي والثلاثون في الاقرار  
 الباب الثاني والثلاثون في الصلح  
 الباب الثالث والثلاثون في السير  
 الباب الرابع والثلاثون في القسمة  
 الباب الخامس والثلاثون في الوصي والولي والقاضي  
 الباب السادس والثلاثون في المحجورين والمأذونين  
 الباب السابع والثلاثون في المكاتب  
 الباب الثامن والثلاثون في المتفرقات وفيه مسائل نفقات الاقارب وفيه مات وترك  
 طعاما فاطعم الكبير من الورثة الصغير يضمن أولا وكذا اتفاق الوارث الكبير على  
 الصغير منها وفيه حكم العمارة في ملك الغير وما يوجب الرجوع وما لا يوجب وفيه الغرور  
 لا يوجب الرجوع الا في مسائل وفيه خمسة لا يرجعون عند الاستحقاق بقيمة البناء والولد  
 وفيه الولد والمرأة لا يدخلان في الغرامات السلطانية وفيه حكم الاشارة وفيه تبرع  
 المريض على اجنبى أو وارثه وفيه قال المجروح لم يجرحني فلان وفيه تبرع بقضاء الدين عن

انسان وفيه ظفر المديون يجنس حقه أو يغيره الى غير ذلك

باب مسائل الزكاة

اذا أمر أحد الشريكين الاخر باداء زكاة نصيبه فأدى المأمور بعد أداء صاحبه ضمن عند  
 أبي حنيفة سواء علم به أو لم يعلم وكذا الوكيل باداء الزكاة اذا أدى بعد ما أدى الموكل ضمن  
 عنده علم به أو لم يعلم وقال أبو يوسف ومحمد ان علم باداء صاحبه أو موكله ضمن والا لا يضمن  
 من الوجيز وقوله سمار رواية عن أبي حنيفة ذكره في الخلاصة **§** الوكيل باداء الزكاة اذا  
 صرف الى ولده الكبير أو الصغير أو امرأته وهم محاييج جاز ولا يمسك لنفسه شيئا من البرازية  
**§** اذا عمل الساعي الزكاة فدفعها الى فقير فاسرق قبل تمام الحول أو مات أو ارتد جاز ولم يضمن  
 الساعي عندهنا خلافا للمالك والشافعي كما في درر البحار قال في شرح المجموع اذا لم يكن الدفع  
 بسؤال المالك أو الفقير من الساعي فان كان فالضمان على من سأله **§** ولو دفع المالك الزكاة  
 الى الفقير بنفسه فلا مام أخذها ثانيا في الاموال الظاهرة اذ ليس له ولاية الدفع الى الفقير في  
 السائغة فيكون فضوليا فيضمنه ومن ثمة قيل الاول نفل والثاني الزكاة وقيل الاول الزكاة  
 والثاني سياسة والاول أصح لما بينا قسدا بقولنا في الاموال الظاهرة لانه لو ادعى الدفع الى  
 الفقير بنفسه في الاموال الباطنة وهي ماعد السائغة يصدق مع اليقين ولا يؤخذ منه ثانيا  
 والمسئلة مسطورة في سائر الكتب وقيل لو علم الامام انه دفع الزكاة الى الفقير لا يأخذ منه  
 ثانيا مطلقا على ما ذكر في الوجيز **§** لو هلك المال بعد وجوب الزكاة تسقط الزكاة وقال الشافعي  
 يضمنه وقيل ان هلك بعد التحك من الاداء وبعد طلب الساعي يضمنه عندنا أيضا وفي  
 الاستهلاك يضمنه بالاتفاق من الهداية **§** رجل له ألف درهم حال عليها الحول ثم اشترى بها  
 عبد التجارة فمات العبد بطلت عنه زكاة الالف لانه نقل مال الزكاة ولو كان اشترى به عبدا  
 للخدمة لا تسقط به لالا العبد ويضمن قدر الزكاة من الخلاصة **§** رجلان دفعوا زكاة مالهما الى  
 رجل ليؤدي عنهما خلط المأمور مالهيهما فصدق ضمن الوكيل مالهيهما من ضمان الطمأن من  
 الفصولين **§** العالم ان سأل للفقراء أشياء وخطط الاموال ثم دفعها ضمن الاربابها ولا يجزئهم  
 عن الزكاة الا أن يأمره الفقراء أو لا بالأخذ ليصبر وكيلا عنهم بقبضه فيصير خالطا ماله عماله  
 فلا يضمنه من أمانات الاشياء **§** رجل أمر آخر باداء زكاة ماله عنه من مال نفسه فأدى  
 لا يرجع على أمره بلا شرط الرجوع من الامر بالاتفاق وأداء الدين من الفصولين وفيه عن  
 ظهير الدين المرغيناني الامر بالاتفاق وأداء خراج وصدقات واجبة لا يوجب الرجوع بلا  
 شرط الا في رواية عن أبي يوسف اه **§** لا يحمل الاكل من الغلة قبل أداء الخراج والعشر الا  
 اذا كان عازما على الاداء وان أكل قبله ضمن عشره وفي العتاني عن الامام الثاني انه  
 لا يضمن لكن بعدما أكل من النصاب وفي رواية انه يترك له ما يكفيه ولعماله وان أكل فوق  
 الكفاية ضمن من البرازية **§** السلطان اذا أخذ الخراج من الاكارأ والمستأجر يرجع على



الدهقان والاجر **§** اذا استأجر الرجل أرضا ليزرعها فالحراج على رب الأرض ولو قال له رب الأرض ادعني من الأجرة فاذي جاز من الاجر من الخلاصة **§** اذا غلب على أرض الحراج الماء أو انقطع عنها أو اصطلت الزرع آفة فلاخراج عليه لفوات التمكّن من الزراعة وهو النماء التقديرى المعتبر في الحراج وان عطلها صاحبها فعليه الحراج كافي الهداية من السير **§** لو أبرأ الدين المدين عن الدين بعد الحول فان كان المدينون فقيرا لا يضمن رب الدين قدر الزكاة بالاجماع وان كان غنيا فقبه روايتان **§** اشترى أرضا وقد بقي في السنة مالم يتمكن فيه من زراعتها حتى لم يجب عليه الحراج فاخذ العامل منه لا يرجع على البائع **§** حامل البراءة بالحراج اخذ ما في البراءة ممن وجد من أهل القرية ليس لمن اخذ منه ان يرجع على أهل القرية بخلاف الاكار على قول السدي وكذا الجبايات وترك النازلين **§** ونحوها **§** أهل قرية تصبوا عاملا بالاتفاق ليجي خراجهم ويصرفه الى الوالى ثم يوزر واحد منهم فاخذ خراجه من العامل فله ان يرجع عليه **§** مريض له مائتادره وعليه من الزكاة مائتادره لا يعطيه ولو اعطاها فلورثته ان يرجعوا على انفقوا بنسبها قال رحمه الله تعالى هذا قضاء لادبائه اذ قيل انه يؤديها سرا من الورثة **§** ومن يؤخر الزكاة ليس للفقير ان يطالبه ولا يأخذ ماله بغير علمه ويضمنه بالاخذ فان لم يكن في قبيلة الغنى من هو أحوج منه يضمنه باخذه في الحكم اما ديانة يرجى ان يحل له ذلك **§** أعطى نصيب شريكه من الحراج بغير اذنه فهو متبرع قنية **§** جى العامل الحراج من الاكار لم يملك الحراج بغير اذنه ان يرجع عليه لانه مضطروا للأرض في يده فلم يصبر متبرعا وعن صاحب المحيط لا يرجع الاكار عليه في ظاهر المذهب من القنية

**باب مسائل الحج**

ان اصاب حلال صيد اثم أحرم فارسله من يده غيره يضمنه عند أبي حنيفة وقال لا يضمنه من الهداية وفي شرح المجمع قيد بقوله من يده لانه لو أرسله من منزله يضمنه بالاتفاق وان اصاب محرم صيد فارسله من يده غيره لا ضمان عليه بالاتفاق فان قتله آخر في يده فعلى كل منهم ما جزاؤه ويرجع الاخذ على القاتل بما ضمنه عندنا خلافا لفر من الهداية وفي الوجيز لو كان القاتل نصرانيا أو صيبا فلا جزاء عليه ويرجع عليه الاخذ بقيمته وفيه ايضا ان كان المحرم كفريا ماله يرجع على القاتل به وان صام لم يرجع على القاتل بشئ اه **§** ولو حلق رجل رأسه لم يحرم بغير اذنه بان كان نائما أو مكرها فعلى المسلوق دم ولا يرجع على الخالق عندنا وعند فر يضمن الخالق للمسلوق الدم من درر الجار **§** الحاج عن الغير لو بداله فرجع من بعض الطريق فانه يغرم ما أنفق على نفسه من ذلك المال هذه في الوصايا من قاضيان الحاج عن الغير لو جامع قبل الوقوف ضمن النفقة لافساده الحج بخلاف ما اذا فاته حيث لا يضمن النفقة لانه ما فاته باختياره واذا جامع بعد الوقوف لا يفسد الحج ولا يضمن النفقة ولو أمره رجلان بان يحج عن

كل واحد منهم ما أحرم بحجة عنهم ما وقع عنه وضمن لهما ما لهما ولو أياهم الاحرام بان نوى عن أحدهما غير معين فان مضى على ذلك فكذلك يضمن وان عين عن أحدهما قبل المضى جاز ولا يضمن عند أبي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف رحمه الله من الهداية والمأمور بالافراد بحجة أو عمرة لو قرن فهو مخاف ضامن للنفقة عند أبي حنيفة خلافا لهما ولو أمره بالحج فاعتمر وحج من مكة فهو مخالف ولو أمره بالعمرة فاعتمر وحج من نفسه لم يكن مخالفا فلا يضمن وان حج أولا ثم اعتمر بصير مخالفا يضمن النفقة ولو أحرم المأمور ثم مات الا امر فلا ورثة ان يأخذوا ما بقي من المال وضمن ما أنفق منه بعد موته ولو رجع المأمور عن الطريق وقال منعت لم يصدق الا بحجة أو أمر ظاهر ويضمن ما أنفق من الوجيز **§** أمر بحج ففرض في الطريق لا يدفع النفقة لا تخرا لا باذن أمره **§** وصى دفع الى رجل دراهم ليحج عن الميت ففرض في الطريق فدفع الدراهم الى رجل بالأمر الوصى فحج عن الميت لا يقع عن الميت ولا عن وصيه والحاج الاول والثاني ضامنان من الفصولين **§** لو أنفق المأمور بالحج الكل في الذهاب ورجع من ماله ضمن المال المأمور اذا أمسك مؤنة الكراء وحج ماشيا ضمن المال ليس للمأمور الامر بالحج ولو مرض الا اذا قال له الامر اصنع ماشئت فله ذلك مطلقا والمأمور اذا أمسك البعض وحج بالبقية جاز ويضمن ما خلف واذا أنفق من ماله ومال الميت فانه يضمن الا اذا كان أكثرهما من مال الميت وكان مال الميت يكفي للكراء وعامة النفقة من الاشياء **§** قال حجبت عن الميت وأمره الورثة فالقول له لانه ينكر حق الرجوع عليه بالنفقة **§** ولو كان عليه دين فقيل له حج عن الميت بما عليه فزعم انه حج عنه لا يصدق الا بيينة لانه ادعى الخروج عن عهدة الامانة والورثة ينكرون من البرازية **§** دفع الى آخر ثلاثين دينارا ليحج عنه فحج عنه بذلك فلما فرغ أنفق في الرجوع من نفسه ثلاثين بعد نفاد ذلك فان كان هذا بخوارزم فلا يصح ويضمن المأمور القيمة وقد مر من الاشياء

**باب مسائل الاضحية**

**§** رجل اشترى أضحية وأمر رجلا بذبحها وقال تركت التسمية عمدا ضمن الذابح قيمة الشاة للامر فيشترى الامر بقيمتها شاة أخرى ويضحي ويتصدق بلحمها ولا يأكل **§** رجل دعا قصابا يضحي عنه فضحى القصاب عن نفسه فهي عن الامر ولا يضمنه **§** رجل اشترى خمس شياه في أيام النحر فاراد أن يضحي بواحدة منها لكن لم يعينها فذبح رجل واحدة منها يوم الاضحية بغير أمر صاحبه ابنيه الاضحية عن صاحبها كان ضامنا لان صاحبه لم يأذن له بذبح هذه الشاة من قاضى خان **§** ذبح أضحية الغير بغير اذنه في أيام الاضحية جاز استحسانا ولا يضمنه لانه لما تعينت صار المالك مستغنيا فثبت الاذن دلالة كذا في الغصب من الصغرى قال في الاشياء أطلقه بعضهم وقيد بعضهم بما اذا أضحيها للذبح اه **§** رجلان غلطا باضحيتهما فذبح كل واحد منهما أضحية صاحبه عن نفسه فان رضي به يجرى به عن الاضحية ويترادان



اللعن وان لم يرضيا به يجوز لكل واحد ما ذبح بنفسه عن الاضحية ويضمن قيمته لصاحبه  
 رجل ذبح اضحية غيره عن نفسه بغير امره فلما ملك ان يضمنه قيمتها فان ضمنه يجوز عن  
 الذابح دون المالك وان اخذها مذبوحة يجوز به عن المالك ولو اشترى شاة ثم افسدها  
 وضعى بها فلما ملك ان يضمنه قيمتها او ياخذها مذبوحة فان اخذها مذبوحة فعلى المضى ان  
 يتصدق بقيمتها مذبوحة لاجية وهو الصحيح لانه ابرأه البائع وان لم ياخذها مذبوحة ولكنه  
 صالحه المشتري على قيمتها او باعها منه بتلك القيمة (٢) يتصدق بقيمتها جية من الوجيز  
 من ائلف لم اضحية غيره للمالك ان يضمنه قيمته ثم يتصدق بها كالباع اضحيته فانه  
 يتصدق بالثمن من الهداية دفع الى رجل عشرين درهما يشتري له بها اضحية فاشترى  
 بخمسة وعشرين لا يلزم الا امر وان اشترى تسعة عشر ما يساوى عشرين لزم الامر وان  
 كانت لا تساوى لا يلزم من يوع قاضي خان التوكيل بشراء الاضحية بتقيد بايام الضر  
 قيل هذا مروى عن ابي يوسف واما عند ابي حنيفة فيعتبر الاطلاق كافي وكالة الصغرى

٣ قوله يتصدق  
 بقيمتها جية الذي  
 في الهداية عن  
 الظهيرية لا يتصدق  
 بشئ وهو الظاهر  
 فليصر اه محبته

باب مسائل العتق

ومن ملك ذارحم محرم منه مع آخر بشراء أو هبة أو صدقة أو وصية أو اشترى نصفه من سيده  
 أو علق عتق عبد بشراء نصفه ثم اشترى مع آخر عتق حصته ولم يضمن حصته شريكه عند ابي  
 حنيفة علم الشريك حاله أو لم يعلم في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة لا ضمان  
 فيما اذا علم ذكره في الايضاح وعندهما يضمن قيمة نصيب الشريك لو غنيا وبسعى العبد لو  
 فقير ولو ورث قريبه مع آخر بان مات امرأه ولها عبد هو ابن زوجها وتركته اُخامع الزوج  
 فورث الاب نصف ابنه والاخ نصفه الاخر لم يضمنه بالاجماع ولو باع أحد الشريكين نصيبه  
 من قريب العبد وهو موسر ضمن نصيب شريكه بالاجماع وكذا لو اشترى الاجنبى نصفه أولا  
 ثم اشترى القريب النصف الاخر وهو موسر ضمن نصيب شريكه من الوجيز ولو اشترى  
 أحد الشريكين نصيبه من انقن وهو موسر فان لشريكه ان يضمنه قيمة نصيبه وله الاعتاق  
 وفروعه والاستسعاء فان ضمن رجع المعتق بالضمان على العبد والولاة كله وان أعنتق أو  
 استسعى فالولاة بينهم ما وان كان معسرا فلشريك الاعتاق والاستسعاء لا الضمان والولاة  
 بينهم في الوجهين هذا عند ابي حنيفة وقال ليس له الا الضمان مع اليسار والسعاية مع  
 الاعسار ولا يرجع المعتق على العبد والولاة للمعتق من الهداية وفي الاشياء أحد  
 الشر بيكين في العبد اذا أعنتق نصيبه بلا اذن شريكه وكان موسرا فان لشريكه ان يضمنه  
 حصته الا اذا أعنتق في مرضه فلا ضمان عليه عند الامام خلافا لهما كذا في عتق الظهيرية اه  
 وقال في الوجيز وان مات المعتق والعتق في صحته يؤخذ الضمان من ماله وان كان العتق في  
 مرضه فعندهما لا شئ على ورثته في ماله لان العتق في المرض وصية كالتدبير وعند محمد وهو  
 رواية عن ابي يوسف يستوفى من ماله لانه ضمان ائلاف والمريض لو ائلف مال انسان يضمنه

وان مات الساكت فلورثته ان يختاروا التضمين أو السعاية أو الاعتاق فان اختار بعضهم  
 العتق وبعضهم الضمان فلهم ذلك ولو اختار الساكت أحد هذه الثلاثة ليس له ان يختار  
 الاخر لانه باختيار التضمين ابرأ العبد عن السعاية وباختيار السعاية صار نصيبه مكانها فلا  
 يملك نقله الى المعتق بخلاف الورثة لان ملك كل واحد منهم مميز عن ملك الاخر فصار كعبد بين  
 جماعة أعنتق أحدهم نصيبه ولو أعنتق نصيبه باذن الشريك فلشريكه الاستسعاء دون  
 التضمين والاصح انه لا سعاية له عليه عندهما وهذا بناء على ان عنده ضمان الاعتاق ضمان  
 ائلاف لانه بالاعتاق ائلف نصيب صاحبه حيث يفسد عليه باب التصرفات عليه وعندهما  
 ضمان عتق لانه يملك نصيب صاحبه بالضمان ولذلك قيل على قولهما ينبغي ان يكون له  
 حكم التضمين صرح به في الوجيز وخدا اليسار ان يملك من المال قدر قيمة نصيب الاخر لا يسار  
 الغنى ذكره في الهداية وتعتبر قيمة العبد في الضمان والسعاية يوم الاعتاق حتى لو أعنتق وهو  
 موسر ثم أعسر لا يطل حق التضمين ولو أعنتق وهو معسر فإيسر لا يثبت لشريكه حق التضمين  
 ولو اختلفا في قيمة العبد يوم العتق يقوم العبد للرجال فان كان هالكا فالقول للمعتق لانه  
 منكر الزيادة ولو أعنتق عبدا بينه وبين صغير يستأني بلوغ الصغير ان لم يكن له ولي أو وصى  
 وان كان فله التضمين أو السعاية ولو دبر أحد الشريكين نصيبه وهو موسر فلا تخير التضمين  
 وان شاء أعنتق أو استسعى عبد بين رجلين أعنتقه أحدهما ودبره الاخر ولا يملك أيهما سبق  
 أو كانا معا فعندهما العتق أولى فان كان المعتق موسرا ضمن وان كان معسرا يسى العبد واما  
 عند ابي حنيفة فللمدبر ان يضمن المعتق ربع قيمة العبد ويسى العبد في ربع قيمته ويرجع  
 المعتق بما ضمن على العبد لان للمدبر الضمان في حال ان كان التدبير أولا والسعاية في حال ان  
 كان العتق أولا فينصف من الوجيز واعلم انه ما اختلفا في كيفية تضمين المعتق في هذه  
 المسئلة فعند ابي يوسف يضمن قيمة شريكه فناء عند محمد قيمته مدبرا ذكره في الحقائق  
 كاتب عبده في مرضه ولا مال له غيره ثم أقر بائنه فبذل الكتابة جاز من الثلث وسعى العبد  
 في ثلثي قيمته أعنتق أحد عبديه في الصحة ثم مرض فبين في كثير القيمة فالعتق من جميع المال  
 من اقرار الصغرى من عليه كفارة لو قال لغيره أعنتق عبدا عني بالف ففعل وقع عن  
 الاخر عندنا وتلزمه الاف وقال زفر يقع عن المأمور ولا يلزم الاخر شئ وكذلك لو كانت حرة  
 فعتق عبدا لولا أنه أعنتقه عني بالف ففعل يقع عنها ويفسد النكاح خلافا لفران لم يذكر  
 الاخر البذل بل قال أعنتقه عني ولم يسم ما يقع عن المعتق عند ابي حنيفة ومحمد حتى  
 لا يفسد النكاح وقال أبو يوسف يقع عن الاخر أيضا ومحل المسئلة الهداية من النكاح  
 عبد وقع الى رجل مالا وقال له اشترى من مولاي وأعنتقني قال الحسن البصري البيع  
 باطل والعتق مردود ولا يفعل هذا الا فاسق وكذا قال ابن سيرين وعن ابراهيم النخعي ان البيع  
 والعتق نافذان وعلى المشتري الثمن مرة أخرى وبه تأخذ كذا في الصغرى وفي الخلاصة  
 من الوكالة عبد دفع الى رجل ألف درهم وأمره بان يشتري نفسه له من مولاه فذهب فاشترى



ان لم يصف يكون الشراء له وان اضاف الى العبد فهو اعتاق وما دفع من الالف فهو للمولى وعلى العبد ألف آخر عن العبد اه **عبد بين ثلاثة دبره أحدهم وهو موصى ومسترتم أعتقه الآخر وهو موصى فاردوا الضمان فلاساكت ان يضمن المدبر ولا يضمن المعتق والمدبران يضمن المعتق ثالث قيمته مدبر او لا يضمنه الثالث الذي ضمن ويكون الولاء بين المعتق والمدبر اثلاثا ثلثا للمدبر والثلث للمعتق وهذا عند أبي حنيفة وقال العبد كله للذي دبره أول مرة ويضمن قيمته لشريكه موصرا كان أو موصرا وقيمة المدبر ثلثا قيمته قنا من الهداية وقال ابن كمال في الايضاح وقيمة المدبر نصف قيمته قنا وهو الاصح وعليه الفتوى كذا في المبسوط اه **وان كانت أم ولد بينهما فاعتقها أحدهم وهو موصى فلا ضمان عليه عند أبي حنيفة وقاذا يضمن نصف قيمتها من الهداية وقيمة أم الولد ثلث قيمتها قنا ذكره في الحقائق **راذا أعتق المولى المأذون المديون وهو عالم بالدين لا يضمن جميع الدين انما يضمن الأقل من قيمته ومن ديونه كالمولى يعلم ولو أعتق العبد الجاني وهو يعلم بالجنابة يصير ضامنا للجميع كذا في الصغرى من المأذون ونظام الكلام عليهما يأتي في باب ما ان شاء الله تعالى **العبد الموصى بمنفعته أبدا رقبته للوارث وليس له من منافعه شيء ومنافعه له وصى له فاذا مات الموصى له عادت منفعة الى المالك ولو أعتقه نفذ ضمن قيمته بشئى بها خادم كذا في الاشياء من القول في المالك ثم قال فيه ولم ار حكم كتابته وينبغي أن تكون كاعتاقه ولا تصح الا بالتراضي اه **مريض وعقب قنا لامرأته فاعتقه ثم مات المريض نفذ ضمن القيمة اذا تمليك في الابتداء صح لكن انقلب وصية بعد ذلك قال في الواقعات وهو المختار **مريض وعقب لمريض قنا فخره ولا مل له سواء فمات الواهب ثم الموهوب له فالقن يسعى في ثلثي قيمته لورثة الواهب وبسعى في ثلثي ثلث الباقي لورثة الموهوب له كذا في الهبة من أحكام المرضى من الفصولين **وفي الخلاصة من القضاء الامة اذا شهد رجلان انها حرة بدون دعواها أو ادعت بضعها على يدي امرأه عدلة حتى تظهر عدالة الشهود فان ظهرت العدالة وقضى بعنتها وقد أخذت نفقتها أشهرها في مدة المسألة رجع المولى عليها انفق وكذا بما أخذت بخير اذن المولى وما أنفق عليها بغير القضاء فهو تبرع ولو لم يظهر انها حرة لكن استحققت وأقيمت البينة توضع على يد عدل ويؤمر الذي في يديه بالاتفاق عليها فان زكيت البينة لم يرجع على المستحق بالنفقة عند أبي حنيفة وعندهما يرجع اه**************

### باب مسائل الاجارة

وهي على قسمين الاول في ضمان المستأجر وهو أنواع الاول ضمان الدواب قال في الوجيز أصله ان المستأجر اذا خالف في المشروط له فان كان ضررا المحمول مثل ضرر المشروط أو أقل فلا شيء عليه لان الرضى باكثر الضررين يكون راضيا باقلهما أو بما بينهما دلالة وان كان أكثر منه ضررا فان كان من خلاف جنسه بان حمل مكان الشعير الحنطة فعطبت الدابة ضمن

ولا أجر له وان كان من جنسه بان حمل المسمى وزاد عليه ضمن بقدر الزيادة وعليه الاجر المسمى لانها هلكت بفعل مأذون وغيره مأذون فيقسم على قدرهما اه **المقبوض باجارة فاسدة في حكم الضمان كالمقبوض باجارة صحيحة قال في الاصل في آخرياب اجارة الدواب لاضمان على المستأجر في الدابة ان هلكت وهي في يده على اجارة فاسدة علل السرخسي فقال لانه مستعمل لها باذن المالك وقال صاحب المحيط هو أمانة في يده فاذا قصر في حفظه ضمن من القنبة وفي البرازية العين المستأجرة أمانة اجماعا اه **ولو استأجر للعمل فله أن يركبها ولو للركوب ليس له أن يحملها ولو حمل لا يستحق الاجر ويضمن بهلاكها والفرق ان اسم الحمل يقع على الركوب يقال حمل فلان دابته اذ اركبها فدخل الركوب تحت اسم الحمل واسم الركوب لا يقع على الحمل لا يقال فلان ركب دابته اذا حمل عليها من الفصولين **ولو استأجر دابة أو ثور باليس له أن يؤجرها من غيره وفي العبد له ذلك واجارة العمار قبل القبض مختلف فيها كبيعها من القنبة واعلم ان كل فعل قيل فيه ليس له مستأجر أن يفعله فانه يضمن ما تلف بفعله ولا تظن انها منحصرة بالمستأجر بل هي أصل شامل لجميع مسائل الضمان في جميع الابواب **ولو استأجر دابة للركوب فان أطاق فله أن يركب من شاء لكن اذا ركب بنفسه أو أركب واحدا ليس له أن يركب غيره ولو قال على أن يركب فلان فاركبها غيره فعطبت كان ضامنا ولو استأجرها للعمل وصي فوعا قدر الحمله عليها مثل أن يقول خصة أقفزة حنطة فله أن يحمل ما هو مثل الحنطة في الضرر أو أقل كالشعير والسمسم وليس له أن يحمل ما هو أضر كالحلح ولو استأجرها ليحمل عليها قطا سمها فليس له أن يحمل مثل وزنه حديد او لو استأجرها ليحمل عليها مقدار من الحنطة فحمل عليها أكثر منه فعطبت ضمن ما زاد الثقل الا اذا كان جلا لا يطبقه مثل تلك الدابة فينفذ ضمن كل قيمتها من الهداية قلت وانما يضمن ما زاد الثقل فيما اذا كانت تطبق الحمل اذا حملها المسمى والزيادة دفعة واحدة أما لو حمل المسمى أولا ثم حل الزيادة وهلكت ضمن كل القيمة ولو حل الزيادة على مكان حمل عليه المسمى ولو حمل في مكان آخر (٢) جنانكه بفترك ابر أو يثبت ضمن قدر الزيادة أيضا من الفصولين **وفي الخلاصة اذا استأجر دابة ليحمل عليها عشرة مخاتيم حنطة فحمل عليها عشرين فسلمت فعليه الاجر تاما فان عطبت بعد ما بلغت فعليه نصف قيمتها والاجر تام وهو قول أبي يوسف اه **وان كبح الدابة بلجامها أو ضربها فعطبت ضمن عند أبي حنيفة وقال لا يضمن اذا فعل فعلا متعارفا من الهداية وفي الحقائق موضع الخلاف الضرب في موضع معتاد بغير اذن صاحبها اذ في غير المعتاد يضمن اتفاقا ولو ضربها بامر وفي الضرب المعتاد في الموضع المعتاد بامر لا يضمن اتفاقا اه **وان استأجرها الى الحيرة فجاوزها الى القادسية ثم ردها الى الحيرة ثم نفقت فهو ضامن قيل تأويل هذه المسئلة اذا استأجرها ذاهبا لاجابيا أما اذا استأجرها ذاهبا وجائيا يكون بمنزلة المودع اذا خالف في الوديعة ثم عاد الى الوفاق قلت يريد انه لا يضمن وقيل الجواب محجى على الاطلاق قلت يريد انه يضمن مطلقا وهذا**************

(٢) هذا كلام  
ركب معناه بحيث  
علقه وراءه



أصح من الهداية وفي الخلاصة إذا خالف من حيث المجاوزة عن المكان بان يكرى دابة  
الى مكان معلوم بجواز ثم رجع فطبت الدابة لم يضمن عند أبي حنيفة في قوله الاول وفي قوله  
الاخير يضمن ما لم يدفع الى المالك وهو قوله ما رواه اختيار الامام السرخسي والعارية على هذا  
التحالف بخلاف المودع إذا خالف في الوديعة ثم عاد الى الوفاق حيث برئ عن الضمان وقال  
بعض مشايخنا انه لا فرق بين الوديعة والاجارة الا ان الوديعة مطلقا اما الاجارة على الذهاب  
دون المجيء حتى لو استأجرها ذاهبا وجائيا لا يضمن كالوديعة وهذا ليس بصحيح بل بين الوديعة  
والاجارة فرق على ما ذكرنا وكنا هنا لا يحتمل الفرق **§** استأجرها ليركبها بنفسه فاركبها  
غيره ضمن والاجر عليه **§** استأجر حمارا وقبضه فارسله في كرمه وتركه فسرقت برده  
وأصاب الحمار البرد ففرض ورده على صاحبه فان من ذلك المرض ان كان الكرم حصينا والبرد  
بحال لا يضر مع البرد ففرض ورده على صاحبه فان من ذلك المرض ان كان الكرم حصينا والبرد  
البردة ضمن قيمة الحمار دون البردة وان كان الكرم غير حصين ان كان البرد بحال يضر  
بالحمار مع البردة ضمن قيمتها وان كان بحال لا يضر به مع البردة ضمن قيمة البردة دون  
الحمار وعليه نقصان الحمار الى وقت الرد الى صاحبه لانه بمنزلة الغاصب للعمار حين أرسله  
في الكرم فاذا سلمه الى صاحبه برئ من الضمان قال رحمه الله ذكر الحصين ولم يفسره في  
التوازل فعرضت على القاضي الامام فقال انه يكون له حيطان وباب مغلق فان عدم أحدهما  
فهو غير حصين والمراد من الحائط أن يكون مرتفعا بحيث لا يقع بصر المارة على ما في الكرم  
**اه** **§** استأجر دابة ليحمل عليها شيئا كمال معلوم فحمل عليها قدره براضه وان نصفه برا  
قال السرخسي يضمن وقال ابو بكر لا يضمن وهو الاستحسان وهو الاصح ولو زاد بلع المسكان  
ثم هلك ضمن قدر الزيادة لانه صار غاصبا لذلك انقدر فلا يبرأ الا بالرد على المالك ولو خالف  
في الجنس بان شرط بر الحمل قدره شعير ففي القياس يضمن وفي الاستحسان لا لانه أخف فان  
سملت لزم المسمى وان عطبت فانقيمة والاجر وان شرط شعير فحمل قدره براضه قيمتها لانه  
أثقل كالحديد مكان البرك في البرازية **§** ومن أكثرى حمارا بسرج فترج السرج وأسرجه  
بسرج بمثل الحمار فلا ضمان عليه الا اذا كان زائدا في الوزن فحينئذ يضمن عند أبي  
حنيفة ما زاد الثقل وان أوكفه با كاف يوكف بمثل الحمار ضمن عند أبي حنيفة من الهداية  
قال في الايضاح يضمن كل قيمته عنده في رواية الجامع الصغير وقد مر ما زاد في رواية الاصل  
وهو قواهما وان كان لا يوكف أصلا أو لا يوكف بمثل الحمار ضمن كل القيمة اتفاقا من الحقائق  
**§** استأجر دابة بغير جلام أو كانت ملحمة فترعه وأبدله بجلام يلحم به مثله لا يضمن وان ألجم بجلام  
لا يلحم به مثله ضمن من قاضيان **§** ومن استأجر دابة الى مصر ولم يسم ما يحمل عليها فحمل  
ما يحمله الناس أي المعتاد فنفت في الطريق فلا ضمان عليه لان العين المستأجرة أمانة في يد  
المستأجر وان كانت الاجارة فاسدة من الهداية **§** لو أوردت المستأجر خلفه آخر غير ذكره  
في العقد فطبت الدابة فعليه نصف قيمتها وعليه الاجر كاملا ان عطبت بعد بلوغ مقصده ولو

أردف اثنين ضمن ثلثي قيمتها وقس على هذا من درر البحار ولا اعتبار بثقل الرديف وخفته  
لان الدابة تنفر بحمل الراكب الخفيف لجهله بانقر وسية ويخفف عليها ركوب الثقل لعله بها  
وهذا الحكم انما هو وان كانت الدابة تطيق حمل الرديف وان كانت لا تطيق ضمن جميع قيمتها  
ذكره في الايضاح ثم المالك بالخيار ان شاء ضمن المستأجر ولا يرجع على الرديف وان شاء ضمن  
الرديف ويرجع على المستأجر وان كان مستعيرا لا يرجع عليه من البرازية وفي شرح المجموع  
نقل عن النهاية هذا اذا كان الرديف مستسكبا بنفسه وان كان صغيرا لا يستسكبه فهو  
كالجمل يضمن بقدر ثقله وفي ذكر الرديف احتراز عما اذا حمله الراكب على عاتقه فانه يضمن  
جميع قيمتها وان كانت الدابة تطيق حملها لان ثقل الراكب مع الذي حملته على عاتقه  
يجمعان في مكان واحد فيكون أشق على الدابة **اه** **§** اذا ركب الدابة وقد لبس من  
الثياب أكثر مما كان عليه حين استأجر ان لبس مثل ما لبس الناس لا يضمن وان لبس  
ما ليس لبس الناس يضمن بقدر ما زاد من الخلاصة **§** أكثرى دابة للحمل فوضع عليها  
الراحلة ضمن لان الراحلة أشد ضررا من البرازية **§** ولو حمل عليها مع نفسه شيئا آخر ضمن  
قدر الزيادة بالهلال لو ركب في غير موضع الحمل وليس معناه أن يوزن الرجل والحمل ليعرف  
الزيادة اذا الانسان لا يوزن بالقياس انما معناه أن يرجع الى أهل البصرة ان هذا الحمل  
ما يزيد على ركوبه في الثقل ولو ركب في موضع الحمل ضمن كل القيمة اذا نقل الراكب مع ثقل  
الحمل اجتمع في محل واحد فيكون أدق على الدابة هذا لو تطيق الحمل مع الركوب أما لو لم تطيق  
يجب كل القيمة في جميع الاحوال **§** ولو استأجرها للركوب فحمل عليها صبي صغيرا فعثر  
به ضمن اذا الصبي الذي لا يستسكبه على الدابة كالجمل فلا يدخل تحت الركوب **§** ولو  
استأجرها ليحمل عليها كذا فزاد على المسمى وسلمت الى المقصد فلما وضع الحمل جاء بها سالمة  
فضاعت قبل الرد على المالك ضمن من قيمته فقدر الزيادة اذا غصب منه ذلك انقدر فلا يبرأ  
الا بالرد من الفصولين **§** استأجر دابة ليحمل عليها كذا فقيرا من الشعير فحمل ذلك القدر  
حنطة يضمن وفي عكسه لا يضمن **§** ولو استأجرها ليحمل مائة من القطن فحمل مثل وزنه  
حديد أو أقل ضمن لان حمل الحديد أدق للدابة فيكون أضربا ولو استأجرها ليحمل عليها  
عشرة مخاضيم فحمل في جوارق عشرين وأمر رب الدابة بالوضع فوضع لاضمان على المستكبري  
ولو حمله على الدابة يضمن ربع قيمة الدابة بخلاف ما لو كان في جوارق فحمل كل واحد  
جوارق يضمن المستأجر شيئا لانه يجعل المستأجر حاملا للعشر المأذون فيها احلا فله على  
الصالح وفي الاول المأذون فيه غير متميز عما ليس بمأذون فيه فقد حمل المستأجر عشرة  
نصفها مأذون فيه ونصفها غير مأذون فيه فيضمن نصف نصفه من الوجيز **§** استأجر دابة  
ليركبها الى مكان معلوم فلما سار بعض الطريق جحد الاجارة وادعى ان الدابة له يصير هنا  
غاصبا حتى لو عطبت بعد الجحد قبل أن يركبها يضمن قيمتها وان جحد ثم ركبها بعد  
ذلك برئ عن الضمان فكان عليه جميع الاجر وعند أبي يوسف لا لانه صار غاصبا به



استأجرها ليعمل عليها من هذه الحنطة فحمل من غيرها أو حنطة رجل آخر لا يكون مخالفاً ﴿ استأجرها ليعمل عليها شبرا فحمل في أحد الجوالقين شعيرا وفي الآخر حنطة فوطبت الدابة ضمن نصف قيمتها وعليه نصف الاجر لانه في النصف مخالفاً ﴿ استأجرها ليعمل عليها عشرة مخاتيم فحمل خمسة عشر وجابهم اسلمة فهلكت قبل أن يردها إلى صاحبها ان كانت تطبق ذلك كان عليه ثلث القيمة وكالاجر وان كانت لا تطبق ضمن جميع القيمة ولا يجب الاجر ﴿ نزل المستأجر عن الدابة في سكة ودخل المسجد ليصلي ودخلت عنهما فضاءت كان ضامنا قالوا هذا اذا لم يربطها وان ربطها لا يضمن لانه لا بد له من ذلك قال شمس الامنة السرخسي الصحيح عندي انه ان غلبها عن نظره ضمن وان ربطها بشئ كالوزن في الصحراء من قاضيجان ﴿ استأجرها ليشيع فلانها خبها من الغدوة الى ان تصافى النهار ثم بد القلان أن لا يخرج فرد الدابة عند الظهيرة ان كان حبسها قد رما كان يحبس الناس لا يضمن ولا أجر عليه وان حبسها أكثر من ذلك ضمن من الخلاصة ﴿ استأجرها ليعمل عليها عشرة مخاتيم فحمل احد عشر ان حمل عليها دفعة على المكان الذي حمل العشرة بلا اعانة المؤجر والدابة تطبق الزائد فبلغت المكان المشروط فعليه الاجر ويضمن قدر الزيادة وان لم تبلغ ووطبت فلا أجر وان لا تطبق فكل القيمة عليه وان باعانة المؤجر مضى حكمه وان في غير المكان الذي حمل العشرة بان علقه من القدر المعري من السرج يعني بترك ابر أو يثبت ضمن الزائد مطلقا وان حمل العشرة أولا ثم حمل الزائد يضمن كل القيمة من البرازية ﴿ استأجر حمارا من كسي الى بخار فحجز الحمار في الطريق ومالكه كان بخاري فاحرقه المكترى رجلا لا ينفق على الحمار كل يوم قدر ما يلو ما رعى له الاجر الى أن يصل الى مالكه فامسك الاجر الحمارا ما وافق عليه فهلك في يده قالوا ان كان اكراهه ركوب نفسه ضمن ولو اكراهه ولم يسم الراكب فلا يضمن لانه لو اكراهه ركوب نفسه ليس له أن يهرب ولا أن يؤجر فليس له الابداع أيضا واذا لم يسم الراكب كان له الاعارة والاجارة فله الابداع ﴿ استأجر حمارا الى بخار فحجز عن المضى فذهب وتركه فضاء لا يضمن وكذا لو كان صاحب الحمار ولم يكن صاحب المتاع معه فرض الحمار في الطريق فترك الحمار والمتاع فذهب فضاء لا يضمن ذكره في الخلاصة ﴿ اذا عمى الحمار أو عجز عن المضى فباعه المستأجر وهلك غنمه في الطريق ان كان في موضع لا يصل الى الحاكم حتى يأمره بالبيع لا ضمان عليه لافي الحمار ولا في غنمه وان كان في موضع يقدر على ذلك أو يستطيع امساكه أو رده أعمى ضمن قيمته ﴿ استأجر حمارا وحمل عليه وله حمار آخر حمل عليه أيضا فلما سار بعض الطريق سقط حماره فاشتغل به فذهب الحمار المستأجر وهلك فلو كان بحال لو انبع الحمار المستأجر لم يك حماره أو متاعه لم يضمن والا ضمنه لان الامين انما يضمن بترك الحفظ اذا كان بغير عذر ﴿ لو كان المستأجر حمارين فاشتغل بحمل أحدهما فضاء لا يضمن عن نظره ثم هلك ضمن المستأجر ﴿ لو أدخل الحمار في سكة فيها نمر ففصر به فوقع مع الحمل في النمر فاشتغل بقطع الحمل فهلك الحماران كان المكان

ضيقا لا يبيع فيه ذلك الحمل ضمن وان كان بحال يقدر الحمار على مجاوزته مع ذلك الحمل فان عنف عليه بالضرب حتى وثب من ضربه ضمن والا فلا يضمن ﴿ استأجر حمارا لنقل عليه الحطب فاوقره بما يوقره به مثله فاصاب الحمار حائطا أو نحوه فوقع في النهر ان كان المستأجر ساقه سوقا معتادا في طريق يسلكه الناس ولم يعنف عليه بالضرب لا يضمنه ﴿ استأجر حمارا وتركه على باب المنزل فلما خرج لم يجد ان كان الحمار غاب عن بصره حين دخل المنزل ضمن والا فلا يضمن الا أن يكون في موضع لا يبعد هذا القدر من الذهاب تضيقا بان كان في سكة غير نافذة أو يكون في القرى من الفصولين ﴿ وفيه أيضا نقلا عن بعض الفتاوى ربط الحمار المستأجر على باب داره ثم دخل داره ثم خرج فلم يجد ضمن ان غاب عن بصره حين الدخول من غير فصل ﴿ أو وقف المستأجر الحمار ليصلي الفجر فذهب أو انتهى به انسان فأتاه ينتهب أو يذهب ولم يقطع الصلاة ضمن اتركه الحفظ مع القدرة اذ خوف ذهاب المال يبيع قطع الصلاة ولو كان درهما ولو كان في بول أو غائط أو حديث مع غيره فذهب الحماران توارى عن بصره وضاع ضمن من الخلاصة ﴿ ولو ربطه في سارية في البلد في سكة نافذة وليس له نزل في تلك السكة ولا اقربيه وغلة اقوام أيام يسافر في عيال المستأجر ولا من أحرانه قالوا لو كان المستأجر استخفظهم أو بعضهم ولم يشترط ركوب بنفسه وكان ذلك في موضع لا يبعد فقوم الحافظ تضيقا لا يضمن ولو شرط ركوب بنفسه ضمن مطلقا اذ ليس له حينئذ أن يودع من أجنبي فاما اذا لم يشترط فله الابداع ولو لم يستخفظ ضمن على كل حال ومثله استأجر حمارا واستأجر رجلا لحفظه فهلك في يد الاجير ضمن المستأجر ولو شرط ركوب بنفسه والا فلا يضمن لماسر ﴿ استأجر حمارا افضل في الطريق فتركه ولم يطلبه ان كان ذهب منه بحيث لا يشعر وهو حافظ له فلا ضمان عليه فان علم وطلبه ولم يظفر به فلا ضمان عليه وكذلك الا ضمان عليه في تركه الطاب ان كان آيسا من وجوده بعد ان طلبه في حوالى المكان الذي نزل فيه فابذهب وهو يراه حتى غاب عن بصره ولم يذعه فهو ضامن لتقصيره في حفظه حيث لم يذعه وعلى هذا الوجه به الى الخياط واشتغل بشراء الحمار فضاء لو غاب عن بصره ضمن والا فلا يضمن من الفصولين سوى المنقول عن الخلاصة وفي البرازية التقييد بالصرف في النهار والليل سواء اذرى في النهار من بعد في الليل لا وفي السفر لا ضمان في كل حال وفيها من المنفردات استأجر أو استعار دابة ونزل في السكة ودخل المسجد ليصلي واختفى عنهما فضاءت ضمن اذا لم يربطها فان ربطها لا يضمن لانه لا يجسد بد من ذلك قال شمس الامنة الصحيح عندي انه اذا غيبها عن بصره ضمن حتى لو كان في الصحراء ونزل للصلاة وأمسكها فانفصلت من يده لا يضمن فعلم ان الاعتبار ان لا يغيبها عن بصره لانه اذا غيبها يكون تارك الحفظ وان ربطها وهلكت الدابة عند المستأجر ثم استخفقت له أن يضمن أيها ما شاء فان ضمن المستأجر رجوع على الاجروان ضمن الآخر لا يرجع على المستأجر من عارية الوجيز ﴿ رجل أجز دابة على أن يكون له الخيلار منها ساعة من النهار وركبها المستأجر فسرقته فانه يضمن قيمتها ولا يضمن الاجروان كان الخيلار للمستأجر



كان عليه الاجر ولا يضمن قيمة الدابة ٥ استأجر دابة ليركبها الى موضع كذا وركبها في  
المصر في حوائجها ولم يذهب الى ذلك المكان فانه يكون مخالفا لخاصتها ولا اجر عليه من  
قاضي خان ٥ استأجر دابة ليركبها الى بغداد فبدلها مستأجرا لا يخرج فهذا عذر يعنى  
في فسح الاجارة وكذا لو بدله في بعض الطريق فان طلب منه الاجر نصف الاجر ان كان  
النصف الباقي من الطريق مثل الاول في الصعوبة والسهولة فانه ذلك ولا يقدر بقدره وبعد  
ذلك ان كان صاحب الدابة معه يدفع الدابة اليه فلولم يدفع وركب حتى دخل المدينة فهلك  
ضمن وان لم يكن صاحب الدابة معه هل يضمن بالركوب قد ذكر في فصل الدواب من الخلاصة  
٥ استأجرها ليركبها في المصر فذهب المالك الى مصر آخر فخرجها المستأجر اليه فهلك  
في الطريق ضمن اصير ورثته غاصب بالانخراج ٥ استأجرها ليذهب الى مكان كذا فذهب  
الى غيره ضمن ولا اجر لمت أو هلك من البرازية ٥ المستأجر اذا ركب الدابة عند  
الرجوع فهلك لم يضمن استحسانا ولو جعل عليه يضمن ولو جعل بسوقها ليردها فهلك  
لا يضمن فان بلغه ان صاحبها في موضع آخر فاقها اليه فعطيت فهو ضامن اذ عليه الرد الى  
الموضع الذي استأجر فيه ٥ استأجر دابة ليحمل عليها حنطة من موضع الى منزله يوما الى  
الليل وكان يحمل الحنطة الى منزله وكلما رجع كان يركبها فعطيت قال أبو بكر الرازي يضمن  
لانه استأجرها للعمل دون الركوب فكان غاصبا في الركوب وقال الفقيه أبو الليث في  
الاستحسان لا يضمن لان العادة جرت فيما بين الناس بذلك فصار كانه مأذون في ذلك بطريق  
الدلالة وان لم يأذن له بالا فصح ٥ استأجر حمارا ليحمل عليه الى المدينة فحمل عليه  
وسار به في طريق المدينة ثم تخلف عنه لحاجة البول أو الغائط أو الحديث مع غيره ولم  
يبعده عن الحمار ولم يتوار عنه فضاع فلا ضمان عليه وان توارى عنه ضمن لانه تضييع  
٥ استأجر حمارا ليذهب به الى موضع معلوم فاخبر ان في الطريق لصوا فلم يلتفت الى  
ذلك فذهب فاخذه للصوص وذهبوا بالحمار ان كان الناس يملكون ذلك الطريق مع هذا  
الخير بدواهم وأموالهم فلا ضمان عليه والضمن من المشتغل عن الخلاصة ٥ زرع بين  
ثلاثة حصوده فاستأجر أحدهم حمارا لينقل الحصاد فدفعه الى شريكه لينقلها فهلك  
عنده وكان العرف بينهم ان يستأجره أحدهم ويستعمله هو أو شريكه لا يضمن  
المستأجر لانه كغير من شريكه وللمستأجر أن يعير فيما لا يتفاوت فيه الناس وحمل الحصاد  
مما لا يتفاوت فيه كذا في ضمان المكاري من الفصولين نقلا عن قاضي خان ثم قال أقول على  
هذا يريد قوله للمستأجر أن يعير الخ قوله وكان العرف بينهم كذا الى آخره مستدركا لاجابة  
اليه اه قلت والامر كما قال ٥ القروي استأجر حمارا ليحمل عليه الى المدينة ففعل فوضع  
عليه في الرجوع قفيز ملح بلا اذن فمرض فمات ضمن لتقصيه ولا اجر اذا لا يجتمعان قال  
صاحب الفصولين اذا كان الحمل عليه في الرجوع متعارفا ينبغي أن لا يضمنه ٥ وفي الخلاصة  
استأجر حمارا ليحمل عليه اثني عشر وقران التراب الى أرضه بدرهم وله في أرضه لبن

فكها ما عاد من أرضه يحمل عليه وقران لبن فان ذلك الحمار في الرجوع يضمن قيمة الحمار دون  
الاجر فان سلم الحمار حتى تم العمل فعلى المستأجر تمام الدراهم في كل وقران التراب نصف  
داق كما اذا استكرى دابة لمسير فربما خرج فاربعة فراسخ فعليه من الكراء مقدار ما شرط  
وفيما زاد هو غاصب اه ٥ استأجر حمارا لينقل من خربة ترابا فانه دمت الخربة فهلك الحمار  
فلو انه دمت بفعل المستأجر ضمن لصنعه ولو انه دمت لخاوة فيه الا لثقله ولم يعلم المستأجر به  
ولم يكن أوقف الحمار على وهي الخربة لا يضمن لعدم تقصيره ذكره في الخلاصة ٥ المستأجر  
لا يلائم ان يبعث المستأجر الى السرح فلولم يضمن وقيل لو جرى العرف بالبعث فله ذلك والا  
فلا ذكره في الخلاصة عن المحيط وقيل ان للمستأجر أن يؤجر ربه ويرودع والبعث الى  
السرح ايداع فلهلكه قلت وقد مر ان المستأجر ليس له أن يؤجر وفي الخلاصة من العارية  
المستأجر يؤجر ويبيع ويرودع ولم يذكر كم الرهن وينبغي ان يرهن اه ٥ استأجر  
من رجل دراهم ودفع الى المقرض حمارا يستعمله الى أن يوفي دينه فبعثه المقرض الى  
السرح ففقره الذئب ضمن المقرض اذا المقرض هنا بمنزلة المستأجر اجارة فائدة فلا يملك بيعه  
الى السرح ٥ أمهل المستأجر بعد مضي المدة أو تركه في دار غيره ضمن اذا الردي يجب عليه  
بعد المدة فيغرم بالتارك وكذا تركه في دار غيره وغيبته عنه تضييع من الفصولين وفي مشغل  
اله دابة نقلا عن التجريد ليس على المستأجر رد الدابة على المالك وعلى الذي أجره أن  
يقبض من منزل المستأجر وان أمسكها فهلك لم يضمن وليس هذا كعارية ثم قال نقلا عن  
الاجناس قال أبو حنيفة كل شيء له مؤنة كرجي اليد فعلى المؤجر أجر الرد وعليه  
أخذه وليس على المستأجر رده وما لا حل له كالتأجير والدابة فعلى المستأجر رده اه ٥ استأجر  
دابة ليركبها لمدة فانتقضت المدة وأمسكها في منزله ولم يحنئ صاحبها ليدأخذها حتى نفقت  
عنده لا ضمان عليه لانه لا يجب على المستأجر الرد مع ذلك لو ساقها للرد الى ما ملكها فضاعت  
لا يضمن من البرازية ٥ استأجر دابة من مكان من المصر ذاهبا وجائيا فعلى المستأجر ان  
يأتي به الى ذلك المكان الذي قبض فيه فلولم يمسكها في بيته فعطيت ضمن ولو قال أركب من  
هذا المكان وأرجع الى بيتي فليس عليه الرد الى بيت المؤجر ولورد المستأجر الدابة مع أخيه  
فعطيت ضمن ٥ لو عين المؤجر الطريق على المستأجر فاخذ في طريق آخر يساويه في الامن  
لا ضمان عليه وان لم يساوه في الامن ضمن وفي الخلاصة لو خالف بين طريقين فافاخذ  
طريقا آخران كان يسلكه الناس لا يضمن فان بلغه الاجر وان كانا في السبلين سواء  
لا يضمن وان كان أحدهما أبعد بحيث يتفاوت في الطول والعرض والسهولة والصعوبة  
ضمن وان حمل في البحر ضمن وان كان يسلكه الناس اذا بلغ بحب الاجر في البحر وغيره اه  
ولو عين الرفقة فذهب بالرفقة لو كان الطريق مخوفا لا يسلكه الناس الا بالرفقة ضمن والا فلا  
ضمن عليه ٥ لو قال المؤجر للمستأجر ارجع مع العير فرجع مع غيرها لم يضمن ادلم يعين  
غيرا وهذا يشير الى أنه لو عين رفقة فذهب بالرفقة أو مع رفقة أخرى ينبغي ان يضمن



استأجر ثورا ليطحن عليه عشرة مخاتيم برطحن احد عشر مختوما وتلف أو استأجره ليكره عليه جريبا فركب جريبا ونصفه فان كان ضمن كل قيمته اذا طحن يكون شيئا فشيئا فلما طحن عشرة انتهى العقد فهو في طحن الحادى عشر مخالف من كل وجهه فيضمن كلها  
 استأجرها ليحمل عليها كذا قفيزا من برغمل عليها شعبة غير امثل وزن البر ضمن اذا اشعر بمثل وزن البر يكون أكثر كيانا من البر فيأخذ من ظهرها أكثر من البر فيكون مخالفا صورة ومعنى ولو استأجرها ليحمل عليها كذا قفيزا من شعبة غير تحمل برامثل وزن الشعبة لا يضمن  
 استأجرها ليحمل برأوش غير اوزن معلوم فحمل لبناء أو حديد بمثل وزنه ضمن اذا الحديد والابن أدق لظهر الدابة وكذا لو حمل لبناء أو حطب بمثل ذلك الوزن ضمن لانها تأخذ من ظهرها من غير موضع الحمل فيكون أشق على الدابة ولو حمل من الحطب أو نحوه أقل وزنا من برمعى ينبغي أن يضمن لو تفاوت اقل لا أكثر كغير ارباب شرط من البر مثلا مائة رطل وحمل من الحطب ونحوه خمسين فلو قيل لا يضمن لا يبعد وينبغي أن يعتبر الضرر ولو استأجرها ليحمل لبناء أو حديد أو حطب فحمل برأوش غير امثل وزن هذه الاشياء لا يضمن اذ ضرر انبر والشعب دون ضرر هذه الجملة من الفصولين سوى مسألة الخلاصة التي اكترى دابة ليحمل عليها انسانا فحمل امرأة لا تقبله لا يضمن الا اذا كانت تقبله بحيث لا تختمها الدابة فيضمن  
 ولو استأجر دابة يطحن عليها كل شهر بعشرة ولم يسم ما يطحن كل يوم يجوز ان طحن ما يخرج عن العرف يضمن ولو استأجر دابة با كاف فأسرجها لا يضمن اكترى عربا نا فأسرجه فركبه يضمن الا اذا كانت الدابة لا تركب الا بسرج كافرس فأسرجه لا يضمن وان استأجر ليركب خارج المصر فأسرجه لا يضمن وكذا في المصر ان كان الرجل من الاشراف أو من الاوساط وان كان من الاسافل يضمن من الوجيز وفي الخلاصة استأجر دابة با كاف فأكفها با كاف مثله أو أسرجها ما كان الا كاف لا يضمن ولو استأجرها بسرج فأكفها با كاف يوكف مثله أو بسرج لا يسرج مثله فهلكت ضمن كل قيمة الدابة عند أي حنيفة ولو استأجرها عريانة فأسرجها وركبها ضمن قول مشايخنا ان استأجرها من بلد الى بلد لا يضمن وان استأجرها ليركبها في المصر ان كان المستكرى من الاشراف لا يضمن وان كان من العوام الذين يركبون عربا نا فكما قلنا انه يضمن ولو تشاركى دابة ولم يذكروا السرج والا كاف وسلمها عريانة فركبها بهذا وهذا ان كان مثله يركب بسرج ضمن اذ اركبها با كاف وان كان يركب بكل واحد منهما لا يضمن اذ اركبها بهذا وهذا قال رحمه الله تعالى تأويله اذ اركب من بلد الى بلد اه  
 استكرى ابلا على أن يحمل على كل بعير مائة رطل فحمل مائة وخمسين ثم أتى الجبل بابل فأكبره المستكرى انه ليس في كل حمل الامانة رطل فحمل الجبل وهلك بعض ابله لا يضمن المستكرى اذ مالك الا بل هو الذي حمله فيقال له ينبغي ان تزن أولا  
 استأجر دابة ليركب الى مكان كذا فامسكها في بيته لا يجب الاجر ويضمن لو هلكت من الفصولين وفيه أيضا في ضمان المسكرى نقلا عن الذخيرة

استأجرها من بلد الى بلد فامسكها في بيته فهلكت فلو أمسكها فدرم ما سلك الناس ليهيؤا أمورهم لا يضمن ويجب الاجر ولو أمسكها أكثر من ذلك ضمن قلت فينبغي أن يحمل الامساك في المسئلة المتقدمة على هذا استأجرها ليركبها الى بلد فاذا دخلها كان له ان يأتي بها الى منزله استأجرها  
 استأجر دابة ليركبها في المصر يوما الى الليل فامسكها ولم يركبها كان عليه الاجر ولا يضمن استأجر دابة ليركبها فامسكها في بيته ولم يركب ان استأجرها ليركب خارج المصر الى مكان معلوم فامسكها لا يجب الاجر ويكون ضامنا وان استأجرها ليركبها في المصر يوما الى الليل فامسكها ولم يركبها كان عليه الاجر ولم يكن ضامنا من فاضحان وفي الخلاصة استأجر دابة أياما معلومة ليركبها فركبها في المصر فانقضت المدة فامسكها في البيت ولم يجئ صاحبها يأخذها فنقضت فلا ضمان عليه لان مؤنة الرد على الاجير ولو استأجرها الى موضع يذهب عليه او يجي فان على المستأجر أن يردّها الى الموضع الذي استأجرها منه فان ذهب بها الى منزله فنقضت ضمن ولو قال المستأجر أرجع بها الى منزلي ليس عليه أن يردّها الى رب الدابة بل الى الموضع الذي استأجرها منه وعلى رب الدابة ان يأتي منزل المستأجر فيقبضها انتهى  
 غصب الجار المستأجر والمستأجر يقدر أن يخلصه منه بعد التبين فلم يفعل حتى ضاع لم يضمنه استأجر حمارا وذهب به مع حماره الى البلد فاخذ العوان حماره المملوك فاشتغل بتخليصه من يده وترك المستأجر وضاع لا يضمن ان كان لا يعرف العوان وقال القاضي ببيع الدين لا يضمن مطلقا وفي المحيط يضمن استأجر بعير ليحمل عليه كذا مائتا ركب فحمل عليه المسمى وأركب غيره وهو بظيفه ما فطعت فعليه نصف القيمة من القينة ولو ترك علف الدابة حتى ماتت جوعا لا يضمن لان علفها على مالكها دون المستأجر حتى لو شرط على المستأجر فسدت الاجارة من القاعدة السادسة من الاشياء لو رد المستأجر المستأجر الى دار مالكه برئ من الضمان هذه في عارية المجمع وفي البرازية استأجر دابة ثم ردّها الى صاحبها رربطها في مربوط صاحب الدابة أو أعلق عليها فلا ضمان عليه اذا ضاعت وكذا كل شيء اذا ردت الى صاحبها يفعل بها ذلك الفعل ان فعله المستأجر برئ من الضمان ولو أدخلها ولم يربط ولم يعلق وضاع يضمن اه  
 استأجر دابة وقبضها ولم يعين الراكب كان له أن يوجرها ويعيرها او يودعها من فاضحان استأجر دابة الى مكة فامسكها بالكوكة حتى رجع ضمن لو هلكت ولا أجر من اجارة الامتعة من الوجيز استأجر حمارا الى قرية ذاهبا وجائبا على أن يرجع في يومه ولم يرجع فيه ورجع من الغد عليه نصف الاجر للذهاب لا للرجوع اذ خالف فيه فيضمن لو تلف كذا في الفصولين من ضمان المسكرى المستأجر يضمن بالموت مجهولا كالمودع والمستعير لان العين امانة في يده من البرازية وفيها أجرها ولم يسم حتى مات الاجر لا يملك المستأجر الحبس لاستيفاء المجهلة أجر داره أو عبده بدين سابق على الاجر للمستأجر ثم فسح الاجارة فاراد المستأجر حبس العين بهذه الاجرة فله ذلك ولو كانت الاجارة فاسدة وتفا سحنا ثم أراد حبس العين بالدين السابق لا يصح وكذا لا يصح شرط الضمان ان هلك على

قوله وقال القاضي ببيع الدين الخ الذي في الهندية ان البديع قائل بال ضمان واما عدم الضمان مطلقا قد نسبته في القاضيان فلينظر اه



المستأجر اه **§** مستأجر الدابة أو مستأجر غيرها إذا نوى أن لا يردّها ثم ندم ورجع عن تلك النية  
أن كان سائر عند النية فعليه الضمان إذا عاك بعد النية أما إذا كان واقفاً إذا ترك نية  
الخلاف عاد إلى الوفاق هذه في الوديعة من البرازية والخلاصة

### في النوع الثاني ضمان الامتعة

كل فعل يتفاوت الناس فيه تفاوتاً فاحشاً كاللبس والركوب فإن أطلق المستأجر فله أن يلبس  
من شاء وكذا الركوب ولكن إن لبسه هو أو أباه واحداً فليس له أن يلبسه غيره وإن قال  
على أن يلبسه غيره أو قال على أن يلبسه فلاناً فالبسه غيره فخرق كان ضامناً كذا في الهداية  
وغيرها **§** وفي الخلاصة من اجارة الدواب إذا استأجر ثوباً باللبس فالبسه فالبسه غيره فهو ضامن  
إن أصابه شيء وإن لم يصبه فلا أجر عليه اه **§** ولو استأجر ثوباً باللبس له أن يؤجره من غيره كما  
مصر في الفصل المتقدم **§** استأجر مراً أو مسجدة ليعمل في كرمه فاعاره جاره وضاع لم يضمنه  
في مدة الاجارة وبعدها يضمنه قال استأجرنا فجعل المراء والمسجدة مما لا يختلف باختلاف  
المستعمل من القنية **§** لو استأجر ثوباً باللبس يوماً إلى الليل فالبسه غيره ضمن ولو سلم لا يجب  
الأجر ولو وضعه في بيته حتى مضى اليوم يجب الأجر ولا يضمن لو هلك وكذا لو تخرق بلبسه في  
المدة وكذا لو سرق منه لا يضمن ولو استأجره ليلته ويذهب به إلى موضع كذا فلبسه في بيته  
ولم يذهب قال بعضهم لا يجب الأجر لانه مخالف ضامن وقال بعضهم يجب إذا أجزم مقابل  
لبس لا يذهب فلا مخالفة إذا اشترط في الثوب بيان المكان وانما يشترط بيان الوقت إذا  
اللبس في بعض الاوقات قد يكون أضرو على هذا لو استأجر ثوباً باللبس ( ) وبسور فلان كس  
رود بجاي ديكر رفت ينبغي أن يجب الأجر ولا يضمن من الفصولين **§** وفي البرازية استأجر  
قيصاً باللبس إلى مكان كذا فلبسه في المصر في حوائجه فهو مخالف لا أجر عليه وقال الفقيه  
يجب الأجر لانه خلاف إلى خير بخلاف الدابة فانه خلاف إلى شر إذ يحتاج فيه إلى ذكر المكان  
وفي الثوب إلى ذكر الوقت **§** استأجر درعاً باللبس يوماً إلى الليل إن ثوب بذلته أن يلبسه اليوم  
وكل الليل وإن ثوب صيانة يلبسه اليوم وأول الليل وآخره وإن لبس وسطه وتخرق ضمن  
**§** وفي الوبيز استأجر ثوباً باللبس فارتدى به فعليه الأجر كما لا وإن ارتد به ضمنه لو تخرق وإن  
لم فعليه الأجر لأن الأثر في افساد الثوب فوق اللبس فلم يكن مأذوناً به والارتداء دونه  
فكان مأذوناً به **§** ولو استأجر درعاً باللبس في النهار وفي أول الليل وآخره ولا ينام فيه فإن نام  
فيه فخرق لأن النوم لا ضمان عليه وإن تخرق من النوم فهو ضامن وليس عليه أجر تلك  
الساعة وعليه أجر ما قبلها وما بعدها وإن كان ثوب بذلته اللبس في الليالي وعليه أجر  
ما لا يعرف وأما ثوب التجميل فلا يلبسه في النوم بل اللبس المعتاد في النهار وفي طرفي الليل فصار  
وقت النوم مستثنى فيها عرفاً فإن فعل وتخرق ضمن وإن سلم فعليه الأجر ولو لبسته جاريته  
بغير إذنه فلا ضمان عليه لانه لم يوجد منه خيانة اه **§** استأجر ثوباً باللبس يوماً فاضاع ثم وجد  
بعد ذلك لم يكن عليه الأجر إذا صدقه المالك فإن لبسه في يوم آخر ضمن بمضي المدة من

(١) ويذهب إلى  
وليجه فلان فذهب  
إلى محل آخر

الخلاصة **§** استأجر فاس القصاب فأخذ منه العوان بالجباية ولم يخصه بدراهم حتى  
ضاع لم يضمن من القنية **§** استأجر حلياً يوماً إلى الليل لتلبسه فبسته أكثر من يوم  
وليلاً صار غاصبه قالوا هذا لو جسته بعد الطلب أو جسته مستعملة أمال وجسته للحفظ  
لا تصير غاصبة قبل الطلب إذا عين تبقى أمانة فلا تضمن إلا بالاستعمال أو بمنع بعد الطلب  
كالوديعة والفصل بين أمال الحفظ وأمال الاستعمال أنه لو أمسك في موضع عسك  
للاستعمال فهو استعمال ولو أمسك في موضع لا يمسك فيه للاستعمال فهو حفظ فعلى هذا  
لو تسورت بالحال أو تخلطت بوار أو تعم بضمير أو وضع العمامة على عاتقه فهذا  
كأنه حفظ لا استعمال ولو ألبس الحلي غيرهما في المدة ضمن لتفاوت الناس في لبس الحلي  
**§** استأجر قباً بالبرن جلا وكان في عمود القبان عيب لم يعلم به المستأجر فوزن به وانكسر فلو  
يوزن مثله عسك ذلك القبان المبيع لا يضمن إذ لم يوجد منه سبب تلف ولو بخلافه ضمن  
وينبغي أن يقال إذا لم يعلم المؤجر المستأجر بالعيب فقد أذن له أن يوزن به ما يوزن به بلا عيب  
فلا يضمن بوزن ذلك القدر **§** استأجر فاساً وأجر الأجر العمل به له فدفعه إليه فذهب به الأجير  
قبل يضمن المستأجر إذا خالف بدفعه وقيل لو استأجر الفاس أولاً ضمن لا لو استأجر الأجير  
أولاً وفي الخلاصة المختار أنه لا يضمن مطلقاً انتهى وينبغي أن يقال لتفاوت الناس  
في استعمال الفاس فلا بد لجهة الاجارة من تعيين المستعمل كما لو استأجر دابة للركوب فلو  
عين نفسه يصير مخالفاً بدفعه إليه ولو لم يبين المستعمل عند العقد فلو استعمل الفاس بنفسه  
أولاً ثم دفعه إلى الأجير ضمن عند بعضهم قلت لأجابه إلى التقييد عند البعض على ما صحح  
في مسألة الركوب ولو دفعه إليه قبل أن يستعمله بنفسه فليس بمخالف ولو استعمله  
المستأجر بعد ذلك هل يضمن يجب أن يكون فيه اختلاف المشايخ كالأريية قلت لأجابه  
إلى ذلك أيضاً بل يضمن على ما قرر في مسألة الركوب ولو لم يتفاوت الناس في استعمال  
الفاس فالاجارة تصح عين المستعمل أولاً ولا يضمن المستأجر بدفعه إلى الأجير سواء دفعه  
قبل أن يستعمله بنفسه أو بعده **§** استأجر مراً فجعله في الطين ثم صرف وجهه من الطين  
ولم يبرح مكانه ثم نظر إلى المرو لم يجد فلو حول وجهه عن المرو قليلاً بحيث لا بعد ذلك تضيقا  
لا يضمن والقول قوله مع عيونه أن كذبه الأجر ذكره في الخلاصة ولا يضمن **§** استأجر  
جواً قال يعمل فيه شيئاً وأخذ الجواً فأخذ السلطان ليجعل له جلاً فذهب الجوال واشتغل  
بما أمره به السلطان فسرق الجواً فلو لم يجد الجوال بدا من أمر السلطان وخاف العقوبة  
بترك ذلك لم يضمن لانه مضطرب لا يجب الحفظ ولوله بد من أن يشتغل بذلك الجمل ضمن  
بترك الحفظ **§** استأجر قدراً ليطبخ فيه شيئاً فطبخ وأخذ القدر مع ما طبخ فيه ليجري إلى  
الدكان فزل قدمه وانكسر القدر ضمن القدر **§** جمال زلق رجسه يضمن وقيل ينبغي  
أن لا يضمن قياساً على من استأجر ثوباً لتلبسه فخرق من لبسه فانها لا تضمن من  
الفصولين وفي القنية عن صاحب المحيط والصحح عدم الضمان وكذا مسألة القصعة  
لا يضمن إن سقطت حال الاتقاع بها انتهى وفيه أيضاً من رد المستأجر وما يتعلق به



لو استأجر قدر الطبخ فلما فرغ حملها على حماره فزاق الحمار وانكسر القدر ولو طبق الحمار حملها  
لا يضمن والا ضمن انتهى وفي الخلاصة استأجر قدر فلما فرغ حملها على الحمار وذهب به إلى  
صاحبها فزاق الحمار فانكسرت لا يضمن ان كان حمارا يطبق ذلك وان كان الردي على المؤجر الا  
أن العادة ان المستأجر يحمل اهـ استأجر خيمة لينصبها في بيته شهر فقصها في الشمس أو في  
المطر وانه يضر يضمن وإذا سلمت فعليه الاجر ولو أخرجهما إلى السواد يضمن من الوجيز وفي  
الفصولين أجر خيمة لينصبها في داره فنصبها في دار أخرى في قبيلة أخرى من هذا المصير يجب  
الاجر ولا يضمن لعدم التفاوت الا اذا أخرجهما من المصير فنصبها هناك فلا أجر سلمت أولا ويضمن  
لخالفه أمره حيث أخرجهما من المصير فضرر به اذ مؤنة الرد على المؤجر اهـ استأجر خيمة  
إلى مكة له أن يؤجرها من آخر لانه لا يختلف من البرازية وفي الحقائق استأجر فسطاطا  
قدفعه إلى غيره اجارة أو اعارة فهلك في يد الثاني يضمن عند أبي يوسف ولا أجر عليه اذ ليس له  
ذلك لتفاوت الناس في نصبه وعند محمد لا يضمن وله ذلك لانه لا يملك كذا دار انتهى ووضع  
الخلاف بين أبي حنيفة ومحمد في الوجيز وفيه أيضا لو اسود بالسرّاج أو بايقاد النار لا يضمن  
الا اذا جاوز عما هو المعروف والمعتاد وفيه أيضا يجوز استئجار الميزان والمكيال والسرّاج  
والا كاف ولا يدفعه إلى غيره قلت هذا اذا عين الاستعمال بنفسه والا فله ذلك قبل  
الاستعمال على ما مر من القاعدة في أول هذا النوع فهي القاعدة المتبعة المتبعة فيما  
يختلف باختلاف المستعمل وفي قاضيان رجل استأجر فسطاطا له أن يسرج فيه  
وليس له أن يتخذ مطبخا فان اتخذ مطبخا ضمن ما انتقص الا اذا كان معه المالك بان كان من  
المسبح وغيره لو انكسر القفل من معالجة المستأجر اياه لا يفتح لضمان عليه لانه مأذون  
فيها من الوجيز من باب الحقوق في الاجارة استأجر رحي على أن يطحن فيها خنطة فطحن  
غيرها ان كان ضرر ما طحن مثل الخنطة أو دونه لا يكون مخالفا وان كان فوقه يكون مخالفا  
فيغيره أحكام الغصب من الخلاصة

### النوع الثالث ضمان العقار

ما لا يختلف باختلاف المستعمل كالمسكن التقييد لا يفيد فيه لعدم التفاوت فاذا شرط  
سكنى واحدا فله أن يسكن غيره كافي الهداية وكل شيء هو من جلة السكنى ومن نوابه  
ومرافقه عرفا وعادة يدخل تحت العقد فيكون له استأجر فعله الا فعلا يوهن البناء ويقصده  
فلا يدخل تحت العقد فلا يكون له فعله الا بالشرط من الوجيز استأجر بيتا لم يسم ما يريد جاز  
وله أن يسكن ويسكن غيره اذ لا تفاوت في السكنى وله أن يضع فيه متاعه لانه من جلة  
السكنى وله أن يربط دوابه قالوا هذا اذا كان فيه موضع معدّل بط الدواب والا فليس له ذلك  
وفي الخلاصة ولله مستأجر أن يربط فيها دابته وبغيره وشاته فان لم يكن هناك مربط فليس له  
اتخاذ المربط وفي شرح الشافعي ما ذكر في الكتاب عرف الكوفة أو المنازل بخاري فانها  
نصيب عن سكنى الناس فكيف الدواب ومربط الدابة على باب داره ولو ضربت الدابة

انسانا أو هدمت حائط المضمن اهـ وله أن يعمل فيه ما بدا له ما لا يضر بالبناء نحو الوضوء وغسل  
الثوب وأما ما يضر به كرحى وحاددة وقصارة فليس له ذلك الا برضا مالكه بعض مشايخنا  
قالوا أراد بالرحى رحى الماء والثور لارحى اليد وقال بعضهم يمنع عن الكل وبعضهم قالوا لو كان  
رحى اليد يضر بالبناء يمنع والا فلا وبه يفتي وأما كسر الحطب فقبل يمنع مطلقا وبه يكسره  
خارج الدار لانه يوهن البناء لا محالة وقبل لا يمنع عن المعتاد لانه من السكنى فلو أفسد فيه  
قصارا أو حدادا أو عمل بنفسه ذلك ضمن قيمة المهدم لانه أثر فعله ولو لم يهدم شيء من ذلك  
العمل يجب الاجر استحصانا لاقيا وفي الخلاصة لو أفسد فيه قصارا فانهدمت من عمله  
ضمن ولا يجب الاجر فيما ضمن وينبغي أن يجب فيما لم يضمن وهو الساحة ولو لم يهدم شيء من  
القصارة لا يجب الاجر قياسا ويجب المسمى استحصانا ولو استأجر ٢ حافوتين من رجل  
فغلب أحدهما إلى الآخر برتق بذلك فانه يضمن ما أفسد من الحائط ويضمن أجر الحافوتين  
بتمامه من الفصولين سوى المنقول عن الخلاصة استأجر أرضا ليزرعها خنطة  
فزرعها رطبة ضمن ما نقص لان الرطاب أضر بالأرض من الخنطة ولا أجر لانه غاصب  
للأرض من الهداية استأجر بيتا ليقعد فيه فصارا فإراد أن يقعد حدادا جاز ان كانت  
مضرته ما واحدة أو مضره الحداد أقل وان كانت أكثر لا يجوز وكذلك الرحي ولو استأجرها  
على أن ينزلها وحده فله أن ينزل امرأته ودوابه قبل هذا اذ لم يكن في الدار بئر بالوعة ولا بئر  
وضوء فان كان ينبغي أن لا يجوز فانه يمتلي بئر بالوعة والمخرج أسرع مما لو سكن وحده فكان  
الشرط مفيدا من الوجيز المستأجر اجارة فاسدة بملك الاجارة من غيره في الاصح كما يملك  
في الاجارة الصحيحة من الصغرى استأجر رحي على أن يطحن فيها خنطة فطحن غيره  
ان كان ضرر ما طحن مثل الخنطة أو دونه لا يكون مخالفا وان كان فوقه يكون مخالفا فيغيره  
فيه أحكام الغصب استأجر طاحونة اجارة طويلة ثم أجرها من غيره باء فارسية بقبالدار  
وأذن له بالعمارة فانفق في العمارة هل يرجع عليه نظران علم انه مستأجر وليست الطاحونة  
ملك كاله لا يرجع وان لم يعلم وطلبه مالكا يرجع عليه هو المختار من الخلاصة وفي القنية اجارة  
العقار قبل قبضه مختلف فيه كبيعته المستأجر اجارة فاسدة لو أجرها لغيره اجارة صحيحة يجوز  
في الصحيح وقبل الاستدلال بالموافق اليه دار البسكه او برمهال ولا أجر له وأجر المستأجر من  
غيره وانهدمت الدار من سكنى الثاني ضمن اتفاقا لانه صار غاصبا وأجابه عنه بان العقد في  
تلك المسئلة اعارة لا اجارة من البرازية وفيها لو حفر بئرا ان كان مأذونا في الحفر لا يضمن والا  
ضمن استأجر دارا وبني حائط من ترابها بالأمير صاحبها ثم أراد الخروج منها وأخذ البناء ان  
كان من لبن فانه يرفع البناء ويدفع قيمة التراب لصاحبها وان كان من الحص لا يرفع لانه لو رفع عاد  
ترابا ولا شيء له استأجر أرضا اجارة طويلة واشترى الاشجار لتصح الاجارة ثم أثمرت الاشجار  
ثم فسختها فالثمار على ملك المستأجر ولو قطع الاشجار ثم فسادت فلهي للآجر ولو تلفها المستأجر  
فعليه قيمتها لانه يبيع ضروري لجواز الاجارة فلا يترتب عليه أحكام البيع البات ولو تلف  
الآجر الاشجار في مدة الاجارة فالصحيح انه لا ضمان عليه لكن يخبر المستأجر في الفسخ لانه

٢ قوله حافوتين من  
رجل عبارة  
الفصولين حافوتا  
من رجل وحافوتا  
من آخر فتأمل اهـ



عيب ولو قطعها المستأجر في مدة الاجارة لا يضمن النقصان لكن يخبر الاجر المستأجر اذا  
أخذ منه الجباية الراتبية على الدور والحوائث يرجع على الاجر وكذا الاكار في الارض  
وعليه الفتوى المستأجر اذا عمر في الدار المستأجرة عمارة باذن الاجر يرجع عما أنفق  
وان لم بشرط الرجوع صريحاً وكذا القيمة في التنوير والبلوعة لا يرجع بمجرد الاذن الا  
بشرط الرجوع لان العمارة لا صلاح ملكه وصيانة داره عن الاختلال فرضي بالاتفاق  
بخلاف التنوير والبلوعة من القنية شرط الخيار ثلاثة أيام في الاجارة جائز فلو اشترط  
وسكن في مدة الخيار سقط الخيار ولو اتم من سكاها لا يضمن لانه سكن بحكم الاجارة  
استأجر أرضاً يلبس فيها فالاجارة فاسدة فان كان للتراب قيمة يضمن قيمة التراب واللبس لانه  
كان غاصباً وان لم يكن له قيمة لا شيء عليه واللبس له فان نقصت الارض بذلك ضمن نقصانه  
وبدخل أجر المثل في قيمة النقصان وان لم يكن فيه نقصان لا شيء عليه وليس للاجر ان  
يدخل دابته الدار المستأجرة بعد ما سكن المستأجر وضمن ما عطبت الا اذا فعل باذن المستأجر  
هذا اذا أجر كل الدار فان لم يؤثر ضمن الدار له أن يربط في العنق ولو بني المستأجر التنوير  
في الدار المستأجرة فاحترق شيء من الدار لم يضمن المستأجر استأجره نزلاً مطلقاً قال  
رب المنزل خذ المفتاح وافتحه فاستأجر حداد الفخمة فالاجر على المستأجر ولو انكسر انقل  
بمعالجة الحداد ضمن الا اذا عالج خفيفاً على ان لم ينكسر بفعله ولو انكسر بمعالجة المستأجر  
لم يضمن اذا عالج بمعالجة مثله استأجر بيتاً سنة يجعل فيه التبن فجاء الشتاء وكف  
البيت بماء المطر ففسد التبن لا يضمن صاحب البيت بترك التطين للسطح وان مضت المدة  
في اثنين والفاد فيه يلزمه الاجر استأجر من أراضى الجبل فزرعها ولم تظفر ولم ينبت  
حتى مضت السنة ثم مطرت ونبت فالزرع كله للمستأجر وليس عليه اراء الارض ولا نقصانها  
هذه الجمل من الخلاصة ما عدا مسألة القنية

#### في النوع الرابع ضمان الآدي

استأجر قناشاً في الخياطة فاستعمله في اللبن يلبسه فهلك ضمن ولو لم يلبس فيه حتى رده في  
الخياطة فهلك فيه لا يضمن من الفصواين استأجر عبداً للخدمة فليس له أن يسافر به  
الا أن يشترط ذلك من الهداية استأجر عبداً للخدمة له أن يؤجره من غيره كالدار  
لان العبد عاقل لا يتقادر زيادة خدمة غير مستحقة وفي الدابة والثوب ليس له ذلك كما مر عن  
القنية استأجر عبداً للخدمة مدة معلومة وعمل الاجرة ثم مات المؤجر كان للمستأجر  
أن يسلك العبد حتى يرد الاجر عليه وان مات العبد في يده لا ضمان عليه ويرجع بالاجر وقوله  
حتى يرد الاجر عليه أي حصته فيما بقي من المدة من مشقة الاحكام عن مجمع الفتاوى  
ليس للمستأجر العبد أن يضربه الا باذن المولى عند الكل كذا في قاضيان من فصل البقار  
قلت فيضمن لو عطبه استأجر عبداً سنة وقبضه فلما مضى نصف السنة جحد الاجارة

وادعاه

وادعاه لنفسه وقيمة العبد يوم الجحد ألقان غصت السنة وقيمة العبد انفس درهم ثم مات  
العبد في يد المستأجر وقيمته ألف درهم عن هشام عن محمد بن علي بن ابراهيم عن قيمة العبد بعد  
سنة ولم يذكر هشام فيه خلافاً وذكر القدوري عن أبي يوسف ان عليه الاجر في ما مضى  
قبل الجحد وليس عليه أجر ما بعده من قاضيان وفي الخلاصة فان قيل كيف يجتمع عليه  
الاجر والضمان قبل لا يجتمعان هنا قال هشام انما يلزمه الاجر هنا لانه استعمله السنة كلها  
فلما مضت السنة كان عليه أن يرد بعدها فلما فعل صار ضماناً للقيمة وقد كان يلزمه الاجر  
قبل أن يضمن القيمة هذا تفسير هشام اهـ وحل له أجر غير مدرك ليس له أن يؤدبه  
اذا رأى منه بطلاً الا أن يكون أبوه أذن له في ذلك كذا في الفتاوى الصغرى قلت فينبغي أن  
يضمن لو أدبه بغير اذن الاب ولو بالضرر المعتاد لو عطب وطعام العبد على المستأجر بخلاف  
عطف الدابة والذوثر كها بالاعطاف فمات لا يضمن كما مر عن الاشباه

#### في القسم الثاني في الاجر

الاجر على نوعين أجر مشترك وأجر خاص فالاجر المشترك هو الذي يستحق الاجرة بالعمل  
لا بتسليم النفس كالقصاص والنصباغ فله أن يعمل للمامة ومن هذا يسمى مشتركاً والمتاع أمانة  
في يده ان هلك بغير عمله لم يضمن ولا أجر له عند أبي حنيفة وعندهما اذا هلك بسبب لا يمكن  
الاحتراز عنه كالعبد والمكابر والخريق الغائب لا يضمن له ما ان الحفظ مستحق عليه اذ  
لا يمكنه العمل بدونه فاذا هلك بسبب يمكن الاحتراز عنه كان استقصير من جهته وله ان العين  
أمانة في يده لان القبض باذنه والحفظ مستحق عليه تبعاً لا بقصود او لهدا لا يقابل الاجر وقيل  
قوله قول علي وقوله ما قول عمر ولاجل اختلاف الصحابة اختار المتأخرون الفتوى بالصالح  
على النصف كذا كرهه من لا خسر وغيره وفي مشتمل ان هذا اية وأئمة معروفة كانوا يفتون بالصالح  
والشيخ ظهير الدين المرغيناني يفتي بقول أبي حنيفة قال صاحب المدة قتلت له يوماً من  
قال منهم يفتي بالصالح هل يوجب اجبار الخصم لو امتنع قال كنت أفتي بالصالح بالجير في الابتداء  
فرجعت لهذا وفي فوائد صاحب المحيط انه ينظر ان كان الاجير مصحلاً لا يجب الضمان وان  
بخلافه يجب الضمان كما هو مذهبهما وان كان مستوراً الحال يؤمر بالصالح اهـ ما في المشتمل  
وان شرط عليه الضمان ان كان الشرط فيما لا يمكنه الاحتراز عنه فلا يجوز بالاتفاق وان  
كان فيما يمكن فعلى الخلاف ويقولون ما يبقى اليوم لتغير احوال الناس وبه يحصل صيانة  
أموالهم كذا في الايضاح نقلاً عن التبيين وفيه أيضاً نقلاً عن الحاشية والمحيط ان الفتوى  
على قولهما سواء بشرط الضمان عليهم ما أولم بشرط قلت وهو الذي اخبره صاحب الوقاية  
وفي الفصولين لو شرط الضمان عليه قيل يضمنه وفقاً ولم يتعرض ابن نجيم للخلاف بل قال  
يضمن في اشتراط الضمان عليه اتفاقاً قلت ولعله اخبره ثم عندهما ان شاء ضمنه مع ولا  
وأعطاء الاجر وان شاء ضمنه غير معمول ولا أجر له من الوجيز قلت يعني اذا تلف بعد العمل



وفي مشتمل الهداية لو قال الاجير المشترك سرق أو هلك صدق مع حلقه عنده لان يده يد  
أمانة عنده وعندهما يضمن لان يده يد ضمان عندهما فلا يصدق بلا برهان قلت انما ينفع  
البرهان عندهما فيما لا يمكن الاحتراز عنه لما لم يفرق بين ما اذا دفع الاجر أولا  
غير انه اذا حلف بترومادفع وان امتنع الخصم ذكره في البرازية ويضمن بالاتفاق ما يتلف  
بعمله كخربق الثوب من دقة وزلق الحال اذا لم يكن من مزاحمة الناس وانقطاع الجبل  
الذي يشد به المكاري الجبل وغرق السفينة من مدحا قال في الوجيز الاجير المشترك  
انما يضمن ما خنت يده بشرايط ثلاثة أحدها أن يكون في وسعه دفع ذلك الفساد حتى لو  
غرقت السفينة من موج أو جبل صددها أو زلق الحال اذا زعمه الناس وانكسر الدن أو  
مات المحتون من ذلك لا يضمن الثاني أن يكون محل عمله مسلما اليه بالتخية حتى لو كان  
صاحب المتاع معه أو وكيله بان كان راكبا في السفينة فانكسرت يجذب الملاح أو كان على  
الدابة قطعت من سوقه أو رب المتاع والمكاري راكبين أو سائقين أو قاعدتين لا يضمن ولو  
كان صاحب المتاع خلف الدابة ولا يوقها الاجير فطبت فله المتاع يضمن وروى عن أبي  
يوسف لو سرق المتاع من رأس الحال ورب المال معه لا ضمان عليه الثالث أن  
يكون المضمون مما يجوز أن يضمن بالعقد قلت وهذا الشارة الى ما قال صاحب الهداية ولا  
يضمن بني آدم من غرق في السفينة يعني من مده أو سقط من الدابة وان كان بسوقه وقوده  
لان الواجب ضمان الأدي وان لا يجب بالعقد وانما يجب بالجناية \* والاجر الخاص الذي  
يستحق الاجر بتسلم نفسه في المدة وان لم يعمل كمن استؤجر شهر للخدمة أو لري الغنم وانما  
سمى اجير وحده لا يمكنه أن يعمل لغيره لان منافعه في المدة صارت مستحقة له والاجر  
مقابل للمنافع ولهذا يبنى الاجر مستحقا وان نقص العمل ولا ضمان على الاجير الخاص ولا  
فيما تلف من عمله اتفاقا اذا لم يتعمد الفساد ذكره في الاصلاح نقلا عن الخانية قال في  
الفصولين نقلا عن التجريد الاجير الخاص لا يضمن الا بالتعدي وعلى هذا التمسك القصار  
وصائر الصانع وأجيرهم لم يضمنوا الا بالتعدي وفيما لم يتعدوا ضمن الاستاذ ولا يرجع عليهم اه  
\* لو هلك المتاع في يد الاجير المشترك ثم استحق عليه وضمن القيمة لا يرجع على المستأجر  
بها كافي العارية من ائقنية \* ثم الاجراء يتنوعون أيضا بنوع العمل فلذلك كرم مسائل  
كل واحد في نوع يختص به تسميلا للاستخراج

#### في النوع الاول ضمان الراعي والبقار

الراعي قد يكون أجير وحدث بان استأجره شهر ليرعى غنمه بدرهم أو استأجره ليرعى غنمه بدرهم  
شهر أو شرط عليه أن لا يرعى غنم غيره وقد يكون أجيرا مشتركا بأن استأجره ليرعى غنمه  
بدرهم شهرا ولا يشترط أن لا يرعى غنم غيره لانه متى قدم ذكر العمل على الوقت يكون أجيرا  
مشتركا لانه أوقع العقد على الوقت من الوجيز وفي الفصولين لو قال استأجر ثلثي غنمي  
غنمي هذه سنة كاملة كل شهر يكذا يكون الراعي أجيرا مشتركا الا اذا صرح بما هو حكم أجير

وحدث بان قال على أن لا ترعى معها غنم غيري فحينئذ يكون أجير وحدث لو أورد العقد على  
المدة أو لابلان قال استأجر ثلثي غنمي راكدا ترعى غنمي كان أجيرا وحده الا أن يذكر ما  
ما هو حكم الاجير المشترك بأن قال على أن لا ترعى غنم غيري معها فحينئذ يصير مشتركا  
وبتغير الكلام بما تخره وكذا في كل من هو في معنى الراعي اه فان كان الراعي أجيرا وحده  
فليس له أن يوجر غيره ولو أنه أجر نفسه من غيره ورعى غنم ما استحق الاجر كاملا على كل  
واحد منهم ما ولا يتصدق بشئ ويأثم ولو ماتت شاة أو أكلها سبع أو غرقت في نهر ساقها  
منه فلا ضمان عليه ولا ينقص من الاجر بحسابه وهو مصدق فيما يدعي من الهلاك  
مع البعدين ولرب انغم أن يزيد عليه عددا والراعي يطيقه وعليه رعي أولاده ولا يسقط  
شئ من أجره ببيع بعضه أو هلاكه أو ما اذا كان الراعي أجيرا مشتركا فليس لرب الغنم أن  
يزيد عليه ولا يلزمه رعي الأولاد وما يبيع منها أو هلك سقط من أجره بحسابه ولو شرط عليه  
أن يرعى أولاده أصبح شخصا لان في فصل الأولاد من أمها ضررنا بصفة هذه الاجارة  
مع الجاهل التدفع للضرر عن أرباب انغم \* ولو خا ط الراعي المشترك الغنم فالقول في التمييز  
للراعي مع عينه ان جعل صاحبه وان جهل هو أيضا ضمن قيمة الكل من الوجيز \* وفي  
مشتمل الهداية نقلا عن القنية ولدت شاة أو بقره في يد المشترك فترك الولد في الجبانة حتى  
ضاع لم يضمن لانه ليس عليه رعي الأولاد الا أن بشرط عليه بخلاف أجير الواحد اه  
\* الراعي لو كان أجيرا وحده فماتت من الاغنام واحدة لا ينقص من الاجر بحسابه الا ان انغم  
لومات كاهلا لا ينقص من الاجر شئ ولو ضرب شاة فقأ عينها أو كسر رجلها ضمن لان الاجير  
الوحيد يضمن بالخلاف وقد خالف لان الضرب غير داخل في الاجارة واعلم بدخل تحتها الرعي  
وهو يتحقق بدون الضرب كالصباح والصفق لان الغنم في العادة تساق كذلك فاذا ضرب  
بالخشب كان ضامنا ولو هلك شئ منها في السقي والرعي لا يضمن لان الاجير الوحيد لا يضمن مالم  
يخالف وانه لم يخالف لان السقي داخل تحت العقد ولو كان أجيرا مشتركا فماتت من الاغنام  
لا يضمن بالاتفاق اذ الموت حثف أنفه مما لا يمكن التحرز عنه وهذا لو ثبت الموت بنصادهما  
أو بالبينة فاما اذا ادعى الراعي الموت وجحد رب الغنم فعند أبي حنيفة القول قول الراعي لانه  
أمين وعندهما القول قول رب الاغنام ثم الاجير المشترك لو ساق الاغنام فهلك منها لامن  
سببها بان سعد الجبل أو مكانا مر نفعاً فتردى منه فطبت فلا ضمان عليه عند أبي حنيفة  
لان الهلاك ما كان من قبله وعندهما يضمن لامكان التحرز عنه بان لا يأتي هذا المكان أو  
يحفظ عند صعود الجبل وكذا لو أورد هاتر اليه سقيها فغرق شاة منها لا يضمن عنده وعندهما  
يضمن وكذا لو أكل منها سبع أو مرق فعلى هذا الخلاف ولو ساقها الى الماء لم يضمنها فغرق  
ضمن بخلاف وكذا لو ساقها فطبت منها شاة بسببها بان استجمل عليها فغترت فانكسرت  
رجلها أو راندق عنقها فعليه الضمان بالاتفاق كذا في المشتمل نقلا عن الذخيرة قال في الفتاوى  
الصغرى أما اذا هلك عند السقي بآفة سماوية فلا يضمن \* وفي البرازية لو أكل الذئب الغنم  
والراعي عنده ان كان الذئب أكثر من واحد لا يضمن لانه كالسرقة الغالبة وان كان واحدا



يضمن لانه يمكن المقاومة معه فكان من جهة ما يمكن الاحتراز عنه بخلاف الراعي الذي لو غلط الغنم  
 اهـ البقر لو ساق البقر قنطاطت فقطل بعضها بعضا أو وطئ بعضها بعضا في سوقه أو  
 استجملها في السوق فنشرت بقرة منها فكسرت رجلها أو ساقها في الماء انشرب فغرقت ضمن  
 لو كان مشتركا وان كان خاصا لا يضمن وكذا لو كان البقر اقوم شتى وهو أجبر وحدهم ضمن  
 ما تلف من سياقه من الفصولين وفي المشغل نقلا عن الذخيرة لو حدثت هذه العوارض  
 من سوقه ان كان الراعي مشتركا فهو ضامن على كل حال لان هذه جنابة من يده وان كان  
 خاصا ان كانت الاغنام لواحد لا يضمن وان كانت لاثنتين او ثلاثة ضمن وصورة الاجبر الخاص  
 في حق الاثنتين او الثلاثة ان يستأجر رجلا من اربعة اشهر الراعي غنما لهما أولهم فقد  
 فرق في حق الاجبر الخاص بين ما اذا كانت الاغنام لواحد وبين ما اذا كانت لاثنتين او ثلاثة  
 يحفظ هذا جدا وفيه ايضا نقلا من السير الكبير الاجبر الخاص لو عصف في السير فحدثت هذه  
 العوارض يضمن من غير فصل أو شرط المالك على الراعي ان يأتي بسمة الميت والا فهو ضامن  
 فربأت بالسمة لم يلزمه الضمان هكذا ذكره في المبسوط بالاخلاق وذكر الحاكم في مختصره  
 انه لا يضمن عند أبي حنيفة لانه أمين شرعا كالمودع وعندهما يضمن من الوجيز وفي  
 البرازي يشرط على الراعي ان يأتي بسمة او الا فهو ضامن لا يجب عليه اتيان السمة ولا يضمن  
 بهذا الشرط وهل يفسد العقد بهذا الشرط ذكره بكران ان شرط في العقد يفسد وان بعده  
 لا يفسد العقد والشرط فاسد اهـ اذا كان الراعي أجبر امشتركا فاعاها في موضع فطبت  
 واحدة منها أو هلكت بآفة نحو الغرق في الماء أو اقتراب سبع أو سقوط من عا أو ما أشبهه فقال  
 رب الغنم شرطت عليك ان ترعى في موضع كذا وكذا غيره وضع رعي فيه وقال الراعي شرطت  
 على الرعي في الموضع الذي رعيته فاقبله فالقول رب الاغنام بالاجماع فيضمن الراعي اذا اذن  
 بسمة فاد من جهته والبينة بينه الراعي حتى لا يضمن عند أبي حنيفة لانه هو المدعى اذ ثبت  
 ما ليس بثبت وكذا لو كان خاصا واختلعا على نحو ما بينا فان قول رب الاغنام من الفصولين  
 الراعي لو خالف في المكان ضمن ولا أجر ولو سلمت يجب الاجر استحسانا ولو اختلفا في مكان  
 الرعي فالقول قول رب الغنم ويضمن الراعي بالاجماع وفي الراعي المالك اذا توهق رمكة فوقع  
 الوهق في عنقه فخذ بها فانت عامتهم على أنه لا يضمن على كل حال واذا اختلفا في العدد  
 فالقول قول الراعي والبينة بينه صاحب الغنم وليس للراعي ان يشرب لبنها من الخلاصة  
 فيسئل نجم الاثمة الحكمي عن أسلم افراسه الى الراعي ليحفظها مدة معلومة ودفع اليه أجرة  
 الحفظ والرعي واشتغل الراعي بمهمه وزك الافراس فضاغت فهل يضمن فقال لان كان ذلك  
 متعارفا فيما بين رعاة الخيل والانعم وعسى أن يحمى لو قال البقر المشترك لا أدري أين ذهب  
 الثور فهذا اقرار بالتضييع في زماننا من القنبه السمة لا تصلح للاعتماد ولا تدفع اليه  
 عن الاجبر الراعي المشترك ومن بعثه اذا ادعى الرد أو الموت فن جعل العين في يده أمانة  
 قال بعدم الضمان كالامام وقبل قوله كالمودع ومن قال بالضمان عليه كصاحبه لم يصدق

الا يبيته لو شرط على الراعي ضمان ما تلف فسد العقد اذا العقد يقتضيه الراعي لو غلط الغنم  
 بعضها بعض فان كان يقدّر على التمييز لا يضمن ويكون القول قوله في تعيين الدواب انها  
 اقلان ولو لم يمكن التمييز ضمن قيمتها يوم الحياط والقول في القيمة قول الراعي ولو دفع غنما الى غير  
 مالكة فاستهلكها الاخذ واقربه الراعي ضمن الراعي لا الاخذ ولا يصدق الراعي في حق الاخذ  
 لو اقروا وقت الدفع انها للاخذ نفرت بقرة من الباقورة ولم يتبعها الراعي لئلا يضيع الباقي  
 لا يضمن بالاجماع لو خاصا ضمن عندهم الومشتر كالاخذ لانه اغما يضمن بترك الحفظ اذا  
 تركه بغير عذر ولو تركه بعذر فلا يضمن وانما انه تركه بعذر يمكن التحرز عنه من الفصولين  
 وفي المشغل نقلا عن صاحب الذخيرة انه قال رأيت في بعض النسخ لا يضمن فيما نددت لو لم يجد  
 من يبعثه ليردها أو يبعثه ليخبر صاحبها بذلك وكذا لو نفرت فراقولم يقدّر على اتباع الكل  
 فتبع البعض وترك البعض لا يضمن لانه ترك الحفظ بعذر وعندهما يضمن لانه ترك الحفظ بعذر  
 يمكن التحرز عنه اهـ وفي البرازي به اغما يضمن عندهما لانه طمع في الاجر الوافر بتقبل  
 الكثير ولا يقدّر على اتباع الكل وكان من جبابته حكما والخاص لا يضمن اجماعا انتهى  
 بقارقرية له ممرعى تلف بالاشجار لا يمكنه النظر الى الكل فضاغت بقرة لا يضمن  
 ولو مرت على قنطرة فدخلت رجلاها في ثقبها فانكسرت أو دخلت في ماء عميق والبقار لا يعلم ولم  
 يسفها ضمن لو أمكنه وقها أهل قرية عادت م ان البقار اذا أدخل السرح في السكك  
 يرسل كل بقرة في سكة صاحبها ولم يسلمها اليه ففعل الراعي كذلك فضاغت بقرة قبل أن تصل  
 الى صاحبها لا يضمن اذا المعروف كالمشروط وقبل لولم يعد ذلك خلافا لا يضمن زعم البقار  
 انه أدخل البقرة في اقربيه ولم يجد صاحبها ثم وجدها بعد أيام قد نفقت في نهر الجبانة قالوا  
 لو كان عادت م ان يأتي البقار بالبقر الى القرية ولم يكفوا بان يدخل كل بقرة في منزل ربه  
 صدق البقار مع عينه في أنه جاءهم الى القرية من الفصولين شرط البقار انه يدخل البقرة  
 في القرية ويبرأ بلا تسليم الى المالك ففي حق من سمع هذا الشرط بعمل فيه لا في حق من لم  
 يسمع من البرازي وفي المشغل عن المتن ان البقار اذا شرط مع أصحاب البقر اني اذا  
 أدخلت بقرا القرية الى موضع كذا فابا برى منه اجاز الشرط فهو برى فان بعث ببقرة رجل الى  
 ذلك الموضع ولم يسمع ذلك الرجل بالشرط الذي كان بين الراعي وبين أهل القرية لم يبرأ البقار  
 حتى يردّها عليه وان كان قد سمع الشرط فالشرط جار عليه استحسانا وعن النوازل  
 امرأة بعثت بقرا الى البقار ثم جاء الرسول وقال للبقار البقرى وأخذ منه وهلك في يده فان  
 أقامت بينة قلها ان ترجع على البقار لانه ظهر ان البقار دفع مالها الى غيرها بغير اذنها ثم لا يرجع  
 البقار على الرسول ان كان يعلم انه اها او مع ذلك دفع اليه وان لم يكن يعلم بذلك يرجع لانه مغرور  
 وعن فوائد صاحب المحيط رجل بعث بقرة الى البقار على يدي رجل بخاء الى البقار وقال ان  
 فلا تبعت اليك هذه البقرة فقال البقار اذهب بها فاني لا أقبلها فذهب بها فهلكت فالبقار  
 ضامن لانه لما جاء الى البقار فقد انتفى الامر فيصير البقار آمينا وليس له مودع أن يودع اهـ



قال صاحب الفصولين أقول فيه نظر اذ ينبغي أن لا يضمن اذ لم يقبل فلا يصير مودعا يؤيده ما في الذخيرة في ضمان المودع من أنه لو وضع ثوبا عند رجل وقال هو ودعيه عندك وقال الرجل لا أقبل فانه لا يضمن **§** الراعي لو وجد في (١) باده كبقرة تغيره فطردها بقدر ما تخرج من باده كانه لا يضمن ولو ساقها بعد ذلك ضمن **§** أهل قرية يرعون دوابهم النوبة فضاغت بقرة في نوبة أحدهم قبل هوضا من عندهم يضمن الاجير المشترك وقيل لا يضمن وقافلا أنه معين لا أجير اذ لو جعل أجيرا كان مبادلة منفعة بمنفعة من جنسها وذلك لم يجز فكان معيننا لا أجيرا والمعين لا يضمن **§** وفي الخلاصة أهل قرية يرعون دوابهم بالنوبة فذهب منها بقرة في نوبة أحدهم لا يضمن ركل واحد منهم معين في رعيته كذا قال أبو الليث بخلاف الاجير المشترك حيث يضمن عندهما اه ولو كانت نوبة أحدهم فلم يذهب واستأجر رجلا ليحفظها فانخرج الباقورة الى المفاضة ثم رجع الى أكله يعني الاجير ثم عاد فضاغت بقرة منها فلو ضاغت بعد ما رجع الاجير عن أكله لم يضمن أحد ولو قبل ذلك يضمن الاجير لا صاحب النوبة اذ له أن يحفظ باجرائه لكن هذا لو لم يشترط عليه الحفظ بنفسه أما لو شرط يضمن بالدفع الى غيره قالوا غاي يضمن الاجير هنا لو لم يترك مع الدواب حافظا من أهله فلا ضمان عليه ولو تركه وهذا ايضا لو لم يشترط عليه العمل بنفسه أما لو شرط ضمن **§** وللراعي ان يرد النعم مع غلامه او اجيره أو ولده الكبير الذي في عياله اذ الرد من الحفظ وله الحفظ يسد من في عياله فله الرد الى من في عياله كالمودع فلو هلك في يده حالة الرد فلو كان الراعي مشتركا لا يضمن عند أبي حنيفة مطلقا وعندهما يضمن لو أمكن التفرغ عنه كالمودع بنفسه ولو خلاصا لا يضمن مطلقا كرده بنفسه وشروط كون الراد كبيرا بقدر على الحفظ لانه لو كان صغيرا يجز عن الحفظ يكون تضییعا والاجير يضمن بالتضييع وقافلا بشرط كونه في عياله والا كان هو والاجير ليس له ان يرد مع الاجير وكذا مع من ليس في عياله وذكر الطواويسى للاجير المشترك أن يرد مع من ليس في عياله لا للخاص والخاص مهور ويسوى بينهما ما وقال ليس له ما ذلك من الفصولين سوى مسألة الخلاصة وفيه أيضا عن التجريد لو لم يكن الاجير أو الولد في عياله فلو بعته بيده في يده قال الطواويسى لو كان البقار مشتركا ضمن لالو خاصا وقال مهور به ضمننا وعن الاستروشنى قال الطواويسى ضمن لو خلاصا لا لو مشترك كما ثم قال أقول الاول أقرب لان الخاص بيده كسد المالك حتى لا يضمن ما تلف بفعله بل لا تعد بخلاف المشترك **§** اذا نام الراعي حتى ضاع بعضها ان نام مضطجعا كان ضامنا وان نام جالسا وغاب البقر عن بصره كان ضامنا والا فلا من المشتل **§** البقار لو ترك البقر عند رجل ليحفظها ورجع هو الى القرية ليخرج ما تخاف منها أو لحاجة نفسه فضاغ بعضها قالوا ان لم يكن الحافظ في عياله ضمن والا فلا من قاصى خان **§** البقار لو ترك الباقورة يسد أجير ليحفظها فلو تركها فليس لالبول أو أكل أو تعوط أو نحوه لا يضمن اذ هذا القدر عفو من الفصولين **§** وفي البرازية عن المحيط ترك الباقورة على يد غيره ليحفظها اذ غاب لا يضمن ان يسيرا كاكل وغائط وبول **§** وفي الدبنارى ان كان هو من

عياله لا يضمن والا يضمن **§** وفي فوائدها ان الدين تركها في بعض النهار على يد زوجته وجعت الليلة ولم يدرك الضياع عند أيهما كان يضمن اه ما في البرازية **§** البقار اذا غاب عن الباقورة فوقع في زرع فأفسدته لا يضمن **§** البقار اذا أرسلها في الزرع أو أخرجها القرية وهو يذهب معها حتى وقفت الباقورة في الزرع أو أتت ما لا في سنها ضمن **§** وليس للراعي والبقر ان يراعى الفحول على الاناث ولو فعل ضمن ما هلك فيه ولو زنا الفحول بلا انزائه لا يضمن عند أبي حنيفة من الفصولين **§** وفي المشتل عن الذخيرة اذا خاف الراعي هلاك شاة فذهب بها فهو ضامن قيمتها يوم الذبح لان الذبح ليس من عمل الراعي في شئ فلا يدخل تحت العقد قال مشايخنا هذا اذا كانت يرعى حياتها أو كانت مشكلا الحال يرعى حياتها وموتها أما اذا تيقن موتها فلا ضمان عليه لان الامر بالراعي أمر بالحفظ والحفظ الممكن حال ييقن الموت الذبح فيصير مأمورا بالذبح في هذه الحالة وكذا الذبح في البقر لان الذبح في مثل هذه المواضع لا صلاح اللحم فأما الحمار فلا يذبح وكذا البغل لان الذبح لا يصلح لهما ولا يذبح الفرس أيضا عند أبي حنيفة اذ الصحيح من مذهبه ان لحم الفرس مكروه كراهة تحريم اه وفي الخلاصة الراعي لو خاف الموت على الشاة فذهب بها لا يضمن وكذا اسنفسن بعض مشايخنا اذا كانت بحيث يتحقق موتها اه **§** مرض عند البقار ثور لا يرعى حياته فخا به فلم يجد مالكة فسلمه الى أم المالك فأمرت قصا با فذهب به بخير المالك في ثوبين أي الثلاثة شاء ان لم تكن الام في عيال الابن والا فلا ضمان على البقار قال رحمه الله ولم يذ كر حكم القصاب والام وذلك ينبغي على ان الاجير اذا ذبح حيوانا مأ كول اللحم في حال لا يرعى حياته وهو مذكور في فتاوى ظهير الدين فاخترنا الصدر الشهيد في ذبح مثل هذا الحيوان المريض اذا كان مأ كول اللحم ان الاجير يضمن بخلاف البقار والراعي وقال أبو الليث الاجير لا يضمن كالبقار والراعي للاذن دلالة في الذبح فاما في الفرس والغسل والحمار فيضمن عندهم هذه في القنية من الغصب **§** ولو شرط على الراعي ذبح ما خيف هلاكه فلم يذبحه فذلك ينبغي أن لا يضمن اذ في هذا شرط فيما مات خفف أنفه ونحوه لا يضمن بشرط الضمان على الامين باطل كذا قال الاستروشنى وقال عماد الدين في فصوله وعندى انه يصح هذا الشرط لما مر ان ذبح مثله من الحفظ وكانه شرط عليه غاية ما في وجهه من الحفظ فيجوز له ان يذبح فقد قصر في حفظ شرط عليه فيضمن ونخرج عن هذا جواب ما ذكره من اشتراط الضمان على الامين قال صاحب الفصولين أقول الظاهر ان الذبح ليس من الراعي فلا يدخل تحت العقد فهو متبرع في التزامه فلا يضمن وأقل ما فيه انه لا يتخلو عن الشاة فلا يضمن بالشاة **§** وفي المشتل عن فوائدها صاحب المحيط اختلف المالك مع الراعي فقال الراعي ذبحتها وهي ميتة وقال المالك ذبحتها وهي حية قال قول قول الراعي وعن التوازل لو قال الراعي ذبحتها مريضة وقال صاحبها ما بها مرض قال قول قول رب الشاة ويضمن الراعي لانه أقرب بسبب الضمان **§** وفي الخلاصة رجل دفع بقرة الى رجل بالعلف مناصفة وهي التي تسمى بالفارسية كارنيم سوربان دفع على



أن ما يحصل من اللبن والسمن بينهما نصفان فهذا فاسد والحادث كله لصاحب البقرة  
والاجازة فاسدة ولو أكل اللبن مع هذا والبعض قائم فما كان قائما يرد على مالك البقرة ويرد  
مثل ما أكل من اللبن والمصل للذي فعل وله على المالك قيمة علفها وأجر المثل في قيامه عليها  
فلوان المدفوع اليه دفع الى آخر بالنصف فهلاك المدفوع اليه الاول ضامن ولو بعث المدفوع  
اليه البقرة الى السرح فلا ضمان عليه اهـ وفي الودع الدجاج على أن يكون البيض  
بينهما والحادث كله لصاحب الدجاج ذكره في البرازية وفيها في المتفرقات دفع غنما وشرط  
للاعي من لبنها وجبها شيئا معلوما وما بقي لرب الغنم فهو فاسد ويضمن الراعي ما فسد وله على  
رب الغنم أجر المثل وكذا الوجه للصوفى واللبن أجرا اهـ

النوع الثاني ضمان الحارس

استأجر رجلا لحفظ الخان فسرق من الخان شيء لا ضمان عليه لانه يحفظ الابواب أما  
الاموال فانها في يد أربابها في البيوت وروى عن أحمد بن محمد القاضي في حارس يحرس  
الحوانيت في السوق فنقب حانوت فسرق منه شيء انه ضامن لانه في معنى الاجير المشترك لان  
لكل واحد حانوتا على حدة فصار بمنزلة من برعى غنما لكل انسان شاة ونحو ذلك وقال  
الفقيه أبو جعفر والفقيه أبو بكر الحارثي أجبر خاص ألا يرى انه لو أراد أن يشغل نفسه في  
موضع آخر لم يكن لذلك فلا يضمن الحارس اذا نقب حانوت لان الاموال محفوظة في يد  
ملاكها وهو الصحيح وعليه الفتوى من المشتل وفي الخلاصة حارس يحرس الحوانيت  
في السوق فنقب حانوت رجل فسرق منه شيء لا يضمن لان الاموال في يد أربابها وهو حافظ  
الابواب كذا قال الفقيه أبو جعفر وروى عنه الفتوى قال وهذا اقوالهم اما عند أبي حنيفة  
لا يضمن مطلقا وان كان في يده لانه أجبر اهـ الخاني المستأجر لحفظ الامتعة بالارهاق  
ذهب الى الحمام بعد طلوع الفجر قبل طلوع الشمس وتركها بلا حائط مفتوحة فكسر السارق  
مغلاقي الانبار خانه وسرق ما فيه لا يضمن لانه لا كان أوفرا ولو سرق من الكادر التي في  
الصحن يضمن من القسبة وفي الودعة من الخلاصة خان فيه منازل وبيوت وكل بيت  
مقفل في الليل فخرج من مقفل وترك باب الخان مفتوحا فجاء سارق ونقب بيتا وسرق منه  
مالا فانه لا يضمن فاتح الباب وهو يظهر من باب فتح القفص اهـ

النوع الثالث ضمان الحال

استأجر رجلا لا يعمل له دنان من الفرات فوق في بعض الطريق فانكسر فان شاء ضمنه قيمته في  
الموضع الذي حمله ولا أجر له وان شاء ضمنه قيمته في الموضع الذي انكسر وأعطاه أجره بحسب  
الحال ليس له حيس الحال لاجل الاجرة من الهداية ولو حبل متاعا على حال  
وصاحب المتاع معه ففتر الحال وسقط المتاع ففسد فهو ضامن لانه من جنابه يده ولو  
استأجر رجلا لا يعمل له زق من سمن فحمله صاحبه والحال ليضعه على رأس الحال فوق

وتحرق

وتحرق لا يضمن الحال لانه لم يسل السمن لان السمن في يد صاحبه بعد ولا ضمان على الحال  
بدون التسليم كذا روى عن ابن يوسف ومحمد ولو حمله الحال ثم وضعه في بعض الطريق  
ثم أراد رفعه فاستعان برزق فرفعاه ليضعاه فوق وتحرق فالحال ضامن لانه صار في  
ضمنه حين حمله ولم يبرأ بعد لانه لم يسله الى صاحبه فان حمله وولى من بيت صاحبه ثم أنزله  
الحال مع صاحب الرزق من رأس الحال فوق من أيديهما فالحال ضامن عند أبي حنيفة وهو  
قول محمد وأولاهم يرجع محمد وقال لا يضمن لان الرزق وصل الى يد صاحبه قال الفقيه أبو  
الليث القياسي ان يضمن الحال النصف لان الرزق وقع من فعلهما وكثير من مشايخنا أفتوا به  
كذا في المشتل والخلاصة وفي الوجه وضع الخلاف بين أبي يوسف ومحمد وعمل لابي يوسف  
بان يد الحال كانت ثابتة على المتاع فكان مضمونا عليه وباتزاله ما لم يزل يد الحال فلا يزول  
الضمان عنه اهـ واذا سرق المتاع من رأس الحال ورب المتاع معه لا يضمن كذا روى  
أبو يوسف وقدمت وان لم يكن صاحبه معه لا يضمن أيضا عند أبي حنيفة خلافا لهما من  
المشتل أمر رجلا أن يحمل الحقيبة الى مكان كذا فان شقت بنفسه او خرج ما فيها لا يضمن  
لان الثقة صير من قبل صاحب الحقيبة الحال اذا كان يحملها على عنقه فعثر واغرق  
وصاحبها معه فهو ضامن ولو من مزاجه الناس اياه لا يضمن اجاعا ولو انه هو الذي زحم  
الناس حتى انكسرت فانه يضمن وصاحبه بالخيار ان شاء ضمنه وقت الكسر ويحيط عنه من  
الاجر بارا ما حل وان شاء ضمنه قيمته وقت الحبل في ذلك المكان الذي حمله من الخلاصة  
وفي الفصولين استأجر رجلا لا يعمل دنا فعثر وانكسر ضمن لتولده من فعله وهو العثار  
وهذا لو انكسر في وسط الطريق اما لو وقع بعد ما انتهى الى المقصد فله الاجر بلا ضمان كذا  
عن صاعدا القاضي لانه حين انتهى لم يبق الحبل مضمونا عليه اذ وجب له جميع الاجر فصار  
الحبل مسلما اليه أي الى مالكه حتى لا يستحق الحبس باحر والتولد من عمل غيره مضمون  
لا يكون مضمونا وهذا بخلاف فصار قصر الثوب فهلاكه عنده حيث لا ضمان ولا أجر اذ  
عمل الفصارا غيا فعلى للمالك اذا سلم الثوب اليه ولم يوجد ولو انكسر في وسط الطريق بلا  
عمله بان أصابه حجر أو كسره رجل أو نحوه وهو على رأسه لا يضمن عند أبي حنيفة خلافا لهما  
ثم قال نفلا عن الذخيرة ما حكى عن صاعدا يوافق قول محمد آخر اما على قول أبي يوسف ومحمد  
أولا يجب ان يضمن ولو انتهى الى المقصد قلت وهذا يؤيد ما قلنا في الاجران الخلاف بين أبي  
يوسف ومحمد في مسألة الرزق استأجره ليحمل له طعاما الى مكان كذا فحمل اليه ثم رده  
الى مكان حل فيه سقط الاجر عندنا خلافا لرواية يصرغاصبار رده كالموسم الى حقيقته ثم  
أخذه لو انقطع حبل الحال وسقط الحبل ضمن وفاقا لشدته بحبل لم يحمله فكانت أسقطه  
قتل من جنابه يده وقدمت عن الفصولين لو ان شقت الحقيبة بنفسه او خرج ما فيها  
ضمن الحال كانه قطع الحبل وقال الفقيه أبو الليث في قياس قول أبي حنيفة لا يضمن وعليه  
الفتوى من مشتل الهداية قال في الفصولين ولا يشبه انقطاع الحبل اذا تفرطت غمة



من الحال حيث شديجبل واه وهما من المالك حيث وضع متاعه في حقيبة واهية

### في النوع الرابع ضمان المكارى

ليس للمكارى حبس الحمل للاجرة من الهداية ﴿١﴾ نزل الحال في مفارقة وتمياله الانتقال فلم ينتقل فتلف المتاع بسرقه أو مطر ضمن وتأويله لو كان المطر أو السرقه غالباً لأنه حينئذ يصير مضيقاً ﴿٢﴾ شرط على المكارى أن يسير لئلا والمالك معه يسير ان ليلا فضاغت الدابة مع الحمل فالمكارى لو ضيع بترك الحفظ ضمن وفاؤا ولو ضاعت بالتضييعه يبرأ عند أبي حنيفة خلافاً له ما ﴿٣﴾ مكارا استقبله للصوص فطرح الحمل وذهب بالجار لو عزر عن تخليص الحمل منهم وعلم أنه لو حمله أخذ للصوص الحمل أو الخار لا يضمن اذ لم يترك الحفظ مع القدرة عليه ﴿٤﴾ له أجبر ان يعملان له بقورة عين لا حدهما بقرين وللآخر بقرين فاستعمل أحدهما غير ما عين له فهلك ضمن المستعمل وهل يضمن الاخر بالدفع قبل يضمن وقيل لا يضمن لأنه مودع في البقر ودفعه الى من يقوم على الدواب والاول أصح وهو ظاهر الرواية وبه كان يفتى شمس الاثمة السرخسي ﴿٥﴾ الاجير لو خالف ثم عاد الى الوفاق لا يبرأ عند أبي حنيفة من الفصولين وفيه أيضاً من اجارة الدواب أجر جاره واستأجر رجلاً لذهب معه وقال له ارجع مع العير فبلغوا المقصد ورجع العير وتخلف الاجير واستعمل الجار أياً ما في عمل نفسه ثم رجع مع عير آخر فغير على الجار ضمن الاجير اذا خالف حين استعمله والاجير لو خالف ثم عاد لا يبرأ عند أبي حنيفة في قوله الاخير وفي قوله الاول (١) وهو قولهما يبرأ ولو لم يستعمله يبرأ اذا قال مع العير مطافاً وقد فعل انتهى ﴿٦﴾ صاحب الحوالة لو قال للعمال امسكوا الحولة حتى أعطينا الاجر فسرقوا الحولة لا يضمن الحال في قولهم كذا في ضمان القصار من قاضي خان وفيه مسألة عن الخلاصة تركتهم المرورها في المستأجر ﴿٧﴾ لو عثرت الدابة المستأجرة من سوق المكارى فسقط الحمل وفسد المتاع وصاحب المتاع راكب عليها لا يضمن المكارى لأنه لم يخل بينه وبين المتاع بخلاف ما اذا عثرت بسوقه وسقط المتاع وذلك وصاحب المتاع يسير معه خاف الدابة فان الاجير يضمن لان الهلاك حصل من جنائيه ومحل العمل مسلم اليه ولو كان على الدابة قن صغير لب المتاع ووقع من سوقه فمات القن وفسد الحمل يضمن الحمل ولا يضمن المملوك ثم انما يضمن الحمل اذا كان المملوك مملاً يصلح للحفظ فان كان يصلح لحفظ المتاع لا يضمن الاجير الحمل لأنه في يد العبد ويد العبد يد المالك فكان بمنزلة ماله كان على الدابة وكيل المولى ولو كان رب المال والمكارى راكبين أو سائقين أو فائدين فعثرت الدابة وهلك المتاع الذي عليها فلا ضمان على المكارى وقد مر عن المشتمل ﴿٨﴾ وفي الفصولين وكذا اذا راع عليها حوالة والمالك على بعير يبرأ الحال اذ يد المالك ثابتة على

(١) قوله وهو قولهما الذي في الدرا المختار من مجمع الفتاوى ان قولهما كقوله الاخير قال وهو

الصحيح ومثله في الهندية اه صححه

كل ذلك وفيه أيضاً عن فتاوى أبي الليث لما أراد المكارى أن يضع الزق على الدابة أخذ أحد العدلين من جانب ورمى بالعدل الآخر من الجانب الاخر فانشق العدل من رمية ضمن ما تلف لانه بصنعه اه ﴿٩﴾ وفي الهداية لا يضمن المكارى بني آدم ممن سقط عن الدابة وان كان بسوقه وقوده لان الواجب ضمان الاذى وانه لا يجب باعده وانما يجب بالجناية وقد مر ﴿١٠﴾ لو استأجر دابة لحمل عبد صغير أو كبير فلا ضمان على المكارى فيما عطف من سياقه وقياده اه ﴿١١﴾ استأجر رجلاً ليحمل له شيئاً له حمل وموئنة الى موضع ايدفعه الى رجل فوجد الرجل غائباً فتركه على يد رجل ليوصله الى ذلك الرجل ينبغي أن لا يضمن من ودبعة الفصولين ومثمل الهداية وعن الثاني اذا عثرت الدابة وسقط المتاع فلا ضمان على المكارى وان من قوده أو سوقه ذكره في البرازية ﴿١٢﴾ استأجر رجلاً ودفع اليه حماراً وخسين درهما لذهب الى بلد كذا وبشترى له شيئاً فذهب الاجير فأخذ السلطان جر القافلة فذهب بعض أصحاب الجرف في طلب حمارهم ولم يذهب هذا الاجير قالوا ان كان الذين ذهبوا في طلب حمارهم منهم من وجد حماره ومنهم من لم يجد ومن وجد لا يأخذه الا بمشقة وموئنة لا يضمن الاجير بترك طلب الحمار من قاضي خان وفيه من الغصب جال أراد أن يعبر بجملته في نهر كبير يحوى فيه الجهد كما يكون في الشتاء فركب بعيراً وأدخله في النهر وسار الجمل عقيبهم فسقط بعير وتلف ما عليه قال الشيخ الامام أبو القاسم ان كان الناس يملكون النهر في مثل هذا الوقت لا يضمن الجمل اه ﴿١٣﴾ استأجر رجلاً ليحمل له طعاماً في طريق كذا فاخذ في طريق آخر فهلك المتاع فان لم يكن بين الطريقين تفاوت فلا ضمان عليه وان تفاوتا بان كان المملوك أو عراً أو بعداً أو أخوف بحيث لا يملكه الناس يضمن من الايضاح لابن كمال ولو حمله في البحر يضمن ولو فيما يحمله الناس وان بلغ فله الاجر من الهداية ﴿١٤﴾ استأجر رجلاً لذهب بطعام الى فلان بالبصرة فذهب فوجد فلا نام ميتاً فرجع بالطعام فهلك في الطريق لا يضمن عند أصحابنا الثلاثة من الخلاصة ﴿١٥﴾ وفيها اجاعة أجركل واحد جاره من رجل وولم يبرأ اليه ثم قالوا لا حدهم اذهب أنت معهما لتعاهد الجرفانا لا نعرفه فذهب معه فقال المستأجر لمتعاهد قف هنا مع الجرف حتى اذهب بجمار واحد واخذ الجوالق فذهب (٢) ولم يقدر عليه فلا ضمان على المتعاهد اه ﴿١٦﴾ استأجر مكارياً ليحمل عصيراً على دابته فلما أراد أن يضعه عليها أخذ الجوالق من جانب فسقط العدل الاخر وانشق الزق وتلف ما فيه ضمن المكارى من البرازية ﴿١٧﴾ المكارى كان ينقل الدبس من القرية الى المصر فقتل في الطريق ونام ونخرق الكلب الزق فضاع الدبس لا يضمن ان كان جالساً ﴿١٨﴾ حمل الفاواذق خابية دبس فانكسر القب وانكسرت الخابية يضمن كالحمل اذا زلق وكذا اذا انكسرت نخرق في تبييره ولا فلا ولو نام الفاواذق في الجحلة فأصابت الدواب شيئاً أو انخرق الثور عن الطريق فانلف شيئاً ضمن

(٢) قوله ولم يقدر عليه عبارة الهندية لا ضمان على المتعاهد ان لم يقدر على الاخذ

منه لانهم أمره بتعاهد ما في يد غيره اه



لان سير الثور مضاعف اليه ولو نام فيها الفاواذق فانه قلبت وانكسرت الدوارة أو القلب  
أو سائر آلات لم يضمن مالكها لان قومه مأذون فيه عرفا من القنية ﴿١﴾ أركب تليذ  
مكارى الحمار امرأة عليه بغير اذنه وهلك الحمار لا ضمان على واحد منهما اذا نزلت  
وسلمت الحمار الى التليذ لانه مودع عادى الوفاق وان هلك في حال الر كوب يضمن المكارى  
أيهما شاء ولا يرجع أحدهما على صاحبه بالمضمون وعلى هذا الفاواذق اذا جمل في العجلة  
متاعا أو انسانا هذه في انعصب من القنية ﴿٢﴾ استأجر حمارا ليجمل له على مركبه حمارا  
الى موضع كذا فوقع المحمول في بعض الطريق بانقطاع الحبل فانكسر فالمالك بخير ان شاء  
ضمن قيمته غير محمول ولا أجر وان شاء ضمن قيمته محمولا وأعطى الأجر عند علمائنا الثلاثة  
وقال زفر بنه محمولا بلا خيار وله أجر ما جمل من شرح المجمع

### في النوع الخامس ضمان النساج

دفع الى نساج غزلا لينسجه ودفعه النساج الى آخر لينسجه فسرق من بيت الآخر فلو كان  
أجير الاول برأى ولو أجيرا ضمن النساج الاول لا الآخر عند أبي حنيفة وعندهما ضمن  
أيهما شاء كاختلافهم في مودع المودع وعلى قياس ما ذكره القدوري وقرره صاحب الهداية  
ان كل صانع شرط عليه العمل بنفسه ليس له ان يستعمل غيره فهنا لو شرط عليه النسج  
بنفسه ضمن بالدفع الى الآخر ولو أجيره ﴿١﴾ غلام (١) رابه بافنده دادنا كارآموز داي  
بافنده به بافنده ديكر دادنا كارآموز داي اذا لاجارة وقعت على الحفظ مقصودا والاول  
مودع وليس للمودع أن يودع ﴿٢﴾ نساج ترك الكرباس في بيت الطراز فسرق ليلان كان  
البيت حصينا فمكث الثياب في مثله لا يضمن وان لم يكن حصينا ولا غلما الثياب في مثله ان  
رضى صاحب الكرباس بترك الكرباس فيه لا يضمن وان لم يرض به ضمن ﴿٣﴾ ليس على  
النساج أن يبيت في بيت الطراز لكن لو أغلق الباب في الليل وذهب لا يضمن ولو سرق من  
بيت الطراز مرة أو مرتين لا يخرج من كونه حصينا الا اذا خش (٢) بافنده ثوب رادر كارخانه  
ماید و شب بخانه رفت وأغلق الباب وذلك في وقت غلبه السراق فسرق الثوب لو كان يترك  
مثله في مثله في هذا الزمان لا يضمن والا ضمن من الفصولين ﴿٤﴾ وفي مثل الهداية عن  
فوائد المحيط دفع الى نساج كرباسا بعضه منسوج وبعضه غير منسوج لينسج باقيه فسرق من  
عنده ذكر الفقيه أبو الليث في التوازل ان عندهما يضمن الكل لان الاجير المشترك  
يضمن ما له عنده وان كان من غير صنعة فالمنسوج مع غير المنسوج كشيء واحد بحكم  
الاتصال ﴿٥﴾ وعن الذخيرة حائل عمل ثوبا فعلق المالك به لياخذ به وأبي الحائث ان يدفعه  
حتى يأخذ الأجرة فتسرق من يده مالكة لا ضمان على الحائث وان تخرق من يده الحائث والمالك

(١) أعطى الغلام نساجا لتعلم الصنعة فأعطاه النساج الى نساج آخر لتعلم أيضا

(٢) نساج ترك الثوب في الدكان وذهب الى بيته

فعل الحائث نصف الضمان ﴿٦﴾ نسج ثوبا وتركه في بيته ولم يردده على المالك فسرق هل  
يضمن فيه اختلاف المشايخ فعلى قول من يقول مؤنة الرد على الاجير المشترك يضمن اذا  
تمكن من الرد ولم يردده وعلى قول من يقول لا يضمن كون مؤنة الرد عليه لا يضمن اه مافى  
المشتمل وعن عماد الدين ينبغي أن لا يضمن على القولين لو لم يقبض الأجرة اذله الحبس  
بالأجرة فلم يجب عليه الرد قال صاحب الفصولين ينبغي أن يضمن عنده ما لا عنده  
كما مر في آخر التصرفات الفاسدة قلت يؤيده قول صاحب الهداية كل صانع لعملة أثر في العين  
كصباغ وقصار فله أن يحبس العين حتى يستوفي الأجر ولو حبس فضاغ لا ضمان عليه عند  
أبي حنيفة ولا أجر له وعندهما العين كانت مضمونة قبل الحبس فكذا به لكونه بالخيار  
ان شاء ضمن قيمته محمولا ولا أجر وان شاء ضمن قيمته غير محمول ولا أجر له اه وذكر  
صاحب الفصولين قبل ذلك عن أبي بكر البخني لو منع الحائث الثوب بالأجر اختاف العلماء  
فيه فلو اصابه على شيء كان حسنا قلت وقد مر ان المتأخرين اختاروا في الاجير المشترك  
الفتوى بالصالح على النصف فينبغي أن يفتى به وما ذهب اليه البخني قريب منه ﴿٧﴾ وفي  
البرازية نسج الحائث الثوب فجاء به لياخذ الأجر فقال ربه امسك حتى أفرغ من العمل  
وأؤديك الأجر فسرق منه الثوب في هذا الحال بعد هذا المقال قال العتاني لا يضمن في هذا  
الحال بعد هذا المقال بقوله امسك وفي التوازل جعله على وجهين وقال أراد ربه أخذه اما  
أن يمنعه الحائث من الأخذ أو لا فان كان يمنعه قبل يضمن وقبل لا ولو اصابه على شيء  
فحسن وان كان لا يمنعه فقول المستأجر امسك اما أن يكون على وجه الرهن واما أن يكون  
على وجه الأمانة ان كان الاول هلك بالأجر وان كان الثاني لا يضمن ويجب الأجر اه ﴿٨﴾ دفع  
الى نساج غزلا لينسجه فخذ النساج الغزل وحلف ثم جاء به منسوجا فان نسج قبل الجود فله  
الأجر وان نسج بعد الجود فالثوب له وهو ضامن الغزل مثله لان بالجود صار غاصبا للغزل  
وبالنسج أحدث صنعة منقومة فانه قطع حق المالك عنه الى ضمان مثله من الوجيز ﴿٩﴾ دفع  
اليه غزل قرلينسجه فأخذ الحائث بعضه وجعل مكانه غزل قطن ونسجه قال الاستروشي  
أجاب والذي ان الثوب للحائث ويضمن للمالك مثل غزله اذ صار غاصبا بخلاف غزله بغزل  
الاخر خلطاي تعذر تغييره أو يتعسر فلك الثوب ﴿١٠﴾ دفع اليه غزلا وشرط (١) كرد كدر  
دوروز بافديافت وهلك الثوب بعده ضمن على ما اختاره شمس الاسلام الا وزجته دى  
﴿١١﴾ لو قال رب الغزل للنساج امسك الثوب حتى اذارجعنا من الجمعة فمرت الى بيتي وأوفى  
أجره فأخلس الثوب من يده الحائث لو دفع الثوب الى ربه أو مكنه من أخذه ثم ربه أعطاه  
الحائث فالثوب رهن باجره ولو أعطاه على وجه الوديعة يبرأ الحائث وله أجره كما كان ﴿١٢﴾ ولو  
خالف الحائث في النسج بان أمره أن ينسج له ثوبا بعافى أربع قدس ستافى أربع أوقية  
فتسجه صفيقا أو على العكس تخير المالك ان شاء ترك الثوب عليه وضمنه مثل غزله وان شاء

(١) ان ينسجه في يومين فتسج



أخذ الثوب وأعطاه أجر اسماء لا يزداد في الزيادة لتبرعه وينقص في النقص ان نقص عمله من الفصولين وفي الخلاصة دفع الى حائل غزلا وأمره أن يبيع له ثوبا سباعي أربع قنصج له ثلاثين أربع ان شاء منه مثل غزله والثوب للحائل وان شاء أخذ الثوب وأعطاه الاجر قال شمس الأئمة السرخسي والاصم عندي ان يعطيه أجر مثله لا يزداد على ثلاثة أربع المسمى ومن هذا الجنس صارت واقعة صورته ارجل دفع الى نساج نوعين من الغزل أحدهما أرف من الآخر (١) وفرمودش كه أين باريك راشد صدي باف راين سي طبر را بانصدي نخط النساج ونسج أحدهما في الآخر صار الكركباس للنساج للخلاف ويضمن الحائل مثل غزله اه **§** نساج كان يسكن مع صهره ثم اكرى دارا وانتقل اليها ونقل المتاع وترك الغزل في الدار التي انتقل عنها قالوا ان لم ينقل الغزل من المكان الذي كان فيه الى بيت آخر من دار صهره لا يضمن في قول أبي حنيفة لما عرف من أصله ان سكاه في الدار لا يبطل ما بقي له شيء فيها وعندهما يضمن من قاضي خان **§** لو نسج صاحب الثوب بعض ثوبه في يد النساج بسقط من الاجر بحصته وقيل لو عمل صاحب الثوب بجهة الفسخ يفسخ والا فلا والصحيح الاول من ضمان القصار من الفصولين **§** لو نسج الحائل الثوب رد يا معيبا فان كان فاحشا فان شاء المالك ضمنه مثل غزله وترك الثوب عليه وان شاء ضمنه النقصان من القنية

#### ((النوع السادس ضمان الخياط))

دفع الى خياط ثوبا بالخيطة قيمه بدرهم فخطه قباه فان شاء ضمنه قيمة الثوب وان شاء أخذ القبا وأعطاه أجر مثله لا يجاوز به درهم فيل معناه ان قرطى الذي هو ذر طاق واحد لانه يستعمل استعمال القميص وقيل هو مجرى على اطلاقه وعن أبي حنيفة انه يضمن من غير خيار ولو خطه سراويل وقد أمره بالقباه قيل يضمن من غير خيار والاصح انه يجبر من الهداية **§** دفع اليه ثوبا بالخيطة قيمه ان خطه قيمه فاسد او علم به المالك وابسه ليس له تضمينه اذ لبسه رضا ولو قال له اقطعه حتى يصيب القدم واجعل كنه خمسة أشبار وعرضه كذا فجاء به ناقصا فلو كان قد رآه صبي ونحوه فليس بشئ وان كان أكثر منه فله تضمينه من الفصولين وفيه أيضا من ضمان القصار (٢) كازرى يادرزي جامه رادرد كان مائندونلف لو ترك مثله في مثل ذلك الزمن عرعا لا يضمن والا ضمن اه **§** رجل سلم ثوبا الى خياط أو قصار ثم وكل رجلا بقبضه فدفع اليه القصار غير ذلك الثوب لا ضمان على الوكيل اذا هلك الثوب في يده ولرب الثوب ان يتبع القصار بثوبه اه من الخلاصة **§** رجل قال للخياط انظر الى هذا الثوب فان كفاني قيمه فاقطعه وخطه بدرهم فقال الخياط نعم وقطعه ثم قال بعدما قطع لا يكفين

(١) وأمره بان هذا الرفيع ينسجه في سمانه وهذا الغليظ في خمسائة

(٢) قصار او خياط ترك الثوب في الدكان اه

ضمن

ضمن الخياط قيمة الثوب لانه انما أذن له بشرط الكفاية ولو قال للخياط انظر الى كفي في قيمه فقال الخياط نعم يكفين فقال رب الثوب اقطعه فقطعه فاذا هو لا يكفيه لا يضمن الخياط شيئا لانه أذن له بالقطع مطلقا فان قال الخياط نعم فقال صاحب الثوب فاقطعه أو اقطعه اذا قطعته كان ضامنا اذا كان لا يكفيه لانه علق الاذن بالشرط **§** دفع الى خياط كرباسا فخطه قيمه وبقيت منه قطعة فسرت قالوا ضمن الخياط وهذه من المسائل التي أفتى بها على قول أبي يوسف ومحمد أما على قول أبي حنيفة ما هلك بالاصنعة لا يكون ضامنا لان الاجير المشرك لا يضمن ما هلك في يده لا يصنعه عنده كذا في فتاوى قاضي خان وعدم مسائل ليست من هذا النوع نذكرها في مواضعها وفي الفصولين انما يضمن لانه أثبت يده على مال الغير بلا اذنه اذ المالك انما سلم اليه للقطع لا غير فاذا قطع يجب عليه رد الزيادة ولم يتعرض للخلاف وفي البرازية بقي عند الاسكاف والخياط قطعة صرم أو كرباس فضلت من خف أو قيص فضاعت لا يضمن ولم يتعرض أيضا للخلاف والتوفيق ممكن **§** لو خط صاحب الثوب بعض ثوبه في يد الخياط فانه بسقط من الاجر بحصته وقيل لو عمل المالك بجهة الفسخ يفسخ والا فلا والصحيح هو الاول من ضمان القصار من الفصولين **§** ومن استأجر خياطا لخطاطه ثوب بدرهم فدفعه الى من يخطه بدرهم ونصف ضمن الخياط الاول للثاني نصف درهم من مضاربة الهداية **§** لو فرغ الخياط من العمل وبعث بالثوب على يد ابنه الصغير الى مالكه فهلك في الطريق لا يضمن لو عاقلا يمكنه حفظه والا ضمن من الفصولين **§** رجل دفع الى خياط ثوبا والمدفوع اليه أجبر عند الخياط قد أمره أن يتقبل عليه العمل فله أن يأخذ آية ما شاء بالعمل وأيهما مات فله أن يأخذ الا آخر بذلك العمل وله الاجر وعليه الضمان فان مات الاستاذ فلم يأخذ التلميذ بالعمل وهو حر أو عبد مأذون حتى هلك الثوب في حانوت الاستاذ فضمنه على الاستاذ وهذا عندهما وان شاء رب الثوب أخذه المتقبل ورجع هو به في مال الاستاذ فاذا أخذه بالعمل فقد برى الاستاذ من الضمان وفيه مسئلتان محررتان في أول هذا النوع نقلا من الفصولين حررتهما جنب المسئلة الاولى والله أعلم

#### النوع السابع ضمان القصار

وفي الفصولين عن فتاوى أبي الليث قصار وضع الثوب على جب في الحانوت واقعه ابن أخيه لحفظ الحانوت وغاب القصار فدخل ابن أخيه الحانوت الاسفل فطرا الطرار الثوب قالوا ان كان الحانوت الاسفل بحال لودخله انسان لا يغيب عن عينيه الموضع الذي كان فيه الثوب لا يجب فيه الضمان قال أعني صاحب الفصولين وهذا لا يصح على اطلاقه بل ينبغي أن يضمن لو لم يكن ممن في عياله كما يؤيده تفصيل الضم قلت وهو كما قال وتفصيل الضم هو قوله وان كان الحانوت الاسفل بحال لودخله انسان يغيب عن عينه الموضع الذي فيه الثوب ينظر ان كان الصبي الذي أقعده القصار ضمنه الى القصار أبوه أو أمه أو وصيه أو لم



يكن أحد من هؤلاء، ولكن القصار ضمه الى نفسه ضمن الصبي اذ ضيع بترك حفظ لزمه ولا يضمن القصار اذله الحفظ بهذا الصبي الذي في عياله ويقدر على الحفظ وقال قاضي خان في قفاواه وهذا الجواب اغمايب متقيم لو كان الصبي مأذونا لان الصبي المأذون يؤخذ بالضمن بتضييع الوديعة اما المحجور فانه لا يؤخذ بالاستهلاك له وتضييعها وان لم يكن في عيال القصار ولا تليده ولا أجبره الا أن القصار أخذ بيده وأقده ليحفظ الحانوت كان الضمان على القصار لانه لما استخف من ليس في عياله صار مستهلكا له قال صاحب الفصولين لم يذكر هل له الرجوع على الصبي أولا ينبغي ان يكون له الرجوع لو مأذونا والا فلا وان كان الصبي بحيث يراه مع دخوله فلو منضم اليه برأيا أما القصار فليحفظه بيده من في عياله وأما الصبي فلا يترك الحفظ لما كان بحيث يرى الثوب اه **§** القصار اذا قصر الثوب بالنشاء والبيض ونحوهما كان له حبس الثوب للأجرة فان حبس فضاع فلا غرم ولا أجر عند أبي حنيفة وعندهما العين كانت مضمونة قبل الحبس فكذا بعده لكنه بالخيار ان شاء ضمنه قيمته غير معمول ولا أجر له وان شاء ضمنه قيمته معمول ولا أجر له وان قصره بالماء القراح فهو غاسل لا يكون له حبه من الايضاح **§** اذا شرط على القصار أن لا يحرقه فخرقه يضمن لانه في رصعه من نوع الختام من البرازية **§** رجل دفع الى قصار ثوب كرباس ليقصه فذهب القصار وواف فيه خبرا وحله الى موضع يقصر فيه الثياب فسرق ان لف كإياف المندبل على ما يجعل فيه يضمن وان عقده بان جعل الثوب تحت ابطه وبس الخبز فيه لا يضمن من الغصب من الخلاصة **§** قصار دفع ثوبا الى أجبره ليضمه في المقصرة ويحفظها فنام الاجبر فضاع من الثياب بعضها ولا يدري متى ضاع قال الفقيه أبو جعفر اذا لم يعلم انه ضاع حال نوم الاجبر ضمن القصار وان علم انه ضاع حال نوم الاجبر كان لصاحب الثوب الخيار ان شاء ضمن الاجبر وان شاء ضمن القصار قال الفقيه أبو الليث اغما قال له ان يضمن القصار لانه كان عيلا في الاجبر المشترك الى قوله ما اذا هلك في يد الاجبر المشترك لا بقوله أما على قول أبي حنيفة لا يضمن القصار ما هلك لا يصنعه قال وبه نأخذ والفتوى على قول أبي حنيفة **§** قصار أمره صاحب الثوب ان يمسك الثوب بعد العمل حتى ينقده الاجبر فهلك الثوب عند القصار من غير تضييع لا يضمن عند أبي حنيفة **§** القصار اذا أنكر ان عنده ثوب هذا الرجل ثم أقر وقد قصره قالوا ان قصره قبل الجود كان له الاجر وان قصره بعد جوده ضمن ولا أجر له لانه لما جحد صار غاصبا وبطل الاجارة فاذا قصره بعد ذلك فقد قصره بغير عقد فلا يستوجب الاجر **§** قصار رهن ثوب فصار يدينه عند رجل ثم اقتكه وقد أصاب الثوب بنجاسة عند المرنم فكلف مالكة القصار بتطهيره فامتنع القصار عن ذلك فتشاجرا وترك المالك الثوب عند القصار فهلك عنده قالوا ان كانت النجاسة لا تنقص قيمة الثوب لا يعتبر فيه القصار وان كانت النجاسة تنقص قيمة الثوب ضمن القصار النقصان والثوب أمانة لانه لما اقتسكه عاد الى الوفاق وخرج عن الضمان بالتخلية **§** تليد القصار أو أجبره الخاص اذا

أدخل نارا للسراج باهر الاستاذ فوقعت شرارة على ثوب من ثياب القصار أو أصابه دهن السراج لا يضمن الاجبر وضمن الاستاذ لانه أدخل السراج باذنه فصار فعل الاجبر كفعل الاستاذ ولو فعل الاستاذ ذلك كان ضامنا من قاضي خان ولو لم يكن من ثياب القصار ضمن الاجبر ذكره في الفصولين ولو أسرج القصار السراج في الحانوت فاحترق به الثوب عن محمد انه يضمن **§** تليد الاجبر المشترك اذا وقع من يده سراج فاحترق ثوب من ثياب القصار فالضمان على الاستاذ ولو كان الثوب وديعة عند الاستاذ فالضمان على التليد **§** ولو أطفأ السراج وترك المسرحة في الحانوت فبقي شرارة فوقعت على ثوب رجل لا يضمن من الخلاصة **§** وفيها اذا وطئ تليد الاجبر المشترك على ثوب من ثياب القصار فخرقه يضمن وفي الاصل لو وطئ ثوبا لا يوطأ مثله يضمن الاجبر وان كان مما يوطأ لا يضمن سواء كان ثوب القصار أو لم يكن بخلاف ما لو حل شيئا في بيت القصار باذن الاستاذ فسقط على ثوب فخرق ان كان من ثياب القصار لا يضمن الاجبر ويضمن الاستاذ وان لم يكن من ثياب القصار لا يضمن من ثياب القصار ضمن الاجبر اه **§** أجبر القصار اذا وطئ ثوبا من ثياب القصار لا يوطأ مثله فانتقص أو تحرق ضمن الاجبر لانه لم يؤذن له في ذلك وكذلك لو كان الثوب مما يوطأ مثله الا انه كان وديعة عند القصار ليس من ثياب القصار وان كان من ثياب القصار وذل ثوب يوطأ مثله لا يضمن الاجبر لانه مأذون في ذلك عادة ان كان من ثياب القصار ويضمن القصار وكذا لو انفلتت المدقة من اجبر القصار أو تليده فوقعت على ثوب من ثياب القصار فلا ضمان على التليد وانما الضمان على الاستاذ وان لم يكن من ثياب القصار كان الضمان على التليد ولو دفع المدقة على موضعها ثم وقعت بعد ذلك على ثوب آخر فالضمان على الاستاذ لا على التليد ولو أصابت المدقة انسانا كان الضمان على التليد ولو انكسر شيء من عمل التليد من أدوات القصار مما يدق به أو يدق عليه لا يضمن التليد وان كان مما لا يدق به أو لا يدق عليه ضمن التليد **§** قصار استعان برب الثوب في دق الثوب فاعانه فخرق الثوب ولا يدري انه تحرق من دق القصار أو دق المالك روى ابن سماعة عن محمد ان القصار يضمن جميع النقصان وجه ذلك ان الاجبر المشترك ضامن عنده ما هلك بغير صنعه فاذا كان الثوب في ضمانه كان الضمان عليه ما لم يعلم انه تحرق من دق صاحب الثوب وروى بشر عن أبي يوسف ان القصار يضمن نصف النقصان ويعتبر فيه الاحوال وأما على قول أبي حنيفة فينبغي أن لا يجب الضمان في فعل القصار لان عنده الثوب أمانة عند القصار وليس بمضمون فلا يجب الضمان بالاشك أو يجب عليه النصف كما قال أبو يوسف اعتبارا للاحوال وهو اختيار الفقيه أبي الليث من قاضي خان واذا لم يتحرق الثوب هل يسقط من الاجر مقدار ما يخص عمل المالك ذكر في فوائد صاحب المحيط انه يسقط حصة عمل المالك وكذا اكل أجبر أعانه المالك وقيل لو عمل المالك بجهة الفسخ بنفسه والا فلا والعجج هو الاول وانه يسقط الحصة اذ لم ينقل عمل المالك الى الاجبر اذا اعانه لا تجري في الاجارة بخلاف المضاربة **§** لو دفع القصار الى



صاحب الثوب ثوبه باغير ثوبه خطأ أو عمد فقطعه أو خاطه ثم جاء صاحبه ان شاء ضمن القصار ورجع هو على القاطع وان شاء ضمن القاطع ولا يرجع هو على أحد من الخلاصة ﴿ وفي البرازية سئل محمد بن قصار دفع اليه الثوب فقصره وقال قصرت به بلا أجر فضاع قال عندي ان كان القصار قصرت نفسه للقصار لم أصدق له وأضمنه كالأصدق رب الثوب اذا قال قصرت به مجانا وفيها أيضا لو ذلك الثوب عند القصار بعد الفراغ لا أجر له لانه لم يعمل ولم يضمنه لو غير فعله كالوحد وعندهما يضمن صيانة لا موال الناس اه أقول وقدمت تمام الكلام في الوحد والمشارك في أول الباب فلا يعاد ﴿ رجل أرسل رسولا الى قصار له ثوب ثيابه الاربع فلما جاءهم الرسول الى المرسل كانت الثياب ثلاثة فقال الرسول دفع القصار الثياب الى ولم يعد على قال الفقيه أبو بكر البخني يسأل صاحب الثياب أيهما يصدق فأيهما صدقه يرى ذلك من الخصومة رأيهما كذبه فان حلف برى وان نكل لزمه ما ادعاه صاحب الثياب فان صدق صاحب الثياب القصار كان عليه للقصار أجر الثوب الرابع وان كذب القصار حلف فلا قصار ان يحلف صاحب الثياب على ما ادعاه عليه من أجر الثوب الرابع فان حلف برى ﴿ رجل دفع الى قصار ثوبا وأمر رجلا أن يقبض ثوبه من القصار فدفع القصار اليه غير ذلك الثوب فهل في يد الوكيل قالوا لا شيء على الوكيل ولرب الثوب أن يتبع القصار بثوبه قال قاضي خان اما عدم وجوب الضمان على الوكيل فمشكل اذا كان الثوب الذي دفعه اليه القصار ثوب رجل آخر لانه أخذ ثوب غيره بغير اذنه فانه ذكر في المتن ان القصار لو دفع الى صاحب الثوب على ظن انه له كان ضامنا وان كان صاحب الثوب دفع رجلا الى القصار ليأخذ ثوبه من القصار فدفع القصار اليه ثوبا غير ثوب المرسل فضاع عند الرسول ذكر ان الثوب المدفوع اليه لو كان للقصار لا يضمن الرسول وان كان لغير القصار كان صاحب ذلك الثوب بالخيار ان شاء ضمن القصار وان شاء ضمن الرسول فان ضمن القصار لا يرجع القصار على الرسول وان ضمن الرسول يرجع على القصار ﴿ رجل دفع الى قصار ثوبا بالقصره فجاء صاحب الثوب يطلب ثوبه فقال القصار دفعت ثوبك الى رجل ظننت انه ثوبه كان القصار ضامنا ﴿ ولو جعل أجيرا القصار ثوبا من ثياب القصار فعترو وسط لا يضمن الاجير ويضمن الاستاذ ولو كان رديعة كانت عند صاحب البيت فأفسدها ضمن وكذا لو عترو وسط عليها وان كان بساطا أو وسادة استعاره للبط لا يضمن لارب البيت ولا أجيره لان المالك أذن له في بسطه ﴿ ولو علق القصار ثوبا على جبل في الطريق ليحفظ الثوب فرت حوله فخرقه كان الضمان على سائق الحولة اذ مشى الدابة ينتقل الى سائقة هادون القصار من قاضي خان وفي الفصولين يضمن عندهما القصار لا مكان الحرز عنه ﴿ القصار اذا لبس ثوب القصاره ضمن مادام لا بسا فاذا ازعه وضاع بعده لا يضمن من المشتمل ﴿ قصار أقام حمارا على الطريق عليه ثياب فصدمه راكب فخرق الثياب يضمن ان كان يضر الحمار والثوب والا فلا

وفي بعض الفتاوى لا يضمن هذه في الجنائيات من القنية (١) يراهن دينخته بكازر داد ونكفت كدر يخته است كازر پيراهن رانخم نهادو پيراهن سوخت وكازر نداشت كه سوخته است ضمن القصار له عاقبه بفعله والجهل ليس بعذر ﴿ شرط أن يقصر بنفسه ضمن ان دفعه الى غيره والا فلا وكذا امثاله وهذا يحفظ جدا وللأجير ان يعمل بنفسه وبغيره الا اذا شرط بنفسه ﴿ قصار ان يتقبلان الثياب من الناس فترك أحدهما العمل ودفع الثياب الى الآخر وذهب وضاع شيء من الثياب لا يضمن الدافع بدفعه لانهما كانا شركين فكان أخذ أحدهما كالأخذ شريكه ﴿ بعث ثوبه بيد تليذه الى قصار فقال للقصار اذا أصلحته لا تدفعه الى تليذي فاصلحه فدفعه الى تليذه قيل لو قال التليذ وقت دفعه الى القصار ههنا اقلان بعث به اليك وصدق القصار ضمن القصار لا لولم يقبله أو لم يصدق ﴿ (٢) كازري يادرزي جامه رادرد كان ماند و تلف لو يترك مثله في مثل ذلك الزمان عرفا لا يضمن والا ضمن ﴿ بعث ثوبه الى قصار فقال اقصره ولا تضع عن يدك حتى تفرغ منه فهذا ليس بشيء وكذا لو شرط القصار اليوم أو غدا ولم يفعله فطالبه به به مران ففرض حتى سرق لا يضمن واستفتيت أئمة بخاري عن قصار شرط عليه أن يفرغ اليوم من العمل فلم يفرغ وتلف في الغدا جابوا يضمن ﴿ ولو اختلفا فقال رب الثوب (٣) بدان شرط دادم كده روز تمام كني وقد مضت المدة ثم تلف الثوب ولى عليه الضمان وقال القصار لا بل دفعت الى مطا لا لا قصر ولم تعين مدة ينبغي أن يصدق القصار اذ ينكر الشرط والضمان والاخر يدعيه ثم لو شرط عليه أن يفرغ اليوم أو نحو من العمل ولم يفرغ فيه وقصره بعد أيام ينبغي أن لا يجب الاجرا ذلم يبقى عقدا الاجارة بدليل وجوب الضمان على تقدير الهلاك من الفصولين ﴿ لو بعث القصار بعد الفراغ بالثوب على يد ابنه الصغير الى مالكه فهل في الطريق لا يضمن لو كان لا يمكنه حفظه والا ضمن واذا تخرق الثوب من يد تليذ القصار أو أجيره لا ضمان عليهما اذ ادعاه وقامت ادلة الضمان على الاستاذ ولو دقاه وقا غير معتاد ضمنا وللد القصار مثل تليذه في هذا الحكم من المشتمل ﴿ وفي البرازية أجبر القصار لا يضمن ما تخرق من عمل مأذون الا أن يخالف الاستاذ اه

### في النوع الثامن ضمان الصباغ

كل صانع لعمله اثر كالصباغ فله أن يحبس العين حتى يستوفي الاجر فلو حبس فضاع لا ضمان عليه عند أبي حنيفة وعندهما العين كانت مضمونة قبل الحبس فكذا بعده لكنه بالخيار ان

(١) أعطى ثوبا رجلا للقصار ولم يقبل له انه رقيق فوضعه القصار في الخابية فاحترق الثوب ولم يعلم القصار انه احترق اه

(٢) قصار او خياط ترك الثوب في الدكان

(٣) أعطيت بشرط أن تكمل الى عشرة أيام



شاء ضمنه قيمته غير معمول ولا أجر له وان شاء ضمنه قيمته معمول ولا وله الاجر من الهداية  
 دفع الى صباغ ابريسم الصبغة بكذا ثم قال لا تصبغه ورده على فلم يدفعه وهالك لا يضمن  
 اذا المستأجر لا يتمكن من فسخ الاجارة عند العذر الا بقضاء أو رضا صاحبه في الاصح ولم  
 يوجد فيكون العقد باقيا على الاصح وفي حكم هذا العقد أن يكون الهين أمانة عند الاجير  
 فلا يضمنه قيمته الا بالقتل **§** امر رجل ان يصبغ ثوبه برقع ففران أو بقم فصبغه بجنس آخر  
 كان لرب الثوب ان يضمنه قيمة ثوبه أبيض ويترك الثوب عليه وان شاء أخذ الثوب وأعطاه  
 أجر مثله لا يراد على المسمى وان صبغه بجنس ما أمره به الا انه خالف في الوصف بان أمره أن  
 يصبغه برقع فغيره بغيره فصبغه بغيره فصرفوا فرب ذلك رب الثوب خير رب الثوب ان شاء ترك  
 الثوب عليه وأخذ قيمته ثوبه أبيض وان شاء أخذ الثوب وأعطاه ما زاد من العصف فربيه مع  
 الاجر المسمى وعن أبي يوسف هذا اذا صبغه برقع القفيز أو لا ثم صبغه بثلاثة أرباعه فيكون  
 الخيار على الوجه المذكور وأما اذا صبغه ابتداء بغيره فصرفه بضرية واحدة واختار أخذ  
 الثوب أعطاه ما زاد الصبغ فيه ولا أجر له هكذا ذكره القدوري اما على قول محمد اذا أمره  
 أن يصبغه بجنس من عصف بغيره فصبغه بجنس بضرية واحدة ان شاء أخذ قيمته ثوبه أبيض  
 وان شاء أخذ الثوب وأعطاه درهم أو ما زاد من العصف في ثوبه وروى ابن سماعة عن محمد  
 ما يوجب التسوية في الجواب بين ان يصبغه بضرية أو بضريتين **§** فاضحان **§** دفع ثوبه  
 اليه ليصبغه بعصف من عنده فصبغه به الا انه خالف في صبغه ما أمره به بان أشبع أو قصر في  
 الاشباع حتى تعيب فماله بالخيار ان شاء ترك الثوب وضمنه قيمته أبيض أو أخذه باجر  
 مثله لا يجاوز ما مسمى من الفصولين **§** وفي الخلاصة الصباغ اذا خالف فصبغ الاصفر  
 مكان الاجر ان شاء ضمنه قيمة ثوبه أبيض وان شاء أخذه وأعطاه ما زاد الصبغ فيه ولا أجر  
 له ولو صبغ أردا ان لم يكن فاحشا لا يضمن وان كان فاحشا بحيث يقول أهل تلك الصنعة  
 انه فاحش يضمن قيمته ثوبه أبيض وان أمره صاحب الثوب أن يشبع صبغه فلم يشبعه فالمالك  
 بالخيار ان شاء ضمنه قيمته ثوبه أبيض وسلم له الثوب وان شاء أخذه وأعطاه أجر مثله لا يراد  
 على المسمى اه **§** وفيها أيضا الصباغ اذا جحد الثوب وحلف ثم جاء به مصبوغا ان صبغ  
 قبل الجحد فالاجر لازم وان صبغ بعد الجحد فرب الثوب بالخيار ان شاء أخذ الثوب وأعطاه  
 ما زاد الصبغ وان شاء تركه وضمنه قيمة الثوب أبيض اه **§** دفع الى صباغ ابريسم وقال  
 اذا صبغته فادفعه الى معتمدى هذا فصبغه وأرسله بيد غيره الى المعتمد وضاع من المعتمد  
 لا ضمان على أحد لانه لما وصل الى المعتمد خرج المرسل والرسول من الضمان من القنينة  
**§** دفع ثوبا الى صباغ ليصبغه فضاع الثوب وقد علقه مع غيره من الثياب على خشبة  
 معروضة أو جبل مجدد هل يضمن أجاب شيخ الاسلام عطاء بن حمزة ان كان ذلك خارج  
 الدكان يضمن والا فلا من مشتمل الاحكام

في النوع التاسع ضمان الصانع والحداد والصفار ومن بعناه والنقاش **§**

دفع

دفع ذهب الى صانع ليصنعه سوارا منسوجا والنسج لا يعمل هذا الصانع فاصح الذهب وطوله  
 ودفعه الى من ينسجه فسرق من الثاني قالوا ان كان الاول دفع الى الثاني بغير أمر المالك ولم  
 يكن الثاني أجيرا لا الاول ولا تليد له كان للمالك أن يضمن ايا شاء في قول أبي يوسف ومحمد وفي  
 قول أبي حنيفة يضمن الاول اما الثاني فلو سرق منه بعد تمام العمل لا يضمن لانه لما فرغ  
 من العمل صارت يده يديه ودعيه اماما دام في العمل كانت يده يديه ضمان لا تصرفه في مال الغير  
 بغير الاذن وعند أبي حنيفة مودع المودع لا يضمن ما لم يتصرف في الوديعة بغير اذن مالكها  
**§** دفع خاتمه الى نقاش ليقش اسميه في قص خاتمه فنقش اسم غيره يضمن الخاتم كلاهما امن  
 ضمان النساخ من قاضي خان **§** وفي الخلاصة والبرازية غلط النقاش ونقش في الخاتم  
 اسم غيره ولم يكن اصلاحه يضمنه عند الثاني وعند الامام لا يضمن بكل حال اه **§** دفع  
 حديد الى حداد ليحده له امانة منه فافسده يضمن حديد امثله ومالا مثل له يضمن قيمته كذا  
 في باب الاستصباغ من الوجيز **§** دفع الى حداد حديد يصنعه عينا سماه باجر فخا به على  
 ما أمر به أمر مالكة بقبوله بالاخبار ولو خالفه جنسا بان أمره بقدم يصح للتجارة فصنع  
 قدوما يصح لكسر الحطب بخير مالكة ان شاء ضمنه مثل حديد وان شاء أخذ القدر وم أعطاه  
 الاجرة وكذا حكم كل ما سلم الى كل صانع ولو أحرقت شرارة ضرب الحداد ثوب ما تضمن من  
 الفصولين **§** دفع شيئا الى صفار ليضرب له طشة فاضرب به كوزا كان له الخيار ان شاء  
 أخذ الكوز وأعطاه أجر مثله لا يتجاوز به ما مسمى وان شاء ضمنه مثل ذلك الشيء من اختلاف  
 الاجير من قاضي خان **§** استأجر حداد ليضرب له قفلا فانه كسر القفل من معالجه الحداد  
 فعلى الحداد ضمانه من الوجيز **§** دفع سيفا الى صقل ليصقله باجر ودفع الجفن معه فسرق  
 الجفن لا يجب عليه ضمانه وان كان أجيرا مشتركا لانه منفصل عن السيف في مكان  
 أمانة في يده فاذا هلك في يده لا يتقصير منه لا يضمن وعن محمد انه يضمن من فصل الحياطة  
 من قاضي خان

في النوع العاشر ضمان الفصاد ومن بعناه **§**

الفصاد والبراز والجمام والختان لا يضمنون بسرانية فعلهم الى الهلاك اذا لم يجاوز الموضع  
 المعتاد المعهود المأذون فيه وهي معروفه ولو شرط عليهم العمل السليم عن السرانية بطل  
 الشرط اذ ليس في وسعهم ذلك قال في الفصولين هذا اذا فعلوا فعلا معتادا ولم يقصروا في ذلك  
 العمل بان قال بالفارسية (١) برست آنچه مصححت آن کار وتمام کردن أما لو فعلوا بخلاف  
 ذلك ضمنوا فان قطع الختان الجلدة والحشفة ان لم يمت من ذلك كان عليه كمال الدية وان  
 مات من ذلك كان عليه نصف الدية وانما وجب كمال الدية اذ يرى والنصف اذا مات لانه  
 اذا مات فالتلف عليه حصل فعملين قطع الجلدة وقطع الحشفة وأحداهما مأذون فيه والاخر

(١) عليك كمال هذا الفعل



لا تنصف الضمان اما اذا برئ فقطع الجادة مأذون فيه فجعل كانه لم يكن وقطع الحشفة غير مأذون فيه فوجب ضمان الحشفة كاملا وهو الدية كذا في الفتاوى الصغرى وقد بسط فيه الكلام في الفرق بآراء سؤال وجواب فن رام الاطلاع فعليه بالمرابعة ﴿ استأجر حجاما ليقطع له سنا فقلع فقال صاحب السن ما أمرت بقطع هذا كان القول قوله ويضمن القالع ارش السن قاضي خان ولو قطع ما أمره فانقطع سن آخر متصل بهذا السن لا يضمن ذكره في الخلاصة ﴿ بيطار برغ دابة بدائق فنفتت أو حجام حجام عبد اذن مولاه فهلك فلا ضمان عليه كذا في المشتل نقل عن الجامع الصغير ﴿ فصاد جاء اليه عبد فقال اقصدي فقصده فقصده فصاد فمات به يضمن قيمة القن وتكون على عاقلة القصاد لانه خطأ وكذا المصبي تجب دية على عاقلة القصاد ولو قصده ناعما وتركه حتى مات بسببه فانه يقاد ﴿ وسئل الحلواني عن صبية سقطت من السطح فانتفخ رأسها فقال كثير من الجراحين ان شققم رأسها غوت وقال واحد منهم ان لم تشقوه اليوم غوت وأنا أشقه وأبرئها فشقها ثم مات بعد يوم أو يومين هل يضمن فتأمل مليا ثم قال لا يضمن ان كان الشق باذن وكان معادا ولم يكن فاحشا خارج الرسم فقل له انما اذنوا بناء على انه علاج مثلها فقال ذلك لا يوقف عليه فاعتبر نفس الاذن قيل له فلو كان قال هذا الجراح ان مات من هذا الجرح فأنا ضامن هل يضمن قال لا ﴿ اذا أخطأ الختان فقطع الذكر في الختان ضمن فصولين ﴿ الكمال اذا صب الدواء في عين رجل فذهب ضوءها لا يضمن كالختان الا اذا غلط فان قال رجلان انه ليس باهل وهذا من غرق فعله وقال رجلان هو اهل لا يضمن وان كان في جانب الكمال واحد وفي جانب الآخر اثنان ضمن الكمال لو قال الرجل للكمال دار بشرط ان لا يذهب البصر فذهب البصر لا يضمن من الخلاصة ﴿ يدعى علم الطب ضمن بخطئه وزيادته في سرية وبه لو برئ هذه في الجنائيات من القنية

### النوع الحادي عشر ضمان الملاح ﴿

اذا غرقت السفينة فلو من ريح أصابها أو موج أو جبل صدمها من غير ملاح ففعله لا يضمن بالاتفاق وان كان بفعله يضمن سواء خاف بان جاوز العادة أو لم يخاف لانه أجبر مشترك ولو دخلها الماء فافسد المتاع فلو بفعله ومده يضمن بالاتفاق ولو بلا فعله ان لم يمكن التجرز عنه لا يضمن اجبا وان كان بسبب يمكن التجرز عنه لا يضمن عند أبي حنيفة وعندهما يضمن وهذا كله لو لم يكن رب المتاع أو وكيله في السفينة فلو كان لا يضمن في جميع ما مر اذ لم يخالف بان لم يجاوز المعتاد لان محل العمل غير مسلم اليه كذا في الفتاوى الصغرى ومشى عليه صاحب الفصولين ٢ وكذا اذا كان باهر لا يمكن التجرز عنه فانه لا يضمن ذكره في البرازية وفيها نقل عن المنتقى لو كانت السفن كثيرة وصاحب المتاع أو الوكيل في احدها فلا ضمان على الملاح فيما ذهب من السفينة التي فيها صاحب المتاع أو وكيله وضمن فيما سوى

ذلك

ذلك وعن أبي يوسف اذا كانت السفن تنزل معا وتسير معا فلا ضمان على الملاح فيما هلك فانهم كسفينه واحدة وان تقدم بعضها بعضا فكون أحدهما في احدها فكون أحدهما في كلهن وعن أبي يوسف أيضا في سفينتين مقرونتين أحدهما في احدها فلا ضمان على الملاح وكذا لو غير مقرونتين وبسيران معا وبجسبان معا اه ﴿ استأجر سفينة معينة ليحمل عليها أمتعة هذه فادخل الملاح فيها أمتعة أخرى بغير رضا المستأجر وهي تطبق ذلك وغرقت والمستأجر معها لا يضمن الملاح ﴿ ملا سفينة من أمتعة الناس وشدها في الشط ليس الا فظهر فيها ثقب وامتلأت ماء وغرقت وهلكت الامتعة لا يضمن ان كانت تترك هذه عادة ولو قال مالك الامتعة للملاح شدا السفينة ههنا فلم يشد وأجرها حتى غرقت من الموج يضمن ان كانت تشد في هذه الحالة من القنية

### النوع الثاني عشر ضمان الجبار والطباخ ﴿

استأجر خبازا الخبز له فقير من دقيق بدرهم لم يستحق الا جرح حتى يخرج الخبز من التنور فان احترق من غير فعله بعد ما أخرج فان كان في بيت المستأجر فلا أجر له لانه صار مسلما بالوضع في بيته ولا غرم لانه لم يوجد منه الجناية وقال لا يغرم مثل دقيقه ولا أجر له لانه مضعون عليه فلا يبرأ الا بعد حقيقة التسليم وان شاء ضمنه الخبز وأعطاه الاجر وان احترق قبل الاخراج فعليه الضمان في قول أصحابنا جميعا لانه مما جنته يده بتقصيره في القلع من التنور فان ضمنه قيمته مخبوزا أعطاه الاجر وان ضمنه دقيقا لم يكن له أجر كذا في الابضاح نقلا عن غاية البيان ﴿ استأجره ليطبخ طعاما للولادة فافسده بان أحرقه أو لم ينضجه ضمن لانه أجبر مشترك فيضمن جنايته فصولين ﴿ ولا ضمان على الجبار فيما فسد لا بفعله من فصل الخياط من قاضيان قلت وهذا على اطلاقه اغما يستقيم على قول أبي حنيفة واماعلى قياس قوله ما فان كان بسبب يمكن التجرز عنه ينبغي ان يضمن والا فلا

### النوع الثالث عشر ضمان الغلاف والوراق والكتاب ﴿

﴿ دفع مصحفا الى رجل ليعمل له غلافا أو دفع سكبنا الى رجل ليعمل له نصا بافضاع المصحف أو السكين لا يضمن لانه استأجره ليعمل له غلافا في المصحف والسكين فلا يكونان تبعات للغلاف والنصاب فكانا أمانة في يده فلا يضمن بالهلاك بلا تقصير منه ﴿ دفع مصحفا الى وراق ليعمل له غلافا ودفع الغلاف معه فسرقت الغلاف لا يضمن لما مر وعند محمد يضمن من فصل الخياط من قاضيان وفي البرازية من المنفردات دفع اليه مصحفا ليصالح له غلافا أو سيفا للقراب فضاع لم يضمن عند محمد وعند الامام كذلك الا ما هلك بصنعه أو قصره في حفظه وعليه الفتوى وعن الثاني دفع اليه سيفا ليصالح من جفته أو مصحفا ليقطعه أو وثاقي منديل ليرفقه فضاع نصله أو غلافه أو منديله لا يضمن اه ﴿ دفع مصحفا الى وراق ليجلده فساقر به وأخذته اللصوص أجاب شيخ الاسلام برهان الدين انه يضمن وقال نظام الدين قد أجبت انه لا يضمن معتمدا على



ظاهر الفقه ان المودع لو سافر بوديعة لا يضمن ولا يقال انه مودع باجر فيضمن اذا اجر ليس  
على الحفظ الا انه أشار الى فقه حسن اذا بوديعة بالاجر انما لا تضمن اذا ليس غة عقد حتى يتعين  
مكان العقد للحفظ وفي الوديعة باجر انما يضمن لتعين مكان العقد للحفظ وهما ما أمر به بالحفظ  
قصدا بل بالحفظ ضمنا في الاجارة وفيها يعتبر مكان العقد فكذا ما في ضمنها فلا يضمن فصولين  
❦ دفع الى رجل كاعدا ليكتب له محصفا وينقطه ويجهه ويعشره بكذا من الاجرة فاخطأ في  
بعض النقط والعواشر قال الفقيه أبو جعفر ان فعل ذلك في كل ورقة كان المستاجر بالخيار  
ان شاء أخذه وأعطاه أجر مثله لا يجاوز به ما عسى وان شاء رده عليه واسترد منه ما أعطاه  
أي ضمنه قيمة الكاعد وان وافقه في البعض دون البعض أعطاه حصه ما وافق من المسمى  
وبما خالف أعطاه أجر المثل من قاضيان

**\* (النوع الرابع عشر ضمان الاسكاف) \***

❶ دفع صرما الى خفاف ليخرزله خفاف ففضل شيء من الصرم فسرق والواضع من فصل  
 الخياط من قاضيه ان وهي من جملة المسائل التي قال قاضيه ان قد أفنى فيها على قول أبي  
 يوسف ومحمد وأما على قول أبي حنيفة لا يكون ضامنا لان عنده الاجير المشترك لا يضمن  
 ما هلك في يده لا بصنعه ❷ دفع خفه الى رجل لينهله جيدا ففعل ردينا فان شاء ضمنه خفه  
 بغير نعل ولا أجر له وان شاء أخذه وأعطاه أجر المثل من الوجيز ❸ الاسكاف اذا أخذ خفا  
 لينهله فلبسه ضمن مادام لا بأسا فاذ ارتع ثم ضاع لا يضمن ❹ دفع جلد الى الاسكاف ليخرز  
 له خفا وهي الاجر والقدر والصفة فاني به على وفق ما أمر به بإفساد أمر مالكه بالقبول بلا  
 خيار ولو خالفه ضمنه قيمة جلده ان شاء أو أخذ الخف وأعطاه أجر مثله من الفصولين ❺ مد  
 الخفاف رجلاه فخرجت عن الدكان الى الممر وغرز في خفه الاشني للتنجيل فعلق بعلاءه امرأه  
 فذاتها فخرقت عدها لا يضمن الخفاف هذه في الجنائيات من القنية ❻ دفع خفه الى خفاف  
 ليصلحه وتركه في دكانه ليل لا يسرق لو في الدكان حافظ أو في السوق حارس لا يضمن والا ضمن  
 وكان ظهير الدين المرغيناني يفتي بالبراءة مطلقة او قيل يعتبر العرف ولو كان العرف ان  
 يتركوا الاشياء في الحوانيت بلا حارس ولا حافظ يبرأ لولو كان العرف بخلافه وكذا الوزر  
 باب الدكان أو الدار مفتوحا لو كان عرفهم كذلك يبرأ ❽ ولو علق شبكة أو نحوها على الدكان  
 وذهب في اليوم دون الليل بخاري ليس بتضييع وفي خوارزم في الليل واليوم ليس بتضييع  
 من وديعة الفصولين ومثمل الهداية ❾ خفاف خرج الى القرى ليخرز فوضع خفاف في دار  
 لو اتخذ الدار للسكنى بأي طريق اتخذها لم يضمن اذ تركه في بيته ولو وضعها في دار رجل لا يسكن  
 معه ضمن اذا ودع غيره من وديعة الفصولين

### النوع الخامس عشر ضمان التجار والبناء

﴿ أمر بنجار اليه حمل له سمك البيت فسمكه و قام على حاله ثم سقط بلا فعله فله الاجر ولا ضمان ﴾

عليه ولو سقط كقام من عمله وانكسرت الاجزاء فلا أجر ولا ضمان كذا في الفصولين  
والمشتمل نقل عن جوامع الفقه قلت وهذا مشكل بل ينبغي ان يضمن فان الاجير المشترك  
يضمن ما تلف بعمله بالاتفاق ويؤيد ما قلنا قول صاحب الفصولين بهذا ذلك (١) دروكر راض  
دکرد تا علم كرى كند و كرو خرب البيت بفعله ينفى ان يضمن اذا الاجير المشترك ضامن لما  
جنت يده وفاقا ❀ استأجر نجارا اليهم جداره وهو في طريق فاخذ في هدمه فسقط شيء منه  
على رجل فأتى يضمن النجار هذه في الغصب من القنية ❀ قال التليذ في تسوية عمل خذ  
العماد فاخذوا الاستاذ حرك الخشبة المغروزة باخ خاد بود فسقط السقف وفر الى الخارج  
وهلك التليذ يضمن ان كان ذلك بفعله ولم يقدر على الانتقال والفرار وكذا الورف عواسفينة  
لا صلاحها وقالوا التليذ يضع العماد تحتها فوضعه وحركوها بلح بوكايم اى فسقطت عليه  
يضمنون هذه في الجنايات من القنية ❀ رجل استأجر اربعة رهط يحفرون له بئرا فوقعت  
عليهم من حفرهم ومات اُحدهم كان على كل واحد من الثلاثة الباقيين ربع الدية وبسقط  
ربعا لان البئر وقعت بفعلهم وكانوا مباحين والميت مباحا ثم أيضا فتوزع الدية عليهم ارباعا  
فيسقط ربعها ويوجب ثلاثة ارباعها هذه في الجناية من قاضيجان

\* (النوع السادس عشر ضمان الطمان) \*

طعمان خرج من الطاحونة لينظر الى الماء، فسرفت الحنطة ان ترك الباب مفتوحا وجاهد من الطاحونة بضم هذه في الودية من الخلاصة ٢٢ حل برغيره الى الطاحونة ووضعها في صحنها وأمر الطحان أن يدخله في الليل في بيت الطاحونة فلم يفعل حتى نقب وسرق فلو على العن حائط مرتفع قدر ما لا يمكن ان ينسور الا بسلم برنا قصواين ٢٣ لو سال البر من دلو الطاحونة الى الماء فالوا لا يضمن صاحب الطاحونة لان البر في يد صاحبه فكان عليه حفظه وتعاهده قال قاضيان وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان استأجر الطاحونة ليطحن هو بها لا يضمن صاحب الطاحونة وان استأجر الطحان ليطحن له فطحن الطحان ضمن الطحان قلت وتعليقه - مبدل على ما قاله القاضي والمسئلة في فصل ما يكون تضديع الدابة والمال من قاضيان (٢) مردى باسبابا آرد مرداد طحان بوى سنك دادو كفت كه آس كن خداوند باردرد لو كردو سنك را كوكاه فراخ بوده است و طحان می دانست و بعضی ازین باریا آن طریق هلاك شدی ضمن الطحان سواء علم بذلك أو لم يعلم ٢٤ الطحان يضمن بالخلط الا في موضع يكون مأذونا بالخلط عرفا هذه في الزكاة من الخلاصة ٢٥ سئل شيخ الاسلام

(١) استأجر نجاراً ليعمل في بيته شيئاً فعمل

(٢) رجل حمل غلة الى الطاحون ودفع اجرة الطحن فاعطاه الطحمان طاحونة وقال له اطحن  
فصاحب الغلة لما جعلها في الطاحونة وفي انبيوم اخرق ويعرف به الطحمان فتألف بعض الغلة



برهان الدين عن طاحونة فتح موضع منها يقال له بالفارسية (٣) دهانه او نايه فضاع منه البر وفي الطاحونة (٤) قبالة دار استاد و كاركر هل يضمن ومن يضمن قال يضمن قبالة دار من الفصولين **§** لم يسلم الطحان الدقيق بعد الطحن مع القدرة فسرق منه يضمن بعد أخذ الاجرة طلبه المالك منه أو لم يطلب وقبل أخذ الاجرة لا **§** الطحان طعن الخنطة خشكاً ولا يضمن ولكن يؤمر بطحنها ثانياً **§** قال الطحان او الخفاف او الخياط غدا أعمله واجي به فلم يجي به غدا حتى هلك يضمن ان أمكنه تسليعه والا فلا من القنية

### في النوع السابع عشر الدلال ومن بعناه **§**

**§** الدلال أجبر مشترك حتى لو ضاع من يده شيء بلا صنعه لا يضمن عند أبي حنيفة صرح به في المشتل عن الفصولين **§** أخذ الدلال الثمن يسلمه الى صاحبه أو كان عسكه فيظفر بصاحبه فيسلبه فضاع منه يصالح بينهما الى النصف **§** رجلان دفع كل واحد منهما الى الدلال مئناً الا برسم مثلاً بصفة واحدة فباع أحدهما ودفع الى الآخر غنمه خطأ وغاب ولا يدري به الدلال ليس للدلال ان يدفع عن ابريسم الغائب اليه ولو ظفر به الحاضر بأخذه ولو ضمن صاحب الثمن الاول الدلال فله ان يرجع به على الآخر ان ظفر به **§** شيخ الاسلام السعدي دفع الى دلال متاع فوضعه في دكان من ليس في عياله ولا يريد شراءه فضاع يضمن وان كان يريد شراءه فضاع لا يضمن وان كان يريد شراءه فتركه عليه ليراه أو ليراه غيره فابق أو هلك المتاع في يده لا يضمن وفي الصغرى خلافه على ما يأتي قال استاذنا القياس ان يضمن لانه أمين فليس له أن يودع غيره الا ان ما أجاب به شيخ الاسلام أحسن لان دفع العين الى المستام ليراه أهله او من له بصارته ويضمنه أمر معتاد معهود فكان الدلال مأذوناً فيه دلالة وكذا اذا ذهب به المستام ولم يظفر به الدلال لا يضمن **§** يقال أخذ من الدلال عينا فخبه بالبرياء وبشترها وتركها لبلال في حافوته فقرضها الفار فها لك تضمن أي ما شاء **§** دلال دفع ثوباً الى ظالم لا يمكن استرداده منه ولا أخذ الثمن يضمن اذا كان الظالم معروفاً بذلك **§** السمسار الذي يدفع اليه المجاهدون أمانة ليبيعها اذا كان له أمين في قبض أمانتها فخان وعلم السمسار خيانتها ومع هذا جعله آميناً في قبض الأمانات ولم يترك شيئاً عليه بقاياتك الاثمان يضمن السمسار قياً ساعلي ما اذا ترك الزوج الودائع عند زوجته وغاب وكانت خائفة غير آمنة فرجع وقد هلك الودائع يجب عليه الضمان **§** هلك المتاع في يد الدلال فسهل فقال لا أدري أهلك عن يتي أم عن كتي لا يضمن من القنية **§** الدلال اذا دفع الثوب الى رجل يريد الشراء لينظر فيه ثم يشتري فأخذ الرجل الثوب وذهب ولم يظفر به الدلال قالوا لا يضمن الدلال لانه مأذون بهذا الدفع عادة قال قاضيان وعندى انما لا يضمن اذا دفع اليه الثوب ولم

(٣) قوله دهانه او نايه هما بمعنى الخلق والانبوب

(٤) قوله قبالة دار الخ قبالة دار بمعنى متعهد واستاد الاستاذ والرئيس وكاركرا الاجير

يفارقه اما اذا دفع الثوب وفارقه يضمن كالأودعه الدلال عند أبي حنيفة أو تركه عند من لا يريد الشراء من الاجارة الفاسدة من قاضيان **§** قدم الدلال المتاع للخزينة السلطانية أو لأمراء عبال يتغابن فيه فأخذ منه بذلك القدر يضمن الدلال اذا علم تمام قيمته هذه في الغصب من القنية **§** (البيع والسهمار) \* يضمن كل واحد بالخلط من ضمان الطحان من الفصولين وفي الامانات من الاشياء السمسار اذا خلط أموال الناس وأثمان ما باعته ضمن الا في موضع جرت العادة بالاذن بالخلط أقول والمفهوم من كلام الخلاصة ان البيع والسهمار يضمن مطلقاً حيث قيد بالاذن بالخلط عرفاً بالطحان دونهم ما قال في كتاب الزكاة رجلان دفع كل واحد منهما الى رجل درهم ليتصدق بهما عن الزكاة فخلط الدرهم ثم تصدق فالو كسل ضامن وكذا المتولى اذا كان في يده أوقاف مختلفة وقد خلط غلاتها كان ضامناً وكذا البياع والسهمار اذا خلط أموال الناس وطحان اذا خلط حنطة الناس الا في موضع كان الطحان مأذوناً عرفاً **§** اذا أمر السمسار أجبره الواحد أن يحمل شيئاً الى مكان ماله فوقع عن ظهره يجب الضمان على الاستاذ ان مشى مشياً معتاداً كذا في مشتل الهداية نقل عن فوائد صاحب المحيط **§** دفع الى دلال ثوباً بالبيعة فدفعه الدلال الى رجل على سوم الشراء ثم نسبته لم يضمن وهذا اذا أذن له المالك بالدفع للسوم اذا تعسدى في الدفع حينئذ اما اذا لم يأذن له فيه يضمن من الفصولين **§** دلال معروف بيده ثوب تبين انه مسروق فقال رددته على من أخذه منه يبرأ كغاصب الغاصب اذا رد على الغاصب برئ كذا في الفصولين عن فتاوى قاضيان وظهير الدين ونقل عن الذخيرة والعدة انه انما يبرأ لو أثبت رده بحجة لا بدونها كافي الخلاصة **§** دفع الى دلال عينا بالبيعة فعرضه الدلال على صاحب الدكان وتركه عنده فهرب صاحب الدكان وذهب بالمتاع يضمن الدلال لانه لا يجوز للدلال ان يترك العين عند النسيان وعليه ان يأخذ اذا عرض لانه أمين وليس له ان يودع غيره كذا في تصرف الفضولي من بيع الصغرى وفي الفصولين لم يضمن الدلال في الصحيح لانه أمر لا بد منه في البيع قلت وهذا على إطلاقه مشكل الا أن يحمل على أن يأذن له المالك بذلك كما مر في الدفع للسوم **§** دفع الى دلال ثوباً بالبيعة ثم قال الدلال وقع الثوب من يدي وضاع ولا أدري كيف ضاع قال أبو بكر محمد بن الفضل لا ضمان عليه ولو قال نسيت لا أدري في أي حافوت وضعته يكون ضامناً من الودعة من قاضيان **§** رجل دفع الى دلال ثوباً بالبيعة على ان ما زاد على كذا فهو له فهو واجارة ولو ضاع الثوب من يده يضمن من البرازية **§** رجل بعث جارية الى الخامس وهو يباع الرقيق فبعثتها امرأة الخامس الى حابسة لها فهربت قال أبو بكر البلخي الضمان يكون على امرأة الخامس لا غير في قول أبي حنيفة وقال صاحب الجارية ان شاء ضمن الخامس وان شاء ضمن امرأته لان الخامس أجبر مشترك ومن مذهب أبي حنيفة ان الاجير المشترك لا يصير ضامناً لما تلف في يده من غير فعله وعن صاحبه يكون ضامناً من الغصب من قاضيان **§** الخامس اذا هلك العبد في يده لا يضمن



لانه أجبر مشترك فلا يضمن ما ملك عنده بلا ضعه من قاضيان ٥ أنت أمة الى الخامس  
بلاذن مولاها طالبة للبيع ثم ذهبت ولا يدري أين ذهبت وقال الخامس رددتها امليك  
صدق لانها أنت اليه بطوعها فكانت أمانة عنده وتفسير ذلك ان الخامس لم يأخذ الأمة حتى  
يصير غاصبا ومعنى الرد ان يأمرها بالذهاب الى المنزل فكان الخامس منكرا للغصب اما اذا  
أخذ الخامس الجارية من الطريق أو ذهب بها من منزل مولاها لا يصدق ما لم يرقم اليه كذا  
في الخلاصة والفصولين من الغصب ٥ المبيع لو رد بعيب بقضاء أو غيره لا تسترد الدلالة  
٥ الدلال لو باع العين بنفسه باذن مالكه ليس له أخذ الدلالة من المشتري اذ هو العاقد حقيقة  
وتجب الدلالة على البائع اذ قبل بامر البائع ولو سعى الدلال بينهم ما باع المالك بنفسه يعتبر  
العرف فتجب الدلالة على البائع أو على المشتري أو على البائع ولو سعى الدلال بينهم ما باع المالك بنفسه يعتبر  
عمن قال للدلال اعرض أرضي على البيع وبعها ولك أجر كذا فعرض ولم يتم البيع ثم أخذ  
دلالا باع للدلال الأول أجر بقدر عمله وعنايه قال أبو الليث هذا قياس ولا أجر له استحسانا  
اذ أجر المثل يعرف بالتجار وهم لا يعرفون لهذا الأمر أجر او به تأخذ ٥ الدلالة في النكاح  
قبل لا يجب لها أجر المثل اذ لم يعمل شيئا والزوج اغنايتفع بالعقد وقبل يجب وبه يقتضى اسمها  
في مقدمات النكاح كبيع ويعتبر العرف في قدره من أحكام الدلال من الفصولين

#### النوع الثامن عشر ضمان المعلم ومن بعناه ٥

المعلم اذا ضرب صبيا أو ابنا اذا احترق اذا ضرب التلميذ قال أبو بكر محمد بن الفضل ان ضربه  
بامر أبيه أو وصيه ضربه باعتاد في الموضع المعتاد لا يضمن وان ضربه غير معتاد ضمن فان  
ضربه بغير أمر أبيه أو وصيه فمات ضمن تمام الدية في قواهم سواء ضربه معتادا أو غير معتاد  
من فصل البقار من قاضيان وفي الاشياء من أحكام المحارم المعلم اذا ضرب الولد باذن الاب  
لم يغرم الا ان ضربه ضربه بالاضرب مثله ولو ضربه باذن الام غرم الدية اذا هلك والجد كالأب  
الا في اثني عشر ذكرناها في الفوائد من كتاب الفرائض اه وفي الخلاصة والبرازية ضرب  
الاستاذ أو المعلم الصبي أو العبد بلاذن المولى والوصى وتناف ضمن والا فلا ولو ضرب الاب  
أو الوصى الابن فمات لا يضمن لانهم يضربان لانفسهم بالعود المنفعة اليهما بخلاف المعلم  
والضرب باذن من له الولاية ٥ وفي الفتاوى في ضرب الاب لا يضمن ولا يرث عند أبي حنيفة  
وعند أبي يوسف لا يضمن ويرث وتجب الكفارة اه مهلم قال اصبي خذ هذا الثوب واجعله  
في ثقب الجدار ففعل فضاغ والثوب لغيره لا ضمان على المعلم ولا على الصبي لانه ليس بتضييع  
لانهم حاضرون هذه في الوديعة من الخلاصة

#### النوع التاسع عشر ضمان الخادم والظن ٥

استأجر حرا أو عبدا للخدمة فوقع شيء من يده فافسده لا يضمن ان كان الواقع والموقع  
عليه ملك المستأجر لانه أجبر في حق الواقع والموقع عليه اذا استؤجر للخدمة اما لو سقط

على وديعة كانت عند رب البيت ضمن الاجير خاصة كذا في ضمان القصار من الفصولين  
والصغرى ٥ وفي الخلاصة لو كسر انقلام المستأجر شيئا من متاع البيت لا يضمن ولو وقع  
على وديعة عند المستأجر وكسر ضمن ٥ الاجير اذا قلع الاشجار وكسر الاغصان بعد ما باع  
الاشجار في الاجارة الطويلة لا يضمن ولو فعل المستأجر لا يضمن ولكن ليس له ان يختطف  
ذكره في المسائل المتفرقة من اجارة الخلاصة وفيها من استجار الظن ولو ضاع الصبي من  
يدها أو وقع فمات أو مرق شيء من حلي الصبي أو ثيابه فلا ضمان على الظن اه

#### باب مسائل العارية ٥

##### المقدمة

العارية أمانة ان هلكت من غير تعدل يضمن المستعير عندنا خلافا لشافعي ومحل الخلاف  
ان هلك في غير حالة الانتفاع اما لو هلك في حالة الانتفاع لم يضمن بالاجماع ذكره في  
الحقائق واشترط الضمان على المستعير باطل هذه في الكفاية من الهداية وقبل اذ اشترط  
الضمان على المستعير نصير مضمونة عندنا في رواية ذكره الزياهي وجزم به في الجوهرية ولم يقل  
في رواية لكن نقل بعدة فرع البرازية عن البناء بيع ثم قال اما الوديعة والعين المؤجرة فلا  
يضمنان بحال اه ولكن في البرازية قال أعزني هذا على انه ان ضاع فانا ضامن له فاعاره  
وضاع لم يضمن من العادة المطردة من الاشياء وفي المنتقى اذا قال اغبيرة أعزني فقلت فانا  
ضامن له فلا ضمان عليه وهذا الشرط باطل وكذا الحكم في انرا الامانات نحو الودائع  
وغيرها اه وليس للمستعير ان يؤجر لان الشيء لا يضمن فوقه فان أجره فعطب ضمن  
المستعير ولا يرجع على المستأجر وان شاء المعير ضمن المستأجر ويرجع عما ضمن على المؤجر  
ان لم يعلم انه كان عارية في يده واذا علم لا يرجع من الهداية قال في الدرر والغرر لو استعار  
شيئا فاجره فالاجرة له ويتصدق بها كالمو غصب شيئا فاجره فالاجرة تكون للغاصب ويتصدق بها  
لخصولها بسبب خبيث وللمستعير ان يعير ان لم يعير من ما ينتفع به سواء اختلف باختلاف  
المستعمل كركوب الدابة أو لم يختلف كالحل علم او اوعين المنتفع له ان يعير ما لا يختلف من  
الايضاح والاصلاح وفي الخلاصة رجل استعار من رجل شيئا فاعاره وقال لا تدفع الي غيرك  
فدفع فذلك ضمن فيما يتفاوت وفيما لا يتفاوت وبدون النهي بعار فيما لا يتفاوت كالدور  
والارض وفيما يتفاوت لا اه ٥ واما الابداع فقد اختلف مشايخ العراق فيه فقيل يملكه  
واليه مال الاجل برهان الدين وقال بعضهم لا يملك قال الامام ظهير الدين وجدت الرواية  
منصوصة ان المستعير لا يملك الابداع وهذا الاختلاف بينهم فيما يملك الاعارة اما فيما لا يملك  
الاعارة لا يملك الابداع من الصغرى ٥ ثم العارية على أربعة أوجه أحدها ان تكون  
مطلقة في الوقت والاتفاق وللمستعير فيه ان ينتفع به أي نوع شاء في أي وقت شاء عملا  
بالاطلاق ما لم يطالبه بالرد والثاني ان تكون مقيدة فيهما وليس له ان يتجاوز فيه ما سماه



عمل بالتقييد الا اذا كان خلافا الى مثل ذلك أو خيرا منه والحنطة مثل الحنطة الثالث ان تكون مقيدة في حق الوقت مطلقة في حق الانتفاع الرابع عكسه وليس له ان يتعدى الى ما سواه وكذا لو قيد بزمان من مشتمل الهداية § اذا تعدى المستعير ثم أزال الضمان من الاشياء § اذا أمسك العارية بعد انقضاء المدة بان استعاره الى الليل فامسكه الى الغد فهلك فيه قال في الكتاب يضمن واختلاف المشايخ في ذلك منهم من قال ان يضمن لو انتفع به في اليوم الثاني كالمودع ومنهم من قال وهو شمس الاثمة المرسى انه يضمن على كل حال وافرقت بين الاعارة والوديعة من وجهين ذكرهما في الفتاوى الصغرى ومن رام الاطلاع فليراجع § وفي الوجيز فان أمسكها بعد الوقت ضمن وان لم ينتفع بها وهو الصحيح لانه أمسك مال غيره لنفسه بغير اذن صاحبه اه § وفي الخلاصة لو كانت العارية مقيدة في الوقت مطلقة في غيره نحو ان يعير يوما فهذه عارية مطلقة الا في حق الوقت حتى لو لم يرد لها بعد مضي الوقت مع الامكان ضمن اذا هلكت سواء استعملها بعد الوقت أو لا ولو كانت مقيدة في المكان فحكمها حكم المطلقة الا من حيث المكان حتى لو جاوز ذلك المكان يضمن وكذا لو خالف في المكان يضمن وان كان هذا المكان اقرب اليه من المكان المأذون فيه وكذا لو أمسك الدابة في الموضع الذي استعملها ولم يذهب الى الموضع الذي استعارها اليه ضمن وكذا في الاجارة ولو كانت العارية مقيدة في الحمل مطلقة في غيره فحكمها حكم المطلقة الا في الحمل نحو ان يعير دابة على ان يحمل عليها عشرة مخاتيم حنطة فحمل عليها آجر أو حديد امثل وزن الحنطة يضمن اه وفي الفصولين لو كانت العارية مؤقتة فامسكها بعد الوقت مع امكان الرد ضمن وان لم يستعملها بعد الوقت هو المختار وسواء كان التوقيت نصا أو دلالته حتى ان من استعار قداما يكسر خطبا فكسره فامسك ضمن ولو لم يوقت وقال احمل عليها برا فمكثت بحمل برأيا ما يبرأ الا اطلاق وفيه أيضا وكل فعل هو سبب للضمان لو ادعى المستعير انه فعله باذن المعير وكذبه ضمن المستعير الا ان يبرهن على الاذن اه § لو وضع المستعير بين يديه ونام لا يضمن لان هذا حفظ عادة لكن هذا اذا نام جالسا لا مضطجعا من مشتمل الهداية § وفي الفصولين لو نام مضطجعا ضمن في الحضر لا في السفر § العبد المأذون عليك الاعارة وكذا الصبي المأذون من مشتمل الهداية § وفي الخلاصة الصبي اذا استعار شيئا كالقدوم ونحوه فاعطاه وكان الشيء لغيره ادفع فذلك في يده ان كان الصبي الاول مأذونا فانه يجب الضمان على الاول دون الثاني وان كان ذلك الشيء للاول لا يضمن الثاني اه § واذا هلك العين المستعارة في يد المستعير وضمن المستعير لا يرجع على المعير لان القبض كان لنفسه من كفالة الاشياء § وفي الخلاصة لو علمك المستعار بعد الاستعمال فجاء رجل وادعى انه كان له وأثبتته بالحنة فان شاء المستحق ضمن المستعير ثم هو لا يرجع على المعير لانه ضمن بفعل نفسه وان ضمن المعير فلا يرجع على المستعير لانه يملكه بالضمان فقد أعار مالك نفسه وفي الاجارة اذا ضمن المستأجر فالمستأجر يرجع على الأجر وأعطاه الاجر الى الموضع الذي نفقت لانه ضمن ماله بالسلامة باشرط البذل بخلاف المعير

لانه متبرع والوديعة كالعارية اذا اطلب المعير العارية فلم يرد لها عليه حتى هلكت يضمن ولو قال دعها عندي فتركها فهلكت لا يضمن § ولو اطلب العارية فقال المستعير نعم أدفع وفطر حتى مضى شهر ثم سرق ان كان عاجزا عن الرد وقت الطلب لا يضمن وان كان قادرا فان أظهر المعير السخط والكراهة في الامساك أو سكت يضمن وكذا اذا لم يظهر السخط والرضا لان الرضا لا يثبت بالتسليم وان صرح بالرضا فان قال لا بأس لا يضمن وان لم يطلب وهو لم يرد حتى ضاع ان كانت العارية مطلقة لا يضمن وان كانت مؤقتة بوقت فمضى الوقت ولم يرد يضمن وكذا اذا كانت مؤقتة بعنفه بان استعار قداما يكسر الخطب فكسره ولم يرد حتى ضاع ضمن اه هذا هو الكلام الكلي الاجمالي في العارية وامام التفصيل فنقول ان مسائل الباب تنوع فلنذكر مسائل كل نوع على حده

### في النوع الاول ضمان الدواب

استعار دابة ولم يسم شيئا له أن يحمل ويعير غيره للحمل وله أن يركب ويركب غيره وان كان الركوب مختلفا لانه لما أطلق فله أن يعين حتى لو ركب بنفسه ليس له أن يركب غيره لانه تعين ركوبه واذا اركب غيره ليس له أن يركب حتى لو فعله ضمن § استعار دابة فردها الى اصطلح مالكها فهلكت لم يضمن استعانا لانه أتى بالتسليم المتعارف لان رد العواري الى دار المالك معتاد كالبيت § ولو استعار دابة فردها مع عبده أو أجيده لم يضمن والمراد بالاجير الاجير مسانعة أو مشاهرة لانها أمانة فله أن يحفظها بيده من في عباله كافي الوديعة بخلاف الاجير مياومة لانه ليس في عباله وكذا اذا اردها مع عبد ربحها أو أجيده لان المالك يرضى به ألا يرى انه لو ردها اليه فهو يرد لها الى عبده وقيل هذا في العبد الذي يقوم على الدواب وقيل فيه وفي غيره وهو الاصح وان ردها مع أجنبي ضمن ودلت المسئلة على ان المستعير لا يملك الابداع قصدا كما قال بعض المشايخ وقال بعضهم عليك لانه دون الاعارة وأولو هذه المسئلة بانتهاء الاعارة لانقضاء المدة فصار مودعا أميناعنه والمودع لا يملك الابداع § ولو استعار دابة الى الحيرة فجاوزها الى القادسية ثم ردها الى الحيرة فنفقت فهو ضامن هذه الجملة من الهداية الا ان الاخيرة من الاجارة منها § استعار دابة للحمل له أن يعير غيره لان الناس لا يتفاوتون في الحمل ولو استعارها للركوب ولم يعين الركاب كان له أن يعير غيره قبل أن يركب لا بعده وليس له أن يركب بعد ما ركب غيره فان ركب نص البردوى انه يضمن وذكر شمس الاثمة وخواهر زاده انه لا يضمن ولو استعار ليركبها هو لا يعير غيره من الصغرى § ولو ردها الى أحد من في عيال المعير فضاعت لا يضمن وكذا لو ردها الى مربيته أو الى منزله لا يضمن لان هذه الاشياء في يده حكما فحصل الرد الى المالك معنى § استعارها ليركبها فركب وأركب غيره فعطبت ضمن قيمتها § استعارها ليحمل عليها عشرة مخاتيم حنطة فحمل عليها خمسة عشر محتوما فهلكت الدابة يضمن ثلث قيمتها وهذا بخلاف ما اذا استعارها ليطن بها



عشرة مخائبهم وطعن أحد عشر فخطبت فانه يضمن جميع قيمتها والفرق ان في الطعن التلف حصل من المختوم الحادى عشر لانها فرغت من طعن عشرة ولم يتصل بها التلف وانما اتصل بالحادى عشر وهو غير اذن صاحبها وفي الحل التلف حصل بحمل الكل لان حل الكل وجد جملة فكان التلف مضافا الى الكل استعارها الى موضع فركبها الى الفرات ليسقيها وجهة الموضع من غير جهة الفرات ضمن كالواخرجها الى السقي هلك في يد المستعير ثم استحققت للمالك ان يضمن ايمسا شاء ولا يرجع أحدهما على صاحبه رجل طلب من رجل ثورا عارية فقال له المعير اعطيك غدا بخاء المستعير في الغد واخذه بغير اذن صاحبه ومات في يده ضمن ولورده فمات عنده لا يضمن من الخلاصة وفي قتارى قاضى خان قال ابراهيم بن يوسف فيمن استعار من آخر ثورا غدا فاجابه بنعم بخاء المستعير غدا ولم يجد صاحب الثور فأخذ الثور من بيته واستعمله فخطب لا يكون ضامنا والفرق بينهما وبين المسئلة السابقة ان المستعير هنا أخذ الثور من بيته غدا وكان صاحب الثور اجابه بنعم غدا وانه قال صاحب الثور اعطيك غدا فهو وعد له الاعطاء وما اعاره اه استعار دابة ليشيع جنازة فلما نزل الصلاة الجنازة دفعها الى رجل ليصلى لم يضمن وصار الحفظ بنفسه في هذا الوقت مستثنى نزل عن الدابة الصلاة في الصحراء وأمسكها فانفلتت لم يضمن اذ لم يغيبها عن بصره استعار دابة فحضرت الصلاة فدفعها الى رجل لمسكها حتى يصلى ضمن لو شرط ركوب نفسه والا فلا ضمان عليه فصولين اذا كان الرجل على دابة باعارة فنزل عنها في السكة ودخل المسجد ليصلى فغفل عنها فماتت فهو ضامن سواء ربطها أو لم يربط لانها لما غيبها عن بصره فقد ضيعها حتى لو تصور انه اذا دخل المسجد لا تغيب عن بصره لا يجب الضمان وعليه الفتوى من مثل الهداية قال في الفصولين وعلى هذا انه لو دخل بيته وتركها في السكة ضمن ربطها أو لم يربط اذ غيبها عن بصره فلو تصور انه اذا دخل البيت لا تغيب عن بصره لا يضمن وبه يفتى اه وفي الخلاصة لو نزل عن الدابة ودخل المسجد وتركها في سكة يضمن اذا هلكت وقبل لوربطها ثم دخل لا يضمن والاصح انه يضمن ذكره الامام السرخسى في نسخة اه استعار فرسا حاملا لركبها الى موضع كذا فركبها فأردف معه آخر فأسقطت جنيها فلا ضمان على المستعير للجنيين ولكن اذا انقصت الام بسبب ذلك فعليه نصف النقصان وهذا اذا كان الفرس بحال يمكن أن يركبه اثنان فاما اذا كان لا يمكن فهو اتلاف فيضمن المستعير جميع النقصان ولو استعار دابة وفي بطنها ولد فزلقت من غير صنعه وأسقطت الولد لا يضمن المستعير ولو كبحها بالجام أو فقا عينها يضمن استعار ثورا يساوى خمسين ليستعمله فقرنه مع ثور يساوى مائة فخطب الثور العارية ان كان الناس يفعلون مثل ذلك لا يضمن والا ضمن اذا ربط الحمار المستعار بحبل فاختنق لا يضمن استعار دابة الى موضع فسلك طريقا ليس بمسلك ضمن ان عطب ولو عين طريقا فسلك طريقا ان كانا سواء لا يضمن وان كان أبعد أو غير مسلك ضمن وكذا ان كانا متقاربين في

الامن اذا جعل الدابة المستعارة في المربط وجعل على الباب خشبا كيلا يخرج الحمار فسرق ان استوثق بوثيقة لا يقدر الحمار على الذهاب لا ضمان عليه استعار دابة من رجل وأرسل آخر ليقبضها من المعير فركبها المبعوث في الطريق فماتت ضمن المبعوث ولا يرجع على الآخر اذ لم يكن مأمورا من جهته وهذا اذا كانت تنقاد من غير ركوب وان كانت لا تنقاد الا بالركوب لا يضمن لان المالك رضى بركوبها حين دفعها اليه ذكره في البرازية استعار دابة وبعث غلامه الى المصر ليأتى بها اليه فأخذها الغلام من المعير ليأتى بها الى مولاه فعمل الغلام بالدابة قبل أن يأتى بها اليه فماتت من عمله يضمن العبد ويكون في رقبته يباع فيه في الحال رجل جاء الى المستعير وقال اني استعرت الدابة التي هي عندك من فلان مالكة فأمرني أن أقبضها منك فصدقه ودفعها اليه فماتت عنده ثم أنكروا المعير أن يكون أمره بذلك فالمستعير ضامن ولا يرجع على الذي قبضها منه لانه صدقه فان كان كذبه أو لم يصدقه ولم يكذبه أو صدقه وشرط عليه الضمان فانه يرجع من مثل الهداية استعار دابة ليحمل عليها باربعيتها مع وكيله ليحمل البر عليها فحمل الوكيل برقبته لم يضمن كافي الصغرى والفصولين وهذا عجيب رجل أرسل الى رجل رسولا ليستعير دابة الى الحيرة فقال الرسول ان فلانا يستعير منك الدابة الى المدينة فركبها المستعير وبدا له ان يذهب الى المدينة ولا يشعر بما قال الرسول لم يضمن ولو ذهب الى الحيرة يضمن ولا يرجع على الرسول بما أدى وكذا الاجارة من الخلاصة وفيها اذا ترك المستعار في المسرح برعى ان كانت العادة هكذا لا يضمن وان لم يعلم أو كانت العادة مشتركة يضمن ولو جعله في القرية وليس للقرية باب مفتوح لا يضمن ان نام سواء نام قاعدا أو مضطجعا اه أرسله ليستعير دابة الى درغم فقال الرسول له ان فلانا يقول لك اعرني دابة الى سريه ثم بدا له أن يركب الى سريه وهو لا يشعر بما فعل رسول له فركبها الى سريه لم يضمن ولو ركبها الى درغم ضمن ولا يرجع على الرسول بما ضمن لوزله المستعير الثور في المسرح فذلك لو علم ان المعير يرضى بكونه في المسرح وحده كعادة بعض أهل الراسانيق لم يضمن ولو لم يعلم بان كانت العادة مشتركة ضمن ترك الثور في الجبانة ضمن ولو كانت الجبانة مسرح هذا الثور للمعير وكان يرضى بكونه فيها رعى وحده لم يضمن رده المستعير الى بقار الى مرعى كان المعير يرعاه فيه ويرضى بكونه فيه وحده بلا حافظ لم يضمن استعار ثورا واستعمله وفرغ ولم يحل حبله فذهب الى المسرح فاختنق به ضمن استعار دابة الى مكان في أى طريق ذهب لم يضمن بعد ان كان طريقا يملكه الناس ولو طريقا لا يملكه الناس الى ذلك المكان ضمن اذ مطلق الاذن ينصرف الى المتعارف من الفصولين وفي الخلاصة استعار دابة الى موضع كذا أو سلك طريقا ليس بمسلك يضمن ان ضاعت أو عطبت ولو عين طريقا فسلك طريقا آخر ان كانا سواء لا يضمن وان كان أبعد أو غير مسلك يضمن بعث أحيره ليستعير دابة فأعاره واعلمها مسج فسقط ولو سقط من عنق سيره لا جبر ضمن الاجير خاصة اه



قال قاضي خاتوان لم يعرف الدابة لا يكون ضامنا اهـ استعار دابة وبعث عنه لياقيها  
فركبها فنه فهلك به ضمن القن وبيع فيه في الحال ١٠ لوجاء خادم المعير فدفعت اليه  
المستعير ثم أنكر المعير الامر لم يضمن اذ الرد على خادم المعير كالرد على المعير ١١ استعار دابة  
الى الليل وتلفت قبل الليل لا يضمن ولو تلفت في اليوم الثاني قال في الكتاب ضمن قال بعضهم  
انما يضمن ان انتفع بها في اليوم الثاني حتى يصير غاصبا ولا فلا يضمن وقال بعضهم ضمن على  
كل حال واطلاق محمد بن عبد الله عليه وعليه الفتوى ١٢ استعار دابة وعين جهة الانتفاع ثم خالف  
فهو على ثلاثة اوجه ان يخالف في المعنى مع اتحاد الجنس او يخالف في الجنس او يخالف في  
القدر اما الاول وهو المخالفة في المعنى مع اتحاد الجنس بان استعار دابة لاجل حمل عليها عشرة  
مخاتيم من هذا البر فحمل عليها عشرة مخاتيم من بر آخر لم يضمن وكذا لو استعارها ليجمل عليها  
من بره فحمل عليها مثله من بر غيره لان مثل هذا التقييد غير مفيد واما الثاني وهو  
المخالفة في الجنس بان استعار دابة لاجل حمل عليها عشرة اقفة بر فحمل عشرة اقفة شعير  
يضمن قياسا ان خالف في الجنس لا استحصانا لانه اخف خالف الى خبير حتى لو سمي مقدارا  
من البروزنا فحمل عليها مثل ذلك الوزن من الشعير ضمن اذ يأخذ من ظهر الدابة اكثر مما  
يأخذ البر وكذا لو استعارها ليجمل عليها بر فحمل حطباً او قطناً او ثياباً بذلك الوزن ضمن لما مر  
وكذا لو حمل حديد او آجر او حجارة بوزن البر ضمن لانه مما يدق ظهرها فيكون اضر واما  
الثالث وهو المخالفة في القدر بان استعارها ليجمل عليها عشرة مخاتيم فحمل خمسة عشر  
محتوما فلو علم انها لا تطيق حمل هذا القدر ضمن كل قيمتها للائلاف ولو علم انها تطيق ضمن  
ثلثها وتوزيع الضمان على قدر ما اذن وغيره من الفصول وفي الخلاصة لو كانت العارية  
مقبدة في الحمل مطابقة في غيره فحكمها حكم العارية المطابقة الا في الحمل نحو ان يعبر دابة على  
ان يحمل عليها عشرة مخاتيم فحمل عليها آجر او حديد مثل وزن الحنطة يضمن ولو  
حمل عليها عشرة مخاتيم شعير او دخن او ارزا الا انه مثل وزن الحنطة ذكر الامام السرخسي  
انه يضمن وذكر الامام خوارزمي انه لا يضمن وهو الاصح ١٣ ولو استعار دابة ليجمل عليها  
عشرة مخاتيم فحمل حنطة فحمل شعير افطبت يضمن قيمتها وحكم الاجارة حكم العارية ولو زاد في  
القدر فذكرنا في كتاب الاجارة قال المصنف والامام السرخسي في نسخة ذكر المسئلة على  
اربعة اوجه احدها ان يحمل عليها غير ما عينه المالك لكن هو مثل ما عينه في القدر بان  
عين حنطته فحمل حنطة غيره لا يضمن والثاني ان يخالف في الجنس بان استعار ليجمل عليها  
عشرة مخاتيم فحمل حنطة فحمل عليها عشرة مخاتيم شعير لا يضمن استحصانا اما لو سمي قدرا من  
الحنطة وزنا فحمل مثل ذلك الوزن من الشعير يضمن والثالث ان يسمي حنطة فحمل عليها  
آجر مثل وزن الحنطة يضمن وكذا لو حمل مثل وزن الحنطة ثيابا والرابع ان يخالف في  
القدر بان يسمي عشرة مخاتيم فحمل خمسة عشر يضمن اهـ استعار ثورا ليكر ب أرضه وعين  
الارض وكر ب أرضا أخرى فغطب الثور يضمن لان الاراضي تختلف في الكرب سهولة

وصعوبة بمنزلة من استعار دابة ليذهب الى مكان معلوم فذهب الى مكان آخر تلك المسافة  
كان ضامنا وكذا لو أمسك الثور في بيته ولم يركب حتى عطب لعدم الرضا من المالك  
بالامساك كذا في الصغرى ومثمل الهداية قال صاحب الفصولين اقول ينبغي ان لا يضمن  
لو كركب مثل المعينة او اخرج منها كذا لو استأجر دابة للحمل وسمى نوعا فخالف لا يضمن لو حمل  
مثل المسمى في الضرر او اخف منه كذا لو سمي كركب فحمل كركب شعير او مسموم وكذا لو عين طريقا ثم  
سلك طريقا آخر قلت ولكلامه وجه ولكن لم ينقل عن السلف ١٤ استعار دابة ثم نام في  
المغارة والمقود في يده فقطع انسان المقود وذهب بالدابة لم يضمن ولو عد المقود من يده واخذ  
الدابة وهو لم يشعر يضمن وقال الصدر الشهيد ان نام جالس لم يضمن وان نام مضطجعا ضمن  
كما في الخلاصة والوجيز قال في البرازية وهذا لا يناقض ما مر من ان نوم المضطجع في السفر  
ليس بترك للحفظ لان ذلك في نفس النوم وهذا في امر زائد على النوم وفي الفصولين لو نام  
مضطجعا في الحضر ضمن والا فلا يضمن اهـ ١٥ طلبها فقال المستعير نعم ادفع فتركه وفرط في الدفع  
حتى سرقت فان كان المستعير عاجزا عن الرد عند الطلب لم يضمن وان كان قادرا فان نص  
المستعير على السخط يضمن كذا في مشتل الهداية وفي الفصولين وان لم يظهر لارضاء ولا خطأ  
يضمن ايضا وجهه ان الرضا لا يثبت بالشك وان صرح بالرضا لا يضمن ذكره قاضي خان  
١٦ نام وزكها ناسيا ضمن ١٧ استعار دابة الى موضع كذا فله ان يذهب ويحجي عليها فان لم  
يسم موضعها ليس له ان يخرج بها من المصير من مشتل الهداية ثم لو خرج بها من المصير ضمن  
استعمالها اولم يستعملها الا نهم بعجزه الخروج نصير عرضه للتلقي فيكون اخرجها تضيقا  
معنى من الفصولين ١٨ عبد مجبور استعار من مثله دابة وهلك تحتها ثم استحققت او كانت  
لمولى المعير له ان يضمن الراكب وليس لمولاه ان يرجع على المعير وان ضمن المستحق المعير  
يرجع لمولاه في رقبة الراكب من الوجيز ١٩ للمستعير ان يركب دابة العارية في الرجوع  
٢٠ لو ذهب الى مكان آخر لا الى المسمى ضمن ولو اقصر وكذا لو أمسكها في بيته ولم يذهب الى  
المسمى ضمن والمكث المعتاد عفو وهذا بخلاف ما لو استعارها ليجمل بر فحمل الاخف فانه  
لا يضمن (١) أخرى بعاريت دادو كفت كذا يادت از چهار روز مدار و چهار روز اين خبر يار  
بازده روز داشت خرمر دقيقت روز پنجم ضامن شود ٢١ المستعير لو خالف ثم وافق ووردها  
الى من في عيال المعير ينبغي ان يضمن على ما عليه الفتوى لانه لا يبرأ بالعود الى الوفاق ما لم  
يسلمها الى مالكها من الفصولين ٢٢ استعار ثورا واستعمله ثم فرغ ولم يحل الحبل عن الثور  
فذهب البقر الى المسرح فصار الحبل في عنقه فشد ومات يضمن هذه في فوائد الامام ظهير  
الدين وفي فوائد شيخ الاسلام ٢٣ لوربط الحمار المستعار على الشجر بالحبل الذي عليه  
فوقع في عنقه فقتل ومات لا يضمن لان الربط معتاد لا يتخلص بالحبل ذكره في البرازية  
(١) أعطى حماره عارية وقال للمستعير لا تتأخر أكثر من أربعة أيام وانت به في اليوم الرابع  
فتأخر الى خمسة عشر يوما ومات الحمار يضمن قيمته يوم الخامس



إذا جحد العارية أو الوديعة وهي من يحول عن مكانه يضمن وإن لم يحولها بجنح لاقت ما إذا  
ركب دابة غيره ولم يحولها عن موضعه حتى عقرها آخر الضمان على الذي عقرها دون  
الذي ركبها من الخلاصة ١٠ دفع جماره إلى آخر فغاب الجمار فقال المودع لصاحب الجمار  
خذ جماري فانتفع به حتى أرد عليه لئلا جارك فضاغ في يده ثم إن المودع رد جماره لا يضمن لأنه  
مأذون بالقبض هذه في الوديعة من الخلاصة ١١ استعار من رجل ثورا غدا إلى الليل فأجابه  
بنعم ثم جاء ولم يجد المعبر فأخذ الثور من امرأته واستعمله فغضب قالوا لا يكون ضامنا لأن إعارته  
الدابة لا تكون إلى النساء وانما لهن ما كان من متاع البيت ١٢ استعار دابة على أن يذهب بها  
حيث شاء ولم يسم مكانا ولا وقتا ولا ما يحمل عليها ولا ما يعمل بها فذهب المستعير إلى الحيرة  
أو أمسكها بالأكوفة شهرا يحمل عليها فعطيت الدابة لا يضمن في شيء من ذلك لا طلاق العارية  
رجل قال لغيره اعترني دابة فنفقت وقال رب الدابة لا بل غصبتها فإن لم يكن ركبها كان  
القول قول المقر ولا ضمان عليه وإن كان قد ركبها لا يقبل قوله ويكون ضامنا لوجود سبب  
الضمان وهو استعمال دابة الغير وإن قال رب الدابة آجرتكها وقال لا بل اعترني فالقول  
قول الركب مع عينه ولا ضمان عليه لأنهما تصادقا على أن الركوب كان باذن المالك  
١٣ استعار جمارا في الرستاق إلى البلد فلما أتى البلد لم يتفق له الرجوع إلى الرستاق فوضع الجمار  
في يد رجل ليذهب به إلى الرستاق ويسلمه إلى صاحبه فهلك الجمار في الطريق قالوا إن كان شرط  
في الإعارة أن يركب المستعير بنفسه كان ضامنا بالدفع إلى غيره وإن استعار مطلقا لا يكون  
ضامنا لأن في الإعارة المطلقة للمستعير أن يغير غيره سواء كانت الإعارة فيما يتفاوت الناس  
في الانتفاع كالركوب أو لا يتفاوت كالحمل وهذا على قول من يقول للمستعير لا يملك الإيداع  
ولو قال المعبر لا يدفع إلى غيرك كان ضامنا على كل حال إذا دفع إلى غيره ١٤ رجل باع من آخر  
عصيرا فأعارة البائع جماره لحمل العصير فلما حل وأراد سوق الجمار قال له البائع خذ عذارة  
وسقة كذلك ولا تحمل عنه فإنه لا يستسلم إلا هكذا فقال المشتري نعم فأخذ عذارة ثم خلى عنه  
بعد ساعة وترك العذارة متروكة في المشى وسقط وانكسر الجمار كان ضامنا لأنه شرط شرطاً  
مفيداً فإذا خالفه صار غاصبا ١٥ رجل قال لغيره اعترني دابة فرفسني أو قال إلى فرسني عن  
محمد أنه قال له فرسخان جأيا وذهبا استخسا فاقال وكذلك كل عارية تكون في المصر نحو  
التبشيع في الجنة وفي القياس هو على الذهاب خاصة وليس له أن يرجع عليها وعن أبي  
يوسف إذا استعار دابة إلى موضع كذا كان له أن يذهب عليها ويحيى وقد مررت هذه الجلة عن  
قاضي خان ١٦ أخذ دابة رجل بغير أمره من بيته ثم ردها إلى بيته وهلك لم يضمن من الوجيز  
١٧ استعار من رجل جمارا فقال لي جماران في الاضطيل خذ أيهما شئت فأخذ أحدهما  
لا يضمن ولو قال خذ أحدهما أو اذهب به والباقي بحاله ضمن من القصولين والخلاصة ١٨ لو  
أمنك الدابة في الموضع الذي استعملها ولم يذهب إلى الموضع الذي استعارها إليه ضمن كذا  
في الإجارة من الخلاصة ١٩ وفيها رجل قال لا آجرتكها فنفقت وقال لا آجرتكها

لا يضمن إن لم يكن ركبها لأنه لم يقر بسبب الضمان ولو قال آجرتكها فالقول قول الركب مع عينه  
لأنهما اتفقا على أن الركوب كان باذنه وهو يدعي عليه الجرم وهو ينكر وهو بخلاف العين  
إذا هلك في يد رجل وقال وهبتها إلى وقال المالك بعثها منك يكون ضامنا لأن العين مال  
مقوم فلا يسقط حق المالك عن ماله إلا باسقاطه أما المنفعة فإعارة تدخل حكم المسالية بحكم  
الإجارة والرأب منكر فلا يضمن شيئا ١٩ فرغ من الانتفاع بالدابة المستعارة فأرسلها  
ووضع عليها إلا كاف ونام ساعة فضاغ ضمن ٢٠ استعار دابة فسكت المالك قال شمس الأئمة  
المرحسي الإعارة لا تثبت بالسكوت من البرازية ٢١ استعار الوصي دابة لعمل الصبي ولم  
يردها بالليل حتى هلكت والضمان على الصبي قال رضي الله عنه إنها عجيبة ٢٢ استعار دابة  
للحمل فله أن يركبها ولو استعار ليحمل عليها كذا من من الحنطة إلى البلد وهلك الحنطة  
في الطريق فله أن يركبها إلى البلد وفي العود أيضا إلى منزل المعبر ٢٣ استعار دابة للحمل إلى  
مكان كذا وقال له المالك ابعتها مطلقا فبعثها على من ليس في عياله لم يضمن من القنينة  
٢٤ رجل استعار من آخر ثورا غدا فأجابه بنعم فجاء المستعير غدا ولم يجد صاحب الثور فأخذ  
الثور من بيته واستعمله فغضب قال إبراهيم بن يوسف لا يكون ضامنا وقد مر

#### في النوع الثاني ضمان الامتعة

استعار ستر للذين فسرق الستر من الذين لا يكون ضامنا لأنه لم يترك الحفظ فإن لم ينصبه  
في الحائط كان ضامنا ٢٥ رجل دخل الحمام فسقطت قصعة الحمام من يده وانكسرت في  
الحمام أو انكسر كوز الفقاعي من يديه عند الشرب قال الفقيه أبو بكر البخاري لا يكون ضامنا  
قبل هذا إذا لم يكن من سوء أمسا كذا فإن كان من سوء أمسا كذا يكون ضامنا ٢٦ استعار  
كتابا فضاع ثم جاء صاحب الكتاب يطالبه بالرد فلم يجبه بالضياح ووعد بالرد ثم أخبره بالضياح  
قال بعضهم إن لم يكن آيا من وجوده لا ضمان عليه وإن كان آيا من وجوده يكون ضامنا  
وفي الكتاب قال يكون ضامنا ولا تقبل دعوى الضياح منه لأنه مناقض قال في البرازية وبه  
يفتي ٢٧ استعارت امرأة مراويل لتلبس فلبست وهي غشي فزلفت رجلها فتخرق السراويل  
لا ضمان عليها لأنهما غير مضيعة ٢٨ استعار شيئا فقال له المعبر لا يدفع إلى غيرك فدفع ذلك  
عند الثاني قال الفقيه أبو جعفر يضمن المستعير لأنه دفع إليه بغير إذنه وقال بعضهم إن كان  
الشيء لا يختلف باختلاف المستعمل لا يضمن ٢٩ استعار محملا أو فسطاطا وهو في المصر  
فساربه فهلك عن أبي يوسف لا يكون ضامنا وإن استعار ثوبا أو عمامة فساربه كان ضامنا  
٣٠ استعار ثوبا باليسطة فوقع عليه من يده شيء أو غر فوقع عليه فتخرق لا يكون ضامنا من  
قاضي خان ٣١ لو استعار من اليسقي به أرضه ففتح النهر ووضع المتر تحت رأسه ونام  
مضطجعا فسرق لا يضمن لأنه حافظ ولهذا لو سرق من تحت رأس النائم يقطع وإن كان في  
العصر أو هذا في غير السفر فإن كان في السفر لا يضمن نام قاعدا أو مضطجعا والمستعار تحت



رأسه أو موضوع بين يديه أو يحول إليه بحيث يحفظ عادة من الخلاصة **§** استعار  
من اليدق مبطخة فدقها وفرغ ثم أعاده من غيره وضاع يضمن المالك أم ما شاء قال رضى الله  
عنه المروا المسألة لا يختلف باختلاف المستعمل وإنما الضمان لكون الأمانة بعد انتهائها  
مدتها بالفراغ من العمل الذى عينه للاستعارة **§** استعار كندرة ثم أعادها من غيره لا يضمن  
**§** استعارت ملاءة لأم صبية ثم خرجت منها إلى مكان آخر فخرقت تضمن **§** استعار فاسا  
وضرب في الحطب (١) وسخت شد در هيزم وتبرديكر كرفت وعهره أن تبرزد وانكسر يضمن  
وقيل إن كان الضرب معتادا لا يضمن **§** استعارت ملاءة ووضعها في البيت والباب مفتوح  
فصعدت السطح فهلكت قيل يضمن وقيل لا يضمن **§** استعارت طشتا وغسلت فيه بلح بكبح  
بارباغ فانكسر إن كان يغسل مثلها في مثله وكان الغسل معتادا لا يضمن **§** استعار قدر الطبخ  
فطبخ فيها مرقعة ونفلها من السكاكين مع المرقعة أو أخرجهما من البيت فوكت من يده وانكسرت  
فالتحجج أنه لا يضمن بخلاف الحال إذا زاق قنية **§** إذا استعارت سراويل فزاق رجلها في  
المشي فخرق لا يضمن **§** وقع من يدرب البيت ثمن على ودبعة عنده فافسدها يضمن وإن كان  
بساطا أو وسادة استعاره ليطب طه لم يضمن هو ولا أجيره بخلاف الحال لأن فعله بعوض فيتعبد  
بشرط السلامة بخلاف هذا **§** لورد الثوب المستعار فلم يجد المعبر ولا من في عياله فامسكه إلى  
الليل وهلك لا يضمن ولو وجد من في عياله ولم يرده يضمن من القنية **§** وفيما أودعه أجناسا  
وغاب ومات ولم يجد المودع وارثا له سوى بنت ابنه المراهقة يعذر في الدفع إليها إذا كانت  
تقدر على الحفظ **§** استعار منشارا فانكسر في النشرفين فدفعه إلى الحداد فوصله بغير  
إذن المعبر ينقطع حقه وعلى المستعير قيمته منكسرا وكذا الغاصب إذا غصبه منكسرا هذه  
في الغصب من القنية **§** وضع المستعار بين يديه ونام لا يضمن لأن هذا حفظ عادة لكن إذا نام  
جالسا أو إذا نام مضطجعا يضمن **§** صبي استعار من صبي شيئا كالقدوم أو القاس ونحوه  
فأعطاه والمستعار غير المعطى فهلك في يد الصبي إن كان الدافع مأذونا لا ثمن على المستعير  
وإنما يجب الضمان على الدافع لأنه إذا كان مأذونا صح منه الدفع فكان الهلاك حاصلا  
بتسليطه وإن كان الدافع محجورا يضمن هو بالدفع ويضمن الثاني بالاختصاص لأن الأول غاصب  
والثاني غاصب الغاصب من الصغرى وقاضى خان ولو كان ذلك الشيء للأول لا يضمن الآخر  
من مشتمل الهداية قال صاحب الفصولين لو أراد بالمأذون مأذونا في التجارة لا في هذا الدفع  
ينبغي أن يضمن كل منهما كافي المحجور إذا الدافع غاصب حيثئذ كان مأذونا في التجارة لعدم  
المالك والأذن في الدفع فيصير الآخر غاصب الغاصب فينبغي أن يضمن كل منهما ولو أراد  
الأذن في الدفع أيضا ينبغي أن لا يضمن الدافع أيضا لأن المالك أه **§** استعار قلادة ذهب  
فقلدها صبيًا فسرقت فإن كان الصبي يضبط حفظ ما عليه لا يضمن ولا يضمن من الوجيز  
**§** استعار شيئا فدفعه ولده الصغير المحجور إلى غير مالكه عارية ضمن الصبي الدافع وكذا

(١) ويست في الحطب فأتى بفاس ثمانية وضرب رأس ذلك الفأس

الآخذ

الآخذ للمار **§** ادعى المستعير الأذن وجمعه المعبر ضمن المستعير إلا أن يبرهن فصولين  
**§** استعار فاسا أو قدوما ليكسر الحطب فوضعه في البيت فقلب بالانقصير يضمن لأنه أذن  
يكسر الحطب لا بوضعه في بيته وقيل لا يضمن وبه أفتى صاحب المحيط وقاضى خان وبالضمان  
أفتى الإمام جلال الدين من مشتمل الهداية **§** استعار فاسا ودفعه إلى أجيره ليحمله به  
فقر به ينبغي أن لا يضمن كما هو المختار كذا في الإجارة من الفصولين ومشتمل الهداية **§** لوجاء  
خادم المعبر فدفع إليه المستعير ثم أنكر المعبر الأمر لم يضمن المستعير إذا رد إلى خادم المعبر كإرد  
إلى المعبر ذكروه في الفصولين قلت إلا إذا كان شيئا نفيسا فيضمن كما مر **§** (١)  
كاندى عاريت خواست نادرباغ كار كند معبر كفت درباغ مكذارباخود يبارفتر كه  
ثمة ينبغي أن يضمن **§** (٢) كندى عاريت خواست ناب رادارد آب بر بست  
ووضعه تحت رأسه ونام فسرقت يبرأ إذا النوم على هذا الوجه ليس بتضييع **§** دفع  
المستعار إلى قن المعبر فقلب فلو كان عقد جوهر أو شيئا نفيسا ضمن المستعير بالدفع إلى قن المعبر  
من الفصولين **§** هلكت العارية في يد المستعير ثم استحققت له أن يضمن أم ما شاء ولا  
يرجع أحدهما على صاحبه وفي الإجارة يرجع المتأجر على الآخر دون العكس **§** لو  
رد العارية إلى أحد من في عيال المعبر فضاعت لا يضمن إلا إذا كانت شيئا نفيسا كالجوهر  
فردها إلى هؤلاء يضمن من الوجيز **§** وفي الخلاصة لو رد العارية مع ابنه أو عبده يبرأ من  
الضمان كذا كرنا في الوديعه وكذا لو ردها إلى عبد المعبر أو أجيره أو من في عياله يبرأ من  
الضمان ولو كانت العارية عقد جوهر أو شيئا نفيسا فدفع إلى عبد المعبر أو إلى أجيره يضمن  
انتهى **§** أعارت شيئا من متاع البيت بغير إذن الزوج فإن كان كما يكون في أيديهن عادة  
فضاع لم يضمن ولو من غيره ضمن من الفصولين والوجيز **§** وفي الخلاصة رجل استعار  
من امرأة شيئا مما كان من ملك الزوج فاعارت فهلك إن كان شيئا في داخل البيت وما يكون في  
أيديهن عادة فلا ضمان على أحد أما في الفرس والثور فيضمن المستعير أو المرأة انتهى **§** طلب  
المعبر العارية ففرط في الدفع فهلكت إن كان قادرًا على الرد وقت الطلب ضمن والا فلا يضمن  
من الفصولين **§** وضع العارية ثم قام وتركها ناسيا فضاعت ضمن **§** إذا كانت العارية  
مؤقتة بوقت فامسكها بعد الوقت فهو ضامن وبمستوى فيه أن تكون المدة مؤقتة نصا أو  
دلالة حتى إن من استعار قدوما ليكسر الحطب فكسره وأمسكه حتى هلك ضمن **§** ولو دخل  
منزل رجل بأذنه وأخذ ناء لينظر إليه فوقع فانكسر لا ضمان عليه وإن أخذه بغير إذنه من  
مشتمل الهداية **§** استعار ثوبا ليلبسه هو ليس له أن يعبر غيره فإن فعل ضمن وإن لم يعبر  
اللبس له أن يعبر غيره قبل أن يلبس فإن أعار بعد ما لبس ضمن وكذا يضمن إذا لبس بعد  
ما لبس غيره كإلى الوجيز والفصولين وقاضى خان فإن لبس بعد ما لبس غيره قال الإمام

(١) أخذ فاسا عارية ليلبسه فملها في كرمه فقال المعبر لا تتركها في الكرم وأت بها معن

(٢) أخذ فاسا عارية ليلبسها طريق المساء فسد

(٩ - مجمع الضمانات)



على البردوى ضمن اذا هلك وذكر الامام السرخسي والشيخ خواهرزاده انه لا يضمن وكذلك كل ما يتفاوت الناس في الانتفاع انتهى **§** رجلان يسكنان في بيت واحد كل واحد منهما يسكن في زاوية منه فاستعار أحدهما من صاحبه شيئاً ثم طالبه المعير بالرد فقال المستعير قد كنت وضعته في الطاق الذي يكون في زاوية بيتك قالوا ان كان البيت في أيديهما لا يكون المستعير راداً ولا مضيعاً ولا يكون ضامناً من قاضيان والوجيز **§** استعار ثوباً من رجل ثم طلب المعير ان يردّه فقال المستعير نعم هوذا ادفعه اليك ثم قرط في الدفوع حتى مضى شهر فسرق من المستعير قالوا ان كان المستعير عاجزاً عن الرد وقت الطلب لا ضمان عليه وان كان قادراً على الرد فان أظهر المعير السخط والكراهية في الامساك ضمن المستعير وكذلك اذا لم يظهر السخط ولا الرضا لان الرضا لا يثبت بالشك وان صرح بالرضا لا يضمن من قاضيان **§** لو أخذ ثوب رجل من بيته بغير أمره ثم رده الى بيته وهلك لم يضمن من الوجيز **§** ولو قال لا آخذ منك هذه القصعة من الثريد فأخذها وأكافها فليس له أوقيته وهو قرض الا اذا كان بينهما مباشرة فيكون ذلك دلالة الاباحة **§** وفي العيون قال خلف بن أيوب سالت محمداً عن رجل استعار من رجل رقعة رفع بها قصصه أو خشباً يدخله في بابه قال لا يكون هذا عارية وهو ضامن لذلك كله وهو بمنزلة القرض فان قال أردته عليك فهو عارية من الخلاصة **§** وفيها اذا جحد غيره العارية أو الوديعة وهي مما يحول عن مكانها يضمن وان لم يحولها بخلاف ما اذا ركب دابة غيره ولم يحولها عن موضعها حتى عقرها آخر الضمان على الذي عقرها دون الذي ركبها

#### النوع الثاني ضمان القن

استعار عبد أفرده الى دار المالك ولم يسلمه لم يضمن لانه أتى بالتسليم المتعارف لان رد العواري الى دار المالك معتاد من الهداية **§** استعار قنا الخدمه شهراً فهو على المصير من الفصولين **§** استعار قنا الخدمه فله ان يعيره وان عين نفسه للخدمة لعدم تفاوت الناس في الاستخدام بخلاف لبس الثوب من الوجيز والفصولين

#### النوع الثالث ضمان العقار

استعار بيتاً يسكنه له ان يعيره وان عين ان يسكنه بنفسه لعدم تفاوت الناس في السكنى بخلاف اللبس كما في الفصولين والوجيز **§** رجل استعار من آخر أرضاً لبنى فيها أو بغرس فيها نخيلاً فأغارها صاحب الأرض لذلك ثم بدل المالك أن يأخذ الأرض كان له ذلك سواء كانت الاعارة مطلقة أو مؤقتة الى عشر سنين أو ما أشبه ذلك لانها غير لازمة ثم ان كانت الاعارة مطلقة فرجع المعير لا يضمن للمستعير شيئاً ويكون للمستعير غرسه وبناءه وعلى قول ابن أبي ليلى والشافعي يضمن المعير قيمة البناء والغرس قائماً يوم الاسترداد ولو كانت الاعارة مؤقتة بان قال صاحب الأرض أعرتك هذه الأرض عشرين سنة لتغرس فيها أو تبني فيها ثم رجع عن الاعارة قبل مضي الوقت كان ضامناً للمستعير قيمة البناء والاغراس قائم يوم الاسترداد

عندنا

عندنا الا ان يشاء المستعير ان يرفع البناء والاغراس ولا يضمن القيمة فيكون له ذلك اذا كان قلع الاشجار ورفع البناء لا يضر بالأرض فان كان يضر ذلك كان لصاحب الأرض ان يتملك البناء والغرس بالقيمة وعلى قول زفر للمستعير ان يرفع البناء والغرس ولا يضمن صاحب الأرض كالمالك لو كانت الاعارة مطابقة من قاضيان وفي الهداية وان كان وقت العارية ورجع قبل الوقت صح رجوعه ولكنه يكره ويضمن المعير ما تنقص البناء والغرس بان قلع كذا ذكره القدوري في مختصره وما ذكره قاضيان من انه يضمن قيمتهما او يكونان له مروي عن الحاكم الشهيد ذكره في الهداية أيضاً **§** لو أعار داره ثم ربط المعير دابته على باب الدار فضربت انساناً لا يضمن بخلاف المؤجر اذا ربط دابته بعد ما سكن المستأجر على ما مر في الاجارة هذه في الاجارة من الخلاصة **§** لو بنى المستعير حائطاً في الدار المستعارة يقال له بالفارسية باخسه فلما استرد المعير الدار وأراد المستعير ان يرجع عليه بما انفق ليس له ذلك وليس له ان يهدم الحائط ان كان البناء من تراب صاحب الأرض من الخلاصة

#### النوع الرابع ضمان المستعار للرهن

استعار عينا ليرهنه ولم يسلم ما يرهنه فله ان يرهن باي قدر وباي نوع شاء فله ذلك المستعار في يد المرتهن ضمن المستعير للمعير قدر ما يسقط به عن المستعير من الدين وكذلك لو دخله عيب فسقط بعض الدين يضمن الراهن للمعير قدر ذلك ولو ان الراهن يجزع عن فكاك الرهن ففضي المعير دين الراهن كان للمعير ان يرجع على المستعير بقدر ما يسقط من الدين عند الهلال ولا يرجع باكثر من ذلك حتى لو كانت قيمة الرهن أنفأ ورهنه بانفق باذن المعير وافتكه المالك بالنفي درهم لا يرجع على الراهن باكثر من ألف **§** ولو أن المستعير وكل رجلاً يقبض الرهن من المرتهن والرد على المعير ان كان الوكيل في عيال المستعير جاز ولا يضمن ان هلك المال في يد الوكيل وان لم يكن في عيال الموكل فهلك المال في يد الوكيل لم يجز **§** وليس للمستعير ان يتنقم بالرهن ولا ان يستعمله قبل الرد ولو بعد الفكاك فان فعل ضمن من قاضيان **§** قال في الهداية ولو استعار عبداً أو دابة ليرهنه فاستخدم العبد أو ركب الدابة قبل ان يرهنهما ثم رهنهما بعامل مثيل قيمتهما ثم قضى المال ولم يقبضهما حتى هلكا عند المرتهن فلا ضمان على الراهن وكذلك اذا اقتل الرهن ثم ركب الدابة أو استخدم العبد ثم عطب بعد ذلك بغير ضعه لا يضمن انتهى **§** وان سعى المعير قدراً أو جنساً فخافه المستعير فرهنه باقل مما سعى أو أكثر أو بصف آخر لا يجوز وبصير ضامناً والديال في الهداية **§** وكذا لو استعاره ليرهنه عند فلان فرهنه عند غيره أو استعاره ليرهنه بالكوفة فرهنه بالبصرة لا يجوز وبصير ضامناً والمستعير ان يأخذه من المرتهن من قاضيان **§** ولو هلك المستعار عند المستعير قبل ان يرهنه أو بعد ما فقه فلا ضمان عليه من الهداية **§** ولو اختلفا في الهلاك والنقصان فقال المالك هلك عند المرتهن وقال المستعير هلك قبل ان يرهنه أو بعد ما فقه كان القول قول المستعير مع عينه من قاضيان وان اختلفا في قدر ما أمره



بالرهن فالقول للمعير لان القول قوله في انكار أصله فكذلك في انكار وصفه ولورهنه المستعير  
بين موعود وهو ان يرهنه ليعرضه كذا فذلك في يد المرتهن قبل الاقراض والمسمى والقيمة  
سواء يضمن المرتهن قدر الموعود المسمى للراهن ويرجع المعير على الراهن بعثله من الهداية  
ولوهلك المستعير في يد المرتهن بعد قضاء دينه يرد ما قبض على الراهن ويدفع الراهن  
ذلك المقدار على المعير من الوجيز

### باب السابع في الوديعة ويشتمل على ستة فصول

(الفصل الاول في بيانها وما يجوز للمودع ان يفعل وما ليس له وما يصير به مودعا)

الابداع تسلط الغير على حفظ ماله والوديعة ما يترك عند الامين وهي امانة في يد المودع اذا  
ما سكنت لا يضمنها كافي الهداية وغيرها قال في الاشياء الوديعة امانة الا اذا كانت باجر  
فضمنه ذكروه الزيلعي انتهى ❦ واشترط الضمان على المودع باطل هذه في الكفالة  
من الهداية ❦ ثم الوديعة تارة تقع بالايجاب والقبول صريحا كقوله اودعني وقبل  
الاخر وتارة بالايجاب وحده في حق الامانة لا في حق وجوب الحفظ عليه حتى لو قال للغاصب  
اودعني ان المتصوب يرى عن الضمان وان لم يقبل حتى لو هلك عنده لم يضمن وتارة تقع  
بالكتابة كقوله لا آخذك مني اودعهم اوقال اعطني هذا الثوب الذي في يدك فقال  
اعطنيك فهذا على الوديعة نص عليه في المنتقى من الوجيز وتارة تقع دلالة فلو جاء رجل بثوب  
الى رجل ووضع بين يديه وقال هذا اوديعة عندك وسكت الاخر صار مودعا فلو ذهب  
صاحب الثوب ثم ذهب الاخر بعده وترك الثوب في وضاع الثوب كان ضامنا لان هذا قبول  
منه للوديعة عرفا وكذا لو وضع صاحب الثوب ثوبا بين يديه ولم يقل له شيئا والمسئلة بها  
كان ضامنا ايضا لان هذا ابداع عرفا ولو قال الجالس لا اقبل الوديعة فوضع الثوب بين يديه  
وذهب وضاع الثوب لا يضمن لانه صرح بالرد فلا يصير مودعا بدون القبول ولو قال لا اقبل  
حتى لم يصير مودعا ومع ذلك ترك الثوب ما لا يذهب ثم رفعه من لم يقبل وادخله في بيته ينبغي  
ان يضمن لانه لم يثبت الابداع صار غاصبا برفعه من الفصولين ❦ وضع في بيته شيئا بغير  
أمره فلم يحفظه حتى ضاع لا يضمن لعدم التزامه الحفظ من البرازية ❦ واذا قال ضعه في هذا  
الجانب من بيتي الا اني لا ازم حفظه يصير مودعا ذكروه في القنية ❦ وفيما عن عين الائمة  
الكرائسي وضع عنده شيئا وقال له احفظه حتى ارجع فصاح لاحفظه وتركه صاحبه صار  
مودعا يضمن ان ترك حفظه وعن أبي الفضل الكرماني لا يصير مودعا ولا يضمن بترك الحفظ  
وهكذا في المحيط انتهى أقول ويقول صاحب المحيط ناخذ ❦ حملت زوجة الابن الى دار أبيه  
خالية فاخذها الا عونه وقصر الصهر في المنع منهم مع قدرته عليه يضمن قال رضي الله عنه فقد  
جعل مودعا بدون تصريح بالابداع دون أهله وخدمته لانه القيم في الدار والمتصرف في قيعين  
الحفظ من القنية ❦ قام رجل من أهل المجلس وترك كتابه أو متاعه فالباقون مودعون حتى  
لو قاموا جميعا وتركوه فضاغ ضمنوا جميعا لان الاول لما ترك عندهم فقد استحققتهم فاذا قاموا

فقد تركوا الحفظ الملتزم وان قام القوم واحد بعد واحد كان الضمان على آخرهم لان الاخر  
يعين للحفظ فتعين للضمان ❦ ولو جاء رجل الى الخان بدابة وقال لصاحب الخان ان اربطها  
فقال صاحب الخان اربطها هنا فربط وذهب ثم جاء صاحب الدابة ولم يجد الدابة فقال  
صاحب الخان ان صاحبك اخرج الدابة ليسقيها ولم يملك لصاحب الدابة صاحب كان صاحب  
الخان ضامنا لان قول صاحب الدابة ان اربط الدابة استمدا ع عرفا وقول صاحب الخان  
هناك قبول للوديعة من قاضخان والوجيز ❦ وللمودع ان يسافر بالوديعة ولو كان لها حمل  
ومؤنة عند أبي حنيفة اذا كان الطريق آمنا وقال لا يضمن له ذلك اذا كان لها حمل ومؤنة الا  
اذا كان الاستحفاظ باجر فليس له ان يسافر به الا انه عقد معاوضة فيقتضي التسليم في مكان  
العقد فتعين للحفظ من الهداية ❦ وفي المختار وليس له ان يسافر به في البحر ولم يتعرض  
للخلاف واطلاقه يدل على الوفاق ❦ وليس للمودع ان يودع بلا اذن ولا يصدق على دعوى  
الاذن الا بينة والوضع في حرز غيره ابداع الا اذا استأجر الحرز فيكون حافضا بحرزه نفسه  
فلو اودعها آخر بغير اذن فهلكت فلما لا ان يضمن الاول لا الثاني عند أبي حنيفة وقال لا  
ان يضمن أي حاشا فان ضمن الاول لا يرجع على الاخر وان ضمن الاخر يرجع على الاول  
من الهداية ❦ وليس للمودع ان يوافق الوديعة ويرهن من عارية الكنز ❦ وفي العارية  
من الخلاصة الوديعة لا تودع ولا تعار ولا تؤجر ولا ترهن فان فعل شيئا منها ضمن اه ❦ وفيها  
من الوديعة المودع اذا سافر انما يضمن اذا كان له حمل ومؤنة فان لم يكن فان كان له من  
السفر لا يضمن وان كان له من السفر فكذلك عند أبي حنيفة لا يضمن اه ❦ واذا شرط  
المودع شرطام في ضمان كل وجه بنقيد به كد بالتمس أو لا فلو قال احفظها في هذه الدار  
فحفظها في دار أخرى ضمن لان الدارين يتفاوتان في الحرز فيقتيد بالشرط ذكروه في الهداية  
وفي الفصولين وقبل لا يضمن لو أحرز أو ساء ولو كد بالتمس وقيل يضمن لو لم يخرج في وضعها  
دار أخرى لا لو احتاج اذا تعين بلغو حينئذ لا يطلب منه حفظ ماله بطريق لا يقدر عليه  
اه ❦ وهكذا لو قال لا تسافر به افسافر بها ضمن لان التقييد مفيد اذا الحفظ في المصر ابلغ  
فكان صحيحا من الهداية ❦ شرط شرطام مفيد من وجه لا من وجه تقييد به لو كد والاولا فلو  
عين بيتا من دار فحفظ في بيت آخر منها قيل لو كد بالتمس كقوله لا تحفظ الا في هذا البيت ضمن  
لا لو لم يؤكده وقبل لا يضمن لو أحرز أو ساء ولو كد وقيل لا يضمن مطلقا اذا البيتان في دار  
واحدة قلما يتفاوتان في الحرز من الفصولين قال في الهداية ولو كان التفاوت بين البيتين  
ظاهرا بان كانت الدار التي فيها البيتان عظيمة والذي نهى عن الحفظ فيه عورة ظاهرة صحت  
الشرط فيضمن والا لم يضمن لان البيتين من دار واحدة لا يتفاوتان في الحرز فلا يفيد الشرط  
وفي الخلاصة اذا قال المودع للمودع احفظ الوديعة في هذا البيت فحفظها في بيت آخر في  
ذلك الدار فهلكت لا يضمن وفي بعض شروح الجامع الصغير لو كان ظهر البيت المنهي عنه  
الى السكة يضمن ولو قال له احفظها في هذه الدار فحفظها في دار أخرى يضمن ولو كانت الدار  
الاخرى مثل الاولى أو أحرز منها لا يضمن هكذا ذكر الصدر الشهيد وذكر الامام



خواهر زاده في الاصل انه يضمن وان كانت الثانية آحرز من الاولى ولو قال لا تضعها في  
الحائوت فوضعها فسرقت لان لم يكن بيته آحرز من الحائوت اولم يكن له مكان آخر آحرز منه  
لا يضمن والا يضمن اه ولو شرط شرط الا يفيد أصلاً لغاً كذا ولا كنهين صندوق بيت ولو  
قال ضعها في كيسك فوضع في صندوقه لم يضمن ولو قال لا تضع في الحائوت فانه مخوف فوضعها  
فيه لم يضمن لو لم يكن له موضع آخر آحرز منه واذ قال للمودع لا تخرجها من المصر فخرجها  
ضمن اذا الحفظ في المصر بالغ فيفيد الا ان يضطر أو يخاف التلف فلو أمكنه الحفظ في المصر  
مع السفر بان يتركه في المصر المأمور به فانه يضمن لو سافر به أو أمان احتاج الى نقل العيال  
أو لم يكن له عيال فسافر به لا يضمن وهذا الوجه في المكان ولو لم يعين بان قال احفظ هذا ولم يقل  
في مكان كذا فافترس لو كان الطريق مخوفاً ضمن بالايجاع والا لا يضمن بالايجاع اذا لم يكن له  
جل ومؤنة فلو كان له جل ومؤنة وقد أمر بالحفظ مطلقاً فلو كان لا بد له من السفر وقد عجز عن  
حفظه في المصر الذي أودعه فيه لم يضمن بالايجاع ولو لم يكن لا بد له من السفر فكذلك لا يضمن  
عند أبي حنيفة قريباً كان أو بعيداً وعند أبي يوسف يضمن لو بعيداً وعند محمد يضمن في  
الحائين من الفصولين اه آية قالت لا كارها لا تطرح البر في منزل فوضعه الا كار في منزله  
بخفي الا كار بخناية وهرب فرفع السلطان ما كان في منزله قال الفقيه أبو بكر البلخي ان  
كان منزله قريباً من موضع البيدر فلا ضمان على الا كار لان حفظ الكدس وتحصينه يكون  
على الا كار فاذا طرحه في موضع الكدس قريباً من البيدر وأخف مؤنة لا يضمن اه اذا  
قال المودع وضعت الوديعه في مكان حصين ونسيت قال بعضهم كان ضامناً لانه جهل الامانة  
فيضمن كالمات محله لاه وكرجل عنده غنم لقوم اختلطت ولا يعرفها فانه يكون ضامناً وقال  
الفقيه أبو الليث ان قال وضعت الوديعه في داري ونسيت المكان لا يكون ضامناً ولو قال  
لا أدري وضعتها في داري أو في بيت آخر كان ضامناً وهكذا روى عن أبي يوسف اه ولو قال  
وضعت الوديعه بين يدي في مكان ثم نسيت ونسيت اه وقال سقطت مني قال الفقيه أبو بكر البلخي  
يضمن وقال الفقيه أبو الليث ان قال سقطت مني لا يضمن ولو قال بالفارسية ييفكندم (١)  
يكون ضامناً ولو قال (٢) يفتاداز من لا يضمن وقال الفقيه قد قال بعض أصحابنا اذا قال  
ذهبت الوديعه ولا أدري كيف ذهبت كان القول قوله مع عينه فلا ضمان عليه وبه تأخذ  
وفي عرفة لا فرق بين قوله ييفكندم أو قال يفتاداز من من انه لا يكون ضامناً على كل حال من  
قاضي خان وفي مشتمل الهداية لو قال المودع سقطت الوديعه أو قال بالفارسية ييفكندم (٣)  
لا يضمن ولو قال سقطت أو قال ييفكندم يضمن كذا ذكره الفقيه أبو الليث في فتاواه  
وطعنوا وقالوا مجرد الاسقاط ليس بسبب الضمان الا يرى انه لو أسقطها ثم رفعها ولم يبرح

(١) قوله ييفكندم يعني أسقطت

(٢) وقعت مني

عن ذلك المكان حتى هلكت لا يضمن ففهمنا لا يضمن بمجرد قوله أسقطت بل بشرط أن يقول  
مع ذلك أسقطت وترك أو يقول أسقطت وذهبت أو يقول أسقطت في الماء أو ما أشبه  
ذلك وقالوا في قوله سقطت ينبغي أن يضمن لانها انما سقطت لتقصير من جهته وفي فتاوى ظهير  
الدين اذا قال سقطت الوديعه أو قال ييفكندم ينبغي أن لا يضمن بمجرد هذا القول لان  
العامه لا يفرقون بين قوله ييفكندم يفتادو ييفكندم انتهى ما في المشتمل وفي الفصولين عن  
الخلاصة لو قال أسقطتها لا يضمن لانه بالاسقاط اذا لم يتركها ولم يذهب لم يكن متعدياً وعليه  
الفتوى اه اه ولو قال المودع لا أدري كيف ذهبت قال بعضهم يكون ضامناً بخلاف  
ما لو قال ذهبت ولا أدري كيف ذهبت وقال شمس الأئمة السرخسي الاصح انه لا يضمن على  
كل حال سواء قال ذهبت ولا أدري كيف ذهبت أو قال لا أدري كيف ذهبت ولم يرد عليه  
رجل عنده وديعه فقال لا أدري أضاعت أم لم تضع لا يضمن ولو قال لا أدري أضعتها أو لم  
أضيع قالوا يكون ضامناً اه ولو قال ضاعت الوديعه عندي ثم قال رددت الوديعه عليك  
يضمن ولا يقبل قوله في الرد لانه متناقض اه رجل أودع عند رجل زينة لافيه الا لثم  
ادعى انه كان فيه قدوم وطالبه منه فقال المودع لا أدري ما كان فيه قال الفقيه أبو جعفر  
لا ضمان عليه ولا يمين حتى يدعى عليه انه رفعه أو ضيعه فحينئذ يحلف فان حلف برئ  
وان نكل ضمن اه نجار أودع كيساً فيه دراهم عند رجل ولم يزن عليه ثم ادعى صاحب  
الوديعه الزيادة قالوا لا ضمان عليه ولا يمين حتى يدعى عليه التضييع أو الخيانة ونحو ذلك  
اه وعن نصيرانه كتب الى ابن شجاع في مودع يقول دفنت الوديعه ونسيت موضعها فاجاب  
وقال ان دفنتها في داره لا يضمن وان دفنتها في دار غيره ضمن قيل وان دفنتها في كرمه فسرق قال  
ان كان له باب فليس بتضييع والا فهو تضييع وكذا الدار اذا لم يكن لها باب من قاضي خان  
اذا قال المودع دفنت الوديعه في مكان كذا فانسيت ان كان داراً أو كرمها له باب لا يضمن ولو  
قال وضعت الوديعه بين يدي في داري والمسئلة بحالها فان كانت الوديعه مما لا يحفظ في  
عرصة الدار وعرصة الدار لا تعد حرزاً له كصرة ذهب ونحوها يضمن واذا كانت مما تعد الدار  
حرزاً لها لا يضمن اه ولو قال لا أدري وضعتها في داري أو في موضع آخر يضمن اه ولو قال بعثت  
الوديعه وقبضت عنها لا يضمن ما لم يقل دفعتها اليه من الخلاصة اه أودع عنده ما وقع فيه  
السوس فلم يرد حتى وقع فيه السوس وأفسده لا يضمن اه وضع الوديعه في الدار وخرج  
والباب مفتوح فسرق فان لم يكن في الدار أحد والمودع في موضع سمع حس الداخل لا يضمن  
اه مودع المودع لا يضمن ما لم يتصرف فيها بغير اذن صاحبها عند الامام من البرازية  
اه المودع يلبس الوديعه وينزعها ويستعملها كتوب نفسه فهلاك في غير الاستعمال  
لا يضمن اه أودعه دنائير وسأله ان يقرضه دراهم فوضع المودع الدناير في حجره ليجعل  
له الدراهم ثم قام ونسبها فاضاعت يضمن اه أودعه سكيناً فجعلها في ساق خفه لا يضمن ان لم  
يقصر في الحفظ اه المودع اذا فسخ الكورة في الشتاء وتركها مفتوحة فهلكت الفواكه



والباطح المودعة يضمن ٣ ان يحدث في الحال والا فلا ١٠٠ أودع قراطيس فوضعها في  
الصندوق ثم وضع فوقه ماء ليشربه فتقاطر الماء عليها فهلكت لا يضمن ١٠٠ وضع الودعة  
في داره ويدخلها الناس كثيرة فضاعت فان كان شيئا يحفظ في الدار مع دخولهم لا يضمن  
والذهب يضمن ١٠٠ أودع حامل الوالي مالاً فوضعه في بيته ثم في أيام السلطان نقل أمتعته  
وترك الودعة وتواري فأغبر على بيته والودعة يضمن وان ترك بعض أمتعته في بيته من  
القيمة قال في التهمة وذلك لان في تضييعه مال نفسه لا يصير معذورا في مال غيره ١٠٠ ولو قال  
دقت الودعة في مكان حصين ونسيت الموضع فيه اختلاف المشايخ وقد مررت ولولم يبين  
المكان ولكنه قال سرقت الودعة من المكان المدفون فيه لا يضمن ١٠٠ المودع اذا دفن الودعة  
في الارض ان جعل هناك علامة لا يضمن والا يضمن وفي المقارنة يضمن جعل هناك علامة  
أو لم يجعل ولو دفن في الكرم ان كان حصينا بان كان له باب مغلق لا يضمن وقد مررت ولو  
وضعها ولم يدفنها ان وضعها في موضع لا يدخل اليه أحد الا بالاستئذان لم يضمن فان توجهت  
للصوص نحو المودع في المقارنة دفن الودعة كيلا تؤخذ منه لشدة الخوف فلما رجعت لم  
تظفر بالمكان الذي دفنتها فيه ان كان يمكن ان يجعل هناك علامة فلم يفعل يضمن واذا  
أمكنه العود في أقرب الاوقات بعد انقطاع الخوف فلم يعد ثم جاء ولم يجد الودعة يضمن أيضا  
فان كان رب الودعة معه يذهب ان جعله فلما توجهت للصوص قال له مالكها ادفنها فدفنها فلما  
ذهبت للصوص لم توجد لاشدانه لا يضمن لان الدفن منه باذن المالك ١٠٠ واذا وضع الودعة  
في بيت خراب في زمان القننة فان وضعها على الارض يضمن وان جعلها تحت التراب لا يضمن  
من مشتمل الهداية ١٠٠ سوقي قام للصلاة من الحافوت وفي الحافوت ودائع فضاعت الودعة لم  
يضمن صاحب الحافوت لانه حافظ بحسب ربه فلم يكن مضيعا ولا يكون هذا منه ابداء الودعة  
بل هو حافظ بنفسه في الحافوت وحافوته محرز من قاضيان وفي الفصولين ذكر الصادر  
الشهيد ما يدل على الضمان فليتأمل عند الفتوى ولو لم يكن له جار يحفظ يضمن ذكره في  
الوجيز ١٠٠ وفي الفصولين نقل عن فتاوى الفضلي خرج الى الجمعة وترك باب حافوته مفتوحا  
واجلس على باب الدكان ابنا صغيرا له لو كان الصبي يفعل الحفظ برئ والا يضمن وفي فتاوى  
ظهیر الدين برئ على كل حال اذ تركه في الحرف فلم يضيع انتهى ١٠٠ رجل دفع الى رجل جواهر  
ليبيعها فقال القايض أنا أريها تاجر الاعرف قيمتها فضاعت الجواهر قبل ان يريها قال الشيخ  
أبو بكر محمد بن الفضل ان ضاعت أو سقطت بجرته يكون ضامنا وان سرقت منه أو  
بمزا حة أصابته من غيره لا يضمن انتهى ١٠٠ رجلان ادعى كل واحد منهما على رجل  
ودعة ويقول أودعت عنده كذا فقال المودع لا أدري أيكما استودعني فانه يحلف لكل واحد  
منهما انه ما أودعه عنده فان أبي ان يحلف أعطى الودعة لهما ما يضمن لهما مثلها لانه  
أناف الودعة بالتجهيل بخلاف ما لو قال ذهبت الودعة ولا أدري كيف ذهبت فانه لا يضمن  
لان ذهابها ليس بفعله وجه له عائد اليه من قاضيان ١٠٠ رجل في يده ألف فادعى رجلا

كل واحد منهما انه ما أودعه اياه وانكر حلف لكل واحد على الاخر ادعى بهما بدأ  
القاضي جاز فان حلف لاحدهما يحلف الثاني فان حلف لاشي لهما وان نكل للثاني يقضى  
له لوجود الجحمة وان نكل للدول لا يقضى له حتى يحلف للثاني لينكشف وجه القضاء هل هو  
لها أو لا احدهما بخلاف ما اذا أقر لاحدهما فانه يحكم به لان الاقرار حجة موجبة بنفسه  
والنكول انما يصير حجة عند انقضاء فلو نكل للثاني أيضا يقضى بالالف بينهما نصفين وبغير  
ألفا أخرى بينهما فلو قضى القاضي للدول حين نكل ذكر البرزوي انه يحلف للثاني فان نكل  
يقضى بينهما بالالف لان القضاء للدول لا يطل حق الثاني وذكر الخصاص انه نفس القضاء  
للدول لمصادقته محل الاجتهاد ولان من العلماء من قال يقضى للدول ولا ينظر لكونه  
اقرارا دلالة من الهداية ١٠٠ امرأة عندها ودعة فادعتها رجلا ثم قبضتها وأودعت آخر  
فقبضتها وفقدت شيئا منها فقالت ذهب ولا أدري أيكما أصابه وقال لا تدري ما في وعائك  
ورودناه عليه فهي تضمن لرب المتاع قيمته لتعديها بالابداع ولو صالحتها على شيء جاز  
الصلح كذا في الفصولين من التصرفات الفاسدة ولو نام المودع ووضعها تحت رأسه أو بحبه  
يرأو كذا لوضعها بين يديه وهو الصحيح قالوا انما يبرأ في الفصل الثاني لو نام قاعدا أما لو نام  
مضطجعا يضمن في الخضر لا في السفر وعن البعض لا يضمن في الوجهين من مشتمل الهداية  
والفصولين ١٠٠ وفي الهداية من السرقة لو نام المودع والمتاع تحته أو عنده لا يضمن لانه  
ليس بتضييع انتهى ١٠٠ وضع الودعة في كيسة أو شدتها في السكة ينبغي ان لا يضمن ١٠٠ جعل  
ثياب الودعة تحب جنبه لو قصد به الترفق ضمن لا لو قصد الحفظ ولو جعل الكيس تحت جنبه  
يرأو مطلقا ١٠٠ جعل دراهم الودعة في خفيه ضمن في الايمن لا في الايسر لانها في الايمن على  
شرف السقوط عند الركوب وقيل يرأو مطلقا وكذا لو ربطها في طرف كفه أو عمامته  
وكذا لو شد الدراهم في منديل ووضعها في كفه يرأو ١٠٠ ولو اتى دراهم الودعة في جيبه  
ولم تقع فيه وهو يظن انها وقعت فيه لا يضمن من الفصولين وفي الخلاصة اتى دراهم  
الودعة في جيبه ولم تقع في جيبه وهو يظن انها وقعت فيه فضاعت يضمن وهكذا في البرازيه  
ولم أطلع على وجه المخالفة ١٠٠ امرأة تركت ولدها عند امرأة بالنقي هي دارى حتى أرجع  
فذهبت وتركته فوقع الصغير في النار فغلبت الدية للادم وسائر الورثة ان كان ممن لا يحفظ  
نفسه ولو أودعت صبية فوقعت في الماء فماتت فان غابت عن بصرها ضمنت والا فلا ضمان  
من القنية ١٠٠ اذا تعدى المودع في الودعة بان كانت دابة فركبها أو ثوبا فلبسه أو عبدا  
فاستخدمه أو شيئا فاقترشه أو أودعها غيره ثم زال التعدي وردها الى يده الى الحالة الاولى  
برئ عن الضمان عندنا كافي الهداية وقاضى خان وانما يبرأ في الصور المذكورة اذا  
صدقه المالك في ذلك أو اقام البينة عليه وقال في مشتمل الهداية والفصولين المودع اذا  
خالف في الودعة ثم عاد الى الوفاق انما يبرأ عن الضمان اذا صدقه المالك في العود فان  
كذبه لا يبرأ الا ان يقسم البينة على العود الى الوفاق ولو كان مأمورا بالحفظ شها قضى



شهر ثم استعمل الوديعة ثم ترك الاستعمال وعاد الى الحفظ لا يبرأ اذا عاد وأمر الحفظ غير قائم من الفصولين ﴿١﴾ قوم دفعوا الى رجل دراهم ليرفع الخراج عنهم فأخذها وشدها في منديلها فوضعه في كفة فدخل المسجد فذهبت منه الدراهم ولا يدري كيف ذهبت وأصحاب المال لا يصدقونه قالوا الا ضمان عليه وهو كالمال قال ذهبت الوديعة ولا أدري كيف ذهبت وثمة القول قوله مع اليمين ولا ضمان عليه فكذا هنا من قاضي خان ﴿٢﴾ اذا جعل الوديعة في جيبه وحضر مجاس الفسق وسرق فلا ضمان عليه من الخسارة ومثمل الهداية ﴿٣﴾ جعل الوديعة في جيبه وحضر مجاس الفسق فضاعت بعدما سكر بسرعة أو سقوط أو غيره قال بعضهم لا يضمن لانه حفظها في موضع يحفظ مال نفسه وقال بعضهم هذا اذا لم يرل عقله اما اذا زال بحيث لا يمكنه حفظ ماله يصير ضامنا لانه عجز عن الحفظ بنفسه فيصير مضطرا أو مودعا غيره من قاضي خان ﴿٤﴾ اشترى بطيخة وتركها عند البائع حتى يرجع ثم غاب وخيف عليها الفساد فللبائع بيعها دون أكلها بشرط الضمان من القنية ﴿٥﴾ اذا كانت الوديعة شيئا من الصوف والمالك غائب تخيف عليه الفساد ينبغي أن يرفع الامر الى القاضي حتى يبيعه وان لم يرفع حتى فسد لا ضمان عليه ولو كانت الوديعة خنطة فافسدتها الفأرة وقد اطعم المودع على ثقب معروف فان أخبر صاحب الخنطة ان ههنا ثقب الفأرة لا يضمن وان لم يخبر بعد ما اطعم على ذلك ولم يسهه كان ضامنا ﴿٦﴾ ولو كانت الوديعة دابة فاصابها شيء فامر المودع رجلا ليعالجها فمعالجها فطبت في ذلك فصاحب الدابة بالخيار يضمن أي ما شاء فان ضمن المودع لا يرجع المودع على الذي عالجها بامر المودع وان ضمن الذي عالجها ان كان المأمورا لم وقت المعالجة ان الدابة تغير الذي في يديه وعلم ان صاحب الدابة لم يأمر المودع بذلك لا يرجع وان لم يعلم انها تغيره أو ظن انها له كان له ان يرجع على المودع لانها كانت في يد المودع واليد دليل الملك من حيث الظاهر ﴿٧﴾ رجل أودع عند قاضي ثيابا فوضعه القاضي في حافوته وكان السلطان يأخذ الناس بمال في كل شهر رجعه وظيفة عليهم فأخذ السلطان ثياب الوديعة من جهة الوظيفة ورهنها عند غيره فسرقت قالوا ان كان القاضي لا يقدر على منع السلطان من رفعها لا يضمن لانه أمين ويضمن المودع لانه مرتهن الغاصب فيغير المالك ان شاء ضمن السلطان وان شاء ضمن المرتهن من قاضيان ﴿٨﴾ وارث المودع اذا دل السلطان على الوديعة لا يضمن والمودع اذا دل يضمن وفي وصايا الجامع للإمام خواهر زاده المودع اذا دل انسا على الوديعة اغما يضمن اذا لم يمنع المدلول عليهم من الاخذ حاله الاخذ اما اذا منعه لا يضمن خلاصة ﴿٩﴾ رجل في يديه مال انسان فقال له السلطان الجائر ان لم تدفع الى هذا المال بثلث شهرا أو ضربت بك ضربا لا يجوز له أن يدفع المال فان دفع كان ضامنا وان قال له ان لم تدفع الى المال أقطع بك وأضربك خمسين سوطا فدفع اليه لا يكون ضامنا لان دفع مال الغير الى الجائر لا يجوز الا أن يخاف تلف عضوه والضرب المتوالي يخاف منه التلف ﴿١٠﴾ رجل رفع الوديعة

فلم ينع المودع قال أبو القاسم ان أمكنه دفعه فلم يدفع ضمن وان لم يقدر على الدفع بان كان يخاف من دعايته وضرره لا يضمن ﴿١﴾ المودع اذا ربط سلسلة على باب خزائنه في خان بجبل ولم يقفله فخرج فسرقت وديعته قالوا ان عتده هذا اغفالا واهما لا كان ضامنا والا فلا ﴿٢﴾ اذا سرق الوديعة من دار المودع وباب الدار مفتوح والمودع غائب عن الدار قال محمد بن سلمة كان ضامنا قبل لو أن صاحب الدار دخل كرهه أو بسببانه وهو متلازم بالدار قال ان لم يكن في الدار أحد ولا يسمع في موضع الخس أخاف أن يكون ضامنا لان هذا نضييع وقال أبو نصر اذ لم يكن أغلق الباب فسرقت منها الوديعة لا يضمن يعني اذا كان في الدار حافظ من قاضي خان وفي الفصولين عن الخزانة خرج المودع وترك الباب مفتوحا ضمن لو لم يكن في الدار أحد ولم يكن المودع في مكان يسمع حس الدخول انتهى ﴿٣﴾ وفي الخلاصة مودع غائب عن بيته ودفع مفتاح البيت الى غيره لم يجبر على البيت في يد غيره انتهى ﴿٤﴾ اذا ربط المودع الدابة على باب داره وتركها ودخل الدار فضاعت ان كان بحيث يراه فلا ضمان وان كان لا يراها يضمن ان كان في المصر وان كان في القرى لا يضمن وان ربطها في الكرم أو على رأس المبطحة وذهب قيل ان غابت عن بصره يضمن وقيل يعتبر العرف في هذا وأجناسه وذكري العدة لوجعلها في الكرم فضاعت ان كان حائط الكرم بحيث لا يرى المارة في الكرم لا يضمن اذا أغلق الباب ولا يضمن من مشتمل الهداية والفصولين ﴿٥﴾ ابس ثوب الوديعة ودخل المشرعة ليخوض الماء فنزعه ووضعه على ألواح المشرعة فلما انغمس سرق الثوب لم يضمن لعوده الى الوفاق بنزعه وفيه نظر بدليل مسألة المحرم لو ابس المحيط فنزعه قلبه ثانيا لوزعه على قصد اللبس يحدد الجزاء فكانه لم ينزع والاعتداد بالجزاء فعلى هذا ينبغي ان لا يبرأ من نزعه على قصد اللبس ﴿٦﴾ المودع لو ابس قبض الوديعة بلا اذن فنزعه بالليل للنوم فسرقت فلو من قصده لسه من الغد فليس يعود الى الوفاق ولو قصده تركه لا يعود اليه فيسبر (١) جادر شب وديعت رابرام برد وستر ونشرها به فبعت ربح فاعادتها الى ما كانت فيه من البيت قيل يبرأ وقيل لا وهو اظاهر لما مر من عدم القصد على ترك التعدي ﴿٧﴾ وضع طبق الوديعة على رأس الخابية لو فيها شيء يحتاج الى التغطية كاللقين ونحوه ضمن لانه استعمال صيانة لما فيها ﴿٨﴾ ولو وضع ثوبا على عجين ضمن للاستعمال ﴿٩﴾ وضع الطشت على رأس التنور ضمن لو قصد التغطية والا لا لانه مستعمل في الاول لافي الثاني من الفصولين وفي الخلاصة لو وضع ثوب الوديعة على العجين ضمن انتهى ﴿١٠﴾ وارث المودع اذا فتح باب الاصطبل أو حبل قيد العبد يضمن من مشتمل الهداية ﴿١١﴾ المودع اذا حفظ الوديعة في حوز ليس فيه ماله يضمن والمراد منه حوز غيره اما اذا استأجر بيتا لنفسه وحفظ فيه الوديعة لا يضمن وان لم يكن فيه ماله ﴿١٢﴾ المودع اذا استأجر



يتا في المصر الذي دفع اليه فيه وسافر وزر كهافيه لم يضمن **§** سيب دابة الوديعه في الصحراء هل يضمن اذا تلفت لا رواية لها في الكتب فقيل يضمن لتعديبه بالارسال وقال بعض الفقهاء لا يضمن اذ لو ماتت في الاصل لم يضمن **§** كذا هذا بخلاف ما لو ضاعت أو أكلها الذئب حيث يضمن للتضييع **§** دخل المودع الحمام ووضع دراهم الوديعه مع ثيابه بين يدي الثيابي فضاقت قال قاضي خازن لانه ايداع وليس للمودع ان يودع وقال صاحب المحيط ينبغي ان لا يضمن لانه ايداع ضمني وانما يضمن المودع بالايدي القصدى **§** وضع الوديعه مع ثيابه على شط نهر واغتسل وليس ثيابه ونسي الوديعه ضمن وهكذا لو سرق من ثياب انغمس ضمن **§** المودع غسل ثياب الناس ووضعها على سطحه لتجف ان كان للسطح خص لم يضمن وقيل ان لم يكن الخص مرتفعاً يضمن من مشتمل الهداية والفصولين **§** أودع حيواناً وغاب فغلب المودع البانها تخاف فسادها وهو في المصر فباع بغير امر القاضي ضمن ولو بامره لا يضمن وفي المفاضة يجوز بيعه كذا روى ابن رستم عن محمد لانه لو لم يبع يضيع أصلاً ولا يمكنه الاستئذان ممن بلى عليه من الوجيز **§** أودع رجلاً عبد افعبه المودع في حادثة صار غاصاله من الصغرى **§** اذا جعل المودع خاتم الوديعه في خنصره أو بنصره يضمن وان جعله في الوسطى أو السبابة أو الابهام لا يضمن وعليه الفتوى ولو كان المودع امرأه ففي أي أصبع لبسته تضمن **§** المودع اذا بعت الحمار أو البقر الى السرح يعتبر فيه العرف والعاده من مشتمل الهداية **§** ولو أودع رجلاً فغلبه فادخله المودع في بيته فغظم ولم يقدر على اخراجه الا بقلع الباب فالمودع ان شاء يعطى صاحب الفصيل قيمة فصيله يوم صار الفصيل بحال لا يمكن اخراجه الا بقلع الباب وان شاء قلع بابه ورد الفصيل الى صاحبه قال وينبغي ان يكون هذا الجواب فيما اذا كان نقصان البيت باخراج الفصيل أكثر من قيمة الفصيل أما اذا كانت قيمة الفصيل أكثر من نقصان الذي دخل في البيت لو المودع قلع الباب فانه يؤمر صاحب الفصيل أن يدفع نقصان البيت الى المودع ويخرج الفصيل وهذا اذا أدخل المودع الفصيل في بيته ولو استعار المودع بيتاً من غيره وأدخل فيه الفصيل فانه يقول لصاحب الفصيل ان أمكنك اخراج الفصيل فأخرجه والا فأنخره واجعله أرباباً ردفعاً للضرر عن صاحب البيت ولو كان مكان الفصيل حماراً أو بغلاً فان كان ضرر قلع الباب فاحشاً فكذلك وان كان يسيراً كان لصاحب الحمار والبغل ان يقلع الباب ويلتزم صمان نقصان البيت لنقل الدابة الى صاحبها ويندفع الضرر عن صاحب البيت بإيجاب الضمان من الغصب من قاضيان **§** رجل أودع عند انسان ألف درهم ثم ان صاحب الوديعه أقرض الوديعه من الذي في يده قال أبو حنيفة لا يخرج الا من الوديعه حتى يصير في يد المستودع حتى لو ملك قبل ان تصل يده اليها لا يضمن وكذلك كل ما كان أصله أمانة وكذا لو قال المودع لصاحبها ائذن لي ان أشتري بالوديعه شيئاً ربيعاً لأنه مؤتمن من قاضيان **§** المودع اذا خاف في الوديعه

ثم عاد الى الوفاق يرى من الضمان عندنا بخلاف ما اذا جحد الوديعه أو منع حيث لا يبرأ الا بالرد الى المالك وفي الاجارة والاعارة الاصح انه لا يبرأ عن الضمان بالعود الى الوفاق **§** لو حمل على دابة الوديعه غلاماً فولدت فهو لها ولوالها ولو أجزها فالاجرة له من الخلاصة **§** وديعه ملفوفة في لفافة فوضعتها تحت رأس ضيفه بالليل كالوسادة لا يجب الضمان مادام المودع حاضراً من البرازية **§** رجل أودع عند رجل عبد افعبه المودع في حاجته صار غاصباً من مشتمل الاحكام **§** الفصل الثاني فيمن يضمن المودع بالدفع اليه ومن لا يضمن **§** للمودع ان يدفع الوديعه الى من في عياله ليحفظها كزوجته وولده ووالديه وعبدته وأخته وأخيه الخاص وهو الذي استأجره مسانحة أو مشاهرة ليسكن معه لا مياومة اذا كان المودع اليه أميناً غير منهم يخاف عليه من الوديعه ذكره قاضيان فاذا حفظها بزوجته في بيته وكان يعلم انها غير أمينة فضاقت يضمن ذكره في الخلاصة قال ابن كمال في الايضاح الدفع الى العيال انما يجوز بشرط الامانة وعند تحققها لا حاجة الى كونه عيالاً ثم قال في الذخيرة ولو دفعها الى أمين من أمثاله وليس في عياله يجوز وعليه الفتوى انتهى قلت وإزيد ما في شرح المجمع عن محمد اذا دفعها الى أمين من أمثاله ممن يثق به في ماله وليس في عياله كشرىك العنان وعبد المأذون لا يضمن وعليه الفتوى وما في الوجيز لو دفع الوديعه الى شريكه المقاض أو العنان أو عبده المأذون في التجارة أو عبده معتزل عن منزله فضاقت يضمن وكذا الصبر فبان اذا كانا شريكين فوضع أحدهما الوديعه في كيس صاحبه أو صندوقه وأمر شريكه بحفظها فحمل الكيس فضاقت يضمن انتهى **§** وفي الخلاصة امرأة حضرتها الوفاة وعند هاوديعه فدفعتها الى جارها فملكها عندها ان لم يكن وقت وفاتها بحضرتها أحد من عياله لا يضمن انتهى وتفسير من في عياله في هذا الحكم ان يكون ساكناً معه سواء كان في نفقته أو لم يكن فان الابن اذا كان ساكناً معه والديه ولم يكن في نفقته ما يخرج من المنزل وزر كالمنزل على الابن فضاقت الوديعه التي كانت في المنزل لا يضمنان وكذا لو دفعت المرأة الوديعه الى زوجها لا ضمان عليها وكذا المودع اذا دفع الوديعه الى من يعوله المودع لا يضمن من قاضيان قال في الفصولين العبرة للمساكنة الا في حق الزوج والزوجه والولد الصغير والفقير فلا يضمن بالدفع الى أحدهم وان لم يكن في عياله ونفقته وسكناء بان كان في محلة أخرى وهو لا ينفق عليه لكن بشرط ان يكون الولد قادراً على الحفظ انتهى ومن يجري عليه النفقة لا يكون في عياله اذا لم يكن ساكناً معه ذكره قاضيان قال في الفصولين لو دفع الى من يجب عليه نفقته كل شهر ضمن فليس هذا كمن في عياله وأبواه كالجني حتى يشترط كونه ما في عياله انتهى قلت هذا اذا لم يثق بهما في ماله اما اذا وثق بهما في مال نفسه فينبغي ان لا يضمن على ما مر **§** رجل له امرأتان ولكل واحدة ابن من غيره يسكن معه وينفق عليهما فهما في عياله من الوجيز وقاضيان **§** فان حفظها بغيره من في عياله أو أودعها بغيره ضمن الا عند الضرورة بان يقع في داره



جريق فيسلمها الى جاره أو يكون في سفينته تخاف الفرق فيلقا الى سفينته أخرى ولا يصدق على ذلك الابينة من الهداية ١٠ وكذا لو خرج اللصوص وخاف عليها أو ما أشبه ذلك فدفعها الى غيره لا يكون ضامنا ١١ من قاضيان ١٢ وان وقعت في البحر رقت القام الى سفينته أخرى يضمن الحصول الا نلاف بهوله من شرح المجمع ١٣ وانما لا يضمن بالدفع الى أجنبي عند الضرورة اذا لم يجد بدا من الدفع الى أجنبي اما اذا وجد بدا من الدفع فدفع ضمن فلو وقع الحريق في داره فان أمكنه ان يناولها من في عياله فتناولها أجنبيا ضمن قال خوارزمزاده هذا اذا أحاط الحريق بالمنزل والا ضمن بالدفع الى أجنبي لحوف الحريق واذا فرغ من الحريق ولم يستردها بعد الفراغ من ذلك ضمن وكذا لو دفعها الى المرأة ثم طلقها ومضت العدة فلم يستردها قال صاحب المحيط يضمن اذ يجب عليه الاسترداد وقال قاضيان لا يضمن اذا المودع انما يضمن بالدفع وحده دفع كان غير مضمون عليه فلا يضمن بعده من الفصولين وفي الخلاصة لو قال المودع وقع الحريق في بيتي فدفعته الوديعه الى غيري بالضرورة لا يصدق عند أبي حنيفة وأبي يوسف وفي المنتقى ان علم أنه وقع الحريق في بيته قبل قوله والافلا انتهى ١٤ اسرق بيت المودع فلم ينقل الوديعه الى مكان آخر مع امكانه ضمن اذا تمكن من حفظها بنقلها الى مكان آخر ويعرف من هذا كثير من المسائل من القنية ١٥ ولو نسي المالك المودع ان يدفع الوديعه الى أحد من في عياله فدفعها الى من لا بد منه لم يضمن كما اذا كانت الوديعه دابة فمأه عن الدفع الى غلامه وكذا اذا كانت شيئا يحفظ على يد الذرافمأه عن الدفع الى امرأته وان كان له بد يضمن من الهداية قال لا تدفعها الى فلان من عياله فدفعها ولا بد له منه بان لم يكن له عيال سواه لم يضمن وان كان له عيال غيره ضمن لانه صح نهيته اذا الناس يتفاوتون في الحفظ من الوجيز قال له لا تدفعها الى امرأتك أو ابنك فدفع لولد به منهم بان كان له عيال - وى المنى عنه ضمن والا فلا قال له لا تدفع الى من في عياله فان لم يجد بدا بان لم يكن له بيت حصين لم يضمن بدفعه اليهم - ولو كانت شيئا عمن في البيوت فقال لا تدفع الى زوجتك فدفع لم يضمن وكذا لو قال لا تدفع الدابة الى غلامك فدفع لم يضمن من الفصولين ١٦ ثلاثة أودعوا رجلا مالا وقالوا لا تدفع الى أحد منا حتى نجمع كلنا فدفع نصيب أحدهم اليه كان ضامنا قول أبي حنيفة لانه لا يتعين نصيبه الا بالقسمة والمودع لا يملك القسمة ١٧ رجلا ان أودع رجلا ثوبا وقال لا تدفع الا اليه جميعا فدفع الى أحدهما كان ضامنا من قاضيان ١٨ واذا أودع رجلا عند آخر ما يكال أو يوزن ثم حضر أحدهما يطلب نصيبه لم يدفع اليه نصيبه حتى يحضر الآخر عند أبي حنيفة وقال لا يدفع اليه نصيبه من الهداية فلو دفع نصيبه ضمن نصيب الآخر منه وهو الراجح عنده خلافا له - ولو كانت الوديعه من ذوات القيم كالثياب والعبيد ضمن اتفاقا من شرح المجمع ١٩ رجل أودع رجلا ألفا ثم قال في غيبة المودع أمرت فلانا أن يقبض الالف التي هي وديعه لي عند فلان فلم يعلم المأمور بذلك الا انه قبض الالف من المودع فصاعت فلرب الوديعه الخيار ان شاء ضمن القابض وان شاء

ضمن الدافع ولو كان المودع ما علم بالتوكيل والامر ولم يعلم به المأمور فدفع المودع المال الى المأمور وهو جائز ولا ضمان على أحدهما ولو لم يعلم أحدهما بالامر فقال المأمور للمودع ادفع الى وديعه فلان أدفعها الى صاحبها أو قال أدفعها الى تكون عندي اخلان فدفع فصاعت فلرب الوديعه أن يضمن أيهما شاء في قول أبي يوسف ومحمد هذه في الوكالة من قاضيان ٢٠ وكذا يقبض وديعته بمحض المودع فطالبه بعد أيام فامتنع وهلك يضمن لان الثابت معاينة فوق الثابت بالينة ولو أثبت وكالته بالينة فامتنع من الدفع بعد الطلب يضمن فهذا أولى من القنية ٢١ رجل أودع رجلا مالا وقال ان مت فادفعه الى ابني فدفعه اليه وله وارث غير ضمن حصته ولو قال ادفعه الى فلان وهو غير وارث ضمن ان دفعه اليه هذه في الوجيز من وصايا ٢٢ العبد اذا أودع عند انسان شيئا لأجل المولى أخذ الوديعه - سواه كان العبد ماذونا أو محجورا فلوان المودع دفع الوديعه الى مولا ان لم يكن على العبد دين جاز وهذه في المأذون من قاضيان وفي الخلاصة ليس للمالك أن يقبض وديعه عبده ماذونا كان أو محجورا ما لم يحضر ويظهر أنه من كسبه لانه يحتمل انه مال الغير في يد العبد وديعه فان ظهر انه للعبد بالينة فحينئذ يأخذ انتهى ٢٣ ومن قال اني وكيل يقبض الوديعه فصدقه المودع لم يؤمر بالسليم اليه كذا في الوكالة من الهداية وفي الفصولين لو صدقه أو كذبه أو سكت لا يجبر بالدفع ولو دفعها الا يستردها فلو حضر رجاها وكذبه في الوكالة لا يرجع المودع على الوكيل لو صدقه ولم يشترط الضمان عليه والارجع بعينه لو فاعثا وبقيته لو هالك قال صاحب الفصولين أقول لو صدقه ودفع بلا شرط بذني أن يرجع على الوكيل لو فاعثا اذ غرضه لم يحصل فله نقضه على قياس ما مر في الهداية من ان المديون يرجع بما دفعه الى وكيل صدقه لو باقيا كذا ههنا وفيه أيضا من شرح الجامع الصغير لو لم يؤمر بدفع الوديعه ولم يسلمها فتلفت قيل لا يضمن وكان بذني ان يضمن اذ المنع من الوكيل برعته كنع من المودع انتهى ٢٤ امرأه حضرته الوفاة فدفع الوديعه الى جارها لم يضمن لو لم يكن عند وفاتها أحد من في عياله ٢٥ وضعها عند غيره ولم يفارقه حتى تلفت لم يضمن وانما يضمن لو تركها عنده وغاب ٢٦ دفعها الى أجنبي وأجاز المالك خراج من انبسن كانه دفع الى المالك من الفصولين ٢٧ أودع رجل عند رجلين شيئا مما يقسم لم يجز ان يدفعه أحدهما الى الآخر ولكنهما يقسمان فيحفظ كل واحد منهما نصفه ولو دفع يضمن الدافع ولا يضمن القابض وان كان لا يقسم جاز ان يحفظ أحدهما باذن الآخر وهذا عند أبي حنيفة وعندهما لا أحدهما ان يحفظ باذن الآخر في الوجهين من الهداية ولو اقتسم ما يقسم نصفين ثم ضاعا لم يضمن ذكره في الوجيز قلت ويدل عليه عبارة الهداية أيضا ٢٨ ولو أودع عبد محجورا أي غير مأذون بأخذ الوديعه الى مثله فهلك فلا مال لك ان يضمن الاول فقط بعد العتق ولا يضمن الثاني أصلا لانه مودع المودع وهو لا يضمن عنده بلانعه عند أبي يوسف بخير في تضمن أيهما شاء بعد العتق ذكره في الحقائق وفي رواية أخرى عن محمد انه ان يضمن الثاني للعال وان شاء ضمن الاول فقط بعد العتق ولا



يضمن الثالث أصلاً عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف له ان يضمن أي الثلاثة شاء وعند محمد  
يخير في تضمين من شاء من الآخرين في الحال وليس له ان يضمن الأول ما لم يعتق من الحقائق  
والجمع ١٠ المودع اذا دفع الوديعة الى غيره فهلك عند الثاني ان لم يفارق الأول لاضمان على  
واحد منهما وان فارق ضمن الأول عند أبي حنيفة ولا يضمن الثاني وعندهما يضمن أيهما شاء  
لكن لو ضمن الأول لا يرجع على الثاني ولو ضمن الثاني لا يرجع على الأول ١١ ولودفع المودع  
الوديعة الى آخر باذن المالك أو بغير اذنه ثم أجاز المالك تخرج المودع من الدين كأنه دفعه الى المالك  
هذا اذا دفع الى الغير ضرورة بان احترق بيت المودع فدفعها الى جاره لا يضمن وكذا فيما يشبهه  
هذا من الخلاصة وفيها أيضاً دفع رجل الى رجل ألف درهم وقال ادفعه الى فلان بالري فمات  
فدفعه الى رجل وقال له ادفعه اليه فضاع منه لا يضمن لانه وصى ١٢ رجل دفع الى رجل  
ألف درهم وقال له ادفعه الى فلان فلم يدفعه حتى ضاع لم يضمن لانه لا يجب عليه ذلك انتهى  
١٣ لو أودعه بقره وقال له ان أرسلت ثيرانك الى المرقى للعلف فذهب ببقرة فذهب  
بها دون ثيرانه فضاعت لا يضمن ١٤ أودع شاة فدفعها مع غنمه الى الراعي للفظ فسروقت الغنم  
يضمن اذالم يكن الراعي خاصاً للمودع ١٥ سلم المودع الدار التي في بيت منها الوديعة الى آخر  
ليحفظها ان كانت الودائع في بيت مغلق حصين لا يمكن فتحه بغير مشقة لا يضمن والا فيضمن  
من القنية ١٦ امرأة أودعت رجلاً وديعة كانت عندها غيرها ثم قبضتها ثم أودعتها آخر  
وقبضتها منه ففقد منها فقامت فذهب بينكما ولا أدري من أصابه وقال لا ندري ما كان  
في وعائكم نفقته ورددناه عليكم فصالحتم ما من ذلك على مال معلوم قال هي ضامنة لصاحب  
المتاع قيمته والصلح فيما بيننا وبينهم ما جاز ثم صلحها لا يخلون كان بعد ما ضمنها المالك قيمة  
المتاع جاز على أي بدل كان وان كان قبل ان يضمنها ان صالحتم ما بمثل قيمة المتاع أو أقل على  
قدر ما يتغابن الناس فيه جاز وبرئان عن الضمان للمتع حتى لو أقام صاحب المتاع بعد ذلك  
بينه على ما ادعى من المتاع لم يكن له على المودعين سبيل ولو صالحتم ما على أقل قدر مالا  
يتغابن فيه لا يجوز الصلح والمالك بالخيار ان شاء ضمن المرأة وان شاء ضمن المودعين ان قامت  
له بينة على المتاع فان ضمن المودعين رجعا على المرأة بما دفعها اليها وان ضمن المرأة فهذا الصلح  
عليها ما والعارية كالوديعة وكذلك كل مال أصله أمانة كالمضاربة هذه في الصلح من  
الخلاصة ١٧ ولودفع المودع الوديعة الى من في عيال ربه اذ كرا القدر والفقير أبو الليث  
وشمس الأئمة السرخسي انه يضمن وذكر الشيخ محمد بن الفضل في شرح الجامع الكبير انه  
لا يضمن من قاضيان قلت والفتوى على أنه يضمن بالدفع الى من في عيال ربه اذ كره في  
الصغرى ١٨ رجل غاب وخلف عن أبيه وديعة فجاءت امرأة الابن وطلبت من الوديعة  
النفقة فدفع اليها بغير أمر القاضي كان ضامناً من قاضيان ١٩ دفع الوديعة الى المودع ثم  
استخففت لم يضمن المودع لردده على من أخذ منه ولو قال ربه ادفعها الى فلان فدفعها ثم  
استخففت فلها ان يضمن أي الثلاثة شاء من المودع والمودع والاخذ من الصغرى

والفصولين

والفصولين ٢٠ مطالب مودع الغاصب ٢١ مودع الغاصب اذا رد الموصوب الى الغاصب فانه  
يسبراً من الصغرى ومشتل الهداية ٢٢ ولودفع الوديعة الى وارث المودع بغير أمر  
القاضي وفي تركته دين مستغرق للوديعة ضمن من وصايا الصغرى قلت هذا اذا لم يكن  
الوارث مؤتمناً ولا يضمن ذكره في الاشياء ٢٣ رجل دفع الى آخر ألفاً وقال هذه الألف  
لفلان فإذا مات فادفعها اليه فمات يدفعها المأمور الى فلان كما أمره وعن أبي نصر  
الدبوسي مريض دفع الى رجل دراهم وقال له ادفعها الى أخي أو ابني ثم مات وعلى الميت دين  
قال ان قال ادفعها الى أخي أو ابني ولم يزد على هذا فان المأمور يدفعها الى غرماه الميت كذا  
في الوصايا من قاضيان ٢٤ لو قضى المودع بالوديعة دين ربه أو الدين من جنس الوديعة قبل  
يضمن وقبل لا يضمن من الفصولين ٢٥ قول في الاشياء ضمن على الصحيح كافي وصايا الصغرى  
٢٦ رجل في يده ألف درهم وديعة لرجل فمات وعليه ألف درهم دين معروفه أنها عليه  
وترك ابنه معروفه فاقضى المستودع الألف للغريم لم يضمن لان الألف للميت وقد قضاها الى  
من له الحق وهو غريم الميت وليس للابن ميراث حتى يقضى الدين هذا كله رواية عن هشام  
عن محمد بن كزيب ذلك لو كان عبد رجل ألف درهم لرجل ففضاها المودع للذي له الدين  
على المودع فان شاء المودع أجاز القضاة وان شاء ضمن المودع وسلم المال للذي قبض لانه  
متطوع انتهى ٢٧ مودع غاب عن بيته فقال لرجل اجنبي ان لي في بيتك شيئاً فدفع  
الى المفتاح حتى أرفعه وسلم اليه المفتاح فلما عاد الرجل الى بيته لم يجد الوديعة في موضعها قال  
الامام أبو بكر محمد بن الفضل لا يضمن المودع لان يدفع المفتاح اليه لم يصرجاعه لبيته في  
يد الاجنبي ٢٨ المودع اذا قال دفع الوديعة الى ابني وأنكر الابن فورث الاب مال ابنه كان  
ضمان الوديعة في تركته الابن ٢٩ رجل في يده مال انسان فقال له السلطان الجائر ان لم  
تدفع الى هذا المال حبسك شهراً أو ضربك بثلث ذمير بالايحوز له أن يدفع المال اليه فان دفع  
كان ضامناً وان قال له ان لم تدفع الى المال أقطع بك أو أضربك بثلث خمسين سوطاً فدفع اليه  
لا يكون ضامناً لان مال الغير لا يجوز دفعه للجائر الا أن يخاف تلف عضو أو ضرب المتوالي  
يخاف منه التلف من قاضى خان ولو هدد المودع بألف ماله ان لم يدفع اليه فدفع هل  
يضمن كانت واقعة الفتوى وذكر في وصايا التوازل السلطان لو طالب من الوصى بعض  
مال البنيم وهددته فلو خاف على نفسه القتل أو تلف عضو فدفع لم يضمن ولو خاف الحبس أو  
القبض أو أن يأخذ ماله ويبقى قدر الكفاية فدفع ضمن ولو خشى أخذ ماله كله لم يضمن ان دفع  
وهذا كله اذا كان الوصى هو الذي دفع وان كان الجائر هو الذي أخذ فلا ضمان على الوصى  
٣٠ أودع وغاب فاقام ابنه بينة أن أبيه مات ولا وارث له غيره وأخذ الوديعة ثم جاء أبوه  
حي يضمن الابن أو الشاهدان ولا يضمن المودع من مشتل الهداية والفصولين وفي  
الوصية بالخصومة من الهداية لو ادعى انه مات أبوه وترك الوديعة ميراثه لا وارث غيره  
وصدقه المودع أمر بالدفع اليه اه ٣١ غاب المودع وخلف أمرته في منزله وفي المنزل ودائع



الناس ثم رجع فلم يجدها فان كانت المرأة أمينة فلا ضمان على الزوج وان كانت غير أمينة وعلم الزوج بذلك ومع هذا ترك الوديعة معها فهو ضامن قال صاحب الذخيرة ومن هذه المسئلة استخراجا جواب مسئلة صارت رافعة الفتوى وصورتها (١) تيمان تيم رافع لغيره من ماله ورفق فذهب الغلام بولدائع الناس فانفتحت أجوبة المفتين له (٢) كه تيمان يضمن لو علم بان غلامه سارق وليس بأمين من مشتمل الهداية والفصولين (٣) مودع مالك را كفت كده من بياغ ميروم وديعت ترايم - مسايه درهم كفت بده داد ورفق باز اسدوديعت رازهم مسايه كفت لم يضمن الاول من الفصولين (٤) أجريت ان من داره ودفع الوديعة الى هذا المستأجر قال أبو بكر البخاري فلولكل من ماله ما اقتساح وغلق على حدة ضمن كالمودع الى أجنبي يسكن خارج الدار وان لم يكن كذلك وكل من ماله ما يدخل على الآخر بلا اذن فيه وحشمة يرا لوجود المساكنة من قاضي خان (٥) مردی در خانه یکی کدیور کندم نهاد بامانت ثم ان المودع آجر هذا البيت من رجل وسلم وانتقل الى دار أخرى ينبغي أن لا يضمن اذا لم ينقل الخطة عن موضعهما استدلالا بما ذكر في نساج - كن مع صهره ثم اكرى دارا ونقل متاعه وترك الغزل في الدار التي انتقل عنها فلم ينقل الغزل من المكان الذي فيه الى بيت آخر من داره - هره ولا أردعه لا يضمن عند أبي حنيفة لان الغزل بقي في المكان الذي كان فيه ساكنافيني هو ساكنافيه لما عرف من أصله ان سكناه في دار لا يبطل ما بقي فيها من متاعه شيء وعندهما يضمن مطلقا من مشتمل الهداية والفصولين (٦) ادعى رجل أنه اشترى الوديعة من صاحبها وصدقه المودع لم يؤمر بالدفع اليه من الوكالة بالخصوصة من الهداية (٧) لو غاب رب الوديعة ولا يدري أحى هو أم ميت بمسكها أبا حتى يعلم موته فان مات ان لم يكن عليه دين مستغرق يرد لها على الورثة وان كان يدفعها الى وصيه من الخلاصة

### في الفصل الثالث في الخلط والاختلاط والائلاف

اذا خلط المودع الوديعة بماله حتى لا يتميز ضمنها ثم لا سبيل للمودع عليها عند أبي حنيفة وقالوا اذا خلطها بجنسها شركها ان شاء مثل ان يخلط الدراهم البيض بالبيض والسود بالسود والخطة بالخطة والشعير بالشعير وخلط الخل بالزيت وكل مانع يغير جنسه يوجب انقطاع حق المالك الى الضمان وهذا بالاجماع لانه استهلاك صورة ومعنى له ذر القسمة باعتبار

(١) صاحب الفندق سلم الفندق الى غلامه وذهب

(٢) صاحب الفندق

(٣) قال المودع للمالك أنا أذهب الى الكرم وأضع وديعتك عند جبراني وقال المالك ضعهما فوضعهما وذهب ولم يرجع أخذهما من الجيران

(٤) وضع شخص في بيت من اربع برا أمانة

اختلاف الجنس ومن هذا القيسيل خلط الخطة بالشعير في الصحيح ولو خلط المانع بجنسه فعند أبي حنيفة ينقطع حق المالك الى الضمان وعند أبي يوسف يجعل الاقل تابع للأكثر اعتبارا للغالب أجزاء وعند محمد شر كة بكل حال لان الجنس لا يغلب الجنس عنده وتطهيره خلط الدراهم بثلثها اذ اذابة لانه يصير مائعا بالاذابة واذا اختلطت بماله من غير فعله فهو شرك لئلا لصاحبها كما اذا انشق الكيسان فاختلفا وهذا بالاتفاق من الهداية قال قاضي خان اذا انشق كيس الوديعة في صندوق المودع فاختلفت الوديعة بدراهمه لا يضمن المودع ويكون المختلط مشترك بينهما ما بقدر ملكهما فان هلك بعد ذلك بعضها هلك من ماله ما جتمعها ويقسم الباقي بينهما على ما كان وان فعل ذلك أجنبي أو أحد من في عيال المودع لا يضمن المودع حرا كان الخاط أو عبدا صغيرا كان أو كبيرا ويضمن الذي خلط ويستوى فيه الصغير والكبير ولا يضمن أبوه لاجتهاد كره في الخلاصة والوديعة اذا كانت دراهاهم أو دنانير أو شيئا مما يكال أو يوزن فانفق المودع طائفة منها ضمن ما أنفق ولا يضمن الباقي ان هلك فان جاء المودع بمثل ما أنفق فخطه بالباقي كان ضامنا للكل لان ما جاء به ماله فصار خالطا ماله بالوديعة اه قال في الفصولين هذا اذا لم يميز ما خلط أم لا لو غير به لامة أو شدة بخبره لم يضمن الا ما أنفق (١) ولو أخذ المودع بعض الوديعة لينفقها في حاجة ثم بدله أن لا ينفق فرده الى موضعه ثم ضاعت الوديعة لا يضمن المودع من قاضي خان أصل المسئلة المودع اذا خالف بالوديعة ثم عاد الى الوفاق برى من الضمان عندنا بخلاف ما اذا بجمدها أو منعها حيث لا يبرأ الا بالرد الى المالك على ما ذكره في الخلاصة (٢) اذا وقع شيء من يد المودع على الوديعة فهل يكت يضمن من الاشياء (٣) الصبي الذي في عيال المودع لو أنفق الوديعة يضمن الصبي من الصغير وكذا في المودع لو أنفق الوديعة يضمن القن فيبيع فيها للحال (٤) ولو أودع رجل عند صبي أو عبد صغير اذن الولي والمولى مالا فأنتفاه يضمنان للحال عند أبي يوسف فيبيع العبد فيه وقال أبو حنيفة يضمن العبد بعد العتق ولا يضمن الصبي أصلا حرا كان أو عبدا أو أودع دابة فقتلها الصبي يضمن بالاجماع والعبد يشمل المدر وأم الولد والمكاتب فيضمن في الحال ولو كانا مذونين بأخذ الوديعة من جهة المولى والوالد والجد والوصي يضمنان في الحال بالاجماع وأما المأذون له في التجارة فليس بمأذون بأخذ الوديعة لانها ليست من التجارة من الحقائق (٥) اذا أودع صبي محجورا مثله وهي ملك غيره فقتلت فللمالك تضمين الدافع أو الاخذ من كتاب الحجر من الاشياء (٦) اذا وقع أجبر المودع على الوديعة فافسدها ضمن الاجبر من فصل القصار من قاضي خان (٧) اذا أودع أجبر المودع أو خادمه ولو بأمر المودع نارا فوقعت شرارة على الوديعة ضمن الاجبر والخادم لا المودع وكذا لو سقط شيء من يد الخادم على الوديعة فافسدها يضمن الخادم من اجارات مشتمل الهداية والفصولين (٨) رجل استقرض من رجل عشرين درهما فأعطاه المقرض مائة درهم وقال خذ منها عشرين والباقي عندك وديعة ففعل ثم أعاد العشرين



التي أخذها في المائة ثم دفع اليه رب المال أربعين درهما فقال اخلاطها بتلك الدراهم  
ففعّل ثم ضاعت الدراهم كلها فانه لا يضمن الاربعين ويضمن بقيتها أما البقية فلان العشرين  
قرض والقرض مضمون على المستقرض فاذا خلط العشرين التي هي ملكه بالوديعة صار  
مستهلكا للوديعة ولا ضمان عليه في الاربعين لانه خلط الاربعين باذن مالكها **§** ولو  
استقرض من رجل خمسين درهما فأعطاه ستين غاطا فأخذ منها العشرة ليردها على صاحبها  
فهذا يكتفي الطريق كان عليه خمسة أسداس العشرة لان ذلك القدر قرض والباقي وديعة  
وكذا لو هلك الباقي ضمن خمسة أسداسه **§** ولو دفع الى رجل عشرة دراهم وقال ثلاثة من  
هذه لعشرة لك والسبعة الباقية سلمها الى فلان فهلك الدراهم في الطريق يضمن الثلاثة  
لانها كانت هبة فاسدة ولو كان مكان الهبة وصية لم يضمن لان وصية المشاع  
جائزة ولا يضمن السبعة في الهبة والوصية جميعا لانها أمانة في يده **§** دفع الى رجل عشرة  
دراهم وقال خمسة منها هبة لك وخمسة منها وديعة عندك فاستهلك القابض منها خمسة  
وهلكت الخمسة الباقية ضمن القابض سبعة ونصف لان الخمسة الموهوبة مضمونة على  
القابض لانها هبة فاسدة والخمسة التي استهلكها كلها صارت مضمونة بالاستهلاك فيضمن  
هذه الخمسة والخمسة التي ضاعت نصفها من الهبة مضمون ونصفها أمانة فيضمن نصفها وهو  
اثنان ونصف فلذلك يضمن سبعة ونصف **§** رجل أجلس عبده في حانوته وفي الحانوت  
ودائع فسرقت ثم وجد المولى بعضها في يد عبده وقذا تلف البعض فباع المولى العبد فان كان  
لصاحب الوديعة بينة على ان العبد سرق الوديعة وأنفقها فصاحب الوديعة بالخيار ان  
شاء أجاز البيع وأخذ الثمن وان شاء نقض البيع ثم يبيع في دينه لانه ظهر ان المولى باع عبدا  
مديونا وان لم يكن له بينة فله ان يحلف مولاه على العلم فان حلف لا يثبت الدين وان نكل  
فهو على وجهين ان أقر المشتري بذلك كان هذا وما لم يثبت الدين بالبينة سواء وان أنكر  
المشتري ليس لصاحب الوديعة ان ينقض البيع لكن يأخذ الثمن من المولى لان الدين ظهر  
في حق المولى دون المشتري من قاضيان

#### الفصل الرابع في الهلاك بعد الطلب والجرد والرد

طلب الوديعة صاحبها عنه وهو يقدر على تسليمها ضمنها من الهداية **§** طلبها  
صاحبها فقال المستودع لا يمكنني ان أحضرها الساعة فترك ورجع ثم هلك لا يضمن لانه لما  
طلب منه الوديعة عزله عن الحفظ ثم لما ترك ورجع كان ذلك ابتداء ايداع من قاضي خان  
ولو كان الذي طلب وكيل المالك يضمن لان التوكيل ابتداء ايداع المالك ايداع الوكيل لا يملك  
الايداع فيضمن اذا لم يدفع مع القدرة على الدفع من مشغل الهداية **§** ولو قال احمل الى  
اليوم وديعتي فقال أفعل ولم يحملها اليه اليوم حتى مضى اليوم وهلكت عنده لا يضمن لانه  
لا يجب على المودع نقل الوديعة الى صاحبها **§** طلبها صاحبها وقد هاجت الفتنة فقال

المودع لا أصل اليها الساعة فأغير على تلك الناحية فقال المودع أغير على الوديعة أيضا قال  
الشيخ أبو بكر البخاري ان كانت الوديعة بعيدة من المودع لا يغير على دفعها لذلك أو اضيق  
الوقت فلا ضمان عليه ويكون القول قوله من قاضي خان قال صاحب الفصولين أقول قد  
مر انه لو طلبها وقال لا يمكنني احضرها الا ان فهذا ابتداء ايداع الخ فعلى هذا ينبغي ان  
لا يضمن هنا أيضا وان قربت واتسع الوقت لان تركها ابتداء ايداع والحاصل انه ينبغي ان  
تحدد المسئلتان حكما انتهى **§** رجل أودع عند رجل وديعة فقال له في السر من أخبرك  
بعلامته كذا وكذا فدفع اليه الوديعة فجاء رجل وبين تلك العلامة فلم يصدقه المودع ولم  
يدفع حتى هلكت الوديعة قال أبو القاسم لا ضمان على المودع لانه يتصور ان يأتي غير رسوله  
بتلك العلامة **§** رجل خاصم رجلا وادعى عليه ألف درهم فأنكر المدعي عليه ثم ان المدعي  
عليه أخرج ألفا ووضعهافي يد انسان حتى يأتي المدعي بالبينة فلم يأت بالبينة فاستدعى المدعي  
عليه الألف وأبى الامين ان يرده عليه ثم تلفت الألف قال أبو بكر ان وضع المدعي  
والمدعي عليه الألف عنده لا يضمن الامين لانه ليس له ان يدفع الى أحدهما فان كان صاحب  
المال هو الذي وضع وحده ضمن لانه صار غاصبا بالمنع عنه **§** عبد جاء بقر من الحنطة الى  
بيت رجل وصاحب البيت غائب فسلم القر الى امرأته وقال هذا المولى يبعثه الى زوجك  
وديعة وغاب العبد فلما أخبرت المرأة زوجها بذلك لامها على القبول وأرسل الى مولى العبد  
ان ابعث من يحمل هذا القر فاني لا أقبل فأجاب مولى العبد وقال انه يكون عندك اياما ثم  
أحمله فلاندفع الى عبدي ذلك ثم طلبه المولى وأراد ان يأخذه فقال لا أدفعه الا الى العبد  
الذي حمّله الى بيتي ثم سرق القر قالوا ان كان صاحب البيت صدق العبد فيما قال العبد انه  
لمولا يبعثه اليك وديعة ضمن بالمنع عن المولى وان لم يصدق وقال لا أدري انه لمولى العبد أو  
هو غصب في يد العبد أو وديعة لانسان آخر وتوقف في الرد ليعلم ذلك لا يضمن بالمنع عن المولى  
**§** قال رب الوديعة للمودع اذا جاء أنحى فرد عليه الوديعة فلما طلبها أخوه منه قال له المودع  
عد الى بعد ساعة لادفعها اليك فلما عاد اليه قال انها كانت هلكت لا يصدق لانه متناقض  
ويكون ضامنا **§** قال الشيخ الامام محمد بن الفضل اذا طلب من المودع وديعته فقال  
اطلبها عند افعيد الطلب في القدر فقال قد ضاعت روى عن أصحابنا انه يسأل المودع متى  
ضاعت ان قال ضاعت بعد اقرارى لا يضمن وان قال كانت ضائعة وقت اقرارى لا يقبل قوله  
لانه متناقض ويكون ضامنا لان قوله اطلبها عند افعيد يقال للشيء القائم من قاضي خان  
**§** قروي ترك عماته عند مصري وقال له اذا بعثت اليك من يقبض عمامتي فادفعها اليه  
فجاء اليه بعد أيام من يقبضها فلم يدفع حتى ضاعت يضمن لانه بالمنع صار غاصبا الا اذا كذبه  
انه أرسله من الخلاصة **§** لو دفع ثوب انسان في حجره يصير متعديا بالامتناع عن التسليم  
اذا طواب هذه في جنابة الهداية **§** رجل جاء الى رجل برسالة من رجل ان ادفع الى  
هذا خمسة دراهم فقال لا أدفعها اليك حتى ألقاه فيأمرني بالمواجهة ثم قال للرسول بعد



ذلك لقبته فأمرني بدفعها اليه ثم ابى أن يدفع قال محمد بن الفضل له ان لا يدفع المال الا أن يكون المال عليه دين لا لا مرفق في الدين ولا يصدق في النهي بعد الاقرار بالامر وهو رجع الى صحة التصديق في الدين وفساده في الوديعة من قاضي خان **§** رسول المودع اذا جاء الى المودع وطالب الوديعة فقال لا أدفع الا الى الذي جاء به فلم يدفع اليه حتى سرق يضمن قال وهذا على رواية أبي يوسف فوفق ظاهر المذهب لا يضمن من الخلاصة طالب من المودع الوديعة فقال لا أدفع وادعى المودع انه باعها منه أو وهبها منه وأنكره المالك وهلكت في يد المودع لا يضمن **§** قال للمودع ادفعها الى أي وكلا في شئت فطالب أحد وكلا في لم يعطه لم يعطها الى وكيل آخر لا يضمن بالمنع من أحد وكلا في من البرازية **§** طلبها رسول المودع فقال المودع لا أدفع الا الى من جاء بها ولم يدفع الى رسولها ضمن لو صدقه لولا كذبه انه رسول له وفيه نظر يدل ان المودع لو صدق انه وكيل بقبضها لا يؤمر بدفعها اليه وقرئ بينهما بان الرسول ينطق على لسان المرسل ولا كذلك الوكيل **§** قال له ربحا ادفعها الى قتي هذا فطالبها فنهى أبي أوفال غدا يضمن **§** أمره بدفعها الى فلان فأتاه وقال ان فلانا استودعك هذا فقبله ثم رده على الوكيل فلما مال ان يضمن أي ما شاء اذ الوكيل حين أضاف الايداع الى موكله فقد جعل نفسه رسولا وتبلغ الرسالة يخرج من الوسط فكان هو في الاسترداد والاجنبى سواء **§** طلبها ربحا فقال أعطيتكها ثم قال بعد أيام لم أعطكها واكن تلفت ضمن ولم يصدق للتناقض من الفصولين **§** طالب وديعة فجحد وقال لم تدعني يكون ضامنا وان جحدنا لا في وجه المودع بان قال له ان ما حال وديعة فلان عندك فجحد او جحد في وجه المودع من غير ان يطالبه بالرد بان قال ما حال وديعتي عندك وجحد قال شمس الاثثة السرخسي فيه خلاف عن أبي يوسف وزفر على قول زفر يكون ضامنا لا على قول أبي يوسف انتهى وذكر الناطقي اذا جحد المودع الوديعة بمضرة صاحبه يكون ذلك في حال الوديعة حتى لو نقلها المودع من الموضع الذي كان فيه حالة الجحد يضمن وان لم ينقلها عن ذلك المكان بعد الجحد هلكت لا يضمن من قاضي خان قال في الاشياء المودع اذا جحدنا ضمنها الا اذا هلكت قبل النقل كافي الاجناس وفي الفصولين نقلا عن فتاوى رشيد الدين ولو قلنا بوجوب الضمان في الوجهين فله وجه قلت وليس ببعيد **§** جحد الوديعة ثم ادعى ضياعها ليس له ان يخاف المالك على العلم من القنية **§** طلبها ربحا فجحد فاقام بينة انه استودعه كذا ثم أقام المودع البينة انها ضاعت عنده لا تقبل بينته ويكون ضامنا وكذا لو أقام البينة انه ردها قبل الجحد وقال انما غلظت في الجحد أو نسيت أو ظننت اني رددته حين دفعته اليه وأنا صادق في قولي هذا قبلت بينته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف من قاضي خان **§** وفي الفصولين لو جحد الوديعة ثم ادعى الرد أو التلف لم يصدق ولو قال ليس له على شيء ثم ادعى رد أو تلف صادق انتهى **§** اذا غاب المودع فطلب امرأة الغائب النفقة من الوديعة فجحد الوديعة ثم أقربها وقال قد ضاعت

كان ضامنا **§** ولو جحد المودع الوديعة ثم أقام البينة على هلاكها قبل الجحد ان قال ليس لك عندى وديعة قبلت بينته ويبرأ عن الضمان من قاضي خان **§** رجل أودع رجلا عبدا فجحد المودع ومات في يده ثم أقام المودع البينة على قيمته يوم الجحد وقضى بيمينته يوم الايداع أو قال لم تستودعني ثم ادعى الرد أو الهلاك لا يصدق ولو قال ليس له على شيء ثم ادعى الرد أو الهلاك يصدق **§** وفي الاجناس اذا جحد الوديعة انما يضمن اذا نقل الوديعة عن الموضع الذي كانت فيه قبل جحد المودع وهلكت فان لم ينقلها وهلكت لا يضمن وفي المنتقى اذا كانت الوديعة مما يحول يضمن بالجحد وان لم يحولها **§** لو جحد الوديعة في وجه العدو بحيث كان يخاف عليها التلف ان أقر ثم هلكت لا يضمن كذا روى عن أبي يوسف **§** لو جحد هاتم أخرجهما بعينها وأقر بها وقال اصاحبها اقبضها فقال صاحبها دعها وديعة عندك ان تركها وديعة عنده وهو قادر على حفظها وأخذها ان شاء فهو بري وهي وديعة وان كان لا يقدر على أخذها فهو على الضمان الاول وكذا لو قال له اعمل بها مضاربة وهذا كله في المنتقول واماني العقار فلا يضمن عند أبي حنيفة وأبي يوسف آخره وقال شمس الاثثة الحلواني فيه روايتان عن أبي حنيفة ومن المشايخ من قال في العقار يضمن بالجحد بالاجماع من الخلاصة ولو كانت الوديعة عقارا هل يضمن بالجحد قيل لا يضمن وفاقا قيل لا عند الحسن وقيل عن أبي حنيفة روايتان من الفصولين وسنقف في الغصب على بيان ما يضمن به العقار وما لا يضمن **§** اذا قال المودع بعثت بها اليك مع رسولي ومعنى بعض من في عياله فهو كقولهم ردتها عليك يكون القول قوله مع اليقين وان قال بعثت بها اليك مع أجنبي كان ضامنا الا ان يقر صاحب الوديعة انه اوصلت اليه ولو قال المودع بعثت بها اليك مع هذا الاجنبى أو استودعها اليه ثم ردها على فضاغت عندى لا يصدق ويصير ضامنا الا ان يقيم البينة على ذلك فيبرأ عن الضمان من قاضي خان **§** ردها الى بيت صاحبها أو الى أحد ممن في عياله قيل يضمن وبه يفتى اذ لم يرض بغيره وقيل لا يضمن وبه يفتى اذ الرد الى من في عياله المالك رد الى المالك من وجه لا من وجه والضمان لم يكن واجبا فلا يجب بالمثل من الفصولين **§** قال في الاشياء لو رد الوديعة الى عبد ربحا لم يبرأ سواء كان يقوم عليها أولا وهو الصحيح واختلاف الاقواء فيما اذا ردها الى دار مالكها والى من في عياله انتهى

### الفصل الخامس في موت المودع مجهلا

اذا مات المودع مجهلا لوديعة ضمنها ومعنى موت مجهلا ان لا يبين حال الوديعة وكان يعلم ان وارثه لا يعلمها أما اذا عرف الوارث الوديعة والمودع يعلم انه يعلم ومات ولم يبين فلا تجعيل ولم يضمن **§** كذا في الاشياء والخلاصة والفصولين فان قال الوارث أنا علمت الوديعة وأنكر الطالب ان فسرهما قال كانت كذا وكذا وأنا علمتها وهلكت صدق كما اذا كانت الوديعة عنده فقال هلكت من مثل الهداية والفصولين ومعنى ضمانها صيرورتها ديني في تركته



وكذا كل شيء أصـ له أمانة يصير ديناً في التركة بالموت عن تجهيل من الاشياء والفصولين  
الا اذا كان المودع صبياً مجبوراً فمات مجهولاً لما أودع عنده فانه لا يضمن وكذا اذا مات  
وارث المودع مجهولاً لما أودع عنده مورثه لا يضمن وكذا اذا مات الانسان مجهولاً لما ألقته  
الريح في بيته وكذا اذا مات مجهولاً لما وضعه مالكة في بيته بغير علمه لا يضمن من الاشياء  
❦ قال ربهامات مجهولاً وقالت الورثة كانت معروفة وقائمة ثم هلكت بعد موته صدق ربهامات  
هو الصحيح اذا لود بديعة صارت ديناً في الظاهر في التركة فلا تصدق الورثة من الخلاصة  
والفصولين وفي قاضي خان قال ابن شجاع على قياس قول أصحابنا يجب أن يكون القول  
قول الطاب ويحب الضمان في مال الميت وعلى قياس قول أبي يوسف ف يجب أن يكون  
القول قول الورثة مع البين لان الوارث قائم مقام المورث انتهى ❦ ولو قال ورثته ردها  
في حياته أو تلقت في حياته لم تصدق بالبينه لموته مجهولاً لا تقدر الضمان من الفصولين ولو  
برهنوا ان المودع قال في حياته ردها تقبل اذا ثبت بينه كالتأب بعبان وبدون البينة  
لم يقبل قوله كذا في الاشياء والخلاصة والفصولين ❦ أودع نحو غنم أو بطخ وغاب  
فمات المودع ثم قدم المودع بعد مدة يعلم ان تلك الوديعه لا تبقى في تلك المدة فهي دين في مال  
الميت لانه لا يعلم حالها ولعل المودع أنفقها من مشتمل الهداية والفصولين ❦ لو جن  
المودع جنونا مطبقاً فلم توجد الوديعه صارت ديناً في ماله ويدفع اليه من ماله وبأخذها ضميناً  
ثقة من المدفوع اليه حتى لو أفاق المودع وقال ضاعت أو رددتها أو لا أدري أين هي يحلف  
على ذلك فان حلف يرجع بها على المدفوع اليه ❦ رجلان أودعا ألقاع عند رجل فمات  
المودع وترك ابناً فادعى أحدهما أن الابن استهلكها بعد موت أبيه وقال الآخر لا أدري  
ما صنعت فلا شيء لمدعي الاستهلاك على الابن ولا تخمساً في مال الاب ولا يشركه  
صاحبه من الوجيز ❦ ولو قال المودع لرب الوديعه قد رددت بعضها ومات كان القول  
قول صاحب الوديعه فيما أخذ مع عينه لان الوديعه صارت ديناً من حيث الظاهر فيكون  
القول قول صاحب الوديعه في مقدار ما أخذ مع عينه ❦ رجل أودع عند أحد شريكي  
المفاوضة وديعة ثم مات المودع من غير بيان كان الضمان عليه ما فان قال الشريك الحى  
ضاعت في يد شريكي في حياته لم يملك مصداقاً لانه بعد الموت صار أجنبياً فلا يقبل قوله انها  
ضاعت ولان قبول قول أحدهما كان بمكان المفاوضة ولم يبق بعد الموت ❦ رجل أودع  
عند انسان جارية قال الناطق ان رأوها حية بعد موته لا ضمان عليه وان لم يروها حية  
بعد موته وقالت ورثته قد ماتت أودعها عليه في حال حياته أو هربت لا يقبل قواهم لانهم  
يدفعون الضمان عن أنفسهم ❦ وروى ابن رستم عن محمد بن رجل دفع الى رجل ألفاً  
ليشترى له ويبيع فمات الرجل ولا يدري ما فعل وترك رقيقاً يصير المال ديناً في مال الميت  
ولا يقبل قول الورثة ان أباهم قد ردها الى صاحبها من قاضي خان ❦ المودع والمضارب  
والمستبضع والمستعير وكل من كان المال أمانة في يده اذا مات قبل البيان ولا نعرف الامانة

بعينها فانه يكون ديناً عليه في تركته لانه صار مستمكلاً للوديعة بالتجهيل ولا يصدق ورثته  
على الهلاك أو التسليم الى رب المال ولو عين الميت المال حال حياته أو علم بذلك فيكون أمانة  
في يد وصيه أو في يد وارثه كالمودع في يده ويصدقان على الهلاك والدفع الى صاحبه كما  
يصدق الميت حال حياته من مشتمل الاحكام ❦ مطلب في الاختلاف في أصله ان المودع  
مصدق في دعوى ما يوجب براءته عن الضمان لانه أمين والأمين غير ضامن الا اذا أقربها  
بوجب الضمان وهو أخذ مال الغير ثم ادعى ما يبرئه وهو الاذن فلا يصدق الا بحجة فلو قال  
رجل لغيره استودعني ألفاً فضاعت وقال الطاب كذبت بل غصبته ما مني كان القول  
قول المستودع ولا ضمان عليه ولو قال المستودع أخذتها منك وديعة وقال صاحب  
المال بل غصبتها كان ضامناً لانه أقرباً خذ مال الغير ثم ادعى ما يبرئه وهو الاذن فلا يصدق  
بدون البينة والاقرب بالابداع لا يكون اقرباً بالاختلاف لانه يتم الابداع بدون الاختلاف من  
قاضي خان والخلاصة ❦ ولو قال رب المال أقرضتكها فراضا وقال المستودع بل وضعتها عندي  
وديعة أو قال أخذتها منك وديعة وقد ضاعت قبل قوله ولا ضمان عليه من قاضي خان ❦ ولو  
قال رددت الوديعه فالحقول قوله مع عينه وان كان مدعيها للرصد صورة لانه ينكر الضمان من  
دعوى الهداية ❦ قال في الاشياء القول للمودع في دعوى الرد والهالك الا اذا قال أمرني  
بدفعها الى فلان فدفعها اليه وكذبه ربهامات في الامر فالحقول لربها اه ❦ وفي الوجيز لو قال  
المستودع أمرني أن أدفع الوديعه الى فلان وكذبه المالك ضمن الابينة ولو قال بعثت بها  
مع رسول أو أحد من عياله فالحقول له مع عينه اه ❦ ادعى المودع الرد والهالك وادعى  
ربهامات الاختلاف فالحقول للمودع مع عينه ولو برهننا نقبل بينة المودع أيضاً من الفصولين  
والوجيز وقيل تقبل بينة المالك لانه ثبتت الضمان ❦ ولو ادعى دفعها الى أجنبي للضرورة  
كحرق ونحوه لا يصدق الابينة ❦ ولو قال أودعها عند أجنبي ثم ردها على فملكته عندي  
وكذبه المالك ضمن الا أن يبرهن ❦ اذا أقرب بوجب الضمان عليه ثم ادعى البراءة فلا يصدق  
الابينة وكذا لو قال بعثت بها اليك مع أجنبي والمودع ينكر ذلك وكذا الودعها الى رسول  
المالك فانكر المالك الرسالة ضمن وصدق المالك ولم يرجع بما ضمن على الرسول لو صدقه انه  
رسوله ولم يشترط عليه الرجوع الا أن يكون المدفوع قائماً فبرجع من الفصولين وان كذبه  
انه رسوله ودفع اليه أو لم يصدقه ولم يكذبه أو صدقه وشترط عليه الرجوع يرجع المودع بما  
ضمن على الرسول في هذه الوجوه الثلاثة من الوجيز ❦ رجل أودع رجلاً ألف درهم وله  
على المستودع ألف درهم دين فأعطاه المستودع ألف درهم ثم اختلفا بعد أيام فقال الطاب  
أخذت الوديعه فالدين عليه وقال المستودع أعطيت القرض فضاعت الوديعه كان القول  
قول المستودع ولا شيء عليه لانه هو الدافع من قاضي خان ❦ لو قال المالك ادفع الوديعه الى  
فلان فقال المودع دفعها اليه وكذبه فلان وقال لم تدفع الى وقال ربهامات تدفع اليه فالحقول  
للمودع في حق براءته لاني حق ايجاب الضمان على فلان أي يصدق المستودع مع عينه ولا



يضمن فلان أيضا من الفصولين والوحيد **لو** أمر المالك المودع بصرف الوديعة إلى دينه فقال المودع سرت فانكره ثم اصدق المودع في براءة نفسه لا على رب الدين حتى يبقى دينه على ربها كما كان من الفصولين **لو** قال المودع للمالك وهبتها إلى أو بعتهامني وأنكره بها ثم هلك لم يضمن كذا في الفصولين ومثمل الهداية نقلا عن العدة **لو** قال المودع تلفت الوديعة منذ عشرة أيام وبرهن ربها أنها كانت عنده منذ يومين فقال المودع وجدت ما تلفت يقبل ولم يضمن **ولو** قال أن لا ليس عندي وديعة ثم قال وجدت ما فضاغت يضمن من مثمل الهداية والفصولين **ط** لمب المالك الوديعة فقال المودع أنفقها على أهلي بأمرك وقال الأهل نعم أمرته بالانفاق علينا وكذب صاحب الوديعة يضمن من مثمل الهداية

### \* (الفصل السادس في الحامي والشيابي)

لا ضمان على الحامي والشيابي إلا بما يضمن المودع ذكره في الأشياء وفي الخلاصة عن المحيط أن الفتوى على قول أبي حنيفة أن الشيابي لا يضمن إلا بما يضمن المودع اه قلت هذا إذا لم يستأجر الحامي لحفظ ثوبه أو مالواستأجره لحفظ ثوبه وشرط عليه الضمان قيل يضمن وفاقا وقيل الشرط وعدمه سواء ذكره في الفصولين نقلا عن الذخيرة **و** وفي الخلاصة لو دفع إلى صاحب الحمام واستأجره وشرط عليه الضمان إذا تلف قال الفقيه أبو بكر يضمن الحامي إجماعا وكان يقول لا يجب عليه الضمان عند أبي حنيفة إذا لم بشرط عليه الضمان والفقيه أبو جعفر فرسوى بينهما ما كان يقول بعدم الضمان قال الفقيه أبو الليث وبه تأخذ ونحن نفق به أيضا وفيها أيضا رجل دخل حماما وقال لصاحبه احفظ هذه الثياب فلما خرج لم يجد ثيابه لا ضمان على صاحب الحمام أن سرق أو ضاع وهو لا يلزم به فاق شرط عليه الضمان إذا هلك يضمن في قولهم جميعه إلا أن الجير المشترك إنما لا يضمن عند أبي حنيفة إذا لم بشرط عليه الضمان أما إذا بشرط يضمن وقال الفقيه أبو الليث الشرط وعدمه سواء لأنه أمين واشترط الضمان على الأمين باطل اه **ولو** لم بشرط عليه الضمان وقد استأجره للحفظ ينبغي أن لا يضمن عند أبي حنيفة خلافا لهما لأن الجير المشترك لا يضمن عنده بلا صنع والتفصيل المختار من ضمان الجير وكذا الشيابي إنما يضمن بما يضمن به المودع إذا لم بشرط له بأزاء الحفظ أجر أمالو شرط له بأزاء حفظ الثياب أجر فحينئذ يكون الاختلاف فيه كالاختلاف في الحامي لا ضمان عليه فيما سرق عند أبي حنيفة خلافا لهما لأنهما أجير مشترك من مثمل الهداية وينبغي أن يكون الجواب في مسألة الشيابي عندهما على التفصيل أن كان الشيابي أجير الحامي يأخذ كل يوم أجرا مع المولى هذا العمل لا يكون ضامنا عند الكل بمنزلة تلميذ القصار والمودع ذكره قاضي خان في مسائل الجير المشترك في الحمام من فتاواه **و** رجل دخل الحمام وكان صاحب الحمام جالسا لاجل القلة فوضع صاحب الثوب ثوبه برأي العين ولم يقل بلسانه شيئا ودخل الحمام ثم لم يجد فان لم يكن للحمام شيابي يضمن

صاحب الحمام لأن وضع الثياب برأي العين منه استحقاق وان كان للحمام شيابي فان كان الشيابي حاضرا لا يضمن صاحب الحمام شيئا لأن هذا استحقاق من الشيابي من قاضي خان قال في الوجيز فيضمن الشيابي مثل ما يضمن المودع اه وفي الخلاصة والفصولين إذا نص رب الثوب على استحقاق الحامي بان قال أين أضع فيصير الحامي مودعا حينئذ يقال في الوجيز فيضمن الحامي مثل ما يضمن المودع وان كان الشيابي غائبا ويضع الثياب برأي العين من صاحب الحمام كان استحقاقا من صاحب الحمام فحينئذ يضمن صاحب الحمام بالتضييع حينئذ **و** رجل دخل الحمام ونزع ثيابه فمضى من صاحب الحمام فلما خرج لم يجد ثيابه ووجد صاحب الحمام نائما قالوا ان كان نائما فاعدا لا يكون ضامنا لأنه لم يبق حكا فلم يترك الحفظ وان كان نائما مضطجعا واضع ثيابه على الأرض كان ضامنا لأنه تارك للحفظ من قاضي خان وقيل لا إذ نوم المستجير والمودع عند الأمانة مضطجعا بعد حفظا عادة من مثمل الهداية والفصولين ويؤيده ما في الهداية من السرقة ولو نام المودع والمناع تحته أو عنده لا يضمن لأنه ليس بتضييع اه **و** وفي الخلاصة لو نام الشيابي فسرقت الثياب ان نام فاعدا لا يضمن وان نام مضطجعا يضمن **و** شيابي إذا خرج من الحمام فضاغ ثوبه ان تركه ضائعا يضمن وان أمر الحلاق أو الحامي أو من في عياله أن يحفظ لا يضمن ونفسير العيال مر **و** رجل خرج من الحمام فقال كان في جيب دراهم ان لم يقر الشيابي لا ضمان عليه أصلا وان أقر ان تركه ضائعا يضمن وان لم يضيعه فجواب أبي حنيفة وجوابه وجواب الصالح قد ذكرناه في جيبه اقصار اه أقول ونحن قد ذكرنا الأجوبة في الجير المشترك من كتابنا هذا ان شئت راجع **و** دخل الحمام ورجل جالس فنزع ثيابه وتركها عنده ولم يقل له احفظ ولا الرجل لا أحفظ ولم يقل أيضا لا أقبل فهو مودع يضمن لو ضيعه وكذلك لو نزع الثياب حيث يرى الحامي وهو ينظر إليه فخرج آخر ولبسه والحامي براه أو ضيعه يضمن من اجارة البرازية في المنفردات **و** رجل دخل الحمام ووضع ثيابه عند صاحب الحمام فخرج رجل من الحمام ولبس ثيابه ولم يدركه ثيابه أو ثياب غيره ثم خرج صاحب الثياب وقال ليست هذه ثيابي وقال الخامي خرج رجل من الحمام ولبس الثياب فظننت انها ثيابي كان ضامنا لأنه ترك الحفظ من قاضي خان **و** وفي الخلاصة ليس ثوبا برأي عين الشيابي فظن انه ثوبه فذا هو ثوب الغير يضمن هو الأصح اه **و** رجل دخل الحمام وقال لصاحب الحمام احفظ الثياب فلما خرج لم يجد ثيابه فان أقر صاحب الحمام ان غيره رفعها وهو براء ويطن انه رفع ثيابه فهو ضامن لأنه ترك الحفظ ولم يمنع القاصد وهو براء وان أقراني رأيت أحدا رفع ثيابه إلا أني ظننت ان الرافع أنت فلا ضمان عليه لأنه لا يصير تاركا للحفظ لما ظن ان الرافع هو وان سرق وهو لا يعلم فلا ضمان عليه ان لم يذهب عن ذلك الموضع ولم يضيع كذا في قاضي خان من الاجارة ومثمل الهداية والفصولين من الوديعة قال في المثمل والفصولين وهذا قول الكل اذا صاحب الحمام ودع في حق الثياب إذا لم بشرط له



بازاء حفظ الثياب شئ أما اذا شرط بازاء حفظ الثياب أجرة وكان له أجرة بازاء الانتفاع بالحمام والحفظ فيه. ثم يكتفى على الاختلاف وان دفع الى (٢) جامه دارفعلى الاختلاف لاضمان عليه فيما سرق عند أبي حنيفة خلافا لهما لانه أجبر مشترك اهـ وفي البرازية وضع عمر أى الحمامى وليس له ثيابى لا يضمن الحمامى لانه مودع فان اجر عقابله الحمام الا أن يشترط الاجر بازاء الحمام والحفظ ولو قال له أين أضاع ثيابى فأشار الى موضع صار مودعا ولا يضمن الا بما يضمن المودع على قول الامام وبه يقتضى وغيره لم يجبه له استحفاظا ظاهرا هذا القدر اهـ

امرأة دخلت الحمام ودفعت ثيابها الى المرأة التى تمسك الثياب فلما خرجت لم تجد ثوبا من ثيابها قال محمد بن الفضل ان كانت هذه أول مرة دخلت الحمام فلا ضمان على الثيابية فى قولهم اذ لم تعلم انها تحفظ الثياب باجر لانها اذا دخلت أول مرة ولم تعلم بذلك ولم تشرط لها الاجر على الحفظ كان ذلك ايداعا والمودع لا يضمن عند الكل الا بالتضييع وان كانت المرأة دخلت الحمام قبل هذا وكانت تدفع ثيابها الى هذه المساكسة وتعطيها الاجرة على حفظ الثياب كانت المسئلة على الاختلاف على قول أبي حنيفة لا يضمن لما هلك فى يديها من غير صنعها وعلى قولهما يجب الضمان على الثيابية قال قاضيجان وينبغى أن يكون الجواب فى هذه المسئلة عندهما على التفصيل ان كان الثيابى أجيرا للحامى يأخذ منه كل يوم أجرا معلوما لهذا العمل لا يكون ضامنا عند الكل بمنزلة ائمة القصار والمودع امرأة دخلت ووضعت ثيابها فى بيت المسلخ والحمامية تنظر اليها فدخلت الحمام ثم دخلت الحمامية بعد المرأة فى الحمام لتخرج الماء لتغسل به صبي ابنتها او بنتها مع صبيها فى دهليز الحمام فضاعت ثياب المرأة قالوا ان غابت الثياب عن عين المرأة وعين ابنتها ضمنت الحمامية والا فلا تضمن لان لها ان تحفظ الثياب بيد ابنتها فاذا لم تغب عن نظرها او نظرا بنتها الا تضمن من اجارة قاضيجان رجل دخل الحمام وقال للحمامى أين أضاع ثوبى فأشار الحمامى الى موضع فوضع ثوبه ودخل الحمام ثم خرج آخر ورفع الثوب فلم ينعسه الحمامى لما ظن انه المالك ضمن الحمامى فى الاصح اذ قصر فيما استحقه وهذا يخالف ما مر من ان الحمامى لا يضمن اذا ظن ان الراجع صاحب الثوب من مشتمل الهداية والفصولين وفي أول كتاب الودعة من قاضيجان رجل جاء الى خان بدابة وقال لصاحب الخان أين أربطها فقال له صاحب الخان أربط هناك فربط وذهب ثم جاء صاحب الدابة ولم يجدها فقال صاحب الخان ان صاحبك أخرجه الدابة ليس فيها ولم يكن لصاحب الدابة صاحب كان صاحب الخان ضامنا لانه استبداع عرفا وكذا ذلك رجل دخل الحمام وقال لصاحب الحمام أين أضاع الثياب فقال صاحب الحمام فى ذلك الموضع فهو الاول سواء اهـ دخل الحمام وأخذ فتيانه وأعطاهما غيره فوقع من الثاني وانكسرت لاضمان على الاول ولا على الثاني هذه فى الغصب من الخلاصة

(الباب الثامن فى مسائل الرهن ويشتمل هذا الباب على تسعة فصول)

(الفصل الاول فيما يصح رهنه وما لا يصح وحكم الصحيح والفاقد والباطل)

الرهن لا يلزم ولا يدخل فى ضمان المرتهن الا بالقبض ويكتفى فى القبض بالتخلية فى ظاهر الرواية وعن أبي يوسف لا يثبت القبض فى المنقول الا بالنقل والاول أصح وينع التسلیم كون الراهن أو متاعه فى الدار المرهونة وكذا متاعه فى الوعاء المرهون وينع تسليم الدابة المرهونة الحمل عليها فلا يتم حتى يلقى الحمل لانه شاغل لها بخلاف ما اذا رهن الحمل دونها حيث يكون رهنا تاما اذا دفعها اليه لان الدابة مشغولة به فصار هذا كما اذا رهن متاعا فى دار أو وعاء دون الدار والوعاء بخلاف ما اذا رهن ممرجا على الدابة أو جاما فى رأسها ودفع الدابة مع السرج والجام حيث لا يكون رهنا حتى ينزعه منها ثم يسلمه اليه لانه من توابع الدابة بمنزلة الثمرة للتخيل من الهداية وعن أبي يوسف اذا رهن دارا وهما فيها فقال سلمت البيت لا يتم الرهن ما لم يخرج من الدار ثم يقول سلمت البيت ولورهن صوفا على ظهر غنم لا يصير قابضا حتى يجزى قبض ولورهن بيتا معبنا من دار أو طائفة معينة منها وسلم جاز من قاضيجان وقد رالدين من الرهن مضمون عند علمائنا ان هلك بلا صنع المرتهن والفضل أمانة لا يضمن الا بما تضمن به الودعة صرح به فى الفصولين وغيره فلو هلك الرهن عند المرتهن بلا صنع ولا تضييع منه كان مضمونا بالاقول من قيمته ومن الدين فلو كان الدين وقيته سواء صار المرتهن مستوفيا لدينه حكما ولو كانت قيمته أقل رجح المرتهن بالفضل واذا كانت قيمته أكثر فالفضل أمانة وعند زفر الرهن مضمون بالقيمة حتى لو هلك وقيته يوم رهن ألف وخمسمائة والدين ألفا رجع الراهن على المرتهن بخمسمائة ذكره فى الهداية والمعتبر بقيته يوم القبض لا يوم الهلاك بالاتفاق حتى لو كانت قيمته يوم القبض ألفا وقد رهن بها وكانت يوم الهلاك خمسمائة تراجع السعدى بالدين كله والمسئلة مشهورة وفى رهن القدر ورهن عبدا قيمته ألف بائف سلمه الى المرتهن ثم استعاره من المرتهن ثم رده الى المرتهن وقيته خمسمائة فلهك عند المرتهن يملك بجميع الدين ومضى عليه صاحب الفصولين قال فى الصغرى اعتبر قيمته فى الرهن يوم القبض الاول بخلاف الغصب وسند كره فى بابه وفى الاستباه من القول فى غن المثل ان المعتبر بقيته يوم الهلاك لقولهم ان يده يد أمانة فيه حتى كانت نفقته على الراهن فى حياته وكفنه عليه اذ مات اهـ ولو شرط فى الرهن ان يكون أمانة جاز الرهن وبطل الشرط ذكره فى الوجيز وقاضيجان رجل أراد ان يدفع رهنا بمال عليه فقال المرتهن للراهن آخذه على انه ان ضاع ضاع بغير شئ فقال الراهن نعم فالرهن جائز والشرط باطل ان ضاع ذهب بالمال والمقبوض بحكم الرهن الفاسد مضمون نص عليه فى الجامع الصغير ذكره فى الوجيز وفى الخلاصة من التسكاح الرهن الفاسد وهو رهن المشاع لو هلك فى يد المرتهن يملك أمانة عن الكرخى وفى الجامع الكبير ما يدل على انه كالرهن الجائز اهـ وفى



فصل التصرفات الفاسدة من الفصولين وما قبض برهن فاسد ضمن بالاقبل من قيمته ومن الدين كصحته وقيل لا يضمن والمقبوض بحكم الرهن الباطل ليس بمضمون بالاجماع اهـ قال في الهداية والرهن بالدرك باطل فلو قبضه قبل الوجوب فهو كمن قبضه بملك امانة اهـ رهن الدرك ان يتناع زيد من عمه ودارا فبرهن بكره عند زيد شيئا عما يدرك في هذا البيع ذكره في الاصلاح والايضاح وفي فتاوى قاضيخان وعن محمد اذا اشترى المسلم خلاوا أعطى بالثمن رهنا فضاء الرهن في يده ثم ظهر انه كان خيرا يضمن الرهن ولو اشترى عبدا ورهن بثمنه رهنا فضاء ثم ظهر انه كان حرا لا يضمن المرتهن شيئا لانه باطل والاقل فاسد ولو اشترى من رجل بدراهم بعينها واعطى بها رهنا كان باطلا لان الاتعيين وانما يجب مثلها في الذمة والرهن غير مضاف الى ما في الذمة انتهى اهـ الاجل في الرهن يفسده ذكره في الاشباه زعم الراهن هلاكه عند المرتهن وسقوط الدين وزعم المرتهن انه رده اليه بعد القبض وهلك في يد الراهن فالقول للراهن لانه يدعي الرد العارض وهو ينكر فان برهنا فللراهن ايضا ويسقط الدين لاثباته الزيادة وان زعم المرتهن انه هلك في يد الراهن قبل قبضه فالقول للمرتهن لانكاره دخوله في ضمانه وان برهنا فللراهن لاثباته الضمان اهـ اذن للمرتهن في الانتفاع بالرهن ثم هلك الرهن فقال الراهن هلك بعد ذلك الانتفاع وعوده للرهن وقال المرتهن هلك حال الانتفاع فالقول للمرتهن لاتفاقهما على زوال الرهن فلا يصح للراهن في العود الا بحجة اهـ رهن عبدا يباي الرهن الفبا ينفذ فكل المرتهن بالبيع فقال المرتهن بعينه بنصفها وقال الراهن لا بل مات عندك بخلاف الراهن بالله ما بعلم انه باعه ولا يخلف بالله اقدم مات عنده فاذا حلف سقط الدين الا ان يبرهن على البيع اهـ اذن الراهن للمرتهن في لبس ثوب امره هو يوم اخذ به المرتهن متخرقا وقال تخرق في لبس ذلك اليوم وقال ما لبسته في ذلك اليوم ولا تخرق فيه فالقول للراهن وان اقر الراهن باللبس فيه ولكن قال تخرق قبل اللبس او بعده فالقول للمرتهن انه اصابه في اللبس لاتفاقهما على خروجه من الضمان وكان القول للمرتهن في قدر ما عاد من الضمان اليه بخلاف اول المسئلة لعدم الاتفاق عليه على الخروج من الضمان لعدم اعتراف الراهن بالخروج من البرازية اهـ ولا يجوز رهن المشاع عندنا ولو من شريكه سواء كان مما يحتمل القسمة او لا يحتملها اهـ ولا يجوز رهن غرة على رؤس النخل ولا زرع في الارض دون الارض ولا رهن النخيل في الارض دون النخيل الا ان المرهون متصل بما ليس بمرهون خلقه فكان في معنى الشائع وكذا رهن الارض بدون النخيل او دون الزرع والنخيل دون الثمر وعن أبي حنيفة ان رهن الارض بدون الشجر جائز لان الشجر اعم للنابت فيكون استثناء الاشجار بمواضعها بخلاف ما اذا رهن الدار دون البناء اذا البناء اعم للمبنى فيصير رهنا جميع الارض وهي مشغولة بملك الراهن ولورهن النخيل بمواضعها جائز لان هذه مجاورة وهي لا تمنع الحجة ولو كان فيه غرة دخل في الرهن تبعها وكذا يدخل الزرع والرتبة في رهن الارض ويدخل البناء والغرس في رهن الارض والدار ولا يدخل المتاع في رهن الدار

من غير ذلك ولو رهن الدار بما فيه اجاز ولو استحق بعض الرهن ان كان الباقي يجوز ابتداء الرهن عليه وحده بقي رهنا بخصته والا بطل كله كذا في الهداية اهـ الشبوع الطاري يبطل الرهن في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف انه لا يبطل اهـ وصورته الراهن اذا ركل العدل يبيع الرهن بمجتمعا او متفرقا كيف شاء فباع بعض الرهن بطل فيما بقي وان استحق شيء من قدر بقي الرهن صحه فيما بقي ويكون الباقي محبوسا بجميع الدين فان هلك الباقي وفي قيمته وفاة بجميع الدين فانه يملك بخصته من الدين من قاضي خان اهـ ولا يصح الرهن بالاعيان التي هي امانة كالودائع والعواري والمضاريات ومال الشركة وكذلك لا يصح بالاعيان المضمونة بغيرها كالبيع في يد البائع لان الضمان ليس بواجب فاذا هلك العين لم يضمن البائع شيئا لكنه يسقط الثمن وهو حق البائع فلا يصح الرهن من الهداية اهـ فاذا رهن المودع بعين الوديعة رهنا او المستعير بالعارية يكون باطلا حتى لو هلك الرهن عند المرتهن يملك بغير شيء وكذا لو رهن المستأجر بالعين الذي استأجره او أخذ المستأجر من الايجار رهنا بالعين الذي استأجره قبل التسليم كان باطلا وكذا اذا باع عينا واعطى بالمبيع رهنا للمشتري قبل التسليم كان باطلا فيما ذكره الكرخي والقنطري فان هلك عند المرتهن قبل تسليم المبيع ثم ملك بغير شيء وان هلك بعد تسليم المبيع ثم ملك بالقيمة كضمان الغصب لان المبيع غير مضمون على البائع قبل التسليم حتى لو هلك في يده بنقص البيع ولا يجب شيء على البائع وذكر الفقهاء ابو الليث اذا اشترى الرجل سيفا واخذ من البائع رهنا بالسيف فهو كمن قبضه كان عليه الاقل من قيمة الرهن ومن قيمة السيف من قاضي خان اهـ وفي الوجيز الرهن بالمبيع في يد البائع منعقد فاسد حتى لو هلك في يده يضمن الاقل من قيمته ومن قيمة المبيع وذكر القنطري انه لو هلك ذهب بغير شيء اهـ وفي الاشباه من القول في الدين قول اصحابنا لا يصح الرهن بالامانات شامل للكتب الموقوفة فلا ينفذ بها رهن والرهن بالامانات باطل فاذا هلك لم يجب شيء بخلاف الرهن الفاسد فانه مضمون كالصحيح اهـ وبصح الرهن بالاعيان المضمونة بعينها وهي ان تكون مضمونا بالمثل او بالقيمة عند هلاكها مثل المغضوب وبديل الخلع والمهر وبديل الصلح عن دم العمدة لان الضمان منقرض ذكره في الهداية اهـ وكذا لو كان القتل خطأ فاخذ الولي من العاقلة رهنا بالدية بعد قضاء القاضى جاز وكذا الرجل اذا جرح غيره بجراحة لا يستطاع فيه القصاص وقضى القاضى بالارش للمجروح فاخذ بالارش رهنا او قطع يد رجل خطأ وقضى القاضى بنصف الدية على العاقلة فاخذ المقطوع يده رهنا من العاقلة جاز وكذا يصح الرهن بالدين أي دين كان من قاضي خان اهـ ولا يصح الرهن بما ذاب له على فلان ويصح بالدين الموعود وهو ان يقول رهنتك هذا التقرضني ألف درهم فلو هلك يملك بما سمي من المال بمقابله من الهداية اهـ وفي الوجيز رهن قلب فضة على أن يقرضه درهم ما فلهلك قبل أن يقرضه يعطيه درهم او لو رهنه على أن يقرضه ولم يسم القرض يعطيه المرتهن ما شاء ولا يصدق في أقل من درهم استعسانا ولو قال أمسكه رهنا بدراهم يلزمه ثلاثة ولو قال أمسكه



وهنا بنفقة يعطيها إياه وروى المعلى عن أبي يوسف لو قال رجل لرجل أقرضني وخذ هذا  
الرهن ولم يسم القرض وأخذ الرهن فضاغ ولم يقرضه أنه قال عليه قيمة الرهن ولورهن ثوبا  
فقال أمسكه بعشرين فهلك الثوب عند المرتن قبل أن يعطيه شيئا فعليه قيمة الثوب إلا أن  
يجاوز قيمته عشرين اه قال ابن كمال في الإيضاح إن الرهن المقبوض بالدين الموعود انما  
يملك بما سمي من المال بمقابلته إذا لم يكن الدين أكثر من القيمة وإن كان أكثر فلا يكون  
مضمونا بالدين بل بالقيمة وانما لم يذكر هذا القسم لأن الظاهر أن لا يكون الدين أكثر من قيمة  
الرهن وإن كان على سبيل القدرة فكيف يعلم مما سبق فاعتمد على ذلك وفي الخلاصة  
رجل قال لا أقرضني فقال لا أقرضك إلا برهن فرهنه رهنا ثم ضاع الرهن قبل أن يقرضه  
ولم يكن معنى القدرة قال يعطيه ماشاء ولو قال أنا أعطيتك فلا قال محمد لا يصدق في أقل من  
درهم اه **§** سأل من البرازنوب بالبرية غيره ثم بشره فقال البرازن لا أدفعه إليك إلا برهن  
فرهن عنده متاعا فهلك في يده والثوب قائم في يد الراهن أو المرتن لا يضمن البرازن القيمة  
**§** غصب من المرتن الدار المرهونة فهو كالهالك إلا إذا كان الراهن أباح له الانتفاع  
فغصب منه في حالة الانتفاع فله أن يطالب الراهن بالدين **§** غصب دار امره هونة فأنف جزأ  
منها أو كله أو المرتن يسكن معه وهو مأذون له في الانتفاع فما هلك من ذلك من الراهن وإن لم  
بأذن له في الانتفاع أو أخرجه الغاصب عنها فما هلك يضمنه المرتن **§** رهن دارا مخدما  
ومشتا تافارغين وقيطونا مشغولا بمتاع الراهن قيمتها ثلاثون بعشرة وقبضها المرتن وهلك  
بالفرق لا يضمن المشغول أصلا ولا الزيادة فيما يقابل الفارغ لأنه انما يضمن ما هو مقبوض  
بعقد فاسد أو صحيح لا غير المقبوض **§** والمقبوض على سوم الرهن إذا لم يبين المقدار الذي به  
رهنه وليس فيه دين لا يكون مضمونا على أصح الروايتين من القيمة وفيها عن المحيط قال  
أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد يعطيه المرتن ماشاء وعن محمد لا يستحسن أقل من درهم وعن  
أبي حنيفة في رواية إذا ضاع فعليه قيمته اه وفي فصل التصرفات الفاسدة من الفصولين  
المقبوض على سوم الرهن مضمون بالأقل من قيمته ومن الدين وقيل مضمون بقيمته اه  
**§** رجل رهن عنده انسان ثوبا من غير أن يكون عليه دين فقال أرجع إليك وأخذ منك شيئا  
فضاع الثوب عند المرتن ذكر أبو يوسف في المال أنه يعطيه المرتن ماشاء في قول أبي  
حنيفة وكذلك قلنا **§** رجل دفع إلى آخر جارية وقال بها أولك أبر ولم يسم الأجر فضاع الرهن  
روى عن محمد أنه لا يضمن من قاضي خان **§** وفي الأشباه المقبوض على سوم الرهن إذا لم يبين  
المقدار ليس بمضمون في الأصح وفي الوجيز الرهن بالدين الذي سيجب كالرهن بالاجرة باطل اه  
**§** ولو قال لا تخرم ما يابعت فلانا فتمنه على وأعطاه به رهنا قبل المبيعة لا يجوز ولو قال لا تخرم  
ضمنت مالك على فلان إذا حل الأجل وأعطى بذلك رهنا جاز ولو قال إذا قدم فلان فانا ضامن  
لك ما عليه وأعطاه رهنا لا يجوز الرهن من قاضي خان **§** ولا يجوز رهن الحر والمدبر وأم  
الولد والمكاتب ولا يجوز الرهن بالكفالة بالنفس وكذا لا يجوز بالقصاص في النفس ومادونها

تعذر

تعذر الاستيفاء ولا يجوز بالشقة لأن المبيع غير مضمون على المشتري ولا بالعبد الجاني  
والعبد المديون لأنه غير مضمون على المولى فانه لو حلك لا يجب عليه شيء ولا باجر الناحية  
والمغنية حتى لو ضاع لم يكن مضمونا ولا يجوز للمسلم أن يرهن خرا أو رهنه من مسلم أو ذمي  
تعذر الإبقاء والاستيفاء في حق المسلم ثم الراهن إذا كان ذميا فالخر مضمون عليه للذمي  
كما إذا غصبه وإن كان المرتن ذميا لم يضمنها كما لا يضمنها بالغصب منه بخلاف ما إذا جرى ذلك  
فيما بينهما لانهم مال في حقهم أما المينة فليست بمال عندهم فلا يجوز رهنها وأرتها فيما  
بينهم كما لا يجوز فيما بين المسلمين **§** ولو شري عبدا ورهن بثنه عبدا أو خلا أو شاة مذبوحة  
ثم ظهر العبد حر أو الخيل خرا أو الشاة ميتة فالرهن مضمون لأنه رهنه بدين واجب ظاهرا  
وكذا إذا قتل عبدا ورهن ببقية رهنا ثم ظهر أنه حر وهذا كله ظاهر الرواية **§** وكذا إذا  
صالح على انكار ورهن بما صالح عليه رهنا ثم تصادفان لادين فالرهن مضمون وعن أبي  
يوسف خلافه وكذا قبضه فيما تقدم من جنسه من الهداية **§** الرهن المضمون مضمون في قول  
محمد وكذلك عند أبي يوسف في ظاهر الرواية وعنه في رواية لا يكون مضمونا قالوا لا خلاف  
فيه أن تصادفانه لادين ثم هلك الرهن يكون مضمونا **§** رجل رهن عبدا بكر خنطة وقبض  
العبد فمات في يده ثم تبين أنه ليس للمرتن على الراهن شيء من الخنطة يرجع الراهن على  
المرتن بقيمة كرخنطة ولا يرجع بقيمة العبد **§** رهن شيئا ثم تبين أنه ليس بمال فالرهن  
مضمون وكذا لو اشترى شيئا وأعطى بالثن رهنا ثم استحق المبيع فالرهن مضمون وكذا لو  
استهلك شاة مذبوحة ورهن بالضمآن شيئا ثم ظهر أنها كانت ميتة فالرهن مضمون **§** رجل  
عليه ألف درهم فصالحه على خمسمائة وأعطاه رهنا بخمسمائة فهلك الرهن ثم تصادفانه  
لم يكن عليه دين كان على المرتن أن يرد على الراهن خمسمائة **§** المودع إذا ادعى هلاك  
الوديعة وصاحبها يدعي عليه الألف فتصالحا على مال وأعطاه رهنا فهلك الرهن لا يضمن  
المرتن في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وفي قول محمد يضمن **§** ولو ادعى صاحب المال الوديعة  
وبعد المودع الأبداع فتصالحا على شيء جاز الصلح في قولهم وكذا لو ادعى صاحب المال  
الأبداع والاستهلاك والمودع يقر بالوديعة ولم يدع الرد والهالك وتصالحا على شيء جاز  
الصلح في قولهم **§** ولو قال المودع هلك الوديعة أو قال رددت وسكت صاحب المال أو قال  
لا أدري فاصطالحا على شيء لا يجوز الصلح في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ويجوز في قول محمد  
ولو قال المودع ضاعت الوديعة أو رددت وقال صاحب المال انك استهلكتها فاصطالحا على شيء  
لا يجوز الصلح في قول أبي حنيفة وأبي يوسف الأول ويجوز في قول محمد وأبي يوسف الآخر  
وفي كل موضع يجوز الصلح إذا أعطى بدل الصلح رهنا جاز الرهن وفيما لا يجوز الصلح لا يجوز  
الرهن وذكر الشيخ خواهرزاده الفتوى في الصلح على قول أبي حنيفة **§** ولو سقط القطع عن  
السارق بوجه وقضى القاضي بضمآن السرقة فأخذ المسروق منه بالمال رهنا جاز وكذا المولى  
إذا أخذ من مكاتبه رهنا ببدل الكتابة جاز **§** ولو استأجر دارا أو شيئا وأعطى بالاجر رهنا





جاز فان هلك الرهن بعد استيفاء المنفعة يصير مستوفيا للابحار وان هلك قبل استيفاء المنفعة بطل ويجب على المرتن رد قيمة الرهن ١ ولو استأجر خياط الخياط له ثوبا وأخذ من الخياط رهنا بالخياط جاز وان أخذ الرهن بخياطه هذا الخياط بنفسه لا يجوز ٢ وكذا لو استأجر ابلا الى مكة فأخذ من الخيال بالحمولة رهنا جاز وان أخذ بحمولة هذا الرجل بنفسه أو بداة بعينها لا يجوز ٣ ولو استعار الرجل شيئا له حل ومؤنة فأخذ المعبر من المستعير رهنا برد العارية جاز وان أخذ منه رهنا برد العارية بنفسه لا يجوز ولو أخذ رهنا من المستعير بالعارية لا يجوز لانها أمانة وقدر وكذا الرهن بدين القمار أو بدين الميتة أو بالدم أو الرهن بشئ الخمر من المسلم لم يؤذى بشئ الخنزير باطل من قاضيان ٤ ويصح الرهن برأس مال المسلم وبشئ الصرف والمسلم فيه خلا فالزفوان هلك الرهن بشئ الصرف ورأس مال المسلم في مجلس العقد ثم الصرف والمسلم وصار المرتن مستوفيا لدينه لتحقق القبض حكما وان افترقا قبل هلاك الرهن بطلا لقوات القبض حقيقة وحكم ويرد الرهن على الراهن وان هلك لرهن بالمسلم فيه يصير المرتن مستوفيا للمسلم فيه فلم يبق السلم ولو تفاخا السلم وبالمسلم فيه رهن يكون ذلك رهنا برأس المال حتى يحبس لانه بدله فصار كالمغصوب اذا هلك وبه رهن يكون رهنا بقيمة ولو هلك الرهن بعد التفاضل بالخياط باطعام المسلم فيه لانه رهنه به وان كان محبوسا بغيره كالوباع عبدا وسلم المبيع وأخذ بالثمن رهنا ثم تقابلا بالمبيع له أن يحبس به لاخذ المبيع لان الثمن بدله ولو هلك المرهون بهلاك الثمن لما ينبتا من الهداية ٥ ولو أقرض الرجل كراما من طعام وأخذ من المستقرض رهنا باطعام ثم ان المستقرض اشترى الطعام الذي في ذمته بالدراهم ودفع اليه الدراهم وبرئ من الطعام ثم هلك الرهن عند المرتن فانه يهلك بالطعام الذي كان قرضا اذا كانت قيمة الرهن مثل الطعام ويجب على المرتن رد ما قبض من الدراهم وكذا الرجل اذا سلم الى رجل في طعام وأخذ بالمسلم فيه رهنا يساوى الطعام ثم تصالحا على رأس المال ولم يقبض رب المسلم رأس المال من المسلم اليه حتى هلك الرهن فانه يهلك بالطعام من قاضيان ٦ واذا تفاخا الرهن ثم تناقضا بالتراضي وهلك الرهن عند المرتن يهلك مضعونا والرهن باق ما بقى القبض من البرازية ٧ ويجوز للاب أن يرهن بدين عليه عبد الابنه الصغير استعانا والوصى بمنزلة الاب في هذا عن أبي يوسف وزفرانه لا يجوز ذلك منهم اوهو القياس اعتبار الحقيقة الايفاء واذا جاز الرهن يصير المرتن مستوفيا لدينه لو هلك في يده ويصير الاب والوصى موفيا له ويضمن للصبي لانه قضى دينه بماله واذا رهن الاب من نفسه أو من ابن له صغير أو عبده تاجر لادين عليه جاز ولو ارهنه الوصى من نفسه أو من هذين أو رهن عياله من اليتيم بحق لليتيم عليه لم يجز لانه وكيل محض والواحد لا يتولى طرفي العقد في الرهن بخلاف الاب لو فور شفقة فتزل منزلة شخصين وأقيمت عبارته مقام عبارتين في هذا العقد كافي ببيعة مال الصغير من نفسه فتولى طرفي العقد ٨ ولورهن الوصى من ابنه الكبير أو من ابيه أو عبده الذي

عليه دين يصح لانه لا ولاية له عليه ٩ وان استدان الوصى لليتيم في كونه وطعامه فرهن به متاعا لليتيم جاز لان الاستدانة جائزة للحاجة والرهن يقع ايفاء للحق فيجوز وكذلك لو اتجر لليتيم فارتن أو رهن ١٠ واذا رهن الاب متاع الصغير فأدرك الابن ومات الاب ليس للابن أن يسترده حتى يقضى الدين ولو كان الاب رهنه بدين نفسه فقضاء الابن رجوع به في مال الاب وكذلك اذا هلك قبل أن يفككه ١١ ولورهنه بدين على نفسه وبدين على الصغير جاز لاشتماله على أمرين جائزين فلو هلك ضمن الاب حصته من ذلك للولد وكذلك الوصى وكذلك الجد أبو الاب ان لم يكن الاب أو وصى الاب ١٢ ولورهن الوصى متاع اليتيم في دين استدانه عليه وقبض المرتن ثم استعاره الوصى لحاجة اليتيم فضاغ في يد الوصى فانه خرج من الرهن وهلك من مال اليتيم لان فعل الوصى كنهله بنفسه بعد البلوغ لانه استعاره لحاجة الصبي والحكم فيه هذا والمال دين على الوصى وهو المطالب به ثم يرجع بذلك على الصبي لانه غير متعدي في هذه الاستعارة اذ هي لحاجة الصبي وان كان على الميت دين فرهن الوصى بعض التركة عند غريم من غرمائه لم يجز وللآخرين أن يردوه فان قضى بينهم قبل أن يردوه جاز ولو لم يكن للميت غريم أخرجا الرهن ويبع في دينه من الهداية ١٣ رجل تزوج امرأة بألف ورهن عندها بالمهر عينا تاريا ألفا فهلك الرهن عندها يهلك بصداقها وان طلقها قبل الدخول بها كان عليها رد نصف الصداق على الزوج كالأول استوفت صداقها ثم طلقها قبل الدخول بها هذا اذا طلقها بعد الهلاك فان طلقها قبل الدخول بها ثم هلك الرهن عندها لا شيء عليها لان بالطلاق قبل الدخول أو لا سقط من الزوج نصف المهر بغير عوض فيبقى الرهن رهنا بما بقى وهو نصف الصداق فاذا هلك الرهن بعد ذلك يملك بما بقى على الزوج فلا يجب على المرأة شيء ١٤ ولو تزوج امرأة ولم يسم لها مهر أو رهن عندها عينا بمهر المثل فهلك الرهن يهلك بمهر المثل وتصير مستوفية بمهر المثل فان طلقها قبل الدخول بها بعد ذلك كان عليها رد ما زاد على متعة مثلها كالأول استوفت مهر مثلها ثم طلقها قبل الدخول بها والرهن قائم ووجبت لها المتعة ثم في القياس ليس لها أن تحبس الرهن بالمتعة وهو قول أبي يوسف والآخر وفي الاستحسان وهو قول محمد وأبي يوسف الاول لها أن تحبس الرهن بالمتعة والحاصل أن الرهن بمهر المثل يصير رهنا بالمتعة في الاستحسان وهو قول محمد وأبي يوسف الاول وفي القياس وهو قول أبي يوسف الآخر لا يصير رهنا بالمتعة من قاضيان ولا يصح رهن المشغول بحق الغير حتى لو هلك ذهب بغير شيء ذكره في الوجيز ١٥ استقرض من رجل خمسين درهما فقال المقرض انها لا تكفيك ولكن ابعت الى رجلا حتى ابعت اليك ما يكفيك فدفع اليه رهنا فضاغ في يده عن أبي يوسف انه قال على المرتن الأقل من قيمة الرهن ومن خمسين درهما يعني يكون رهنا بخمسين من الوجيز وقاضيان ١٦ أعنتق ماني بطن جاريته ثم رهنها عن أبي يوسف الرهن جائز فان ولدت ولدا فنقصتها الولادة لا يذهب من الدين شيء بنقصان الولادة من قاضيان ١٧ ولورهن الدراهم والدنانير والمكيل والموزون بجنسها فهلكت هلكت بمثلها



من الدين وان اختلفا في الجودة لانه لا عبرة بالجودة عند المقابلة بينهما وهذا عند أبي حنيفة لان عنده يصير مستوفيا باعتبار الوزن دون القيمة وعندهما يضمن القيمة من خلاف جنسه ويكون رهنا مكانه وفي الجامع الصغير فان رهن ابريق فضة وزنه عشرة بعشرة فضاع فهو بما فيه قال معناه ان يكون قيمته مثل وزنه أو أكثر هذا الجواب في الوجهين بالاتفاق لان الاستيفاء عنده باعتبار الوزن وعندهما باعتبار القيمة وهي مثل الدين في الأقل وزيادة عليه في الثاني فيصير بقدر الدين مستوفيا فان كانت قيمته أقل من الدين فهو على الخلاف المذكور من الهداية لو رهن ما يقسم عند رجلين جازو عليهما ان يقسما ولو دفع أحدهما كله الى الآخر ضمن نصفه وهذا عند أبي حنيفة وقال لا يضمن ولو كان مما لا يقسم لا يضمن اتفاقا كما في درر البحار وان رهن عينا واحدة عند رجلين يدين لكل واحد منهما عليه جازو جبهه رهن عند كل واحد منهما فان تباها تفكلا واحد منهما في نوبته كالعديل في حق الآخر المضمون على كل واحد منهما ما حصته فان أعطى أحدهما دينه كان كله رهنا في يده الآخر حتى يستوفي دينه وان رهن رجلان يدين عليهما الرجل رهنا واحدا فهو جائز والرهن رهن بكل الدين والمرتهن أن يمسكه حتى يستوفي جميع الدين فان أقام الرجلان كل واحد منهما البينة على رجل انه رهنه عبده الذي في يده وقبضه فهو باطل فلو هلك يهلك أمانته لان الباطل لا يحكم له ولو مات الراهن والعبد في أيديهما أقام كل واحد منهما البينة على ما وصفناه كان في يد كل واحد منهما نصفه رهنا يبيعه بحقه استحضانا وهو قول أبي حنيفة ومحمد وفي القياس هذا باطل وهو قول أبي يوسف من الهداية وفي قاضيان لو ارتمى رجلان من رجل رهنا يدين لهما عليه وهما شريكان فيه أولا شركة بينهما فهو جائز اذا قبلوا قبل أحدهما دون الآخر لا يصح ولو قضى الراهن دين أحدهما وفد قبله الا لا يكون له أن يسترد نصف الرهن ولو رهن منهما وقال رهن نصف من هذا والنصف من هذا الآخر لا يجوز اه وفي الهداية من الهبة ولو رهن شيئا من رجلين ونص على الأبعاض لا يجوز اه وان شرط في الرهن أن يكون في يد الراهن لا يصح الرهن وان قبضه المرتهن من الوجيز رجل رهن شيئا يدين مؤجلا وسطا العديل على يديه اذا حل الاجل فلم يقبض العديل الرهن حتى حل الدين فالرهن باطل من قاضيان ولو قال رهنك هذين العبدين بأفكلا واحد منهما بمائة فقبل المرتهن أحدهما بمائة جاز الرهن فيه من مثمل الهداية ولو رهن الوصي بعض التركة عند غريم الميت جاز ان كانت الورثة كلهم صغارا أو كبارا غيبا وان كان بعضهم كبارا غيبا جاز عند أبي حنيفة وعندهما لا يجوز الا على الصغار خاصة ولو استدان لنفقة الورثة وفوائدهم ورهن به يجوز على الصغار خاصة دون كبار ولو استدان لنفقة رقيقهم ودوابهم ورهن به جاز عند أبي حنيفة على الصغار والكبار حضورا أو غيبا وعندهما لا يجوز الا على الغائب أو الصغار ولا يجوز رهنه على الكل رهن العبد التاجر ورهانه جائز ويقتضى رهنه

وارتهانه بعد الحجر كالمصكبات اذا عجز المصكبات كالخرفي الرهن والارتهان وهو الصحيح الذي في الرهن والارتهان كالمسلم والمستامن فيهما كالذي من الوجيز رجل رهن جارية ذات زوج بغير اذن الزوج صح الرهن وليس للمرتهن أن يمنع الزوج من غشيانها فان ماتت من غشيانها كانت كأنها ماتت بأقفة مما يورثه فيسقط دين المرتهن استحسانا والقياس أن لا يسقط لان الزوج اغنا وطنها بتسليم المولى فصار كان الراهن وطنها ولو رهن المودع الوديعة فهلك عند المرتهن خاف المالك ضمن الراهن أو المرتهن ولا ينفذ الرهن لان الضمان بالدفع وعقد الرهن كان قبله فلا يكون مالكا وقت الرهن فلا يجوز كالمودع عدا لغيره ثم ان الراهن اشترى العبد من مولاه ودفعه الى المرتهن فانه لا يكون رهنا عند المرتهن لان الراهن ملكه به عند الرهن فلا يكون مالكا وقت الرهن من قاضيان والرهن جائز في الحراج هذه في كفاية الهداية ولو رهن شيئا من انسان وسلمه اليه ثم رهنه من آخر لم يصح الثاني هذه في جنابيات الهداية رهن المصحف جائز عندنا خلافا لاجد من درر البحار

### الفصل الثاني فيما يصير به رهنا وما لا يصير به

رجل دفع الى رجل ثوبين وقال خذ أيهما شئت رهنا بدينى فاخذهما فضا عافى يده عن محمد انه لا يذهب من الدين شيء وجعل هذا بمنزلة رجل عليه عشرون درهما فدفع المدينون الى الطالب مائة درهم وقال خذ منها عشرين درهما فقبضها فضا عافى يده قبل أن يأخذ منها عشرين درهما ضا عافى من مال المدينون والدين عليه على حاله ولو دفع اليه ثوبين وقال خذ أحدهما رهنا بدينك فاخذهما وقبضهما سوا قال محمد يذهب نصف قيمة كل واحد منهما بالدين ان كان مثل الدين وروى ابن سماعة عن محمد رجل عليه دين فقضى بعضه ثم دفع الى الدائن عبدا وقال هذا رهن عندك بشئ ان كان بقي لك فاني لأدري أبقى لك شيء من المال أو لم يبق فهو جائز وهو رهن بما بقي ان كان قد بقي منه شيء وان كان لم يبق منه شيء وهلك العبد عند المرتهن فلا ضمان عليه لانه لم يأخذ العبد على شيء مسمى ولو أن المدينون قضى الدين ثم دفع اليه مالا وقال خذ هذا رهنا بما كان فيها من زينة أو ستوق فهو رهن جائز بما كان ستوقا ولا يكون رهنا بما كان زينة لان قبض الزينة استيفاء فلا يتصور الرهن بعد الاستيفاء بخلاف الستوق رجل اشترى ثوبا بعشرة دراهم ولم يقبض المشتري الثوب المبيع وأعطاه ثوبا آخر حتى يكونان رهنا بالثمن قال محمد لم يكن هذا رهنا وللمشتري أن يسترد الثوب الثاني فان هلك الثوب الثاني عند البائع وقيمة ما سوا يهلك بمجموعه دراهم لانه كان مضمونا رجل له على رجل مائة درهم فأعطاه المدينون ثوبا وقال خذ هذا رهنا ببعض حقك فقبض وهلك قال زفر بن القيس وقال أبو يوسف يذهب بما شاء المرتهن ويرجع على الراهن بفضل دينه من قاضيان ومن اشترى شيئا بدراهم فدفع الى البائع ثوبا وقال امسك هذا الثوب حتى أعطيك الثمن فالثوب رهن وقال زفر لا يكون رهنا ومثله عن أبي يوسف واذا



قال امسكه بدينك أو ممالك كان رهنا اتفاقا من الهداية <sup>١</sup> رهن ثوبا قيمته خمسة بنجمة ودينارين وقضى دينارين ثم قال يكون الرهن رهنا بما بقي من الدين فهو رهن بالجمعة حتى لو هلك يرجع عليه الراهن بدينارين من القنية <sup>٢</sup> رجل عليه ألف درهم غلزل رجل فقال للدائن امسك هذه الألف الوضوح بمقتضى وأشهد لي بالقبض كان هذا اقتضاء وكذا لو قال أشهد لي بالقبض فقال صاحب الدين اعطى حتى أشهد لك فقال امسك هذه الألف الوضوح وأشهد لي بالقبض ولو قال خذ هذه الألف الوضوح حتى آتيك بمقتضى وأشهد لي بالقبض فاخذ فهو رهن ولا يكون اقتضاء <sup>٣</sup> رجل رهن عند رجل ثوبين على عشرة دراهم وقال أحدهما رهن لك بعشرة أو قال خذ أيهما شئت رهنا بدينك قال أبو يوسف هذا باطل فإن ضاعا جعلا لم يكن عليه شيء ودينه على حاله <sup>٤</sup> رجل أراد أن يدخل خانة فلم يدعه صاحب الخان حتى دفع إليه ثوبا فهلك عنده روى عن عاصم بن يوسف أنه إن رهنه باجرة البيت فالرهن بما فيه وإن أخذ منه الرهن لخوف السرقة ضمن صاحب الخان وقال الفقيه أبو الليث عدي لا يضمن صاحب الخان في الوجهين إذا لم يكن الدافع مكره في الدفع من قاضي خان <sup>٥</sup> رجل تقاضى دينه من مديونه فلم يقضه فرفع العمامة من رأسه رهنا بدينه لم يجز أخذه فإن هكت هلك بالدين كالرهن من الفصولين والوجيز وفي الخلاصة رب الدين إذا تقاضى المديون فلم يقضه فرفع العمامة من رأسه وقال أقض ديني حتى أردع عليك فذهب بها فجاء المديون بعد أيام بدينه وقد هلك العمامة ثم لا يزال الرهن قال رحمه الله تعالى هكذا ذكرنا وهذا باب تقيم إذا أمكنه أن تردادها فتركها عنده أما إذا عجز وتركها باعجزه ففيه نظر انتهى <sup>٦</sup> أخذ عين آخر فقال لا أدفعه إليك حتى تعطيني عيني فتنازعافوضت على يد عدل فهلك العينان لا يضمن إلا إذا كان العين غصباً لأنه حينئذ يصح الرهن به من المفصولين <sup>٧</sup> ولو زوج الراهن الجارية المهرونة بغير إذن المرتهن جاز النكاح والمرتهن أن يمنع الزوج من غشيانها فإن غشيان الزوج يصير المهر رهنا مع الجارية لأنه بدل جزء من أجزائها فيعلق به حق المرتهن بمنزلة الولد وقبل الغشيان لا يكون المهر رهناً لأن المهر لا يتأكد قبل الدخول فإن ماتت الجارية من غشيانها كان المرتهن بالخيار أن شاء ضمن الراهن لأن الهلاك حصل بتسلطه وإن شاء ضمن الزوج كما لو قتلها الزوج ثم يرجع الزوج على المولى إذا لم يعلم بالرهن وكنتم عنه المولى لأنه صار مفروراً من جهته وإن أعلمه بذلك لا يرجع بذلك على المولى لأنه لم يصر مفروراً من جهته من قاضي خان

### الفصل الثالث فيما يبطل الرهن

الشيوع الطاريء يبطل الرهن في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف لا يبطل له صورته الراهن إذا وكل العدل ببيع الرهن مجتمعا أو متفرقا كيف شاء فباع بعض الرهن بطل فيما بقي وعن أبي يوسف أنه لا يبطل ولو استحق بعض الرهن فإن كان المستحق شائعا يبطل الرهن وإن استحق

شي مقدري يبقى الرهن صحيحا فيما بقي ويكون الباقي محبوسا بجميع الدين فإن هلك الباقي وفي قيمته وفابيع الدين فإنه يهلك بجمسته من الدين لا غير من قاضي خان <sup>١</sup> وفي الوجيز ولو ارتهن دابتين فاستحق أحدهما لم يهلك الأخرى إلا بجميع الدين وإن هلكت هلكت بجمستها <sup>٢</sup> ولو رهن عبدين بألف قيمتهما سواء ثم قال الراهن للمرتهن أني قد احتجت إلى أحد الغلامين فردده على ففعل فالثاني رهن بالألف كلها وإن مات مات بجمسته انتهى <sup>٣</sup> وأما إذا أعاره المرتهن للراهن ليخدمه أو ليعمل له عملا فقبضه لم يبطل الرهن ولكن يخرج من ضمان المرتهن فإن هلك في يد الراهن هلك بغير شيء والمرتهن أن يسترجعه إلى يده لأن عقد الرهن باق إلا في حكم الضمان في الحال وإذا بقي الرهن فاذا أخذه عاد الضمان وكذا لو أعاره أحدهما أجنبيا باذن الآخر سقط حكم الضمان ويبقى عقد الرهن فكل منهما أن يرد رهنا كما كان وهذا بخلاف الاجارة والبيع والهبة من أجنبي إذا باعها أحدهما باذن الآخر حيث يخرج عن الرهن فلا يعود إلا بعد مقتضى حتى لو مات الراهن قبل الرد إلى المرتهن يكون المرتهن أسوة للقرماء من الهداية وفي التصرفات الفاسدة من الفصولين لو باع المرتهن أو الراهن الرهن باذن الآخر يخرج من أن يكون رهنا ويكون الثمن رهنا مكان العين قبضه المشتري أو لا قال قاضيان الثمن رهن سواء شرط في عقد الرهن أن يباع بدينه أو لم يشترط وعن أبي يوسف أنه يكون رهنا لو شرط أن يباع بدينه والأول والصحيح هو الأول وكذا لو باع العدل الرهن يخرج من أن يكون رهنا ويصير الثمن رهنا مكان الأول مقبوضا كان الثمن أو لم يكن وإذا توى كان من مال المرتهن وكذا لو قتل العبد الرهن وغرم القاتل قيمته وكذا لو قتل عبدا فدفع به يكون المدفوع رهنا مكان الأول من الهداية <sup>٤</sup> ولو أجره أحدهما باذن الآخر أو بدونه ثم أجاز صحت الاجارة وبطل الرهن وللراهن أجره وللعاقدة قبضه ولا يعود رهنا بعض مدة الاجارة من الفصولين ولا يصير الاجرم رهنا مكان الرهن إلا إذا شرط المرتهن عند الاجارة أن يكون الاجرم رهنا عنده ذكره في الوجيز <sup>٥</sup> ولو استأجره مرتهنه جاز وبطل الرهن لوجود القبض للاجارة حتى لا يكون للمرتهن أن يعود في الرهن ذكره قاضيان فيملاك أمانة لو لم يحبس عنه رهنه بضمي الاجارة من الفصولين <sup>٦</sup> لو أجر المرتهن الرهن من الراهن لا تصح الاجارة ويكون للمرتهن أن يعود في الرهن ويأخذه وإن أجره المرتهن من أجنبي بغير إذن الراهن لا يبطل الرهن وللمرتهن أن يعيده في الرهن وكذا لو أجره الراهن بغير إذن المرتهن كانت الاجارة باطلة ولا يبطل الرهن وكان للمرتهن أن يعيده في الرهن وإن أجازا جميعا خرج من الرهن والاجارة للراهن متى ما حصل الاذن منه والافهي للذي أجره ويتصدق بها من قاضيان <sup>٧</sup> ولو أجره المرتهن من أجنبي سنة بغير أمر الراهن فأنقضت السنة ثم أجاز الراهن لم يصح وللمرتهن أن يعيده في الرهن وإن أجاز بعد مضي سنة أشهر جازت وأنصف الاجر للمرتهن يتصدق به ونصفه للراهن وليس للمرتهن أن يعيده في الرهن <sup>٨</sup> رجلان لكل واحد منهما ألف درهم على رجل فارتبها منه أرضا له بدينهما وقبضاها ثم قال أحدهما إن



المسأل الذي لنا على فلان باطل والارض في أيدينا تجبته قال أبو يوسف بطل الرهن وقال محمد لا يبطل الرهن ويبرأ من حصته والرهن بحاله من الوجيز **§** لو استحق الرهن بعد هلاكه في يد المرتن فان ضمن المستحق الراهن لا يبطل الرهن وان ضمن المرتن يبطل الرهن ذكره قاضيان وغيره فيرجع المرتن على الراهن بقيمة الرهن وبالدين صرح به في الوجيز والهداية **§** وكذا لو استعار عينا لرهنته وقدمه له المعير قدرا أو جنسا أو مكانا أو ممرته فخالف المستعير وهلك الرهن عند المرتن فالمعير بالخيار ان شاء ضمن المستعير ويتم عقد الرهن بينه وبين المرتن وان شاء ضمن المرتن ويرجع المرتن بما ضمن وبالدين على الراهن من الهداية **§** رجل له دين على رجل وبه رهن عنده ثم انهما تناقضا عقد الرهن ولم يأخذ المرتن دينه فهلك الرهن عنده فانه يملك بالدين ويبقى الرهن ما بقي قبض المرتن من قاضيان **§** وفي الهداية لو تفاخرا الرهن للمرتن حبسه ما لم يقض الدين أو يبرئه ولا يبطل الرهن الا بالرد على الراهن على وجه الفسخ لانه يبقى مضمونا ما بقي القبض والدين ولو هلك في يده سقط الدين اذا كان به وفاء بالدين لبقاء الدين انتهى **§** وفي فصل التصرفات الفاسدة من الفصولين لا يبطل الرهن بالتفاخ قبل رده فيضمن بالاقل من قيمته ومن الدين والممرتن حبسه بعد الفسخ انتهى **§** ولو سلم المرتن الرهن الى راعه لبيعه بطل الرهن وليس له استرداده والاصح بقاء الرهن لانه كالاغارة من راعه وهي لا تبطل الرهن ولكن يبطل ضمانه حتى يملك امانة في تلك الحالة لو اريد الاستيفاء من التصرفات الفاسدة من الفصولين **§** ولا يبطل الرهن بموت الراهن ولا بموت المرتن ولا بموت ما وبيعه رهنه عند الورثة ولو وضع الرهن على يد عدل فمات العدل لا يبطل الرهن ويوضع الرهن على يد عدل آخر عن راض منهما فان اختلفا فوضعه القاضي على يد عدل **§** واذا استأجر دارا أو شيئا أو أعطى بالاجر رهنها جاز فان هلك بعد استيفاء المنفعة بصير مستوفيا للاجر وان هلك قبل استيفاء المنفعة بطل الرهن ويجب على المرتن رد قيمة الرهن ولو اذن المرتن للراهن أن يزرع الارض المرهونة فزرع أو بسكن الدار المرهونة باذن المرتن لا يبطل الرهن وله أن يسترد الرهن فيعود رهنه وما دام في يد الراهن لا يكون في ضمان المرتن **§** رجل غصب من آخر عبدا فرهنه بيده عند رجل وهلك العبد عند المرتن **§** كان للمالك الخيار ان شاء ضمن الغاصب وان شاء ضمن المرتن فان ضمن الغاصب تم الرهن وان ضمن المرتن كان للمرتن ان يرجع على الراهن بما ضمن ويبطل الرهن ولو كان الغاصب دفع العبد المغموب الى رجل وديعة ثم رهنه بعد ذلك من المدفوع اليه فهلك الرهن ثم جاء صاحب العبد وضمن الغاصب أو المدفوع اليه فرجع على الراهن جاز الرهن في الوجهين ولا يبطل **§** لو أودع المرتن الرهن عند انسان باذن الراهن فهو رهن على حاله ان هلك في يد المدفوع بسقط الدين بهلاكه ولو رهنه المرتن باذن الراهن من غيره وسلمه اليه يخرج من الرهن الاول من قاضي خان قال في الفصولين وصار كأن المرتن الاول استعار مال الراهن الاول للرهن فرهنه **§** ولو رهنه مرتنه بلا اذن راعه.

لم يجوز للراهن ابطاله ولو هلك قال الراهن الاول لو شاء ضمن الاول وضمنه ضمان رهن وملك في يد الثاني يدين الضامن اذ ملكه بضمه فمكانه رهن ملك نفسه ولو ضمن الثاني فضمنه ضمان رهن عند الاول ويبطل الرهن عند الثاني ويرجع الثاني على الاول بما ضمن بيده انتهى **§** رجلان رهنهما معا بدين عليهما فادعى المرتن الرهن عليهما فجعدا فاقام البيعة على أحدهما على هذا الوجه فانه يستخاف الا تخرب الله ما رهنه فان نكل يثبت الرهن عليهما على أحدهما بالبيعة وعلى الاخر بالتكول فان حلف رد المرتن الرهن عليهما ما لان الرهن لم يثبت في نصيب الخائف فينزع ذرا القضا بالرهن في نصيب الاخر لانه شائع ولو كان الراهن واحدا والمرتن اثنين فقال أحدهما ارتهنت أنا وصاحبي هذا العبد منكم عانة درهم واقام البيعة والمرتن الاخر يجحد ويقول لم يرتن والراهن يجحد الرهن فمن أبي يوسف فيه روايتان في رواية يرد الرهن وفي رواية العبد كانه يكون رهن اللجدي بحصته من الدين ولا يبطل الرهن بجحد صاحبه وهو قول أبي حنيفة وقال محمد أقضى بيعة المدعي رهنه واجعله في يد الذي أقام البيعة فاذا قضى الراهن للمرتن الذي أقام البيعة ماله أخذ الرهن وان هلك الرهن يذهب من الدين بنصيب الذي أقام البيعة من قاضيان **§** ولو أقر الراهن بالمرهون لرجل لم يصدق ولا يبطل الرهن والمقر له ان شاء أدى المال وقبض الرهن ويرجع بما قضى على الراهن وان شاء ضمن الراهن قيمته وللمقر له أن يستخاف المرتن على علمه من الوجيز **§** ولو صبغ الراهن ثوب الرهن بعصفر خرج من الرهن وضمن قيمته ولو كان الثوب والعصفر رهنه كان للمرتن أن يضمنه قيمة الثوب وعصفر مثله وان شاء رضى بان يكون المصبوغ رهنه في يده من غصب الوجيز **§** رجل رهن عند رجل محمقا وأمره بالقراءة منه ان قرأ منه صار عارية حتى لا يضمن لان الحكم في الرهن الحبس فاذا استعده له باذنه تغير حكمه ويبطل الرهن ولو فرغ من القراءة ثم هلك يملك بالدين وكذا لو رهن خاتما وأذن له أن يبعه في الخصر فهلك يملك بالدين وكذا اذا رهن ثوبا أو امره باللبس أو دابة وأذن له بالركوب من الخلاصة

#### في الفصل الرابع في الزيادة في الرهن والزيادة المتولدة منه واستبداله وتعددده

يجوز الزيادة في الرهن عند علمائنا الثلاثة خلافا للفرز وحكمها حكم الاصل محبوسة مضمونة كالاصل ويقسم الدين على قيمة الاصل يوم قبضه وعلى قيمة الزيادة يوم قبضت حتى لو كانت قيمة الزيادة يوم قبضها خمساثة وقيمة الاصل يوم القبض ألفا والدين الفاي قسم الدين اثلاثا في الزيادة ثلث الدين وفي الاصل ثلث الدين اعتبارا بقرينة ما في وقتي الاعتبار من الهداية **§** ولا تجوز الزيادة في الدين عند أبي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف فلورهن عبدا قيمته ألفان بالف درهم ثم استقرض من المرتن ألفا أخرى على أن يكون العبد رهنه ما جاز عنده ويكون رهنه ما ولا يجوز عندهما ويكون رهنه بالالف خاصة ولو هلك يملك به الا بهما ولو قضى الف الف الاولى للراهن أن يسترده عندهما **§** والزيادة المتولدة من الرهن كالولد والابن



والصوف والتمر تكون رهنا مع الاصل عندنا والمرتهن أن يملك الكل حتى يستوفي حقه  
وعند الشافعي رحمه الله تعالى الزوائد لا تدخل تحت حكم الرهن والراهن يأخذ شيئا فشيئا  
والزيادة الغير متولدة منه كاجر موكبه وغلة العقار لا تصير رهنا اتفاقا ذكره في الحقائق ثم  
إذا صارت الزيادة رهنا عندنا يقسم الدين على قيمة الاصل يوم القبض وعلى قيمة الزيادة يوم  
الفكالك لا قبله ذكره في الوجيز حتى لو هلك النماء قبل الفكالك حال قيام الاصل هلك بغير  
شيء ذكره قاضيان وغيره وان هلك الاصل وبقي النماء يوم الفكالك فما أصاب الاصل بسقط  
من الدين بقدره وما أصاب النماء افتكه الراهن وصور المسائل على هذا الاصل يخرج ذكره  
في الهداية ولو هلك النماء بعد هلاك الاصل هلك بسقطه من الدين حتى لو كانت قيمة الاصل  
يوم القبض ألفا وقيمة الولد يوم الفكالك ألفا فالدين بينهما نصفان ولو انتقصت قيمة الولد  
بالعيب أو بغير العيب فصارت تساوي خمسمائة فالدين بينهما ما أثلاثا ثلثاه في الام وثلثه  
في الولد ولو زادت قيمة الولد فصارت تساوي ألفين فثلثا الدين في الولد وثلثه في الام **§** ولو  
ارتهن أمتين قيمتهما مائة فولدت احدهما وقيمة الولد مثل قيمة الام فانت الام بسقط ربع  
الدين وبقي الولد بربع الدين والتي لم تلد بنصف الدين من الوجيز **§** وإذا ولدت المهرهونة ولدا  
ثم ان الراهن زاد عبدا مع الولد وقيمة كل واحد منهما ألف فالعبد رهن مع الولد خاصة يقسم  
ما في الولد عليه وعلى العبد الزيادة ولو كانت الزيادة مع الام يقسم الدين على قيمة الام يوم  
العقد وعلى قيمة الزيادة يوم القبض فما أصاب الام قسم عليها وعلى ولدها من الهداية  
**§** رجل رهن عند انسان عبدا بآلاف ثم جاء الراهن بجارية وقال خذها مكان العبد فانه يصح  
ذلك اذا قبض الثاني فالاول رهن مادام في يده يملك بالدين ان هلك والثاني أمانته يملك بغير شيء  
فاذا قبض الثاني يخرج الاول من أن يكون رهنا رد الاول على الراهن أو لم يرد ويكون الثاني  
رهنا لو هلك يملك بقيمة نفسه لا بقيمة الاول (٣) من قاضي خان قال في الهداية فان رهن  
عبدا يساوي ألفا بالف ثم أعطاه عبدا آخر قيمته ألف مكان الاول فالاول رهن حتى يرده الى  
الاول والمرتهن في الآخر أمين حتى يحمله مكان الاول ثم قيل بشرط تجديد القبض وقيل  
لا يشترط انتهى **§** رجل عليه دين وبه كفيل فاخذ الطالب من الكفيل رهنا ومن المديون  
رهنا أحدهما بعد الآخر وبكل واحد من الرهنيين وفاء بالدين فهلك أحد الرهنيين عند المرتهن  
قال زفر أيم ما هلك هلك بكل الدين وقال أبو يوسف ان كان الراهن الثاني علم بالرهن الاول فان  
الرهن الثاني يملك بنصف الدين وان لم يعلم بذلك يملك بجميع الدين وذكر في كتاب الرهن ان  
الثاني يملك بنصف الدين ولم يذكر العلم والجهل والصحيح ما ذكر في كتاب الرهن لان كل واحد  
منهما مطالب بجميع الدين فيجعل الرهن الثاني زيادة في الرهن فيقسم الدين على الرهن

(٣) مائة له عن قاضيان فيه مخالفة لما ذكره بعد عن الهداية فلهذا العبارة من

الخاتمة اه

الاول والثاني على قدر قيمتهما فان استوت قيمتهما فإيماء هلك بنصف الدين من قاضيان

### الفصل الخامس في التعيب والنقصان **§**

لو رهن قلب فضة وزنه عشرة دراهم وقيمتها عشرة بعشرة فأنكسر عند المرتهن ونقصت قيمته  
بالنكسر فعند أبي حنيفة وأبي يوسف كافى الدرر ان شاء الراهن افتكه بما فيه وان شاء  
ضمن المرتهن قيمته من جنسه أو خلاف جنسه ونكسره رهنا عند المرتهن والمكسر والمكسر والمرتهن  
بالضمان وعند محمد ان شاء افتكه ناقصا وان شاء جعله بالدين وان كانت قيمته أقل من  
وزنه بان كانت ثمانية مثلا يضمن المرتهن قيمته جيدا من خلاف جنسه أو رديا من جنسه  
ويكون رهنا عنده وهذا بالاتفاق وان كانت قيمته أكثر من وزنه بان كانت اثني عشر  
مثلا فعند أبي حنيفة يضمن المرتهن جميع قيمته ويكون رهنا عنده وعند أبي يوسف يضمن  
خمس أسداس قيمته ويكون خمس أسداس المكسر ومالكه بالضمان وسدس يفرز حتى  
لا يبقى الرهن شاعا ويكون السدس مع قيمة خمسة أسداس المكسر ورهنا من الهداية ولم  
يبين مذهب محمد بل قال في بيان قول محمد بن نوع طويل يعرف في موضعه فقول على ما في  
المجمع مع زيادة شرح واظهار لما أضره وقال محمد ان نقص الكسر سدسا أو أقل أجبر الراهن  
على الفكالك بجميع الدين وان كان النقصان أزيد من السدس ان شاء افتكه بجميع الدين  
وان شاء جعله بالدين ولو كان القالب المهرهون بعشرة وزنه اثني عشر دينار وقيمتها ثلاثة  
عشر فأنكسر فعند أبي حنيفة ان شاء افتكه بجميع الدين وان شاء ضمن المرتهن خمسة  
أسداس قيمته وجعلها مع سدسه رهنا وعند أبي يوسف يضمن المرتهن عشرة أجزاء  
القيمة من ثلاثة عشر وأربعة من النقصان فان كان دينارا أو أقل أجبر الراهن على  
الفكالك بجميع الدين وان كان النقصان أكثر من دينار ان شاء افتكه بجميع الدين وان  
شاء جعل خمسة أسداس فقط رهنا واسترد السدس قال في الحقائق وجعله مسئلة القلب  
على ثلاثين فصلا تعرف من الزيادات وجامع المحبوبي فن أراد أن يحققها فإليه طابعه امن  
موضعها **§** ولو رهن عبدا فاعور فقال الراهن ان كانت قيمته يوم الرهن ألفا وذهب  
بالاعور اربعة خسمائة نصف الدين وقال المرتهن ان كانت قيمته يوم الرهن خمسمائة وذهب  
بالاعور اربعة الدين كان القول قول الراهن مع عبده لان الظاهر انه لا يرهن بالالف  
الا ما يساوي ألفا أو أكثر والبيضة أيضا يثبت **§** اذا أبق العبد المهرهون بطل الدين فان  
عاد العبد من الاباق يعود رهنا ويسقط من الدين بقدر نقصان الاباق ان كان ذلك من  
أول مرة من قاضي خان ولو أبق قبل ذلك لا ينقص من الدين شيء ذكره في النصولين  
وجعل الاباق على المرتهن ان لم يكن قيمته أكثر من الدين وان كانت أكثر منه فعلى المرتهن  
بقدر المضمون وعلى الراهن بقدر الزيادة من الايضاح **§** رهن قاشا بافشاخ سقط من  
الدين بقدر النقصان من الفصواتين **§** ولو غلب الماء على الارض المهرهونة لا يبطل



الدين ولكن يسقط منه بقدر النقصان من الوجيز ٥ ولورهن عصير افتحه ثم صار  
خلا كان رهنا على حاله ويسقط من الدين قدر ما نقص عن العصير كذا أو وزنا من الوجيز  
والإيضاح قال قاضي خان وعن محمد بن تركه بالدين ٥ ولورهن شاة قيمتها عشرة عشرة  
فماتت فدبغ جلد لها فصار يساوي درهمها كان رهنا بدرهم من الهداية ٥ قال في  
الوجيز وإن دبغ بشيء له قيمة فإنه يستحق المرتهن الحبس بما زاد الدباغ فيه ثم قيل يبطل الرهن  
الأول في حق الجلود ويصير الجلود رهنا بما زاد الدباغ فيه وقيل يبقى الرهن الأول بدنه وبقية  
الدباغ انتهى ٥ ولورهن فروا قيمته أربعة عشر فافسده السوس حتى صارت قيمته عشرة  
يفتدك الراهن بدرهمين ونصف ويسقط ثلاثة أرباع الدين لأن كل ربع من الدين في مقابلة  
ربع من الرهن وهو أن ربع الدين وقديق من الفرو ربعه فيبقى من الدين أيضا ربعه من  
البرازية ٥ حامى وضع المصنف الرهن في صندوقه ووضع عليه قصعة ماء للشرب فانكسب  
الماء على المصنف فهلك ضمن ضمان الرهن لا الزيادة والمودع لا يضمن شيئا من القنينة  
٥ إذا انتقص الرهن عند المرتهن من حيث السر لا يذهب شيء من الدين عندنا وإن انتقص  
نقصان قدر أو وقت بان كان قبا فأنكسر وانتقصت قيمته يذهب قدر النقصان من الدين  
عند الكل من قاضي خان فلورهن عبدا يساوي ألفا بالف مؤجل فصارت قيمته مائة بتراجع  
السعر فباعه المرتهن بأمر الراهن بالمائة فقبض عنه رجع بما بقي وهو تسعمائة لأن الدين  
لا يسقط بنقصان السعر وإذا كان باقيا وقد أمر الراهن أن يبيعه بمائة يكون الباقي في ذمته  
كالواستردده وباعه بنفسه ٥ كافي الهداية ٥ رهن شجرة الفرساد فذهب وقت الأوراق  
وانتقص عنه ٥ قال الإمام الأسكاف يذهب من الدين بمحصة النقصان إلا أن يكون  
النقصان في نفس الفرصا دلتنا الأوراق وقال انفقته لا يسقط شيء لأنه كتر ارجع السعر  
وقول الأسكاف هو الصواب لأنه بعد ذهاب وقتها لا قيمة لها أسلاف صار كالهلاك انتهى

### ٥ الفصل السادس في التصرف والانتفاع بالرهن

اعتاق الراهن وتديره واستيلاده ينفذ ويخرج القن من الرهن ويضمن المولى القيمة  
لو موسرا وتكون رهنا مكانه إن كان الدين مؤجلا وطول بآدائه وإن كان المولى معسرا  
استسعى المرتهن المدبر وأم الولد في جميع الدين ويسعى المعتق في الأقل من الدين ومن قيمته  
وهو يرجع بماسعى على المولى خاصة ٥ كافي الهداية والوجيز ٥ روى إمامنا عن  
أبي حنيفة ٥ لو أعتق الراهن العبد المرهون بأذن المرتهن والراهن معسرا لشيء على العبد  
انتهى ٥ ولو كان العبد المرهون عارية فاعتقه جازم المرتهن إن شاء ضمن المعير قيمته  
ويكون رهنا عنده إلى أن يقبض دينه فيردها إلى المعير من الهداية ٥ وتوقف بيع الراهن  
الرهن على إجازة المرتهن فإن أجاز وأوصاه رهنا ٥ كافي الهداية ٥ وأعاره الراهن الرهن  
وأجارته وهبته ورهنه لا ينفذ بغير إذن المرتهن وقد مر ٥ وليس للمرتهن أن يبيع الرهن

الابتسيط من الراهن وله أن يبيع ما يخاف فسادا من الأصل والنفاء بأذن القاضي ويمسك  
عنه رهنا وإن باع بغير أمر القاضي كان ضامنا ٥ كافي قاضي خان والبرازية ٥ من مشتمل  
الهداية ٥ للمرتهن بيع الرهن بإجازة الحاكم وأخذ دينه إذا كان الراهن غائبا لا يعرف موته  
ولا حياته انتهى ٥ وليس للمرتهن أن يرهن الرهن ذكره في الفصولين وقد مر ٥ وليس  
له أن يؤجر ويبيع فان فعل كان متعديا ولا يبطل عقد الرهن بالتعدي والمرتهن أن يحفظ  
الرهن بنفسه وزوجته وولده الذي في عياله وخادمه الذي هو في عياله وإن حفظ بغير  
من في عياله أو ودعه ضمن وهو مل بضمن الثاني فهو على الخلاف بقرين في الودعة ٥ وإذا  
تعدي المرتهن في الرهن ضمنه ضمان الغصب بجميع قيمته من الهداية ٥ ولو أعار  
المرتهن الرهن فهلك في يد المستعير ضمن سواء هلك في حالة الاستعمال أو غيرها ٥ لو خالف  
ثم عاد فهو رهن على حاه فلو ادعى الوفاق وكذب رهنه صدق رهنه إذا أقرب بسبب  
الضمان من ضمان المودع من الفصولين ٥ وليس للمرتهن أن يسافر بالرهن في قول أبي  
يوسف ومحمد فإن فعل كان ضامنا من قاضي خان ونقل صاحب الفصولين عن العدة  
أن المرتهن لو سافر بالرهن أو أنه نقل عن البلد لم يضمن وكذا العدل الذي في يده الرهن ثم  
قال يحتمل أن يكون ما ذكر في العدة قول أبي حنيفة ٥ وليس للمرتهن أن ينتفع بالرهن  
لأبلا استعمال ولا يكتفى إلا أن يأذن له المالك ذكره في الهداية ٥ وفي الخلاصة وليس  
للمرتهن أن يتصرف بشيء في الرهن غير المال لا يبيع ولا يؤجر ولا يهب ولا يبلس ولا  
يستخدم فإن فعل كان متعديا ولا يبطل الرهن اه ٥ ولو أجز المرتهن الرهن من أجنبي بلا إجازة  
الراهن فالغلة للمرتهن ويتصدق بها عند الإمام ومحمد كالغاصب يتصدق بالغلة أو يردّها على  
المالك وإن أجره بأذن الراهن بطل الرهن والأجر للراهن وإن أناف المرتهن الغلة في هذه  
الصورة ضمنها ولا يضمن إن هلك لأنه وكيل للمالك وإن استعمل الرهن بالأذن الراهن  
وهلك حالة الاستعمال ضمن كل قيمته وصار رهنا مكانه كما إذا أنافه أجنبي وضمن القيمة ولا  
يسقط شيء من الدين ولو تلف بعد الاستعمال شيء يسقط الدين بخلاف التلف حال الاستعمال  
بأذن الراهن وكذا لو أعاره الراهن أو المرتهن من أجنبي بأذن الآخر وهلك في يد الأجنبي  
لا يسقط شيء من الدين ٥ ألحق المرتهن الخاتم المرهون في كيدته المتخرق وضاع بالسقوط  
ضمن كل الفاضل من الدين أيضا ٥ قال الراهن للمرتهن أعطه الدلال للبيع وخذ حقت  
فدفعه إلى الدلال وهلك في يده لا يضمن المرتهن ٥ ولو أجز المرتهن العين أو قطع الثمر بغير إذن  
الحاكم يضمن ٥ ولو كان الرهن شاة أو بقرة يخاف عليها الهلاك فذبحها المرتهن ضمن قياسا  
والحاصل أن كل تصرف يزيل العين عن ملك الراهن كالبيع لا يملكه المرتهن ولو فعله ضمن  
وإن فيه حفظ المال عن الفساد إلا إذا كان بأمر الحاكم وكل تصرف لا يزيل العين للمرتهن  
أن يفعله وإن بغير أمر القاضي إذا كان فيه حفظ أو تحصين من البرازية ٥ ولو انتفع  
المرتهن بالرهن بغير إذن الراهن بصير ناصبا حتى لو هلك حالة الاستعمال يضمن قيمته ويكون



رهنا مكانه اذا كان الدين مؤجلا وان ترك الانتفاع فهو رهن على حاله من الوجيز  
والفصولين **§** وان استعار المرتهن الرهن من الراهن ليعمل به فذلك قبل أن يأخذ في العمل  
هناك على ضمان الرهن لبقاء يد المرتهن وكذا اذا هلك بعد الفراغ من العمل لارتفاع  
يد العارية ولو هلك حالة العمل هلك بغير ضمان لثبوت يد العارية بالاستعمال وهي مخالفة  
لبد الرهن فانتفى الضمان وكذا اذا أذن الراهن المرتهن بالاستعمال لما بينا من الهداية  
**§** المرتهن اذا ركب الدابة المرهونة بأذن الراهن فعطبت في ركوبه يضمن قيمتها وان عطبت  
بعد ما نزل عنها سلمية هلك رهنها وان ركبها الراهن بأذن المرتهن أو بغير اذنه فعطبت  
لا يسقط الدين من قاضيان **§** المرتهن لو ركب الدابة ليردها على ربه فهلكت في الطريق  
لم يضمن لو سلمت من ركوبه ولا يصح الا بينة على سلامتها من الفصولين **§** ولو كان  
الرهن ثوبا فلبسه المرتهن بأذن الراهن وهلك في استعماله لا يسقط الدين لان استعمال  
المرتهن بأذن الراهن كاستعمال الراهن ولو هلك باستعمال الراهن لا يسقط شيء من الدين  
وان استرده المرتهن بعد لبس الراهن فذلك يهلك بالدين **§** ولو كان الرهن ثوبا فجاء الراهن  
بفكه وبه خرق فقال الراهن حدث هذا في يد المرتهن قبل لبسه أو بعد ما نزع الثوب من نفسه  
وقال المرتهن لا بل حدث في اللبس كان القول قول المرتهن والبينة بينة الراهن ولو قال  
الراهن لم يلبسه المرتهن وتخرق عنده وقال المرتهن لبسته فخرق كان القول قول الراهن  
من قاضيان **§** ارهن عمامة قيمتها نصف درهم ودرهم فضة بدرهم فهلكت الفضة  
ولبس العمامة حتى تخربت فالفضة تذهب بثلاثي الدين ويضمن قيمة العمامة نصف درهم  
يحسب له قيم ادا نقان ويرد انتقا على الراهن من الفصولين **§** لو رهن ثوبا بواوي عشرين  
درهما بعشرة دراهم فلبسه المرتهن بأذن الراهن فانتقص منه ستة دراهم ثم لبسه مرة  
أخرى بغير اذن الراهن وانتقص أربعة دراهم ثم هلك الثوب بقيته عند الهلاك عشرة  
قالوا يرجع المرتهن على الراهن بدرهم واحد ويسقط من دينه تسعة دراهم ووجه ذلك ان  
الدين اذا كان عشرة دراهم وقيمة الثوب يوم الرهن عشرون كان نصف الثوب مضمونا  
بالدين ونصفه أمانة وصار كل درهم من رهنه بدرهم فاذا انتقص من الثوب بلبسه بأذن  
الراهن ستة لا يسقط شيء من الدين لان لبس المرتهن بأذن الراهن كلبس الراهن فلا يكون  
مضمونا على المرتهن وما انتقص بلبسه بغير اذن الراهن وهو أربعة دراهم مضمون على  
المرتهن فصار على المرتهن وهو أربعة دراهم تصير قصاصا بقدرها من الدين فاذا هلك  
الثوب بقيته بعد النقصان عشرة نصفها مضمونة ونصفها أمانة فبقدر المضمون يصير  
المرتهن مستوفيا دينه وبقى من دينه درهم واحد فلهذا يرجع على الراهن بدرهم واحد  
**§** رهن جارية فأرضعت صبيا للمرتهن لم يسقط شيء من دينه لان لبن الأمي غير متقوم  
**§** ولو كانت شاة فشرب المرتهن لبنها كان محسوبا عليه من الدين لان لبن الشاة متقوم  
من قاضي خان **§** رهن ضيعة في الشتاء تشعل على أشجار مثمرة وأباح له أكل الثمار فلما

أبغ الثمار في الصيف أكلها بناء على تلك الاباحة لا شيء عليه ولا يسقط من دينه شيء من  
القنية **§** رهن شاة وأباح للمرتهن أن يشرب لبنها كان للمرتهن أن يشرب ويأكل ولا  
يأكل ضامنا ولا يسقط شيء من الدين لانه أنلفه بأذن المالك فان لم يقتل الشاة حتى ماتت في يد  
المرتهن قسم الدين على قيمة الشاة وعلى قيمة اللبن الذي شرب فأصاب الشاة يسقط ذلك  
القدر من الدين وما أصاب اللبن أخذته المرتهن من الراهن لان شرب اللبن بأذن الراهن  
كشرب الراهن لا يسقط قدر حصته من الدين كالألف الراهن عضو من أعضائها كان  
للمرتهن أن يرجع على الراهن بحصة ذلك من الدين وكذلك ولد الشاة اذا أذن له الراهن  
في أكله وكذا جميع الثمار التي تحدث على هذا القياس **§** ولو رهن خاتما فلبس المرتهن  
الخاتم في خنصره اليمنى أو اليسرى فذلك الخاتم كان ضامنا لانه استعمال وفيما سوى الخنصر  
من الاصابع لا يضمن لان ذلك حفظ وهو مأثور بالحفظ فيكون رهنه عابقيه **§** وكذا  
الطبلان ان لبسه المرتهن لبسا معتادا ضمن وان وضعه على عاتقه لا يضمن لانه حفظ **§** ولو  
رهن سيفين أو ثلاثة فتقلاها لا يضمن في الثلاثة وضمن في السيفين لان انعاده جرت بين  
الشجعان بتقلا سيفين في الحرب ولم تجز بتقلا الثلاثة **§** وان لبس الخاتم في خنصره فوق  
خاتم لا يضمن الا اذا كان اللابس ممن يتختم بخاتمين فيضمن لان ذلك استعمال وزينة والاول  
حفظ من الهداية وقاضيان **§** تختم به المرتهن بأذن فلتلف فالدين على حاله اذا خاتم صار  
عارية تخرج من أن يكون رهنه ولو أخرجه من اللابس ثم هلك ذلك بالدين للعود هذا الأمر  
بالتختم في الخنصر ولو أمره بالتختم في البصر يهلك بالدين اذا عارية فلا مر بالحفظ لا بالاستعمال  
هو الصحيح ولو أمره بالتختم في الخنصر فلا فرق بين أمره يجعل الفص في جانب الكف وعدم  
الامر به من الفصولين **§** ولو كان المرتهن امرأة فتختمت به في أي موضع أصبع كانت  
ضمنت لان النساء يتختمن بجميع أصابعهن كافي الغصب من الصغرى **§** المرتهن اذا أمتهن  
العين في موضع لا يملك فيه للاستعمال فهو حفظ فلا يضمن فلو أمتهن المرتهن انقص  
المرهون أو وضع العمامة على العاتق أو المرأة تسورت بالخخال أو تخلفت بالسوار وهلك  
لا يضمن ولو تسورت بالسوار وتخلفت بالخخال تضمن من الوجيز **§** ولو كان الرهن مضمونا  
فأذن له الراهن بالقراءة فذلك قبل أن يفرغ من القراءة لا يضمن المرتهن والدين على حاله  
وان هلك بعد الفراغ من القراءة يهلك بالدين من قاضيان ولو أجاز الراهن لولد المرتهن  
أن يتعلم منه فذهب الصبي الى المعلم ونسى عنده فضاغ لم يضمن لانه ايداع الصبي وكان  
شيخ الاسلام علاء الدين السمرقندي على انه يضمن ويقول ليس هذا ايداع الصبي بل هو كما  
لو أنلفه صبي هو في عياله اذ تركه هناك تضيق بخلاف تلفه حالة الاستعمال من الفصولين

### الفصل السابع في الهلاك بعد الابراء والاستيفاء

الرهن بعد الهبة والابراء أمانة استحسانا لا يضمن الا بعد التعدي وبعد الايفاء مضمون فلو



وهب المرتهن الدين من المدين أو أراه عنه ثم هلك الرهن في يده بلا حبسه يهلك بغير شيء استصحبنا خلافاً لفرقوك هذا إذا ارتمت المرأة رهناً بالصدق فأبرأته أو وهبته من الزوج وارتدت والعياذ بالله تعالى قبل الدخول أو اختلعت منه على صداقها ثم هلك الرهن في يدها يهلك بغير شيء ولم تضمن إسقوط الدين كما في الإبراء من الهداية § ولو حبسه ضمن قيمته بالإجماع ذكره في الفصولين § ولو استوفى المرتهن الدين كله أو بعضه بابقاء الراهن أو بابقاء متطوع ثم هلك في يده يهلك بالدين ويجب عليه رد ما قبض إلى من قبضه منه وهو من عليه الدين أو المتطوع من الهداية وعند زفر لوني ربع أجني بقاء الدين ثم هلك الرهن في يد المرتهن يرد ما قبض إلى الراهن لا إلى المتطوع من المجمع § ولو اشترى المرتهن بالدين شيئاً أو صالح عنه على عين ثم هلك الرهن في يده يهلك بالدين وكذا إذا أحال الراهن المرتهن بالدين على غيره ثم هلك الرهن بطلت الحوالة ويهلك بالدين وكذا لو تصادقاً على أن لا دين ثم هلك الرهن يهلك بالدين من الهداية § رهن عبداً يساوي ألفاً بألف ثم تصادقاً على أن لا دين أن كان التصديق بعد ما هلك الرهن فعلى المرتهن رد الألف لأنه حال الهلاك كان مضموناً بألف ظاهر الجعل استيفاء حكماً وبعد كلاً لا استيفاء الحقيقي ولو وجد التصديق قبل الهلاك قال شيخ الإسلام اختلاف المشايخ فيه وقال الحلواني نص محمد في الجامع أنه يهلك أمانة § وكذا إذا رهن عبداً بكر حنطة ومات العبد ثم تصادقاً أن الكرم لم يكن فعلى المرتهن قيمة الكرم لأن كرمنا أنه صار مستوفياً وعن الثاني رحمه الله أنه لا شيء على المرتهن لأن التصديق جهة في جهة وقد تصادقاً عند الهلاك أن الدين لم يكن واستيفاء الدين ولا دين لا يتصور من البرازية § وفي الفصولين والوجه يزول تصادقاً أن لا دين والرهن قائم في يد المرتهن ثم هلك في يد المرتهن يرد على الراهن قدر الدين ولو تصادقاً على أن لا دين بعد هلاكه فيل يهلك أمانة وقيل يضمن § إذا رجل عليه دين وبه رهن وكفيل كفيل باذن المدينون ففقد الكفيل دين الطالب ثم هلك الرهن عند الطالب ذكر في النوازل أن الكفيل يرجع على الأصل بما كفّل لأن الرهن إذا هلك وبه وفاء بالدين يصير الطالب قابضاً دينه بقبض الرهن فإذا أخذ المال من الكفيل يصير قابضاً بعد الاستيفاء إلا أن الكفيل انما دفع المال إلى الطالب باذن الأصل فهو وسفير محض في ذلك فلا يكون له أن يخاصم الطالب ولكنه يخاصم الأصل ويرجع عليه لأنه دفع المال بأمره وهو كالموابع شيئاً وأخذ § كفيل بالثمن بأمر المشتري يرجع على البائع بما دفع الكفيل إليه من قاضيان رهن ثوبين بعشرة قيمة أحدهما تسعة والآخر ستة فاقضى أربعة دراهم ثم هلك الذي قيمته ستة يفتن الثوب الباقي بدرهمين ولو هلك الذي قيمته تسعة أخذ الباقي بغير شيء من الوجيز

### الفصل الثامن في الرهن الذي يوضع على يد عدل

لوافق الراهن والمرتهن على وضع الرهن على يد عدل جازي يتم الرهن بقبض العدل ذكره

في الإصلاح وليس للمرتهن ولا للراهن أن يأخذ منه وقبض العدل يكون بمنزلة قبض المرتهن فلا يولد ذلك في يده هلك في ضمان المرتهن ولو دفع العدل الرهن إلى الراهن أو المرتهن ضمن وإذا ضمن العدل قيمة الرهن بعد ما دفع إلى أحدهما وقد استهلك المدفوع إليه أو هلك في يده لا يقدر أن يجعل القيمة رهناً في يده لكن يتفق الراهن والمرتهن على أن يأخذاهما منه ويجعلاهما رهناً عنده أو عند غيره وإن تعذرا اجتماعهما يرفع أحدهما إلى القاضي ليفعل كذلك ولو فعل ثم قضى الراهن الدين وقد ضمن العدل القيمة بالدفع إلى الراهن فالقيمة سالمة له وإن كان ضمنها بالدفع إلى المرتهن فالراهن يأخذ القيمة منه كما يأخذ الرهن إذا كان قائماً من الهداية § قال في الوجيز ثم إن العدل إذا كان دفع الرهن إلى المرتهن على وجه الأمانة وهلك في يده لا يرجع بقيمته عليه وإن دفعه رهناً بأن قال هذا رهناً فخذ واجبه يرجع عليه بالقيمة اه § ولو وكل الراهن العدل ببيع الرهن عند حلول الدين جازي فلو باعه العدل وسلم الثمن إلى المرتهن ثم استحق أو رد عليه بعيب بقضاء فاض فإن المشتري يرجع بالثمن على العدل ثم العدل بالخيار إن شاء رجع على المرتهن بالثمن وبعود دين المرتهن على حاله وإن شاء على الراهن من قاضي خان § قال في الهداية ولو كان التوكيل بعد عقد الرهن غير مشروط في العقد فالحق العدل من العهدة يرجع به على الراهن قبض المرتهن الثمن أم لا لأنه لم يتعلق بهذا التوكيل حق المرتهن فلا رجوع عليه كافي الكفالة المنقردة عن الرهن اه ولو باع العدل ولم يسلّم الثمن إلى المرتهن فاستحق المبيع أو رد بعيب بقضاء فإن العدل لا يرجع على المرتهن § ولو قال العدل بعث الرهن وسلمت الثمن وأنكر المرتهن ذلك كان القول قول العدل ويبطل دين المرتهن وللعدل المسط على بيع الرهن ببيع ما يحدث من الرهن من ولد أو غير لأنه تسع للأصل § ولو أن العدل باع الرهن في حياته وتصادقوا على بيعه إلا أن الراهن يقول باعه بمائة والدين وقيمة الرهن مائة أيضاً وصدق العدل في ذلك وقال المرتهن باعه بمئتين درهمين كان القول قول المرتهن مع عيئه والبينة بينه الراهن § رجل رهن عند رجل جارية تساوي ألفاً بألف مؤجلة إلى شهر وجعل رجلاً مسلطاً على بيعها إذا حل الأجل فلما حل الأجل جاء المرتهن بجارية وطلب من العدل بيعها فقَالَ الراهن ليست هذه جاريتي أن تصادق الراهن والمرتهن أن المرهونة كانت قيمتها ألف درهم والدين ألف درهم فإن كانت الجارية التي جاء بها المرتهن تساوي ألف درهم إلا أن الراهن أنكر أن تكون هذه تلك الجارية أو قال لا أدري كان القول قوله مع عيئه على العلم فإن حلف لا يجبر العدل على البيع وبأمر القاضي الراهن بالبيع فإن امتنع الراهن لا يجبر الراهن ولو كان يبيعه القاضي كالمات العدل وإذا باع القاضي كانت العهدة على الراهن وإن نكل يجبر العدل على بيعها وإذا باع العدل كانت العهدة على العدل ويرجع العدل على الراهن وإن جاء المرتهن بجارية قيمتها خمسمائة فقال الراهن ليست هذه الجارية جاريتي وقال المرتهن هذه تلك الجارية وانتقص سعرها كان القول قول الراهن ويحلف فإن حلف تجبر الجارية هالكة بالدين في زعمه ثم يرجع إلى



العدل ان أقر العدل بما قال المرتهن يقال له بعها للمرتهن فاذا باع دفع الثمن الى المرتهن فان كان فيه بقية لا يرجع المرتهن ببقية دينه على الراهن الا اذا أقام المرتهن البينة على ما قال فيرجع ببقية دينه على الراهن هذا اذا صادقا ان قيمة الجارية كانت ألفا وان اختلفا فقال الراهن كانت قيمتها ألفا وهذه غير تلك الجارية وقال المرتهن ما رهنتمى الا جارية قيمتها خمسة مائة كان القول قول المرتهن فان صدقه العدل يجبر على البيع فان كان الثمن أنقص من الدين يرجع ببقية دينه على الراهن وان امتنع العدل من بيعها يجبر الراهن على بيعها أو يبيعها القاضي والعهد على الراهن وبقية الدين كذلك يكون على الراهن من قاضي خان

### في الفصل التاسع في الجناية على الراهن والجناية منه

جناية الراهن على الرهن وضوئة وجناية المرتهن على الرهن تسقط من دينه بقدرها ان كان الضمان على صفة الدين فاذا استهلك الراهن الرهن فان كان الدين حالا أخذ منه كل الدين وان كان مؤجلا أخذ منه قيمته فتكون رهنا مكانه الى حلول الاجل ولو استهلكه أجنبي فالمرتهن هو الخصم في تضمينه فبأخذ القيمة وتكون رهنا في يده والواجب على هذا المستهلك قيمته يوم هلك فان كانت يوم هلك خمسة مائة ويوم رهن ألفا غرم خمسة مائة وكانت رهننا وتسقط من الدين خمسة مائة اذا اعتبر في ضمان الرهن القيمة يوم القبض لا يوم الفسك **ك** ولو استهلكه المرتهن وكان الدين مؤجلا غرم القيمة وكانت رهنا في يده حتى يحل الاجل فاذا حل الدين وهو على صفة القيمة استوفى المرتهن منها قدر حقه ورد الفضل ان كان وتعتبر قيمته يوم القبض من الهداية قال قاضي خان وان كانت قيمته يوم القبض ألفا وقدره ألفا وبألف وتراجعت الى خمسة مائة غرم بالاستهلاك خمسة مائة وتسقط من الدين خمسة مائة **هـ** ومن رهن عبد يساوي ألفا بألف الى أجل فنقص من العهر فرجعت قيمته الى مائة ثم قتله رجل خطأ وغرم قيمته مائة ثم حل الاجل فان المرتهن بقبض المائة قضاء عن حقه ولا يرجع على الراهن بشئ وان قتله عبد قيمته مائة قد دفع به يجبر الراهن على افسكاكه بجميع الدين عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد وهو مخير ان شاء افسكاكه بجميع الدين وان شاء تركه على المرتهن ولو كان العبد تراجع سعره حتى صار يساوي مائة ثم قتله عبد يساوي مائة قد دفع به فهو على هذا الخلاف من الهداية **و** الشاة المرهونة اذا ولدت ولدا عند المرتهن واستهلكها المرتهن أو ولدها كان عليه قيمة ما استهلك ويكون الضمان رهنا عنده يفتكه الراهن بقسطه من الدين وان كان الراهن هو الذي استهلك الولد أو الزيادة يضمن أيضا كما ضمن المرتهن فلو هلك الضمان عند المرتهن يهلك هدره لان الضمان قائم مقام الولد والولد لو هلك عند المرتهن يهلك هدره فكذا ذلك الضمان **ز** ولورهن حيوانا من غير بني آدم فجنى البعض على البعض تكون الجناية هدر او يصير كانه هلك بأفة مماوية من قاضي خان **ح** قال في الوجيز ان رهن دابنتين فقتلت احدهما الاخرى ذهب من الدين بحسابها **و** ولو كان

الرهن عدين فقتل احدهما الاخر أو جنى احدهما على الآخر فيمادون النفس قل الارش أو كثر لا تعتبر الجناية ويسقط دين المجنى عليه بقدره ولو كانا جميعا رهنا بالثمن فقتل احدهما الاخر فلا دفع ولا فداء ويبقى الباقي رهنا بسبع مائة وخمسين **ط** ولورهن عبدا ودابة بجناية الدابة على العبد هدر وجناية العبد على الدابة معتبرة حسب جناية العبد على عبدا آخر من قاضي خان **ق** رهن كرشعير وغلاما وبردونا بقيمة كل واحد مائة وقبض المرتهن فاقضم الغلام البردون الشعيير بجناية ثلث العبد على ثلث الرهن مهذرة وجناية ثلثي العبد معتبرة فتسكون في عتق العبد ذكره في الوجيز نقلا عن المنتقى **ك** جناية العبد الرهن على الراهن في نفسه جناية توجب المال وعلى ماله هدر في قولهم جميعا وجنابته على المرتهن فيمادون النفس او في ماله هدر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قات قيمة المجنى عليه أو كثر وعنده أبي يوسف ومحمد معتبرة فان اجتمع الراهن والمرتهن على الدفع دفعاه بالجناية الى المرتهن ويبطل الدين من قاضي خان فان قال المرتهن لا أطيب الجناية فهو رهن على حاله انتهى والخلاف اغماه وفي رهن جميعه مضمون بان كانت قيمته مثل الدين أو أقل فاما اذا كان بعضه مضمونا وبعضه أمانة بان كانت قيمته ضعف الدين فان جنابته على المرتهن معتبرة اتفاقا فيقال للراهن ان شئت ادفعه بالجناية وان شئت افده فان دفعه وقبل المرتهن بطل الدين كله وصار العبد للمرتهن وان اختار فداءه فنصف الفداء على الراهن ونصفه على المرتهن فما كان حصص المرتهن يبطل وما كان حصصه الراهن يفدى والعبد رهن على حاله ذكره في الحقائق ومشى عليه ابن كمال في الابيضاح وفي الوجيز فان كان في قيمته فضل عن الدين جنابته على المرتهن ورفيقه معتبرة بالاجماع انتهى وفي الهداية وجناية الرهن على مال المرتهن لا تعتبر بالاتفاق اذا كانت قيمته والدين سواء لانه لا فائدة لا اعتباره لانه لا يملك العبد وهو الفائدة وان كانت القيمة أكثر من الدين فعن أبي حنيفة انه يعتبر بقدر الأمانة وعنه انه يعتبر بجناية الرهن على ابن الراهن وابن المرتهن كالجناية على الاجنبي انتهى **ل** العبد المرتهن اذا قتل الراهن أو المرتهن أو غيرهما عمدا يقتص منه ويبطل الدين من قاضي خان وغيره **م** واذا قتل العبد الرهن فتبطل الخطأ فضمن الجناية على المرتهن وليس له ان يدفع لانه لا يملك التملك فان فداء المرتهن بقي الدين على حاله ولا يرجع على الراهن بشئ من الفداء لان الجناية حصلت في ضمانه فكان عليه اصلاحها ولو أبقى المرتهن ان يفدى قبل للراهن ادفع العبد أو افده بالدية فان اختار الدفع سقط الدين لانه استحق لمعنى في ضمان المرتهن فصار كالهلاك وكذلك ان فدى يسقط الدين لان العبد كالحاصل له بعوض كان على المرتهن وهو الفداء بخلاف ولد الرهن اذا قتل انسانا أو أهلا كمالا فان الراهن يحاطب بالدفع أو الفداء وان فدى فهو رهن مع أمه على حالهما من الهداية قال ابن كمال في الابيضاح اغما يسقط الدين بتمامه اذا كان أقل من قيمة الرهن أو مساويا أما اذا كان أكثر يسقط من الدين مقدار



قيمة العبد ولا يسقط الباقي وانما لم يذكر في المتن هذا لان الظاهر ان لا يكون الدين أكثر من قيمة الرهن انتهى وفي الوجيز فان هلك الرهن في يد المرتهن بعد ما فداء الرهن يرد على الراهن الفداء انتهى ١ ولو كانت قيمة العبد ألفين رهون بألف وقد جنى العبد خطأ يقال لهما افديا لان النصف منه مضمون والنصف أمانة والفساد في المضمون على المرتهن وفي الأمانة على الراهن فان أجمع على الدفع دفعه وبطل دين المرتهن والدفع لا يجوز في الحقيقة من المرتهن لما بيناه وانما منه الرضا به فان تشا حاقا نقول لمن قال انا أفدي راهنا كان أو مرتهنا ٢ وكذا في جنباية ولد الرهن واذا قال المرتهن انا أفدي له ذلك وان كان المالك يختار الدفع ولو أتى المرتهن ان يفدي وفداء الراهن فانه يحتسب على المرتهن نصف الفداء من الدين لان سقوط الدين أمر لازم فدي أو دفع فلم يجعل الراهن في الفداء متطوعا ثم ينظر ان كان نصف الفداء مثل الدين أو أكثر بطل الدين وان كان أقل سقط من الدين بقدر نصف الفداء وكان العبد رهنا بما بقي ولو كان المرتهن فدي والراهن حاضر فهو متطوع وان كان غائبا لم يكن متطوعا عند أبي حنيفة من الهداية وله ان يرجع على الراهن بدينه ونصف الفداء لكنه يحتسب العبد رهنا بالدين وليس له حبس العبد بنصف الفداء بعد قضاء الدين ذكره في الحقائق وعند أبي يوسف ومحمد وزفر والحسن المرتهن متطوع في الوجهين من الهداية فلا يرجع على الراهن الا بدينه خاصة ذكره في الحقائق قال في الوجيز ولو دفعه الراهن فلامرتهن اذا حضر ان يبطل دفعه ويفدي عنه انتهى ٣ ولو استهلك العبد المرهون ما لا يستغرق رقبته فان أدى المرتهن الدين الذي لزم العبد فدينه على حاله كما في الفداء وان أبي قيل للراهن به فيه الا ان يؤدي عنه فان أدى بطل دين المرتهن كما ذكرنا في الفداء وان لم يؤدي بيع العبد بأخذ صاحب دين العبد دينه لان دين العبد مقدم على دين المرتهن فان فضل شيء ودين غريم العبد مثل دين المرتهن أو أكثر فالفضل للراهن وبطل دين المرتهن لان الرقبة استحققت بمعنى هو في ضمان المرتهن فائسبه الهلاك وان كان دين العبد أقل منه يسقط من دين المرتهن بقدر دين العبد وما فضل من دين العبد يبقى رهنا كما كان ثم ان كان دين المرتهن قد حصل أخذه وان كان لم يحصل أمسه حتى يحصل وان كان غن العبد لا يبقى بدين الغريم أخذ الغريم الثمن ولم يرجع على أحد بما بقي حتى يعق العبد ثم اذا أدى بعده لا يرجع على أحد لانه وجب عليه بفعله من الهداية ٤ وفي الوجيز العبد لو أنلف متاعا لرجل يباع فيه فان بقي من غنائه شيء فهو للمرتهن ٥ وفيه أيضا لو أقام الراهن البينة انه رهنه عبدا يساوي ألفين بألف وقبضه المرتهن وأنكر المرتهن ولا يدري العبد يضمن المرتهن قيمته كلها النصف يسقط بدينه ويؤخذ بالنصف وكذلك لو سكت المرتهن ولم يقر ولم يجسد وان قال المرتهن يساوي خمسمائة لا يسمع قوله انتهى ٦ العبد الرهن اذا قتل عمد ليس للراهن ان يستوفي القصاص الا ان يكون المرتهن معه فاذا اجتمع فالراهن ان يستوفي القصاص في قول أبي حنيفة وتكون القيمة رهنا مكان العبد من قاضي خان

(الباب التاسع في مسائل الغصب ويشتمل على تسعة فصول أيضا)  
(الفصل الاول في بيان الكلام في أحكامه وأحكام الغاصب من الغاصب وغير ذلك بطريق الاجال)

الغصب شرعا هو أخذ مال متقوم محترم بلا اذن من له الاذن على وجه يزيل يده بفعله في العين وخرج بالقيس الاول الحر والميتة فلا يتحقق الغصب فيهما وبالثاني خراج المسلم فلا يتحقق فيه وبالثالث مال الحربى واحترز بالرابع عن الوديعة وتقييد الخامس بقولنا بفعل في العين لا بد منه على أصل الشنخين وبدونه ينطبق الحد على قول محمد فان الشنخين اعتبر في الغصب ازالة اليد المحقة باثبات اليد المبطلة بفعل في العين ومحمد اكتفى باثبات اليد المبطلة ويتفرع على هذا مسائل منها ان زوايا المصوب لا تكون مضمونة عندنا خلافا للشافعي لتحقق اثبات اليد المبطلة دون ازالة اليد المحقة ومنها ان العقار لا يغصب عندهما لعدم تحقق ازالة بفعل فيه لان يد المالك لا تزول الا باخراجه عنه وهو فعل فيه لا في العقار خلافا لمحمد لتحقق مطلق ازالة والاثبات فيه ومنها ان استخدام القن وحمل الدابة غصب لا الجالوس على البساط اذ في الاولين أثبتت فيه اليد المتصرفه ومن ضرورة ازالة اليد المالك بخلاف الاخير فان الجالوس عليه ليس يتصرف فيه من الايضاح والاصلاح وفي الخلاصة الغصب عبارة عن ايقاع الفعل فيما يمكن نقله بغير اذن صاحبه على وجه يتعلق به الضمان امام من غير فعل في المحل فلا يصير غاصبا حتى لو منع رجلا من دخول داره أو لم يمكنه من أخذ ماله لا يكون غاصبا بذلك وكذلك لو منع المالك عن المواشي حتى ضاعت المواشي لا يضمن ولو نقلها عن موضعها يصير غاصبا انتهى ١ وحكم الغصب الاثم ويجب على الغاصب رد المصوب لو كان قائما في مكان غصبه لتفاوت القيم باختلاف الامكنة وأجرة الرد على الغاصب هذه في عارية الهداية وان كان هالكا ولو باق فمجاوبة أو عجز عن رده بان كان عبدا فابق وشحوه فعليه مثله ولو كان مثليا كالمكيل والموزون والعددي المتقارب والمراد بالموزون ما لا يخرج الصنعة عن بيعه بحسب الوزن بان يكون مقابله بالثمن مبنيا على الوزن فمثل القمعة والقدر ليس منه فان انقطع المثل بان كان عبدا فانقطع عن أيدي الناس فعليه قيمته يوم الخصومة عند أبي حنيفة ويوم الغصب عند أبي يوسف ويوم الانقطاع عند محمد ولو صبر المالك الى ان يوجد جنسه له ذلك ولو لم يصرم بالكيفية ولكن بقي منه ناقص الصفة كان المالك بالخيار ان شاء أخذ ناقصا وان شاء عدل الى القيمة هذه في جنباية الهداية وان لم يكن مثليا كالمرزوعات والحيوانات والعدديات المتفاوتة أي الذي تتفاوت أحاده في القيمة لا الذي تتفاوت أنواعه دون أحاده كاذنجان فانه مثلي ذكره في الفصولين فعليه قيمته يوم غصبه ويقوم بالنقد الغالب هذه في زكاة الهداية فلو غصب فلو ساق كسدت ثم استهلكها عند أبي حنيفة عليه مثل التي كسدت ولا يضمن قيمتها ولا مثلها من الذي أحدثه وعند أبي يوسف عليه قيمتها من الذهب أو



الفضة يوم الغصب وقال محمد عليه القيمة في آخر يوم كانت راحة فكسدت لكن والذي  
رحمه الله تعالى كان يفتي بقول محمد رفقاً بالناس فنفق كذلك والعددي كالفلوس من غير  
تفاوت من الصغرى واللحم يضمن بالمثل هذه في السلم من الهداية ❶ وفي الفصولين  
عن القاضي طهير الدين اللحم يضمن بالقيمة لو مطبوخاً بالاجاع وكذا الونيا وهو الصحيح انتهى  
❷ وفي الصغرى اللحم مثلي عندهما خلافاً لابي حنيفة والقول من ذوات الامثال انتهى  
❸ وفي القنية في كون الغزل مثلياً روايتان كالابريس والديس من ذوات القيم فلو اُتف  
دبس غيره فعليه قيمته لان كل ما كان من صنع العباد لا يمكن فيه عادة المماثلة لتفاوتهم في  
الصناعة انتهى ❹ والماء قيمى عند ابي حنيفة وابي يوسف مثلي عند محمد والكاغد مثلي  
والخبر قيمى هو الصحيح ومثلي باطلاق لفظ الطحوى ❺ كل ما يكال أو يوزن واپس في تبعيضه  
مضرة غير المصنوع فهو مثلي وكذا العددي المتقارب بوزن وبيض ونحوهما ذكره في  
الفصولين ❻ واستيفاء الكل في المثلي والقيى على التفصيل يحتاج الى بسط وطويل وقد  
أتى صاحب الفصولين بما يغني فارجع اليه وقت الحاجة ❷ وان ادعى الهلال وانكر  
الطالب حبه الحاكم حتى يعلم انهم لو كانت باقية لآظهرها ثم قضى عليه ببطلانها واذ قضى  
عليه بالبدل ملكها عندنا خلافاً للمالك والشافعي وأحد ذكره في درر البحار وان اختلفا  
في القيمة فالقول للغاصب مع عينه ان لم يرقم المالك حجة على الزيادة فان ظهرت العين بعد  
الرضا والضمن وقيمتها أكثر مما ضمن وقد ضمنها بقول المالك أو بينته أقامها المالك  
على قيمتها أو يتكول الغاصب عن العين فلا خيار للمالك وهو للغاصب اذ ملكها لما ضمنها  
وقد كان الضمان بقول المالك فتم المالك للغاصب بسبب اتصاله به رضا المالك حيث ادعى  
هذا المقدار ذكره في الايضاح وان كان ضمن القيمة بقول الغاصب مع عينه فالمالك  
بالخيار ان شاء أمضى الضمان وان شاء أخذ العين ورد العوض ولو ظهرت العين وقيمتها  
مثل ما ضمنه أو دونه في هذا الفصل الاخير فكذلك الجواب في ظاهر الرواية وهو الاصح  
خلافاً لما قاله الكرخي انه لا خيار له من الهداية ❸ غصب جارية وعبيها واختلفا  
في القيمة فقال صاحبها كانت قيمتها ألفين وقال الغاصب كانت قيمتها ألفاً وحلف على ذلك  
فقضى القاضي على الغاصب بألف لا يحل للغاصب ان يستخذهها ولا يطاها ولا يبيعها  
الا ان يعطيه قيمتها تامة فان أعتقها الغاصب بعد الرضا بالقيمة الناقصة يجوز عتقه  
وعليه تمام القيمة من قاضي خان ❹ غصب العبد المديون ومات عنده فلا رباب  
الديون مطالبته من القنية ❺ ولو غصب المصنوع من الغاصب فالمالك بالخيار ان  
شاء ضمن الغاصب وان شاء ضمن غاصب الغاصب الا في الوقف اذا غصب من الغاصب وكان  
الثاني أملاً من الاول فان المتولى انما يضمن الثاني من الاشياء فان ضمن الاول يرجع بما  
ضمن على الثاني وان ضمن الثاني لا يرجع على الاول ❶ وكذا السارق من الغاصب  
لا يرجع بما ضمن ولو اختار المالك تضمين أحدهما لا يبرأ الاخر عندهما خلافاً لابي يوسف

من الوجيز ❶ وفي مشتمل الهداية ليس للمالك ان يأخذ بعض الضمان من الاول والبعض  
من الثاني ولكن يختار في تضمين أحدهما فان اختار تضمين الاول ورضى به الغاصب أو لم يرض  
ولكن حكم الحاكم له بالقيمة على الاول فليس له ان يرجع ويضمن الثاني وان لم يرض به الاول  
ولم يحكم به الحاكم كان له ان يرجع ويضمن الثاني وان اختار الاول ولم يعطه شيئاً وهو مفلس  
فالحاكم يأمر الاول بقبض ماله على الثاني ويعطيه له فان أبي فالمالك يحضرهما ثم يقبل منه  
البينة على الغاصب الثاني للغاصب الاول ويأخذ ذلك من الثاني في قضيه انتهى ❷ غاصب  
الغاصب اذا رده على الغاصب برى من الضمان كما لو رده على المالك وعن خلف بن أيوب  
وأبي طيسع انه لا يبرأ بالرد على الغاصب قال صاحب الجامع الا صغر وعندي انه ان كان  
يرجوانه يريد رده على صاحبه رجوت ان يبرأ من الصغرى ❸ اذا غصب الرجل من آخر  
جارية فغصبها منه آخر فأبقت فرجع الغاصب الاول الى القاضي وتصادقوا على الامر على  
وجهه فان للغاصب الاول ان يضمن الغاصب الثاني قيمة الجارية ألا ترى ان له ان يتردها  
فاذا دفع الثاني الضمان الى الاول برى كما لو ردها عنها من الخلاصة ❹ غاصب الغاصب  
اذا استلم الغصب أدها له فادى القيمة الى الاول برى عن الضمان وعن أبي يوسف  
انه لا يبرأ ولو رد الثاني عين الغصب على الاول برى عند الكل ❺ ولو أقر الغاصب الاول انه  
أخذ القيمة من الثاني لم يصح اقراره على المصنوع منه وكان للمصنوع منه أن يضمن  
الثاني الا ان يقيم الثاني البينة على ما ادعى وكذا لو كان مكان الثاني غاصب المودع من  
قاضيخان ❶ ولو كان الغصب كلباً أو وزياً فاستهلكه الثاني فاخذ الاول قيمته دراهم  
أو ديناراً لا يبرأ الثاني لانه يبيع واپس له الا قبض عينه أو بدله من القنية ❷ لو باع غاصب  
الغاصب وقبض عنه ليس للغاصب الاول أخذ الثمن منه لانه ليس بمالك ولا نائبه واپس  
له أجازة البيع من الفصولين ❸ ولو اختار المالك تضمين أحد الغاصبين ليس له أن  
يطالب الاخر هذه في كفاية الهداية ❹ وفي الفصولين للمالك أن يضمن كلاهما ما  
نصف قيمته واذا ضمن أحدهما يبرأ الاخر اما لو اختار تضمين أحدهما فله يبرأ الاخر  
حتى لو توى المال عنده من اختاره هل يرجع على الاخر فيه روايتان انتهى ❶ ولوان  
رجالا غصبوا من رجل حبة من الحنطة فبلغ ذلك ففي حنطة قال أبو يوسف اذا غصب  
قوم من رجل شيئاً لقيمة أضينهم قيمته ولو جاء رجل منهم بعد رجل لم أضينه شيئاً ❷ رجل  
غصب ما لا فقصه به من الغاصب رجل له على المصنوع منه دين من جنس الغصب كان  
المصنوع منه بالخيار ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني لان كل واحد منهما غاصب  
فان ضمن الاول لا يبرأ المصنوع منه عما عليه من الدين وان ضمن الثاني برى الاول من  
قاضيخان وفي الخلاصة عن محمد بن سماعة ان تضمين أحدهما انما يوجب البراءة للاخر  
اذا رضى من اختار تضمينه بذلك أو قضى عليه القاضي اما بدون الرضا لا يبرأ  
الغاصب انتهى ❸ رجل عليه دين فاخذ غير صاحب الدين من المديون شيئاً ودفعه الى



صاحب الدين فالاول غاصب والثاني غاصب الغاصب فان اختار تضمين الاخذ لم يصرف قصاصا  
بدينه وان اختار صاحب الدين يصير قصاصا لان الاخذ بمنزلة المعين له على اخذ نفسه  
والفتوى على هذا القول من قاضيان ١٠ ولوباع الغاصب المغصوب فالمالك مخير في  
تضمين من شاء فان ضمن المشتري رجع بمضمنه على البائع هذه في المأذون من الهداية  
وفي الخلاصة لوباع الغاصب فالمالك بالخيار يضمن أم لا شاء فان ضمن الغاصب جاز بيعه  
والثمن له وان ضمن المشتري رجع على البائع بالثمن وبطل البيع ولا يرجع بمضمنه عليه قال  
تأويله اذا باع الغاصب وسلم اما بدون التسليم فلا يجب الضمان انتهى ١١ غصب عبدا  
فباعه فضمنه المالك قيمته بعد بيعه فان رد عليه بعد الضمان يعيب كانه له ان يردده على المالك  
ويسترد القيمة هذه في المأذون من الهداية ١٢ ولورهب الغاصب المغصوب من انسان  
أو أعاره فذلك في يده فضمنه المالك لم يرجع بالقيمة على الغاصب ولورهنه أو أجره أو أودعه  
من انسان وذلك عنده فضمنه المالك يرجع بالقيمة على الغاصب من الوجه ١٣ الغاصب  
إذا أجر المغصوب فالأجر له فان تلف المغصوب من هذا العمل أو تلف لأمته وضمنه الغاصب  
له الاستعانة بأجره في أداء الضمان وتصديق الباقي إذا كان فقيرا فإذا كان غنيا ليس له أن  
يستعين بالغلة في أداء الضمان في الصحيح ١٤ ولو كانت دابة فاخذ أجرها ثم باعها وأخذ ثمنها  
وتلف الثمن ثم مات عند المشتري وضمن المالك المشتري ورجع المشتري على الغاصب ليس  
له الاستعانة في أداء الضمان بالأجر ١٥ ولو أودعه الغاصب عند رجل وذلك عنده والمغصوب  
منه بالخيار ان شاء ضمن الغاصب ولا يرجع هو على المودع وان شاء ضمن المودع ويرجع  
المودع على الغاصب بمضمنه ولو استهلكه المودع فالجواب على قلب هذا وقرار الضمان  
على المودع وكذا لو أجره الغاصب أو رهنه فذلك كان للمغصوب منه ان يضمن أم لا شاء  
فان ضمن الغاصب لا يرجع الغاصب على المستأجر ولا على الرهن ولكن بسقط دينه بهلاك  
الرهن في يد الرهن وان ضمن الرهن أو المستأجر يرجع على الغاصب بمضمنه الا اذا استهلكه  
فلا يرجع على أحد ولو أعاره الغاصب فذلك عنده كان للمغصوب منه بالخيار ان يضمن  
لا يرجع على صاحبه ولو استهلكه المستعير فقرار الضمان عليه من الخلاصة ١٦ اذا غصب  
جارية فأودعها فابتقت فضمنه المالك قيمتها ملكها الغاصب فلو أعتقها الغاصب صح ولو ضمنها  
المودع فأعتقها لم يجز ولو كانت محرما من الغاصب عتقت عليه لا على المودع اذا ضمنها لان  
قرار الضمان على الغاصب لان المودع وان جاز تضمينه فله الرجوع بمضمنه على الغاصب وهو  
المودع لكونه عاملا له فهو كوكيل الشراء ولو اختار المودع بعد تضمينه أخذها بعد  
عودها ولا يرجع على الغاصب لم يكن له ذلك وان هلك في يده بعد العود من الأبق كانت  
أمانته له وله الرجوع على الغاصب بمضمنه وكذا اذا ذهبت عينها والمودع حبسها عن  
الغاصب حتى يعطيه ما ضمنه المالك فان هلك بعد الحبس هلكت بالقيمة وان ذهبت عينها  
بعد الحبس لم يضمنها كالكيل بالثمن لان الفاتت وصف ولا يقابل شيء ولكن يتخير الغاصب

ان شاء أخذها وأدى جميع القيمة وان شاء ترك كافي الوكيل بالشراء ولو كان الغاصب  
أجرها أو رهنها فهو والوديعة سواء وان أعارها أو رهنها فان ضمن الغاصب كان المالك له  
وان ضمن المستعير أو الموهوب له كان المالك لهما الا انهما لا يستوجبان الرجوع على الغاصب  
فكان قرار الضمان عليهما فكان المالك لهما ولو كان مكانهما مشترط ضمن سملت الجارية  
له وكذلك غاصب الغاصب اذا ضمن ملكها لانه لا يرجع على الاول فتمتق عليه لو كانت  
محرمه منه وان ضمن الاول ملكها فتمتق عليه لو كانت محرمة ولو كانت أجنبية فلا ذل  
الرجوع بمضمنه على الثاني لانه ملكها فيصير الثاني غاصبا بملك الاول وكذا لو أراه  
المالك بعد التضمين أو رهنه كان له الرجوع على الثاني واذا ضمن المالك الاول ولم يضمن  
الاول الثاني حتى ظهرت الجارية كانت ملكا لاول فان قال أنا أسلمها لثاني وارجع عليه لم  
يكن له ذلك لان الثاني قدر على رد العين فلا يجوز تضمينه وان رجع الاول على الثاني ثم  
ظهرت كانت للثاني كذا في الاشياء من انقول في المالك نقلا عن شرح الزيادات لقاضي خان  
١٧ وفي الوجهين من كتاب الاستحقاق نقلا عن المنتقى قال أبو يوسف اذا أدى الغاصب قيمة  
الجارية للمغصوبه ثم استولدها ثم استحققت فله ان يرجع بقيمة الولد على المولى انتهى ١٨ ولو  
كفن الغاصب بثوب الغصب ميتا قالوا ان شاء أخذ صاحب الثوب قيمة الثوب وان شاء  
نبش القبر فأي أخذ ثوبه قال الفقيه أبو الليث ان كان الميت ترك مالا يعطى قيمة الثوب  
من ذلك المال وكذلك الوضمن من مبيع قيمة الثوب لا يكون لصاحب الثوب ان ينبش من  
قاضي خان ١٩ وفيه أيضا رجل غصب عبدا أو دابة وغاب المغصوب منه فطلب الغاصب  
من القاضي أن يقبل منه المغصوب أو يأذن له بالانفاق ليرجع بذلك على المالك لا يجيبه  
القاضي لذلك ويتركه عند الغاصب ونفقته تكون على الغاصب ولو قضى القاضي بالانفاق  
على المغصوب لا يجب على المغصوب منه شيء وان رأى القاضي المصلحة في أن يبيع العبد  
أو الدابة بان كان الغاصب مخوفا وعبد الثمن لصاحب الدابة فعل ذلك ٢٠ رجل ابتاع دابة  
رجل يضمن قيمتها ولا ينتظر الى أن تخرج منه ولومات وترك مالا يعطى الضمان من تركته  
وان لم يدع مالا لا يشق بطنه انتهى ٢١ ولو قتل العبد للمغصوب عبدا لرجل في يد الغاصب  
فدفع القاتل مكانه تخير المغصوب منه بين ان يأخذ المذموم مكانه وبين ان يطالب الغاصب  
بقيمة المقتول هذه في الرهن من الهداية

### ٢٢ الفصل الثاني اذا طفر بالغاصب في غير بلد الغصب

رجل غصب من رجل دراهم أو دنانير في بلدة فطالبه المالك في بلدة أخرى كان عليه ان  
يسلمها وليس للمالك ان يطالبه بالقيمة وان اختلف السعر ولو غصب عينا فقيمة المغصوب  
منه في بلدة أخرى والمغصوب في يد الغاصب فان كانت القيمة في هذا المكان مثل القيمة في  
مكان الغصب أو أكثر فلا مال ان يأخذ الغاصب وليس له ان يطالبه بالقيمة وان كان السعر في



هذا المكان أقل من السعر في مكان الغصب كان المالك بالخيار أن شاء أخذ القيمة على سعر مكان الغصب وإن شاء انتظر حتى يأخذ المغصوب في بلدة الغصب ولو كان العين المغصوب قد هلك وهو من ذوات الامثال فإن كان السعر في المكان الذي التقيام مثل السعر في مكان الغصب أو أكثر يبرأ المثل وإن كان السعر في هذا المكان أقل فالمالك بالخيار أن شاء أخذ قيمة العين في مكان الغصب وإن شاء أخذ المثل في الحال وإن شاء انتظر ولو كانت القيمة في مكان الخصومة أكثر بخير الغاصب إن شاء أعطاه مثله في مكان الخصومة وإن شاء أعطاه قيمته حيث غصب إلا أن يرضى المغصوب منه بالأخير وإن كان القيمة في المكانين سواء كان للمغصوب منه أن يطالبه بالمثل من قاضي خان ولو كانت من ذوات القيم فلامالك قيمة بلد الغصب يوم الخصومة من الفصولين **§** وعن أبي يوسف رجل غصب من رجل حنطة بمكة وحملها إلى بغداد قال عليه قيمة بمكة ولو غصب غلام بمكة فجاء به إلى بغداد قال إن كان صاحبه من أهل مكة عليه قيمته وإن كان من غير أهلها أخذ غلامه **§** غصب سفينة فوجد ربهما في وسط البحر لا يستردها من الغاصب ولكن يوأجرها منه إلى الساحل **§** وكذا الرجل إذا غصب دابة فوجد دابة المالك مع الغاصب في المفازة فإن المالك لا يستردها منه وإنما يوأجرها إلى المأمّن من قاضي خان **§** رجل غصب دواب بالكوفة فردّها بخراسان هذا بمنزلة غصب العين فينظر إلى قيمتها في الموضع الذي غصبها وفي موضع الرد إلى آخره من الخلاصة **§** مؤنة الرد على الغاصب سواء غيب المغصوب أو غاب المالك عنه وإن أتى بأضعاف قيمته من القيمة

### في الفصل الثالث فيما يصير به المرء غاصبا أو ضامنا

لو استخدم مملوك رجل بغير إذنه أو أرسله في حاجته أو ركب دابته أو حمل عليها شيئا أو ألقاها فهلكت فهو ضامن من الوجيز **§** استخدم عبد غيره بغير إذنه مولاه فهلكت أو أبق حالة الاستعمال ضمن سواء علم أنه عبد أو لا وكذا لو قال العبد استعملني فأنكره هلكت أو أبق ضمن من مشتمل الهداية **§** رجل بعث غلاما صغيرا في حاجته بغير إذن أهل الغلام فرأى الغلام غلاما يلاعبون فأنهى إليهم وارتقى سطح بيت فوق فأتى بغيره في حاجته لأنه صار غاصبا بالاستعمال **§** رجل قال لعبد انظر اتق هذه الشجرة وانثر المشمش لتأكل أنت ففعل ووقع من الشجرة فأتى لا يضمن لأنه استعمله في أمر نفسه من قاضي خان ولو قال لتأكل ضمن النصف ذكره في مشتمل الهداية **§** فن جاء إلى من يكسر الخطب فطلب منه القدوم وكسر الخطب فضرب بعض المسكر ورمن الخطب في عينه لا يضمن رب الخطب شيئا إذ لم يأمره بالكسر ولم يستعمله وانما فعله القن باختباره **§** استخدم قن غيره بالأمر أو فاد دابته أو ساقها أو حمل عليها شيئا أو ركبها ضمن من ذلك في تلك الخدمة أو غيرها من الفصولين **§** رجل أودع عبده عند رجل فبعثه في حاجته صار غاصبا من الخلاصة

**§** ولو غصب عبد محجور مثله فأتى معه ضمنه لأن المحجور مؤاخذ بما فعله فإن كان الغصب ظاهرا يباع فيه وإن لم يكن ظاهرا بل أقرب به لا يؤخذ في الحال بل يؤخذ بعد العتق هذه في الجنائية من الهداية **§** لو جلس على بساط غيره أو هبت الريح بثوب فالقته في حجر إنسان لا يصير غاصبا مالم ينقله أو يمسكه لنفسه من الوجيز **§** نام على فراش إنسان أو جلس على بساطه لا يكون غاصبا لأن في قول أبي حنيفة غصب المنقول لا يتحقق بدون النقل والتحويل فلا يضمن إذا لم يهلك فعله **§** وكذلك رجل استأجر أرض إنسان ليزرع فيها حنطة فزرع المستأجر الأرض حنطة وحصدها وادساها ففنعها الأجران يرفعها حتى يعطيه الآخر فهلك الحنطة في موضعها لا يضمن الأجر لأنه لم يحولها عن مكانها **§** وذكر الناطقي رجل ركب دابة رجل بغير إذنه ثم نزل فأتى يضمن في رواية الأصل وعن أبي يوسف فإنه لا يضمن وعنه أنه يضمن قال الناطقي الصحيح على قول أبي حنيفة أنه لا يضمن حتى يحولها عن موضعها **§** رجل قعد على ظهر دابة لرجل ولم يحركها ولم يحولها عن موضعها حتى جاء آخر وعقر الدابة فاضمان على الذي عقروا الذي ركب ولم يمسك من ركوبه وإن كان الذي ركب الدابة يحدها ومنعهما عن صاحبها قبل أن يعفروا لم يحركها فجاء رجل وعفروا فلصاحبها أن يضمن أيما شاء وكذا إذا دخل الرجل دارا إنسان وأخذ متاعا وحده فهو ضامن وإن لم يحوله ولم يحده فلا ضمان عليه إلا أن يهلك فعله أو يخرج من الدار **§** رجل أصاب في زرع ثورين فسا قهما إلى مربيته وظن أنهما لأهل القرية فاذا هما لغير أهل قريته فاراد أن يربطهما فدخل أحدهما المربيته فهرب الآخر فقبضه ولم يظفر به قال الشيخ محمد بن الفضل إذا لم يقدر على أن يشهد على نفسه أنه أخذهما ليردهما على صاحبهما لا يضمن إلا أن تكون نيته عند الأخذ أن يضمنهما من صاحبهما فيضمن هذا إذا كان في الليل فإذا كان في النهار وكان الثور لغير أهل قريته كان حكمه حكم اللقطة وإن ترك الأشهاد مع القدرة على أنه أخذه ليرده على صاحبه ضمن وإن عجز عن الأشهاد كان عذرا وإن كان الثور لأهل قريته فأخرجه من زرع وساقه ضمن لأن ما يكون لأهل القرية لا يكون له حكم اللقطة في النهار إن كان لا يكون له حكم اللقطة في الليل أما في النهار فحكمه حكم الغصب فيضمن أشهد أولم يشهد قال ومقدار ما يخرج من ملكه لا يكون مضمونا عليه وإن ساقه وراء ذلك بنفس السرح يصير غاصبا أو يصير مضمونا عليه إلا إذا ساقه إلى موضع يأمن منه من قاضيان وفي الفصولين وقال مشايخنا يضمن وبه يفتى **§** وكذا لو حبس دابة وجدها في كرمه قد أفسدت كرمه فهلكت ضمن **§** وكذا لو أخرجهما عن زرع الغير ضمن انتهى **§** وفي مشتمل الهداية عن البرازية لو أخرج دابة الغير عن زرع الغير لا يضمن إذا لم يسفها بعد الإخراج وعن أبي سلمة أنه يضمن **§** رجل رفع قانسوة من رأس رجل ووضعها على رأس رجل آخر فطرحها الرجل من رأسه فضاعت قالوا إن كانت القانسوة بمرأى العين من صاحبها وأمكنه رفعها من ذلك الموضع لا يضمن الطارح لأن ذلك بمنزلة الرد على المالك وإن لم يكن



كذلك يضمن **§** زق سمن انشق فرب رجل وأخذه ثم تركه قالوا ان لم يكن المالك حاضرا يضمن  
وان كان المالك حاضرا لا يضمن لان هذا ليس بتضييع هذا اذا أخذ الزق فان لم يأخذه ولم يرق  
منه لا يضمن وان لم يكن المالك حاضرا وعلى هذا اذا سقط شيء من انسان فراه رجل  
**§** لو غصب جارية فزني بها ثم ردها على المولى فظهر بها حبل عند المولى لاقبل من ستة أشهر  
من وقت الغصب رد الغاصب قيمتها يوم الغصب من قاضي خان **§** وفي الهداية ومن  
غصب جارية وزني بها ثم ردها غلبت وماتت في نفاسها يضمن قيمتها يوم عتقت ولا ضمان  
عليه في الحرة وهذا عند أبي حنيفة وقال لا يضمن في الامه أيضا انتهى وفي موضع آخر  
رجل غصب جارية فزنت عنده ثم ردها على المالك فولدت عنده فماتت في نفاسها  
ومات الولد أيضا كان على الغاصب قيمتها في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ليس عليه  
الا نقصان الحبل انتهى **§** غصب قنطرة مال مولا يصير غاصبا لآمال ولو أتى فغاصبه ضمن  
المال وقيمتها من الفصولين **§** رجل غصب عبدا وشهد العبد وقتل نفسه ضمن الغاصب  
قيمة العبد كالموكله غير العبد عند الغاصب كان له أن يضمن الغاصب **§** رجل غصب من  
رجل جارية وغيبها فاقام المغمصوب منه بينة انه غصب منه جاريته ولم يذكروا صفة  
الجارية ولا قيمتها قال في الكتاب يحبس حتى يجي بها وترد على صاحبها قال أبو بكر البخاري  
تأويل المسئلة ان الشهود شهدوا على اقرار الغاصب بذلك لان الاقرار انما ثبت بالبينة  
كالاقرار ما بينة فاما الشهادة على فعل الغصب لا تقبل مع جهالة المغمصوب لان الغصب  
اثبات الملك للمدعي في المغمصوب ولا وجه للقضاء بالمجهول وكذا لا بد من الاشارة الى ماهو  
المقصود بالدعوى في الشهادة وقال الشيخ الزاهد شمس الائمة السرخسي الاصح ان هذه  
الدعوى والشهادة صحيحة لمكان الضرورة فان الغاصب يكون محتجعا عن احضار المغمصوب  
عادة والشهود على الغصب قبلما يقفون على اوصاف المغمصوب وانما يتأتى منهم معانية فعل  
الغصب فسقط اعتبار علمهم باوصاف المغمصوب لمكان الضرورة فثبت بشهادتهم فعل الغصب  
في محل هو مال منقوض ويصير ثبوت ذلك بالبينة كالثبوت باقراره فيحبس حتى يجي بها وتردها  
على صاحبها فان قال الغاصب قد ماتت الجارية أو بعثها ولا أقدر عليها فان القاضي لا يجل  
بالقضاء بالقيمة لان القضاء بالقيمة ينتقل في حق المغمصوب منه عن العين الى القيمة فيتلوم  
زما تاوذلك مفوض الى رأى القاضي وهذا اذا لم يرض المغمصوب منه بالقضاء بالقيمة فاما اذا  
رضى فانه يقضى ولا يتلوم هذه الجملة من قاضي خان **§** وفي الفصولين نقلنا عن كتاب  
الخلاصة للمفتين ومما يختبر به الفقيه لو سئل عن أخذ جارية غيره بلا اذنه فاستعمله ثم رده  
الى موضع أخذه منه وكان معه جحش فأكله الذئب ضمن لوساق الجحش معه لا لولم تعرض له  
بشيء بان ساق الام فانساق الجحش معها اذا حبسها **§** ركب دابة غيره ثم نزل وتركها في  
مكانها كان ضامنا في قول أبي يوسف ولا يكون ضامنا عند زفر **§** رجل مان وعليه دين وله

دين على رجل فاخذ صاحب دين الميت من المديون مثل حقه اختلف المشايخ فيه قال الشيخ  
الامام أبو نصر صاحب دين الميت يكون غاصبا ويصير ما أخذ قصاصا بدينه لانه أخذ مال  
الميت بغير اذنه وقال بعضهم لا يكون غاصبا وهو الصحيح لانه أخذ باذن انشرع الا ان المأخوذ  
يصير مضمونا عليه فيكون قصاصا بدينه كالوظففر بحال المديون في حياته من جنس دينه  
**§** رجل قال اذا تناول فلان مالي فهو له حلال فتناول فلان من غير ان يعلم بالباحته قال  
أبو نصر يجوز ذلك ولا ضمان عليه ولو قال كل انسان تناول من مالي فهو له حلال قال  
محمد بن سلمه لا يجوز ان تناول ضمن وقال أبو نصر محمد بن سلام هو جائز وأبو نصر جعل  
هذا الاباحة والاباحة للمجهول جائزة ومحمد بن سلمه جعله ابراء عما تناوله والبراء للمجهول  
باطل والفتوى على قول أبي نصر ولو قال لا يخرج جميع ما تأكل من مالي فقد جعله حلال في حلال  
منه يكون الاكل حلالا في قولهم جميعا ولو قال جميع ما تأكل من مالي فقد أبرأ من ذكر  
عن بعضهم انه لا يصح هذا الابراء **§** رجل قال لا خراثة في حلال مما أكلت من مالي  
أو أخذت أو أعطيت حلال له الا **§** ولا يحل له الاخذ والاعطاء **§** رجل قال  
أذنت للناس في غرتي فخذوا مني ما يشاء ففعلوا من ذلك شيئا فهو لهم  
لان هذه اباحة **§** رجل قال أبحث فلان أن يأكل من مالي وفلات لا يعلم ذلك قال  
الفقيه أبو بكر البخاري انه لا يباح له الاكل لان الاباحة اطلاق وعولا يثبت قبل العلم وعن  
البعض الاباحة تثبت قبل العلم من قاضي خان **§** غصب ثوبا وابسه فذهبه ما نكاه والغاصب  
لا يعلم انه المالك فتحرق لا يضمن لو تحرق من مده ولو قال المالك ردني في غيبته مده  
لا يعدم مثله فتحرق من شدة لا يضمن الغاصب أيضا كخبري في كبر ولو مده مده مده مده  
ضمن الغاصب نصف القيمة لانه من جنايته ما هو هذا لان الاباء والامهات ولو لم يوضع للمد  
ولكن بعد ما طلبه مالك فذهبه فاصد بالباس مدة فتلف مده ما ولو كان الثوب ملكا لمن  
لبسه فذهبه رجل مده مده له أولا فعليه جميع القيمة لان التحريق يضاف الى مده لانه بسبب  
مده تحرق من الفصولين **§** ثبت ثوب في يد رجل فجذبه صاحب الثوب فتحرق قال  
محمد يضمن المثل نصف قيمته وان كان الذي جذبه هو المثلث الذي ليس له الثوب  
يضمن جميع القيمة **§** جلس على ثوب رجل وصاحب الثوب لا يعلم به فقام صاحب الثوب  
فانشق الثوب من جلوس الجالس كان على الجالس نصف ضمان الشق وعن محمد في  
رواية يضمن الشق والاعتماد على ظاهر الرواية **§** رجل له كران من حنطة غصب رجل  
أحدها وذهب به ثم ان المغمصوب منه أودع الغاصب الكران فخطئه الغاصب بكر الغاصب  
ثم ضاع الكران ذكر في النواذر ان الغاصب يضمن الكران الذي غصب ولا يضمن الوديعة  
**§** رجل في يده دراهم ينظر اليها فوقع بعضها على دراهم غيره واختلطت كان الذي وقع  
الدراهم من يده غاصبا ضامنا وهذه جناية منه وان لم يتعمد من قاضي خان **§** لو منع  
رجلا من دخول بيته أو لم يمكنه من أخذ ماله لم يصير غاصبا ولو حال بين انسان وبين أملاكه



حتى تلفت لم يضمن ولو فعل ذلك في المنقول ضمن من الفصولين ﴿ لو أبعده المالك عن المواشي لا يضمن ذكره في الهداية ولو منعها منه ضمن ذكره في الفصولين ﴾ إذا تناول مال الغير حالة المحضة يضمن هذه في اللقطة من الهداية ﴿ رجل قطع يد عبده ثم غصبه رجل فمات في يد الغاصب من القطع ضمن الغاصب قيمته مقطوع اليد ولو أن السيد قطع يده في يد الغاصب فمات منه في يد الغاصب لم يضمن الغاصب هذه في جناية الهداية ﴾ غصب عجزولا فأنلفه حتى ييسر ضرع أمه يضمن العجز دون نقصان البقرة من الضية ﴿ إذا غصب عبدا ومعه مال المولى فإنه يصير غاصبا للمال أيضا حتى لو أبق العبد يضمن الغاصب المال وقيمة العبد من مثل الأحكام

#### الفصل الرابع في العقار وفيه لو هدم جدار غيره أو حفروا أرضه أو طمئنته بغير إذنه

قد مر في أول الباب أن العقار لا يتحقق فيه الغصب عند الشيئين خلافا لمحمد فإذا غصب عقارا فذلك في يده بان عدم باقفة سماوية أو جاسيل فذهب بالبناء أو أشجاره أو غلب السيل على أرض فبقيت تحت الماء لا يضمنه عندهما وقال محمد يضمنه وهو قول أبي يوسف وألا به قال الشافعي ودليل كل مذكور في الهداية قال في الأشياء العقار لا يضمن إلا في مسائل إذا جحد المودع وإذا باعه الغاصب وسلمه وإذا رجع الشهود به بعد القضاء انتهى وزيد رابعة وهي ما إذا كان العقار وقفا فإنه يفتي بضمه كذا ذكره في الفصولين نقلا عن فوائد ظهير الدين اسحق واجمعوا أنه لو أنفقه من سكاه يضمن وكذا لو قطع الأشجار ضمن ما قطع بالإجماع ذكره في الخلاصة فاجمعوا أنه يضمن ما نقصه منه بفعله وسكناه لأنه أنالاف والعقار يضمن به كما إذا نقل ترابه وأما منافعه فعند الشافعي هي مضمونة استعماله أو عطله فيجب الإجر وقال مالك أن عطله فلا شيء عليه وإن استعماله يجب أجر المثل وعندنا لا يضمن المنافع في الفصلين ذكره في الهداية قلت إلا في ثلاث فأنما يضمن فيها ويجب أجر المثل مال اليتيم ومال الوقف والمعد للاستغلال إذا سكن المعد للاستغلال بتأويل ملك أو عقد كبيت سكنه أحد الشريكين في الملك أما الوقف إذا سكنه أحدهما بالقبلة بدون إذن الآخر سواء كان موقفا للسكنى أو للاستغلال فإنه يجب الإجر ويستثنى من مال اليتيم مسألة سكنت أمه مع زوجها في داره بلا أجر ليس لها ذلك ولا أجر عليهم ولا تصير الدار معدة للاستغلال بأجارتها انما تصير معدة إذا بناها لذلك أو اشتراها له وباعه أو البائع لا تصير معدة في حق المشتري وإذا أجر الغاصب ما منفعه مضمونة من مال يقيم أو وقف أو معدة على المستأجر المسمى لا أجر المثل ولا يلزم الغاصب أجر المثل انما يرد ما قبضه من المستأجر من الأشياء ﴿ وفي الفصولين عن الذخيرة من زرع أرض غيره بلا أمره يجب الثلث أو الربع على ما هو عرف القرية وفيه رواية كتاب المزارعة كذا أجاب علي السعدي ﴿ سئل شيخ الإسلام وبرهان الدين

(١) در دین که معهود است که ایشان غله بکارند و حصه زمین سه یک یا چهار یک به هند کسی به وجه کدیوری کشت غله واجب شود یا بی اجاب شود انتهى ﴿ لو أخذ من أرض انسان ترابا قالوا ان كان لذلك التراب قيمة في ذلك الموضع يضمن قيمة التراب سواء تمكن به النقصان بالارض أو لم يتمكن وان لم يكن للتراب قيمة في ذلك الموضع ينظر ان انتقصت به الارض ضمن النقصان والا فلا ولا يؤمر بالكس وقال بعضهم يؤمر بذلك من فاضل خات ﴿ غصب أرضا فيها زرع ثابت وهو قصيل فهل القصيل أو ليس لم يضمن بالغصب والمنقول انما يضمن بالنقل ولم يوجد ﴿ وكذا لو غصب كرم وفيه أشجار فبیت لا يضمن الأشجار لما مر ولو قطع الأشجار ضمن فلو قطع الأشجار آخره عدم البناء آخر يضمن هو لا الغاصب ﴿ هدم بيتا يضمن قيمته مبنيا لا قيمة العرصة لأنها قائمة والغصب لا يجري في العقار ﴿ غصب أرضا فزرعها قطنًا فزرعها زرعها شيئا آخر لا يضمن المالك ﴿ ولو غصب مربي طائفة دابة فأخرجها المالك ضمن ولو أدخل دابة في دار غيره فأخرجها ربه الدار لا يضمن إذا الدابة تضر بالدابة دفع الضرر بالخراج من الفصولين ﴿ غصب أرضا فبني فيها أو غرس قصبيل له أقطع البناء أو الغرس وردها فإن كانت الأرض تنقص بالقطع فللمالك ان يضمن له قيمة البناء والعرض مقلوعا ويكون له قيمته مقلوعا معناه قيمة شجرة أو بناء أمر بقائه فتقوم الأرض بدون الشجر والبناء وتقوم وبها شجره وروى صاحبهم ان يأمره بقائه فيضمن فضل ما بينهما من الهداية ﴿ وفي الفصولين لو كانت قيمة البناء أكثر يتملك الغاصب الأرض بقيمتها كذا عن الكرخي وليس للمالك أخذها قال في العدة وقد أفتى البعض بقول الكرخي فإنه حسن ونحن نفتي بجواب الكتاب اتباعا لاشياء اخذناهم م كانوا لا يتركون جواب الكتاب انتهى ﴿ رجل قطع ثلثا من الأرض ورجل غرسها في ناحية أخرى من تلك الأرض فكبرت كانت الشجرة للغارس وعليه قيمة الثلث يوم قطع الثالثة ويؤمر الغاصب بقطع الشجرة فإن كان القطع يضر بالأرض كان لصاحب الأرض أن يعطيه قيمة الشجرة مقلوعة ﴿ رجل بنى حائطاً في أرض الغصب من تراب غده الأرض قال الفقيه أبو بكر البخاري الحائط لصاحب الأرض لا يبيل للباقي عليه لأنه لو أمر بنقض الحائط يصير ترابا كما كان وهكذا قال أبو القاسم وعن غيره ما راجل بنى حائطاً في كرم رجل بغير أمر صاحب الكرم ان لم يكن للتراب قيمة فإن الحائط يكون لصاحب الكرم ويكون الباقي متبرعا بعمله وان كان للتراب قيمة فإن الحائط يكون للباقي وعليه قيمة التراب وعن محمد رجل هدم لا آخر بيتا مبنيا وقيمة البناء سوى الأرض مائة درهم وقيمة التراب المهدوم ثلاثون درهما قال صاحب البناء بالخيار ان شاء ضمنه مائة درهم وبصير

(١) في قرية معتاد فيها زرع الغلة على أن أجرة الأرض ثلث الخارج أو ربعه فهل إذا زرع رجل بطريق الأكارية تجب الغلة المعتاد اعطاؤها أم لا أجاب تجب



تراب البناء ونقصه للهادم وان شاء ضمنه سبعين درهما وليس للهادم من ترابه شيء وعن ابن مقاتل رجل هدم حائط رجل قال يقوم الحائط مينا فان كانت قيمته الحائط مائة درهم وقيمة ترابه عشرة يضمن الهادم تسعين درهما والتراب لصاحب الارض ولو قال صاحب الحائط لا اريد ان اخذ تراب الحائط وأدفعه الى الهادم كان له ذلك ويضمنه مائة درهم من قاضي خان **§** رجل هدم بيته فألقى ترابا كثيرا بريق الجدار الذي بينه وبين جاره ووضع فوقه لبنا كثيرا حتى مال الحائط أو هدم بنقصه ان كان اللب مشرفا على الحائط متصلا بحيث دخل الوهن في الحائط من ثقله فهو ضامن **§** رجل هدم داره فان هدم بذلك منزل جاره لا يضمن من الخلاصة **§** حفر بئر في أرض غيره ضمن النقصان وقال بعضهم يؤمر بكبس لانه نقصان ولو هدم جدار غيره لم يجبر على بنائه فيجبر المالك ان شاء ضمنه قيمته والنقص للضامن أو أخذ النقص وقيمة النقصان وقال بعضهم لو كان قد بناه لا يؤمر بالاعادة ولو جدد يدبؤمر وفي فتاوى القاضى ظهير الدين لو هدم جدار غيره فلو كان من خشب ضمن قيمته ولو من طين فلو عتق فكذا لو جدد يدبؤمر باعادته من الفصولين **§** لو هدم حائط رجل أو كسره قال بعض العلماء ان كان الحائط حديثا كان على الهادم اعادة الحائط بالمدران كان من المدر والجدر والخشب ان كان من ذلك ولا يضمن النقصان وان كان الحائط عتيقا قال خلف عليه النقصان كذا في دعاوى قاضي خان من باب اليمين **§** حفر بئر في فناء مسجد أو هدم حائط المسجد يؤمر بالتسوية ولا يقضى بالنقصان **§** وكذا من حفر في فناء قوم يؤمر بالتسوية ولو هدم جدار رجل أو حفر بئر في ملكه ضمن النقصان من الفصولين **§** قال في الاشياء نقلها عن كراهية الخاتمة من هدم حائط غيره فانه يضمن النقصان ولا يؤمر بالاعادة الا في حائط المسجد انتهى **§** حفر بئر في ملكه فطمعها رجل بترابها قال الكرخي أقومها محفورة وغير محفورة فيغرم فضل ما بينهما ولو طرح فيها ترابا أجبر على اخراجه **§** نزع ماء بئر رجل حتى يستلم يضمن اذا ملك البئر لا ملك الماء بخلاف ما لو غصب ماء من الحب فانه يؤمر بانه لانه ملكه **§** ولو هدم جدار غيره ثم بناء من تراب كما هو او كان من خشب فبناه من خشب برى لا لو بناه بخشب آخر اذا الخشب ليس عثلى فلا اعادة للاول من الفصولين **§** ولو علم ان الثاني أجود من الاول يبرأ ذكره في مشتمل الهداية وعزاه الى البرازية **§** ولو حفر بئر في دار غصب ورضى به المالك وأراد الغاصب الطم يمنع عندنا خلافا للشافعي من الفصولين **§** غصب أرضا فبذرها حنطة ثم اختصما قبل ان ينبت قال محمدان شاء صاحب الارض تركها حتى ينبت ثم يقال للغاصب اقلع زرعك وان شاء أعطاه ما زرع فيه فقوم الارض ليس فيها بذرو تقوم وبها بذر مستحق القلع فاعطاه ما بينهما من قاضي خان وذكر الماعلى عن أبي يوسف انه يعطيه مثل بذره ذكره في الوجيز **§** غصب أرض خراج فزرعها كان الخراج على رب الارض وذكر في السير الكبير ان اتقصت الارض بفعل الغاصب من غير زراعة يضمن النقصان لرب الارض

ولا خراج على رب الارض وان لم ينقصها فالخراج على رب الارض وان نقصتها الزراعة كان ذلك على رب الارض قبل النقصان أو أكثر كذا في قاضي خان عن السير الكبير **§** وقع الحريق في محله فهدم رجل بيت جاره حتى لا يحترق بيته يضمن قيمة بيت الجار كضطرأ كل في المفازة طعام غيره يضمن قيمته كذا في مشتمل الهداية عن البرازية قلت الا اذا هدمها باذن السلطان فلا يضمن كافي الاشياء من فن الالغار **§** غصب ديرة وحفرها حوضا ضمن ضمان الاتلاف وقال شرف الائمة المكي ضمان النقصان وعن سيف الائمة السائي يؤمر بالكبس ويضمن ان نقص من القنية **§** أحضر فعلة له هدم جداره فهدمه آخر بلا اذنه لم يضمن استحسانا من الفصولين **§** غصب آجرا ولبنا فبنى به أساس حائط ونحو ذلك فانه ينقطع حق المالك عن العين ويضمن قيمته من الوجيز **§** غصب أرضا فزرعها ونبت فللمالك أن يأمر الغاصب بقلعه ولو أبى فللمالك قلعه فان لم يحضر المالك حتى أدرك الزرع فهو للغاصب وللمالك تضمين نقصان أرضه من الفصولين **§** حفر قبرا فدفن فيه آخر ميتا فان كان في أرض مملوكة فللمالك النيش عليه واخرجه وله التسوية والبرز فوجه وان كان في أرض مباحة أو موقوفة ضمن الحافر قيمة حفره ممن دفن فيه **§** حفر بئر في ملك غيره فوقع فيها انسان ضمنه ولو في ملكه لا يضمنه من الاشياء **§** ولو قال الغاصب غصبك أرضا ونبت فيها ارقال المغصوب منه بل غصبتني الارض مبنية فالقول وقوله والبينة بينة الغاصب وكذلك التخل والشجر في الارض ولو اختلفا في متاع في الدار أو آجرا أو خشب موضوع فيه افا القول قول الغاصب والبينة بينة المدعى

### في الفصل الخامس في زوائد الغصب ومنافعه

زوائد المغصوب متصلة كانت كالسمن والجمال أو منفصلة كالولد واللبن والثمار مائة في يد الغاصب ان هلك فلا ضمان عليه الا اذا تعدى فيها أو طلبها ربحا فانه اياه يضمن كافي الهداية **§** ولو ازدادت قيمته في عراو برز أو انتقصت ثم هلك عنده ضمن قيمته وقت الغصب في قوله لم جميعا ولو لم يملك ورده على صاحبه ان كان النقصان في البرز ضمن قيمة النقصان ولو كان النقصان في السعرا يضمن ولو استهلك به هذا النقصان ضمن قيمته يوم الغصب وان استهلكه بعد الزيادة فهو ان يبيعه ويسلمه الى المشتري فذلك في يد المشتري والمغصوب منه بالخيار ان شاء ضمن الغاصب قيمته وقت الغصب وجزا البيع والثلث للغاصب وان شاء ضمن المشتري قيمته وقت القبض وبطل البيع وله أن يرجع على الغاصب بالثلث وليس له أن يضمن الغاصب وقت التسليم في قول أبي حنيفة من الخلاصة **§** وفي الوجيز ان استهلك المتصنة في غير الايدي لا يضمن عند أبي حنيفة خلافا لهما وهو الصحيح اه **§** ولو غصب شاة فحنت ثم ذبحها ضمن قيمتها يوم الغصب ذكره في الفصولين **§** وان غصب عبدا أو أمة قيمتها ألف مائة فازدادت عنده زيادة متصلة كالسمن والجمال حتى صارت قيمتها ألفين فقتلها



هو أو غيره خطأ فالمالك مخير إن شاء ضمن الغاصب ألفاً قيمته يوم الغصب حالة في ماله وإن شاء ضمن عاقلة القاتل ألفين قيمته يوم القتل في ثلاث سنين كافي الوجيز وإن باع الزيادة المنفصلة وسلمها ضمنها كافي الهداية لأنها كانت أمانة في يده وبالتسليم إلى الغير صار متهدياً بقيد التسليم لأنها لو تلفت بعد البيع قبل التسليم لا يضمن اتفاقاً كما قررناه في الشرح من الحقائق وشرح المجمع قال في الوجيز وإن باع الزوائد المنفصلة وسلمها إلى المشتري فالمالك مخير إن شاء ضمن الغاصب وإن شاء ضمن المشتري قيمتها يوم البيع والتسليم اهـ ولا يضمن الغاصب الزوائد المنفصلة بالبيع والتسليم عند أبي حنيفة خلافاً لهما نص عليه في درر البحار والمجمع فإذا غصب أمة قيمتها ألف مثلاً فرادت عنده زيادة متصلة كالسمن والجمال حتى صارت قيمتها ألفين فباعها بخير المالك إن شاء ضمن الغاصب قيمتها يوم الغصب وهي ألف أو المشتري قيمتها يوم قبضها وهي ألفان وله أن يضمن البائع قيمتها ألفين عندهما لا عند أبي حنيفة كما في الفصولين ومنافع الغصب لا يضمن عندنا سواء استوفاهما الغاصب أو عطله ولم يستعمله فإذا استعمل عبداً أو حراً أو أمسكه زماناً ولم يستعمله لا يضمن شيئاً عندنا خلافاً للشافعي من الحقائق ولو استعمل المغموب بأن كان عبداً فاجره فالأجرة له ولا تطيب له فيتصدق بها وكذلك الوريث بدراهم الغصب كان الربح له ويتصدق به ولو دفع الغلة إلى المالك حل للمالك تناولها كافي الهداية وفي الأشباه منافع الغصب لا يضمن إلا في ثلاث مال اليتيم ومال الوقف والمعدل لا يستغلل وقد استوفينا الكلام فيها في الفصل السابق لكثرة وقوعها في العقار فليراجع

#### في الفصل السادس فيما ليس بمال وما ليس بمتقوم وما يقرب من ذلك

كالمدر وأم الولد وآلات اللهو

قدم في أول الباب أن الغصب لا يتحقق في الحر والميت وخير المسلم لكن ذكر في الفصولين لو غصب حراً صعباً يرضى إلا إذا مات حنفياً نفسه وأما إذا غرق أو حرق أو قتل فإل ضمن اهـ وكذا القتل الصبي نفسه ضمن الغاصب ذكره في مشتمل الهداية وفي قاضي خان من الجنائيات رجل غصب صبياً حراً فغاب الصبي عن يده فإن الغاصب يحبس حتى يجي به أو يعلم أنه مات ولو قتل الصبي في يده أو أكله سبع أو سقط من حائط ضمن الغاصب وإن مات من مرض أو جحى لا يضمن وفي الغصب منه رجل خدع صبية وذهب بها إلى موضع لا يعرف قال محمد يحبس حتى يأتي بها أو يعلم أنها قد ماتت وفي الأشباه من القاعدة السابعة الحر لا يدخل تحت اليد فلا يضمن بالغصب ولو غصب صبياً فأتى في يده فجأة أو بجحى لم يضمن ولا يرد ما قاله الزمات بصاعقة أو بنهشة حية أو ينقله إلى أرض مسبعة أو إلى أرض الصواعق أو إلى مكان يغلب فيه الحى والأمراض فإن ديتة على عاقلة الغاصب لأنه ضمان اتلاف لا ضمان غصب والحر يضمن بالاتلاف والعبد يضمن بهما والمكاتب كالحر لا يضمن بالغصب ولو صغيراً

وأما الولد كالحر وغامه في شرح الزيلعي قبل باب القسمة انتهى وفيه من أحكام الصبيان وقد سئلت عن أخذ ابن إنسان صغيراً وأخرجه من البلده ليلزمه احضاره إلى أبيه فأجبت بما في الخاتبة رجل غصب صبياً حراً فغاب الصبي عن يده فإن الغاصب يحبس حتى يجي به أو يعلم أنه مات انتهى لو بعث صغيراً إلى حاجة بغير إذن أهله فارتقى فوق بيت مع الصبيان ووقع ومات ضمن وكذا لو أدخل صبياً بيته فقطع عن البيت ضمن من الفصولين ولو غصب المسلم خيراً الذي أو خيرته وأتلفها ضمن قيمتها ذكره في الوجيز قلت إلا أن يكون اماماً لا يرى ذلك فلا يضمن كافي قاضي خان من السير وكذا إذا كان يظهر بيعها بين المسلمين فلا ضمان في إراقته ذكره في الأشباه من أحكام الذي ولو أنلف ميتة الذي لا يضمن اتفاقاً كافي شرح المجمع ولو أنلفها المسلم لم يضمن كافي الهداية ولو غصب الذي خنزير الذي وأتلفها ضمن مثلها فإن أسلم أو أسلم أحدهما قبل القضاء بالضمن أو بعده بطل الضمان ولا شيء عليه عند أبي حنيفة وعندهما وهو رواية عن أبي حنيفة أن أسلم الغاصب ينتقل إلى القيمة وإن أسلم المغموب منه يبطل من الوجيز وفي المجمع لو أسلم المتلف بعد اتلافها يبريه أبو يوسف وأوجب محمد القيمة والقولان روايتان عن أبي حنيفة اهـ ومشى عليه في درر البحار فالاعتماد عليه ولو غصب من مسلم خيراً فخلها بشئ لا قيمة له سواء كان مالا كما إذا ألقى فيها حنظل أو شيئاً يسيراً من الملح بحيث لا قيمة له أو لم يكن كما إذا شتمه أو ذكره في الإيضاح والإصلاح فلامالك أن يأخذ بغير رضى وإن استهلكها الغاصب بعد التخليل ضمن وإن خلها بذى قيمة كالمخ الكثير والخل ملكها الغاصب ولا شيء عليه عند أبي حنيفة وعندهما أخذها المالك وأعطى ما زاد الملح فيه إن كان التخليل بالملح قال في الهداية ومعناه هنا أن يطبخه مثل وزن الملح من الخل وإن أراد المالك تركه وتضمينه فله ذلك في رواية وفي رواية لا ذكره في الوجيز وقبل ليس له ذلك عند أبي حنيفة وعندهما له ذلك ذكره في الهداية وإذا كان بالخل فكذلك عند أبي يوسف وعند محمد أن صار خلًا من ساعته يصير ملكاً للغاصب ولا شيء عليه وإن صار خلًا بعد زمان بأن كان الملقى فيه خلًا قليلاً لا فهو بينهما على قدر كيلهما وقال الفقيه أبو الليث وبه نأخذ ذكره في الإيضاح والإصلاح وفي الوجيز وقبل يشتركان فيها بالاجماع وهو الظاهر ولا ضمان على الغاصب في الاستهلاك عند أبي حنيفة لأنه أهلك ملك نفسه وعند محمد لا يضمن بالاستهلاك في الوجه الأول ويضمن في الوجه الثاني وعند بعض المشايخ للمالك أن يأخذ الخل في الوجوه كلها بغير رضى وقد كثرت فيه أقوال المشايخ ذكره في الهداية أراد إنسان صب خمر نفسه فأخذها آخر فخلت عنده فالحل لا أخذ كافي قاضي خان والفصولين ولو غصب جلد ميتة من مسلم فدبغه بما لا قيمة له كالتراب والشمس أخذه المالك بلا شيء ولو أنلفه الغاصب ضمن قيمته مدبوغاً اتفاقاً ذكره في الوجيز وقبل يضمن قيمة طاهر غير مدبوغ ذكره في الهداية وإن هلك عنده فلا ضمان عليه بالاجماع ذكره في الوجيز



ولود بغيره بشئ له قيمة كالقرظ والعصا للمالك أن يأخذه ويرد عليه ما زاد الدباغ فيه فيقوم  
 ذكيا غير مدبوغ ومدبوغا فيضمن فضل ما بينهما والغاصب أن يحبس حتى يستوفي حقه  
 ولو هلك في يده لا يضمن بالاجماع ولو استهلكه الغاصب فكذلك لا يضمن عند أبي حنيفة  
 وعندهما يضمن الجلد مدبوغا ويعطيه المالك ما زاد فيه ولو استهلكه غير الغاصب ضمنه  
 اتفاقا ذكره في شرح المجمع وان أراد المالك أن يتركه على الغاصب ويضمنه قيمته في هذا  
 الوجه قبل ليس له ذلك عند أبي حنيفة وعندهما له ومحل المسئلة الهداية و ومن كسر معرقا  
 أو بربطا أو طبلا أو طنبرورا أو من مارا أو دفا سوا كانت لمسلم أو كافرا يضمن ذكره في الإيضاح  
 وفي الإصلاح يضمن عند أبي حنيفة قيمته خشبا أو حاقا لا يضمن أصلا وعلى هذا الترد  
 والشطرنج ذكره في الحقائق والفتوى على قوله ما والاختلاف في الطبل والدف الذي  
 يضرب للهو فاما طبل الغزاة والدف الذي يباح ضربه في العرس فيضمن بالانلاف بالاختلاف  
و ولو اتلف صليبا على نصراني يضمن قيمته صليبا لأنه مقرر على ذلك كافي الهداية بخلاف  
 المعازف فانها كبيرة في الأديان كلها ولم يقرواعاها ذكره في الإيضاح وعلى هذا الاختلاف  
 لو أهرق لمسلم سكر أو هو الذي من ماء الرطب إذا اشتد أو منصفاه وهو مذهب النصفه بالطبخ  
 يضمن قيمتهما عند أبي حنيفة وفي المطبوخ أدنى طجة وهو الباذق عن أبي حنيفة روايتان  
 وقال لا يضمن والفتوى على قولهما و ومن غصب أم ولد أو مدبرة فماتت في يده ضمن قيمة  
 المدبرة ولم يضمن قيمة أم الولد وعند أبي حنيفة يضمن قيمتهما من الهداية واختلف المشايخ في  
 قيمة أم الولد والمدبرة الكلام فيه مرفى مسائل العتق فلا نعيده ولو غصب مدبرا فماتت عنده  
 وضمن قيمته لا يملكه الغاصب فإذا وجدته فله أن يستعيه هذه في كتاب العبد المشترك من  
 الهداية و ولو جنى المدبر في يد الغاصب غرم المولى الأقل من قيمته ومن ارش الجنانية ويرجع  
 به على هذا الغاصب من الوجيز و والمكاتب مضمون بالغصب هذه في البيوع من قاضيان  
 وفيه أيضا لو استملك على رجل جارية مغنية يضمن قيمتها غير مغنية و ولو ترقى خرم المسلم  
 لا راقها نهيها عن المنكر لا يضمنه عند أبي يوسف خلافا لمحمد من المجمع قال قاضيان ولو  
 شق رقابه خرم المسلم من هؤلاء الفسقة الذين يحملونها للشرب ان فعل باذن الامام لا يضمن  
 وبغير اذن الامام يضمن الزنى قلت وهذا موافق لما ذكره صاحب الهداية في وجوب الضمان  
 على كسر المعازف عن الامام من أن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يدرتهم وباللسان  
 إلى غيرهم و وفي السير من قاضي خان لو شق رقبا للمسلم فيه الخمر لا يضمن الخمر لانها  
 ليست بمال متقوم في حق المسلم ويضمن الزنى لأنه مال متقوم الا أن يكون اماما يرى ذلك  
 مباحا فلا يضمن اه و وفي الاشياء من أحكام الذي اتلف خرم المسلم لا يوجب الضمان  
 ولو كان المتلف ذميا بخلاف خرم الذمي الا أن يظهر بيعها بين المسلمين أو يكون المتلف  
 اماما يرى ذلك وينبغي أن يكون اظهار شرعها كإظهار بيعها في عدم وجوب الضمان  
 ولم أره الا آن اه

الفصل السابع في نقصان المصنوع وتغيره بنفسه أو بفعل وما  
 ينقطع به حق المالك عن العين وينتقل إلى القيمة

النقصان بتراجع السعر غير مضمون على الغاصب إذا كان الرد في مكان الغصب كافي  
 الهداية وقاضي خان وأما النقصان بفوات الوصف أو الجز فهو مضمون عليه لأنه دخل  
 جميع أجزائه في ضمانه بالغصب فماتت ذررد عينه يجب رد قيمته وهذا في غير الربوي وأما  
 في الربويات لا يضمنه تضمين النقصان مع استرداد الأصل لأنه يؤدي إلى الربا ذكره  
 في الهداية قلت فيخير بين أخذه ولا شيء عليه وبين تضمين مثله أو خلاف جنسه قال في  
 الوجيز وان كان النقصان بفوات الوصف في الأموال فحوآن غصب حنطة ففقت عنده  
 أو انكسرت الدراهم والدنانير أو غصب خبلا فغصب فيه ما فالمالك بالخيار ان شاء أخذه  
 ولا شيء عليه وان شاء تركه وضمنه قيمة مثله وان كان فضة فتمشم في يده فان شاء أخذه ولا  
 شيء عليه وان شاء ضمنه قيمته من خلاف جنسه وكذلك آنية الصغرى والنحاس  
 والشبه ان كان يباع وزنا وان لم يكن من الأموال الربوية فنقصان الوصف كذا غاب السمع  
 والبصرون بيان الحرفة مضمون عليه وكذا لو حدث به عيب ينقص قيمته كالأباق  
 والجنون والسرقة في العبد والجارية والزنا يكون مضمونا عليه فيقوم العبد صحبا ويقوم  
 به العيب والنقص فيضمن ما بينهما لصاحبه انتهى و وفي الخلالة إذا غصب جارية  
 وأبقت في يد الغاصب أو سرقت أو زنت ولم تكن فماتت قبل ذلك فعلى الغاصب ما انتقص  
 بسبب الأباق والسرقة والزنا وكذا ما أحدثت من النقصان من عور أو شلل فانه يضمن  
 النقصان ولو جابت في يد الغاصب من الزنا أخذه المالك ونقصان ذلك فان زال العيب  
 في يد المولى رد ما أخذ بسبب النقصان على الغاصب وقال أبو يوسف بنظر إلى نقصها بالخل  
 وأرش عيب الزنا فيضمن الا كثر ويدخل الأقل فيه وعن محمد يضمن الأمرين وهو  
 القياس انتهى و رجل غصب عبدا فارتأى أو خبازا أو نحو ذلك فنتى العمل عند الغاصب  
 ضمن الغاصب فضل ما بينهما من قاضي خان ولو كان شابا فصار شيخا أو كانت شابة فصارت  
 عجوزا ضمن النقصان فان الشيوخه عيب في الرقيق كافي الصغرى والوجيز و ولو غصب  
 غلاما أمره بالتحنى عنده فليس بعيب فلا يضمن شيئا وان كانت جارية ناهضة الذي فانكسر  
 نديها فهذا عيب يضمن النقصان كافي الصغرى و ولو غصب عصيرا فصار خلا أو عتبا  
 فصار زيبا أو لبنا فصار رايبا أو وطبا فصار غرقا فالمالك بالخيار ان شاء أخذه عينه ولا شيء له  
 وان شاء ضمنه مثله من الوجيز و غصب غلاما صغيرا أو جارية فكبر اعنده أخذهما  
 المالك ولا شيء للغاصب من النقصه وكذا سائر الحيوانات كافي الصغرى و غصب  
 عبدا حسن الصوت فتغير صوته عند الغاصب كان له النقصان ولو كان العبد غنبا فنتى  
 ذلك عند الغاصب لا يضمن الغاصب شيئا و غصب عصافا فكسره أو ثوبا فخرقه ضمن  
 النقصان ولو كان الكسر فاحشا بان صارت حطبا أو وثدا لا ينتفع به منفعه العصا أو كان



الخرق فاحشا كان له ان يضمه قيمته والخرق الفاحش عند البعض ما ينقص أكثر من نصف القيمة ولو شق الثوب نصفين كان له الخيار ان شاء ضمنه النقصان وان شاء ترك الثوب عليه وضمنه القيمة من قاضي خان **§** غصب ثوبا بخرقه ان كان الخرق يسيرا أخذه المالك وضمنه نقصانه وان كان فاحشا يصير بالخياطة منتفعا به انتفاع الثوب فله الخيار ان شاء أخذه وضمنه النقصان وان شاء تركه عليه بالقيمة وان كان بحال لا يتنفع به انتفاع الثوب ولا يصلح بالخياطة يضمن قيمته بالخيار من الخلاصة **§** وفي الصغرى اختلف المشايخ في الخرق اليسير والفاحش قال بعضهم ما أوجب نقصان ربع القيمة فصاعدا فهو فاحش وما دونه يسير واليسير ما يصلح والصحيح ان الفاحش ما يفوت به بعض العين وبعض المنفعة واليسير ما يفوت به بعض المنفعة انتهى وقيل اليسير ما لا يفوت به شيء من المنفعة وانما يدخل نقصان في المنفعة قال في الهداية وهو الصحيح فعلى هذا الكسر اليسير ان يأخذ منه شطبة حتى لا يفوت شيء من منافع العصا حتى لو شقه بنصفين طولاً أو عرضاً حتى فأت بعض المنافع يكون استملاكاً من وجهه نقصاناً من وجهه فيكون له الخيار **§** ولو جرت الامه في يد الغاصب ثم ردها على المولى فأت من تلك الحى لم يضمن الغاصب الا نقصان الحى في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ولو ابيضت عينها فأخذ المالك نقصان الضمان ثم انجلت رد المولى ضمان النقصان **§** ولو جلت في يد الغاصب من زوج كان لها عند المولى أو أجبها المولى لا يضمن الغاصب وان ماتت عنده بالولادة **§** وان جلت من زنا فردها وردار ش الحبل معها ثم ولدت وسلت ينظر الى ارش الحبل وعيب الزنا فان كان عيب الزنا أكثر من عيب الحبل وجب عليه ان يتم ضمان عيب الزنا وان كان عيب الحبل أكثر برد الفضل من نقصان عيب الزنا وعيب الحبل قد زال من قاضيان **§** ولو غصب جارية محبوسة أو حبلى أو بها مرض فماتت من ذلك في يد الغاصب يضمن قيمتها وبها ذلك العيب **§** ومن غصب جارية فولدت عنده من الزنا رد ما نقصته الولادة ويحبر النقصان بالولادة ان كان في قيمته وفاء بالنقصان ويسقط ضمانه عن الغاصب خلافه فذكره في الهداية وكذا بالعدة ثم ذكره في المختار وان لم يكن فيه وفاء لا يحبر لو ماتت الام وبقي الولد يضمن قيمة الام ذكره في الهداية قلت الا نقصان الحى ونقصان عيب الزنا كما في قاضي خان وفي الخلاصة فلوردها للغاصب حاملاً فماتت من الولادة وبقي ولدها في يد الغاصب فان الغاصب يضمن قيمتها يوم الغصب فلم يحبر شيء من الام بالولادة ولوردها حاملاً على المالك فماتت بالجلد يضمن النقصان بالاجماع انتهى **§** ولو جنت في يد الغاصب جنابة فقتلت بها في يد المالك أودعت بها بان كانت الجنابة خطأ يرجع على الغاصب بكل القيمة من الهداية **§** وان سرفت عنده ثم ردها على المالك فقتلت عنده يضمن نصف قيمتها عند أبي حنيفة وقال يضمن نقصان السرقة من الوجيز **§** غصب غلاماً فعمله حرفة قاضناه التعليم ضمن النقصان من الهداية ولو غسل ثوبا غصبه فلالمالك أخذه بلائى وكذا حيوان كبر عند

غاصبه وزادت قيمته أو خرج فدواه غاصبه فبرئ أو أرض فيها زرع أو نخل فسقى وأنفق عليه لانه ما أحدث عليه عيناً متقوماً نعماً أنظر رأسه ونعماء ملكه من الفصولين قال قاضي خان **§** ولو غصب نخلاً أو زرعاً فسقاه وأنفق عليه حتى انتهى أو عبد أجرة فسدواؤه فلا شيء له وكذا لو قصر الثوب المغصوب أو قتل لاشئ له ولو خرق ثوبا فرفاه يقوم بهما ويقوم مرقوا فيضمن ما بينهما ما انتهى **§** وإذا غصب كدسا فداسه بقضى عليه بقيمة الجمل وعليه البر ولو أحرق كدس انسان يضمن قيمته وينظر ان كان البر أقل قيمة منه في السبل اذا كان خارجاً فعليه القيمة وان كان الخارج أكثر فعليه مثله وعليه في الجمل القيمة **§** وإذا تغيرت العين المغصوبة بفعل حتى زال اسمها أو أعظم منافعتها زال ملك المغصوب منه عنها وملكها الغاصب وضمنها ولا يحل له الا انتفاع بها حتى يؤدي بدلها كن غصب شاة وثواها أو طبخها أو حنطة فطعمها أو حديد فآخذها سيفاً أو صقراً فعمله آنية أو برافزعه وكذا لو أدخل اللوح المغصوب في سفينة أو خاط بالخيط المغصوب بطن جارية أو عبده من الهداية وكذا لو كان دقيقاً فخبزه أو زيتوناً أو عنباً فصره أو فطناً فغزله أو غزلاً فسججه ذكره في المجمع وكذا لو ضمن البيضة المغصوبة دجاجة فأفرخت أو جعل الخوص زنبيلاً ذكره في الفصولين وعن أبي يوسف انه لا ينقطع حق المالك وله ان يأخذه وضمنه النقصان في غير الربوى فانه ان شاء أخذه بلا تضمين نقصان من الهداية **§** غصب بيضة وأردعه المغصوب منه بيضة أخرى فضمنت دجاجة عليه ما فخرجت فرختان فرخة الوديعه اصحاب الوديعه وفرخة الغصب للغاصب وعليه ضمان البيضة التي غصب من قاضيان **§** وفي الخلاصة رجل غصب بيضتين فضمن أحدهما تحت دجاجة له وضمنت دجاجة أخرى له على البيضة الاخرى فخرجت من كل بيضة فرخة فالفرختان له وعليه البيضتان ولو كان مكان الغصب وديعه فأتى فضمنت الدجاجة لصاحب البيضة انتهى **§** غصب ساجه فادخلها في بناءه أو جعلها باباً ملكها بالقيمة وينقطع حق المالك عنها ذكره في الوجيز وكذا لو بنى عليها قال الفقيه أبو جعفر والمكرنى انما لا ينقض البناء اذا بنى في حوالى الساجه اما اذا بنى عليها نقضها ينقض والاصح انه ينقض مطلقاً من الهداية وكلام قاضي خان يدل على ان الباني انما يملك الساجه اذا كانت قيمة البناء أكثر لا مطلقاً حيث قال ومن غصب ساجه فادخلها في بناءه فانه يملك الساجه وعليه قيمتها فان كانت قيمة الساجه والبناء سواء فان اصطفا على شيء جاز وان تنازعا يباع البناء عليه أو يقسم الثمن بينهما على قدر مالهما ثم عقبهما بمائت ليس هذا محلها ثم قال وان تنازعا واحدهما نصيبه أكثر فلصاحب أكثر المائتين ان يملك الاخر بقيمة فان كانت قيمتهما سواء يباع عليه ما ويقسمان الثمن انتهى كلامه فتأمل يظهر لك حرامه **§** وفي الخلاصة لو غصب ساجه وأدخلها في بناءه ينقطع حق المالك وقال المكرنى ان كانت قيمة البناء أكثر ينقطع قال رحمه الله وبعض المتأخرين أقروا بقول المكرنى وأنه حسن ونحن نقف بجواب الكتاب اتباعاً لشيخنا فانه لا يطلقون جواب







حتى يضمنه أو غصب غزلا فسداه أو محجوا فسدفه أو قطننا فخلجه أو دقيقا أو سويقا فقلته  
بسمن أو أراضا فبني فيها أو زرع أو غرس أو لبنا فطبخه مضيرة أو غصب خبز أو فترده أو لحما  
فجعله أربا أربا أو دراهم أو دنانير فكسرها انتهى **§** غصب دود القز وروباها فالفيلق للغاصب  
ولا شيء عليه عند أبي حنيفة وعليه قيمته عند محمد قال رضي الله عنه والفتر في زماننا  
يقول محمد **§** عجن الغاصب الدقيق ينقطع حق المالك **§** جعل الارز أبيض ينقطع حق  
المالك ذكره شرف الأئمة المكي وفي فتاوى العصر لا ينقطع **§** جش الحنطة والدخن ينقطع  
وقبل لا ينقطع وعلى هذا الوجه المسمى أبيض **§** لو غصب ترابا واضجع عليه بقرة حتى  
صار مرقينا فالسرقين لصاحب البقرة وعليه قيمة التراب **§** ولو غصب بابا مع العضادين  
وركبه في داره ينقطع بالقيمة **§** وقصارة الثوب بالثياب والفرار كصبغه ووشمه بالطاهر  
كصبغه وبالنجس له تنقيص **§** غصب قرطاسا وكتبه ينقطع وصل غصنه بشجرة غير بلخ  
كوفيل فأنزل الوصل والثمر والشجر لصاحبها **§** ولو غصب التجار خشبة وأدرجها في بناء مالكة  
بغير إذنه لا يملكه التجار ولا رب الدار **§** ما يغصبه الأتراك من الجذوع والعوارض وسائر  
الأخشاب ويكسرونها كسر استفا حشا لا ينقطع حق المالك وإن ازدادت قيمتها بالكسر  
**§** غصب بطيخة وقطع منها شريفة لا ينقطع حق مالكها ولو جعلها كلها شرا ندي ينقطع لزوال  
اسمها **§** قتل عبد إنسان وضمن قيمته لا يملكه باء الضمان حتى لا يكون عليه الكفن فإن  
المضمون إذا كان دمالا يملكه بالضمان من القنية **§** جز صوف غنم إنسان غصبا قال  
أبو نصر ينظر إن لم ينقص من قيمة الغنم شيئا كان على الغاصب مثل صوفه وإن نقص كان  
المالك بالخيار إن شاء أخذ نقصان الغنم والصوف للغاصب وإن شاء أخذ مثل صوفه وقدر  
نقصان الغنم لا من جهة الصوف **§** رجل حمل دابة إنسان بغير إذنه حتى تورم ظهر الدابة  
فشقه صاحبها قال الفقيه أبو الليث يلووم إن اندمل لاضمان وإن نقص إن كان من الشق  
فكذلك وإن كان من الورم يضمن الغاصب وكذا إذا ماتت وإن اختلفا القول قول الذي  
استعمل الدابة مع يمينه إن حلف برئ عن الضمان للدابة ولا يسبرأ عن ضمان النقصان  
**§** غصب غلاما قيمته خمسمائة فخصاه فبرأ وصار يباري ألف درهم كان صاحبه بالخيار  
إن شاء ضمنه خمسمائة قيمته يوم خصاه ودفع إليه الغلام وإن شاء أخذ الغلام ولا شيء له ولا  
عليه من قاضي خان وقيل يقوم العبد للعمل قبل الخصى ويقوم بعد الخصى فيرجع  
بنقصان ما يئنه ما ذكره في الوجيز **§** ولو قتل العبد المغصوب عبدا لرجل فدفع القاتل  
مكانه يتخير المغصوب منه بين أن يأخذ المدفوع مكانه وبين أن يطالب الغاصب بقيمة المقتول  
هذه في الرهن من الهداية **§** غصب عبدا فأبق منه ولم يكن أبى قبل قط فرد على المالك  
من مائة ثلاثة أيام فالجمل على المولى ولا يرجع على الغاصب ولكنه يرجع على الغاصب  
عما نقصه الأباقي من قيمته من قاضي خان **§** أبق الجارية في يد الغاصب أو زنت أو سرق  
ولم تكن فعلت قبل ضمن ما نقص بسبب ذلك **§** وكذا لو كان العبد كاتبا فقتل ضمن النقصان

من مشتمل الهداية **§** إذا غصب برزاق غرسه فابنته ملكه بالقيمة ولا يحمل له الانتفاع به  
قبل أداء الضمان **§** لو غزلت المرأة قطن زوجها بلا إذنه إن كان الزوج بائع القطن كان  
الغزل لها وعليها القطن للزوج لأنه اشتري القطن للتجارة فكان النهي ثابتا من حيث  
الظاهر قصير غاصبه وإن لم يكن بائع القطن فاشترى قطننا وجاء إلى منزله فغزلته المرأة كان  
الغزل للزوج ولا شيء لها من الأجرة لأنه اغتاج به إلى المنزل لتغزله المرأة تطوعا فهو بمنزلة  
مالو خبزت من دقيق الزوج أو طبخت قدرا للأهـم جاء به الزوج فإن الطعام يكون للزوج  
وتكون المرأة متطوعة **§** وعن أبي يوسف في المنتقى رجل اشترى قطننا وأمر امرأته أن  
تغزله فغزلته كان الغزل للزوج وإن وضع القطن في بيتها ولم يقل شيئا فغزلته المرأة كان  
الغزل لها ولا شيء عليها وهو بمنزلة طعام وضع في بيته فأكلته المرأة من قاضيجان **§** غصب  
تالة صغيرة فغرسها في ملكه فادركت في أرضه فلب التالة قيمتها إلا النخلة ولو غرس تالة فلم تزد  
فلولم تنبت فلا شيء لها إن لم تنبت ولم تزد ينبغي أن تكون لربها أيضا من القصة وابن  
**§** عرج الحمار المغصوب في يد الغاصب إن كان يمشي مع العرج ضمن النقصان وإن كان  
لا يمشي فهو بمنزلة القطن وقد ذكر في الجنايات من الخلاصة

#### في الفصل الثامن في اختلاف الغاصب والمغصوب منه

غصب دابة فهل ملكت وأقام صاحبها بينة أنها ملكت عند الغاصب من ركوبه وأقام الغاصب  
بينته أنه رد هارمات عند صاحبها كانت بينة صاحبها أولى وبقي على الغاصب بالقيمة وكذا  
لو شهدته ود صاحبها إن الغاصب قتلها أو كان المغصوب دارا فأقام صاحبها بينته أن الغاصب  
هدم الدار وأقام الغاصب بينته أنه رد هارمات على صاحبها كانت بينة صاحبها أولى ولو أقام  
صاحبها البينة أنها ماتت عند الغاصب وأقام الغاصب البينة أنه رد هارمات عند صاحبها  
قال أبو يوسف بينة صاحبها أولى وقال محمد يقضى بينة الغاصب **§** وذكر هشام في نوادره  
رجل غزل قطن غيره ثم اختلفا فقال صاحب القطن غزلت بأذني والغزل لي وقال الآخر  
غزلته بغير أذنك والغزل لي ولك مثل قطنك كان القول قول صاحب القطن من قاضيجان  
ولو أقام المالك البينة أنه غصبها ونقصت عنده وأقام الغاصب البينة على أنه رد هارمات فعند محمد  
لا يضمن وعند أبي يوسف يضمن وفرق محمد بين هذه المسئلة وبين ما تقدم من الخلاصة  
**§** وفيها أيضا أقام المغصوب منه البينة أن قيمة المغصوب كذا فأقام الغاصب البينة  
على أنها كذا فبينه المالك أولى فإن لم يكن للمالك بينة فإراد الغاصب إقامة البينة فقال المالك  
أحلفه ولا أريد البينة له ذلك **§** أقام المغصوب منه البينة فشهد أحداهما بالقيمة والآخر  
على إقرار الغاصب بالقيمة لا تقبل **§** جاء الغاصب بثوب وقال أنا غصبت هذا فقال المالك  
لا بل غصبت ثوبا آخر غير هذا الثوب هرويا أو مرويا قال قول الغاصب **§** ادعى  
على آخر أنه غصب منه حبة محشوة فقال غصبت الظاهرة لا غير قال قول قوله ولو قال غصبتك



الجنة ثم قال الحشوي والبطناني أو قال غصبتك الخاتم الآن الفصل في أو قال غصبتك هذه  
الدار ثم قال البناء أو قال غصبتك الأرض ثم قال لا تجار لي لم يصدق في هذا كله انتهى  
لو اختلفا في عين المغصوب أو وصفته أو في قيمته وقت الغصب والقول للغاصب ولو كفل  
رجل بقيمة المغصوب واختلفوا في القيمة والقول للكفيل ولا يصدق واحد منهما عليه ولو قال  
الغاصب رددت المغصوب وقال المالك لا بل هلك عندك والقول للمالك من الوجيز رجلان  
خاصة رجلان في جارية وأقام أحد المدعين البينة أن ذا اليد غصب مني هذه الجارية في وقت  
كذا وأقام المدعي الآخر البينة أن ذا اليد غصب مني هذه الجارية ووقت وقتا بعد وقت الأول  
فهو الثاني على قياس قول أبي حنيفة وعلى الغاصب قيمتها الأول وفي قياس قول أبي يوسف  
الجارية للأول ولا يضمن الغاصب للثاني شيئا من قاضيان لو قال الغاصب غصبتك ثوبا  
فقطعه وخطه بغير أمره وقال المغصوب منه بل غصبتني القميص قال محمد القول قول  
المغصوب منه والبينة بينة الغاصب كذا في إقرار الوجيز وقد مر

#### في الفصل التاسع في براءة الغاصب وما يكون رد المغصوب وما لا يكون

رجل غصب ثوبا أو دابة أو دراهم فأبرأه المالك منها ببراءة الغاصب عن ضمان الغصب  
ويصير المغصوب أمانة في يده وكذا لو قال المغصوب منه حالته من الغصب براءة الغاصب  
عن الضمان فإن كان المغصوب مستهلكا براءة الغاصب عن ضمان القيمة لأنه أبرأه عن الدين  
والدين يقبل الأبراء فاما إذا كان المغصوب قائما كان التحليل أبرأه عن سبب الضمان  
فتصير العين أمانة في يده عندنا وعلى قول زفر لا يبرأ عن ضمان الغصب إذا أتى بقيمة  
المغصوب المستهلك قال أبو نصر رفع الأمر إلى القاضي حتى يأمره بالقبول فيبرأ وقال نصير  
كانوا يقولون في الغصب والوديعة إذا وضع بين يدي المالك براءة في الدين لا يبرأ إلا أن  
يضعه في يده أو في حجره فقد روي ولو لم يقل لصاحب الثوب أنه ثوبه فوضعه في حجره ورماه ثم جاء  
آخر فرفعه قال أبو بكر البلخي أخاف أن لا يبرأ لأنه ربما يقع عند صاحب الثوب أنها وديعة  
ولا يعلم أنه ثوبه والمختار للفتوى أنه يبرأ لأنه رد عين ماله عليه لا يرى أن الغاصب لو أطعم  
المالك الطعام المغصوب براءة عن الضمان ولو كان الغصب مستهلكا فاعطاء القيمة فلم يقبل  
ولم يرفع الأمر إلى القاضي ووضع القيمة بين يدي المالك لا يبرأ وإن وضعه في يده أو في حجره يبرأ  
غصب من صبي شيئا ثم دفعه إليه فإن كان الصبي من أهل الحفظ بان كان يعقل الأخذ  
والاعطاء صح والأفلاوي يكون بمنزلة ما لو رفع السرج عن ظهر دابة الغير ثم أعاده إلى ظهر الدابة  
لا يصح فإن كان الغاصب مستهلك الغصب حتى ضمن القيمة فدفع القيمة إلى الصبي إن كان  
الصبي مأذونا في التجارة صح ويرى وإن لم يكن مأذونا لا يبرأ الغاصب من الضمان لأن دفع  
القيمة يتضمن معنى التملك غصب عبدك ثم قال له المالك اذهب به إلى موضع كذا فبعه  
فذهب به الغاصب إلى ذلك الموضع فذهب في الطريق كان الغاصب ضامنا على حاله فلو أن

الغاصب استأجر العبد للمغصوب من المالك يبنى له حائطا مع لوما فإن العبد يكون في ضمانه  
حتى يأخذ في عمل الحائط فإذا أخذ في عمل الحائط برئ عن الضمان وكذا إذا استأجره من  
المالك للخدمة من قاضيان وقيل لو استأجره للخدمة ببر اللحال ذكره في الوجيز وفي  
الفصولين المالك لو أجز القن من الغاصب برئ بنفس العقد لا لو أعاره منه حتى لو هلك قبل  
استعماله ضمن انتهى وفي الخلاصة من الإجارة لو اغتصب دابة ثم أجزها بإجارها إلى  
الكوفة بعشرة دراهم جازو ببرأ من الضمان انتهى غصب دابة ثم ردها إلى مربيها  
المالك لا يبرأ عن الضمان وقال زفر يبرأ تزع خاتمان أصبح نائم ثم أعاده إلى أصبعه  
قبل أن ينتبه النائم برئ عن الضمان في قولهم ولو انتبه النائم ثم نام فأعاده إلى أصبعه لا يبرأ  
في قول أبي يوسف ويرأ في قول زفر وعن محمد في المنتقى إذا أخذ رجل خاتمان أصبح نائم  
أو دراهم من كيسه أو خفا من رجله ثم أعاده إلى مكانه وهو نائم أو لم يعد حتى انتبه من نومه  
ثم نام نومه أخرى فأعاده إلى موضعه فإن أعاده في مجلسه ذلك استحسن أن لا تضمنه والا  
ضمنته وكذا لو أعاد الخاتم إلى أصبع أخرى ولم يذكر في هذه المسائل قولاً لا في حنيفة قال  
والصحيح من مذهبه أنه لا يضمن إلا بالتحويل وذكر في جمع التفاريق إذا تزع من أصبع نائم  
خاتما ثم أعاده فيها عند أبي يوسف تعتبر النومة الأولى وعند محمد تعتبر المجلس استحسانا  
من قاضي خان أخرج خاتمان أصبح نائم ثم رده إلى كفه أو سبابته أو غيرها غير الأصبع  
التي كان فيها ضمن ذكره في الفصولين لو زوج المالك الأمانة المغصوبة من الغاصب  
لم يبرأ الحال في قياس قول أبي حنيفة خلافا لأبي يوسف وهي فرع ما لو زوج المشتري أمانة  
اشترها قبل القبض يصير به قاضيا عند أبي يوسف لا عند أبي حنيفة ولو غصب ثوبا  
وكساه المالك أو طعما فقدمه بين يدي المالك ليأكله وهو لا يعلم به برئ وكذا لو لبس  
المالك المغصوب أو كان طعاما فأكله أو عبدا فاستخدمه ولا يعلم به براءة الغاصب عن الضمان  
ذكره في الوجيز بقرة غصبها رجل آخر من الغاصب الأول ثم مررها المالك من  
غاصب الغاصب بعزها عن الاسترداد منه مجاهرة بنفسه أو بقضاء القاضي بالبينة ثم إن  
غاصب الغاصب استردها بالسلطنة وعجز المالك عن مخاصمته ليس له حق مخاصمة الغاصب  
الأول برد المغصوب أو القيمة ولو أقام الغاصب البينة أنه رد الدابة المغصوبة على المالك  
وأقام المالك البينة أنها ماتت عند الغاصب بر كونه فعل الغاصب قيمتها من الخلاصة  
ولو غصب حمارا ثم جاء به وأدخله في اصطبل المالك وأخبره فقال نعم ما فعلت لا يبرأ  
عند أبي حنيفة ويرأ عند محمد لأن الإجازة لا تلحق الأفعال عند أبي حنيفة وتلحق عند  
محمد من القنية غصب عبدا فخله مالكه من كل حق هو له قبله قال أئمة بلخ التحليل يقع  
على ما هو واجب في الذمة لا على عين فائقة هذه في الهبة من القنية أقام البينة على  
إبرائه عن المغصوب لا يكون أبرأ عن قيمة المغصوب وإنما هو أبرأ عن الضمان للرد لا عن  
ضمان القيمة لأن حال قيامه الرد واجب عليه لا قيمته فكان أبرأ عما ليس بواجب هذه



في الدعوى من الخلاصة ١٠٠ إذا أحدث المالك في الغصب حدا يصير به غاصبا لوفى ملك الغير كان قابضا وبرئ الغاصب كاستخدام ولبس وأكل وهو يعرفه أولا ذكره في الفصولين ١٠١ لو استأجر المالك الغاصب لعلم العبد المغمصوب عملا من الاعمال أو يغفل الثوب المغمصوب لا يبرأ ولو استأجره للحفاظ لم يجز ولو وكل الغاصب ببيع المغمصوب لم يبرأ عن الضمان حتى يبيع ويسلم ذكره في الوجيز ١٠٢ رجل غصب دارا واستأجرها من المغمصوب منه والدار ليست بمحضرتة ما حين استأجرها فإذا سكنها أو قدر على ذلك برئ الغاصب عن ضمانها ١٠٣ ولو غصب أمة فتزوجها المغمصوب منه من الغاصب برئ من ضمانها من الخلاصة قلت وقد مر أنفائه لا يبرأ الغاصب بتزوج الأمة عن ضمانها في الحال في قياس قول أبي حنيفة فتأمل ١٠٤ لو قال المالك للغاصب أودعك المغمصوب لا يبرأ اذ لم يوجد الإبراء ولو انتفع الغاصب به فأمره المالك بحفظه لم يبرأ ما لم يحفظ إذا لم يبالطه وعقد الوديعة لا ينافيان الضمان ولو باع المالك المغمصوب لا يبرأ عن الضمان ما لم يسلمه ولورد المغمصوب على مالكه فلم يقبله فباعه به إلى بيته فهل برئ عن الضمان من الفصولين وفي قاضي خان من البيوع أنما لم يضمن بالحل إلى منزله اذ لم يضعه عند المالك فاما إذا وضع عند المالك بحيث تناله يده ثم حمله مرة أخرى إلى منزله فضايع كان ضامنا أما إذا كان في يده فقال للمالك خذوه ولم يقبل يصبر أمانة في يده اه ١٠٥ لو غصب ممرجا من ظهر دابة ثم أعاده إلى ظهرها لا يبرأ عن الضمان ولو غصب الدراهم من كيس رجل ثم ردها في الكيس وصاحبها لا يعلم ببرأ ١٠٦ غصب شيئا وقبض للحفاظ فأجاز المالك حفظه كما أخذ برئ من الضمان فان انتفع به فأمر بالحفظ لا يبرأ وعلى هذا لو أودع الرجل مال الغير فأجاز المالك يبرأ عن الضمان من الخلاصة ١٠٧ غصب حطبيا واستأجر المغمصوب منه فأوفده في قدر الغاصب ولم يعلم المغمصوب منه بأنه حطبه فالقياس أن يبرأ كما لو غصب طعما ثم أطعمه المالك قال رحمه الله في الأصل أنفاه المالك في مقصوده من الطعام ولا كذلك في الفرع فافترقا من القنية ١٠٨ لو غصب فأجاز المالك قبضه برئ وكذا لو أودع مال غيره فأجاز المالك برئ إذا اذن انتهاء كالامر ابتداء ١٠٩ الإجازة تلحق العقود لا الأفعال عند أبي حنيفة ولحقهما عند محمد فلورد الغاصب ما غصبه على أجنبي فأجاز المالك قبض ذلك الأجنبي برئ عن الضمان الغاصب عند محمد لا عند أبي حنيفة وفي الذخيرة ان الإجازة تلحق الأفعال من غير خلاف وهو الأصح من الفصولين ١١٠ وفي الاشياء الإجازة لا تلحق بالاتلاف فلو أنف مال غيره تعديا فقال المالك أجزت ورضيت لم يبرأ من الضمان اه ١١١ لو وهب الغاصب الغصب من المالك وسلمه أو باعه منه وسلمه وهو لا يعلم به برئ ١١٢ غصب برأ طعنه وخبره وأطعمه مالكة أو غرق قبضه وسفاه إياه أو كرسا فطعنه وخاطه وأعطاه إياه لم يبرأ اذ ملكه زال بمافه ل ١١٣ لبس ثوب غيره بالأمره حال غيبته ثم رده إلى مكانه لا يبرأ وهو الصحيح ١١٤ أخذ ثوبا من بيته بالأمره قلبه ثم رده إلى بيته برئ استحصانا ١١٥ وكذا لو أخذ دابة من دارهم ثم ردها إلى مكانها برئ ولو أخذها من

بدریها غصباً ثم ردها الى دار ربها وربطها على معلقها ولم يجز در بها ولا خادمه. فمن  
 ﴿قصاب (۱) کوسفندیکی را بفلط برد و بچوبان داد و دادند کوه سفند گفت که  
 کوه سفند من چه کردی گفت بچوبان دادم گفت رو بکوه کوه سفند فلان است چون  
 بیاید بوی دهی فذهب قبل لایراً من الفصولین ﴿قال المالك للغاصب ضح بها فان  
 هلكت قبل التضيعة ضمنها وان بعده لا ضمن من الاشياء ﴿غصب من فن شيئا ثم رده  
 عليه برئ ولو محجور او ان استهلكه فرد قيمته فلو اذنا صحر ولو محجور لا يصح ﴿غصب  
 شيئا من الصاحي فرد عليه وهو سكران برئ لا لو اخذته وهو يقظان فردته وهو نامن من  
 الفصولین ﴿وفي الاشياء من فن الاغراض ان غاصب لا يرأ بالرد على المالك فقل اذا كان  
 المالك لا يعقل اه غصب شيئا ثم حمله الى المصوب منه رأبي المالك أن يقبله منه فحمله  
 الغاصب الى منزله فضاع عنده لا ضمن قال أبو بكر قيل له لم لا يكون غصباً جديداً قال انما  
 يصير بمنزلة غصب جديد لو وضعه عنده ثم حمله مرة أخرى أما اذا كان في يد الغاصب لم يضعه  
 من يده وأبى أن يقبله فهذا على الامانة هذه في البيوع من الخلاصة وقد مرّت آنفاً  
 ﴿غصب دابة فلقها صاحبها في المفاوز المهلكة ولم يدب نرد هالم برأ ذكره في الصغرى  
 ﴿رجل أخذ من كيس رجل فيه ألف درهم خمسائة فذهب بها ثم ردها بعد أيام ووضعها  
 في الكيس الذي أخذها منه فانه ضمن الخمسائة التي أخذها لا غير ولا يرأ به اذا الرد من  
 قاضي خان ﴿وفيه لو غصب دابة فان المصوب منه نجاء الوارث واستعار من الغاصب  
 دابة لتركها فاعارها الغاصب اياه فعطيت نخته برئ الغاصب

باب العاشر في التصرف في مال الغير بلا اذن

لا يجوز التصرف في مال الغير بلا إذن ولادلالة الا في مسائل الاولى يجوز للولد والوالد  
الشراء من مال المريض ما يحتاج اليه بغير اذنه والثانية اذا اتفق المودع على أبوى المودع  
بغير اذنه وكان في مكان لا يمكن استطلاع رأي القاضى لم يضمن استئمانا والثالثة مات بعض  
الرفقة في السفر فباعوا قاشه وعذنه وجهزه بمقتضى ورثته البقية الى الورثة أو أغنى عليه  
فانفقوا عليه من ماله لم يضمنوا استئمانا وهي واقعة أصحاب محمد من الاشياء  $\text{ﷺ}$  ومن  
طبخ لحم غيره أو طعن خنطه أو رفع جرحه فانكسرت أو حمل على دابته فعضت كل ذلك  
بلا أمر المالك يكون ضامنا ولو وضع المالك اللحم في القدر والقدر على الكافون فاقعد  
رجل النار فطبخه أو جعل الخنطة في دورق وربط الدابة عليه فساقتها رجل فطحنها أو رفع  
الحجرة وأمالها الى نفسه فاعانته على رفعها رجل فانكسرت فيما بينهما أو حمل على دابته  
فسقط في الطريق فحمل رجل ماسقط على دابته فعضت لا يضمن الرجل في هذه الصور

(١) أخذ غنم رجل غلطاوسها الى الراعي فقال له صاحب الغنم ما فعلت بغنمي قال سلمتها الى الراعي فقال اذهب وقل له انها غنم فلان سلمها اليه متى جاء.



استحسانا لوجود الاذن دلالة من اخصية الهداية ❦ ذبح شاة وعلقها للسلخ فسلخها رجل ضمن ❦ ولو احضر فعلة لهدم داره فهدمه آخر بلا اذن لا يضمن استحسانا اذا ااصل في جنسها ان كل عمل لا يتفاوت فيه الناس يثبت الاستعانة فيه لكل احد دلالة وما يتفاوت فيه الناس لا يثبت الاستعانة لكل احد ومن هذه المسائل شد الوزع ليسقى زرعه فقطح رجل فوهة الارض فسقاها يبرا كذا في الحج من احكام المرضى من الفصولين ❦ رجل ركب دابة الغير بغير امره فماتت الدابة اختافت الروايات والصحيح انه لا يضمن عند أبي حنيفة حتى يحولها عن موضعها كذا في شرح الشافعي وفي نسخة الامام السرخسي قال عند زفر لا ضمان عليه وعند أبي يوسف يضمن ❦ رجل حمل على دابة غيره بغير امره فتورم ظهر الحمار فشق صاحب الحمار ذلك الورم فانتقص من ذلك قيمة الحمار ان اتمل من غير نقصان لا ضمان عليه وان انتقص لا ينجح لو ان انتقص من الورم ضمن النقصان وان انتقص من الشق لا يضمن وكذا لو مات الحمار وان اختلفا فقال الغاصب مات من الشق وقال صاحبه مات من الورم فالقول قول الغاصب مع عينية من الخلاصة من كتاب الغصب ❦ وفيها دخل دار رجل وأخرج منها ثوبا ووضع في منزل آخر منها فضاع الثوب ان لم يكن بين البيتين تفاوت في الحرز لا يضمن وان كان بينهما تفاوت يضمن انتهى ❦ دخل دار انسان وأخذ متاعا من بيت وحوله الى بيت آخر من تلك الدار أو الى صحن الدار وصاحب الدار مع علمانه يسكن في تلك الدار فهلك المتاع في القياس يكون ضامنا وفي الاستحسان ان كان هذا الموضع مثل الاول لا يضمن ❦ رجل صلى فوقع قلنسوته بين يديه فتجاها رجل من بين يديه ان وضعها حيث لا تسرق لم يضمن وان كان أكثر من ذلك يضمن ❦ رجل بعث رجلا الى ماشية لباتيها فركب المأموردابة الا تمر فعطبت الدابة قال أبو بكر البلخي ان كان بينهما انبساط في ان يفعل في ماله مثل هذا لا يضمن وان لم يكن ضمن ❦ قطع نالة من أرض فخرها في ناحية أخرى من تلك الأرض قال الشيخ الامام أبو نصر الشجرة تكون للغارس وعليه قيمة النالة للمالك يوم القطع ويؤمر بالقطع وان كان القطع يضر الأرض كان لصاحب الأرض ان يعطى للغاصب قيمة شجرة ليس لها حق القرار ❦ رفع قلنسوة من رأس انسان وضعها على رأس رجل آخر فطرحتها الرجل عن رأسه قالوا ان كانت القلنسوة بمراى العين من صاحبها وأما كنه رفعها من ذلك الموضع لا يضمن الطارح لان ذلك بمنزلة الرد على المالك وان لم يكن كذلك يكون ضامنا من قاضيان قال في الخلاصة ولم يذكروا حكم الذي رفع القلنسوة وحكمه حكم الطارح انتهى ❦ دخل منزل رجل بامره وأخذ ثوبا من بيته بغير اذنه ينظر فيه فوقع من يده فانهكسر قال الناطقي لا يضمن ماله بحجر عليه صاحب البيت لانه مأذون دلالة ولو انه أخذ سويقا يبيعه في اناء فأخذته انسان بغير اذنه لينظر فيه فوقع من يده وانكسر يكون ضامنا لانه غير مأذون بذلك دلالة بخلاف الاول لان الاذن بدخول المنزل اذن بذلك دلالة ❦ سكران لا يعقل وهو نائم ووقع ثوبه في الطريق فاخذ رجل

ثوبه ليحفظه لا يضمن وان أخذ الثوب من تحت رأسه أو أخذ ثوبا من يده أو كساه من وسطه أو درهما من كفه ليحفظه لانه خاف ضياعه ضمن لان المال كان محفوظا بصاحبه من قاضي خان ❦ أخذ ثوبا من دار انسان فوضعه في منزل آخر وضاع ضمن لو تفاوتا في الحرز والا فلا من الفصولين ❦ اذا انصرف في ملك غيره ثم ادعى انه كان باذنه فالقول للمالك الا اذا انصرف في مال امرأته فماتت وادعى ان كان باذنه أو أنكر الوارث فالقول للزوج ذكره في الاشياء ❦ ميت دفن في أرض انسان بغير اذن المالك كان المالك بالخيار ان شاء مرضى بذلك وان شاء أمر باخراج الميت وان شاء سوى الأرض وزرع فوقها لان الأرض ظاهرها وباطنها مملوك كذا من وقف قاضي خان ❦ جماعة في بيت انسان أخذوا احد منهم مرآته ونظروا فيها ودفعوها الى آخر فظرفها ثم ضاعت لم يضمن قال رحمه الله لوجود الاذن في مثله دلالة حتى لو كان شيئا يجري الشئ باستعماله يكون غاصبا ❦ رفع قدوم النجار وهو يراه ولم يمنعه فاستعمله وانكسر يضمن ❦ نجم الأئمة البخاري أخذ احد الشريكين حمارا صاحبه الخاص وطعن به بغير اذنه فاكل الحمار الخنطة في الرحى ومات لم يضمن لوجود الاذن دلالة في ذلك قال رحمه الله فلم يضمننا ذلك لاعتقادنا العرف بخلافه لكن عرف بجوابه هذا انه لا يضمن فيما يوجد الاذن دلالة وان لم يوجد صريح يحاكي لوفعل الاب بحمار ولده ذلك أو على العكس أو أحد الزوجين بحمار الآخر ومات لا يضمن لوجود الاذن دلالة ❦ ولو أرسل جارية زوجته في شأن نفسه بغير اذنها أو أبقته لا يضمن وبضرب عبد الغير لا بصير غاصبا من القنية ❦ سئل شمس الأئمة الأزوجندي عن استعمال عبد الغير أو جارية الغير وأبق في حالة الاستعمال فهو ضامن بمنزلة الغاصب اذا أبق من يده ومن استعمال عبد امشركا ينفه وبين غيره بغير حضرة صاحبه فمات في خدمته لا يضمن وفي الدابة لا يضمن وذكر صاحب المحيط استعمال عبد الغير بوجب الضمان - واء علم انه عبد الغير أو لم يعلم وكذا لو قال العبد اني حرفا استعملني في عمل كذا فاستعمله وهلك الرجل ثم ظهر انه عبد يضمن قيمة العبد سواء علم أو لم يعلم وهذا اذا استعمله في عمل نفسه أما اذا استعمله في عمل غيره فانه لا يضمن كما اذا قال لعبد الغير ارتق الشجرة وانثر المشمش لتأكله أنت فقط لا ضمان عليه ولو قال لتأكل أنت وأنا يضمن ❦ غلام حمل كوز ماء لينقل الماء الى بيت المولى باذن المولى فدفع رجل كوزه ليحمل ماء له من الحوض بغير اذن المولى فهلك العبد في الطريق قال صاحب المحيط مرة يضمن نصف قيمة العبد ثم قال في المرة الثانية يضمن كل قيمة العبد لان فعله صار ناسخا لفعل المولى فيصير غاصبا كل العبد ❦ لو استعمل عبدا غير هلك العبد بعد ما فرغ من الاستعمال قال ينبغي ان يكون الجواب فيه كالجواب فيما اذا غصب دابة رجل من الاصطبل ثم ردها الى الاصطبل لا الى المالك وفيه روايتان في رواية يبرأ عن الضمان وفي رواية لا يبرأ وكذلك في مسألة العبد ان استعمله في غيبة المالك وان استعمله بحضرة المولى فلم يردده على المالك لا يبرأ عن الضمان اجاءا كالمو غصبه من يد المالك ❦ اذا استخدم



عبد رجل بغير إذنه أو قاذبته أو ساقها أو حمل عليها شيئاً أو ركبها فهو ضامن عطب في تلك الخدمة أو غيرها من مشتمل الأحكام من الغصب أقول وقد مر من هذا النوع في الغصب كثير

باب الحادي عشر في اتلاف مال الغير وافتاده مباشرة وتسيباً

ويشتمل على أربعة فصول

الفصل الأول في المباشرة والتسبب بنفسه وبغيره

المباشرة ضامن وإن لم يتعد والمتسبب لا إلا إذا كان متعدياً فلو حفر بئراً في ملكه فوقع فيها إنسان لم يضمنه ولو في غير ملكه ضمنه ذكره في الأشياء إذا انقلب البناء على متاع وكسره يجب الضمان هذه في بيان أن النائم كالسبية قط منه وضع شيئاً على طريق العامة فعثر به إنسان فسقط وهلك ذلك الشيء من غير قصد منه يضمن وهو الصحيح وضع زقاق الطريق فعثر به إنسان فسقطه يضمن إن كان وضعه به سذروا الأفلان وفي المحيط إن كان أبصره وعثر عليه يضمن والأفلان من جنابات القنية رعى سهما إلى هدف في ملكه فجاوزه وأتلف شيئاً لغيره يضمن رجل تقدم إلى خراف يبيع الخرف فأخذ غضاراً بآذنه لينظر فيها فوقع من يده على غضارات أخرى فأنكسرت لا يضمن قيمة التي أخذها لأنه أخذها بآذنه ويضمن قيمة ما سواها لأنه تلف بفعله بغير إذنه لو شق زق غيره وفيه من جامد فأصابته الشمس فذاب اختلجوا فيه وذكر شمس الأعمى الدر خشي أنه لا يضمن رجل دفع الدرهم إلى ناقل لينقله فغمر الدرهم فكسره قالوا يكون ضامناً إلا إذا قال له المالك اغمر وهذا إذا كان المكسور لا يروج رواج الصحاح ويبيض بالكسر رجل أتلف من رجل أحد مصر اعي باب أو أحد زوجي خف أو مكعب كان للمالك أن يسلم إليه الآخر ويضمنه قيمتهما تعلق برجل وخاصة فسقط من المتعلق به شيء فضاع قالوا يضمن المتعلق وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل أن سقط بقرب من صاحبه وهو برأه أو أمكنه أخذه لا يكون ضامناً إلا كان ضامناً رجل حرق صل رجل أو دق رحابه تكلموا فيما يجب عليه وإن أصبح ما فيه يضمن قيمة الصل مكتوباً من قاضي خان وقيل يضمن قيمته بما يتقوم به عند مالك الصل لأن الاعتبار القيمة عند التلف كاتلاف خمر الذي ذكره في مشتمل الهداية قال في الوجيز وعامة مشايخنا على أنه يضمن قيمة الصل والدق مكتوباً لا ما ينتفع به انتهى لو صبرنا أو دهننا لإنسان وقال كان نجساً أقدمت فيه فارة صدق مع عينه ولو استهلك لحم إنسان وقال هو ميتة لا يصدق ويضمن هذه في الإقرار من الوجيز ولو أتلف المولى لمكانه ما لا غرم لأنه صار كالاجنبي كافي الهداية وغيرها لو أتلف مال إنسان غيره ثم قال المالك رخصت بما صنعت أو أجزت ما صنعت لا يبرأ منه كافي البرازية ذكره في مشتمل الهداية المتلف بلا غصب تعتبر قيمته يوم التلف ولا خلاف فيه كذا في الأشياء من القول في غن المثل رجل

صب ماء على حنطة فنقصت ثم جاء آخر فصب عليها أبضا حتى زادت في النقصان روى عن محمد بن الثاني يضمن قيمتها يوم صب عليها الماء ويرى الأول رجل أحمى تنوره بقصب أو حبش وأنفق عليه فجاء آخر فصب فيه الماء قالوا ينظر إلى قبة التنور مسجوراً وغير مسجور فيغرم فضل ما بينهما وقيل ينظر إلى آخره مسجوراً وغير مسجور فيضمن الفضل وكذا الرجل إذا فتن قيص إنسان ينظر إلى قيمته مخيطاً وغير مخيط فيضمن الفضل وكذا إذا زرع باب دار إنسان عن موضعه أو بال في بئر ماء الوضوء أو حمل سرج إنسان وكذا كل ما كان مؤلفاً من كذا إذا نقص تركيبه ولو أفسد على آخر تأليف حصيره قال الفقيه أبو الليث إن أمكن إعادته أمر بإعادته كما كان وإن لم يمكن سلم إليه المنقوض وبأخذ منه قيمة الحصير صعباً وكذلك كل ما يمكن إعادته كما كان ولو حل سلسلة ذهب كان عليه قيمتها من الفضة وكذا الرجل إذا شاد إنسان عبده بذهب فرمى بها رجل ولو حل سدى حائل ونشره ينظر إلى قيمته سدى وإلى قيمته غير سدى فيضمن الفضل وكذا لو أخذ نعل رجل من نعال العرب فحل شراكه يقوم النعل مشرقة وغير مشرقة فيضمن الفضل من قاضيه وفي الخلاصة أفسد تأليف حصير رجل إن كان يمكن إعادتها كما كانت أمر بإعادة كمن أخذ سدى من إنسان وفرق أسنانه ولو حل شراك نعل رجل إن كان النعل مثل الذي يسسته عمله العوام لا شيء عليه اهـ هدم جدار غيره تقوم داره مع جدرانها وتقوم بدون هذا الجدار فيضمن فضل ما بينهما إن هدم حائط المسجور يؤمر بتسويته وإصلاحه وفي حائط الدار يضمن النقصان وعن محمد بن الفضل إن هدم حائطاً متخذاً من خشب أو عتيقاً من رهن يضمن قيمته وإن كان حديثاً يؤمر بإعادته كما كان وفي درر البحار الغضة يؤخذ في هدم الحائط بالبناء لا بالنقصان وفي المحيط يؤخذ بالقيمة وقيل بالبناء قطع أغصان شجرة غيره إن كان النقصان فاحشاً يضمن قيمة الشجرة والألوان نقصان حفر حفرة في أرض غيره فاضرب بالأرض فعند علمائنا يلزمه النقصان وقيل يؤمر بالكبس وعن محمد حفر بئراً في سكة غير نافذة يؤخذ بالطم دون نقصان الأرض وفي الدار والأرض يؤخذ بالطم وإن نقصت والنقصان قال رحمه الله تعالى لأن نقصان السكة والطريق يجبر بالطم ونقصان الأرض والدار لا يجبر به لأنه قد ينقلب بالطم سجة ويخرج عن صلاحية البناء والزرع مدة مسددة وفي الحفر في قناء الدار كلام أنه كالأرض أم كالطريق ولو ألقى نجاسة في بئر خاصة يضمن النقصان دون الترح وفي البئر العامة يؤمر بنزعها لأن للهادم نصيباً في العامة ويتعذر تغيير نصيب غيره عن نصيبه فلا يحكم بالضمان بخلاف الخاصة من القنية من الغصب قصار وقف دابة في الطريق وعليها ثياب فصد مها ركب وخرق بعض الثياب التي كانت على الدابة قال الشيخ أبو بكر البطي أن رأى الراكب الدابة الواقعة ضمن وإن لم يصر لا يضمن ولو مر رجل على توب موشوع في الطريق وهو لا يبصره فخرق لا يضمن رجل كسر درهم رجل فوجد داخله فأسد أو كسر جوزاً فوجد داخله فأسد قالوا لا يضمن رجلان مع



أحدهما سويق ومع الاخر زيت أو سمن فاصطدما فانصب زيت هذا أو سمنه في سويق  
ذلك قال صاحب السويق يضمن لصاحب الزيت أو السمن مثل زيت أو سمنه لأن صاحب  
السويق استهلك سمن هذا أو زيت به ولم يستهلك صاحب الزيت سويقه لأن هذا زيادة في  
السويق من قاضيجان **§** رجل دفع غلامه إلى آخر مقبدا بالسلسلة وقال اذهب به إلى  
بيتك مع السلسلة فذهب به بدون السلسلة فابق العبد لا يضمن هذه في الغصب من الخلاصة  
وفيها زق انفضح قرر رجل فاحذنه ثم تركه ان كان المالك حاضرا لا يضمن وان كان غائبا يضمن  
وكذا لو تعلق رجل بأخر ففقط منه شيء بتعلقه ان وقع بحضرة المالك لا يضمن اهـ **§** وثب  
من حائط في الطريق فنشرت الدابة واقف جرة دبس عليها وهلك لا يضمن وكذا الوصاح  
على دابة فنشرت واقف حملها وهلك قال بهاء الدين الاميني يضمن الوائب والصائح  
قيمة الهالك **§** جار اعى اجرة بهاء الدين او جاء من جانب آخر صبي يبالغ مع العجالة فقال  
له الراعي امسك الثور مع العجالة حتى نمر الاجرة فلم يمكنه امساكه فضى ووقع الجار في الثور  
لم يضمن وكذا الراعي اذا لم يمكنه امساك الجار ولا يضمن **§** اصاب العجالة صبي فكسرت  
رجله وصاحبها راكب عليها وقال كنت ناعما فعليه ارش الكسر من القنية من الجنبايات  
**§** لو حل قيد عبد غيره أو رباط دابته أو فسخ باب اصطبلها أو فسخ طائر فذهب لا يضمن  
ذكره في الوقاية **§** ولو أمر عبد غيره بالابق أو قال اقتل نفسك ففعل يضمن الا امر قيمته من  
الدرر والغرر وفي الصغرى لو حل قيد عبد آبق غيره فذهب العبد لم يضمن الا ان يكون العبد  
مجنونا فيئسذ يضمن ولو كان العبد المجنون مقيدا في بيت مغلق فحل رجل قيده وفتح آخر  
الباب فذهب فالضمان على الفاتح ولو فتح باب قفص فطار الطير منه لم يضمن وقال محمد يضمن  
وعلى هذا الخلاف اذا حل رباط الدابة أو فتح الباب ولو فتح رباط الزق فان كان ما فيه ذائبا  
ضمن ولو كان جامدا فذاب بالشهس لم يضمن انتهى وفي الفصولين عن فوائد صاحب المحيط  
انما لا يضمن في الجوامد اذا لم ينقله اما لو نقله الى موضع آخر يضمن **§** وفي أصول الفقه كل  
ما كان الغالب فيه للبت لم يضمن كفتح باب قفص وحل قيد عبد وما كان الغالب فيه ان  
لا يلبث ضمن كشق زق وقطع جبل فسدل وكان أبو القاسم الصفار يقول يضمن في الكل  
انتهى **§** وفي الخلاصة من الغصب واجمعوا انه لو شق الزق فسال الدهن والدهن سائل  
أو قطع الحبل حتى تلف القنديل ضمن انتهى **§** من رأى الغير يشق زقه فسكت حتى سال  
ما فيه يضمن الشاق هذه في النكاح من الخلاصة **§** وفي قاضيجان لو كان المملوك ذاهب  
العقل لا يؤمن ان يلقى نفسه في البئر ونحو ذلك فهو ضامن له لانه لا يعقل انتهى **§** لو كانت  
الدابة مربوطة والباب مغلق فحل حبلها وفتح الباب آخر ضمن الفاتح وكذا القاسم ولو حل  
قطارا بل لم يضمن اذ لم يغصب ابلا **§** وفي الخلاصة من الغصب رجل جاء الى حمار مشدود  
في سكة فحله فغاب الحمار لا يضمن وعن محمد انه يضمن **§** جاء الى قطارا بل فحل بعضها  
ليس عليه شيء انتهى **§** لو نفرطير انسان عمدا ضمن لا ولو لم يقصد وان دنا منه **§** حل سقينة

مربوطة في يوم ربح ان ثبت بعد الحل أقل القليل ثم سارت وغرقت لا يضمن ذكره في الغصب  
من الفصولين والخلاصة قلت وتحقيق هذا النوع من المسائل السببية محله الاصول **§** عثر  
في زق انسان وضعه في الطريق ضمنه الا اذا وضعه اغبر ضرورة ذكره في الاشياء ولو حل حلا  
في الطريق فوقع على شيء فانلفه ضمن لانه أثر فعله أصله من وضع في طريق لا يملكه شيئا فلتلف  
به شيء ضمن **§** ألقى قسرا في الطريق فزلقت به دابة ضمن اذ لم يؤذن فيه فيضمن ما تولد منه  
**§** وضع شيئا في الطريق فلتلف به شيء يرى لوقوعه بادن السلطان والضمن **§** المار في الطريق  
لو اصاب شيئا ضمن للاذن بوصف السلامة **§** وضع خاية على باب دكانه فجاء رجل بوقر شول  
على حمار فصد مها بخته وهو يقول اليك البك قبل ضمن وقيل ضمن لو علم ذلك والا فلا **§** البياع  
لو وضع خاية من السفراط على الشارع ورجع الفاروا ذق بالجملة الى السكة فانكسرت تلك  
الخاية وكانت في غير جانب فلم يرها ضمن من الفصولين **§** اورد حوا يوم الجمعة فدفع بعضهم  
بعضا فوقع على زجاج الخراف وقدوره فانكسرت يضمن الدافع ان انكسرت بقوة دفعه **§** قطع  
شجرة فوقع على شجرة جارة فانكسرت يضمن كذا في الغصب من القنية **§** رجلان وضع كل  
واحد منهما جرة في الطريق فتدحرجت احدهما على الاخرى فانكسرتا جريا يغرم كل واحد  
منهما جرة صاحبه وعن محمد رجل وضع في الطريق جرة فيارب أو ليس فيها شيء ورجل آخر  
وضع جرة أخرى في الطريق فتدحرجت احدهما فاصابت الاخرى فانكسرتا جريا ما قال يضمن  
صاحب الجرة القائمة التي لم تدحرج قيمة الجرة التي تدحرجت ومثل ما كان فيها من الرب لانها  
بمسئلة حجر وضع في الطريق فعاطب به يضمن فاما التي تدحرجت فانها حين تدحرجت عن  
موضعها فتدحرج صاحبها عن الضمان **§** ولو ان رجلا اغترف من الحوض الكبير بحجرة  
فوضعهما على الشط ثم جاء آخر وفعل مثل ذلك فتدحرجت الاخرة وصدعت الاولى فانكسرتا  
قال بعضهم يضمن صاحب الاخرة قيمة الجرة الاولى لصاحبها وقال بعضهم يضمن كل واحد  
منهما قيمة جرة صاحبه والاصل في هذه المسائل ان في كل موضع كان الواضع حق الوضع في ذلك  
المكان لا يضمن على كل حال اذا تلف بذلك الوضع شيء سواء تلف وهو في مكانه أو بعد ما زال  
عن مكانه كالموضع جرة على حائط فسقطت على شيء فانلفته لا يضمن الواضع اذا كان له حق  
الوضع وفي كل مكان لم يكن الواضع حق الوضع اذا عايط في الموضوع شيء ان عايط والموضوع  
في مكانه لم يرل يضمن الواضع فان عايط بعد ما زال الموضوع عن مكانه ان زال بمزبل نحو ان  
يضع جرة على الطريق فهبت بها الريح وازالها عن مكانها فاحرقت شيئا لا يضمن الواضع  
وكذا لو وضع حجرا في الطريق فجاء السيل ودحرجه فكسرت شيئا لا يضمن الواضع لان جنبايته  
زالت بالماء والريح وان كان الزوال عن الموضوع الذي كان فيه لا بمزبل **§** كأن وضع جرة في  
الطريق ثم جاء آخر ووضع جرة أخرى في الطريق فتدحرجت احدهما على الاخرى فانكسرتا  
قال أبو يوسف يضمن كل واحد منهما جرة صاحبه وعنه في رواية يضمن صاحب الجرة القائمة  
في موضعها قيمة الجرة التي زالت عن موضعها لان جنباية صاحب الاولى قد زالت وان دحرجتها



الرجح ويختار عن موضعهما فطوب بهما شيء لا يضمن لما قلنا بخلاف ما لو تدحرجت بنفسها  
 ووضع في الطريق جرة مملوءة من الزيت أو غيره ثم جاء آخر ووضع يجنب هذه الجرة جرة  
 أخرى فسأل من الأولى شيء وأبطل المكان فوقعت على الأخرى فكسرت قال محمد وأولا  
 لا أدري هذا ثم قال لا يضمن صاحب الأولى **§** أرباب السفن إذا أوقفوها على الشط فحالت  
 سفينة فاصابت السفينة الواقعة فانكسرت السفينة الواقعة كان ضمان الواقعة على  
 صاحب السفينة الجائئة وإن انكسرت الجائئة لا يضمن صاحب الواقعة لأن الامام أذن  
 لأرباب السفن بإيقاف السفن على الشط فلا يكون تعديا **§** رجل مر في سوق المسلمين  
 فعلق ثوبه بفقل حانوت رجل فخرق قال الشيخ أبو القاسم إن كان القفل في ملكه لا يضمن  
 وإن كان في غيره ملكه ضمن ثم قال وهذا شيء آخر أنه لو علق ثوبه بذلك فخرق به فخرق بغيره  
 لا يضمن صاحب القفل وإن كان ثوبه تعلق بالقفل لأنه إذا جر الثوب فهو الذي أنافه **§** رجل  
 دق في داره شيئا فسقط من ذلك في دار جاره شيء وتلف كان ضمان ذلك على الذي دق في داره  
**§** رجل دخل بيت رجل فاذن له صاحب الدار في الجلوس على وسادته فجلس عليها فاذا انحلت  
 قارورة فيها دهن لا يعلم به فاندفعت القارورة فذهب الدهن فضمن الدهن وضمان ما تخرق  
 من الوسادة والقارورة على الجالس ولو كانت القارورة تحت ملاء قد غطتها فاذن له بالجلوس  
 على الملاء لا يضمن الجالس قال الفقيه في الوسادة لا يضمن عند البعض أيضا وهو أقرب  
 إلى القياس لأن الوسادة لا تملك الجالس كما لا تملك الملاء وعليه الفتوى وإن أذن له  
 بالجلوس على سطح فانحرف به فوقع على مملوك الأذن ضمن الجالس **§** رجل قطع أشجار  
 كرم لأنسان كان عليه قيمتها وطريق معرفة القيمة أن يقوم الكرم مع الأشجار القائمة ويقوم  
 مقطوع الأشجار فما بينهما يكون قيمة الأشجار فاذا عرفت قيمة الأشجار بعد ذلك بخير المالك  
 أن شاء دفع الأشجار المقطوعة إلى القاطع وضمنه تلك القيمة وإن شاء أمسك المقطوعة ورفع  
 من قيمة الأشجار قيمة المقطوعة وضمنه الباقي **§** رجل قطع شجرة من دار رجل بغير إذنه  
 بخير صاحبها فإن شاء ترك الشجرة على القاطع وضمنه قيمة الشجرة فأما لأنه أناف عليه  
 شجرة قائمة وطريق معرفة تلك القيمة أن يقوم الدار مع الشجرة قائمة وتقوم بغير شجرة  
 فيضمن فضل ما بينهما وإن أمسك الشجرة وضمنه قيمة نقصان كان له ذلك لأنه أناف عليه  
 القياس وطريق معرفة ذلك أنه إذا ظهرت قيمة الشجرة القائمة بالطريق الذي قلنا فبعد  
 ذلك تنظر إلى تلك القيمة وإلى قيمة الشجرة المقطوعة ففضل ما بينهما قيمة نقصان القطع  
 وإن كانت قيمته مقطوعة وقيمتها غير مقطوعة سواء فلا شيء على القاطع لأنه لم ي تلف شيئا  
**§** رجل له شجرة الجوز أخرجت جوزا صغيرا رطبة فأناف إنسان تلك الجوزات كان عليه  
 نقصان الشجرة لأن تلك الجوزات وإن لم يكن لها قيمة وليست بمال حتى لا تضمن بالانلاف  
 ما كن إذا لم تكن على الشجرة فاما إذا كانت على الشجرة فأنلافها وقطعها ينقص قيمة  
 الشجرة فليست بمران الشجرة بدون تلك الجوزات بماذا تشتري ومع تلك الجوزات بماذا  
 تشتري فيضمن فضل ما بينهما وكذلك رجل كسر غصنا من أغصان الشجرة القائمة تقوم

الشجرة مع الغصن وتقوم بدون الغصن فيضمن فضل ما بينهما **§** كسر رجل غصنا  
 لرجل أو حرق ثوبه ضمن النقصان ولو كان انكسرا فاحشا كان للمالك أن يضمنه ويسلم إليه  
 وكذلك الحرق إذا كان فاحشا هذه الجلة من غصب قاضيان ومعرفة الفاحش واليسير  
 مرت منافي الغصب **§** لو استهلك على رجل جارية مغنية يضمن قيمتها غير مغنية هذه  
 في البيوع من قاضي خان **§** وكذا لو استهلك أناه فضة وعليه تأثيل فعليه قيمته غير مصورة  
 وإن لم يكن للتأثيل رؤس فعليه قيمته مصورة **§** ولو قتل فاحشة أو حمامة تفرق فعليه  
 قيمتها مفرقة ولو كانت حمامة تجبي من واسط لا يضمن قيمتها على تلك الصفة وكذا في  
 الحمامة الطيارة يضمن قيمتها طائرة وكذا الجارية إذا كانت حسنة الصوت لكنها لا تغني  
 فهي على حسن الصوت كذا في الغصب من الخلاصة **§** وفي القنية من الغصب التي  
 هرة في بيت حمام الغير ولم يجد مخرجها فقتلت الحمام بامرها وهي طيارة بلع تغني سادس  
 غوش وانما قاله القيمة عند من يطيرونها يضمن قيمتها على هذه الصفة انتهى **§** جلس  
 على ثوب رجل بغير أمره فقام رب الثوب وتخرق يضمن الجالس ذكره في الوجيز وقد مرت  
 منافي الغصب مع ما فيها من التفصيل **§** أراد نقض جدار مثترك فنهجه جاره فغال الناقض  
 ائذن لي فآخرب من دارك فأناضا من له فأذن له بعد الشرط فنقضه وخرب من داره شيء  
 بنقضه لا يضمن إن لم تكن مباشرة وفي فتاوى الفضلي مثله لكنه قال لم يضمن شيئا مطلقا  
 كالمقال ضمن لك ما بهلك من مالك لا يصح وكذا لو بنى حماما وعمره وقال إن لم يهلك  
 مما صنعت خراب دارك فعلى ضمانه **§** شرف الأئمة الفضلي هدم جداره فسقط على جدار  
 جاره فهدم لا يضمن ولو أذن لجاره في هدم جداره مشترك بشرط أن ينصب الأخشاب فلم يفعل  
 ضمن كذا في فتاوى الفضلي وقال السعدي لا يضمن على كل حال **§** فتح رأس مجرة غيره  
 وتركها مفتوحة فاذا ابتها الشمس لا يضمن **§** مر بالرمث تحت القنطرة فكسرا سطواناتها  
 وخرب القنطرة يضمن **§** اشترى مدهنة وبنى فيها خراسا ومدة وفي جوارها مكتب  
 فسقط من دق الحنطة والارز يضمن صاحب المدهنة قال رحمه الله لأن التلغ للمساحصل  
 بذلك كان مباشرة لا تسببا ولا يشترط التعدي في المباشرة **§** قصار يدق الثياب في حافونه  
 فأنهدم حائط الجاري يضمن لأنه مباشرة **§** حفر محظورة في أرض الغير وجعل فيها جوزا  
 وسقى صاحب الأرض أرضه ولم يعلم فهلك فيه اختلافا والاصح أنه يضمن **§** اتخذ  
 قلابا ووضع على مواضع البذور مدران أشلا يخرجها الحمام أولا يفسدها المطر فآزالها  
 إنسان فهلك البذور فإن آزالها في غير وقته والترم الحفظ يضمن والافلاوة تفسير الضمان  
 أن تقوم الأرض مع البذور وتقوم بدونها فيرجع بفضل ما بينهما **§** وإن فتح كوة بيت  
 فيه بطاطنج أو غمار فهلك بالبردان تلفت في الحال يضمن والافلا كالمو حل السفينة  
 المشدودة بالشط ولو أمسك رجلا حتى جاء آخر فأخذ منه مالا لا يضمن الممسك هذه الجلة  
 في القنية من الغصب **§** رجل دخل دار رجل بامر ففعل على جرة فانكسرت لا يضمن



ولو عثر على صبي قتلته يضمن **§** رجل قعد على ثوب رجل وهو لا يعلم فقام فتخرق ضمن الذي قعد على الثوب ولم يذ كر قدر الضمان من المخرق وفي العيون يضمن نصف الثوب وسواء علم بجلبوسه أو لم يعلم وعلى هذا رجل وضع رجله على مكعب غيره فرفع رجله فتخرق المكعب وكذا من تشبث بثوب إنسان وجذبه صاحب الثوب **§** رجل عشي ومعه زجاجة دهن فاستقبله رجل فاصطدم فأكسرت الزجاجة وأصاب الدهن ثوب القابل ففسد ثوبه إن مشى صاحب الزجاجة فهو ضامن وإن مشى الآخر إليه لا يضمن وإن مشى معا وهما يريان ذلك لم يضمن أحدهما صاحبه شيئا وإن رأى أحدهما دون الآخر فالضمان على الرائي من الخلاصة **§** رجل طرح لبنا أو آليا كثيرا فوهن جدار جاره حتى انهدم الحائط فان دخل الوهن في الحائط من ثقله ضمن من الوجيز من الغصب **§** داران متلاصقان جعل أحدهما صاحبهما إدارة اصطبل وكان في القديم سكا وفي ذلك ضرر على صاحب الدار الأخرى قال أبو القاسم إن كان وجوه الدواب إلى الجدار لا يمنع وإن كان حوافرها إليه فللجار منه وهذا اختلاف ما في الكتاب إن من تصرف في ملكه ليس للآخر منعه وإن كان يتضرر بذلك التصرف ثم إذا خرب دار الجار وعلم أنها خربت بسبب الاصطبل هل يضمن صاحب الاصطبل قال ظهير الدين لا يضمن لأن فعل الدواب لا يضاف إليه فلو ضمن اغنا يضمن بالسبب وهو إدخال الدواب فإذا لم يكن متعديا في ذلك لا يضمن بخلاف ما لو ساق الدابة إلى زرع غيره لأنه في السوق متعد فيضمن من كتاب القسمة من الصغرى وفي قسمة الأشباه للأنسان التصرف في ملكه وإن أذى جاره في ظاهر الرواية فله أن يجعل فيها سورا أو حاما ولا يضمن ما تلف به اه **§** أشرفت سفينة على الغرق فألقى بعضهم خنطة غيره في الماء حتى خفت ضمن قيمتها في تلك الحال من غصب القنينة **§** رجل مشى على الطريق فوقع على امرأة فوقع المرأة على رجل أو متاع فأفسدته ضمن الرجل والمرأة الدية **§** لو اتخذ رجل بئرا في ملكه أو بالوعة فهو من حائط جاره وطلب منه جاره تحويله لم يجب عليه فان سقط الحائط من ذلك لا يضمن والشيخ الإمام ظهير الدين كان يفتي بجواب ظاهر الرواية وأصل هذا في مناقب أبي حنيفة من الخلاصة **§** حدم بيت نفسه فأنه دمه به بيت جاره وطلب منه جاره قيمة البناء لا يضمن **§** لو قطع شجرة من بستان أو دار أو ضيعة وأتلفها ما إذا يلزمه قبل ما قطع من بستان ودار يلزمه نقصانها وما قطع من الأرض يلزمه قيمة الخطب **§** أتلف شجرة من ضيعة ولم ينقص شيء من قيمة الضيعة قبل يجب قيمة الشجرة مقلوقة وقبل قيمتها ثابتة **§** شجرة نورت فنفضها رجل حتى تناثر نورها يضمن نقصان الشجرة كما مر في الجوزات الصغار **§** قطع غصن رجل قبت مكانه آخر لا يبرأ وكذا الزرع والبقل **§** ضرب رجلا فاعمى عليه ولم يمكنه البراح فاخذ ثوبه لا يضمن ولو مات ضمن ماله وثيابه أيضا إذا ضاعت **§** ضربه فسقط مغشيا عليه وسقط منه شيء قال محمد يضمن ماله وما عليه من مال وثيابه لأنه مستهلك **§** خرقت إحدى المرأتين أذن الأخرى المستأجرة فسقط القرط فضااع لم يضمن قلت ينبغي أن يكون

الجواب على نحو ما مر عن قاضي خان فيمن تعلق برجل فسقط منه شيء **§** ألقاه في حوض أو هرور معه دراهم فسقطت في الحوض فلو سقطت عند إلقائه ضمن لأنه بفعله لا لو سقطت وقت خروجه عن الماء فإنه بفعله ما لكها **§** فمن ظالم فاخذته رجل حتى أدركه الظالم وغرمه أو طلبه ظالم فدل رجل عليه فاخذ ماله في قياس قول محمد يضمن الآخر والادال للسيبية لا على قول أبي حنيفة وبه يفتي **§** ألقى شاة مبيسة في نهر طاحونة فسال بها إلى الطاحونة ضمن لو كان النهر يحتاج لكرى والافلاو ينبغي أن يقال لو استقرت في الماء كما ألقاها ثم ذهبت لم يضمن على كل حال إذا ذهبها بعد ذلك يضاف إلى الماء لا إلى الملقى ولذا أمثلة منها أرسل دابته فأصاب شيئا بفورها ضمن لا لو رقت ساعة ثم سارت وسندكرها في مواضعها **§** رفع الحشيش عن رأس الجمدة حتى ذاب الجمد أجاب بعضهم لا يضمن كسمن جامد قال الاستروشي وكأنا يفتون بضمنه لكنه أجاب بعدمه إذ تلف لا بفعله **§** (١) مردى سوراخ ميوه حانه كسي كشاد سرمدارامدوميوه فاسردلو كان البرد غالبا بحيث يجمد الثمار إذا فقع النقب ومضى على ذلك زمان ولم يعلم به رب البيت ينبغي أن يضمن وقيل ينبغي أن لا يضمن على كل حال إذ تلف بفعل غيره كسمن جامد وفيه خلاف محمد **§** ففح فم بئر البروز كذا حتى أخذ لا اتخذ به لا يضمن الفانح **§** نقب حائط فغاب فدخل منه رجل فسرق لا يضمن الناقب وبه يفتي لأنه سبب والسارق مباشر وقال بعضهم -م ضمن من الفصولين **§** نقب حائط إنسان بفسير أذن مالكه فسرق شيء لم يضمن الناقب **§** رجل خرج من خان ليدخل الباب مفتوحا فسرق من الخان شيء لم يضمن **§** لو أخذت أغصان شجرة رجل هو أدار آخر فقطع رب الدار الأغصان فإن كانت الأغصان يمكن صاحبها أن يشدها ويبرغ هوا داره ضمن القاطع وإن لم يمكن شدها بان كانت غلاظا لا يضمن إذا قطع من موضع لورفع إلى الحماكم أمر بالقطع من ذلك الموضع من كتاب الحيطان من الخلاصة **§** شق راوية إنسان فسأل ما فيها ضمن ماشق منها وما سأل وما عطب بالسائل منها فإن ساق صاحب الراوية وهو يعلم بذلك فسأل بعد ذلك الآن لا يضمن **§** وكذا لو شق ما حمله الحمال فسأل يضمن فإن ذهب الحمال وهو يعلم بذلك لا يضمن الشاق ما سأل بعد ذلك من غصب الصغرى **§** ولو شق الراوية فسأل ما فيها حتى مال إلى الجانب الآخر ووقع فافترق ضمن الشاق قيمتها جميعا وينبغي أن يكون صاحب البعير لو علم بذلك وساق البعير مع ذلك فلا يجب ضمان ما يحدث بعد السوق على الشاق ولو شقها صغير أو قال صاحبها رضى ما صنعت ثم ساق البعير فزاق بما سأل منه لا يضمن كافي اجارات قاضي خان **§** هشم طشت آخر وهو مما يباع وزنا فالكه مخير إن شاء أمسك الطشت ولا شيء له أو دفعه وأخذ قيمة السام وكذا كل اناء مصنوع ولو مما لا يباع وزنا كسيف فكسره ضمن نقصانه ولو أتلف المكسور آخر ضمن حديد أمثله **§** سئل صاحب المحيط عن كسر قفصه قال لو تباع وزنا لم يضمن ولو كانت

(١) قرض رجل منفذا في بيت فأكفه شخص وجاء الشتاء وانجمدت الفواكه



تباع عدد ضمن النقصان من الفصولين ١٠ كسر ابريق فضة لرجل أوصب الماء في طعامه وأفسده فالمالك بالخيار ان شاء أمسك ولا شيء وان شاء دفع اليه الابريق والطعام وضمنه قيمة الابريق من خلاف الجنس وضمنه مثل ذلك الطعام وليس له تضمين النقصان من باب العيّن من دعاوى قاضي خان ١١ هشتم ابريق فضة لرجل فشهقه آخر أيضاً أوصب الماء على حنطة رجل فذهبت ثم صب آخر أيضاً حتى زاد النقصان ضمن الثاني وبرى الاول من غصب الوجيز ١٢ ولو صب ماء من الحب لانسان يؤمر باملائه لانه ملكه والماء مثلي من الفصولين ١٣ مر بجمار عليه حطب وهو يقول اليك ايلنا الان المخاطب لم يسمع ذلك حتى أصاب ثوبه وتحرق ضمن وان سمع الا أنه لم يتيأله التخي بطول المدة فكذلك وأما اذا لم يكن ولم يتخ لا يضمن من جنائيات الصغرى ولا فرق في هذا بين الاصم وغيره ١٤ ولو وضع ثوبه في بيت الغير فرمى به مالك البيت ضمن كافي مشعل الهداية من الجنائيات اذا ضرر من الثوب في البيت بخلاف الدابة كما يأتي في الجنائيات وفيه أيضاً أقام جاراً على الطريق وعليه ثوب فأصاب راكب الثوب وخرقه ان كان الراكب يبصر الثوب والجار يضمن وان كان لا يبصر لا يضمن وكذا اذا كان الثوب في الطريق والناس يعمرون عليه وهم لا يبصرونه لا يضمنون اه ١٥ لو دفع دراهم نهر رجة الى انسان ينظر فيها فكسرها لا يضمن لانه لا قيمة لهذه الصنعة من بيع قاضي خان من فصل قبض الثمن ١٦ اصطبل مشترك بين اثنين ولكل واحد منهما بقرة قد دخل أحدهما الاصطبل وشد بقرة الآخر حتى لا تضرب بقرة فخركت البقرة وتخنقت بالحبل وماتت لا ضمان عليه اذا لم ينقلها من مكان الى مكان آخر هذه في الغصب من الخلاصة

### ١٧ الفصل الثاني في الضمان بالسعاية والامر وفيما يضمن المأمور بفعل ما أمر به

١٨ لو سعى الى سلطان ظالم حتى غرم رجلاً فلوجب غوان كان يؤذيه ويجزع عن دفعه الا بسعيه أو فاسقاً لا يمنع بالامر بالمعروف في مثله لا يضمن والسعاية الموجبة للضمان ان يتكلم بكذب يكون سبباً لاخذ المال منه أو لا يكون قصده اقامة الحسبة كما لو قال عند السلطان انه وجد مالا وقد وجد المال أو قال قد وجد كنزاً أو لقطه فظهر كذبه ضمن الا اذا كان السلطان عادلاً لا يغرم بمثل هذه السعاية أو قد يغرم وقد لا يغرم برى الساعي ١٩ لو قال عند السلطان ان فلان فرس جيد أو أمة جيدة والسلطان يأخذ فأخذ ضمن ولو كان الساعي قاضياً ضمن بعد عنقه وسواء أخبر الساعي عند السلطان أو عند غيره لو كان ذلك الغير يقدر على أخذ المال منه ويجزع عن دفعه ضمن الساعي من الفصولين ٢٠ لا حاجة في دعوى السعاية الى ذكر اسم قابض المال ونسبه لانه جعل آلة التضمين السعاية أما لو قال فلان عمر كرد ومرت تاريان كرد يذمر اظالم فان مجرد هذا لا تصح الدعوى وكذا لو ادعى انه أخذ فلان بغير حق وكذا لو ادعى انه ارتشى لا يصح أيضاً بدون التفسير فان فسر على الوجه

يسمع والا فلا ٢١ رجل فر من ظالم فأخذه انسان حتى أدركه الظالم فأخذه على قول محمد يضمن كفاح القفص والفتوى في هذه المسئلة على هذه الرواية بخلاف مسئلة السعاية وكذا لو رجل يطالب رجلاً فأخذه وأخسره هل يضمن الدال على هذا والسعاية الموجبة للضمان ان يقول شيئاً هو سبب لاخذ المال وهو لا يكون به قاصداً الحسبة فان كان قاصداً الحسبة لا يكون سعاية ونفس السعاية قال شمس الاسلام لو قال عند ظالم فلان وجد مالا أو أصاب ميراثاً أو قال عنده مال فلان الغائب أو انه يريد الفجور بأهلي فان كان السلطان ممن يأخذ المال بهذه الاسباب كان ذلك سعيام واجباً للضمان اذا كان كاذباً فيما قال وان كان صادقاً فيما قال الا انه لا يكون متظاهراً ولا محتسباً في ذلك فكذلك وان قال انه ضربني أو ظمني وهو كاذب في ذلك كان ضامناً اه ٢٢ لو وقع في قلبه أنه يجبي الى امرأته فرفع الى السلطان فغرمه وظهر كذبه لم يضمن الساعي عند الشيخين وضمن عند محمد وبه يفتى لغلبة السعاية في زماننا ٢٣ وفي فتاوى الديناري قال للسلطان (١) فلان يازن فلان فاحشه ميكنه وقوم ملامت ميكنه بازغى اي استدفعه السلطان لا يضمن اغايل (٢) كذا امر معروفست غمزني ذكره في الفصولين ٢٤ قال في الوقاية لوسعي بغير حق يضمن عند محمد زجره وبه يفتى اه ٢٥ ذكر البردري انه لو سعى الى السلطان فغرمه روى عن بعض علمائنا أنهم أقروا بضمن الساعي وبعضهم فرقوا بين سلطان وسلطان بأه اذا كان معروفاً بتغريم من سعى اليه ضمن والا فلا قال ونحن لا نفتي به فانه خلاف أصول أصحابنا اذا سعى سبب محض لا اله الا اذا السلطان يغرمه اختياراً لا طبعاً ولكن نكل الرأي الى القاضي اذا الموضع محتد فيه ٢٦ اشترى شيئاً فقبل له ثم رتبته ثم غال فسمى المشتري البائع عند ظالم فأخسره ضمن ان كان كاذباً لا لوصافه ٢٧ وفي فتاوى القاضي ظهير الدين في الوصايا ادعى عليه مرقعة وقدمه الى السلطان يطالب منه ضربه حتى يقر فضر به مرة أو مرتين وجب له تخاف من التعذيب والضرب فصعد السلطح لينقل فشق عن السلطح فان وقد غرمه في هذا الامر فظهرت المرقعة على يد غيره فلورثته أخذت مدعى المرقعة بدينه مورثهم وبغرامه أداها الى السلطان من الفصولين ٢٨ وفيه (٣) اسب يكي را اولاي كرفتند خداوند اسب ديكرى غود اسب خود را خلاص كرد قيل أجاب شيخ الاسلام برهان الدين انه يضمن ولو كان الرواية بخلافه وهي انه اذا دل المودع سارقاً ضمن لا التزامه الحفظ بخلاف غير المودع فاعتبرها بمسئلة السعاية بغير حق اه ٢٩ اشترى جارية بغيبة الخامس ومضت مدة فأخبره بهذا انسان فأخذ الخامسة يضمن قات وهذه واقعة في زماننا في ديارنا فان الظلمة يأخذون الدامغان

(١) ان فلانا يعمل الفاحشة مع زوجة فلان والناس يلومونه فلا ينزجر

(٢) لانه امر بالمعروف وليس بسعاية

(٣) أخذوا فرس رجل للسخرة قارى فرس آخر واقتصاص فرسه



من جميع السلع فمن أخبرهم ببيع أو شراء حتى أخذوا الدامغان أو الجباية منه ضمن  
وللمظالم أن يرجع عليه ١٠ أخبر الظلمة أن لفلان خطبة في مطهرة فأخذوها منه فله أن  
يرجع بها على المخبر وكذا إذا علمها الظالم لكن أمره الساعي بالأخذ ضمن ١١ شك عند  
الوالي بغير حق وأتى بقائد فضرب المشكوة عليه فكسر سنه أو يده ضمن الشاكي أرشه  
كالمال وقيل إن من حبس بسعاية فهرب وتسور جدار السجن فأصاب بدنه نائف ضمن  
الساعي فكيف ههنا قيل أنفق بالضمان في مسئلة الهرب قال لا ولو مات المشكوة عليه بضر  
القائد لا يضمن الشاكي لأن الموت فيه نادر فسعاية لا تقضي اليه غالباً ١٢ قال بغيره ادفع  
هذه القميمة إلى أحد من الصغارين ليصلها فدفعتها إلى أحد ونسيه لم يضمن كالمودع إذا  
نسي الوديعة أنها في أي موضع ومثله في فتاوى صاعد ١٣ ادفع هذا الغزل إلى نساج ولم يعينه  
ولم يقل إلى من شئت فدفعت وهرب المدفوع اليه لا يضمن كذا في الغصب من القنية ١٤ قوم  
وقعت بهم المصادرة فأمر وارجلان يستقرض لهم ما لا ينفق في هذه المؤنات ففعل فالمقرض  
يرجع على المستقرض والمستقرض هل يرجع على الآخر إن شرط الرجوع يرجع وبدون  
الشرط هل يرجع اختلاف المشايخ فيه هذه في الوصايا من الخلاصة ١٥ رجل قال لغيره كل هذا  
الطعام فإنه طيب فأكاه فاذا هو مسموم فمات لا يضمن كالمودع لغيره أسلاك هذا الطريق فإنه  
آمن فسلط فأخذته المصوص لا يضمن كافي فاضحان من الغصب ولو قال له لو مخوفاً وأخذ  
مالك فانا ضامن يضمن ذكره في الفصولين عن فوائد ظهير الدين ثم قال فصار الأصل أن  
المغرور إنما يرجع على الغار لو حصل الغرور في ضمن المعاوضة أو ضمن الغار صفة السلامة  
كما لو قال الطحان لب البراجعة في الدلو فجعله فيه فذهب من الثقب إلى الماء والطحان كان  
عالم به يضمن إذ غره في ضمن العقد وهو يقتضي السلامة ثم قال نقلاً عن المحيط ما ذكر من  
الجواب في قوله فإن أخذ مالك فانا ضامن يخالف لما ذكره القدروري فقد ذكر أن من قال لغيره  
من غصبك من الناس أو من بايعت من الناس فانا ضامن لذلك فهو باطل اه ١٦ رجل قال  
لآخر أخرق ثوب فلان تخرقه والضمان على الذي خرقه لا على الآخر من الخلاصة من الغصب  
١٧ رجلان على شطى نهر فقال أحدهما لرم بفاسي إلى فرماه فضاغ في الماء يضمن إذا  
كانت قوته لورمي يوصله إلى الشط والافلا ١٨ أمر غيره أن ينظر إلى خابية هل صار خلافتظر  
وسال فيها من أنفه دم وقد صار خلا يضمن نقصان ما بين طهارته ونجاسته من القنية من  
الغصب ١٩ الحر البالغ إذا أمر عبداً صغيراً أو كبيراً بأذن في التجارة أو محجوراً عليه ليقول  
رجلاً خطأ أو قتل مخاطب مولى المأمور بالدفع أو الفساد وكذا في كل موضع لا يكون موجبا  
للقصاص ثم يرجع مولى العبد بأقل من قيمته ومن ذبه المقتول على الآخر في ماله ولهذا التلطف  
في حال استعماله يضمن كذا في الجنائيات من الخلاصة ٢٠ رجل قال لصبي محجور أصعد هذه  
الشجرة وانفض لي ثمارها فصعد الصبي وسقط وهلك كان على عاقلة الآخر دية الصبي وكذا  
لو أمره بحمل شيء أو كسر حطب يضمن ولو قال أصعد هذه الشجرة وانفض الثمار ولم يقل

انفض لي ففعل الصبي ذلك فعطب اختلاف المشايخ فيه والصحيح أنه يضمن سواء قال  
انفض لي الشجرة أو قال انفض ولم يقل لي ٢١ رجل رأى صبياً على حائط أو شجرة فصاح به  
الرجل وقال له قم فوق الصبي ومات ضمن القاتل دية له ولو قال لا تقع فوق ومات لا يضمن  
٢٢ ولو أن بالغاً أمر صبياً بخريق ثوب إنسان أو يقتل دابته فضمن ذلك في مال الصبي ثم يرجع  
به على الآخر وكذا لو أمر بقتل رجل فقتله كان على عاقلة الصبي الدية ثم يرجع على عاقلة  
الآخر علم الصبي بفساد الأمر أو لم يعلم ولو أن عبداً مأذوناً أمر صبياً بخريق ثوب إنسان  
قال أبو حنيفة يضمن الآخر ولو أمر به بقتل رجل ففعل لا يضمن الآخر ولو أمر صبياً بالغاً بقتل  
إنسان فقتله وجبت الدية على عاقلة القاتل ولا يرجع بذلك على عاقلة الآخر ولو أمر صبياً  
بالغاً لا يضمن الآخر ولو أمر بالسب بالغاً بذلك كان الضمان على القاتل ولا شيء على الآخر  
٢٣ لو أن عبداً محجوراً بالغاً أمر عبداً مثله بقتل رجل أو كذا بالغا والمأمور صغير ففعل  
يرجع بالضمان على الآخر بعد العتق ولو أن صغيراً أمره عبداً محجوراً صغيراً بقتل ففعل  
ضمن الصغير ولا يرجع على العبد الآخر ههنا وإن أعتق الآخر ٢٤ ولو ضرب المعلم أو الاستاذ  
الصبي أو التلميذ بأمر الأب فمات لا يضمن من جنائيات قاض حيان والآخر مررت في مسائل  
الاجارة مفصلة فليطلب منها ٢٥ وفي الجنائيات من الخلاصة لو كان الآخر عبداً كان  
مأذوناً وهو صغير أو كبير والمأمور مأذوناً أو محجوراً صغيراً أو كبيراً مخاطب مولى المأمور بالدفع  
أو الفساد ثم يرجع بأقل من قيمة المأمور وارث الجنابة في رقبة الآخر كذا في الزكاة من  
الخلاصة ٢٦ أمره أن يؤدي زكاة ماله عن نفسه أو قال هب لفلان شيئاً أو قال عوض الواهب  
لن من هبته من مالك أو أنفق على عيالي أو من في فناء دارى من مالك ولا خلط بينهما ولا شرط  
الرجوع قال الامام السرخسي يرجع المأمور في ذلك كله على الآخر وقال الامام خواهر زاده  
لا يرجع بغير شرط وفي الجنائيات والمؤن المسالية إذا أمر غيره بأدائها قال الامام البرزوي  
يرجع المأمور على الآخر بغير شرط وكذا في كل ما كان مطالب به من جهة العباد حساً  
والرجل إذا أخذ السلاطن بإصداره فقال لرجل خلصني أو اسير في يد الكافر إذا قال لغيره  
ذلك فدفعت المأمور مالا وخصه منه ٢٧ قال بعضهم لا يرجع المأمور في المسئلتين إلا بشرط  
الرجوع وقال بعضهم في الأسير يرجع بلا شرط لاني المصادرة والامام السرخسي على  
أنه يرجع فيها بلا شرط الرجوع كافي المديون إذا أمر آخر أن يقضى دينه عنه اه ٢٨ وفيها  
من الاجارة رجل استأجر حماراً من بخاري إلى نفس فلما سار بهض الطريق عي الخمار في  
الطريق يقال له بالفارسية فرومائد وكان صاحب الخمار ينسف فأمره وارجلان ينفق على  
الخمار وبين له الاجرة ففعل إن كان المأمور يعلم إن الآخر ليس بصاحب الخمار لا يرجع على  
أحد إلا أن يكون الآخر ضمن له وإن لم يعلم يرجع على الآخر انتهى وتتمام الكلام على  
هذا النوع من المسائل يأتي في باب الوكالة فليطلب هناك ٢٩ رجل دفع إلى آخر مراً قال له  
اسق به أرضي ولا تسق به أرض غيري فسقى به أرض الآخر ثم سقى أرض غيره فضاع المزان



ضاع قبل أن يفرغ من السقي الثاني ضمن وان ضاع بعد ما فرغ لا يضمن هذه في الوديعة من الخلاصة ﴿١﴾ قال لا خير ادفع الى هذا الرجل دينار ادفع بحضرة لا يرجع على الآمر الا اذا كان بين الآمر والمأمور ﴿٢﴾ أخذ وعظا وقال لمارء اخن ولدي مع ولدك تاهرجه خرج كني من حصته خود بدهم ففعل فأتخذ ضيافة فله أن يرجع على الآمر ان كان ابنه صغيرا وان كان بالغ لا يرجع الا أن يقول الاب على اني ضامن من وكالة القنية ﴿٣﴾ اذا أمر انسانا بأخذ مال الغير فالضمان على الآخذ لان الأمر لم يصح وفي كل موضع لا يصح الأمر لا يجب الضمان على الآمر ﴿٤﴾ الجاني لو أمر العوان بالاخذ فقيهه نظر باعتبار اظهار لا يجب على الجاني الضمان وانما يجب على الآخذ وباعتبار السعي يجب على الجاني فيئامر في ذلك عند الفتوى قال استاذنا الفتوى على ان الآخذ ضامن على كل حال ثم هل يرجع على الآمر أم لا ان كان دفع المأخوذ الى الآمر رجوع وان هلك عنده أو أساءه ثم لا يرجع فان أنفق في حاجة الآمر بأمره فهو بمنزلة المأمور بالانفاق من مال نفسه في حاجة الآمر على التفصيل الذي في كتاب الوكالة من الصغرى قلت والذي في الوكالة انه لو أمر بانفاق ماله في حوائجه رجع على الآمر وان لم يشترط الرجوع وأما الجاني لو أرى العوان بيت المسالك ولم يأمر بشئ أو التمريل أرى العوان بيت شريكه حتى أخذ المال أو أخذ من بيته رهنا بالمال المطالب لأجل ملكه وضاع الرهن فلا يضمن واحد منهما ما من الجاني والتمريل بلا شبهة اذ لم يوجد منه ما أمر ولا جمل ودفع العوان يمكن وأما دفع السلطان فلا يمكن كافي الفصولين عن المحيط وفيه نقلا عن فوائد صدر الاسلام طاهر بن محمد لو كان الآمر ما كذا في الدار أو أساءه على الحافر رجع الحافر عما ضمن على الآمر ﴿٥﴾ زني مردى را كفت كه اين خاكر از اين خانه بيرون انداز فالقاء ثم حضر زوج المرأة فقال اني وضعت كذا ذهبا في ذلك التراب فلو ثبت ضمن المأمور وفيه عن عدة شيوخ ان انسان باهر غيره ضمن المخرق لا الآمر والذي يضمن بالامر السلطان أو المولى اذا أمره وفيه عن الذخيرة ضمن الآمر لو سلطانا لا لو غيره اذا أمر السلطان اكرام المأمور يعلم عادة انه يعاقبه ان لم يمثل أمره بخلاف غير السلطان فيضمن السلطان لاموره وفيه عن السير الكبير ان مجرد أمر الامام ليس باكرام لو كان المأمور لا يخاف منه لو لم يمثل أمره وفيه ومن الناس من جعل مجرد أمره اكراما لو كان المأمور لا يخاف منه لو لم يمثل وذكر في الاشباه ان الاب أيضا يضمن بأمر ابنه ﴿٦﴾ لو أمر قس غيره باتلاف مال رجل يغرم مولا ثم يرجع به على أمره لانه مستعمل للقس فصار غاصبا ولو أمره بابق أو قال له اقتل نفسك ففعل يضمن الأمر قيمته ولو أمره باتلاف مال مولا فأنلفه لم يضمن الأمر من الفصولين قلت فعلم مما تقر ان الأمر لا يضمن بالامر الا في ستة الاولى اذا كان الأمر السلطان الثانية اذا كان مولى للمأمور الثالثة اذا كان أباً للمأمور الرابعة اذا كان المأمور صبي

(١) قالت امرأَةُ رجلٍ القى هذا التراب من هذا البيت في الخارج

والا ✓

والآمر بالغا ولم يتعرض لهذا القيد في الاشباه ولا بد منه يرشدك اليه ما نقلناه عن  
قاضى خان آغا السادسة اذا أمره بحفر باب في حائط الغير فالضمان على الحافور ويرجع به  
على الامر ثم وجدت أخرى وهى جاء بدابة الى النهر ليغسلها فقال لرجل أدخلها النهر  
فأدخلها فغرت وكان الامر سائس الدابة لرجل آخر ولم يعلم المأمور بذلك فلو كان الماء بحال  
لا يدخل الناس دوابهم فيه ضمن ربهما أيهما شاء فلو ضمن المأمور رجوع على السائس كافي  
الفصولين فيصير المستثنى سبعا ثم وجدت أخرى وهى صاحب حافوت أمر أجيرا له ليسل  
له الماء في طريق المسلمين ففعل وعطب به انسان عن أبي يوسف يضمن الامر ولو أمره  
بالوضوء فوضأ كان الضمان على الاجير لان منفعة الوضوء تكون للمتوضئ ومنفعة  
الارسال تكون للامر كافي آخر الاجارة من قاضى خان وفيه من الجنسيات لو أمر أجيرا أو  
سقايا برش الماء في فناء دكانه فعطب به انسان ضمن الامر لا الراش انتهى ثم وجدت أخرى  
وهى لو أمر آخر ببيع هذه الشاة فذبحها ثم ظهر ان الشاة لغيره يضمن المأمور ويرجع على  
الامر فقول بعضهم الامر لا يضمن بالامر الا في خمسة ليس حصرا يعتد به كما ترى اذ قد  
بلغت ثمانيا ١ لو أراه قوسا وقال له مذه فذه فانكسر لا يضمن ولو لم يكن باهره ضمن ولو دفع  
اليه درهمين نقد فغمره فانكسر فهو على هذا وقد مر ٢ دفع اليه قنما غيدا بسلسلة وقال  
له اذهب به الى بيتك مع هذه السلسلة فذهب به بلا سلسلة فابقي القن لم يضمن اذا أمر بشئين  
وقد أتى باحدهما ٣ دفع بعيره الى رجل ليكرهه ويشترى له شيا بكرائه فذهى البعير فباعه  
وأخذ ثمنه فهلك لو كان في موضع يقدّر على الرفع الى القاضي أو يستطيع امساكه أو رده  
أعنى ضمن والا فلا ٤ (١) يكرى راما ل دادكه بفلان كس چون خط يستأني بدهى فدفعه  
بلاخط ضمن ٥ (٢) يكرى راعينى دادكه بيش فلان أمانت نه وى در خانه خود نهاد حتى هلك  
ذكر فى المبسوط ما يدل على انه لا يضمن اذ قال لو أعطى رجلا قلب فضه وقال ارهنه لى  
عند فلان بعشرة وقيمتها عشرون فامسكه المأمور عنده فاعطاه عشرة وقال رهنه كما  
قلت ولم يقل رهنه عند آخر ثم هلك القلب عنده فلو نصادقا على ذلك رجع بالعشرة على  
الامر وكان أمينا فى القلب اذ الرهن من نفسه لم يجوز فهذا أمين أمره ان يودع عند آخر فلم  
يفعل أو أمره ان يبيع فلم يبيع فلا يصير بمخالف او يرجع اذا قرض وهو مقربه ٦ أمر بلبذه  
بالببيع وتسليم الثمن الى فلان فباع وأمسك الثمن لم يضمن اذ لو كبل لا يلزمه انعام ما تبرع به  
٧ دفع الى آخر اذ قال ادفعه الى فلان اليوم ولم يدفعه لا يضمن لانه لا يلزمه ذلك من  
الفصولين ٨ ولو أمر غيره بان يتصدق بالف من ماله على جنس فتصدق المأمور  
على غيره يضمن المأمور ٩ أمره بان يتصدق بشئ من ماله ودفع اليه فتصدق

(۱) أعطى لرجل مالا وقال اعطه لفلان وخذ منه سندا

(٢) أعطى عبنا الرجل وقال ضعه عند فلان امانة فوضعه الرجل في بيته







من كبره أو بحديدة محماة وأخرجته إلى طريق المسلمين فقتلت انسانا أو أحرقت ثوب انسان أو قتلت دابة كان هدرا هذه الجملة من قاضي خان **§** استأجر أرضا أو استعارها فأحرق الحصان أو أحرق شيء في أرض أخرى فلا ضمان عليه لأنه غير متعدي في هذا التسبب فاشبهه حافر البئر في دار نفسه وقيل هذا إذا كانت الرياح هادئة ثم تغيرت أما إذا كانت مضطربة يضمن لأن موقد النار يعلم أنها لا تستقر في أرضه هذه في آخر الأجزاء من الهداية **§** أو قد نارا فأحرق دار جاره لم يضمن لو أوقد نارا بوقد مثله أو أطلق الجواب شمس الأغة السمرخسي وقال لا يضمن **§** أو قد نارا في ملكه يوم الريح ليخبر فأحترق الخشب وصرت النار إلى الكداس واحترقت لو كانت الريح تهب إلى جانب الكداس ضمن والافلاذ لأن انسان الإيقاد في ملك نفسه لكن بشرط السلامة من الفصولين **§** أمر ابنه البالغ ليوقد نارا في أرضه ففعل وتعدت إلى أرض جاره فأنفقت شيئا يضمن الأب لأن الأمر قد صح فانتقل فعل الابن إليه كالمباشر الأب **§** أمر صبي بالأن يله بالنار من باغ فلان فجاء بها وسقطت منه على حشيش وتعدت إلى الكداس فأحترق يضمن الصبي ويرجع به على الآخر من جنابات القنية **§** وفيه أدارين شريكين لأحدهما فيها الأنعام باذن شريكه واذن الآخر لرجل بالسكنى فيها فسكن وأوقد فيها نارا فأحترقت النار والآنعام فعليه قيمة الأنعام والدار في الإيقاد المعتاد فلو كان كذلك مكتوبا لكانت قيمة الإيقاد المعتاد أو وقع في شبهة فيه **§** حمل قطن إلى الداف فلقيته في السكة امرأة تحمل قسما من النار فأخذت النار قطنًا فأحرقته لم يضمن أن كان ذلك من حركة الريح والآنظر أن كانت المرأة هي التي مشت إلى القطن ضمنت وان مشى صاحب القطن إلى النار لم يضمن **§** رجلان كانا يدبغان جلودا في حانوت واحد فاذاب أحدهما شحمًا في مرجل نحاس فصب فيه ماء يسكن فالتهب الشحم وأصاب السقف فأحترق متاع صاحبه وأمنعه الجيران لم يضمن انتهى **§** رجل أحرق كدسا لرجل قال محمد لو كانت قيمة البرقي السبل أكمل من قيمته لو كان خارجا عن السبل كان عليه الجل من قاضي خان في الفصل الأول من الغصب **§** لو وقعت جرة من يده على الطريق ثم من الأرض أصابت ثوب انسان فأحترق يضمن من الخلاصة

#### في الفصل الرابع فيما يضمن بالماء وما لا يضمن

لوصب الماء في ملكه ونخرج عن صبه ذلك إلى ملك غيره فافسد شيئا فالقياس أن لا يكون ضامنا لأن صب الماء في ملكه مباح له مطلقا ومن المشايخ من قال إذا صب الماء في ملكه وهو يعلم أنه يتعدى إلى أرض جاره يكون ضامنا لأن الماء سيال فإذا كان يعلم عند الصب أنه يسيل إلى ملك جاره يكون ضامنا كالمصب الماء في ميزابه وتحت الميزاب متاع غيره ففسده كان ضامنا وذكروا الفقيه أبو جعفر إذا سقى أرض نفسه فتعدى إلى أرض جاره قال هذه المسئلة على وجوه أن أجرى الماء في أرضه اجراء لا يستقر في أرضه وأما يستقر في أرض جاره كان

ضامنا وإن كان الماء يستقر في أرضه ثم يتعدى إلى أرض جاره بعد ذلك أن تقدم إليه جاره بالسكر والاحكام فلم يفعل كان ضامنا استحسانا ويكون هذا بمنزلة الشهادة على الخاطئ المائل وإن لم يتقدم إليه جاره بالسكر والاحكام حتى يتعدى الماء إلى أرض جاره لا يضمن وإن كان أرضه في صعدة وأرض جاره في هبطة حتى يعلم أنه إذا سقى أرضه يتعدى إلى أرض جاره كان ضامنا ويؤمر بوضع المسناة حتى يصير مانعا ويمنع من السقي قبل أن يضع المسناة وفي الفصل الأول لا يمنع من السقي قال في الخلاصة من الشرب وإن لم تكن أرضه في صعدة لا يمنع قال والمذكور في عامة الكتب أنه إذا سقى غير معتاد ضمن وإن كان معتادا لا يضمن انتهى **§** ولو كان في أرضه ثقب أو حفران علم بذلك ولم يسده حتى فسدت أرض جاره كان ضامنا وإن كان لا يعلم لا يكون ضامنا وذكروا الناطق إذا سقى أرضه فخرج الماء إلى أرض غيره لا يضمن ولو صب الماء إلى أرضه صبا خرج منها إلى أرض غيره كان ضامنا **§** رجل سقى أرضه من نهر العامة وكان على نهر العامة أنهار صغار مفتوحة فوهاها فدخل الماء في الأنهار الصغار ففسدت بذلك أرض قوم قال الشيخ الأجل ظهير الدين يكون ضامنا كأنه أجرى الماء فيها هذه الجملة سوى المنقول من الخلاصة من قاضي خان من الجنابات **§** أجرى الماء في النهر ما لم يتحمل النهر فدخل دار انسان بغير ثقب ضمن ما أتلفه ولو دخله من حفر ولو لا الحجر لم يدخل والجرح في لم يضمن **§** انشق النهر وخرب بعض الأرض لا يؤخذون بضم أن الأرض من الفصولين وفي الخلاصة من الشرب نهر يجري في أرض قوم فأنفق النهر وخرب وخرب بعض أرض قوم لا يحاسب الأرضين أن يأخذوا بحساب النهر بعمارة النهر دون عمارة الأرض انتهى **§** سقى أرضه وأرسل الماء إلى النهر حتى جاوز أرضه وقد كان طرح رجل أسفل منه في النهر رايا فقال الماء عن النهر وغرق قصيرا ضمن من أحدث في النهر لا من أرسل الماء لوله حق في النهر ولم يعرف عما حدث فيه **§** سقى أرضه فأنفق الماء من أرضه فافسد أرض جاره أو زرعه لم يضمن ولو أرسل الماء فافسده ضمن من الفصولين **§** ألقى شاة ميتة في نهر الطاحونة فقال بها الماء إلى الطاحونة فخربت الطاحونة أن كان النهر لا يحتاج إلى الكرى لا يضمن وإن كان يحتاج وعلم أنها خربت من ذلك يضمن **§** رجل قطع شجرة له على ضفة نهر فأنقلع النهر وأخذ التراب واللقاء في موضع شجرته حتى سواه وتركه ثم أن أرباب النهر استأجروا رجلا ليكنس النهر فأجرى فيه الماء لينتل النهر حتى يسهل كربه فأرسل الماء في النهر ونافق الطريق وكان ذلك في الليل فلما اتبه وجد الماء قد خرج من موضع قطع الشجرة وغرق كدسا حنطة لرجل أما لا جبر فلا يضمن وأما قطع الشجرة (١) يكفه النهر حتى ساءت جانب النهر يضمن **§** سكر النهر والمشتري فأنشق الماء وخرب قصر رجل ضمن وقد ذكر قبل هذا إذا كان السكر بالتراب أما إذا كان السكر

(١) قوله يكفه النهر حتى الخ هكذا في الأصل ونص الهندية وأما قطع الشجرة أن كانت الشجرة بلغت النهر حتى ضاق جانب النهر لا يضمن وإن لم تبلغ جانب النهر فقطع النهر ضمن اه



بالخشب والحشيش له ذلك باذن الشركاء وبغير اذنه **§** وفي قتارى الماء الى قتلى لفتح الماء  
وتركه فإزداد الماء أوفق النهر وليس فيه ماء ثم جاء الماء لم يضمن وعليه الاعتماد وانما يضمن  
إذا أرسل الماء على وجه لا يحتمل له النهر وقد ذكرنا أنه إذا سقى غير معتاد يضمن وتفسير  
الضمان ان تقوم الارض مزروعة وغير مزروعة فيضمن الفضل ولو سدانها الشركاء حتى  
امتلا النهر وانتق وغرق قطن رجل أو أرسل الماء في النهر وعلى النهر أنما رصغار مفتوحة  
الفوهات فدخل الماء في الفوهات وأفسد زرع غيره ضمن في الوجهين من الخلاصة في  
الشرب **§** سقى أرضه ولم يستوثق في سد الشق حتى أفسد الماء الشق وأخرب أرض  
جاره ضمن إذا كان النهر مشتركا وقصر في السد **§** له ثم لم يحفظ شطه فإزداد الماء وغرقت  
أرض جاره لم يضمن **§** فتح الماء الى كردته واشتغل بعمل آخر فلم يشعر به حتى امتلات  
وتجاوز الماء الجوامم وأفسد زرع جاره ضمن ولو سلاها حتى خرج الماء ضمن وان كان  
غائبا هذا إذا كان أرض الساقى بحال لا يستقر الماء فيها فإذا استقر فيها ثم خرج لا يضمن  
**§** جدول مشترك بين الجيران على رأسه راقد يفقه كل واحد من الشركاء ويسقى أرضه  
ويستد عقب السقى به جرت عادتهم فتركه أحدهم مفتوحا بعد السقى حتى غرقت أرض  
بعضهم لا يضمن لما كان له حق الفتح والسقى من القنينة في الشرب **§** سقى أرضه فخرج  
الماء منها الى غيرها فافسد متاعا أو زراعا أو كرا بالاب **§** كون ضامنا لانه متصرف في  
ملكه فيباح له مطلقا **§** لو حفر نهر في غير ملكه فانبثق الماء من ذلك النهر وغرق أرضا  
أو قرية كان ضامنا لانه سبيل الماء في غير ملكه فيضمن **§** ولو رش الطريق فغضب انسان  
بذلك كان ضامنا هذا إذا رش كل الطريق وان رش بعضه فخر انسان في الموضع الذي رش ولم  
يعلم بذلك فغضب كان ضامنا وان علم بذلك فرفيه مع العلم لا يكون ضامنا هكذا قال مشايخنا  
وفي الكتاب أطباق الجواب وأوجب الضمان على الذي رش وان مررت دابة فغضب يضمن  
على كل حال أي سوارش البعض أو الكل من قاضي خان **§** قال في النصولين لو تعدى  
برشه ضمن والا فلا يضمن بان رش هو كالعادة لدفع الغبار ولو رأى سائق الدابة الماء قد رش  
فساقها لم يضمن الراش ولو لم يره أو كان بالليل ضمن كذا أفنى بعضهم **§** ولو صب فيه ماء  
فانجس قد فرق به انسان أو ذاب ثم زاق ضمن ولو رش فيه الماء فخرج رجل بحمارين فتقدم  
صاحبهما الى أحدهما بقوده فتبعه الحمار الا آخر فزاق فلو كان سائقا لم يضمن الراش اذا تلف  
يضاف الى سوقه انتهى **§** وحارس السوق اذا رش الماء يضمن ما غط به على كل حال  
هذا كله في طريق العامة وأما في السكة الغير نافذة اذا رش فيها من هو من أهلها لا يكون  
ضامنا من جنائيات قاضي خان **§** رمى الثلج في طريق فسقط عليه انسان ضمن وكذا  
لو رماه في ممر الدواب للأذن في الالتقاء بشرط السلامة وكذا في سكة نافذة وأما في غير النافذة  
فلو رماه فيها أصحاب الدور فذلك انسان لم يضمن وارقد ذكر القاضي ظهير الدين الصحيح انه  
لا يضمن في النافذة وغيرها من النصولين **§** لو أخذ الجمل في طريق البهاثم الى شرب الماء

فرقت فيها بجمه لا يضمن **§** نقب موضعا من حوض اسقى الماء فوقع فيه آدمى فتلغف فعليه  
الضمان كن وضع قنطرة على نهر العامة وهلك بها شيء يضمن وقال القاضي ببيع الدين  
لا يضمن لانه مأذون برفع الماء ولا يتبأله الا بالنقب من جنائيات القنينة **§** أرسل  
في أرضه ماء لا تحتمل له أرضه فتعدى الى أرض غيره فافسد ما فيها من الزرع كان ضامنا وان  
كان يعلم ان أرضه تحتل ذلك الماء لا يضمن من فصل النار من قاضيان **§** صبى بال  
على سطح قنزل من الميزاب وأصاب ثوبا فافسده غرم الصبى من النصولين روى عن عمر  
رضي الله عنه انه قضى على من صب الماء الحار على رأس انسان حتى ذهب سمعه وبصره  
وعقه له وشعره بربع ديات ولومات من ذلك لم يجب الادية واحدة ذكره في الوجهين من  
الجنائيات والله أعلم

### باب الثاني عشر في مسائل الجنائيات

الجنائية لغة اسم لما يجنبه المرء من شرا كتنبيهه وفي الشريعة اسم لغسل محرم سواء كان في  
مال أو في نفس **§** كن في عرف الغيبة يراد بطلاق اسم الجنائية فعل محرم في النفس  
والا طراف ذكره في إيضاح الاصلاح أخذ من التبيين ويشمل هذا الباب على سبعة فصول

### الفصل الاول في الجنائية باليد مباشرة وتبينا

المباشرة ضامن وان لم يتعمد ولم يتعد والمتبىب لا يضمن الا أن يتعمد فلورى سهمه الى هدف  
في ملكه فاصاب انسانا ضمن ولو حفر بئر في ملكه فوقع فيها انسان لم يضمن ولو في غير ملكه  
ضمن ولو سقط انسان من حائط على انسان في الطريق فقتله كان ضامنا دية المقتول بمنزلة  
ناثم انقلب على انسان فقتله فانه يكون ضامنا ولومات الساقط بمن كان في الطريق فان كان  
ذلك ماشيا في الطريق فلا ضمان عليه لانه غير متعمد في المشي في الطريق فلا يمكنه التحرز عن  
سقوط غيره عليه وان كان ذلك الرجل واقفا في الطريق فاقام أو قاعد أو نائما كان دية  
الساقط عليه لانه متعمد في الوقوف في الطريق والقعود والنوم فيكون ضامنا لما تلف به  
وان كان ذلك في ملكه لا ضمان عليه لانه لا يكون متعمدا في الوقوف والنوم في ملكه وعلى  
الاعلى ضمان الاسفل وان مات الاسفل به في الاحوال كلها الا ان الاعلى مباشر قتل الاسفل  
وفي المباشرة المالك وغير المالك سواء كان نام في ملكه فانقلب على انسان فقتله كان ضامنا  
لانه مباشر في قتله من قاضي خان **§** ولورى شخصاً بظنه صيدا فاذا هو آدمى أو حريبا  
فاذا هو مسلم وجبت الدية وكذا لو أغرق صيدا في البحر نجب الدية عند أبي حنيفة وقالوا  
يقتص منه **§** واذا التقي صفان من المسلمين والمشركون فقتل مسلم مسلما ظن انه مشرك  
فلا قود وتجب الدية هذا اذا كانوا مختاطبين وان كان في صف المشركون لا تجب الدية  
لسقوط عصمته بتكثير سوادهم **§** ومن شج نفسه وشج رجل وعقره أسد وأصابته  
حية فمات من ذلك فعلى الاسد ثلث الدية لان فعل الحية والاسد جنس واحد لكونه هذرا







الاجام وفي كل مفصل من الاجام نصف عشر الدية وفي كل سن نصف عشر الدية وان كان الاسنان اثنين وثلاثين فذهب الكل ففيها دية وثلاثة اخماس الدية وفي اعوجاج الوجه وقطع فرج المرأة ان منع الوطء او ضرب على الظهر فانقطع ماؤه ففي جميع ذلك دية كاملة واختلفوا في حكومة العدل والفتوى على انه يقوم عبدا بالهدايا الاثر ثم معه فقد رالتفاوت بين القيمتين هو حكومة العدل وان قطع بعض اللسان فنع الكلام يجب فيه الدية وان منع بعض الكلام دون البعض تقسم دية اللسان على الحروف التي تتعلق باللسان فيجب الدية بقدر ما فات من الحروف ولو شج دامية او باضعة او متلاحة او سمحا فخطأ ففيها حكومة عدل وفي الموضحة نصف عشر الدية ولو خطأ وفي المنقولة عشر الدية ألف درهم وكذلك في الهاشمية وفي الآمة ثلث الدية وفي الجائفة ثلث الدية اذا وصلت الى الجوف ولم تنفذ فاذا نفذت وراة ففيها ثلثا الدية ولو حلق رأس شاب فبنت ايض لاشئ عليه في قول أبي حنيفة وكذا اذا قطع الرجل وبه أخذ انقيقه وفي قطع اليد الا حكومة عدل وكذا في قطع الرجل العرجاء حكومة عدل ولو قطع اليد من نصف الساعد كان عليه في الكف مع الاصابع دية اليد وفي نصف الساعد حكومة عدل ولو قطع أطراف اليدين أو الرجلين روى الحسن عن أبي حنيفة ان فيه حكومة عدل وفي الخصيين والعينين حكومة عدل وفي ذكر المولود ان فحرك يجب القصاص في العمى والدية في الخطاوان لم يترك كان فيه حكومة عدل وتجب الدية في لسان الصبي اذا استهل وان لم يستهل كان فيه حكومة عدل وكذا في لسان الاخرس يجب حكومة العدل واذا دفع امرأته وهي بكر فمقت وذبحت عذرتها كان عليه مثل مهر مثاها ولو ضرب بن انسان فترك فأجل فان اضر أو احرز يجب دية السن خمس مائة وان اضر فتر اختلف المشايخ فيه والصحيح انه لا يجب شيء ولو اضر في السن اذا فاتت منقمة المضغ وان لم تقف الا انه من الاسنان التي ترى حتى فات جاله فكذلك فان لم يكن واحدا منهم ما ففيه روايتان والصحيح انه لا يجب شيء وان قلع سن بالغ فبنت لاشئ عليه وكذا سن الصبي اذا بنت لاشئ عليه ولو ترع سن رجل فانترع المترع سنه من النازع قصاصا فبنت سن الاول كان على النازع الثاني أرش سن النازع الاول خمسمائة لانه لما بنت سن الاول نبين ان القصاص لم يكن ولو بنت سنه اعوج كان فيه حكومة عدل ولو بنت نصف السن كان عليه نصف أرشها ولو عض بذكر رجل فانترع صاحب اليد وقلع سن العاض لاضمان عليه في قول أبي حنيفة وقال ابن أبي ليلى عليه دية السن ولو عض ذراع رجل فغذبه من فيه فقط بعض أسنان العاض وذهب لحم ذراع المجنى عليه قال محمد لا يضمن الاسنان ويضمن العاض أرش ذراع المجنى عليه ولو تنازع رجلان في جبل واحد كل منهما أخذ طرفه يجذبان فجاء رجل ووضع السكين على الوسط وقطع الجبل فسقط كل واحد من جانبه ومات ليس على القاطع شيء لانه قصد الصلح دون الهلاك هذه الجملة من قاضي خان وفي الوجيز نقل عن المنتقى رجلان مدا جبلا فانقطع الجبل فسقطا وماتا ان سقطا على القفا

لا ضمان فيهما وان سقطا على الوجه فدية كل واحد منهما على صاحبه وان سقط أحدهما على القفا والاخر على الوجه سدر دم الساقط على القفا ووجبت دية الساقط على الوجه وان قطع أجنبي الجبل حتى سقطا وماتا ضمن القاطع اهـ وهكذا في الخلاصة ومشمول الهداية نقل عن المختار فلم أدر من أين ذهب قاضي خان الى ما ذهب واهله اطلع على رواية في المذهب فاخترها والى اذهب ثم اني اطلمت على شاهد من فاضيلان على ما ظننت به قال في فصل آخر من الجنائيات منديل أو جبل طرفاه في بدرجائين يتجاذبان فانقطع المنديل أو الجبل فسقطا وماتا قال أبو يوسف ان سقطا على قفاهما سدر دمهما لان كل واحد منهما مات بفعل نفسه وان سقطا على وجههما فدية كل على الآخر لانه مات بصنع الآخر وان سقط أحدهما على وجهه والاخر على قفاه وجبت دية الساقط على الوجه دون المستلقي وان قطع أجنبي هذا الجبل فوقه على قفاهما يضمن القاطع دية ما رقى الجبل ولو وقع على وجوههما قال محمد فذلك لا يكون من قطع الجبل ولو وقع على قفاهما ما ذكر ابن رستم انه لا ضمان على قاطع الجبل اهـ رجلان ادطد ما فاتا ان وقع كل واحد منهما على وجهه لاشئ على واحد منهما وان وقع كل واحد منهما على قفاه فعلى عاقلة كل واحد منهما دية صاحبه وان وقع أحدهما على قفاه والاخر على وجهه فدم الذي وقع على وجهه سدر دية الآخر على عاقلة صاحبه صبيتان وقعت احدهما على الاخرى فزال بكاره احدهما بفعل الاخرى يجب مهر المثل على الصبية من الخلاصة وفيها ان المجنون اذا قصد قتل انسان وقتله المصول عليه ضمن الدية رجل أراد أن يضرب بالسيف فاخذ آخر السيف بيده فغذب صاحب السيف سبعة من يده فقطع نصف أصابعه ان كان من المفاصل فعليه القصاص وان لم يكن من المفاصل فعليه دية الاصابع ولو قطع ظفر غيره ان بنت كما كان فلا شيء على القاطع وان لم يثبت أو بنت متعيبا ففيه حكومة العدل لكن في المتعيب دون عالم يثبت وليس فيه أرش مقدور ولا قصاص ولو ضرب امرأة حتى صارت مستحاضة يجب الدية وفي الخزانة ينظر حول ان برئت لا يجب شيء وان لم تبرأ فعليه الدية وفي الضلع اذا كسرت حكومة العدل وفي الصاب اذا دق لكن بقدر على أن يجامع ففيه حكومة عدل رجلان في بيت وليس معهما أحد ووجد أحدهما مقتولا قال أبو يوسف أضمنه الدية وقال محمد لا أضمنه لعله قتل نفسه من الخلاصة ضرب رجل اقصمت إحدى أذنيه يجب نصف الدية وان لم يذهب الزينة كما اذا ذهب ضوء إحدى العينين في شرح الطحاوي لا أعلم فين اطلع على بيت غيره ففقت عينه شيئا من صواعن أصحبا بنارهم انا هدر وقال أبو بكر الرازي هذا ليس بشيء ويلزمه حكم الجنابة وقال الشافعي هو هدر لقوله عليه السلام من اطلع على دار قوم بغير اذنهم ففقوا عينه فلا دية ولا قصاص وعندها هو محمول على ما اذا لم يمكنه دفعه لا يفرق العين وهو هدر بالاجماع وفي كثر الرأس اذا نظر في باب دار انسان ففقأ عينه صاحب الدار لا يضمن ان لم يمكنه تخيسته من غير فرق العين وان أمكنه يضمن وقال الشافعي



لا يضمن في الوجهين ولو أدخل رأسه فرماه صاحب الدار ففقا عينه لا يضمن بالاجماع لانه  
شغل ملكه كالوقصد أخذ ثيابه فدفعه حتى قتله لم يضمن وانما الخلاف في ما لو نظر من خارجها  
انفلتت فأس من قصاب كان يكسر العظم فانفلتت عضوا انسان يضمن وهو خطأ والدية في  
ماله لانه لا عاقلة للجسم **§** امرأة غطت قدرا أخرى تغلى فانصب شيء من شدة غلبتها وأحرق  
رجل صبي تضمن المغطية **§** أبو الفضل صغيران يلعبان فصرع أحدهما صاحبه فانكسر  
نخذه ولم يجبر حتى لا يمكنه المشي فعلى أقرباء الصبي من جهة أبيه خمسة دينار **§** أبو بكر  
رجله الله صبيان يرمون لعبا فاصاب سهم أحدهم عين امرأته وهو ابن تسع سنين أو نحوها والدية  
في مال الصبي ولا شيء على الاب وان لم يكن له مال فظرة الى ميسرة قال أبو الليث وانما أوجب  
الدية في مال الصبي لانه لا يرى للجسم عاقلة واما اذا كان للصبي عاقلة وثبت بالينة فعلى عاقلة  
ولو شهد الصبيان أو أقر الصبي لم يجب على أحد شيء **§** زرع سن امرأة فتجن يوما وتفق يوما  
فحكومتها عدل من القنبية **§** وقال أبو حنيفة رجلان مداشجرة فوقعت عليهما فقتلتها  
فعلى عاقلة كل واحد منهما نصف دية صاحبه **§** رجل أخذ بيد رجل فذهب الاخر يده من  
يده فانهت يده قال محمدان أخذها الله مصاحفة فلا شيء على الاخذ وان أخذها بالغمزها  
ضمن الاخذ ارض اليد **§** ولو فلع من رجل خطأ فابنتها ما كانا غرم ارضها وكذلك الاذن  
لانها لا تعود الى حالتها الاولى ولهذا الوقع اسنان هذا المفعول ثانيا لا شيء عليه ولو ثبتت  
بنفسها صحبة لا يضمن شيئا ولو ثبتت على عيب فحكومتها عدل عن محمد رجل قلع من صبي  
أو حلق رأس امرأة فصالح الجاني أب الصبي أو المرأة على الدراهم ثم ثبت السن والشعر  
برد الدراهم وكذلك اذا كسرت فحرت فصالحه منهما ثم صحت وفي قلم الاظفار اذا لم تثبت  
قبل يجب كمال الدية وقيل لا يجب وان ثبت أصفر أو أعوج ففيه حكومتها عدل وان حلق  
نصف اللحية أو الرأس قبل يجب نصف الدية وقيل يجب كمال الدية ولو حلق الشارب فالاصح  
ان فيه حكومتها عدل ولو سلخ جلدة الوجه لا رواية فيه عن اصحابنا وعلى قواعد المذهب  
يجب كمال الدية **§** حلق رأس رجل أو لحية فقال كان أصم أو كوسجالم يكن في عارضه  
شعر فاجل سنة فلم يثبت فعليه الدية بقدر ما زعم الخالق انه كان في رأسه أو في لحية من  
الشعر وكذلك في الحاجبين والاشفاقا كان القول قوله مع يمينه وعلى المجني عليه البينة  
ولو مات المألوق قبل الحول ولم يثبت الشعر لا شيء عليه **§** لو تنقب بعض لحية رجل يستأني  
حولان فان اتأمت لم يجب شيء وان لم تلتئم ففيه الدية على ما ذهب وعلى ما بقي فيجب بحسابه  
من الوجيز **§** قال في الهداية الاصل في الاطراف انه اذا فوت جنس منفعته على الكمال  
او ازال جبالا مقصودا في الآدمي على الكمال يجب كل الدية لانلافه النفس من وجهه وهو  
مخلق بالاتلاف من كل وجه تعظيما لآدمي فلو ضرب انسانا فذهب ذوقه وجبت الدية  
ولو ضرب عضوا فذهبت منفعته ففيه دية كاملة كالبعد اذا شلت العين اذا ذهب ضوءها  
ولو ضرب ضلبي غيره فانقطع ماؤه أو احد دبر يجب الدية وهذه مخرجت ولو زالت الحدوبة

لا شيء عليه وفي غير الصبي واسانه اذا لم يعلم صحته حكومتها عدل وكذا الواسم للصبي لانه  
ليس بكلام وانما هو مجرد صوت ومعرفة الصحة فيه بالكلام وفي العين بما يستدل به على  
النظر وفي الذكر بالحركة اه قلت وهذا مختا فاما امر عن قاضي خان انه يجب الدية  
بالاستملال وفي قلع سن سوداء حكومتها عدل من مشتمل الهداية **§** ولو قطع اصبع  
رجل من المفصل الاعلى فقتل ما بقي من الاصابع واليد كلها يجب الدية في المفصل الاعلى  
وفي ما بقي حكومتها عدل وكذلك لو كسر سن رجل فاسود ما بقي ولم يحتمل دخولها فلو ينبغي ان  
يجب الدية في السن كله **§** ولو شج رجل فالتصمت ولم يبق لها أثر وثبت الشعر سقط الارش  
عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف عليه ارش الالم وهو حكومتها عدل وقال محمد عليه أجرة  
الطبيب وثمان الدوا من الهداية **§** ولو قطع أصبع عاقتا أخرى يجب عليه ارش  
الاصبعين في ماله عند أبي حنيفة وعندهما يقتص الاول ويغرم دية الاخرى ولو ضرب  
الاذن فبقت ففيها حكومتها عدل من الوجيز وان قطع ثدي الرجل أو حلمته ففيها حكومتها  
عدل هذه في أحكام الانثى من الاشياء **§** قط رجل او طرحة فقتله سبع لم يكن عليه قود  
ولاديه ولكن يعزر ويحبس حتى يموت وعن أبي حنيفة عليه الدية ولو قط صبارا لقاه في  
الشمس أو في يوم بارد حتى مات فعلى عاقلة الدية **§** اذا شق رجل بطن رجل وأخرج  
أمعاءه ثم ضرب رجل عنقه بالسيف عمدا فاقاتل هو الذي ضرب العنق ويقتص ان  
كان عمدا وان كان خطأ تجب الدية وعلى الذي شق ثلث الدية وان كان الشق نفسا الى  
الجانب الا تخرف ثلث الدية هذا اذا كان يعيش بعد شق البطن يوما أو بعض يوم وان كان  
لا يعيش ولا يتوهم منه الحياة معه ولا يبقى معه الا اضطراب الموت فالقاتل هو الذي شق  
البطن ويقتص في العمد وتجب الدية في الخطأ والذي ضرب العنق يعزر وكذلك الجرح رجلا  
جراحة متخنة لا يتوهم ان يعيش معها وجرحه آخر جراحه أخرى فالقاتل هو الذي جرح  
الجراحة المتخنة هذا اذا كان الجراحان على التعاقب فان كانتا معافكلا هما قاتلان  
وكذا الجرحه رجل عشر جراحات والاخر جرحه واحدة فكلهما قاتلان لان المرء قد  
يموت بجرحه واحدة ويسلم من الكثير **§** رجل قتل آخر وهو في الترع قتل وان كان يعلم انه  
لا يعيش **§** رجل قال لا آخر بعد الذي بالق أو بأفلس فقتله لا يجب القصاص وتجب الدية  
وفي التجريد لا تجب الدية في أصح الروايتين عن أبي حنيفة وهو قواها ما وفي رواية تجب ولو  
قال له اقطع يدي فقطع لا شيء عليه وكذلك في جميع الاطراف ولو قال لا آخر اقطع يدي على ان  
تعطيني هذا الثوب وهذه الدار ففعل لا قصاص عليه وعليه خسة آلاف درهم وبطل  
الصالح ولو قال لا آخر اجن على فرماه بجرح جرحه جرحا لا يعيش من مثله فهذا قاتل ولا  
يسمى جانيا وعليه الدية ولو جرحه بالجرح جرحا يعيش من مثله لا يسمى قاتلا ولومات من ذلك  
لا شيء على الجاني ومن هذا الجنس صارت واقعة وهي رجل قال لا آخر ارم الى اقبحه  
وأكسره فرماه فاصاب عينه فذهب ضوءها لا يضمن شيئا من الخلاصة **§** وفي القنبية



لا شئ في وجوب الدية انما الكلام في وجوب القصاص لانه قال في الكتاب اذا تضاربوا بركب  
يقال له بالفارسية مشت زدن فذهب عين أحدهما يجب القصاص اذا أمكن لانه عمد وان قال  
كل من - الا لا تخردده اه **§** قط صييا فالقاء في الشمس - حتى مات ضمن **§** أوقع انسانا  
في البحر فسبح ساعة ثم غرق لا يضمن من مشتمل الهداية ذكره في الوجيز **§** رجل ضرب  
سن رجلا فأسود فخاه آخر ونزعها كان على الاول ارش تام خمسمائة وعلى الثاني حكومة  
عدل وفي العين الحولا الشديدة الساول بحيث يضرب بصره حكومة عدل **§** ولو سقى انسانا  
سمما فمات فلو أوجره ايجارا نجب الدية وان دفعه اليه في شربه ومات لا نجب الدية بل يحبس  
ويغزر **§** رجل رأى رجلا يرتقي بامرأته أو بامرأه آخر وهو محصن فصاح به فلم يهرب فقتله  
لا شئ عليه وكذا لو قتل قاطع الطريق لا شئ عليه وكذا لو قتل المسلم من ذنبا أو من ذنبا لا شئ  
عليه وكذا لو شهد الشهود على رجل بالزنا والاحصان فحبس اربعم غدا فقتله رجل لا شئ  
عليه **§** رجل دفع الى الصبي سكيناً فضرب الصبي نفسه أو غيره بغير اذن لم يضمن الدافع  
شيئاً وفي جنابات الحسن ان قتل الصبي غيره كان على عاقلة الصبي دية المقول ثم ترجع  
على عاقلة الدافع بالدية وذكر في المنتقى رجل أعطى صبياً عصاً أو شيئاً من السلاح وقال  
أمسكه لي فغضب الصبي بذلك فذبه الصبي على عاقلة الدافع ولو دفع السلاح الى الصبي ولم  
يقبل أمسكه لي فغضب الصبي بذلك اختلف المشايخ فيه **§** رجل جذب ولداً بغير اذن  
والده والاب عسكه حتى مات الصبي قال أبو حنيفة دية انص غبر على الجاذب وبرئ  
والده وان جذباه حتى مات كانت الدية عليه ما ولا يرثه ولو زال عذرة أجنبية بحجر أو نحوه  
كان عليه مهر مثلها بغيره كانت أو كبيرة ولو ان بكراً دفعت بكراً أخرى فزالت عذرتها  
قال محمد رحمه الله على الدافعة مهر المثل قال بلغسان عمر رضي الله عنه في جارتين  
ندفعتا فزالت عذرة احدهما ضمن الاخرى مهر مثلها **§** ولو ضربت فارساً في رجلها  
فغرق في الماء قال محمد ان كان عمق البئر أطول من الرجل ضمن الحافرون كان الى صدر  
الرجل لم يضمن مما يحدث في الطريق من الوجيز **§** ولو أدخل انساناً نائماً أو سدا عليه  
الباب حتى مات جوعاً لم يضمن عند أبي حنيفة وعندهما عليه الدية ولو دفعه حبساً في قبر فمات  
قال محمد يقتض منه من الوجيز وفي قاضي خان رجل حبس رجلاً وطعن عليه الباب حتى  
مات جوعاً قال محمد يعاقب الرجل ويحب الدية على عاقلة انتهى **§** وضع سكيناً في يد صبي  
فقتل به نفسه لم يضمن ولو عثر به فمات ضمن **§** صبي قائم على سطح فصاح به رجل ففرغ  
الصبي فوقه ومات ضمن عاقلة الصاغ دية وكذا صبي في الطريق فرغ به دابة فصاح بها  
رجل فوطئته الدابة فمات ضمن عاقلة الصاغ دية ولو أدخل نائماً أو صبياً أو غمى عليه  
في بيته فسقط في البيت قال محمد ضمن في المغمى عليه والصبي لافي التام من الفصولين  
**§** وفي الاشياء من بيان ان التام كالمستيقظ من وقع التام ووضعه تحت جدار فسقط  
عليه الجدار فمات لا يلزمه الضمان **§** ضرب غيره فسقط ميتاً ضمن ماله وثيابه اذا

ضاعت **§** ضرب غيره فاعمى عليه ولم يمكنه البراح فاخذ ثوبه لا يضمن الضارب كذا في  
القصاص من القنبة **§** سقى رجلاً سمماً حتى عن الفقيه أبي الليث ان دفع اليه في شربه  
حتى شربه فمات لا شئ عليه ويرث وكذا لو قال كل هذا اطعام فانه طيب فأكله فاذا هو  
مسموم فمات لا يضمن من الخلاصة **§** صيدان اجتمعوا بالعبون في موضع ويرمون فاصاب  
سهم أحدهم عين امرأة وذهبت والصبي ابن تسع سنين أو نحو ذلك قال الفقيه أبو بكر  
ارش عين المرأة في مال الصبي ولا شئ على الاب وان لم يكن له مال فنظرة الى يسرة قال  
الفقيه أبو الليث انما أوجب الدية في مال الصبي لانه لا يرى للجمع عاقلة ثم انما نجب الدية اذا  
ثبت رميه بشهادة الشهود لا باقرار الصبي بوجوده - هم فيها لان اقراره على نفسه باطل  
**§** وجناية الصبي المقر والمجنون عمد أو خطأ اذا بلغت خمسمائة درهم تكون على العاقلة  
وما كان أقل من ذلك تكون في مال الجاني حالاً من قاضي خان **§** ولو ان رجلاً جرح به  
رمق حله انسان الى أهله فكث يوماً أو يومين ثم مات لا يضمن الذي حله في قول أبي يوسف  
وفي قياس أبي حنيفة يضمن لان يده بمنزلة المحلة من الهداية **§** هر رجل في محلة فاصابه  
سهم أو حجر لا يدري من أي موضع أصابه فمات من ذلك فعلى أهل المحلة انقسام الدية من  
مشتمل الهداية **§** ولو وجد قتل في دار متهمة فقتلها الرجل وعشرها الرجل ولا شئ  
مابقي فالدية على رؤس الرجال بمنزلة الشفاعة كافي الهداية **§** لو تضاربوا بالوكر يقال له  
بالفارسية مشت زدن فذهب عين أحدهما يقاد ولو أمكن لانه عمد وان قال كل واحد  
منهما لا لا تخردده وكذا لو بارز في خانقاه على وجه التعليم أو الملاعبة فأصاب الخشبة  
عينه فذهب يقاد ولو أمكن **§** اذا دخل مسلمان دار الحرب بأمان فقتل أحدهما صاحبه عمداً  
أو خطأ فعليه الدية في ماله وعليه الكفارة في الخطأ وان كانا أسيرين فقتل أحدهما صاحبه  
أو قتل مسلم تاجر أسيراً فلا شئ على القاتل الا الكفارة في الخطأ عند أبي حنيفة وقال في  
الاسيرين عليه الدية في الخطأ والعمد كذا في السير من الهداية **§** أراد صبياً أو امرأة  
فقتله فقتله فدمه هدر ولو عجز عن دفعه الا يقتله من الفصولين **§** قال اقل ابنه وهو صغير  
فقتل يجب القصاص وهي رواية عن أبي يوسف وروى هشام عن محمد عن أبي حنيفة انه  
قال نجب الدية وفي الكفاية جعل الاخ كالابن وقال القياس ان يجب القصاص في الكل وفي  
الاختصاص نجب الدية ولو قال اقتل أبي فقتله نجب الدية ولو قال اقطع يده فقطع يجب  
القصاص ولو قال اقتل عبيدي أو اقطع يده فلا شئ عليه من الخلاصة **§** ولا قصاص على  
قاطع يد الخشبي المشكل ولو عمداً ولو كان القاطع امرأة ولا تقطع يده اذا قطع يد غيره عمداً  
وعلى عاقلة ارشها واذا قتل خطأ وجبت دية المرأة وبوقف الباقي الى التيمين وكذا فيمادون  
النفس كذا في الاشياء من أحكام الخشبي **§** اذا خرج رأس المولود فقطع انسان أذنه ولم  
يمتفع عليه دينها وان قطع رأسه فعليه الغرة هذه في فن الانعاز منه **§** قال الجروح لم يجر حنفي  
فلان صح اقراره حتى لو مات ليس للورثة على فلان سبيل كذا في الهبة من أحكام المرضى من

الفصولين وفي المسئلة تفصيل يدل ذكر في المتفرقات ان شاء الله تعالى ﴿١﴾ اذا قال المجروح  
قتلني فلان ثم مات لم يقبل قوله في حق فلان ولا بينة الوارث ان فلانا آخر قتله بخلاف ما اذا قال  
جرحتني فلان ثم مات فبرهن ابنه ان فلانا آخر جرحه تقبل كافي شرح المنظومة كذا في  
الاشباه وقد تم فيه خواهر زاده الروي قائلا هذه المسئلة ليست في منظومة النسب ولم اقف  
في مشاهير شيوخها على هذه المسئلة وانما هي في منظومة ابن وهبان وشرحها نقلها عن  
الظاهرية وفيها نقلها عن مجموع النوازل لكن المصنف قد صرفها افضل وأضل كثيرا فانهم قالوا  
في المسئلة فاقام ابنه البينة على ابن آخر انه جرحه خطأ تقبل بينته ووجهه ان البينة قامت على  
حرمان الولد عن الارث فقبلت فلما أجزنا ذلك في الميراث جعلنا الدية على عاقبته والمسئلة  
في المحيط البرهاني أيضا قد اقبلت البينة على كون المدعي عليه ابنا آخر للجريح يدعي حرمانه  
لا على ايقاع الدعوى بقوله جرحني كقولهم ولذلك قالوا في تعديل المسئلة المتقدمة على هذه  
لان هذا حق الاب وقد أ كذب الاب البينة بقوله قتلني فلان كذا في مجموع النوازل وغيره  
انتهى أقول والحق على ما ظهر انما في يد الروي ﴿٢﴾ اذا وجد القاتل في محلة لا يعلم من قتله  
استخاف خجوت رجلا منهم يختارهم الولي بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا فاذا حلفوا قضى على  
أهل المحلة بالدية ومن أبي منهم حبس حتى يخالف بخلاف التناول في الاموال ثم هذا الذي  
ذكرنا اذا ادعى الولي القاتل على أهل المحلة أو ادعى على بعضهم لا باعياهم أو ادعى على  
بعضهم باعياهم وان ادعى على واحد من غيرهم سقط عنهم والفرق ان وجوب القسامة  
عليهم دليل على ان القاتل منهم فتعيينه واحدا منهم لا ينافي في ابتداء الامر أنه منهم بخلاف  
ما اذا عين من غيرهم لان ذلك ينافي ان القاتل ليس منهم وهم انما يغرمون اذا قال القاتل  
منهم ولان أهل المحلة لا يغرمون بمجرد ظهور القاتل بل بين أظهرهم الا بدعى الولي فاذا  
ادعى القاتل على غيرهم امتنع دعواه عليهم وسقط افقده شرطه ولا قسامة لانه ليس بقاتل  
لانه من فانت حياته بسبب مباشرة حتى وهذا ميت خفف أنفه فلا بد ان يكون به اثر يستدل  
به على كونه قاتلا حتى يجب القسامة والدية وذلك بان يكون به جراحة أو أثر ضرب أو خنق  
وكذا اذا كان خرج الدم من عينه أو أذنه لانه لا يخرج منها الا بفعل من جهة الحى عادة  
بخلاف ما اذا خرج من فيه أو دبره أو ذكره لان هذا الدم يخرج من هذه المخارج عادة بغیر  
فعل أحد وقد ذكرناه في الشهيد ولو وجد بدن القاتل أو أكثر من نصف البدن ومعه الرأس  
في محلة فعلى أهلها القسامة والدية وان وجد نصفه مشقوبا بالطول أو وجد أقل من النصف  
ومعه الرأس أو وجد يده أو رجله أو رأسه فلا شئ عليهم لان هذا الحكم عرفناه بالنص وقد  
ورد به في البدن الا ان لا أكثر حكم الكل تعظيما لا دعى بخلاف الاقل لانه ليس بيدن ولا  
ملحق به فلا تجرى فيه القسامة والاصل فيه ان الموجود الاول ان كان بحال لو وجد الباقي  
تجربى فيه القسامة لا تجب فيه وان كان بحال لو وجد الباقي لا تجرى فيه القسامة تجب  
وصلاة الجنائزة في هذا منسجمة على هذا الاصل لانها لا تسكر ولو وجد فيهم جنين أو سقط

ليس فيه اثر الضرب فلا شئ على أهل المحلة لانه لا يفرق الكبير جالا وان به اثر الضرب وهو تام  
الخلق وجبت القسامة والدية عليهم لان الظاهر ان تام الخلق بنفسه حيا وان كان ناقص  
الخلق فلا شئ عليهم لانه بنفسه ل ميبا لا حيا واذا وجد القاتل على دابة يسوقها رجل فالدية  
على عاقبته دون أهل المحلة لانه في يده فصار كما اذا كان في داره وكذا اذا كان راكبا أو  
قائدا فان اجتمعوا فعليه لان القاتل في أيديهم فصار كما اذا وجد في دارهم وان مرت دابة  
بين قريتين وعليها قاتل فهو على أقرب ما اذا كان بحيث يبلغ أهل الصوت واللا شئ عليهما  
وان وجد القاتل في دار انسان فالقسامة عليه والدية على عاقبته ولا يدخل السكان في  
القسامة مع المالك عند أبي حنيفة وهو قول محمد وقال أبو يوسف هي عليهم جميعا ثم ان  
القسامة والدية انما تجب على أهل الخطة دون المتربين عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو  
يوسف الكل مث تركون لان الضمان انما يجب بترك الحفظ ممن له ولاية الحفظ وان بقي  
واحد من أهل الخطة فكذلك يغني عن أهل الخطة وان لم يبق واحد منهم بان باعوا كلهم  
فهو على المشتركين بالاتفاق وان وجد رقتل في دار فالقسامة على رب الدار وهذا عند أبي  
حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف لا قسامة على العاقلة لان رب الدار اخص  
به من غيره فلا يشارك غيره فيها كاهل المحلة لا يشاركهم فيها عواقلهم وان وجد القاتل في  
دار مشتركة نصفها الرجل وعشرها الرجل ولا آخر ما بقي فهو على رؤس الرجال لان صاحب  
القليل يراحم صاحب الكثير في التدبير فكأنوا سواء في الحفظ والتقصير ﴿٣﴾ ومن اشترى  
دارا فلم يقبضها حتى وجد فيها قاتل فهو على عاقلة البائع وان في البيع خيار لا أحدهما فهو  
على عاقلة الذي في يده عند أبي حنيفة رحمه الله وقالان لم يكن فيه خيار فعلى عاقلة المشتري  
وان كان فيه خيار فعلى عاقلة الذي نصيره وان وجد القاتل في سفينة فالقسامة على كل  
من فيها من الركاب والملاحين لانهم في أيديهم واللفظ يشمل أربابها حتى تجب على الأرباب  
الذين فيها وعلى السكان وكذا على من عدها المالك وغير المالك في ذلك سواء وكذلك الجحلة  
لان السفينة تنقل وتحول فيعتبر فيها البدن دون المالك كافي الدابة بخلاف المحلة والدار وان  
وجد في مسجد محلة فالقسامة على أهلها لان التدبير فيه اليهم وان وجد في المسجد الجامع  
أو الشارع الاعظم فالقسامة والدية على بيت المال وكذلك الجحور العامة ولو وجد في  
السوق ان كان مملوكا فعند أبي يوسف يجب على السكان وعندهما على المالك وان لم يكن  
مملوكا كالشوارع العامة التي بنيت فيها فعلى بيت المال ولو وجد في السجن فالدية على بيت  
المال وعلى قول أبي يوسف الدية والقسامة على أهل السجن وان وجد في بركة ليس بقربها  
عمارة فهو هدر وتغير القرب ما ذكرنا من اجتماع الصوت وهذا اذا لم تكن مملوكا لا حد  
اما اذا كانت مملوكا فالقسامة والدية على عاقبته وان وجد بين قريتين كان على أقربهما  
وقد ذكرناه وان وجد في وسط القرى عربة الماء فهو هدر وان كان محببا بالشاطئ  
فهو على أقرب القرى من ذلك المكان على التفسير الذي تقدم ﴿٤﴾ واذا التقى قوم



بالسبب فاجلوا عن قتل فهو على أهل المحلة لان انقتيل بين أظهرهم والحفظ عليهم الا  
 ان يدعى الاولياء على أولئك أو على رجل منهم بعينه فلم يكن على أهل المحلة شيء ولا على  
 أولئك حتى يقيموا البينة لان مجرد الدعوى لا يثبت الحق انما يثبت به الحق عن أهل المحلة  
 لان قوله حجة على نفسه ❶ وان وجد قتل في معسكر أو قاتل من الأرض لملك  
 لا حدة فيها فان وجد في خباء أو فسطاط فعلى من يسكنها الدية والقسامة وان كان خارجا من  
 الفسطاط فعلى أقرب الاخبية اعتبارا للبد عند انعدام الملك ❷ وان كان القوم لقوا قتالا  
 ووجد قتل بين أظهرهم فلا قسامة ولا دية لان الظاهر ان العدو قتل فمكان هدر او ان لم  
 يلقوا عدوا فعلى ما بينا وان كان للأرض مالك فالعسكر كالسكان فيجب على المالك عند أبي  
 حنيفة خصالا لأبي يوسف وقد ذكرناه ❸ ومن جرح في قبيلة فنقل الى أهله فمات من تلك  
 الجريحة فان كان صاحب فراش حتى مات فاقسامة والدية على القبيلة عند أبي حنيفة رضي  
 الله عنه وقال أبو يوسف رحمه الله لا قسامة ولا دية لان الذي حصل في القبيلة والمحلة  
 ما دون النفس فلا قسامة فيه وصار كما اذا لم يكن صاحب فراش ❹ ولو أن رجلا معه جرح به  
 رمق حمله انسان الى أهله فكأن يوما أو يومين ثم مات لم يضمن الذي حمله في قول أبي يوسف  
 وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله يضمن لان يده بمنزلة المحلة ولو وجد الرجل قتيلا في دار  
 نفسه فذنبه على عاقلة لورثته عند أبي حنيفة رحمه الله وقالوا زفر لا شيء فيه كالمسكاتب اذا  
 وجد قتيلا في دار نفسه فانه حذر بالاتفاق ❺ ولو ان رجلين كانا في بيت وليس معهما ثالث  
 فوجد أحدهما مذبوحا قال أبو يوسف يضمن الآخر الدية وقال محمد لا يضمن ❻ ولو وجد  
 قتل في قرية لا امرأة فعند أبي حنيفة رحمه الله ومحمد القسامة عليها انكر رعيها الايمان  
 والدية على عاقلة وقال أبو يوسف رحمه الله القسامة على العاقلة أيضا وقال المتأخرون ان  
 المرأة تدخل مع العاقلة في العمل في هذه المسئلة لانا نزلنا عاقلة وانما تشارك العاقلة  
 ❷ ولو وجد رجل قتيلا في أرض رجل الى جانب قرية ليس صاحب الأرض من أهلها قال  
 هو على صاحب الأرض لانه الحق بنصرة أرضه من أهل القرية هذه الجملة من الهداية

❶ الفصل الثاني فيما يجزئ في الطريق فيمالك به انسان أو دابة

وفي مسائل الآثار والامار

رجل وضع في الطريق حجرا أو جذعا أو بني فيه بناء أو أخرج من حائطه جذعا أو صخرة  
 شاخصه أو أسرع كنيفا أو جناحا أو ميزابا أو طلة فعطب به انسان كان ضامنا فان عثر بها  
 أحدته في الطريق فوجع على آخر فمات كان الضمان على الذي أحدثه في الطريق  
 وصار كانه دفع الذي عثر به لانه مدفوع في هذه الحالة والمدفوع كالآلة ولو نسي رجل شيئا  
 من ذلك عن موضعه فعطب بذلك انسان كان الضمان على الذي نسيه ويخرج الاول من  
 الضمان وان سقط الميزاب على أحد فقتل ينظر ان أصابه الطرف الذي في الحائط لا ضمان

فيه لانه وضع ذلك الطرف في ملكه فلم يكن متعديا وان أصابه الطرف الخارج من الحائط  
 ضمن صاحب الميزاب لانه متعدي به حيث شغل به هذا الطريق وان لم يعلم أيهما أصابه  
 ففي القياس لا شيء عليه لوقوع الشك في الضمان وفي الاستحسان يضمن النصف من  
 قاضي خان وكذلك أصابه الطرفان جميعا وجب النصف ذكره في الهداية ❶ ولو سقط  
 الجناح أو الكنيف أو أنف انسانا ثم عثر رجل به فقتل الجناح ورجل بالكنيف فعطبا كان  
 ضمان الكل على صاحب الجناح والكنيف هذه في آخر فصل الحائط المائل من قاضيان  
 ❷ وفي الخلاصة انخراج الجناح والجرح من الميزاب ان كان يضرب المسلمين لا يضمنه وان كان  
 لا يضربهم ان يفعل وعليه ضمان ما عطف به سواء أضرب المسلمين أو لم يضرب ولو فعل باذن  
 الامام لا يضمن انتهى ❸ وعن أبي حنيفة رحمه الله اذا كان الطريق غير نافذ فلكل واحد  
 من أصحاب الطريق ان يضع فيه خشبة ويربط فيه الدابة ويتوضأ فيه وان عطف بذلك  
 انسان لا يضمن ❹ وكذلك الوالي فيه طينا أو ترابا لا يضمن فان بني فيه بيتا أو حفرا  
 فعطب به انسان كان ضامنا ولكل من صاحب الدار الانتفاع بفناء داره من الفناء الطين  
 والحطب وربط الدابة وبناء الدكان والتور بشرط السلامة وذكر الشيخ خواهر زاده  
 اذا أحدث في سكة غير نافذة ينظر ان أحدث ما لا يكون من جملة السكنى فتلف به انسان  
 وجب الضمان وبسقط من ذلك قدر حصه نفسه ويضمن حصه شركائه وان أحدث ما هو  
 من جملة السكنى كوضع المتاع وربط الدابة لا يكون ضامنا لان له ان يفعل ذلك ❺ لو  
 كانت الدار بين شريكين ففعل أحدهما فمات كان من جملة السكنى كوضع المتاع وربط الدابة  
 جاز كالوسكن من قاضي خان وفي الخلاصة لو وضع خشبة في سكة غير نافذة أو رش الماء  
 فعطب به انسان لم يضمن وفي الفتاوى انه يضمن مطلقا وفي باب النون انما يضمن اذا رش كل  
 الطريق وفي باب السنين ان لم يره يضمن وان رآه لا يضمن قال وعليه الفتوى انتهى ❻ ولو  
 كنس الطريق فعطب بموضع كنسه انسان أو دابة لا يضمن شيئا لانه لم يحدث في الطريق شيئا  
 وانما كنس الطريق كيلا يضر المارة بالغبار ولو جمع الكناس في الطريق فقتل به انسان  
 ضمن ذكره في الهداية ❷ ولو وضع في الطريق خشبة ثم باع الخشبة من رجل وبرى اليه  
 منها فتركه المشتري في مكانه احتى عطب بها انسان أو دابة كان الضمان على البائع الذي  
 وضع لا على المشتري لان البائع كان متعديا في الوضع وخروج الخشبة من ملكه لا يكون فوق  
 عدم الملك في الخشبة وذلك لا يمنع وجوب الضمان فان ألقى خشبة لغيره في الطريق فعطب بها  
 انسان كان ضامنا وكذلك الرجل لو أشرع جناحا من داره الى الطريق ثم باع الدار فأصاب  
 الجناح انسانا فقتله يضمن بائع الدار من قاضيان وفي الهداية لو تعمد الرجل المرور على  
 الخشبة فعطب فلا ضمان على الذي وضعها وقبل هذا اذا أخذت بعض الطريق واذا أخذت  
 جميع الطريق ضمن لانه مضطر في المرور انتهى ❸ رجل استأجر انسانا ليشرع له جناحا في  
 فناء داره أو حافوته ففعل وهلك بالجناح شيء ان كان المستأجر أخبر الاجير ان له حق اشراع

الجناح يضمن الاجير سواء سقط قبل الفراغ من العمل أو بعده ثم يرجع بما ضمن على المستأجر  
وان أخبره المستأجر أولاً الامر انه ليس له حق الاشراع في القديم أو لم يخبره بذلك الا أن  
الاجير علم بذلك ان سقط الجناح قبل فراغ الاجير من البناء يضمن الاجير بما عطب ولا يرجع  
على المستأجر قياساً واستحساناً ان سقط الجناح بعد الفراغ من البناء يضمن الاجير لما عطب  
به ثم يرجع على المستأجر استحساناً وفي القياس لا يرجع من قاضيان **§** وفي الهداية لو  
استأجر رب الدار فعلة لاخراج الجناح أو الظلة فوق فتسل انساناً قبل ان يفرغوا من العمل  
فالضمان عليهم وان سقط بعد فراغهم فالضمان على رب الدار **§** ولو استأجره لينشئ له في  
فناء دكانه فتسل به انسان بعد فراغه فالضمان على الآخر استحساناً ولو أمر بالبناء في وسط  
الطريق فالضمان على الاجير افساد الامر والقاء التراب واتخاذ الطين في الطريق بمنزلة انقاء  
الجو والخشبة انتهى **§** أمر اجيراً ان يحفر له في الطريق بئراً واعلمه بانه طريق العامة  
ضمن الاجير وان لم يعلم ضمن الآخر انتهى **§** لو وضع قنطرة على نهر خاص لا قوام مخصوصين  
فشي عليهم الانسان فانخذت به وانفعل بها ومات ان تعمداً للمرور عابها لا يضمن الواضع  
وان لم يعلم المار به ضمن كالموضع الخشبة في الطريق فمرت بها دابة لا يسوق أحد فعطب كان  
ضامناً قالوا ان كانت الخشبة صغيرة بحيث لا يوطأ على مثلها لا يضمن واضعها لان الوطء  
على مثل هذه الخشبة بمنزلة الزلق أو التعلق بالجمر الموضوع في الطريق عمداً وذلك لا يوجب  
الضمان وان كانت الخشبة كبيرة ووطأ على مثلها يضمن واضعها هذا اذا كان النهر خاصاً  
لا قوام مخصوصين وان كان النهر عاماً فالمسلمين في ظاهر الرواية يكون ضامناً وعن أبي  
يوسف انه لا يكون ضامناً **§** ولو مر في الطريق وهو يحمل حملاً فوقه على انسان فالتلفه كان  
ضامناً ولو عثر انسان بالحمل الواقع في الطريق ضمن أيضاً لانه هو الذي وضع الحمل في الطريق  
من قاضيان **§** ولو حفر بئراً في المفاضة في موضع ليس بعمرو ولا طريق لانسان بغير اذن الامام  
فوقع فيها انسان لا يضمن الحافر وكذلك لو قعد انسان في المفاضة أو نصب خيمة فعثر بها رجل  
لا يضمن القاعد ولو كان ذلك في الطريق ضمن ذكره قاضيان **§** قال في الهداية ومن حفر  
بئراً في طريق المسلمين أو وضع حجراً قلقت به انسان فدينه على عاقلته وان تلفت بهيمة فضمائمها  
في ماله ثم قال بعد ذلك وفي الجامع الصغير في البالوعة يحفرها الرجل في الطريق فان أمره  
سلطان بذلك أو أجبره عليه لم يضمن وان كان بغير أمره فهو متعذر وكذا الجواب على هذا  
التفصيل في جميع ما فعل في طريق العامة مما ذكرناه وغيره وكذلك ان حفر في ملكه لم يضمن  
وكذلك اذا حفر في فناء داره وقبل هذا اذا كان الفناء مملوكاً له أو كان له حق الحفر فيه اما اذا  
كان لجماعة المسلمين أو مشتركا بان كان في سكة غير نافذة فانه يضمنه وهذا صحيح انتهى **§** وفي  
ايضاح الاصلاح في فصل ما يحدث في الطريق ان الضمان في جميع ما ذكرناه ما يكون اذا  
لم يأذن به الامام انتهى **§** اذا اجتمع المباشر والمسبب أضيف الحكم الى المباشر فلا ضمان  
على حافر البئر تعدياً بما تلف بالقاء غيره هذه في القاعدة الاخيرة من الاشياء **§** واذا حفر

بئراً تعدياً ثم مات فوق فيها انسان بعد موته كانت الدية على عاقلة الحافر ولو حفر بئراً تعدياً  
فاعتقه مولا ثم مات العبد فوق وقع انسان فيها فالدية على عاقلة المولى هاتان في الفرائض منه  
**§** جعل قنطرة على نهر عام بأذن رجل من عرض الناس دون اذن الامام فهلك بها دابة  
الاذن يضمن الباني ولا يعمل أذنه في حقه ولا في حق غيره **§** احتفر بئراً في طريق مكة أو غيره  
من الفيافي في غير ممر الناس فوق فيها انسان لم يضمن وذكره في الاصل ولم يقيد به غير ممر  
الناس فقال اذا احتفر بئراً في طريق مكة أو غيره من الفيافي فلا ضمان عليه في ذلك بخلاف  
الامصار ألا ترى انه لو ضرب هنالك فسطاطاً أو اتخذ تنوراً للخبز أو ربط الدابة لم يضمن  
ما أصاب ذلك قال وتعليل القاضي صدر الا لام في شرحه ان الطريق التي في الفيافي لها حكم  
الفيافي لان اهم ان يمروا في موضع آخر كما يرون فيها فلم يتعين المرور بخلاف طرق الامصار  
وفيما بين الارض لانه لا يباح الانتفاع له الا بالمرور ويدل على ان حافر البئر في طريق المفاضة  
وغيرها لا يضمن قال رحمه الله التقييد في غير الممر صحيح فانه نص شمس الاثمة المرخص فيقال  
وهذا اذا كان في غير المحجة فاما اذا احتفر في محجة الطريق فهو ضامن لما يقع فيه وهكذا  
فصل الجواب في المحيط في نصب الفسطاط في طريق مكة أو في طريق آخر والحفر للماء وللبيع  
سواء **§** لو وضع البائع خابية من السقراط على الشارع ورجع الفواذن بالجملة الى السكة  
فانكسرت تلك الخابية وكانت في غير جانبها وما رآها يضمن ولو وضع خابية على باب دكان فخاء  
رجل بوقر حارسه فصدمة ما بغته وهو يقول كوست كوست يعني البئرا البئرا فكسرها يضمن  
وفي المحيط بعزرو لم يضمن اذا لم يعلم ذلك والا فيضمن **§** وفيه وان حفر بئراً في الطريق ثم  
كسرها ان كبها بآبار أو بالخص أو بما هو من اجزاء الارض ثم جاء آخر وفرغها ثم وقع  
فيها انسان ومات ضمن الثاني ولو كان الاول كبس البئر بالطعام أو بما هو ليس من اجزاء  
الارض يضمن الاول لان في الوجه الاول بعد الكبس لا يبقى بئراً في الوجه الثاني بقي بئراً  
وكذا لو حفر بئراً في الطريق وغطى رأسها ثم جاء آخر ورفع الغطاء ثم وقع فيها انسان ضمن  
الاول ولو احتفر الرجل بئراً في ملكه فعطب به انسان أو دابة لم يضمن وكذا الوجه عليه  
جسراً أو قنطرة في أرضه وان حفر بئراً في غير ملكه فهو بمنزلة البئر ويكون ضامناً وكذا لو  
جعل عليه جسراً أو قنطرة في غير ملكه وعن أبي يوسف انه لا يضمن ان احدث في غير ملكه  
اذا كان لا يتضرر به غيره لانه محتسب ينتفع الناس بما احدثه وفي ظاهر الرواية يكون  
ضامناً الا اذا فعل ذلك بأذن الامام كالحفر بئراً في الموضع الذي يحتاج اليه الناس يكون  
ضامناً لما عطب اذا لم يفعل بأذن الامام وان شئ على جسر انسان متعمداً فانتخب به  
لا يضمن واضع الجسر لانه لما مر متعمداً كان التلف مضافاً اليه **§** رجل حفر بئراً في ملكه  
ثم سقط فيها انسان وفيها انسان أو دابة فتسل الساقط ذلك الانسان أو الدابة كان الساقط  
ضامناً وان كان البئر كان الضمان على حافر البئر فيما أصاب الساقط والمسقوط عليه لان  
الحافر اذا كان متعدياً في الحفر كان بمنزلة الدافع لمن سقط في البئر والساقط بمنزلة المدفوع



فيكون تلف الكل مضافا الى الحافر اما اذا حفر في ملكه فسقوطه لا يكون مضافا الى غيره  
فكان تلف المسقوط عليه مضافا الى الساقط كرجل زردى من جبل على رجل فقتله يضمن  
دية القتل **§** رجل حفر بئر في الطريق فالتقى نفسه فيها متعمدا لا يضمن الحافر وان لم يقع  
فيها نفسه فسقط وسلم من السقوط ومات فيها جوعا أو غملا لا يضمن الحافر في قول أبي حنيفة  
وقال أبو يوسف ان مات فيها جوعا فكذلك وان مات فيها غملا بان أثر الغم في قلبه قبل الوقوع  
فمات من ذلك ضمن الحافر وقال محمد يضمن الحافر في الوجوه كلها لان الموت حصل بسبب  
الوقوع في البئر **§** رجل حفر بئر في الطريق فجاء آخر وحفر منها طائفة في أسفلها ثم وقع فيها  
انسان فمات في القياس الاول وبه أخذ محمد كان الاول كالدافع لمن وقع في القعر الذي حفره  
صاحبه في أسفلها وفي الاصح ان يجب الضمان عليه ما لان كل واحد منهما متعمدا في الحفر  
**§** ولو حفر بئر في الطريق ثم جاء آخر وسع رأسها فسقط فيها انسان ومات كان الضمان  
عليه ما انصافا فالوانا وبيل المسئلة ان الثاني وسع رأسها بحيث يعلم ان الساقط انما وضع قدمه  
في موضع بعضه من حفر الاول وبعضه من حفر الثاني فاما اذا وسع الثاني رأسها بحيث يعلم انه  
انما وضع قدمه في الموضع الذي حفره الثاني كان الضمان على الثاني **§** رجل حفر بئر في  
الطريق وعند الطريق حجروا حفره انسان في الطريق فجاء انسان وتعلق بالجحر وسقط في البئر  
ومات فيها كان الضمان على واضع الجحر لانه بمنزلة الدافع وان لم يضع الجحر انسان وجاء به سبل  
عند البئر كان الضمان على حافر البئر **§** رجل حفر بئر في الطريق فجاء رجل وسقط فتعلق  
هـذا الرجل برجل آخر وتعلق الثاني بالآخر ووقعوا جميعا وماتوا ان لم يعلم كيف ماتوا ولم يقع  
بعضهم على بعض فدية الاول على الحافر لانه ليس لموته سبب سوى الوقوع في البئر ودية  
الثاني تكون على الاول لان الاول هو الذي دفعه حيث جره الى نفسه ودية الثالث تكون  
على الثاني لهذا المعنى وان كان بعضهم على بعض في البئر ولا يعلم كيف حالهم في القياس  
وهو قول محمد دية الاول تكون على عاقلة الحافر ودية الثاني على عاقلة الاول ودية الثالث  
على عاقلة الثاني وذكر في الكتاب ان فيه اقولا آخر قيل ذلك قول أبي حنيفة وأبي يوسف قال  
دية الاول تكون اثلاثا ثلثها على الحافر وثلثها هدر وثلثها على الثاني ودية الثاني نصفها  
هدر ونصفها على الاول ودية الثالث كلها على الثاني ووجهه مذكور في الكتاب **§** رجل  
حفر بئر في الطريق فسقط فيها انسان ومات فقال الحافر انه ألقي نفسه فيها وكذبه الورثة  
في ذلك كان القول قول الحافر في قول أبي يوسف الاخر وهو قول محمد لان الظاهر ان البصير  
يرى موضع قدمه وان كان الظاهر ان الانسان لا يوقع نفسه واذا وقع الشك لا يجب الضمان  
بالشك **§** رجل استأجر أربعة رهط يحفرون له بئرا فوقع عليهم من حفرهم ومات أحدهم  
كان على كل واحد من الثلاثة ربع الدية ويسقط ربعها لان البئر وقع بقعرهم وكافوا  
مباشرين والميت مباشر أيضا فتوزع الدية عليهم أرباعا يسقط ربعها ويجب ثلاثة أرباعها  
هذه الجلة من قاضي خان **§** ومن جرح انسانا فوقع في بئر حفرها غيره في فارعه الطريق ومات

فالدية عليهم ما هدم في جناية البهيمه من الهداية **§** ولو حفر بئر فأرسل فيها رجلا فغرق في الماء  
قال محمد ان كان عمق البئر أطول من الرجل ضمن الحافر وان كان الى صدر الرجل لم يضمن  
من الوجيز **§** ولو حفر بئر في سوق العامة أو بئر في دكانا فغطب به شيء ان فعل ذلك  
بأذن الامام لا يكون ضامنا وبغير اذنه يكون ضامنا من قاضي خان **§** دار بين ثلاثة حفر  
أحدهم فيها بئر أو بئر حائط بغير اذن صاحبه فغطب به انسان فعليه ثلث الدية عند أبي  
حنيفة وقال عليه نصف الدية ذكره في الهداية **§** وضع شيئا في الطريق للبيع فغطب به شيء يرى  
لوقعه بأذن السلطان والاضمن **§** ألقي قشر في الطريق فزالت به دابة ضمن اذ لم يؤذن فيه  
فيضمن ما تولد منه من الفصولين **§** ألقي حجر في فناء داره لاجل الثلج وغيره فقتل به انسان  
وهلاك اذا كان بأذن الامام لا يضمن وبغير اذنه ضمن وفي المنتقى لا يضمن مطلقا **§** الهلاك  
بالثلج المرمى اذا لاقى به انسان أو دابة ان لم تكن السكة نافذة لا ضمان على الرامي وان كانت  
نافذة ضمن الرامي وقال الفقيه أبو الليث لا يجب الضمان مطلقا نافذة كانت أو غير نافذة  
قال وجواب محمد في ديارهم لان الثلج يقل هناك أولا يكون وفي انقاء الطين أو الحطب وربط  
الدابة لا يتفاوت بين بلدة وبلدة **§** رجل أمر رجلا بوضع الحجر في الطريق فغطب به الامر  
ضمن الواضع وكذا لو قال له أترع جناحا من ذلك أو ابن دكانا على بابك فغطب به الامر أو  
غلامه وكذا لو بنى الامر للمأمر به امره ثم غطب به الامر ضمن من الخلاصة

### في الفصل الثالث فيما يحدث في المسجد فيما كان به شيء وما يعطى بالجلوس فيه

أهل المسجد اذا احتفروا بئر في المسجد لماء المطر أو وضعوا فيه جبا بصب فيه الماء أو طرحوا  
فيه البوارى والحشيش أو الحصى أو ركبوا فيه بابا أو علقوا فيه القناديل أو ظلموه فغطب  
بذلك شيء لا ضمان عليهم لان أهل المسجد فيما هو من تدبير المسجد بمنزلة المالك وكذا لو فعل  
ذلك غيرهم بامرهم وان فعل بغير أمرهم كان ضامنا لما عطف به في قول أبي حنيفة وقال  
صاحبه لا يضمن استئمانا اذ المسجد للعامة الا في حفر البئر وما لا يكون من باب التمكن  
لإقامة الصلاة ولا في حنيفة ان لأهل المسجد اختصاصا بالتدبير في هذه البقعة وهذا كان  
فتح الباب واغلقه ونصب المؤذن والامام اليهم لا الى غيرههم ولو فعل الرجل في المسجد  
للحديث أو نام أو قام لغير الصلاة فربه انسان فغطب كان ضامنا لما عطف به في قول أبي حنيفة  
كما لو فعل في الطريق وعلى قول صاحبه لا يكون ضامنا كمن لو كان جالسا في الصلاة وقيل على  
قول أبي حنيفة انما يضمن اذا كان الجالس مشغولا لا يعمل لا يكون له اختصاص بالمسجد  
كدرس الفقه وقراءة الحديث اما اذا كان معتكفا أو كان جالسا لا انتظار الصلاة لا يكون  
ضامنا عند الكل وقيل اذا لم يكن في الصلاة يكون ضامنا عند أبي حنيفة وهو الصحيح لان  
المنتظر للصلاة لا يكون في الصلاة فكان جلوسه مباحا مقيدا بشرط الصلاة كالمشي في  
الطريق ونحو ذلك كذا في قاضي خان **§** وفي الهداية لو جلس رجل من أهل المسجد في المسجد

فقط به رجل لم يضمن ان كان في الصلاة وان كان في غير الصلاة ضمن عند أبي حنيفة وقال لا يضمن على كل حال وان كان جالساً للقراءة أو للتعليم أو للصلاة أو نام فيه في أثناء الصلاة أو في غير الصلاة أو مر فيه ماراً أو قعد فيه لحديث فهو على هذا الخلاف وأما المعتكف فقد قيل على هذا الخلاف وقيل لا يضمن بالاتفاق وان جالس من غير عشرة المسجد رجل فيه في الصلاة فتعقل به انسان ينبغي أن لا يضمن اهـ وفي الخلاصة مسجد عشرة علق منهم رجل فيه فتدبلاً أو بسط حصيراً فطاب انسان لا يضمن وان فعل ذلك رجل من غير العشرة ضمن عند أبي حنيفة خلافهما ولو فعل رجل من غير العشرة بأذن واحد من العشرة لا يضمن ان كان الجالس في الصلاة وان كان في غير الصلاة يضمن وعندهما لا يضمن مطلقاً اهـ

#### الفصل الرابع في الحائض المائل

رجل مال حائض داره الى الطريق أو الى ملك انسان فسقط وأتلف انساناً أو مالا ان سقط قبل المطالبة والأشهاد لا ضمان عليه وان طواب بنقضه وأشهد عليه فلم ينقضه في مدة بقدر على نقضه حتى سقط ضمن ما أتلف من نفس أو مال وشرط وجوب الضمان المطالبة بالاصلاح والتفريق ولا يشترط الأشهاد وانما ذكر الأشهاد ليتمكن من اثباته عند انكاره فان كان الحائض مائلاً الى الطريق فأى الناس أشهد على صاحبه فهو شاهد ويستوى فيه المسلم والذمي رجلاً كان أو امرأة حراً كان أو مكاتباً وان كان الى دار انسان فالمطالبة الى مالك الدار خاصة وان كان فيها سكان كالمستجير والمستأجر كان لهم ان يطالبوه ونصح المطالبة بالتفريق عند القاضي وغيره ٢ أولم يكن هناك أحد وشرطها ان يكون ممن يتمكن من نقضه وتفريق الهواء ومن لا يتمكن من نقضه لا نصح المطالبة منه كالمترن والمستأجر والمودع وساكن الدار ونصح من الراهن فقد رتبته على ذلك بواسطة الفكاك ومن الوصى وأب الصبي وأمه في حائط الصبي لقيام الولاية والضمان في مال اليتيم ومن المكاتب ومن العبد التاجر سواء كان عليه دين أو لم يكن ثم التالف بالسقوط ان كان مالا فهو في عنق العبد وان كان نفساً فهو على عاقلة المولى ونصح من أحد الورثة في نصيبه وان كان لا يتمكن من نقض الحائط وحده لتمكنه من اصلاح نصيبه بطريقه وهو المرافعة الى القاضي وصورة الأشهاد والمطالبة أن يقول الرجل أشهدوا أني تقدمت الى هذا الرجل في هدم حائطه هذا كذا في النهاية قال قاضيان وصورة الأشهاد اذا كان مائلاً الى الطريق أن يقول له واحد ان حائطك هذا مائل أو مخوف أو منصدع فأهدمه وان كان مائلاً الى ملك يقول له ذاك صاحبه ولو قيل له ان حائطك مائل ينبغي لك أن تهدمه كان ذلك مشورة لا يكون طاباً واشهاداً اهـ وفي الايضاح ويصح الطلب بكل لفظ يفهم منه طلب النقض اهـ وتعتبر القدرة مع التفريق من وقت الأشهاد الى وقت السقوط من غير زوال القدرة فيما بين ذلك فلا سقط بعد الأشهاد وهو في طلب من ينقضه من العمال لا يضمن لانه لم يقصر ذكره في الصغرى

ولو باع الدار بعدما أشهد عليه وقبض المشتري برئ من الضمان لان الجناية من ترك الهدم مع تمكنه وقد زال تمكنه بالبيع ولا ضمان على المشتري لانه لم يشهد عليه ولو أشهد بعد شرائه كان ضامناً ذكره في الهداية بخلاف ما اذا أشعر كنيفاً أو جناحاً أو ميزاباً أو خشبة في الطريق ثم باع الدار أو باع الخشبة ثم تلف بذلك انسان أو مال حيث كان ضامناً لان غنة مجرد اخراج الكنيف ووضع الحجر في الطريق جناية فلا تبطل بالبيع ذكره قاضيان ولو أجهل صاحب الدار أو فعل ذلك ساكنوها فذلك جائز فلا ضمان عليه فيما تلف بالحائط لان الحق لهم بخلاف ما اذا مال الى الطريق فأجهل القاضي أو من أشهد عليه حيث لا يصح لان الحق لجماعة الناس وليس اليهما ابطال حقهم فيضمن ولو بنى الحائط ما تلا في الابتداء قالوا يضمن ما تلف بسقوطه من غير اشهاد لان البناء تعداً ابتداء كما اذا أشعر الجناح كافي الهداية وثبتت المطالبة بشهادة رجل أو رجل وامرأتين وثبت أيضاً بكاتب القاضي الى القاضي ولو كان صاحب الحائط المائل عاقلاً فأشهد عليه ثم جن جنونا مطبقاً أو أريد والعياذ بالله تعالى وطق بدار الحرب وقضى القاضي بخلافه ثم عاد مسالماً فرددت عليه الدار ثم سقط الحائط بعد ذلك وأتلف انساناً كان هدر الماله لم يبق له ولاية الاصلاح بعد الردة والجنون فلا يعود بعد ذلك وكذا لو أفاق المجنون وكذا لو باع الدار بعدما أشهد عليه ثم ردت عليه بعبث بقاء أو غيره أو بخيار رؤية أو بخيار شرط للمشتري ثم سقط الحائط وأتلف شيئاً كان ضامناً لان خيار البائع لا يبطل ولاية الاصلاح فلا يبطل الأشهاد ولو أسقط البائع خياره وأوجب البيع بطل الأشهاد لانه أزال الحائط عن ملكه ولو كان الحائط المائل رهناً فأشهد على المرتهن ثم سقط فأتلف شيئاً كان هدر الان المرتهن لا يملك الاصلاح والمرمة بخلاف الأشهاد على الراهن حيث يضمن ولو كان الحائط ميراثاً للورثة فأشهد على بعض الورثة أقباس ان لا يجب الضمان بسقوطه لان أحد الورثة لا يملك نقض الحائط وفي الاستحسان يضمن هذا الوارث الذي أشهد عليه بحصة نصيبه لتمكنه من اصلاحه كذا كراهه عن الهداية آنفاً ولو كانت الدار للصغير فأشهد على الأب أو الوصى صح لانهم يملكان الاصلاح فان سقط وأتلف شيئاً كان الضمان على الصغير لان الأب والوصى يقومان مقامه فكان الأشهاد عليه ما كالأشهاد على الابن بعد البلوغ فان مات الأب أو الوصى بعد الأشهاد عليهم ما بطل الأشهاد حتى لو سقط بعد ذلك وأتلف شيئاً كان هدر اهـ رجل مات وترك داراً مائلاً الى الطريق ولم يترك شيئاً سوى هذه الدار وعليه دين أكثر من قيمة الدار وترك ابنه لا وارث له سواه فان الأشهاد يكون على الابن وان لم يملكها الابن فان سقط بعدما أشهد على الابن فان تلف انسان كانت الدية على عاقلة الأب لا على عاقلة الابن اهـ اذا أشهد على الرجل في حائط من دار في يده فلم يهدمه حتى سقط على رجل فقتله فأنكرت العاقلة أن تكون الدار له وقالوا لا ندري ان الدار له أو لغيره فلا شيء عليهم الا ان تقوم البينة على امور ثلاثة الاول على ان الدار له والثاني انه أشهد عليه في هدم الحائط والثالث ان المقتول مات بسقوط الحائط



عليه فان أقر ذوالالبدان الدار له لم يصدق على العاقلة ولا يجب الضمان عليه قياسا لانه لو  
أقر لا يصدق بوجود الدية على العاقلة والمقر على الغير اذا صار مكذبا في اقراره لا يضمن شيئا  
وفي الاستحسان عليه دية القتل ان اقر بالشهادة عليه لانه أقر على نفسه بالتعدي فاذا  
تعدى لا يجاب على العاقلة بطريق الحمل يجب عليه كمن أخرج جناح من دار في يده فوقع  
على انسان فقتله فماتت عاقلة له ليست الدار له وانه اغما أخرج الجناح بأمر صاحب الدار  
وذوالبدن يقران الدار له فانه يضمن الدية في ماله فكذلك ههنا <sup>١</sup> وان كان الرجل على حائط  
له والحائط مائل أو غير مائل فسقط الحائط بالرجل من غير فعله وأصاب انسانا فقتله كان  
ضامنا لما هلك بالحائط ان كان أشهد عليه في الحائط ولا ضمان عليه فيما سواه وان كان هو  
سقط على انسان دون الحائط فقد هرت في الفصل الاول من الباب <sup>٢</sup> واذا أشهد على  
الحائط المائل عبدان أو كافران أو صبيان ثم اعتق العبدان أو أسلم الكافران أو بلغ  
الصبيان ثم سقط الحائط فأصاب انسانا فقتله يضمن صاحب الحائط وكذا الوسقط قبل عتق  
العبدان واسلام الكافرين وبلوغ الصبيان ثم شهد اجازت شهادتهم ما لانهم من أهل الاداء  
<sup>٣</sup> ان سقط له حائط مائل فأشهد عليه فسقط الحائط فأنف انسانا كانت دية القتل في بيت  
المال لان ميراثه يكون لبيت المال بخلافه تكون فيه وكذا الكافران أسلم ولم يوال أحدا  
فهو كالقبط <sup>٤</sup> حائط مائل الى دار قوم فأشهد عليه القوم أو واحد منهم ثم سقط وأنف  
شيئا من القوم أو غيرهم كان ضامنا وكذا العلو اذا وهى أو تصدع فأشهد أهل السفلى على  
أهل العلو وكذلك الحائط أعلاه رجل وأسفله لا آخر وهذا خلاف الحائط اذا كان مائلا  
الى الطريق في حكمه من أحدهما ان الأشهاد على المائل الى ملك انسان يكون من المالك  
لا من غيره وفي الطريق يصح من كل أحد والثاني ان في المائل الى الطريق لا يصح التأجيل  
والإبراء من الذي أشهد <sup>٥</sup> حائط مائل بين شريكين أشهد على أحدهما فهو بمنزلة الحائط  
المشترك بين الورثة وقد ذكرنا حكمه ههنا كذلك <sup>٦</sup> حائط لرجل بعضه مائل الى الطريق  
وبعضه مائل الى دار قوم وأشهد عليه أهل الدار كان صاحب الحائط ضامنا لان الحائط  
واحد فصح الأشهاد من أهل الدار فيما كان مائلا الى ملكهم وفيما كان مائلا الى الطريق  
فأهل الدار أشهدوا عليه العامة فصح اشهادهم وان كان الذي أشهد على صاحب الحائط  
من غير أهل الدار صح اشهادهم فيما كان مائلا الى الطريق فاذا صح الأشهاد في البعض صح في  
الكل <sup>٧</sup> حائط بعضه صحيح وبعضه واه فأشهد عليه فسقط الواهى وغير الواهى وقتل  
انسانا يضمن صاحب الحائط الا ان يكون الحائط طويلا بحيث وهى بعضه ولم يبه بعضه  
فحينئذ يضمن ما أصاب الذي حى لان الحائط اذا كان بهذه الصفة كان بمنزلة حائطين  
أحدهما صحيح والآخر واه فالأشهاد يصح في الواهى لا في الصحيح <sup>٨</sup> حائطان أحدهما  
مائلا والآخر صحيح فأشهد على المائل ثم وقع الصحيح بنفسه ولم يقع المائل وأنف انسانا  
كان هدرا <sup>٩</sup> عبد تاجرته حائط مائل فأشهد عليه فسقط الحائط وأنف انسانا كانت

الدية على عاقلة مولاه سواء كان على العبد دين أو لم يكن وان أنف مالا كان ضمان المال في  
عتق العبد دينيا ع فيه وان أشهد على المولى صح الأشهاد أيضا لانه لو لم يكن على العبد دين  
فالخائط يكون لمولاه وان كان عليه دين كان لمولاه ولاية الاستخلاص بان يقضى الدين من  
مال نفسه فيكون المولى بمنزلة المالك <sup>١</sup> سفل لرجل وعلو لا تخروهى الكل وأشهد عليهما  
ثم سقط العلو وقتل انسانا كان الضمان على صاحب العلو لان العلو غير مدفوع بل سقط  
بنفسه فصح الأشهاد فيه على صاحبه فما هلك بالعلو يضمنه صاحبه <sup>٢</sup> رجل أشهد على  
حائط له مائل الى الطريق ثم سقط الحائط على انسان وقتله ثم عثر رجل بنقض الحائط  
فقطب وعثر رجل بالقتيل وعطب كان ضمان القتل الاول وضمان من هلك بنقض الحائط  
على صاحب الحائط وضمان من هلك بالقتيل الاول لا يكون على صاحب الحائط لان رفع  
القتيل من الطريق ورفع النقص يكون الى صاحب الحائط <sup>٣</sup> حائط لرجل سقط قبل الأشهاد  
ثم أشهد على صاحبه في رفع النقص عن الطريق فلم يرفع حتى عثر به آدمى أو دابة فقطب كان  
ضامنا <sup>٤</sup> حائط مائل لرجل أشهد عليه فسقط على حائط لرجل آخر فهدمه كان صاحبه  
بالخيار ان شاء ضمنه قيمة الحائط وترك النقص له وان شاء أخذ النقص ولا شيء له فن عثر بنقض  
الحائط الثاني فهدمه هدر لان نقض الحائط الثاني في ملك صاحبه لا يملك صاحب الاول رفعه  
ولو كان الاول أخرج جناحا يضمن الاول من عثر بالثاني وعطب وان كان لا يملك رفعه ولو كان  
الثاني ملك صاحب الحائط الاول أيضا يضمن صاحب الحائط من عثر بالثاني لانه يملك رفعه  
عن الطريق هذه الجملة من قاصي خان <sup>٥</sup> وفي الوجه يزول سقط الحائط على حائط انسان  
آخر فسقط الثاني على رجل فقتله ضمنه صاحب الاول ولو عثر برباب الحائط الثاني فأنف  
لا يضمن انتهى <sup>٦</sup> واذا كان الحائط بين خمسة رجال فأشهد على أحدهم فقتل انسانا يضمن  
خمس الدية وان كان بين ثلاثة كان عليه ثلثها عند أبي حنيفة وقال عليه نصف الدية من  
الهداية

#### في الفصل الخامس في جنابة البهيمة والجنابة عليها

الراكب ضامن لما وطئت الدابة ولما أصابت يدها أو رجلها أو رأسها أو كدمت أو خبطت  
وكذا اذا سدمت ولا يضمن ما نحت برجلها أو ذنبها وان أوقفها في الطريق ضمن النخبة  
أيضا لانه متعديا لا يقاى وان أصابت يدها أو رجلها حصاة أو نواة أو ثارت غبارا أو حجرا  
صغيرا فمات عين انسان أو أفدت ثوبه لم يضمن وان كان حجرا كبيرا ضمن وقيل لو عنف  
في الدابة ضمن ذلك كله ذكره في الوجيز والمراد في فيما ذكرنا كالراكب فان رانت أو باتت  
في الطريق وهى تسير فقطب به انسان لم يضمن وكذا اذا أوقفها لذلك لان بعض الدواب  
لا يفعل ذلك الا بعد الوقوف وان أوقفها الغير ذلك فباتت أو رانت فمات انسان بروتها أو بولها  
ضمن والسائق ضامن لما أصابت يدها أو رجلها والقائد ضامن لما نحت يدها دون

رجلها هكذا ذكره القديس دورى في مختصره واليه مال بعض المشايخ وقال أكثر المشايخ ان السائق لا يضمن النجعة أيضا وان كان يراها اذ ليس على رجلها ما يمنعها به فلا يمكنه التحرز عنه بخلاف الكدم لا مكان كبحها بالجامها وبهذا ينطق أكثر النسخ وهو الاصح وفي الجامع الصغير كل شيء ضمنه الراكب ضمنه السائق والقائد الا انه يكون على الراكب الكفارة فيما رطنته الدابة بيدها أو رجلها ولا كفارة عليهم ما ولا على الراكب في ابطاءه وكذا يتعاق بالابطاء في حق الراكب حرمان الميراث والوصية دون السائق والقائد ولو كان راكب وقائد وسائق قيل لاضمان على السائق فيما رطنت الدابة وقيل الضمان عليهم ما من الهداية **❦** ولو خرج اللاعب من فها وهي تير او سال عرقها فاصاب انسانا أو فـ شيئا لا يضمن الراكب **❦** ولا يضمن السائق والقائد في ملكه الا فيما أوطأت الدابة يده أو رجل ذكره قاضي خان وفي الوجيز يزلور كبدابة في ملكه فانه يضمن الا في رط، الدابة انتهى **❦** وان كان راكبا في ملك غيره فانه يضمن ما جنت دابته كـ ما كان واقفة أو سائر وطئت أو نفعت أو كدمت **❦** وان كان راكبا في طريق المسلمين والدابة واقفة يضمن ما رطنت برجلها أو كدمت بـ فـها أو نفعت بذنبها وكذلك لو أوقفها على باب المسجد فهو بمنزلة الطريق الا اذا جعل الامام للمسلمين عند باب المسجد موضعا يقف فيه دوابهم فاحدث من الوقوف غير مضمون ولكن لو ساق الدابة أو قادها أو سار فيه على الدابة يضمن وعلى هذا وقوف الدابة في سوق الخيل والدواب انتهى **❦** وكذلك لو أوقفها في الفلاة لا يضمن ولو أوقفها في طريق مكة ان أوقفها في المحجة فهو كالوقوف في الطريق وان أوقفها في غير المحجة في ناحية منه فهو كالوقوف في الفلاة وان أوقفها في ملكه لا ضمان عليه بحال وكذلك لو كان في ملك بيده وبين غيره ذكره قاضي خان وفيه من فصل ما يحدث في المسجد ولو أوقف دابته في السوق موضع الايقاف للدابة لبيع ما وقف في ذلك الموضع ان عينوا ذلك الموضع باذن السلطان فاعطى به لا يكون ضامنا وان لم يكن ذلك باذن السلطان كان ضامنا لان السلطان اذا أذن في ذلك يخرج من حكم الطريق وفي النصولين لو أوقفها في سوق الدواب فانلفت لم يضمن ولو أوقفها على باب السلطان أو على باب المسجد الا عظم أو مسجد آخر ضمن الا اذا جعل الامام للمسلمين وقفا يوقفون دوابهم فلا يضمن انتهى **❦** وفي مشتمل الهداية عن العمادية لو أوقف دابته على الطريق ولم يشدها قسارت عن ذلك المكان وانلفت شيئا لا يضمن لانه لم يحكم من ذلك فصارت بمنزلة دابة منفردة وفي الخلاصة اذا أوقف دابة في سوق الدواب لا ضمان على صاحبها ولو أوقف الدابة على باب السلطان يضمن ما أصابت انتهى **❦** ومن ساق دابة فوق السرج على رجل فقتله ضمن وكذا على هذا سائر أدواته كالجام ونحوه وكذا ما يحمل عليه اذ ذكره في الهداية وكذا لو سقط ذلك في الطريق فقتل به انسان ومات يضمن السائق وان كان معه قائد كان الضمان عليه ما لان هذا مما يمكن الاحتراز عنه بان يشد الحبل على البعير على وجهه لا يسقط ذكره قاضي خان

ولو نظرت الدابة وانفلتت منه فما أصابت في فورها لم يضمن ذكره في الوجيز **❦** رجل ساق دابة وعليها سرج فوق السرج على رجل فقتله ضمن السائق كافي حل الشيء من الخلاصة **❦** ومن قاد قطارا فهو ضامن لما أوطأ فان وطئ به انسانا ضمن به الدابة على العاقلة وان أنلف ما لا تعلبه الضمان من ماله وان كان معه سائق فالضمان عليه ما وكذا اذا كان السائق في جانب من الابل اما اذا نوطها وأخذ بذمام واحد يضمن ما عطب بـها وخلفه ويضمن ما أنلف بما بين يديه كافي الهداية وفي قاضي خان لو قاد قطارا في الطريق فاوطأ أول القطار وآخره بيديه أو رجله أو صدره يضمن القائد ما عطب به وان كان معه سائق كان ضمان ذلك عليه ما وما فـد بـنـفـعـه الرجل والذنب يكون على السائق خاصة وان كان معه ما ثالث بـ وق الابل وسط القطار راجيا نابتا آخر وأجيا نابتا بـ قدم وهو بـ وق فهو بمنزلة السائق لان السائق قد يتقدم وقد يتأخر وقد يكون في وسط القطار فهو سائق على كل حال والراكب والسائق والقائد والرديف فيما أوطأت الدابة سواء انتهى وان ربط رجل بهير الى انقطار والقائد لا يعلم فوطئ انسانا فقتله فعلى عاقلة القائد الدابة ثم يرجعون بها على عاقلة الرابط قالوا هذا اذا ربطه وانقطار بهير اما اذا ربطه والابل قيام ثم قادها ضمن القائد بل لا يرجوع كافي الهداية وان كان القائد يعلم بربط البعير فكذلك يضمن القائد بلا رجوع ذكره قاضي خان **❦** ومن ارعى دابته في الطريق فضر به رجل أو فـها فنفعت رجلا أو ضربته بيدها ونفرت فصدمة فقتله كان الضمان على الناحس دون الراكب والواقف في ملكه والذي يسير في ذلك سواء وعن أبي يوسف انه يجب الضمان على الناحس والراكب نصفين وان نطحه باذن الراكب كان ذلك بمنزلة فعل الراكب لو نطحها ولا ضمان عليه في نطحها لانه أمر بما علكه ولو وطئت رجلا في سيرها وقد نطحها الناحس باذن الراكب فالدية عليه ما جيعا اذا كانت في فورها الذي نطحها وان لم تكن في فورها ذلك فالضمان على الراكب ثم قيل يرجع الناحس على الراكب بما ضمن في الابطاء لانه فعله بأمره وقيل لا يرجع وهو الاصح فيما أراه لانه لم يأمره بالابطاء والناحس ينفصل عنه وصار كما اذا أمر صبيا بـ على الدابة بـ سيرها فوطئت انسانا ومات حتى ضمن عاقلة الصبي فانهم لا يرجعون على الامر لانه أمره بالتيسير والابطاء ينفصل عنه وكذا اذا ناوله لـ لا حاققتل به آخر حتى ضمن لا يرجع على الامر ومن قاد دابة فقتل به فقتل به فقتل من يده القائد فاصابت في فورها فهو على الناحس وكذا اذا كان لها سائق فقتل به غيره والناحس اذا كان عبدا فالضمان في رقبته واذا كان صبيا ففي ماله ولو نطحها شيء منصوب في الطريق فالضمان على من نصب ذلك الشيء من الهداية **❦** ولو كان للدابة سائق وقائد فقتلها رجل بغير اذن أحدهما فقتلت انسانا كان ضمان النفع على الناحس خاصة لان السائق والقائد لا يضمنان النفع واذا كان الناحس بأمر أحدهما لا يجب الضمان على احد ذكره قاضي خان **❦** وفي الخلاصة ان كانت الدابة تسير وعليها رجل فقتلها آخر فالقتل الرجل ان



كان الشخص باذنه لا يجب على الشخص شيء وان كان بغير اذنه فعليه كمال الدية وان ضربت  
الشخص فمات قدمه هدر وان اصاب رجل بالذنب أو الرجل أو كية - ما كان ان كان بغير  
اذن الراكب فالضمان على الناحس وان كان باذنه فالضمان عليه - ما الا في النجعة بالرجل  
والذنب فانها جبار الا اذا كان الراكب واقفا في غير ملكه فامر رجلا ففتحها افتتحت رجلا  
فالضمان عليه - ما وان كان بغير اذنه فالضمان كله على الناحس ولا كفارة عليه **§** رجل  
واقف على دابته في الطريق فامر رجلا بالشخص فثارت من موضعها ثم نفعت رجلا كان على  
الناحس دون الراكب اه **§** ولو سقط الحائط على انسان أو دابة فيقتله **§** ذكره في  
الصغرى **§** ولو وضع شئ في طريق المسلمين ففرت منه دابة فانفتحت انسانا لاضمان فيه على  
الذي وضعه **§** ولو واقف دابته في غير ملكه وربطها فخالت في رباطها فانفتحت انسانا أو شئاً  
ضمن في أي موضع كان مادامت في رباطها **§** ولو ربط دابة في الطريق ثم باعها فقال  
للمشتري خذها ياها فاقبضها كان قبضه فان جنت الدابة في رباطها فالضمان على  
البائع وان جانت في رباطها في موضعها لا يبرأ البائع عن ضمانها ما لم تحل الرباط وتنتقل  
عن موضعها فقبل ذلك ماتت بما كان ضمان ذلك على البائع **§** ولو ربط حمارا على سارية  
نجاها آخر وربط حمارا له على تلك السارية فعض أحد الحمارين الآخر قال أبو بكر - كاف  
ان لم يكن ذلك الموضع ملكا ولا طريقا لا ضمان على صاحب الحمار بعد ان يكون في  
المكان - سعة وان كان ذلك في طريق المسلمين أو في موضع هو ملك غيرهما لم يكن اه - ما أن  
يربط الحمار وكان ضامنا لما اصاب الحمار ولو كان ذلك الموضع ملكا للادول ضمن الثاني للادول  
ما أفسد حمارا الثاني وان كان ملكا للثاني لا يضمن الثاني ما فسد حماره **§** ولو أرسل دابة  
في المرمى المباح ثم جاء آخر وأرسل دابته فعض دابة الثاني دابة الاول ان عضه على الفور  
ضمن والا فلا وان كان ذلك في موطأ لا حدهما لا يضمن صاحب المربوط ويضمن الآخر  
**§** وان أدخل بعيرا مغتلبا في دار رجل وفي الدار بعير صاحب الدار فوقع عليه المغتلب  
اختلفوا فيه قال بعضهم لا يضمن صاحب المغتلب وقال الفقيه أبو الليث ان أدخله باذن  
صاحب الدار لا يضمن وان أدخله بغير اذنه ضمن وعليه الفتوى لان صاحب المغتلب  
وان كان مسببا فاذا أدخله باذنه لم يكن متعديا وان أدخل بغير اذنه كان متعديا فيضمن  
كن التي حية على انسان فقتلته كان ضامنا له - ما بخلاف ما لو وقع سكيننا الى صبي فقتل  
الصبي به نفسه أو رجلا بغير أمر الدافع فانه لا يضمن الدافع لان فعل الصبي معتبر فلا يضاف  
الى الدافع وفعل الدابة والهامة هدر فيضاف الى المرسل **§** رجل أذن لرجل أن  
يدخل داره وهو راكب فدخل فوطئت دابته شيئا ضمن الداخل فان كان الداخل سائقا  
أو قائدا لا يضمن من فصل ارسل الدابة من قاضي خان **§** رجل حمل صبي على دابة  
فقال له امسك لي فسقط الصبي عن الدابة كان دية الصبي على عاقلة الذي حمله على كل حال  
سواء كان الصبي يستعمل على الدابة أو لا وان سقط قبل ما سارت أو بعد ذلك وان سار

الصبي الدابة فأوطأ انسانا أو الصبي يستعمل عليه فدية القتيل تكون على عاقلة الصبي ولا  
شئ على عاقلة الذي حمله وان كان الصبي لا يستعمل على الدابة لصغره ولا هو ممن يسيرها  
لصغره كان دم القتيل هدر **§** ان غزلة الدابة المنفلتة ولو كان راكبا حمله معه نفسه  
ومثل هذا الصبي لا يصرف الدابة ولا يستعمل عليه فوطئت انسانا كانت دية - على  
عاقلة الرجل وان كان الصبي يصرف الدابة أو يستعمل عليها كانت الدية على عاقلة من جميعها  
لان السير يضاف اليها ولا يرجع عاقلة على عاقلة الرجل وان سقط الصبي ومات كانت دية -  
على عاقلة الرجل سواء سقط بعد ما سار الدابة أو قبله وهو يستعمل على الدابة أولا يستعمل  
ولو كان الحامل عبدا كانت دية الصبي في عنق العبد فدية المولى أو يهدى لان العبد  
بضمن بالجنابة تسييا أو مباشرة ولو سار العبد مع الصبي فأوطأ انسانا فعلى عاقلة الصبي نصف  
الدية وفي عنق العبد نصفها ولو أن حرا كبيرا حمل عبدا صغيرا على دابة ومثله يصرف الدابة  
ويستعمل عليها ثم أمره أن يسير عليها فأوطأت انسانا كانت دية - في عنق العبد فدية  
المولى أو يهدى ثم يرجع به على الآخر لانه استعمل عبد الغير فيصير غاصبا فاذا لحقه غرم  
يرجع بذلك على الغاصب من قاضيان **§** - تل تخرج عن شاء رجل أكلت غزلا لحائلا قال  
ان كان لا يضمن وان كان ذلك نهارا لا يضمن وه - اذا قول أهل المدينة وفي قول أصحابنا  
لا يجب الضمان سواء فعله ليلا أو نهارا من مشغل الاحكام **§** ولو اصاب قدم فارسا حرا  
فما نافع على عاقلة كل واحد منهما - ما الدية للآخرى كافي الهداية **§** قال في اصلاح الايضاح  
وهنا شرط مذكور في الفتاوى الظهيرية وهو ان يقع كل واحد منهما على قفصه اذ لو وقع  
كلهما على وجهه فلا شئ على واحد منهما وان وقع أحدهما على وجهه والاخر على قفصه  
قدم الذي وقع على وجهه هدر وشرط آخر مذكور في المحيط وهو ان لا يكونا عامدين في ذلك  
الا اصطدام قائم - ما لو كانا عامدين فيه ضمن كل نصف الدية للآخر اه قلت والاخير مخالف  
لما في الهداية **§** ولو كانا عبيدين هدرت الجنابة ولا شئ على أحد الموليين لا آخر في العمد  
والخطأ ولو كان أحدهما حرا والآخر عبدا في الخطأ يجب على عاقلة الحرا المقتول قيمة العبد  
فيا أخذه أو رثه المقتول الحار ويطلق - في الحرا المقتول في الدية فيما زاد على النقيمة وفي العمد  
يجب على عاقلة الحرا نصف قيمة العبد لان المضمون هو النصف في العمد وهذا القدر يأخذه  
ولي المقتول أيضا كافي الهداية وفي المسئلة بسط مذكور فيها **§** ولو جاء رجل راكب خلف  
سائر فصدمة الجنائي لا ضمان على السائر ولو عطب السائر ضمن الجنائي **§** ولو اصاب قدم دابة  
فقطبت احداهما ولكل منهما ساق فضمن التي عطب على الآخر من قاضي خان **§** وفي  
مشغل الهداية عن العمادية سئل الشيخ الامام أبو الفضل الكرماني سكران جريح به  
فرسه فاصطدم انسانا فمات أجاب ان كان لا يقدر على منعه فليس عليه ولا يضاف - يره  
اليه فلا يضمن قال وكذا غير السكران اذ لم يقدر على المنع اه رجل أرسل كلبا أو دابة  
أو طيرا فانلف مال انسان في فوره ضمن المرسل في الهداية ان كان سائقا لا يضمن في

الكلب والطير عند محمد وعن أبي يوسف يضمن في الكل وذكر الناطق إذا أرسل كلبه على  
 إنسان فعضه أو مزق ثيابه لا يضمن في قول أبي حنيفة ويضمن في قول أبي يوسف والمختار  
 للفتوى قول أبي يوسف ذكره قاضي خان وفي شتم الهداية عن العمادية وقال محمد  
 إن كان قائد اله أو سائقا يضمن والافلاوان أغراه وبه أخذ الطحاوي وفي الخلاصة قال بعضهم  
 إن كان الكلب مسلما لا يترط أن يكون هو سائقه ويضمن مطلقا وفي غير المذهب يترط  
 السوق اهـ وفي النهاية رجل له كلب عقور كلبه عليه شيء عضه فلاحل القرية أن  
 يقتله وإن عضه لم يجب الضمان على صاحبه إن لم يتقدموا إليه قبل العض لا ضمان  
 عليه وإن كانوا تقدموا على صاحبه فعليه الضمان بمنزلة الحائض المائل وفي المنتقى لو طرح  
 رجل غيره قدام أسد أو سبع فليس على الطارح قود ولا دية ولكن يعزروا بضرب ضربا  
 وجيعا وبجس حتى يتوب وقال أبو يوسف أما أنا فأرى الجبس حتى يموت اهـ وفي  
 الفصولين عن أبي الفضل الكرماني سكران جرح به فمره فاصطدم إنسانا فقات قال لو كان  
 لا يقدر على منعه فليس عليه فلا يضمن إذا لا يضاف إليه سيره وكذا غير السكران لو عجزا  
 عن منعه اهـ رجل ساق حمارا وعليه قرح طيب وكان رجل واقفا في الطريق أوبى  
 فقال السائق بالفارسية كوست كوست أو برت برت فلم يسمع الواقف حتى أصابه الحطب  
 فخرق ثوبه أو سمع لكن لم يتبأله أن يتنحى عن الطريق اضيق المدة ضمن وإن سمع وتبأ  
 لكن لم يتنقل لا يضمن ولا فرق في هذا بين الأصم وغيره وظاهر هذا من أقام حمارا على الطريق  
 وعليه ثياب فخارا كب وخرق الثياب إن كان الراكب يصير الحمار والنوب يضمن وإن لم  
 يصير ينبغي أن لا يضمن فعلى هذا إذا كان الثوب على الطريق والناس يرون عليه وهم  
 لا يصرون لا يضمنون وكذا رجل جلس على الطريق فوقع عليه إنسان ولم يره فقات  
 الجلوس لا يضمن ثم الذي ساق حمارا طيب إذا كان لا يساوي برت برت أو كوست كوست  
 حتى تعلق الحطب بثوب إنسان وخرقه يضمن إن مشى الحمار إلى صاحب الثوب أما إذا كان  
 صاحب الثوب عثى إلى الحمار وهو برأه ولم يتباعد عنه لا يضمن اهـ رجل أدخل غنما أو  
 نورا أو حمارا كرمًا أو بستانا أو أرضا فافسدها وصاحبها يمسكها فهو ضامن لما أفسده  
 وإن لم يكن بسفها لا يضمن وقبل يضمن وإن لم يسفها عني قياس المسئلة والبعية المغتلم  
 اهـ مخرج ثوره إلى كروية جاره ليختلف فخطب أمانة صاحب الكروية لم يضمن إلا إذا أرسله عليها  
 فخطبها في ثوره ولو أمر صاحب الكروية بإخراجها عنها فلم يخرجها حتى نطعها لم يضمن من  
 القنية ولو أرسل بعض الهوام على رجل يكون ضامنا اهـ وإن أرسل كلبه على شاة إن  
 وقف الكلب ثم سار فالتفها لا يضمن وإن أخذ عينا أو شاة لا إن لم يكن لها طريق غير ذلك  
 ضمن والافلا وذكر في الأصل لو أرسل كلبا ولم يكن سائقا فاصاب إنسانا لا يضمن وقبل  
 ينبغي أن يكون ضامنا من قاضي خان قال الصدر الشهيدي وغيره من مشرحة الجامع الصغير  
 والمراد بكونه سائقا أن يكون خلفه وذلك لأن الكلب يحتمل السوق كما أثر الدواب قاضف

إليه ذكره في الإيضاح وذكر الفقيه أبو الليث في شرح الجامع الصغير رجل أرسل كلبا  
 فاصاب في ثوره إنسانا فقتله أو مزق ثيابه ضمن المرسل لأنه مادام في ثوره فكأنه خلفه ولو  
 أرسل كلبه إلى حيد ولم يكن سائقا فاصاب إنسانا لا يضمن في الروايات الظاهرة والاعتماد على  
 الروايات الظاهرة من قاضي خان اهـ قال في الهداية لو أرسل كلبه إلى الصيد فاصاب نفسه  
 أو مالا في ثوره لا يضمن ذكره في المبدوط وإذا أرسل دابة في طريق الملبين فاصابت في ثورها  
 فالمرسل ضامن لأن سيرها مضاف إليه مادام السير على سننهم ولو انعطفت عنه أو بسرة  
 انقطع حكم الإرسال إلا إذا لم يكن له طريق آخر سواء وكذا إذا وقعت ثم سارت اهـ رجل  
 ألقي حية في الطريق فهو ضامن لما أصابت حتى تزول عن ذلك المكان وعلى هذا لو ألقي شيئا  
 من الهوام في طريق الملبين فاصابت إنسانا في ذلك الموضع ضمن الذي طرحها ما لم ترح عن  
 ذلك المكان فإذا رحت ثم أصابت لا يضمن الذي طرحها في مطلب أفساد الزرع ولو أرسل  
 حماره فدخل زرع إنسان وأفسده إن ساقه إلى الزرع ضمن وإن لم يسفقه بان لم يكن خلفه إلا  
 أن الحمار ذهب في ثوره ولم ينعطف عينا أو شمالا وذهب إلى الوجه الذي أرسله فاصاب الزرع  
 كان ضامنا وإن ذهب عينا أو شمالا ثم أصاب الزرع إن كان طريق آخر لا يضمن وإن لم يكن  
 ضمن وإن رده إنسان فافسد الزرع فالضمان على الذي رده من قاضي خان اهـ غنم أتلغ زرع  
 ضمن لو سائقا والافلا وكذا ثور وحمار ولو قادها الراعي قريبا من الزرع بحيث لو مالت  
 تناولت ضمن الراعي الزرع من الفصولين اهـ ولو أن دابة انفلتت إبلًا أو نمرًا فاصابت مالا  
 أو آدميا لا ضمان على صاحبه إلا أن فعل الجاهل مدرج به في الحديث الصحيح والمسئلة في  
 الهداية اهـ وفي الخلاصة إن كانت الدابة غير مربوطة فالت عن موضعها بعد ما أوقفها ثم  
 جنت على رجل كان هدرا لو وجد في زرعه أو كرمه دابة فقد أفسدت زرعه فبها فهاكت  
 ضمن صاحب الكرم من الخلاصة اهـ دخلت دابة زرع غيره ففسده ولو دخله ليخرجها  
 بفسده أيضا لكن أقل من الدابة يجب عليه إخراجها ويضمن ما تلفت ولو كانت دابة غيره  
 لا يجب ولو أخرجها فهاكت لا يضمن لأنه ماذون في ذلك دلالة من الجانبين اهـ رأى حماره  
 يأكل حنطة غيره فلم ينعظه حتى أكلها فقيه اختلافاً المشايخ والصحيح أنه يضمن من القنية  
 اهـ إذا رأى في زرعه دابة فأخرجها ففقد ما يخرجها عن ملكه لا يكون مضمونا فإذا ساقها وراءه  
 ذلك القدر يصير ضامنا بنفس السوق هكذا ذكره على السغدي وتبعه أبو نصر إلا أنه قال إذا  
 ساقها في أي موضع يامن فيها لا يكون ضامنا وقال بعضهم إذا وجد الرجل دابة في زرعه  
 فأخرجها فقتلها سبع كان ضامنا لأنه لا ينبغي أن يخرجها ولكن ينبغي أن يستعدي على  
 صاحبها والصحيح ما قاله الإمام على السغدي إن له أن يخرجها عن ملكه ولا يسوقها وراءه ذلك  
 فإن ساقها بعد ما أخرجها عن ملكه يصير ضامنا من قاضي خان وفي الصغير قال الليث  
 ولستأنا أخذ بقول من يقول لا ينبغي له أن يخرجها بل يأخذ بما روى عن محمد بن الحسن أنه قال  
 لا يضمن لو أخرجها لأن صاحب الزرع أن يخرج الدابة من زرعه ولا يسوقها أكثر من ذلك اهـ



وان ساقها ليردها فطبت في الطريق وانكسر رجلها كان ضامنا ولو أن صاحب الزرع لم يخرجها ولكنه أمر صاحبها أن يخرجها فافسدت شيئا في اخراجها قال الفقيه أبو الليث لا يكون ضامنا لما فسدت لانه أخرجه بامر له ولو أنه قال لصاحب الدابة ابتك في الزرع ولم يقل اخراجها فافسدت شيئا في اخراجها كان ضامنا وقال أبو نصر في الوجه الاول يكون ضامنا أيضا لوجود السوف من صاحبها وصاحب الزرع لم يضمن بالفساد واغما طلب منه الصيانة من قاضي خان ولو أن صاحب الزرع جعل على دابة رجلا في زرعها فاسرعت ضمن ما أصابت وكذا لو نبهها كثيرا بعدما أخرجه فذهب ضمن ولو أخرجهما أجنبي قال أبو نصر أرجو أن لا يضمن وعن بعضهم يضمن ذكره في الفصولين وبعض هذه المسائل في الغصب وقد مر فيه حكم ما لو وجد في زرعه ثورين بلا قطن انهما لاهل قريته فساقيهما الى مربيته وضايع أحدهما فليطلب هناك ١٠ دخل زرعته جل غيره مرارا ولا يطبق منه نفسه حتى يحس صاحبها ثم غاب الجمل من الاصطبل فوجد مكرورا للرجل فان لم ينكسر في حبه قالوا لا يضمن وقد قالوا يضمن ما لم يسله الى صاحبه فالرأي فيه الى القاضي من القنية ١٠ أدخل قرانط وحابس رح انسان فطبخ بحشالا يضمن ١٠ أدخل دابته في دار غيره فخرجها مالك الدار فتلفت لا يضمن بخلاف ما لو وجد في مربيته دابة فخرجها فضايعت أو أكلها الذئب يضمن لان كون الدابة في البيت يضرب بخلاف المربط فانه محالها ١٠ شاة لانسان دخلت دكان طبياخ فنبهها مالكها لانخراجها منه فكسرت قدر الطباخ يضمن مالكها الداخل من مشقة الهداية ١٠ اصطبل بينهم ما وكل واحد منهما ثور فشد أحدهما ثورا لاخر حتى لا ينطخ ثوره فاقتتل المثلث ودوبا طبل ومات لا يضمن الرباط اذ لم ينقه له عن مكانه كافي مشقة الهداية والفصولين ١٠ رجل ربط حمارا على سارية فجاء آخر بحمار وربط حماره على تلك السارية فعض أحد الحمارين الآخر فهلك فان ربطا في موضع اههما ولاية الربط لا يضمن وان لم يكن اههما ولاية الربط ضمن وان لم يكن ذلك الموضع ملكا ولا طريقة الاحد لا يضمن اذا كان في المكان سعة وفي الطريق يضمن ١٠ شاة لانسان دخلت دكان رأس فدخل صاحب الشاة الدكان ليخرجها فكسرت الشاة قدر الرأس يضمن من الخلاصة ١٠ صبي عاقل أشلى كلبا على غنم آخر ففترقت وذهبت ولا يدري أين ذهبت لم يضمن وعن شرف الأئمة المكي ان من شئ عند الاثم مع خطوات يضمن والا فلا ١٠ وضع يده على ظهر فرس وعادته نفيه بذنبه أو برجله فنفع وأتلف لم يضمن بخلاف الفرس لان الاضرار بالزم للنفس دون وضع اليد من القنية ١٠ لوقعا عين شاة ضمن بقصاها وفي عين البقر والجوزور والحمار والبغل والفرس يضمن ربع القيمة ذكره في الهداية قلت وان لم يحمل أصغره كبحش وفصيل فانه يضمن ربع القيمة كافي الفصولين والدلجة كشاة ذكره في الفصولين أي يضمن اذا قلعها النقصان وفي قاضي خان لوقعا أحدى عيني الطير والكلب والسبع وضمن ما انتقص من قيمته كك الشاة والجمل وعن

أبي يوسف يضمن النقصان في جميع البهائم انتهى قلت والفتوى على قول أبي حنيفة وعندنا ما نقصناه كذا في الغصب من القنية ١٠ أوقف دابة في الطريق وآخر كذا فموتت أحدهما فاصابت الاخرى لا ضمان على صاحب الدابة من الخلاصة ١٠ وفي مشقة الهداية عن العمادية اذا قطع اذن الدابة أو بعضه أو قطع ذنبها يضمن النقصان ١٠ واذا استهلك حمار غيره أو بقله بقطع يده أو رجله أو بذبحه ان شاء صاحبه ضمنه وان شاء أمسه ولا يضمنه شيئا وعليه الفتوى ١٠ ولو ضرب بربط دابة حتى صارت عرجاء فهو كالمقطع انتهى ١٠ وفي الهداية ذبح شاة فالكها بالخيار ان شاء ضمنه قيمتها أو سلمها اليه أو أخذها وضمنه النقصان وكذا الجوزور وكذا لو قطع يدها وهذا ظاهر الرواية عن أبي حنيفة وعندنا لو شاء أخذها ولا شيء له والاول أصح والدابة لو لم تكن مأكولة اللحم وقطع طرفها فله ان يضمن جميع قيمتها لانه لا شيء من كل وجهه انتهى وفي قاضي خان ذبح شاة انسان ظلمها فصاحبها بالخيار ان شاء ترك المذبوح عليه وضمنه قيمتها وان شاء أخذ المذبوح وضمنه النقصان والفتوى على ظاهر الرواية ولو قطع يد حمار أو بغل أو رجلة فصاحبه ان شاء ضمنه قيمته ودفع اليه الدابة أو أمسه ولا يرجع عليه بشئ بخلاف ما لو قطع يد فن فان لمساها لمساها ان يضمنه النقصان لان الاذى بقطع اليد والرجل لا يصير متهلكا من كل وجه بخلاف العوامل وان كانت الدابة مملوكة كل كالشاة والجوزور في ظاهر الرواية وهذا والاول سواء للمالك أن يضمنه جميع قيمته وليس له أن يضمنه النقصان ويمسك الدابة هكذا ذكر شمس الأئمة السرخسي قلت وهذا مخالف لما مر عن الهداية ولو ذبح حمار غيره ليس له أن يضمنه النقصان في قول أبي حنيفة ولكن يضمن جميع القيمة وعلى قول محمد للمالك ان يمسك الحمار ويضمنه النقصان وان قتله قتلا ليس له ان يضمنه النقصان وعن محمد ان كان للدابة قيمة بعد قطع اليد أو الرجل ان شاء المالك أمسه الدابة وضمنه النقصان ولو قتا عين حمار قال أبو حنيفة رحمه الله ضمنه كل قيمته وسلمه ولا يضمن النقصان مع امساك الجنة وهي مسئلة الجنة العمياء واذا قتل ذنبها لم يملك ولا يضمن شيئا ويضمن في القرد لان القرد يكفئ البيت ويخدم انتهى ما في قاضي خان وقد اختلفنا بعض كلماته وتركنا البعض مخافة التكرار مع انه قد مر بعض هذه المسائل في الغصب أيضا ١٠ وفي الفصولين الكلب المعلم لحراسه أو ماشية أو صيد أو نحوها يجوز بيعه وبغرم متلفه انتهى ١٠ ولو صال جل على انسان فقتله المصول عليه دفع الشراء ضمن قيمته عندنا كافي الهداية ١٠ البعير السكران اذا قتل انسان فقتله المصول عليه يضمن قيمته من الخلاصة ١٠ قطع انسان الثور يلزمه كمال القيمة لفوت الاعتلاف وفي انسان الحمار يلزمه النقصان ١٠ جابا تانة الى حمار غيره مشدود بالطول وانزى عليه اذلك الحمار فخصم نقصان بسببه لا يضمن لان الحمار نزي عليها باختياره والاراء ليس بسبب النقصان غالب الا فلا يضمن بخلاف اشلاء الكلب ١٠ ضرب ثور غيره فكسر ثلاثة من أضلاعه فان هلك قبل أن يقبضه المالك يضمن كل القيمة بالاتفاق

وان قبضه ولم يملك يضمن النقصان وان هلك في يده فكذلك عندهما وعند أبي حنيفة يضمن كل القيمة **§** ولو غلب جمار الفحل القوي فذلك جمار الاثران خلاه في موضع له ولاية الخلية فيه لا يضمن **§** ولو ساق اثنان الغريم من موضع فذهب معهما الجلس ثم اتى بها الى ذلك الموضع فجاء معهما الجلس واكاه الذئب يضمن **§** ولورمى يتفلسون على رجل يعير فضرب رجله بسببه على جدار فانكسر يضمن **§** دخل زرع جمل غيره مرارا ولا يطبق منعه فحسبه حتى يحسب صاحبه ثم غاب الجمل من الاصطبل فوجد مكسورا الرجل فان لم ينكسر في حبه قالوا لا يضمن وقد قالوا يضمن ما لم يسلمه الى صاحبه قال رأى فيه الى القاضي **§** ولو سلم جماره المزارعي بشده في الدالية ففعل ونام وانقطع حبله ووقع في المعرة ومات لا يضمن **§** ثور يعتاد أكل الشباب وساقه صبي صاحب الثور الى فناء فيه تجار ثياب فقيل للصبي احفظ الثور وجد فلم يفعل حتى أكل ثوباً منه يضمن الصبي وان لم يكن متمكناً من دفعه لا يضمن الا اذا أقربه منه **§** له كتاب يا كل العنب من الكروم فاشهد عليه فلم يحفظه حتى أكل العنب لم يضمن وانما يضمن اذا أشهد عليه فيما يخاف تلف بني آدم كالحناط المائل ونطح الثور وعقر النكاب العقور فيضمن اذا لم يحفظ أولم يدم في النفس والاموال تبع لها **§** ادخل ثوراً في السوق خائفاً فهرب منه واستهلك صبيلاً لا يضمن **§** ربط كبشاً على طريق العامة فاشهد عليه فلم ينقله حتى نطح صبيلاً وكسر نتيته يضمن **§** حل ثوراً في اصطبل فيه غيره لصاحبه ونطح ثوره الاثر لا يضمن من القنينة **§** ضرب جمار غيره فعيبه وضمن ثم زال العيب فله أن يرجع بما ضمن **§** التي هرة في بيت حمام لغيره ولم يخرجها فقتلت الحمامة بأسرها وهي طياره بلع تفخذه دسار غوش وانما غالية القيمة عند من يطيرونها يضمن قيمتها على هذه الصفة كذا في النصب من القنينة **§** ولو ضرب رجل جماراً حتى صار أعرج فهو كالقطم من الخلاصة

### **§** (الفصل السادس في جناية الرقيق والجناية عليه) **§**

اذا جنى العبد جناية خطأ في النفس أو في مآدون النفس ولا حاجة الى تقييد الخطأ فيما دون النفس لاستواء الحكم فان القصاص لا يجري بين العبد والعبد وبين العبد والحر فيما دون النفس فولاة مخير ان شاء دفع العبد الجاني بالجناية فيملكه ولي الجناية وان شاء فداه بارش الجناية ولو جنى جنابات ان شاء المولى الدفع الى الأولياء يقتسمونه على قدر حصصهم وان شاء افداه فداه بجميع أروشهم وان لم يختار المولى شيئاً حتى مات العبد بطل حق المجنى عليه وان مات بعد ما اختار الفداء لم يبرأ وان فداه بجنى ثانياً كان حكم الثانية كالاولى في ان المولى يخير بين الدفع والافداء لانه اذا فدى عن الاولى صارت الاولى كأن لم تكن وكذا لو جنى ثالثاً أو رابعاً وان أعنته المولى بعد ما جنى وهو لا يعلم بالجناية ضمن الاقل من قيمته ومن أرشها وان أعنته وهو يعلم بالجناية وجب عليه الارش وعلى هذين الوجهين البيع والتدبير والاستيلاء بدين استولد الامه الجانية بخلاف الاقرار بالعبد الجاني لغيره فانه لا يجب الارش

على المولى على رواية الاصل وألحق الكرخي الاقرار بالبيع واخوانه واطلاق البيع ينتظم البيع بشرط الخيار لانه يرى لانه يزيل الملك من البائع بخلاف ما اذا كان الخيار للبائع ونقصه وبخلاف العرض على البيع ولو باعه بيعاً فاداه المولى بغير مختار الفداء حتى يسلمه بخلاف الكتابة الفاسدة فان موجبها ثبت قبل قبض البذل فيصير بنفس الكتابة مختاراً للفداء ولو باعه مولاه من المجنى عليه فهو مختار للفداء بخلاف ما اذا اوهبه منه واعتاق المجنى عليه بامر المولى بمنزلة الاعتاق من المولى فيما ذكرناه ولو ضرب المولى فقتله بان عيبه فهو مختار للفداء اذا كان عالماً بالجناية وكذا اذا كانت بكر او طمناً بخلاف التزويج وبخلاف وطء الثيب على ظاهر الرواية وبخلاف الاستحدام ولا يصير مختاراً للفداء بالاجارة والرهن في الاظهر وكذا بالاذن في التجارة وان ركبته دين لان الاذن لا يفوت الدفع ولا ينقص الرقبة الا ان لولى الجناية ان يمنع من قبوله لان الدين لحقه من جهة المولى فيلزم المولى قيمته هذه الجملة من الهداية باختصار وتوضيح والحاصل ان المولى متى أحدث في القن الجاني نصراً يجره عن الدفع كالبيع البات والعتق والتدبير والكتابة والاستيلاء في الجارية الجانية وهو يعلم بالجناية يصير مختاراً للفداء وان لم يكن عالماً بالجناية لم يكن مختاراً وضمن الاقل من قيمته ومن الارش ومنى أحدث نصراً لا يجره عن الدفع كالجماع والتزويج والاجارة والرهن والاستحدام والاقرار به للغير والاذن في التجارة لا يصير مختاراً للفداء وفي رواية كتاب العتاق في الرهن والاجارة يصير مختاراً وكذا في التعيب **§** ولو جنى جنابين فعلم باحداهما دون الاخرى فاعتقه أو باعه أو نحوه يكون مختاراً للفداء فيما علم وفيما لم يعلم يلزمه حصته من قيمة العبد **§** ولو حفر العبد بئر في الطريق فوقع فيها انسان وقد أعنته مولاه بعد الحفر قبل الوقوع غرم المولى قيمته لولى القتييل فان وقع فيها ثمان وثالث فانهم يشتركون في قيمة واحدة علم بالحفر أولم يذكره في الوجيز **§** ولو حفر عبيد في قارعة الطريق بئر فقات فيها انسان فاعتقه مولاه مع علمه بالحفر وموت الانسان فعلى المولى دينه اتفاقاً لانه صار مختاراً للفداء بالاعتاق مع العلم بالجناية فان مات فيها آخر فلولي الثاني ان يشارك الاول فيما قبض بضرب الاول بجميع الدية والثاني بجميع قيمة العبد عند أبي حنيفة فتقسم على ذلك الدية وتفسيره ان بقدر قيمة العبد مائة مثلاً والدية ألفاً فتقسم الدية على أحد عشر جزءاً يأخذ ولي الثاني جزءاً وولى الاول عشرة وعندهما يجب على المولى للأول كل الدية وللثاني نصف القيمة من الحقائق **§** وفي الصغرى لو أعتق العبد الجاني وهو عالم بالجناية يصير مطالباً بجميع الفداء بخلاف ما لو أعتق المأذون المديون وهو عالم بالدين فانه يضمن الاقل من قيمته ومن الدين انتهى **§** وفي القنينة عبد محجور جنى على مال فباعه المولى بعد علمه بالجناية فهو في رقبة العبد يباع فيها على من اشتراه بخلاف الجناية على النفس انتهى **§** ومن قال لعبد ان قتل فلانا أو رميته أو شججته فانت حر فهو مختار للفداء ان فعل العبد ذلك خلافاً لفرز كره في الهداية **§** ولو جنى العبد فاختار مولاه



الفداء وهو مفلس لا يجب عليه دفع العبد عند أبي حنيفة وحكمه النظرية إلى الميسرة  
وعندهما يجب دفعه من الحقائق وفي الوجيز عن المنتقى روى الحسن عن أبي حنيفة في  
عبد قطع أصبع رجل خطأ ففداء المولى بألف ثم مات المقطوع أصبعه ان فداءه بغير قضاء فعليه  
تمام الدية وان فداءه بقضاء بطل الفداء وعليه القيمة انتهى وإذا جنى المأذون له جناية  
وعليه دين فاعته المولى بلا علم بما غرم لرب الدين الأقل من قيمته ومن دينه ولو ليها الأقل  
من قيمته ومن الارش ذكره في الوقاية ولو اكتسب العبد الجاني أو ولدت الامه الجانية  
لا يدفع الكسب والولد معهما كافي الوجيز والثانية مذكورة في الهداية أيضا لكن وضعها في  
المأذونة ولا فرق بينهما وإذا قتل العبد رجلين عمدا ولكل واحد منهما ما ويا من فداء أحد  
ولي كل واحد منهما فان المولى يدفع نصفه إلى الآخرين أو بقية عشرة آلاف درهم وان  
كان قتل أحدهما عمدا والاخر خطأ فعفا أحد ولي العمد فان فداء المولى فداء بمجمعة  
عشر ألفا خمسة آلاف للذي لم يدفع من ولي العمد وعشرة آلاف للمولى الخطأ وهكذا اذا  
دفعه كان ثلثا لولي الخطأ وثلثه لغير العاني من ولي العمد عند أبي حنيفة وقال لا يدفعه  
أرباعا ثلاثة أرباعه لولي الخطأ وربعه لولي العمد فالقيمة عندهما بطريق المنازعة وعنده  
بطريق العول من الهداية ولو جنى العبد المأذون على رجل خطأ وقيمته ألف ففداء  
بمئة ألف جازع عند أبي حنيفة وعندهما لا يجوز الا الدفع ولو أقر المولى على عبده  
المأذون المديون بجناية لم يصدق الا ان يقضى دينه أقر على عبده بجناية ثم بجناية  
دفعه اليهما نصفين ثم يرجع صاحب الجناية الأولى على المولى بنصف قيمته اذا تكاذب  
الوايان وفي قتل العبد العمد لو اختار المولى الفداء في نصيب أحد الوليين يصير مختارا  
للفداء في الكل وفي قتل الخطأ لو اختار الفداء في النصف يكون اختيار الفداء في  
النصف اختيارا للفداء في الكل مادام العبد قائما ولو صالح أحدهما على نصف العبد  
خير المولى والمدفوع اليه بين ان يدفع نصف العبد إلى الثاني أو يفديا وان صالح أحدهما على  
جميع العبد قيل للشريل ادفع نصفه إلى أخيك أو افده من الوجيز وإذا جنى المدبر أو أم  
الولد جناية ضمن المولى الأقل من قيمته ومن ارشها كما اذا فعل ذلك بعد الجناية وهو لا يعلم  
وجناية المدبر وان توالى لا توجب الاقيمة واحدة ويتضاربون بالخصص فيها وتعتبر قيمته لكل  
واحد في حالة الجناية عليه حتى لو قتل قتلا خطأ وقيمته ألف ثم صارت قيمته ألفين فقتل آخر  
خطأ فالألف الزائدة للثاني وتخصمها في الأول فان جنى المدبر جناية أخرى وقد دفع المولى  
القيمة إلى ولي الأولى بقضاء فلا شيء على المولى بالاجماع وان كان المولى دفع القيمة بغير قضاء  
فالولي بالخيار ان شاء اتبع المولى وان شاء اتبع ولي الجناية الأولى وهذا عند أبي حنيفة وقال  
لا شيء على المولى من الهداية ولو اتبع ولي الثانية المولى على قول الامام رجح المولى على  
الأول عما أخذ منه ولي الثانية ذكره في المجموع وعلى هذا الخلاف لو حفر بئر اوقع فيها انسان  
الا انه ضمن قيمته يوم الحفر لا يوم الجناية ولو دفع المولى القيمة إلى الأول بغير قضاء بعد ما وقع

الثاني في البئر غرم للثاني بالاجماع ويرجع بالأول ووضع الحجر في الطريق وسوفه الدابة وصبه  
الماء بمنزلة الحفر ولو غصب مالا واستهلكه يبيع لم يغرم المولى ولو قتل المولى خطأ يبيع  
في قيمته والتدبير وصية برفقته ولا وصية للقاتل ولو حفر المدبر بئر اوقع فيها المولى أو من  
برئه مولا هدر دمه ولو قتل مولا عمدا فالورثة بالخيار ان شاءوا قتله وان شاءوا استسوه في  
قيمتهم ثم قتله من الوجيز ولو أعتق المولى المدبر وقد جنى جنایات لا يلزمه الاقيمة  
واحدة وأم الولد بمنزلة المدبر في جميع ما وصفنا وإذا أقر المدبر بجناية الخطأ لم يجوز اقراره  
ولا يلزم المولى به شيء حتى أولم يمتنع لان موجب جناية الخطأ على عبده وأقراره لا ينفذ  
على السيد من الهداية ولو ادعى مشترى العبدان البائع كان دبره فانكر حتى جنى  
العبد فالحال موقوف عند أبي حنيفة وقال يسى ولو ادعى استيلا دسريكة فانكر بخت  
الجارية فنصف الارش على المنكر والنصف موقوف عند أبي حنيفة ويوجب أبو يوسف  
الموقوف في كسبه أو واجب محمد الكل هاتان في عتق الجمع ولو مات المدبر وانقضت  
قيمته بعد الجناية بالافصل لم ييطل من المولى شيء وعليه قيمته مائة ولو جنى المكاتب جنایات  
أو واحدة كان عليه الأقل من قيمته ومن الارش وان تكررت الجنایات قبل القضاء  
لزمته قيمة واحدة ولو قضى عليه ثم جنى أخرى فان قضى عليه ضمنه أخرى لان جناية  
المكاتب لا تصير دينيا الا بالقضاء أو بالصلح أو بالأس عن الدفع بان يعتق أو يموت فيستوقف  
وجوب القيمة على ما يوجب توكيدها وهي الاشياء الثلاثة وان عجز قبل أن يقضى دفعه  
مولا أو فداء وان قضى عليه ثم عجز يبيع فيها الا أن يقضى عنه مولا وان أعتق يسى  
وجناية عبد المكاتب مثل جناية عبد الحر الا انه اذا فدى والفداء أزيد من قيمته زيادة فاحشة  
أو دفع وقيمة العبد أكثر من الارش كثيرا فاحشا جازع عند أبي حنيفة وعندهما لا يصح ولو  
جنى مكاتب على مولا أو عبده أو ابنه كان كالوجنى على غيرهم فان عجز هدرت الجناية ف قضى  
بها أولا من الوجيز العبد المجنى عليه تعتبر قيمته يوم الجناية كذا في الاشياء من القول  
في ثمن المثل وفي الخلاصة الجناية على العبد فيما دون النفس لا تخلوا ما أن تكون مستهلكة  
أو غير مستهلكة مثاله فقه العيين وقطع اليد والرجلين والذکر وقطع يد ورجل من جانب  
واحد وأما قطع الاذنين وحلق الحاجبين اذا لم يثبت فقهه روايتان في رواية مستهلكة وفي  
رواية غير مستهلكة ولو كانت الجناية على الحر لا توجب كمال الدية كقطع يد ورجل من  
خلاف فذال غير مستهلكة والاصل ان كل جناية لو حصلت على الحر ولها ارش مقدر  
كل موصحة فيها خمسمائة وخمسة عشر ألفا فان حصلت في العبد يجب نصف عشر قيمته  
الا اذا بلغت خمسمائة خمنت ينقص نصف درهم وان كانت أذنا واحدة أو عين واحدة يجب  
نصف قيمته الا اذا بلغ نصف القيمة خمسة آلاف درهم خمنت ينقص منه خمسة دراهم فان  
لم يكن لها ارش مقدر في الحر يجب في العبد نقصان قيمته وفي قطع اذن واحدة ونلف حاجب  
واحدة روايتان واختار الطحاوى انه يجب نقصان قيمته وكلاهما غير مستهلكة وفي رواية

أخرى قطعها وشقها مستهلكة فيجب نصف قيمته ثم ان كانت الجنابة مستهلكة فعند أبي حنيفة المولى بالخيار ان شاء حبس العبد لنفسه ولا شيء يرجع به وان شاء سلمه الى الجاني ورجع بقيته وعندهما ان شاء سلم ورجع بالقيمة وان شاء حبس ورجع بنقصانه اهـ ومن قتل عبدا خطأ فعليه قيمته لا تزيد على دية الحر عشرة آلاف درهم فان كانت قيمته عشرة آلاف درهم أو أكثر قضى بعشرة آلاف درهم الا عشرة وفي الامه اذا زادت قيمته على الدية قضى بخمسة آلاف الا عشرة هذا عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو الليث قيمته بالغة ما بلغت كافي الغصب وفي يد العبد نصف قيمته لا يراد على خمسة آلاف منقوصة بخمسة لان اليد من الآدمي نصفه فيعتبر كاه وبنيته قص هذا القدر اظهر الا بخطا رتبته وكل ما يقدّر من دية الحر فهو مقدّر من قيمة العبد لان القيمة في العبد كالدية في الحر ولو قال لعبدية أحد كاحرم شيئا فأوقع العتق على أحدهما فأرشهما للمولى ولو قتلها رجل تجب دية حر وقيمة عبد فان شاء المولى دفع العبد المقتول وأخذ قيمته وان شاء أمسه ولا شيء له من النقصان وهذا بخلاف المدر عند أبي حنيفة وقالوا أمس العبد وأخذ ما نقصه وان شاء دفع العبد وأخذ قيمته وقال الشافعي يضمه كل القيمة ويمسك الجثة ولو قطع يد عبدا يؤمر المولى بالدفع أو الفداء من الهداية ولو قطع رجل رجل عبدا مقطوع اليد فهو على وجهين ان قطع رجله من جانب اليد المقطوعة كان على الجاني ما انتقص من قيمته مقطوع اليد لانه انلاف فيجب عليه ضمان ما انتقص من قيمته ولا يجب الارش المقدر للرجل وان قطع الرجل لامن جانب اليد المقطوعة كان عليه نصف قيمة العبد المقطوعة يده ولو كان العبد المقطوع اليد قطع انسان يده الاخرى كان عليه نقصان قيمته مقطوع اليد وكذا البائع اذا قطع يد عبده قبل التسليم الى المشتري سقط نصف الثمن عن المشتري قدر ما انتقص من قيمته مقطوع اليد ان انتقص الثلث سقط الثلث الثمن وكذا لو كان مكان القطع فوق العين فاذفق عين عبدا مفقوء العين يجب عليه ما انتقص من قيمته مفقوء العين ولو ضرب سن مملوك فاصفر تجب حكوته عدل بالاتفاق من فاضل خان ولو دفعت جارية جارية أخرى فذهبت عذرتها قال محمد عليها صداق مثلها بلغنا ذلك عن عمر رضي الله عنه في جارية تسين تدافعنا في حمام فذهبت عذرة احدهما ضمن الاخرى صداق مثلها وقد وقعت هذه المسئلة ببخاري من الصغرى ولو جنى العبد الموصى برقبته لرجل وبخدمته لا تخرف الفداء على المخدم فان مات رجع ورثته بالفداء على صاحب الرقبة وكان بمنزلة الدين في عنقه ولو أبا المخدم الفداء فدى صاحب الرقبة أو دفع وبطلت وصية المخدم ولو جنى على العبد الخادم جنابة لا تنقص الخدمة كان الارش اصحاب الرقبة وكذلك لو اكتسب أو وهب للخادم ولو نقصت الخدمة يشتري بالارش خادما بخدمه وان لم يبلغ عن خادم يبيع الاول وضم ثمنه الى الارش فيشتري خادما ولو اصطالح في الارش أن يقتسمه جاز لانه انتقص حقه المتعاق برقبته من الوجهين وإذا قتل خطأ أخذت قيمته وبشترى بها عبدا أو يتنقل حق الموصى له فيه كذا في الاشياء من القول

في الملك رجل شح غيره موضحة في رواية المبسوط والجامع يجب ارش مقدّر بنصف عشر قيمته وفي رواية الزواجر عن أصحابنا يجب النقصان كالهمائم ذكره في الصغرى ولو حلق طية عبدا فلم تنبت في قياس قول أبي حنيفة يجب ما نقص العبد وإذا قتل الرجل عبده أو أم ولده فإنه يعزرو ويحبس ولا يجب انقصاص ولا الدية ولو كان على العبد دين غرم المولى قيمته لغرمائه حالة كماله وجد العبد قتيلا في دار مولاه كانت قيمته على المولى تؤخذ في ثلاث سنين بقضى منه كتابته ويحكم بحريته وما بقي يكون ميراثا لورثته ولو وجد الرجل قتيلا في دار عبده المأذون كانت الدية على عاقلة المولى كان العبد مديونا أو لم يكن من قاضي خان وان جنى المولى على مكاتبه أو على ولد المكاتب لزم منه الجنابة لانه صار كالا جنى كافي الهداية وغيرها وإذا جنى العبد المغصوب على مولاه جنابة موجهة للمال بان قتله خطأ أو جنى على رقيقه خطأ أو على ماله بان أنلف شيئا من ملكه نعت به جنابته عند أبي حنيفة حتى يضمن الغاصب قيمة العبد المغصوب لمولاه الا أن يكون الارش أو قيمة المتلف أقل من قيمة العبد وقال صاحباه جنابته على مولاه وعلى رقيقه وعلى ماله هدر ولو جنى على غاصبه أو رقيقه جنابة موجهة للمال فعند أبي حنيفة لا تعتبر فتكون هدرا حتى لا يجتأط المولى بالدفع أو الفداء وقالوا تكون معتبرة ويقال للولى ادفع العبد أو افده بالارش وإذا جنى المدر في يد الغاصب غرم مولاه الاقل من قيمته ومن ارش الجنابة ورجع به على الغاصب وإذا جنى المدر في يد الغاصب ثم رده على المولى جنى عند المولى جنابة أخرى فعلى المولى قيمته بينهما نصفان ويرجع المولى بنصف قيمته على الغاصب ويدفعه الى ولي الجنابة الاولى ثم يرجع بذلك على الغاصب وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد نصف القيمة التي رجع به على الغاصب بلم للمولى ولا يدفعه الى ولي الجنابة الاولى لو جنى عبد المولى أولا ثم غصبه جنى عنده ضمن المولى قيمته له أو رجع بنصفها على الغاصب فيدفعه الى ولي الجنابة الاولى ولا يرجع به على الغاصب وهذا بالاجماع والجواب في العبد كالجواب في المدر في جميع ما ذكرنا الا أن المولى يدفع العبد والقيمة في المدر ومن غصب مدر جنى عنده جنابة ثم رده على المولى ثم غصبه ثم جنى عنده جنابة أخرى فعلى المولى قيمته بينهما نصفين ثم يرجع بقيته على الغاصب فيدفع نصفها الى ولي الاولى ويرجع به على الغاصب ولا يدفعه الى ولي الجنابة الاولى ولا الى ولي الجنابة الثانية ثم قيل هذه المسئلة على الاختلاف مع محمد كالاولى وقيل على الاتفاق هذه الجملة من الهداية مريض حررقه فقتل مولاه فعليه أن يسعى في قيمته عند أبي حنيفة احدهما انقضاء الوصية اذا تحرير في مرض موته وصية فلم تجز فاته الا أن العتق لا يحتمل النقص بعد وقوعه فوجب قيمته ثم عليه قيمة أخرى بقتله اذا المستسعى كمكاتب عنده والمكاتب بقتله مولاه يلزمه الاقل من قيمته ومن الدية والقيمة هنا أقل فيسعى لذلك في قيمته وقالوا يسعى في قيمة واحدة للوصية اذا الدية على عاقلة كقتله بعد عتقه والمستسعى بزم مديون عندهما كذا في الوصية من أحكام المرضى من الفصولين



### الفصل السابع في الجنين

إذا ضرب بطن امرأة فأنفت جنينا ميتا وجبت الغرة على عاقلة في سنة والغرة عندهما خمسمائة درهم نصف عشر دية الرجل ذكرًا كان الجنين أو أنثى أو عبدا أو فرسا قيمته خمسمائة درهم فإن ألقته حيا ثم مات ففيه الدية كاملة وإن ألقته ميتا ثم ماتت الأم فعليه دية في الأم وغرة في الجنين وإن ماتت الأم ثم ألقته ميتا فعليه ديتان وما يجب في الجنين يورث عنه ولا يرث الضارب حتى لو كان الضارب الأب وجبت الغرة على عاقلة ولا يرث منها ذكره في الهداية وإذا أسقطت المرأة الولد وجبت الغرة على عاقلة وإن لم يكن لها عاقلة ففي ما لها في سنة ولا يرث منها وإن لم تعتمد أسقاط الولد فسقط الولد لا شيء عليها كافي قاضي خان وفي الوقاية أسقطت الحرة الولد عمدا بدواء أو فعل بلا إذن زوجها وجبت الغرة وإن أذن لعدم التمديد انتهى وكذلك مخنومة حامل احتملت لمضي عدتها بأسقاط الولد فعليه الغرة للزوج كافي الوجهين والفصولين وفي جنين الأمة نصف عشر قيمته إن كان ذكرًا وعشر قيمته إن كان أنثى وهو ما في القدر سواء عند أبي حنيفة وقال في جنين الأمة نقصان الأمة كافي في نسخة الشاة من قاضي خان ويعتبر قيمة نفسه لا قيمة أمه ذكره في الوجهين ويجب في مال الضارب حالا كافي المجمع وإن ضرب فاعتق المولى ما في بطنها ثم ماتت تجب قيمته جبا ولا تجب الدية وإن مات بعد العتق وقبل هذا عندهما وعند محمد يجب قيمة ما بين كونه مضر وبال إلى كونه غير مضر وضروب من الهداية **§** وإن ضرب بطن امرأة فأنفت جنينين أحدهما ميتا والآخر حي فمات الحي بعد الأسقاط من ذلك الضرب كان على الضارب غرة في الميت ودية كاملة في الحي كافي قاضي خان وإن ألقته ماحيين ثم ماتا في كل واحد منهما دية كاملة وإن ألقته ماميتين فقيم ما غرتان كافي الوجهين والحاصل أنه يجب في كل واحد من الجنين حالة الاجتماع ما يجب حالة الأفراد كافي الخلاصة وإن ضربت المرأة بطن نفسها فأنفت جنينان تعدت بذلك أسقاط الولد وجبت الغرة والأفلاذ كره في الصغرى **§** والجنين الذي استبان بعض خلقه كالذئب في جميع الأحكام ذكره في الهداية **§** وفي الفصولين عن الزيادات شري أمه فماتت منه ثم ضربت بطن نفسها أو فعلت شيئا كدواء وغيره متعمدة أسقوط الجنين ثم استحقها رجل بينه وقضى له بها وبقرها يقال للمستحق قتل أمته ولدها وهو ولد هذا الرجل وهو حر لأنه ولد مغرور وولد المغرور حر والجنين الحر مضمون بالغرة فادفع أمته أو أفدها بغرة الجنين الحر ثم قال صاحب الفصولين أقول إذا أخذ الغرة يتبعني أن يجوز للمستحق أن يطالبه بقيمة الجنين إذا قيام البذل أقيام البذل عنه كاهو كذلك في ولد مغرور فقتل قد أثبتته عن الكافي وغيره في كتابنا المسمى بباطائف الإشارات انتهى والله أعلم

الباب الثالث عشر في مسائل الحدود وفيه ضمان جنابة الزنا

وضمن السارق وقاطع الطريق

إذا

إذا وجب على رجل حد أو تعزير فخلده الإمام أو عززه فمات قدمه هدر بخلاف الزوج إذا عزز زوجته فيما يجوز له تعزيرها حيث يضمن كافي الهداية والكنز والاصل فيه أن الواجب لا يتقيد بوصف السلامة والمباح يتقيد بها وفعل الإمام من قبيل الأول وفعل الزوج من قبيل الثاني ونعم الكلام في فروع هذا الأصل في التعزير من الزيلعي وذكرنا عن الأشباه طرفا منه في الجنائيات **§** ابن سماعة عن أبي يوسف قاض رأى التعزير لرجل مائة فمات قال لا يضمن لأنه قد ورد الأثران **§** ثم ما عزروه مائة فإن زاد على مائة فمات فنصف الدية في بيت المال من مشتمل الأحكام نقلا عن الوجيز **§** لو شهد أربعة على رجل بالزنا وهو غير محصن فخلد فخرجه الجلد ومات ثم وجد أحدهم عبدا أو محدودا في قذف فلا ضمان على أحد عند أبي حنيفة ولكن تحدا الشهود وقال صاحبنا أرش الجرح والدية في بيت المال وعلى هذا إذا رجعه وأيحدون ولا ضمان عليهم عنده وقال يجب عليهم الضمان في الرجوع كافي الهداية وقاضي خان وعلى هذا الاختلاف لو ظهر أحدهم كافرا ذكره في الوجيز ولا ضمان على الجلد مخرج به في الهداية وإن كان المشهود عليه بالزنا محصنا فخرج ثم ظهر وأعيد فالدية على بيت المال اتفاقا **§** شهد أربعة بالزنا فخرج ثم رجع منهم واحد حدث وغرم ربع الدية وهكذا كلما رجع واحد منهم حدث وغرم ربع الدية وإن كانوا خمسة فخرج أحدهم لا شيء عليه فإن رجع آخر حدث وغرم ربع الدية وإذا شهد أربعة على الزنا فزكوا فخرج ثم ظهر وأجوسا أو عبيدا فالدية على المزكي عند أبي حنيفة وقال على بيت المال قبيل هذا إذا قالوا نعتدنا التزكية على علمنا بحالهم وإن قالوا أخطأنا فالدية في بيت المال اتفاقا وإذا أخبروا بالحرية والاسلام وأما إذا قالوا هم عدول وظهروا عبيدا فالدية في بيت المال اتفاقا ولا ضمان على الشهود ذكره في الهداية ولو رجع المزكي عن التزكية بعد الرجم عزروا وعليهم الضمان عند أبي حنيفة خلافا له ما ذكره في المجمع قال في شرحه هذا إذا قالوا نعتدنا التزكية وإن قالوا أخطأنا في التزكية يضمنون اتفاقا **§** وإن شهد أربعة على محصن بالزنا ورجلان على الإحصان ثم رجع شهود الإحصان بعد الرجم لا يجب الضمان على شهود الإحصان ولا يحدون ويجب الحد على شهود الزنا والدية في مالهم وقال زفر لا حد على أحد وتكون الدية على الفريقين نصفين وإن شهد أربعة على رجل بالزنا فأمر القاضي برجه فقتله رجل ثم وجد الشهود عبيدا فعلى القاتل الدية في ماله في ثلاث سنين ويجب القصاص ولو رجم ثم ظهر وأعيد فالدية على بيت المال **§** كمالو بأمر الإمام الرجم بنفسه ذكره في الهداية **§** رجل أقر بالزنا وهو محصن فأمر القاضي برجه فذهبوا إليه فخرج عما أقر فقتله رجل لا شيء عليه مالم يبطل القاضي عقد الرجم **§** ومن زنى بأمر أمه فأفضاها ولم يستملك معه البول حد وضمن الدية وإن كانت تستملك حد وضمن ثلث الدية لأنه أجافها في الجائفة ثلث الدية وإن كانت صغيرة لا يجامع مثلها فإن كانت تستملك البول لزمه ثلث الدية والمهر كاملا ولا حد ويعزروا إن كانت لا تستملك ضمن الدية ولا يضمن المهر عندهما وعند

محمد يضمن ولا حد على الرجل من الوجيز ١٠ اذ ان في صغيرة مشتبه او كبيرة  
مستكرهه فافاضها وجبت الدية لتقويت جنس المنفعة في ماله لانه شبه العمد ولا يجب  
عليه العقر عندهما وقال محمد يجب وأما الحد فلا يجب اتفاقا وان لم تكن مشتبهه لزمه المهر  
كاملا اتفاقا ولا حد عليه وان لم يدع الشبهة لم تكن القصور في معنى الزنا ١١ ولو وطئ  
صغيرة مشتبهه بدعوى الشبهة فلا حد ويجب العقر وان كان من غير دعوى الشبهة فعليهما  
الحد ولا مهر لوجوب الحد ولا شيء لهما في الافضاء في الفصلين لرضاها به من شرح المجمع  
والافضاء من المشايخ من قال هو جعل ممالك البول والحيض واحدا ومنهم من قال هو جعل  
مسلك البول والغائط واحدا ذكره في الحقايق واعلم ان الخلاف فيما اذا افاضها بحيث  
لا تستمسك البول اذ لو كانت مفضاة مستحكة بولها ضمن ثاثة الدية لانه في معنى الجائفة  
ولا يجب معه العقر اتفاقا من شرح المجمع ولو اكره امرأه على الزنا فزني بها فعليه الحد فقط  
عندنا وقال مالك عليه العقر ايضا من درر البحار ١٢ واذا زني بجارية فقتلها بقتل الزنا  
وجبت عليه قيمتها ويسقط الحد عند أبي يوسف وقال أحمد ايضا من الهداية ١٣ ولو زني  
بامرأة صغيرة لا يجامع مثلها فماتت تجب الدية على عاقلة هذه في الجنائيات من الخلاصة  
١٤ ولو وطئ جارية انسان بشبهة وأزال بكارتها على قول أبي يوسف ومحمد ينظر الى مهر  
مثلها غير بكر والى نقصان البكارة أي ما كان أكثر يجب ذلك ويدخل الاقل في الاكثر ولو  
أن سيدا زني بصبيبة لا حد وعليه المهر في ماله بازالة البكارة لانه مؤاخذ بما فعله واذن الم  
يصح نص عليه في الصغيرى وان كانت مطاوعة لا يجب المهر لان المهر لوجوب على الصبي  
كان لولي الصبي أن يرجع بذلك عليها كالأمر صبيبا شيء فلفقه غرم كان للولي أن يرجع على  
الامر فلا يفيد تضمين الصغيرى كره قاضيان ووجه آخر ذكره في الصغيرى وهو ان رضاها  
معتبر في اسقاط حقها ١٥ ولو أن أمة بالغة دعت صبيبا فزني بها وأذهب عذرتها كان على  
الصبي مهرها لان امرأته لا يصح في حق المولى من قاضى خان وكذا لو دعت صبيبة صبيبا  
كان عليه المهر من الخلاصة ١٦ ولو أن رجلا وطئ بهيمة تغيره كان عليه قيمتها اذ يحرم  
أكلها من الصغيرى وغيرها ١٧ ادعى على رجل انه وطئ جاريته وجلبت منه وادعى  
النقصان بهذا السبب له أن يحلفه ان أنكر الدخول بها وان حلف له ان يطلب من الحاكم  
تقرير المدعى ولو برهن المدعى له طلب النقصان كذا في مشتمل الهداية ١٨ ومن وطئ  
جارية أنه نجاست بولها فدعاها ثبت نسبه وكان عليه قيمتها ولا حد عليه والظاهر من كلامهم  
ان الاعتبار بقيمتها قبل العلوق لقولهم ان الملك يثبت شرطا للاستيلاء عندنا لا حكما كذا  
في الاشباه من القول في غم المثل ١٩ وفي المنتقى عن الامام أدركت اللص وهو ينقب لك قتله  
قال محمد ان قتله غرم الدية في ماله وقال الثاني حذره فان ذهب والا فارمه فان دخل بيتا خفت  
ان يبدأك بضرب أو خفت ان يرميك فارمه ولا تهذروا وقال محمد لو أن لصا دخل دارا ولا  
سلاح معه وصاحب الدار به لم أنه يقوى على أخذه ان ثبت الا انه يخاف أن يأخذ منه

مناعه ولا يقدر عليه وسعه ضربه وقتله وكذا لو رأى في منزله رجلا مع أهل بيته وجار به بغير  
وخاف ان يأخذهم ان يهره فهو في سعة من قتله ولو كانت مطاوعة له قتلها ٢٠ ولو استكره  
رجل امرأته اقله وكذا الغلام وهو المأخوذ وان قتله فدمه هدر اذ لم يستطع منعه الا  
بالقتل ٢١ قتله صاحب الدار برهن فدمه هدر وان لم يكن له بينة على انه كابر ان لم يكن المقتول  
معروفا بالسرقة قتل صاحب الدار قصاصا وان كان منه ما بها فكذلك في القياس وفي  
الاستحسان تجب الدية في ماله لان دلالة الحال أو رتت شبهة في القصاص لافي المال من  
البرازية ٢٢ ولو نقب حائط ولم ينفذ نفسه حتى علم صاحب البيت فائق عليه حجر اقله  
لا قصاص عليه وعليه الكفارة وعلى عاقلة الدية من مشتمل الاحكام ٢٣ لو قطع القاضي يد  
السارق فسرى الى النفس ومات فلا ضمان كافي الاشباه وهي من فروع الاصل الذي مر في  
أول الباب ٢٤ ولو أمر القاضي الجلاد بقطع يمينه فقطع يساره لا ضمان عليه عند أبي  
حنيفة وقال لا يضمن في العمد دون الخطأ وقال زفر يضمن فيه ما هو القياس وعلى هذا لو قطع  
يساره غير الجلاد لا يضمن أيضا عندده هو الصحيح ولو أخرج السارق يساره وقال هذا يميني  
لا يضمن بالاتفاق من الهداية ٢٥ وفي شرح المجمع هذا اذا صرح الحاكم بيمين السارق اما لو  
قال اقطع يده فلا يضمن اتفاقا وفيه أيضا لو قطع رجل السارق قبل أن يأمر الحاكم به يجب  
القصاص في العمد والدية في الخطأ اتفاقا ٢٦ واذا قطع السارق بالسرقة والمال باق رده  
على صاحبه وان كان مستمسكا لا ضمان عليه سواء تلف بنفسه أو تلفه في رواية أبي يوسف  
عن أبي حنيفة لقوله عليه الصلاة والسلام لا غرم على السارق بعدما قطعت يمينه ذكره  
في الايضاح وروى الحسن عن أبي حنيفة انه يضمن بالاستيلاء ومن سرق مرقا فقطع  
في احدها فهو وجبه ما ولا يضمن شيئا عند أبي حنيفة وقال لا يضمن ككلها الا التي قطع لها  
والخلاف فيما اذا حضر أحدهم وادعى السرقة فان حضر واجبا وقطعت يده بخصومه  
لا يضمن شيئا بالاتفاق في السرقات كلها وعلى هذا الخلاف ان كانت النصب كلها الواحدة  
نخاصم في البعض وكذا قاطع الطريق اذا قتل فلا ضمان عليه في مال أخذه فقتل وان أخذ  
قاطع الطريق بعدما ناب وقد قتل عمدا أو أخذ ما لا فان شاء الاولياء فقتلوه وان شأوا عفو عنه  
ويجب عليه ضمان المال هلك في يده أو استهلك من الهداية ٢٧ ولو أقر العبد المأذون  
بالسرقة يصح ويقطع والمال للمسروق منه ان كان قائما وان كان هالكا فلا ضمان عليه  
صدقه مولا أو كذبه في ذلك وان كان محجورا عليه والمال هالك تقطع يده ولا ضمان  
عليه وان كان قائما فان صدقه مولا فكذلك وان كذبه قال أبو حنيفة تقطع والمال للمسروق  
منه وقال أبو يوسف تقطع والمال للمولى ٢٨ ولو اجتمع عشرة نسوة فقطعن الطريق وأخذن  
المال قسبا بين ٢٩ وضمن المال من الوجيز ٣٠ اذا اجتمع المباشر والمبب أضيف الحكم الى  
المباشر فلا ضمان على من دل سارقا على مال انسان فسرقة هذه في القاعدة الاخيرة من  
الاشباه ٣١ السارق اذا أخذ الدنانير بعد ما دخل البيت لم يقطع وغرم مثلها ٣٢ رجل نقب



حائط بغير اذن المالك ثم غاب ودخل سارق وسرق شيئا المختار انه لا يضمن الناقب ما سرقه  
السارق من الخلاصة § السارق لو رده الى دار المالك اوالى من في عياله في الجامع لا يبرأ  
عن الضمان ويسقط استحقاقه من المشتل

### باب الرابع عشر في الاكراه

الاكراه يثبت حكمه اذا حصل ممن يقدر على ايقاع ما توقعه ساطانا كان أو غيره وان  
غاب المكره عن نظر من أكرهه يزول الاكراه ذكره قاضي خان ونفس الامر من السلطان  
اكراه من غير تمديد ووعيد ومن غيره لا الا ان يعلم المأمور بدلالة الحال انه لو لم يعتل أمر  
بقتله أو بقطع عضوه أو بضربه ضربا يخاف على نفسه أو تلف عضوه كقاضي خان  
والاشباه ومن أكرهه على بيع ماله بضرب شديد أو حبس حتى باع فهو بالخيار ان شاء  
أمضى البيع وان شاء فسخ وان هلك المبيع في يد المشتري وهو غير مكره على الشراء فالبايع  
يضمن أيهما شاء فان ضمن المكره رجع على المشتري بالقيمة وان ضمن المشتري لا يرجع بشئ  
من الهداية § ولوأكرهه على الشراء فهلك المبيع في يده ان هلك من غير تعدل يضمن ويملك  
امانة § ومن أكرهه على النكاح باكثر من مهر المثل يجب قدر مهر المثل وتبطل الزيادة  
ولا يرجع على المكره بشئ من مشتل الهداية § ولوأكرهه على طلاق امرأته أو عتق عبده  
ففعل بغير رجوع على المكره بقيمة العبد ومرا كان أو موعرا ولا سعاية على العبد  
ولا يرجع الا أمر على العبد بالضمان ويرجع بنصف المهر ان كان قبل الدخول وان لم يكن  
في العقد شئ يرجع على الا أمر بما لم يدر من المتعة وبعد الدخول لا يرجع على الا أمر بشئ  
ومحل المسئلة الهداية قال ابن كمال في الاصلاح والايضاح هذا اذا كان الاكراه على  
الاعتاق قولاً أما اذا كان فعلاً كالأول أكرهه على شراء ذبيحة محرمة منه فانه لا يرجع المكره  
على المكره بالقيمة اه § اذا أكرهه الرجل بوعيد دقيد أو حبس على قتل مسلم ففعل  
لا يصح الاكراه وعلى القاتل القصاص في قولهم وان أكرهه بقتل أو تلف عضو ففعل قال  
أبو حنيفة ومحمد يصح الاكراه ولا يجب القصاص وكان على الا أمر دية المفتول في ماله في  
ثلاث سنين وقال زفر الاكراه باطل ويجب القصاص على القاتل وقال الشافعي ومالك  
بقتل جميعا § السلطان اذا قال لرجل اقطع يد فلان هذا والاقتل وسعه ان يقطع  
واذا قطع كان على الا أمر القصاص في قول أبي حنيفة ومحمد ولا رواية فيها عن أبي يوسف  
ولو قال لرجل اقتل نفسك في هذه النار والاقتل ينظر ان كانت النار قد ينجم منها وقد لا ينجم  
وسعه ان يلقي نفسه فيها فان ألقي ومات كان على الا أمر القصاص في قول أبي حنيفة ومحمد  
وعن أبي يوسف روايتان في رواية يجب القصاص وفي رواية تجب الدية في ماله وان كانت النار  
بحيث لا ينجم منها لكن له في الالقاء قليل راحة كان له ان يلقي نفسه فيها وقيل بان هذا قول  
أبي يوسف فان ألقي نفسه فيها وهلك كان على الا أمر القصاص في قول أبي حنيفة ومحمد وفي

قول أبي يوسف تجب الدية في مال الا أمر ولا قصاص وان لم يكن في القاء النفس قليل راحة  
ولا ينجم منها الا بسعه ان يلقي نفسه فاذا ألقي هدر دمه في قولهم ولو قال لمتقين نفسك من  
شاهق الجبل والاقتل فان لم يكن له في الالقاء أدنى راحة لا بسعه الالقاء فان ألقي وهلك  
هدر دمه وان كان له فيه أدنى راحة وسعه الالقاء في قياس قول أبي حنيفة فان ألقي وهلك  
فدية على عاقلة الا أمر وفي قول صاحبيه لا بسعه الالقاء فان ألقي وهلك كان على الا أمر  
القصاص وان كان يخاف منه الهلاك ويرجو النجاة والى نفسه فهلك كانت الدية على عاقلة  
الا أمر في قولهم ولو قال له اقتل نفسك في هذا الماء والاقتل ان كان يعلم انه لا ينجم لا بسعه  
ان يفعل فان فعل هدر دمه وان كان له فيه أدنى راحة وسعه ذلك عند أبي حنيفة وعندهما  
لا بسعه فان فعل وهلك كانت الدية على عاقلة الا أمر عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف فدية  
على الا أمر في ماله ولا قصاص وقال محمد عليه القصاص وعن أبي يوسف في رواية مثل قول  
محمد من قاضي خان § ولا يجب على المكره دية المكره على القتل لو قتله الا أن خردفما عن  
نفسه ذكره في الاشباه § وان أكرهه على اتلاف مال مسلم بما يخاف على نفسه أو على عضو  
من أعضائه وسعه ان يفعل ذلك ولصاحب المال ان يضمن الا أمر لان المكره آفة للمكره  
فيما يصح آفة له والاتلاف من هذا القبيل ذكره في الهداية قال في الخلاصة وأما حكم  
الضمان في كل شئ لا يصلح ان يكون آفة لغيره فالضمان على الفاعل كالأول أكرهه على أخذ مال  
الغير وكل شئ يصلح ان يكون آفة لغيره فالضمان على المكره كما اذا أكرهه على القتل أو  
استهلال مال الغير فالضمان على المكره خاصة الا ان في الاكراه بالقتل يجب القصاص  
على المكره عندهما وعند أبي يوسف تجب الدية على المكره ولا يرجع على المكره بشئ  
وكذا لو أكرهه على شراء من يعتق عليه باليمين أو القربان لم يرجع على المكره من الاشباه  
ولو أكرهه على التدبير يرجع على المكره بالنقصان في الحال واذا مات المولى وعتق  
رجع الوارث بباقي قيمته على المكره ولو أمر بقتل رجل ولم يفعل له اقتله والاقتل لكن  
المأمور يعلم بدلالة الحال انه ان لم يعتل أمره بقتله أو بقطع يده أو بضربه ضربا يخاف  
على نفسه أو بتلف عضوا كان مكرها من مشتل الهداية § وان أكرهت المرأة على  
النكاح فلا شئ على المكره فان كان الزوج كفوا والمسمى مهر المثل أو أكثر جاز وان كان  
أقل فالزوج بالخيار ان شاء اتم لها مهر المثل وان شاء فارقها ان لم يدخل بها ولا شئ عليه  
وان دخل بها وهي طائفة فهو رضا بالمسمى الا ان للدوليا حق الاعتراض § وان أكرهت  
المرأة حتى تقبل تطليقة على ألف بعد الدخول ولم يكره الزوج لم يلزمها شئ فالطلاق رجعي  
وان قالت بعد ذلك رضيت الطلاق بذلك كان الطلاق بائنا ولزمها المال عند أبي حنيفة  
وعند محمد رجعي ولا مال عليها § ولوأكرهت امرأة أعتقت على ان تختار نفسها قبل الدخول  
فلامهر لها على الزوج ولا مولاها ولا يضمن المكره § ولوأكرهه على أن يعتق عبدا باقل  
قوله ولو أكرهه الخ عبارة الهندية ولو أكرهه على ان يعتق عبده على مائة درهم وقبله العبد  
وقيمة ألف والعبد غير مكره فالعتق جائز على المائة ثم يتخير مولى العبد فان شاء الخ اه

من قيمته وقيمته ألف والعبد غير مكروه يعتق بتمام القيمة ثم ان شاء المولى ضمن المكروه  
 قيمته ثم هو يرجع على العبد بمائة درهم وان شاء المولى ضمن المكروه تسعمائة وأخذ من  
 العبد مائة من الوجيز ولو أكره على اعتاق نصف عبده فاعتق كله فهو مختار عند أبي  
 حنيفة خلافا لهما ولو أكره على اعتاق كله فاعتق نصفه فالمكروه ضامن لنصفه عنده  
 وقال صاحباه هو ضامن لكاه من المجمع **§** مطلب عدم جريان الاكراه والنذر لا يعمل  
 فيه الاكراه لانه يحتمل الفسخ ولا رجوع له على المكروه بما لزمه لانه لا مطالب له في الدنيا فلا  
 يطالب به فيها وكذا اليمين والظهار لا يعمل فيهما الاكراه وكذا الرجعة والابلاء والتي فيه  
 باللسان والطلع من جانبها عين أو طلاق لا يعمل فيه الاكراه فلو كان الزوج مكروها دون الزمة  
 البذل لرضاها بالاتزام من الهداية **§** ولو أكره على قطع يد رجل ففعل ثم قطع رجلاه  
 طوعا عفوا مقطوع فعند أبي يوسف نجب الدية على المكروه والمكروه جميعا في ما بينهما  
 وأوجب القصاص عليهما من المجمع **§** الاكراه بوعيد الحبس والقيود يظهر في الاقوال  
 نحو البيع والاجارة والاقرار والهبة والصدقة وبراءة القريم من الدين ونحو ذلك فلا نص  
 منه هذه التصرفات ولا يظهر في الافعال حتى لو أكره بوعيد وفيد أو حبس على أن يطرح  
 ماله في الماء أو في النار أو يدفع ماله الى فلان ففعل المأمور ذلك لا يكون مكروها ولا اكراه  
 بوعيد القتل واتلاف العضو يظهر في الاقوال والافعال جميعا **§** ولو أكره القاضي  
 رجلا ليقر بالسرقه أو يقتل رجلا بعهده أو يقطع يد رجل بعهده فأقر بقطعه يده أو قتله فقطعت  
 يده أو قتل ان كان المقر موصوفا بالصلاح يقتص من القاضي وان كان منه ما بالسرقه  
 معروفا بالسرقه واقتل في القياس يقتص من القاضي ولا يقتص استحسانا **§** واذا أكره  
 الرجل على أن يودع ماله عند فلان وأكره المودع على الاخذ صمغ الابداع ويكون أمانة  
 عند الاخذ وان أكره القابض على القبض يدفعها الى الاكره فقبضها فضاغت  
 في يد القابض فان قال القابض قبضتها حتى أدفعها الى الاكره المكروه كما أمر في به فهو داخل  
 في الضمان وان قال قبضتها حتى أردتها الى مالكها كانت أمانة عنده ولو تلفت لا ضمان  
 عليه ويكون القول قوله في ذلك وكذا القول في الهبة اذا أكره الواهب على الهبة وأكره  
 الموهوب له على القبض فتلف المال عند الموهوب له كان القول قول الموهوب له **§** اذا  
 أكره الرجل امرأته بضرب متلف لتصلح من الصدق أو تبرئه كان اكراهها لا يصح صلحها  
 ولا أبرأها في قول أبي يوسف ومحمد لان عندهما يتحقق الاكراه من غير السلطان في أي  
 مكان بقدر الظالم على تحقيق ما هدده وعند أبي حنيفة يتحقق الاكراه من غير السلطان  
 في المفاوز والقرى ابلا كان أو نهارا وفي المصر يتحقق في الليل ولا يتحقق في النهار **§** وان  
 أكره رجلا على أن يقر بالمال قال بعضهم اذا هدده وأكرهه بما يخاف منه الضرر والبين  
 يكون اكراهها ولم يذكر محمد لذلك حدا قالوا وهو مفوض الى رأي الحاكم أما الضرب بسوط  
 واحد أو حبس يوم أو قيد يوم فلا يكون اكراه في الاقرار بالف **§** ولو أكره ليقر رجل بمال

فاقر وأخذ الرجل المال وغاب بحيث لا يقدر عليه ومات مقلبا كان للمكروه أن يرجع بذلك  
 على المكروه وكذا لو أكره على اتلاف مال الغير فأتلف وضمن كان له أن يرجع على المكروه  
 بالدية فيما لا يجب فيه القصاص والقصاص فيما يجب فيه القصاص وكذا لو أكره على قتل  
 عبده يقتل أو غيره لا يسعه أن يفعل لانه مظلوم فلا يظلم غيره فان فعل كان له أن يرجع  
 على المكروه بقيمة العبد ولو كان العبد بين اثنين فأكره أحدهما على اعتاق نصيبه ففعل وهو  
 معسر واختار الشريك الساكت تضمن المكروه كان للمكروه أن يرجع على العبد **§** ولو أكره  
 الرجل أن يهب عبده لفلان فوهب وسلم وغاب الموهوب له بحيث لا يقدر عليه كان للواهب  
 أن يرجع على المكروه بقيمة عبده **§** واذا أكره الرجل على أن يتزوج امرأته فتزوجها  
 ودخل بها يجب المهر على الزوج ولا يرجع على المكروه فان كان الشكاح باكر من مهر المثل  
 لا تلزم الزيادة **§** واذا أكره على بيع عبده بمثل قيمته ففعل لا يرجع على المكروه **§** وكذا  
 لو أكره على الهبة بعوض يسد له فوهب وقبض العوض لا يرجع على المكروه وكذا لو أكره  
 على قبول الهبة بعوض ففعل لا يرجع على المكروه **§** ولو أكره الرجل على قتل مورثه  
 بوعيد قتل قتل لا يحرم القاتل من الميراث وله أن يقتل المكروه قصاصا بمورثه في قول أبي  
 حنيفة ومحمد **§** ولو أكره الرجل على أن يشتري عبدا اذا ربح محرم منه أو أكره على شراء  
 عبد حلف بعتقه ان ملكه وقد أكرهه على أن يشتريه بعشرة آلاف درهم وقيمته ألف  
 درهم فاشترى وقبض العبد يعتق العبد ويجب على المشتري ألف درهم لانه مضعون بقيمته  
 ولا يرجع على المكروه لانه دخل في ملكه مثل ماوجب عليه من البذل كما لو قال ان تزوجت  
 امرأته فهي طالق وأكره على أن يتزوج امرأته بمهر مثلها جازا الشكاح وتطلق وعليه  
 نصف المهر ولا يرجع بذلك على المكروه **§** ولو أكره الرجل على أن يقول كل مملوك أملكه  
 فيما استقبل فهو حر فقال ذلك ثم ملك عبدا اعتق ولا يرجع على المكروه بشئ وان ردت عبدا  
 في هذه الصورة اعتق ولا يرجع على المكروه بقيمة العبد استحسانا **§** ولو أكره الرجل على  
 أن يقول للعبد ان شئت فأنت حر وان دخلت الدار فأنت حر ثم شاء العبد أو دخل الدار  
 اعتق ويرجع على المكروه بقيمة العبد **§** ولو أكره على أن يعلق عتق عبده بفعل نفسه وذلك  
 الفعل أمر لا بد له منه كصلاة الفرض ونحوها أو كان فعلا يخاف بتركه الهلاك على نفسه  
 كالاكل والشرب ففعل ذلك الفعل كان له أن يرجع على المكروه بقيمة العبد **§** ولو أكره على  
 أن يعلق عتق عبده بتقاضى دينه أو ما أشبه ذلك مما له منه بد لا يرجع على المكروه ويكون  
 ذلك بمنزلة الاكراه بوعيد الحبس **§** ولو أكره الرجل على أن يوجب على نفسه نذرا أو  
 صدقة أو حجا أو شيئا من القرب ففعل ذلك لزمه المنذور ولا يرجع على المكروه بشئ **§** ولو أكره  
 على الظهار ففعل كان مظاهرا وكذا لو أكره على الابلاء ففعل صح الابلاء فهو اكراه على  
 التكفير بعد ذلك من الظهار ففعل ان كانت قيمة العبد مثل قيمة عبده وسط لا يرجع على

م قوله من الظهار ففعل الخ هنا سقط فليراجع وينظر أول المسئلة اه



المكره بشئ وان كانت قيمته أكثر من قيمة الوسط بضمن المكره ما زاد على قيمة الوسط ولو كان المكره صيدا أو معنوها خكمها في الاكره حكم البالغ العاقل ولو كان المكره غلاما أو معنوها له تسلط كان القاتل هو المكره لا المباشر للقتل وتكون الذية على عاقلة المكره بنصف قيمة العبد ولو أكره بحبس أو قيد أو ضرب ٣ عبده ففعل رجوع على المكره بنصف قيمة العبد ولو أكره بحبس أو قيد أو ضرب سوط على الاقرار بالمال فأقر صرح اقراره قالوا ان كان الرجل من أشرف الناس بحيث يستكف عن ضرب سوط في الملا أو حبس يوم فانه يكون مكرها فلا يصح اقراره ولو أكره بالقتل على الاقرار بألف فأقر بنحوه مائة لم يصح ولو أقر بألفين أو أقر بمائة دينار أو نصف آخر لزمه من الوجيز ولو ان رجلا حمل رجلا الى بعض البلاد كرها كان على الحامل كراهه الى الموضع الذي حمله منه هذه في القصب من قاضيان واجارة الدواب من الخلاصة أكره على قبول الوديعة فتلفت في يده فلمستحقها تضمين المودع من القنية

### \* (الباب الخامس عشر في مسائل الصيد والذبايح) \*

رجل رمى صيدا فأصابه ولم يشنسه ولم يخرج به عن حيز الامتناع فرماه آخر فقتله فهو للثاني وحل أكله وان كان الاول أثنى فرماه الثاني فقتله فهو للاول ولم يحل أكله لان سهم الاول لما أثنى فقد أخرجه من أن يكون صيدا فلا يحل الا بركاة الاختيار ويضمن الثاني للاول قيمته مجر وحاجب راحة الاول وهذا اذا علم ان القتل حصل بالثاني بان كان الاول بحال يجوز ان يسلم الصيد منه والثاني بحال لا يسلم الصيد منه كما اذا أبان رأسه ليكون القتل مضافا الى الثاني وان علم ان الموت حصل من الجراحتين أو لا يدري قال في الزيارات يضمن الثاني ما نقصته جراحته ثم يضمن نصف قيمته مجر وحاجب راحتين ثم يضمن نصف قيمة لحمه وحل المسئلة الهداية وان رميا معا الى صيد فسبق سهم أحدهما وأثنى ثم لحق الآخر فقتله كان للاول ولا يحرم أكله عندنا خلافا لفرز كره في المجموع وصورة المسئلة في الزيارات على ما ذكر في الوجيز هكذا رجلان رميا معا صيدا فبادر أحدهما فأصاب الصيد فكسر جناحه فمات الصيد منهم فهو للاول ويحل كاه ولا يضمن الثاني شيئا انتهى وهكذا لو رماه الثاني قبل ان يصيبه سهم الاول فقتله لا يحرم أكله ولا يضمن الثاني شيئا ذكره قاضيان وذكروا في باب العين من قتاواه اذا اجتمع السمك في أرض انسان بغير صنعه واختيار منه فانه لا يكون لصاحب الارض الا ان يأخذها انتهى \* رمى صيدا في الهواء فلما عاد السهم الى الارض أصاب انسانا أو مالا يضمن من القنية

### \* (المسائل الاستحسانية) \*

ذبح شاة لا يربحى جياتها لا يضمن استحسانا سواء كان أجنبيا أو راعيا وفي فرس وبغل يفتى بضمين الأجنبي وانما يضمن قيمة فرس وحملا لا يربحى جياتهما من الفصولين وفي

قاضيان من الغصب لو مر رجل بشاة غيره وقد أشرفت على الهلاك فذبحها يكون ضامنا لانه غير مأموور بالحفظ وذكروا في التوازل شاة لانسان سقطت وخيف عليها الموت فذبحها انسان كى لا غوث لا يضمن استحسانا لانه مأذون دلالة وكذا القصاب اذا شذ رجل شاة وأضجعها وجاء انسان وذبحها لا يضمن انتهى وتسمى هذه استحسانية قال في الاشباه وليس منها صلح الشاة بعد تعليقها للتفاوت انتهى وفي الفصولين من حج المريض في جنس المسائل الاستحسانية ان كل فعل لا يتفاوت فيه الناس ثبت الاستحسانية فيه لكل أحد دلالة وما يتفاوت فيه الناس لا تثبت الاستحسانية لكل أحد كالذبح شاة وعلقها للسلخ فسلخها رجل ضمن ومن الاول ذبح أضحية غيره في أيامها بلا اذنه فانه يجوز استحسانا وكذا الذبح شاة القصاب اذا شذها للذبح كذا كرنا عن قاضيان لا لولم يشذها وقد مر من هذا النوع طرف في فصل التصرف في مال الغير بلا اذن أمره بذبح شاة فلم يذبح حتى باع ثم ذبح يضمن علم بالبيع أولا وفي الاجناس لا يضمن ان لم يعلم كذا في الاضحية من البرازية

### \* (الباب السادس عشر في مسائل اللقيط واللقطة) \*

اللقطة أمانة في يد الملتقط لا يضمن الا بالتعدي عليها أو بالمنع عند الطلب اذا شهد الملتقط حين الاخذانه يأخذها بالمحفظها ويردها على صاحبها ويكفيه للاشهاد ان يقول من سمعتموه ينشد لقطه فدلوه على وان لم يثبت عليه وقال أخذتها للرد على المالك يضمن عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف لا يضمن والقول قوله في انه أخذ للرد وان أقرانه أخذوا لنفسه يضمن بالاجماع ذكره في الهداية ثم الخلاف على ما ذكره في الايضاح عن المبسوط ويشير اليه قاضيان فيما اذا ترك الاشهاد مع التمكن منه اما عند عدمه بان لم يجد أحدا يشهده عند الرفع أو خاف انه لو أشهد عند الرفع يأخذها منه ظالم لا يكون ضامنا بالاتفاق وان وجد من يشهده حتى جاوز ضمن لانه ترك الاشهاد مع القدرة عليه من قاضيان وفيه أيضا هذا اذا اتفقا على كونها لقطه ولكن اختفاه على التقطها للمالك أم لا اما اذا اختلفا في كونها لقطه فقال المالك أخذتها غصبا وقال الملتقط لقطه أخذتها لك كان الملتقط ضامنا في قولهم جميعا وعلى الملتقط ان يعرفها الى أن يغلب على رأيه ان صاحبها لا يطالبها به وذلك وما لا يفتى كالا طعمة المعدة للاكل وبعض الثمار الى ان يخاف فسادها ثم يصدق بها وله ان يتفق مع الفقير ان جاء صاحبها بعد ما تصدق بها فهو بالخيار ان شاء أمضى الصدقة وله ثوابها وان شاء ضمن الملتقط وان شاء ضمن المسكين اذا هلك في يده واذا كان قائما أخذته ذكره في الهداية والمعتبر قيمتها يوم التصديق في التضمن بقولهم ان سبب الضمان تصرفه في مال غيره بغير اذنه ولم أره صرحا كذا في الاشباه من القول في غن المثل وفي الخلاصة قال القاضي أبو جعفر ان تصدق بأذن القاضي ليس له ان يضمنه انتهى وآيه ماض من الملتقط والمسكين لا يرجع واحد منهما على صاحبه بشئ ذكره قاضيان وغيره \* وان أُلغى العبد ما التقطه قبل التعريف أو بعده

بيع أو فدى وعند مالك أن أنفقه بعد التعريف لا يطالب به الحال بل بعد العتق كافي المجموع  
وان كانت اللقطة مما يحتاج الى النفقة ان كان شيئا يمكن اجارته بواجرها بأمر القاضي وينفق  
عليها من الاجروان أنفق عليها من مال نفسه بغير إذن الحاكم فهو متبرع لا يرجع به على  
المالك وان أنفق باذن الحاكم كان ذلك ديناً على صاحبها والمصلحة ان يمنعهما منه حتى يحضر  
النفقة فان هلكت بعد المجلس سقط دين النفقة لانها بالمجلس صارت كالزهر وهو مضمون  
بالدين وان هلكت قبل المجلس لا يسقط دين النفقة كافي الهداية وفي الايضاح نقلا عن  
البنابيع والتقرير لابي الحسن القدوري وقال أصحابنا لو أنفق على اللقطة بأمر القاضي  
وحبسها بالنفقة هلكت تسقط النفقة خلافاً لفرق لانها من غير بدل عن عين ولا عن عمل  
منه فيها ولا تناوله عقد يوجب الضمان انتهى قلت ولعل صاحب الهداية اطالع على رواية في  
ذلك عن أصحابنا وبالجملة فعلى المقتضى ان يتأمل في ذلك عند الفتوى وفي مشغل الهداية عن  
الاستروشي اذا أنفق عليها بأمر القاضي بخلاف مالكها فقال لا تأخذ أنفق عليها كذا وكذا  
وذلك نفقة مشاهير وكذب رب الدابة ومحمد ان يكون أنفق عليها فاقول قوله مع عينه على العلم  
لان الواجد يدعي عليه ديناً وهو ينكره فيكون القول قوله انتهى وكذا في الفصولين عن شيخ  
الاسلام أبي بكر رحم رجل دفع لقطة وأشهد بخلاف رجل وادعى انها له وذكرونها وكيلها  
وعدها وكل علامة كانت لها فلم يدفع اليه الملتقط وطلب البيعة عندنا لا يجبر الملتقط على  
الدفع اليه بدون البيعة وان دفعها اليه بالسلامة ثم جاء آخر وأقام البيعة انها له فان كانت  
اللقطة في يده الاقل يأخذها صاحبها منه اذا قدر ولا شيء على أحد وان كانت هلكة أو لم يقدر  
على أخذها فصاحبها بالخيار ان شاء ضمن الا أخذ وان شاء ضمن الدافع وكذا في الكتاب  
ان كان الملتقط دفع بقضاء القاضي لا ضمان عليه وان كان الدافع بغير قضاء القاضي ضمن وفي  
الخلاصة فان دفع اللقطة اليه يعني الى من صدقه انها له ثم جاء آخر واستخفها بالبيعة ان وجد  
عينا أخذها وان هلكت ضمن أي ما شاء فان ضمن الدافع لا يرجع على الدافع وان ضمن الدافع  
يرجع على الدافع في رواية هذا اذا دفع بغير قضاء وان دفع بقضاء لم يضمن عند أبي يوسف  
وعند محمد يضمن انتهى رحم حطب وجد في الماء لم يكن له قيمة فهو حلال لمن أخذه وان كان له  
قيمة يكون لقطة وحكم اللقطة معلوم رحم التفاح والكمثرى اذا كان في ثمرة جارية لا يجوز أخذه  
وان كان كثره يران هذا مما يفسد لوزك ولو وجد جوزة ثم أخرى حتى بلغ عشرة أولها قيمة فان  
وجد الكل في موضع واحد فهو لقطة وان وجدها متفرقة اختلف المشايخ فيه والاحتار  
انها لقطة بخلاف النوى اذا وجدت متفرقة ويكون لها قيمة فانه يجوز أخذها لان النواة  
مما يرى عادة قصير عن نزلة المباح ولا كذلك الجوز حتى لو وجد الجوز تحت الاشجار  
ويتركها صاحبها فانها بمنزلة النواة وان وجد في الطريق شجرة أو رقمان شجر ينتفع به بخور ورق  
التوت ونحوه مما يرى الى دود القرعان كان كثره له قيمة ليس له ان يأخذها وان أخذها كان  
ضامناً وان كان ورقاً لا ينتفع به كان له ان يأخذها رحم رجل التقط لقطة ليعرفها ثم أعادها

الى المكان الذي وجدها فيه ذكر في الكتاب انه يبرأ عن الضمان ولم يفصل بين ما اذا تحول  
عن ذلك المكان ثم أعادها اليه وبين ما اذا أعادها قبل ان يتحول قال الفقيه أبو جعفر غاييراً  
اذا أعادها قبل التحول فإذا أعادها بعد ما تحول يكون ضامناً واليه أشار الحاكم الشهيد في  
المختصر وفي الخلاصة وعن محمد انه اذا مشى خطوتين أو ثلاث خطوات ثم أعادها الى مكانها  
يرى اني هذا اذا أخذ اللقطة ليعرفها فان كان أخذها لياً كلها لم يبرأ عن الضمان مالم  
يدفعها الى صاحبها لانه اذا أخذها لياً كلها يصير غاصباً والغاصب لا يبرأ الا بالرد على المالك  
من كل وجه وقيل على قول زفر يبرأ عن الضمان وهو كما قالوا لو كانت دابة فركبها ثم نزل عنها  
وتركها في مكانها على قول أبي يوسف يكون ضامناً وعلى قول زفر لا يكون ضامناً وكذا لو  
زرع خثعمان أصبح نائم ثم رده الى أصبعه بعد ما نبت ثم نام فهو على الخلاف وقد مررت هذه  
المسألة في فصل التصرف في مال الغير بنماها وكذا اذا كانت اللقطة ثوباً فلبسه ثم زعمه  
وأعاده الى مكانه فهو على هذا الخلاف وهذا اذا لبس كلبس الثوب عادة فاما اذا كان قيصاً  
فوضعه على عاتقه ثم أعاده الى مكانه لا يكون ضامناً لانه حفظ وليس باستعمال وكذا  
الاختلاف في الخاتم فيما اذا لبسه في الخنصر ويحصى فيها الفنى واليسرى اما اذا لبسه في  
أصبع أخرى ثم أعاده الى مكانه لا يكون ضامناً في قوله ثم وان لبسه في خنصره على خاتم  
فان كان الرجل معروفاً يكون يقتضى بخاتم فهو على هذا الخلاف والا فلا يكون ضامناً في قوله  
اذا أعاده الى مكانه قبل التحول وكذا اذا تقلد بالسيوف ثم زعمه وأعاده الى مكانه لا يكون  
ضامناً في قوله ثم هذه الجملة من قاضي خان سوى المنقول من الخلاصة قلت وهذه المسائل  
يقال لها اختلاف زفر وبه يقرب قال في الصغرى وهذه المسائل باجتناسها في غصب المنتقى  
وأخر مخرج لقطة شمس الأئمة السرخسي وخواهر زاده رحم وفي الخلاصة اذا لم يظهر المالك  
يرفع الملتقط الامر الى الامام ثم الامام بالخيار ان شاء قبل وان شاء لم يقبل فاذا قبل ان شاء  
عجل صدقتها وان شاء أقرضها من رجل ملي وان شاء دفعها مضاربة وان شاء ردها على  
الملتقط ثم هو بالخيار ان شاء يتصرف على ان يكون الثواب لصاحبها وان شاء باعها ان لم  
تكن دراهم أو ديناراً مسلمة عنها ثم بعد ذلك ان حضر مالكها ليس له نقض البيع ان كان  
البيع بأمر القاضي وان لم يكن البيع بأمر القاضي وعي فائمه فان شاء أجاز البيع وأخذ الثمن  
وان شاء أبطل البيع وأخذ عين ماله وان هلك ان شاء ضمنه المشتري ويرجع ثمنه على البائع  
وان شاء ضمنه البائع وعند ذلك ينفذ البيع من جهة البائع في ظاهر الرواية وبه أخذ عامة  
المشايخ انتهى رحم لو وجد شيئاً على الارض فلم يأخذه حتى ضاع لم يضمن لانه لم يحصل في يده  
وكذا لو قلبه برجله لينظر ما هو ولم يأخذه لم يضمن من الخدادى رحم اذا اختلط بجمامة حمام أهلى  
لغيره فهو بمنزلة اللقطة يأخذه وان أخذ يطلب صاحبه ويرده اليه وان لم يأخذه وفرغ عنده  
فان كانت الام غريبة لا يتعرض لفرخه فانه ملك الغير وان كانت اصحاب البرج والغريب  
ذكر فان الفرخ يكون له وكذا البيض من قاضي خان رحم واللقيط كاللقطة أمانة في يده الملتقط



وأمر نفسه كالأقطة لو أنفق عليه الملتقط من مال نفسه يكون متبرعا لا يرجع بذلك على اللقيط وإن أمر القاضى أن ينفق عليه من ماله على أن يكون ديناً على اللقيط فما أنفق يكون ديناً له على اللقيط وإن أمر القاضى أن ينفق عليه ولم يقل على أن يرجع بذلك على اللقيط أشار في الكتاب إلى أنه لا يرجع عليه بما أنفق بعد البلوغ وقال الطحاوى له أن يرجع عليه بما أنفق بعد البلوغ إذا أنفق بأمر القاضى وإن لم يشترط له الرجوع كالبائع إذا أمر رجلاً أن ينفق على اللقيط كان له أمور أن يرجع على الأمر بما أنفق وإن لم يشترط له الرجوع وإن أمر القاضى بالانفاق وشترط أن يكون له الرجوع على اللقيط فادعى الملتقط بعد بلوغه أنه أنفق عليه كذا أن صدقه اللقيط يرجع بذلك عليه وإن كذبه بالانفاق لا يرجع إلا بينة من قاضى خان وإن أنفق بغير إذن الحاكم على أن يرجع فإن صدقه اللقيط بعد البلوغ في ذلك يرجع عليه ذكره في الجمع ولو وجد مال مشدود عليه فهو له وكذا لو كان مشدوداً على دابة ثم بصرفه الواحد عليه بأمر القاضى ذكره في الهداية ولا إعلان الملتقط عليه ذكره كان أو أتى نصرفاً من يبيع أو شراء أو نكاح وانما له ولاية الحفظ لا غير وبس له أن يحتنه فإن دفعه له فذلك كذلك كان ضامناً كافي قاضى خان والوجيز ولو قتل رجل هدر دمه عند أبي يوسف ذكره في درر البحار وفي قاضى خان رجل التفت أقيطاً ثم قتلته هو أو غيره خطأ كانت دينه على عاقلة القاتل وإن قتله عمداً فإن شاء الإمام قتل القاتل وإن شاء صالحه على الدية في قول أبي حنيفة ومحمد وليس له أن ينفق وقال أبو يوسف تجب الدية في مال القاتل اهـ

### باب السابع عشر في مسائل الآبق

الآبق كاللقة إذا شهد على أنه يأخذ ليرده على مولاه كان أمانة بيده إذا مات أو أبق منه لا يضمن له أما إذا ترك الإتهاد وكان ممتنعاً منه يضمن خلافه لا يوجب كفارة في اللقة من أن عنده يصدق مع عينه في أنه أخذه للرد وإذا استعمل الراد الآبق في حاجته في الطريق ثم أبق يضمن وفي التجريد (٣) كيزك بكى راكفت باز دستوى كريختا كنون جنين ميكويد كه ابن كنيزك كفت كه من از ادم رها كرد مش لو أشهد عند الأخذ أنه أخذه لها لكها صدق مع عينه ولو لم يشهد ضمن من الفصولين وفي الإشباه إذا شهد راد الآبق أنه أخذه ليرده على صاحبه انتفى الضمان واستحق الجعل والإفلا فيهما اهـ وللراد أن يحبس الآبق لا سنيقاء الجعل هذه في اللقة من الهداية ولو وجبه بالجعل فذلك لا يضمن كافي مشتمل الهداية والوجيز إلا أن في الوجيز قالوا لو هلك في يده وقد أمسكه بأمر القاضى لأضمن عليه ولم يقيد صاحب المشتمل ولو أنكرا المرلى كون عبده آبقاً فاقول له والآن أخذ (٣) قبض على جارية رجل فهربت من يده ثانياً فقال القابض إنها قالت أنا حرة وخليت سبيلها

ضامن إجماعاً لا سبب وجوب الضمان قد ظهر من الآخذ وهو أخذ مال الغير بغير إذنه وهو يدعى المسقط وهو الإذن شرعاً بكون العبد آبقاً كافي الفصولين ومشتمل الهداية وفي أمر نفقته كاللقة لو أنفق الراد عليه بأمر الحاكم كرجع به على المولى والا كان متبرعاً ذكره في الكنز وفي الفصولين عن المحيط رجل أخذ آبقاً فادعاه رجل وأقر أن الفتن له فدفعه إليه بلا أمر القاضى فهلك عنده فاستحقه آخر بينة ضمن أيها شأ ويرجع الدافع على القابض ثم قال أقول هذا يصح لو دفعه مضمناً أو غير مضمناً أم لو صدقه ودفعه ينبغي أن لا يرجع لزمه أن القابض محق والمستحق مبطل وفيه أيضاً ولو لم يدفعه إلى الأول حتى شهد عنه شاهدان فدفعه به بالأحكام فبرهن آخر أنه له قضى به للثاني أذينة الأول قامت في غير مجلس الحكم فلا تعارض بينة قامت في مجلس الحكم فلو أعاد الأول بينته لا تقبل إذا القن في يده فيبينة لا تعارض بينة الخارج في الملك المطلق ولو باعته الأول ثم برهن رجل أنه قد ضمن أيها شأ المشتري أو البائع ويرجع المشتري بثمنه على بائعه ولو ضمن البائع نفذ يبعه من جهة البائع فله غنه برصديق بما زاد على قيمته من الثمن لأنه يرجع حصل لا من ملكه بسبب خبيث ولو اغتصبه رجل من الراد وجاء به إلى المولى فدفعه إليه وأخذ جعله ثم أقام الآخذ البينة أنه أخذه من ميرة ثلاثة أيام يرجع المولى على الغاصب بما أدى إليه ذكره في الوجيز

### باب الثامن عشر في البيع

المقبوض على سوم الشراء مضمون لا المقبوض على سوم النظر كافي الذخيرة وذكر في بيعوع الاشياء وفي موضع آخر منه المقبوض على سوم الشراء مضمون عند بيان الثمن وعلى وجه النظر ليس بمضمون مطلقاً كما بيناه في شرح الكنز انتهى قلت وهذا هو المعنى المقفى به الموافق لما في الكتب المعتمدة قال قاضى خان رجل جاء إلى الزجاج فقال ادفع إلى هذه القارورة فأراها فقال الزجاج أرفعه فرفعه فوقه وانكسرت لا يضمن الراجع لأن ردها وإن كان على سوم الشراء فالثمن غير مذكور والمقبوض على سوم الشراء لا يكون مضموناً إلا بعد بيان الثمن في ظاهر الرواية وإن كان القابض قال للزجاج بكم هذه القارورة فقال الزجاج بكذا فقال أخذها فأراها فقال الزجاج نعم فرفعه فوقه وانكسرت كان عليه قيمتها انتهى وفي الخلاصة رجل رفع قارورة من دكان الزجاج فقال أرفعه حتى أرى ما غيّر ففقطت أن بين الثمن ضمن وإن لم يبين لا وإن أخذها بغير إذن ضمن في الوجهين انتهى وفي قاضى خان إذا أخذ ثوباً على وجه المساومة بعد بيان الثمن فهلك في يده كان عليه قيمته وكذا لو استهلكه وارث المشتري بعد موت المشتري انتهى وفي الفصولين عن فوائد صاحب المحيط ما قبض على سوم الشراء لومى عنه بمائل الفاسد يضمن في المثلى بمثله وفي غيره بقيته وفي الوجيز عن المنتقى المقبوض على سوم البيع مضمون بالقيمة متى بين له ثمناً وإن لم يبين له ثمناً لم يكن مضموناً وصورة لو قال لا أخذه

الثوب لك بعشرين فقال المشتري آخذة بعشرة فذهب بالثوب وهلك في يده فعليه قيمته  
لأنه ماضى بقبضه إلا بعوض ولو استهلكه فعليه عشرون لأنه بالاستهلاك صار راضيا  
بالباع بالمسمى دلالة جلالته على غلبة الصلاح ولو قال هذا الثوب لك بعشرة فقال  
هات حتى انظر اليه فأخذته فضاغ في يده فلا شيء عليه لأنه لم يأخذه على جهة البيع وان  
قال هات فان رضيت أخذته بعشرة فعليه قيمته انتهى **§** وفي الصغرى المقبوض على  
سوم الشراء انما يكون مضمونا اذا كان الثمن مسمى نص عليه الفقيه أبو الليث في بيع  
العيون فانه ذكر اذا قال أذهب بهذا الثوب فان رضيت به اشتريته بعشرة فذهب به فهلك  
ضمن قيمته وعليه الفتوى انتهى **§** والمقبوض بعقد فاسد تعتبر قيمته يوم القبض لأنه  
دخل في ضمانه يومئذ وعند محمد تعتبر قيمته يوم التلف لأنه به يتقرر عليه ذكره الزيلعي  
في البيع الفاسد **§** ولو أخذ ثوبا من رجل فقال هو بعشرين وقال المشتري لا أريدك على  
عشرة فأخذه وذهب به فضاغ عنده قال أبو يوسف هو بعشرين **§** ولو قال أخذ ثوبا على  
المساومة فدفعه اليه البائع وهو يساومه والبائع يقول هو بعشرة فهو على الثمن الذي  
قال البائع حتى يرد عليه المشتري وان قال المشتري للبائع هات حتى انظر اليه فدفع  
اليه البائع وقال لا نقص عن خمسة عشر وقال المشتري قد أخذته بعشرة فسكت البائع  
وذهب المشتري على ذلك فهو بخمسة عشر **§** رجل قال لغيره هذا الثوب لك بعشرة  
دراهم فقال هات حتى انظر اليه أو حتى أريه غيري فأخذه على هذا فضاغ قال أبو حنيفة  
لا شيء عليه وان قال هات فان رضيت به أخذته فضاغ فعليه الثمن وان قال ان رضيت به اشتريته  
فهو باطل وهكذا قال أبو يوسف ساوم رجلا بثوب فقال البائع هو لك بعشرين وقال  
المشتري لا بل بعشرة فذهب به المشتري على ذلك ولم يرض البائع بعشرة فليس هذا ببيع الا  
ان المشتري ان استهلكه يلزمه عشرون درهما وله ان يرد ما لم يستهلكه قال أبو حنيفة  
وأبو يوسف القياس أن يكون عليه قيمته لكن اتركنا القياس بالعرف ويلزمه هذا بعشرين  
**§** رجل ساوم رجلا بقدح فقال لصاحب القدح أرنى قدحك هذا فدفعه اليه ونظر اليه  
الرجل فوقع منه على أقداح لصاحب الزجاج فانكسر القدح والاقداح قال محمد لا يضمن  
القابض القدح المدفوع اليه لأنه قبضه على سوم الشراء من غير بيان الثمن وعليه ضمان  
الاقداح التي انكسرت بقبضه انتهى ولا يضمن القدح لأنه أمانة ويضمن سائر الاقداح  
لأنه أنلفها بغير إذنه من قاضي خان قلت الا أن يكون الثمن مسمى فيضمن قيمة القدح أيضا  
ذكره في الوجيز **§** لو قال البائع أبيع بخمسة عشر وقال المشتري لا آخذ الا بعشرة  
والثوب في يد المشتري فذهب فهو بخمسة عشر وان كان في يد البائع فدفعه اليه فهو بعشرة  
**§** اشترى ثوبا فقلط وأخذ ثوبا غير ما اشتراه فعليه قيمته من الوجيز **§** رجل طلب من  
البرازن ثوبا فاعطاه ثلاثة أثواب وقال هذا بعشرة وهذا بعشرين وهذا ثلاثين أحملها الي  
منزلك فاي ثوب رضيت به فحمل الرجل الثياب فاحترقت الكل عند المشتري قال



الشيخ محمد بن الفضل ان هلك الكل جسيمة أو على التعاقب ولا يدري الذي هلك أولا والذي  
بعده ضمن المشتري ثلث عن كل ثوب وان عرف الاول لزمه ثمنه والثوبان أمانة عنده  
وان هلك الثوبان وبقي الثالث فانه يرد الثالث لأنه أمانة وأما الثوبان فيلزمه قيمته نصف  
كل واحد منهما اذا كان لا يعلم أيهما هلك وان هلك واحد وبقي اثنان لزمه قيمة ما هلك ويرد  
الثوبين وان احترق الثوبان وبقي الثالث ثلثه أو ربعه ولم يعلم أيهما احترق أو لا يرد ما بقي  
من الثالث ويضمن نصف كل واحد من الثوبين ولا يضمن نقصان الثالث من قاضي خان  
وفي رواية رجل يبيع سلعة فقال لغيره انظر فيها فأخذها لينظر فيها فهلك في يده لا يضمن  
وان قال الناظر بعد ما نظرتكم تبيع قالوا لا يكون ضامنا والصحيح انه لا يكون ضامنا الا اذا قال  
صاحب السلعة بكذا انتهى **§** رجل دفع الى رجل عبدا له على انه ان شاء قبضه بالشراء  
وان شاء قبضه بالاجارة كل سنة بكذا فهلك عنده بعد القبض ان هلك بعد الاستعمال  
فهو على الاجارة ولو قال له أردت المالك ان كانت قيمته مثل الاجر أو أكثر قبل قوله  
وان كان الاجر أكثر لا يصدق وان هلك قبل الاستعمال لا يضمن لأنه لم يقبضه على  
الضمان هذه في المسائل المتفرقة من اجارات الخلاصة **§** استباع قوسا فقال له بائعها  
خذها فهداها فهداها فانكسرت يضمن وكذا اذا قال مدها فان انكسرت لا ضمان عليهن  
يضمن أيضا قال علي السعدي هذا اذا انفق على الثمن كما اذا أخذ شيئا على سوم البيع وقال  
له البائع ان هلك فلا ضمان عليهن يضمن كذا هذا في الغصب من القنية **§** لو باعه  
وسكت عن الثمن ثبت المالك اذا اتصل به القبض في قول أبي يوسف ومحمد ولو قال بعث بغير  
ثمن لا يملك المبيع وان قبض الثمن لان مطلق البيع يقضي المعاوضة فاذا سكت عن الثمن  
كان عوضه قيمته فيصير كأنه قال بعته بالقيمة وكذا جميع البياعات الفاسدة تكون مضمونة  
بالقيمة بخلاف ما اذا قال بعث بغير ثمن لأنه لا عبرة للمقتضى مع التصريح بخلافه من الخلاصة  
**§** البيع الباطل لا يفيد المالك بالقبض ولو هلك المبيع في يد المشتري فيه يكون أمانة عند بعض  
المشايخ لان العقد غير معتبر في القبض باذن المالك وعند البعض يكون مضمونا لانه  
لا يكون أدنى حالا من المقبوض على سوم الشراء وقيل الاول قول أبي حنيفة والثاني قولهما  
ذكره في الهداية وفيها أيضا وان مات أم الولد والمدر في يد المشتري فلا ضمان عليه عند أبي  
حنيفة وقالا عليه قيمتهما وهو رواية عنه قلت فاقيل ان الاول قول أبي حنيفة انما يستقيم  
على رواية عدم الضمان فيهما عنه وأما على الرواية الاخرى فلا يستقيم كالا يخفى **§** وفي  
الصغرى ذكر الطوارقي في بيعه اذا اشترى بالميتة أو بالدم وقبض روى الحسن عن أبي  
حنيفة انه لا يكون مضمونا وابن سماعة عن محمد انه لا يكون مضمونا وفي قاضي خان المشتري  
بالميتة والدم لا يملك وان قبض فان هلك عند المشتري في رواية لا يضمن وذكر شمس الأئمة  
السرخسي انه يضمن هو الصحيح انتهى قلت والذي أخترته ان المبيع لو كان غير مال وهو  
مالا يجري فيه التنافس والابتدال كالتراب والدم والميتة خفف أنفها والحرأ وغير متقوم



بيع بنقد بحكم المسلم يكون امانة عند المشتري لا يضمنه بالهلاك كافي درر الجار والايكون  
مضمونا كما هو فيه أيضا ١٠ والفساد بقيد الملك عند القبض ويكون المبيع مضمونا في يد  
المشتري يلزمه مثله ان كان مثلياً والقيمة ان كان قيمياً كافي الهداية ١١ وزوائد المبيع يباع  
فاذا اذعن الفسخ ولا تضمن بالهلاك وتضمن بالاستهلاك كافي مشتمل الهداية عن البرازية  
وفي الخلاصة زوائد المبيع المنفصلة ان كانت متولدة عن الاصل كالولد فانما لا تمنع الردولة ان  
يردهما جميعا ولو كانت الولادة نفصتها اجبر النقصان بالحادث ان كان به وفاء عند ناولو  
هلكت هذه الزوائد في يد المشتري لا تضمن ١٢ زوائد الغصب ويغرم نقصان الولادة ولو  
استهلك المشتري هذه الزوائد تضمن ولو هلك المبيع والزوائد فاعلة للبائع ان يسترد الزيادة  
ويأخذ من المشتري قيمة المبيع وقت القبض ولو كانت الزيادة منفصلة غير متولدة من  
الاصل كالهبة للبائع ان يسترد المبيع مع هذه الزوائد ولا تطيب له فان هلكت الزيادة في  
يد المشتري تقرر عايبه ضمان المبيع وبقيت الزوائد للمشتري بخلاف الزوائد المتولدة انتهى  
وفي الهداية من الجهاد الاوصاف تضمن في البيع الفساد كافي الغصب انتهى وفي الحقائق  
اذا قبض المشتري شراء فاسدا ثم ازدادت قيمته في يده ثم استهلكه ضمن قيمته يوم الاستهلاك  
عند محمد ويوم القبض عندهما وان كانت الزيادة من حيث العين ضمن قيمته يوم القبض  
اتفاقا والبيع كالاهلاك انتهى قلت ومشي على ذلك في المجموع ودرر الجار والثلث المقبوض  
بيعه باطل الصحيح انه مضمون كفساد كافي مشتمل الهداية عن الجامع والفصولين عن فوائد  
صاحب المحيط ١٣ ولو اشترى وقرطب كان على البائع ان يأتي به الى منزل المشتري عرفا حتى  
لوهلاك في الطريق يهلك على البائع ١٤ رجل دفع الى قصاب درهم اوزنيلا وقال اعطني  
بهذه الدراهم لحماوزنه وضعه في هذا الزنيل حتى أجي بعد ساعة ففعل القصاب ذلك فاكنته  
الهرة فانه يهلك على القصاب لان الوكالة لم تصح لانه لم يبين موضع اللحم وان موضع اللحم  
فقال من الذراع أو الجنب فيشتد يكون الهلاك على المشتري وهو كالمشتري حنطة بعينها  
ودفع غرارته الى البائع وقال كاهافيه ففعل بهير المشتري قابضا ولو كانت الحنطة  
بغير عينها بان كانت سلما وفرن سلعة فدفع رب السلم غرارته الى المسلم اليه وأمره بان يكبل  
المسلم فيه فيما فعل لا يصير قابضا الا اذا كان بحضرة رب السلم قال الشيخ أبو بكر محمد بن  
الفضل وكذا الجواب في شراء الكبر باس ١٥ لو اشترى ذراعا من ثوب وقال اقطع من هذا  
الجانب فقطع البائع ولم يرض به المشتري كان لازما على المشتري والا فلا ١٦ استباع قوسا فقال  
له البائع مده القوس فذهه فانكسر يضمن قيمته وان قال البائع مده فان انكسر فلا ضمان عليك  
قدم وانكسر يضمن أيضا قال القاضي الامام أبو علي النسفي هذا اذا اتفقا على الثمن فان  
الرجل لو أخذ شيئا على سوم الشراء ثم قال البائع ان هلك فلا ضمان عليك بعدما اتفقا على  
الثمن فهلك يضمن فكذلك هنا ١٧ اشترى دهنًا ودفع القارورة الى الدهان وقال للدهان  
ابعث القارورة الى منزلي على يد غلامك فانكسرت القارورة في الطريق قال الشيخ أبو بكر

محمد بن الفضل يهلك الدهن على البائع وان قال للدهان ابعث على يد غلامي والمسلمة  
بجائها يهلك على المشتري ١٨ رجل اشترى دجاجة تساوي عشر بيضات بخمس بيضات  
ولم يقبض الدجاجة حتى باضت عند البائع خمس بيضات فاستهلك البائع البيضات الحادثة  
بأخذ المشتري الدجاجة بثلاث بيضات وثلاث بيضه لانه لما باضت خمس بيضات  
واستهلكها البائع صارت البيضات مقصودة بالاستهلاك وكانت قيمه الدجاجة  
عشر بيضات فيسقط حصة البيضات ولا فرق في هذا بين ما اذا كان الشراء بخمس بيضات  
بعينها أو بغير عينها ١٩ لو اشترى أمسة على انه ان لم ينقد الثمن الى ثلاثة أيام فلا بيع  
بينهما وقبض المشتري الجارية فوطئها وهي بكر أو ثيب أو جنى عليها أو أحدث عيبا ثم  
مضت الايام الثلاثة قبل ان ينقد الثمن خبر البائع ان شاء أخذها مع النقصان ولا شيء له  
وان شاء ترك وأخذ ثمنها ٢٠ رجل اشترى شيئا ثم اشترى فاسدا وقبضه ثم رده على البائع لفساد  
المبيع فلم يقبله فاعاده المشتري الى منزله فهلك عنده لا يلزمه الثمن ولا القيمة وقال أبو نصر بن  
سلام ان كان فساد المبيع منقعا عليه غير مختلف فيه فبرده على البائع يرى المشتري  
من الضمان وان لم يقبله البائع وان كان فساد المبيع مختلفا فيه لا يبرأ المشتري الا بقبول  
البائع أو بقضاء القاضي وقال أبو بكر الاسكافي يبرأ في الوجهين ومما قاله أبو نصر أشبه لان  
أحد العاقلين فيما كان مختلفا فيه لاعتكاف الضحك الا بقضاء أو رضا كافي خيار البلوغ وفسخ  
الاجارة للعدو ونحو ذلك من قاضي خان وفيه أيضا اذا باع شيئا وخطي بينه وبين المشتري  
يصير قابضا حتى لو هلك يهلك على المشتري ولو قبض المشتري المبيع قبل نقد الثمن بغير إذن  
البائع حتى وجب عليه تسليمه الى البائع لو خطي بينه وبين البائع لا يصير البائع قابضا حتى  
يقبضه بيده وكذا لو خطي المشتري بين البائع والثمن يصير البائع قابضا ولو باع غمرا على النقل  
وخطي بينه وبين المشتري صار المشتري قابضا انتهى ٢١ وفي الخلاصة عن شرح الطحاوي  
الاصل انه متى نجاس القبضان ناب أحدهما مازاب الآخر يعني ان يكون كلاهما  
قبض امانة أو قبض ضمان اما اذا اختلفا في نوب المضمون عن غير المضمون ولا ينوب عن  
المضمون بمانه ان الشيء اذا كان في يده بغصب أو مقبوضا بعقد فاسد فاشترى من المالك  
عقدا صحيا ينوب القبض الاول عن الثاني حتى لو هلك قبل ان يرد الى بيته ويصل اليه أو  
يتمكن من أخذه فإلهلاك عليه وكذا لو كان الشيء في يده ودبعة أو عارية فوهبه منه مالكة  
لا يحتاج الى قبض آخر وينوب القبض الاول عن الثاني ولو كان في يده بالغصب أو بالعقد  
الفساد فوهبه المالك منه فهنا يحتاج الى قبض جديد لا ينوب القبض الاول عن الثاني  
واذا انتهى الى مكان يتمكن من قبضه يصير قابضا بالتخلية والرهن كالعارية ٢٢ أرسل غلامه في  
حاجته ثم باعه من ابنه الصغير جاز البيع فان مات قبل ان يرجع الى الاب مات من مال الاب  
وانتقض البيع وان لم يموت ورجع الى الاب ان كان الابن صغيرا فقبض الاب قبض له ولو كبر  
الولد حين رجوع الغلام فالقبض الى الولد ولو هلك يهلك على الولد انتهى ٢٣ وسئل أبو بكر

البائع عن باع خلاف في دن وخلق بينه وبين المشتري وختم المشتري على الدن وتركه على حاله  
ثم هلك الخلل فانه يهلك من مال المشتري ان كان البائع اطار منه الدن بمنزلة من اشترى حنطة  
ثم قال للبائع كلها في غرائك ففعل والمشتري حاضر يصير قابضا وفي القدوري اذا اشترى  
حنطة بعينها فاستعار من البائع جواثقا وامره بأن يكيل فيها ففعل البائع فان كان الجواثق  
بعينها صار المشتري قابضا بكيل البائع فيها وان كان بغير عينها بان قال اعزني جواثقا وكلها  
فيه فان كان المشتري حاضر افه وقبض وان كان غائبا لم يكن قبضا وقال محمد لا يكون قبضا  
عند غيبة المشتري في الوجهين حتى يقبض الجواثق فيسلمه اليه وعن محمد فين اشترى دابة  
والبائع راكبا فقال له المشتري احملني معك ففعل فطبت الدابة فهي من مال المشتري  
وكان ركوبه قبضا **§** اشترى دهننا ودفع دبه اليه ليزنه فيها فهلك في يد البائع فان كان  
المشتري اشترى دهننا ودفع الدبة اليه وقال زن فيها فوزن بحضرة المشتري صار المشتري  
بالوزن قابضا وان كان في دكان البائع أو بيته لان وزن البائع ههنا منتقل الى المشتري لان  
الامر قد صح وان كان وزن البائع بغيبة المشتري لا يصير المشتري قابضا وان كان الدهن  
غير معين سواء وزن بحضرة المشتري أو بغيته لا يصير المشتري قابضا ولا مشتريا لانه  
لا يصير مشتريا بالشراء الاول لانه لم يصح ولا بالتعاطي لان التعاطي يقتضي قبض والقبض ولم  
يوجد من المشتري والتخليه لم يصح في دار البائع فاذا قبض صار مشتريا حتى لو هلك يهلك عليه  
نص عليه في مختصر الكافي في باب السلم لا خلاف **§** لو اشترى من آخر عشرة أربال دهن  
وجاء بقارورة ودفعها اليه وامره ان يكيله فيها او الدهن معين فلما وزن فيها ارتطبت انكسرت  
القارورة وسال الدهن ووزن الباقي وهما لا يعلمان الانكسار فاوزن قبل الانكسار قاله الهالك  
على المشتري وما وزن بعد الانكسار قاله الهالك على البائع وان بقي بعد الانكسار شيء مما وزن قبل  
الانكسار وصب البائع فيه دهن آخر كان ذلك للبائع وضمن البائع مثل ذلك القدر للمشتري  
هذا اذا دفع القارورة صحيحة فان دفعها منكسرة وهو لا يعلم وامره بالصب فيها فصب البائع  
وهو لا يعلم ايضا فذلك كله على المشتري وهذا التفصيل الذي ذكرنا فيما اذا دفع القارورة الى  
البائع فان كان المشتري يمسكها ايده ولم يدفع الى البائع والمشتري بها قاله الهالك كله في جميع  
ما ذكرنا على المشتري **§** اذا اشترى حطبيا فلما ذهب في الطريق غصب الحطب من البائع فهو  
على البائع لان على البائع تسليم المبيع الى المشتري لما كان البائع في المصر وهكذا التبعين  
ويصير قابضا بالتخليه في الشراء كافي الجائز **§** اشترى عقارا فقال البائع سلمتها اليك وقبل  
المشتري والعقار غائب عن حضرتها كان قبضا في قول أبي حنيفة وقالان كان يقدر على  
دخوله واغلاقه فهو تسليم وقبض والا فلا وفي فتاوى مهر قند اشترى دارا وقبض مفتاحها  
ولم يذهب الى الدار فان كان المفتاح بحال يتبأ له ان يفقهه من غير كفه يكون قابضا وان لم  
يتبأ له فقه لا يصير قابضا **§** اذا اشترى جارية فوطئها قبل القبض ان كانت بكرا فالوطء  
نقصان لا محالة فيصير المشتري به لها قابضا حتى لو هلكت تملك من مال المشتري فان أحدث

البائع منع بعد ووطء المشتري صار ناقضا قبض المشتري حتى لو هلكت تملك من مال البائع الا  
انه يبقى حصة النقصان الحاصل بسبب زوال البكارة على المشتري لان ذلك القدر من  
الثمن يقرر على المشتري وان كانت الجارية ثيبا فالوطء ليس بنقصان لكن يصير به المشتري  
قابضا فان أحدث البائع منع بعد ووطء المشتري ثم هلكت تملك كلها من مال البائع **§** الرجل  
لوبياع ماله من ابنه الصغير لا ينوب ذلك عن قبض الشراء فالحق يمكن من القبض حقيقة  
يملك من مال الاب هذه الجملة من الصغرى وقد أطلت الكلام في تقرير بعضها تركناه  
حذرا عن التطويل واعتمادا على ما صححه فانه العمد في هذا الباب وهي له وارثه كما لا يخفى  
**§** وفي قابضات لوبياع دارا وسلمها الى المشتري وفيها متاع قليل للبائع لم يكن تسليم الا اذا  
سلمها فارغة وان أودع المتاع عند المشتري وأذن للمشتري بقبض الدار والمتاع جميعا  
صح تسليمه ولو باع دارا ليست بحضرة ما فقال البائع سلمتها اليك وقال المشتري قبلت ذكر في  
ظاهر الرواية ان التخليه في الدور والعقار لا تكون الا بقرب منها وذكر في النوادر اذا قال  
البائع سلمتها اليك وقال المشتري قبلت والدار ليست بحضرة ما يصير المشتري قابضا في قول  
أبي حنيفة وقالان كانت الدار بقرب منهما بحيث يقدر على الدخول والاغلاق فهو تسليم  
وقبض والا فلا وفي ظاهر الرواية اعتبر القرب ولم يذكروا فيه خلافا والصحيح ما ذكره ظاهر  
الرواية لان في القريب يتصور القبض الحقيقي في الحال فتقام التخييه مقام القبض وان  
دفع المفتاح الى المشتري ولم يقل خذيت بينك وبين الدار فاقبضها لم يكن ذلك قبضا انتهى  
**§** المشتري اذا وجد في المشتري عيبا بعد ما زاد المشتري لا يحلوا ما ان تكون الزيادة متصلة  
متولدة من الاصل أو غير متولدة فان كانت متولدة فانما لا تمنع الرد وان كانت غير متولدة  
من الاصل كاصبغ صار المشتري قابضا باحداها ويمتنع الرد ويرجع بالنقصان وان كانت  
منفصلة متولدة لا يمتنع الرد وهو بالخيار ان شاء ردهما وان شاء رضى به مما يجمع الثمن ولو لم  
يجد بالاصل عيبا لكن وجد بالزيادة عيبا فليس له حق رد الزيادة الا اذا كان حدوث تلك  
الزيادة قبل القبض يورث نقصا في المبيع فحينئذ له حق الرد لابل النقصان في المبيع ولو  
قبضها ثم وجد في المبيع عيبا بالزيادة قائمه له أن يرجع المبيع المعيب خاصة بحصته من  
الثمن بعدما قسم الثمن على قيمة المبيع وقت البيع وعلى قيمة الزيادة وقت القبض ولو وجد  
بالزيادة عيبا دون له أن يرد ها خاصة بحصتها من الثمن لانه صار لها حصة من الثمن بعد القبض  
بخلاف الاول وان كانت الزيادة منفصلة غير متولدة كالهبة والصدقة والكسب لا تمنع الرد  
فاذا رده فالزيادة للمشتري بغير ثمن ولا تطيب له عند أبي حنيفة والاصل عنده ان الزيادة في  
المبيع البات للمشتري تم البيع أو انفسخ وفي البيع مع الخيار موقوفة ان تم البيع فلم يشتري  
وان انفسخ فللبائع هذا اذا حدثت الزيادة قبل القبض أما اذا حدثت بعد القبض ثم اطاع على  
هيب كان عند البائع فان كانت الزيادة متصلة متولدة منعت الرد والفسخ عند أبي حنيفة  
وأبي يوسف ويرجع بالنقصان ولو كانت غير متولدة منعت الرد ويرجع بحصة العيب الا اذا



راضيا على الرد فصار كبيع جديد هذا اذا كانت الزيادة قاعة في يد المشتري وان كانت هالكة ينظر ان كانت هالكة بآفة سماوية جعلت كأن لم تكن وله أن يرد المشتري وان هلك بفعل المشتري ان شاء البائع قبل ورد جميع الثمن وان شاء لم يقبل ورد حصه العيب سواء كان حدوث الزيادة بورث النقصان في الاصل أولا من الخلاصة ١٠ اذا باع الاب أو الوصي مال الصبي من غريم نفسه جاز وقوع المقاصة ويضمن للصبي عندهما وعند أبي يوسف لا تقع المقاصة من الهداية ١١ ولو اشترى أرضا بشجرها فآثرت قبل قبضها وقيمة الأرض والثمر والثلث سواء فاستهلك البائع ثمرها قبل القبض يسقط ربع الثمن عند أبي حنيفة وعندهما يسقط ثلثه آثرت ثمرتين في يد البائع قبل قبض المشتري واستهلكه البائع يسقط ثلث الثمن عند أبي يوسف وعندهما نصفه من المجمع ولو كان عليها الثمر وقت البيع وشرطاه للمشتري فالبايع استهلكه قبل قبض المشتري يسقط الثلث اتفاقا وكذلك لو هلك بآفة سماوية يسقط حصته من الثمن بالانحلاف والحادث بعد البيع في يد البائع لو هلك بآفة سماوية لا يسقط من الثمن شيء اجماعا من شرح المجمع ١٢ وزوائد المبيع لا يكون له حصه من الثمن الا اذا صار مقصودا بالقبض هذه في الرهن من الهداية وخيار البائع يمنع خروج المبيع عن ملكه فلو قبضه المشتري باذن البائع وهلك في يده في مدة الخيار ضمنه القيمة وان هلك في يده انفسخ ولا شيء على البائع وخيار المشتري لا يمنع خروج المبيع عن ملك البائع الا ان المشتري لا يملكه عند أبي حنيفة وقال لا يملكه فاذا قبض المشتري بالخيار المبيع باذن البائع ثم أودعه عند البائع فهو ملك في يده في المدة هلك من مال البائع لا ردتا قبض بالرد عنده لعدم الملك وعندهما يملك من مال المشتري لصحة الايداع باعتبار قيام الملك من الهداية ولو كان الخيار للبائع فلم المبيع الى المشتري ثم ان المشتري أودعه البائع فهو ملك عنده في مدة الخيار بطل البيع عند الكل ولو كان البيع بائنا فقبض المشتري المبيع باذن البائع أو بغيره وان كان حال أو مؤجل للمشتري خيار رؤية أو عيب فأودعه البائع فهو ملك عند البائع ثم البيع ولزمه الثمن عند الكل من قاضي خان ١٣ واذا حصل عيب عند المشتري في المبيع ثم اطلع على عيب كان عند البائع فله أن يرجع بالنقصان على البائع ولا يرد المبيع الا ان يرى البائع ان يأخذه بعينه فله ذلك من الهداية ولم يذكر واعتباره يوم البيع أو يوم القبض وينبغي اعتبار النقصان يوم البيع كذا في الاشياء من القول في غن المثل ولم يجوز علماؤنا الرد مع ضمان النقصان وعند مالك يرد ويضمن نقصان العيب الحادث عنده كافي المجمع ١٤ ومن اشترى ثوبا فاقطعه فوجد به عيبا يرجع بنقصان العيب فان قال البائع أنا قبله كذلك كان له فان باعه المشتري لم يرجع بشيء وان قطع الثوب وخاطه أو صبغه أجزأت ذلك الوتيق سمن ثم اطلع على عيب يرجع بنقصانه وليس للبائع أن يأخذه فان باعه المشتري بعد ما رأى العيب يرجع بالنقصان ولو اشترى ثوبا فاقطعه لبا الولد الصغير وخاطه ثم اطلع على عيب لا يرجع بالنقصان ولو كان الولد كبيرا يرجع ١٥ ومن اشترى عبدا فاعاقه أو مات عنده ثم اطلع

على عيب يرجع بنقصانه والتدبير والاستيلاء بمنزلة وان اعاقه على مال لم يرجع بشيء وعند أبي حنيفة أنه يرجع وان قتله المشتري أو كان طعما مافا كله لم يرجع بشيء عند أبي حنيفة وعندهما يرجع وعلى هذا الخلاف اذا لبس الثوب حتى تخرق وان أكل بعض الطعام ثم علم بالعيب فكذا الجواب عند أبي حنيفة لان الطعام كشي واحد فصار كبيع البعض وعندهما انه يرجع بنقصان العيب في الكل وعنهما انه يرد ما بقي من الهداية وفي الحقائق وعند محمد يرجع بنقصان ما أكل ويرد الباقي رضى البائع أولا وعليه الفتوى وفيه أيضا الخلاف فيما اذا كان في وعاء واحد وان كان في وعاءين فاكل ما في أحدهما أو باع ثم اطلع على عيب كان عند البائع فله رد الباقي بحصته من الثمن اتفاقا انتهى وفي الفصولين الفتوى على قولهما فبما اذا أكل الطعام ثم اطلع على عيب ذكره في شرح الدرر ١٦ ومن اشترى جارية قد جلبت عند البائع فولدت عند المشتري وماتت في نفاسها لا يرجع على البائع بشيء عند أبي حنيفة وعندهما يرجع بفضل ما بين قيمتها حاملا الى غير حامل من الهداية وفي الخلاصة لو ماتت الجارية بالولادة في يد المشتري ولم يعلم انها حبل ان ماتت في نفاسها فانه يرجع بالنقصان ولا يرد كل الثمن ١٧ اشترى حديد يتخذ منه آلات التجارين وجعله في الكور ليحرقه في النار فوجد به عيبا ولا يصلح لتلك الآلات لا يرجع بالنقصان ولا يرد ١٨ اشترى سنجابا ووجد الثعلب قبلها لا يبيع فظهر بها عيب يرجع بالنقصان كالأشياء التي يشتريها قبله فظهر عيبه ١٩ ولو اشترى عبدا وادبه أثر قرحة وبدت ولم يعلم به ثم عادت قرحته وأخبر الجراحون أن عودها بالعيب القديم لم يرد به ويرجع بنقصان العبد من انقيته ٢٠ ولو ظهر على عيبه بعد ما كاتب العبد أو أبق لا يرجع بالنقصان عند أبي حنيفة خلافا لأبي يوسف من المجمع ولو باع نصفه أو وهبه ثم وجد به عيبا لا يرجع بالنقصان في الباقي عندنا خلافا لأبي يوسف من شرح الدرر ٢١ وقال في الوجيز أصله ان حق الرجوع بالنقصان اغيا بسقط بأحد الأمرين اما بوصول عوض المبيع اليه حقيقة أو معنى أو بنشئه بالمبيع بعد العلم بالعيب حال امكان الرد ونشئه بالمبيع حال عجزه عن رده لا يدل على الرضا ونشئه بغيره بتسليطه كتبته بنفسه اه وفي الخلاصة ان نعتذر الردي متى كان يصنع من جهة المشتري يسقط حق الرجوع بالنقصان ومتى كان لا يصنع من جهة المشتري لا يسقط حقه في الرجوع اذا ثبت هذا نقول اذا باعها بعد ما وطئها بطل حقه في الرجوع لان للبائع أن يقبلها بعد وطئه فتمت الردي كان يصنع به بخلاف ما اذا وطئها غيره لانه ليس له أن يقبلها على ما ذكرنا ولو اشترى ثوبا فاقطعه أو خاطه أو طحن الحنطة لا يرد فان باعه له أن يرجع بالنقصان وفي القطع بدون الخياطة لو باعه بطل حق الرجوع اه ٢٢ ومن اشترى عبدا قد سرق ولم يعلم به فقطع عند المشتري فله أن يرد به ويأخذ الثمن عند أبي حنيفة وقال لا يرجع عبا بين قيمته سارقا الى غير سارق وعلى هذا الخلاف اذا قتل بسبب وجد في يد البائع من الهداية قال صدر الشريعة الرد في صورة القطع أما في القتل فلا رد بل يأخذ الثمن عند أبي حنيفة قال في الحقائق وطريق معرفة ما بين قيمته مقتولا الى غير

مقتول على قواه ما أن يقوم العبد مباح الدم ومعصوم الدم وكذلك في السرقة يقوم سارقا  
وغير سارق فيرجع بنقصان ما بين قيمته ما فيه أيضا إذا وجد المشتري العبد راجب الحد  
وأقيم عليه الحد عنده فمات أو انتقص لا يرجع بشئ على البائع اتفاقا علم به أم لا اه  
ولو سرق في يد البائع ثم في يد المشتري فقطع بهما عندهما يرجع بالنقصان كما ذكرنا وعنده  
لا يرد به دون رضا البائع للعيب الحادث ويرجع ربع الثمن من الهداية **§** ومن باع عبدا  
على أنه برى من شجرة أي به عيب واحد فاذا به شجرتان وقد تعذر الرد بسبب من الأسباب بخير  
أبو يوسف البائع في تعيين التي تبرا عنها وجعل محمد الخيار للمشتري فيرجع بنقصان أي  
العيبين شاء وكذا إذا وجد به ثلاث عيوب فإنه يرجع بنقصان العيبين ذكره في الحقائق **§** ولو  
وجد رب المسلم المسلم فيه معيبا وقد حدث عنه آخر فإن قبله المسلم إليه عاد المسلم لا تنقاض  
القبض وإن أبي المسلم إليه عن القبول فله ذلك وليس عليه شئ عند أبي حنيفة وعند أبي  
يوسف إن أبي عن القبول يرد رب المسلم عليه مثل المقبوض ويرجع بالمشروط في العقد وعند  
محمد إن أبي أن يقبله فرب المسلم أن يرجع عليه بقدر النقصان في رأس المال فيقوم المسلم  
فيه سليمان عن العيب ثم يقوم عيبا بالعيب القديم فيرجع بفضل ما بينهما ويحمل المسئلة المجمع  
**§** اشترى جارية على أنها بكر فاذا هي غير بكر عرف ذلك باقرار البائع كان المشتري بالخيار  
فإن اتبع الرد بسبب من الأسباب يرجع المشتري على البائع بحصة البكارة من الثمن فتقوم  
بكرها وغير بكر فيرجع بفضل ما بينهما من الثمن **§** اشترى جارية وغاب البائع فاطلع المشتري  
على عيب فرفع الأمر إلى القاضي وأثبت عنده الشراء والعيب فأخذها القاضي ووضعها على  
يدي أمير فماتت في يده وحضر الغائب ليس للمشتري أن يأخذ الثمن منه وكان الهلال على  
المشتري لأن أخذ القاضي لم يكن قبولا للجارية لأنه لو فعل ذلك كان قضاء على الغائب بل كان  
واضاهاها على يدي أمير حتى إذا حضر وطلب المشتري الرد عليه ردها عليه وانما تترك في يد  
المشتري لأنه ليس فيها ما يمنع الرد فكان هلالا كما في يدي أمير القاضي هلالا كما على المشتري  
كذا في أمهادية قال الاستروشي ينبغي أن يكون هذا فيما إذا لم يقض القاضي بالرد على  
البائع بل أخذها منه ووضعها على يدي عدل أما إذا قضى على البائع بالرد فينبغي أن تملك  
من مال البائع ويسترد المشتري الثمن لأن أقصى ما في الباب أن هذا قضاء على الغائب من  
خهم حاضر ولكن القضاء على الغائب ينفذ في أظهر الروايتين عن أصحابنا ذكره في مشتمل  
الهداية وفي الثانية رجل اشترى جارية وقبضها فوطئها وقبلها بشهوة ثم وجد بها عيبا  
لا يردّها ولكن يرجع بنقصان العيب إذا رضى البائع أن يأخذها ولا يدفع النقصان  
**§** اشترى بذرا البصل وزرعه فلم ينبت فظهر أنه من فساد يقال له بانقاربه يوسيه يرجع  
بالثمن **§** اشترى كفتا للميت ووجد به عيبا لا يرد ولا يرجع بالنقصان إن تبرع به أجنبي ولو وارثا  
رجع بالنقصان من التركة **§** اشترى عبدا فقتلها وضامن له رجل عيوبه فاطلع على عيب ورده  
لا ضمان عليه على قياس قول الإمام لأنه باطل كضمان العهدة ولو ضمن له السرقة أو الحرقة

فوجد مسمرا أو حرا أو الجنون أو العسفى فوجده كذلك رجع على الضامن بالثمن ولو مات  
عنده وقضى بالنقص رجع به على الضامن الثمن **§** اشترى على أنها عذراء فماتت في يده ثم علم  
أنه لم تكن لم يرجع بشئ كذا عن الإمام وعن الثاني يرجع بالنقصان **§** اشترى الدابة على  
أنها بدون غلبها مرة بعد أخرى فبان نقصان لبنها ليس له الرد ويرجع بالنقصان **§** اشترى  
دابة أو غلاما فاطلع به على عيب ولم يجد المالك فأمسكه وأطعمه ولم يتصرف بما يدل على  
الرضا برده لو حضر ويرجع بالنقصان إن هلك من شتم الهداية **§** رجل اشترى شجرة  
فقطعها ووجدها لا تصلح إلا للقطب يرجع بنقصان العيب إلا أن يأخذها البائع مقطوعة  
**§** رجل اشترى طائوسا إلى النير وزان كانا يعرفان النير وزان الأفسد فان حمله إلى منزله  
فوجد مريضا وأخبر البائع ودفعه إليه فقبضه إذا لم يعرف النير وزان حتى فسد فلم يقبل حمله إلى  
منزله فمات ليس على المشتري شئ من الثمن لأن البيع فاسد كمن غصب شيئا ثم حمله إلى  
المقصود منه وأبي المالك أن يقبله منه فله الغاصب إلى منزله فضاء عنه لا يضمن ثم قال  
أبو بكر كان أبو نصر يقول إذا كان البيع فاسدا لا خلاف في أنه يبرأ من الضمان سواء قبل أو لم  
يقبل فإن كان فاسدا لم يتفقوا عليه لم يبرأ إلا بقول البائع أو بقضاء القاضي **§** إذا انتقص  
المبيع بيعا فاسدا في يد المشتري إن كان النقصان باقيا فمما يوجب له أن يأخذ مع ارش  
النقصان وكذا إذا كان النقصان بفعل المشتري أو بفعل المفقود عليه وإن كان بفعل  
الأجنبي فالبايع بالخيار فالارش إن شاء أخذ من الجاني والجاني لا يرجع على المشتري وإن  
شاء اتبع المشتري والمشتري يرجع على الجاني كافي الغصب **§** لو اشترى جارية تركية  
أو غلاما تركيا أو على أنها تركية فاذا هي هندية يردّها فإن تعذر يرجع بالنقصان فإن كانت  
هالكة لا يرجع بشئ عند أبي حنيفة **§** اشترى قبا أو قانسوة على أن حشوها فطن فاذا هو  
من صوف جاز البيع لأن الحشوة تبع ويرجع بنقصان العيب **§** اشترى جارية على أنها خبازة  
وقبضها أو ملكتها ثم أقر البائع أنها لم تكن خبازة لم يرجع بنقصان ذلك عند أبي حنيفة لكن  
إن كانت قائمة ردها قال هذا جواب الجامع وفي الزيادات لو ماتت أو عيبت حتى تعذر الرد  
تقوم وهي خبازة أو كاتبة وتقوم وهي غير ذلك فيرجع بالفضل وانما تقوم كاتبة أدنى  
ما ينطاق عليه هذا الاسم **§** ولو اشترى ثوبا على أنه عشرة أذرع فوجد ثمانية أذرع فأراد أن  
يرده فله أن يقوم على هذا وعلى هذا **§** رجل اشترى خمسة أقدرة خنطة فوجد فيها ثيابا كان  
مثل ما يوجد في الخنطة لا يرد ولا يرجع بالنقصان وإن كان بحال لا يكون في الخنطة مثل  
ذلك وبعد النام عيبا له أن يرد الخنطة كلها ولو أراد أن يميز التراب أو المعيب ويرده على  
البائع ويحبس الخنطة بثمنه ليس له ذلك فإن ميز مع هذا فوجد ثوبا كثيرا بعد النام عيبا  
إن أمكنه أن يردّها كلها على البائع بذلك الكيل لو خلط البعض ببعض له أن يرد وإن لم  
يمكنه الرد بذلك الكيل لو خلطها بذلك بان نقص ليس له الرد ولكن يرجع بنقصان العيب  
وهو نقصان الخنطة إلا أن يرضى البائع أن يأخذ به عيبه فله ذلك والسمسم ونحوه على هذا



من الخلاصة **§** رجل باع عبدا يباع فاسدا ثم تناقضا البيع بعد القبض ثم أبرأ البائع المشتري عن القيمة ثم مات الغلام لزمته القيمة وان أبرأه عن العبد ثم مات لا يلزمه شيء لانه اذا أبرأه عن الغلام فقد أخرج الغلام من أن يكون مضمونا وصار أمانة فلا يضمن عند الهلاك **§** وان باعه جائزا وقبضه المشتري ثم تقابلا البيع ثم ان البائع أبرأ المشتري عن الثمن فهلك الغلام عند المشتري لا شيء على المشتري لان في البيع الجائر الغلام بعد الاقالة مضمون على المشتري بالثمن فاذا أبرأه عن الثمن صح أبرأؤه اما في البيع الفاسد حق البائع في المبيع لافي القيمة وانما ينتقل حقه الى القيمة عند الهلاك فاذا أبرأه عن القيمة قبل الهلاك فقد أبرأ قبل الوجوب فلا يصح حتى لو قال أبرأك عن الغلام كان بريأ وصار وديعه فلا يضمن قيمته بالهلاك **§** اشترى ثوبا ثم مره فاسدا وقبضه وقطعه قيمه صا ولم يخطئه ثم أودعه عند البائع فهلك ضمن المشتري نقصان القطع ولا يضمن قيمة الثوب لانه لما أودعه البائع فقد رده على البائع الا قدر نقصان القطع لان الرد بحكم الفساد مستحق فاذا وصل الى البائع باى وجه وصل يقع على المشتري **§** اشترى عبدا ثم مره فاسدا وقبضه ثم أعنته أو قتله وقيمه يوم الاعتاق والقتل أكثر من قيمته يوم القبض كان عليه قيمته يوم القبض **§** اشترى أمة ثم مره فاسدا وقبضه فاولدت عنده من غيره ولد فاعتقه ما كان على المشتري قيمة الام يوم القبض وقيمة الولد يوم الاعتاق لان الولد كان أمانة فيه ضمن قيمته يوم الاعتاق **§** اشترى جارية ثم مره فاسدا واستولدها صارت أم ولد له وبطل حق الفسخ وبغرم قيمتها للبائع واختل في وجوب العقر للبائع قال أبو حنيفة وأبو يوسف اذا غرم القيمة لا يجب العقر وقال محمد يجب العقر مع القيمة ويدخل الأقل في الاكثر وان وطئها ولم يستولدها ردها على البائع وبغرم العقر للبائع عند الكل باتفاق الروايات **§** اذا باع الرجل مال الغير يتوقف البيع على اجازة المالك وبشرط صحة الاجازة قيام العاقدين وقيام المعقود عليه واذا هلك المبيع عند المشتري كان المالك بالخيار ان شاء ضمن البائع وان شاء ضمن المشتري وعند اختيار تضمين أحدهما يبرأ الآخر فان ضمن المشتري قيمته بطل البيع وكان للمشتري ان يسترد الثمن من البائع ان كان نقده وان ضمن البائع نفذ البيع عليه ان كان أمانة عند المشتري بان سلم أولا ثم باع وان باع أولا ثم سلم لا ينفذ البيع ويرجع عبا ضمن على المشتري من قاضيان **§** وان أجاز المالك البيع قبل الهلاك يكون الثمن مملوكا له حتى لو ضاع قبل الاجازة أو بعد الايضمه الفضولى لان الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة ذكره في شرح المجمع **§** الزيادة المنفصلة غير المتولدة من الاصل لا تمنع الرد بالعيب كالكسب والغلة وتسلم له شترى ولا يضر حصوله له مجانا لان المالك يمكن جزا من المبيع فلم يملكها بالثمن وانما ملكها بالضمان لانه قبل الرد كان في ضمانه ولو هلك هلك من ماله وبغمله بطيب الرخ لم يحدث الخراج بالضمان من قاضيان **§** اشترى شاة على انهم البون فخلها مرة بعد مرة فتبين له بنقصان لبنها انما صرارة ورجع بالنقصان وليس له ان يردها مع اللبن ولا بدون اللبن **§** اشترى قدوما فادخله النار ثم وجد به عيبا لا يرد

ويرجع

ويرجع بالنقصان وفي الذهب لو أدخله النار رده ولو اشترى منشارا وحده ثم وجد به عيبا لا يرد **§** اشترى شجرة ليتخذ منها بابا أو نحو ذلك فقطعها فوجد هال لا تصلح لما اشتراها لانه يرد **§** يرجع بنقصان العيب الا ان يأخذها البائع مقطوعة ويرد الثمن **§** رجل اشترى عبدا بجارية وتقابضا فوطئ مشترى الجارية ثم رأى مشترى العبد به عيبا ولم يررض فهو بالخيار ان شاء ضمن مشترى الجارية قيمة الجارية يوم قبضها وان شاء أخذ الجارية وليس له ان يضمن النقصان ان كانت بكر او لا العقر ان كانت ثيبا لان الوطء حصل على ملكه **§** رجلان لكل واحد منهما ما يعير تباعا وتقابضا ثم وجد أحدهما في البعير الذي اشتراه عيبا ثم مات في يده وقدم مرض البعير الا تخلفه الخيار ان شاء رجع بمحصنة العيب من البعير الاخر وان شاء رجع بمحصنة المبيع من قيمة البعير الاخر صحها وانما يخير لمرض البعير **§** يباع عنده بضائع للناس أمر به ببيعها فباعها من رجل ثمن مسمى وسلمها اليه ثم عمل الثمن من ماله الى أصحابها على ان يصرف اثمانها الى نفسه اذا قبضها فافلس المشتري قبل قبض الثمن ونوى ما عليه فالبائع ان يسترد ما دفع الى أصحاب البضائع لانه أعطى بشرط الرجوع **§** رجل بعث أغنما الى يباع لبيعها فباعها في الحظيرة من رجل ومات الباع وترك وارثا فلصاحب الاغنام ان يطالب وارث الباع مالم يثبت قبض الباع الثمن لانه مالم يثبت لا يصير محملا لوديعة فلا يصير الثمن دين في تركته وليس له ان يطالب المشتري الا بامر وصى الباع لان الباع كان وكيله بالبيع والوكيل بالبيع اذا مات ينتقل حق قبض الثمن الى وصيه وان لم يكن له وصى برفع الامر الى القاضي حتى ينصب القاضي له وصيا ولا يكون حق القبض للموكل من الخلاصة **§** رجل باع أرضا على انه بالخيار ثلاثة أيام وتقابضا ثم ان البائع نقض البيع في الايام الثلاثة تبقى الارض مضمونة بالقيمة على المشتري وكان للمشتري ان يحبسها لاستيفاء الثمن الذي دفع الى البائع فان أذن البائع بعد ذلك للمشتري في زراعة هذه الارض سنة فزرعها تصير الارض أمانة عند المشتري وكان للبائع ان يأخذها من المشتري ان شاء قبل ما يؤدي ما عليه من الثمن ولا يكون للمشتري حبسها لاستيفاء الثمن لانه لما زرعهما باذن البائع صار كأنه سلمها الى البائع **§** رجل اشترى عبدا فافاق من يده وقد كان أبق عند البائع لا يكون له أن يرجع بنقصان العيب مادام العبد حيا أيضا في قول أبي حنيفة وكذا لو اشترى دابة ثم سرق ثم علم بعيب لا يرجع بنقصان العيب **§** رجل اشترى عبدا كان محمولا عند البائع تأخذه الحى كل يوم أو ثلاثة أيام ولم يعلم به المشتري فأتى عليه عند المشتري ذكر في المنتقى ان للمشتري ان يرد ولو انه صار صاحب فراش بذلك عند المشتري فهذا عيب آخر غير الحى فيرجع بالنقصان ولا يرد من قاضى خان **§** وجد المشتري الثاني بالمبيع عيبا وقد تعذر الرد بعيب حدث عنده ورجع على بائعه بنقصان العيب ليس لبائعه ان يرجع بالنقصان على البائع الاول في قول الامام خلافا لهما كما في المشغل عن البرازية **§** ولو باع نصف عبده منه بجارية معينة فهلك قبل القبض قال محمد يرجع عليه بقيمتها وقال

بقية ❶ ولو وطئ البائع أمته المبيعة قبل التسليم فالثلث كامل عند أبي حنيفة ولا شيء عليه أن ينقصها الوطء بان كانت ثيبا ولا يجب العقر فتسقط حصته من الثمن مثلا ان كانت قيمتها ألفا وعقرها مائة يقسم الثمن على احدى عشر سهما فيسقط سهم واحد من الثمن وان نقصها الوطء بان كانت بكرًا فالثلث مقسوم على النقصان وعلى قيمتها عند أبي حنيفة فيسقط ما أصاب النقصان وقال لا ينظر الى العقر والى نقصان زوال البكارة فأيهما كان أكثر يجب ذلك ويدخل الأقل فيه ثم يقسم الثمن على الأكثر وعلى قيمة الجارية ناقصة فما أصاب الاكثر سقط عن المشتري ويجب الباقي من المجمع ❷ ومن اشترى عبدا فاذا هو حر وقد قال العبد للمشتري اشترني فاني عبد فان كان البائع حاضرا أو غائبا غيبة معروفة لم يكن على العبد شيء وان كان البائع لا يدري أين هو رجع المشتري على العبد ورجع العبد على البائع من الهداية وفي شرح المجمع قيد بالامر والاقرار لانه لو أمر بالشراء ولم يقر أو أقر ولم يأمر لم يرجع المشتري على العبد اتفاقا انتهى ❸ كل مبيع بيعا فاسدا اذا رده المشتري على البائع بهبة أو صدقة أو بيع أو بوجه من الوجوه كالوديعة والاعارة والاجارة والغصب ووقع في يد البائع فهو متارك للبيع وبرئ المشتري من ضمانه وفي الجامع الصغير عن الكرخي قال أبو يوسف اذا أودعه البائع بيعا فاسدا أو أعاره أو رهنه أو أجره أيام أو غصبه البائع أو اشترى بعوض فهو باطل وقد انتقضت العقدة الاولى وبرئ المشتري من ضمانه وهو بمنزلة رده عليه ❹ اشترى مكبلا مكابلة وكاله لنفسه فزاد زيادة يجب ردها فعزلها جازله التصرف في الباقي ولو هلكت ينبغي ان يضم كالمقبوض على يوم الشراء ❺ اشترى حنطة على انهار بيعية للبذر فزرعها ونبت فبان انها خريفية وفات منه فائدة الارض فليس له الانتفاع ما بين الربيع والخريف في القيمة وقت البذر قال ابن الكرايبي الجواب فيه كما في اذا استوفى دينه دراهم فأنقصها ثم علم زيادتها لم يرجع شيء عندهما وعند أبي يوسف رد مثل الزبوف ويرجع بالخيار كذا هذا ❻ اشترى زيد بنجيات بخاري على أن كل واحد منها سنة عشر ذراعا فلفها بعد اذ اذاهو وعشرون فرجع بها اليدها وهلكت في الطريق لا يرجع بالنقصان وقال الفقيه أبو جعفر يرجع بنقصان الذرع وفي بعض الفتاوى يرجع بنقصان القيمة وفي المحيط هذا ظاهر المذهب وروى الحسن عن أبي حنيفة انه لا يرجع ❷ والمشتري في خيار الشرط للمشتري بعد الفسخ مضمون عليه بالثلث كالرهن وفي خيار البائع بعد الفسخ مضمون عليه بالقيمة والخيار الرؤية والعيب بقضاء نظير الرد بخيار الشرط للمشتري ❸ اشترى سمكة فوجدها معيبة وغاب البائع ولو انتظر حضوره فقد فشاها أو باعها ليس له أن يرجع بنقصان العيب ولا سبيل له في دفع هذا الضرر وظهير الدين المرغيناني سئل عن مثله في الشمس فقال لا يرجع في قول أبي حنيفة ❹ اشترى دارا جدارها مائل ولم يعلم به حتى سقط يرجع بنقصان العيب ❺ ولو كان فيلقا فجعله أبرسا أو غزلا فنسجه ثم ظهر انه كان رطبا وانقص وزنه يرجع بنقصان العيب بخلاف ما اذا اشترى

منه دخنا للبذر وقال ازرعه فان لم ينبت فانا ضامن لهذا البذر فزرع ولم ينبت فعليه ضمان النقصان لا غير ❶ اشترى منه فرسا به قرحة فقال للمشتري لا تحف منها فان هلك بسببها فانا ضامن فأخذه وذلك بسبب الاشئ عليه ❷ اشترى أرضا وغرس فيها أشجارا وكرما ثم استحققت تقوم الاشجار على البائع غير مقلوعة وعن شمس الأئمة الكرايبي يرجع عليه بما أنفق فيها وما لحقه من النقصان والموت ❸ اشترى بقرة وثقة بضائما نقايا والبقرة في يد المشتري بعد يحلها أو أكل لبنها فللبائع ان يطالب منه مثل اللبن ولو هلك في يد المشتري تبطل الاقالة ولا يسقط ضمان اللبن عن المشتري لظهور الاقالة في حق القائم دون الهالك من الغنية ❹ وفي مشقة الهداية ولو اشترى شيئا فكنت عنده سنة ثم رهن آخران الشيء له فانه لا يرجع على بائعه بثمنه ولو اشترى ثوبا بخاطه قيمه اوفر من المستحق ان القميص له فالمشتري لا يرجع على بائعه بثمنه اذ المبيع لم يستحق كما يبيع وفيه من البرازية الاستحقاق فوعان استحقاق مبطل كدعواه الحربة والعق من البائع وثبوت يورث فسح البياعات في كل الروايات وناقض كدعواه انه ملكه وانه لا يوجب فسح البياعات في ظاهر الرواية وكذا يختلف المبطل مع الناقل في الرجوع فانه في المبطل الباعة يرجع بعضهم على بعض قبل رجوع الاول على الثاني والثاني على الثالث وكذلك يرجع على الكفيل فان لم يقض فعلى المكفول عنه وفي الناقل لا يرجع الباعة بعضهم على بعض قبل رجوع المشتري على البائع ❷ ولو اشترى دارا وثقة بضائما باعها من رجل ثم اشتراها من آخر عند الاستحقاق يرجع المشتري بالثلث الاول والمختار اياه يرجع هو على بائعه وبائعه على بائعه على الترتيب ❸ وفيه عن شرح الزيادات اذا باع رجل فرسا أو غيره من الحيوانات فقال هو ملكي فولدت عند المشتري ثم استحققت والمستحق يأخذ المبيع مع أولاده والمشتري يرجع على البائع بالثلث وبقيمة الاولاد لانه مغرور ومن جهة البائع فترجع العهدة اليه ❹ وفيه عن العمادية لوراء جعل الاستحقاق فأقر بالاستحقاق وقبل السجل ووعدان يدفع ثمنه يجبر عليه ولو لم يقر بالاستحقاق ولكنه وعد أن يدفع ثمنه لا يجبر عليه وبمجرد الوعد لا يلزم شيء انتهى ❺ ومن أسلم في كرخطة فأمر رب السلم ان يكيل المسلم اليه في غرار رب السلم ففعل وهو غائب لم يكن قابضا ولو كانت الخطة مشتراة والمسئلة بحالها صار قابضا ولو أمر بالطحن كان الطحن في السلم للمسلم اليه وفي الشراء للمشتري وكذا اذا أمره أن يصيبه في البحر في السلم لمسلم اليه وفي الشراء من مال المشتري ويتقرر اثنان عليه ❶ ولو أمره في الشراء بان يكيله في غرار البائع لا يصير قابضا كالأمره بان يكيله ويعزله في ناحية بيت البائع فانه لا يصير قابضا ❷ ومن قال غيره بيع عبدك من فلان بألف درهم على اني ضامن لك خمسمائة من الثمن سوى الألف ففعل فهو جائز ويأخذ الألف من المشتري والخمسمائة من الضامن وان كان لم يقبل من الثمن جاز البيع بالألف ولا شيء على الضمين ❸ ومن اشترى جارية ولم يقبضها حتى زوجها فوطئها الزوج فالنكاح جائز وهذا قبض وان لم يطأها فليس بقبض ❹ ومن دفع الى صانع درهما وأمره



أن يزيد من عنده دينار يصير قابضاً من الهداية ٥ وفيما أيضاً من أسلم جارية في ك  
حنطة وقبضها المسلم اليه ثم تقبلاً بالسلم كان عليه قيمتها ولو اشترى جارية بألف ثم  
تقبلاً لا قامت في يد المشتري بطلت الاقالة وكذا لو تقبلاً لا بعد موته انتهى ٥ رجل اشترى  
ثوباً بنفسه ثم قطعه قيصاً ونوى عند القطع لابنه الصغير ثم وجد به عيباً لا يرد ولا يرجع عليه  
بالنقصان ولو نوى القطع لابنه البالغ لا تتم بدون القبض ولو اشترى دقيقاً فخر بعضه ثم علم  
انه كان مراً كان له ان يرد الباقي ويرجع بنقصان ما خبز ٥ ولو اشترى سمناً ذائباً أو كاه  
ثم أقر البائع انه كان وقع فيه فارة ومات كان له ان يرجع بنقصان العيب في الفتوى وهو  
قول أبي يوسف ومحمد ولو اشترى جبة فلبسها وانقصت باللبس ثم علم فيها عيباً فانه يرجع  
بنقصان العيب الا ان يأخذها البائع ويرضى بنقصان اللبس ٥ ولو اشترى أرضاً فجعلها  
مسجداً ثم وجد بها عيباً فانه لا يرد في قولهم واختلفوا في الرجوع بنقصان العيب والمختار  
للفتوى انه يرجع كما لو اشترى أرضاً وقفها ثم علم بعيب ذكره لاله ان يرجع بنقصان  
العيب ٥ رجل اشترى عبداً فضمن رجل للمشتري بحصة ما يحدث فيه من العيب من  
الثلث قال أبو حنيفة وأبو يوسف يجوز ذلك فاذا وجد به عيباً فرده على البائع كان له الرجوع  
على الضامن بحصة العيب من الثلث كما يرجع على البائع وعن أبي يوسف اذا اشترى رجل  
عبداً فقال له رجل ضمن لك عماء فكان أعمى فرده على البائع فانه لا يرجع على الضامن  
بشيء من الثلث ولو قال الضامن ان كان أعمى فعلى حصة العمى من الثلث فردته بالعمى كان له  
ان يضمه حصة العمى ٥ ولو اشترى عبداً فوجد به عيباً فقال له قد ضمن لك العيب  
لا يلزمه شيء ٥ ولو اشترى عبداً فقبضه فوجهه من آخر أو تصدق به على رجل ثم جاء رجل  
واسحقه من يده الموهوب له أو من يده المتصدق عليه كان للمشتري أن يرجع بالثلث على بائعه  
٥ رجل اشترى داراً وقبضها ثم جاء رجل فاستحق نصفها ثم ان المشتري أقام البينة انه  
اشتراها من المستحق ولم يوقت لذلك وقتاً قال محمد لا يرجع المشتري على البائع بشيء من الثلث  
انما هو رجل اشترى داراً فادعاه آخر فاشتراها المشتري من المدعى أيضاً فانه لا يرجع على  
البائع بشيء ولو أقام المشتري البينة على انه اشتراها من المدعى بعد استحقاق النصف قبلت  
بينته وكان له الرجوع على البائع بنصف الثلث ٥ رجل اشترى داراً وبني فيها ثم جاء رجل  
واسحقها فان المشتري يرجع على البائع بالثلث ويسلم البناء الى البائع ويرجع بقيمة البناء  
مبنياً يوم سلم البناء الى البائع فان كان المشتري بنى بالخص والآخر والساج والنصب فانه  
يرجع بقيمة البناء على البائع يوم سلم الى البائع وان كان المشتري أنفق في البناء عشرة آلاف  
درهم وسكن فيها زماناً حتى خلق البناء أو تغير أو تدمر بعضه ثم استحققت الدار لم يكن للمشتري  
ان يرجع على البائع الا بقيمة البناء يوم تسليم البناء الى البائع وان كان المشتري أنفق في  
البناء عشرة آلاف درهم على الجص والساج ثم استحققت الدار ومثل ذلك يوم  
الاستحقاق لا يوجد الا بعشرين ألفاً أو أكثر فانه يرجع على البائع بقيمة البناء يوم سلم ولا

ينظر الى ما كان أنفق فيه وان استحققت الدار بعد البناء والبائع غائب والمشتق أخذ  
الدار وأمر المشتري بهدم البناء فقال المشتري ان البائع قد غرني وهو غائب قال أبو حنيفة  
لا يلتفت الى قول المشتري بل يؤمر بهدم البناء ويدفع الدار الى المشتق فان حضر البائع  
بعد الهدم لا يرجع المشتري على البائع بقيمة البناء انما يرجع اذا كان البناء قائماً فسلم  
المشتري البناء الى البائع فيهدم البناء ويأخذ النقص وأما اذا هدمه المشتري فلا شيء له  
على البائع وأما اذا هدمه وبقي البعض كان للمشتري أن يأخذ البائع بقيمة ما بقي من  
البناء قائماً ويسلم اليه فيهدم البائع ما بقي ويكون النقص له وان شاء المشتري نقض كله  
ويكون النقص له ولا يسلم البناء وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف في ظاهر الرواية  
وروي محمد عن أبي حنيفة وهو قول الحسن ان القاضي يبعث من يقوم البناء ثم يقول  
للمشتري انقصه واحفظ النقص واذا ظفرت بالبائع سلم النقص اليه ويقضى لك عليه بقيمة  
البناء وكذا اطحاوي ان المشتري اذا نقض عليه البناء فسلم النقص الى البائع له ان يرجع على  
البائع بالثلث وهذا أقرب الى النظر من قاضي خان ٥ اشترى أرضاً خربة فأنفق في عمارتها  
وتسوية آكامها وحفرها ثم استحققت لا يرجع على البائع ولا على المشتق بما أنفق في عمارتها  
وان كرى المشتري في الأرض ثم را أو حفر ساقية أو قنطرة على نهرها باجر قنطرة ثم استحققت  
الأرض يرجع على البائع بقيمة القنطرة ولا يرجع بما أنفق في كرى النهر وحفر الساقية وبناء  
المسناة من ترابها وان بناها باجر أو ابن أو قصب أو شيء له قيمة يرجع بقيمة ذلك كله بان يرد  
البناء على البائع ويأخذ البائع بقيمة وقال شمس الأئمة السرخسي انما يرجع بقيمة البناء  
على البائع اذا كان البناء وقت الاستحقاق فينقصه المشتق ويرده المشتري على البائع  
ويأخذ منه قيمته مبنياً يوم استحققت الدار ولا يرجع بما أنفق وكذا لو حفر بئرًا وطواها  
بالآجر يرجع بقيمة ما طوى دون ما أنفق في الحفر ولو انهدم ما بني قبل الاستحقاق لا يرجع  
بما أنفق لان شرط الرجوع قيام البناء وقت الاستحقاق ٥ اشترى عبداً أو بقرة فأنفق  
عليها ثم استحققت لا يرجع المشتري على البائع بما أنفق ٥ اشترى ابلاً مهزلاً ففعلها  
حتى سميت ثم استحققت لا يرجع على البائع بما أنفق في العلف ٥ اشترى حماراً وكفل بالثلث  
رجل فأداه ثم استحق الحمار لا يرجع بالثلث على البائع حتى يحضر الكفيل ولو اشترى عبداً  
وباعها من آخر وأراه من الثلث لا يرجع المشتري عليه وله ان يرجع على بائعه وقال القاضي  
ببيع ليس له ان يرجع ٥ اشترى جارية أو غلاماً عليه ثياب أرحاراً عليه بردعة لم يذكر  
في البيع ثم استحق الثياب أو البردعة لا يرجع المشتري عليه بشيء وكل شيء يدخل في المبيع  
تبعاً لخاصة له من الثلث ولكن يخير المشتري فيه ٥ أقربعين صريحاً انهما افلان ثم اشترى  
منه ثم استحققت فالأصح انه يرجع بالثلث على بائعه وقيل لا يرجع والمنصوص هو الاول ٥ ولو  
اشترى أرضاً فيها أشجاراً قطعتها ثم تقبلاً لا صححت الاقالة بجميع الثلث وليس للبائع من قيمة  
الأشجار شيء وتسلم الأشجار للمشتري هذا اذا علم البائع بقطع الأشجار واذا لم يعلم به وقت

الاقالة بخير ان شاء أخذها بجميع الثمن وان شاء ترك كالمشتري عبداً قطع يده فأخذارثها  
ثم نقلا صحت الاقالة ولزمه جميع الثمن ولا شيء للبائع من ارش اليه اذا علم وقت الاقالة انه قطع  
يده وأخذارثها وان لم يعلم بخير بين الاخذ بجميع الثمن وبين الترك وقال صاحب المحيط الانبار  
لا تسلم للمشتري وللبيع أن يأخذ قيمته منه لانها موجودة وقت البيع بخلاف الارش لانه لم  
يدخل في البيع أصلاً لا قصداً ولا ضمناً **§** رجل اشترى داراً ثم باعها من آخر وبني المشتري  
الثاني فيها ثم استحق الدار فان المقتضى عليه وهو المشتري الثاني يرجع على بائعه بالثمن  
وبقيته البناء ولا يرجع البائع على بائعه الا بالثمن ولا يرجع بقيته البناء في قول أبي حنيفة  
وعلى هذا اذا اشترى جارية وقبضها وباعها من غيره فولدت الجارية من الثاني ثم استحققت  
الجارية فان الثاني يرجع على بائعه بالثمن وقيمة الولد ولا يرجع بائعه على البائع الاول بقيته  
الولد في قول أبي حنيفة وعلى هذا الخلاف اذا اشترى عبداً وباعه من آخر فتداولته  
الايدى ثم وجد المشتري الاخير به عيباً قديماً كالاصبع الزائدة وقد تعيب العبد عنده  
بعيب حادث كان له الوجوع على بائعه بنقصان العيب وليس للبائع الثاني أن يرجع على  
البائع الاول بالنقصان في قول أبي حنيفة وكذا اذا مات في يد المشتري الثاني ثم اطلع على  
العيب ورجع بالنقصان على بائعه وعن أبي يوسف اذا اشترى داراً وبني فيها بناءً ثم استحققت  
فنقص المشتري البناء كان للمشتري أن يرجع بالنقصان على بائعه فتقوم الدار مبنية وغير  
مبنية فيرجع بالنقصان وكذا الارض اذا غرسها المشتري ثم استحققت فقلع المشتري الشجر  
كان له أن يرجع على بائعه بالنقصان **§** رجل اشترى أرضاً فغرس فيها شجرة اقتب الشجر  
ثم استحققت الارض يقال للمشتري اقلع الشجر فان كان قلعه يضر بالارض يقال للمستحق  
ان شئت ندفع اليه قيمة الشجر مقبوعاً ويكون الشجر لك وان شئت نخله حتى يقطع الشجر  
ويضمن لك نقصان أرضك فان أمره بالقطع وقلع المشتري ثم ظفر بالبائع بعد القطع فان المشتري  
يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع بقيته الشجر ولا بما ضمن من نقصان الارض وان اختار  
المستحق أن يدفع الى المشتري قيمة الشجر مقبوعاً ويمسك الشجر وأعطاء القيمة ثم ظفر المشتري  
بالبائع فانه يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع بقيته الشجر ولا يكون للمستحق أن يرجع على  
البائع ولا على المشتري بنقصان الارض لانه لما اختار دفع قيمة الشجر صار كان المستحق هو  
الذي غرس الشجر وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال الحسن للقاضي ان يبعث  
أميناً يقوم النابت في الارض ثم يقول القاضي للمشتري اقلع الشجر واحفظه حتى اذا ظفرت  
بالبائع فسله اليه وتأخذ بقيته نابتاً وان لم تستحق الارض حتى اغمر الشجر وبلغ الثمر حتى  
جاء مستحق واستحق الارض وطالب المشتري بقطع الشجر كان له ذلك فان كان بائع الارض  
حاضراً كان للمشتري أن يرجع بقيته الشجر نابتاً في الارض ويسلم الشجر قائماً الى البائع  
ويحجر البائع على قطع الشجر وان كان البائع غائباً قلعه المشتري ولا يرجع بقيته الشجر وان كان  
المشتري زرع في الارض حنطة أو شيئاً من أصناف الرياحين والحبوب والبقول ثم استحققت

الارض قال أبو يوسف يؤمر المشتري حتى يقطع الزرع ان كان البائع غائباً ولا يرجع على  
بائعه وان كان الزرع أخرب الارض فلم يستحق ان يضمه نقصان الارض ثم لا يرجع  
المشتري على البائع الا بالثمن وان كان المشتري قد كرى الارض نهراً أو حفراً ساقية أو قنطرة  
قنطرة على النهر ثم استحققت الارض يرجع على البائع بالثمن وبقيته ما أحدث في الارض من  
بناء القنطرة ولا يرجع بما أنفق في كرى النهر وحفر الساقية ولا في مسنة جعلها في التراب وان  
جعلها من آجر أو لبن أو قصب أو شيء له قيمة فانه يرجع على بائعه بقيته ذلك وهو قائم في الارض  
ثم يؤمر البائع بقطع ذلك هذه الجملة من قاضي خان **§** اذا اشترى أرضاً وأحيها بأي عمرها  
فاستحققت من يد المشتري فالمشتري هل يرجع على البائع بما أنفق في العمارة لاروايته في هذه  
المسئلة عن أصحابنا وقيل لا يرجع لان الاحياء حصل بصرف المنافع والمنافع عندنا لا تتقوم  
الا بالعقد من مشتمل الاحكام **§** وفي الاسعاف لو اشترى الرجل داراً واطين سطوحها  
وجصصها ثم استحققت ليس له ان يرجع بقيته ذلك وانما يرجع بثن الدار وما يمكن هدمه  
وتسليمه اليه ويرجع بقيته مبنياً على البائع لكونه مغروراً والحاصل أن ما لا يمكن أخذ عينه  
هو في حكم الهالك لا يرجع بقيته على البائع انتهى **§** ولو هدم المشتري البناء القديم وبنها  
جديداً ثم استحققت أخذ المستحق الدار وقيمة البناء القديم من المشتري ورفع البناء الجديد  
ورجع المشتري بحصة الارض من الثمن وبقيته البناء الجديد ولا يرجع بقيته البناء القديم  
**§** رجل اشترى جارية فولدت ولداً عنده فادعاه ثم استحقها رجل غرم الاب قيمة الولد يوم  
يخاصم لانه ولد المغرور وان المغرور من بطأ امرأته معتمد في ذلك على ملائمين أو نكاح فتاد  
منه ثم تستحق ولومات الولد لا شيء على الاب وكذا لو ترك ما لا والمال لايه ولو قتل الاب بغرم  
قيمه وكذا لو قتل غيره بأخذ دينه ويرجع بقيته الولد على بائعه لانه ضمن له سلامته كما يرجع  
بشئته بخلاف العقر لانه لم يمسكها منافعها كذا في الهداية من دعوى النسيب **§** باع جبة  
غيره بغير اذنه وقبضه المشتري وخاطه أضييق انقطع حق المالك هذه في الغصب من  
القنية **§** رجل اشترى أرضاً فبني فيها أو غرس وقد قبضها بغير نقد الثمن وبغير اذن البائع  
فلا بائع أن يأخذها ويحبسها بالثمن وكذا لو كان ثوباً فصبغه فلو هلك في يد البائع ضمن ما زاد  
البناء والصبيغ من الخلاصة **§** باع عبده منه بالف ولم يقبضه حتى باعه البائع من آخر وسلمه  
اليه فأت في يده فالمشتري الاول بالخيار ان شاء أمضى عقده وضمن المشتري الثاني قيمة عبده  
يوم قبضه وكذا في الهبة والعارية ولا يرجع الموهوب له والمستعير على البائع بشئ وان شاء  
نقصه واسترد ما دفع للبائع أن يضمن المشتري الثاني قيمته يوم قبضه وكذا في الهبة والعارية  
ولو كان البائع آجره أو أودعه وسلم ومات في يده انتقض البيع ولا يضمن المشتري واحداً  
منهما لانه ان ضمنه رجع به على البائع فيصير كأنه مات في يد البائع **§** باع عبده وأمر غيره  
بقتله قبل القبض فلم يشتري تضمينه وان شاء ضمن القاتل قيمته ولا يرجع به على البائع لعدم  
الغرر ولو باع ثوباً ثم قال للحياط اقطعه لي قيصاً بأجر أو بغير أجر لم يكن للمشتري أن يضمن



الحياط لان الحياط يرجع بالقيمة على البائع § أخذ المتوسط الثمن وجعله في كم البائع فقال لا آخذه ومدكه فضاء فان جعله المتوسط باذن المشتري ضمن البائع والا فهو غصب فيضمن المشتري ايم ماشاء وفي قاري العصر ان كان المتوسط قبضه البائع باذنه فهو من البائع وان ضمن المشتري ان كان برضاه وان لم يوجد تضييع عمدا من القنية § رجل ورث جارية من ابنة واستولدها ثم استحققت كان الولد حرا بالقيمة ثم يرجع المستولد بقيمة الجارية وبقيمة الولد على من باع الجارية من مورثه ويختلف الوارث المورث في ضمان الغرر كالأول وجددها عيبا كان له ان يردّها على بائع المورث بخلاف الموصى له اذا استولد الجارية ثم استحققت فانه لا يرجع على بائع الموصى لا بائع ولا بقيمة الولد الحلي ولا يردّها بعيب § رجل اشترى دارا واستحققت العرصة وفيها بناء فقال المشتري للبائع اشتريت منك العرصة ثم بنيت البناء ولي حق الرجوع عليك بقيمة البناء بحكم الغرر وقال البائع لا بل بعسل العرصة والبناء جميعا فليس لك ان ترجع على بقيمة البناء كان انقول قول البائع لانه ينكر حق الرجوع ولو شرط البائع في البيع ضمان ما أحدث به المشتري فسد البيع لان المشتري اذا حفر فيها بئر او ما أشبه ذلك لا يكون له الرجوع بذلك على البائع عند الاستحقاق وانما يرجع بالبناء والزرع والغرس فاذا شرط عليه ضمان ما أحدثه فسد البيع وان قيد الضمان فقال أنا ضامن ما أحدث المشتري من بناء أو غرس أو زرع أو نحو ذلك جاز ويكون ضامنا § رجل استولد جارية كانت له ثم استحققت فقال المستولد اشتريتها من فلان بكذا وصدقته البائع وكذبه المستحق كان القول قول المستحق لان المشتري يدعي عليه حرية الولد بحكم الغرر وهو ينكر فيكون القول قوله ولو أنكر البائع ذلك وصدقته المستحق كان الولد حرا بالقيمة ولا يرجع أحدهما على البائع بشئ § رجل اشترى جارية وقبضها ووهبها من رجل ثم اشتراها من الموهوب له فولدت له ولدا فاستحقها رجل فان المشتري يرجع على البائع وهو الموهوب له بالثمن وبقيمة الولد لانه مغرور § رجل اشترى دارا وبني فيها ثم استحق رجل نصفها ورد المشتري ما بقي على البائع كان له الرجوع على البائع بالثمن ونصف قيمة البناء لانه مغرور في النصف ولو استحق منها نصفاً بعينه وكان البناء في النصف الذي لم يستحق كان له أن يرجع رداً الباقي ولا يرجع بشئ من البناء § رجل اشترى جارية فادعاه رجل فاشترها منه أيضاً ثم استحققت الامه وقد ولدت للمشتري ولدا قال محمد يرجع المشتري بالثمنين على البائعين فان كانت ولدت لاكثر من ستة أشهر من وقت البيع الثاني يرجع بقيمة الولد التي يغرمها للمستحق على البائع الثاني وان ولدت لاقل من ستة أشهر من وقت البيع الثاني لا يرجع بقيمة الولد على واحد منهما § رجل اشترى جارية من صبي غير مأذون أو من مجبور واستولدها ثم استحققت كان الولد ثابت النسب من المشتري ويكون رقيقا هذه في ولد المغرور من قاضي خان § اشترى عبدا بثوب وتقباضا ثم استحق العبد وقد هلك الثوب في يده لزمه قيمته ولو كان الثمن جارية فولدت

٣ تراجع القنية وتحرر العبارة منها اهـ

من السيد أو اعتهقها ثم استحق العبد يلزمه للمشتري قيمة الجارية ولا يضمن للولد شيئا ولو وجد العبد حرا كان عتقه باطلا ولا رقيقا § رجلان اشترى كل واحد منهما نصف دار مشاعا وقبضا جميعا ثم استحق رجل نصف الدار يأخذ من كل واحد نصف ما في يده ولو اشترى واحد نصفها وقبضه يأخذ المستحق من المشتري والبائع من كل واحد نصف ما في يده فان سلم البائع النصف الذي في يده جاز ولا خصومة بينه وبين المشتري § رجل باع نصف داره فلم يقبض المشتري ثم استحق نصفه شاعا قال أبو يوسف يطل البيع ولو استحق المبيع قبل القبض فاقام البائع والمشتري البينة ان البائع اشتراه من المستحق وقبضه ثم باعه من المشتري تقبل بينهما فان لم يجدا بينة فقه القاضى البيهقي يبيع بينهما وورد الثمن على المشتري ثم وجد البائع بينة لا ينقض نقضه ولو كان الاستحقاق بعد قبض المبيع نقض النقص ويلزم المبيع المشتري عندهما وعند أبي حنيفة فان نقضا من غير قضاء بان طلب المشتري الثمن منه فاعطاه لا يرفع نقضهما بحال وان نقض المشتري بغير رضا البائع لا ينقض الا بالقضاء في ظاهر الرواية ولو استحققت الدار المبيعة وقد بني فيها المشتري رجوع المشتري بالثمن على البائع وبقيمة بنائه يوم سلمه الى البائع وبسلم النقص للبائع وان شاء المشتري أخذ نقض بنائه ولا يرجع على البائع بقيمة البناء ولو أفسده المطر فعلى البائع فضل ما بين النقص والبناء وان شاء البائع أخذ النقص وأعطاه قيمة البناء من الوجيز § اشترى كرا و عمل فيه حتى أدرك العنب والتمر ثم استحق ليس له أن يأخذ شيئا كما يعمل الا كرا وليس له أن يطلب أجر العمل لان المنافع لا تنقوم الا بالهدوء وما كرا كرا بل كان عاملا لنفسه من مشغل الاحكام § اشترى عبدا وأعتقه بحال آخذه منه ثم استحق العبد لم يرجع المستحق بالمال على المعتق هذا قول أبي حنيفة رحمه الله خلافا لهما وأصله غصب عبدا فاجر العبد نفسه فاخذ الغاصب الاجر من العبد أو كله يضمن عنده خلافا لهما § زيد اشترى جارية من عمرو وكان عمرو اشترىها من بكر فباع زيدان بكرا كان أعتقها وطلب ثمنها من عمرو وقال بعنيها وهي حرة فلم يصدق عمرو وكان زيد يستخدمها ثم أقامت الجارية بينة على زيدان بكرا كان أعتقها وهو يملكها وقضى القاضي بذلك فله ان يرجع بالثمن على عمرو وان كان عتقها تابا قبل ذلك باقراره لان العتق الثابت بالبينة غير الثابت باقراره لان الولاء فيه يشكر بذكرها كسابها السابقة على اقراره اولا كذلك في العتق الثابت باقراره على ان القضاء يبين ان الم تعلق باقراره بل باعتاق بكر ولو أقام زيد بينة على عمرو ان بكرا أعتقها تقبل بينته ويرجع بالثمن عليه وكذلك لو أعتقها زيد ثم أخذت تصرف فيها تصرف المالك فأقامت الجارية عليه بينة ان بكرا كان أعتقها وقضى لها بالعتق يرجع بالثمن على عمرو § اشترى جارية وباعها من آخر ثم استحققت من يد المشتري الثاني ويرجع الثاني على الاول بالثمن باقضاء وأراد الاول ان يرجع على بائعه فادعى بائعه ان المستحق لها باعها مني ولي بينة على ذلك فليس لك الرجوع على لا تسمع دعواه ولا بينته على المشتري وقال شمس الأئمة السرخسي تسمع ولو أقام البائع

الاول أو الثاني هذه البينة على المستحق تسمع ولو أقام المستحق عليه على المستحق بينة عند هذا القاضي بانك كنت بعت هذه الجارية من بائع بائع فله ان يأخذها من المستحق ويردها على المستحق عليه ما لم يرجع بالثمن على بائعه ولو هلك في يد المستحق يرجع بقيمتها عليه **§** اشترى دارا بعد وأخذها الشفيع ثم استحق العبد بطلت الشفعة وبأخذها البائع من الشفيع لبطان البيع وان كان المشتري دفعها الى الشفيع بغير قضاء بقيمة العبد وسماها فهذا كالمبيع بينهم ما وهى للشفيع تلك القيمة وعلى المشتري قيمة الدار للبائع لان بدل المستحق يملك بالقبض وتصرف المشتري باعتباره ملكه فنقد وكذلك لو باعها المشتري أو وهبها أو سلمها أو تزوج عليها ثم استحق العبد ضمن قيمة الدار للبائع لما مر من القنية **§** ولو باع جارية فوطئها المشتري قبل ان يدفع الثمن ثم حبس البائع الجارية فهلكت عنده ان لم ينقصها الوطء لاشئ عليه وان نقصها غرم النقصان ولا عقرب عليه بالاتفاق هذه في النكاح من الخلاصة **§** اذا غلبت بالبذل يرجع على بائعه بقيمة البناء والثمن كما اذا اشترى أرضا فغرس فيها اغراسا أو دارا فبنى فيها بناء ثم جاء مستحق استحقها فانه يأخذها ويقلع الاشجار وينقض البناء والمشتري يرجع على بائعه بالثمن وهو بالخيار ان شاء سلم النقص الى البائع ويرجع بقيمته مغروسا غير مقروع ومبني غير منقوض وان شاء حبس لنفسه ولا يرجع بالنقصان في ظاهر الرواية الا اذا كان باتفاقهما ما وفي الفتاوى وكذا لا يرجع البائع على بائعه بقيمة البناء عند أبي حنيفة خلافا لهما وكذا لا يرجع بالنقصان العيب فبائعه لا يرجع ولو اشترى عبد افسات في يده فاطلع على عيب يرجع على بائعه بالنقصان ولم يرجع بائعه على بائعه عند أبي حنيفة خلافا لهما هذا اذا غلبت بالبذل أما اذا غلبت بغير بدل كالهبية والصدقة فأبو حنيفة لا يرجع على أحد بما غرم من قيمة الولد الا في الميراث فان الوارث اذا غرم يرجع على بائع الامه من مورثه بما غرم الى هنا من شرح الطحاوى في كتاب الدعوى **§** وفيه في كتاب الشفعة قال في ثلاثة مواضع لا يرجع بقيمة البناء منها الشفعة والمأسورة ومسئلة القسمة وصورتها دار بين اثنين قسمها بقضاء فبني أحدهما في نصيبه بناء ثم استحق نصيبه ونقض عليه البناء فانه يرجع على شريكه في الدار فيشاركه فيما حصل له بالقسمة ولا يرجع عليه بقيمة ما نقص من بنائه لان كل واحد منهما مجبور على القسمة وعمله لو كانت داران فاقسمها وأخذ كل منهما ما دارا وان قسمها بغير قضاء والمسئلة بها يرجع على شريكه بنصف قيمة البناء مبنيا والنقض بينهم ما نصفا عند أبي حنيفة ولو كان القاضي هو الذي قسم لا يرجع بقيمة بنائه بالاجماع لكن يشاركه في الدار وفي النصاب في ثلاث مواضع لا يرجع بقيمة البناء منها الشفعة صورتها الشفيع اذا أخذ الدار بالشفعة فبني فيها ثم استحق الدار ونقض عليه البناء يرجع الشفيع عليه بالثمن الذي دفعه اليه خاصة ولا يرجع بقيمة البناء الثانية مسألة المأسورة فانها اذا استحققت في يد المولى بعدما أخذها من المشتري بمقامت عليه وبعدم استولدها وأقام المستحق البينة انها أم ولده أو مدبرته وقضى عليه بالجارية

والعقر وقيمة الولد المولى لا يرجع على المشتري بقيمة الولد واغبار رجوع بالثمن الذي دفعه اليه الثالثة القسمة دار بين اثنين الى تمام المسئلة **§** وفي بيع الفتاوى رجل اشترى دارا وبني فيها وغاب ثم ان البائع باعها من انسان آخر ونقض الثاني بناء الاول وبني فيها ثم جاء الاول واستحقها لا يخلو ان بني الثاني بالآلات هي ملكه يضمن المشتري الثاني للاول حصة البناء العامر والنقض للمشتري الاول ان كان قائما ويضمن قيمة النقص ان استهلكه المشتري وان بني بنقض الاول يضمن المشتري الثاني ما قلنا ولا للمشتري الاول ان يملك البناء لانه يمكنه رفع البناء لانه عين ملكه وان زاد المشتري الثاني زيادة في ذلك أعطاه قيمة الزيادة من غير ان يعطيه أجر العامل لان الزيادة عليه امال متقوم والعمل لا يتقوم الا بالعقد ولم يوجد **§** رجل اشترى دارا وهو يعلم انه الغير البائع وقال البائع وكفى صاحبها بالبيع فهذا وما لو اشترى من مالكها سواء ولو قال البائع ان صاحبها لم يأمرني بالبيع **§** كان أرجوان يرضى فلم يرض حين اشتراها وهو قد بنى لا يرجع بشئ لاجل البناء ولو أجاز البيع بعد ما بناها المشتري ثم البيع فان استحققت من وجه آخر لا يرجع على البائع وقيل له اهدم بناءك أما اذا بناها بعدما أجاز البيع ثم استحققت رجوع **§** لو استحققت الارض وقد أدى المشتري خراجها لا يرجع بالخراج على البائع **§** اشترى دارا وتقا بضام باعها من رجل ثم اشتراها منه هو يرجع عليه ثم يرجع على البائع **§** المستحق اذا قال للمشتري الثمن الذي دفعته الى البائع خذ منه فخذ يكون قاضيا بين البائع بغير أمره فلا يرجع عليه **§** اشترى أمه فولدت منه فاستحققت بقضى عليه بقيمة الولد ويرجع على البائع بقيمة الولد يوم الخصومة ولومات الولد لاشئ على المشتري أما لو قتل وأخذ المشتري الدية غرم المشتري للمستحق القيمة ولومات الولد وترك عشرة آلاف درهم لا يغرم شيئا والميراث له ولزوجه العقر ولو اكتسبت الجارية كسبا أو وهبها هبة يأخذها المستحق مع الاكساب وبما وهبها **§** اشترى جارية فظهر انها حرة وقد مات البائع ولم يترك شيئا ولا وارث له غير أن بائع المبت حاضر يجعل القاضي نائبا عن الميت حتى يرجع هو عليه والنائب يرجع على من باع من الميت **§** استحققت جارية اسمها دبر فقال البائع بعت منك جارية اسمها نفيسة ليس له ان يرجع عليه بالثمن وقيل غلط الامم لا يعتبر فاذا قال استحققت على جارية اشتريتها منك تسمع وتقبل البينة وان لم يذكر اسمها فاذا ذكر ولا تعلق للكم به لا يكون مانعا كيف ووجهنا ليس بمناقض لانه يجوز ان يكون لها اسمان **§** اشترى جارية قيمتها ثلاثون ثم صارت قيمتها يوم الاستحقاق خمسين والمشتري أزال بكارتها فانه يضمن نقصان ضمان البكارة للمستحق وليس له ان يرجع على البائع بما ضمن كالا يرجع عليه بالعقر **§** أعطى حمارا معينا في معاوضة القراطيس بسبعين وقيمته أربعون فعند الاستحقاق يرجع المشتري على البائع بسبعين **§** وفي شرح الطحاوى رجل يبيع ما يساوى الفين ويقبض من الثمن ألفا الا عشرة دراهم ثم يبيع بانف وعشرة عرضا يساوى عشرة الا حوطا للبائع ان يشتري ببقية الثمن وهو ألف وعشرة ذهابا يساوى عشرة حتى لو استحق المبيع من يد المشتري يرجع المشتري



عليه بمنزل ما أعطاه ولو أعطاه بألف أو بعشرة أو عرضا يساوي عشرة فعند الاستحقاق يرجع عليه بالنفي درهم انتهى ما في الخلاصة **§** المشتري إذا استحق عليه المبيع بينة فقال أخذته المدعي ظمنا بغير حق لا يرجع على بائعه بالثمن هذه في القسمة من القسمة **§** باع مسلم عبدا من كافر واستحق عنده بشهادة الكافر وقضى عليه به لا يرجع المشتري بالثمن على بائعه المسلم لأن البينة ظهرت في حقه خاصة من مشتمل الأحكام **§** رجل باع من رجل ساجدة ملقاة في الطريق والمشتري قائم عليها وخطى البائع بينه وبينها فلم يحركها المشتري من موضعها حتى جاء رجل وأحرقها كان للمشتري أن يضمه فإن استخفها رجل كان له أن يضم المحرق ولا يضم المشتري **§** رجل اشترى عبدا ولم يقبضه حتى رهنه البائع بمائة أو آجره أو أودعه فأتى بنسخ البيع ولا يكون للمشتري أن يضم أحدا من هؤلاء لأنه إن ضمهم رجعوا على البائع ولو أعاره أو رهنه فأتى عند المعير أو الموهب أو أودعه فاستعمله المودع فأتى من ذلك مكان المشتري بالخيار أن شاء أمضى البيع وضمن المشتري المودع والموهوب له وإن شاء فسخ لأنه لو ضمن هؤلاء ليس للضامن منهم أن يرجع على البائع ولو كان البائع باعه من رجل فأتى عند المشتري الثاني مع علمه أو مع غير علمه كان المشتري الأول بالخيار أن شاء فسخ البيع وإن شاء ضمن المشتري الثاني ثم يرجع الثاني على البائع بالثمن إن كان نقد الثمن وإن لم ينقد لا يرجع بشئ **§** ولو اشترى عبدا فأمر البائع رجلا فقتله كان للمشتري أن يضم القاتل قيمته ولا يرجع القاتل بما ضمن على البائع **§** ولو باع شاة ثم أمر البائع رجلا فذبحها فإن كان الذابح يعلم بالبيع فلا يشتري إن ضمن الذابح ولا يرجع الذابح على الأمر **§** ولو أن رجلا شاة أمر رجلا بأن يذبحها ثم باع الشاة قبل أن يذبحها ثم ذبح المأمور الشاة كان للمشتري أن يضم الذابح ولا يرجع الذابح بذلك على الأمر وإن لم يعلم المأمور بالبيع **§** رجل اشترى خفين أو علبين أو مصراعي باب فقبض أحدهما فله أن يقبض عند المشتري والاخر عند البائع كان على المشتري حصة ما هلك عنده وما هلك عند البائع يهلك على البائع ولا يصير المشتري قبض أحدهما قابضاً لهما جميعاً ولو أحدث المشتري بأحد هما عيباً قبل القبض يصير قابضاً لهما جميعاً وإن أحدث البائع بأحد هما عيباً بأمر المشتري يصير قابضاً لهما جميعاً ولو قبض المشتري أحدهما واستهلكه أو أحدث به عيباً ثم هلك الآخر عند البائع كان المشتري قابضاً لهما جميعاً ويدفع جميع الثمن **§** وذكر في المنتقى رجل اشترى سمنا ودفع إلى البائع طرفاً وأمره بأن يزن فيه وفي الطرف خرق لا يعلم به المشتري والبائع يعلم به فتلف كان التلف على البائع ولا شيء له على المشتري وإن كان المشتري يعلم به والبائع لا يعلم أو كانا يعلمان جميعاً كان المشتري قابضاً للمبيع وعليه جميع الثمن **§** رجل له رمال في حظيرة فباع منها واحدة بعينها لرجل وقبض الثمن وقال للمشتري ادخل الحظيرة واقبضها وقد خليت بينك وبينها فدخل ليقبضها فمالها فأنقذت من باب الحظيرة وذهبت قال محمد إن سلم الرمال إلى المشتري في موضع يقدر على أخذها

بوهق ومعه وهق والرمل لا يقدر على الخروج من ذلك المكان فهو قبض وإن كانت تقدر على أن تنقل منه فليس قبض وكذا لو كان المشتري يقدر على أخذها بوهق ولا يقدر بغير وهق وليس معه وهق وإن كان المشتري يقدر على أخذها إن كان معه أعوان ولا يقدر على أخذها وحده وليس معه أعوان فأنقلت لا يكون ذلك قبضاً وإن كان المشتري يقدر على أخذها بغير رجل ولا أعوان فخطى البائع بينها وبينه فأنقلت كان المشتري قابضاً وإن كانت الرملة في يد البائع بمسكها بعنانها فاشتراها منه رجل ونقد الثمن فقال له البائع هالك الرملة فوضعهما في يد المشتري حتى صارت في أيديهما جميعاً فقال البائع خليت بينك وبينها وأنت أمسكها منعاها منكلاً راعاً أمسكها حتى تضبطها فأنقلت من أيديهما فهو قبض من المشتري وإن كانت الرملة في يد البائع لم تصل إلى يد المشتري فقال البائع خليت بينك وبينها فقبضها فاني أمسكها لك فأنقلت من يد البائع قبل قبض المشتري إلا أن المشتري كان يقدر على أخذها من البائع وضبطها فليس هذا قبض من المشتري ولو كانت الرمال في حظيرة عليها باب مغلق لا تقدر الرمال على الخروج فباعها من رجل وخطى بينه وبينها ففتح المشتري الباب ففقدت الرمال وخرجت كان الثمن لازماً على المشتري سواء كان يقدر على أخذ الرمال أو لا يقدر وإن لم يفتح المشتري الباب وانغلقه أخفى أو فتحه الرمح حتى خرجت الرمال فظن أن كان المشتري لو دخل الحظيرة يقدر على أخذها يكون قابضاً وإلا فلا **§** وإن اشترى طيراً يطير في بيت عظيم إلا أنه لا يقدر على الخروج إلا بفتح الباب والمشتري لا يقدر على أخذه طيراً إن دخل البائع بينه وبين البيت ففتح المشتري الباب فخرج الطير ذكر الناطق أنه يكون قابضاً للطير ولو فتح الباب غير المشتري أو فتحه الرمح لا يكون المشتري قابضاً **§** ولو اشترى ثوباً وأمره البائع بقبضه ولم يقبضه حتى غصبه إنسان فإن كان حين أمره البائع بالقبض أمكنه أن يعيده ويقبضه من غير قيام صح التسليم وإلا فلا **§** رجل باع فصاً في خاتم بدنيار ودفع الخاتم إلى المشتري وأمره أن يزع الفص فهلك الخاتم عند المشتري إن كان المشتري يقدر على زعه من غير ضرر كان على المشتري غن الفص لا غير لأن المشتري كان أميناً في الخاتم وإذا كان لا يقدر على زعه إلا بضرر لا شيء على المشتري لأن تسليم المبيع لم يصح **§** رجل اشترى بقرة فقال للبائع سقها إلى منزلك حتى آجي بمحفلك إلى منزلك وأسوقها إلى منزلي فأتت البقرة في بيت البائع فأنتمت على البائع **§** رجل اشترى ثوباً ولم يقبضه ولم ينقد الثمن فقال للبائع لا آمنتك عليه أدفعه إلى فلان فيكون عنده حتى أدفع إليك الثمن فدفعه البائع إلى فلان وهلك عنده كان الهلاك على البائع لأن المدفوع إليه بمسكه بالثمن لأجل البائع فتكون بدو كيد البائع **§** رجل اشترى دابة مريضة في اصطبل البائع فقال المشتري للبائع تكون ههنا الليلة فإن ماتت ماتت لي فهلكت هلكت من مال البائع لا من مال المشتري **§** رجل باع مكيلاً في بيت مكيلاً أو موزوناً موازنة وقال للمشتري خليت بينك وبينه فاقبضه لا يكون قابضاً والحاصل أن الخلقة بين المبيع وبين المشتري تكون قبضاً عند أبي حنيفة

ثلاث شرائط أحدها أن يقول البائع خليت يذك وبين المبيع فاقبضه ويقول المشتري قد قبضت الثاني أن يكون المبيع بحضرة المشتري بحيث يصل إلى الأخذ من غير مانع الثالث أن يكون المبيع مفروزا غير مشغول بحق الغير فإن كان شاغلا لحق الغير كالخطة في جوارق البائع وما أشبه ذلك فذلك لا يمنع التخلية واختلف أبو يوسف ومحمد في التخلية في دار البائع قال أبو يوسف لا تكون تخلية وقال محمد تكون تخلية من قاضيان ٥ وفي الخلاصة أربعة أشياء إذا أمر المشتري البائع حتى فعل لا يصير المشتري قابضا إذا أمره بمخلق شعر العبد الثاني لو أمره بالجماعة الثالث لو أمره بأن يسقيه دواء الرابع لو أمره أن يداوى جرحه ويصير المشتري قابضا بشرة أشياء لو أمره بالختان في الجارية والغلام أو الفضة (٣) أو بشق جرحه أو أن يقطع عرف الفرس أو كان المبيع ثوبا فأمره بالقصارة أو حبسه أو كان المبيع مكة فأمره أن ينعله أو كان نعلا فأمره بأن يحذوه أو طعاما فأمره بالطبخ أو كان دارا فأمره من البائع العاشر إذا كانت جارية فأمر البائع أن يزوجها ودخل بها زوجها ولم يدخل لا يصير قابضا اهـ ٥ رجل اشترى خلافا فظفر في دن الخلال فوقعت قطرة دم من أنفه يتجس ولا ضمان عليه أن نظربا دن الخلال وإن نظربا فبرأ ذنه كان ضامنا من قاضيان قات وهذا مخالف للمأمر في الأشياء من الغصب أمره أن ينظر إلى خائنه فنظر فقال الدم فيها من أنفه ضمن نقصان الخلل اهـ ويؤيد الأول ما في الخلاصة من الغصب رجل نظر إلى دهن الغير وهو مانع حين أراد أن يشتري فوقع في الدهن من أنفه قطرة من الدم تجس الدين وإن كان باذنه لا يضمن ثم ينظر إن كان الدهن من غير مأكل ٥ دفع النقصان وإن كان من مأكل ضمن مثل ذلك القدر والموزون مثل ذلك الدهن اهـ ٥ دفع إلى بقال أناء ليشتري منه شيئا فوزنه فضاع منه شيء قبل الفراغ منه فإن وزنه باذن الدافع ضاع من الدافع وعن عيين الأئمة الكرايسى وزن ما ضاع من البقال ٥ اشترى ثورا أو فرسا من خوف الاستئناس الصبي لا يصح ولا قيمة له ولا يضمن متلفه ٥ اشترى دارا والبائع فيها باب لا يمكن إخراجه إلا بقطع الباب عليه المشتري بقيمته إن كان نقصان هدم الباب أكثر من قيمته وإن كان قيمته أكثر يخرج به البائع ويدفع نقصان الهدم ٥ التوكيل بالشراء الفاسد صحيح كالوكيل بالشراء إلى الحصاد والدياس وقبض الوكيل للموكل فيصير مضمونا عليه بالقيمة ٥ قبض الكرايسى في البيع الفاسد بأمره وقطعه ثم أودعه البائع وهلك في يده هلك منه وعلى المشتري نقصان القطع من القيمة ٥ رجل باع خلافا لمصبه في خابية المشتري بحضرة المشتري ظهر أنه منقذ لا ينتفع به قال أبو بكر البطي هو أمانة عند المشتري إن هلك أو فسد لا ضمان عليه وإن أراقه المشتري لفساده إن لم يكن له قيمة وأشهد على ذلك شاهدين لا شيء عليه ٥ رجل اشترى بطيخة فقطعها فوجدها فاسدة قال أبو القاسم إن لم يعلم بفسادها ولم ينفك منها شيئا حتى خاصم البائع ولها مع فسادها قيمة كان البائع بالخيار أن شاء رد حصه النقصان من الثمن ولم يقبل البطيخة وإن شاء قبلها ويرد جميع الثمن وإن كان المشتري علم

فسادها واستهلكها أو استهلك بعضها بان اطعمها أولاده أو عبيده لاشئ له على البائع وان لم يكن البطيخ قيمة مع فسادها رجع المشتري على البائع بجميع الثمن على كل حال ١ رجل اشترى بهراوقبضه ثم وجد به عيبا فذهب به الى البائع ليرده فهاك في الطريق فانه هلك على المشتري ثم ان المشتري ان أثبت العيب يرجع بالنقصان العيب ٢ ولو اشترى بهراوقبضه فوجد له لا يختلف ثم ظهر انه ريج فوقع فأنكسر وشعر فانه لا يرجع بالنقصان على البائع ولو اشترى بهراوقادخله داره فسقط فذبحه انسان فنظروا الى امعائه فاذا هو فاسد فسادا قد عا ان كان الذابح ذبحه بغير أمر المشتري لا يرجع بالنقصان لوجوب الضمان على الذابح وان ذبحه باهر المشتري أو ذبحه المشتري بنفسه فكذلك عند أبي حنيفة وقال صاحباه يرجع بالنقصان ٣ رجل اشترى جوزا فأنكسر بعضه فوجد فاسدا ان كان ينتفع به وله قيمة عند الناس فانه يرجع بالنقصان العيب فيما كسر ولا يرد المكسورة ولا الباقي الا اذا أقام البينة ان الباقي معيب ولو اشترى بطيخا عددا فكسر واحدة منها بعد القبض فوجد فاسدا لا ينتفع بها كان له ان يرجع بحصته امن الثمن ولا يرد غيرها الا ان يقيم البينة على فساد ما بقي وليس البطيخ في هذا كالجوز لان الجوز كشي واحد واذا كان بعض الجوز فاسدا لا ينتفع به يرد الكل وكذا اللوز والبندق والفستق والبيض وأما البطيخ والمان والسفرجل والخيار لا يرد غير الواحدة الفاسدة ٤ رجل اشترى فقا أو شرايا وأخذ الكوز أو الفدح من الفقاعى فوقع من يده فأنكسر لا يضمن لانه أعار منه الكوز ٥ رجل أخذ متاعا يذهب به الى منزله فان رضى اشتراه وان لم يرض يرده عليه فهلك في يده قال الفقيه الكبير لا يضمن لانه قبضه على وجه المساومة وان اشترى متاعا على انه بالخيار الى ان يذهب به الى منزله فهلك في يده كان عليه قيمته ٦ رجل دفع سلعة الى منادى نادى عليها فطابت منه بدرهم معلومة فوضعه عند الذي طلبها فقال ضاعت منى أو وقعت منى كان عليه قيمتها لانه أخذها على وجه السوم بعد بيان الثمن قالوا لاشئ على المنادى وهذا اذا كان مأذونا بالدفع الى من يريد شراءه قبل البيع فان لم يكن مأذونا بذلك كان ضامنا ٧ رجل باع جارية أو متاعا بالف درهم فوزن له المشتري ألفا ومائتي درهم فضاغت عنده كان البائع مستوفيا حقه بالف والزيادة امانة في يده فلا يلزمه شئ به لا كها وان ضاع نصفها كان الباقي بين البائع والمشتري ستة لان المال المقبوض كان مشتركا بينهما على ستة خسة أسداسه للبائع والسدس للمشتري فهاهنا كان على الشركة وما بقي يبقى على الشركة ولو ان البائع عزل منها مائتي درهم ليردها فضاغت المائتان وبقي ألف كان الالف بينهما على ستة ولو ان المشتري دفع الى البائع دراهم صاها فكسرها البائع فوجد هاهنا بركة كان له ان يردها على المشتري ولا يضمن بالكسر لان الصحاح والمكسرة فيه سواء لانه لا قيمة لهذه الصنعة ٨ رجل اشترى من القصاب كل يوم لحما بدرهم وكان القصاب يقطع له اللحم ويضعه في الميزان ويزن والمشتري يظن انه من لان اللحم يباع في البلد منادى درهم فوزن المشتري اللحم يوما فوجد ثلثين استأرقا لولا ان كان





البائع قيمته وان شاؤا ضمنوا المشتري لان العبد تعلق به حقهم حتى كان لهم ان يبيعه والا ان  
يقضى المولى دينهم والبائع متلف بالبيع والتسليم والمشتري بالقبض والتغيب فيخبرون في  
التضمن وان شاؤا أجازوا البيع وأخذوا الثمن لان الحق لهم والاجازة اللاحقة كالاذن  
السابق هذه في المأذون من الهداية قال قاضي خان في المأذون المولى اذا باع عبده المأذون  
وهو عالم بدينه كان عليه الاقل من قيمته ومن دينه وكذا لو لم يعلم بدينه وفيه ايضا من فصل  
البيع الموقوف بيع العبد المأذون المديون بغير اذن الغرماء فالدان محمد اقل في الكتاب  
بيعه باطل والصحيح انه موقوف ومعنى قوله باطل سيطر واذا باعه بغير اذن الغرماء وقبض  
الثن فهلك عنده ثم أجاز الغرماء بيعه صحت اجازتهم ويملك الثمن على الغرماء ولو أجاز بعضهم  
البيع ونقص بعضهم بحضرة العبد والمشتري لا تصح الاجازة ويظل البيع انتهى ويجوز  
بيع الوارث الرقبة من الموصى له بخلافه ابدأ وأما بيعه من غير الموصى له فلا يجوز الا  
برضاؤه وينقل حقه الى الثمن الا بالرضا كذا في الاشياء وأما بيع العبد الجاني فقد ذكر في  
الحنائيات بيع المعاملة وبيع الوفاء فاسد ويفيد المالك بالقبض ويقال هو رهن حقيقة حتى  
لا يباح الانتفاع للمشتري الا بأذن البائع ويضمن ما أكل أو استهلك وللبائع استرداده اذا  
قضى دينه متى شاء كفي مشتل الهداية عن منية المفتي ولو أبرأ المشتري البائع عن القيمة بعد  
فسخ البيع الفاسد والصحيح (٣) رجل اشترى صابوناً رطباً ثم تفاهى المبيع فيه وقد جف  
ونقص وزنه لا يجب على المشتري شيء لان كل المبيع باق من الخلاصة دفع السهماء دراهم  
نفسه الى الرستاقى ثمن ديس أو قطن أو حنطة لياخذ ذلك من المشتري فجوز السهماء عن  
أخذها من المشتري لا فلاسه يستردها من الاخذ استصحبنا به جرت العادة في بلادنا ان  
السهماء يدفعه من مال نفسه حتى يرجع على المشتري فصار كالحال البائع على المشتري  
نصا قال رضى الله عنه والسهماء مرة في بخارى قوم لهم حوايت عدة للسهماء يضع فيها أهل  
الرساتيق ما يريدون بيعه من الحبوب والفواكه ويتركونها في بيعة السهماء ثم قد يتجمل  
الرستاقى الرجوع فيدفع اليه السهماء الثمن من ماله لياخذ من المشتري فهذا صورته هذه في  
المطولة من القضية ومن باع دارا غيره فادخلها المشتري في بنائه لا يضمن البائع عند أبي  
حنيفة وهو قول أبي يوسف آخره وكان يقول أولا يضمن البائع وهو قول محمد وهذه المسئلة  
في غصب العقار من الهداية وفي قاضي خان قبيل أحكام البيع الفاسد اختلاف في البيع  
الذي يسميه الناس بيع الوفاء أو البيع الجائر قال أكثر المشايخ منهم السيد الامام أبو شجاع  
والقاضي الامام أبو الحسن على السعدى حكمه حكم الرهن لا يملكه المشتري ويضمن  
المشتري ما أكل من ثمره ولا يباح له الانتفاع ولا الاكل الا ان اباحه المالك ويسقط الدين  
بهلاكه اذا كان به وفاقا بالدين ولا يضمن المشتري الزيادة اذا ملك لا يصنع ثم قال والصحيح  
ان العقد الذي جرى بينهم ان كان بلفظ البيع لا يكون رهنا ثم ينظر ان ذكرنا شرط الفسخ  
في البيع فسد البيع وان لم يذكر ذلك في البيع وتلفظ بالفظ البيع بشرط الوفاء أو تلفظ بالبيع

الجائر وعندهما هذا البيع عبارة عن بيع غير لازم فكذلك وان ذكر البيع من غير شرط  
ثم ذكر الشرط على وجه المواعدة جازا البيع ويلزم الوفاء بالوعدة لان المواعدة قد تكون  
لازمة فيجعل لازما لمصلحة الناس انتهى لو كان الدين مستغرا للترك فباع الورثة كرما  
منه بالثن قتل في يد المشتري فالأحكام بخير ان شاء ضمن المشتري أو البائع ولو أقر في يد  
المشتري ضمن لو أنلفه والا فلا كزوائد الغصب من الفصولين لو اشترى عبدا ثم ظهر انه  
كان مريضا ومات عند المشتري فانه لا يرجع بالثن لان الموضع يتزايد فيحصل الموت بالزائد  
فلا يضاف الى السابق لكن يرجع بنقصانه كذا في كذا في الاشياء البائع لو أبرأ  
المشتري عن الثمن بعد قبض الثمن صح فيؤمر برده على المشتري من أحكام الدين من  
الفصولين وفيه قبض الثمن من مشريه فرده عليه قتل لو كان الرد على سبيل فسخ القبض  
هالك على المشتري والرد على سبيل الفسخ ان يقول خذ حتى أقبض غدا فقبض المشتري بثلث  
الجهة يتقضى القبض وكذا سائر المديون ولو اختلفا فقال المديون ودية وقال الدائن رددت  
بجهة فسخ القبض صدق المديون اذا اتفقا على قبض الدين فبعضه الدائن يدعي فبعضه وهو  
ينسكرفي صدق انتهى

### باب التاسع عشر في الوكالة والرسم

من شرط الوكالة ان يكون الموكل ممن يملك التصرف وتلزمه الاحكام وبشرط ان يكون  
الوكيل ممن يعقل العقده ويقصد به حتى لو كان صبياً أو مجنوناً كان التوكيل باطلاً وكل عقد  
يضيفه الوكيل الى نفسه كالبيع والاجارة فخوفه تعلق بالوكيل دون الموكل الا اذا كان  
صبياً أو مجنوناً عليه بعقل البيع والشراء أو عبداً أو مجنوناً عليه فانه يجوز ولا يتعلق به ما  
الحقوق وتعلق بموكله ما عدا ما عدا عن أبي يوسف ان المشتري اذا لم يعلم بحال البائع ثم علم انه صبي  
أو مجنون له خيار الفسخ كذا في الهداية وفي الفصولين ولو كان الصبي مأذوناً ولو وكل بشراء  
بشئ مؤجل فالهبة على امره لا عليه فيطالب بثمنه امره لا هو وبشراء بشئ حال لزمه الهبة  
استحساناً انتهى وكل عقد يضيفه الوكيل الى موكله كالنكاح والخلع والصلح عن دم العمد  
فان حقه تعلق بالموكل دون الوكيل فلا يطالب وكييل الزوج بالمهور ولا يلزم وكييل المرأة  
تسليمها لان الوكيل فيها سفير محض ألا ترى انه لا يستغنى عن اضافته الى موكله ولو  
أضافه الى نفسه كان النكاح له فصار كالرسول واذا دفع الوكيل بشراء الثمن من مال نفسه  
وقبض المبيع فله ان يرجع به على الموكل لانه انعقدت بينهما مبادلة حكمية ولهذا اذا اختلفا  
في الثمن يتحالفان ويرد الموكل بالعيب على الوكيل وقد سلم المشتري لاه وكل من جهة الوكيل  
فيرجع عليه فان هلك المبيع في يده قبل حبه هلك من مال الموكل ولم يسقط الثمن وله ان  
يحبه حتى يستوفي الثمن خلافاً لفرقان حبه وهلك كان مضموناً وضمان الرهن عند أبي  
يوسف وضمان المبيع عند محمد وهو قول أبي حنيفة وضمان الغصب عند زفر من الهداية



بعث المديون المال على يد رسول الدين هلك عليه وان كان رسول المديون هلك عليه  
 من الاشياء استقرض من رجل ألف درهم فقال ادفعه الى رسول فلان فقال المقرض  
 قد دفعت وقال الرسول قد قبضته منه وبجهد المستقرض ان يكون المقرض دفع لا يلزم  
 المستقرض شيء من الخلاصة رجل بعث رسولا الى برزاق ان ابعت الى ثوب كذا ثمن كذا  
 وكذا فبعث اليه البرزاق مع رسوله أو مع غيره فضاع الثوب قبل ان يصل الرسول الى الآخر  
 وتصادقوا على ذلك وأقروا به فلا ضمان على الرسول في شيء وان بعث البرزاق مع رسول الآخر  
 فالضمان على الآخر لان رسوله قبض الثوب مع المساومة وان كان مع رسول رب الثوب فلا  
 ضمان عليه حتى يصل اليه فاذا وصل الثوب الى الآخر يكون ضامنا كالأمر لرسولا الى  
 رجل وقال ابعت الى عشرة دراهم قرضا فقال نعم وبعث اليه مع رسول الآخر فالضمان  
 لها اذا أقر بان رسوله قد قبضها وان بعث بها مع غيره فلا ضمان على الآخر حتى يصل اليه  
 وكذلك رجل له على رجل دين فبعث للمديون رسولا ان ابعت الى الدين الذي عليه فان  
 بعث له مع رسول الآخر فهو من مال الآخر من قاضي خان وفي الفصولين اذا قال للمديون  
 ابعت به مع فلان أو أرسل به مع فلان أو قال مع ابنك أو مع ابني أو مع غلامك أو مع غلامي  
 وفعل المديون فضاع فهو من مال المظلوب وقوله ابعت به مع فلان ليس توكيلا ولو قال ادفع  
 الى ابني أو الى ابنك فهذا توكيل فان ضاع فن مال الطالب انتهى ولو أن رجلا بعث الى  
 رجل بكتاب مع رسوله ان ابعت الى ثوب كذا ثمن كذا ففعل وبعث به مع الذي أتاه بالكتاب لم  
 يكن من مال الآخر حتى يصل اليه وكذلك القرض والاقتضا في هذا انما الرسول رسول  
 بالكتاب رجل قال لا تخران وكيلك ضمير في وأدى رسالتك وقال ان المرسل يقول ابعت  
 الى ثوب كذا ثمن كذا أو بين غنمه فبعثته وأنكر المرسل وصول الثوب اليه والوكيل يقول  
 أو صلت قال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل ان أقر المرسل قبض الرسول الثوب منه وأنكر  
 الوصول اليه بضمن المرسل قيمة الثوب وان أنكر قبض الرسول فالقول قوله ولا ضمان عليه  
 قبل له بماذا بضمن القيمة ولم يضمن الثمن وقبض الرسول كقبض المرسل قال لان المرسل لم  
 يبين الثمن للبائع وانما يتم البيع اذا دفع الرسول الثوب الى المرسل فان أنكر وصول الثوب  
 اليه صار كأنه أنكر وجود البيع فكان عليه قيمته المديون اذا بعث بالدين على يد وكيله  
 فجاء الوكيل الى الطالب وأخبره فرضي به الطالب وقال للوكيل اشترى به شيئا فذهب  
 واشترى الوكيل به شيء وطرح الباقي اختلف المشايخ فيه قال بعضهم هم لك  
 من مال المديون وقال بعضهم من مال صاحب الدين وهو ظاهر اذا جاء به الوكيل وخلى  
 بين المال وبين الطالب لان الطالب صار قابضا بالتخلية فاذا أمره ان يشتري له به شيئا  
 صح أمره واذا كان ذلك قبل التخلية فكذلك لان الطالب لما أمره ان يشتري له بما في  
 يده فقد رضي بان يكون يد الوكيل يد نفسه رجل عليه دين لرجل ثم ان صاحب الدين  
 دفع مالا الى رجل ووكله بدفع المال الى الطالب ثم ان الطالب وهب الدين من المديون قالوا

ان كان الوكيل علم بان الطالب وهب الدين من المديون بضمن بالدفع وان لم يعلم بذلك لا يضمن  
 ومن جنس هذه المسئلة مسائل متفرقات منها رجل دفع مالا الى رجل يقضي ما لفلان على  
 الدافع ثم ان صاحب الدين ارتد والعياذ بالله تعالى فقضاء الوكيل في رده ثم مات الطالب على  
 رده على قول أبي حنيفة ان علم ان الدفع الى الطالب بعد رده لا يجوز كان الوكيل ضامنا  
 لمادفع وان لم يعلم الوكيل ذلك من طريق الفقه لا يضمن محمد في النوادر رجل قال له  
 المديون ادفع مالي عليك الى فلان قضاء عن حقه الذي على ثم ان الآخر قضى دينه ولم يعلم به  
 المأمور فان المأمور يرجع بمادفع على القابض ولا يرجع به على أمره علم بذلك أم لم يعلم وعن  
 أبي يوسف ان لم يعلم المأمور بقضاء الآخر جاز دفعه عن الآخر وان علم لا يجوز ومنها  
 متفاوضان اذن كل واحد منهما ما صاحبه باداء الزكاة فادى أحدهما عن نفسه وعن صاحبه  
 ضمن الثاني ما أدى عن صاحبه علم الثاني باداء الاول عنه وعن صاحبه أولم يعلم في قول أبي  
 حنيفة وقال صاحبه اذا لم يعلم لا يضمن ومنها ما ذكرنا أنفا في المأمور بقضاء الدين عن الموكل  
 قالوا هذا على قول أبي يوسف ومحمد أما على قول أبي حنيفة بضمن بكل حال كما في المسئلة  
 المتفاوذين من قاضين ومسئلة الزكاة مرت بنا في بابها وفي الاشياء عن انفصولين وكله  
 بقبض دينه بعد ابراء الطالب وهلك في يده لم يضمن وللا دافع تضمن الموكل ولو وكله ببيع عبده  
 فباعه بعد موته غير عالم وقبض الثمن وهلك في يده لم يضمن ولا ضمان على الموكل اه وفي  
 مشتمل الاحكام عن العمدى ولومات العبد المأمور ببيعه أو الموكل ولم يعلم به الوكيل فباع  
 وقبض الثمن وهلك في يده ضمن ولم يرجع به على الآخر ولا في تركه ان كان هو المبتاه لو  
 أمر رجلا بشراء عبدا بألف فقال المأور قد فعلت ومات العبد عندي وقال الآخر اشترى  
 لنفسك صدق الآخر ان لم يكن دفع الثمن وان كان دفع الثمن اليه فالقول قول المأمور من  
 الهداية الوكيل بالبيع اذا اخذ بثلثين رهنا أو كفيلا جاز حتى لو هلك الرهن في يده بصير  
 مستوفيا للثلثين ولا يصير ضامنا وله ان يحتمل عند النكاح ان كان قال الموكل له ما صنعت من شيء  
 فهو جائز وان لم يكن الموكل قال له ذلك جاز في قول أبي حنيفة وفي قول محمد بضمنه الآخر وكذا  
 لو أبرأ المشتري عن الثمن أو وهبه له صح ويكون ضامنا وكذا اذا حط بعض الثمن بعد العقد  
 بعيب أو بغير عيب ولم يذكر التأجيل في الاصل قيل انه يجوز في قول أبي يوسف أيضا كالبواع  
 بثلثين مؤجل وقيل انه لا يجوز لان من أصل أبي يوسف ان كل تصرف يصير به الوكيل ضامنا  
 ينفذ في قول أبي حنيفة ومحمد لا ينفذ في قول أبي يوسف وأجروا انه لو قبض الثمن ثم وهبه منه  
 لا يصح أما اذا أبرأه قبل القبض أو حط بعضه أو وهب لم يصح في قول أبي يوسف ولو أقال  
 الوكيل بالبيع صححت الاقالة عندهما ويكون ضامنا للثلثين على قول أبي حنيفة ومحمد ولا يملك  
 في قول أبي يوسف من قاضين ولو قبض الوكيل الثمن لا يملك الاقالة اجاعا ان امهل  
 الوكيل المشتري صح وما وكله ان يطالب وكيله في الحال ثم عند محل الاجل بأخذ هومن  
 المشتري ولو توى الثمن على المشتري لا يرجع بما أدى على موكله ان أمهل أو أخر أو صالح

لضمائه ولو باع وأدى عنه من ماله ثم أهمل المشتري يرجع **§** ولو لم يقبض الوكيل الثمن حتى  
لحق الأمر فقال بعت ثوبك من فلان فأنا أقضيك عنه عنه فهو متطوع فلا يرجع على المشتري  
ولو قال أنا أقضيك على أن يكون المال الذي على المشتري لم يجز ورجع الوكيل على موكله  
بما دفع **§** يباع عنده بضائع الناس أمره ببيعها فباعها بثمن مسمى فجعل الثمن من ماله  
إلى أصحابها على أن أثمانها إذا قبضها فأفلس المشتري فللبائع أن يسترد ما دفع إلى أصحاب  
البضائع **§** الوكيل بالسلم لو قبض أدون مما شرط صح وضمن لموكله ما شرط عند أبي  
حنيفة ومحمد وكذا الوارء عن السلم أو ربه قبل القبض أو قاله أو احتال به صح وضمن  
عندهما ولم يجز عند أبي يوسف **§** وكذا الوكيل بالبيع لو فعل ذلك بالثمن واجهوا على  
أن الثمن لو كان عينا فهو به الوكيل من المشتري قبل قبضه لم يجز وكذا النقد بد قبضه  
بمثاله السلم واجهوا على أنه لو قبض السلم ربه أو الثمن موكل البيع أو أبرا المشتري واشتري  
بالثمن شيئا من المشتري أو سلمه صح **§** الوكيل بالبيع لو قبض زبوا وتجز بها صح  
عليه فيضمن لموكله مثل دراهمه لو علم وقت قبضه والالاجاعا من الفصولين **§** رجل  
وكل رجلا بان يتصدق عنه بألف درهم بعينها فغصب الوكيل من رجل ألفا وتصدق بها  
عن الموكل ثم أدى مال الموكل مكانها ذكر في المنتقى أنه يجوز هذه في الوصايا من قاضيان  
**§** ولو قبض وكيل البيع الثمن ثم أبرا المشتري عن الثمن صح ويرد الثمن على المشتري من  
أحكام الدين من الفصولين **§** رجل دفع إلى رجل عشرة دراهم وأمره أن يتصدق بها  
فأنفقها الوكيل ثم تصدق عن الأمر عشرة من ماله يكون ضامنا للعشرة ولو كانت قائمة  
فأمسكها الوكيل وتصدق من عنده بعشرة جاز استحسانا وتكون العشرة له بعشرة  
**§** الوكيل بالبيع إذا كان عليه دين له مشتري على قول أبي حنيفة ومحمد يصير الثمن  
قصا لما على الوكيل ويضمن الوكيل لموكله وعلى قول أبي يوسف لا يصير قصا ما ولو أن  
هذا الوكيل لم يسلم ما باع حتى هلك المبيع في يده بطلت المقاصة ولا ضمان على الوكيل لموكله  
لأن المبيع لما هلك قبل التسليم انفسخ البيع من الأصل وصار كأن لم يكن ولو كان له مشتري  
على الموكل دين قالوا بان الثمن يصير قصا لما على الموكل عند الكل لأن الموكل يملك اسقاط  
الثمن بالهبة والابراء عند الكل أثمانا لخلاف في اسقاط الوكيل **§** الوكيل بالبيع إذا باع  
ووكل غيره قبض الثمن قبض فله الثمن عند القابض قال أبو حنيفة الضمان على الوكيل  
بالبيع لا على القابض فعنده القابض بمنزلة مودع المودع من قاضيان **§** وفي القنية للوكيل  
أن يرسل قبض الثمن ويوكل إلا أن الوكيل إذا لم يكن في عياله ضمن الوكيل الأول إلا أن يصل  
إليه بخلاف الرسول وبرئ المشتري ولا يضمن الثاني خلافا لهما كالمودع وقيل لا خلاف أنه  
يضمن **§** وكه يقبض دينه فوكل الوكيل به قبضه وذلك في يده فإن كان الثاني من عيال  
الأول لا يرجع الدائن على أحد ولا يرجع على المدينين بدنيه انتهى **§** الوكيل بالبيع إذا باع  
وسلم وأقر البائع أن الموكل قبض الثمن وأنكر الموكل فالقول قول الوكيل مع عينه فإذا حلف

برئ المشتري ويحلف الوكيل على البتة من مشتمل الأحكام **§** الوكيل بالبيع إذا باع من  
رجلين وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه بالثمن ثم إن الوكيل أبرا أحدهما ضمن الوكيل  
كل المال للأمر ثم يرجع الوكيل على الأمر (٣) بمجته مائة **§** رجل وكل رجلا بان يشتري  
ثوبا بمائة فاشتري الوكيل وغب وأمر رجلا أجنبيا بقبضه من البائع فقبض الأجنبي وهلك  
الثوب عنده قال محمد ضمن الوكيل لأنه أودعه عند القابض **§** رجل دفع إلى رجل مائة  
درهم وأمره أن يشتري له ثوبا وسمى جنس الثوب وصفته فاتفق المدفع إليه المائة  
واشتري له ثوبا بمائة من عنده روى هشام عن محمد عن أبي يوسف أنه يجوز أن ضاع الثوب  
في يده يهلك من مال الأمر كذا ذكر في المنتقى وهو خلاف ظاهر الرواية **§** الوكيل بالبيع  
إذا باع فلهاء البائع عن تسليم المبيع حتى يقبض الثمن لا يصح نفيه فإن سلم الوكيل قبل قبض  
الثمن ونوى الثمن على المشتري لا ضمان على الوكيل في قول أبي حنيفة ومحمد ولو وكه بالبيع  
ثم نهاه عن البيع حتى يقبض الثمن صح فلو باعه قبل قبض الثمن وسلم المبيع كان البيع باطلا  
وكذا لو أمره بالبيع بنقد فباعه نسيئة لا يجوز **§** ولو وكه ببيع العبد ولم يدفع العبد إليه لم يكن  
للكوكل أن يأخذه قبل نقد الثمن ويسلم إلى المشتري ولو وكل ببيع العبد ودفع إليه العبد  
فباعه الوكيل ولم يسلم حتى أخذه الموكل من بيته ونهى الوكيل عن التسليم قبل نقد الثمن  
صح نفيه ولم يكن له أن يأخذه من بيت الأمر ويدفعه إلى المشتري قبل نقد الثمن ولو أمره  
ببيع عبيد له والعبد في يد الأمر ولم يأمره الأمر بالقبض ولم ينهه عن ذلك فباعه الوكيل  
وأخذ العبد من بيت الأمر ليس له إلى المشتري فهو لك العبد في يده لم ينقض البيع  
ولا ضمان على الوكيل وإن لم يمت العبد رسله إلى المشتري قبل قبض الثمن فلا أمر  
أن يأخذه من المشتري حتى ينقد الثمن فإن أسد الأمر العبد ثم أحضر المشتري الثمن  
فالأمر يدفع العبد إلى الوكيل وبأمره يدفعه إلى المشتري ويأخذ الثمن فإن لم يأخذ حتى  
مات العبد عند المشتري فلا ضمان للأمر على أحد لا على الوكيل ولا على المشتري  
ضمن القيمة لكن الوكيل يأخذ الثمن من المشتري ويدفعه إلى الأمر **§** الوكيل  
بالبيع إذا باع فلهاء الأمر عن قبض الثمن إلا بحضور الشهود أو الابعض فلا أن أو نهاء عن  
قبض الثمن لا يصح نفيه وله أن يقبض الثمن بغير شهود وبغير محضر فلا أن وكذا الوصيات  
الموكل أو جن بعد البيع يبقى للوكيل حق قبض الثمن ولو وكه بالبيع إلا بشهود أو الابعض  
فلا يملك البيع بغير محضر الشهود وبغير محضر فلا أن ولو قال وكأنت ببيع هذا العبد  
بشرط أن لا تقبض الثمن كان النهي باطلا وله أن يقبض الثمن ولو قال لغيره ببيع عبيدي هذا  
وأنت تدفع ولم تشهد كان جائزا ولو قال لا تبع إلا بشهود فباع بغير شهود لم يجز وكذا الوقال  
ببيع شهود ولو وكه بان يبيع برهن ثقة فباع بغير برهن لا يجوز إلا أن يبيع برهن يساوي  
ولو قال بعه برهن فباع برهن قليل القيمة جاز في قول أبي حنيفة وفي قول صاحبيه لا يجوز  
الا بنقصان يتخاين فيه ولو قال بعه من فلان بكفيل ثقة فباع بغير كفيل لم يجز وكذا الوقال



بهمه وخذ كفيلا أو قال بهمه وخذ رهنا لا يجوز الا كذلك ولو قال الوكيل لم تأمرني بذلك كان القول قول الأمر لان الأذن مستفاد من جهته ولو وكاه ببيعته من فلان وسماه بعينه فباعه منه ومن آخر جاز النصف الذي باعه لذلك الرجل في قول أبي حنيفة ولا يجوز في قول صاحبيه **§** الوكيل بشرأ جارية بأف إذا اشترى ونقد الثمن من مال نفسه وقبض الجارية ثم نقله الموكل خسمائة وطلب منه الجارية فنعها فهلكت عند الوكيل قالوا تسلم للوكيل الخسمائة المقبوضة وبطلت الخسمائة الباقية وإن كان الموكل طلب منه الجارية قبل نقد شيء من الثمن فنع الوكيل ثم نقد الخسمائة فهلكت عند الوكيل قالوا تسلم للوكيل الخسمائة المقبوضة ويبطل الباقي من قاضيان **§** لو سلم أحد الموكلين بالشراء إلى الآخر في يده ما يقسم لم يجز عند أبي حنيفة خلافا لهما هذه في الوديعة من الهداية **§** ولو وكل بشراء أمه فاشترى عمياء أو شلاء فهو نافذ على الموكل عند أبي حنيفة خلافا لهما أو بشراء هذا العبد أو بعه بألف فاشترى معه آخر أو باع بألفين وقيمتهم مساوؤه فهو غير نافذ على الموكل عند أبي حنيفة خلافا لهما من المجمع وفي شرحه ولو كانت الجارية في المسئلة الأولى عوراء أو فاسدة البدن الواحدة وقد اشتراها بلاغبين فادّش نفذ على الموكل بالاجماع وعلى هذا الخلاف لو كانت مقعدة أو مجنونة نفذ على الموكل عنده خلافا لهما انتهى **§** وفي قاضي خان لو قال لرجل اشتر جارية بألف درهم إن بين الصفة فقبل جارية حبشية فاشترى جارية حبشية عمياء أو مقطوعة البدين أو الرجلين بثلث القيمة أو بغيره يسير جاز في قول أبي حنيفة ويلزم الأمر وقال لا يلزم الأمر ولو كانت عوراء أو مقطوعة البدين أو أحد الرجلين لم يلزم الأمر اتفاقا **§** ولو قال اشتر بقره بألف درهم فاشترى عبدا أعمى أو جارية عمياء بألف درهم وهي مثل قيمتها لا يلزم الأمر اتفاقا انتهى **§** وكاه بقبض دينه على فلان فاخبر به المديون فوكاه ببيع سلعة وإيفاء غنها لصاحب الدين فباعها ونقد الثمن وهلك مال المديون لاستحالة أن يكون قاضيا ومقبضا **§** زوجان وقعت بينهما فرقة فطالبته بنفقة ولده الصغير مخافة أن يذهب فوكل رجلا أن لم يحضر إلى عشرة أيام أن يستقرض عليه وينفق على ولده فالتوكل بالاستقراض لا يصح لكن لو أنفق على ولده يرجع على الآخر **§** الوكيل سل مادام حيا وإن كان غائبا لا تنتقل الحقوق إلى الموكل **§** وكاه بقبض دينه ثم إن رب الدين رهبه من الغريم والوكيل لم يعلم بذلك فقبضه منه وهلك في يده فلا ضمان عليه وللدافع أن يأخذه **§** ولو صرف الوكيل بقضاء الدين من مال الموكل إلى دين نفسه ثم قضى دين الموكل من مال نفسه ضمنه وكان متبرعا **§** ولو بعث رجلا إلى رجل ليقرضه فاقرضه فضايع من يده فلو قال الرسول أقرض للمرسل ضمن مرسله ولو قال أقرضني للمرسل ضمن رسوله والحاصل أن التوكيل بالأقراض جائز وبالأستقراض لا يجوز ولو أخرج وكيل الاستقراض كلامه مخرج الرسالة يقع القضاة للأمر ولو أخرجه مخرج الوكالة بان يضيفه إلى نفسه يقع للوكيل وله منعه من أمره من المشتل **§** وإذا وكل بشراء عبدين بعينه ولم يسم ثمنه فاشترى الوكيل مع عبدا آخر وقيمتهم مساوؤه نفذ على الآخر اتفاقا إذا كان حصصه

المشتري للأمر من الثمن قدر قيمته أو أكثر مما يتغابن فيه ذكره في الحقائق **§** إذا وكله بشراء شيء معين ولم يعين الثمن فاشترى الوكيل بكيلى أو وزنى دينافى الذمة انفتناه على الوكيل لان المطابق ينصرف إلى المتعارف وهو الشراء بالأثمان المطلقة وعند زفر بنفذه على الموكل هذه في سلم المجمع ولو اشترى الوكيل بكيلى أو وزنى عين لا ينفذ على الموكل بالاجماع لانه يبيع من كل وجه لا يشرأ ذكره في الحقائق **§** الوكيل بالبيع يجوز بيعه بالقليل والكثير والعرض عند أبي حنيفة وقال لا يجوز بيعه بنقصان لا يتغابن الناس فيه ولا يجوز إلا بالدرهم والدنانير والوكيل بالشراء يجوز عقده بثلث القيمة وزيادة يتغابن الناس في مثله ولا يجوز فيما لا يتغابن الناس في مثله ولو كان وكيلًا بالشراء شيء بعينه قالوا ينفذ على الآخر وإن وكله بشراء عبدين فاشترى نصفه فالشراء موقوف فإن اشترى ببقية لزم الموكل والا لا وهذا بالاتفاق من الهداية **§** وكل رجلا بشراء جارية بألف درهم فاشترى ثم إن البائع وهب كل الألف للوكيل صحته أهبة وكان للوكيل أن يرجع على الموكل بالألف ولو وهب البائع للوكيل خسمائة ثم وهب منه الخمسمائة الباقية لا يرجع على الموكل بالخمس مائة الأولى ويرجع بالخمس مائة الثانية ولو وهب منه تسعمائة ثم وهب منه المائة الباقية فإنه لا يرجع على الموكل إلا بمائة وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف **§** وكل رجلا بشراء جارية بألف فقال ما صنعت من أمر فهو جائز فوكل الوكيل رجلا آخر بهذا الشراء ثم عزل الموكل الوكيل الأول فاشترى الوكيل الثاني الجارية قال محمد يجوز شراؤه على الأول علم الوكيل الثاني بذلك أو لم يعلم كان الموكل دفع الدراهم إلى الوكيل الأول أو لم يدفع وكذا لو مات الوكيل الأول واشترى الثاني صح شراؤه على الموكل **§** قال لاثنين يشترى أحد كل جارية بألف درهم فاشترى أحدهما ثم اشترى الثاني كان الشراء لنفسه ولو اشترى كل واحد منهما جارية بثلث ألف درهم على حدة ووقع شراؤهما في وقت واحد كانت الجارية ثمان للموكل **§** خمسة وكذا لو اشترى أهلهم جارا فاشترى إهم ثم قبض من كل واحد منهم حصص من الثمن فصاعت حصص أحدهم قبل أن يدفع إلى البائع قال نصير بن يحيى ضمن الوكيل ولا يرجع به على أحد قال الفقيه أبو الليث انما قال ذلك لأنه لما قبض منهم الثمن بعد الشراء صار مستوفيا ما وجب له عليهم بعد الشراء فيكون المستوفى مضمونا عليه **§** رجل دفع إلى رجل ألف درهم وأمره أن يشتري له عبدا فوضع الوكيل الدراهم في منزله وأراد أن يأخذ الدراهم ليدفعها إلى البائع فإذا الدراهم قد سرقت وهلك العبد في منزله فجاء البائع وطلب منه الثمن وجاء الموكل فطلب منه العبد كيف يفعله قالوا يأخذ الوكيل من الموكل ألف درهم ويدفعها إلى البائع والعبد والدراهم هلك في يده على الأمانة قال الفقيه أبو الليث هذا إذا علم شهادة الشهود أنه اشترى العبد وهلك في يده أما إذا لم يعلم ذلك لا بقوله فانه يصدق في نفي الضمان عن نفسه ولا يصدق في إيجاب الضمان على الآخر **§** وإن اختلط عقل الوكيل بانبيذ إلا أنه يعرف البيع واشترى قال أبو سليمان جاز بيعه وشراؤه على الموكل بخلاف ما إذا اختلط عقله بالنج حيث لا يجوز وقال غيره في شرب

التبذ أيضا لا يجوز عقده على الموكل لان بيع السكر انما جاز زجرا عليه فلا يجوز على  
 الموكل **§** امر رجلا بان يشتري له عبد بن باعيا ثم ما وليد كرا الثمن فاشترى أحدهما بثل القيمة  
 أو بما يتغابن الناس فيه جاز ولا يجوز بالغبن الفاحش ولو أمر به بان يشتري ما بالف فاشترى  
 أحدهما بخمس مائة أو أقل جاز وان اشترى أحدهما بأكثر من خمسمائة لا يلزم إلا امره ان  
 يشتري الآخر بما بقي من الالف قبل ان يختصما قللت الزيادة أو كثرت وقال أبو يوسف ومحمد  
 اذا اشترى أحدهما بما يتغابن فيه الناس وبقي من الالف ما يشتري به الآخر جاز **§** رجل  
 وكل رجلا بان يشتري له جارية ومضى له الثمن فاشترى جارية هي ذات رحم محرم من الموكل أو  
 جارية حلف الموكل بعته فان ملكها جاز وتعاق **§** رجل قال لغيره اشتري جارية بكذا أطوها  
 فاشترى اخت امرأته أو عمتها أو خالتها من رضاع أو نسب لا يلزم إلا امره ويكون الوكيل  
 مشتريا لنفسه وكذا لو اشترى جارية لها زوج أو في عدة زوج من طلاق بائن أو رجعي أو ثلاث  
 لا يلزم إلا امره وقال أبو يوسف ان كانت العدة بالشهر ولزم الأمر وذكر في العيون عن محمد  
 لو اشترى اخت امرأة الموكل لا يلزم الموكل وان اشترى اخت أمه للموكل قد وطئها لزم الأمر  
 وقالاهما في القياس سواء غير اني استحسننا هذا لان في أخذ الامه **§** كنه ان يبيع  
 الموطوءة من ساعته فطأ اني اشتراها الوكيل وفي أخذ امرأته لا يمكنه ذلك لان يطلق  
 المنكوحه وتنفق على عذتها فوطئها ولو اشترى صغيرة لا يوطئها أمه ولا يلزم الأمر  
 وان اشترى نصرانية أو يهودية لزم الأمر وكذا الصابئة في قول أبي حنيفة وفي قياس  
 قولهما الصابئة لا يلزم الأمر وان لم يعلم الوكيل بذلك جاز على الأمر وله حق الرد وان لم يعلم  
 بذلك وشرط البراءة من كل عيب لا يلزم الأمر **§** قال لغيره اشترى جارية بثلين أطوها فاشترى  
 اختين في عدة واحدة أو اشترى جارية وعمتها أو خالتها من رضاع أو نسب في عدة واحدة  
 لا يلزم الأمر عندنا وقال زفر يلزم الأمر اتفاقا وذكر في المنتقى لو اشترى هذا الوكيل جارية  
 وابنتها لزم الأمر لانه قادر على وطئ أحدهما في الحال وانما يحرم عليه وطئ الاخرى بهدوط  
 الاولى **§** وكل رجلا بان يشتري له جارية بعته فان طهرها فاشترى عمتها أو موطوءة اليدين  
 أو الرجليين ولم يعلم بذلك لزم الأمر وكان له ان يرد ولو علم الوكيل بذلك لا يلزم الأمر **§** ولو وكل  
 رجلا بان يشتري له جارية بكذا فاشترى جارية فاشترى الوكيل وان اشترى جارية فظهر  
 انها حرة ضمن الوكيل قاضي خان **§** الوكيل بشرأى بعينه ليس له ان يشتري نفسه فلو وكله  
 بشراء جارية بعينها فاشترى لنفسه ووطئها لا يحد ولا يثبت النسب وتكون الامه وولدها  
 للأمر قال مشايخنا ويلزم العقر وعند محمد يقسم الثمن على الجارية والعقر فإصاب العقر  
 يسقط وما أصاب الجارية بقي وعند أبي يوسف عليه الاقرار ان قال ظننت انها تحمل **§** وكله  
 بقبض الوديعة فقبض بعضها جاز الا اذا قال لا تقبض الا جميعها فقبض بعضها ضمن فان قبض  
 الباقي قبل ان يهلك الاول يسقط الضمان **§** وكله بقبض دابة عارية فركبها الوكيل ضمن **§** وكله  
 بقبض حيوان ولد قبل القبض فلو وكيل قبضها وما ولد وان ولد قبل الوكالة لا يملك

قبضه والثمرة بمنزلة الولد متصلا ومنه فلا بان خرجت الثمرة بعد الوكالة من الوكيل **§** وكل  
 رجلا يبيع ماله حل ومؤنة فهو على البلد الذي فيه الوكيل والموكل اذا كان في بلدة واحدة فان  
 خرج الوكيل بذلك الى بلدة أخرى فسرقت أو ضاع كان ضامنا لان الظاهر من حال الموكل  
 انه لا يلتزم بالمؤنة فاذا خرج به الى بلدة أخرى ربحا لا ينفق فيحتاج الى النقل الى المكان الاول  
 فيلزمه العهدة ولو لم يخرج به الوكيل الى مكان آخر فخرج هو فباعه في ذلك المكان كان  
 عليه تسليمه في مكان البيع وان لم يكن له حل ومؤنة لا يتقيد الامر بتلك البلدة من  
 قاضي خان وفي مشتمل الهداية عن العمادية رجل وكل رجلا يبيع عبده وهو في المصر  
 فانخرجه من المصر وباعه ضمن استحسننا ولم يجزيه انتهى وفي الوديعة من الخلاصة  
 الوكيل بالبيع بالكوفة اذا سافر به ضمن والوكيل بالبيع المطبق اذا سافر لا يضمن ان لم  
 يكن له حل ومؤنة وان كان له حل ومؤنة يضمن انتهى **§** رجل وكل رجلا يبيع ضبعة له  
 فباعها الوكيل فظهر فيها قطعة أرض موقوفة فاراد المشتري أن يردّها على الوكيل فافر  
 الوكيل بذلك كان له ان يردّها على الوكيل وليس له أن يردّها على موكله وان ردت على  
 الوكيل بالبينة كان للوكيل ان يردّها على الموكل وهو الراد بان يبيع سواء ان كان باع - تراف  
 الوكيل بالعيب ليس له ان يردّها على موكله وان كان بالبينة كان له الرد على الموكل من  
 قاضي خان **§** وفي الهداية ومن أمر ببيع عبد فباعه فقبض الثمن أو لم يقبض فرده عليه  
 المشتري يعيب لا يحدث مثله بقضاء القاضي أو ببايعه ان يردّه على الأمر لان البينة  
 حجة مطلقة والوكيل مضطر في النكول بعد العيب عن علمه باعتباره عدم ممارسة المبيع  
 فلزم الأمر فان كان ذلك باقرار لزم الأمر لان الاقرار حجة قاصرة وهو غير مضطر اليه  
 لا مكان النكول والنكول انتهى **§** رجل دفع الى رجل عشرة دراهم وأمره بان يشتري له  
 حنطة ويزرعها فاشترى المأمور حنطة فزرعها في وقت لا يخرج الزرع قالوا ان كان اشتراها  
 الوكيل في أوان الزراعة وزرعها في غير أوانها يجوز الشراء على الأمر وعلى المأمور مثل  
 تلك الحنطة لانه صار مستهلكا بالقائم في الأرض في غير أوان الزراعة وان كان اشتراها  
 في غير أوان الزراعة كان المأمور مشتريا لنفسه فيضمن دراهم الأمر لان الأمر بالشراء  
 للزراعة مقيد بان الزراعة كالأمر بشراء الجود والفحم **§** رجل أمر رجلا بان يشتري له كرا  
 من طعام بمائة درهم ففعل المأمور ذلك وادى المائة ثم ان المأمور دفع الى البائع خمسين  
 درهما على ان يريده البائع كرا من طعام ففعل البائع ذلك فالكرا الاول يكون للأمر والكرا  
 الزيادة يكون للمأمور ويضمن للأمر خمسين وعشرين لان البائع لما زاد كرا بخمسين فقد  
 حط عن المشتري خمسين فصار الكرا ان جميعا بمائة وخمسين كل كرا بخمسة وسبعين لان الحط  
 ينصرف الى الكراين جميعا فيصير الكرا الاول بخمسة وسبعين ويجب على المأمور أن يدفع  
 للأمر خمسين وعشرين لانه جعل هذا كرا لا كرا الثاني **§** الوكيل بالشراء اذا قبض الثمن فهلك  
 عنده ان كان قبض الثمن من الموكل قبل الشراء يكون امانة سواء هلك قبل شراء الوكيل



أو بعده وإن قبض الثمن من الموكل بعد الشراء بهلك مضمونا **§** رجل أمر رجلا أن يוכל غيره  
أن يشتري جارية لآمره فوكل المأمور رجلا فاشترى الوكيل بربع الثمن على المأمور  
بالتوكيل ثم المأمور بربع على الأمر وليس للوكيل أن يرجع على الأمر **§** الوكيل بالبيع  
إذا باع ثم أقر أن موكله قبض الثمن من المشتري كان القول قوله مع عينه وببرأ المشتري من  
الثمن فإن حلف الوكيل لأضمان عليه وإن نكل ضمن للموكل من قاضي خان **§** ومن أمر  
رجلا ببيع عبده فباعه وأخذ بالثمن رهنا فضاغ في يده وأخذ به كفيلا فتوى المال عليه  
فلا ضمان عليه لأن الوكيل أصل في الحقوق وقبض الثمن منها والكفالة توثق به والارتها  
وثيقة بجانب الاستيفاء فيما كهما بخلاف الوكيل بقبض الدين لأنه يفعل نيابة وقد أتاه في  
قبض الدين دون الكفالة وأخذ الرهن والوكيل بالبيع يقبض أصالة فبهذا الإعلاء الموكل  
بحره عن القبض من الهداية **§** وكله بشراء بقره سوداء ثلاث ضحية فاشترى بيضاء وأجره  
لزم الموكل ولو أنى فاشترى ذكر الأوكذا الشاة ولو قال بقره ولم يقل أنى لزم الموكل ولو وكله  
بشراء كبش أقرن فاشترى كبشا ليس بأقرن لا يلزم الأمر من البرازية **§** الوكيل بقضاء الدين  
إذا صرف مال الموكل في حاجة نفسه ثم قضى دين الموكل يكون متبرعا في قضاء دين الموكل  
من الخانية **§** الوكيل بالبيع إذا أمهل المشتري صح أماله وكان للموكل أن يطالب الوكيل  
في الحال فيؤدي من مال نفسه ثم عند محل الأجل يأخذ من المشتري لنفسه **§** الوكيل  
بقضاء الدين إذا خلط مال الموكل بمال نفسه ثم قضى دين الموكل من ذلك ضمن وكان متبرعا  
في القضاء وعليه للموكل ما أدى إليه من المال ولو مات العبد المأمور ببيعته أو الموكل ولم يعلم  
به المأمور فباع وقبض الثمن وهلك في يده ضمن ولم يرجع على الأمر ولا في تركته إن كان  
هو الميت كفي مشتمل الهداية بقلا عن العمادية **§** ومن دفع إلى رجل عشرة دراهم بنفقها  
على أهله فانفق عليهم عشرة من عنده فبالعشرة بالعشرة لأن الوكيل بالاتفاق وكيل بالشراء  
وقيل هذا استحسان وفي القياس ليس له ذلك وبصير متبرعا بقبول القياس والاستحسان في  
قضاء الدين لأنه ليس بشراء فاما الاتفاق فانه يتضمن الشراء فلا يدخلانه من الهداية **§** وفي  
قاضي خان من البيوع رجل دفع إلى رجل عشرة دراهم يشتري له بها ثوبا قد سماه فانفق  
الوكيل على نفسه دراهم الموكل واشترى ثوبا بالدرهم نفسه كان الثوب للمشتري  
لأن الأمر لأن الوكيل تقيدت بتلك الدراهم فبطلت وكالة بلاكها ولو اشترى ثوبا بالأمر  
ونقد الثمن من مال نفسه وأمست دراهم الأمر كان الثوب له وبطيبت له دراهم الموكل  
استحسانا كالوارث أو الوصي إذا قضى دين الميت بمال نفسه ولو دفع دراهم إلى رجل  
لبنفقها على عياله فانفق المأمور من ماله وأمست دراهم الموكل فكذلك الجواب ولو أنفق  
دراهم الأمر في حاجته أولا حتى صار ضامنا ثم أنفق من دراهم نفسه على عياله الأمر  
ذكر في النوادر أن على قياس قول أبي يوسف يخرج عن الضمان وعلى قول محمد لا يخرج  
انتهى **§** وفي الخانية الوكيل اشترى ما أمر به وأنفق الدراهم بعد ما لم ما اشترى إلى الأمر

ثم نقد البائع غيرها جاز في الأصل لو اشترى بدنانير غيرهما ثم نقد بدنانير الموكل فالشراء  
للوكيل وضمن للموكل بدنانيره للتعدي وفي مختصر القسودي الوكيل بالشراء إذا اشترى  
ونقد الثمن من ماله وقبض المبيع رجوع على الأمر فإن هلك المشتري في يد الوكيل قبل  
الحبس هلك على الأمر وإن حبسه لأجل الثمن بهلك هلك الرهن عند أبي يوسف وعند  
محمد هلك هلك المبيع **§** لو وكل إنسانا بالتمراء ودفع إليه المال فاشترى الوكيل ولم ينقد الثمن  
حتى هلك بربع عليه مرة أخرى فإن هلك ثانيا لا يرجع بذلك والمضارب يرجع مرة بعد  
أخرى **§** أمره بأن يقضى دينه بهذه الدنانير فقضى من مال نفسه وأمسست الدنانير جاز  
استحسانا **§** أمره أن يتصدق بهذه الألف فتصدق بالألف من ماله إن أنفق الوكيل  
أولا على نفسه ثم تصدق من مال نفسه لا يجوز ويضمن وإن كانت الدراهم عنده فتصدق  
من عنده جاز استحسانا من الخلاصة **§** ومن ادعى أنه وكيل الغائب في قبض دينه وصدقه  
الغريم أمر بتسليم الدين إليه فإن حضر الغائب وصدقه والأدفع إليه الغريم ثانيا لأنه لم يثبت  
الاستيفاء حيث أنكروا وكافة القول قوله مع عينه فيفسد الأداء ويرجع به على الوكيل إن  
كان باقيا في يده وإن كان ضاع في يده لم يرجع عليه إلا أن يكون ضمنه عند الدفع وإن كان  
الغريم لم يصدق على الوكالة بلسكت ودفعه إليه على ادعائه فإن رجع صاحب المال على  
الغريم رجع الغريم على الوكيل وكذا إذا دفعه إليه على تكذيبه إياه في الوكالة وفي الوجوه  
كلها ليس له أن يسترد المدفوع حتى يحضر الغائب من الهداية **§** وفي الخلاصة رجل قال  
لا تخروكاني فلان بقبض ماله عليه من الدين لا يتخروا ما أن يصدق المدعيون أو يكذبه  
أو يسكت فإن صدقه يجبر على أن يدفعه إليه وليس له أن يسترد بعد ذلك وإن كذبه أو سكت  
لا يجبر على دفعه لكن لو دفعه مع ذلك ثم أراد أن يسترد ليس له ذلك ثم بعد ذلك إن جاء الموكل  
وأقر بالوكالة مضى الأمر وإن أنكروا وكالة يأخذ دينه من الغريم والغريم يرجع على  
الوكيل إن كان قائما وإن استهان به ضمن مثله وإن هلك في يده إن صدقه لا يرجع وإن  
صدقه وشرط عليه الضمان أو كذبه أو سكت فإنه يرجع ثم إذا رجع الموكل على الغريم ليس  
له أن يرجع على الوكيل ثانيا ولو أراد الغريم أن يحلفه بالله ما وكأنته كان له ذلك وإن دفع  
عن سكوت ليس له أن يحلف الطالب إلا إذا عاد إلى التصديق وإن دفع عن سجود ليس له أن  
يحلف الطالب سواء عاد إلى التصديق أو لم يعد لكن يرجع على الوكيل ولو كبل أن يحلف  
الغريم في الجحود والسكوت بانه ما يعلم أنه وكله فإن حلف مضى الأمر وإن نكل لأضمان على  
الوكيل وإن شاء لم يحلف الغريم لكن يحلف الطالب بالله ما وكاه فإن حلف استقر الضمان  
على الوكيل وإن نكل يرجع الوكيل على الطالب هذا كله إذا ادعى أنه وكيل وهذا كله  
في الدين فاما في الوديعة إذا قال لقان عندك وديعة وكأني بقبضها فصدقه المودع ثم امتنع  
عن دفعها إليه له ذلك لأن إقراره لا في ملك غيره وهو الوديعة وفي الدين ملك نفسه فإن قال  
لم يוכלني ولكن ادفع الدين إلى قانه سيجبر قبضه وعلى ضمانه ليس له أن يدفع الدين ولا الوديعة

فان دفع صار ضامنا ولا يرجع على المدفوع اليه وان شرط عليه الضمان واذا علم المديون انه ليس بوكيل بالقبض ومع هذا دفع فالمال عنده بمنزلة الوديعة والدافع ان اراد قبضه قبل ان يقدم الغائب له ذلك وان ضاع في ايدي المدفوع اليه بعد الاجازة كان من الطالب وصار كانه وكيل يوم قبض المال للمديون اذا قال للوكيل لا آمن من ان يجحد الطالب اذا حضر فاضمن لي ما قبضه الطالب مني فضمن صح وكذا لو لم يضمن لكن قال اقبض منك علي ان ابرئك من فلان فان أنكر الطالب وقبض المال من المطلوب له أن يرجع على من أخذه منه وان كان مصداقانه وكيل انتهى وفي الاشياء الوكيل اذا أمسك مال الموكل وفعل بعمل نفسه فانه يكون متعديا فلو أمسك دينارا للموكل وباع ديناره لم يصح كافي الخلاصة الا في مسائل الاولى الوكيل بالاتفاق على أهله وهي مسألة الكثرة الثانية الوكيل بالاتفاق على بناء داره كافي الخلاصة الثالثة الوكيل بالشراء اذا أمسك المدفوع ونقد من مال نفسه الرابعة الوكيل بقضاء الدين كذلك وهم في الخلاصة ايضا وفي الدائنة فيها بما اذا كان المال قائما ولم يصف الشراء الى نفسه الخامسة الوكيل باعطاء الزكاة اذا أمسك وتصديق عمله ناويا الرجوع أجزاء كافي القنية انتهى الوكيل بالبيع اذا لم يسلم المبيع اليه حتى قال بعته من هذا الرجل وقبض الامر اثنان منه أو قال هلك عندي وكذبه الموكل في البيع وقبض الثمن أو في قبض الثمن وحده صدق الوكيل في البيع دون قبض الثمن في حق الموكل فان شاء المشتري نقد الثمن تانيا الى الموكل وقبض منه المبيع وان شاء فسخ البيع وله اثنان على الوكيل في الحالتين جميعا الا في قوله قبض الامر اثنان من المشتري وان صدقه الموكل في البيع وقبض الوكيل الثمن وكذبه في الهلاك أو الدفع اليه والقول للوكيل في ذلك مع عيینه ويحجر الموكل على تسليم العبد الى المشتري من غير ان ينقد المشتري الثمن تانيا هذا اذا لم يكن العبد مسلما الى الوكيل اما اذا كان مسلما اليه فالوكيل مصدق في ذلك كله ويسلم العبد الى المشتري والثمن على الوكيل دون المشتري لان العاقدة أقرب براءة المشتري عن الثمن فان حلف الوكيل على ما يدعي برى هو ايضا وان نكل ضمن الثمن للموكل وان استحق العبد بعد ذلك على المشتري رجع بالثمن على الوكيل ولا يرجع الوكيل بذلك على الموكل اذا لم يصدقه الموكل في قبض اثنان لان الوكيل مصدق في دفع الضمان عن نفسه لا في حق الرجوع على الموكل وله ان يحلف موكله على العلم بقبض الوكيل فان نكل رجع بما ضمن وكذا اذا أقر بقبض الوكيل وكذبه في الدفع وفي الهلاك هذا اذا أقر الوكيل بقبضه الثمن اما اذا أقر بقبض الموكل من المشتري لا يرجع المشتري لا على الوكيل ولا على الموكل فلو لم يستحق المبيع لكن وجد المشتري عيبا فرده على الوكيل بقضاء ان كان أقر الوكيل بقبضه استرد منه الثمن ويرجع الوكيل بذلك على موكله ان كان صدقه في قبض الثمن ويكون المبيع للموكل وان لم يصدقه لا يرجع وله ان يحلف الموكل على العلم بقبضه فان نكل رجع عليه وان حلف لا يرجع عليه لكنه يبيع العبد ويتوفى ما ضمن من غنمه ويرد الفضل على الموكل ولا يرجع

بالنقص على أحد هذا اذا أقر الوكيل بقبضه فان كان أقر بقبض الموكل من المشتري لم يرجع المشتري بالثمن على الوكيل لعدم رجوع النفع اليه ولا على الموكل لانهما لا يصدقان على الموكل في اقرارهما بالقبض ويحلف الموكل باثباته فان نكل رجع عليه والمبيع له وان حلف لا يرجع لكن يبيع المبيع ويتوفى اثنان منه وان كان الموالي هو الذي باع وسلم ووكل رجلا بقبض الثمن فقال الوكيل قبضت فضاغ أو دفعت الى الامر فخذ الامر كله والقول للوكيل مع عيینه وبرى المشتري عن الثمن وان وجد به عيبا فاذا رده على البائع لم يكن له ان يرجع بالثمن لا على البائع لعدم ثبوت القبض في زعمه ولا على الوكيل لانه لا عقد بينهما انما هو أمين في قبض الثمن وانما يصدق في حق دفع الضمان عن نفسه كذا كرنا واذا رد المشتري على البائع باعه القاضي وأوفى ثمن المشتري من غنمه ويرد الفضل على البائع ولا يرجع عليه بالنقصان ولا على الوكيل هذه الجملة في وكالة الجامع وفي الباب الاول والتاسع من شرح الطحاوي ذكره في الصغير اذا وكل بشراء عبد بعينه بثمن مسمى فوكل الوكيل وكبلا آخر فاشترى لزم الامر الثاني دون الاول اذ ليس للوكيل ان يوكل غيره ولو اشترى بمحضرة الاول لزم الامر وفي شركة العيون قال لا تخر اشتري جارية فلان فذهب المأمور فساومها ثم قال انفسى كانت له فان اشتراها وسكت فان قال قبل ان يحدث بها عيب أو تملك اشتريتها فلان فالقول له وان قال ذلك بعد ما مات أو بقيت لم يقبل قوله الا ان يصدقه الامر هذا كله في رواية الحسن عن أبي حنيفة المأمور بشراء عبد بعينه بالف اذا اشتراه بالف ومائة ثم حط البائع المائة من المشتري فالعبد للمأمور ودون الامر امر رجلا بان يرهن مالا ويلزم الرجوع لبؤدى اليه الامر فادى المأمور لا يرجع على الامر بما أدى الوكيل بقبض الدين اذا قال قبضت وهلك عندي أو قال دفعته الى الموكل وكذبه الموكل بصدق في حق براءة المديون لا في حق الرجوع على الموكل على تقدير الاستحقاق حتى لو استحق انسان ما أقر الوكيل بقبضه وضمن الوكيل لا يرجع الوكيل على الموكل رجلا لان وكلا بالخصوص في دين وفي قبضه فلا حد هما ان يحاصم ولا يقبضان الا ما وفاقا ولا ينفرد أحدهما بالخصوصة ايضا الوكيل بقبض الدين اذا وكل من في عياله بقبض الدين صح التوكيل حتى لو هلك في يد الثاني يملك على رب الدين من الصغير وفي الاشياء لا يوكل الوكيل الا باذن أو تعميم تفويض الا الوكيل بقبض الدين له ان يوكل من في عياله بدونه ما فبر المديون بالدفع اليه والوكيل بدفع الزكاة اذا وكل غيره ثم وثم فدفق الا تخرجوا ولا يتوقف كافي أضحية الحائنة انتهى الوكيل بقبض الدين اذا وهب الدين من الغريم أو أبراء أو ارهن به لا يجوز بخلاف الوكيل بالبيع ولو أخذ به كقبلا جاز ولو أمره المديون بأخذ الرهن فقال له خذ هذا رهنا حتى أعطيتك المال الى ثلاثة أيام فذلك لا ضمان على الوكيل وكذا الوصي لو أخذ الرهن والورثة كلهم كبار الوكيل بقضاء الدين اذا دفع الدين بغير بينة ولا كتابة براءة لا يضمن الا اذا قال له لا تدفع الا بشهود ولو قال الوكيل أشهدت وأنكر الموكل فالقول قول الوكيل لو مات الطالب



ولم يعلم القريم قد دفع المال الى الوكيل لا يبرأ له ان يسترده ولو علم بموته ليس له ان يضمن  
الوكيل ان ضاع عنده وعند محمد بن يعقوب وكذا الوهب الطالب المال اواراه ثم دفع الى  
الوكيل ضمن ان علم به ويرجع الوكيل على الطالب ان لم يعلم الوكيل **لو قال الوكيل**  
**كنت قبضت المال حال حياة الموكل وسلمته اليه لم يصدق الا بحجة** **وكل رجل قبض دين**  
**له على أبي الوكيل أو ابنه أو عبده أو وكل من لا يقبل شهادته عليه فقال اخذت وهلك**  
**عندي فالقول قول الوكيل وقوله من عبده اذا كان على العبد دين وفي كتاب المأذون لا يصح**  
**التوكيل بقبض الدين من عبده عليه دين أولا** اذا قال المأمور في بيعه الجارية بعد ما قبض  
الدين بنت رقبضت الثمن وسلمته الى المالك أو هلك عندي قبل قوله في براءة ذمة المشتري ولم  
يلزمه شيء فان وجد به عيبا فرده لا شيء على الاثم وان كان تباع الجارية فيوفى عن المشتري  
والنقصان على الوكيل وان فضل شيء فهو للذات ثم وان كان الاثم دفع الجارية الى المأمور  
وقال انه باعها وقبض الثمن وهلك أو دفعه الى الاثم فانكر المالك له حبس المبيع من الخلاصة  
**الرسول بائنا قاضي علك القبض لانه بمنزلة الرسول في القبض ولا عليك الخصومة اجماعا** اذا  
وكل غيره بقضاء الدين نجاء الوكيل وقال قضيت فصدقه الموكل لكن قال لا ادفع اليك مخافة  
ان القابض لو جاء وانكر ياخذ منه ثانيا لا يلتفت اليه ويجبر الموكل على القضاء للوكيل  
فيه ذلك ان جازب الدين وانكر الا قضاء قبض من الموكل ثم هو يرجع على الوكيل بما  
آدى وان كان صدقه **رجل أمر رجلا بان يقضى عنه ألفا لرجل فقال المأمور بعد ذلك**  
**فعلت وصدقه الا اثم وكذبه صاحب المال وحلف يرجع رب الدين على الاثم لكن لا يرجع**  
**المأمور على الاثم من يبيع الجامع وذكر في القصد يرى انه يرجع رب الدين على المدينون**  
**بالدين ويرجع المأمور على المدينون بما قضى** **أمر غيره بان يقضى دينه الذي لفلان عليه**  
**فقضاء ثم جاء الى الاثم ليرجع عليه فقال الاثم للمأمور ما كان لفلان على دين أصلا ولا**  
**أمر ان اتقضى ولا أنت قضيت شيئا والذي له الدين غائب فأقام المأمور البيعة على الدائن**  
**والاثر بالقضاء فان القاضي يقضى بالمال على الاثم وان كان صاحب الدين غائبا لان عنه**  
**خصما حاضر فان ما بدعيه المأمور على الغائب بسبب ثبوت ما بدعيه على الحاضر** **واذا أمر**  
**غيره بان ينفق عليه فانفق عليه يرجع عليه المأمور وان لم يشترط الرجوع واذا أمره بقضاء**  
**الدين عنه بان قال اقض عني ديني فقضاء يرجع عليه** **ولو قال له أدركه مالي أو هب فلانا**  
**عني ألف درهم ففعل المأمور لا يرجع عليه من سيرخواه وزاده** **وفي هبة القدر وروى اذا**  
**قال لغيره عوض الوهاب عني أو قال اطعم عن كفارة عيني أو قال أدركه مالي ففعل المأمور**  
**لا يرجع على الاثم الا أن يكون قال له على اني ضامن اما المأمور بقضاء الدين عن الاثم**  
**فانه يرجع وان لم يشترط على الاثم الضمان والاصل في جنس هذه المسائل ان في كل موضع**  
**ملك المدفوع اليه المال المدفوع مقابلا لملك المال فالمأمور يرجع على الاثم بما دفع وان**  
**لم يشترط الضمان ولو قال ادفع الى فلان ألفا فقضاء ولم يقل عني ولا قال على اني كذا على قد دفعها**

المأمور فان كان خليطا يرجع بها عليه وان لم يكن خليطا لا يرجع وهو قول أبي يوسف أولا  
وبه أخذ محمد بن رجح أبو يوسف وقال يرجع عليه خليطا كان أو غير خليط وقال محمد  
لو كان أمر بذلك ولده أو أخاه كان ذلك مثل القريب الذي لم يخالط الا أن بأمر انساني عياله  
من ولد أو زوجة أو غيرهم من قريب أو بعيد بعد أن يكون في عياله أو امرأة أو امرأت زوجها  
فدفعه فبرجع به على الاثم ويكون بمنزلة الخليط وكذلك لو أمر اجبراله وكذلك الثمريك  
استحسن هذا وأرى هؤلاء جميعا بمنزلة الثمريك والخليط وكذلك ان أمر الابن اباه والابن  
كبير في عيال الاب **اذا قال لا تخرقض عني فلانا أو قال له الذي له على أو قال ادفع عني أن**  
**لك على قادي المأمور يرجع على الاثم ويكون هذا اقرارا بهذا المال على نفسه ولو قال**  
**اقض فلانا أو قال ادفع قضاء ولم يقل عني اجمعوا ان المأمور اذا كان شريكا له ان يرجع**  
**وكذلك الخليط وتفسيره أن يكون بينهما في السوق أخذوا عطاء بان جرت العادة ان وكيل**  
**الاثم أو رسوله يأتمنه فيبيع منه المأمور أو يقرضه أو كان المأمور في عيال الا اثم كالزوج**  
**بأمر الزوجة والزوجة تأمر زوجها وان لم يوجد شيء من هذه الاشياء الثلاثة لا يرجع عند**  
**أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف يرجع ثم عندهما هل يرجع الدافع على القابض بما دفع**  
**ان قال له اقض أو قال ادفع قضاء لا يرجع وان قال ادفع ولم يقل قضاء يرجع وحمل على الامر**  
**بالايداع من كفالة عصام** **أمر رجلا بان ينقده عنه فلانا ألف درهم أو قال انقده ألف درهم**  
**له على أو قال ادفع اليه الذي على أو قال اعطه الذي له على أو قال أوفه ماله على أو قال أعطه**  
**عني ألف درهم أو قال اقضه ماله على أو قال اقضه عني ففعل المأمور يرجع بها على الاثم**  
**وقوله أعطه عني ألف درهم اقرار بان المال عليه ولو قال انقده ألف درهم على اني ضامن**  
**بها أو على اني كفيل بها أو على اني كذا أو على اني كذا على أو قبل في فهو - واما اذا انقدها يرجع**  
**بها على الاثم وكذلك لو نقدها مائة دينار أو باعها بها جارية أو عبدا أو دابة أو عرضا وقبضه**  
**يرجع بها على الاثم ولو أمر خليطه بان ينقده فلانا عنه ألف درهم جيدة فنقده ألفا**  
**نهرجه أو غنة لم يرجع على الاثم الا بمثل ما أعطى لانه يرجع بحكم لا قراض ولو كان**  
**المأمور كفلا لا يرجع بالالف جيدة لانه يرجع بحكم عليك ما في ذمة الاصيل هذه الجملة من**  
**الفتاوى الصغرى** **وفي كفالة الاشياء من اقام بواجب عن غيره بأمره فانه يرجع عليه بما**  
**دفع وان لم يشترطه كالاثر بالاتفاق عليه وبقضاء دينه الا في مسائل أمره بتعويض عن هبته**  
**أو بالا طعمام عن كفارته أو بآدمز كآدماله أو بان يهب فلانا عني وأصله في وكالة البرازية انتهى**  
**لو أمر رجلا بقضى من دينه ألفا فقضى أكثر من الالف يرجع على الاثم بالف ويكون**  
**متبرعا في الزيادة من يبيع قاضي خان** **قال لا تخرقض الى زيد الفاعلى اني ضامن بها وزيد**  
**حاضر سمعه فدفعه فالالف قرض للدافع على الاثم وزيد وكيله بقبضه وقوله سمعه اذا الوكالة**  
**لا تصح قبل العلم بشرط حضرته وسماعه ولو أهلكه زيد يضمن ولو هلك في يده يملك أمانته وكذا**  
**لو قال أعطه ولو قال اقضه على اني ضامن فهو قرض على زيد والا اثم ضامن** **قال خليطه**

ادفع الى زيد ألفا فقل ضمن الامر لا زيد عسكس اقض فان الامر لا يضمن اذ موضع الخلطة ان لا يقتضي ضمان التملك وضمان القرض ضمان التملك فيجب على القايض **§** امره لا يضمن له اسيرا فلو قال اشتريه لي اوقال من مالي رجع والا الا ان يكون خليطا **§** متقبل الحمام والطاحونة ليس بخليط هكذا عند بعض المشايخ اذا اخذوا اعطاء بينهم من أحد الجانبين لا من كل جانب **§** الامر بالانفاق واداء مخرج وصدقات واجبة لا يوجب الرجوع بلا شرط الا رواية عن أبي يوسف من الامر بالانفاق واداء الدين من الفصولين **§** قال لغيره ابن داري اواقض ديني أو أنفق على أهلي أو في بناء قال عين الأمانة الكرايسى لا يرجع ما لم يشترط الرجوع من القنية **§** رجل وكله رجلا وكل واحد منهما ان يسلم له عشرة دراهم في طعام كل واحد منهما على حدة فاسلم لهما في عقدة جازوان خاط ثم أسلم كان السليم له ويكون ضامنا بالخاط **§** رجل دفع الى رجل دراهم فامر ان يسلم له في حنطة فاسلم الوكيل ان تصادقانه فوى السليم نفسه كان السليم للوكيل ويضمن الدراهم للموكل ولو تكاذب الموكل والوكيل في النية يحكم النقد ان تقدم من دراهم الموكل كان للموكل وان تقدم من دراهم نفسه كان له وان تصادقانه لم تحضره النية قال أبو يوسف يحكم النقد وقال محمد يكون للوكيل وان وكل رجلا بشراء شيء ثم تصادقانه لم تحضره النية اختلف المشايخ فيه قال بعضهم هو على هذا الخلاف وقال بعضهم يكون العقد للوكيل عند الكل **§** الوكيل بالشراء اذا اخذ السلعة على سوم الشراء فاداهاموكل فلم يرض وردا على الوكيل فهلك قبل ان يردها على البائع ضمن الوكيل قيمة السلعة للبائع ولا يرجع به على الموكل اذا لم يكن الموكل امره بالاخذ على سوم الشراء والامر بالشراء لا يكون امره بالاخذ على سوم الشراء فان كان الامر بالاخذ على سوم الشراء فهلك عند الوكيل كان للوكيل ان يرجع به على الموكل **§** رجل امر بلبذه ان يبيع الامتعة ويدفع الثمن الى فلان فباع وأمسك الثمن حتى هلك لا يضمن بتأخير الاداء **§** رجل دفع الى رجل عشرين درهما يشتري لهما اضية فاشترى بخمسة وعشرين لا يلزم الامر وان اشترى بتسعة عشر ما سواي عشرين لزم الامر وان كان لا يسارى لا يلزم من بيع قاضي خان **§** اذا دفع عبدا الى رب الدين وقال له به وخذ حقل أو دفع اليه دنانير وقال اصرفها وخذ حقل منها وحقه في الدراهم فباع أو صرف وقبض الدراهم فهلك في يده هلكت على المدين مال يحدث الدائن فيهما قبضا ويصير أخذها ولو قال له بيع الدنانير بحقل ففعل يصير المقبوض مضمونا عليه لقبضه من الصغير **§** وكله قبض دينه وأمره ان لا يقبضه الا جيعا قبض كله الا درهمه لم يجز قبضه على الامر والمطالب ان يرجع بكل حقه وكذا لو قال لا تقبض درهمه مادون درهم معناه لا تقبض متفرقا فلو قبض شيئا دون شيء لم يبرأ الغريم من شيء **§** وكله قبض الوديعة قبض بعضها جاز فلو أمره ان لا يقبضها الا جيعا قبض بعضها ضمن ولم يجز القبض فلو قبض ما بقي قبل ان يهلك الاول جاز القبض عن الموكل من الفصولين **§** الوكيل يصدق في براءته دون الرجوع فلو دفع اليه

ألفا وأمره ان يشتري بها عبدا أو يزيد من عنده الى خمسةائة فاشترى وادعى الزيادة وكذبه الامر فالحاق ويقسم الثمن اثلاثا للتعذر بخلاف شراء المعينة حال قيامها ونعامة في الجامع **§** ولا يجبس الوكيل بدين موكله ولو كانت وكالته عامة الا ان ضمن **§** الوكيل بالشراء ان دفع الثمن من ماله فانه يرجع على موكله به الا فيما اذا ادعى الدفع وصدقه الموكل وكذبه البائع فلا رجوع **§** المأمور بالشراء اذا خالف في الجنس نفذ عليه الا في مسألة من يبيع الوكيل الجنية الاسير المسلم في دار الحرب اذا أمر ان يشتري باف درهم فخاف في الجنس فانه يرجع عليه بالالف **§** الوكيل اذا سمى له الموكل ثمن فاشترى باكثر نفذ على الوكيل الا الوكيل بشراء الاسير فانه اذا اشتراه باكثر لزم الامر المسمى **§** لو وكله بقبض دينه ملك قبضه به الا اذا نص على ان لا يقبض الا الكل معا كافي البرازية **§** المأمور بالدفع الى فلان اذا ادعاه وكذبه فلان قال قول له في براءة نفسه الا اذا كان غاصبا ومدينون كافي منظومة ابن وهبان **§** لا يصح توكيل مجهول الا لاسقاط عدم الرضا بالتوكيل كافي في مسائل شتى من كتاب القضاء من شرح المبكر ومن التوكيل المجهول قول الدائن لمدينه من جاله بعلامة كذا أو من أخذ أصبعك أو قال لك كذا فادفع اليه مالي عاين لم يصح لانه توكيل مجهول فلا يبرأ بالدفع اليه كافي القنية **§** الوكيل يقبل قوله بيمينه فيما يدعيه الا الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه كان قبضه في حياته ودفعه له فانه لا يقبل قوله الا بالينة والا فيما اذا ادعى بعد موت الموكل انه اشترى لنفسه وكان الثمن منقودا وفيما اذا قال به بعد عزله بعته أمس وكذبه الموكل وفيما اذا قال بعد موت الموكل بعته من فلان بالف درهم وقبضتها وهما كنت وكذبه الورثة في البيع فانه لا يصدق ان كان المبيع قائما بعينه بخلاف ما اذا كان مستهاكا الكل من الوكيل الجنية وفي جامع الفصولين كذا كراه في الاولى فلو قال كنت قبضته في حياة الموكل ودفعته اليه لم يصدق وقد بحث بانه ينبغي ان يكون الوكيل بقبض الوديعة والعارية كذلك ولم يتنبه لما فرق به الوكيل بين ما بان الوكيل بقبض الدين يريد ايجاب الضمان على الميت اذا الدينون تقضى بامثاله بخلاف الوكيل بقبض العدين لانه يريد نفي الضمان عن نفسه انتهى **§** الوكيل اذا أجاز فعل الفضولي أو وكل به بلا اذن ونعيم وحضرة فانه ينفذ على الموكل لان المقصود حضور رأيه هذه الجملة من قولنا الوكيل يصدق في براءته الى هنا من الاشياء **§** وكيل البيع لو دفع المبيع الى رجل لم ير ضده على من أحب فهرب الرجل بالمبيع أو هلك عنده قيل لا يضمن الوكيل والصحيح انه يضمن وقال بعضهم لو كان من دفع اليه أميناً لم يضمن للرضا به عادة **§** وكيل البيع لو استأجر رجلا ليعرضه والمسئلة بحاله لم يضمن وقيل يضمن وهو المختار **§** فن محجور كسب ما لا يشتري به برأوا أمر رجلا ببيعته فباعه وسلمه وغاب المشتري ولم يقد ر عليه ضمن الوكيل **§** لو قال وكيل البيع دفعته من رجل لا أعرفه وسلمته ولم أقدر عليه ضمن وهذا بخلاف مسألة القمعة وهي دفع اليه قمعة وقال له ادفعها الى من يصلحها ففعلها ولم يعلم الى من دفعها لم يضمن **§** وكيل البيع لو سافر عما أمر



بيعه ضمن **§** وكيل البيع لو خالف بان استعمله حتى صار ضامنا ثم عاد الى الوفاق يبرأ  
كالمودع والوكيلة باقية في بيعه من الفصولين **§** الوكيل اذا قال بعته من رجل لا أعرفه  
وسلمته اليه ولم أقدر عليه ضمن **§** قال لا تشر اشتري عبد فلان بعدك هذا ففعل بصير مشتريا  
للموكل ويصير الموكل مستقرا لعبد الوكيل قال وينبغي ان يتم استقرضه بعد العقد  
والتسليم حتى لو هلك العبد في يد الوكيل قبل التسليم لا يضمن الموكل قيمة العبد له **§** التوكيل  
بالشراء الفاسد صحيح كالتوكيل الى الحصاد وغيره وبعد صحته يكون شراء الوكيل كشراء  
الموكل وقبض الوكيل للموكل فيصير مضمونا عليه بالقيمة **§** دفع اليه درهم او قال اشتري  
بنصفه لحا و بنصفه خبز فاشترى بنصفه لحا وأخذ بالنصف فلو سافر واشترى به الخبز لم يجز وهو  
للمشتري ويضمن النصف والسبيل فيه ان يشتري اللحم والخبز من القصاب والخباز ويدفع  
الدراهم اليهما أو يشتري الخبز لحا بنصف درهم أو القصاب بنصف درهم خبز ويبيعهما  
ايام بدرهم كذا ذكر في تنبيه الحبيب انه لا ييل سوى هذا **§** أمره بشراء عبد بعينه فاشترى  
مع الجود ثم أقر فاعيد للامر بخلاف المضارب قال أبو يوسف الوكيل يبيع العبد اذا جدد  
وادعاه لنفسه ثم أقر فباعه جازو برى من الضمان وكذا المأمور بالهبة والاعتاق ولو باع  
العبد أو أعتقه أو وهبه ثم أقر بعد البيع فعلى قياس مسألة الوكيل بشراء عبد بعينه يصح  
ويلزم الامر **§** الوكيل بالبيع وضع المتاع في مكانه ثم قام واستحفظ جاره وضاع فالضمان  
على الوكيل ان لم يكن المستحفظ في عياله ولا ضمان على الجار ان لم يضيعه ولم يقصر في  
الحفظ جرت عادة حاكم الرضا انهم يبعثون الكرايس الى من يبيعهم الهام في البلد ويبحث  
بأغنامهم اليهم يبد من شاء و يراه أمينا فاذا بعث البائع عن الكرايس بيد شخص ظنه أمينا  
وابقى ذلك الرسول لا يضمن البائع اذا كانت هذه العادة معروفة عندهم قال استاذنا  
وبه أجب أنا وغيرى من القنية **§** التوكيل بقبض الدين والعين صحيح ويبرأ المطلوب بالدفع  
اليه فلو وكله بقبض الدين بمحض من المطلوب يبرأ المطلوب بالدفع حتى يعلم بالعزل ولو وكله  
بغير محض منه لا يبرأ بالدفع بعد العزل قبل علم المطلوب به **§** وتعلق الوكيل بالشرط جائز مثل  
ان يقول اذا قدم فلان فانت وكيلي في قبض ديوني ولو قال أنت وكيلي في قبض كل دين لي ولا  
دين له يومئذ ثم حدث عليك قبضه استحسانا **§** أخذ الطالب كفيلا بالدين قبل الوكيل كاله لم يكن  
للكيل القبض من الكفيل ولو أخذ الكفيل بعد الوكيل قبضه من الكفيل **§** الوكيل  
بقبض الدين لو أخذ كفيلا جازقات وهذا مخالف لما مر عن الهداية انه لا يجوز فلا عبرة به  
اذ قيل الحوالة لا تجوز **§** الوكيل بقبض الدين من أبي الوكيل أو ابنه أو من مولا أو عبده  
المدينون يقبل قوله في القبض والهلاك وقيل انه لا يصح توكيل المولى بقبض الدين عن  
عبده **§** اختلاف في الامر بالقول للامر **§** لو قال الوكيل بالبيع بعته من هذا وقبضت الثمن  
وهلك فصدقه المشتري جاز وان لم يصدقه لا يجوز ولو مات الامر فقال ورثته لم تبعه وقال  
الوكيل بعته من فلان وقبضت الثمن وهلك فصدقه المشتري ان كان المبيع قائما لم يصدق

الوكيل ويرد المبيع وضمن الوكيل الثمن للمشتري وان كان مستمرا كما يصدق الوكيل مع  
عينه استحسانا **§** لو هلك المال قبل الشراء ثم اشترى وقع الشراء للوكيل وان هلك بعد الشراء  
يقع الشراء للموكل ويرجع بعثه على الامر فان قبض وهلك ثانيا لم يرجع والمضارب يرجع  
أجماعا **§** لو قال له اشترى بهذا الا ان لم يدفعه اليه حتى هلك واشترى الماء ورجاز على الامر علم  
بالهلاك أم لا **§** وكاله بتقاضى دينه فوكل غيره فقبض لا يبرأ المطلوب الا اذا كان الثاني من  
عيال الاول من الوجيز **§** الوكيل بالخصومة وكيل بالقبض خلافا للزفر والفتوى اليوم  
على قول زفران وهو ان الحياة للوكلا وقد يوثق على الخصومة من لا يوثق على المال ونظيره  
الوكيل بالتقاضى يملك القبض على أصل الرواية والفتوى على أن لا يملك من الهداية  
**§** وكل المريض رجلا يبيع هذا المال ثم مات فقال الوكيل بعته واستوفيت الثمن ودفعته  
الى الوارث أو قال ضاع الثمن يصدق ان كان المريض حيا وان كان ميتا لا يصدق ان كان  
المبيع قائما يصدق ان كان ميتا كما لو كان على المريض دين وهو حي لا يصدق وان  
صدقه المريض وكذا في الاقرار من الوجيز **§** الوكيل بالبيع والشراء لا يجوز ان يعقد مع  
أبيه وجده ومن لا تقبل شهادته له الا ان يبيعه باكثر من القيمة ذكره في المختار وقال لا يجوز  
بيعه منهم بمثل القيمة الا من عبده أو مكاتبه والجاراة والصرف على هذا الاختلاف ولو  
وكاله يبيع عبده بالفقبا بالقبض فالا لافان كله للموكل من الهداية **§** لو قال لرجل اشتر عبد  
فلان يبنى وبينك فقال المأمور نعم فلما رجع من عنده لقيه رجل آخر وقال اشتره بيني وبينك  
فقال المأمور نعم فاشترى المأمور ذلك العبد كان للامر الاول نصفه وللامر الثاني نصفه  
ولا شيء للمشتري هذا اذا قبل الوكيل كاله بغير محضر من الاول وان قال له الثاني ذلك بمحض من  
الاول فان العبد يكون بين المأمور والامر الثاني نصفين ولا شيء للاول ولولقيه ثالث وقال  
اشتره بيني وبينك وذلك بغير محضر من الاول والثاني فقال نعم فهو للاول والثاني وايس  
للتالث شيء كذا في الشركة من قاضي خان **§** رجل له على رجل ألف درهم وضع فوكل آخر  
بقبضه منه واعلم انه عليه وصى فقبض الوكيل منه ألف درهم غلة وهو يعلم انها غلة لم يجز  
ذلك على الامر ولو ضاعت في يد الوكيل ضمن الوكيل ولا يلزم الامر شيء ولو قبضها وهو  
لا يعلم انها غلة فقبضه جائز ولا ضمان عليه وله ان يرد لها أو يأخذ وضعا فان ضاعت في يده  
فكانت ضاعت من يد الامر ولا يرجع شيء في قياس قول أبي حنيفة من الخلاصة **§** دفع  
المدينون الى الدائن عبدا او قال له بعه وخذ حقت من غنة أو دنانير وقال اصرفها وخذ حقت  
منها وحقة في الدراهم فباع أو صرف وقبض الدراهم وهلكت هلكت على المدينون ما لم يحدث  
الدائن فيها قبضا ومثله لو قال له بعه بخذ حقت أو قال بع الدنانير بخذ حقت ففعل بصير المقبوض مضونا  
عليه لقبضه **§** قال لا تشر اقترض فلانا ألف درهم فافرضه لا يضمن الامر شيئا سواء كان  
خليطاله أو لم يكن ولو أمره الموهوب له ان يعرض الواهب من مال نفسه ففعل لا يرجع على  
الامر الا اذا شرط الرجوع وكذا لو قال كفر عن عيني بطعامك أو أدركك مالي عمالك أو أخرج

عن رجل لا يملك أو أمته حتى عبد عن ظهاري وعن أبي يوسف أن المأمور يرجع على  
الآخر في هذه المسائل وقدم نحوها عن قريب ❶ وكله وكالة عامة على أن يقوم بأمره  
وينفق على أهله من مال الموكل ولم يعين شيئا لا اتفاق بل أطلق له ثم مات الموكل فطالبته الورثة  
ببيان ما أنفق ومصرفه فإذا كان عدلا يصدق فيما قال وإن اتهموه وحلفوه وليس عليه بيان  
جهات الاتفاق قال عين الأئمة الكرايسى أن أراد الخروج عن الضمان فالقول قوله وإن  
أراد الرجوع فلا بد من البينة ❷ دفع إليه قدر ما دفع إلى فلان من الزكاة فدفعه إلى آخر  
فدفعه الآخر إلى ذلك الفقيه أجزاء وخرج الوكيل عن الضمان ولو دفع إليه عدليات  
وأمره بان يتصدق على كل فقير باربع عدليات فتصدق على كل فقير بعدلين فهو ضامن  
❸ دفع إليه دينار ليتصدق به على فقير غير معين فدفعه إلى آخر أو أمره أن يتصدق به  
فتصدق على فقير غير معين فإن كان بحضور الأول وعلمه يجوز ولو أمره أن يتصدق به على  
فقير معين فدفعه إلى فقير آخر لا يضمن وفي الزكاة يضمن وله التعيين من القنية ❹ وكله بقبض  
الوديعة في اليوم فله قبضها غدا ولو وكله بقبضها غدا إلا قبل قبضها اليوم أذن كر اليوم للتجمل  
فكانه قال أنت وكيلي به الساعة فإذا ثبتت وكالته الساعة دامت ضرورة ولا يلزم من وكالة  
الغد وكالة اليوم لا صريح ولا دلالة وكذلك لو قال اقبضه الساعة فله قبضه بعدها أو قال  
اقبضه بمحض من فلان فقبضه بغيره جاز أو قال اقبضه بشهود فله قبضه بدوهم بخلاف قوله  
لا تقبضه إلا بمحض من فلان حيث لا يملك قبضه بدونه إذ نسي عن قبضه واستثنى قبضا  
بمحض من ❺ قبض دينه بوكالة فهو رديعة عند الكل فالسافر به أو خلفه في أهله أو وضعه عند  
من في عياله تكاد أم أو غيره لا يضمن ولو أودعه غيره ضمن ❻ الوكيل بقبض وديعة وعارية  
ينعزل بموت موكله ولو قال قبضه في حياة موكله ودفعته إليه صدق ❽ الوكيل بقبض الثمن  
أو الأجرة ولو كل من ليس في عياله بقبض ذلك جاز إذ حق القبض للوكيل فله تفويضه إلى  
غيره لكن الوكيل يضمن للأمر لو كان في يد وكيله قبل أن يصل إلى الوكيل الأول لقبضه  
بنفسه ثم دفعه إلى من ليس في عياله ❾ وكيل قبض الدين لو قال قبضته فتلف أو دفعته إلى ربه  
برئ الغريم بخلاف ما لو أقر بقبض الطالب ❿ وكيل البيع لو أقر بقبض موكله الثمن ببرا  
المشتري كالأقر بقبض نفسه والفرق أن وكيل البيع أصيل في قبض الثمن لعدم الحقوق  
إليه كما تقر في محله فله أن يوكل غيره بقبض عنه كما مر فكان مقر إعماله تسليطه فصم بخلاف  
وكيل القبض إذ ليس له التوكيل فكان مقر إعماله ليس له تسليطه فلغا ❶ وكيل قبض الوديعة  
قال له المودع دفعته إليك والوكيل ينكر صدق المودع في حق دفع الضمان عن نفسه لا في الزام  
الضمان على الوكيل ❷ وكيل بخصوصة أو قبض دين قال في مجلس القضاء قبضت ودفعت  
إلى الموكل صح إقراره في المسئلةين جميعا ولو أقر في مجلس القضاء بقبض موكله وموكله قد  
استثنى إقراره لم يجز إقراره ❸ وكله بإيداع فله زيدا فقال له أودع فلان هذا فقبضه ثم  
رده على الوكيل فلما لا أن يضمن أيها شاء أذ لم يؤمر بالرد فيصير كرده إلى أجنبي قيل هذا

على اختلاف مودع المودع يبرأ القابض عند أبي حنيفة وقيل هذا على الوفاق إذا رد فصح  
وهو لا يملكه فالقول الوكيل فلان أن تستخدمه أو تدفعه إلى فلان فقبض فلهك القن  
ببر الوكيل ولو كذب ويضمن المودع وانما يبرأ الوكيل لانه مشير فان قيل هلا يضمن بالغرور  
قذا الغرور انما يتمكن في العقد ولا عقد بينهما حتى يصير مغرورا من جهته ❶ وكله بقبض  
بره على آخر قبضه فوجده عيبا فرده جازا ذين انه ما قبض حقه ولو لا عيب فاستأجر لعله  
إلى بيت الآخر فلو في المصر لزم الآخر كراهه استعسانا اذا الظاهر في المصر ان الآخر بالقبض  
آخر بالحل إليه والمؤنة في خارج المصر كثيرة فلا يكون الأمر بقبضه أمرا بجعله إليه فلا يكون  
الكرا على الآخر فيكون متبرعا على هذا القياس لو وكله بقبض رقيق أو دواب فأنفق  
للرعي والكسوة وطعامهم كان متبرعا ❷ وكله بقبض الدين لو وهب الدين من الغريم أو أراه  
أو أخذه به رهنالم يجوز لانه تصرف غير ما أمر به والاصل أن وكيل القبض انما يملك  
القبض على وجه لا يكون للموكل أن يمنع عنه وذلك بان قبض جنس الحق بصفته أو أجزا  
منه وأما كل مال للموكل أن يمنع منه إذا عرضه عليه المطلوب فليس للوكيل ذلك كما تبين  
وشراء بدين ❸ قال لرجل حررقني أودبره أو كاتبه أو هبته من زيد أو بعه منه أو طلق امرأتى  
أو دفع هذا الثوب إلى فلان فقبضه وغاب موكله لا يجبر الوكيل على شيء من ذلك إلا في دفع  
الثوب إليه قال أبو الليث لا احتمال أن الثوب له فيجب دفعه إليه ❹ وكل الغاصب أو المستعير  
رجلا ليرد المأخوذ على مالكه حيث استعاره أو غصبه فيه وغاب موكله لا يجبر وكيله على  
جمله وانما عليه دفعه حيث وجده ❺ وفي الإيضاح رب المتاع لو أخذ من الغاصب أو المستعير  
كفيل ليرده بصح ويجبر على الرذ كالأصيل وإذا رد رجوع على الأصيل باجر عمله إذا المكفيل  
رجع على الأصيل بمثل ما أدى وبمثل أجر عمله ولو أخذ وكفيل بذلك لا كفيل لانه يدفعه حيث  
وجده ولا يجبر على حمله إليه لانه متبرع فلا يجبر على تسليم المتبرع به بخلاف المكفيل إذ  
التم ذلك والوكيل لم يضمن الرد وانما وعده فهو متبرع فلا يجبر على التبرع فان الوكيل  
بالبيع لا يجبر على البيع وكذا المأمور بأداء الدين من مال نفسه لا يجبر وخبر وكذلك الوكيل  
بالاتفاق لا يجبر خزانة ❶ باع مالا بوكالة في بلد نسيته لا يجبر الوكيل على الخروج إلى ذلك  
البلد ليقضى الثمن بل يجبر على أن يوكل المسالك ما بشهود ويخرجون إلى ذلك البلد أو يكاتب  
القاضي إلى قاضي تلك البلدة ❷ ولو وكله وكالة عامة وكتب في آخره أنه يخصم ويخصم ثم أن  
جاعة برهنوا أن لهم على موكله مالا لا يحبس به وكيله أذ لم تنظم هذه الوكالة الأمر بالاداء أو  
بالضمان قاضي خان ❸ وكل رجلا بقبض كل حق له عند الناس ومعههم وعليهم وفي أيديهم  
ويحبس من يرى حبسه وتخليه عنه لو رأى ذلك وكتب في آخره أنه يخصم ويخصم ثم أن  
قوم برهنوا أن لهم على موكله مالا فلا يحبس به وكيله لانه جزء الظلم ولم يظلم أذ ليس في هذه  
الشهادة أمر بأداء المال ولا ضمان الوكيل عن أمره فإذا لم يأمر ولم يضمن لم يجب عليه  
الاداء من مال موكله فلم يظلم بامتناعه عن الاداء ول فهذه المسئلة تدل على أن المأمور بأداء



الدين من مال امره يجبر على قضاء دينه **§** وفيه أيضا كثرى جالا وجل عليها وأمر الجمل  
 يدفع الجمل الى وكيله ببلخ وقبض كرائه منه بخاء به اليه فقبل الوكيل الجمل وأدى بعض  
 الكراء لا البعض قالوا لولا ذلك دين على الوكيل وهو مقر به وبأمره يجبر على بقية كرائه  
 ولو أنكر الأمر فللجمال تحليفه ما يعلم ان المالك أمره بقبضه ولو لم يكن للمالك دين على  
 وكيله لا يجبر قال رحمه الله وهذا دل على ان الوكيل باء الدين من مال موكله لا يجبر على  
 أداء الدين لو لم يكن للموكل دين على وكيله وكانت واقعة الفتوى هذه الجملة من قولنا موكله  
 بقبض الودعة في اليوم الى هنا من الفصولين **§** وفي الاشياء لا يجبر الوكيل اذا امتنع عن  
 فعل ما وكل فيه لكونه متبرعا الا في مسائل اذا وكله في دفع عين وغاب لكن لا يجب عليه الجمل  
 اليه والمغصوب والامانة سواء وفيما اذا وكله ببيع الرهن سواء كانت مشروطة فيه أو بعده وفيما  
 اذا وكله بالخصومة بطلب المدعى وغاب المدعى عليه ومن فروغ الاصل لا يجبر على الوكيل  
 بالاعتاق والتدبير والكتابة والاهبة من فلان والبيع منه وطلاق فلانة وقضاء دين فلان اذا  
 غاب الموكل ولا يجبر الوكيل بغير أجر على تقاضي الثمن وانما يجبر الموكل ولا يجبر الوكيل  
 بدين موكله ولو كانت وكالته عامة الا اذا ضمن انتهى **§** رجل دفع الى رجل شيئا يبيعه  
 ويدفع ثمنه الى زيد فجاء صاحب المال بطلب الثمن من زيد فقال زيد لم يدفع البائع الى الثمن  
 فقال البائع دفعت اليه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كان البائع بائعا بلا أجر  
 كان القول قوله ولا ضمان عليه وان كان بائعا باجر فكذلك في قول أبي حنيفة لان عنده  
 الاجبر المشترك أمين فكذلك الثمن ولا ضمان على زيد لان قول البائع لا يكون حجة عليه  
**§** رجل غاب وأمر تلميذه ان يبيع السلعة ويسلم ثمنها الى فلان فباع وأمسك الثمن عنده حتى  
 هلك لا يضمن **§** الوكيل بالبيع اذا باع وسلم المبيع قبل قبض الثمن لا يضمن وان قال له الموكل  
 لا تدفع العبد قبل قبض الثمن لانه من حقوق العقد **§** الوكيل بالبيع اذا دفع العين الى  
 المستأمن لم يذهب به الى بيته ويعرضه على أهله فضاع في يده لا يضمن استحسانا وفي القياس  
 يضمن قال الصدر الشهيد وعليه الفتوى من يبيع الخلاصة **§** الوكيل بالبيع اذا استأجر  
 رجلا ليعرض العين على من كان أهلا أو على من أحب فغاب الاجير أو ضاع في يده الاجير  
 لا يضمن هو المختار **§** العبد المحجور اذا كسب مالا واشترى به وقرح خطفه وأمر اناسا يبيعه  
 فباعه وغاب المشتري لم يقدر عليه ضمن الوكيل لان كسب العبد ملولاه وأمر المحجور باطل  
 فقد قبض هو مال مولاه بغير اذنه ولو طلب العبد الضمان له ذلك ووجب عليه تسليمه  
 كغاصب الغاصب بغير ابرده الى الغاصب **§** رجل دفع الى رجل قفصة وقال له ادفعها الى  
 فلان ليصلها ثم نسي المأمور ولا يدري الى من دفعها لا يضمن كمالا ووضعها في داره ونسيها  
 رجل دفع الى آخر ألف درهم ليشتري له ثوبا وبز فوعه فاشترى ببعضه وانفق البعض في  
 الجمل والكراء لا يضمن ولو اشترى بالكل وانفق من ماله صار متطوعا **§** وكل رجل لا يشترى  
 كرحطة من الفرات فاشترى فاستأجر بغير اخذ له فالكراء على الاخر استحسانا ولو أمره

بالشراء في السوق فاستأجر من يحمله فهو متطوع من الخلاصة **§** دفع الى رجل بغير  
 يؤجره ويأخذ من أجره شيئا وأخذ فعمى البعير عنده فباعه وأخذ بالثمن شيئا فهلك في  
 الطريق ان كان لا يقدر على رده أعشى ولا حاكمه لا يضمن وان كان يقدر على رده أو يجد  
 حاكما يرفع اليه فلم يفعل ضمن قيمته **§** أمره ان يكثرى حمارا الى كذا ففعل فادخل الذكرى  
 في الرباط بعد ما فرغ فسرق من الرباط لا يضمن من اجارات البرازية **§** الوكيل بالبيع في بلد  
 آخر ويحمل الدراهم اليه ان باع وحمل الدراهم من تلك البلدة وجعلها في بردة الحمار ونزل  
 في رباط القافلة فسرق الحمار مع البردة والدراهم وقد حمل بغير أجر قالوا لا يضمن من يبيع  
 الخلاصة **§** الوكيل بالبيع اذا قال بعث وسلمت قبل العزل وقال الموكل بعد العزل كان  
 القول للوكيل ان كان المبيع مستهلكا وان كان قائما فالقول قول الموكل من اضافة الحادث  
 الى اقرب أوقاته من الاشياء **§** ويصح ضمان الوكيل بالقبض المدينون فيه ولا يصح ضمان  
 الوكيل في المبيع المشتري في الثمن كذا في الاشياء مما افرق فيه الوكيل بالبيع والوكيل  
 بقبض الدين **§** الوكيل يرجع بضمنه الا بتحقيق على الموكل كذا في الوكيل من الاستحقاق  
**§** وكل رجل لا يستأجر له دارا معينة فاستأجر وقبضها أو منعها من الاخر أو لا حتى مضت  
 المدة فالاجر على الوكيل لانه أصيل في الحقوق ويرجع الوكيل بالاجر على الاخر لانه في  
 القبض نائب عن الموكل في حق ملك المنفعة فصار قابضا له حكما فان شرط الوكيل تعجيل  
 الاجر وقبض الدار ومضت المدة ولم يطلبها الاخر منه رجع الوكيل بالاجر عليه لان  
 الاخر صار قابضا بقبضه مالم يظهر المنع ولو طلبها فأنهى حتى تعجل لا يرجع به على الاخر لانه  
 لما حبس الدار من الاخر وليس له حق الحبس خرجت يد الوكيل من أن تكون بدنية فلم  
 يصبر الموكل قابضا حكما ولم تصبر المناقعة حادثة في يد الموكل **§** كذا في آخر الاجارة من الدرر  
 والغرر نقلا عن الكافي **§** لا يضمن الوكيل في الاجارة افساده ويجب أجر المثل على  
 المستأجر هذه في الاجارة من الخلاصة وفيها أيضا أمر رجل ان يؤجر داره أو أرضه باجر  
 وسمى الفعل ثم ان المؤجر يعني الوكيل ناقص الاجارة جازت المناقصة ولا ضمان على المؤجر  
 لان رب الدار لم يملك شيئا هذا اذا كانت الاجرة بنافان أجرها بشئ بعينه وعمل ذلك قرب  
 الدار صار ماله كذا في الشئ فلا تجوز مناقضته على رب الدار انتهى

### **§** (الباب العشرون في مسائل الكفالة)

لا تصح الكفالة الا من يملك التسرع فلا تصح من صبي ولا عبد محجور ولا مكاتب ولا من  
 المريض الا من الثالث ذكره ابن الهائم وهي ضربان كفالة بالنفس وكفالة بالمال والمضنون  
 بالكفالة بالنفس احضار المكفول به وتعهده اذا قال تكفلت بنفس فلان أو برقبته أو بروحه  
 أو بجسده أو برأسه وكذا بيده وكذا اذا قال بنصفه أو بثلثه أو بجزء منه بخلاف ما اذا  
 قال تكفلت بيد فلان أو برجله وكذا اذا قال ضمنته أو قال على تنعده وكذا اذا قال انا زعيم

به أو قبيل بخلاف أناضام بعرفته فان شرط في الكفالة بالنفس تسليم المكفول به في وقت معين لزمه احضاره اذا طال به في ذلك الوقت فان احضره والا حبه الحاكم ولكن لا يحبه أول مرة فله مادري بماذا يدعي ولو غاب المكفول بنفسه أمهله الحاكم مدة ذهابه ومجيئه فان مضت ولم يحضره حبه الحاكم من الهداية **§** وان غاب المكفول بنفسه ولم يعلم مكانه لا يطالب الكفيل كافي الكنز **§** ولو تكفل برجل الى شهر او الى ثلاثة أيام أو ما أشبه ذلك جاز ولكنه انما يطالب الكفيل بعد مضي الشهر والايام الثلاثة ولا يطالب به في الحال في ظاهر الرواية وظاهر مذهب أصحابنا ان الكفالة اذا حصلت الى أجل فانما يصير الكفيل كفيلاً بعد مضي الاجل وایس معناه انه ليس بكفيل للحال ألا يرى انه لو سلم المكفول به للحال يجبر الطالب على القبول ولكن ذكر الشهور تأجيل للتكفيل حتى لا يطالب للحال وعند أبي يوسف انه يطالب للحال واذا مضى الاجل يبرأ الكفيل وهو قول الحسن بن زياد وقال القاضي أبو علي النسفي وقول أبي يوسف أشبه بعرف الناس وذكر القاضي خان في فتاواه ان الشيخ محمد بن الفضل كان يفتي بقول أبي يوسف **§** ولو كفل بنفس رجل الى شهر على انه برئ بعد الشهر فهو كفاً ولو كفل بنفس فلان من هذه الساعة الى شهر تنتهي الكفالة بمضي الشهر بخلاف كذا في مشتمل الهداية عن العمادية **§** وفي الاشياء من الفصولين الكفيل بالنفس يطالب بتسليم الاصيل الى الطالب مع قدرته الا اذا كفل بنفس فلان الى شهر على انه برئ بعده لم يصير كفيلاً أصلاً في ظاهر الرواية وهي الحيلة في كفالة لا تزم انتهى **§** واذا احضر الكفيل المكفول بنفسه وسلمه في مكان يقدر المكفول له ان يخاصمه فيه مثل ان يكون في مصر برئ من كفالاته فاذا كفل له على ان يسلمه في مجلس القاضي فسلمه في السوق برئ وقيل في زماننا لا يبرأ وان سلمه في بربه لا يبرأ وكذا اذا سلمه في سواد ولو سلمه في مصر آخر غير المصر الذي كفل فيه برئ عند أبي حنيفة وعندهما لا يبرأ **§** واذا مات المكفول به برئ الكفيل بالنفس من الكفالة وكذا اذا مات الكفيل ولومات المكفول له فلو وصى ان يطالب الكفيل ولو لم يكن ذلوارثه **§** ومن كفل بنفسه آخر ولم يقل اذا دفعت البتة فانا برئ فدفعه اليه فهو برئ ولا يشترط قبول الطالب التسليم كافي قضاء الدين **§** ولو سلم المكفول به نفسه من كفالاته صح وكذا اذا سلمه اليه وكيل الكفيل أو رسوله فان تكفل بنفسه على انه لو لم يوف به الى وقت كذا فهو ضامن لماعليه وهو الف فلم يحضره الى ذلك الوقت لزمه ضمان المال ولا يبرأ عن الكفالة بالنفس **§** ومن كفل بنفسه رجل وقال ان لم يوف به غدا فعليه المال فان مات المكفول عنه ضمن المال من الهداية **§** ولو قال كفلت بنفس زيد فان لم أوف به غدا فانا كفيل بنفس عمرو وهو مديون آخر للطالب أو فعلى ألف مطلقاً بطل محمد الثانية وقال كلاهما صحيح ولو قال كفلت بنفس زيد فان لم أوف به غدا فانا كفيل بعمالك على عمر وبطل محمد الثانية وقالهما صحيحان ويلزمه ما على عمرو ان لم يوف بزيد ذكره في شرحه ولو قال ان لم أوف به غدا فانا كفيل بعمالك على هذا المطلوب بعينه يصح

اجماعاً ذكره في الحقائق قال في الخلاصة رجل كفل بنفسه رجل على انه ان لم يوف به غدا فعليه ألف درهم ولم يقل الا ألف الذي عليه غرضي غدا ولم يوف به وفلان يقول لا شيء على والطالب يدعي ألف درهم والكفيل ينكر وجوبه على الاصيل فعلى الكفيل ألف درهم عند أبي حنيفة وأبي يوسف في قوله الاول وفي قوله الا آخر وهو قول محمد لا شيء عليه **§** ولو كفل بنفسه رجل على انه ان لم يوف فالمال الذي للطالب على فلان رجل آخر وهو كذا على الكفيل جاز عند أبي حنيفة وأبي يوسف في قوله الاول وههنا ثلاث مسائل احداها ان يكون الطالب والمطلوب واحداً في الكفالتين وانه جائز استحساناً والثانية ان يكون الطالب مختلفاً وتبطل الكفالة بالمال سواء كان المطلوب واحداً أو اثنين وان كان الطالب واحداً والمطلوب اثنين فهو مختلف انتهى **§** ومن ادعى على آخر مائة دينار وبينها أول وبينها حتى تكفل بنفسه رجل على انه ان لم يوف به غدا فعليه المائة فلم يوف به غدا فعليه المائة عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد ان لم يبينها حتى تكفل ثم ادعى بعد ذلك لم يلفته الى دعواه ذكره في الهداية **§** ولو صالح من كفالاته بالنفس على عوض تبطل الكفالة ولا يجب المال في رواية وفي أخرى لا تبطل الكفالة ولا يجب المال هذه في شفعة الهداية **§** رجل قال لا آخر ان لم يعطك فلان مائة فانما ضامن بذلك لا سبيل له عليه حتى يتقاضى الذي على الاصل فان تقاضاه فقال لا أعطيك لزم الكفيل ولومات المطلوب قبل ان يتقاضى أو لم يمت لكنه قال أنا أعطيك ان أعطاه مكانه أو ذهب الى السوق فاعطاه أو قال اذهب الى منزلي حتى أعطيك مائة فاعطاه فهو جائز فان طال ذلك ولم يعطه من يوم لزم الكفيل المال **§** قال لا آخر ضمن مائة على فلان ان أقبضه منه وأدفعه اليك قال هذا ليس على ضمان المال ان يدفعه من عنده انما هذا على ان يتقاضاه ويدفعه اليه **§** لو قال لا آخر (٣) هرچه ترا بر فلان بشكند فهو على لا تصح هذه الكفالة وقال القاضي الامام تصح ان قال على لك **§** رجل كفل لرجل عن رجل بعمال على ان يكفل عنه فلان بكذا من المال فلم يكفل فلان والكفالة لازمة وليس له خيار في ترك الكفالة **§** كفل على انه بالخيار عشرة أيام صح بخلاف البيع عند أبي حنيفة لان مبنى الكفالة على التوسعة **§** قال لا آخر ما أقر به لك فلان فهو على ضمان الكفيل ثم أقر به فلان فالمال لازم في ترك الكفيل وكذا في ضمان الدرك من الخلاصة **§** كفل بنفسه على انه متى طال به يسلمه والا فهو ضامن بدينه فمات المطلوب فطالبه الطالب فجبر لا رواية فيه وينبغي ان يبرأ اذا المطالبة بعد موته لا تصح فلم يوجد الشرط فلا كفالة بالمال ولو قال لو لم يعطك فلان مائة فانما ضامن فانما يلزمه المال لو تقاضاه أو مات فلان قبل تقاضيه ولو كفل بنفسه فاقترط عليه أن لا يحق له على المطلوب فله أخذ كفيه بنفسه ولو قال (٤) بذير فتم فلا تراكه فردا بتوسليم كنم هذه كفالة مطلقة اذ قوله (٥) بذير فتم فلا ترا كفالة تامة

(٣) كل شيء كسر لك على فلان (٤) قبلت فلاناً أني اسلمه لك غداً (٥) قبلت فلاناً



وقوله (٦) فردا تسليم كتم لم يدخل في الكفالة بخلاف كفلت بنفس فلان غدا كذا في  
السدة فعلى قياس هذه المسئلة لوقال (٧) بذيرقم من فلان راكه هرگاه كه طلب كنى  
بتوسليم كتم يكون كفالة مطلقة حتى لو سلم قبل ان يطالبه يبرأ ولو قال (٨) هرگاه  
طلب كنى فلان را من اورا بذيرقم قبل ينبغي ان لا يصير كفيلة قبل طلبه منه ولو كفّل  
بنفسه وسلمه الى طالبه ويرى فلان المطالب المطلوب فقال الكفيل دعه واناعلى كفالتى  
(٩) بمانش من بره مان بذيرقم ترى أم فعل فهو كفيل بنفسه استحسانا لقبول منه وهو  
ترك ملازمته فلم يترك ينبغي ان لا يكون كفيلة اذا تصح الكفالة بقبول الطالب ولو قال  
دخل سبيله على ان اوافيك به تكون كفالة بنفسه استحسانا ولو قال على ان اوافيك به أو آتيتك  
به فهو كفيل فعلى هذا لوقال (١٠) بذيرقم كه فلان را بتورسانم أوقال آوردن فلان بتزديك  
تور بر من فهو كفيل لا بقوله (١١) اشناست ولو قال (١٢) اشناى فلان بر من قبل  
كفيل وقيل لامن الفصولين وفى الصغرى لوقال (١٣) فلان اشناست أو اشناى منست  
فهو كفيل بالنفس عرفا واذا قال لا آخر (١٤) اشناى فلان بر من قال أبو جعفر الهندوانى  
يصير كفيلة لا ذكره فى الوجيز وفى الخلاصة لوقال أناضامن لان أدلك عليه أولان أدل على  
نفسه لا يكون كفالة ولو قال أناضامن اتعريفه أو على تعريفه ففيه اختلاف المشايخ وفى  
التوازل عن نصير قال سأل ابن محمد بن الحسن أباسليمان الجرجاني عن رجل قال أناضامن  
لمعرفة فلان قال أبو سليمان أمانى قول أبى حنيفة وأبيك لا يلزمه شئ فاما أبو يوسف فقال  
هذا على معاملة الناس وعرفهم قال الفقيه أبو الليث هذا القول عن أبى يوسف غير مشهور  
والظاهر ما روى عن أبى حنيفة ومحمد قلت ربه يفتى انتهى قال لا آخر تكفل عني بما على  
من الدين فقال فلان كم وكتب فى القبالة تكفلات فلان بن فلان هذا القدر المذكور فى  
هذه القبالة ولم يلفظ بما ليس للدائن ان يطالبه بها ولا تصح هذه الكفالة وان قبل الدائن  
الخط ولو أشهد على نفسه فى الصورة الأولى يصح أيضا برهان الدين الصدركتبه الكفالة  
فى الخط بعدما طلب الدائن كفالاته كفالة وان لم يلفظ بها وكذا قوله أنا فى عهدته ما على فلان  
كفالة من الغيبة وغيره وكذا (١٥) عهدته ابن بر من ليس بكفالة زبرا كده عهدته جيزى  
معلوم يستومبنى ان كفالة فى ذكره فى الفصولين إذا كفّل بنفس رجل ثم ان المكفول  
عنه سلم نفسه الى المكفول له وقال هذا تسليم عن الكفيل برى الكفيل وكذا الوسلم رجل

(٦) سلم غدا (٧) قبلت فلانا متى طلبته امله لك (٨) متى طلبت فلانا فاقبلته  
(٩) خل سبيله وأنا على ذلك الكفالة (١٠) قبلت على أنى آتيتك بفلان أوقال احضار  
فلان عندك على (١١) معروف (١٢) معرفة فلان على (١٣) فلان معروف أوقال  
أنا أعرفه (١٤) معرفة فلان على (١٥) عهدته هذا على ليس بكفالة لانه ليس عهدته ثنى  
معلوم ومبنى هذا ليس على الكفالة

عن الكفيل بان أناب الكفيل غيره مناب نفسه فى تسليم نفس المكفول عنه وان لم يقل  
عن الكفيل لا يبرأ ولو سلم أجنبى المكفول عنه عن الكفيل ان قبل المكفول له برى  
الكفيل والا فلا القاضي أورد له اذا أخذ كفيلة من المدعى عليه بنفسه بامر المدعى  
أولا بامره فالكفيل اذا سلم الى القاضي أو الى رسوله برى وان سلم الى المدعى لا هذا اذا لم  
يصف الكفالة الى المدعى بان قال القاضي أورد له للمدعى عليه أعط كفيلة بنفسك ولم يقل  
للا طالب فترجع الحقوق الى القاضي أو الى رسوله الذى أخذ الكفيل حتى لو سلم اليه يبرأ ولو  
سلم الى المدعى لا يبرأ ولو أضاف الى المدعى بان قال أعط كفيلة بالنفس للطالب كان الجواب  
على العكس إذا وكل رجلا ليأخذ كفيلة عن فلان جاز إذا أخذ فهو على وجهين أحدهما  
ان أضاف الى نفسه بان قال كفلت عن فلان لى والثانى اذا أضاف الى الموكل ولا يخفى لو أن  
يسلم الكفيل المكفول عنه الى المكفول له أو الى الوكيل فان سلمه الى المكفول له برى سواء  
كان اضافته الى الموكل أو الى نفسه اما اذا سلمه الى الوكيل فان أضاف الى نفسه برى لان  
حقوق العقد ترجع اليه وان كان أضاف الى الموكل لا يبرأ لانه رسول إذا ضمن لا آخر  
بنفسه فحبس المطالب فى السجن فاقى به الذى ضمنه الى مجلس القاضي فدفعه اليه قال محمد  
لا يبرأ لانه فى السجن وان كفّل بنفس رجل وهو محبوس فى السجن ثم خلى عنه ثم حبس ثانيا  
فدفعه اليه قال ان كان الحبس الثانى فى أمر من أمور التجارة أو نحوها فله ان يدفع اليه فى  
الحبس وان كان فى شئ آخر من أمور السلطان لا يبرأ من الصغرى وتجوز الكفالة بالمال  
مع لوما كان المال المكفول به أو مجهولا اذا كان ديناً صحيحاً مثل ان يقول تكفلت عنه  
بالتف أو بمالك عليه أو بما يدرك فى هذا البيع والمكفول له بالخيار ان شاء طالب الاصيل  
وان شاء طالب كفيله الا اذا كان شرط براءة الاصيل حينئذ تنعقد حواله كما ان الحواله بشرط  
أن لا يبرأها المحيل تكون كفالة ولو طالب أحدهما له ان يطالب الآخر وله أن يطالبهما  
بخلاف المالك اذا اختار تضمين أحد الغاصبين من الهداية وفى الاشياء لا تصح الكفالة  
الا بدين صحيح وهو ما لا يسقط الا بالاداء أو البراء فلا تصح بغيره كبذل الكتابة فانه يسقط  
بالتجيز قلت الا فى مسئلة لم أر من أوضهها قالوا وكفّل بالنفقة المقررة الماضية صححت مع  
انما تسقط بدونه ما عوت أحدهما وكذا لو كفّل بنفقة شهر مستقبل وقد قرر لها فى كل شهر  
كذا أو يوم يأتى وقد قرر لها فى كل يوم كما صرحوا به فانه صحيح انتهى وفى الكفالة  
عمال لو أعتق عبده عليه لانه بالقبول صار حراً مديونا هذه فى باب العتق على جعل من  
الهداية وبذل السعاية كمال الكتابة عند أبى حنيفة لانه كالمكاتب عنده فلا تصح الكفالة  
به ذكره فى الهداية ويرجع الكفيل بعمال الكتابة بما أدى لانها لم تصح ذكره فى الفصولين  
ولو تبرع باداء بدل الكتابة صح ولم يرجع به اذ ذكره فى الصغرى ويرجع الكفيل بما أدى بحكم  
كفالة فاسدة والكفالة بالامانات باطلة كذا فى الاشياء من أحكام العقود رجل قال للمودع  
ان اتف المودع وديعتك أو جحد فانا ضامن لك صح ولو قال ان قتلك أو قتل ابنك فلان خطأ

فاناضامن الدين صح بخلاف قوله ان اكلت السبع اوقال ان غصب فلان مالك او احدث من هؤلاء القوم فاناضامن لك صح ولو علم فقال ان غصبك انسان شيئا فانه ضامن لك لا تصح من الخلاصة ولو قال ما غصبك فلان فاناضامن فشرط القبول في الحال استقرضه فامتنع فقال بل اقرضه فانابه ضامن فاقرضه في الحال ولم يقبل ضمانه صرح صاحب الضمان من القنية وجهالة المكفول عنه في الكفالة المضافة كقوله ان غصبك انسان شيئا فانا كفيل غنع جوازها لا في الكفالة المرسلة ولو قال لغيره اهلك هذا الطريق فان اخذ مالك فاناضامن فاخذ مالك صح الضمان والمضمون عنه مجعول ولو قال ماذا لك على الناس او على احد من الناس فعلى لا يصح لجهالة المضمون عنه وكذا لو قال ماذا لك للناس او لاحد من الناس عليك فعلى لا يصح لجهل المضمون له وكذا ان استهلك مالك احد ولو قال لو غصب مالك فلان او واحد من هؤلاء القوم فاناضامن يصح ولو ضمن خراجا وفوائبه وقسمته جاز من الفصولين اذا قال الرجل لغيره ادفع الى فلان ألف درهم على اني ضامن لك به والمدفوع اليه حاضر يسمع فهذا استقرض من الاثر والقباض وكيل بالقبض فان استهلك القابض ضمن وان هلك في يده هلك امانة وكذا لو قال له اعطه ألفا على اني ضامن لك به ولو قال اقرضه ألفا على اني ضامن لك به والمدفوع اليه حاضر فقال نعم فدفع فهو قرض على القابض والاثر ضامن ولو قال ادفع الى فلان ألفا او اعطه ألفا على اني ضامن عنه فهو قرض للدافع على القابض والاثر ضامن ولو قال القابض اعطني ألفا على ان فلانا ضامن وذلك الرجل حاضر فقال نعم فهو قرض على القابض والاثر ضامن رجل قال لا تخرب فلان ألفا او تصدق عليه بألف درهم على اني ضامن له ففعل وقبضه فلان فهو جائز وصار الاثر مستقرضا وصار كأنه قال اقرضني ألفا وكن وكيل بالهبة من فلان والصدقة فان دفعها اليه تكون ديننا على الاثر وليس للدافع على القابض شيء فان غاب الموهوب له واقام المأمور البينة على ما قال قبلت بينته وان كان القابض غائبا وكذا لو لم يقبل هب فلان ألف درهم على اني ضامن لك لكنه قال ادفع الى فلان ألف درهم على ان ترجع علي وكذا لو قال الموهوب له هب لي الفاعل ان فلانا ضامن فقال فلان نعم فالألف قرض على الذي قال نعم لان قوله نعم بمنزلة قوله هب له الفاعل على اني ضامن ولو لم يضمن ولم يشرط الرجوع بل قال هب فلان ألف درهم او هب عني فوهب لم يرجع عليه والزكاة والكفارة والصدقات والتفقات والخراج كصدقة التطوع في ظاهر الرواية وشرط الضمان او شرط الرجوع وفي الامر بقضاء الدين لا حاجة الى اشتراط الضمان وفي كتاب اللقيط للامام السرخسي اذا قال لغيره انفق على فانفق رجوع على الاثر وان لم يشرط الضمان والرجوع وهكذا اختاره الصدوق والشهيد في فتاواه وقال بمجرد الامر بالاتفاق يوجب الرجوع لو قال لا تخربني على اولادي فانفق له الرجوع وان لم يشرط الرجوع ثم الاثر بقضاء الدين لو قال ادفع الى فلان ألف درهم قضاء ولم يقل عني اوقال اقض فلا تألف درهم ولم يقل عني ولا قال على اني ضامن فدفع المأمور ان كان المأمور شريرا الا اثر

او خيلته وتغيره ان يكون المأمور في السوق بينهما أخذوا عطاء ومواضعة على انه متى جاء رسوله اذ وكيله يبيع او يقرض منه فانه يرجع على الاثر بالاجماع وكذا لو كان الاثر في عيال المأمور وان لم يوجد واحد من هذه الاشياء الثلاثة لا يرجع عليه وعند ابى يوسف يرجع وهذا اذا لم يقل اقض عني فان قال يثبت له حق الرجوع على الاثر بالاجماع والسياسة اذا صدر رجلا فقال المطلوب لرجل ادفع اليه او الى اعدائه شيئا عن جيباتي فدفع بامرهم قال الامام السرخسي والامام البردوي يرجع على الاثر بما دفع بدون شرط الرجوع والضمان كالامر بقضاء الدين وقالوا المطالبة الحسية كالمطالبة الشرعية وأصل هذا مفاداة الاسير وقال عامة المشايخ لا يرجع بدون شرط الرجوع والضمان فلو قال المأمور قضيت لفلان وفلان غائب وانكر الاثر دفعه اليه والدين فاقام الدافع البينة على الدين والقضاء يقبل بينته ويقضى على الاثر للمأمور وان كان الاثر غائبا فلو قضى عليه ثم حضر الغائب يرجع على الاثر بدنيته ولو امتنع عليه بجموده عن قضاء الدين ليس له ذلك الا يرى ان رجلا في يده عبد فقال لا تخرب هذا العبد لفلان اشترته لي منه بألف درهم وانقد الثمن فجاء المأمور بعد ذلك فقال قد فعلت فجسد هو فاقام المأمور البينة على ذلك فان القاضي يقضى بالبيع وان كان البائع غائبا فان حضر الغائب وحده لا يلتفت الى جموده لان الحاضر صار خصما عنه لتعلق حقه به ولو ان الاثر بقضاء الدين اقرانه قد قضى الدين لكنه قال لا ادفع البتة مخافة ان يحضر الغائب فيجسد ليس له ذلك ولو دفع اليه الألف ثم قدم الغائب وانكر الاستيفاء فالقول قوله انه ان يستوفي دينه من الاثر ويرجع على المأمور كما لو امر غيره بشراء عبد في يده فقال المأمور قد اشتريت وصدقه الاثر ودفع اليه الثمن ثم حضر الغائب فانكر البيع فالقول قوله وبأخذ عبده ويرجع الاثر على المأمور بما أدى كذا هذا من الخلاصة من كتاب القضاء رجل كفل عن رجل بغير امره ثم اجاز المكفول عنه لا يرجع الكفيل عليه بما أدى لان الكفالة نفذت قبل الاجازة على وجه لا يكون له حق الرجوع فلا يتغير باجازه من مشغل الاحكام فلا عن الجامع الصغير لقاضي خان وتصح الكفالة بالايمان المضمونة بنفسها كالمبيع بيعا فاسدا والمقبوض على سوم الشراء والمغصوب كافي الهداية ويجب عليه تسليم العين مادامت قائمة وتسلم قيمتها ان كانت هالكة ذكره في الوجيز ولا تصح بما كان مضمونا بغيره كالمهرق والمبيع ولا بما كان امانة كالوديعة والمستعار والمستأجر ومال المضاربة والشركة كافي الهداية وفيه ايضا ولو كفل بتسليم المبيع قبل القبض او بتسليم الرهن بعد القبض الى الراهن او تسليم المستأجر الى المستأجر جاز ومن استأجر دابة للعمل عليها فان كانت بعينها لم تصح الكفالة بالحل وان كانت بغير عينها جازت الكفالة وكذا من استأجر عبدا للخدمة وكفل له رجل بخدمة منه فهو باطل انتهى وفي الوجيز كل عين هي امانة لكن واجبة التسليم كالمستأجر في يد المستأجر والمستعار يصح الكفالة بتسليمها الا بعينها حتى لو هلك لا يجب على الكفيل قيمة العين وذكر



في المبدوء ان الكفالة بالرهن لا تصح مطلقا وذكرا الفدوري انها تصح بالتسليم والكفالة  
بخدمة عبد بعينه او بخياطة يده لا تصح وان كفل بتسليم العبد او بنفس الخياطة او بفعل  
الخياط مطلقا يجوز وان فعل الكفيل يرجع على المكفول عنه باجر مثل عمله بالغاما بلخ وان  
مات الخياط برئ الكفيل لو كفل بالحوالة بعينها جاز وبالجل على هذه الابل لا يجوز ولو كفل  
بالجل مطلقا يصح انتهى **و** اذا انكفل عن المشتري بالثمن جاز **و** كل حق لا يمكن استيفاءه  
من الكفيل لا تصح الكفالة به كالحودود والقصاص قال معناه بنفس الحد لا بنفس من عليه  
من الهداية الاصل ان الكفالة لو كانت بضمون او مضافة الى سبب مضمون مقدور على  
الايفاء والمضمون له وعنه معلومان جائزة والا فلا وهذا ككفالة بدين او عين مضمون  
كغصب ومهر وبذل خلع في يد المرأة ومهر في يد الزوج وما شبهه والكفالة بجميع في يد بائعه  
لمشترية تصح مادام قائما فاذا اهلك بطلت والمضافة الى سبب مضمون مثل مال او مال ماذاب لك  
على فلان او قال ما ثبت لك على فلان فعلى اوضح من ماباعه او اقضيه او استهلكه من مال  
او ما قضى له على فلان فهذه تصح ولم يكن الضمان ثابتا في الحال فباخذته بجميع ما قضى  
له يعني اذا قال ما قضى او ما ثبت له وبغير قضاء لا يأخذه من الكفيل لانه انما كفل بقضى  
ولو قال ما بايعت فلا نافعي فجميع ما ثبت له بالمبايعه بعد هذه الكفالة يأخذه به وكذا  
لو كان بدل ما الذي او كليا ولو كان مكان ما ان اومه متى او اذا كان كفلا في المرة الاولى  
فقط لا فيما بعده ولو قال ما بايعت فلا نامن شئ فعلى فاسلم اليه دراهم في بر او بايعه  
شئ ميرازيت فذلك كله على الكفيل وقولنا ان يكون مقدورا لا يفاء حتى لو كفل بقود  
او بجد لم يجز وكذا الكفالة بالخدمة بنفسه ولو لم بشرط عمله بنفسه تجوز الكفالة  
ويرجع اذا عمل على الاصيل باجر مثله وقولنا بشرط ان يكون المكفول له وعنه معلومان  
قد سبق معناه ولو قال ما ثبت لك على هؤلاء او على أحد من هؤلاء فعلى يصح ومن شرائط  
جوازها كون المكفول به مضمونا على الاصيل بحيث يجبر على تسليمه ولذا قلنا ان  
الكفالة بالامانة كوديعة ومال مضاربة وشركة باطله لانها غير مضمونه لا عينها  
ولا تسليمها واما الكفالة بشككين المودع من الاخذة فتصح والكفالة للراهن بتسليم رهنه  
تجوز ولو هلك سقط ضمانه والكفالة بتسليم نفس الشاهد ليجلس القاضي فيشهد  
لم تجز ومن شرائط جوازها كون المكفول به مقدورا للتسليم ولهذا قلنا من تقبل من رجل  
بناء دار معلومة او كرايا أرض معلومة واعطاه كفيلا به فلو بشرط العمل مطلقا يجوز  
لا لو بشرط عمله بنفسه ولو كفل بنفس العمل لم يجز ولو بتسليم نفس المتقبل جاز وكذا  
لو تكارى ابل او اخذ من المسكاري كفلا فلو كانت الابل بغير اعيانها تصح سواء كفل بالحوالة  
او بنفس الابل ولو كانت الابل باعيانها تصح بالتسليم لا بالجل وكذا لو كفل بنفس غائب  
لا يعرف مكانه لا تصح من الفصولين **و** في الوجيز قال ابو حنيفة لو قال لرجل ما بايعت فلانا  
فعلى فبايعه من اراد يلمه عن مبايعه اول مرة لانه هو المتعارف وعن أبي يوسف يلمه جميعه

ولو تصادق الطالب والمطلوب منه على المبايعه وبجد الكفيل لزم المال الكفيل انتهى **و**  
وفي الخلاصة قال لا خرياع فلا نافعا بايعته من شئ فهو على تصح وان قال بعته مناعا بالف  
وقبضه منى فاقربه المطلوب وبجد الكفيل يؤخذ به الكفيل استحسانا بدون البيعة ولو  
رجع الكفيل عن هذا الضمان ونهاه عن المبايعه صح حتى لو بايع بعد ذلك لم يلزم الكفيل  
بشئ انتهى وهي عمدة في يد الاجير المشتري باطله عند أبي حنيفة خلافا له ما من المجمع **و**  
وفي مشتمل الهداية عن الخلاصة ولا تنعقد الكفالة بقوله الذي لك على فلان انا أدفعه اليك  
وتنقذ بقوله ان لم يؤد فلان فانا أدفعه اليك انتهى **و** وفي الخلاصة لو قال لصاحب الدين الدين  
الذي لك على فلان انا أدفعه اليك او اسلمه اليك او قبضه لا يكون كفالة مالم يتكلم بما يدل  
على الالتزام بان يقول كفلت او ضمنت او على او الى انتهى **و** ويجوز تعليق الكفالة بالشرط  
مثل ان يقول ما بايعت فلا نافعي او ما ذاب لك عليه فعلى او ما غصبك فعلى قال والاصل انه  
يصح تعليقها بشرط ملايم مثل ان يكون شرط الوجوب الحق كقوله اذا استحق المبيع  
اولا مكان الاستيفاء مثل قوله اذا قدم زيد وهو مكفول عنه او انه هدر الا يستيفاه مثل قوله  
اذا غاب عن البلد وماذا كرنا من الشرط وفي معنى ما ذكرناه انما لا يصح التعليق بمجرد  
الشرط كقوله ان هبت الريح اوجاء المطر وكذا اذا جعل واحدا منهما آخر الا انه تصح  
الكفالة ويحب المال حالا ولا تبطل بالشرط الفاسد وتجاوز الكفالة الى قدوم الحاج  
والحصار والدياس والقطاف والحد اذا لان الجهة اليه يبره محتملة في الكفالة فان قال تكفلت  
بمالك عليه فقامت البيعة على الفعليه ضمنه الكفيل وان لم تقم البيعة قال قول  
الكفيل مع عينه في مقدار ما يعترف به فان اعترف المكفول عنه باكثر من ذلك لم يصدق على  
كفيله ويصدق في حق نفسه **و** وتجوز الكفالة بامر المكفول عنه وبغير امره فان كفل بامر  
وهو غير صبي محجور عليه ذكره في الايضاح يرجع بما أدى عليه وان كفل بغير أمره لم يرجع  
بما يؤديه وقولنا يرجع بما أدى عليه اذا أدى ما ضمنه اما اذا أدى خلافه رجع بما ضمن  
لانه ملك الدين بالاداء فنزل منزلة الطالب كما اذا ملكه بالهبة او بالارث وكذا اذا مال الهتال  
عليه بخلاف المأمور به قضاء الدين حيث يرجع بما أدى لانه لم يجب عليه شئ حتى يملك الدين  
بالاداء بخلاف ما اذا صالح الكفيل الطالب عن الائنة على خمسة مائة لانه اسقاط فصار  
كما اذا أبرأ الكفيل ذكره في الهداية قال في الوجيز لو أدى الكفيل الزنوف وقد كفل بالحياد  
او الدنانير مكان الدراهم او صالح على مكيل او موزون رجعا عما كفل انتهى وفي الفصولين  
الكفالة بامر انما توجب الرجوع لو كان الامر من يجوز اقراره على نفسه فلا يرجع على صبي  
يجر ولو أمر ويرجع على الفن بعد عتقه انتهى **و** رجل أمر رجلا ان يكفل عن فلان  
لفلان فكفل وادى لم يرجع على الامر من الصغرى **و** وان كفل عن رجل بغير أمره لم يرجع  
عليه بما يؤدي من الهداية **و** ولو كفل عن غيره بغير أمره فبلغه الخبر فجاز لا يغير حكمه  
حتى لو أدى لا يرجع عليه هذا في المكاتب من الهداية **و** في الوجيز لو كفل عن رجل

بغير امره ثم قال المكفول عنه قد اجرت ضمانك فاجازته باطلة ولا يرجع عليه بما أدى ولو  
قال لغيره ادفع الى فلان مالا وانما ضمين او كفيل له ولم يقل عني او على فان كان خليطه اوفى  
عياه يرجع بما أدى على الامر والا فلا يرجع على الامر مطلقا انتهى وتفصيله في الخليط مرفى  
الوكالة وإذا ابرأ الطالب المكفول عنه أو استوفى منه برئ الكفيل لان براءة الاصيل  
توجب براءة الكفيل لان الدين عليه في الصحيح ولو ابرأ الكفيل لا يبرأ الاصيل وكذا اذا آخر  
الطالب عن الاصيل فهو تأخير عن كفيه ولو اخر عن الكفيل لم يكن تأخيرا عن الذي عليه  
الاصل بخلاف ما اذا كفيل بالمال الحال موجب لا الى شهر فانه يتأجل عن الاصيل من  
الهداية وفي الاشياء براءة الاصيل موجبة براءة الكفيل الا اذا كفيل له الالف التي له  
على فلان فبرهن فلان على انه قضاه قبل ضمان الكفيل فان الاصيل يبرأ دون الكفيل  
كذا في الخاتمة التأخير عن الاصيل تأخير عن الكفيل الا اذا صالح المكاتب عن قتل  
العمد بمال ثم كفله انسان ثم عجز المكاتب تاخرت مطالبة المصالح الى عتق الاصيل وله  
مطالبة الكفيل الا ان كذا في الخاتمة ابرأ الاصيل بوجوب ابرأ الكفيل الا كفيل  
النفس كافي جامع القصولين كفيل بنفسه فاقرطالبه انه لاحق له عليه فله اخذ كفيه  
بنفسه هكذا في البرازية الا اذا قال لاحق لي قبليه ولا يملك ولا يقيم انا وصيه ولا لوقف  
انا متولي به فحينئذ يبرأ وهو ظاهر في آخر وكالة البسداء انتهى ولو كان موجبا لا  
فكفيل به فبات الكفيل حل بموته عليه فقط فلطالب اخذ منه من وارث الكفيل ولا رجوع  
لوارث ان كانت الكفالة بالامر حتى يحل الاجل عندنا من المجمع ولومات المطلوب قبل  
حلول الاجل حل عليه لا على الكفيل ولومات الكفيل والطالب وارثه وترك مالا في يده  
يصير مستوفيا بدينه فان لم يكن في يده فله ان يرجع على المطلوب بالمال وكذا لومات المطلوب  
والطالب وارثه ولم يصل المال فله ان يأخذ الكفيل بدينه وان وصل المال يرجع الكفيل  
عليه بما أدى في ميراث المطلوب متى كفيل بامره من الوجيز إذا صالح الكفيل رب المال  
عن الالف على خمسمائة فقد برئ الكفيل والذي عليه الاصل عن خمسمائة ويرجع  
الكفيل على الاصيل بخمسمائة ان كانت الكفالة بامره بخلاف ما اذا صالح على جنس آخر  
لانه مبادلة فيرجع بالالف كما لو كان صالحا مع استوجبه بالكفالة لا يبرأ الاصيل ومن  
قال لكفيل ضمن له مالا قد برئت الى من المال يرجع الكفيل على المكفول عنه ولو قال برئت  
فكذلك يرجع على المكفول عنه عند أبي يوسف وقال محمد لا يرجع هذا اذا كان الطالب  
غائبا فان كان حاضرا قيل يرجع في اليمين اليه لان الاجال جاء من جهته من الهداية ولو  
قال الطالب للكفيل ابرأك يسقط عنه لاعتق الاصيل ذكره في الحقائق ولو صالح الكفيل  
الطالب من الدين الالف على مائة على ان يجب الباقي يرجع الكفيل على الاصيل بالالف  
وان شرط براءة الاصيل خاصة برئ او ان شرط براءة الكفيل خاصة برئ الكفيل دون الاصيل  
وكان الطالب ان يرجع على المطلوب بشمسمائة ويرجع الكفيل على المطلوب بمائة وان لم

بشرط براءة شهما في الصلح برئان شمسمائة ولو قضى دين الميت الكفيل به أو بعض  
الورثة رجع بذلك في الذي تركه مع الغرماء بالخصص من الوجيز رجل له على رجل مائة  
وبه كفيل فابرا الطالب الاصيل ان قبل ابرأه برئ هو والكفيل جميعا وان رد ابرأه  
صعد في حقه ويبقى المال عليه وهل يبرأ الكفيل باختلاف المشايخ فيه ولو ابرأ الاصيل  
فبات الاصيل قبل الرد والقبول كان ذلك قبل ولا ولو ابرأ المديون بعد موته فرد ورثته ابرأه  
يبطل ابرأه في قول أبي يوسف ولا يبطل في قول محمد من الخلاصة ولا يجوز تعليق البراءة  
من الكفالة بالشروط لمصلحة من معنى التملك كافي سائر البراءات ويروي انه يصح لان عليه  
المطالبة دون الدين في الصحيح فكان ان اسقطا محضا كالطلاق ولهذا لا يبرأ الا برئ عن  
الكفيل بالرد بخلاف ابرأ الاصيل كافي الهداية لو قال الطالب للكفيل ابرأك فقال  
لا قبل يبرأ ولو قال وهبته برئت بالرد ولو قال ذلك للاصيل فرد برئت فيه ما عدا الدين عليه  
وعلى كفيه دين على ميت فقال الطالب ابرأته وهو في حل أو وهبته له فقالت الورثة  
لا تقبل اهم ذلك ويقضون المال والكفيل برئ منهم وقال محمد لا يصح ردهم ولو قال  
الطالب للكفيل بالنفس اعطى بعض ديني وأنت برئ من الكفالة لا يجوز ولا تبطل  
الكفالة في رواية وفي رواية تبطل ولو قال اعطى المال الذي عليه وارجع عليه وأنت  
برئ من الكفالة لا يجوز ولو قال للكفيل بالنفس اذا جاء غدا فأت برئ من الكفالة  
يجوز ولو كان كفيله بالنفس والمال فقال ادفع نفس المطلوب وأنت برئ من المال أو  
ادفع المال وأنت برئ من النفس لا يجوز من الوجيز ولا تصح الكفالة لا بقبول المكفول  
له في مجلس العقد عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف تجوز اذا بلغه فاجاز وفي بعض النسخ  
لم يشترط الاجازة والخلاف في الكفالة بالنفس والمال جيه اذ كره في الهداية وفي الصغرى  
الكفالة للغائب لا تصح عند أبي حنيفة ومحمد فان قبل عن المكفول فضولي يتوقف على  
اجازته فاذا اجازوا وان لم يقبل لا يتوقف عندهم انتهى وفي الحقائق كفيل بنفسه رجل  
أو بمال عن رجل بغيره الطالب جاز عند أبي يوسف وعندهما لا يجوز الا ان يقبل عنه قابل  
في المجلس فيتوقف على اجازته انتهى قال ابن كمال في الايضاح شرط الصحة مطلق القبول  
وأما قبول الطالب بخصوصه فانما هو شرط النفاذ انتهى قلت الا في صورة وهي اذا قال المريض  
لوارثه تكفل عني بما على من الدين فكفل به مع غيبة الغرماء يصح بلا قبول لان ذلك وصية  
في الحقيقة ولذلك يصح وان لم يسم المكفول لهم ولهذا قالوا انما تصح ان كان له مال واذا قال  
المريض ذلك لاجنبى اختلف المشايخ فيه كافي الهداية ولو كفيل بمال بغير امر المكفول  
فرضي المكفول عنه رأى المكفول له جاز ولو اداء المال رجع به على المكفول عنه ولزم  
المكفول من الوجيز واذا مات الرجل وعليه ديون ولم يترك شيئا فكفل عنه رجل للغرماء لم  
تصح عنده وقال تصح من الهداية الكفالة بالدرك جائزة وهو التزام تسليم الثمن عند  
استحقاق المبيع ولا يلزمه حتى يقضى بالاستحقاق على البائع أو على المشتري من الوجيز ومن



تكفل عن رجل بما ذاب له عليه أو بما قضى له عليه فغاب المكفول عنه فاقام المدعي البينة  
على الكفيل ان له على المكفول عنه ألف درهم لم تقبل بيئته **§** ومن أقام بيئته ان له على فلان  
كذا وان هذا كفيل عنه بأمره فانه يقضى به على الكفيل وعلى المكفول عنه وان كانت  
الكفالة بغير أمره يقضى على الكفيل خاصة وفي الكفالة بالأمر يرجع الكفيل بما أدى على  
الأمر وقال زفر لا يرجع لانه لما أنكر فقد ظلم في زعمه فلا يظلم غيره ونحن نقول صار مكذبا  
شرا فابطل زعمه **§** ومن باع لرجل ثوبا ضمن له الثمن أو مضارب ضمن ثمن متاع رب المال  
فالضمان باطل وكذلك رجلان باعا عبدا صفقة واحدة وضمن أحدهما لصاحبه حصته من  
الثمن بخلاف ما اذا باعا صفقة من الهداية قال في الخلاصة ولو باعا صفقةتين وبين كل ثمن  
حصته ثم ضمن كل واحد منهما لصاحبه صح **§** والوكيل بالبيع اذا ضمن الثمن للموكل لا يصح  
بخلاف الوكيل بالنكاح من جانب المرأة اذا ضمن المهر لها وبخلاف مالو باع بنفسه وكذا  
الوكيل بالقبض اذا ضمن المثل للموكل صح انتهى وقد مررت هذه المسئلة في الوكالة **§** لهما  
دين مشترك على آخر فضمن أحدهما نصيب صاحبه لم يجز ف يرجع بما أدى بخلاف مالو أداء  
من غير سبق ضمان فانه لا يرجع وكذا وكيل البيع اذا ضمن الثمن لموكله لم يجز ف يرجع بما أدى  
ولو أدى بغير ضمان جاز ولا يرجع **§** قال لغيره بيع من هذا المحجور متاعا وانما ضامن عنه فباعه  
وقبضه وألفقه لم يضمن اذا ضمن الثمن ولا ثمن عليه لفساد البيع **§** قال له ادفع الى هذا الصبي  
عشرة دراهم بنفقها على نفسه على اني ضامن لها والصبي محجور ففعل كان ضامنا لا لو ضمن  
بعد الدفع من الفصولين **§** قال في الصغيرى رجل دفع الى صبي محجور عشرة دراهم وقال  
أنفقها على نفسك فجاء انسان وضمن للدافع عن الصبي هذه العشرة لا يجوز لانه ضمن ما لبس  
بضمون على الاصيل ولو ضمن قبل الدفع بان قال ادفع اليه عشرة على اني ضامن لك عنه بهذه  
العشرة يجوز وطريق الجواز ان الضامن يصير مستقرا العشرة من الدافع بأمره بالدفع  
الى الصبي فينوب عنه قبض الصبي وكذا الصبي المحجور اذا باع شيئا فجاء انسان وكفل  
بالدرك لانه ترى ان كفل بعد ما قبض الصبي الثمن لا يجوز وان كفل قبل ذلك جاز انتهى  
ولو باع الاب مال الصغير وضمن له الثمن لا يجوز هذه في المهر من الهداية **§** صبي مأذون كفل  
عنه رجل باذنه جاز ويؤخذ به الصبي ولو كفل بنفسه الصبي المحجور باذن وليه فلا كفيل  
ان يأخذ وليه حتى يحضره ولو كفل عنه بمال بأمر القاضي أو الاب أو الوصى يرجع به على  
الصبي وبأمر غير الاب والجد لا يرجع والكفالة لا تجوز حتى يخاطب عنه وليه خلافا لابي  
يوسف ولو كفل عن صبي لا يقبل جاز على الكفيل من الوجه **§** ولو قال لضيفه وهو يخاف  
على حماره ان أكل الذئب حمارك فانما ضامن فأكله الذئب لم يضمن كذا في المشتل عن المنية  
**§** الكفيل بالدين المؤجل اذا أدى قبل حلول الاجل لا يرجع على المكفول عنه حتى يحل  
الاجل من الصغيرى **§** اذا كان الدين على اثنين وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه كما اذا  
اشترى عبدا بألف وكفل كل واحد منهما عن الآخر فأدى أحدهما لم يرجع به على شريكه

حتى يزيد ما يؤديه على النصف فيرجع بالزيادة **§** واذا كفل رجلان عن رجل بمال على ان  
كل واحد منهما كفيل عن صاحبه فكل شئ أداه أحدهما يرجع على شريكه بنصفه قلبلا  
كان أو كثيرا ثم يرجعان على الاصيل وان شاء المؤدى يرجع بالجميع على المكفول عنه ومعنى  
المسئلة في الصحيح ان تكون الكفالة بالكل عن الاصيل وبالكل عن الثمن بل واذا أبرأ رب  
الدين أحدهما أخذ الاخر بجميع الدين من الهداية وان ضمنا عنه بغير أمره لم يكن له ان  
يرجع على شريكه بشئ حتى يؤدى أكثر من النصف ذكره في الوجيز **§** رجلان لهما على  
رجل دين أو اربان وارثان وكفل أحدهما لصاحبه بخصته من الدين لا يصح ولو شرع  
في الاداء صح الكفيل بأمر الاصيل **§** أدى المال الى الدائن بعد ما أدى الاصيل ولم يعلم به  
لا يرجع على الاصيل لانه شئ حكم فلا يفتقر فيه العلم والجهل كعزل الوكيل ضمنا من القنية  
**§** واذا افرق المتفاوضان فلا صحاب الديون ان يأخذوا أيمهما شيئا وبجميع الديون ولا  
يرجع أحدهما على صاحبه حتى يؤدى أكثر من النصف واذا كوتب العبدان كتابة  
واحدة وكل واحد منهما كفل عن صاحبه فكل شئ أداه أحدهما يرجع على صاحبه  
بنصفه ولو لم يؤدى شيئا حتى أعتق المولى أحدهما جازا لعتق وبرئ عن النصف وللمولى  
ان يأخذ بخصه الذي لم يعتق أيهما اشاء فان أخذ الذي أعتق يرجع على صاحبه بما أدى وان  
أخذ الاخر لم يرجع على المعتق بشئ **§** ومن ضمن عن عبدا مالا لا يجب عليه حتى يعتق وان  
أقر باستلام مال وكذبه بعبده أو أقرضه بعبده أو باعه وهو محجور ولم يتم حاله ولا غيره فهو  
حال لان المال حال عليه لوجود السبب وقبول الذمة الا انه لا يطالب بعسرته أو جميع ما في  
يده ملك المولى ولم يرض بتعلقه به والكفيل غير مسمر فصار كما اذا كفل عن غائب أو مفلس  
بخلاف الدين المؤجل لانه متأخر يؤخر ثم اذا أدى يرجع على العبد بعد العتق **§** ومن ادعى  
على عبدا مالا وكفل له رجل بنفسه فأت العبد برئ الكفيل ابراء الاصيل كما اذا كان المكفول  
عنه بنفسه حرافا فان ادعى رقبه العبد فكفل به رجل فأت العبد فاقام المدعي البينة انه كان  
له ضمن الكفيل ان كان المدعي به المال على العبد وان كان المدعي به نفس العبد لا يبرأ  
وضمن قيمته **§** وفي الخبر يد عن محمد ادعى على انسان انه غصب عبدا فقال رجل انما ضامن  
العبد الى من يدعى قال هو ضامن حتى يأتي العبد فيقيم البينة انه عبده فان لم يأت به واستحققه  
بيئته فهو ضامن لقيمة العبد ولو ادعى انه غصب عبدا ومات في يده فقال خله وانما ضامن  
لقيمة العبد فهو ضامن يأخذ به من ساعته ولا يحتاج الى اثبات بالبينة انتهى **§** ولا يجوز  
كفالة المملوك والصبي الا باذن من الهداية وكذا لا تصح كفالة المكاتب هذه في الشركة  
منها قال في الوجيز لو كفل المكاتب بنفسه أو بمال لا يجوز وان أذن له المولى وفي الفصولين  
كفالة القن باذن مولاه تجوز ويؤخذ القن به في الرق وبعد عتقه وكفالة الصغير لم تجز  
ولو باذن أبيه ولو استدان بشراء نسائه أبوه أو وصيه وأمره بأن يكفل بالدين عنه أو بنفسه  
جازت كفالتة بالدين دون النفس انتهى **§** واذا كفل العبد عن مولاه بأمره فعتق

فأداءه أو كان المولى كفل عنه فأداءه بعد العتق لم يرجع واحدا منه ما على صاحبه وقال زفر  
يرجع ومعنى الوجه الأول أن لا يكون على العبد دين حتى تصح الكفالة بالمال عن المولى  
إذا كان باعرا أما كفالاته عن العبد فتصح على كل حال من الهداية ولو أدى العبد المال  
فقبل العبد لا يرجع اتفاقا وكذا لو كانت كفالاته بالأمر المولى لا يرجع اتفاقا ولو أدى بعد  
العتق ذكره في شرح المجمع ولا تصح كفالة العبد المأذون والمديون المستغرق دينه قيمته  
بالمال عن مولاه بأذنه اتفاقا ذكره في المجمع لأن في صحة كفالاته إخراج الغرماء لكن الالتزام  
منه صحيح في حق نفسه حتى إذا عتق كان مطالبا ولو كفل بأذن الغرماء يجوز وقيد المولى  
اتفاقا إذا كفل عن غيره فالحكم كذلك ذكره في شرحه فإن أعتقه المولى في المرض ومات  
يسعى العبد للغرماء في قيمته اتفاقا ولا شيء للغرماء من هذه القيمة ثم عند أبي حنيفة عتقه  
وكفالاته لا ينفذ إن لم يفرغ من الهداية وعندهما تنفذ كفالاته عند عتق المولى ذكره في  
المجمع والمكفول له إن شاء اتبع مال المولى بالأصل وإن شاء اتبع العبد بالكفالة كما في الحقائق  
ولو أعتق المولى في الصحة صححت الكفالة ولا يجب السعاية اتفاقا ويضمن المولى الأقل من القيمة  
ومن الدين ذكره في شرح المجمع ولا يجوز كفالة المولى لمالك وهو في بينه أو قد اتفق في  
الفصولين والمشتمل من العمادية ولو كفل بقن إن اتفق من مولاه أو بدين رجل إن انفلتت  
منه أو بشئ مما له إن هلك لا يجوز شري فأنفقته وأخذ من باعته كفيلا بالقرن حتى يدفعه  
إليه ذات القرن فلا شيء على المكفيل كفل مسلم عن ذمي بخمر لذمي قبل لا يصح مطالقا وقبل  
لو كانت الخمرة بعينها عند المطلوب يصح على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله إذ يجوز عنده  
للمسلم أن يلزمه نقل الخمر كالأجر نفسه لنقلها ولو كفل بنفس إنسان إلى قدوم فلان وهو  
المطلوب صح لا غيره ولو ضمن مهران أم ابنه على أنه يري لومات الابن أو امرأته قبل  
البناء بطل الشرط ولزم المال ولو قال إن وافقتك به غدا أو لا فعلى المال لم تصح الكفالة  
بخلاف قوله إن لم أوافقك به غدا ولو قال المطلوب إن لم أوافقك بنفسى غدا فعلى ما ندعيه فلو لم  
يوافق لا يلزمه شئ إذ لزوم المال في ضمن الكفالة باطل إذ لا يكون كفيلا بنفسه بخلاف الاجنبى  
ولو دفع ثوبا إلى قصار ليقتصره وضمن به رجل لو هلك جاز على قول من يضمن القصار لا عند  
أبي حنيفة وكذا أمثاله من الصنائع ولو قال إن أفسده جاز بالاجماع إذ علق التكفيل بما  
يوجب الضمان وكذا لو قال لا مودع لو جحد المودع أو تلف فعلى جاز وكذا في أمانة لو كفل  
على جعل جاز الضمان لا الجعل لو لم شرط في أصل الضمان ولو شرط الجعل في أصل الضمان  
بطل الجعل والضمان ولو غصبه ألف درهم فقالت له مالكها وأراد أخذها منه فقال له رجل  
لا تقبلها فأناضا من بها أخذها منه وأرداها اليك لزمه ذلك وهذا لا يشبه الدين ولو تلفها  
غاص بها فصارت ديننا كان هذا الضمان باطلا وكان على ضمان التقاضى ولو قال للطالب  
إن تقاضيتني ولم يعطك فأناضا من فأت قبيل التقاضى بطل ضمانه ولو قال إن عجزت عني عن  
الأداء فهو على فحجزه يظهر بحسبه فإن حبسه ولم يؤده لزم المكفيل من الفصولين ولو قال

المكفيل للطالب دينك من غن الخمر على والمطلوب غائب لا تسمع بينته ولا يحلفه ويؤدى المال  
فإن حضر المطلوب وصدق المكفيل وقد أداءه يرجع عليه المكفيل ولا يصدق المطلوب على  
الطالب إلا بينته أو يحلفه فيشكل فيرد الطالب ما أخذ منه وكذلك الحوالة لو كفل بنفس  
رجل ولا يعرفه بوجهه يؤخذ بالكفالة ويقال له أى رجل أتيت به وحلفت عليه فانت برى  
من الكفالة من الوجيز وفيه أيضا لومات المكفول له وعليه دين محبط فلم يكفيل  
إلى ورثته أو غرمائه لم يبرأ وإن أدى الورثة الدين جاز دفعه إليهم فإن لم يكن في التركة دين  
يبرأ بالدفع إليهم انتهى ولو قال لرجل أنجه ترأف فلا نست من درهم لا تكون كفالة من  
وعد لغيره إن يقضى دينه بأن قال من درهم لا يجب عليه إذا قبل الاتفاق أو قضا الدين من  
ماله ثم أبى لا يجبر لأنه متبرع المكفيل بالدين المؤجل إذا أدى قبل حلول الأجل لا يرجع على  
المكفول عنه حتى يحل الأجل إذا قال إن لم أوافقك به غدا فعلى المال ثم اختلفوا فقال  
وافقتك به وقال الآخر لم توافق به فالقول للطالب وتثبت عدم الموافقة ويلزمه المال من  
الصغرى ولو قال أنجه ترأف فلا نست من درهم فهذا وعد لا كفالة مالم يتناظف بما يدل على  
الالتزام بخوكفلت على وكذا لو قال فرداين مال وى يد درهم أيس بكفيل ولو قال ابن  
مال فرداينوا نسليم كنتم فهو كفيل أنا في عهدة مالك على فلان وقبل الدائن لم يصح كفيلا لأنه  
قد يعني به أنه يأخذ من المديون ويدفعه إلى الدائن لو قال الدائن لأخ المديون الذهب الذى  
لى على أخيك أزم من جنول كن فقال قبول كردم لا يلزمه شئ عمل لك شهر راجعا إلى دينار  
فطلب منه الدائن كفيلا فقال أبو المديون أكره ما را كارون كنكند من ضمان كردم  
ابن يلد دينار او قبل الدائن ضمانه في المجلس اختلفوا فيه والأصح أنه يكون كفيلا لأنه  
شرط متعارف له على آخر دين فطالبه فقال رجل من ضمان كردم فتم كباغ وى فروشم  
واين مال بتودهم أو قال كه بذيرتم كه اين مال را كه ان تركه وى درهم لا تصح الكفالة  
ولو اضافها إلى يسع ماله يصح حتى لو باع يلزمه ذلك القدر ويجبر على بيعه قال للدائن إن لم  
يؤد فلان مالك إلى ستة أشهر فأناضا من له يصح التعليق لأنه شرط متعارف كفل بنفسه  
وقال إن عجزت عن التسليم إلى ثلاثة أيام فعلى المال ثم حبس بحق أو غير حق أو مرض مرضا  
بتعذر معه أحضاره يلزمه المال يعني بعد الثلاثة كفل بنفس رجل على أن يسلمه إلى  
المكفول له متى طال به ثم سلمه إليه قبل أن يطالبه ولم يسلمه يبرأ لأن حكم الكفالة وجوب  
التسليم وهو ثابت في الحال وقوله على أن يسلمه إليه متى طال به يذ كر للتأكييد لا للتعليل  
وقد سلمه في حال كونه كفيلا فيبرأ قال لامرأة ابنه مادمت حية ودمت حيا ففقتك على  
يصح برهان وقال صاحب المحيط لا يصح حتى يقول فأنفقته التى تجب على ابني على طالب  
الدائن المكفيل فقال له اصبر حتى يحبى الاصيل فقال الدائن لا تعلق لى على الاصيل انما تعلق  
عليك فالجواب انه ليس للدائن أن يطالبه بذلك ولكن قبل لا يسقط حقه في المطالبة  
وهو المختار لأن الناس لا يريدون نفي التعلق أصلا وانما يريدون نفي التعلق الحسى وأنه تعلق



به تعلق المطالبة من القنية لو كفل بنفس رجل لرجلين ووافقاه ما به الى كذا او لافعليه  
 مالهما فوافق به أحدهما والاخر غائب برى عن كفالة الحاضر ولزمه نصيب الغائب من المال  
 وما أخذ الغائب يكون بينهما وللكفيل ان يتقدم الى الحاكم لينصب عن الغائب من يسلم  
 اليه وانكر الخصاف نصب القاضي كفل بنفسه على ان يوافق به اذا حبس القاضي وان  
 لم يفعل فعليه الا ان لا يلزمه شيء ما لم يحبس القاضي ولو لم يوافق كفل بنفس رجل الى الغد  
 وقال للطالب ان لم يأت به غدا فقبضه منى فاقا برى منه فوافقاه به في الغد برى من المال في  
 الرواية الصحيحة ولو كفل بنفسه على انه ضامن بما قضى عليه قاضي الكوفة وقضى عليه  
 قاض غير قاضه يلزمه ولو عين حكما فحكم غيره بالمال عليه لا يلزمه وفي زماننا يجب أن يصح  
 تعيين القاضي كتعيين الحكم لان أكثر القضاة يقضون بالرشوة وذكر ابن رستم عن محمد  
 لو كفل بنفس رجل على انه ان لم يدفعه الى الطالب غدا فعليه المال فابراه الطالب من  
 الكفالة قبل أن يدفعه اليه برى الكفيل بخلاف مالومات الكفيل فانه ان دفع وارثه الى  
 الطالب برى وان لم يدفعه حتى مضى الوقت لزم الوارث المال وكذا ان مات الطالب فدفع  
 الكفيل الى وارث الطالب برى والا يلزم المال الكفيل بنفس الغاصب لو قال له الموصوب  
 منه ان لم ترده على غدا فعليه من قيمة الثوب عشرة دراهم فقال الاخر لابل عشرين  
 فسكت المكفول له لا يلزمه الا عشرة عندهما وعند أبي يوسف يلزمه عشرون ولو كفل  
 اقضى من مديونه الفاضل له رجلان ببدل ما قيم من زبوف أو نهر جرة أو ستوفة فضمنه  
 جائز والقول قول الطالب في انه وجد زبوف ونحوه فاستبدلها من الكفيل عند أبي يوسف  
 وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يستبدلها من الكفيل حتى يحضر مديونه فيقضى عليه  
 ببذلها ثم يرجع الطالب على الكفيل ولو ضمن لامرأة بنفسه كل شهرين عن زوجها ليس  
 له ان يرجع عند الشهر ولو ضمن بالاجرة في اجارة كل شهر فله ان يفسخ ضمانه عند رأس  
 الشهر ولو أقر الكفيل بالكفالة الى أجل يقبل قوله في اشتراط الخيار لا يقبل قوله متى كذبه  
 المقر له ويلزمه المال لو كفل بشرط أن يرهن المكفول عنه رهنا وسماه ولم يرهن لم يجبر  
 عليه ويلزمه المال الكفيل الا ان يشترط براءة الكفيل ان لم يرهن فيبرأ الكفيل اذا لم يرهن  
 ولو قال رجل للطالب قد ضمنته مائة على فلان أو قبضه منه وادفعه اليك لم يكن هذا ضمانا  
 من الوجيز قال ابن كمال في الايضاح لو أقر انه كفيل عن فلان بدين وادعى الاجل فصدقه  
 المقر له وهو الطالب في الكفالة وكذبه في الاجل كان القول قول المقر لانه أقر بشئ حق  
 بعد شهر دينا كان أم مطالبة المقر له يدعيه في الحال وهو ينكر فكان القول قوله انتهى  
 رب المتاع لو أخذ من الغاصب والمستهير كفيلا برده يجبر الكفيل على الرد كالاصيل  
 واذا رجع على الاصيل باجر عمله كذا في الفصولين من أحكام الوكلاء عليه مال  
 فأدخل المطلوب ابنه في كفالة ذلك المال وقدر اهق ولم يحتلم بطل بالتوقف على اجازته اذا  
 باع اذا لم يجز له دين وقوعه فلو بلغ وأقر بالكفالة قبل بلوغه بطل اقراره اذا أقر بكفالة باطلة

ولو جردها بعد بلوغه يصح هذا لو كان الاب هو المدينون املوا كان الدين دين الصبي بان  
 شري أبوه أو وصيه شيئا له نسبة وأقر الصبي حتى ضمن المال لرب الدين أو ضمن بنفس الاب  
 أو الوصي جاز ضمانه بالمال وبطل ضمانه بالنفس لانه ائتم شيئا لم يلزمه قبل الضمان وهو  
 احضاره ما يجلس الحكم بخلاف ضمان المال لانه كان يلزمه قبل الضمان فصح رجل  
 كفل ميبالو كان الصبي تاجر اصحت الكفالة ولو خاطب عنه أجنبي وقبل عنه توقفت على  
 اجازة وليه وان لم يخاطب أجنبي وانما خاطب الصبي عند أبي حنيفة ومحمد لا تصح وعند  
 أبي يوسف تصح كفل عن صبي بالمال أو بنفسه باذن وليه أو بدونه تصح سواء كان محجورا  
 أولا اذا كفل بحق مضمون على الاصيل ولو أخذ الكفيل باحضار الصبي فلو كفل باذن  
 وليه يجبر الصبي على أن يحضر معه اذا اذن من يلى على الصبي بالكفالة جاز اذا اذن بها  
 أمر بقضاء ما عليه من الدين والاب والوصي على ان كان الامر بقضاء الدين عن الصغير فيمكن ان  
 الامر بالكفالة ولو كفل بغير أمر من يلى عليه لو كان بغير أمر الصبي لا يجبر أيضا ولو كان  
 بأمره لو كان الصبي مأذونا يجبر وكذا لو كفل عنه بمال بأمره فادى يرجع عليه اذا اذن  
 الصبي المأذون في الكفالة بنفسه وبما عليه من المال معتبر شرعا وان لم تجز كفالته عن  
 الغير لانه تبرع ولو غير تاجر وطلب أبوه من رجل ان يضعه فضمنه جاز وأخذ به الكفيل وكذا  
 وصيه أو جده لو أبوه ميتا وكذا القاضي لو لا وصي ولا جد فلو تغيب الغلام وأخذ الكفيل  
 أبا الغلام وقال انت أمرتني أن اضمنه فخلصني فان الاب يؤخذ به حتى يحضر ابنه اذا الصبي  
 في يده وتديره وكذا لو كان مأذونا أو أعطى كفيلا بنفسه ثم تغيب الصبي فان الاب يطالب  
 باحضاره بخلاف الاجنبي قال كفل بنفس زيد فكفل فغاب زيد فالأمر بالكفالة لا يطالب  
 باحضار زيد اذ لم يكن بيده وتديره هذه الجملة من أحكام الصبي من الفصولين وفي الاشياء  
 لا يلزم أحد احضار أحد فلا يلزم الزوج احضار زوجته الى مجلس القاضي اسماع دعوى  
 عليها ولا يمنعها الا في مسائل الكفيل بالنفس عند القدرة وفي الاب اذا أمر أجنبي بضمان  
 ابنه فعلى الاب احضاره لكونه في تديره الثالثة سمعان القاضي على رجل من المسجونين  
 حبه القاضي بدين عليه فلب الدين ان يطالب سمعان باحضاره انتهى كفاية  
 المريض تعتبر من ثلث ماله ولو أقر في مرضه انه كفل في صحته تعتبر من كل ماله كذا في  
 الفصولين من أحكام المرضى جماعة طمع الوالى أن يأخذ منهم شيئا بغير حق فاخفى  
 بعضهم وظفر الوالى ببعضهم فقال المختفون للذين وجدتهم الوالى لا تطلعوهم علينا وما أصابكم  
 فهو علينا بالخص فلو أخذ منهم الوالى شيئا فلهم الرجوع قال هذا يستقيم على قول من  
 يجوز ضمان الجارية وعلى قول عامة المشايخ لا يصح اذا كفل رجل عن رجل بالغ على أن  
 يعطيه من ودية المكفول عنه اتى عنه جاز اذا أمره بذلك ولم يكن له ان يسترد الودية  
 منه فان هلك برى الكفيل والقول قول الكفيل انها هلكت فان غصبها رب الودية  
 أو غيره واستهلكها برى الكفيل والحوالة على هذا ولو ضمن له ألف درهم على أن يعطيه

ايام من ثمن هذه الدار فلم يبعها لم يكن على الكفيل ضمان ويلزمه بيع الدار ولو كفل بعمال  
على ان يجعل الطالب له جعلا فان لم يكن مشروطا في الكفالة فالشرط باطل وان كان  
مشروطا في الكفالة فالكفالة باطلة ١٠ اذا كفل عن رجل بدراهم صحاح جياذ فاعطاه مكسرة  
أوز يوفار تجوز بهما رجوع على الاصيل بثل ما ضمن لا بثل ما أدى وليس هذا كالمأمر باداء  
الدين من الخلاصة ١١ رجل اشترى من آخر عبدا وتعاوضا ضمن له رجل عبوه فوجد  
به عيبا فردته فلا ضمان عليه في قياس قول أبي حنيفة وهذا كضمان العهدة وأنه لا يصح  
عنده ولو ضمن له السرقة أو العتاق فوجده مسروقا أو حرا ضمن وكذا لو ضمن له الجنون  
أو العمى فوجده كذلك يرجع بذلك على الضامن بالثمن ولو مات عنده فقتل بنقصان العيب  
كان للمشتري أن يرجع بذلك على الضامن ولو ضمن له بحصة ما يحد فيه من الثمن جاز عند  
أبي حنيفة وأبي يوسف ان رد رجوع بالثمن كله وان حدث به عيب عنده رجوع بحصة العيب  
على الضامن كما يرجع على البائع ولو قال ضمانت لك ما خلفت من الثمن من عهدة هذا العيب  
كان كذلك عند أبي حنيفة وان استحق ضمن هذا في البيوع من الخلاصة ١٢ قال لزيد على  
عمر والفرأنا ضامن به فانكروا عمر وزم الكفيل اذا ادعاه زيد دون الاصيل كما في الخاتبة ذكره  
ابن نجيم في قوله قد ثبت الفرع وان لم يثبت الاصل ١٣ اشترى دارا وضمن انسان الدرك  
ثم استحققت بعد البناء لا يرجع بقيمة البناء على ضامن الدرك ولو ضمن له الدرك بقيمة ما بني  
فيها يرجع بقيمة البناء على البائع أو الضامن ولا يرجع بقيمة الولد على الكفيل بضمان الدرك  
اذا استحققت الجارية كذا في الوجيز من الاستحقاق ١٤ لو قال لغيره اعطني ألفا على ان فلانا  
ضامن وفلان حاضر يسمع فدفعت فهو قرض على زيد

### باب الحادى والعشرون في مسائل الحوالة

الحوالة نقل الدين أو المطالبة من ذمة الى ذمة الاول عند أبي يوسف والثاني عند محمد كما  
نقله ابن كمال عن الزبلي فلو أبرر المحال المحيل من الدين جاز عند أبي يوسف لان المحيل ليس  
بمدين عنده لا تنقل الدين من ذمته الى ذمة المحال عليه كما في المجموع ١٥ ولو أحوال الراهن  
المترهن بالدين على غيره استرد الرهن عند أبي يوسف وعند محمد لا يسترد ذكره في الوجيز  
وقول المحال والمحتمل عليه شرط صحة الحوالة وأما رضا المحيل فانما يشترط للرجوع عليه  
ذكره ابن كمال في الايضاح واذا غت الحوالة تبرئ المحيل من الدين بالقبول عندنا خلافا لفر  
ولم يرجع المحال على المحيل الا أن يتوى حقه والتوى عن أبي حنيفة باحد الامرين ان  
يجحد الحوالة ويخلف ولا يبنه له عليه أو يموت مفا أو قالا هذان الوجهان ووجه ثالث  
وهو أن يحكم الحاكم بافلاسه حال حياته من الهداية ١٦ واذا مات المحال عليه فقال المحال  
توى المال عليه فارجع عليك أيها المحيل اذن فالقول للمحال ويرجع على المحيل لانه  
متسلك بالاصل كما في المنية والصغرى ١٧ والكفالة بشرط براءة الاصيل حوالة فان توى ما على

الكفيل يرجع على الاصيل ولو مات هذا الكفيل فقال الطالب لم يترك وفاء وكذبه المطلوب  
فالقول قول الطالب وعلى المطلوب البينة من الوجيز ١٨ أحال عليه بمائة من من الخنطة  
ولم يكن للمحيل على المحتمل عليه شيء ولا للمحال على المحيل فقبل المحال عليه ذلك لاشئ  
عليه من القنية ١٩ وتصح الحوالة في الدين لافي العين وتصح بدراهم الوديعه فلو أودع رجلا  
ألفا وأحوال به عليه فهلك قبل التسليم يرى المحتمل عليه وهو المودع للحوالة التقيد بها  
بها فانه ما انترم الاداء الا منها بخلاف ما اذا كانت مقيدة بالمغصوب لان القوات الى خلف  
كلا قوات وقد تكون الحوالة مقيدة بالدين أيضا من الهداية ٢٠ وتصح بالمغصوبة ولا يبرأ  
المحال عليه وهو الغاصب عن الحوالة به لا كحال الان مثلهما بخلافه ذكره في الايضاح ثم  
قال وانما قلنا مثلهما دون قيمتهما لان الدراهم من المنليات انتهى ٢١ وفي الوجيز الحوالة نوعان  
مطلقة ومقيدة فالمطلقة ان يحيل صاحب الدين على رجل بالغ والمحيل عليه ألف ولم  
يضف الحوالة اليه فعليه أداء ألف المحال وللحيل ان يطالبه بأداء ألف اليه وكذا  
لو كان لرجل عند رجل وديعه وأحوال غريمه عليه بالغ ولم يقيد بها بالغ الوديعه فله ان  
يأخذ الوديعه منه وأما المقيدة فبأن أحال بالمال الذي له على المحتمل عليه أو على ان  
يعطيه مما عليه وليس للمحيل ان يطالبه بالاداء اليه انتهى فلو باع شيئا وأحوال غريمه عليه  
على المشتري حوالة مقيدة بالثمن ثم رد بالعيب بعد القبض بقضاء أو قبل القبض من غير  
قضاء أو رد بخيار الرؤية أو الشرط أو تفاسخا العقد لا تبطل الحوالة عندنا خلافا لفر كما في  
الصغرى والحفاظ ولو كان مكان الثمن وديعه أو غصب فأحوال صاحب الوديعه والغصب  
غريمه على المودع والغاصب حوالة مقيدة ثم استحققت الوديعه والغصب بطات الحوالة  
٢٢ واذا أحوال الطالب على رجل بجميع حقه وقبل منه ثم أحاله أيضا بجميع حقه على الآخر  
وقبل منه صار الثاني ناقضا للاول من الصغرى ٢٣ ولو أحوال ولم يكن للمحيل دين على المحال  
عليه فأدى المحال عليه المال رجوع المحال عليه على المحيل بل بما ضمن لا بما أدى هذه في  
الكفالة من الهداية حتى لو أدى عروضا أو دراهاهم عن الدنانير لا يرجع الا بالدين كالكفيل  
لانه عاك الدين الذي على المحيل وكذا لو وهب المحال الدين للمحال عليه أو تصدق عليه  
أو ورثه المحال عليه من المحال فانه يرجع على المحيل بالدين ذكره في الوجيز ٢٤ وان اختلف  
المحيل والمحتمل عليه فقال المحيل أحلت دين كان عليك وانكرا المحتمل عليك فالقول قول  
المحال عليه والحوالة لا تكون اقرا بالدين لانها قد تكون بدونه واذا طالب المحيل المحتمل  
بما أحاله به وقال انما أحلتك بقضه لي وقال المحتمل بل أحلتني بدين كان لي عليك فالقول  
قول المحيل لان المحتمل يدعى عليه الدين وهو ينكر واقتض الحوالة المستعمل في الوكالة  
فيكون القول قوله مع عينه من الهداية ٢٥ الحوالة اذا كانت فاسدة وقد أدى المحتمل عليه  
الدين للمحال ان شاء رجوع على القايض وان شاء على المحيل وعلى هذا الاجراذ باع  
المستأجر وأحوال المستأجر على المشتري فاستحق المبيع من يد المشتري وهو قد أدى الثمن



الى المستأجر فهو مخير ان شاء رجع على المستأجر وان شاء رجع على الآجر ومن صور فساد الحوالة اذا كانت الحوالة بشرط ان يعطى المحتال عليه مال الحوالة من عن دار المحيل كانت فاسدة لان هذا حوالة بما لا يقدر على تنفيذ الحوالة الا به وهو بيع الدار فان الحوالة بهذا الشرط لا تكون توكيلا ببيع الوكيل بخلاف ما اذا قبل المحتال عليه الحوالة بشرط ان يعطى مال الحوالة من عن دار نفسه فانه يجوز من قاضي خان **§** ونصح الحوالة من المحتال عليه هذه في الكفالة من الهداية **§** واذا مات المحتال عليه مقلدا وقد أعطى كفيلا بالمال ليس للمحتال ان يرجع على المحيل بدينه ثم ان أبرأ صاحب المال الكفيل من دينه فله ان يرجع به على الاصيل **§** وان قضى أجنبي المال عن المحتال عليه فله ان يرجع بذلك على المحيل ان لم يكن له على المحتال عليه دين ولو كان للمحيل على المحتال عليه دين وقضى أجنبي الدين عن المحيل لا يرجع الا لأجنبي على المحيل ويرجع المحيل بدينه على المحتال عليه **§** واذا مات المحتال عليه مقلدا وقد رهن بالمال رهنا للطلاب ان يرجع على المحيل بدينه من الوجيز

### ﴿الباب الثاني والعشرون في مسائل الشركة﴾

وهي نوعان شركة املاك وشركة عقود وانسكام على ذلك في خمسة فصول  
**﴿الفصل الاول في شركة الاملاك﴾** شركة الاملاك على نوعين أحدهما ان يصير مال كل واحد منهما مشتركا بينهما بغير اختيارهما بان اختلط مال أحدهما بمال الآخر من غير اختيارهما خطأ لا يمكن التمييز بينهما أصلاً أو يمكن ولكن يخرج بخلط الخلطة بالشهر والثاني ان يصير المال مشتركاً بينهما باختيارهما بان ملكا كاملاً بالاشراء أو بالهبه أو بالصدقة أو الالة وفي نوعها لا يجوز لأحدهما التصرف في نصيب شريكه الا باذنه وكل واحد منهما في نصيب صاحبه كالأجنبي كافي الهداية وغيرها **§** رجلان بينهما بغير رجل أحدهما عليه شيئاً من القرية الى المصرف فقط البعير في الطريق فقهره قالوا ان كان يرجي حياته يضمن حصه شريكه وان كان لا يرجي لا يضمن لانه مأثور بالحفظ والتحر في هذه الحالة حفظ وان فخره أجنبي كان ضامنا على كل حال في الصحيح من الجواب من قاضي خان **§** وفي الفصولين لهما بغير عليه متاع فساقه أحدهما على جسر فوقع في النهر وعطب فقهره أهل القرية لم يضمن السائق ولا الذاهرون اذا علم انه لا يعيش الى مجي صاحبه **§** وفيه أيضا دابة لهما فساقاها أحدهما فوقع في نهر وانكسرت رجلها ففخرها رجل وباع شريكه اللحم لا يضمن السائق وانما اذا لم يعلم انها تعيش الى حضور صاحبها وعن اللحم بين الشريكين وهو كالمأذون دلالة انتهى قلت وقد مر في باب الذبايح من هذا الكتاب ان الفتوى على ان الاجنبي يضمن في القرمز والبغل لاني الشاة وقال قاضي خان يكون ضامنا لانه غير مأثور بالحفظ بخلاف الراعي والبقار فانه لا يضمن بذبح لشاء أو البقرة اذا كان لا يرجي حياتها

استصانا لانه مأثور بالحفظ كما مر في باب الاجارة **§** أرض بينهما زرع أحدهما كلها تقسم الارض بينهما ما فاق وقع في نصيبه أقصر وما وقع في نصيب شريكه أمر بقلعه وضمن نقصان الارض هذا اذا لم يدرك الزرع أمالوا درك أو قرب يغرم الزارع لشريكه نقصان نصف الارض لو انتقصت لانه غاصب في نصيب شريكه وعن محمد لو غاب أحدهما فاشترى شريكه ان يزرع نصف الارض ولو أراد الزراعة في العام الثاني زرع النصف الذي كان زرعه وكذا لو مات أحدهما فقلحى ان يزرع كما مر ويقتى بانه لو علم أن الزرع ينفع الارض ولا ينقصها فله ان يزرع كلها ولو حضر الغائب فله ان يتنفع بكل الارض مثل تلك المدة لرضا الغائب في مثله دلالة ولو علم ان الزرع ينقصها أو الترك ينفعها ويريد اقوة فليس للحاضر ان يزرع فيها شيئاً أصلاً اذا الرضا لم يثبت هنا **§** اذا أرض بين ورثة زرعها بعضهم ببذر مشترك بينهم باذن الباقي ولو كباراً أو باذن الوصي لو صغاراً فالغلبة على الشركة ولو زرع من بذر نفسه والغلبة للزارع والزرع المشترك لو ادرك فخصمه أحدهما بالاذن شريكه فذلك يلحق ان يضمن حصه شريكه واقعة الفتوى زرع ارض بينه وبين غيره هل لشريكه ان يطالبه بربع او ثلث بحصة نفسه كما هو عرف ذلك الموضع اجيب بانه لا يملك ذلك لكن يغرمه نقصان نصيبه من الارض لو انتقصت **§** سكن داراً مشتركة بغيره شريكه لا يلزمه اجر حصته ولو مدة للاستغلال اذا دارا المشتركة في حق السكنى وفيما هو من نواحي السكنى تجعل مملوكاً لكل واحد من الشريكين على سبيل الكمال اذ لو لم تجعل كذلك يمنع كل منهما عن دخول وقعود ووضع أمتعة فيبطل منافع ملكهما ما هو لم يجوز لما كان كذا صار الحاضر ساكتاً في ملك نفسه فلا اجر عليه وعلا في الذخيرة بانه سكن بتأويل الملاك فلا اجر من الفصولين **§** والوقف المشترك اذا سكنه أحدهما بالغلبة بدون اذن الآخر فانه يجب الاجر سواء كان موقفاً للسكنى أو للاستغلال كافي الاشياء وقد مر في الغصب **§** عبد بين شريكين استخدمه أحدهما بغير اذن صاحبه فمات في خدمته يصير غاصباً على رواية هشام عن محمد ولا يصير غاصباً على رواية ابن رستم عنه وفي الدابة المشتركة يصير غاصباً على الرايةين انتهى **§** دار مشتركة بين قوم فلبسهم التوضؤ وربط الدابة ووضع الخشب فيها ومن عطب بذلك لا يضمن وليس لهم حفر بئر فلو حفر أحدهم بئراً يؤخذ بانيسويها فان نقص الحفر الارض يؤخذ بنقصان الحفر واذا حفر أحد أصحاب طريق غير نافذة فيسه بئراً يؤخذ بانيسويها بئر ولا يؤخذ بنقصان البئر ويضمن ما عطيها وكذا الوبي فيه فمعطى بذلك انسان ضمن كافي قسمة الصغرى وقدم في الجنائيات **§** وفي الخلاصة من كتاب الحيطان وكذا لو كان الطريق بين قوم وهو غير نافذ فان حكمه حكم الدار المشتركة غير ان في الطريق لا يضمن نقصان الحفر انتهى **§** دار بين اثنين غاب أحدهما وأجرها الآخر واخذ الاجرة فلغائب ان يشاركه في الاجرة قال رضى الله تعالى عنه فهذا اشارة الى ان العاقل لم يملك الاجرة وفي الاصل اشارة الى انه يملكها ويصدق بحصة شريكه للبحث كالغاصب من القنينة وفيها قبض احد الشريكين نصيبه من السلم او الدين

المشرك ورضى الآخر بقبضه لنفسه فله ان يرجع عليه بحصته به ذلك انتهى **موافق**  
 لهما فغاب أحدهما فدفعت الشريك الآخر كلها الى الراعي هل يصيب شريكه أجاب  
 مولانا انه يضمن اذ يمكنه حفظها بغيره فلا يصير مودعا غيره ولو تركها الشريك في  
 الصحراء ولم يتركها بغيره يمكنه ان يرجع الامر الى القاضي فينصب قيماء يحفظها من مشعل  
 الاحكام عن الفصولين **و** ولو كان بينهما شركة في مال خلطاه ليس لواحد منهما ان يسافر  
 بالمال بغير اذن شريكه فان سافر به فله ان كان قد رآه حل ومؤنة ضمن وان لم يكن له  
 حل ومؤنة لا يضمن **و** رجلان لهما دين مشترك على رجل فاخذ أحدهما حصته من المدينون  
 كان لشريكه ان يشاركه فيما قبض وان أراد أحدهما ان يأخذ من المدينون شيئا ولا يشاركه  
 صاحبه فبما أخذ فالحيلة في ذلك ان يهب المدينون منه مقدار حصته من الدين ويسلم له ثم  
 هو يبرئ الغريم عن حصته من الدين فلا يكون لشريكه حق المشاركة فيما أخذ بطريق الهبة  
**و** رجلان بينهما دار غير مقسومة غاب أحدهما كان للآخر ان يسكن مقدار حصته في  
 كل الدار وكذا الخادم اذا كان مشتركا و أحدهما غائب كان للحاضر ان يستخدم الخادم  
 بحصته وفي الدابة المشتركة لا يركبها أحدهما الا بالناس يتفاوتون في الركوب فلم يكن  
 الغائب راضيا بركوب الشريك وفي الخادم والدار لا يتفاوتون في السكنى والخدمة فكان  
 الغائب راضيا بفعل الشريك **و** الكرم والارض اذا كانا بين الرجلين واحدهما غائب  
 أو كانت الارض بين بالغ و يتيم يرجع الامر الى القاضي فان لم يرجع الحاضر وزرع الارض بحصته  
 طالب له وفي الكرم يقوم الحاضر فان أدركت الثمرة يبيعها أو يأخذ حصته من الثمن وتوقف  
 حصته الغائب فاذا قدم الغائب خير الغائب ان شاء ضمنه القيمة وان شاء أخذ الثمن وان أدى  
 خراج الارض قالوا يكون متطوعا في حق الشريك لانه قضى دينه بغير أمره لا عن اضطرار  
 فانه يمكن من ان يرجع الامر الى القاضي لأمره بذلك وان كان بين الحاضر والغائب دار  
 مقسومة ونصيب كل واحد منهما معزول عن نصيب الآخر ليس للحاضر ان يسكن في  
 نصيب الغائب لكن القاضي ينظر في ذلك ان خاف الخراب كان للقاضي ان يؤاجر ويملك  
 الاجر للغائب وفي غير المقسومة للحاضر ان يسكن قدر حصته وعن محمد للحاضر ان يسكن  
 كل الدار اذا خيف عليها الخراب ولم تسكن وما كان على الراهن اذا أداه المرتهن بغير اذن  
 الراهن ذكرنا أنه يكون متطوعا وكذا لو أدى الراهن ما يجب على المرتهن وان أدى أحدهما  
 ما كان على صاحبه بأمره أو بأمر القاضي يرجع عليه وعن أبي يوسف عن أبي حنيفة اذا  
 كان الراهن غائبا فانفق المرتهن بأمر القاضي يرجع عليه وان كان حاضر لا يرجع وقال أبو  
 يوسف يرجع في الوجهين والفتوى على ان الراهن لو كان حاضرا وأبى ان يتفق فامر  
 القاضي المرتهن بالاتفاق فانفق يرجع على الراهن ومساأل الشركة فيسعى ان تكون على  
 هذا القياس من قاضي خان **و** وعن محمد في طاحونة بين شريكين أنفق أحدهما على مرمتها  
 بغير اذن شريكه لا يكون متطوعا لانه لا يتوصل الى الانتفاع بنصيب نفسه الا بذلك **و** مثل

الفضلي عن طاحونة أو حمام لهما استأجر نصيب كل منهما رجل ثم أنفق المستأجر في مرمة  
 الحمام باذن مؤجره هل يرجع بذلك على المالك الذي لم يؤجر نصيبه منه أجاب لا يرجع  
 وذكر عن محمد الرواية التي ذكرنا ثم قال يحتمل ان يقال المستأجر يقوم مقام مؤجره فيما  
 أنفق فيرجع على مؤجره بما أنفق ثم أجره يرجع على شريكه بما أخذ منه المستأجر لان  
 المؤجر أقامه مقام نفسه ويحتمل ان يقال المستأجر انما يرجع على مؤجره لاجل انه اذن  
 له في الاتفاق فاذا كان المؤجر للمستأجر يجوز على نفسه لا على شريكه فيكون المستأجر  
 متطوعا في نصيب شريكه المالك فلا يرجع به على أحد فلما اشبه عليه احتياط في الجواب  
 فقال لا يرجع على الشريك المالك بما أنفق وأصل هذا النوع ان كل من أجبر على ان يفعل  
 مع صاحبه فاذا فعل أحدهما فهو متطوع وكل من لا يجبر فهو ليس متطوعا وعلى هذا خرب بين  
 رجلين كراه أحدهما أو السفينة يخوف فيها الفرق أو حمام خرب منه شيء قبل او بعد بين  
 اثنين ففداه في هذا كله يكون متطوعا لانه لا يجبر شريكه على ان يفعل معه فاذا فعل  
 أحدهما بغير اذن شريكه كان متطوعا اما الذي له غرفة فوق بيت رجل اذا انهدم البيت  
 وسقطت الغرفة اذا بنى صاحب الغرفة السفلى لم يكن متطوعا ولا يجبر صاحب البيت على  
 بناء بيته **و** قوم بينهم شرب امتنع بعضهم عن كرى النهر أمر الحاكم الاخرين ان يكروا  
 النهر ولهم ان يمنعوه من شرب النهر حتى يدفع حصته وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف وذكر  
 محمد ان داود الطائي كان من اصحاب أبي حنيفة ثم أقبل على العبادة والخلوة بنفسه وكان  
 داره بينه وبين شريك له غائب فكان يسكن داود الدار وكانت نخلة أو نخلات في الدار فكان  
 لا يأكل من غرها شيئا لكن كان اذا انتهت الثمرة وأدركت يفتح باب الدار ولا يمنع من يدخل  
 الدار و يأكل الثمرة ففكره أكل الثمرة ولغيره فيها نصيب بغير اذنه لان الاكل استهلاك ولم يكن  
 في سكنى الدار استهلاك بل في سكاها عمارته فلم يرب به بأسا قال محمد ولو ان الشريك أخذ  
 حصته من الثمرة وأكلها جاز له ويبيع نصيب الغائب ويحفظ غنمه فان حضر صاحبه فجاز  
 فعله والا ضمنه قيمته وان لم يحضر فهو كالأقطة يتصدق به قال الفقيه أبو الليث وهذا  
 استحسنه وبه تأخذ من الصغرى **و** كيلي أو وزني بين حاضر وغائب أو بين بالغ وصبي فاخذ  
 الحاضر أو البالغ نصيبه فانما تنفذ حصته بلا خصم لو سلم نصيب الغائب والصبي حتى لو هلك  
 ما بقي قبل ان يصل الى الغائب أو الصبي هلك عليهما ولو بينهما دار وغاب أحدهما يسكن  
 الاخر بقدر حصته وذكر يسكنها ولا يسكنها غيره وقيل يخلى بينه وبينها ولا خصم  
 يؤجرها أو يأخذ نصيبه من الاجر ويقف نصيب شريكه فلو وجدوا الا يتصدق ويستقدم  
 الخادم ولا يركب الدابة اذ يحرم بلامسك وفي الرعي لو احتاج الى دابة أو أداة أو بناء أقامها  
 ورجع في الغلة من الفصولين **و** عبد بين اثنين غاب أحدهما فانفق عليه الاخر يكون  
 متطوعا هذه في النفقات من الصغرى **و** وفي الوجيز لو تغيب أحدهما فانفق الاخر كان  
 متبرعا الا أن يكون بأمر القاضي كافي القسمة من الصغرى **و** حائط بينهما وهي وخيف



سقوطه فاراد أحدهما انقضه وأبى الآخر يجبر على نقضه فلو هدم أحاطا بينهما فأبى  
أحدهما عن بنائه يجبر ولو أن هدم لا يجبر ولكنه يبني الآخر فيمنعه حتى يأخذ نصف  
ما أنفق لو أنفق بأمر القاضى ونصف قيمة البناء لو أنفق بلا أمر القاضى من الفصولين وفي  
الوجيز من نفقة المشترك أصله أن من أصلح ملكا مشتركا ينفقه وبين غيره وهو مضطر  
بالانفاق لأحياء نصيبه إن كان بأمر القاضى يرجع على شريكه بقدر نصيبه وبغير أمره  
لا يرجع ثم ينظر إن كان الانفاق لأصلاح ملك الرقبة يجبر الشريك الآخر على العماره وإن  
كانت العماره لأجل استيفاء المنفعة لا يجبر الآخر عليها إذا لم يرد الانفاق به وإن رجع  
على الآخر بقسطه انتهى **ق**ن أوزرع لهما فغاب أحدهما وانفق الآخر يكون متبرعا  
فيما أنفق لأن المنفق في باب الفن والزرع غير مضطر في الانفاق إذا لم يخلو ما أن يكون شريكه  
حاضرا أو غائبا فلو حاضرا فالقاضى يجبره على أن ينفق في نصيبه ولو غاب فأبى أمره القاضى  
في الانفاق يرجع على الغائب إذ للقاضى ولاية الأمر بالانفاق في كل موضع له ولاية الجبر  
لو حاضرا فلما زال الاضرار كان متبرعا فيما أنفق بخلاف ما إذا كان على رجل والسفل  
لا تخرف أن هدم السفل بنفسه فلا نه لا يجبر ذوالسفل على البناء حيثما ذلوا جبرا عما يجبر  
لحقه أو طوق ذى العلو لوجه إلى الأول وهو ظاهر ولا إلى الثاني إذ حقه فأن لا تعد من ذى  
السفل فلا يلزمه أن يعيده فيقال لذى العلو إن شئت حتى تبلغ موضع علوك ثم ابن  
علوك فلو بناه فله أن يمنع ذال السفل حتى يؤدي قيمة البناء إلى ذى العلو إذا البناء ملك الباني  
لبنائه بغير الأمر **ك**فأصاب إلا أن الغاصب منع من البناء فلم يجز له منع رب الأرض من  
الانتفاع بأرضه وذو العلو محق في البناء لأنه مضطر لأحياء حقه فله المنع منه ثم إذا أدى  
اليه قيمة البناء ملكه ولو بالأرض صاحب العلو ولو امتنع رب السفل عن الانتفاع بسفله  
وعن أداء القيمة لا يجبر عليه بخلاف ما لو هدم ذوالسفل سفله وذو العلو علوه فانه حيثما  
يؤخذ ذوالسفل يبناه فله إذ فوت عليه حقا بالملك فصار كالوفوت عليه ملكا **ح**رى  
ما بينهما في بيت لهما فخربت كلها حتى صارت محرا لم يجبر الشريك على العماره ونقسم  
الأرض بينهما ولو فاقعة بينهما أو أدواتها إلا أنه ذهب شيء منها يجبر الشريك على أن يعمر مع  
الآخر ولو عسر أقبل الشريك أنفق أنت لو شئت فيكون نصفه دينالك على شريكك وكذا  
الحمام لو صار محرا تقسم الأرض بينهما ما ولو تلف شيء منه يجبر الآخر على عمارته وعن محمد  
في حمام بينهما ما خرب منه بيت أو احتاج إلى قدر ومرة وأبى أحدهما لا يجبر ويقال للآخر  
إن شئت فابنه أنت وخذ من غلته نفقتك ثم يصير إن فيه سواء من الفصولين **ق** أحد  
الشريكين إذا بنى في أرض مشتركة بغير إذن شريكه كان لشريكه أن ينقض البناء لأن له  
ولاية النقص في نصيبه والتبيز غير ممكن والغرس هكذا **ق** دار بين رجلين تهايا فيهما على أن  
يسكن كل واحد منهما منزلا معلوما أو يؤجره فهو جائز ولا حاجة إلى بيان المدة في هذا العقد  
وإن تهايا فيهما من حيث الزمان بان تهايا على أن يسكن هذا يوما وهذا يوما أو يؤجر هذا

سنة وهذا سنة فالتهايا في السكنى جائز في ظاهر الرواية لكن إذا جعل بتراضيهما ولا يجبران  
على ذلك أما إذا تهايا على أن يؤجر هذا سنة وهذا سنة فقد اختلف المشايخ فيه والظاهر  
أنه يجوز فإما استوت الغلتان فيها وإن فضلت في نوبة أحدهما يشتر كان في الفضل وبه يفتى  
وكذا التهايا في الدارين على السكنى والغلة جائز **ق** تهايا على أن يسكن هذا دارا وهذا دارا  
أو يؤجر هذا دارا وهذا دارا يجوز إلا أن في الدارين إذا أغلت في يد أحدهما أكثر مما  
أغلت في يد الآخر لا يرجع أحدهما على صاحبه بشئ وفي الدار الواحدة إذا تهايا في الغلة  
فأغلت في نوبة أحدهما أكثر يشتر كان في الفضل كما مر **ق** بقرة بين اثنين اصطلحا على أن  
تكون عند كل واحد منهما خمسة عشر يوما يحلب لهنها فهذه مهابة باطلة ولا يحل فضل  
اللبن لأحدهما وإن جعل في حل فحينئذ يحل لأن الأول هبة المشاع فلهما يحتمل القسم فلا  
يجوز للثاني والثاني هبة الدين فيجوز وإن كان مشاعا **ق** جدار بين كرمين بين رجلين أحدهم  
فأستعدى أحدهما إلى السلطان لما أبى صاحبه أن يبني الجدار فأمر السلطان ببناء برضا  
المستعدى على أن يبني جدارا أو يأخذ الأجر منهما أجمعا فبني كان له أن يأخذ الأجر من  
صاحبي الكرمين **ق** وذكر الناطق في واقعة أنه قال في دعوى الاملا حائط بين رجلين وانهم لم  
فلا أحد الشر يكتن أن يمنع من البناء لأن له أن يقاسمه أرض الحائط نصفين ولو بنى أحدهما  
ليس له أن يرجع على شريكه لأنه لم يكن له أن يأخذ بالبناء ولو كان لرجل علو والسفل لا آخر  
فأبى صاحب السفل وأخذ صاحب العلو بذلك ليس له ذلك بل يقال لصاحب العلو إن  
السفل إن شئت حتى تبلغ موضع علوك ثم ابن علوك وليس لصاحب السفل أن يسكن حتى  
يعطى قيمة بناء السفل فبردها على صاحب العلو وأصاحب العلو إن يسكن علوه وهو بمنزلة  
الرهن في يده ولا يشبه الحائط لأن أرض الحائط تقسم وهذا السفل إذا سقط لم يقسم وهكذا  
ذكر في كتاب الصلح وزاد أن السفل إذا كان لرجل وعلوه لا آخر فإن سقف بيت السفل  
وجذوعه وهراديه وبواربه وطينه لصاحب السفل غير أن لصاحب العلو سكنه في ذلك  
وكذلك الدرج والروشن **ق** وفي دعوى الاملا حائط بين جارين لأحدهما عليه جذوع وليس  
للاخر عليه جذوع فانهم دم الحائط فأخذ صاحب الجذوع شريكه بالبناء فامتنع لا يجبر على  
بنائه ويقال لهما إن شئتما اقتسما أرض الحائط وإن شاء صاحب الجذوع بناء وحل جذوعه  
ما لم يقتسما فان أراد صاحب الجذوع البناء وأراد الآخر قسمه أرض الحائط يقسم بينهما  
نصفين **ق** وفي صلح التوازل حائط بين رجلين سقط ولا أحد هبات ونسوة فطلب من جاره  
أن يبني فابى جاره لا يجبر واحد منهما وإن شاء أحدهما أن يبني في ملك نفسه فعل قال الفقيه  
أبو الليث هو القياس وهو قول علمائنا وقال بعضهم لا بد من بناء يكون ستر بينهما وبه نأخذ  
وأنما قال أصحابنا أنه لا يجبر لأنهم كانوا في زمان أهل الصلاح أما في زماننا هذا فلا بد من حاجز  
بينهما في آخر يوسع الوقعات وفي الأجناس هذا قول أبي الليث في دعوى التوازل قال  
أصحابنا في كتاب الدعوى في حائط بين اثنين أحدهما بغير إذن صاحبه كان

متطوعا اذ لم يكن لاحدهما حولة ولم يذكر الجواب في الحائط الذي لهما عليه حولة وعن ابن سبعة أنه قال في حائط بين اثنين ولهما عليه جذوع أو حولة فانهم قدم الحائط فبناه أحدهما وأبى الآخر ثم ان الذي بنى وضع عليه جذوعه وجاء الذي لم يبن فإراد ان يضع عليه جذوعه أيضا فللباني ان يمنعه حتى يأخذ منه نصف ما أنفق في الجدار ولا يكون متطوعا وهذا قول أصحابنا وقال أبو بكر الاسكافي ان كان الحائط بحال لوقعت أرضه أصاب كل واحد منهما مقدارا ما يبنى عليه بناء محكم فهو متطوع في بنائه وان كان بحال لا يصيبه هذا المقدار لا يكون متطوعا وله ان يرجع على شريكه بنصف ما أنفق ان أراد ان يضع عليه جذوعه وروى عن ابن سماعة عن محمد انه يرجع في الحائط لانه له حق الوضع على جميع الجدار في الحائطين وذكر في صلح التوازل جدار بين رجلين لهما عليه حولة فهو الجدار فترعه أحدهما وبناء من خالص ماله وأبى تمكن الآخر من إعادة حوائطه على ما كانت في القديم قال أبو بكر ان كان للجدار في العرض موقوف قسم ترينه أصاب كل واحد منهما ما موصى به يمكن ان يبنى عليه حائطاً ليس له ان يمنعه لان لصاحبه ان يقول لما ذالم بنى في نصيبه لما تركت نصيبى وان لم يكن للحائط ذلك العرض فليس لصاحب الباني أن يحمل الحولة مالم يعطه قيمة البناء قال الفقيه أبو الليث يعني اذا بنى بأمر الحاكم اما اذا بنى بغير أمره لا يرجع بشئ بمنزلة العلو والسفل اذا انهدم فبناه صاحب العلو بغير أمر صاحب السفلى والقاضى فهو متطوع وقال الهندواني في حائط عليه حولة لرجلين فسقط الحائط فبناه أحدهما بماله ونفقة غيره اذن صاحبه فله منع صاحبه من وضع الحولة عليه حتى يعطيه نصف قيمة الحائط مبنيا بحق القرار وان كان بناءه باذنه ليس له منعه لكن يرجع عليه بنصف النفقة التي ذهبت له في بنائه فهذا الجواب اذا كان الحائط بعد الهدم لا يحتل أصله القسمة ولو قسم لا يصيب كل واحد منهما من أصله ما يقدر على أن يبنى فيه حائطاً يمكنه وضع حولته عليه فان كان أصل الحائط يحتل القسمة فان بنى باذنه فالجواب كالاول وان بنى بغير اذنه كان له منعه حتى يصطلحا على شئ جدار بين رجلين ولكل واحد منهما عليه حولته فهو الحائط فاراد أحدهما أن يرفعه ليصلحه وأبى الآخر ينبغي له أن يقول لصاحبه ارفع حولتك باس طوائف وعمدو بخبر أنه يريد رفعه في وقت كذا فيشهد على ذلك فان فعل ذلك والا فلهذا أن يرفع الجدار وان سقط حولته فلا ضمان عليه وفي فتاوى الفضلى حائط مشترك بين اثنين وهي ولا يؤمن من ضرر سقوطه فاراد أحدهما النقص وامتنع الآخر يجبر على نقضه وقال أبو القاسم في جدار بين رجلين لاحدهما عليه حولة فقال الى أحدهما وتقدم اليه الذي له الحولة برفعه وأشهد عليه فلم يرفعه حتى انهدم وأخر صاحب الدار فان أقران الحائط بينهما ما كان لا مخوفاً وان تقدم اليه بانه يرفع معه فاذا أفسد شيئاً بسقوطه بعد امكن رفعه بعد الاشهاد ضمن نصف قيمته وإذا أراد أحد الشريكين نقض جدار مشترك وأبى الآخر فقال له صاحبه اني أضمن لك كل ما يهدم لك من بيتك فضمن له ذلك ثم نقض الجدار باذن شريكه لم يلزمه من ضمان

ما يهدم من منزل المضمون له شئ كما لو قال ضمن لك ما يهدم لك من مالك ولو هدم ما جدارا بينهما ثم بناء أحدهما بنقصه والاخر لا يعطيه النفقة ويقول اني لا أضع على الجدار حولة فله ان يرجع على شريكه بنصف ما أنفق وان لم يضع غير الباني الحولة لانه كان له وضع الحولة في الاصل والباني لم يصير متطوعا في البناء وهو كالما موروسيل هذا سبيل العلو والسفل صاحب العلو اذا بنى السفلى فله ان يرجع بما أنفق على صاحب السفلى وان كان يقول صاحب السفلى لا حاجة الي في السفلى وفي صلح التوازل قال أبو القاسم في حائط بين رجلين لاحدهما عليه غرفة والاخر عليه سقف بيته فهذا الحائط من أسفله ورفعا أعلاه بالاساطين ثم أنفق جميعا حتى بنيا فلما بلغ البناء موضع سقف هذا أبى صاحب السفلى ان يبنى بعد ذلك لا يجبر ان ينفق فيما جاوز ذلك وقال أبو بكر في جدار بين رجلين طوله مائة ذراع خمسون ذراعا من ذلك مستوية بارض الدارين وخمسون ذراعا سطح أحد الدارين مستوية بارض جدار الآخر فانهدم الجدار كيف يبينانه قال النصف الذي أرض داريم مساو فاعليهما عمارته سواء والنصف الآخر على صاحب البيت الاسفل عمارته الى ان ينتهي الى أطراف عوارضه ثم ما فوق ذلك فعليهما جميعا عمارته وفي شرب التوازل قال أبو بكر في جدار بين رجلين وبيت أحدهما أسفل وبيت الآخر على قدر ذراع أو ذراعين فانهدم فقال صاحب الاعلى لصاحب الاسفل اني اريد بيتي ثم بنى جدارا ليس له ذلك بل يبينانه جميعا من أعلاه الى أسفله قال أبو الليث فان كان بيت أحدهما أسفل باربعة أذرع أو نحو ذلك مقدار ما يمكن ان يتخذ بيتا فاصلا حده على صاحب الاسفل حتى ينتهي الى موضع بيت الآخر لانه ليس بمنزلة الحائطين أسفل وعلو وقيل يبينان الكل وهو قول أبي القاسم ثم رجع وقال الى حيث ملكه عليه ثم بعد ذلك بشر كان وقيل ان كان من ملكه الى ملك غيره مقدار ذراع فهو على مالكه وان كان بخلافه فهو عليه ما حائط بين رجلين انهدم جانب منه فظهرانه ذوطا قين متلاصقين فيريد أحدهما ان يرفع جداره ويرغم ان الجدار الباقي بكيفية المستمرة فيما بينهما ويرغم الآخر ان جداره اذا بنى ذاطا قة واحدة هي وينهدم فان سبق منهما ان الحائط بينهما قبل أن يبين انهما حائطان فكل الحائطين بينهما وليس لاحدهما ان يحدث في ذلك شئاً بغير اذن شريكه وان أقران كل حائط لصاحبه فلكل واحد منهما ان يحدث فيه ما أحب ولو كان الحائط بين رجلين ولهما عليه حولة وحولة أحدهما أسفل من حولة الآخر فاراد أن يرفع حولته ويضعها بازا حولة صاحبه فله ذلك وليس لصاحبه منعه وان كان حولة أحدهما في وسط الجدار من أسفله الى أعلاه وحولة الآخر في أعلاه فاراد صاحب الاوسط ان يضع حولته في أعلى الجدار فان كان الجدار من أسفله الى أعلاه بينهما ولا يدخل على صاحب الاعلى مضرة فله ان يفعل ذلك وان كان يدخل عليه مضرة ليس له ذلك ولو كان لاحدهما عليه حولة وليس للاخر عليه حولة فاراد الذي لا حولة له أن يضع عليه حولة مثل حولة شريكه ان كانت حولة شريكه محدثة فلا تخران يضع حولة



مثل حولة شريكه وان كانت حولة شريكه فريضة فليس للاخر ان يضع عليه حولة مثل حولة صاحبه وقال ابو الليث ان كان الحائط يتحمل ذلك فله مطلقا الا يرى ان اصحابنا قالوا في كتاب الصلح لو كان جذوع أحدهما أكثر فلا تخران يزيد في جذوعه ان كان يتحمل ذلك ولم يشترطوا قد عايناه ولا حديثا وقال ابو القاسم في حائط بين رجلين لأحدهما عليه جذوع فاراد الاخر ان ينصب عليه جذوعا فنه صاحب من ذلك والحدار لا يتحمل الحملتين فاذا كانا مقرين ان الحائط بينهما يقال لصاحب الجذوع ان شئت تحط عنه جعلك لتستوى مع صاحبك وان شئت تحط عنه ما يمكن شريكك من الحمل لان البناء الذي عليه ان كان بناء غير رضاء صاحبه فهو منه مظلوم وان كان بناء رضاء صاحبه فهو عارية الا يرى ان دارا بين رجلين واحد هاسا كها فاراد الاخر ان يكون معه والدار لا تنسك كنهما فانها بينهما ان فيها كذا ههنا قال ابو الليث وقد روينا عن أبي بكر بن خلف ههنا وبقول أبي القاسم فآخذ قال ابو بكر اذا كان لرجل بناء على حائط بينه وبين آخر فاراد ان يحول الجذوع من مواضعها الى مواضع أخرى أو أراد ان يرفعها أو يرفعها فان اراد ان يحول الجذوع من الايمن الى الايسر أو من الايسر الى الايمن ليس له ذلك وان اراد ان ينقل الجذوع من أعلى الحائط الى أسفله لا بأس به لان هذا أقل ضررا بالحائط وان اراد ان يرفعها عما كان ليس له ذلك لانه يكون أكثر ضررا لان الاساس يتحمل ما لا يتحمل رأس الحائط ولو ان جدرا بين رجلين اراد أحدهما ان يزيد البناء عليه ويحده الاخر فان كان الملك لهما لم يكن لأحدهما ان يزيد عليه جلا بغير اذن صاحبه هذه الجملة من قولنا أحد الشريكين اذا بنى في أرض مشتركة الى ههنا من الفتاوى الصغرى طاحونة لهما انفق أحدهما في مرمتها بلا اذن الاخر لم يكن متبرعا اذا لا يصل الى الانتفاع بنصيب نفسه الا به حائط لهما فهدمه أحدهما يجبر على البناء اذا انفجرت محلاته على حق الغير فيجبر على الاعادة من الفصولين ولو وطئ مكانة بينه وبين غيره من ارفع عليه في نصفه نصف مهر واحد وفي نصف شريكه لكل وطء نصف مهر وذلك كله لامكانة من نكاح الوجيز ولو ولدت مكانة من أحد الشريكين يصير نصيبه أم ولده عند أبي حنيفة ولها الخيار عنده ان شاءت مضت على الكتابة وان شاءت عجزت عنه فان عجزت نفسها فكلها أم ولده عند من ولد عنه ويضمن لشريكه نصف عقرها ونصف قيمتها والا أخذت العقر فاذا أدت عقرها والولاء لهما عنده وقالوا كلها أم ولده ومكانة ويغرم نصف عقرها ونصف قيمتها من دعوى الجمع جارية بين اثنين باعها أحدهما باذن شريكه ثم حط أحدهما من الثمن أو آخره لو كان بائنا صاع ويضمن حصه شريكه وعند أبي يوسف لم يصح في حصه شريكه وأما من لم يبيع فصحه حقه في حقه لا في حق الآخر من الفصولين من الفصل السابع والعشرين رجلان لهما دين مشترك على رجل فآخذ أحدهما حصته من المدين كان لشريكه ان يشاركه فيما قبض وان اراد أحدهما ان يأخذ من المدين شيئا ولا يشاركه صاحبه فيما أخذ فالجملة في ذلك ان

بب المدين منه مقدار حصته من الدين ويسلم له ثم هو يرى الغريم عن حصته من الدين فلا يكون لشريكه حق المشاركة فيما أخذ بطريق الهبة من قاضيان لو كان بينهما دين من ثمن عبد باعاه من رجل أو قتل عبدهما أو غصب أو استهلك أو ورثا ديننا على رجل قبض أحدهما نصيبه وهو في حوزته وملكه ولم يقبض من حصه شريكه شيئا يمكن لشريكه ان يشاركه فيما قبض سواء كان المقبوض مثل الدين أو أجودا أو أمان أخرجه القابض من ملكه لم يكن لشريكه على الغير سبيل وضمن لشريكه نصف ما قبض فان هلك ما قبض الشريك فلا ضمان عليه فيما قبض ويكون مستوفيا وما بقي على الغريم لشريكه من القنية كل دين مشترك بين رجلين اذا قبض أحدهما شيئا منه يشاركه الاخر في المقبوض وان كان أجودا أو أمان وان شاء سلم المقبوض للقابض واتبع الغريم نصيبه واذا اتبع الغريم لا يرجع على شريكه بنصف ما قبض ما لم يتوكل على الغريم واذا تولى يرجع عليه في المقبوض لان الساكت انما سلم المقبوض للقابض بشرط ان يسلم له ما على الغريم ولو أخرج القابض المقبوض عن ملكه بان باعه أو وهبه أو قضاه غريمه فليس للساكت ان يأخذ ممن في يده ولكنه يضمن القابض مثل نصفه واذا قبض منه الساكت كان للقابض ان يرجع به على الغريم ولو أقر أحدهما انه كان للمطوب عليه مثل نصيبه قبل دينهما أو جنى عليه جناية يكون أرشها مثل نصيبه يرى المطوب من حصته ولا شيء لشريكه عليه وكذا لو أنفق عليه متاعا لا يرجع شريكه عليه الا اذا غصب من المطوب ثوبا ثم أحرقه أو هلك في يده فلشريكه ان يرجع عليه لانه سلم له عين مال يمكن الانتفاع به فحصلت له المقاصة فصار كالجناية ولو أقر أحدهما نصيبه لا يصح عند أبي حنيفة خلافا لهما لان تأجيل أحدهما يتضمن اضرار صاحبه لانه بالتأجيل قصد تحميل جميع مؤنة التقاضي والقبض على صاحبه لان الساكت متى قبض نصيبه من الدين ثم حل الاجل كان للموجب ان يشاركه فيما قبض فيصير ما بقي على الغريم بينهما فيوجب نصيبه من الباقي ثم وثم حتى يصير جميع مؤنة القبض على الساكت ولو اشترى أحدهما بنصيبه ثوبا فلشريكه ان يرجع عليه بربع الدين ولا سبيل له على الثوب ولو ارث من أحدهما حصته وهلك عنده فلشريكه ان يضمنه ولو صالحه من حقه على ثوب فالمصالح ان شاء أعطاه مثل نصف حقه وان شاء دفع اليه الثوب ولو استأجر أحدهما بنصيبه فلشريكه ان يأخذ منه ربع الدين ولو تزوج المديونة على حصته من الدين لا يرجع شريكه عليه بشئ ولو تزوجها على خمسمائة مرسلة فلشريكه ان يأخذ منه نصف حقه لان النكاح متى أضيف الى دين في ذمتها تعلق بهينه فبسط عنها فلم يصير الزوج مقتضا الدين متى أضيف الى دراهم مرسلة تعلق بمثل دين في الذمة فالتفريق قصاصا فصار الزوج مقتضا الدين من الوجيز أحد الشريكين في دين مشترك لو ضمن نصيب صاحبه لم يجز وما أدى بحكم هذا الضمان يرجع فيه بخلاف أدائه نصيب صاحبه من الدين عن الغريم من غير سبق ضمان فانه لا يرجع ولو تولى نصيبه على الغريم ولو قضى الغريم

حصة أحدهما أو تبرع به أجنبي وسلم الآخر ثم توى نصيبه فله ان يرجع ويشارك صاحبه فيما قبض من الفصولين

(الفصل الثاني في شركة العقود وفيه أحد أنواعها وهو شركة المفاوضة) ركنها الإيجاب والقبول وهو ان يقول أحدهما شاركك في كذا وكذا ويقول الآخر قبالت وهي على أربعة أوجه مفاوضة وعنان وشركة الصنائع وشركة الوجوه فاما شركة المفاوضة فهو ان يشارك الرجلان فيتساويان في مالهما أو تصرفهما ودينهما والمراد بالمال ما يصح الشركة فيه ولا يعتبر التفاضل فيما لا تصح الشركة فيه فهذه الشركة جائزة عندنا استعمالنا وعند الشافعي لا تجوز وهو القياس وتجوز بين الحرين المسلمين أو الذميين فان كان أحدهما كتابيا والآخر مجوسيا تجوز أيضا ولا تجوز بين الحر والمملوك ولا بين الصبي والبالغ ولا بين المسلم والكافر وهذا قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف ف تجوز للتساوي بينهما في الوكالة والكفالة ولا تجوز بين العبيدين ولا بين الصبيين ولا بين المكاتبين وفي كل موضع لا تصح المفاوضة لفقد شرطها ولا يشترط ذلك في العنان كانت عنانا فان ورث أحدهما ما لا تصح فيه الشركة أو وهب له ووصل الى يده بطلت المفاوضة وصارت عنانا وان ورث أحدهما عرضا فهو له ولا تصح المفاوضة وكذا العقار وتنفذ المفاوضة على الوكالة والكفالة وما يشترطه كل واحد منهما ما يكون على الشركة الاطعام أهله وكسوتهم وكذا كسوته وكذا الادام واللبائع ان يأخذ بالثمن أيهما شاء المشتري بالاصالة وصاحبه بالكفالة ويرجع على المشتري بحصته بما أدى وما يلزم كل واحد منهما من الديون بدلا عما يصح فيه الاشتراك فالأخر ضامن له مما يصح فيه الاشتراك البيع والشراء والاستجار ومن القسم الآخر الجناية والتكاح والخلع والصلح عن دم الهمدود عن النفقة ولو كفل أحدهما عمال عن أجنبي بأمره لزم صاحبه عن أبي حنيفة وقال لا يلزمه كالأقراض والكفالة بالنفس وعن أبي حنيفة يلزم صاحبه في الأقراض ولو كانت الكفالة بغير أمره لم يلزمه صاحبه في الصحيح وضمان الغصب والاستهلاك بمنزلة الكفالة بأمره عند أبي حنيفة من الهداية وفي درر البحار لو غصب أحد المفاوضين شيئا فهلك أو غاب حتى ضمن لا يؤخذ به شريكه عند أبي حنيفة وقال لا يؤخذ به شريكه أيضا انتهى ولو أقر أحد المفاوضين بدين لا يبيعه أو لمن يعناه ممن لا تقبل شهادته له بولاد أو زوجية لم يصح اقراره في حق شريكه حتى لا يؤخذ به شريكه عند أبي حنيفة وقال لا يجوز اقراره في حقه وفي حق شريكه ما خلا عبده ومكاتبه وقول الامام اظهر من الحقائق واقاراه لمعتنه المبانة بدين باطل عند أبي حنيفة ولو أعتق أم ولده وأقر لها بدين يلزمهما وان كانت في عدته كما تقبل شهادته لمعتنه ولا تقبل لمطلقته من الوجيز لو اشترى أحد المفاوضين جارية لنفسه ليطأها بأمر شريكه فهي له خاصة استعمالنا واللبائع ان يطالب بالثمن أيهما شاء فان أدى المشتري الثمن من مال المفاوضة لا يضمن نصف الثمن للآخر بل هي له بغير شيء عند أبي حنيفة وقال يرجع عليه بنصف الثمن كافي شراء الطعام والكسوة من

الهداية قيد بقوله باذن لانه لو كان بلا اذن فهي على الشركة اتفاقا ذكره في شرح المجمع ولا حد المتفاوضين ان يكاتب عبدا كان بينهما وان يأذن للعبد في التجارة وان يدفع المال مضاربة وان يفاوض غيره عند محمد وعند أبي يوسف لا يفاوض غيره ويجوز لأحدهما ان يشارك شركة عنان وان يزوج الامة ولو زوج أحد المتفاوضين عبدا من تجارتهما أمة من تجارتهما جاز في القياس ولا يجوز في الاستحسان وهو قول علمائنا ولا حد المتفاوضين ان يرهن ويرهن وليس له ان يصيرهما استعسائا عندنا ولا ان يفتق على مال ولا ان يزوج العبد امرأ ولا يقرض فان أقرض كان ضامنا نصفه ولا حد ما ان يضع بضاعة وله ان يودع ولو أضع بضاعة ثم تفرق المتفاوضان ثم اشترى بالبضاعة شيئا ان علم المشتري بوضع جاز شراؤه للأمر خاصة وان لم يعلم بتفرقهما ان كان الثمن مدفوعا الى المشتري بوضع جاز شراؤه على الأمر وعلى شريكه وان لم يكن مدفوعا اليه كان مشتريا للأمر خاصة ولو أمر أحد المتفاوضين رجلين بشريان عبد الهما وسمى جنس العبد والثمن فاشترياه وقد افرق المتفاوضان عن الشركة فقال الأمر اشترياه بعد التفرق فهو له خاصة وقال الآخر اشترياه قبل التفرق فهو بينهما كان القول قول الأمر مع عينه والبينة بينه الآخر ان أقام البينة ولا يقبل فيه شهادة الوكيلين لانهما يشهدان على فعل أنفسهما فان قال الشريك لاندري متى اشترياه فهو للأمر وان قال الأمر اشترياه قبل الفقرة وقال الآخر اشترياه بعد الفقرة كان القول قول الذي لم يأمره والبينة بينه الآخر ولو كان هذا الاختلاف في شركة العنان فهو كذلك في مفاوضة ادعى أحدهما ان صاحبه شريكه بالثلث وادعى المدعى عليه بالثلثين وكلاهما مقرران بالمفاوضة بجميع المال من العقار وغيره يكون بينهما ما نصفين كما للمفاوضة الا ما كان من ثياب الكسوة أو متاع البيت أو رزق العيال أو جارية ليطأها فان ذلك يكون لمن كان في يده خاصة استعمالنا اذا كان ذلك بعد الفقرة ولو لم يفرقوا ولكن مات أحدهما ثم اختلفا في مقدار الشركة فهذا اموالوا فترقا ثم اختلفا في مقدار الشركة سواء لا يشارك المفاوض شريكه في جائزة يجيزها السلطان اياها وقد قبضه كل رديعه تكون عند أحدهما فهي عندهما جميعا فان مات المستودع قبل ان يبين لزمهما ضمان ذلك كضمان الاستهلاك لان ضمان الاستهلاك من جهة التجارة لانه يقبض المالك في المضمون فان قال الحى ضاعت منه قبل موته لم يصدق وان كان الحى هو المستودع صدق ذكره في الوجيز واغارة المقارض وأكل طعامه وقبول هديته في المطعوم واجابة دعوته بغير أمر شريكه جائز ولا ضمان على الاكل والمتصدق عليه ذكره في الوجيز ولو كسا المفاوض رجلا ثوبا أو وهب دابة أو وهب الذهب والفضة والامتنعة والحرب لم يجز في حصة شريكه وانما يجوز ذلك في الفاكهة واللحم والخبز واشباه ذلك مما يؤكل ولو أعار أحدهما دابة من شركتهما فركبها المستعير فعطبت الدابة ثم اختلفا في الموضع الذي ركبها اليه فأيهما صدقه في الاعارة الى ذلك الموضع يرى المستعير من ضمانها ولو استعار أحدهما دابة ليركبها الى مكان معلوم فركبها



شريكه فعميت فانهما يضمنان جميعا لان ركوب صاحبه لم يرض به صاحب الدابة فكان  
هذا ضمن الاستهلاك فيلزمهما فان كان ركبا في حاجتهما كان الضمان في مالهما وان  
كان ركبا في حاجة نفسه فهما يضمنان لما قلنا الا انهما ان ادياه من مال الشركة رجع  
الشريك على الراكب بنصيبه من ذلك وان استعار أحدهما دابة ليحمل عليها طعاما له خاصة  
الى مكان معلوم فحمل عليها شريكه مثل ذلك الطعام الى ذلك المكان من شركتهما أو لخاصته  
فلا ضمان عليه لان في الاجارة للحمل لا يفيد التقييد بخلاف الركوب ولو استعار أحدهما  
ليحمل عليها عدل غزل زطى فحمل عليها شريكه مثل ذلك العدل لا يضمن ولو حمل عليها  
طبايلة كان ضامنا لان الجنس مختلف بمقارن الضرر على الدابة ولو حمل المستعير عليها غير  
ذلك الجنس كان ضامنا فكذلك شريكه ولو استعار أحدهما ليحمل عليها عشرة مخاتيم خنطة  
فحمل عليها عشرة مخاتيم شريكه من شركتهما لا يضمن لان هذا أخف على الدابة وكذلك لو كانا  
شريكين شركة عنان فاستعار أحدهما الجواب فيه كالجواب في الاول ولو استعارها ليحمل  
عليها خنطة رزقا لاهله فحمل عليها شريكه شريكه خاصة كان ضامنا ولو باع أحد  
المتفاوضين شيئا ثم وهب الثمن من المشتري أو أراه جازي في قول أبي حنيفة ومحمد ويضمن  
نصيب صاحبه كالوكيل بالبيع اذا فعل ذلك ولو باع أحدهما ثم أقال صاحبه صحت الاقالة ولو  
اشترى أحد هما طعاما بنسيئة كان الثمن عليهما بخلاف أحد شريكي العنان فان هناك انما  
ملك كل واحد منهما الشراء بالنسيئة اذا كان في يده من مال الشركة جنس ذلك الثمن أما اذا  
لم يكن فشرأوه بالنسيئة يكون استدانه على المال وفي مطلق الشركة لا يستفيد ولاية  
الاستدانة في شركة العنان ويستفيد في شركة المتفاوضة ولو قبل أحد المتفاوضين سلفا في طعام  
جاز ذلك على شريكه لانه من صنيع التبار ولو باع أحد المتفاوضين من صاحبه ثوبا من الشركة  
ليقطعه ثوبا لنفسه جاز لان هذا العقد مفيد فان قبل هذا العقد لا يختص المشتري بملك  
الثوب ويختص بهذا العقد وكذلك لو باعه جارية من الشركة ليطأها أو طعاما ليجمعه رزقا لاهله  
جاز ويكون نصف الثمن له والنصف لشريكه كالو باع من أجني وان اشترى أحدهما من  
صاحبه شيئا من ذلك للتجارة كان باطلا لان هذا البيع لا يفيد فائدة لم تكن قبل البيع ولو  
ان أحد المتفاوضين باع شيئا ثم افترا ولم يعلم المشتري باقتراهما كان له ان يدفع جميع الثمن  
الى أيهما شاء وان كان علم بالفرقة لم يدفع الا الى العاقد ولو دفع الى شريكه لا يبرأ عن نصيب  
العاقد وكذلك لو وجد به عيبا لا يخصم الا البائع ولو كان المشتري رده على شريكه البائع  
بالعيب قبل الفرقة وقضى له بالثمن أو بنقصان العيب عند تعذر الرد ثم افترا كان له ان  
يأخذ بالثمن أيهما شاء ولو استحق المبيع بعد الفرقة والمشتري كان نقدا الثمن كان له ان يأخذ  
بالثمن أيهما شاء بخلاف الرد بالعيب بعد الفرقة لان غنة انما يجب الثمن على البائع وقت الرد  
فاذا كان الرد بعد الفرقة لا يكون للمشتري أن يطالب الآخر به ومن شرط صحة المتفاوضة  
التساوي في الربح لا يفضل أحدهما وان باع أحدهما شيئا أو أدان رجلا أو كفل له رجلا

بدین أو غصب منه مالا لشريكه الا ان يطالب به وان أجزأ أحدهما عبدا خالصا له من  
ميراث لم يكن لشريكه ان يطالب بالاجرة وكذا كل شيء له خاصة وباعه لم يكن لشريكه ان  
يطالب بالثمن ولا للمشتري ان يطالب الشريك بنسليم المبيع وان أقر أحدهما بدین أو  
اشترى أو استأجر أو قبض بعقد فاسد أو غصب مالا أو استهلك أو خالف في ودعيه أو عارية  
أو اجارة أو كفل لرجل بمال من ثمن مبيع أو مهر أو نفقة فرضها الحاكم أو بعتعه أو جناية  
فلاذی وجب له الحق أن يطالب به ويطالب شريكه وعندهما كفل به أحدهما لا يلزم  
الاخر وما يلزم من مهر ذكاح أو وطء بشبهة أو جنى على بنى آدم ولزمه الارش لزمه خاصة  
دون صاحبه هذه الجملة من قاضى خان وبعض منها في أول الفصل عن الهداية ولا حد  
للمفاوضين ان يبرهن مال المتفاوضة بدین المتفاوضة وبدین له خاصة بغير اذن شريكه وبوكل  
ويرجع الوكيل بالثمن على أيهما شاء وبذلك الاخر عزله وما أدى أحد المتفاوضين بما يلزمهما  
بعقد المتفاوضة لم يرجع على شريكه حتى يؤدي أكثر من النصف فيرجع بالزيادة كافي الوجيز  
وان قال أحدهما اشترى متاعا فعلى نصف غنه وكذبه فان كانت السلعة قائمة بالقول قوله  
وان كانت هالكة لا يصدق وكذا لو أقر شريكه انه اشترى وأنكر القبض مفاوض أو دع  
شيئا من ماله ما فقال المودع رددته الى أحدهما صدق وان جحد المدعى عليه لم يضمن بقوله  
وكذا الوما أحدهما ثم ادعى المودع الدفع الى الميت في حياته لم يضمن ولا يصدق في حق الورثة  
ولا في تركته ويستخلف الورثة على العلم وان ادعى الدفع الى ورثة الميت وحلفوا وما قبضوه  
يضمن حصه الحى وهو بين الحى وورثة الميت ولو قال المدعى دفع الى أحد المتفاوضين  
فاقر أحدهما أو جحد الاخر برى المودع والمقر يصدق على نفسه وعلى شريكه من باب  
الاختلاف من الوجيز أحد المتفاوضين اذامات ولم يبين حال المال الذى في يده لا يضمن  
من أمانات الاشياء الشريك شركة متفاوضة أو عنان اذا خالف ثم عاد الى الوفاق عاد أمينا  
من الخلاصة والله أعلم

(الفصل الثالث في شركة العنان) تنعقد على الو كالة دون الكفالة وهى ان يشتركا اثنان في  
نوع برا أو طعاما أو بشر كافي عموم التجارات ولا يذكر الكفالة ويصح التفاضل في المال  
للحاجة ويصح ان يتساويا في المال ويتفاضلا في الربح ويجوز ان يعقدها كل واحد منهما  
ببعض ماله دون البعض ولا تصح الا بما تصح به المتفاوضة وما اشترى أحدهما للشركة طواب  
بنه دون الاخر ثم يرجع على شريكه بحصته ان أدى من مال نفسه فان كان لا يعرف ذلك  
الا بقوله فعليه الحجة واذا هلك مال الشركة أو أحد الماين قبل ان يشترى شيئا بطلت الشركة  
وأيهما هلك من مال صاحبه ان هلك في يد صاحبه فظاهر وكذلك ان كان في يد الاخر  
لانه امانة في يده بخلاف ما بعد الخلط حيث يملك على الشركة وان اشترى أحدهما عماله  
وهلك مال الاخر قبل الشراء فالمشتري بينهما على ما شرط ثم الشركة عقد عند محمد  
خلافا لحسن بن زياد حتى ان أيما باعه جاز بيعه ويرجع على شريكه بحصته من غنه هذا

إذا هلك أحد المالكين بعد شراء أحدهما فلو هلك قبل الشراء ثم اشترى الآخر بالمال الآخر  
 إن صرحا بالو كالة في عقد الشركة فالمشترى مشترك بينهما على ما شرطوا ويكون شركة ملك  
 ويرجع على شريكه بحصته من الثمن وإن كانا ذكرًا مجردا للشركة ولم ينصا على الو كالة فيها  
 كان المشتري للذي اشتراه خاصة وتجوز الشركة وإن لم ينص على المال **§** ولكل واحد من  
 المتفاوضين وشريكي العنان أن يضع المال ويستأجر للعمل ويودعه ويدفعه مضاربة  
 وعن أبي حنيفة أنه ليس له ذلك لأنه نوع شركة فلا يملكها والاول أصح وهو رواية الاصل  
 ويؤكل من يتصرف فيه ويده في المال بامانة من الهداية والصغير في يده راجع الى الوكيل  
 نص عليه ابن كمال في الايضاح وعلاه بقوله لأنه قبض المال باذن المالك لا على وجه البذل  
 والوثيقة فصار كالوديعة انتهى **§** ولا يتعدى على ما عينه صاحبه من بلد أو سعة ووقت  
 وتقابل هذه في مضاربة الكثر **§** لو قال أحد الشريكين لصاحبه اخرج الى نيسابور ولا تجاوز  
 بخاوز هلك ضمن حصة الشريك ولو اشترى كاشركة عنان على أن يبيعه بالنقد والنسيئة ثم نهي  
 أحدهما صاحبه عن البيع بالنسيئة صح انتهى من الخلاصة **§** والتوقيف ليس بشرط لصحة  
 هذه الشركة فإن وقتا بذلك وقتا بان قال ما اشتريت اليوم فهو بيننا صحت التوقيت وما اشترياه  
 اليوم فهو بيننا وما اشترياه بعد اليوم يكون للمشتري خاصة ولو قال أحدهما لصاحبه في  
 العقد بيع بالنقد ولا تبع بالنسيئة اختلف فيها المتأخرون بعضهم جوزوا ذلك **§** ولو تفاوتا في  
 المال في شركة العنان وشرطا الربح والوضعية نصفين قال في الكتاب الشركة فاسدة قالوا  
 لم يرد محمد بهذا إذا انعقد اغما أراد به فساد شرط الوضعية لأن الشركة لا تبطل بالشرط  
 الفاسد وكذا لو شرط الوضعية على المضارب كان فاسدا ولو اشترى كاشركة مطلقه كان  
 لكل واحد منهما بيع مال الشركة بالنقد والنسيئة وان باعاجبعا كان لكل واحد منهما  
 ان يأخذ منها بثلثين مباح ولو باع أحدهما لا يكون للاخر ان يقبض شيئا من الثمن ولا يخاصم  
 فيما باع صاحبه فالخصومة في ذلك اني الذي ولي العقد وان قبض الذي باع أو وكل وكيله  
 بذلك جاز عليه وعلى شريكه ولو وكل أحدهما رجلا في بيع أو شراء وأخرجه الآخر عن  
 الو كالة صار خارجا عن الو كالة فإن وكل البائع رجلا لا يتقاضى عن مباح فليس للاخر ان  
 يخرج عن الو كالة **§** وذكر في الصلح أحد شريكي العنان إذا أخذ من الشركة وجعل  
 المسئلة على وجوه ثلاثة إذا وجب الدين بعقد أحدهما لا يصح تأخير الآخر لا في حصته  
 ولا في حصة صاحبه في قول أبي حنيفة وعندهما يصح في حصته خاصة والوجه الثاني إذا  
 وجب الدين بعقد أحدهما فأخر أحدهما فذلك لا يصح تأخير الآخر أصلا في قول أبي حنيفة وعندهما  
 يصح في حصة الذي أخر ولا يصير ضامنا والوجه الثالث إذا وجب الدين بعقد أحدهما فأخر  
 الذي ولي العقد صح تأخير في الكل عند أبي حنيفة ومحمد وعنده أبي يوسف يصح في نصيب  
 الذي أخر خاصة **§** وذكر في كسب الشركة أحد وليي الدين إذا أخر عند أبي حنيفة لا يصح  
 تأخير الآخر أصلا إلا باذن الشريك وعند صاحبه صح تأخير في حصته وفي شركة المتفاوضة إذا

أخر أحدهما صح تأخير في الكل في جميع الوجوه وفي كل موضع صح التأخير لا يكون ضامنا  
 وليس لاحد الشريكين أن يقترض شيئا من المال المشترك **§** ولو رهن أحدهما متاعا من  
 الشركة بدين عليهما لا يجوز لأن صاحبه لم يملكه ان يرهن ولمن ولي المبيعة ان يرهن بالثمن  
**§** ولو قال أحد الشريكين لصاحبه اخرج الى نيسابور ولا تجاوز هلك المال ضمن حصة  
 الشريك **§** ولو قال أحد شريكي العنان اني استقرضت من فلان ألف درهم للتجارة لزمه  
 خاصة دون صاحبه لأن قوله لا يكون حجة عليه **§** وإن وكل واحد منهما صاحبه  
 بالاستدانة لا يصح الأمر ولا يملك الاستدانة على صاحبه ويرجع المقرض عليه لا على  
 صاحبه لأن التوكيل بالاستدانة توكيل بالتقراض والتوكيل بالاستدانة باطل  
 لأنه توكيل بالتكدي إلا ان يقول الوكيل للمقرض ان فلانا يقرض منك ألف درهم  
 فينتدبكون المال على الموكل لا على الوكيل **§** وشريك العنان إذا سافر بمال الشركة  
 صح ذلك منه في الصحيح في قول أبي حنيفة ومحمد وعن أبي حنيفة في رواية ليس لشريك  
 العنان أن يسافر وهو قول أبي يوسف وعن أبي يوسف في رواية فرق بين السفر القريب  
 والبعيد فقال إذا كان لا يغيب يسلا من منزله كان بمنزلة المصروع وفي رواية تجوز المسافرة  
 بما لا أجل له ولا مؤنة وعلى قول من يجوز المسافرة لشريك العنان لو أذن له بالمسافرة نصا  
 أو قال له اعمل فيه برأيك فسافر كان له ان ينفق على نفسه من كراهة ونفقة وطعامه  
 وإدامه من جلة رأس المال في رواية الحسن عن أبي حنيفة قال محمد وهذا سخفان  
 فان ربح فحسب النفقة من الربح وان لم يربح كانت النفقة من رأس المال **§** رجل قال  
 لغيره ما اشتريت اليوم من أنواع التجارة فهو بيني وبينك فقال لاخر نعم فهو جائز وكذا  
 لو قال كل واحد منهما لصاحبه ذلك جاز أيضا لأن هذه شركة في الشراء وليس لاحد منهما  
 أن يبيع حصة صاحبه مما اشترى إلا باذن صاحبه ولو قال أحدهما للآخر ما اشتريت  
 من الرقيق فهو بيني وبينك فذلك ليس له أن يبيع حصة صاحبه مما اشترى إلا باذن  
 صاحبه ولو قال أحدهما للآخر ان اشترى عبد فهو بيني وبينك كان فاسدا إلا الاول  
 شركة والثاني توكيل والتوكيل بالشراء لا يصح إلا أن يسمى فوعا فيقول عبد اخر اسأنيما  
 وما أشبه ذلك **§** شريك كان شركة عنان اشترى بأمته ثم قال أحدهما لصاحبه لا أعمل معك  
 بالشركة وغاب فعمل الحاضر بالامتنعة فما اجتمع كان للعامل وهو ضامن بقيمة نصيب  
 شريكه لأن قوله لا أعمل معك بمنزلة قوله فاستخدت الشركة وأحد الشريكين إذا فسخ الشركة  
 ومال الشركة أمته قالوا يصح **§** أحد شريكي العنان إذا ارتهن بدين ذكرنا أنه لا يجوز فان  
 هلك الرهن في يده وقيمه مثل الدين يذهب حصته من الدين والشريك بالخيار ان شاء رجع  
 بحصته على المطلوب ثم يرجع المطلوب بنصف قيمة الرهن على المرتهن وان شاء ضمن شريكه  
 حصته من الدين **§** ولكل واحد من شريكي العنان أن يبيع بالنقد والنسيئة ويشترى  
 إذا كان في يده مال ناض من الشركة وان كان عنده مكبل أو موزون فاشترى بذلك الجنس



شياً جاز شراؤه على شريكه وان لم يكن في يده دراهم ولا دنائير فاشترى بالدرهم أو الدنانير  
كان المشتري له خاصة دون شريكه وعن أبي حنيفة في رواية إذا كان في يده دنائير  
فاشترى بالدرهم جاز ولا يشترى بالعنان أن يكاتب عبداً من تجارته ما ولا أن يزوج  
أمة من شركتهما ولا أن يعتق على مال وان أقر أحدهما بجارية في يده من الشركة أن الرجل  
لم يجزأ قراره في نصيب شريكه وان كان صاحبه قال له اعمل فيه برأيت من فاضحان إذا  
أقر أحدهما بدين من تجارته ما أو أنكره لا يخرج من المقر جميع الدين ان كان هو الذي نواه  
وان أقر أحدهما بدين من تجارته ما أو أنكره لا يلزم المنكر شيء وان أقر أنه نواه لم يلزمه شيء ولو باع  
أحدهما لم يكن للآخر أن يقبض شيئاً من الثمن وكذا كل دين وليه أحدهما والمدينون أن  
يتمنع من الدفع اليه فان دفع إلى الشريك برى من نصيبه ولم يبرأ من حصة المدينين استحقاقاً  
والقياس أن لا يبرأ من حصة القابض أيضاً من الخلاصة اعتلت دابة مشتركة وأحد  
الشريكين غائب وقال جماعة البيطارين لا بد من كفاها فكواها الحاضر فذلك لا يضمن  
ولو كان بينهما متاع على دابة في الطريق فقطعت فأكثرت أحدهما دابة مع غيبة  
الآخر خوفاً من أن يهلك المتاع أو ينقص جاز ويرجع على شريكه بحصته ولو استأجر  
أحدهما شيئاً من تجارته ما جاز ولو باع أحدهما ما قال الآخر بيع صاحبه محت الإقالة  
ولو باع أحدهما شيئاً فرد عليه بغير قضاء جاز عليه ما وكذا الوط من الثمن وكذا  
لو وهب بعض الثمن ولو أقر ببيع في متاع باعه جاز عليه وعلى صاحبه ولو قال كل واحد  
منهما لصاحبه اعمل فيه برأيت جاز لكل واحد منهما ما أن يعمل ما يقع في التجارات من  
الرهن والارتهان والدفع مضاربة والسفريه والخلط بآله والمشاركة مع الغير ولا يجوز على  
شريكه ما كان اتلافاً أو غلباً بغير عوض الا أن ينص عليه ولو شارك أحدهما رجلاً في شركة  
عنان فما اشتراه الشريك الثالث كان النصف للمشتري والنصف بين الشريكين الأولين  
وما اشتراه الشريك الذي لم يشارك فهو بينه وبين شريكه نصفين ولا شيء منه للشريك الثالث  
ولو استقرض أحد شريكي العنان ما لا للتجارة لزمهما لانه غلبت مال بآل فكان بمنزلة  
الصرف ولو أقر أحد الشريكين أنه استقرض من فلان القام من تجارته ما يلزمه خاصة  
وكذا لو أذن كل واحد منهما لصاحبه بالاستدانة عليه يلزمه خاصة حتى يكون للمقرض أن  
يأخذ منه وليس له أن يرجع بنصفه على شريكه لان التوكيل بالاستقراض باطل فيستوى  
فيه الاذن وعدم الاذن أحد شريكي العنان لو أقر أن دينه ما مؤجل إلى شهر صرح اقراره  
بالاجل في نصيبه عندهم جميعاً وكذا لو أقر أحدهما صاحبه بدينه عن نصيبه ولو أمر  
رجلاً بأن يشتري له عبداً فلان بينه وبينه فقال المأمور نعم فلما رجع من عنده لقيه رجل  
آخر وقال اشتريه بيني وبينك فقال المأمور نعم فاشترى المأمور ذلك العبد كان للآخر  
الأول نصف العبد وللآخر الثاني نصف العبد ولا شيء للمشتري هذا اذا قبل الوكالة  
بغير محضر من الأول وان قال له الثاني نصف العبد ولا شيء للمشتري هذا اذا قبل الوكالة

بين المأمور وبين الآخر الثاني نصفين ولا شيء للأول ولولقيه ثالث أيضاً وقال اشتريه بيني  
وبينك نصفين وذلك بغير محضر من الأول والثاني فقال نعم فهو للأول والثاني وليس للثالث  
ولا للمشتري شيء رجل اشترى عبداً وقبضه فطلب رجل آخر منه الشركة فيه فاشترى كان  
العبد بينهما نصفين وكذا لو اشترى رجلين يصير بينهما اثلاً ولو اشترى رجلاً بعد ما اشترى العبد  
ثم اشترى رجلاً آخر لم يذ كر هذا في الكتاب وروى ابن ميمونة عن محمد انه قال للذي اشترى  
أو لالنصف العبد وأما الثاني ان علم بشركة الأول كان له الربع وان لم يعلم فله النصف ولو  
كان العبد بين رجلين اشترى ياه فاشترى كافيته رجلاً في القياس يكون للرجل نصف العبد ولكل  
واحد منهما الربع وفي الاستحسان يكون العبد بينهما اثلاً ما من قاضي خان ولو هلك  
المشتري قبل التسليم إلى شريكه في الصور المذكورة لم يلزمه الثمن صرح به في الوجيز ولو أن  
رجلاً اشترى متاعاً فاشترى فيه رجلاً قبل القبض كانت الشركة فاسدة رجل أمر رجلاً  
أن يشتري عبداً بعينه بينه وبينه فقال المأمور نعم فذهب المأمور واشترى واشهد أنه اشترى  
لنفسه خاصة فان العبد يكون بينهما على الشرط لانه وكله بشراء نصف عبده بعينه والتوكيل  
بشراء نصف عبده بعينه اذا اشترى لنفسه مثل الذي أمر به حال غيبة الموكل يكون مشترى  
للموكل ولا يملك ان يشترى لنفسه ما لم يخرج عن الوكالة وهو يملك اخراج نفسه عن الوكالة عند  
حضره الموكل لا عند غيبته وكذا لو اشترى رجلان على ان ما اشترى كل واحد منهما ما اليوم  
فهو بينهما لم يستطع أحدهما ان يخرج نفسه عن الوكالة الا بمحضر من صاحبه لان كل  
واحد منهما ما يكون وكيلاً عن صاحبه فيما هو من جنس تجارته ما فلا يملك اخراج نفسه عن  
الشركة الا بمحضر من صاحبه رجلان اشترى كاشركة عنان في تجارته ما على ان يشتريا  
ويبيعا بالنقد والنسيئة فاشترى أحدهما شيئاً من غير تلك التجارة كان له خاصة لان كل واحد  
منهما يصير وكيلاً بحكم الشركة والوكالة تقبل التخصيص فاما في ذلك النوع من التجارة  
فيبيع كل واحد منهما ما شراؤه بالنقد والنسيئة ينفذ على صاحبه الا اذا اشترى أحدهما  
بالنسيئة بالمكيل أو الموزون أو النقود فان كان في يده من ذلك الجنس من مال الشركة جاز  
شراؤه وان لم يكن كان مشترى بالنقد لانه لو نفذ على شريكه يكون مستديراً على المال  
وليس لشريك العنان ولاية الاستدانة بطلاق عقد الشركة وان كان مال الشركة في يده دراهم  
فاشترى بالدنانير نسيئة في القياس يكون مشترى بالنقد وفي الاستحسان يكون مشترى على  
الشركة ولو أقر أحد شريكي العنان بدين في تجارته ما لزم المقر جميع ذلك ان كان الذي هو  
وليه وان أقر أحدهما بدينه نصفه وان أقران صاحبه وليه لا يلزمه شيء بخلاف شركة  
المفاوضة فان غلب كل واحد منهما يكون مطلقاً بذلك هذه الجملة من قاضي خان ثلاثة  
اشترى كوا عمل معلوم شركة صحيحة على قدر رؤس أموالهم فخرج واحد منهم إلى ناحية  
من النواحي بشركتهم ثم ان الحاضر بن شاركا رجلاً آخر على ان ثلث الربح له والثلثين بينهما  
ثلثاء للحاضرين وثلثه للغائب فعمل المدفوع اليه بذلك المال بسنتين مع الحاضرين ثم جاء

الغائب فلم يتكلم بشئ واقسموا ولم يزل يعمل معهم هذا الرابع حتى خسر على المال واستهلكه فأراد الغائب أن يضمن شريكه فان الربح على ما اشترطوا ولا ضمان عليهم ما وعده بعد ذلك رضا بالشركة من الخلاصة ٢ ولو اشترى أحدهما من جنس تجارتهما وأشهد عند تجارتهما أنه وله خاصة ولا أحدهما أخذ المال مضاربة والربح له خاصة وان أخذه ليتصرف فيما ليس من تجارتهما أو مطلقا حال غيبه شريكه يكون الربح نصفه لشريكه ونصفه بين المضارب ورب المال من الوجيز ٣ ولا يملك أحد الشريكين تزويج عبده من الشركة بلا إذن صاحبه ولا اعتاقه ولو بمال ولا يبيع عبده لنفسه ولا هبة شئ من ماله ما ولو بعوض ولا اقراضه ولا تصدقه الا بيسير هذه الجمل في المكاتب من الوقاية ٤ اقرار شريك العنان في بيع أو شراء شئ قائم بعينه جائز وله على شريكه حصته وبشرائه شئ مستهلك يكون غنه ديناً عليه دون شريكه هذه في الاقرار من الوجيز ٥ مات ومال الشركة ديون على الناس ولم يبين ذلك بل مات مجهولاً يضمن كالمات مجهولاً للعين من القنية

(الفصل الرابع في شركة الصنائع) وتسمى شركة التقبل والخياطة والصناعات بشرط كان على ان يتقبلا الاعمال ويكون الكسب بينهما فيجوز ذلك عندنا خلافاً للشافعي كافي الهداية والكسب بينهما وان عمل أحدهما فقط صرح به في الوقاية ولا يشترط فيه اتحاد العمل والمكان خلافاً للمالك وزفر ولو شرط العمل نصفين والمال اثلاثاً جاز وما يتقبله كل واحد منهما من العمل يلزم شريكه حتى ان كل واحد منهما يطالب بالعمل ويطالب بالاجر ويبرأ الدافع بالدفع اليه من الهداية وهذا النوع من الشركة قد يكون عناناً وقد يكون مفاوضة عند اجتماع شرائط المفاوضة بان شرط تساويهما في الربح والوضعية وأن يكون كل واحد منهما كفيلاً عن صاحبه فيما لحقه بالشركة فيكون كل واحد منهما مطاباً بحكم الكفالة بما رجب على صاحبه ومتى كانت عناناً فاعطى المطالب به من مباشر السبب دون صاحبه بقضية الوكالة فان اطلقت هذه الشركة كانت عناناً وان شرطاً المفاوضة كانت مفاوضة فاذا عمل أحدهما دون الآخر والشركة عنان أو مفاوضة كان الاجر بينهما على ما شرطوا ولو شرطاً لأحدهما فضلاً فيما يحصل من الاجرة جاز اذا كانا شرطاً التفاضل في ضمان ما يتقبلانه وعن أبي حنيفة ما جنت يد أحدهما كان الضمان عليهما يأخذ أيهما شاء وعن أبي يوسف اذا مرض أحد الشريكين أو سافر أو بطل فعل الآخر كان الاجر بينهما ولكل واحد منهما أن يأخذ الاجر والى أيهما دفع الا جبري وان لم يتفادوا وهذا استحسان لان تقبل أحدهما العمل جعل كقبول الآخر فصار في معنى المفاوضة في باب ضمان العمل ولو ادعى رجل على أحدهما انه دفع اليه ثوباً بالخياطة وأقر به الآخر صرح اقراره بدفع الثوب وبأخذ الاجر لانها كالمفاديين فاقرار أحدهما يصح في حق الآخر وعن محمد انه لا يصدق المقر في حق الشريك وأخذ هو بالقياس ولو أقر أحدهما بدين من ثمن صابون ونحوه لا يلزم الآخر من قاضي خان ٦ وفي الوجيز ولو أقر أحدهما بدين من ثمن صابون

أو اشنان أو أجزأ جبراً أو اجرة حافوت لمدة مضت لم يصدق على صاحبه فان لم تمض مدة الاجارة أو المبيع قائم لزمهما جميعاً كافي شركة العنان انتهى ٧ ولو ان رجلاً سلم ثوباً الى خياط ليخيطه بنفسه وللخياط شريك في الخياطة مفاوضة فلصاحب الثوب أن يطالب بالعمل أي ما شاء لان الشركة اذا كانت بينهما كانا كشخص واحد ولو انهما افترقا أو مات الذي قبض الثوب لا يؤخذ الا آخر العمل لان ما يوجب الاتحاد كانت الشركة فاذا انقطعت بقيت الكفالة فاذا كان الشرط على الخياط أن يخيط بنفسه لا يطالب الا بآخر بحكم الكفالة لان الشرط على الخياط اذا كان خياطة نفسه لا تصح به الكفالة من فصل الوجه من قاضيان ٨ ثلاثة نفر ليسوا شركاء تقبلوا عملاً من رجل ثم جاء واحد منهم وعمل ذلك العمل كله فله ثلث الاجر ولا شئ للآخرين وهو متطوع في الثلثين من الخلاصة

(الفصل الخامس في شركة الوجوه) فالرجلان يشتركان من غير مال على أن يبيعا ويشتريا بوجوههما على ان ما اشتريا به كان بينهما ما أو نصافاً لا على ان ما اشتريا به من البر فهو بينهما نصفان أو شرطاً لأحدهما الثلثين وللآخر الثلث فهو كالمشترط والربح يكون على قدر الملك وان قالوا على ان ما اشتريا به فلا أحدهما الثلثان وللآخر الثلث على ان الربح بينهما نصفان لا يجوز وانما يكون الربح بينهما على قدر الملك فاذا شرطاً لأحدهما أكثر من ربح ما له لا يجوز وما فيما يجب لهما وعليهما ما بمنزلة شريك العنان ولو اشتركا بوجوههما شركة مفاوضة كان جائزاً وبثب التساوي بينهما ما فيما يجب لكل واحد منهما وعليه ما يجب في شركة المفاوضة بالمال ٩ رجلان اشتركا مفاوضة وليس لهما مال على ان يشتريا بوجوههما ويعملان بأيديهما جازت الشركة كالعنان الا ان في المفاوضة لا يجوز أن يشتريا التفات في الربح وفي العنان يجوز وفي تقبل الاعمال يصح منهما اشتراط التفات في الربح من قاضيان

#### باب الثالث والعشرون في مسائل المضاربة وفيه فصلان

(الفصل الاول في المضاربة) المضاربة عقد على الشركة في الربح بمال من أحد الجانبين وعمل من الجانب الآخر ولا مضاربة بدونهما فلو شرط جميع الربح لرب المال كان بضاعة ولو شرط جميعه للمضارب كان قرضاً ثم المدفوع الى المضارب أمانة في يده لانه يتصرف فيه بأمر مالكه لا على وجه البدل والثبته وهو وكيل فيه لانه يتصرف فيه بأمر مالكه فاذا ربح فهو شريك فيه واذا فسدت ظهرت الاجارة حتى استوجب العامل أجر مثله واذا خالف كان غاصباً بالوجود التعدي منه على مال غيره ولا تصح الا بالمال الذي يصح به الشركة ولو دفع اليه عرضاً وقال بعه واعملاً مضاربة في ثمنه جاز بخلاف ما اذا قال اعمل بالدين في ذمتك حيث لا تصح المضاربة لان عند أبي حنيفة لا يصح هذا التوكيل وعندهما يصح لكن يقع الملك في المشتري للاخر فيصير مضاربة بالعرض ومن شرطها أن يكون الربح بينهما ما مشاعاً



لا يستحق أحدهما دراهم مسماة فان شرط زيادة عشرة فله أجر مثله لفساده والرجح مال  
وهذا هو الحكم في كل موضع لم تصح المضاربة ولا يجاوز بالأجر المقدر المشروط ويجب الاجر  
وان لم يرجح في رواية الاصل وعن أبي يوسف لا يجب اعتبار المضاربة بالصحة والمال  
في المضاربة الفاسدة غير مضمون بالهلالا اعتبارا بالصحة وكل شرط يوجب جهالة في  
الرجح يفسدها وغير ذلك من الشروط الفاسدة لا يفسدها ويطل الشرط كاشتراط الوضعية  
على المضارب واذا صحت المضاربة جاز للمضارب أن يبيع ويشتري ويؤكل ويسافر ويودع  
وعن أبي حنيفة وأبي يوسف انه ان دفع اليه في بلد ليس له أن يسافر وان دفع اليه في غير  
بلده له أن يسافر الى بلده وانما ظاهر ما ذكر في الكتاب انه له أن يسافر وليس له أن يضارب  
الا باذن رب المال أو بقوله له العمل برأيه واذا دفع المضارب المال الى غيره مضاربة ولم  
يأذن له رب المال في ذلك لم يضمن بالدفع ولا يتصرف المضارب الثاني حتى يرجح فاذا رجح  
ضمن الاول رب المال كما لو خا ط غيره وهذا رواية عن أبي حنيفة وقال أبو يوسف انما عمل  
به ضمن ربح أول ربح وهو ظاهر الرواية وقال زفر يضمن بالدفع عمل أول ربح وهو رواية عن  
أبي يوسف ثم ذكر في الكتاب يضمن الاول ولم يذكر الثاني وقيل ينبغي أن لا يضمن الثاني  
عند أبي حنيفة وعندهما يضمن بناء على اختلافهم في مودع المودع وقيل رب المال  
بالتخييار ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني بالاجماع وهو المشهور ثم ان ضمن الاول  
صحت المضاربة بين الاول والثاني وان ضمن الثاني رجع على الاول بالعقد وتصح المضاربة  
والرجح بينهما على ما شرطنا بطيب الرجح للثاني ولا يطيب للأول ولا يملك المضارب  
الا قراض والهبة والتصدق وان قيل له عمل برأيه لا يتصرف به وان خص له رب  
المال التصرف في بلد بعينه أو في سعة لم يجز له أن يجاوزها وكذا ليس له أن يدفعه  
بضاعة الى من يخرج منه من ذلك البلدة فان خرج الى غير ذلك البلد فاشتري ضمن وكان  
ذلك له وله ربحه وان لم يشتري حتى رده الى الكوفة وهي التي عينها برئ من الضمان  
ورجع المال مضاربة على حاله وكذا اذا رد بعضه أو اشتري ببعضه في المصر كان المردود  
والمشتري في المصر على المضاربة قال ثم شرط الشراء ههنا وهي رواية الجامع الصغير وفي  
كتاب المضاربة ضمنه بنفس الاخراج والصحيح ان بالشراء يتقرر الضمان لزوال احتمال الرد  
الى المصر الذي عينه أما الضمان فوجوبه بنفس الاخراج وانما شرط الشراء للثقل لا لاصل  
الوجوب وهذا بخلاف ما اذا قال على أن تشتري في سوق الكوفة حيث لا يصح التقييد لان  
المصر مع تبين أطرافه كبقعة واحدة فلا يفيد التقييد الا اذا صرح بالتهنى بأن قال اعمل  
بالسوق ولا تعمل في غير السوق لانه صرح بالجواز والولاية اليه ومعنى التخصيص أن يقول  
على أن تعمل كذا أو في مكان كذا وكذا اذا قال خذ هذا المال تعمل به في الكوفة لانه تفسير له  
أو قال فاعمل به في الكوفة لان الفاء للوصل أو قال خذ نصف الكوفة لان الباء للإصاق  
أما اذا قال خذ هذا المال واعمل به في الكوفة فله أن يعمل فيها وفي غيرها لان الواو للعطف

فيصير بمنزلة المشورة ولو قال على أن تشتري من فلان وتبيع منه صح التقييد لانه مفيد لزيادة  
الثقة به في المعاملة بخلاف ما اذا قال على أن تشتري من أهل الكوفة أو دفع مالا في الصرف  
على أن تشتري به من الصيارفة ويبيع منهم فبإع في الكوفة ومن غير أهلها أو من غير  
الصيارفة جاز من الهداية ولو أحره بيده من فلان فباعه من غيره ضمن ولو أمره بالشراء  
من فلان فاشتراه من غيره لا يضمن هذا رواية الوكالة وقال في المضاربة يضمن في الوجهين من  
الخلاصة ولو لوقت للمضارب وقتا بعينه يطل العقد بعينه لانه توكيل في وقت بعينه  
وليس للمضارب أن يشتري من يعتق على رب المال لقراءة أو غيرها لان العقد وضع ليحصل  
به الرجح وذلك بالتصرف مرة بعد أخرى ولا يتحقق فيه بعينه ولهذا لا يدخل في المضاربة مالا  
يملك بالقبض كشرائه الخمر والميتة بخلاف البيع الفاسد لانه يمكنه بيعه بعد قبضه فيتحقق  
المقصود ولو فعل صار مشتريا لنفسه دون المضاربة فان كان في المال ربح لم يجز له أن يشتري  
من يعتق عليه وان اشتراه ضمن مال المضاربة وان لم يكن في المال ربح جاز له أن يشتريه  
فاذا زادت قيمته بعد الشراء عتق نصيبه منهم ولم يضمن رب المال شيئا ويبيع العبد في قيمة  
نصيبه منه ويجوز للمضارب أن يبيع بالنقد والنسيئة لان كل ذلك من صلب التجار  
فينتظمه اطلاق العقد الا اذا باع الى أجل لا يبيع التجار اليه لانه له الامر العام المعروف بين  
الناس ولهذا كان له أن يشتري دابة للركوب وليس له أن يشتري سيفه للركوب وله أن  
يشترى اعتبار العادة التجار وله أن يأذن لعبد المضاربة في التجارة في الرواية المشهورة  
ولو باع بالنقد ثم أخر الثمن جاز بالاجماع أما عند ههنا فلا توكيل بذلك فالمضارب أولى  
الا ان المضارب لا يضمن لان له أن يقابل ثم يبيع نسيئة ولا كذلك الوكيل لانه لا يملك ذلك  
وأما عند أبي يوسف فلا يملك الا قاله ثم البيع بالنسيئة بخلاف الوكيل فانه لا يملك الا قاله ولو  
احتمل بالثمن على الايسر أو على الاعسر جاز قال والاصل ان ما يفعله المضارب ثلاثة أنواع  
فوعملكه عطاء المضاربة وهو ما يكون من باب المضاربة ونوابعها وهو ما ذكرنا ومن جملته  
التوكيل بالبيع والشراء والرهن والارتمان والاجارة والاستئجار والابذاع والابضاع  
والمسافرة على ما ذكرنا من قبل ونوع لا يملكه عطاء العقد وعملكه اذا قبل له العمل برأيه وهو  
ما يحتمل أن يلحق به فيلحق عنه وجود الدلالة وذلك مثل دفع المال مضاربة أو شركة الى غيره  
وخلط مال المضاربة بماله أو بمال غيره ونوع لا يملكه الا أن ينص عليه رب المال وهو  
الاستدانة وهي أن يشتري بالدرهم والدنانير بعد ما يشتري برأس المال السلعة وما أشبه  
ذلك ولو أذن له رب المال في الاستدانة صار المشتري بينهما نصفين بمنزلة شركة الوجوه وكذا  
أخذ السفائح لانه نوع من الاستدانة وكذا اعطاه لانه اقراض والعتق بمال أو بغير مال  
والكابة لانه ليس من التجارة والاقراض والهبة والصدقة لانه تبرع محض من الهداية  
المضارب يملك تأخير الدين وتأجيله واقالة الوحوالة وبراءة وخطا ويضمن رب المال لو حط  
أو أخر أرقض فان لم يكن فيه ربح صح حطه وتأخيره وقبضه اذ يملكه ولو ربح جاز قبضه

و يجوز حطه في حصته وانما علك المضارب هذا كله لانهم امن امور التجارة وقد اذن فيها  
 وتأخير رب الدين لم يجز عند أبي حنيفة وعندهما صرح في حصته وهذا كاختلاف في دين بين  
 اثنين آخر أحدهما كذا في الفصولين **ولو جرت بين رب المال والمضارب خصومة بعد**  
**رجوعه من سفره فقال لرب المال جئت بأربعين عددا من النوع الفلاني فقال له أخطأت**  
**انما كانت مائتين وخمسين عددا فهو اقرار بمائتين وخمسين عددا منه هذه في الاقرار من**  
**القنية** وفي الوجيز المضاربة نوعان عامة وخاصة والعامة نوعان أحدهما دفع ماله الى  
 آخر مضاربة ولم يقل له اعمل برأيك علك البيع والشراء بالقد والنسيئة والاجارة والاستيجار  
 والرهن والارتمان والايديع والابضاع والتوكيل بالبيع والشراء والحوال بالثمن والخط  
 عنه شيئا يعيب مثل ما يحط التجار والاذن لعبد المضاربة والمسافرة بالمال في البر والبحر ورهن  
 مال المضاربة والارتمان ويدفع أرض المضاربة فزارعة وبأخذ أرض غيره بالمزارعة  
 ويتقبلها لغيره في غرس فيها نخلا أو شجرا وليس له أن يأخذ شجرا أو رطبيا معاملة على أن ينفق من  
 مال المضاربة ولا علك المضاربة والشركة والخط بماله والاقرار والاستدانة على المضاربة  
 وأخذ المال سقجة ولو اشترى به ذارحم محرم من رب المال ضمن ولم يعتق لانه اشترى مالا  
 علك بيعه على المضارب وان كان فيه فضل صح الكتابة في حصة المضارب من الربح عند أبي  
 حنيفة والباقي يكون على المضاربة وعندهما الكتابة لا تجزأ وللاخر نقضها فان لم ينقضها  
 حتى أدى بدل الكتابة عتق نصيب المضارب عنه ودماقض المضارب من الكتابة فربعه  
 وثلاثة أرباعه يكون على المضاربة فيستوفي رب المال رأس ماله منها وما بقي يكون بينهما  
 على الشرط وللمضارب أن يبيع عبد المضاربة بدينه وأما الثاني فهو أن يقول له اعمل برأيك  
 فله أن يفعل جميع ما ذكرنا غير الاقراض والاستدانة وأخذ السلف فأتج والهبة والصدقة  
 فليس له ذلك وكل ما جاز للمضاربة الصحيحة جاز في الفاسدة لقيام الاذن بالنصرف واذا أبضع  
 المضارب في المضاربة الفاسدة جاز على رب المال وللمضارب أجر المثل أما المضاربة الخاصة  
 فنوعان أيضا أحدهما لو دفع بالمضاربة على أن يعمل بالكوفة ليس له أن يعمل في غيرها  
 فان أخرج من الكوفة ورجع فهو ضامن لرأس المال والربح له والوضعية عليه وان أخرج  
 البعض صار ضامنا لذلك القدر فان لم يشتر به شيئا حتى رده الى الكوفة فهو مضاربة على حالها  
 ولا يعطيه بضاعة لمن يخرج منها ولو قال دفعت اليك مضاربة بالنصف فاعمل بالكوفة أو  
 اعمل بالكوفة فله أن يعمل في غيرها ويعتبر هذا مشورة لا شرطا وفيما عداها اعتبر شرطا  
 ولو شرط أن يعمل في سوق الكوفة فعمل في مكان آخر فله ذلك استحسانا ولو قال لا تعمل الا  
 في السوق فعمل في غيره ضمن والثاني لو دفع وقال خذ مضاربة بالنصف فاشتر الطعام فهو  
 مضاربة في الخلطة والدقيق وله أن يشتري في المصر وغيره وأن يبضع فيه ولو قال خذ  
 مضاربة بالنصف فاشتر البر بعه فله أن يشتري البر وغيره ولو قال على أن تشتري بالنقد صح  
 الشرط ولو قال بعه بالنسيئة ولا تبعه بالنقد فباعه بالنقد جاز دفع مضاربة على أن يشتري

الطعام خاصة فله ان يشتجر الدابة للركوب والحوالة ولا يشتري سفينة يحمل فيها الطعام  
 فان كانت المضاربة عامة جاز له شراء السفينة أيضا دفع مالا مضاربة ثم قال لا تعمل في  
 الخلطة صح فيه قبل ان يشتري ولا يصح بعده كما اذا عول رب المال المضارب انتهى **وان**  
**كان مع المضارب ألف بالنصف فاشترى به جارية قيمتها ألف فوطئها فجاءت بولد يساوي**  
**ألفا فدعاها ثم بلغت قيمة الغلام ألفا وخمسة مائة والمدعى موصرفان شاء رب المال استسهي**  
**الغلام في ألف ومائتين وخمسين وان شاء أعقق ووجه ذلك ان الدعوة صحيحة في الظاهر جاز**  
**على فراش النكاح انكم الم تنفذ ان فقد شرطها وهو الملك لعدم ظهور الرجح لان كل واحد**  
**منهما أعنى الام والولد مستحق برأس المال كمال المضاربة اذا صارت اعيانا لكل عين منها**  
**يساوي رأس المال لا يظهر الرجح كذا هذا فاذا زادت قيمة الغلام الا أن ظهر الرجح ونفذت**  
**الدعوة السابقة فاذا صحت الدعوة وثبت النكاح عتق الولد لقيام ملكه في بعضه ولا يضمن**  
**رب المال شيئا من قيمة الولد لان عتقه ثبت بالنكاح والملك والمالك آخرهما فيضاف اليه ولا**  
**صنع له فيه وهذا ضمان اعتاق فلا بد من التعدي ولم يوجد وله ان يستهي الغلام لانه**  
**احتبست ماله عنده وله ان يعتق لان المستهي كالمكاتب عند أبي حنيفة ويستهي به**  
**في ألف ومائتين وخمسين لان الاف مستحق برأس المال والجمعة ما نفع الرجح بينهما**  
**فلهذا يستهي له في هذا المقدار ثم اذا قبض الاف رب المال له ان يضمن المضارب نصف**  
**قيمة الام لان الاف المأخوذ لما استحق برأس المال كونه مقدما في الاية فظاهر**  
**ان الجارية كاهار رجح فتكون بينهما ما وقد تقدمت دعوة صحيحة لاحتمال الفراش الثابت**  
**بالنكاح وتوقف نفاذها لفقد الملك فاذا ظهر الملك نفذت تلك الدعوة وصارت الجارية أم ولده**  
**ويضمن نصيب رب المال لان هذا ضمان غلام وضمن الغلام لا بدعى صنعا كما اذا استولد**  
**جارية بالنكاح ثم ملكها هو وغيره وراثته يضمن نصيب شريكه كذا هذا بخلاف ضمان الولد**  
**واذا عمل المضارب في المصر فليست نفقته في المال وان سافر فطعامه وشرايه وكسونه**  
**وركوبه شراؤه وكراه هذا في المضاربة الصحيحة بخلاف الفاسدة لانه أجبر فنفقته في ماله**  
**وبخلاف البضاعة لانه متبرع فلو بقي شيء في يده بعد ما قدم مصره رده في المضاربة ولو كان**  
**خروجه دون السفر ان كان بحيث يغدو ثم يروح فيبيت باهله فهو بمنزلة السوقي في المصر**  
**وان كان بحيث لا يبيت باهله فنفقته في مال المضاربة لان خروجه للمضاربة والنفقة**  
**ما تصرف الى الحاجة الزانية ومن ذلك غسل ثيابه وأجرة أجبر يتخدمه وعلف دابة ركبها**  
**والدهن في موضع يحتاج فيه اليه عادة كالجواز وانما يطلق في جميع ذلك بالمعروف حتى**  
**يضمن الفضل ان جاوزه واما الدرا في ماله في ظاهر الرأية وعن أبي حنيفة انه يدخل**  
**في النفقة من الهداية** ولو سافر بماله ومال المضاربة أو خلط باذن أو بما بين لرجلين  
 أنفق بالحصة من الجمع وفي الوجهين لا نفقة للمضارب في مال المضاربة مادام في مصره  
 وينفق اذا خرج ولا تبطل نفقته الا باقامته في مصره أو في غير مصره اذا اتخذ به دارا أو



تزوج بامرأة **§** والنفقة هي ما تصرف الى الحاجة الراتبية وهي الطعام والشراب والكسوة وفراس ينسجم عليه وأجرة الحمام ودهن السراج والخطب وذكر الكرخي ان الدهن في مال نفسه وكذلك نفقة علمائه ودرابه الذين يعملون معه في مال المضاربة فاذا أنفق المضارب عليهم بغير اذن رب المال ضمن وتحسب النفقة من الربح ان كان والا فمن رأس المال وان أنفق من رأس المال أو استدان على المضاربة لنفقة رجع بها في مال المضاربة وان لم يرجع حتى توفى المال لا يرجع على رب المال انتهى **§** واذا كان معه ألف فاشتري به ثيابا قصرها أو حياجا عيائه من عنده وقديلا له اعمل برأيك فهو متطوع وان صبغها آخر فهو شريك بما زاد الصبغ فيها لانه عين مال قائم بها حتى اذا بيع كان له حصة الصبغ وحصة الثوب على المضاربة بخلاف القصار والحمل لانه ليس بعين مال قائم واذا صار شريك بالصبغ انتظم قوله اعمل برأيك انتظامه الخياط فلا يضمنه من الهداية **§** ولا تجوز الاستدانة على المضاربة الا بامر رب المال فان أمره ان يستدين على المضاربة فالدين يلزمهما انصفين والمشتري بينهما انصفين ان شرط الراجح مناصفة ففي حق مادفع مضاربة وفي حق الدين شركة وجوه **§** ولو اشترى المضارب سلعة باكثر من مال المضاربة كانت الزيادة للمضارب والمال دين عليه ورجحه عليه وضيقه **§** ولو اشترى بألف المضاربة سلعة بألف لم يملك ان يشتري بعد ذلك على المضاربة شيئا ولو اشترى بخمسة مائة شيئا لم يملك ان يشتري بعد ذلك الا بقدر خمسة مائة وكذلك لو كان في يده جارية أو عروض فاشتري شيئا للمضاربة لبيح العروض ويؤدي ثمنه منها لم يجز سواء كان الثمن حالا أم مؤجلا وباع ما في يده قبل محل الاجل لان الشراء متى وقع له لا ينفصل للمضاربة ولو كان رأس المال دراهم فاشتري بالدينار أو بعكسه نفقه على المضاربة استحسانا من الوجهين **§** واذا كان مع المضارب ألف بالنصف فاشتري به برافعه بالفين واشترى بالاثنين عبدا فلم ينقدهما حتى ضاعا بغرم رب المال ألفا وخمسمائة والمضارب خمسمائة ويكون ربع العبد للمضارب ويخرج عن المضاربة لانه مضمون عليه وثلاثة أرباعه على المضاربة وان كان معه ألف بالنصف فاشتري به عبدا قيمته ألفان فقتل العبد رجلا خطأ فثلاثة أرباع الفداء على رب المال وربعه على المضارب واذا فديا خرج عن المضاربة فيكون العبد بينهما أرباعا لا على المضاربة فيخدم المضارب يوما ورب المال ثلاثة أيام وان كان معه ألف فاشتري به عبدا فلم ينقده حتى هلك يدفع رب المال ذلك الثمن ورأس المال جميع ما يدفع لان المال امانة في يده والاستيفاء انما يكون بقبض مضمون وحكم الامانة ينافيه فيرجع مرة بعد أخرى بخلاف الوكيل اذا كان الثمن مدفوعا اليه قبل الشراء وهلك بعد الشراء حيث لا يرجع الامرة ولو اشترى ثم دفع اليه الموكل المال فهلك لا يرجع من الهداية **§** واذا هلك مال المضاربة فلا يخلو اما ان يكون قبل التصرف أو بعده فان هلك قبل التصرف بطلت المضاربة والقول قول المضارب مع عيئه ولو استهلك المضارب أو أنفق أو أعطاه رجلا فاستهلكه لم يكن له ان يشتري على المضاربة

شيئا حتى يأخذ الضمان من المتهمل فله ذلك وعن محمد لو أقرض المضارب رجلا فان رجعت الدراهم اليها بعينها رجعت على المضاربة وان أخذ مثله لا يرجع لان الضمان قد استقر بهلاك عينها وحكم المضاربة مع الضمان لا يجتمعان وأما اذا هلك بعد التصرف بان اشترى بألف المضاربة شيئا وقبضه وهلك المال قبل نقد الثمن يرجع على رب المال بألف أخرى فيكون رأس المال ألفين وكذلك لو ادعى المضارب انه قد نقد الثمن وأنكر البائع يرجع على رب المال بألف بخلاف الوكيل اذا أقرانه نقد الا لألف للبائع ويجدها البائع غرمها الوكيل لانه أقرب استيفاء ما وجب له على الموكل مرة لان البائع وجب الثمن للوكيل على الموكل بخلاف المضارب لان قبضه يكون بجهة الامة في كل مرة لا بجهة الاستيفاء لانه لا يجب له على رب المال دين **§** ولو اشترى شيئا للمضاربة أو استأجر دابة لجعل عليها مناع المضاربة فضاع المال قبل النقد منه يرجع بذلك على رب المال ولو اشترى طعامه أو كسوته أو استأجر مراكبا فضاع المال لا يرجع بذلك على رب المال لان المضارب فيما يشتري لنفسه حامل لنفقه فوجب عنه في ذمته الا ان رب المال أذن له بقضائه من مال المضاربة تبرعا فيبطل ذلك بالهالك وفيما يشتري للمضاربة وكيل والوكيل ان يرجع بماله على الموكل **§** ولو خلط المضارب مال المضاربة بماله أو بمال غيره ابعده ليعمل به ما يشاء الا اذا قال له اعمل فيه برأيك فله ان يخلطه بماله أو بمال غيره **§** دفع اليه ألقاه ضاربة بالنصف فاشتري بألف من ماله جارية ثم خلط الاثنين ونقدهما لم يضمن وان هلك بعد الخلط قبل ان يدفع الى البائع ضمن ألف المضاربة للبائع ونصف الجارية على المضارب **§** ولو قال المضارب رجعت ألفا ثم قال لم أربح الا خمسمائة ضمن الخمسمائة المجهودة ولا يضمن الباقي **§** ولو قال المضارب لرب المال دفعت اليك رأس المال والذي في يدي ربح ثم قال لم أدفع ولكنه هلك فهو ضامن كالمودع اذا ادعى رد المودعة ثم أقرانه لم يرد ولكنه هلك **§** ولو اختلفا في الرجح فقال رب المال شرطت الثالث وادعى المضارب النصف ثم هلك المال فله ضمان السادس وروى ابن سماعة عن أبي خنيفة اذا جحد المضارب ثم أقر بألف مضاربة يضمن المال واذا أقر بالمضاربة وبالرجح ثم مات مجهلا فانه يضمن رأس المال ولا يضمن الرجح لان الدين لا يسقط بالجحد والتجهيل عن ذمة المدينون الا انه تعذر لرب المال مطالبة المدينون ما لم يقر الطالب انه تدين للورثة جميعا المدينون فكان التجهيل بمعنى التأجيل والمضارب لا يضمن بالتأجيل فان اشترى بها مع الجحد فهو مشترك بنفسه ولو اشترى بعد الاقرار يكون على المضاربة استحسانا كالمودع اذا خاف ثم عاد الى الوفاق وعن محمد لو قال المضارب هذا ألف رأس المال وهذه الخمسمائة ربح وسكت ثم قال علي دين فلان قبل قوله وقال الحسن عن أبي خنيفة ان وصل قبل وان فصل لا يقبل لان الرجح لا يكون الا بعد قضاء الدين فيكون دعوى الدين رجوعا عما أقر به فلا يقبل الا موصولا من الوجهين **§** وان كان مع المضارب ألفان فقال دفعت الى ألفا ورجعت ألفا فقال رب المال لا بل دفعت اليك ألفين فالقول قول المضارب وكان أبو خنيفة يقول أولا

القول قول رب المال وهو قول زفر ثم رجع الى ما ذكر لان الاختلاف في الحقيقة في مقدار المقبوض وفي مثله القول قول القابض ضمينا كان أو أمينا لانه أعرف بمقدار المقبوض ولو اختلفا مع ذلك في مقدار الرجوع فالقول فيه رب المال وأيم - أقيم البيعة على ما ادعى من فضل قبلت **§** ومن كان معه ألف فقال هي مضاربة لفلان بالنصف وقد رجع ألفا فقال فلان هي بضاعة فالقول قول رب المال ولو قال المضارب أقرضتني وقال رب المال هي بضاعة أو ردية أو مضاربة فالقول قول رب المال والبيعة بينة للمضارب **§** ولو ادعى رب المال المضاربة في نوع وقال الآخر ما سميت لي تجارة بعينها فالقول للمضارب ولو ادعى كل واحد منهما فوطا فالقول لرب المال والبيعة بينة للمضارب ولو وقت البيعتان وقتا فصاحب الوقت الأخير أولى لان آخر الشرطين ينقض الأول من الهداية **§** وفي الوجهين ان اختلاف في نوع العقد فقال أحدهما قرض وقال الآخر بضاعة أو مضاربة فالقول لرب المال وان كان ما يدعيه عقدا فاسد لانه هو المالك فيكون منكر التملك تلك الجهة فان ذلك المال في يد المضارب يضمن الاصل والرجوع لانه أمين بحمد الامانة ولو قال رب المال هو قرض وادعى القابض المضاربة فان كان بعد ما تصرف فالقول لرب المال والبيعة بينة والمضارب ضامن وان كان قبل التصرف فالقول له ولا ضمان عليه لانها تصادقا على ان القبض كان باذن رب المال ولم يثبت القرض لانكار القابض ولو قال رب المال أخذته غصبا وقال القابض دفعته وديعة أو قال رب المال أخذته غصبا وقال أخذته منكم مضاربة يضمن في الوجهين كما لو قال المودع أخذته وديعة وقال المالك أخذته غصبا انتهى **§** وعن أبي يوسف مضارب قال لرب المال لم تدفع الي شيئا ثم قال قد دفعت الي ألفا مضاربة فهو ضامن للمال وان اشترى مع الجود فهو مشترط في نفسه وكذا بعد الاقرار قياسا وفي الاستحسان يكون على المضاربة ويبرأ من الضمان وكذا لو دفع اليه ألفا ليشترى بها وكالة هذه في الوكالة من القنية **§** ولو سافر المضارب فلم يتفق له شراء المتاع والنفقة من مال المضاربة ولو خرج المضارب بالف المضاربة وعشرة آلاف من مال نفسه والنفقة في المالين على أحد عشر جزأ وفي المضاربة الفاسدة لا نفقة له من الخلاصة **§** دفع المضارب أو شريك العنان الباز من مال المشاركة لا يضمن ولو أخطى من ماله ينبغي ان يكون له الرجوع لانه مأذون فيه دلالة **§** المضارب اذا كان يدفع الثواب في سوق المتاع فهو من رأس المال **§** لو ادعى المضارب الوضعية وقال رب المال رجحت فصول بينهما برأس المال لم يصح من القنية **§** رب المال اذا نهى المضارب عن الخروج عن البلدة اتى كان فيها المضارب ان خرج الى بلد غير بلد رب المال يضمن ان ذلك المال الاول ولا يستوجب النفقة في مال المضاربة وان خرج الى بلد رب المال القياس كذلك وفي الاستحسان لا يضمن ويستوجب النفقة في مال المضاربة ولومات رب المال فكذلك الجواب على هذا التفصيل من الصغرى **§** مات رب المال فسافر المضارب

بمال المضاربة يضمن عدم بعودته أو لوان سافر قبل موته لا ضمان عليه في نفقته من مال المضاربة **§** مات رب المال أو نهى عن المضاربة والمضارب في مصر آخر فسافر الى مصر رب المال والمال عروض أو ناض لا يضمن الا أن نفقته على المضارب ان كان عروضاً وان كان المال ناضاً فلا نفقة له ولو سافر الى آخر يضمن لان في الاول انشا السفر لرب المال الى ربه وفي الثاني انشا السفر لرد رأس المال وفي النهي منقعة لرب المال لان المصر موضع آمن عن الجعل فصح نهيته ولو كان المضارب في الطريق فنهى رب المال برسوله عن السفر أو مات والمال عروض فله أن يتوجه الى أي مصر أحب ونفقته في مال المضاربة وان كان المال ناضاً فخرج الى غير مصر رب المال يضمن لان المضاربة قد انتقضت بالنهي والموت وفي العروض بقيت في يدها يحصل رأس المال ولا يمكنه البيع والشراء في الطريق فلم يصح نهيته عن السفر من الوجهين **§** ولو قال رب المال للمضارب أمرتك ببيعته بنقد فبعته بدينية وقال المضارب لم تقل شيئا فالقول قول المضارب هذه في الهداية **§** ولو قال المضارب أمرتني بالنقد والدينية وقال رب المال أمرتك بالنقد فالقول للمضارب والبيعة لمدعى التخصيص كافي الوجهين **§** والمضارب أن يبيع عبد المضاربة اذا ركبته دين سواء كان رب المال حاضرا أو غائبا لان ولاية التصرف له فلا يعتبر حضور رب المال من العمادية **§** قسمة الرب قبل قبض رب المال رأس ماله موقوفة ان قبض رأس المال سمحت القسمة والابطال لان الرجح فضل على رأس المال ولا يتحقق الفضل الا بعد سلامة الاصل وما هلك من مال المضاربة فهو من الرب دون رأس المال بقسمته حتى لو اقسما الرب قبل قبض رب المال رأس المال ثم هلك في يد المضارب فالقسمة باطلة وما قبضه رب المال رأس المال ويرد المضارب عليه ما أخذته ولو هلك في يده يضمنه لانه اذا ظهر انه لم يكن ربحا لم يكن رب المال راضيا بتملكه فصار المضارب عاصيا ولو كان الرب أوفين والمضاربة ألقا وأخذ كل واحد ألفا فباعهما ثم ضاع رأس المال فالألف التي قبض رب المال رأس ماله ويضمن المضارب له نصف ما أخذته ولو اقسما الرب ثم اختلفا في رأس المال فقال المضارب دفعت اليك رأس المال ثم اقسما وقال رب المال ما دفعت الي رأس المال فالقول لرب المال والبيعة للمضارب من الوجهين **§** وان عزل رب المال المضارب ولم يعلم بعزله حتى اشترى وباع قصره جائز وان علم بعزله والمال عروض فله أن يبيعهها ولا يضمنه العزل من ذلك ثم لا يجوز أن يشتري بثمنها شيئا آخر فان عزل ورأس المال دراهم أو دنانير قد نصت لم يجزله أن يتصرف فيها هذا اذا كان من جنس رأس المال فان لم يكن بان كان دراهم ورأس المال دنانير أو على القلب له أن يبيعهما بجنس رأس المال استحسانا وعلى هذا موت رب المال بطوقه بعد الردة في بيع العروض ونحوها من الهداية **§** المضارب اذا عمل في المضاربة الفاسدة قرح فالمال والرجح لرب المال وعليه فهو وديعة وللعامل أجر مثل ما عمل ربح أو لم يربح أطلق أجر المثل في الاصل لكن هذا قول محمد انه يجب بالغامبلغ وعند



أبي يوسف لا يجاوز المسمى ولو تلف المال في يده له أجر مثل عمله ولا ضمان عليه وعن محمد أنه يضمن قيل المذكور قول أبي حنيفة بناء على مسألة الأجير المشترك أنه لا يضمن عند أبي حنيفة وعندهما يضمن هذا في نسخة الإمام السرخسي وفي الثاني لا يضمن ولم يذكر الخلاف والمضاربة الصحيحة والفاصلة سواء في أنه لو هلك المال لا يضمن **§** دفع إلى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف ثم دفع إليه أخرى مضاربة بالثلث ولم يقل في كل واحد منهم ما عمل فيه برأيل فخلط الماين لا يضمن فإن وضع أقوى فليس بمخالف وإن رجع فيه ما اقتسمان نصف الربح بينهما ما ونصفه اثلاثا وهذا بخلاف ما إذا دفع إلى آخر مضاربة فإنه إذا لم يقل له عمل برأيل ليس له ذلك ولا يضمن بنفس الدفع إلى الثاني فإن عمل به الثاني فيه بالشراء والبيع صار الأول مخالفًا ولرب المال خيار في تضمين الأول وإن ضمن الأول رجع على الثاني وصحت المضاربة بين الأول والثاني من الخلاصة **§** ولودفع إلى رجل ثمانمائة درهم وقال إذا تم لي ألف شاركتك ثم قال بعد أيام تصرف بماء عندك ليحصل لنا شيء قالوا هذا مضاربة فأسددة لجهالة الربح فيكون أصل المال وريحه للأمر ولأمر مورأجر مثله **§** إذا دفع إلى رجل دراهم مضاربة ولم يقل له عمل برأيل إلا أن معاملته التجار في تلك البلاد أن المضاربين يخطون وأرباب الأموال ينهونهم عن ذلك فعمل في ذلك على معاملات الناس أن غلب التعارف بينهم في مثل هذا راجح أن لا يضمن ويكون الأمر محمولاً على ما تعارفون من مشتمل الأحكام **§** وأيسر للمضارب شراء شيء بعد موت المالك ولو لم يعلم به كسب تبضع من الفصولين **§** وفيه من الفصل السابع والعشرين يبيع المضارب ممن لا تقبل شهادته بأكثر من قيمته صحيح ولا يصح بفاحش الغبن اتفاقاً ولو بغيره صح عندهما إلا عند أبي حنيفة ولو بقيته يصح عنده أيضاً باتفاق الروايات عنه ومالا يتغابن فيه قيل في العروضة نيم (٢) وفي الحيوان ده يازده (٣) وفي العقار ده يازده (٤) وقيل ما لا يدخل تحت تقويم المقومين **§** لو أقر المضارب بربح ألف درهم في المال ثم قال غاطت أنها خسمائة لم يصدق وهو ضامن لما أقر به هذه في الأقرار من الأشباه **§** المضارب إذا لم يبق في يده من ماله شيء يفرغ ما أنفق من عنده في الفن الرابع من الأشباه **§** أقرار المضارب بشراء شيء جائز سواء كان قائماً بعينه أو مستهلكاً فؤدى عنه من مال المضاربة هذه في الأقرار من الوجيز **§** المضارب إذا باع جارية فاستولدها المشتري ثم استحق وأخذ المستحق الجارية وقيمة الولد رجع به المشتري على البائع المضارب والمضارب يرجع على رب المال إن لم يكن في المضاربة ربح فإن كان فيها فضل لم يرجع من قيمة الولد إلا بقدر رأس المال ونصيبه من الربح هذه في الاستحقاقات من الوجيز **§** مضارب أقر في مرضه بربح ألف فبات بلا بيان لم يضمن إذ لم يفر بوصول المال إلى يده ولو أقر بوصوله إلى يده يؤخذ من تركته كونه مجهولاً للأمانة كذا في أحكام المرضى من الفصولين **§** المضارب لو قال قبل أن يموت أودعت مال المضاربة فلانا

(٢) عشرة عشرة ونصف (٣) عشرة بأحد عشر (٤) عشرة باثني عشر

الصيرفي ثم مات لاشئ عليه ولا على ورثته ولو قال الصيرفي ما أودعني شيئاً فالقول قوله مع عيने ولا شئ عليه ولا على وارثه ولو مات الصيرفي قبل أن يقول شيئاً ولا يعلم أن المضارب دفعه إلى الصيرفي إلا بقوله لا يصدق على الصيرفي وإن دفعه إلى الصيرفي بينة أو أقرار من الصيرفي ثم مات المضارب ثم مات الصيرفي ولم بينه بهن مات مجهولاً كان ديناً في مال الصيرفي ولا شئ على المودع ولو مات المضارب والصيرفي فقال رددته عليه في حياته فالقول قوله ولا ضمان عليه ولا على الميت كذا في الخلاصة من الودعة وفيها أيضاً للمضارب والمستبضع إذا خالف ودفع المال لينفق إلى حاجته ثم عاد إلى الوفاق عاده مضارباً ومستبضعاً انتهى

(الفصل الثاني في المباذعة) ليس للمستبضع شراء شيء بعد موت المالك ولو لم يعلم به **§** أرسل بضاعة مع رجل إلى بلدة عذر رجل آخر وقال له خذ بيئاً لأجل بضاعتى وضع بضاعتى فيه فأخذ بيئاً ووضع بضاعته فيه ثم أخرجه من ذلك البيت ووضعه في بيت نفسه فلما سوي البيئتان حرزا يراهما وهذا ظاهر وأخذ البضاعة لورثته في حجرته في تلك البلدة وأغلق الباب لا يضمن إذ لا يلزمه حل البضاعة **§** جماعة خرجوا من بلدة وكان كلهم وزراهم في السفر فرجلة ومع أحدهم بضاعة فاودعه عند أحدهم ضمن إذ لم يصبر بهذا القدر كل واحد عنزلة من في عياله ولودفع إلى آخر بضاعة ليسذهب بها إلى مرقبائها في هذه البلدة وذهب بثمن إلى مرقبها فلما تحدد الثمان لا يضمن للرضا إذ حصل الغرض بالضرر ولو لم يتحدد ضمن قيمة المتاع لغصبه ببيع وتسليم ويضمن الثمن للمشتري لو هلك الثمن قبل قبضه في الطريق **§** أبضعه مالا يشتري به شيئاً فشرأه فلم ينهأله الرجوع عن سرعة قبضت البضاعة مع بعض ماله بيد رجل ليوصلها إلى المالك فأخذ هذا المال في الطريق ظمها من المستبضع **§** أبضعه مالا يشتري به شيئاً فبذعه المستبضع إلى سمسار فشرى به السمسار وبذعه إلى صاحبه فهل في الطريق لا يضمن المستبضع ولو لم يقل المالك أنه بضاعة والمسئلة بجهاها ضمن إلا أن يشتري السمسار بمحض منه والفرق أن المستبضع وكيل فوض إليه الرأى فلا يضمن بدفعه إلى آخر وقال محمد استحسن أن تجعل البضاعة كمضاربة **§** كل ما يجوز في المضاربة يجوز في البضاعة لكن المضارب يملك بيع ما شرى والمستبضع لا يملك وكذا لا يملك الإيداع ولا بضاعة فلو أبضع فماله يضمن أي ما شاء ولو سلم ورجع فكله لرب المال **§** ولو أبضعه ألفاً يشتري به قنأ أو غيره فشرأه ببضعه وأنفق بعضه عليه لا يضمن وكذا في الكراء عليه ولو شرى بملكه وأنفق من ماله كان متبرعاً وكذا المضارب ولو شرى ببضعه ثم مات المستبضع ثم شرى بالباقي أو أنفق في كراء أو نفقة في الشراء ضمن علم بموته أولاً وفي الاتفاق ضمن لو علم والضمن قيساً لا استحساناً **§** باع البضاعة فشرى بثمنها فقال رب المال أمرتني ببيع لا بشرأه وقال المستبضع شرى لك بأمرك صدق رب المال بعينه **§** باع المستبضع خطاً فهو وكيل البيع جازع عندهما إلا عند أبي يوسف من الفصولين **§** بلغ المستبضع موت المبيع وهو في الطريق وقد اشتري رقيقاً بمال البضاعة ليس له أن ينفق على الرقيق من بقية مال البضاعة إلا بأمر القاضي هذه

## ((الباب الرابع والعشرون في المزارعة والمساقاة والشرب))

المزارعة باطلة عند أي حنيفة فإن وقعت فإن كان البذر من المزارع يغرم لرب الأرض أجر مثاها وكان الخارج له يطيب له قدر بذره وما أنفق وما غرم ويتصدق بالباقي لأنه من كسب خبيث لأنه رباة في ملك غيره وإن كان البذر من رب الأرض كان الخارج له ويغرم للمزارع أجر مثل عمله والزرع يطيب له لأنه حصل في ملكه كره في الحقائق وقالا جائزة والفتوى على قولها ما تعامل الناس ولا احتياج اليها والقياس بترك التعامل ولعنهما على قولها ما شرط مشهورة في الكتب فلا حاجة إلى تطويل الكتاب بذلك كرها وإذا صححت الخارج على الشروط وإن لم يخرج شيء فلا شيء للعامل وإذا فسدت المزارعة فالخارج لصاحب البذر فلو كان البذر من رب الأرض فلا عامل أجر مثله لا يزاد على مقدار ما شرط عند أي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد له أجر مثله بالغام بالغ وإن كان من قبل العامل فصاحب الأرض أجرة مثل أرضه وهل يزاد على ما شرط له من الخارج فهو على الخلاف الذي ذكرنا كافي الهداية وإذا فسدت المزارعة ولم يخرج الأرض شيئا فلا عامل أجر مثله لأن وجوبه في الذمة وعدم الخارج لا يمنع من وجوبه فيها بخلاف العجبة حيث لا يجب شيء للعامل إذا لم يخرج الأرض شيئا لأن الواجب حينئذ المسمى وهو معدوم ذكره في شرح النقاية وكل شرط ليس من أعمال المزارعة يفسدها وعمل المزارعة كل عمل يثبت ويريد في الخارج وما لا يثبت ولا يزيد لا يكون من عمل المزارعة وشرط الحصاد والدياس والتزينة على أحدهما يفسد من أيهما كان البذر وعن أبي يوسف أنه يجوز شرطه للعامل وبه أفتى مشايخ الملح كاهن من الوجيز والكلام في المساقاة كالكل في المزارعة والمساقاة غير لازمة من قبل من عليه البذر قبل الفاء البذر والمساقاة لازمة دفع بذرا إلى آخره وقال له أزرعه في أرضك على أن يكون الخارج كله لك فهذا قرض لا هدية وإن دفع البذر بزرعه في أرضه على أن الخارج بينهما فهو مزارعة فاسدة والخارج لصاحب البذر من الصغرى وإذا عتدت المزارعة فامتنع صاحب البذر من العمل لم يجبر عليه وإن امتنع الذي ليس من قبله البذر أجبره الحاكم على العمل إلا إذا كان عذره ينقض به الاجارة فتفسخ به المزارعة ولو امتنع رب الأرض والبذر من قبله وقد كرب المزارع الأرض فلا شيء عليه في عمل الكراب قبل هذا في الحكم فاما فيما بينه وبين الله يلزمه استرضاء العامل من الهداية يخرج المزارع الأرض ثم نقضت المزارعة فلو كان البذر للمزارع فلا شيء على رب الأرض لأنه مخبرها بنفسه ولو كرب الأرض فله أجر مثل عمله بحكم اجارة فاسدة إذا لا شيء له في هذه الحالة في الخارج كذا في الجامع الأصغر وفي كتاب خلاصة المفتين وفي عامة الكتب لا شيء للمزارع على رب الأرض إذا ليس للمزارع عين مال قائم في ملكه كذا في الفصولين من أحكام المزارعة ترك الأكارس في الزرع حتى فسد الزرع

ضمن وتعتبر قيمته يوم ترك السقي ولو لا قيمة للزرع في ذلك اليوم تقوم الأرض من روعة وغير من روعة فيضمن نصف فضل ما بينه ما بخلاف ما لو منع الماء عن أرض رجل حتى هلك زرع عطفش لم يضمن المانع شيئا ولو أخرالا كارسقيه تأخير ما يفعله الناس لم يضمن ولو تأخير غير متعارف ضمنه ولو ترك الزرع حتى أصابته آفة من أكل الدواب ونحوه ضمن إن كان حاضرا وأمكنه دفعه ولم يدفع ولا يضمن لو لم يمكنه دفعه ولو أكله الجراد ضمن لو أمكنه طرده والأفلا فالخاسر أنه في كل موضع ترك الحفظ مع إمكانه ضمن لا بدونه ترك شجرة يضرها البرد كشجرة التين والكرم أو آخره حتى أصابه البرد ضمن لو قال للدار كاره أخرج البر إلى الصحراء لأنه رطب فأنقذه ضمن الأكارس ولو ترك الكرم ولم يترك أحد رايحفظه فدخل الماء وسقط حائطه وهلك الزراعتين ضمن قيمة الزراعتين لا الحائط إذ يجب عليه حفظ الزراعتين لا الحيطان ولو على الزراعتين غنم لا يضمن إذ حفظه لا يلزمه لأن ما كان بعد بلوغ الثمار والزرع يكون عليهما ولكن يجب نقصان الكرم إذ حفظ الكرم يلزمه فيقوم الكرم مع الغنم وبدونه فيرجع بفضل ما بينه ما لو قال رب الأرض للدار كاره (٢) برؤا بيار وزمين را ابده وأكر رب الأرض آب آدر دوا مره بالسقي فإني ضمن بالاجماع وفي فوائد صاحب المحيط الأكارس ولو لم يسق الزرع حتى فسد اختانف المشايخ فيه واختار أنه يضمن وما كان بعد بلوغ الزرع ونهايته وجفافه فهو عليه ما حتى يقسهها وما كان قبل بلوغه مما يصلح به الزرع فهو على العامل ولو بعث الأكارس ما في يده من بقر المالك إلى السرح لا يضمن هو ولا الراعي لو قال رب الوضعة لا كاره أخرج هذا البر إلى الصحراء أو هذا الجوز أو هذا الجوز فانه رطب فأنقذه لو قبل الأكارس من رب الضبعة ثم لم يفعل ضمن قيمة الجوز والبر والفاسد له قال الفقيه يعني إذا لم يجد من الرطب مثله لا ضمن القيمة لو زرع المزارع خلاف ما أمر به بصير مخافا أضرب ذلك بالأرض أم لم يضر بخلاف الاجارة الجلة من الفصولين واحده هذه في الاجارات من البرازية لها حنطة ربيعة في خايه وخريفية في أخرى فأمرت آختها أن تدفع إلى حراثتها الخريفية فأخطأت فدفعته إلى ربيعة ثم أرسلت المرأة بتهامع الحراث لتنقل إليه الحنطة للبذر ففعلت وبذرها فلم تثبت ثم تبين أنها ربيعة تضمن أي الثلاثة شأت لأنه لما أخطأت الاخت صارت غاصبة والبنت والحراث غاصب الغاصب وهذا دقيق حسن يخرج منه كثير من الوقعات هذه في الغصب من القنية غصب أرضا ودفعها إلى آخر مزارعة بالنصف سنة على أن البذر من المزارع فزرعها ولم تثبت حتى أجاز رب الأرض على ما شرطه عليه الغاصب والغاصب هو الذي يتولى قبض حصصه رب الأرض من الزرع فماتت الأرض من الزرع لا ضمان على المزارع فيه إلا ما نقصها قبل أن يجيز ذلك رب الأرض فانه يضمن المزارع ذلك النقصان لرب الأرض عند أي حنيفة ولو ثبت الزرع فصارت له قيمة ثم أجاز رب الأرض المزارعة فماتت فيه من الحب وجب ذلك للغاصب

(٢) اذهب وات بالماء واسق الأرض وامان جار رب الأرض بالماء



والمزارع على شرطه - ما لو دفع الغاصب بين مزارعة بالنصف على أن البذر من الدافع  
فبذورها أو لم يبذرهما أو بذرها فخرج زرع فصار بينهما نصفين ثم أجاز رب المزارعة فجازته  
باطلة وهي بمنزلة العارية في يد الغاصب والمزارع ولرب الأرض أن يرجع فيما أجاز من ذلك  
ما لم يكن يزرع الزرع الذي نبت بعد إجازته فإن كان شيء من ذلك لم يكن له به - بذلك أن ينقض  
الإجازة استحسننا فإن كان أجاز بعد ما طلع الزرع وصار له قيمة ثم رجع عن الإجازة وأراد أن  
يأخذ أرضه بعد ما سبل الزرع ولم يستحصد أبس له ذلك ولكن يقال للغاصب اغرم له أجر مثل  
أرضه فيبقى حتى يستحصد الزرع وسلمت الزرعة بين المزارع والغاصب من الخلاصة **§** لو دفع  
أرضاً وبذرها مزارعة بالنصف فزرع العامل فبذرت أول نبت ثم سقاه وقام عليه رب الأرض  
حتى استحصد بغير أمر المزارع يكون الخارج بين رب الأرض والمزارع ولو لم يزرع حتى زرعه  
رب الأرض وسقاه حتى نبت ثم قام عليه المزارع حتى استحصد فخرج رب الأرض والمزارع  
متطوع لأن رب الأرض بالتدبير والسقي صار مسترداً للبذر وناقضاً للمزارعة فانتقضت حكماً  
لعمله لا قصد الكرب المال إذا أخذ رأس المال بغير إذن المضارب وتصرف فيه ورجح صار  
ناقضاً للمضاربة ولو لم يسقه ولم ينبت فسقاه المزارع وقام عليه حتى استحصد فخرج  
نصفان لأن سقي المزارع حصل باذن رب الأرض فلا يصير ناسخاً للمزارعة السابقة فوقع  
عمله على المزارعة فبذرت الزرع مشترك بينهما ما ورث الأرض لا يصير ناسخاً للمزارعة بالبذر  
بدون السقي بغير أمر العامل لأنه غائب وفسخ العقد حال غيبة المزارع لا يصح قصد ودلالة  
كفاي الوكيل بالبيع ولو كان البذر من قبل المزارع فبذروا لم يبق ولم ينبت حتى سقاه رب  
الأرض وقام عليه حتى استحصد أو بذره رب الأرض ولم ينبت ولم يسقه حتى سقاه المزارع  
وقام عليه فخرج بينهما - ما ولو كان رب الأرض بذره وسقاه حتى نبت ثم قام عليه المزارع  
وسقاه فهو لرب الأرض ويضمن البذر والمزارع متطوع في سقيه وخروج الطلع في التخل  
تكرور الزرع ونباته في المزارعة حتى لو سقي صاحب التخل نخله بغير أمر العامل وقام عليه  
حتى طلع طلعه ثم سقاه العامل وقام عليه حتى صار غرضاً لجميع ذلك لصاحب التخل كذا في  
الوجيز قال في الفصولين فالخاصل في هذه المسائل أنه لو كان البذر لرب الأرض أو المزارع  
زرعه أحدهما بلا إذن الآخر ونبت الزرع أو لم ينبت حتى قام عليه الآخر بلا إذنه حتى  
أدرك في كل الصور يكون الخارج بينهما - ما إلا في صورة واحدة وهي أن يكون البذر لرب  
الأرض وزرعه ربه بلا إذن المزارع ونبت ثم قام عليه المزارع ففي هذه الخارج كله لرب  
الأرض ومما يتصل بهذه المسائل دفع أرضاً وبذرها مزارعة إلى رجلين أحدهما لا فيه فكريهاها  
وزرعه أحدهما فلا شك أنه لو زرعه بلا إذن الآخر فلن يزرع نصيب انتهى **§** لو مات المزارع  
بعد الاستحصاد ولم يوجد الزرع ولا يدري ما فعل كان حصته رب الأرض في مال المزارع من  
أجرها كان البذر لأنه مات مجهلاً لآدمته في يده وكذلك أن مات العامل بعد طلوع الثمر بلغ  
أو لم يبلغ ولم يوجد في التخل شيء هذا إذا عرف خروج الثمرة ونبات الزرع وإن لم يعلم لا يضمن

شيئاً **§** دفع إلى عبد أو صبي أو مجبور أرضاً وبذرها مزارعة بالنصف فالخارج نصيبان  
استحسننا كالأجر نفسه لزراعة بالدرهم ومما العمل يصح ولو مات العبد حنف أنه أوفى  
عمل الأرض ضمن صاحبها قيمته والزرع كله له وإن مات الصبي من عمله في الأرض قبل  
استحصاد الزرع يضمن عاقلة صاحب الأرض دينه وإن مات بعد الاستحصاد لا يضمن وتكون  
حصته الصبي لو رثته من الوجيز **§** لو مات رب الأرض قبل الزراعة بعدما كرب الأرض  
وحفر الانحر وانتقضت المزارعة ولا شيء للعامل بمقابلة ما عمل وإذا فسخت المزارعة بدین  
فأدح لحق صاحب الأرض فاحتاج إلى بيعها جاز وليس للعامل أن يطالب بما كرب الأرض  
وحفر الانحر بشئ ولو نبت الزرع ولم يستحصد لم تبع الأرض في الدين حتى يستحصد الزرع  
وإذا انتقضت مدة المزارعة والزرع لم يدرك كان على المزارع أجر مثل نصيبه من الأرض  
إلى أن يستحصد والنفقة على الزرع عليه - ما في مقدار حقوه - ما حتى يستحصد فإذا أنفق  
أحدهما بغير إذن صاحبه وأمر القاضي فهو متطوع من الهداية **§** نبت الزرع فمات رب  
الأرض قبل الحصاد والبذر للمزارع يبقى العقد إلى الحصاد ولا يجب شيء من الأجر على  
المزارع ولو مات قبل الزراعة بعدما عمل في الأرض بان كربها وحفر الانحر وانتقضت  
المزارعة ولا يغرم ورثة رب الأرض للمزارع شيئاً ولو مات بعد زرع وقبل نباته في انتقاض  
المزارعة خلاف فلو انتقضت والزرع بقل تترك الأرض بيد المزارع إلى الإدراك بأجر مثل  
نصف الأرض (قلت) يعني إذا كانت المزارعة بينهما نصفين وأبى فلهي المزارع أجر مثل  
نصيبه من الأرض إلى الحصاد ولو دفع زرعاً في أرض صار بمعاملة أو تخلافه طاع فلو مات  
أحدهما بعد العمل حتى انعقد حبه وزاد الطلع به - له يبقى العقد بينهما وبين ورثة الآخر  
فلو مات قبل أن يزيد الزرع والطلع انتقضت المزارعة ولم يرجع أحدهما على الآخر  
والزرع والثمرة للمالك أو لورثته إذا بس للعامل حق حتى يجب استيفاء العقد صيانة لحقه  
ولو مات عامل الكرم بعد حدوث الغلة فلورثته حصته لا لو مات قبل الحدوث كذا في  
الفصولين من أحكام المزارعة **§** ألقى حب القطن في أرض الغير غصباً ونبت فرباه مالك  
الأرض فالجوزفة للغاصب وعليه نقصان الأرض ولا يكون تهمة رضاه إلا إذا ظهر أن  
تهمة للغاصب هذه في الغصب من القنية **§** زرع أرض غيره بغير أمره فعليه نقصان  
الأرض قال نصير ينظر بكم تستأجر قبل استعمالها وبكم تستأجر بعد استعمالها فيجب عليه  
نقصان ذلك وقال محمد بن سلمة ينظر بكم تشتري قبل استعمالها وبكم تشتري بعد استعمالها  
فيجب عليه نقصان ذلك قال تأويل المسئلة أنه زرع بطريق الغصب زرع أرض الغير بغير أمر  
فإن نقصت بالزراعة ثم زال النقصان قال بعضهم - إن زال النقصان قبل أن يرد الأرض إلى  
صاحبها يبرأ عن الضمان وإن زال بعد الرد لا يبرأ وقال الفقيه أبو الليث قد قيل يبرأ في الوجهين  
كافي العيب إذا زال قبل القبض أو بعده لا يبقى للمشتري حق الخصومة من الخلاصة  
**§** غصب أرضاً وزرعها قطناً فزرعها ربه شيئاً آخر لا يضمن المالك إذا فعل ما يفعله القاضي

بذر أرضه براقيدوها آخر شعير اقصاره مستم لكبار الاول فلو شاء ضمنه برامبذور في الحال  
يعني تقوم الارض مبدورة وغير مبدورة فيضمن الفضل ويصير البر المبدور ملكا للثاني ولو شاء  
صبر حتى يميز البر من الشعير فيؤمر بقطع الشعير ولو لم يفعل شيئا من ذلك حتى استحصه فالشعير  
لما ملكه والبر لما ملكه ولو سقاها ربه ما بين بذرها فثبت فالزرع كله لرب الارض وعليه الشعير  
اصاحبه وكذا لو غصب أرضا فزرعها ثم زرع آخر فالزرع كله للثاني ويضمن للاول مثل بذره  
ونقصان الارض على الاول من غصب العقار من الفصولين **§** زرع الاكارسين بعد  
مضي مدة المزارعة جواب الكتاب انه لا يكون مزارعة فالزرع كله لادكار وعليه ان يتصدق  
بما فضل من بذره وأجره مثل عمله وهكذا كانوا يقتنون بخاري وقيل يكون مزارعة وقيل  
لو كانت الارض معدة للمزارعة بأن كان ربهما ممن لا يزرع بنفسه ويدفعها مزارعة فذلك على  
المزارعة فرب الارض خصه على ما هو عرف تلك القرية لكن انما يحمل على هذا اذا لم يعلم  
وقت المزارعة انه زرعه على وجه الغصب صريحا أو دلالة أو على تأويل فان من أجر أرض  
غيره بلا أمره ولم يجزه ربهما وقد زرعه المزارع تأجر فالزرع كله للمزارع وان  
كانت الارض معدة للمزارعة الا في الوقف يجب فيه الحصة أو الاجر بأي جهة زرعه أو سكنها  
أعدت للمزارعة أو لا على هذا استقر فتوى عامة المتأخرين من الفصل الثاني والثلاثين من  
الفصولين وفيه أيضا عن الذخيرة لكن في غير ذلك الفصل من زرع أرض غيره بلا أمره  
يجب الثالث أو الرابع على ما هو عرف القرية كذا أجاب على السخدي وفيه رواية كتاب  
المزارعة **§** سئل الشيخ الامام برهان الدين (٢) در ديمى كه معهودست كه ایشان غله بكارند  
وحصه زمين سه بديا چهار بديا بدهند كسى به وجه كديورى كشت غله واجب شود باني اجاب  
شود انتهى (قلت) وقد مررت في غصب العقار **§** لو قال لرجل اسقني يوما من نهر كذا لا سقيل  
يوما من نهرى لا يجوز ولا يضمن لما أخذ من شربه لان الماء مباح بأصل الخلقة وبدخوله  
في النهر لا يصير ملكا ولهذا اعلمك استملاكه بالشفة فاذا استهلكه بجهة أخرى لا يضمن من الوجيز  
**§** وفي الفصولين لو زرع ماء بئر رجل حتى يستلم يضمن اذا ملك البئر لا يملك الماء بخلاف  
ما لو صب ماء من الحطب فانه يؤمر باملائه لانه ملكه اه **§** لو سقى زرعه من شرب غيره بلا  
أمره لا يضمن في رواية الاصل وفي رواية يضمن وهو اختيار غير الاسلام ذكره في الدرر  
والغور قال في البرازية والخلاصة والفتوى على انه لا يضمن **§** المزارع اذا بعث حماره  
الى رب الارض على يد ابن له ففسد صاحب الارض الابن ان يذهب بالحمار فاستعمله الابن في  
حاجته فضايع الحمار ان كان الابن بالغ لا يضمن وان كان صغيرا يضمن هذه في الغصب من  
الخلاصة **§** منع وكيل الرعية الماء من صاحب الضيعة حتى ييسر زرعه لا يضمن هذه في

(٢) في قرية معهود فيها زرع الغلة على ان آجرة الارض ثلث الخارج أو ربعه فهل اذا زرع  
رجل بطريق الاكارية تجب الغلة المعهود اعطاؤها أم لا أجاب تجب

الغصب من القنية **§** لو سلم حماره الى المزارع ليشده في الدالية ففعل ونام وانقطع حبله  
ورقع في المقرات وهي مجتمع ماء المطر ومات لا يضمن هذه في الجنائيات من القنية **§** زرع  
بين اثنين ابي أحدهما أن ينفق عليه لم يجبر على ذلك لكن يقال للآخر انفق أنت وارجع  
بنصف النفقة في حصة شريكك فلو أنفق ولم يخرج الزرع مفسدا ما أنفق هل يرجع على  
صاحبه بتمام نصف النفقة أم بمقدار الزرع ذكره في المزارعة وفرق بين ما اذا أنفق صاحب  
الارض وبين ما اذا أنفق المزارع وفي واقعات الناطي نخل أو صى لرجل بأصلها ولا تخرب ثمرها  
فالنفقة على صاحب الثمر فان لم يثمر سنة فإني صاحب الثمر الانفاق فانفق صاحب الرقبة بقضاء  
أو بغير قضاء ثم أثمر سنة أخرى فان صاحب الرقبة يرجع فيما أنفق ولا يكون متبرعا **§** ولو  
دفع نخلا مقاطعة فمات العامل في بعض السنة فانفق رب النخل بغير أمر القاضي لا يكون  
متبرعا ورجع به في الثمر ولو لم يمت العامل لكنه غاب فانفق رب النخل كان متبرعا الا أن يكون  
بأمر القاضي وعن خلف قال سألت محمدا عن حرث بين رجلين ابي أحدهما أن يسقيه قال  
اجبره على ذلك قلت فان فسد الزرع قبل أن يرتفع فأبي أن يسقيه قال لا ضمان عليه قال أبو  
الليث الكبير رحمه الله به تأخذو كان ينبغي أن يرفعه الى السلطان فاذا رفعه الى السلطان ثم  
منعه بعد ذلك فانه يضمن اذا فسد كذا في الصغيرى من القسمة **§** لو أخذ ثلاثة أرضا بالانصف  
ليزرعوا بها بالشركة فغاب أحدهم وزرع اثنان بعض الارض براخضر امثال وزرع بعض  
الارض شعيرا فلو كان ذلك باذن كل واحد منهم فالبر بينهما ويرجع رب البر بثالث البر على الثالث  
والشعير بينهما أيضا ويرجع هو أيضا عليهم ما بثنى الشعير الذي بذره بدفع نصيب رب الارض  
ولو فعلوا بلا اذن فالبر لثلاثة لرب الارض وثلاثة لهم ما ويغرم ان نقصان ثلث الارض وأما رب  
الشعير فخمسة أسداسه له ولرب الارض سدسه لان ثلثي الشعير زرع غصبا فهو له وثلثه زرع  
بحق وعليه نقصان الارض في قدر ثلثي ذلك كذا في الفصولين من أحكام المزارعة **§** عامل  
الخراج لو أخذ الخراج من الاكار ورب الارض غائب ظاهر الرواية انه لا يرجع على رب الارض  
كذا في الذخيرة وفي فوائد النسفي يرجع والمشتري كاكرو وكذا الجواب في الجباية لو أخذ  
العامل من المستأجر أو من غلة داره كذا في الفصولين من آخر أحكام العمارة في ملك الغير  
**§** رجل له نوبة ماء في يوم معين من الاسبوع فجاء رجل وسقى أرضه في نوبته ذكر الامام  
البرزوي ان غاصب الماء يكون ضامنا وذكر في الاصل انه لا يكون ضامنا وكذا لو أراد سقى  
زرعه من مجرى له فجاء رجل فغصبه الماء ففسد زرعه قالوا لا شيء عليه كالممنوع الراعي حتى  
ضاعت المواشى من الخلاصة **§** ترك أرضه المزروعة ببذره فرباه رجل باذن الوالى حتى  
استحصه فالربيع لصاحب البذور لا يضمن ما أنفق المولى لكنه اذا أدى الخراج يرجع به على  
رب الارض كذا في القنية من الزكاة **§** رجل أراد سقى أرضه فغصبه انسان حتى فسد زرعه  
لم يضمن هذه في الغصب من الخلاصة **§** اشترى حصة ماء وأشرف على الادراك فقال  
للبايع لا تسقيه فان السقى يضره فسقاها وجف العنب يضمن النقصان ان سقاها سقيا غير معتاد



١ أجر أرضه من رجل بخطة فلما حصد المستأجر زرعه وداسه منعه المؤجر من نقله ليدفع  
 الاجرة فافسده المطر لا يضمن ٢ غرس في أرض الغير بغير اذنه والشجرة للغارس ويتصدق  
 بما زاد على قيمة غرسه ولو كان مستحقا فصدق به على نفسه يجوز وليس لصاحب الأرض  
 ملكها بالقيمة ولكن يفرم الغارس نقصان الأرض ان ظهر وقال أبو الليث ملكها بالقيمة  
 ان أضر القلع بالأرض وقبل قيمة شجرة لغيره حق القلع في الغصب من القنية ٣ رجل  
 غصب أرض رجل وزرعها خطة ثم اختصما وهي بذرت تثبت بعد فصاحب الأرض بالخيار  
 ان شاء تركها حتى تثبت ثم يقول له اقلع زرعي وان شاء أعطاه ما زاد البذر فيه وتفسيره عن  
 محمد تقوم الأرض وليس فيها بذرة وتقوم فيها بذرة والمختار انه يضمن قيمة بذرة لكن مبذورا في  
 أرض غيره ٤ رجل زرع في أرضه شعيرة وجاء آخر فزرع عليه خطة بغير أمر صاحب  
 الشعيرة فهو صاحب الخطة وعليه لصاحب الشعيرة ما زاد الشعيرة تقوم الأرض من روعة وغير  
 من روعة ٥ رجل زرع في أرضه برأولم يثبت حتى جاء آخر وبذر فيها شعيرة ثم سقى رب الأرض  
 فثبت الزرع فعلى الذي بذر الشعيرة قيمة بر مبذور في الأرض ثم على رب الأرض قيمة البر  
 والشعيرة مخلوطا مبذورا لانه استهلكها بالسقي ٦ رجل زرع أرض نفسه فجاء آخر وألقى  
 بذره فيها وسقى الأرض أو ألقى بذره فيها وقلب الأرض قبل ان يثبت بذر صاحب الأرض  
 أو لم يقلب وسقى الأرض فثبت البذران فثبت لكل واحد أبي حنيفة وعليه للاول  
 قيمة بذره فلو جاء صاحب الأرض وألقى فيها بذره نفسه ثالثة وقلب الأرض قبل ان يثبت فيها  
 البذر أو لم يقلب وسقى الأرض فثبت البذر كله فثبت من البذر كله له وعليه للغاصب  
 مثل بذره مبذور في أرض غيره هذا اذا لم يكن الزرع نابتا اما اذا زرع المالك وثبت ثم جاء آخر  
 وألقى بذره ان لم يقلب وثبت فالجواب كذا كرنا فان قلب ان كان الزرع النابت اذا قلب مرة  
 أخرى يثبت فكذلك وان كان لا يثبت فالزرع للثاني وعلى الثاني قيمة زرعه ثانيا وفي متفرقات  
 أبي جعفر رجل بذر في أرضه فجاء آخر فسقى تلك الأرض حتى أدرك الزرع فان الزرع في  
 القياس للساقى وعليه قيمة الحب مبذور في الأرض على شرط القرار ان سقى قبل ان يفسد  
 البذر في الأرض وان سقاها بعد فسد البذر في الأرض قبل ان يثبت نباتا له قيمة وثبت بسقيه  
 فان في القياس عليه نقصان الأرض تقوم الأرض مبذورة وقد فسد حبها وتقوم غير مبذورة  
 فيفرم النقصان والزرع للساقى وان سقاها بعد ما ثبت الزرع وصار له قيمة الزرع يوم سقاها  
 فالزرع للساقى وان سقاها بعد ما استغنى الزرع عن السقى لكن السقى أجوده فان الزرع  
 لصاحب الأرض ولائى للساقى وهذا جواب الفقيه أبي جعفر وجواب الفقيه أبي الليث  
 الاجنبى الساقى متطوع ولائى له ٧ أرض بين رجلين غاب أحدهما الشريك ان يزرع  
 نصف الأرض ولو أراد العام الثاني أن يزرع زرع النصف الذي كان زرع وروى أبو يوسف  
 عن أبي حنيفة انه ليس للحاضر ان يزرع بقدر حصته هذا اذا كان أحدهما غائبا وان كان  
 حاضرا فزرع أحدهما الأرض المشتركة بغير اذن شريكه وسقاها قال في التوازل ان كان

الزرع لم يدرك لشريكه ان يقاسم الأرض فما وقع من ذلك في نصيب الزارع أقره وما وقع في  
 نصيب الآخر أمر بقلعه ويضمنه النقصان وان أدرك الزرع أو قرب من الادراك غرم  
 نقصان نصف الأرض وان لم يقاسم وتراضيا ان يعطيه نصف البذر والزرع بينهما ان كان  
 بعد ما ثبت الزرع جاز وقبل النياب لا يجوز وفي فتاوى القاضى الامام قالوا ان كان الأرض  
 تنفعها الزراعة أولا تنفع ولا تنقص فله ان يزرع الكل فاذا حضر الغائب كان له ان ينتفع  
 بالأرض مثل تلك المدة لان في مثل هذا يكون الغائب راضيا بالبقاء وان علم ان الزرع ينقص  
 الأرض أو كان ترك الزراعة ينفعها أو يزيد قوتها لا يكون للحاضر ان يزرع فيها شيئا أصلا  
 ٨ اذا مات رب الأرض بعد ما ثبت الزرع قبل ان يستحصد والبذر من المزارع يبقى العقد  
 الى ان يستحصد الزرع استحقاها هذا اذا قال المزارع أنا لا أقلع الزرع وان رضى المزارع  
 بقلع الزرع فانه لا يبقى عقد المزارعة واذا اختار المزارع القلع فلورثة رب الأرض خيارات  
 ثلاث ان شاء أقلعوا الزرع والمقوع بينهم م وان شاءوا أنفقوا على الزرع بأمر القاضى حتى  
 يرجعوا على المزارع بجميع النفقة وان شاءوا غرموا حصصة المزارع من الزرع والزرع لهم  
 فان مات بعد المزارعة قبل النيات اختلف المشايخ فيه ولولم يمت لم يكن المزارع آخر الزراعة  
 حتى انقضت السنة والزرع بقل فاراد رب الأرض أن يقلع الزرع وأبى المزارع ليس لرب  
 الأرض أن يقلع ويثبت بينهم الجارة في نصف السنة حتى يستحصد والعمل بينهم انصفان  
 حتى يستحصدوه هذا اذا لم يرد المزارع القلع فان أراد القلع فرب الأرض خيارات ثلاث على  
 ما ذكرنا واذا أنفق بعد انتهاء المدة بأمر القاضى رجع على المزارع بنصف النفقة ولو انقضت  
 مدة المعاملة والثمر لم يدرك وأبى العامل انصرم فانه يترك في يده بغير جارة ٩ اذا هرب المزارع  
 في وسط السنة والزرع بقل فانفق عليه رب الأرض حتى استحصد يرجع على العامل بما أنفق  
 بالغام بلغ والقول قول المزارع في قدر النفقة مع عبثه على عمله ١٠ زرع فوما وأخذ بعضهما من  
 الأرض وبني البعض مقولعا أو غير مقولع حتى ثبت فهو بينهما وبين رب الأرض على الشرط  
 فان قلعه ورفع الزرع وكان يتناثر في الأرض فثبت زرع آخر فهو بين الاكاره ورب الأرض بما  
 ذكرنا لكن يجب ان يتصدق الاكاره بالفضل من نصيبه وان ثبت بسقى رب الأرض ومؤنته  
 فهو له وبعد ذلك ان كان للحب قيمة ضمن والا فلا شئ عليه وان سقاها اجنبى كان متطوعا  
 والزرع بين الزارع ورب الأرض على ما شرطنا قال رحمه الله هذا جواب الفقيه أبي الليث  
 وجواب الفقيه أبي جعفر قد ذكر في الفصل الاول في مزارعة بسوط الامام الطوارىسى اذا  
 وقع الزرع وتناثر الحب وجاء انسان وسقاها أو أحدهما حتى ثبت فانه يكون كله للساقى لانه  
 بالسقى صار من ملكا حتى لو سقته السماء أو ثبت بغير السقى يكون مشتركا بينهما ١١ اذا كان  
 البذر من المزارع له ان يدفع الى آخر مزارعة وان لم يأذن له رب الأرض أصلا فلودفع المزارع  
 مزارعة بالنصف الى آخر على ان يعمل ببذره والشرط في المزارعة الاولى أيضا بالنصف  
 فالتأجير بين رب الأرض والمزارع الثاني نصفان ولائى للمزارع الاول ولودفع الى الاول

على ان يعملها ببذره على ان الخارج بينهما نصفان فدفعها الاول الى آخر على ان يعملها ببذره على ان الاول ثلث الخارج والثالث للثاني فالثلث لرب الارض والثالث للمزارع الثاني ويغرم المزارع الاول لرب الارض أجر مثل ثلث الارض ولودفع المزارع الارض الى غيره عارية ليزرعها لنفسه كانت الاعارة جائزة واذا زرعه للمستعير سلم الخارج له ويغرم المزارع الاول لرب الارض أجر مثل جميع الارض ولو كان البذر من رب الارض ليس له ان يدفع الى آخر مزارعة لكن له ان يستأجر الاجراء بحاله فلودفع مع هذا مزارعة من غير اذن رب الارض فالمزارعة جائزة بين المزارع الاول والثاني والخارج بينهما على ما شرط ولائى لرب الارض ولرب الارض والبذر ان يضمن بذره أيهما شاء ان ضمن الاول لا يرجع على الثاني وان ضمن الثاني رجع على الاول فان انتقصت الارض ضمن النقصان الثاني بالاجماع وليس له ان يضمن الاول عند أبي حنيفة وأبي يوسف على القول الآخر هذا اذا لم يأذن له رب الارض اما اذا أذن له في ذلك امانا أو دلالا لقبان قال له اعمل فيه برأيت فدفع لعامل آخر معاملة فعمل فيه فما خرج فهو لصاحب التخييل وللعامل أجر المثل على العامل الاول ولو هلك الثمر في يدي العامل الآخر من غير عمله وهو على رؤس التخييل لا يضمن وان هلك الثمر من عمل الآخر في أمر خالف فيه الأمر الاول والضمان لصاحب التخييل على العامل الاخير ولا يضمن العامل الاول رجل دفع كرمًا معاملة فلما أثمر الكرم والدافع وأهله يدخلون ويأكلون ويحتملون والعامل لا يدخل الا قليلا ان كان ذلك بغير اذن الدافع لا يضمن والضمان على الذين آكلوا وان كان باذنه وهم ممن تجب نفقتهم عليه ضمن نصيب العامل وان كان ممن لا يجب نفقتهم عليه لا يضمن في التوازل وان كانوا قبضوا باذنه وهم ممن لا يجب نفقتهم عليه لا ضمان عليه أيضا قال في القنية وهذا اذا كان الكرم مشتركًا بينهم مشتركًا أو كان الزرع بين الاكارص صاحب الارض أو بين شريكين وأصحاب أحدهما يدقون السنابل قبل الدياس وينفقونها اما اذا باع غمار كرمه ثم أصبح له كفايا أو كفايا كفايا لا يضمن صاحب الكرم ما أكلوا باذنه وان كان تجب نفقتهم عليه لانه ليس له أن يأخذ من هذه الثمار بنفسه فلا يصح اذنه بخلاف الاول انتهى وان قصد الزرع ووجهه من غير اذن الدافع ومن غير ان يشرط عليه ضمن حصته الدافع ولو شرط عليه فتعاقل حتى هلك الزرع ضمن للمالك نصيبه اذا شرط الحصاد عليه فترك حتى هلك يضمن لانه وجب عليه بقبوله فاذا ترك فقد ضيعه لو قال لا اكارا اخرج الجوز أو الحنطة الى الصعراء لانها رطبة فأخر ففسد ضمن ان كان ذلك مشروطا في عقد المزارعة وترك التشديد بعزلة السقي ولو ترك حفظ الزرع حتى أفسده الدواب ضمن وان لم يطرده الجراد حتى أكل ان كان الجراد بحال يمكن طرده ودفعه فاذا لم يدفع ضمن وفي الفتاوى للنسفي اذا كان بقر المالك في يدي الاكار فبعثها مع الراعي الى السرح فضاع لا يضمن هو ولا الراعي البقر المستعار والمستأجر على هذا وقد اضطربت الروايات من المشايخ في هذه المسئلة لوزك البقر برعي اختلاف المشايخ فيه هذه الجملة من

الخلاصة سوى المنقول من القنية الا كار كان يستعمل بقر صاحب الارض فلما فرغ من العمل ذهب بالا لات الى منزله وترك البقر برعي فجاء سارق وسرقه مع بقر القرية ولم يقدر الا كار على القبض أجاب شيخ الاسلام بأنه يضمن الا كار وغيره أجاب بأنه لا يضمن وعليه الفتوى وقال الامام النسفي لو سلم المزارع البقر الى الراعي فهلك لا ضمان عليه ولا على الراعي وفي موضع آخر انه اذا بعته الى السرح يضمن والصحيح ما أجاب به الامام النسفي رحمه الله دفع الاشجار معاملة على ان يقوم عليها ويشد منها المحتاج الى الشد فأخر الشد حتى أصابها البرد وهي أشجار ان لم تشد يضر بها البرد يضمن العامل قيمة ما أصاب البرد وعن الثاني زرع بينهما آخر أحدهما السقي يحجر عليه فان فسد الزرع به ودفع الامر الى الحاكم بذلك فامتنع عنه فعليه الضمان دفع أرضه مزارعة الى محجور وهلك العبد من العمل ان كان البذر من العبد لا ضمان على رب الارض وان كان من ربهما يكون مستأجرًا فيكون عمله لرب الارض وان كان من العبد يكون مستأجرًا في الارض ويكون العبد عاملا لنفسه فلا يضمن اذا هلك غرس تالة على فم قرية فطاعت والغارس في عيال رجل يخدمه فقال المخدم الغرس لي لاني خادى فان كانت التالة للغارس فله وان للرجل والغارس في عياله يعمل له مثل هذا العمل فالشجرة للرجل وان لم يكن يعمل له مثل هذا العمل ولم يغرسها باذنه فهي للغارس وعليه قيمة التالة لصاحبها لانه عكها بالقيمة قلع تالة انسان وغرسها ورباها فهي للغارس بالقيمة من البرازية استأجر أرضا ودفعها مزارعة ففكر بها المزارع ثم المستأجر أجراها من آخر قبل ان يبذر المزارع صح ان كان البذر من المستأجر وللمزارع ان يطالب المستأجر بأجر مثل عمله ولو لم يشرط على الحراث حفر التمر ولا يجب عليه أجر ما حفر مزارع جمع سرقينا وكان التراب من رب الارض والبقر من المزارع فهو مشترك بينهما لان الخلط بالاذن نجم الاثمة البخاري السرقين كله للمزارع وعليه قيمة التراب ان كان له قيمة والا فلا شيء عليه (٣) قاضي غلام غزي سرقين كله لرب الارض قال استاذنا وهو الاصول فان المزارع لا يجمع سرقين لنفسه بل يباقيه في أرض رب الارض عادة الحراثون الذين عليهم قرض لارباب الاراضى بسواد البلد يخرجون السرقين من قبل الادخال في الارض الا اذا قال لرب الارض خذ السرقين من مكان كذا بعينه فحينئذ يكون له حصته الامر الذي يقال ذرات الارض يترك الحفظ كدسه لئلا اذا كان الحفظ عليه متعارفا من القنية رجل أنلف شرب انسان بان سقى أرضه بشرب غيره قال الامام البردوي ضمن وتفسير ضمان الشرب في شرب الاصل للسرخسي انه ينظر بكم يشترى لو كان يبعه جائزا وقال الامام خواهرزاده لا يضمن وعليه الفتوى من الخلاصة يجوز رفع الجدم من الحياض التي في بلادنا للشفة كالماء ولو سقى أرضه فانجمد الماء فيه فذلك أحد دفع ذلك الجدا لا اذا أعد أرضه ليجمد الماء فيه الساقى من البئر لا يملك بنفس ملء الدلو حتى يصبه



عن رأس البئر خلافاً للمحمد والمحمد يطب بملك الخطب بنفس الاحتطاب ولا يحتاج الى ان يشده  
ويحمه حتى يثبت له الملك من القنية

### ﴿الباب الخامس والعشرون في الوقف﴾

الناظر اذا مات بمجه لا غلات الوقف لا يضمن اما اذا مات بمجه لا مال البذل فانه يضمنه ومعنى  
ضمائه صبر ورته ديناً في تركه كان امانات الاشياء وفي قاضيان اذا شرط الواقف  
الاستبدال بنفسه في أصل الوقف يصح الشرط والوقف بملك الاستبدال فلو باع أرض  
الوقف وقبض الثمن ثم مات ولم يبين حال الثمن يكون ديناً في تركه ولو باعها وهب الثمن  
صحت الهبة ويضمن الثمن في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف لا تصح الهبة انتهى ﴿المتولى﴾  
اذا خلط أموال الاوقاف المختلفة يضمن الا اذا كان بأمر القاضي ولو خلط مال الوقف بمال  
نفسه لا يضمن وقيل يضمن ولو تلف مال الوقف ثم وضع مثله لم يبرأ وجب له برأيه انفاقه في  
التعمير وان رفع الامر الى القاضي فينصب القاضي من يأخذه منه فيبرأ ثم يرد عليه من  
أمانات الاشياء وفي قاضيان متولى الوقف اذا صرف دراهم الوقف في حاجة نفسه  
ثم أنفق من ماله مثل تلك الدراهم في الوقف قال الشيخ الامام هذا جائز ويرأى عن الضمان  
قال ولو خلط من ماله مثل تلك الدراهم بدراهم الوقف كان ضامناً للكل انتهى ﴿وفي﴾  
الخلاصة مسجد له أوقاف مختلفة لأبأس للقيم أن يخط غلتها وان خرب حافوت منها فلا بأس  
بما رتبته من غلة حافوت أخرى كان الواقف واحداً أو مختلفاً ولو خلط المتولى دراهمه  
بدراهم الوقف صار ضامناً وطريق خروجه من الضمان التصرف في حاجة المسجد والرفع الى  
الحاكم انتهى وفي القنية لو أذن القاضي للقيم خلط مال الوقف بماله تخفيفاً عليه جاز  
ولا يضمن وكذا القاضي اذا خلط مال الصغير بماله وعن أبي يوسف الوصي اذا خلط مال الصغير  
بماله لا يضمن ﴿قيم﴾ يخط غلة الرهن بغلة البواري فهو سارق خائن انتهى ﴿قيم الوقف﴾ اذا أنفق  
من ماله على الوقف يرجع في غائه فله الرجوع من مشتمل الاحكام ﴿وللمتولى ان يفعل في﴾  
المسجد من مال الوقف ما يرجع الى احكام البناء دون ما يرجع الى النفس حتى لو فعل يضمن  
ولو فعل من مال نفسه لا بأس به هذه في كراهة استقبال القبلة في النخل من الهداية ﴿وليس﴾  
للمشرف على القيم ان يتصرف في مال الوقف وقيل ليس للمتولى ان يفتح للمسجد باذخانة ٣  
وقيل لو فيه تكبير الجماعة فله ذلك وللمتولى ان يتخذ بسطح بيت الوقف خصالاً كان يزيد في  
أجرته ولو كان المتولى أميناً فاستأجر من يكتب حساباً فبالأجر يجب في ماله لاني الوقف من  
القصولين ﴿مسجد بابه على مهب الريح﴾ فيصيب المطر باب المسجد فيشق على الناس دخول  
المسجد للقيم ان يأخذ طبله على باب المسجد من غلة وقف المسجد اذا لم يكن فيه ضرر لاهل  
الطريق ﴿وللمتولى ان يشترى من غلة وقف المسجد سلماً يصعد على السطح يطينه وكذا﴾

(٣) منقذ الهواه

يعطى الذي يكس الثلج أو التراب وينقله من المسجد ﴿رجل قال جعلت حجرى لدهن سراج﴾  
المسجد ولم يزد على هذا صارت الحجرة وقفاً على المسجد اذا سلمها الى المتولى وليس للمتولى أن  
يصرف غلته الى غير الدهن ﴿قيم المسجد أو الوقف﴾ اذا دخل جذوعاً في دار الوقف ليرجع  
في غلته ذلك لان الوصي لو أنفق من ماله على البناء لم يضمنه الا حياط ان يبيع  
الجذوع من آخر ثم يشترى لاجل الوقف ثم يدخله في دار الوقف ﴿مسجد يجنبه ماء انكسر حائط﴾  
المسجد من ذلك الماء ينبغي لاهل المسجد ان يرفعوا الامر الى القاضي ليأمر أهل النهر  
باصلاحه حتى اذا لم يصلحوا وانهدم حائط المسجد ضمنوا قيمة ما انهدم لانه لما أشهد عليهم  
صاروا متلفين بترك الاصلاح من الخلاصة ﴿اذا اجتمع من مال الوقف على الفقراء﴾  
أو على المسجد الجامع ثم ناب الاسلام نائبة بان غلبت جماعة الكفرة فاحتج في ذلك الى مال  
لدفع شرهم قال رحمه الله ما كان من غلة المسجد الجامع يجوز للحاكم ان يصرف ذلك على وجه  
القرض اذا لم يكن للمسجد حاجة الى ذلك المال ويكون ذلك ديناً ﴿مسجد له غلة ذكر الواقف﴾  
في وقفه ان القيم يشترى بذلك الغلة جنازة لا يجوز للقيم أن يشترى ولو اشترى يكون ضامناً  
﴿قوم همروا أرض موات على شط جيحون وكان السلطان يأخذ العشر منهم لان على قول﴾  
محمد ماء الجيحون ليس ماء الخراج وبقر ذلك رباط فقام متولى الرباط الى السلطان فاطلق  
السلطان له ذلك العشر هل يكون للمتولى ان يصرف ذلك العشر الى مؤذن يؤذن في هذا  
الرباط بقرب هذا بسنتين بهذا في طعامه وكسوته وهل يجوز له ذلك وهل يكون للمؤذن ان  
يأخذ من ذلك العشر الذي أباح السلطان للرباط قال الفقيه أبو جعفر لو كان المؤذن محتاجاً  
يطيب له ولا ينبغي ان يصرف ذلك العشر الى عمارة الرباط واغنياً يصرفه الى الفقراء لا غير  
ولو صرف الى المحتاجين ثم أنفقوا في عمارة الرباط جاز ويكون ذلك حسناً ﴿رباط على بابه﴾  
قنطرة على نهر عظيم خربت القنطرة ولا يمكن الوصول الى الرباط الا بمجاورة النهر وبدون  
القنطرة لا يمكن المجاورة هل تجوز عمارة القنطرة بغلة الرباط قال الفقيه أبو جعفر ان كان  
الواقف وقف على مصالح الرباط لا بأس به والا فلا ﴿متولى الرباط اذا صرف فضل غلة الرباط﴾  
في حاجة نفسه قرضاً قال الفقيه أبو جعفر لا ينبغي ان يفعل ولو فعل ثم أنفق في الرباط رجوت  
ان يبرأ وان أقرض ليكون أحرز من الامسالك عنده قال رجوت ان يكون واسعه لانه ذلك  
﴿رجل قال أرضي هذه صدقة بعد وفاتي على المساكين وهي تخرج من اثلي ثم مات﴾  
فاحتاج ولده قال هلال لا يعطى لولده من الغلة شيء الا اذا كان الوقف في صحته ولم يضاف  
الى ما بعد الموت ثم مات وفي ولد الواقف فقراء فحينئذ يكون للمتولى ان يدفع الى كل واحد  
سهماً أقل من مائتي درهم وهو أحق بذلك من سائر الفقراء وان لم يعطهم شيئاً لا يضمن المتولى  
لانه لم يمنع حقاً واجباً لهم وكذلك قالوا في الذي وقف ضيعة في صحته على الفقراء ثم مات وله  
ابنة ضعيفة كان الأفضل للقيم ان يصرف اليها مقدار حاجتها من قاضيان ﴿مرضى﴾  
وقف داره في مرضه جاز من الثلث ولو لم يخرج منه وأجازته الورثة جاز ولو لم يجزوا بطل فيما

زاد على الثالث ولو أجاز بعضهم لا بعضهم جاز بقدر ما أجيز وبطل الباقي إلا أن يظهر للميت مال غير ذلك فينفذ الوقف في الكل ومن لم يجزه لو باع نصيبه قبل أن يظهر للميت مال آخر لا يطل بيعة ويغرم قيمة ذلك ويشتري بها أرضاً ويوقف على ذلك الوجه كذا في الوقف من أحكام المرضى من الفصولين **لو أبرأ القيم المستأجر من الاجرة بعد تمام مدة الاجارة** تصح البراءة عند أبي حنيفة ومحمد ويضمن **ولو المتولى صرف شيئاً من مال الوقف إلى كتابة الفتوى ومحاضر الدعوى لاستخلاص الوقف وأسراج الدرج الكثيرة في السكك والأسواق ليسلة البراءة بدعة وكذا في المساجد ويضمن القيم وكذا يضمن إذا أسرف في السرج في شهر رمضان و ليلة القدر ويجوز الأسراج على باب المسجد في السكة أو السوق **ولو اشترى من مال المسجد شيئاً في شهر رمضان يضمن وهذا إذا لم ينص الواقف عليه أو صرح بثلاث ماله على أن ينفق على بيت المقدس جازو ينفق في سراجيه ونحوه قال هشام فدل هذا على أنه يجوز أن ينفق من مال المسجد على قناريه وسرجه والنقط والزيت **كتب إلى بعض المشايخ هل للقيم أن يشتري المراوح من مصالح المسجد فقال لا الدهن والحصر والمراوح ليس من مصالح المسجد إنما مصالحه عمارته أبو حامد الدهن والحصر من مصالحه دون المراوح قال رحمه الله وهو أشبه بالصواب وأقرب إلى غرض الواقف **أنهم المسجد فلم يحفظه القيم حتى ضاعت خشبه يضمن ولا يضمن القيم إذا وقع الدهن يترده إذا لم يمكنه دفع ذلك الظلم **اشترى القيم من الدهان دهناً ودفع الثمن ثم أفلس الدهان لم يضمن قال رضي الله عنه لو رأى القيم أنه لم يهدم المسجد العام يكون ضرره في القابل أعظم فله هدمه ولو لم يكن فيه غلة للعمارة في الحال فاستقرض العشرة بثلاثة عشر في سنة واشترى من المقرض شيئاً بربا بثلاثة دنائير يرجع في غلته بعشرة وعليه الزيادة **ولو ضمن القيم مال الوقف باستهلاكه ثم صرف قدر الضمان إلى المصروف بدون إذن القاضي يخرج عن الهدية **قال رحمه الله وللقيم الاستدانة على الوقف لضرورة العمارة لا بقيمة ذلك على الموقوف عليهم وقيل ليس له أن يستدين على الوقف له مارة والمختار ما اختاره الصدر الشهيد وأبو الليث أنه إذا لم يكن يده من الاستدانة يرفع إلى القاضي فيأمره بما يجتهد في جمع في الغلة وليس للقيم أن يأخذ ما فضل من وجه عمارة المدرسة ديناً ليه فرقه إلى الفقهاء وإن احتاجوا إليه **للقيم أن يوكل فيما فوض إليه أن عمم القاضي التفويض إليه والأفلا **اجتمع من مال المسجد شيء فليس للقيم أن يشتري به دار الوقف ولو فعل ووقف يكون رفقاً به ويضمن وأفتى محمد بن سلمة بأنه يجوز وقيل هذا استحسان والقياس أنه لا يجوز ويذهب إلى أن يشتري ويبيع بما في الحاكم **ولو اشترى بالغلة حافواً يستغل ويباع عند الحاجة فهو أقرب إلى الجواز **متولى الوقف إذا أجر وقفاً بدون أجر المثل قال الإمام الجليل محمد بن الفضل على أصل أصحابنا ينبغي أن يكون المستأجر غاصباً بالانحصاف ذكر في كتابه أنه يصير غاصباً ويلزمه أجر المثل فقبل له أنفتى بهذا قال نعم وجهه ما قال أن المتولى أبطل شيعته ما زاد على المسمى إلى عام أجر المثل وهو**********************

لا يملك الا بطل فوجب أجر المثل كالأجر ولم يسم شيئاً وقال بعضهم إن المستأجر يصير غاصباً عند من يرى غصب العقار فإن لم ينقص شيئاً من المنزل وسلم كان على المستأجر الأجر لا غير والفتوى على ما ذكرنا أولاً لأنه يجب أجر المثل على كل حال وعن القاضي أبي الحسن السفدي وفي هذا قال رجل غصب دار صبي أو غصب وقفاً كان عليه أجر المثل فإذا وجب أجر المثل غلة فاطنك في الاجارة باقل من أجر المثل من قاضيان **المتولى لو أسكن دار الوقف بلا أجر قبل لاشئ على الساكن وقامة المتأخرين على أن عليه أجر المثل سواء أعدت الدار للغلة أولاً صيانة للوقف عن الظلمة وقطعاً لاطماع الفاسدة وبه فتى وكذا لو أسكن دار الوقف بلا إذن الواقف والقيم يلزمه أجر المثل بالغام بالغ وكذا قالوا في وقف الرهن حتى لم يجز لو سكنه المرتهن يجب أجر المثل وكذا قالوا في متول باع وقفاً فبأنه المشتري ثم عزل المتولى وولى غيره فادعى الثاني على المشتري فساد البيع لزم المشتري أجر المثل سواء أعد للغلة أولاً قال في الملتقط والابن عذوب أصحابنا أن لا يلزم الأجر في الرهن ولو معد للغلة **ولو أجر القيم باقل من أجر مثله قدر ما يتغابن فيه الناس حتى لم يجز فسكنه المستأجر لزم أجر المثل بالغام بالغ على ما اختاره المتأخرون وكذا لو أجره اجارة فاسدة من دعوى الوقف من الفصولين قلت وتقدم بعض هذه المسائل في غصب العقار **متولى الوقف إذا أجر ضيقة من رجل سنين معلومة ثم مات المؤجر ثم المستأجر قبل انقضاء المدة فزرع ورثة المستأجر الأرض بذرهم قال الشيخ محمد بن الفضل الغلة تكون لورثة المستأجر وعليهم نقصان الأرض إذا انتقصت الأرض بزراعتهم بعد موت المستأجر يصرف ذلك النقصان إلى مصالح الوقف لاحق للموقوف عليهم الأرض في ذلك لأن الضمان بدل عن نقصان وحق الموقوف عليهم في منفعة الأرض لا في عين الأرض **متولى الوقف إذا استأجر رجلاً في عمارة المسجد بدينهم ودائق وأجر مثله درهم فاستعمله في عمارة المسجد ونقد الأجر من مال الوقف فالوايكون ضامناً جميع ما نقد لأنه أوفى الأجر أكثر مما يتغابن الناس فيه فيصير مستأجر لنفسه دون المسجد فإذا نقد الأجر من مال المسجد كان ضامناً **المتولى إذا أمر المؤذن أن يخدم المسجد وسمى له أجراً معلوماً لكل سنة قال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل تصح الاجارة لأنه يملك الاستئجار لخدمة المسجد ثم ينظر إن كان ذلك أجر عمله أو زيادة يتغابن فيه الناس كانت الاجارة للمجد فإذا نقد الأجر من مال المسجد حل للمؤذن وإن كان في الأجر زيادة على ما يتغابن فيه الناس كانت الاجارة للمتولى لأنه لا يملك الاستئجار للمجد يغيب فاحش وإذا أدى الأجر من مال المسجد كان ضامناً وإذا علم المؤذن بذلك لا يحمل له أن يأخذ من مال المسجد **رجل غصب أرضاً موقوفة على الفقراء أو على وجه من وجوه البر كان للمتولى أن يستردها من الغاصب فإن كان الغاصب زاد في الأرض من عنده أن لم تكن الزيادة مالا متقوماً بان كرب الأرض أو حفر النهر أو التي فيه السرقين واختلط ذلك بالتراب وصار بمنزلة المتهلك فإن القيم يسترد الأرض من الغاصب بغير شيء فإن كانت الزيادة مالا متقوماً كالبناء والشجر يؤمر الغاصب برفع البناء************



وقامع الاشجار ورد الارض ان لم يضر ذلك بالوقف وان اضر بالوقف بان يخرب الارض بقطع الاشجار والدار برفع البناء لم يكن للغاصب ان يرفع البناء ويقطع الاشجار الا ان القسم يضمن قيمة الغراس مقلوعة وقيمة البناء مرفوعة ان كانت للوقف غلة في يد المتولى تكفي لذلك الضمان وان لم تكن للوقف غلة يؤجر الوقف فيعطى الضمان من ذلك وان اختار الغاصب قطع الشجر من اقصى موضع لا يخرب الارض فله ذلك ولا يجبر على اخذ القيمة ثم يضمن القسم ما بقى في الارض من الشجر ان كانت له قيمة **وقف** استولى عليه غاصب وحال بينه وبين المتولى ويجز المتولى عن الاسترداد واراد الغاصب ان يدفع قيمتها كان للمتولى ان يأخذ القيمة ويصالحه على شئ ثم يشتري بالمأخوذ من الغاصب أرضا تكون وقفا على شرائط الاول لان الغاصب اذا جحد الغصب بصير منزلة المستهلك فيجوز اخذ القيمة **وقف** رجل غصب أرضا موقوفة قيمتها ألف ثم غصبها منه رجل آخر بعد ما زادت قيمة الارض وصارت تساوي ألفي درهم فان المتولى يتبع الغاصب الثاني ان كان مليا على قول من يرى جعل المقار مضمونا بالغصب لان تضمين الثاني أنفع للوقف فان كان الاول املا من الثاني يتبع الاول لان تضمين الاول يكون أنفع للوقف واذا اتبع القيم أحدهما برى الآخر عن الضمان من قاضيان **وقف** أرض الوقف اذا غصبها غاصب وأجرى عليها الماء حتى صارت بحرا اتصلت للزراعة يضمن قيمتها ويشتري بقيتها أرضا أخرى فتكون الثانية وقفا مكانها **وقف** لورفع انسان من حبش المسجد وجعله قطعاً قطعاً يضمن **وقف** رجل قال أرضي هذه صدقة بعد وفاتي على المساكين وهي تخرج من الثلث ثم مات فاحتاج ولده قال لاهل لا يعطى لولده من الغلة الا اذا كان الوقف في صحته ولم يضاف الى ما بعد الموت فحينئذ يدفع المتولى الى اولاد الواقف شيئا الى كل واحد منهم أقل من مائتي درهم وهم أحق بذلك من سائر الفقراء فان لم يعطهم شيئا لا يضمن **وقف** رجل قال أرضي هذه صدقة موقوفة على المحتاجين من ولدي ولدي في ولده الاحتياج واحد قال الامام الفضل يوصرف نصف الغلة اليه والنصف الى الفقراء فقيل له فان أعطى القيم نصف الغلة فقير واحد اهل يجوز قال يجوز على قول أبي يوسف لان الفقراء لا يمحسون فيكون الجنس من الخلاصة **وقف** اذا جعل الوقف على شراء الخبز والحب والتصدق به على الفقراء قال أبو نصر الدبوسي يجوز عندي ان يتصدق بعين الغلة من غير شراء خبز ولا ثوب لان التصديق هو المقصود حتى جاز التصرف بالتصدق دون الشراء ولو وقف على ان يشتري به الخيل والسلاح فيحمل عليها في سبيل الله تعالى جاز ذلك فان كان أمره ان يتصدق بالخيل والسلاح على محتاجي المجاهدين جاز التصديق بعين الغلة كالخبز والحب وان شرط ان يسلم الخيل والسلاح لجهاد من غير غلب ولا يسترد لمن أحب ثم يدفع الى من أحب جاز الوقف ويستوى فيه الغني والفقير ولا يجوز التصديق بعين الغلة ولا بالسلاح بل يشتري الخيل والسلاح ويبدلها لاهلها على وجهه لان الوقف وقع للأباحة لا للتبليغ وكذا الوقف على شراء الغنم وعلفها جاز ولم يجز اعطاء الغلة ولو وقف ليضيء أولي يهدي الى مكة فيدفع عنه في كل سنة جاز وهو دائم أبدا وكذا كل ما كان من

هذا الجنس يراعى فيه شرط الواقف ولو وقف على محتاجي أهل العلم ليشترى لهم الثياب والمداد والكاغد ونحوها من مصالحهم جاز الوقف وهو دائم لان العلم طابا الى يوم القيامة وتجوز مراعاة شرطه ويجوز التصديق بعين الغلة وان كان أباحة وأجارة فلا **وقف** على ان يدفع الى كل من يقرأ القرآن كل يوم من من الخبز وربع من من اللحم فللقيم ان يدفع اليهم قيمة ذلك ورقا ولو وقف على ان يتصدق بفاضل غلة الوقف على من يسأل في مسجد كذا كل يوم كذا فللقيم ان يتصدق على السؤال في غير ذلك المسجد أو خارج المسجد أو على فقير لا يسأل قال رحمه الله الاول عندي ان يراعى في هذا الاخير شرط الواقف **وقف** لو انكشف سقف السوق فغلب الحر على المسجد الصيني لوقوع الشمس فيه فللقيم سد سقف السوق من مال المسجد بقدر ما يندفع به هذا القدر **وقف** دار مسجلة بأجر مثلها خصة وما كان يعطى الساكن فيها الا ثلاثة ثم ظفر القيم بمال الساكن فله ان يأخذ ذلك النقصان ويصرفه الى مصرفه قضا وديانة **وقف** قيم أنفق في عمارة المسجد من مال نفسه ثم رجع بمثلها في غلة الوقف جاز سواء كان عليه ٢ مستوفى غالبا أو غير مستوفى وفي أدب القاضي للخصاف يقبل قول الوصي في المحتمل دون القيم لان الوصي من فوض اليه الحفظ دون التصرف وكثير من المشايخ سوى بين الوصي والقيم فيما لا بد فيه من الاتفاق رقوا يقبل قواهم ما فيه وقاسوه على قيم المسجد أو واحد من أهله اذا اشترى للمسجد ما لا بد منه كالصير والحشيش والدهن أو أجرة الخادم ونحوه ولا يضمن للاذن دلالة ولا يعطل المسجد كذا هذا وبه يفتى في زماننا من الفقيه **وقف** اشترى بيتا ولكنه ثم ظهر انه وقف يجب أجرة المثل **وقف** سئل بعض المفتين رجل زرع في أرض الوقف بدون اذن المتولى ٢ برين كانه شراء غلة واجب شوديا غلة زمين چخانه كهدهه وداست دران موضع سه يل يا چهاريل قال نكاه كنند كه وقف را کدام بهر است شراء غلة يا غلة زمين برداشتن آن طلب كنند وقال بعضهم ينبغي ان يجب الثلث أو الربع على عرف ذلك الموضع **وقف** لو اراد المتولى ان يشتري ضيعة بغلة الوقف لتكون موقوفة على وجه الوقف الاول فقد وقعت ولم يوجد فيه رواية فقبل يحيزه القاضي ثم انفقوا على انه لم يجز ويضمن المتولى لوفعه لانه يجوز على الوقف شراء ما يكون فيه عمارة الوقف وزيادة غلته وأما ما يكون وقفا على وجه ذلك الوقف فهو وقف آخر لا من مصالح الوقف الاول الا يرى ان غلته تصرف الى عمارة نفسه وما فضل يصرف الى عمارة الوقف الاول وفي ائتمنة اجتمع من مال المسجد شئ فقيل ليس للقيم ان يشتري به دارا للوقف ولو فعل ووقف يكون وقفه ويضمن وقيل يجوز استحسانا وبه أفتى محمد بن سلمة وسئل شمس الائمة الحلواني عن وقف تمدرست غلاله هل للمتولى ان يبيعه ويشتري بثمنه آخره كانه قال نعم قيل له لو لم يعطل ولكن يوجد بثمنه ما هو خير منه قال لا يبيعه وقيل لم يجز بيع الوقف يعطل

(٢) على هذا الزارع هل يجب شراء الغلة أو أجرة الارض على ما هو المتعارف في ذلك المحل من الثلث أو الربع قال ينظر المتولى ويطلب الانفع للوقف منهما

أولا وكذا لم يجز الاستبدال به قال قاضيان إذا لم يشترط الواقف الاستبدال أشار في السير إلى أنه لا يملك الاستبدال إلا القاضي إذا رأى المصلحة ❶ وقف على معلومين يحصى عددهم ولو نصبوا متوليا بلا إذن القاضي لم يجز وهو المختار وما انفق هذا المتولى في الوقف لا يضمن لانه لما أجزا الوقف وأنه ليس بتول صار غاصبا فتكون الغلة له فلا يضمن وهذا على ظاهر الرواية والفتوى على أن منافع الوقف تضمن في الغصب كما مر هذه الجلة من الفصولين ❷ مات القيم فاجتمع أهل المسجد وجعلوا رجلا متوليا به غير أمر القاضي فانفق المتولى في المسجد بالمعروف تكلم المشايخ في جواز هذه التولية والمختار أن لا تجوز ولا يضمن ما انفق من مال المسجد على المسجد من الخلاصة ❸ لو أجزا الموقوف عليه ولم يكن ناظرا حتى لم يصح وأذن للمستأجر في العمارة فانفق لم يرجع على أحد وكان متطوعا كذا في أواخر الفصول الثالث من الأشباه نقلنا عن الخزانة ❹ أجزا الموقوف عليه عشرين ثم مات بعد خمس وانتقل إلى مصرف آخر انتقضت الاجارة ورجع بمات من الاجرة في تركة الميت من اجارات القنية ❺ رجل وقف في صحته ضيعة ومات وجار رجل وادعى أن الضيعة له فأقر بعض الورثة أو استخاف فشكل قال الفقيه أبو جعفر لا يصح لوارث على إبطال الوقف ويضمن هذا الوارث للمقر له قيمة حصته من تركة الميت في قول من يرى العقار مضمونا بالغصب ❻ دار موقوفة على أخوين غاب أحدهما وقبض الحاضر غلبها تسع سنين ثم مات الحاضر وترك وصيا ثم حضر الغائب وطلب الوصي بضيعة من الغلة قال الفقيه أبو جعفر إن كان الحاضر الذي قبض الغلة هو القيم كان للغائب أن يرجع في تركة الميت بحصته من الغلة والافاقلة كلها للحاضر في الحكم ولا يطيب له بل يتصدق بما قبض من حصه الغائب من الخلاصة ❽ لم يأخذ الإمام من غلة الوقف سنين ثم مات لا يورث لأن هذه صلة لم تقبض ولا يجوز أخذه للإمام الثاني وينبغي أن يصرف إلى عمارة أوقاف الإمام ❾ إذا كان ربع غلة الوقف للعمارة وثلاثة أرباعها للفقراء لم يجز للقيم أن يصرف ربع العمارة إذا استغنى عنها إلى الفقراء وإن استرد ذلك من حصتهم في السنة الثالثة ❿ وقف على عالم بعينه لا يصرف نصف غلته إلى نفسه ونصفها إلى من يختلف إليه في درسه ولم يختلف إليه أحد في السنة فصرف الكل إلى نفسه ثم ندم على صرف نصيب غيره إليه فقال هذه لقطة فتصدق بها على الفقراء كرده غلة إلى مسجد قد خرب وفي المحلة مسجد آخر ليس لأهل المحلة أن يصرفوها إليه ❻ جدم موقوف على أهل مسجد معين إذا بقي منه شيء يضيع ويذوب وغرض الواقف التصرف باستمتاع الناس لا التضييع جاز لأهل المحلة أن يأخذوه إلى بيوتهم ❽ قضى القاضي بدخول أولاد البنات في الوقف على أولاد الأولاد بعد مضي سنين لا يظهر حكمه إلا في غلة المستقبل دون ماضي قبل أليس يستند الحكم إلى وقت الوقف فقال بلى وإن كان في حق الموجود وقت الحكم وغلات تلك السنين معدومة كالحكم بفاد النكاح بغيرولى لا يظهر في الوطأت الماضية والمهر قبل أليس أن القضاء يظهر في عدم وقوع الثلاث إن كانت معدومة فقال إنما يظهر في حكمها لا فيها وهو بطلان

محابة النكاح وإنما هو أمر باق بخلاف الغلة المستمكة ولو كانت غلة السنين الماضية قائمة يستحق أولاد البنات حصتهم منها ❶ وفي وقف الناصبي إذا أجزا الواقف أرقبيه أو وصى الواقف أو القاضي أو أمينه وقال قبضت الغلة فضاءت أو صرفتها على الموقوف عليهم م وأنكر وأقال القول له مع يمينه ❷ ولا يجوز بيع قطعة من الوقف ليرم ما بقي ولا يبيع البناء القديم فإن عدم المشتري البناء فلا يقاضى إن يضمن البائع أو المشتري فإن ضمن البائع نفذ بيعه وإن ضمن المشتري لا ينفذ ويملك المشتري البناء بالضممان ويكون الضمان للوقف لا للموقوف عليه ❸ رجل وقف ضيعة في صحته ثم مات وادعى إنسان أن الضيعة له فأقر الورثة بذلك لم يبطل الوقف ويضمنون له قيمة الضيعة من تركة الميت بالإجماع لأنهم أقرروا بالآلاف العقار والعقار مضمون بالآلاف وإن أنكر الورثة فلا يمين عليهم إن أراد المدعي أخذ الضيعة وإن أراد أخذ قيمتها فلا تخلفهم ❹ لو زرع الواقف الأرض الموقوفة بذرا نفسه وقال زرعتها لنفسى فالقول قوله والزرع له ولو سأل أهل الوقف من القاضي أن يخرجها من يده لا يخرجها من يده ولو فعل ذلك المتولى يخرجها من يده وما نقص من الأرض وهذا الفرق يصح عند أبي يوسف لانه لا يشترط التسليم إلى المتولى وعند محمد يخرج الأرض من يد الواقف أيضا لانه شرط التسليم إلى المتولى ❺ ولا بأس ببناء المنارة من غلة أوقاف المسجدين كان فيه مصلحة المسجد أو يكون الأذان عليها أسمع للقوم من ❻ ويجوز شراء الدهن والخصر والخشيش من غلة المسجد إذا شرط الواقف ذلك والأفلا يجوز وإن لم يعرف شرط الواقف ينظر إلى ما قبله فإن كانوا يشترطون ذلك من غلة المسجد جاز والأفلا يجوز إن يترك سراج المسجد فيه من وقت الغروب إلى ثلث الليل ويجوز أكثر من الثلث إلا أن يكون في موضع جرت العادة بتركه في الليل كله كمسجد بيت المقدس والحرام ومسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس للقاضي أن ينصب خادما للمسجد باجر بدون شرط الواقف من الوجيز ❽ لو كانت أرض الوقف متصلة ببيوت المصر يرغب الناس في استجار بيوتها وتكون غلة ذلك فوق غلة الزرع والنخل كان للقيم أن يبنى فيها بيوتا ويأجرها إذا استغلل بهذا الوجه أنفع للفقراء ❾ بيع غلة المسجد بأذن الجماعة بلا إذن القاضي يجوز وقال المتقدمون الأولى أن يكون بأذن القاضي وقال المتأخرون الأولى أن يكون بلا إذن القاضي لقلبه الطمع في هذا الزمان من الفصولين ❿ لو استأجر القيم أجيرا بدرهم ودائق وأجر مثله درهم يضمن جميع ما دفع إليه والاجارة وقعت له من الخلاصة ❻ سكن الدار سنين برغم الملك ثم استحق للوقف بالبينة العادلة لا يجب عليه أجر ما مضى ❽ ادعى القيم منزلا وقف في يدرجل فجحد فاقام عليه البينة وحكم بالوقفية لا يجب عليه أجر ما مضى وأما إذا أقر بالوقفية وكان متعنتا في الإنكار وجبت الاجرة وفي المحيط سكنها سنة ثم ظهر رانها وقف أو أصغر يجب أجر المثل بخلاف ما مر ❾ استأجر رجل دار الوقف فأخذها المستأجر القديم منه بالغلبة والقهر وسكن فيها تمام المدة فالأجر على القديم دون الجديد وكذا لو غصبها منه القديم بعد تسليم القيم الدار المستأجرة إليه ❽ أحد الشرىكين



إذا استعمل الوقف كله بالقبلة أو غير مدون اذن الآخر فعليه أجر حصة الشرع سواء كان وقفا على سكنه ما أو موقوفه للاستغلال وفي الملك المشترك لا يلزم الاجر على الشرع إذا استعمله كله وان كان ممددا لاجارة و ليس للشرع الذي لم يستعمل الوقف ان يقول لا آخر انا استعمله بقدر ما استعملته لان المهايأة انما تكون بعد الحوصلة **§** ضيعة موقوفة معدة للاجارة في يدرجل بغير حق أجر بعضها واستعمل بعضها ثلاث سنين ثم قضى القاضي بوقفها بالبينة العادلة فلم يوقف عليهم اذن طلب أجر مثل الارض التي أجرها المدعي عليه **§** دفع الامام واحدة من الدور الموقوفة الى وجهه الى رجل مجانا فساكن فيها مدة وكان القيم سلم هذه الدور اليه ليستغلها بنفسه فعلى الساكن أجر المثل **§** لو وضع القيم في فناء مسجد سوق كراسي وسررا وبأجرها وبصرف الى نفسه والامام فقال ليس له ذلك وعند ناله ان يصرف الاجرة الى من شاء لان السرر ملكه وان لم تكن ملكه يتصدق بها على الامام اذا كان فقيرا **§** لا يجوز ازالة الخائط الذي بين المسجدين ليجعلهما واحدا اذ لم يكن فيه مصلحة ظاهرة وكذا رفع سقفه ويضمن القيم ما أنفق فيه من مال المسجد **§** صغير كان بأخذ من السقاية ماء لاصلاح الدواة أو قصه لاشرب ثم بلغ وندم لا يكفيه التذم بل يرد الضمان الى القيم ولا يجوز به صب مثله في السقاية **§** أخذ من السقاية ماء مرة بعد أخرى حتى بلغ جرة مثلا وكان القيم قد صب في تلك السقاية خمسين جرة فصب هو جرة قضاء للحق بغير اذن القيم صار ضامنا لكل **§** دار موقوفة للماء وطلعه ليس للقيم ان يشتري من غلته خاوية لسقي الماء من القنية **§** لو بنى المتولى في أرض الوقف فان كان بمال الوقف فهو وقف وان كان بماله للوقف أو طاق فهو وقف وان كان لنفسه بان أشهد على ذلك فهو له ولو بنى في أرض الوقف غير المتولى فان كان باذن المتولى ليرجع فهو وقف والا فان بنى للوقف فهو وقف وان بنى لنفسه أو أطلق له رفعه لولم يضر وان أضرفه والمضيق لماله فلير بص الى خلاصه وفي بعض الكتب للناظر ملكه باقل القيمتين للوقف منزوعا وغير منزوع بمال الوقف **§** الاستدانة على الوقف لا تجوز الا اذا احتج اليها لمصلحة الوقف كتعمير وشراء بذر فحجوز بشرطين الاول اذن القاضي الا اذا كان المتولى يعدمه فيستدين بنفسه الثاني أن لا يتيسر اجارة العين والصرف من أجرها وليس من الضرورة الصرف على المستحقين والاستدانة القرض أو الشراء بالنسيئة وهل يجوز للمتولى ان يشتري متاعا باكثر من قيمته ويبيعه وبصرفه على العمارة ويكون الرجوع على الوقف الجواب نعم كما حرره ابن وهبان **§** اقالة الناظر عقد الاجارة جائزة الا في مستلزمين الاول اذا كان العاقد ناظرا قبله الثانية اذا كان الناظر يعمل الاجرة **§** لو شرط الواقف ان يتصدق بفاضل الغلة على من يسأل في مسجد كذا كل يوم لا يجب مراعاة شرطه فلا قيم أن يتصدق على سائل غير ذلك المسجد أو خارج المسجد أو على من لا يسأل وكذا يجوز للقاضي الزيادة على معلوم الامام اذا كان لا يكتفي وكان عالما بقيام الدور والحوائث المسببة في يد المستأجر بمسكها بغير فاحش بنصف

أجرة المثل أو نحوه لا يعذر أهل الحلة بالسكوت عنه اذا أمكنهم رفعه ويجب على الحاكم ان يأمره بالاستجار بأجر المثل ويجب عليه تسليم زائد السنين الماضية ولو كان القيم ساكنا مع قدرته على الرفع الى القاضي لا غرامة عليه وانما هي على المستأجر واذا ظفر الناظر بمال الساكن فله أخذ النقصان منه فيصرفه في مصرفه قضاء وديانة **§** اذا قبض المستحق المعلوم ثم مات أو عزل فانه لا يسترد منه حصة ما بقي من السنة **§** الناظر اذا أجر انسا ناهرب ومال الوقف عليه لا يضمن بخلاف ما اذا فرط في خشب الوقف حتى ضاع فانه يضمن **§** اذا حصل تعمير الوقف في سنة وقطع معلوم المستحقين كلهم أو بعضهم فاقطع لا يبيح لهم دينا على الوقف اذ لا حق لهم في الغلة زمن التعمير بل زمن الاحتياج اليه عمر اولادهم واذا صرف الناظرهم مع الحاجة الى التعمير فانه يضمن واذا ضمن هل يرجع عليهم بمعد دفعه لكونهم قبضوا وما لا يستحقونه أو لا لم أره صريحا لكن القواعد تدل على عدم الرجوع فانهم قالوا في باب النفقات ان مودع الغائب اذا أنفق الودعة على أبوى المودع بغير اذنه واذن القاضي فانه يضمن واذا ضمن لا يرجع عليهم الى غير ذلك بخلاف ما لو شرط الواقف قضاء دينه ثم يصرف الفاضل الى الفقراء فلم يظهر دين في تلك السنة فصرف الفاضل الى المصرف المذكور ثم ظهر دين على الواقف حيث يسترد ذلك من المدفوع اليهم لان الناظر ليس بمعد في هذه الصورة لعدم ظهور الدين وقت الدفع فلم يملكه القابض فكان للناظر استرداده وفي مسئلتنا هو متعدي لكونه صرف عليهم مع علمه بالحاجة الى التعمير هذه الجلة من الاشياء **§** المستأجر يبنى في دار الوقف على ان يرجع في الغلة وله الرجوع **§** حانوت وقف بني فيه ساكنه بلا اذن متوليه وقال أنفق كذا ولم يضر رفعه بينائه القديم رفعه وهو للساكن وان تضرر برفعفه فهو الذي ضيع ماله فبتر بص الى أن يتخاص ماله من تحت البناء ثم يأخذه ولا يكون بناء المستأجر فيه مانعا من صحة الاجارة من غيره ولو واسطلموا على ان يجعل ذلك للوقف بشئ لا يجاوز اقل القيمتين منزوعا أو مبنيا فيه جازر لو بنى بامر متوليه على ان يرجع في غلة الوقف والبناء للوقف ويرجع بما أنفق **§** امام المسجد رفع الغلة وذهب قبل مضي السنة لا يسترد منه غلة بعض السنة والعبرة بوقت الحصاد فان كان الامام وقت الحصاد يؤم في المسجد يستحق من الفصولين **§** أم الامام شهرا واستوفى غلة السنة ثم نصب أهل الحلة اماما آخر ليس لهم ان يستردوا ما أخذوا وكذا لو انتقل بنفسه لو أخذ الامام الغلة وقت الادراك ثم انتقل لا يسترد منه حصة ما بقي من السنة كالقاضي اذا مات وقد أخذ رزق السنة من القنية **§** اذا طالب أهل الحلة القيم ان يقرض من مال المسجد للامام فاني قاضيه القاضى به فاقرضه ثم مات الامام مقلدا لا يضمن القيم لانه لا يضمن بالاقرض باذن القاضي لان للقاضي الاقرض من مال المسجد من دعوى الاشياء **§** متولى الوقف اذا باع شيئا باكثر من قيمته ثم أقال البيع لا يصح كذا في وصايا المشتغل نقلا عن العمادية **§** ليس للمتولى ابداع مال الوقف والمشهد الايمن في عماله ولا اقراضه فلو اقراض ضمن وكذا المستقرض وذكر ان القيم لو اقراض مال المسجد ليأخذه

عند الحاجة وهو أحرز من أمساكه فلا بأس وفي (عده) يسع المتولى اقراض ما فضل من غلة  
الوقف لو أحرز ليس للقيم في هذا الزمان أن يزرع في أرض الوقف المتولى لو أبر المشتري  
يصح ويضمن عندهما ولا يصح عند أبي يوسف من الفصولين القيم إذا ادعى أنه أنفق  
من مال نفسه على الوقف وأراد الرجوع لا يكون له ذلك لأنه ادعى ديناً لنفسه على الوقف فلا  
يصدق بمجرد الدعوى بلاينة هذا إذا ادعى الاتفاق من مال نفسه وإن ادعى الاتفاق من  
مال الوقف فلا بد ادعى ما ينفي في تلك المدة على مثلهما قبل قوله كذا في مشتمل الهداية تعلقاً من  
العمادية من الوصايا بعث شمعاً في رمضان إلى مسجد فأحرق وبقى منه ثلثه أو دونه ليس  
للإمام ولا للمؤذن أن يأخذه بغير إذن الدافع ولو كان العرف في ذلك الموضع أن الإمام يأخذه  
من غير صريح الإذن في ذلك فله ذلك من القاعدة السادسة من الأشباه القيم الوقف  
لو أدخل جنداً في دار الوقف ليرجع في غنمه الهذلك كالوصى لو أنفق من ماله على بنيم  
ليرجع له ذلك والاحتياط أن يبيع من آخر ثم يشتريه للوقف وفي محل آخر من العدة قيم الوقف  
لو أنفق من ماله شيئاً في عمارة الوقف فلا والله أنه يرجع فله الرجوع والأفلا بخلاف وصى  
شمرى للبيتيم فإنه ليس بمتبرع شرط الرجوع أو لا والوارث كالوصى المتولى لو صرف إلى  
العمارة من خشب مملوك له ودفع غنمه من مال الوقف كان له ذلك أذ ذلك المعاوضة من مال  
نفسه كوصى بملك صرف ثوب مملوك إلى الصبي ودفع غنمه من مال الصبي ولكن لو ادعى  
لا يقبل قوله وهذا يشترط أن لو أنفق ليرجع له الرجوع في مال الوقف والبيتيم من غير أن يدعى  
عند القاضي أمالو ادعى عند القاضي وقال أنفق من مالى كذا وكذا في الوقف والبيتيم  
لا يقبل قوله من الفصولين حوض حمام وقف في طريق المسلمين فوقع فيه صغير فهلك فالدبة  
على عاقلة الموقوف عليهم هذه في الجنائيات من القنية نجم الأئمة البخاري إمام لا يؤم ذات  
السنة وبأخذ المرسوم كاه تم عزل ونصب غيره يسترد منه حصته مالم يؤم ويصرف إلى  
العمارة وإن لم يخرج قال الإمام الثاني وقدم أنه لا يسترد منه وإن أم شهر واحد ثم عزل  
وانتقل لم يكن في المسجد إمام ولا مؤذن واجتمعت غلات الإمام والمؤذن سنتين ثم نصب  
إمام ومؤذن لا يجوز صرف شيء من تلك الغلات إليهما ولو عجلوه لهما مستقبل كان حسناً وقال  
بعضهم يصرف إليه غلة تلك السنة ويوقف بقيتها للعمارة وقيل يدفع إليه ما اجتمع والاولى أن  
يكون باذن القاضي من القنية

#### باب السادس والعشرون في الهبة

الهبة الفاسدة تضمن كافي الخلاصة والفصولين عن المحيط وفيه عن العدة الهبة  
الفاسدة تضمن بالقبض لكن لا يملكها الموهوب له بالقبض هو المختار والصدقة الفاسدة  
كهبة فاسدة اه قال قاضيان في فتاواه وفيما إذا فسد الهبة بحكم الشيوع إذا  
هاكت الهبة عند الموهوب له هل تكون مضمونة عليه ذكر ابن رستم رجل دفع درهمين

إلى رجل وقال أحدهما هبة لك والآخر أمانة عندك فهل كاجباً يضمن درهم ما وهب  
الآخر أمين قال وإنما ضمن لأنه أخذ بهبة فاسدة فيجب أن تكون مضمونة وذكر في  
المضاربة الكبيرة رجل دفع إلى رجل ألف درهم وقال نصفها هبة لك ونصفها مضاربة  
عندك لا يجوز فإن هلك المال عند القابض يضمن خسمائة درهم ولو وهب نصف الدار  
أو تصدق وسلم ثم إن الواهب باع ما وهب أو تصدق به ذكر في وقف الأصل أنه يجوز بيعه لأنه  
لم يقبض ولو باعها الموهوب له لا يجوز بيعه لأنه لم يملك نص إن هبة المشاع فيما يقسم لا تقيد  
الملك وإن اتصل بها القبض وبه قال الطحاوي وذكر عصام أن مقيد الملك وبه أخذ بعض  
المشايخ رجل دفع تسعة دراهم إلى رجل وقال ثلاثة لك قضاء من حقك وثلاثة لك هبة  
وثلاثة تصدق عليك قال محمد ثلاثة قضاء جائزة وثلاثة صدقة لم يجز ولم يضمن وثلاثة هبة  
لم يجز ويضمن نص إن الهبة الفاسدة مضمونة اه وفي الوجهين قال محمد في الكبشانيات  
رجل دفع تسعة دراهم إلى رجل وقال ثلاثة قضاء وثلاثة هبة وثلاثة صدقة فضاع الكل  
يضمن ثلاثة هبة ولا يضمن ثلاثة صدقة إلا في رواية وفيه أيضاً رجل دفع إلى رجل عشرة  
دراهم وقال خمسة منها هبة لك وخمسة ودية عندك فاستهلك القابض منها خمسة وهلك  
الخمسة الباقية يضمن ببيعة ونصف اه وروى ابن سماعة عن أبي يوسف مريض وهب  
من مريض جارية فوطئها الموهوب له إن كان العقر يخرج من الثلث فلا شيء عليه وإن لم يخرج  
يلزمه العقر لأنه ملكها مع حق الفسخ للواهب فصار كالجارية المبيعة بيعاً فاسداً إذا وطئها  
المشتري يلزمه العقر وروى ابن سماعة عن محمد أنه لا عقر عليه لأن وطأه صادف ملكه من  
كل وجه بخلاف المبيعة فإلا لأن ملكه لم يظهر في حق حل الوطء قال محمد المريض إذا وطئ  
الجارية الموهوبة عند الموهوب له وعليه دين يستغرق ثم مات المريض فلا عقر عليه لأن  
فسخ الهبة يعني قارن العقد وهو تعلق حق الغرماء به فأنقضت من الأصل فظهر أن الوطء  
صادف ملكه بخلاف الصحيح إذا وطئ الجارية الموهوبة ثم رجع في هبته يلزمه العقر لأن  
الهبة أنقضت بامر مقتصر على الحال من باب لزوم المهر بالوطء بشبهة من نكاح الوجهين  
الهبة الفاسدة تضمن في رواية وصور الفاسدة كثيرة منها الوهب وسلم لاثنتين شيئاً يحتمل  
القسمة ما كاه قبل القسمة وضمناه وبه يفتى من الفصولين وفي الخلاصة من النكاح الهبة  
الفاسدة مضمونة يوم القبض اه رجل أعطى رجلاً درهمين وقال نصفهما لك وهما في  
الوزن والجودة سواء عن أبي حنيفة أنه قال لم يجز وإن كان أحدهما أثقل أو أجود أو أورد أجاز  
ويكون مشاعاً لا يحتمل القسمة وإن قال وهبت لك وهما في الوزن والجودة سواء ودفعهما جاز  
وإن قال أحدهما لك لم يجز كأنما ساء أو مختلفين وعن أبي يوسف في النوادر إذا قال وهبت  
لك نصفاً من هذه الدار ولهذا الآخر نصفها جاز رجل تصدق بعشرة دراهم على رجلين  
فقيرين قال في الجامع الصغير جاز وإن تصدق بها على غنيين لا يجوز في قول أبي حنيفة وقال  
صاحباه جاز كأنما فقيرين أو غنيين وذكر في هبة الأصل إذا وهب لرجلين شيئاً يحتمل القسمة



لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك الصدقة فصارت في الصدقة عن أبي حنيفة  
روايتان ووجه الفرق بين الهبة والصدقة معروف فيجوز ان تكون الصدقة على غنيين  
بمنزلة الهبة والهبة من الفقير بمنزلة الصدقة ولو وهب دارا من رجل فوكل الموهوب له  
رجلين بقبض الدار قبضا جازا **§** عبد بن رجلين فوهب له أحد الوليين شيئا يحتمل القسمة  
لا تصح أصلا لانهم تصح في نصيب صاحبه لانه وقع في نصيب صاحبه شيء يحتمل القسمة  
وان كان الموهوب شيئا لا يحتمل القسمة جازت الهبة في نصيب صاحبه لانه وقع في نصيب  
صاحبه شيء لا يحتمل القسمة من قاضي خان **§** يجوز هبة الشاغل لا المشغول والاصل ان  
اشتغال الموهوب بملك الواهب يمنع غلام الهبة اذا قبض شرط واما اشتغال ملك الواهب  
بالموهوب فلا يمنع كافي الفصولين **§** رجل وهب دارا لرجل وسلم وفيها متاع الواهب لا يجوز  
لان الموهوب مشغول بما ليس به هبة فلا يصح التسليم **§** امرأته وهبت دارا من زوجها وهي  
ساكنة فيها ومتاعها فيها وزوجها ساكن معها في الدار جازت الهبة ويصير الزوج قابضا للدار  
لان المرأة ومتاعها في يد الزوج فصح التسليم **§** رجل وهب دارا فيها متاع الواهب أو جوالها  
أو جوارها فيه طعام الواهب وسلم لا يجوز لان الموهوب مشغول بما ليس به هبة ولو وهب المتاع  
والطعام دون الجوال والدار وسلم جاز لان الموهوب غير مشغول بغيره بل هو شاغل بغيره  
ولو وهب أرضا فيها زرع أو نخيل أو نخيل عليها غمر أو زرع بدون الأرض أو النخل  
بدون الأرض أو نخيل بدون غمر لا تجوز الهبة في هذه المسائل لان الموهوب متصل  
بغير الهبة اتصال خلقه مع امكان القطع والفصل فقبض أحدهما بدون الآخر غير ممكن  
في حال الاتصال فيكون بمنزلة المشاع الذي يحتمل القسمة من قاضي خان **§** واذا وهب البناء  
دون الأرض يجوز فانه نص في كتاب القسمة ان المشترى اذا قال اشتريت الأرض والبناء  
وهب البناء الى وقال الشفع لابل اشتريتهما فاقول للمشتري من الصغير ويؤيده ما في  
فتاوى قاضي خان من الشفعة ومن جلة حيل اسقاط الشفعة ان يهب البناء باصالة ثم يبيع  
العرصة بثمن غال **§** ولو وهب دارا فيها متاع الواهب ثم وهب المتاع جازت الهبة في المتاع  
لان الدار مشغولة بالمتاع فصحت هبة المتاع **§** ولو وهب وسلم أولا وسلم الدار مع المتاع  
ثم وهب الدار صحت الهبة فيهما جميعا ولو وهب الدار دون المتاع أو الأرض دون الزرع والنخل  
أو النخل دون الثمر ولم وسلم حتى وهب المتاع والزرع والنخل والثمر وسلم الكل صحت الهبة  
في الكل لانه لم يوجد عند القبض والتسليم ما يمنع القبض والتسليم فصار كالوهدب الكل هبة  
واحدة وسلم أما اذا فرق التسليم والقبض يفرق العقد فيفسد كل عقد يحكم فساد القبض كالأ  
وهب نصف الدار ثم وهب النصف الآخر فانه يفسد العقدان جميعا من قاضي خان **§** بشرط  
لصحة الهبة كون الموهوب مقسوما مقرر وقت القبض لا وقت الهبة حتى لو وهب نصف  
الدار شاعرا ولم وسلم حتى وهب النصف الآخر وسلم جاز من الفصولين **§** ولو وهب زرع  
بدون الأرض أو غمر بدون النخل وأمره بالحصاد والجداد فقبل الموهوب له ذلك جاز لان

الموهوب له اذا قبض الهبة باذن الواهب صح قبضه في المجلس وبعده وان قبض بدون اذنه  
ان قبض في المجلس قبل الافتراق جاز استحسانا لان القبض في الهبة بمنزلة القبول فصح في  
المجلس ما لم ينه وان قام الواهب وخرج قبل قبض الموهوب له فقبضه الموهوب له ان كان  
باخر الواهب صح والا فلا والصدقة في هذا بمنزلة الهبة والتخلف في الهبة الفاسدة لا تكون  
قبضا عند الكل وفي الهبة الجائزة التخلية قبض عند محمد **§** رجل وهب دارا فيها متاع وهب  
الدار والمتاع جميعا ونسب الى بين الكل والموهوب له ثم استحق المتاع بقيت الهبة جائزة في الدار  
لانها كانت في يده فصح التسليم وهو كالواستعداد او غصب متاع رجل ووضع في الدار ثم  
ان المعير وهب الدار منه صحت الهبة لان المتاع والدار كانتا في يده وكذلك لو أودعه المتاع  
والدار ثم وهب الدار صحت الهبة فان هلك المتاع ولم يحوله ثم جاء مستحق فاستحق المتاع كان  
له ان يضم الموهوب له لانه جعل الموهوب له غاصبا ضامنا للمتع بمجرى التخلية لا انتقال يد  
الواهب الى الموهوب له وكذلك لو وهب جوالا عاقبه من المتاع وخلي بين الكل ثم استحق  
الجوال صحت الهبة فيما كان فيه ولو باع متاعا في دار وخلي بينه وبين المتاع ثم وهب الدار  
صحت الهبة ولو وهب الدار وفيها متاع الواهب وسلم الدار بما فيها ثم وهب المتاع جازت الهبة  
في المتاع دون الدار لانه حين سلم الدار أولا بحكم الهبة لم يصح تسليمه فاذا وهب المتاع بعد  
ذلك كانت الدار مشغولة بمتاع الواهب فصحت هبة المتاع ولو وهب المتاع أولا ثم وهب الدار  
صحت الهبة فيهما جميعا **§** رجل وهب دارا لرجلين لاحدهما ثلثها وللآخر ثلثها لا يجوز  
في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ويجوز في قول محمد **§** ولو وهب دارا لابن له أحدهما صغير في  
عياله كانت الهبة فاسدة عند الكل بخلاف ما لو وهب من كبير بن وسلم اليهما جلة فان الهبة  
جائزة عند أبي يوسف ومحمد لان في الكبير بن لم يوجد الشيوع لا وقت العقد ولا وقت القبض  
واما اذا كان أحدهما صغيرا فكل واحد بقبض الاب قابضا حصصه الصغيرة غير فتمكن الشيوع  
وقت القبض **§** رجل وهب دارا من رجل وسلم فاستحق نصفها بطلت الهبة في الباقي من قاضي  
خان **§** الشيوع حالة القبض يمنع الهبة وحالة العقد لا يمنع وكذا الشيوع الطارئ لا يفسد  
الهبة وهو بان يرجع في نصه فهاشأنا أما الاستحقاق فانه يفسد لانه شيوع مقارن من  
الفصولين **§** ولو وهب أرضا فيها زرع بزرعها ثم استحق الزرع بطلت الهبة في الأرض عند  
الكل **§** ولو وهب سفينة فيها طعام بطعامها ثم استحق الطعام بطلت الهبة في قول أبي  
حنيفة قال ابن رستم وهذا قول أبي يوسف وقال محمد لا تبطل الهبة في السفينة لابي يوسف  
ان موضع الطعام من السفينة لم يقبض فلم تصح هبة السفينة ولو وهب لابنه أرضا فيها زرع  
للأب أو وهب لابنه دارا والأب ساكن فيها لم تجز الهبة **§** وهب لرجل جارية واستثنى ما في  
بطنها فقال على ان يكون الولد ذكرا في الاصل ان الهبة جائزة وتكون الجارية مع ولدها  
للموهوب له لانه لو لم يستثن الولد كانت الجارية وولدها للموهوب له فيكون الولد داخلا في  
الهبة فكان استثناء الولد شرطا بطلا والهبة لا تبطل بالشروط الفاسدة ولو اعتق ما في

بطن الجارية ثم وهب الجارية جازت الهبة في الام ولود برماني بطنها ثم وهب الام لم يجز قيل  
 فيها روايتان في رواية لا تجوز الهبة في الاعتاق والتدبير جميعا وقيل جازت الهبة فيهما  
 والصحيح الفرق بين الاعتاق والتدبير في الاعتاق تجوز الهبة وفي التدبير لا تجوز لان التدبير  
 لا يزال الجارية عن ملكه فيكون الموهوب متصلا بغير الهبة فلا يجوز من قاضي خان  
 وهب دابة مسرحة بدون سرجها ولجامها وسلها كذلك لم يجز لاستغالتها بها ما وجاز عكسه  
 لعدم اشتغالها بها اقول فيه نظر اذا الدابة شاغلة للسرج واللجام لا مشغولة من الفصولين  
 وهب مبداء اول مال له سواء لا يملكه الموهوب له بل يضمن قيمة ثأني العبد للورثة من  
 الصغرى وهب درهمين من رجلين اختلعه وافته قال بعض المشايخ لا يجوز لان  
 تنصيف الدرهم لا يضر فكان مما يحتمل القسمة والصحيح انه يجوز وبه قال القاضي الامام  
 ابو الحسن علي السعدي والشيخ شمس الائمة الحلواني لان الدراهم لا تنكسر عادة فان كانت  
 تنكسر عادة ولا يضرها الكسر كانت بمنزلة المشاع الذي يحتمل القسمة فلا يجوز والدنيا  
 الصحيح قالوا ينبغي ان يكون بمنزلة الدرهم الصحيح رجل معه درهمان قال لرجل وهبت منك  
 درهما منهما قالوا ان كانا متساويين في الوزن والجودة لا يجوز لان الهبة تناولت أحدهما  
 وهو مجهول وان كانا متفاوتين جاز لان الهبة تناولت وزن درهم منهما وهو مشاع لا يحتمل  
 القسمة من قاضي خان اذا استحققت الهبة رجع بالعوض ان كان فاعلا وضمنه ان كان  
 مستهلكا من مشتمل الهداية وفي الخلاصة ان استحق العوض رجع في الهبة وان استحققت  
 الهبة رجع في العوض فان هلك العوض رجع بمثله أو بقيته وان استحق العوض وقد زادت  
 الهبة لم يرجع وان استحق نصف الهبة رجع في النصف من العوض وان استحق نصف  
 العوض لم يرجع في نصف الهبة لكن بردهما بقي ويسترد الهبة انتهى لا يصح الرجوع في الهبة  
 الا بقضاء أو رضاء ويجوز تصرف الموهوب به ببيع أو عتق أو هبة قبل القضاء بالرجوع ولا يجوز  
 بعد القضاء وهي امانة في يده بعد القضاء لا يضمنها الا بالمنع وان استحق العوض في الهبة رجع  
 في الهبة ان كانت قاعة ولا يرجع بقيتها ان كانت هالكة بخلاف ما اذا استحققت الهبة حيث  
 يرجع بقيمة العوض ان كان هالكا كما مر وهب من رجل أرضا وسلها اليه وشرط عليه  
 ان ينفق على الواهب من الخارج فالهبة فاسدة فلو كان الموهوب كرها وشرط عايبه ان  
 ينفق من عمرته فالهبة صحيحة والشرط باطل لان ثمة الكرم موهوبة بعهاله فقد شرط رد بعض  
 الموهوب عليه فيكون شرطا فاسدا فصححت الهبة والخارج من الارض ملك الموهوب له  
 لا موهوب لانه خرج من يده وقد شرط عليه عوضا مجهولا والهبة بعوض مجهول فاسدة من  
 الوجيز وهب لا تخرا أرضا على ان ما يخرج منها من زرع ينفق الموهوب له ذلك على الواهب  
 قال ابو القاسم ان كان في الارض كرم أو أشجار جازت الهبة ويبطل الشرط وان كانت الارض  
 قراحا فالهبة فاسدة قال الفقيه أبو الليث لان في الثمر شرط على الموهوب له رد بعض الهبة  
 على الواهب فجازت الهبة ويبطل الشرط لان الهبة لا تبطل بالشرط الفاسدة وفي الارض

الفراج شرط على الموهوب له عوضا مجهولا لان الارض غنما ملكه فتكون له فكان مفسدا  
 للهبة رجل ضل له أولوة فوهبها لآخر وسطه على طلبها وقبضها متى وجدها قال أبو يوسف  
 هذه هبة فاسدة لانها هبة على خطر والهبة لا تصح مع الخطر وقال زفر تجوز هذه الهبة  
 أحد الشريكين اذا قال لشريكه وهبت لك حصتي من الربح قالوا ان كان المال فاعلا  
 لا تصح لانها هبة المشاع فيما يقسم وان كان الشريك استهلك المال صححت الهبة لانها صادرة  
 دينيا بالاستهلاك والدين لا يقسم فيكون هذا هبة المشاع فيما لا يقسم لو كانت الهبة جارية  
 فوطئها الموهوب له ثم انتقضت الهبة برجع الواهب في الهبة أو برد الورثة لا يلزمه ان يعقر من  
 قاضي خان مريض وهب أمه لرجل فوطئها فمات المريض وعليه ديون لا يجب العقر  
 كالموهوب له الصحيح فوطئها ثم رجع كذا في جامع الفتاوى وذكر محمد بن الخوارزمي مريض  
 وهب أمه فوطئها من وهبت له فمات الواهب ولا مال له غيرهما ولم يجز الورثة فنقضت في  
 ثلثها فعلى من وهبت له ثلثا عقرها وهذا يدل على ان حقهم يستند ولم ينفق صرفا في فتاوى  
 القاضي ظهير الدين كذا ذكر هذا الجواب في جواب هذه المسئلة ولم يستند الى أحكامنا ولو صح  
 ما ذكره بطايات الهبة في الثلث الباقي في مـ ثلثنا لكن لا أصل له ولا يكاد يصح اذ يخالف  
 جواب كتب أصحابنا في سائر كتبهم ان حق الورثة وملكهم لا يستند والعقر لا يجب كذا في  
 الفصولين من أحكام المرضى لو قال الموهوب له هلكتك فالقول قوله ولا عين عليه فان قال  
 الواهب هي هذه حلفت المنكر انما اليست هذه الاب اذا عوض من مال الصغير عما وهب  
 انسان للصغير لم يجز من الخلاصة كانت تدفع لزوجها رفاعا عند الحاجة الى النفقة  
 أو شيئا آخر وهو ينفقه في عياله ليس لها ان ترجع به عليه قال لا يخرج بذمها ما كذا الى  
 دارك ووهبته منك فقال قبلت ثم حضر داره فأكله بعد رضا ويكون ذلك اذا انقبض دالة  
 من القنية اذا هلكت العين الموهوبة في يد الموهوب له ثم استحققت وضمن الموهوب  
 له لا يرجع على الواهب لان القبض كان لنفسه والغرر لا يوجب الرجوع الا اذا كان في  
 عقد يرجع نقسه الى الدافع أو في ضمن عقد معاوضة أو كان بالشرط كذا في كفاية الاشياء  
 وهب لرجل شيئا فقال الموهوب له لرجل عوض الواهب من مالك ففعل لا يرجع بالشرط  
 الرجوع من الفصولين مريض وهب قنينة ثلثائة على ان يعوض قنينة مائة  
 وتقابض مات ولا مال له ولم تجز الورثة فالموهوب له يرد ثلثه ويسلم له ثلثاه ولم يأخذ من  
 العوض شيئا ولو قال الموهوب له ازيد في العوض بقدر الزيادة من الحماية على الثلث وأخذ  
 القن كله لم يكن له ذلك ولو كان مكانه يبيع رد مائة درهم وأخذ كل القن مريض وهب دارا  
 قيمتها ثلثائة على ان يعوضه قنينة مائة فأخذها الشفيع بقيمة القن يحكم أو بدون ثم مات  
 المريض رد الشفيع ثلث الدار على الورثة الا ان يشاء رد الكل وينقض أخذه ولو وهب بلا  
 شرط فلا شفيعه فيها ويرد الموهوب له ثلث الدار فيكون للورثة مع القن ولو شاء نقض الهبة  
 في الكل مريض وهب كبر قيمته ثلثائة على ان يعوضه كذا قيمته مائة وتقابض مات



المريض فلو شاء الموهوب له نقض الهبة ولو شاء رد ثلث الكرا كذا في الهبة من أحكام المرضى من الفصولين

### ((الباب السابع والعشرون في النكاح والطلاق))

الفتوى على قولهم في الاستحلاف في دعوى النكاح فلو ادعت انه تزوجها ووطئها فانكر يحلف بالله ما وطئها فلو نكل يقضى بالمهر لا بالنكاح عند أبي حنيفة وعنده ما يحلف بالله ما تزوجها **§** فن تزوج مرة فادعى ان مولاهم يأذن له به وقالت أذن له به يفرق بينهما لا قراره بفساد النكاح ولا بصديق في ابطال المهر ويلزمه الساعة لو دخل بها ولها نفقة العدة ولو لم يدخل بها يلزمه نصف المهر وكذا لو قال لا أدري أذن لي أو لا من الفصولين **§** وفي فتاوى رشيد الدين زوج البنت البكر وقد دخل بها الزوج وقبض الاب المستيمان فردده الى الزوج فطلقها فلا يخلو اما ان يدفع اليه في صغرها أو بعد بلوغها وفي الحالين لها حق الخصومة مع الاب بقدر المستيمان وفي مهر مثاها الخصومة مع الزوج ولو دفع الزوج المستيمان الى الاب بعد وطئها فردده الى الاب الى الزوج فحق الخصومة في كل المهر لها مع الزوج لانه دفع الى الاب في حالة ليس له ولاية القبض قال صاحب الفصولين أقول فيه نظر لما فاقه بين ما ذكر وبين مقتضى هذا الدليل يعرف بالتأمل والحاصل ان تقرير التفصيل المذكور لا يخفى لو من ركافة والحق ان يجعل الصغر مدار الحكم وفي قاضي خان زوجها أمها وقبضت مهرها قبلت وطلبت مهرها من الزوج فلو كانت الام وصية لم يكن للبنت ذلك لبراءة الزوج بدفعه الى الام ولو لم تكن وصية فللبنت أخذ المهر من زوجها وهو يرجع به على الام اذ ليس لها التصرف في مالها ودفعه اليها كدفعه الى أجنبي وكذا الجواب فيما سوى الجسد والاب والقاضي لان غيرهم لا يملك التصرف في مال الصغيرة فلا يملك قبض مهرها ولو كان عاقدا بحكم الولاية والو كالة انتهى قال صاحب الفصولين أقول ينبغي ان يرجع به الزوج على الام قائما لالاها لكالدفعه برضا فيه صيرامانة كالدفعه الى أجنبي وفي الخلاصة والبرازية قبض الولي مهرها ثم ادعى الرد على الزوج لا بصديق اذا كانت البنت بكرا لانه يلى القبض لا الرد وان كانت ثيبا بصديق لانه أمين ادعى رد الامانة وفيهما أيضا ادركت وطلبت المهر من الزوج فادعى الزوج انه دفعه الى الاب وأقر الاب به لا يصح اقراره عليها أو تأخذه من الزوج ولا يرجع على الاب الا اذا قال ابرأك من مهرها ثم انكرت البنت فان له الرجوع في هذا على الاب **§** جعل بعض مهرها مؤجلا والباقي مجعلا وذهب البعض كما هو الرسم ثم قال ان لم تجز البنت الهبة فقد ضمنت من مالى لا يصح هذا الضمان بعد البلوغ وان قال ان انكرت الاذن بالهبة ورجعت عليك فاناضا من صح لانه مضاف الى سبب الوجوب انتهى **§** اذا قبض الولي مهر البكر فسكنت برئ الزوج ان كان القابض أباً أو جدا استصا نا خلاصة **§** بعث يهدايا الى خطيبة ابنه ثم مات الابن قبل الزفاف يرجع الاب بالقائم منها دون الهالك وان بعث

الهدايا من مال الابن برضا **§** بعث الى الخطيبة دراهم وبعث قوم الخطيبة يهدا المتوسطه ثيابا برسم العيسدية وقالت هي لك عيسدية فاقطعها ثيابا ففعل وهو بعث اليهم قدر من الثياب والفواكه ثم فسدت المصاهرة فهم يتحاسبون ويترادون الفضل ولا يترادون ما انفقوا في الضيافات من الجانبين **§** العادة الجارية في بلادنا انه يضمن الخاطب انه يبعث اليه كذا والى بنات الخطيبة كذا ويتخذ أبوها ثيابا باله ففعلوا ذلك وزفت اليه وتفرق بعد مدة ليس للزوج ان يحسب ما بعث اليها من المهر اذا بعث اليه في مقابلة ثيابا **§** ولو أرسل الى أهل خطيبته دنابر ثم اتخذوا له ثيابا كما هو العادة ثم بعد ذلك يقول هو نقدتم من المهر فاقول قوله ولو كان قال اصرفوا بعض الدنانير الى أجرة الخائنات وبعضها الى عن الثياب والحناء والشمع لم يقبل قوله في التعيين قال رضى الله عنه فحصل جوابه في هذه المسائل انه اذا بعث الدنانير الى جهة أخرى غير المهر لا يقبل قوله بعده انه من المهر والا فالقول قوله انه من المهر وان اتخذوا له ثيابا **§** بعث الى الخطيبة دستيمان وزفها الاب اليه بلا جهاز فله ان يطالبه بقدر المبعوث جهازا نجم الائمة البخارى له ان يطالبه بجهاز مثله فان امتنع فله ان يسترد ما دفع اليه من دستيمان وهو اختيار الائمة البخارى رجال الدين الزيد مولى وبرهان الدين والد الصادر الشهيد **§** زفت اليه بلا جهاز له ان يطالب الاب بما بعث اليه من الدنانير وان كان الجهاز قبلا فله المطالبة بما يليق بالمبعوث في عرفهم نجم الائمة البخارى يفتى بانه اذا لم يجز عا يلقى بالمبعوث فله استرداد ما بقى والمعتبر بما يتخذ للزوج لا بما يتخذ لها ولو سكت بعد الزفاف زمانا يعرف بذلك رضاه لم يكن له ان يخاصم به ذلك وان لم يتخذ له شئ **§** صغيرة نسجت جهازا لعمال أمها وأبيها وسعيها حال صغرها وكبرها فماتت أمها وسعيها أبوها جميع الجهاز الى اهلها فليس لآخواتها دعوى نصيبهم من جهة الام من القنية **§** رجل من التركان جرى بينه وبين أولياء المرأة الدم ويرد المهر من هذه الالفاظ في عرفهم في قول الولي ويرد انه اجابة الخاطب والوعد له بالعقد وفي قول الخاطب الدم يفهم انه مستمر على الخطبة لا يرجع عنها وما يعطى الخاطب في هذه الحالة فرسا يساهونه باساق معناه حق التريسة ويكون ذلك لآبها وما يعطى من الدراهم أيضا يساهونه سودا حق معناه حق الارضاع ويكون ذلك لآبها وما يعطى من الدراهم أيضا يقال له قفنا نلق معناه حق القبا ويكون ذلك لآختها وكل ما يدفع الخاطب من الدراهم والخبيل والثياب بشرط جريان العقد بينهم في المستقبل فهل ينعقد النكاح باللفظين الا وليسين أم لا وهل للزوج ان يرجع في المدفوع المذكور أم لا وهو الفرس والثياب والدراهم بعد جريان العقد أو قبله أم لا قال الامام شمس الدين محمد الحريرى النخعي الانصارى لا ينعقد النكاح باللفظين الاولين وما دفعه الى هؤلاء قبل العقد فله الرجوع فيه بالشروط المعنوية في ذلك وقال الامام جلال الدين محمد بن عبد الرحمن الشافعى لا ينعقد النكاح باللفظين الاولين وهما قول الولي ويرد دم وقول الخاطب الدم فان المفهوم من عرفهم من قول الولي ويرد دم اجابة الخاطب والوعد له بالعقد ومن قول الخاطب الدم انه مستمر على

الخطبة لا يرجع عنها وكل ما يرسله الخاطب الى بيت الخطوبة مما يتسارع فيه الفساد فهو هدية مطلقة ليس له الرجوع في شيء منها وما يرسله سوى ذلك كالدرهم والخيل والسياب فهو هدية مقيدة بشرط جريان العقد في المستقبل هذا هو المعروف من عرف الترك ومن يجاورهم من المسلمين في بلاد الروم والهدية المقيدة المذكورة من الدراهم ونحوها باقية على ملك الخاطب له ان يطلب بها من قبضها منه كذا في مشتمل الاحكام نقلا عن الظهيرية **§** جهاز ابنته وسلمه اليها ليس له في الاستحسان استرداده منها وعليه الفتوى قال رحمه الله الصواب والصحيح في تسليم ثياب الختن ما أوجب به نكاح الاثمة البخاري انه اذا حلت الثياب التي اتخذت باسم الختن الى بيت الختن ثبت الملك له فيها اذ لم يكن الحل اليه للرؤية والاسترداد بعدها وان كان وضعا في الجهاز ثيابا باسم أخ الختن وحلت مع ثياب الختن الى بيته لا يثبت لآخيه الملك ما لم يقبضها **§** امرأة نسجت في بيت أبيها أشياء كثيرة من ابريسم كان يشتره أبوها ثم مات الأب فهذه الاشياء لها باعتبار العادة **§** قال لختنه خذ هذه الدراهم واشتر بها لنفسك من متاع ولا هلك دينا جافعل فليس له دعوى الدراهم التي قال له واشتر بها لنفسك عليه **§** أرسل الى ختنه ثيابا فقبضها ليس له استردادها اذا خاطها الختن **§** دفعت في تجهيز بنتها أشياء من أمتعة الأب بحضرته وعليه وكان ساكتا وزفت الى الزوج فليس للأب ان يسترد ذلك من بنته وكذا لو أنفقت الام في جهازها ما هو معتادوالأب ساكت لا تضمن **§** بعث عند الخطبة اليها أشياء مرسومة فيها ديباج ثم زفت اليه ثم قال آخذ الديباج ليس له ذلك من البرازية يعني فليس له ان يسترده منها جبرا اذا بعث اليها على وجه التملك **§** زوج ابنته وجهرها بأمتعة معينة ولم يسلها اليها ثم فسخ العقد وزوجها من آخر فليس لها مطالبة الأب بذلك الجهار لان التجهيز تملك فيه شرط فيه التسليم ولو كان لها على أبيها دين فجهزها ثم قال جهزتها على ما علي وقالت بل بما لك فالقول للأب وقيل القول للبنت والاول أصح فانه لو قال الأب كان لا ملك على مائة دينار فاتخذت الجهار بها وقالت بل من مالك فالقول للأب قال رحمه الله ولعل الفرق بينهما ان دين البنت على الأب معلوم في المسئلة الاولى وقد ادعى البراء عنه فلا يصدق وفي الثانية انما عرف الدين باقراره ولكن مع البراء عنه فكان القول له كمن قال للقاضي بعث هذا العبد من فلان وغاب قبل نقد الثمن يبيعه القاضي ويدفع الثمن له وان كان قضاء على الغائب لان كون العبد للغائب انما ظهر باقراره مشغولا بحقه بخلاف ما اذا كان قبله معلوما لا يبيعه من القينة **§** وفي قاضي خان بعث الى امرأته متاعا وبعث اليه أبوها متاعا فقال الزوج ما بعثته مهر صدق مع عينته فلو حلف فلان امرأة رد المتاع لو قاعما والارد مثله لو مثليا لانها لم ترض بكونه مهر او ترجع ببقية المهر ولو قيمه لا ترجع على الزوج ببقية **§** قال صاحب الفصولين أقول ينبغي ان يكون لها رد قيمة قيمه هلك لترجع ببقية المهر لو كانت أكثر لانها لم ترض بكون المدفوع من المهر فينبغي ان يجوز لها رد قاعما ورجعته هالكاتصل الى حقها قال قاضي خان وأما ما بعثه أبوها

فلو كان هالكالا يرجع على الزوج بشيء ولو قاعما وبعث الأب من مال نفسه فله أخذه من الزوج لانه هبة لا غير ذى الرحم المحرم ولو بعثه من مال ابنته البالغة برضاها لا ترجع فيه لانه هبة أحد الزوجين لا لا آخر ولا رجوع فيه **§** قال صاحب الفصولين أيضا أقول ينبغي ان يكون للأب الرجوع فيما بعثه من ماله ولو هالكالا لانه بعثه على سبيل العوض من الهبة فلما لم يحصل غرضه ينبغي ان يجوز رجوعه قلت ونعم ما قال **§** لو أنفق على امرأته مدة فتبين فساد النكاح بان شهدوا بانها أخته رضا ففرق بينهما ما قلناه ان يرجع عليها بما أنفق لو أنفق بفرض القاضي لانه تبين انها أخته بغير حق أما لو أنفق بالا فرض لم يرجع بشيء وكذا لو فرضها القاضي واتخذت أو أكلت في بيت زوجها بالا فانه يرجع عليها الا لو أكلت في بيته باباحته **§** أنفق على مائة غيره على ان يتزوجها بعد العدة ان رضيت به فله ان يرجع بما أنفق وزوجت نفسها منه أولا وقيل لا غير رجوع لو شرط الرجوع بان قال أنفق عليك بشرط ان تتزوجي بي والا فارجع عليك بما أنفق ولا يرجع لو لم يشترط الرجوع والاصح انه يرجع لو لم يتزوج لولا تزوجت سواء شرط الرجوع أولا هذا لو أنفق بشرط التزوج أما لو أنفق بلا شرط ولكن علم عرفا انه ينفق بشرط التزوج قبل رجوع وهو الاشبه اذا المعروف كشرط وقيل الصحيح انه لا يرجع وقيل الاصح انه يرجع تزوجته أولا لانه رشوة وهذا يدفع الدراهم اليها تنفق على نفسها وأموالها أكلت معه لا يرجع **§** قال لرجل اعمل في كرمي هذه السنة حتى أزوجه بنتي فعمل فلم يزوجه منه قبل يجب أجر مثل عمله وهو الاشبه وقيل لا وكذا لو اختلفا فيما لو عمل بلا شرط الأب ولكن علم انه انما يعمل طمعا في التزوج وعلى هذا لو قال رجل لا آخر اعمل معي حتى افعل معك كذا فاني **§** عمل لا امرأته نفقة ستة أشهر فماتت ليس له ان يرجع كرجوع الهبة ينقطع بالموت وهذا قول أبي يوسف وبه يفتي ولو هلك في يده لم يرجع بالاجماع من الفصولين **§** مبتوتة أخذت نفقة العدة سنتين ولم تقر بانقضاء العدة فولدت بعد سنتين حتى لم يثبت نسب الولد من الزوج بالاجماع لا ترد على الزوج شيئا عند أبي يوسف لان الزنا ان ثبت لا يبطل النفقة وعندهما ترد نفقة ستة أشهر ويحمل على التزوج باخروالولادة منه وأقل مدة ذلك ستة أشهر من الحقائق **§** أقامت امرأة البينة على زوجها انه طلقها ثلاثا وقد دخل بها فلها نفقة العدة الى ان يسأل عن الشهود فان لم يعدل الشهود يرجع الزوج عليها بما أخذت ان أخذت بفرض القاضي وبغيره لا يرجع من الوجيز **§** وفي الاقضية رجلان شهدا على رجل انه طلق امرأته المدخولة طلاقا ثانيا أو ثلاثا أو اعتق أمة فاني أحول بينه وبين المرأة والامة حتى أسأل عن الشهود وان كان للزوج بيت واحد يجعل بينهما استراجا بخلاف مطلقة الثلاث حيث يجعل بينهما امرأة نفقة فان طالت المدة في مسألة الشهود يفرض لهما من النفقة قدر مدة العدة وسواء ادعت هي الطلاق أو جحدت أو سكنت فان زكيت البينة سلم لهما النفقة وان لم تنزل ردت ما أخذت من النفقة على الزوج لانها كالناشئة لانها ممنوعة عنه وما أكلت باذنه لا يفرض القاضي فهو يرجع فلا يرد هذه في كتاب القضاء من



الخلاصة ❦ خطب امرأة في بيت أخيها فإني أن يدفعها حتى تدفع اليه دراهم فدفع وتزوجها  
يرجع بما دفع لانها رشوة ❦ الوكيل بالتزويج اذا ضمن لها المهر فان أدى ان كان الضمان  
بأمره يرجع والا فلا وفي رواية المنتهية في يرجع وان أدى بغير أمره ❦ رجل قال لمطلقة  
لا أتزوجك ما لم تهينني مالك على من المهر فوهبته مهرها على ان يتزوجها فالمهر باق على  
الزوج تزوج أولم يتزوج ❦ تزوج امرأة بالف ثم جدد النكاح بالفين اختلفوا فيه ذكر الشيخ  
المعروف بخوارزاده في كتاب النكاح على ان قول أبي حنيفة ومحمد لا يلزم الا الف الثانية  
ومهرها ألف درهم وعلى قول أبي يوسف يلزمه الف الثانية وفي المحيط ذكر قول أبي  
يوسف مع أبي حنيفة وبعضهم ذكر الخلاف على عكس هذا وذكر عصام ان عليه ألفين ولم  
يذكر خلافا وفي المحيط ذكر عصام في كتاب الاقرار انه لا تثبت الزيادة وفي التوازل عن  
الفتية أبي الليث اذا جدد المهر يجب كذا المهرين وقتوى الامام القاضي الاجل على انه  
لا يجب بالعقد الثاني شيء الا اذا عني به الزيادة في المهر فيثبت ويجب المهر الثاني والزيادة في  
المهر جائزة حال قيام النكاح عند علمائنا الثلاثة خلافا لغيره ❦ امرأة وهبت مهرها من  
زوجها ثم ان الزوج أشهد ان لها عليه كذا من مهرها نكحها وفيه والمختار عند الفقيه أبي  
الليث ان اقراره جائز اذا قبلت المرأة ❦ الواجب في النكاح الفاسد الاقل من المسمى ومن  
مهر المثل ان كان تسمية وان لم يكن يجب مهر المثل بالغاما بلوغا ويجب ذلك بالجماع في  
القبول ولا يجب بالحلوة والمس عن شهوة والتقييل والوطء في الدبر خلاصة ❦ قالت  
المعتدة لتزوجها تزوجني فقال هي لي المهر الذي لك على فان تزوجت فإبرأته مطلقا غير معلق  
بشرط التزوج ببرأسه على جهة الرشوة فلا يصح من الفتية ❦ تزوجها وبعث اليها مائة دياريا  
وعوضته وزفت اليه وفارقه فقال ما بعثته فكله عارية فاقول له في متاعه لانه ينكر التملك  
والها أخذ ما بعثته لانها زعمت أنه عوض الهبة فلما لم يكن هبة لم يكن عوضا فلكل منهما أخذ  
ما بعثته قبل هذا الوصية حين بعثته انه عوض ولو لم تصرح به ولكنه اتقنه كان هبة فربط  
نيتها ولو استهلك ما بعثته الزوج اليها فانكر الهبة وحلف بنبغي ان يجوز له التضمن لان حكم  
العارية كذلك وكذلك الوألف الزوج ما بعثته اليه ينبغي ان يجوز لها التضمن وفي الفتية  
وقيل لا يرجع كل واحد بما فرق على الناس صاحبه باذنه أو دلالته ولا بالمأكل ولات من  
الاطعمة والفواكه الرطبة انتهى ❦ لو ماتت المرأة فانتحلت والدتها ما عتقت زوج المبتنة  
بقرة الى صهرته لتزوجها وتنفعها فافهم ملت وطلب الزوج قيمتها فان اتفقا على شرط الرجوع  
يرجع لا لو اتفقا على انه لم يترك القيمة لانها فاعت باذنه بلا شرط القيمة ولو اختلفا فيه فالقول  
لام المبتنة لانها تنكر شرط الضمان وقيل ينبغي ان يصدق الزوج لان الام تدعى الاذن بالا  
عوض وهو ينكره فالقول له كمن دفع الى آخر دراهم فاتفقا فقال له ربحا أقرضتكها وقال  
القباض وهبتي فالقول لربها هذه الجملة من الفصولين سوى المنقول من الفتية ❦ لو بعث  
الى امرأته شيئا هدية وقال الزوج هو من المهر فالقول قوله الا في الطعام الذي يؤكل فان

القول قولها قال والمراد منه ما يكون منه بالاد كل أما الخطبة والشعير فالقول قوله وقيل  
ما يجب عليه من الخمار والدرع وغيره ليس له ان يحسبه من المهر من الهدية ❦ لو قبض المهر  
أبوها من زوجها فسكت يكون اذا نال الا ان تقول لا تقبضه فاذا لم يحجز القبض عليها ولا يبرأ  
الزوج من الفصولين ❦ اذا قال الاب اشهدوا اني قد زوجت ابني فلانا بالف من مالي لم يلزمه  
الا ان يؤدي فيكون صلة قال كانه عن أبي يوسف من الخلاصة ❦ امرأه زوجت نفسها  
برسالة وضمن الرسول بالمهر وقال أمرني بالرسالة فان أقربه الزوج لزمه النكاح والضمان  
لازم للرسول وان جدد الزوج الامر فلا نكاح ولها على الرسول نصف الصداق هذا اذا  
استخلف القاضي الزوج بنكاحها فشكل وطلبت المرأة من القاضي التفريق ففرق بينهما ما  
فيكون الواجب على الزوج في زعم الرسول نصف المهر لان الفرقه جاءت من قبل الزوج  
قبل الدخول بها فاما اذا لم تطالب المرأة القاضي بالتفريق فيكون في زعمها ان الواجب جميع  
المهر فيجب على الرسول كله ❦ زوج الاب صغيرته وضمن لها المهر من زوجها جاز فان شئت  
أخذت من الاب وان شئت أخذت من الزوج اذا بلغت وكذا اذا ضمن عن ابنه الصغير  
جاز وان أدى لا يرجع على الولد استحسانا لانه صلة عادة وان مات قبل ان يؤدي وأخذ من  
تركته يرجع به بقية الورثة على الابن في حصته لان الصلة لم تتم قبل الاداء بخلاف ما لو ضمن  
عن ابنه الكبير بغير اذنه ومات وأخذ من تركه الاب حيث لا يرجع بقية الورثة على الابن  
في حصته لعدم الامر بالضمان بالمهر فيكون منه عافي حق الكبير فان ضمن في المرض ومات  
أخذ من تركته ويرجع باقي الورثة على الابن وان ضمن وصي الزوج وهو ولى ثم أدى يرجع  
به في مال الصغير ❦ لو تزوجه الوكيل امرأة بالف على انه ضامن بها أخذت أيمها اشأت بالا ف  
وأيمها أدى لم يرجع على صاحبه بخلاف ما لو خاله الوكيل على انه ضامن لها فاما المال على  
الوكيل ويرجع به عليها لان الامر بالخلع أمر بالتزام المال لان الخلع يصح بدون الامر  
فيعتبر الامر لوجوب البذل والنكاح لا يصح بدون الامر فيعتبر الامر لهبة النكاح  
لا لوجوب البذل ❦ ولو تزوجه الوكيل امرأة على عبده أو على عرسه جاز فان هلك في يد  
الوكيل رجعت بقيته على الزوج وفي الخلع يرجع على الوكيل ولا يجبر الوكيل على تسليم  
العبد قبل الهلاك بخلاف ما لو تزوجه على ألفه لا يجبر الوكيل على دفع ماله من الوكيل ❦ وفي  
الصغيري الاب اذا زوج الصغير امرأة وضمن عنه المهر وأدى كان منطوعا استحسانا لا اذا  
أشهد عند الاداء انه انما أدى ليرجع حينئذ لا يكون منطوعا ويرجع في ماله وضمن عنه هذا  
اذا كان الضمان والاداء جميعا في حال صحة الاب أما اذا ضمن في حال العفة وأدى في المرض  
أو ضمن في صحته ومات فأخذت المرأة من ماله عند أبي حنيفة وعند محمد لا يكون منه عا  
بل يحتسب من ميراث الابن وقال أبو يوسف هو متبرع لا يرجع هو ولا ورثته بعد موته على  
الابن بشئ انتهى ❦ وفي شرح المجمع غير الاب من الاولياء وكذا الوصي اذا ضمن المهر عن  
الصغير وأدى من ماله يرجع في مال الصغير وان لم يشترط الرجوع اتفاقا ولو ضمن الاب المهر

من ابنه الكبير بغير أمره لا يرجع الورثة عليه اتفاقا وان ضمن بأمره يرجعون اتفاقا ولا يجب  
اجتماع المهر على الأب بلا ضمان أفقر ولله الصغير وقال مالك يجب عليه كافي المجمع وكذلك  
يجب عليه عند الشافعي وأحمد كافي درر البحار § الأب اذا قال للخت حين يقبض مهر بنته  
أقبض منك على أن أبرئك من مهر بنتي فلورجعت على الزوج فالزوج يرجع على الأب  
في الوكالة من الخلاصة § زوج ابنه الصغير ضمن عنه المهر أجنبي بأمر الأب وأدى  
يرجع على الابن وكذا الوصي لو أدى مهر يرجع لو أشهد الأب عند الاداء أنه يرجع في  
مال ابنه ولم يكن أشهد حين ضمن له أن يرجع في مال الصبي وفي نوادر ابراهيم لو كبر الابن ثم  
ادعى الأب أنه أشهد يرجع وإن لم يشهد لا يرجع هذا إذا لم يكن للصبي دين على الأب أما إذا  
كان عليه دين فادى مهره ولم يشهد ثم قال اديت مهره من دينه الذي على صدق الأب إن  
كان صغيرا ولو كان الابن كبيرا لا يكون متبرعا من الخلاصة § إذا رهن مهر المثل شيئا  
فقبضته ثم طلقها قبل الدخول بها يبطل الدين عند أبي يوسف ولا يكون رهنًا بالمتعة فإذا  
هلك لا يهلك بالمتعة بل يهلك أمانة وترجع هي على الزوج بالمتعة وقبل الهلاك ليس لها متعة  
وقال أبو حنيفة ومحمد يصير رهنًا بالمتعة حتى يملك مضمونًا بالمتعة ولا يرجع واحد منهما على  
صاحبه سواء كان قيمة الرهن مثل المتعة أو أكثر وإن كان أقل من قيمة المتعة ترجع عليه  
إلى تمام قيمة المتعة من الحقائق § إذا فسخ النكاح بخيار البلوغ كان بعد الدخول يجب  
كمال المهر وإن كان قبل الدخول يسقط كل المهر لأن الفرقه بخيار البلوغ فسخ من كل وجه  
§ تزوج امرأة وهي ساكنة في دار محلة فنزل بها وضمن عن الرب الدار وأدى لا يرجع عليها  
وإن كان الضمان بأمرها لأن في العادة أن ماض من صفة فصار كالموشرط في الكفالة إن  
لا يرجع عليها وتطير إذا ضمن المهر عن الابن الصغير وقدم من الصغرى § لو فرق بين الزوج  
وزوجته بفساد النكاح فإن لم يدخل بها فلا مهر ولو خلاها وإن دخل بها فلهما الأقل من المسمى  
ومن مهرها الوصي والأفلهما مهر مثلها بالغًا بالغ ولو جامعها في دبرها بشكاح فاسد لا يجب  
المهر كذا في الفصولين من التصرفات الفاسدة § وفيه أيضا ما قبض على سوم النكاح ضمن  
بعضه لو قبض أمة غيره لزوجها باذن مولاه فلهما لكت في يده ضمن قيمته والمهر قبل تسليمه  
مضمون وكذا بدل الخلع في يد المرأة مضمون يعني لو تزوجها على عين أو خالعها فلهما قبل  
قبضه يلزم مثله في المثلى وقيمه في القيمي انتهى § رجل جامع صغيرة لا يجامع مثلها فماتت إن  
كانت أجنبية تجب الدية على العاقلة وإن كانت منكوبة فالدية على العاقلة والمهر على الزوج  
§ ولو أزال بكارة امرأة بحجر أو غيره يجب عليه المهر كافي الجنائيات من الخلاصة § صبي  
تزوج امرأة بغير إذن أبيه ودخل بها لا مهرها عليه وفي العبد المحجور يجب بعد العتق لأنه  
ضمنان قولي § تزوجها ودخل بها وقال لم اجامعها وصدقه فعليه كمال المهر § خلاها ولم تمكنه  
من نفسها ففيه اختلاف المشايخ المتأخرين § صغير يقدّر على الإيلاج زفت إليه امرأة  
وهي صغيرة يجامع مثلها أو خلاها لا يجب كمال المهر § المريض القادر إذا لم يشته مشرف

الأفة المكي خلوة الصبي الذي لا يتحرك ويشتهي بذني أن توجب كمال المهر § باع عبده بعد  
ما تزوجه امرأة فالمرء في رقبته الغلام يدور معه أينما دار وهو الصحيح كدين الاستهلاك § زوج  
عبده حرة ثم أعتقه تخير في تزوين المولى أو العبد § زوج مدبرة امرأة ثم مات المولى فالمرء في  
رقبة المدبر يؤخذ به بعد العتق § تزوجها وكان في الدار شهرين ثم قال الزوج كنت غير بالغ  
حين تزوجتها وهو رجل تام الخلقة لا يصدق فيه وعليه تمام المهر وإذا لم يطأها وهو غير بالغ  
لكنه خلاها خلوة صحيحة فعليه كمال المهر § رجل تحت امرأة يدعي نكاحها غيره قبله  
ويصدق الثاني لرغبته عنها أولغا لاه مهرها ولا دخول هناك منه ما يرجع اليها فإن أفرت  
للاول فهي زوجته فإن لم تقر فلا بد له من البينة وقد بان من الثاني وعليه نصف المهر § قالت  
له طلقته ٣ طلاقا رجعيًا راجعتني يا هجج كاذب لا يجب عليه شيء من المهر كانت وهبت  
مهرها قبل أو لا ولو دفع إليها داره ثم تخاصم فأبرأته عن مهرها لطلقها فطلقها لا يبرأ من  
القنية § المهر مادام في يد الزوج فهو مضمون عليه بالقيمة لأن النكاح لا يفسخ به سلك  
المهر ففي السبب الموجب التمسك به فإذا عجز عن تسليمه يلزم قيمته لأنها فاعلة مقامه ولو  
هلكت العين الموهورة في يد الزوج فعليه قيمته وكذا إذا استحققت وكذلك لو وهبتها من الزوج  
ثم استحققت يرجع عليه بقيمتها ولو استحق نصف الدار الموهورة أخذت الباقي ونصف القيمة  
وإن شئت كل القيمة فإن طلقها قبل الدخول بها فليس لها إلا النصف الباقي لأن التسمية مع  
الاستحقاق صحيحة فكان في حقها في نصف المسمى وأنه باق ولو حدث بالمهر عيب سمى  
قبل القبض فإن شئت أخذت ناقصا بلا غرم النقصان وإن شئت أخذت القيمة يوم العقد  
وإن حدث بفعل الزوجة صارت قابضة بالجنابة وإن حدث بفعل أجنبي فإن شئت أخذت  
قيمة النقصان من الأجنبي وإن شئت أخذت قيمته من الزوج واتبع الجاني بالارش وإن  
حدث بفعل المهر ففي ظاهر الرواية في حكم جنابة الزوج لأن الحمل مضمون في يده وفي رواية  
كالا فة السماوية ولو قبضت المهر ثم تعيب بفعلها أو بآفة سماوية قبل الطلاق أو بعده  
قبل الحكم بالرد فإن شاء الزوج أخذ نصفه ولا يضمن النقصان وإن شاء ضمن نصف قيمته  
صحيح يوم القبض ولو بعد الطلاق والحكم بالرد فالزوج إن يأخذ نصفه ونصف الارش  
وإن تعيب بالقول يضمنها نصف القيمة لا غير وإن تعيب بفعل الزوج فهو بجنابة الأجنبي  
وبفعل المهر كآفة سماوية § ولو زفت إليه غير امرأة فوطئها لزمه مهر مثلها ولا يرجع  
على الزاف § رجل تزوج امرأة وتزوج أبوه ابنته فزفت امرأة كل واحد منهما لآخر فملى  
الواطئ الأول جميع مهر الموطوءة ونصف مهر امرأته ولا يلزم الواطئ الأخير شيء لأن  
البينة جاءت من قبلها قبل الدخول بها فإن وطئها مع الأثني على واحد منهما § ذكر هشام  
عن محمد صبي جامع امرأة بشبهة نكاح فلا مهر عاها وتجب عليها العدة § صبي أو مجنون  
جامع امرأة ثيبا وهي نائمة فلا مهر عليه وإن كانت بكرًا فأنصافا فعليه مهرات ثلاثها لأنهما  
يؤخذان بضمن الاتلاف § لو وطئ الرجل جارية ابنه أو جارية مكانه أو وطئ امرأة في



نكاح فاسد من ارفع عليه مهر واحد ولو وطئ الا بن جارية آية أو جارية أمه من اراودة  
ادعى الشبهة فعليه بكل وطء مهر والاصل في جنس هذه المسائل ان الوطء في دار الاسلام  
لا ينقل عن عقوبة أو غرامة صيانة للابضاع المحترمة فاذا سقطت العقوبة للشبهة  
وجبت الغرامة حقها لكل وطء حصل عقيب شبهة المالك من ارا لا يجب فيه الامهر واحد  
لان الوطء الثاني صادف ملك الغير **§** رجل زنى بامرأة فتزوجها وهو على بطنها فعليه  
مهران مهر بالوطء عن شبهة ومهر بالنكاح هذه الجملة من الوجيز **§** ولو وطئ المولى  
مكاتبته لزمه العقر **§** ومن وطئ جارية آية فولدت منه فادعاه فهي أم ولده وعليه قيمتها ولا  
مهر عليه وقال زفر والشافعي يجب المهر من الهداية **§** ولو وطئ مكاتبته من ارا يجب مهر  
واحد **§** واذا ظهر في المنكوحه انه حلق بطلاقها اذا وطئها من ارا يجب مهر واحد **§** واحد  
الشريكين اذا وطئ الجارية المشتركة من ارا قال الصدر الشهيد لم يذكروا في الكتاب واختار  
الشيخ الامام الاجل الوالد برهان الانفة والدين انه يجب بكل وطء نصف مهر **§** وفي نوادر  
هشام عن محمد اشترى جارية فوطئها من ارا ثم استحققت عليه مهر واحد واذا استحق نصفها  
عليه نصف المهر **§** اذا خالعهما بعد الدخول على مهرها ان لم يكن المهر مقبوضا سقط كل  
الصداق وان كان مقبوضا رجع عليها بجميع المهر عند استحسانا الثلاثة **§** ثم ههنا مسألة  
صارت واقعة وهي المرأة في عرفنا اذا قالت بالفارسية خوشين حريمم بكابن وعدت والبعض  
مقبوض وهو المجل دون البعض نقل عن الامام فخر الدين انه لا يرجع والمراد بقية المهر وان  
كان قبل الدخول ان كان المهر مقبوضا وهو ألف درهم لا يرجع عليها الا بالالف درهم  
استحسانا وان لم يكن المهر مقبوضا سقط عنه كل المهر ولا يرجع عليها بشئ استحسانا اذا خالعهما  
على مهرها وان خالعهما على عشرة مائة مهرها ألف درهم ان كان بعد الدخول والمهر مقبوض  
رجع عليها بمائة درهم ولم يبق لها في قولهم جميعا ان لم يكن المهر مقبوضا سقط عنه كل  
المهر عند أبي حنيفة العشر **§** الشرط والباقي بمقتضى لفظ الخلع لما تبين وعندهما  
لا يسقط الا عشر المهر وان كان قبل الدخول ان كانت قبضت مهرها عند أبي حنيفة رجع  
عليها بمائة درهم استحسانا وفي القياس يرجع عليها بمائة بدل الخلع وخمس مائة  
بالطلاق قبل الدخول وان لم يكن المهر مقبوضا سقط كل المهر عند أبي حنيفة عن الزوج  
العشر بحكم الشرط وبرئ عن الباقي بحكم الخلع **§** لو خالعهما ولم يذكروا عوضا ذكره  
الاثة المبرخسي في نسخة انه يبرأ كل واحد منهما عن صاحبه وذكر الامام خواهرزاده  
ان هذا الحديث رواه عن أبي حنيفة وهو قولهما وهو الصحيح وان لم يكن على الزوج مهر  
فعلينا رد ما ساق اليه من المهر لان المال مذکور عرفا بذكر الخلع وفي رواية عن أبي حنيفة  
وهو قولهما لا يبرأ أحدهما عن صاحبه ولا يبرأ عن نفقة العدة ومؤنة السكنى في قولهم  
جميعا الا اذا شرط ذلك في الخلع وأما نفقة الولد وهي مؤنة الرضاع فلا تقع البراءة عنها اذ لم  
يشترط مع الخلع بالاجماع وان شرط ان وقت لذلك وقتا سنة ونحوها جاز وان لم يوقت لا يجوز

ولا تقع البراءة عنها **§** ولو قالت خوشين حريمم بحق كره ابرئ من لا يبرأ عن نفقة العدة  
**§** ولو خلع الاجنبي مع الزوج بمال نفسه صح الخلع ولم يسقط المهر عن الزوج لانه لا ولاية  
للاجنبي في اسقاط حقها والمهر حقها والمباراة كالخلع عند أبي حنيفة ومحمد والطلاق على  
مال فيه روايتان عن أبي حنيفة والصحيح انه لا يوجب البراءة ولو كان الخلع بلفظ البيع  
والشراء اختلف المشايخ فيه على قول الامام أبي حنيفة وعندهما الجواب فيه كالجواب في  
الخلع من الخلاصة **§** وفي البرازية المباراة لا يوجب البراءة عن دين آخر غير دين النكاح في  
الصحيح ولفظ البيع والشراء هل يوجب البراءة عن حقوق النكاح على قول الامام اختلف  
فيه وكذا لفظ حريم وفروخت قال مشايخ ما وراء النهر يوجب البراءة عن كل حق النكاح  
عنده والصحيح انه لا يوجب البراءة عن المهر الا بذكره **§** طلقها على ألف قبل الدخول وأنها  
عليه ثلثة آلاف درهم تسقط ألف وخمسمائة بالطلاق قبل الدخول وبقي عليه ألف  
 وخمسمائة وتقاصبا بألف ولا ترجع عليه بمائة عند البلخي وترجع عند غيره وعليه  
الفتوى بناء على ان صريح الطلاق بقدر من المال هل يوجب البراءة من المهر عند الامام  
أم لا فالبلخي يوجبها وغيره لا وعن محمد انما اذا تخالعا ولم يذكروا المال انه باطل لانه بالمال  
فان قال لها اخليني نفسك مني بغير شئ ففعلت وقبل الزوج صح بغير شئ لانه صريح في عدم المال  
ووقع البائن وقال الامام السعدي اذا تخالعا ولم يذكروا لا ترد عليه ما أخذت من المهر **§** ولو  
قال لها اخليني نفسك فقالت خلعت نفسي منك وأجاز الزوج وقع بغير مال وقال الامام الثاني اذا  
قال لها اخليني نفسك فقالت خلعت نفسي لا يكون الا بالمال الا ان ينوي بغير مال وفي الايضاح  
مطلق لفظ الخلع في المعارف محمول على الطلاق بغير حق وذكر شيخ الاسلام قال لها اخليني  
ولم يذكروا لا فقال خلعت نفسك بائنا ولا يكون خلعا كانه قال لها اطلقي نفسك بائنا  
فقالت طلقت وقد مر انه يكون خلعا وترد ما ساق اليه من المهر وان كان عليه مهر برئ  
**§** قالت اخلت فقال الزوج طلقت وقع البائن ولا يبرأ الزوج عن المهر انتهى ما في البرازية  
**§** لو تزوج امرأة ولم يسلم لها مهر أو تزوجها على ان لا مهر لها فله مهر مثلها ان دخل بها  
أو مات عنها ولو طلقها قبل الدخول بها فله المنة وهي درع وخمار ونفقة **§** اذا زوج الرجل  
بنته على ان يزوجه الرجل بنته أو أخته ليكون أحدهما قد عين عوضا فقد ان جائز ان  
ويجب مهر المثل **§** ولو تزوجها على ألف فقبضت أو هبتها له ثم طلقها قبل الدخول بها رجع  
عليها بمائة وكذلك اذا كان المهر مكبلا أو موزونا أو شيئا آخر في الذمة وان لم تقبض  
الا ألف حتى وهبتها له ثم طلقها قبل الدخول بها لا يرجع عليها بشئ وقال زفر يرجع عليها بالنصف  
الصداق ولو قبضت خمسمائة ثم وهبت الالف كلها المقبوض وغيره أو وهبت الباقي ثم طلقها  
رجع عليها بالنصف ما قبضت ولو كانت وهبت أقل من النصف وقبضت الباقي فعنده  
يرجع عليها الى تمام النصف وعندهما بالنصف المقبوض ولو كان تزوجها على عرض  
قبضته أو لم تقبض فوهبته له ثم طلقها قبل الدخول بها لا يرجع عليها بشئ وفي انقياس وهو

قول زفر يرجع عليها بنصف قيمته كما اذا باعته من زوجها وجه الاستحسان ان حقه عند الطلاق سلامة نصف المقبوض من جهتها وقد وصل اليه ولهذا لم يكن لها دفع شيء آخر مكانه بخلاف ما اذا كان المهر ديناً وبخلاف ما اذا باعت من زوجها لانه وصل اليه ببدل ولو تزوجها على حيوان أو عرض في الذمة فكذلك الجواب من الهداية ولو تزوجها على أقل من مهر مثلها على ان يطلق ضميرها فان وفي والا أمرناه بتسليمه بخلاف الزفر من الجمع وان تزوج مسلم امرأة على خرا أو خنزير فالنكاح جائز ولها مهر المثل وان تزوج امرأة على هـ ذا الدين من الخلل فاذا هو خير يجب مهر المثل عند أبي حنيفة وقال الهاميل وزنه وان تزوجها على هذا العبد فاذا هو حر يجب مهر المثل عند أبي حنيفة وكذا عند محمد وقال أبو يوسف تجب القيمة كما اذا هلك العبد المسمى قبل التسليم وان تزوجها على هـ ذين العبدين فاذا أحدهما حر فليس لها الا الباقي اذا ساوى عشرة دراهم عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف لها العبد وقيمة الخلو كان عبداً وقال محمد وهو رواية عن أبي حنيفة لها العبد وغلام مهر مثلها ان كان مهر مثلها أكثر من قيمة العبد من الهداية ولو أزال عذرتها بدفع فطلة لها قبل الدخول فعليه نصف المهر عند أبي حنيفة وأفتى محمد بكه من الجمع اذا تزوج النصراني نصرانية على مينة أو على غيره مهر وذلك جائز في دينهم فدخل بها أو طلقها قبل الدخول بها أو مات عنها فليس لها مهر من الهداية الاب لو خالع مع زوج بنته البالغة على انه ضامن صح حتى لو أخذت المهر من زوجها فله الرجوع على الاب ووجه الصحة هو ان الاب كانه قال اختلعت برضا ابنتي وضمنت مهرها ان أنكرت الاجازة وقبضت منك فان ضامن فصـ هـ ذا من حيث الحكم احتيالاً لصحة الضمان كذا في الفصولين من الفصل الثامن والعشرين لو قال انت طالق قبل موت فلان بثـ هـ لم تطلق حتى يموت فلان بعد العين شهر فان مات تمام الشهر طلقت الى أول الشهر فتعتبر العدة من أوله ولو وطئ في الشهر صار امرأه ولو كان الطلاق رجعياً وغرم العقر ولو كان بائناً ورد الزوج بدخول الخلع اليها لو خالعها في خلاله ثم مات فلان كذا في الاشياء من الاحكام الاربعة وكيل المرأة اذا زوجها أو الاب اذا زوج البالغة أو الصغيرة بمهر مسمى ثم ان الوكيل أو الاب أبرأ الزوج من كل المهر أو من بعضه وشرط الضمان على نفسه لم تصح الهبة والبراء الا ان تجبر المرأة اذا كانت بالغة وشرط الضمان باطل والحيلة هـ ذا ان يقول الوكيل أو الولي ان كانت المرأة كسيرة أمرتني بالهبة أو البراء فان أنكرت ذلك وأخذت منك بغير حق فان ضامن لك بكذا فصـ هـ ذا الضمان كذا في فصل الوكالة من النكاح من فتاوى قاضي خان وفي الفصولين من الفصل الثاني والعشرين هـ ناسائل يحتاج الى ذكرها منها ان الاب لو زوج كسيرة فطلبوا ان يبرأ الزوج عن شيء من المهر فلا يسل اليه بان يقرأ الاب بقبض شيء منه لانه كذب حقيقة ومن أمر به فقد أمر بالكذب قال فينبغي ان يجب باذنها لانه لا يصح بلاذنها الا ان تجيزه وينبغي ان يضمن للزوج عنها فيقول ان أنكرت هي الاذن

بالحبة وغرمتك ما وهبته فان ضامن ويصح هـ ذا الضمان لاضافته الى سبب الوجوب لان من زعم الاب والزوج انها كاذبة في الانكار وان ما أخذته دين عليها للزوج فالاب ضمن بدين واجب فيصح انتهى لو خالع المرأة على مهرها ورضاع ابنه حولين جاز وتجبر على الارضاع فان لم تفعل أو مات الولد قبل الحولين فعليه قيمة الرضاع وكذلك لو اختلعت على مهرها وعلى ان تمسك ولدها الى وقت الادراك تجبر على امساك الولد فان لم تفعل وهربت فعليه ما أبر المثل وكذلك لو خالعها على مهرها وارضاع ولده الذي هي حامل به اذا ولده الى ستين جاز وان شرطت انها ان ولده ثم مات قبل الحولين انها ترد قيمة الرضاع جاز ولو خالعها على ان ترد عليه جميع ما قبضت منه وكانت وهبته أو باعته من انسان لم مهرها رد مثله أو قيمته كما لو خالعها على عبده فاستحق العبد من الوكيل ولو خالع امرأته المسلمة على خرا أو خنزير أو مينة فلا شيء للزوج وتقع الفقرة بائنة وانما لا تجب لانها ما سمت مالا متقوما حتى تصير غارة له بخلاف ما اذا خلع على دخل بعينه فظهر خرا لانها سمت مالا فصار مغروراً ولو قالت خالعتني على ما في يدي من الدراهم أو من دراهم ففعل ولم يكن في يدي شيء فعليها ثلاثة دراهم وان اختلعت على عبد لها أتى على انها برئته من الضمان صح الخلع لانه لا يطل بالشروط الفاسدة ولم تبرأ وعليها تسليم عينه ان قدرت وتسليم قيمته ان عجزت من الهداية ولو خالع امرأته على لؤلؤة أو ياقوتة لا تصح التسمية ويصح ذلك على عبدها هذه في القسمة من الهداية ولو اختلعت السفينة مع زوجها على مال لا يلزمها كذا في الاشياء من الحجر الامة اذا كانت تحت زوج فاختلعت على مال فان فعلت باذن المولى كان عليها المال في الحال وان فعلت بدون اذنه كان عليها المال بعد العتق والطلاق بائن في الحالين ولو كانت الامة مفردة محجورة لا يجب عليها المال في الحال ولا بعد العتق ويكون الطلاق رجعياً لانه لم يقابل بالبدل أصلاً كذا في قاضي خان من الحجر ولو أبرأ رجل الاضطجاع عند امرأته فقال لها ان أبرأ ابنتي من المهر فاضطجع معها فبرأته لا يبرأ وقبل يبرأ لان البراء لا تودد الداعي الى الجماع وقد ورد ثبوتها وانما هو كذا في الهبة من القنبة تزوج امرأته بمهر مسمى ثم طلقها بائناً ثم تزوجها ثانية على مهر آخر ثم اختلعت على مهرها يبرأ عن المهر الثاني دون الاول وكذا لو قالت (٣) خويشتن خريدم بمهر ومهر حقها كهرابر برئت لا يبرأ عن المهر الاول ولو خالعها على دين آخر سوى المهر فان كان بعد الدخول ان كان المهر مقبوضاً لا يرجع الا ببدل الخلع في قواهم جميعاً وان لم يكن مقبوضاً عليها البدل بسبب الخلع وسقط عنه جميع المهر عند أبي حنيفة خلافاً لهـ وان كان قبل الدخول ان كان المهر مقبوضاً رجع عليها ببدل الخلع ولا يترد شيئاً من المهر بسبب الطلاق قبل الدخول عند أبي حنيفة وعندهما يرجع عليها بالبدل ونصف المهر وان لم يكن مقبوضاً لا ترجع المرأة بشيء من المهر عند أبي



حنيفة وعندهما ترجع المرأة عليه بنصف المهر وبهذا تبين ان ما ذكر من جواب الاستفسار فيما اذا خالعهها والمرأة مدخول بها والمهر مقبوض قول أبي يوسف ومحمد يرجع خلع امرأة عاها عليه من المهر طنا منه ان لها عليه بقية المهر ثم تذكر انه لم يبق لها عليه شيء من المهر وقع الطلاق وعليها مهر فوجب عليها ان ترد المهر ان قبضت والابرى الزوج اما اذا علم ان لامهر لها عليه بان وهبت صح الخلع ولا ترد على الزوج شيئا كما اذا خالعهها على ما في هذا البيت من المتاع وعلم انه لا مناع في هذا البيت وعلى هذا لو باع الزوج منها تطليقة بمهرها والزوج يعلم انه لم يبق عليه شيء من المهر واشترت فانه يقع الطلاق مجازا رجعا ولا ترد على الزوج شيئا **٢** رجل قال لامرأته (٢) خويشتن خريدي اذن فقالت خريدم وقال الزوج فروختم تقع تطليقة بانه ورد على الزوج ما قبضت من المهر هو المختار فان لم تقبض برى الزوج **٣** رجل قال لامرأته بعت منك تطليقة بثلاثة آلاف درهم فقالت اشتريت ثم قال ثانيا وثالثا وقالت المرأة اشتريت والزوج يقول اردت به التكرار لا يصدق ويقع ثلاث تطليقات ولا يجب عليها الا ثلاثة آلاف درهم لانه لا يجب المال بالثاني والثالث وهو صريح في الحق البائن **٤** رجل قال لامرأته خويشتن اذن بخروكروثا لثالثي ألف درهم فانت طالق ثلاثا على مائة دينار فقالت قبالت بعت الثلاث بالمائة كذا هنا وعن أبي يوسف انه فرق بين جانب الزوج وجانب المرأة في جانب الزوج كالا لا يجابى باق وفي جانب المرأة لا حتى قال طلقتك على المائة بتوقف على قبولها من الخلاصة **٥** خلع امرأته على ان ترد عليه جميع ما قبضت منه وكانت وهبت أو باعت من انسان ولم ترد ذلك عليه رجع عليه بالقيمة ذلك ان عروضاو بالمثل في المثليات والموزونات **٦** كان استحق بدل الخلع فبرجع بالقيمة **٧** اختلعت على ان لا دعوى لكل على صاحبه ثم ادعى ان له عندها كذا من القطن يصح لان البراءة مختصة بحقوق النكاح من البرازية **٨** اذا ادعت مهرها على زوجها فانكره ثم اختلعت نفسها بمهرها ثم تبين بالشهود انه عند الزوج (٣) ولا ذلك الا بالتصادق فيبغى ان لا يزمها شيء لان ما هو بدل الخلع سلم له ولو كان الخلع على دراهم أو دنانير ثم تبين انها للزوج فلا يجب اختلعت نفسها بالمهر ونفقة العدة ونفقة ولده سنة من القنية **٩** الاب اذا خلع ابنته الصغيرة من زوجها على مال لم يصح يعني لم يجب به بدل الخلع على الصغيرة وهل يقع الطلاق فيه روايتان والاصح انه يقع **١٠** ولو اختلعت الصبيبة مع زوجها البالغ على مال فالطلاق واقع ولا يجب المال فان ضمن الاب بدل الخلع **١١** مع الاجنبي **١٢** ولو خلعها على ألف درهم وقبل الاب ولم يضمن المال لا رواية فيه هنا عن محمد واختلاف المشايخ فيه قال بعضهم لا يقع ما لم تقبل الصغيرة وقال بعضهم يقع لقبول الاب ويجب المال على الاب لان عبارته

(٢) شريت نفسك منى فقالت شريت فقال بعت

(٣) قوله ولا ذلك الا بالتصادق الى قوله من القنية تراجع ويحرم منها هذه العبارة

كعبارتها

كعبارتها وقال بعضهم يقع الطلاق ولا يجب المال على واحد والخلع على صداقها وعلى مال آخر سواء يقع الطلاق هو الصحيح **١٣** اختلعت الامة مع زوجها أو طلقها على جعل يقع الطلاق فتواخذ بالخلع بعد العتق وان اختلعت باذن المولى تباع به والمدة وام الولد كالا لامة الا أنهم ما يؤديان البذل من كسبهما اذا كان باذن المولى والمكاتبه لا تؤاخذ الا بعد العتق **١٤** واذا اختلعت الامة مع زوجها بمهرها بغير اذن مولاهما يقع الطلاق ولا يسقط المهر وطريق صحة الخلع في حق الصغيرة على وجه يسقط المهر مع الزوج أو المتعة ان كان النكاح بلفظ الهبة والخلع قبل الدخول والخلوة فطريقه ان يخلع اجنبي مع الزوج على شيء معلوم مقدرا بالمهر أو المتعة حتى يجب البذل على الاجنبي للزوج ثم يحيل الزوج بمعاذ عليه من المهر أو المتعة لابي الصغيرة أو لمن له ولاية قبض مال الصغير على ذلك الرجل قال رحمه الله هكذا نقل عن الامام خالي أما الكبيرة اذا خلعها أبوها أو الاجنبي باذنها جاز والمال عليها وان لم تجز ترجع بالصداق على الزوج والزوج على الاب ان ضمن الاب وان لم يضمن فالخلع يقف على قبولها ان قبلت يتم الخلع في حق المال وهذا يشير الى ان الطلاق واقع قال صاحب المحيط وقد كتب في شرح الحبل ان الطلاق في هذه الصورة لا يقع الا باجازتها **١٥** اذا قال الرجل لا تخراخلع امرأتك على هذا العبد أو على هذه الالف فخلعها على ذلك فالقبول الى المرأة لا الى الاجنبي لان البذل مرسل كما اذا قال لغيره بعت عبداك من فلان بكذا فتوقف على قبول فلان اذا باع فاذا قبلت المرأة ذلك وجب عليها تسليم ما أشير اليه ان أمكن والا فثله ان كان مثليا أو قيمته ان كان غير مثلي ولو ان رجلا قال للزوج اخلعها على عبدي هذا أو دارى هذه فخلعها على هذا فالخلع جائز ولا حاجة الى قبول المرأة لان العاقدة هو الاجنبي ونظيره المتبرع بقضاء الدين عن انسان **١٦** قال الاجنبي للزوج اخلعها على عبدي هذا فقال الزوج خلعتك ثم الخلع من غير ان يقول مخاطب قبلت واذا تم الخلع لقبول الاجنبي لزمه حينئذ البذل ان كان مما يتعين فان عجز عن تسليمه وجب تسليم مثله في المثليات وتسليم القيمة في غير المثليات كقبي قبول المرأة ولو قالت المرأة لزوجها اخلعني على دار فلان أو على عبد فلان فخلعها فالخلع واقع ولا حاجة الى قبول فلان وبهذا ذلك ان قدرت على تسليم ما أشير اليه باجازه فلان سلمته والا فعملها تسليم المثل في المثلي والقيمة في غير المثلي وكذلك لو قال لها الزوج خلعتك على عبد فلان أو دار فلان قبلت صح فلو لم تقبل هي وقبل فلان لم يصح **١٧** خلع امرأته على ان جعلت صداقها الولد الاجنبي صح الخلع والمهر للزوج دون الولد **١٨** يجوز الخلع على مكبل أو موزون موصوف أو موجود فيحقق المسمى **١٩** ويجوز على ثوب مسمى هرورى أو هرورى ولا يجوز على الثوب المطلق وترد ما قبضت من المهر وجلسه انه ان مسمى ما ليس بمال متقوم لا يجب شيء وان مسمى شيئا معلوما موجودا يجب المسمى وان مسمى مجهولا لا جهالة مستدركة فكذلك وان خشت الجهالة وتمكن الخطر بان خلعها على ما يشتر نخلها العام أو على ما في البيت من المتاع ولم يكن فيه شيء بطلت القسمة وترد اليه ما قبضت من المهر من الخلاصة **٢٠** قال في البرازية

لان المعدوم لا يصح عوضا فبقى مجرد تسمية المال وان سميت فيه ما هو من المال ولا يتعلق وجوده بالزمان الا انه مجهول لا يوقف على قدره بان خلعت على ما في بيتها أو يدها من المتاع أو على ما في نخلها من غر أو على ما في بطون غنمها من الاولاد ان كان هناك ما ذكرت فله ذلك والاردت ما قبضت من المهر انتهى **§** اختلعت مع زوجها على مهرها ونفقة عدتها على ان الزوج يرد عليها عشرين درهما نقل عن الامام ظهير الدين انه يصح ويجب على الزوج عشرون درهما وما يوافق هذا في الاصل امرأة اختلعت على دار على ان الزوج يرد عليها ألف درهم لاشقة فيها قال رحمه الله وهذا يدل على ان ايجاب بدل الخلع على الزوج صحيح وفي صلح القدوري لو ادعت امرأة نكاحا على رجل فصالحها على مال بذله لها لم يحز فهذا يدل على ان ايجاب بدل الخلع على الزوج لا يصح فوجه التوفيق بين الروايتين انها اذا خلعت على عرض يجوز ايجاب بدل الصلح على الزوج ويكون مقابلا لبذل الخلع وكذا اذا خلعت ولم يذكّر نفقة العدة يجوز ايضا اما اذا خلعت على نفقة العدة ولم يذكّر عوضا آخر ينبغي ان لا يجب بدل الخلع على الزوج لو قال لها بعثت منك تطليقة بجميع مهرك ويجمع ما في البيت غير ما عليك من القيمص فاشترت وعليها مع القيمص سوار ونخلخال فكسوتها وحبسها مع ما استثنى وما لم يستثن له من الخلاصة **§** بعث اليها ميعنا كما هو في العادة ثم زوجها ولم يخل بها وخلعت نفسها منه بنفس المهر فليس له طلب ما بعث اليها اذا صرفته وقال محمد بن البخاري له طلب المبعوث وفي فتاوى العصر له طلب العوض ان لم يعوضوه **§** لو بعث أبو الزوج الى الخطيبة وسنتين ثم اختلعت نفسها قبل الدخول منه بالمهر ونفقة العدة ليس لابي الزوج ان يطالبها بما بعث اليها قاضي بديع ان كان بعث اليها اذ بهر مباركة نكاح يرجع بالقائم دون الهالك من القينة **§** وهبت مهرها من زوجها وقالت انما مدركة ثم قالت كذبت ولم أكن مدركة قالوا لو كانت تشبه المدركات في ذلك الوقت قد اوعلا مة لم تصدق انها لم تكن والاصدقت من أحكام الصبي من الفصولين **§** لو ادعى الزوج الخلع فانكرت المرأة بانته ولم يثبت المال الذي هو الاصل في الخلع كذا في الاشياء من قوله قد ثبتت الفرع وان لم يثبت الاصل **§** لو قال له تزوجها فانها حرة فظهر بعد الولادة انها امه لاضمان على القائل اذا لم يكن وليها أو وكيلها فان قال وليها تزوجها فانها حرة أو وكيلها ذلك فولدت ثم ظهر انها امه الغير يرجع المغرور بقيمة الولد هذه من القاعدة الاخيرة من الاشياء **§** زوج ابنته من رجل وذهبت ولا ندري لا يجبر زوجها على الطلب كما في الملتقط هذه في أحكام الصبيان من الاشياء **§** لو نكح صبي بالغه حرة بغير اذن وياه ووطئها طائفة فلا حد ولا مهر هذه من أحكام غيبوبة الحشفة منه **§** تزوج امه على انها حرة بزعمها انها متعقة فولدت ولدا فاقام مولاهما البينة انها امه يقضى بالام وبالولد مولاهما وان اقام الزوج البينة على أنه تزوجها على انها حرة يجعّل الولد حرا بقيمة وتكون القيمة ديناً عليه في ماله لافي مال الولد ولا ولا للمستحق وان قبض من الولد قدر قيمة الولد قضى عليه بالقيمة للمستحق فان أخذ دون قيمته

يقضى عليه بقدر ذلك كذا في الوجيز من الاستحقاق **§** صبي تزوج امرأه صغيا بغير امرأته وهو ابن أربعة عشر سنة ووطئها لامهر عليه يعني اذا لم يحز الاب النكاح هذه في الجنائيات من الخلاصة **§** امرأة ابرأت زوجها عن النفقة ان لم تكن مفروضة لا يصح وان فرضها القاضي صح الا براءه عن نفقة شهر وكذا لو قالت ابرأتك عن نفقة سنة لا يبرأ الا عن نفقة الشهر الاول كالأجره كل شهر بكذا ثم ابرأت عن الاجره عن الشهر الاول ولو ابرأت عما مضى صح **§** امرأة قالت ان زوجي يريد ان يغيب وطلبت كفيل بالنفقة قال أبو حنيفة ليس لها ذلك وقال أبو يوسف أخذت كفيل بالنفقة شهر واحد استحسانا وعليه الفتوى فلو علم انه عكث في السفر أكثر من شهر تأخذ الكفيل بأكثر من شهر عند أبي يوسف **§** لو كفل بنفقة ما عاشت أو كل شهر وبقى النكاح بينهما صح وقال أبو حنيفة على شهر واحد ولو ضمن لها نفقة سنة جاز وان لم تكن واجبة ولو طلقها زوجها رجعا أو بائنا تأخذ من كفيلها نفقة عياله كل شهر لان العدة من أحكام النكاح خلاصة **§** لها مهر معروف فاقربى مرضه بأنه بذمته أو زاد في مهرها أو أقر لها مهر آخر أو أقر بمهر بعد الابراء لا يلزم شيء منها ولو قالت المريضة ليس على زوجي صداق لا يبرأ عندنا وعند الشافعي يبرأ وكذا لو أقرت في المرض بالاستيفاء لا يبرأ **§** قالت المريضة مرض الموت ليس لي على زوجي حق ولا عليه مهر لا قليل ولا كثير ليس لورثتها ان يطلبوا المهر من الزوج ويصح اقرارها بناء على مسئلة ذكرها في جنائيات عصام لو قال المجرورح لم يحز حنى فلان ثم مات ليس لورثته المجرورح ان يدعوا على الجارح بهذا السبب فكذا هو اقول المرغباني لا يصح ومسئلة المجرورح على التفصيل ان كان الجارح معروفا عند القاضي والناس لم يقبل اقرار المريض والنكاح هذا معروف فلا يقبل وقال شمس الأئمة السرخسي في مسئلة المجرورح انه ليس لورثته ان يدعوا على الجارح مطلقا ولم يفصل من كتاب الاقرار

### باب الثامن والعشرون في الرضاع

اذا تزوج الرجل صغيرة وكبيرة فارضعت الكبيرة الصغيرة حرمتا على الزوج ثم ان لم يدخل بالكبيرة فلا مهر لها وللصغيرة نصف المهر ويرجع الزوج على الكبيرة ان كانت تعمدت الفساد وان لم تعمد فلا شيء عليها وان علمت انها امرأته وعن محمد انه يرجع في الوجهين في ظاهر الرواية من الهداية والقول قولها في عدم التعمد ذكره في المختار **§** لو أرضعت امرأة الاب زوجة الابن تحرم عليه وكذا لو تزوج رضيعتين فارضعتهما امرأة معا أو متعاقبا حرمتا عليه وعلى الزوج نصف المهر لكل واحدة ويرجع الزوج على المرضعة ان تعمدت الفساد وان لم تعمد فلا والقول قولها في التعمد **§** رجل تزوج صغيرتين فجاءت امرأتان وله منهن لبن فارضعت كل واحدة منهما احدي الصبيتين وتعمدت الاضمان على واحدة منهن الا ان الاجنبية انما تثبت بصنعها خاصة **§** رجل له امرأتان احدهما مجنوننة والاخرى صغيرة



فارضعت المحنونة الصغيرة بانتمائه وللجونة نصف المهر ان لم يدخل بها ولا يرجع الزوج على المحنونة بغير الصغيرة وكذا الصغيرة لو جاءت الى الكبيرة وهي نائمة فاخذت بشدتها ورضعت منها بانتمائها لكل واحدة منهما ما نصف الصداق ولا يرجع الزوج على الصغيرة بشئ ولو اخذ رجل ابن المرأة الكبيرة وأوجره الصغيرة بانتمائه ولكل واحدة نصف الصداق على الزوج ويرجع بذلك على الرجل ان تعد له من الوجيز

### ((الباب التاسع والعشرون في الدعوى))

ادعى عينا في يد رجل انه اشتراه من فلان الغائب وهو ملكه وذو اليد ادعى ان فلانا آخر غير ذلك الغائب اودعه اياه واقام بينة لا تدفع الخصومة ولو ادعى ان هذا ثوبي غصبه مني فلان الغائب واقام بينته وقال ذو اليد ان ذلك الرجل اودعني غصبه عنه وان لم يقر بينة لانهم ما تصادقا على ان اليد لذلك الرجل وهذا بخلاف ما اذا قال هذا ثوبي سرقه مني فلان الغائب وقال ذو اليد اودعني غصبه ذلك الغائب لا تدفع الخصومة استحسانا وان وقع الدعوى في العين بعد هلاكه واقام المدعي عليه بينته انه كان عندي ودبعة اورها او اجارة او مضاربة او شركة لا تقبل بينة المدعي عليه لان الدعوى تقع في الدين ومحلها الذمة بخلاف العين ثم اذا قضى للمدعي واخذ القيمة من المدعي عليه فاذا حضر الغائب وصدق المدعي عليه فيما قال في الوديعة والرهن والاجارة والمضاربة والشر كدفع المدعي عليه على الغائب بما ضمن ولا يرجع المستعير والغاصب والسارق وان كذب الغائب صاحب اليد في اقراره انه وصل اليه من جهة من الوجوه التي ذكرنا فلا رجوع له ما لم يقر بينة على ما ادعاه من الاجارة والرهن ونحوهما لانه يدعي لنفسه دين على الغائب بسبب عمل له وهو ينكر كذا في مشتمل الهداية رجل كان يتصرف في غلات امرأته ويدفع ذهبها بالمرابحة ثم ماتت فادعى ورثتها انك تتصرف في مالها بغير اذنها وليس الضمان فقال الزوج بل باذنها فالقول قول الزوج لانه ظاهر ان الزوج لا يتصرف مشتمل هذا التصرف في مال امرأته الا باذنها والظاهر يكفي للدفع من القنية ولو ادعى بعض الورثة دين على مورثه وصدقه البعض وانكره البعض فانه يأخذ الدين من نصيب من صدق بعد ان يطرح نصيب المدعي من ذلك الدين ولو ادعى رجل على ميت دين وصدقه بعض الورثة اجمع قول أصحابنا يؤخذ من حصة المصدق جميع الدين لان الذي صدقه مقربان الدين مقدم على الميراث قال أبو الليث هو القياس لكن الاختيار عندى ان يؤخذ منه ما يخصه من الدين وهو قول الشيخ البصري ومالك وابن أبي ليلى وسفيان والشافعي وغيرهم ممن يتابعهم قال وهذا القول ابعد من الضرر من قاضي خان ولو ولدت الجارية المشتركة ولدا ميتا أو اسقطت سقطا استبان بعض خلقه فادعاه أحدهما وكذبه الآخر فهو ابنة وأمه أم ولده ويضمن نصف قيمة الام ونصف العقر لشریکه اشتريا أمة مع ولدها فادعى أحدهما نسب الولد وصدقه

شریکه لم يضمن حصة شریکه من قيمتهما عند أبي حنيفة وان كذبه شریکه يضمن حصة شریکه من قيمتهما ان كان مومرا وان كان معسرا يضمن حصته من الام ويسمى الولد في حصته وان ادعى ما فاهو بينهما والجارية أم ولدهما ولو ولدت آخر لا يثبت نسبها الا بالدعوة وان ادعاه أحدهما يلزمه ويضمن حصة شریکه من الام والولد عندهما وعند أبي حنيفة لا يضمن أمه بين اب وابن ولدت ولدا وادعاه يثبت النسب من الاب استحسانا وعليه نصف قيمتها وعلى كل واحد نصف العقر وكذلك الجد مع الحاذق عند عدم الاب رجلا لان اشتريا جارية فولدت ابنة أشهر فادعى أحدهما الولد والاخر الام فالدعوة دعوة مدعى الولد والجارية أم ولده ومدعى الولد يضمن نصف العقر لشریکه ونصف قيمة الجارية ولو ولدت بعد الشراء لاقل من ستة أشهر والمسئلة بحالها صحت دعوة كل واحد ومدعى الام لا يضمن لشریکه ولا تسمى له الام عند أبي حنيفة وعندهما ضمن نصف قيمتها ان كان مومرا وتسمى فيه ان كان معسرا ولا يضمن مدعى الولد الثاني قيمة الولد ولا قيمة الجارية ولا عقر عليه أمه بين ذمي وممرند فولدت فادعاه يثبت من الممرند وغرم كل واحد صاحبه نصف العقر من الوجيز واذا ولدت أمة فباعها مولاها وزك الولد عنده فادعى أبو المولى الولد يثبت نسبها منه ويضمن قيمة الولد لابنه عند أبي يوسف والجارية أم ولدهم وقال لا يثبت نسب هذه في المكاتب من الجمع ثلاثة اخوة ورثوا دارا من أبيهم فادعى رجل ان أبيهم قد غصبها اياه فشكل واحد منهم عن اليمين وخلف الاخران وقد ورثوا مالا من أبيهم -م غير ذلك يضمن الناكل قيمة حصته ما للمدعي ويرد حصة نفسه من الدار على المدعي وان نكل واحد واقربانه كان ودبعة في أيديهم يرد حصته على المدعي ولا يضمن شيئا لان الوديعة لا تكون مضمونة رجل مات وترك ألفا فادعى رجل على الميت ألف درهم واقام بينة وقضى القاضي له بالا فادفع اليه ثم جاء رجل آخر وادعى على الميت ألف درهم وانكر ورثة الميت وصدقه المقضى له بالا فان الثاني يأخذ من المقضى له نصف ما في يده من قاضي خان لو أقام الدائن بينته على بيع الورثة تركه مورثهم وادعى ضمنا عليهم -م فقالوا ان أبانا باع في حياته وأخذ الثمن وأقاموا بينة يقضى بينة الدائن من الفصولين باع أمة له وبها حبل فقال البائع ليس هذا الحبل مني وهو من غيري فولدت عند المشتري لاقل من ستة أشهر فادعاه البائع جازت دعوته وورثت الجارية والولد اليه ولو ادعاه البائع ثم ماتت الام أو اعتقها المشتري فعقده باطل ويردها الى البائع ويضمن في الموت قيمتها ويرجع بجميع الثمن على البائع من الخلاصة دفع الى آخر عينا ثم اختلفا فقال الدافع قرض وقال الاخر هدية فالقول للدافع لان مدعى الهبة يدعى البراءة عن القيمة مع كون العين متقومة في نفسه كذا في قاعدة الاصل العدم من الاشياء عبد في يد رجل فقال رجل فقات عينه وهو في ملك البائع وقال المشتري فقائه وهو في ملكي فالقول للمشتري فيما اخذ ارضه لو قال القاضي بعد عزله لرجل اخذت منك الفادفعها الى زيد قضيت بها عليك فقال الرجل

أخذت ظمأ بعد العزل فالصحيح ان القول للقاضي مع ان الفعل حادث فكان ينبغي ان يضاف الى اقرب أوقاته وهو وقت العزل وبه قال البعض واختاره السرخسي لكن المعتمد الاول لان القاضي أسنده الى حالة منافقة للضمان وكذا اذا زعم المأخوذ منه انه فعله قبل تقلد القضاء لو قال العبد لغيره بعد اعترق قطعت يدك وأنا عبدك وقال المقر له بل قطعها وأنت حر كان القول للغير وكذا لو قال المولى لعبد اعترقه اخذت منك غلة كل شهر خمسة دراهم وأنت عبد فقال المأتمن أخذتها بعد العتق كان القول قول المولى ولو اعترق امته ثم قال قطعت يدك وانت امتي فقالت هي قطعها وأنا حرة والقول لها وكذا في كل شيء أخذته منها عند أبي حنيفة وأبي يوسف كذا في النهاية قيسل الشهادات وتحتاج هذه المسائل الى نظر دقيق للفرق بينها وفي الجمع من الاقرار ولو أقر حربي أو لم يأخذ المال قبل الاسلام أو بان لا فخر بعده أو لم يعمل حربي في دار الحرب أو قطع يده معقه قبل العتق فكذبوه في الاستناد اذ في عدم الضمان في الكل انتهى يعني محمد وقال لا يضمن هذه الجملة من اضافة الحادث الى اقرب أوقاته من الاشياء صواب وهذا لانسان عند الشهود فدفعي مالكة الضمان فقال كانت نجسة لوقوع فارة والقول للصاب لا تنكاره الضمان والشهود يشهدون على الصب لا على عدم النجاسة ولو أنلف لحم قصاب فطلب بالضمان فقال كانت ميتة فالتفتها لا يصدق والشهود ان شهدوا انه لحم ذكي يحكم الحلال وقال القاضي لا يضمن فاعترض عليه بمسئلة كتاب الاستحسان وهي ان رجلا لوقتل رجلا وقال كان اردت أو قتل أبي فقتلته قصاصا أو للردة لا يسمع فاجاب وقال لانه لو قيل لادى الى فتح باب العدوان فانه يقتل ويقول كان القتل حصل لذلك وأمر الدم عظيم فلا يجهل بخلاف المال فانه بالنسبة الى الدم أهون حتى يحكم في المال بالشكول وفي الدم يحبس حتى يقرأ ويحلف واكتفى بيمين واحد لو أدى المديون شيئا من المال صدق انه دفع من أي جهة كان فيسقط ذلك من ذمته ولو من جنسين كذهب وفضة أو بر وشعير فادى فضة وقال أدبت عوضا عن الذهب لا يصدق اذ المعاوضة تتم بالطرفين اشتري من دلال شيئا فدفع اليه عشرة دراهم ويقول هي من الثمن وقال الدال دفعته للدلالة صدق الدافع بيمينه لانه ملك رجل ادعى على ميت الفاجر هن وارثه ان الاب اعطاه الفاجر قبل الوارث يصدق ان الاب اعطاه بجهة الدين لقيامه مقام مورثه فيصدق في جهة التملك كذا في الفصولين مما يكون القول فيه للملك لو قال بعث عبدى من زيد فاعتقه فان نكل زيد عتق العبد ولم يثبت المال كذا في القاعدة الرابعة من النوع الثاني من قواعد الاشياء عين في يد رجل ادعى رجل انه اشتراها من ذى اليد بكذا وادعت امرأة ان ذا اليد تزوجها عليها وأقاما البينة فهما سواء عند أبي يوسف فيقضى بها بينهما ولا امرأة نصف قيمتها على الزوج تقيم للمهر ويرجع المشتري عليه بنصف الثمن ان كان نقده وقال محمد الشراء أولى فيقضى بها للرجل وبقيمتها للمرأة من الحقائق في الأمور بالدفع الى فلان اذا ادعى كذبه فلان والقول له في براءة نفسه الا اذا كان غاصبا أو مسدينا

كذا في الاشياء من الوكالة لو أخذ من البقال من الارز والعصم وما أشبه ذلك وقد كان دفع اليه ديناراً مثلاً لينفق عليه ثم اختصما بعد ذلك في قيمة المأخوذ هل تعتبر قيمته يوم الاخذ أو يوم الخصومة قال في البينة تعتبر يوم الاخذ قبل له لو لم يكن دفع اليه شيئا بل كان يأخذ منه على ان يدفع اليه ثمن ما يجتمع اليه قال يعتبر وقت الاخذ لانه سوم حين ذ كر الثمن كذا في الاشياء من القول في غن المثل مات وترك مالا فادعى رجل انه له أو دعه اياه فصدقه الوارث وعلى المبتدئين لم يصح تصديق الوارث ولو صدقه الغرماء فيقضى القاضي دين المبتدئين ويرجع المدعى على الغرماء لتصدق بيقهم وكذا في الاجارة والمضاربة والعارية والرهن كذا في الاشياء من فن الاقاز رجل ادعى على رجل مالا فحصد فاعطاه مع الجحود أو صالحه عن دعواه ثم ان المدعى عليه أقام البينة ان المدعى أقر قبل الصلح أو قال قبل ان يقبض مني المال انه ليس له قبل فلان شيء فالصلح والقضاء معا صبيان ولو أقام المدعى عليه البينة ان المدعى أقر بهذا الصلح وقبض المال انه لم يكن له قبل فلان شيء بطل الصلح والقضاء وان كان القاضي لم يقض ببينة المدعى حتى أقام المدعى عليه البينة على اقرار المدعى انه ليس له قبل فلان شيء بطل عنه المال فلا يقضى عليه بشيء كذا في مشتمل الهداية نقلا عن الحانية ادعى عليه ألفا فقصاها ثم أقر المدعى انها لم تكن عليه فالمقبوض ملك القابض ملكا فاسد يجب عليه ردها بيمين ان كانت قائمة ومثلها ان كان ردها أو قضى بها ديها هذه في المدائيات من القضية

### ﴿الباب الثلاثون في الشهادة﴾

وفيها مسائل عدة خطأ القاضي في قضائه اذا رجع الشهود عن شهادتهم قبل الحكم بها سقطت ولا ضمان عليهم فان حكم بشهادتهم ثم رجعوا لم ينسخ الحكم وعليهم ضمان ما تلقوا بشهادتهم ولا يصح الرجوع الا بحضرة الحاكم أي حاكم كان فلو ادعى المشهود عليه رجوعه عما أراد عينه ما لا يحلفه ما وكذا لا تقبل بينته عليهما ولو أقام البينة انه رجع عند قاضي كذا وضمنه المال يقبل واذ شهد شاهدان بحال فحكم الحاكم به ثم رجعا ضما المال للمشهود عليه وانما يضمنان اذا قبض المدعى المال دينيا كان أو عينيا فان رجع أحدهما ضمن النصف والاصل ان المعتبر في هذه بقاء من بقى لا رجوع من رجع وقد بقي من يبقى بشهادته نصف الحق وان شهد بالمال ثلاثة فرجع أحدهم فلا ضمان عليه وان رجع آخر ضمن الراجعان نصف المال وان شهد رجل وامرأتان فرجعت امرأة ضمن ربع المال وان رجعا ضمنا نصف الحق وان شهد رجل وعشرة نسوة ثم رجعت ثمان فلا ضمان عليهن فان رجعت أخرى كان عليهن ربع الحق وان رجع الرجل والنساء فعلى الرجل سدس الحق وعلى النسوة خمسة أسداس الحق عند أبي حنيفة كما اذا شهد بذلك ستة رجال ثم رجعوا وصندهم ما على الرجل النصف وعلى النسوة النصف فان رجع النسوة العشرة دون الرجل



كان عليهن نصف الحق على القولين وان شهد رجلان وامرأة بمال ثم رجعا فالضمان  
عليهما دون المرأة وان شهد شاهدان على امرأة بنكاح بمقدار مهر المثل ثم رجعا فلا ضمان  
عليهما وكذا اذا شهد اباقل من مهر مثلها وان شهد اباكثر من مهر مثلها ثم رجعا ضمننا الزيادة  
من الهداية وفي الخلاصة لا حكم للرجوع عند غير القاضي واذا رجعا عن شهادتهما واشهدا  
بالمال من قبل الرجوع والضمان لم يقبل واذا تصادقا عند القاضي على ان الاقرار بهذا  
السبب فالقاضي لا يلزمهما الضمان وان رجعا عند القاضي أول مرة وبمحمد الرجوع  
فقامت عليهما البينة بالرجوع وبقضاء القاضي بالضمان فانه ينفذ ذلك ويضمنهما المال  
وكذا لو رجعا عند القاضي الذي شهدا عنده فضمنهما ذلك ثم اختصما الى غيره وفي المحيط  
اذا أقر الشاهد عند القاضي انه رجع عند غيره مع اقراره وطريق صحته ان يجعل هذا  
رجوعا مبتدأ لان يعتبر الرجوع الذي كان عند غيره محاسن القاضي ولو شهدا بالبيع وقبض  
الثن ثم رجعا ضمننا له وان كان لرجل دين على آخر فشهدا انه وهبه له او صدق به عليه أو أبرأه  
ثم رجعا بعد القضاء ضمننا ولو شهدا على هبة عين والتسليم ثم رجعا بعد القضاء ضمننا وان كان  
الواهب يملك الرجوع لانه فسخ وان ضمننا لا رجوع لهما ولا الواهب أيضا لانه بمنزلة العوض  
ولو لم يضمن الواهب الشاهد في الرجوع في الهبة انتهى مافي الخلاصة **§** شاهدان شهدا  
بمال ثم دعاهما القاضي الى الصلح واصطلحا على بعضه ثم رجع أحدهما فله ان لا يضمن  
لانه لم يقض بشهادتهما من القنية ومحمد يضمن النقصان من المجمع **§** وان شهدا ببيع شيء  
بمثل القيمة أو أكثر ثم رجعا لم يضمنوا وان كان باقل من القيمة ضمننا النقصان ولا فرق بين أن  
يكون البيع باتا أو فيه خيار البائع وان شهدا على رجل انه طلق امرأته قبل الدخول ثم  
رجعا ضمننا نصف المهر من الهداية ولم يضمننا بعد الوطء كره في المكثر **§** اذا شهد أربعة على  
محضن بالزنا فلا يضمنون ثم شهد أربعة أخرى بالزنا بآخرى وحكم القاضي عليه بالرجوع فرجع  
ثم رجعا جميعا فمناوئته بالاجماع ولو رجع من كل فريق اثنان لم يجب الضمان لبقاء  
نصاب الشهادة ولو شهد أربعة على محضن بالزنا ورزكاهم المزركون وقالوا هم احرار ورجع  
ثم وجد أحدهم عبدا أو كاهم ضمن المزركون دية عنه أبي حنيفة ان تعدوا الكذب  
وقالا لا يضمنون وتكون دية في بيت المال ولو اخطوا فضمننا في بيت المال اتفاقا فسدنا  
بقولنا وقالوا هم احرار لانهم لو قالوا هم عدول فظهروا عبيدا لم يضمنوا اتفاقا وقيدنا بقولنا  
رجع لان لو قتله رجل عمدا بعد تركه الشهود وامر القاضي برجه فظهروا عبيدا فدينه في  
ماله اتفاقا من شرح المجمع وقدم بعض مسائل ضمان الشاهد في باب الحدود فليطلب من  
هناك ما لم يوجد **§** ولو شهد انه اعتق عبده ثم رجعا ضمننا قيمته والولاة لا يعتق وان شهدا  
بقصاص ثم رجعا بعد القتل ضمننا الدية ولا يقتص وان شهدا باللعن فوعن القصاص ثم رجعا  
لم يضمننا كره في الوجيز **§** واذا رجع شهود الاصل وقالوا لم نشهد شهود الفرع على شهادتنا فلا  
ضمنان عليهم ولا يبطل القضاء ولو كان قبل القضاء لا تقبل شهادة الفرع وان قالوا

اشهدناهم وغلطنا ضمنوا وهذه عند محمد وعند أبي حنيفة وأبي يوسف لا ضمان عليهم  
ولو رجع الاصول والفروع جميعا فنفسد ما يجب الضمان على الفروع لا غير وعند محمد  
المشهود عليه بالخيار ان شاء ضمن الاصول وان شاء ضمن الفروع ولا يجمع بينهم في التضمن  
وان قال شهود الفرع كذب شهود الاصل أو غلطوا في شهادتهم لم يلفت الى ذلك ولا يجب  
الضمان **§** وان رجع المزركون عن التزكية ضمنوا وهذه اقول أبي حنيفة وقال لا يضمنون  
كشهود الاصلان كذا في الهداية قال في شرح المجمع هذا اذا قالوا نعمدنا التزكية وان قالوا  
أخطأنا في التزكية لا يضمنون اتفاقا انتهى **§** واذا شهد شاهدان باليمين وشاهدان  
بوجود الشرط ثم رجعا فالضمان على شهود اليمين خاصة لانه هو السبب والتلف يضاف  
الى مبتدئ السبب دون الشرط المحض الا يرى ان القاضي يقضي بشهادة شهود اليمين دون  
شهود الشرط ولو رجع شهود الشرط وحدهم اختلف المشايخ فيه قال ومضى المسئلة يمين  
العناق والطلاق قبل الدخول من الهداية **§** اذا شهد شاهدان انه امر امرأته ان تطلق  
نفسها وشهدا آخران انها طلقت نفسها وذلك قبل الدخول بها ثم رجعا فالضمان على شهود  
الطلاق لانهم اتبعوا السبب وهو الطلاق انما التفويض شرط كونه سببا وعلى هذا اذا شهد  
شاهدان ان فلانا جعل عتق عبده يبد فلان وشهدا آخران انه اعتقه فالضمان على شاهدي  
العناق دون التفويض واذا شهد شاهدان أن فلانا امر فلانا بعتق طلاق امرأته بدخول  
الدار وشهد شاهدان انه علق وشاهدان انها دخلت ثم رجعا جميعا فالضمان على شهود  
التعليق لانهم شهود السبب من الصغرى **§** الشاهد لو أنكر شهادته بعد الحكم لا يضمن لان  
انكار الشهادة ليس برجوع بل الرجوع أن يقول كنت مبطلا في الشهادة **§** رجل مات فادعت  
امرأته انها امرأة الميت فأنكر الولد النكاحها فبرهنتم انه مات وهي امرأته ولا وارث له من النساء  
غيرها وحكم لها بالارث وأما حكمته ثم برهن الولد انه طلقها في صحته فتضمن المرأة لا الشاهد وان  
شهد انه مات وهي امرأته لان قوله مات وهي امرأته زيادة لا يحتاج اليها فانما لو قال كانت  
امرأته كفي الحكم بالارث فذكر هذه الزيادة وتركه سوا فلانها قدمت هذه الزيادة لم يجب  
عليها شيء لانما شهدا بنكاح كان ولم يظهر كذبهما بل صدقهما الولد حيث برهن على  
الطلاق كذا هنا وهذا أصل محمد في تضمين الشاهد انما متى ذكر شيئا هو لازم للقضاء ثم  
ظهر بخلافه ضمننا ومتى ذكر شيئا لا يحتاج اليه للقضاء ثم ظهر بخلافه لم يضمننا الفصل  
الرابع عشر من الفصولين **§** شهد شاهدان ان فلانا أخا للميت لا يسه وأمه لا يعلمان له  
وارثا غيره وقضى به ثم شهدا آخران لا أخرا له ابنه ينتقض القضاء ويدفع المال الى الابن  
وان كان الكافل الابن ان يضمن الاخ أو الشاهدان فان ضمن الاخ لا يرجع على أحد وان  
ضمن الشاهدان رجعا على الاخ من الوجيز **§** مولى الموالاة لو مات فادعى رجل ارثه بسبب  
الولاة فشهدا ان له ولا الموالاة وانه وارثه لا يعلم له وارثا غيره فحكم له بارثته فألقه وهو معسر  
ثم برهن آخرانه نقض ولا الاول ووالى هذا الثاني ومات وهذا الثاني مولاة ووارثه لا وارث

له غيره يحكم بالارث الثاني ويخير الثاني ان شاء ضمن الشاهدين الاولين او المشهود له الاول  
لانه ظهر كذب الشاهدين الاولين فيما للحكم به تعلق وبيانه ان قولهما هو وارثه لا وارث له  
غيره امر لا بد منه للحكم له بالارث لانهم لو شهدوا باصل الولاء ولم يقولوا انه وارثه لا يحكم له  
بالارث فورثه بقوله ما انه مولاه ووارثه اليوم يظهر كذبهما فمما يخالف شهادة النكاح  
المتقدمة وفرق بين الولاء وبين النكاح في اشتراط قول الشاهد ووارثه في الولاء دون النكاح  
اذا المولى لا يرثه في كل حال بل قد يحجب بغيره فاما المرأة فهي وارثة على كل حال ولا تحجب  
بغيرها (اقول) المرأة لا ترثه في حال الردة وقتلها زوجها فلا يستقيم قوله هي وارثة على كل  
حال فينبغي ان يشترط فيها قوله ما ووارثه ايضا فلا فرق حينئذ من الفصولين من الفصل  
الرابع عشر رجل قيد عبده خلف بعثته ان لم يكن قيده رطلا فهو حر ثم حلف وقال  
ان حله هو او غيره فهو حر فشهد شاهدان ان وزن قيده نصف رطل وحكم القاضي بعثته  
بشهادتهما وحل فوزن فاذا هو رطل يضمن الشاهدان قيمة العبد عند أبي حنيفة وعندهما  
لا يضمنان وهذا بناء على ان قضاء القاضي بشهادة الزور تنفذ ظاهر او باطنا فنفس العتق  
بالشهود عنده فيضمنون وعندهما لا تنفذ باطنا فلا يكون العتق مضافا الى شهادتهما بل الى  
الحل فلا يضمنون من الحقائق اذ اشهد شاهدان انه اعتق عبده وقضى القاضي به ثم رجعا  
وضمننا قيمته ثم شهد آخران بان المولى أعتقه قبل وقت العتق الذي شهد به الاولان لا تقبل  
هذه الشهادة من الفريق الثاني عند أبي حنيفة ولا ي سقط ما وجب من الضمان على الفريق  
الاول وعندهما تقبل حتى سقط ثم اختلفوا في ان هذه المسئلة فرع اشتراط الدعوى في  
العتق او فرع قضاء القاضي بشهادة الزور قال بعضهم بالاول وقال بعضهم بالثاني كذا في  
الحقائق ووجه كل مذكور فيه لو شهد انه أبراه عن الدين أو أوفاه ف قضى به ثم رجعا ضمنا  
وان شهد انه أجله سنة ف قضى به ثم رجعا قبل الحول أو بعده ضمنا ورجعاه على المطالب  
الى أجله ولو قبض الطالب الدين بعد مضي الاجل من المطالب ببر الشاهدان عن الضمان  
لو شهدا رجلا ن وامرأتان فرجعا فالضمان عليهما اثلاثا على المرأتين الثلث وعلى كل  
رجل ثلث الشهود بالبيع لو رجعا وضمنوا قيمة المبيع لا الثمن المذكور ولو شهدوا بالبيع  
وعلى ايفاء الثمن دفعة واحدة ضمنوا قيمة المبيع لا الفضل وان شهدوا بالبيع ثم شهدوا  
بايفاء الثمن ضمنوا الثمن لو شهدوا انه باع عبده بألف درهم وشرط الخيار للبائع ثلاثة أيام  
وقيمة العبد الفان فأنكر البائع فحكم الحاكم بالبيع ثم رجعا وان فسخ البائع البيع في الثلاثة  
أو أجازة فلا ضمان عليهما وان لم يفسخ ولا أجازة حتى مضت الثلاثة واستقر البيع ضمنوا الى  
تمام القيمة وذلك ألف درهم لو شهدوا بالبيع وشاهد الرهن وشاهد الوكالة بقبض  
الدين لو رجعا لم يضمنوا الا في الرهن اذا هلك في يد المرتن ضمنوا الفضل على الدين ولو ادعى  
الراهن وأنكر المرتن لم يضمنوا الفضل ويضمنان قدر الدين للمرتن لو شهدا انه تزوج امرأه  
على مائة درهم والزوج مقر وقات المرأة لا بل على ألف درهم وهي مهر مثلها وقد دخل بها ثم

رجعا ضمنا تسعة مائة عندهما خلافا لابي يوسف وان طلقها قبل الدخول لا يضمنان شيئا لو شهد  
رجلان بالطلاق وآخران بالدخول ثم رجعا شهدا بالطلاق لا يضمنان وان رجعا شهدا  
الدخول لا يضمنان نصف المهر وان رجعا الكل فعلى شاهد الدخول ثلاثة أرباع المهر  
وعلى شاهد الطلاق ربعه لو شهدا بالتدبير ثم رجعا ضمنا مائة قصه التدبير لو شهدا انه كاتب  
عبده على ألف الى سنة ف قضى به ثم رجعا ضمنا قيمته ويستعيانه بالكاتبه على نجومها ولا يعتق  
المكاتب حتى يؤدي ما عليه اليها فاذا أداه عتق والولاة للذي كاتبه وان عجز ورد في الرق كان  
لمولاه ورد ما أخذه من الشهود عليهم لو شهدا بالعتق عن القصاص ثم رجعا لم يضمنوا لو شهدا  
على رجل انه قتل ولي هذا خطأ وقبض كل الديه بقضاء ثم ظهر المشهود بقتله حيا فان شات  
العائلة رجعا على الولي بالديه وان شات رجعا على الشهود فان ضمنوا الشهود رجعا على  
الولي بالضممان وان ضمنوا الولي لم يرجع فان كان القتل عمدا وقتل المشهود عليه ثم رجعا حيا  
فورثته المقتول بالخيار ان شاء أو أخذوا الديه من الولي وان شات أو أخذوا من الشهود ولا  
يرجع الشهود على الولي عند أبي حنيفة وعندهما يرجعان ولو شهدا على اقرار القاتل  
بالقتل والمسئلة بحالها فلا ضمان على الشهود ولو شهدوا بنكاح امرأه بألف وقضى به ثم  
تبين ان الرجل أبوها من الرضا ع ردت المرأة المهر ولا ضمان على الشهود وكذلك لو تبين  
ان الشاهدين عبادان فلا ضمان عليهما وكذلك لو شهدا على امرأه أنها اختافت من زوجها  
بألف ف قضى به وودعت المرأة الألف ثم أقامت البينة انه طلقها اثلاثا قبل شهادتهما فلا  
ضمان عليهما وكذلك لو شهدا على رجل ان فلانا أقرضه ألف درهم ثم أقام المدعى عليه  
البينة انه أبراه قبل شهادتهما ولو شهدا على رجل بألف درهم حاله وقضى بها ثم أقام المقتضى  
عليه البينة انه أبراه ضمن الشاهدان ولو شهدا في الماضي لا يضمنان لو شهدا بالنسب والولاء  
على انسان ف قضى به ثم رجعا لم يضمنوا ولو شهدوا بالنسب من الميت أو القتل ثم رجعا وضمنوا  
ما ورثه من الميت لورثته المعروفين لو شهدا بالوصية لرجل بالثلث في حياة الموصي أو بعده موته  
ف قضى به ثم رجعا بعد الموت ضمنوا جميع الثلث من الوجيز رجلا ن في أيديهما رهن  
لرجلين فجاء رجل فادعى الرهن فشهد له المرتن ان جازت شهادتهما لانهم ايا شهدا ان على  
أنفسهما بابطال اليد ولو شهدا لراهنان لغيرهما بالرهن والمرتن ينكران لا تقبل شهادة  
الراهنين لانهم ما ييطان عليه يدا أثبتاها بالرهن الا ان الراهنين يضمنان قيمة الرهن للمدعى  
ولو كان الرهن جارية فملكك عند المرتن وقيمتها مثل الدين أو أقل أو أكثر فشهد بها  
المرتنان لا تقبل شهادتهما على الراهنين ويضمنان الرهن للمدعى باقرارهما على أنفسهما  
انهما كانا غاصبين رجلا ن شهد الرجلان بدين على الميت ثم شهد الرجلان بدين للشاهدين  
على الميت فقال الاولان كنا أبرأناه من ديننا ولا حق لنا قبله جازت شهادة الاولين ولو قالوا  
وصلنا منه الدين في حياته جازت شهادتهما ولا ضمان عليهما رجلا ن ادعى دارا في يد  
رجل فشهد له شاهدان بها وان المدعى استأجره على بناء أو غير ذلك مما لا يجب عليهما



لا تقبل شهادتهم ما بالملك للمدعي ويضمنان قيمة البناء للمدعي عليه من قاضي خان **§** شهدا  
انه اقترضه عام أول ألف درهم فحكم به ثم برهن المدعي عليه ان المدعي أبرأه قبل شهادتهما  
يوم فحكم بالبراءة وبرد المال لم يضمننا اذ لم يظهر كذبهم الا مكان التوفيق لجواز انهما عاينا  
القرض عام أول فشهدا به ولم يعرفا البراءة فلم يشهدا بالقرض للحال ولو لم يشهدا بقرض وشهدا  
ان عليه ألف درهم والمسئلة بما لها فانما يضمنان ويخير المدعي عليه ان شاء ضمن المدعي  
أو الشاهدين لانهما حققا عليه ايجاب المال في الحال ولم يخبرا عن شيء مضى فظهر كذبهما  
من القصاصين **§** لو شهدا اثنان على شهادة شاهدين واثنان على شهادة أربعة ثم رجعا بعد  
الحكم فثلث الضمان على مدعي الاثنين والثلثان على مدعي الأربع عند أبي يوسف وقال  
محمد الضمان عليهما انصفان ولو شهدا اثنان على شهادة آخرين بثلث ألف وقضى به ثم  
رجع من كل فريق واحد كوفي الجامع الصغير انهما يضمنان عشرين ونصفا بينهما وذكروا  
الاصل انهما يضمنان نصف المال بينهما ما وقيل ما ذكر في الجامع قول محمد وهو الاستحسان  
وما ذكر في الاصل قول أبي يوسف وهو القياس كذا في الحقائق (قلت) وهذه المسئلة تسمى  
الطلقين لما روى ابن جماعة ان محمد القننا هذه المسئلة ثلاث مرات فثبتنا اتفاقه منا فلم يبق  
معنا الى عتبة الباب وتسمى مسئلة النظر الى الوجوه لانه حين لقننا كان ينظر بعينه الى  
بعض هل فهمت فاني لم أفهم وقد حقق وجه القولين كما ينبغي في شرح درر البحار فن أراد  
فليراجع **§** واذا شهدا على رجل انه باع عبده بخمسمائة الى سنة أو قال بخمسمائة حاله وانه  
أجله سنة بقيمة العبد لمائة والبائع يحمد فقضى بذلك ثم رجعا فالبائع بالخيار ان شاء رجع  
على المشتري بالثلث الى ذلك الاجل وان شاء ضمن الشاهدين قيمة العبد حاله ولا يضمنهما  
خمس مائة فان ضمن الشاهدين رجعا بالثلث على المشتري اذا حل الاجل لانهم ما باداء الضمان  
فاما مقام البائع والبائع ان يرجع على المشتري بالثلث اذا حل الاجل فكذا هما واذا رجعا  
على المشتري بطيب لهما ما يتصدقان بالفضل ومثله لو شهدا بالبائع بخمسمائة وقضى به  
القاضي ثم شهدا ان البائع آخر الثمن ثم رجعا عن الشهادتين جميعا ضمننا الثمن خمس مائة عند  
أبي حنيفة وهو قول أبي يوسف الاول لانهم ما وان لم يتلفا ذلك الثمن على البائع فقد فوات عليه  
امكان اخذ الثمن حالا فيضمنان له بمنزلة من له على رجل ألف حالة فشهد عليه شاهدان  
بالاجل ثم رجعا ضمننا لانهم ما فواتا امكان الاخذ كذا ههنا من الصغير **§** القاضي اذا  
أخطأ في قضائه **§** كان خطؤه على المقضى له وان تعدد مجبور كان ذلك عليه في فتاوى  
قاضي خان من السير

### باب الحادى والثلاثون في الاقرار

الاقرار اخبار عن ثبوت الحق وانه يلزم لوقوعه دلالة فاذا أقر الحر البالغ العاقل لزمه اقراره  
مجهولا كان ما أقربه أو معلوما ويقال له بين المجهول فان لم يبين أجبره القاضي على البيان

الا اذا قال لا أدري له على ستمس أم ربع فانه يلزمه الاقل كفاي الاشياء فان قال فلان على  
شيء لزمه ان يبين ماله قيمة والقول قوله مع عينه ان ادعى المقر له أكثر من ذلك وكذا اذا قال  
على حق وكذا اذا قال غصبت منه شيئا يجب ان يبين ما هو قال ولا بد ان يجري فيه التمايع  
حتى لو بين حصة خنطة أو قطرة ماء لا يصح والتحويل في الكل على العادة **§** واقرار السكران  
في حقوق العباد كقرار الصاحي هذه في حد الشرب من الهداية **§** والعبد المأذون ملحق بالحر  
في حق الاقرار (قلت) الا اذا أقر بالكفاية بالمال فلا يصح اقراره **§** والمجور عليه لا يصح اقراره  
بالمال ويصح بالحدود والقصاص **§** واقرار الصبي والمجنون غير لازم الا اذا كان الصبي  
مأذونا له كفاي الهداية وغيرها واقرار المعتوه والمغمى عليه والناثم باطل كفاي الوجيز  
**§** الاقرار يصح من غير قبول لكن البطلان يتوقف على الابطال والمالك يثبت للمقر له من  
غير تصديق وقبول لكن يبطل برده ولو صدق المقر له الاقرار ثم رده لا يصح رده كفاي الصغير  
**§** الاقرار بالمجهول صحيح الا اذا قال على عبد ادركه فانه غير صحيح ولو قال له على من شاء الى  
بقرة لا يلزمه شيء سواء كان بعينه أو لا كذا في الاشياء عن البرازية **§** لو أقر المالك  
باقتضاء من حرة أو أمة فجبر عن أداء بدل الكفاية فرد في الرق فضمن المهر في الحرة والعقود  
في الامنة يتأخر عند أبي حنيفة الى ما بعد العتق وعند أبي يوسف يضمن في الحال وقال محمد  
ان قضى القاضي بوجوبه عليه قبل مجزئه ضمن في الحال وان لم يقض به قبل المجزئة قوله  
كقول أبي حنيفة من درر البحار **§** ولا يصح اقرار السفينة ولا الاشهاد عليه هذه في الحر من  
الاشياء **§** لو أقر المسلم بخمر يصح ويلزمه تسليمها اليه اذا اشترى ماء هالان الاقرار اخبار عن  
كائن سابق ولا مسلم ان يخلها كالأقر له بجملة مائة فانه يصح **§** ومن أقر له بدينار وعيال والمقر له  
يعلم انه كاذب في اقراره لا يحل له ديناره ان يأخذه على كره منه وان سلمه اليه بطيب نفس  
يحل ولو كان المقر له صغيرا وسعه ان يأخذه منه من الوجيز **§** وان قال له على او قبلي فقد أقر  
بالدين ولو قال المقر هو وديعة ووصل صدق ولو فصل لا وفي نسخ المختصر في قوله قبلي اقرار  
بامانة لان اللفظ يتضمنها حتى صار قوله لاحق لقبول فلان ابراهم عن الدين والامانة جميعا  
والامانة أقلهما والاول أصح ولو قال عندي أو هي أو في بيتي أو كيسي أو صندوقي فهو اقرار  
بامانة في يده **§** ولو قال له رجل لي عليك ألف فقال اتزنها أو انقدها أو اجلني بها أو قضيتكها  
فهذا اقرار لان الهاء في الاول والثاني كناية عن المذكور في الدعوى فكانه قال اتزن ألف  
التي على حتى لو لم يذكروا الكناية لا يكون اقرارا لعدم انصرافه الى المذكور والتأجيل  
انما يكون في حق واجب واقضاء يتناول وجوب ودعوى البراءة كالقضاء لما بينا وكذا دعوى  
الصدقة والهبة لان التملك يقتضى ما بقية الوجوب وكذا لو قال احملك بها على فلان لانه  
تحويل الدين **§** ولو أقر بدين مؤجل فصدقه المقر له في الدين وكذبه في الاجل لزمه الدين حالا  
لانه أقر على نفسه عيال وادعى حقا لنفسه فيه فصار كما اذا أقر بعبد في يده وادعى الاجارة  
بخلاف الاقرار بالادراهم السود لانه صفة فيه ويستحلف المقر له على الاجل لانه منكرو حقا

عليه واليمين على المنكر **و**ان قال له على مائة ودرهم لزمه كلها وادراهم وكذا كل ما يكال  
ويوزن ولو قال مائة وثوب لزمه ثوب واحد والمرجع في تفسير المائة اليه وهو القياس في  
الاول وبه قال الشافعي وكذا لو قال مائة وثوبان ولو قال مائة وثلاثة أثواب فالكل ثياب ومن  
أقرب في قوصرة لزمه الثمر والقوصرة وكذا الطعام في السفينة والحنطة في الجوانق بخلاف  
ما اذا قال غصبت غرام من قوصرة لان كلمة من لا تنزع فيكون اقرارا بغصب المتزوج وان أقر  
بدابة في اصطبل لزمته الدابة خاصة لان الاصطبل غير مضمون بالغصب عند أبي حنيفة وأبي  
يوسف وعلى قياس قول محمد يضمن ما ومثله الطعام في بيت ومن أقر لغيره بخاتم لزمه الحلقة  
والفص وان أقر له ببيف فله الجفن والنصل والحائل وان أقر بحجلة فله العبدان والكسوة  
وان قال غصبت ثوباني منديل لزمه جميعه وكذا لو قال على ثوب في ثوب بخلاف قوله درهم في  
درهم حيث يلزمه واحد وان قال ثوب في عشرة أثواب لا يلزمه الا ثوب واحد عند أبي يوسف  
وقال محمد يلزمه أحد عشر ثوبا ولو قال لفلان على خمسة في خمسة يريد به الضرب والحساب  
لزمه خمسة وقال الحسن لزمه خمسة وعشرون ولو قال أردت خمسة مع خمسة لزمه عشرة  
ولو قال له على من درهم الى عشرة أو قال ما بين درهم الى عشرة لزمه تسعة عند أبي حنيفة  
فيلزمه الابتداء وما بعده وتسقط الغاية وقالوا لزمه العشرة كلها قد دخل الغاية وقال زفر  
يلزمه غنائة ولا تدخل الغنائة ولو قال له من دارى ما بين هذا الحائط الى هذا الحائط فله  
ما بينهما وليس له من الحائطين شئ من الهداية **و**من أقر بملك شئ لغيره ثم ملكه يؤمر  
بالإسليم الى المقر له هذه في الوصية **و**ولو قال لك على أحدا ألف درهم لا يقضى بشئ للجهالة  
حينئذ هذه في باب عتق النصف من الهداية وفي الاشياء جهالة المقر تمنع صحة الاقرار الا في  
مسئلة ما اذا قال لك على أحدا ألف درهم وجع بين نفسه وعبد له الا في مسلتين فلا يصح أن  
يكون العبد مديونا أو مكاتباً انتهى **و**في الوجيز لا اقرار بالمجهول صحيح ويجبر على البيان  
والاقرار للمجهول فاسد عن بعضهم ولا يجبر على البيان وفيه فائدة حتى لو بين انه غصب  
من هذا دون هذا يصح ولو أقر انه غصب شيئا يلزمه ان يبين ماله قيمة فان بين ماله يسير وعمل ولا  
يقصد بالغصب كالمرأة والحرق ماشية بل يصح وقاله شايخ بخاري لا يصح بيانه ويجبر على  
ان يبين مالا متقوما وهو الاصح فان بين ماله قيمة وكذبه المقر وادعى مالا آخر بطل اقراره  
والقول قوله فيما ادعى للمقر له مع يمينه **و**اقرار المكره باطل الا اذا أقر بالسارق مكرها فقد  
أفتى بعض المتأخرين بصحته **و**لو أقر بشئ ثم ادعى الخطأ لم يقبل من الاشياء **و**لو قال لي عليك  
ألف درهم فقال المدعى عليه ولي عليك ألف درهم لم يكن اقرارا الا اذا قال ولي عليك مثلها  
كان هذا اقرارا بالالف المدعى بها وكذلك لو قال لا آخر قد اعتقت غلامك فقال أيضا وأنا  
اعتقت غلامك يكون اقرارا **و**ولو قال لهذا على ألف درهم مثل ماله هذا على دينار كان  
للال اول عليه ألف درهم وللتاني عليه دينار **و**ولو قال كل ماله هذا على فلان فاما مقر له به او كل  
ما توجبه في تذكرة المدعى بخطه فقد التزمته لا يكون اقرارا لانه يشبه وعدا ولو ادعى عليه

ألف فقال المدعى عليه احسبها فهذا اقرار وان قال احسبك ما ادعيت فليس باقرار **و**عن  
أبي يوسف ان قال لك على ألف درهم حرام أو ربا أو باطل فهي لازمة لاني لا ادري لعل الحرام  
والربا عنده لشيئ ليس بربا ولو قال من عن خرا وخزير وهما مسلمان وقال الطائيل هو من عن  
بر يقبل قوله مع يمينه ولا شئ عليه **و**ولو قال لي عليك ألف درهم وقال الاخر مائة دينار قال  
الفقيه أبو الليث ان المدعى صدقه في الدنانير يلزمه كل المائتين ولو لم يصدقه في الدنانير  
فالدرهم **و**ولو قال جميع ما في بيتي لفلان كان اقرارا ولو قال جميع ما في يدي وهو داخل منزله  
لاهر أنه بجميع ذلك ملكها قضاء لاديانة اذا لم يكن بينهما سبب صحيح للملك مع التسليم من  
الوجيز **و**من في يده الدار اذا قال لا تترا برائت من هذه الدار فليس باقرار ولو قال ابرأني على  
كذا فهو اقرار **و**من في يده الدار اذا قال لمدعيها سلمتها لي بألف أو ابرأني بألف أو ابرأني منها  
بألف قال أبو يوسف تكون الدار للمدعي قال الخاكيم الشهيد هذا خلاف جواب الاصل **و**ولو  
ان ساكن دارا قرانه كان يدفع الى فلان الاجر ثم قال الدار دارى فالقول له ولا يكون هذا  
اقرارا ان الدار له من قبل انه يكون وكيلا في قبض غلته ولم يكن يملكها ولو قال أجرنيها فلان  
أو قال استأجرنيها منه فهذا اقرار بها وله أن يخرجها منها وفي رواية هشام عن محمد يكون اقرارا  
لمن كان يدفع اليه الغلة والوجه الاول رواية ابن ميمونة عن محمد **و**اذا قال ابتع عبدى  
هذا منى أو استأجره منى أو قال أعزتك دارى هذه فقال نعم فهذا اقرار به وكذا لو قال ادفع  
الى غلة عبدى هذا أو قال اعطى ثوب عبدى هذا فقال نعم فقد أقر بالثوب والعبد وكذا لو قال  
له افتح باب دارى هذه أو قال أخرج دابتي هذه أو قال أعطى سرج بغلى هذا أو لحام بغلى  
هذا فقال نعم فهذا اقرار ولو قال في جميع ذلك لا لم يكن اقرارا ولو قال لا أعطيكها فهذا اقرار  
بالبغل واللباس قال الخاكيم الشهيد هذه المسئلة توجب في بعض الروايات من الصغرى **و**  
قال لرجل في يده شئ لمن هذا فقال لك أو ما أملكه فهو لك كرامة لا يصير مائكا للمقر له وكذا  
لو أخذ منه ثم قال له لمن هذا فقال لك أو هذا لك أو قال ملكك قال رحمه الله فعرف به هذه  
ان مثل هذا الكلام لغو غير معتبر حتى لو قبضه في المجلس لا يملكه أيضا في الهبة من القنية  
**و**لو قال ما في يدي من قنبل أو كثير من عبد أو غيره لفلان صح الاقرار لانه عام لا مجهول  
فان حضر المقر له لباخذ ما في يده المقر فاختلفا في عبد في يده ان كان في يده يوم الاقرار أو لم  
يكن فالقول للمقر **و**كذا هذا فيما اذا قال ما في حانوتي هذا فلان **و**لو قال لا امرأتى  
ما في هذا البيت وما أغلق بابي في البيت متاع فلها البيت والمتاع بخلاف ما لو كان الاقرار بهما  
بهذا اللفظ حيث لا يدخل المتاع في البيع ويصير كانه قال بعتك البيت بحقوقه **و**لو أقر  
لابنته في محته بجميع ما في منزله من الفرش والاواني وغير ذلك مما يقع عليه الملك وفسدت  
الاموال وله بالرساق دواب وغلمان وهو ساكن في البلد فاقراره يقع على ما في منزله الذي  
هو ساكن فيه وما كان يبعث من الدواب الى الباقورة بالنهار ويرجع الى وطنه الذي أقر  
بقماشه لا بقتنه وكذا عبيده الذين يخرجون في حوائجهم ويأوون الى منزله فكل ذلك داخل



في اقراره **و** لو قال في صحته جميع ما ورد اخل منزلي لاهر آني غير ما على من الثياب ثم مات  
فادعى ابنه ان ذلك تركه آية قال أبو القاسم ههنا حكم وقوى اما الحكم اذا ثبت هذا الاقرار  
وجب القضاء بما كان في الدار يوم الاقرار واما الفتوى فكل شيء علمت المرأة انه صار لها بتقليد  
الزوج اياها يبيع صحيح أو هبة أو كان ذلك ملكا لها فهي في سعة من منعه والاحتجاج بهذا  
الاقرار وما لم يكن ملكا لا يصير ملكا لها بهذا الاقرار فيما بينها وبين الله تعالى وهو تركه **و** لو  
أناف مال والدته ثم قال اياها جميع ما في يدي من المال فهو لك ثم مات والمال الذي أقرها به  
مال بعينه فهو لها وان كان الابن استهلك ذلك وهو مما لا يكال ولا يوزن وقد ترك دراهم أو دنانير  
فهي في سعة من ان تتناول من الدراهم والدنانير مقدار ما استهلك بعد قوله جميع ما في يدي  
من المال فهو لك لان ذلك صار بمنزلة الصلح في الاستهلاك بطل الصلح وعاد الدين كما كان من  
الصغرى **و** رجل ادعى دارا في يد رجل انه له ثم أقر المقتضى له انها افلان آخر لم تكن لي قط  
وصدقه المقر له بطل قضاء القاضي ورد ما على المقتضى عليه وان قال المقر له كانت الدار المقر  
ووهبها مني وقبضتها فهي للمقر له ويضمن قيمة الدار للمقتضى عليه عند أصحابنا **و** اذا شهد  
الشهود بدار لرجل فقال المشهود له هذا البيت من هذه الدار افلان غير المدعى عليه ليس  
لي فقد أكلب شهوده فان قيل هذا قبل القضاء لا يقضى له ولا افلان بشئ وان كان بعد  
القضاء قال أبو يوسف أف أجزت اقراره افلان وجعلت له البيت من الدار وما بقي رد على المدعى  
عليه ويضمن قيمة البيت للمشهود عليه كذا في قاضيان من الدماوى وقال في فصل تكذيب  
الشهود منها ولو قال المقتضى له بعد القضاء هذه الدار افلان لم تكن لي قط فالمدعى عليه على  
وجهين اما بدأ بالاقرار وثني بالنفي فقال هذه الدار افلان لم تكن لي قط أو بدأ بالنفي وثني  
بالاقرار فقال هذه الدار ما كانت لي قط ولكنها افلان وكل ذلك على وجهين اما اذا صدقه  
المقر له في جميع ذلك أو صدقه في الاقرار وكذبه في النفي فقال للمقر ملكها بعد القضاء بسبب  
وهي داري ففي هذا الوجه تكون الدار للمقر له ويضمن قيمة الدار للمقتضى عليه سواء بدأ  
المقر بالاقرار أو بالنفي انتهى **و** قال الأب جميع ما هو حقى وملكى فهو ملك لولدى هذا الصغير  
فهذا كرامة لا غليل بخلاف ما لو عينه فقال حانوتى الذى أملكه أو دارى لابنى الصغير فهو  
هبة ويتم بكونها في يد الأب قوله هذه الدار لك أو هذه الارض لك هبة لا اقرار **و** عبدى هذا  
افلان ولم يقل وصية ولا كان في ذكرها ولم يقل بعد موتى كان هبة قياسا واستحسانا هذه في  
الهبة من القنية وفيها لو قال هذه الدار افلان فاقرار ولو قال دارى هذه افلان فهبة لانه  
أضاف الدار الى نفسه فكانت هبة وفي الاولى لم يصف قسمه اقرارا وعلى هذا لو قال سدس  
هذه الدار أو قال ثلث دارى هذه انتهى **و** المقر له اذا ارد الاقرار ثم عاد الى التصديق فلا شئ له  
الا في الوقف كافي الاسعاف من باب الاقرار بالوقف **و** لو أقر بجزيرة صيد ثم اشتراه عتق عليه  
ولا يرجع بالثمن وكذا لو أقر بوقفه أرض في يد غيره ثم اشتراها أو ورثها صارت وقفه وأخذة  
له بزمعه **و** الاقرار بشئ محال كالأقرار له بارش يده التي قطعها خسمائة درهم ويدها صبيحتان

لم يلزمه شئ وعلى هذا لو أقر انسان بقدر من السهام لوارث وهو أزيد من القريضة الشرعية  
لكونه محالا لشرعاً لولومات عن ابن وبنت فاقرا لابن ان التركة بينهما نصفين بالسوية  
فالاقرار باطل ولكن لا بد من ان يكون محالا من كل وجه والا فقد ذكر في التاتارخانية من  
كتاب الحيل انه لو أقر وقال لهذا الصغرى على ألف درهم قرض اقرضته أو غن مبيع باعته  
صح الاقرار مع ان الصغرى ليس من أهل البيع والقرض ولا يتصور ان منه لكن انما يصح  
باعتبار ان هذا المقر محمل لشبوت الدين للصغرى عليه في الجملة هذه الجملة من الاشياء  
**و** رجل اشترى عبد الجاهل رجل وادعى العبد واستخفاف المشتري فذكر كل أو أقرانه  
للمحقق فانه يقضى بالعبد للمحقق ولا يرجع المشتري بالثمن على البائع ولو ان المشتري أقام  
البينة على اقرار البائع ان العبد للمحقق تقبل بينته ويرجع المشتري بالثمن على البائع  
كذا في قاضيان من المأذون **و** لو قال افلان على مال فالمرجع اليه في البيان ويقبل قوله  
في القليل والكثير الا انه لا يصدق في أقل من درهم ولو قال مال عظيم لا يصدق في أقل  
من مائتي درهم وعن أبي حنيفة انه لا يصدق في أقل من عشرة دراهم وهذا اذا كان  
من الدراهم واما اذا قال من الدنانير فالثقة بدر فيها بالعشرين وفي الابل بخمسة وعشرين  
كما في الهداية وفي الخنطة خمسة أو سق ذكره في المختار وفي غير مال الزكاة بقيمة النصاب  
ولو قال أموال عظام فالتقدير بثلاثة تصب من جنس ما سماه ولو قال دراهم كثيرة لم يصدق  
في أقل من عشرة عند أبي حنيفة وعندهما لم يصدق في أقل من مائتين ولو قال دراهم فهي  
ثلاثة الا ان بين أكثر منها ولو قال كذا كذا درهم لم يصدق في أقل من احدى عشر درهما ولو  
قال كذا وكذا درهم لم يصدق في أقل من احدى عشر درهما ولو قال كذا درهم فهو درهم  
ولو نلت كذا بغيره أو فهو واحد عشر ولو نلت بالواو فثلاثة واحد وعشرون وان ربيع زاد ألف  
كما في الهداية وغيره أو كذا مكمل وموزون ذكره في المختار وفي الصغرى اذا قال كذا دينار  
فعليه ديناران لان هذا أقل ما بعد لان الواحد لا يعد حتى يكون معه شئ آخر كذا في الجامع  
الصغير ولو قال كذا كذا دينار أو درهم الزم أحد عشر منه كما لو قال أحد عشر دينار  
أو درهم الزم من كل واحد انصف انتهى **و** ومن قال لفلان ألف درهم فان قال  
أوصى له فلان أو مات أبوه فورثه فالاقرار صحيح ثم اذا جاءت به في مدة يعلم انه كان قائما وقت  
الاقرار لزمه وان جاءت به ميتا فمال للموصى والمورث حتى يقسم بين ورثته ولو جاءت بولدين  
حين فمال بينهما ولو قال المقر باعنى أو أقرضنى لم يلزمه شئ وان أتهم الاقرار لم يصح عند أبي  
يوسف لان الاقرار المطلق ينصرف الى الاقرار بسبب التجارة ولهذا حل اقرار العبد المأذون  
وأحد المتفاوضين عليه فيصير كما اذا صرح به وقال محمد يصح الاقرار لان الاقرار من الجمع  
فيجب أعماله ما أمكن وقد أمكن بالحل على السبب الصالح **و** ومن أقر بمحمل جارية أو رجل  
شاه رجل صح اقراره ولزمه لان له وجهها صحها وهو الموسية به من جهة غيره فحمل عليه  
**و** ومن أقر بشرط الخيار لزمه المال وبطل الشرط من الهداية **و** ومن المسائل الكثيرة

الوقوع انه اذا اقر ثم ادعى انه كاذب في الاقرار فعند أبي حنيفة ومحمد لا يلتفت الى قوله لكن  
يقضى بقول أبي يوسف ان المقر له يحلف ان المقر لم يكن ثابتا في زمن الاقرار والاصح التحليف  
لان الورثة ادعوا امر الواقف المقر له لازمه واذا انكر يستحلف وان كانت الدعوى على  
ورثة المقر له فاليمين عليهم بالعلم اننا لا نعلم انه كان كاذبا من صدر اشريعه **§** ولو اقر بانه غصبه  
شيئا يلزمه ان يبين ماله قيمة وان بين ماله قيمة وكذبه المقر له وادعى مالا آخر بطل اقراره  
والقول قوله فيما ادعى للمقر له مع عينه فان بين ماله ماله ولا يقصد بالغصب كالمراة الحرة  
والولد الصغير قال مشايخ بلخ يصح بيانه وقال مشايخ بخاري لا يصح بيانه ويجبر على ان يبين  
مالا متقوما وهو الاصح ولو اقر بغصب شاة أو عبد ولم يبينه يلزمه ذلك المسمى والقول له في  
تعيينه ان كان قائما وقيمه ان كان هالكا مع عينه وان لم يبين يلزمه أدنى ما يغصب الناس  
من ذلك الجنس **§** ولو قال لفلان على عبد أو شاة أو بقرة ثم أنكر يقضى عليه بقيمة عبد  
أو شاة أو بقرة وسط عند أبي يوسف وقال محمد القول قوله في قيمته ولو قال لفلان على حق  
أو شيء فالقول قوله في البيان **§** أقر له بحق في دار أو أرض أو ملك فعليه أن يبين فان أبي ان  
يبين يقول له القاضي نصف أو ثلث أو ربع حتى يصل الى مقدار في العرف انه لا يملك أقل  
منه فيلزمه ثم يستحلف على الزيادة وان قال حصه هذا الجذع أو الباب المركب أو البناء  
بغير أرض أو حق الزراعة أو أمسكني اياه جاره لا يصدق الا اذا وصل بكلامه **§** ولو قال لي في  
هذا البستان حق لا يصدق الا بخلعة باصلها من الأرض **§** قال لفلان في هذه الغنم شركة  
أو شريكي فيها وهي بيني وبينه فله النصف اتفاقا ولو قال لفلان شركة فيها فله النصف عند  
أبي يوسف ومحمد والبيان للمقر **§** أقر بشاة في غنمه بغير عينها قيل للمقر له ادع باي شاة شئت  
واستحلف المقر فان حلف لم يبطل اقراره بالشركة فصا ركانه قال فلان شريكي في غنمي بقدر  
شاة وان ادعى على المقر شاة بغير عينها اعطاه اية شاة كانت ويجبر عليه وان لم يبين واحدة  
منها وقال لا أدري فهو شريكي ان كان الغنم عشرة فله عشر كل شاة منها فملاك ويملك على  
الحقير ولومات فورثته بمنزله في البيان **§** أقر بجائز لرجل فله الجائز بارضه ولو اقر  
بأسطوانة فان كانت من آجر فله ما تحتها وان كانت من خشب فله الحشبة دون الأرض وان  
أمكن رفعها بغير ضرر أخذها المقر له وان لم يمكن أخذها الا بضر ضمن قيمتها للمقر له **§** أقر له  
ببناء هذه الدار كان له البناء دون الأرض ولو اقر له بخلعة كانت له باصلها من الأرض ولو قال  
هذه الدار لفلان الابناء أو بناء هذه الدار لي والأرض لفلان أو هذا البستان لفلان  
والخمل لي أو هذه الحديقة من السكان لفلان الطهارة والبطانة لي لم يصدق ولو قال هذه  
الدار لفلان الابناء معينا أو جزأ شاة لم يصدق ولو قال هذه الدار لفلان ولكن هذا  
البيت لي فكلها لفلان ولو ادعى على آخر مالا أو آخر بذلك خطا بخط يده على اقراره بذلك  
المال وأنكر المدعى عليه انه خطه فاستكتب فكتب فكان بين الخطين مشابهة ظاهرة  
دالة على انه خطا كاتب واحد قال أئمة بخاري انه حجة يقضى بها وقد نص محمد في المبسوط

انه لا يكون حجة لانه لو قال هذا خطي وأنا كذبت غير انه ليس على هذا المال لا يلزمه شيء  
فهذا أولى ولو كتب بخطه مكا فليل له نشهده فقال نعم فيكون اقرارا ولو لم يقل شيئا  
لا يكون اقرارا من الوجيز وفي الاشياء من كتاب القضاء لا يعتمد على الخط ولا يعمل  
به فلا يعمل بكتوب الوقف الذي عليه خطوط القضاء الماضية لان القاضي لا يقضى  
الا بحجة وهي الاقرار أو البينة أو النكول كافي وقف الخانية ولو أحضر المدعى خط اقرار  
المدعى عليه لا يحلف انه ما كتب وانما يحلف على أصل المال **§** ولو اشترى حافونا فوجد  
بعد القبض على بابه مكتوبا وقف على مسجد كذا لا يرد له لانه علامة لا تنبئ عليها الاحكام  
وعلى هذا الاعتبار بكافة وقف على كتاب أو مصحف قلت الا في مسئلتين الاولى كتاب أهل  
الحرب يطلب الامان الى الامام فانه يعمل به ويثبت الامان لحامله كافي سير الخانية **§** يعمل  
بدفتر السمسار والصراف والبيع كافي قضاء الخانية وتعقبه الطرسومي بان مشايخنا ردوا  
على الامام مالك في عمله بالخط لكون الخط يشبه الخط فكيف عملوا به هنا ورده ابن وهبان  
عليه بانه لا يكتب في دفتره الاماله وعليه وغنامه فيه من الشهادات انتهى **§** ولو قال له  
عشرة دراهم ونيق فالبيان في النيق اليه وهو عبارة عن الزيادة والبضع ثلاثة دراهم  
فصاعدا وليس له ان ينقص عن ثلاثة ولو قال على دراهم مضاعفة فعليه ستة ولو قال دراهم  
أضعافا مضاعفة فعليه ثمانية عشر من الوجيز **§** وان استثنى متصلا باقراره صح الاستثناء  
ولزمه الباقي سواء استثنى الاقل أو الاكثر فان استثنى الجبيع لزمه الاقرار وبطل الاستثناء  
كافي الهداية **§** ولو اقر بشئتين فاستثنى أحدهما أو أحدهما وبعض الآخر فالاستثناء  
باطل وان استثنى بعض أحدهما أو بعض كل واحد منهما صح وبصرف الى جنسه ذكره  
في المختار **§** ولو قال له على مائة درهم الدينار أو الاقضية خطه لزمه مائة درهم الاقيمة  
الدينار أو القفيز وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف ولو قال له على مائة درهم الا ثوبا لم يصح  
الاستثناء وقال محمد لا يصح فيها وقال الشافعي يصح فيها من الهداية **§** ولو قال له كرخطة  
وكرشعير الا كرخطة وقفير شعير فالاستثناء باطل عند أبي حنيفة واجازا في القفيز من الجمع  
**§** ومن أقر بحق وقال ان شاء الله متصلا باقراره لم يلزمه شيء من الاقرار لان الاقرار عيشة  
اما باطل أو تعليق فان كان الاول فقد بطل وان كان الثاني فكذلك اما لان الاقرار لا يحتمل  
التعليق بالشروط أولا لانه شرط لا يوقف عليه بخلاف ما اذا قال لفلان على مائة درهم اذا  
مت أو اذا جاء رأس الشهر أو اذا أفطر الناس لانه في معنى بيان المدة فيكون تأجيلا لا تعليقا  
حتى لو كذبه المقر له في الاجل يكون المال حالا من الهداية وكذا يبطل الاقراران علقه  
بعيشة من لا يعرف مشيخته كالجبن والملائكة من المختار وكذا لو قال لفلان على ألف ان  
حلف أو ان شاء فلان أو ان امطرت السماء أو اراد الله أو قدره أو يسره أو ان اصبحت مالا  
فالاقرار باطل من الوجيز **§** رجل قال لا آخر غصبتك ألف درهم ورجعت فيه عشرة  
آلاف درهم وقال له المقر له قد أهرت لك به فاقول قول المخصوب منه ولو قال لا بل غصبت



العشرة آلاف كلها فالقول قول الغاصب من الخلاصة ❶ ومن أقرب دار واستثنى بناءها  
لنفسه فلامقرله الدار والبناء بخلاف ما إذا قال الاثلاثا أو الايتامنها والفص في الحاتم  
والنخلة في البستان نظير البناء في الدار ❷ ولو قال بناء هذه الدار والعرصة لفلان فهو كقول  
مثل قوله بياض هذه الأرض دون البناء لفلان حيث يكون البناء للمقرله لان الاقرار بالبناء  
كالاقرار بالدار ❸ ولو قال له على ألف درهم من غن عبد اشتريته منه ولم أقبضه فان ذكر  
عبد بعينه قيل للمقرله ان شئت سلم العبد وهذا ألف والافلاشي لك وان قال من غن  
عبد اشتريته ولم بعينه لزمه الا ان وصل صدق في قوله ما قبضت عند أبي حنيفة وصل أم  
فصل وقال أبو يوسف ومحمد ان وصل صدق ولم يلزمه شيء وان فصل لم يصدق اذا أنكر  
المقرله ان يكون ذلك من غن عبد وان أقرانه بعه متاعا فالقول للمقرله ولو قال ابتعت منه  
عينا الا اني لم أقبضه فالقول قوله بالاجماع وكذا لو قال لفلان على ألف من غن خيرا أو  
خنيزرو معنى المسئلة اذا قال لفلان على ألف درهم من غن الخمر أو الخنزير لزمه الا ان وصل لم يقبل  
تفسيره عند أبي حنيفة وصل أم فصل وقال اذا وصل لم يلزمه شيء ❹ ولو قال له على ألف من  
غن متاع أو قال أقرضني ألف درهم ثم قال هي زبوف أو نهر جرة وقال المقرله جبار لزمه  
الجبار في قول أبي حنيفة وقالان قال موصولا يصدق وان قال مفصولا لا يصدق وصار كما  
اذا قال الا انهم اوزن خمسة وعلى هذا الخلاف اذا قال ستوفة أو رصاص وعلى هذا اذا قال  
الا انهم اوزن وعلى هذا اذا قال لفلان على ألف درهم زبوف من غن متاع وعن أبي حنيفة  
في غير رواية الاصول في القرض انه يصدق في الزبوف اذا وصل ولو قال لفلان على ألف  
زبوف ولم يذكر البيع والقرض قيل يصدق بالاجماع وقيل لا يصدق ولو قال على كتر حنطة  
من غن العبد الا انهم اريدت صدق ولو قال غصبت منه ألفا أو أودعني ثم قال هي زبوف أو  
نهر جرة صدق وصل أو فصل وعن أبي يوسف انه لا يصدق فيه مفصولا ولو قال هي ستوفة  
أو رصاص بعد ما أقر بالغصب والوديعة وصل صدق وان فصل لا يصدق وان قال في هذا  
كاه ألفا الا انه ينقص كذا لم يصدق ان فصل وان وصل يصدق وان كان الفصل ضرورة  
انقطاع الكلام فهو واصل لعدم امكان الاحتراز عنه ومن أقرب بغصب ثوب ثم جاء بثوب  
معيب فالقول قوله وكذا في الوديعة ومن قال لا آخذت منك ألف درهم وديعة فهلكت  
وقال لابل آخذتها غصبا فهو ضامن وان قال أعطينا وديعة فقال بل غصبتها لم يضمن  
والقبض في هذا كالاخذ والدفع كالا عطاء ولو قال آخذتها منك وديعة فقال لابل قرضا يكون  
القول للمقررون قال هذه ألف كانت وديعة عند فلان فآخذتها فقال فلان هي لي فانه  
يأخذها منه ولو قال أودعها كان على هذا الخلاف الا اني بعد هذا وان قال آجرت دابة  
هذه فلان فركبها ورد هالي أو قال آجرت ثوبي هذا فلان فلبسه ورد وقال فلان كذبت  
وهالي فالقول قوله عند أبي حنيفة وقال القول قول الذي أخذ منه الدابة والثوب وهو  
القياس وعلى هذا الخلاف الاعارة والاسكان ولو قال خاط فلان ثوبي هذا بنصف درهم ثم

قبضته وقال فلان الثوب ثوبي فهو على هذا الخلاف في الصحيح ولو قال اقتضيت من فلان ألف  
درهم كانت لي عليه أو أقرضته ألفا ثم أخذتها منه وأنكر المقرله ذلك يكون القول قوله ❶ ولو  
أقران فلان زرع هذه الأرض أو بنى هذه الدار أو غرس هذا الكرم وذلك كله في يد المقر  
فادعاه فلان وقال المقر بل ذلك كله لي استعنت بك ففعلت أو فعلته بامر فالقول للمقر كما  
اذا قال خاط لي الخياط قبضي هذا بنصف درهم ولم يقل قبضته من الهداية ❷ ولو قال هذه  
الالف وديعة لفلان لابل وديعة لفلان فالالف الاول وعلى المقر الثاني ألف أخرى هذه من  
الكثرة ❸ ولو قال لي عندك ألف درهم وديعة فدفعته الي وقال المقرله كذبت وهو لي فالقول  
قول المقر ولو قال له كان لي عندك ثوب عارية فلبسته ثم رددته علي أو عندك دابة فركبتها ثم  
دفعها الي وقال المقرله كذبت هي لي فعلى قواهما هذا الاول سواء على قول أبي حنيفة  
القول قول المقر من الخلاصة من كتاب الوديعة ❹ ولو قال قبضت بيت فلان مائة درهم  
أو من كية أو من سقطة ثوبا هرويا أو من نخلة غرا أو دعة كرحضة أو منا أو قال من أرض  
فلان قبضت هذا لزل زطى ثم قال زلت فيها ومني أحمال من زطى فهي لصاحب الأرض الا اذا  
أقام البينة ان الأرض في اجارته ❺ رجل قال وجدت في كتابي ان لفلان على ألف درهم أو  
كتب يدي انه له على مائتي درهم الكل باطل ❻ وأئمة بلخ رجحهم الله تعالى قالوا في يادر كاه  
الباعة اذا وجد فيه مكتوبا بخط البائع فهو لازم عليه لانه لا يكتب في يادر كاه الا ما كان له على  
الناس وما للناس عليه فعلى هذا اذا قال البائع وجدت في يادر كاي بخطي ان لفلان على ألف  
درهم كان اقرارا ذكره الامام السرخسي وخط الصراف والسمسار أيضا كما ذكرنا وقبل ان  
المصدرا لقاضي برهان الائمة كان يفتي هكذا في خط الصراف انه حجة ❷ ولو قال للصكاك  
اكتب لفلان خط اقرار بألف درهم على يكون اقرارا ويصح للصكاك ان يشهد بالمال ولو  
قال كتبت بخط يدي بشهادة فلان وفلان سكاك ألف درهم كان اقرارا ❸ لو كتب على نفسه  
خطا بألف درهم والقوم ينظرون اليه فقال لهم اشهدوا علي بهذا كان اقرارا ❹ رجل قال  
لا آخري عليك ألف درهم فقال الآخري عليك ألف درهم مثلها عن ابن سماعة عن  
محمد انه يكون اقرارا وفي ظاهر الرواية لا يكون اقرارا والشيخ ظاهر الدين كان يفتي بقول ابن  
سماعة ولو قال بالفارسية من اسرا زوجي دين يابديكون اقرارا ❺ كما لو قال من اباري  
از تو جدين ميبايد لا يكون اقرارا ❻ رجل قال لفلان على ألف درهم ان مت فعليه المال  
مات أو عاش وكذا لو قال ان أظفر الناس أو ان جابر أس الشهر أو عيد الاضحى لان هذا ليس  
بتعليق بل ضرب من الاجل فيلزمه المال حالا اما تعليق الاقرار بالشروط فهو لفلان على ألف  
ان دخلت الدار أو ان أصبت مالا فباطل لا يلزمه شيء ❷ رجل قال لفلان على دار أو عبد  
لا يلزمه شيء عند أبي حنيفة ولو قال لفلان علي من شاء الي بقرة لا يلزمه شيء سواء كان بعينه  
أو بغير عينه ❸ رجل قال لا آخذت منك هذا الثوب عارية وقال الآخري آخذت مني بيا  
فالقول قول الآخذ وهذا اذا لم يلبيه اما اذا لبس وهلك يضمن من الخلاصة ❹ ولو قال غصبت

هذا الثوب من زيد لابل من عمرو وهو لزيد وعليه قيمته لعمره من المختار لو قال لزيد على ألف درهم عن جارية لم يلزمه وجيز لو قال لا آخر استقرضت منك فلم تقرضني فالقول له ولو وصل وان فصل لا وفي المنتقى قال أبو يوسف اذا قال اقرضتني ألفا فلم أقبل أو أودعني أو أعطيتني فلم أقبل فالقول له ولو قال أخذت مني مائة درهم فقال لا أجود بها فهذا اقرار ولو قال لا أعطيتك بعد هذه المائة شيئا أو قال لم أعصبتك مع هذه المائة شيئا أو قال لم أعصبت أحدا بعدك أو قبلت أو عقلت فهذا كله اقرار وكذا لو قال لم أعصبتك الا هذا المال فهو اقرار بالمائة ولو قال مالك الامانة درهم أو سوى مائة درهم أو أكثر من مائة درهم فهو اقرار بالمائة ولو قال مالك على أكثر من مائة ولا أقل لم يكن اقرارا ولو قال لفلان على ألف أو قال اخبره ان له على ألفا أو قال له أعلم ان له على ألفا أو قال أشهد ان له على ألفا فهذا اقرار وكذا لو قال له غيره أخبر فلانا ان له عليك أو أعلمه أو أبشره أو أقول له أو أشهد له فقال نعم اما اذا قال لا تخبران له على ألفا أو قال لا تشهدان لفلان على ألفا ذكر محمدان قوله لا تخبران اقرار وقوله لا تشهد ليس باقرار وقال الكرخي وعامة مشايخ بلخ الجواب في قوله لا تخبره غلط من الكاتب وقال مشايخ بخاري لابل هو صواب قال في القنية وهو الصحيح وزعم السرخسي ان فيه روايتين لو قال له رجل قتل فلانا فقال وأنت أيضا قتلت فلانا فهو على الخلاف عند أبي يوسف لا يكون اقرارا وعند محمد يكون اقرارا منهم يقتل رجل ولو قيل له لم قتل فلانا فقال كذا كان في اللوح المحفوظ أو قال عدوى فهذا ان اللفظان منه اقرار بالقتل فيلزمه الدية في ماله ان لم يقل عمدا من الصغرى ادعى عليه مالا فقال المدعى عليه كل ما يوجد في تذكرة المدعى بخطه فقد التزمته لا يكون اقرارا وكذا لو قال ما كان في جريدتك فعلى الا اذا كان في الجريدة شيء معلوم وذكر المدعى شيئا معلوما فقال المدعى عليه على ما ذكرت كان تصديقا وكذا اذا اشار الى الجريدة فقال ما فيها فهو على ذلك يصح ولو لم يكن مشارا اليه لا يصح للجهالة كذا في كتاب القضاء من الاشياء لو قال البت اقرضتك أمس ألفا أو ألم اقرضتك فقال نعم وكذا لو قال أليس قد اقرضتني أو لم تقرضني فقال الطالب بلى فمحمد المقر يلزمه المال لو قال لفلان على ألف درهم والاعشرة دراهم فقصبتها اياه لا يصح الاستثناء لانه صار كأنه قال على ألف الا اني قضيت عشرة منها ولو قال وقد قضيتها اياه فعليه ألف غير عشرة لان الاستثناء من غير الجنس جائز عندهما ان كان مما يجب في الذمة واستخراج قيمته باطل عند محمد قال لفلان على ألف درهم واثلاث مائة دينار الا درهمين من الألف صح الاستثناء من الدراهم ولو لم يبين فهو من الدنانير لو قال لفلان على درهم الارطل زيت أو قربة ماء فعليه درهم الا قمية وطل زيت أو قمية قربة ماء ولو قال عشرة أرطال زيت الا درهمين أو على كرحنطة الا خمسة أرطال زيت فلا يستثناء باطل لعدم تعامل الناس به وفي الاول تعاملوا به قال أبو حنيفة لو قال لفلان على مائة درهم الا قليلا فعليه أحد وخمسون درهما ولو قال على عشرة دراهم الا درهمين فافند أبي حنيفة عليه عشرة دراهم جبار وله على المقر له درهم

زيف من الوجيز اقرا نه غصب هذه العين من هذا أو من هذا أو كل منهما ما يدعيه فان اصطحا على أخذه أخذاه والا يستحق الكل واحد منهما بعينه فلو نكل لهما جميعا قضى بالعين بينهما ما بقيت به أيضا بينهما ما وان نكل عن العين لا حدهما قضى به للذي نكل له قال لفلان على ألف درهم لابل لفلان بطل هذا الاقرار عند أبي يوسف ولا يلزمه شيء وقال محمد الا لألف الاول ولا شيء للثاني اقراران هذا العبد لفلان ثم قال لابل أو دعني فلان آخر أو أعارنيته وادعى كل منهما ان العبد له قضى به للاول سواء قال هذا موصولا أو مفصولا فان دفعه الى الاول بغير قضاء ضمن للثاني اتفاقا من المجمع قال في الحقائق الخلاف في الاقرار بالمقيد بالوديعة والعارية اما في الاقرار المطلق بان قال هذا الفلان لابل لفلان ودفع الى الاول بقضاء لا يضمن للثاني باتفاق انتهى وفي الصغرى قال لعبد في يده هذا العبد لزيد لابل لعمره أو قال هذا العبد لزيد لابل غصبته من عمرو أو قال هو لزيد بل أدعني عمرو وكل منهما يدعي ان العبد له في المسائل الثلاث العبد يسلم الى الاول وهو زيد ثم ينظر ان دفعه اليه بقضاء القاضى لم يضمن لعمره وشيئا والا ضمن لعمره وقيمته هـ هـ اذا كان اقراره لعمره وسلا سواء واقراه لعمره بالوديعة والدفع قال أبو يوسف هـ هـ اذا اقراره لعمره وسلا سواء وقال محمد هـ هـ اذا اقراره لعمره بالغصب سواء انتهى هـ هـ اذا اقر لرجل بمائة وأشهد شاهدين ثم أقره بمائة أو بأقل أو أكثر وأشهد شاهدين آخرين فعند أبي حنيفة يلزمه المال ان ادعاهما الطالب وعندهما يلزمه مال واحد ان تساويا والاكثران تفاوتا من المجمع قال في الحقائق محل الخلاف الاقرار بمجرد عن السبب وعن الصل اذ في المقيد بالسبب المتعديان قال في الكرتين عن هذه الجارية في كرة وعن هذا العبد في كرة أخرى المال مختلف على كل حال وكذا اذا كان الاقرار مطلقا عن السبب لكن مع الصل فان كان به صل واحد فالمال واحد سواء كان الاقرار والاشهاد في موطن أو موطنين وان كان مكانا فالان في الوجهين وكذا لو أقر بمائة وكتب في صل ثم أقر وكتب في صل فهما مالا ان انتهى في شرح المجمع انما قيد بتكرار الشهود لانه اذا اتحد أحدهما أو كلاهما يلزمه مال واحد اتفاقا انتهى وفي الاشياء نقلنا عن المنية اذا تعدد الاقرار بوضعين لزمه الشبان الا في الاقرار بالقتل لو قال قتل ابن فلان ثم قال قتل ابن فلان وكان له ابنان وكذا في العبد وكذا في التزويج وكذا في الاقرار بالجراحة فهي ثلاث انتهى هـ هـ لو ادعى على رجل ألفا عند القاضي فاقربها ثم ادعاه في مجلس آخر أو أقل منها أو أكثر فاقربها يلزمه ألف واحد هـ هـ أقر ان لفلان على فلان حقا ثم مات المقر عليه والمقر وارثه فالدين في تركه الملبث هـ هـ لو قال نصف هذه الدار لفلان ثم اشترى نصفها من رجل قضى للمقر له ربعها هـ هـ رجل أقر بعبد لرجل انه لفلان ومحمد صاحب البعد ثم قال المقر ان اشترى بته فهو حر ثم اشتراه فهو للمقر له هـ هـ قال لفلان على وعلى فلان ألف ومحمد فلان والطالب يدعي الكل لم يلزمه الا النصف وان كان فلان صيا أو رجلا لا يعرف أو ميتا وكذا الوسمي اثنين معه لزمه الثلث وكذلك لو أقر بقطع البعد



فعلية نصف الارش استخسانا قال ادفع الى هذه الالف وهى لفلان آخر وصدقه الدافع  
وادعى الاذن بالدفع من الثانى وصدقه الثانى فيه يدفع المقر الى أيهما شاء وان كذبه الثانى في  
الاذن لا يدفع الى الدافع ولا يضمن للدافع شيئا في يده عبد قال هو لفلان باعني فلان آخر  
بالف وصدقه البائع في البيع وحلف المقر له انه لم ياذن بالبيع يقضى بالعبد للمقر له وبالثمن  
للبيع قال هذا العبد اشترىته من فلان بالف وثقتهم اثم قال اشترىته من فلان آخر  
بخمسة مائة وثقتها واقام البيعة على الكل يقبل وعليه الثمان فان اقام البيعة على نفسه فلا  
عن عليه لواحد منهما وان لم يقيم البيعة فالعبد للاول والثاني قيمة العبدان بعد البيع اقر  
بالسلم ثم قال موصولا لم اقبض رأس المال صدق فان قال موصولا لا يصدق استخسانا ولو قال  
لفلان ودعيت عندى الف درهم او قال على الف درهم قرض ثم قال موصولا لم اقبضها فهو  
لازم له ولو قال اقرضتى أمس أو أسلمت الى أو استودعنى ثم قال لم اقبض بصدق موصولا  
لا موصولا من الوجيز ولو قال دفعت الى أو أخذتني فم اقبضه لا يصدق عند أبي يوسف  
وقال محمد بصدق موصولا لا موصولا من الوجيز ولو قال قال لي بغنى وبعثها ولم اقبض  
بصدق اجماعا وكذا اقرضنى أو اردعنى أو وضع عندى أو أعطاني ذكره في الحقائق جاء مسلم  
ابن زييف فرده على رب السلم من رأس ماله ووجد ان يكون منه فان كان المسلم اليه قال  
قبضت الجباد أو حتى أو رأس مالى أو استوفيت الدراهم لا يصدق وان قال قبضت الدراهم  
بصدق مع يمينه ولو قال على عشرة دراهم قرض أو غن مبيع الا انها ستوفى أو على عشرة  
أفلس كاسدة لا يصدق وصل أو فصل عند أبي حنيفة وعندهما بصدق اذا وصل وعليه  
الكاسدة والمستوفى في القرض وقيمة المبيع في البيع من الوجيز اقر بقبض ألف درهم ثم قال  
هى زيوف بصدق ولو قال هى ستوفى لا يصدق وان مات فقال ورثته هى زيوف لم يصدقوا ولو  
قال لفلان على ألف درهم ودعيت ثم قال زيوف بصدق وان مات المقر فقال ورثته هى زيوف  
لا يصدقون لانه صار ديناً في مال الميت وفي المضاربة والوديعة والغصب اذا مات صار ديناً  
في ماله فلا يصدق الورثة في دعوى الزيادة لو كتب كتاباً فيه اقرار بين يدي شهود هل يكون  
اقراراً هذه أقسام أحدها أن يكتب لم يقل شيئاً فهذا لا يكون اقراراً حتى لا يحمل لهم أن  
يشهدوا بما فيه لان الكتابة قد تكون للتجربة وقال القاضي الامام أبو على النسفي ان كان  
مصدراً مكتوباً على الرسم وعلم الشاهد بما كتب وسعه أن يشهد وان لم يقل له أشهد كالمو  
خاطب هكذا ذكر مطلقاً فيقول ان كتب للغائب على وجه الرسالة أما بعد فلان على كذا فهذا  
اقرار لان الكتاب للغائب كالمخاطب للحاضر امانى حق الاخرس فيشترط أن يكون معنوياً  
ومصدراً وان لم يكن كتاباً الى الغائب الثاني اذا كتب وقرأ بين يدي الشهود فهذا اقرار منه  
وحل لهم أن يشهدوا عليه وان لم يقل لهم أشهدوا على عيافيه الثالث ان يقرأ عليه  
بين أيديهم ثم فان قال للكتاب أشهد على عيافيه فهو اقرار والا فلا الرابع اذا كتب بين  
أيديهم وقال أشهدوا بما فيه على ان علوا ما فيه كان اقراراً والا فلا ولو قال لفلان على مال

نقيس أو كريم أو خطير أو جليل قال الناطق لم أجده منصفاً وكان عبد الله الجرجاني يقول  
ماتان ولو قال ألف درهم قسلاثة آلاف ولو قال ألف كسيرة ف عشرة آلاف وكذا في  
الفلوس والدينار ولو قال مال قليل لزمه درهم ولو قال له على عشرة واضعاف مضاعفة فهو  
عشرون اذ قال لفلان على دراهم مع كل درهم أو قال مع كل درهم من هذه الدراهم درهم  
لزمه عشرون ولو قال هذه الدراهم لزمه أحد عشر درهماً ولو قال لفلان على كل درهم من  
هذه الدراهم لزمه ثلاثة دراهم في قول أبي يوسف ومحمد وفي قول أبي حنيفة عشرة دراهم من  
الصغرى اذا أقر الالب أو الوصى بغصب مال الصغير لا يلزمه شيء لانه لا يتصور غصبه لما  
ان له ولاية الاخذ هذه في الرهن من الهداية تكذيب المقر له المقر في بعض ما قرره لا يبطل  
اقراره هذه في الجنابة منها مات المدين قبل تمام الاجل فطالب الدائن ابنه فقال اصبر  
حتى يحل الاجل فهو اقرار من القنية اذا أقر بالدين بعد البراءة منه لم يلزمه من الاشياء  
وفيه اذا أقر بان في ذمته لزوجته كسوة ماضية ففي فتاوى قارئ الهداية انها لا تلزمه وان كان  
للقاضي أن يسميها ولا يستفسر المقر انتهى وان أقر المريض لا جنبي جاز وان أحاط بماله  
وان أقر لا جنبي ثم قال هو ابني ثبت نسبته منه وبطل اقراره وان أقر لا جنبيه ثم تزوجها لم  
يبطل اقراره لها ومن طلق زوجته في مرضه ثلاثاً ثم أقرها بدين فلها الاقل من الدين ومن  
ميراثها منه من الهداية ولو قال قبضت من مالى على فلان مائة ثم قال وجدته زبوا فصدق  
وصل أم فصل استخسانا ولو قال ستوفى أو رسا صالا لا يصدق وان قال قبضت حتى أو الدين  
الذى لي عليه وهو ألف ثم قال وجدته زبوا لا يصدق الا اذا وصل ولا يمين على المطلوب انما  
كانت جباداً عندهما وقال أبو يوسف أحلفه اذا قال ائتمته اقر بقبض ماله على الشركة  
وقال هى زيوف بصدق وصل أم فصل وللشريك نصفه ان شاء وان شاء اتبع المطلوب بالجباد  
وان قال موصولا هى رسا ص لا يصدق وللشريك نصفها جباداً وان قال موصولا لا يصدق ولا  
شيء للشريك وان قال اقررت لك وأنا صبي أو أنا ثم قال قول له مع يمينه ولا شيء عليه وان قال وأنا  
ذاهب العقل من رسام ان كان يعرف ان ذلك أصابه لم يلزمه شيء والا يلزمه ولو قال أخذت  
منك مالا وقطعت يدك وأنا حري فقال المقر له لا بل بعد اسلامك يلزمه المال وكذا لو قال  
المولى لمعتقه أخذت منك مالا وقطعت يدك قبل العتق وقال المقر له لا بل بعد ابعده أو باعه ثم  
أقرانه أخذ منه مالا قبل البيع وقال المقر له لا بل بعد لا يصدق المقر ويلزمه المال عندهما  
وقال محمد بصدق في المستهلك دون القائم بعينه من الوجيز اذا قال له على ألف درهم أو قال  
على هذا الجدار يلزمه الالف عند أبي حنيفة وقال لا يلزمه شيء ولو قال له على ألف درهم  
لا بل ألفان يسقط الالف المضروب عنه ويلزمه ألفان عند أبي حنيفة وقال زفر يلزمه  
ثلاثة آلاف واذا قال غصبت من فلان ألف درهم ثم قال كئنا عشرة وقلان ادعى انه هو  
القاصب للالف تبطل دعوى الشركة ويلزمه الالف عندنا وقال زفر يلزمه عشرة آلاف من  
الجمع وعلى هذا الخلاف لو قال أقرضنا فلان أو أعارنا أو أودعنا أو قال له علينا وفلان يدعى

عليه ذكره في الحقائق قلت وهذا لا يخلو من مخالفة لما مر عن الوجيز انه لو قال لفلان على وعلى فلان ألف ومحمد فلان والطالب يدعي الكل لم يلزمه الا النصف ولو قال له على مائة في علمي يلزمه ما أقربه عند أبي يوسف وقال لا يلزمه شيء من المجمع ولو قال في ظني لا يلزمه شيء اتفاقا ولو قال قد علمت يلزمه اتفاقا من شرحه ولو قال أسلمت الى عشرة دراهم في كرحنطة او قال أسلمت الى ثوباني كرحنطة ثم قال بعدما سكت الا اني لم أقبضها منك وقال رب السلم قبضت قال قول رب السلم لم مع عينه استعصا نا وفي القياس للمسلم اليه وكذا لو قال أعطيتني عشرة دراهم ثم قال بعد ذلك الا اني لم أقبضها فهدا كاه على القياس والاستحسان وان قال أعطيتني لكن لم تدفع الى ووصل كلامه صدق ولو قال دفعت الى ألفا أو نقدتني ألفا فلم أقبلها قال أبو يوسف لا يصدق وهو ضامن وقال محمد القول قوله ولا ضمان ولو قال قبضت منك ألفا أو أخذت منك ألفا لكن لم تدعني حتى أذهب به لا يصدق وهو ضامن ولو قال له على ألف درهم من عن ميتة أو خمر كان ذلك باطلا قال الناطقي على قياس قول أبي حنيفة يلزمه المال وذكر ابن سماعة في نوادر أبي يوسف لو قال لفلان على ألف درهم حرام أو باطل لزمه في قول أبي حنيفة وان قال من عن خمر وصدقه المدعي قال أبو حنيفة يجب المال وقال لا يجب بناء على مسألة نوكيل المسلم الذي بشره الخمر وان كذبه يجب أن يكون أيضا على هذا الاختلاف وان أقرب بالمال من وجهه يلزمه وصدقه المدعي في ذلك الوجه انتهى الكلام وان كذبه في ذلك الوجه وادعي سببا آخر ان لم يكن بين السببين منافاة يجب المال نحو ما اذا قال المدعي عليه على ألف درهم بدل القرض وقال المدعي بل بدل الغصب وان كان بين السببين منافاة بان قال المدعي عليه عن عبد باعني به الا اني لم أقبض وقال المدعي بل بدل قرض أو غصب فان لم يكن العبد في يد المدعي بان كان المدعي عليه أقرب بيع عبد لا بعينه فعند أبي حنيفة يلزمه المال صدقه المدعي في الحجة أو كذبه ولا يصدق في قوله لم أقبض قبل وهي مسألة كتاب البيوع وان كان العبد في يد المدعي بان كان المقرعين في اقراره عبدا فان صدقه المدعي يؤمر بالدفع والاخذ وكذا اذا قال العبد ليس لي ولكن هذه الالف عليه لي من غير عن هذا العبد وان كذبه وقال العبد لي وما بعته أصلا انما لي عليه بسبب آخر من بدل أو قرض أو غصب والقول للمدعي عليه مع عينه بالله ما لهذا عليه ألف من غير عن هذا العبد من الوجه الذي ادعاه وذكر في اقرار الكافي اذا قال لفلان على ألف من هذا العبد الذي في يدي فان أقر الطالب بذلك وسلم له أخذه بالمال وان قال لم أبعك هذا أو بعته غيري وأخذ منه العبد وحلف عليه لم يكن عليه شيء قال الحاكم وقد قال في آخر الكتاب ان أبا حنيفة كان يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه ويرد العبد ويبتل المال وهو قول أبي يوسف ومحمد ولو قال هذا العبد لك ولم أبعك وبعته غيره كان المال لازما ولو قال له على ألف درهم من عن هذا العبد الذي في يده فقال المقر له لم أبعك هذا العبد وبعته غيره لم يكن على المقر شيء في قولهم جميعا الا اذا قال لفلان على ألف درهم من عن متاع فقال فلان ما كان لي عليه ألف فظ من عن متاع وسكت

ثم ادعي الا لف أنها قرض لم يصدق ولو قال لا آخر هذه الا لف لك وديعة فقال ليست بوديعة لي ولكن لي عليك ألف قرض أو عن مبيع فجحد ذوالبدن ألف الدين والوديعة فأراد المقر له أخذ الا لف الوديعة قصاصا عن الدين لم يكن له ذلك وكذا كل مال أصله أمانة كالمضاربة وغيرها ولو قال المقر له ليست بوديعة لكن أقرضتكمها بعينها فجحد المقر الوديعة والقرض فلم يقل له أن يأخذ الا لف بعينها الا أن يصدق في القرض فلا يأخذها وهو قول أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف يأخذها بعينها ولو قال لك على ألف قرض فقال ليس لي عليك ألف قرض لكنها عن مبيع فجحد المقر عن المبيع والقرض فلا مقر له أن يأخذ الا لف القرض قصاصا ولو قال هذه الا لف أخذتكم عنك غصبا فقال لم تأخذها مني ولكن لي عليك ألف من عن مبيع فجحد المقر الدين والغصب فليس للمقر له على الا لف الغصب سبيل وله أن يأخذ باللف آخر ودان المسئلة على أن الغصب يوجب الضمان بنفسه هذه المسئلة من الصغرى ولو قال رجل أقرضني أو أعارني أو رهني ألف درهم هذا الصبي يلزمه وان كان لا يتكلم ولا يعقل ولو قال هو شريك فيهما هو في هذا الحافوت ثم قال ما خلا العدل الزطى في الحافوت لا يصدق وهو على التمرة وفي رواية يقبل وقيل ان كان الحافوت مغلقا من يوم الاقرار الى يوم الفتح لا يقبل قوله ولا يقبل قوله قال هو شريك في هذا الحافوت في عمل كذا فكل شيء فيه من عمل أو متاع ذلك العمل فهو بينهما ولو قال ما هو شريك في الطحن وفي يده متاع الطحن فلا شيء للمقر له من ذلك من الوجيز اذا أقر رجل بسهم من داره فهو اقرار بالسهم عند أبي حنيفة وقال البيان الى المقر من المجمع وفي الشقة قص والنصيب والطائفة والقطعة والجزء يلزمه البيان بالاتفاق من الحقائق اذا قال لفلان شرك في هذا العبد فله نصفه عند أبي حنيفة وعند محمد له أن يبين ما شاء من المجمع قال في الحقائق واغواض في الشرك بدون الهاء لان مداهله النصف بالاتفاق اذا ادعي رجل على ميت ديناً فصدقه بعض الورثة ومحمد الباقيون يؤخذ من حصته المصدق جميع الدين عندنا وعند الشافعي يؤخذ ما يخصه من الدين من المجمع وقد مر في الدعوى وفي الهداية من الوصية اذا أقر أحد ابني بدين غيره دفع جميع ما في يده الا اذا كان الدين مستغرقا نصيبه انتهى وفي الفصولين ادعي على ميت حقا أو شيئا مما كان يدينه فأقر الوارث به لزمه في حصته حتى يستغرقها وفي أدب القاضي وزاد شمس الأئمة الحلواني زيادة يحتاج اليها ولم يشترطها أحد - واهي أن يقضي القاضي على هذا الوارث واغنا يظهر هذا في مسألة في الزيادات وهي أن أحد الورثة لو أقر بدين ثم شهد هو وآخر بذلك الدين تقبل شهادة المقر فلو حل الدين في نصيبه بمجرد اقراره لم تقبل شهادته لما فيها من دفع المغموم قال وينبغي أن تحفظ هذه الرواية وفي موضع آخر قال شمس الأئمة الحلواني قال ما يخفى هنا زيادة شيء لا يشترط في الكتاب وهو أن يقضي القاضي الخ قال قاضي خان ينبغي للقاضي أن يسأل المدعي عليه هل مات ورثه فان قال نعم فحينئذ يسأل عن دعوى المال فلو أقر وكذبه ببقية الورثة ولم يقض باقراره حتى شهد هذا الوارث وأجني به تقبل ويقضي على جميع



الورثة وشهادته بعد الحكم عليه باقراره لا تقبل ولولم يهزم البيضة وأقر به الوارث أو نكل ففي ظاهر الرواية يأخذ بكل الدين من حصة المقر لانه مقر بان الدين مقدم على ارثه وقال أبو الليث هو القياس ولكن المختار عندى يلزمه بالحصة وهو قول الشعبي والحسن البصري ومالك وابن أبي ليلى وسفيان وغيرهم ممن تابعهم وهذا القول أعدل وأبعد من الضرر وفي الخزائنة ولورهن لا يأخذ الا بالحصة وفاقا في الرواية يأخذ بالحصة لو ظفر بهم جملة عند القاضي أما اذا ظفر بأحدهم يأخذ منه جميع ما في يده انتهى ما في الفصولين **❦** رجل مات وترك أخوين فأقر أحدهما بأخ ثالث وأنكر الآخر قال علماءنا يأخذ المقر له نصف ما في يده المقر وقال ابن أبي ليلى يأخذ منه ثلث ما في يده **❦** رجل مات وترك ألفا فادعى رجل على الميت ألف درهم وأقام البيضة وقضى القاضي له بالالف ودفع اليه ثم جاء رجل آخر وادعى على الميت ألف درهم وأنكر ورثته وصدقه المقتضى له بالالف فان الثاني يأخذ من المقتضى له نصف ما في يده ولو ادعى بعض الورثة ديناً على مورثه وصدقه البعض فانه يأخذ الدين من نصيب من صدقه بعد ان يطرح نصيب المدعى من ذلك الدين من فصل ما يتعلق بالكساح من دعاوى قاضي خان **❦** وفي الفصولين نقلا عن المختلفات القديمة للمشايخ ترك ابنين وثلاثة آلاف درهم فأقر أحدهما بالف لرجل يأخذ منه نصف ما في يده في قول زفر وثالث ما في يده في قول علماءنا اذا أقر له بالف في محابن فاصاب كلا نصفه وهو ثلث ما في يده فقبل اقراره في حقه لافي حق غيره ثم قال أقول هذا يخالف ما تقدم وفيها أحد الورثة لو أقر بالوصية يؤخذ منه ما يخصه وفاقا **❦** ترك ثلاث بنين وثلاثة آلاف درهم فأنكروا كل ألفا فادعى رجل ان الميت أوصى له بثلث ماله وصدقه أحدهم فالقياس ان يأخذ منه ثلاثة أخماس ما في يده وهو قول زفر وفي الاستحسان يأخذ منه ثلث ما في يده لما مر وهو قول علماءنا **❦** مال يده زعم انه ورثته من امرأته ثم قال لرجل انت اخوها فقال المقر له انا اخوها ولست أنت زوجها قال أبو يوسف المال بينهما نصفان وقال زفر كله للآخر الا ان يبرهن الزوج انه زوجها وفي الجمع وضع الخلاف في هذه المسئلة بين أبي يوسف وبين الشيعين قلت وهو الأصح وسبأني دليل الشيعين عن قريب وههنا ثلاث مسائل احدها هذه والثانية مجهول النسب في يده مال فقال ورثته من أبي فلان ثم أقر باخ لاب وام فقال المقر له انا ابنه لانت قال أبو يوسف المال بينهما نصفان وقال زفر كله للمقر له والثالثة امرأته أقرت انها ورثته من زوجها فلان ثم أقرت باخ لزوجها فقال الآخر انا اخوه ولست أنت امرأته فقال أبو يوسف للمرأة الربع والباقي للآخر وقال زفر كله للآخر اذا برهنت **❦** مات وترك ألفا بيد آخر فقال ذواليد مات أبي وهو أبوك وترك هذه الالف وقال المقر له هو أبي لا أبوك فالمال بينهما نصفان اذا الاستحقاق لم يثبت الا باقراره ولم يقر له الا بالنصف وعلى هذا نكل من يده مال يزعم انه يستحقه من ميت بنسب ولو أقر بوارث غير معروف وكذبه المقر له فالقول للمقر فأمال الوادعي ذواليد الزوجية وأقر بوارث وأنكر المقر له الزوجية فلا شيء للمقر حتى يبرهن والفرق ان القرابة سبب أصلي للاستحقاق والزوجية

سبب طارفاً أقرب بسبب وادعى لنفسه حقا طارفاً لم يصدق الا بيضة وأما في النسب فهما سواء **❦** وارث معروف أقر بوارث آخر فاقامه ما يبيده على موجب اقراره اذا أقر باستحقاق المال فنقد في حق المال لافي حق النسب اذ فيه حل النسب على الغير فلو أقر يا آخر بعد وفاته صدقه المقر له الاول اقتصموا ما يبيده ما يحسب ما أقر ولو كذبه فلو دفع الى الاول بقضاء فلا يضمن فيصير ما دفع كمالك فيقسم ما يبيده بينهم ولو دفع بلا قضاء بجهل المدفوع بكافي يده فيضمن ويدفع اليه حقه من الكل لانه مختار في التسليم وقد أقرانه اسلم بغير حق فيضمن **❦** ترك ثلاث بنين فأقر أحدهم بامرأة للميت فانه يعطيهما ثلاثة أعشار ما يبيده فان الأصل في اقرار الوارث بوارث آخر ان ينظر الى نصيب المقر ونصيب المقر له لو كان معروفا فيقسم ما في يده المقر على ذلك ولو تركت ثلاث بنين فأقر أحدهم بزوج للميت فانه يعطيه نصف ما يبيده أقول فيه نظر ولو ترك ابنتين فأقرت احدهما بامرأة للميت فانه يعطيهما ثلاثة أجزاء من أحد عشر جزءا مما يبيدها امرأته تركت زوجا وأما واختا لاب وام فأقرت الاخت والزوجة باخ لاب وام فانه يقسم ما يبيدهما على خمسة عشر جزءا فالاخت تسعة أسهم وللأخت والأخت ستة للذكر مثل حظ الأنثيين ويقال لهذه المسئلة عشرة بنين لانه لا تصح الا من عشرين اذ فريضة الانكار من ثمانية أسهم وفريضة الافرار من ستة أسهم الا ان اللام من فريضة الانكار ربع المال وذلك مهمان من ثمانية ومن فريضة الافرار سدس المال وذلك تسهم من ستة فالزوج والأخت لا يصدقان في ابطال بعض حق الام فيحتاج الى حساب لربع وما بقي يستقيم على خمسة عشر وأقل ذلك عشرون للام ربع المال من ذلك وذلك خمسة فيبقى خمسة عشر للزوج من ذلك تسعة وللأخت والأخت ستة بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين وتبين من هذه المسئلة ان الزوج أو الزوجة اذا أقر بوارث آخر يصح اقرارهما على نفسها والمقر له بشركهما فاقبضا ولو كان المقر له ممن لا ينقص به حقه ما من النصف الى الربع أو من الربع الى الثمن كافي هذه المسئلة وقال بعضهم ان الزوج لو أقر باخ للميت أو بعم له وكذبه سائر الورثة فالمرأة لا يشركه فيما قبض اذ وجود المقر له وعدمه سواء في حقه اذ لا ينقصه من نصيبه شيئا وقد صرح في المسئلة أنه يشركه فيما قبض هذه الجملة من الفصولين **❦** مات وترك ثلاثة آلاف درهم فأقرت عموها وأخذ كل واحد ألفا ثم ادعى رجل ان له على أبيهم ثلاثة آلاف درهم فصدقه الاكبر في الكل والاولى في ألفين والاصغر في ألف أخذ المقر له من الاكبر كل الالف ومن الاصغر ثلثها بالاجماع لان الاكبر مقر ان لا ميراث له والاصغر يزعم ان دعواه في الالف حق وأخذ من الاوسط خمسة أسداس الالف عند أبي يوسف والكل عند محمد **❦** دار بين أخوين فأقر الاكبرها بينهما ما وبين عمروا ثلاثا وأقر الاكبرها بين زيد وعمرو وبينهما ما باع عمرو وقد اتفقا عليه اما زيد فقد أقر الاكبر وحده الاكبر فعند أبي يوسف يأخذ عمرو من الاصغر ربع سهمه وعند محمد خمسة ثم يضم عمرو ما أخذه من الربع والخمس الى ما في يده الاكبر ويقاسمه نصفين اتفاقا ويقاسم الاكبر ما بقي في يده زيدا

نصفين اتفاقا **١** دار بين رجلين أقر أحدهما ببيت معين منها رجل وأنكره شريكه لم يجز  
اقراره في الحال في ظاهر الرواية فان اقتسم الدار ووقع البيت في نصيب المقر أخذته المقر له  
اتفاقا وان وقع في نصيب المنكر والحال ان البيت عشر الدار بان كانت مثلا مائة ذراع  
والبيت عشرة أذرع فعند عدم تقسيم نصيب المقر على أحد عشر سهما مان للمقر له والباقي  
له هذه المسائل من الجمع ودرر الباع وفي الحقائق وانما وضع الدار لان الخلاف في شيء  
يحتل القسمة انما فيما لا يحتمل القسمة بان أقر بيت معين من الحمام والمسئلة بحالها فيلزمه  
نصف قيمة ذلك لان القسمة ههنا غير ممكن والاقرار بعين تعذر تسليمه اقرارا بيبه وهي  
القيمة وكذلك لو أقر بجذع في الدار انتهى **٢** أقر أحد الابنين لاهرا أمه أن تملكه لايه  
وجده اخوه قال علما ونا يعطيه ثلث ما في يده وقال مالك يعطيه اخمس ما في يده **٣** اذا كان ابنا  
وبنتان فاقرب ابن وبنت منهم لرجل انه أخوهم لايهمهم **٤** وجد الاخر ان قال علما ونا يعطيه  
المقران سهمين من خمسين مما في أيديهم او قال مالك يعطيه ربع ما في أيديهما وهذه المسئلة  
بأدلتها وتخرج بجهاه مستوفاة في شرح الجمع **٥** اذا أقر انسان في مرض موته بدين لرجلين  
واحد هما وارثه فسكاذبا بالثمرة بان قال هذا الدين لم يكن مشتركا بيننا بل كان نصفه لي  
وجب لي بسبب على حصة ونصفه للأجنبي وجب له بسبب على حصة فعند محمد يصح اقراره  
بحصة الأجنبي وقال لا يصح فيه - ما ولو صدق المقر له ما بالثمرة بطل الاقرار في الكل اتفاقا  
واذا كذب الوارث المقر في الشركة وصدقه الأجنبي لم يذكر فيه قول محمد قالوا يجوز أن  
يكون على الخلاف عنده يصح خلافه ما ويجوز ان يقال انه لا يجوز عندهم وهو الصحيح اما  
اذا كذبه الأجنبي في الشركة وقال جميع الدين أولى عليك خسمائة بسبب على حصة فهي  
على الخلاف من الحقائق **٦** لو قال المريض هذه الالف لقطعة عندي ولا مال له غيرها  
وكذبه الورثة لزمهم التصديق بثلاثها عند أبي يوسف وقال محمد لا يلزمهم شيء من الجميع **٧** مات  
وترك ابنين وله على آخر مائة درهم فاقرا أحدهما أن اباه قبض منها خمسين فلان شيء للمقر  
وللا تسر خسون لان هذا اقرار بالدين على الميت لان الاستيفاء انما يكون بقبض مضمون  
فاذا كذبه اخوه استغرق الدين نصيبه كما هو المذهب عندنا من الهداية **٨** وفي الفصولين  
من أحكام الوكلاء مات عن ابنين فقال غريمه دفعته الى المورث وصدقه أحدهما فان الآخر  
يأخذ من الغريم نصف الدين ثم المقر يضمنه للغريم فانه يصير كأنه أقر بالدين في التركة فيطالب  
به انتهى **٩** ولو أقر بوصية ألف درهم لرجل ثم مات ولا تعرف بعينه افعلى دين في تركته كدين  
المريض اذا هلك الوديعة بموته مجهولا وهو الاقرار بالدين سواء **١٠** أقر بدين لو ارثه أول غيره  
ثم برى فهو كدين صحته لانه اذا أعقبه بره فله حكم الصحة ألا ترى انه يجوز تبرعته في مثل هذا  
المرض **١١** أقر المريض لو ارثه بدين لم يجز ويؤد بعه مستهلكة يجوز صورتها أو دفع آباء ألف  
درهم في مرض الأب أو في صحته بعه آئنة الشهوة فلما حضر الموت أقر باهلا كصدقة اذ لو  
سكت ومات ولا يدري ما صنع كانت دينيا في ماله فاذا أقر باهلا فاولى ولو أقر أو لا تلفها في يده



فنسكل عن اليدين ومات لم يكن للوارث في ماله شيء **١** وجب للمريض دين على رجل من جنابة  
على يده أو قنه بعمد أو خطأ أو مهر أو نحوه وأقر بقبضه صدق في البراءة لاني ان يوجب به  
حقا على نفسه أو في ماله رجوعا **٢** ولو وجب له عليه من عن ماسراه أو قبضه قن غصبه في  
مرضه فهلك عنده لم يصدق في قبضه فلو كان الغصب في الصحة فأت القن أو أتق في مرضه  
فقضى له عليه بقيمة فاقرب قبضها صدق ما لم يظهر الا أتق ولو قضى بقيمة في صحته صدق  
بقبضه اظهر الا أتق أولا وكذا الوباغ في صحته فاقرب في مرضه بقبض عنه صدق سلم القن أولا  
**٣** ولو باع في مرضه شيئا أكثر من قيمته فاقرب قبض عنه لم يصدق وقيل للمشتري ادغسه  
مرة أخرى أو انقض البيع في قول أبي يوسف وفي قول محمد يؤدي قدر قيمته أو ينقض البيع  
**٤** مرضه أقرت أمه وأهبت مهرها وزوجها في صحته ينبغي أن لا يصح لانه وصية للوارث  
على ما مر فلم يجز الا ان يصدق فيها الورثة ولو كان للمريض دين على وارثه فاقرب قبضه  
لم يجز سواء وجب الدين في صحته أو لا وسواء على المريض دين أولا **٥** لمريض وارثان مات  
أحدهما فاقرا ان لي على الميت ديناً وقد قبضه في صحته صح اذ لانه قيمة وقيل لا كذا في  
الوصايا من المرضى من الفصولين **٦** مريض أقر لو ارثه بعد لامال له غيره فقال الوارث  
ليس العبد لي لكنه لفلان ثم مات المريض فالعبد للأجنبي ويضمن الوارث للمقر له قيمته  
فيكون بينه وبين سائر الورثة **٧** مات وترك ألفا وبنافق قال الابن لفلان على ألف لابل لفلان  
فالالف للاول ولا شيء للثاني الا ان يدفع الى الاول بغير قضا وقال زفر الالف للاول ويغرم  
لثاني في الاحوال كلها وكذلك لو أقر انه أوصى لهذا بثلث ماله لابل لهذا **٨** ولو لم يترك الا عبدا  
فقال أعطني أبوك في المرض وقال رجل لي على آيكة ألف فقال الابن صدق اقال أبو يوسف  
يسعى العبد في جميع قيمته للغريم وقال زفر يسعى في خمسة أسداس قيمته لانه لو بدأ بالعنق  
لكان يسعى في ثلثي قيمته للغريم وسقط عنه الثلث ولو بدأ بالدين لكان يسعى في جميع قيمته  
فاذا اشتبه سقط نصف الزيادة من الصغرى **٩** قوم دخلوا على رجل ليسلا أو نهرا أو شهروا  
عليه سلاحا وتهددوه حتى يقر لرجل بشيء ففعل قالوا على قياس قول أبي حنيفة جازا الاقرار  
لان عنده الاكراه لا يكون الا من السلطان وعند صاحبيه يتحقق الاكراه من كل متغلب  
يهدر على تحقيق ما أوعدوا الفتوى على قولهما وهذا اذا شهروا عليه السلاح فان لم يشهروا  
عليه السلاح وضرر بوه فان كان ذلك في المصر جازا الاقرار لان غير السلاح يثبت فيه كنهه  
ان يستغنى فيلحقه الغوث وان تهددوه بخشب كبير لا يثبت فهو بمنزلة السلاح في هذا الحكم  
هذا اذا كان ذلك في المصر نهرا فان كان ذلك في الطريق ليسلا أو نهرا أو كان في رستاق لا يلحقه  
الغوث كان الاقرار باطلا وان لم يشهروا عليه السلاح كذا في مشتمل الهداية عن الخانيسة  
**١٠** رجل قال ما ادعى فلان بن فلان في المال الذي في يدي فهو صادق ومات قال أبو القاسم  
ان لم يكن سبق من فلان دعوى في شيء معلوم فالذي ادعى ثابت له قال الفقيه أبو الليث ذكر  
في الكتاب مريض قال لفلان على حق فصدقه فانه يصدق الى الثلث ولو قال فهو صادق فلا



رواية قبيحة عن أصحابنا ينبغي ان يكون الجواب كما قال أبو القاسم كذا في قاضي خان من الوصايا **❦** وفي اقرار اليتيم سئل علي بن أحمد عن رجل أقر ان عليه لقان من سلم عقده بينهما ثم انه بعد ذلك قال سألت الفقهاء عن العدة فقالوا هو فاسد فلا يجب على شيء والمقر معروف بالجهل هل يؤخذ باقراره فقال لا يسقط عنه الحق بدعوى الجهل انتهى كذا في الاشياء من أحكام الجهل **❦** لو ادعى على آخر ما لا يؤخذ به ثم أقر انه لم يكن على خصمه حق فعلى المدعي رد عين ما قبض مادام قائما هذه في أحكام التقدمة **❦** لو قال لقان على ألف درهم فقال لقان مالي عليك شيء يرى المقر مما أقرب له لانه كذبه فيه حتى لو عاد الى التصديق لا يستحق عليه شيئا فان أعاد الاقرار بعد ذلك فقال بل لك على ألف درهم فقال المقر له أجل هي لي أخذته بالانه اقرار وصدقه فيه فيلزمه وكذا لو كان المقر به جارية أو عبدا على هذا ولو أنكر المقر الاقرار الثاني وادعاه المقر له وأقام بينة عليه لا تسمع ولو أراد تخليفه لا يلتفت اليه للتناقض بين هذه الدعوى وبين تكذيبه الاقرار الاول وعدم علم القاضي بما مر مع التناقض وهو رجوع المقر الى اقراره قال استاذنا ينبغي ان تقبل بينة المقر له بعد ما رد اقراره على اقراره له ثانيا وهو الاشبه بالصواب لانه يلزم اذا كان بين رجلين أخذ وعطاء فاذا قضى أحدهما حق صاحبه فأقرانه لا حق له عليه ثم ادعى انه صاحب الحق ويكتب اقراره ويشهد عليه فينبغي ان لا يفيد الاشارة فائدة لانه حينئذ لا يسمع منه دعوى الاقرار بعد اقراره السابق انه لا حق له عليه وهو بعيد شنيع من القبيحة

**❦ الباب الثاني والثلاثون في الصلح ❦**

وهو عن دعوى صحيحة جائز مطاعا سواء كان عن اقرار أو سكوت أو انكار ويلزم المصلح بدل الصلح ولا يجوز الصلح عن الانكار بعد دعوى فاسدة ولا بد لصحة الصلح عن الانكار من صحة الدعوى اذ المدعي يأخذ بما أخذ في حق نفسه بدلا عما يدعي أو غير ما يدعي فلا بد من صحة الدعوى حتى يثبت في حقه كافي الفصولين وغيره وقال في صدر الشريعة ومن المسائل المهمة انه هل يشترط لصحة الصلح صحة الدعوى أم لا فبعض الناس يقول يشترط لكن هذا غير صحيح لانه لو ادعى حقا مجهولا في دار فصاله على شيء يصح الصلح ولا شأن ان دعوى الحق المجهول دعوى غير صحيحة وفي الذخيرة مسائل تؤيد ما قلنا انتهى **❦** وفي الاشياء الصلح عن الانكار بعد دعوى فاسدة فاسد كافي القبيحة ولكن في الهداية من مسائل شتى من القضايا ان الصلح عن الانكار جائز بعد دعوى مجهولة فيلحق ويحمل على فسادها بسبب مناقضة المدعي لا ترك شرط المدعي كذا ذكره في القبيحة وهو توفيق واجب فيقال الا في كذا والله تعالى أعلم **❦** لو اوسط على ان المدعي لو حلف والمدعى عليه ضامن وحلف الصلح باطل ولا شيء على المدعى عليه كذا في دعوى مشتمل الهداية عن العبادية وان ادعى حقا في دار فلم يبينه فصول من ذلك ثم استحق بعض الدار لم رد شيئا من العوض ولو استحق كله برده كله

ولو ادعى دارا فصول على قطعة منها لم يصح الصلح والوجه أحد أمرين اما ان يزبدد رهافي بدل الصلح فيصير ذلك عوضا عن حقه فيما بقي ويلحق به ذكرا البراءة عن دعوى الباقي من الهداية **❦** ولو ادعى شاة فصول على صوفها يجوز في الحال يجوز عند أبي يوسف ومنعه محمد والمنع رواه عن أبي حنيفة من المجمع **❦** ويجوز الصلح عن جنابة العمد والخطأ في النفس وما دونها ولا تصح الزيادة على قدر الدية أما اذا صالح على غير ذلك جاز الا أنه يشترط القبض في المجلس كيلا يكون اقترافا عن دين بدين ولو قضى القاضي بأحد مقاديرها فصالح عن جنس آخر منها بالزيادة جاز لانه تعين الحق بالقضاء فكان مبادلة بخلاف الصلح ابتداء وتصح الزيادة على قدر الدية في العمد من الهداية وبدل الصلح عن دم العمد لا يسقط بالموت والاسلام هذه في الجزية منها **❦** ولا يصح الصلح عن حق الشفعة حتى لا يجب المال بالصلح عنه والكفالة بالمال غير ذلك حق الشفعة حتى لا يجب المال بالصلح عنه غير أن في ابطال الكفالة روايتين على ما عرف في موضعه ولا يجوز عن دعوى حد لانه حق الله لا حقه ولا يجوز الاعتياض عن حق غيره ولهذا لا يجوز الاعتياض اذا ادعت المرأة حق ولد لانه حق الولد لا حقه وكذا لا يجوز الصلح عما أثره الى طريق العامة فلا يجوز أن يصالح أحد على الانفراد قال ويدخل في اطلاق الجواب حد القذف لان المذهب فيه حق الشرع **❦** واذا ادعى نكاح امرأة وهي محجور فصالحته على مال بذاته حتى يترك الدعوى جاز وكان في معنى الخلع حتى لا يصح له أن يأخذ فيما بينه وبين الله تعالى اذا كان مبطلا في دعواه واذا ادعت امرأة نكاحا على رجل فصالحها على مال بذله اها جاز هكذا في بعض النسخ وفي بعضها قال لم يجوز وجه الاول ان يجعل زيادة في مهرها وجه الثاني انه بذل المال لها تترك الدعوى فان جعل ترك الدعوى فيها فرقة فالزوج لا يطع العوض في الفرقة وان لم يجعل فالحال على ما كان عليه قبل الدعوى فلا شيء يقابله العوض فلم يصح من الهداية **❦** ولو صالحها على مال لتقره بالنكاح جاز ذكره في المختار **❦** وفي الاشياء من البيوع لا يجوز الاعتياض عن الحقوق المجردة كحق الشفعة ولو صالح عنه بمال بطلت في جميعه ولو صالح المخيرة بمال لتختاره بطل ولا شيء لها هكذا ذكره في الشفعة وعلى هذا لا يجوز الاعتياض عن الوظائف بالوفاء وخرج عنها حق القصاص ومثل النكاح وحق الرق فانه يجوز الاعتياض عنها **❦** ادعى على رجل انه عبده فصالحه على مال أعطاه جاز وكان في حق المدعي بمعنى الاعتاق على مال لانه أمكن تصحيحه على هذا الوجه في حقه لعمه ولهذا يصح على حيوان في الذمة الى أجل وفي حق المدعي عليه يكون الدفع المصومة لانه يزعم انه من الاصل بخازا لانه لا ولا له لانكار العبد الا أن يقيم البينة فتقبل ويثبت الولاء من الهداية **❦** ولو أقام العبد بعد ذلك البينة أنه أعنتفه عام كذا تقبل ويرجع بالمال واقدامه على الصلح لا يكون تناقضا ذكره في العبادية **❦** واذا قتل العبد المأذون رجلا عمدا لم يجوز له أن يصالح عن نفسه وان قتل عبدا رجلا عمدا فصالح عنه جاز من الهداية ولو صالح عن دم عمدا على هذين العبدين فظهر أحدهما سرا فله العبد

لا غير عند أبي حنيفة وعن أبي يوسف له العبد وقيمة العبد **لو صالح المشجور رأسه عن**  
**الشجرة على شئ ثم سرى الى النفس ومات بطل الصلح** عند أبي حنيفة وعليه الدية في ماله  
 وعندهما الصلح ماض ولا يجب عليه شئ من المجمع **قال في الحقائق** وانما رضع في السراية  
 لانه لو برى بحيث بقي له أثر فالصلح ماض وان لم يبق له أثر بطل الصلح اجماعا **ولو غصب**  
 عينا ذات قيمة كتب هروى ملائقة دور المائة فاستهلكه فصالحه عنها قبل القضاء  
 بالقيمة على مائة درهم جاز عند أبي حنيفة **وقال أبو يوسف** ومحمد يبطل الفضل على قيمته  
 بما لا يتغابن الناس فيه كما لا يبطل بعد القضاء بالقيمة ولو صالح على عرض قيمته أكثر من قيمة  
 المغصوب يجوز اتفاقا من الهداية ولو كان المغصوب مثليا فذلك فصالح عليه ان كان من  
 جنس المغصوب لا تجوز الزيادة اتفاقا ذكره في شرح المجمع **ولو كان العبد بين رجلين أعتقه**  
 أحدهما وهو مومس فصالحه على أكثر من نصف قيمة المغصوب يجوز اتفاقا من الهداية  
**ولو أسلم عشرة دراهم في كرخطة ثم اصطالحا على ان يزيد المسلم اليه نصف كراي**  
 الاجل الاول لم تصح الزيادة اجماعا وعلى المسلم اليه ودثلاث عشرة على رب السلم وعليه كراي  
 تام عند أبي حنيفة وقال لا يرد شيئا من المجمع ولو اصطالحا على ان يزيد رب السلم على عشرة  
 دراهم في رأس المال جاز ذكره في الحقائق **ولو وجد بطعام اشتراه عيبا فصالحه على أن**  
 يزيد طعاما من غير جنس المعيب الى أجل على ان يقدّم الثمن في المجلس فكذلك وان نقد  
 صح من المجمع **قال في الشرح** قيد بغير جنس المعيب اذ لو كان الزائد من جنسه يجوز اتفاقا  
 وقيد بالاجل لان الزيادة لو لم تكن مؤجلة يصير بيعا حالا ولا يجوز اتفاقا وفيه لو صالح عن  
 عيب على دراهم ثم زال العيب بطل الصلح ورد عليه ما أخذه لان الخصومة قد زالت وكذا  
 اذا صالح عن مال فتبين انه لم يكن عليه ذلك المال اه **الاجير الخاص كالراعي مثلا لو ادعى**  
 هلاك شاة وانكر المالك فصالحه على مال جاز الصلح عند محمد وقال لا يجوز وكذا المودع لو  
 ادعى رد الوديعة أو الهلاك وانكر المالك فصالحه على مال جاز عندهما وقال لا يجوز من  
 المجمع **قال في الشرح** ولو ادعى الاستهلاك وهو ينكر فصالحه جاز الصلح اتفاقا ثم قال هذا اذا  
 لم يحلف المودع واما اذا حلف على ما ادعاه ثم صالحه لا يصح اتفاقا **وقال في الحقائق** قيد بالاجير  
 الخاص اذ في الاجير المشترك أبو يوسف مع محمد اه **ولو قال المودع** بعد الصلح قد كنت عند  
 الصلح رددتها البئر وانكر الطالب هذه المقالة عند الصلح لا يلتفت الى هذا القول عند محمد  
 وقال أبو يوسف يسمع ذلك لو أقام البينة فلو أقامها برى من الصلح ولو لم يقيم فله تحليف الطالب  
 من الفصولين ولو كان الصلح عن اقرار والوديعة غير حاضرة في يد المستودع جاز ولو كان  
 المودع جاحدا للوديعة جاز الصلح وكذلك الجواب في الاجارة والمضاربة والبضاعة وكل شئ  
 هو أمين فيه من الوجيز **قوم دخلا على رجل ليلار شهر واعليه سلاحا وهددوه حتى صالح**  
**رجلا عن دعواه على شئ ففعل قالوا على قياس قول أبي حنيفة** يجوز الصلح لان الاكراه  
 عنده لا يكون الامن السلطان وعند صاحبيه يتحقق الاكراه من كل متغلب يقدر على

تحقيق ما أوعده والفتوى على قولهما وهذا اذا شهر واعليه السلاح فان لم يشهر واعليه  
 السلاح وضربوه فان كان ذلك نهرا في المصر فالصلح جائز لان غير السلاح يثبت فيه كنه ان  
 يستغيب فيلحقه الغوث وان هددوه بنشب كبير لا يثبت فهو بمنزلة السلاح في هذا الحكم هذا  
 اذا كان ذلك في المصر نهرا فان كان ذلك في الطريق ليسلا أو نهرا أو كان في رستاق لا يلحقه  
 الغوث كان الصلح باطلا وان لم يشهر واعليه السلاح كذا في مشتمل الهداية عن الخانية  
**ومن وكل رجلا بالصلح عنه فصالح لم يلزم الوكيل ما صالحه عنه الا أن يفوته والمال لازم**  
**للموكل قال وتأويل هذه المسئلة** اذا كان الصلح عن دم العمد أو كان الصلح على بعض ما يدعيه  
 من الدين واذا كان عن مال عام فهو بمنزلة البيع فالمطالب بالمال والوكيل دون الموكل  
**وان صالح عنه رجل بغير أمره فهو على أربعة أوجه** ان صالح عام وضمنه ثم الصلح ويكون  
 متبرعا على المدعي عليه كالونبيع بقضاء الدين بخلاف ما اذا كان بأمره ولا يكون لهذا المصالح  
 شئ من المدعي وانما ذلك للذي في يده ولا فرق في هذا بين ما اذا كان مقرا أو منكرا وكذلك  
 ان قال صالحك على أني هذه أو على عبدي هذا صح الصلح ولزمه تسليمه وكذا اذا قال على  
 ألف وسلمها ولو قال صالحك على ألف فالعقد موقوف فان أجاز المدعي عليه جاز ولزمه  
 الا ان قال لم يجزه بطل قال ووجه آخر ان يقول صالحك على هذا الا ان أو على هذا العبد ولم  
 ينسبه الى نفسه لانه لما عينه للتسليم صار شارطا سلامته له فيتم بقوله ولو استحق العبد أو  
 وجد به عيبا فرده ولا يبيد له على المصالح لانه التزم الا بقاء من محل بعينه ولم يلتزم شيئا سواه  
 فان سلم المحل له ثم الصلح وان لم يسلم لم يرجع عليه بشئ بخلاف ما اذا صالح على دراهم مسماة  
 وضمنه او دفعها ثم استحق أو وجد هازي فاحتج بجمع عليه لانه جعل نفسه أصلا في حق  
 الضمان ولهذا يجبر على التسليم فان لم يسلم له ما سلمه بجمع عليه ببذله من الهداية **وفي**  
**الخلاصة وأجمعوا على ان صلح الفضولي جائز** فان قال أجنبي للمدعي عليه أقرم في السر  
 وان كنت معسرا في دعواك فصالحني على كذا وضمن له ذلك فصالحه صح وصورة ضمان  
 الفضولي بان يقول الفضولي للمدعي صالح فلا نامن دعواك هذه على فلان وأضاف العقد  
 الى نفسه أو الى ماله نفذ الصلح والبدل على الضامن سواء كان بأمره أو بغير أمره ويرجع  
 عما أدى على المدعي عليه ان كان الصلح بأمره والامر بالصلح والخلع أمر بالضمان **ادعى**  
**دارا فانكر ثم اصطالحا على أن يدفع اليه المدعي** كذا دينار أو يأخذ الدار جاز **لو قال**  
**للمستأجر** بعد فسخ الاجارة (٣) ينكي دينار بكيروا بطل حق جديك ففعل بطل حق الحبس  
 وللاجر أخذ دينار له لانه صلح لاعتياض فكان كرشوة وهو نظير صلح الكفالة والشفعة  
 وخيار العتق وقسم المرأة وخيار الشرط وخيار البلوغ ففي هذه الصور كلها يبطل الحق ويرجع  
 الدافع عا دفع **لو كفل** بمال ونفس فصالح بشرط البراءة من كفالة النفس برى **أخذ سارق**  
**مال غيره فصالحه حتى كف** عن دفعه الى رب المال بطل **الامام أو القاضي لو صالح شارب**



الجزء يعفو عنه لم يجز ولشاربها أخذ ما دفع ولو وجب عليه اللعان فصالحها على مال على ان لا تطالبه باللعان بطل وعفوها بعد الرفع باطل وقيل جائز والصالح عن هذا العذف باطل فيرد المال وأما الحد فيسقط لو كان ذلك قبل الرفع الى القاضي لا لو بعده **§** لو زنى بامرأة رجل وأراد الرجل حدهما فصالحاه أو أحدهما على مال على أن يعفو بطل عفوه قبل الرفع أو بعده **§** دفع عن دار اشتراه فقال له غيره م قبله ابن خاتمه بنام منسب فادفع الى كذا الادفع اليك ففعل لا يتمكن من استرداده اذ يصير مـ تريبا للكاغد منه بهذا المال أو يصير مـ صالحا به من حق أو ملك كان له في هذه الدار وأيا ما كان صح الدفع **§** أوصى بغلة فخله لرجل ثلاث سنين والتخل يخرج من ثمنه وليس فيها ثمن فالموصى له لو صالح الورثة على دراهم مائة وقبضها على ان يسلم لهم وصيته من هذه الغلة ولم يخرج التخل شيئا في تلك السنين أو أخرجه أكثر مما أعطوه بطل الصلح قياسا كصلح عن مجهول لا يعلم أن يكون أم لا ولكن استحسن ان أجبر الصلح انما هو رجل يرى من وصيته على مال **§** صلح الورثة عن الوصية قبل موت الموصى لم يجز اذ ذلك بعد موته لا قبله فلا صلح قبل الملك **§** الصلح عن الغصب على أكثر من قيمته جائز عند أبي حنيفة لا عندهما قاطعا أو منلفا وهو الصحيح من مذهبه **§** الصلح عن الاعيان على نقد أكثر من قيمتها بما لا يتغابن فيه حالا أو مؤجلا جائز عند أبي حنيفة لا عندهما **§** الصلح عن اعيان مجهولة لا يجوز بخلاف الصلح عن حقوق مجهولة فانها تقبل الاسقاط بخلاف الاعيان من الفصولين **§** ولو صالحه من ألف على عبد ثم تصادقا على أن لا شيء بطل الصلح والمدفوع اليه ان شاء رد العبد وان شاء أعطاه ألفا وأمن العبد **§** ادعى دارا في يد رجل فانكر فصالحه انسان من دعواه على ألف ودفعها اليه بغير امر المدعي عليه ثم بان أن الدار دار المدعي يأخذ مصالح الدار من المدعي مادفعه اليه **§** الصلح على أربعة أوجه (٣) معلوم على معلوم ومجهول على معلوم كالوصال عن دين أو حق معلوم على مال معلوم أو عن حق مجهول في دار في يد غيره على مال معلوم فهمما جائزان وان كان الدار في يد المدعي عليه فاصطالحا على أن يعطيه المدعي مالا معلوما لا يجوز و صلح مجهول على مجهول كالموادي حقا في دار انسان ولم يسمه وادعى المدعي عليه حقا في أرضه فاصطالحا على أن يدفع أحدهما مالا الى الآخر ليرتك دعواه لا يجوز وان اصطالحا على ان يترك كل واحد منهما جاز وهذا صلح وقع عن مجهول لانه لا يحتاج فيه الى التليم والتليم **§** ادعى دارا فصالحه على بيت منها معلوم جاز حتى لا يسمع دعواه وينته بعد ذلك ولو صالحه على سكنى بيت منها أبدا لا يجوز ولو شرط الخيار في الصلح جاز وان كان الخيار للمدعي عليه فالمصالح عليه مضمون في يد المدعي بغيره ودينه على حاله كافي البيع **§** ولو صالح المحبوس بتمسك مرفقة ونحوها فان كان حبسه الوالي أو صاحب شرط

(٣) حجة هذا البيت باسمي

(٣) قوله على أربعة أوجه لم يذكر الا ثلاثة والرابع معلوم على مجهول ومثاله ظاهر والحكم فيه البطلان كافي جامع الفصولين اهـ معصمه

فالصلح باطل لانه مكره وان حبسه القاضي فالصلح جائز **§** سرق من حائوث اسكاف شفاقا لأقوام ثم أخذ الاسكاف السارق وصالح معه على شيء ان كان المسروق قائما لا يجوز الا باجازه أربابه وان كان مستهلكا يجوز بدون اجازة أربابه بعد أن يكون الصلح على دراهم ولا يكون الخط فيه كثيرا **§** اذا فرض القاضي لامرأة على زوجها عشرة دراهم كل شهر ثم صالحته من العشرة على قفيز دقيق في شهر قبل مضي شيء من الشهر أو بعد مضي بعضه جاز في حصة الباقي دون الماضي وكذلك صلحها من نفقة ولدها الرضيع والصلح على أكثر من مهر مثلها جائز ولو طلقها بعد الدخول فصالحها على أكثر من مهر مثلها أو ماتت المرأة فصالح به ورثتها لا يجوز الا على قدر مهر مثلها **§** ادعى حقا في دار فصالحه على دارا فاستحققت الدار رجع بدراهمه وان استحق بعضهما لم يرجع شيء ولو ادعى نصف الدار وأقران نصفها الذي اليد فصالح من نصيبه على دار معلومة ثم استحق نصف الدار رجع بنصف الدار ولو قال لا أدري لمن هو أو سكت أو قال افلان آخر لم يرجع شيء حتى يستحق أكثر من النصف من الوجيز **§** كل صلح وقع بعد صلح فالاول صح والثاني باطل وكل صلح وقع بعد شراء فالصلح باطل ولو كان شراء بعد شراء فالثاني أحق وان كان صلح ثم شراء صح الشراء وبطل الصلح كافي الفصولين والوجيز **§** ادعى عينا فقال ذواليد هذا وديعة فلان فصالحه بعد البيعة أو قبلها جاز اذ قبل البيعة خصم فدفع الخصومة عن نفسه وبعدها يدفع الخصومة عن غيره ولا يرجع على المصالح عنه لعدم أمره **§** شري شيئا فادعاه أو بعضه رجل فصالحه المشتري صح ولا يرجع على بائعه لدفعه برضاه ولم يثبت الاستحقاق **§** لو كان المدعي دينا فصالحه على كيلي أو زني مشار اليه في المجلس أو البيت صح ولا يبطل بقبامه عن المجلس بلا قبض اذ لم يتفرقا عن دين يدين ولو كان الكيلي أو الزني بغير عينه بطل بالاقتراق عن دين يدين **§** ولو ادعى قنا فصالح على نقد مؤجل والقرن هالك أو لا جازا ما في القنا ثم فلان عن دين يدين وأما الهالك فلان الواجب هو القيمة وهي دراهم أردنا بقرق قد صالح على عين حقه ولو صالحه على طعام أو عرض فلو كان القرن قائما جاز لا لو هالكا كدين يدين ولو لم يكن فيه أجل جاز لو بعينه والا فان دفعه جاز في المجلس لا لو بعده قيل هذا عند أبي حنيفة وقيل قول الكل **§** عليه كز حنطة وصالحه باقرار أو انكار على نصف كز ونصف كز شعير الى أجل بطل نسيته في الشعير ففسد كله لانه فساد مقارن ولو لم يضرب أجلا وكان الشعير بعينه لا البر جاز لعدم النسيته ولو كان الشعير بغير عينه فقبضه في المجلس جاز ولو فارقه قبل قبضه بطل حصة الشعير فقط لظرو الفساد **§** شري قنا فادار الدعييب وانكر البائع كونه عبده فصالحه على دراهم صح ويكون صلحا عن بعض الثمن الذي وجب على البائع رده على زعم المشتري وتعد رده لانكار البائع فصار كعتذره بسبب آخر وعند تعدد الراد لا يعنى من جهة المشتري يجب الرجوع بنقص العيب اذا احتسجز المبيع فلزمه رد حصته من الثمن فثبت انه صلح عن الثمن فصار صلحا عن دراهم قصص حالا ومؤجلا فلو ادعى دنا بقرق جاز لو نقد قبل التفرق والافسد

لأنه صرف واقرار به بالعيب وانكاره سواء في موضع يعتنع فيه الرد واماني موضع يمكن الرد  
بعيب ففي الاقرار لا يكون صلحا عن الثمن بل عن حق الرد فيسقط حقه في ذلك بما لا يجوز  
كيفية كان جانس الثمن أولا حالا أولا وكذا لو كان على كيلي أو وزني بغير عينه فان كان  
بعينه جاز لانه في معنى الشراء بالدين واماني موضع ليس له حق الرجوع بنقص العيب لم يصح  
الصلح ادعت طلاقها ثلاثا وانكر زوجها فصالحها على ان تبرئه من الدعوى لم يصح ويرجع  
بما دفع وهي على دعواها وكذا الوادعت طلبة أو طلقين أو خلعا ولو ادعت تطليقة باثنا  
فصالحها على مال على تطليقها واحدا باثنا جاز فيكون خلعا في حقه ودفعها الظلمة في حقها  
فلو أقامت بينة على ذلك بعده وشهدوا انه طلقها ثلاثا أو واحدة ترجع عليه بما دفعته من  
الفصولين **§** كل ما صلح بدلا في البيع صلح بدلا في الصلح حتى لا يجوز الصلح على حيوان  
الى أجل وعلى ألف الى الحصاد ولو صالح من الدعوى في الغنم على الغنم غلى ان الله طلوب  
أو للطالب الا ولاد كلها منه لا يجوز ولو صالح على صوف غيرها قبل يجوز عند أبي يوسف  
وقيل لا يجوز ولو صالح على البان في ضرعها لا يجوز ولو صالح على مخاتيم دقيق هذه الخنطة  
لا يجوز ولو صالحه على ثوب على ان يصبغه بصفر أو يخبضه له قباء أو يحشوه أو يطنه  
لا يجوز **§** ولو صالح عن دعواه في دار على خدمة عبده سنة ثم أعفاه المالك فالعبد بالخيار ان  
شاء خدمه وان شاء لم يخدمه فان خدمه لا يبطل الصلح وان لم يخدمه يبطل ويرجع الى  
دعواه فيما باني ولا يضمن المعتق شيئا لصاحب الخدمة ولو قتله صاحب العبد لا يضمن ويبطل  
الصلح فيما لم يستوف من المنفعة وان قتله صاحب الخدمة يلزمه القيمة وينقض الصلح عند  
محمد ولا ينقض عند أبي يوسف **§** الصلح عن المغصوب المستهلك على ألف الى سنة  
والمغصوب مئلى لا يجوز وان كان عروضا يجوز **§** ظلة على طريق نافذ خاصة رجل فاراد  
طرحها فصالحه على الترك لا يجوز قديمة كانت أو حديثة أولا يعلم ولو صالح مع الامام جاز  
اذا رأى في ذلك منفعة للمسلمين ويضع بدل الصلح في بيت المال ولو صالحه على الطرح فان  
كان الخاصم دفع المال لرب الظلة جاز ان كانت قديمة وان كانت حديثة أولا يعلم لا يجوز  
وهو الصحيح ولو كانت الظلة له على طريق غير نافذ وأخذ الخاصم الدراهم بتركها لا يجوز ان  
كانت قديمة وان كانت حديثة فان كان في السكة معه غيره فصالحه على الترك من نصيبه  
جاز ثم الشركاء ان تركوا الظلة يسلم له جميع بدل الصلح فان رفعوا الظلة هل يرجع صاحب  
الظلة على المصالح بجميع البدل اختلاف فيه وان صالحه من جميع الظلة يصح في نصيبه  
ويتوقف في نصيب شركائه ثم قيل له ان يرجع بمحضه وقال الفقيه أبو جعفر ليس له  
ذلك وان كانت الظلة لا يعرف حالها لم يجز الصلح وان صالحه على الطرح فان كان الخاصم  
دفع المال لطرح وهي قديمة جاز وان كانت حديثة قبل لا يجوز ونص محمد في المبسوط انه  
يجوز **§** ولو صالحه من عين أو دين على خدمة عبده بعينه أو سكنى دار أو زراعة أرض  
سنة أو ركوب دابة بعينها وقسم معلوما أو على مسافة معلومة أو ليس نوب سنة جاز

ويكون اجارة حتى لو مات أحد المتصلحين أو هلك المصالح عليه أو استهلكه انسان  
أو استحقه يبطل الصلح عند محمد وهو الاظهر الا ان في الصلح عن اقرار يرجع على المدعي  
به وفي الصلح عن الانكار يرجع على دعواه ان لم يستوف شيئا من المنفعة وان استوفى  
بعض المنفعة يرجع على دعواه بقدر ما لم يستوف وعند أبي يوسف لا ينقض الصلح بموت  
المتصلحين ويكون لورثة المدعي المنفعة وينتقض فيما عدا ذلك والصلح على ممر الطريق  
لا يجوز **§** صالحه على سيل ماء أو على ان يضع كذا أو كذا جذوعا لا يجوز وان بين له وقتا  
وروى الكرخي انه يجوز وذكر الفقيه أبو جعفر انه لا يجوز **§** تدلى غصن شجرة في دار جاره  
فصالحه على دراهم ليمتركه لم يجز لانه لا تعامل في ترك الغصن وفي ترك الظلة تعامل فيجوز  
**§** ولو ادعى أحد الورثة قبل القاضي مبرا ثا أو أنكره فصالحه جاز ولا شيء للادعى القاضي  
وليس له ان يشارك صاحبه فيما قبض اذا كان المدعي به قائما في يد القابض فان كان مستهلكا  
فله ذلك وان صالحه عن اقرار بالشركة لا يكون للادعى ثمنه عليه وله ان يشاركه وذكر في  
الوصايا انه يضمن للادعى ثمن ذلك **§** صالح المريض عن قتل العمد على ألف قال أبو يوسف  
لم يجز الا من الثالث وقال محمد يجوز من جميع المال **§** صالح أحد ولدين عن دم العمد على  
مائة جاز ولا يشاركه الا آخرهما وان كان القتل خطأ شاركه فيها **§** رجل قتل عبدا انسان  
خطأ أو شق ثوب انسان فصالح على أكثر من قيمته جاز وقال أبو يوسف أبطل الفضل  
**§** وصلح المستأمن في دارنا جائز وصلح الذي كصلح المسلمين الا في الصلح على الخمر  
والخنزير فانه يجوز بينهم خاصة **§** رجلان ادعيا دارا فصالحه أحدهما من حصته على  
مائة فليس لصاحبه ان يشاركه ولو صالحه من الجميع على مائة وضمن تسليم نصيب شريكه  
فلشريكه الخيار ولا يرجع الشريك على المصالح اذا لم يسلم نصيبه وللمدعي عليه الخيار في  
نصيب المدعي في الفسخ والامضاء لهما اذا لم يسلم له جميع المصالح عليه عند أبي يوسف وعند  
محمد لا خيار له كالباع أحدهما جميع عبدين ما وضمن تسليم نصيب صاحبه فلم يسلم صاحبه  
نصيبه فلهم شري الخيار عند أبي يوسف خلافا لمحمد من الوجيز **§** واذا كان الدين مشتركا  
بين اثنين فصالح أحدهما عن نصيبه على ثوب فلشريكه الخيار ان شاء اتبع الذي عليه الدين  
بنصفه وان شاء أخذ نصف الثوب الا ان يضمن له شريكه ربع الدين من الهداية **§** ادعى  
على بعض الورثة دينا على الميت فصالحه وبعضهم غائب فلو ثبت الدين بالبينه  
وادی بدل الصلح من التركة باهر القاضي صح ورجع لومن مال نفسه ولو دفع من التركة  
بلا قضاء القاضي فللغائب استرداد حصته ولو من مال نفسه لا يرجع على الغائب اذ لم يثبت  
الدين بحجة شرعية **§** دار بين ثلاثة ادعى فيها رجل فصالح الحاضر صح فلو شرط أن  
يكون نصيب المدعي له فله ذلك لو أقر به سائر الورثة فكأنه شري نصيبه ولو أنكر وايقوم  
المصالح مقام المدعي فلوا قام بينة على حق المدعي أخذ نصيبه ولو لم يتم يرجع على المدعي  
في حصة شريكه اذا صالحه على شرط سلامة نصيبه ولم يسلم فيرجع ببطل الصلح فصولين



إذا كان لرجلين على رجل ألف درهم من مبيع فافترأ أحدهما أنه كان للمطلوب عليه خمسة مائة قبل دينهما برى المطلوب من حصته ولا شيء لشريكه بخلاف ما لو قبض شيئاً فإنه يشاركه ولو أبرأه من نصيبه أو رهبه أو جنى عليه جناية همدام وجبة للادش حتى سقط الدين لم يكن لشريكه أن يرجع عليه وكذا لو صالحه عن العمد الموجب للفصاص على مال ولو أقدمت عليه ليس لشريكه أن يشاركه عند أبي يوسف وعند محمد يشاركه كالو غصب منه شيئاً يساوي خمس مائة والاختلاف في رواية الإمام أبي حفص الكبير ما في رواية أبي سليمان الجرجاني أطلق الجواب أنه لا يشاركه ولم يذكر خلافاً ولو استقرض منه مالا واشترى به شيئاً بعد ثبوت هذا المال فلشريكه أن يشاركه من الخلاصة (قلت) وتعام الكلام في هذه المسئلة مرقى الشريعة من كتابنا هذا

### الباب الثالث والثلاثون في السير

لابأس بان يعلف العسكر في دار الحرب ويأكلوا مما وجدوا من الطعام كالخبز واللحم والسمن والزيت وقد شرط الحاجة في رواية ولم يشرطه في الأخرى ويقالوا بما يجحدونه من السلاح أن احتج إليه ويرد إلى المغنم أن استغنى عنه والدابة مثل السلاح ويستعملوا الخطب وفي بعض النسخ الطيب ويدهنوا بالدهن ويوقعوا به الدابة عند الحاجة كل ذلك بالقسمة ولا يجوز أن يبيعوا من ذلك شيئاً ولا يمولونه فلو باع أحدهم رد الثمن إلى الغنمية وإذا خرج المسلمون من دار الحرب لم يجز أن يعلفوا من الغنمية ولا يأكلوا منها ومن فضل معه علف أو طعام رده إلى الغنمية إذا لم يقسم وبعد القسمة تصدقوا به أن كانوا أغنياء وانتفعوا به أن كانوا محايير وأن كانوا انتفعوا به بعد الأحرار رد قيمته إلى المغنم أن كان لم يقسم وأن قسمت الغنائم فالغني يتصدق بقيمته والفقير لا شيء عليه من الهداية وفي الوجيز وبعد الأحرار لا يباح لهم تناول الأبالضمان وأن فضل معه فضل يهديه إلى الغنمية أن لم يقسم أن كان غنياً وأن كان فقيراً يأكل بالضممان انتهى السلطان إذا أودع بعض الغنمية عند الغازي ثم مات ولم يبين عند من أودعها لا يجب الضمان عليه في ماله كافي الأشياء من فتاوى قاضي خان من الوقف قلت وقد رأيت في السير من فتاويه أيضاً العادل إذا أنلف نفس الباغى أو ماله لا يضمن ولا يأثم والباغى إذا قتل العادل لا يجب الضمان ولو أنلف العادل مال الباغى (٣) يستحل مال العادل وليس لنا ولاية الإلزام عليهم فلا يفيد إيجاب الضمان ولا كذلك العادل انتهى قوم من المسلمين جعوا مالا ودفعوه إلى رجل ليدخل دار الحرب ويشتري أسارى المسلمين منهم فإن هذا المال يسأل التجار في دار الحرب فكل من أخبر أنه أسير جرفي أيديهم يشتريه المأمور ولا يجاوز قيمة الحر لو كان عبداً في ذلك الموضع (٣) هنا سقط ولم أقف على هذه العبارة بعد ما بيدي من الكتب فليست بمرحور

له معجزة

انما يشتري بقدر قيمته أو يغني به فلو أراد المأمور أن يشتري أسيراً فقال له الأسير اشتري فاشتره المأمور بالمال المدفوع إليه يضمن المأمور ذلك المال ويرجع على الأسير لانه صار معرضاً الياء فيرجع عليه كمن قضى دين غيره بأمره فإنه يرجع عليه بما أمر به دون غيره ولو أن هذا المأمور بشرى الأسير قال للأسير بعد ما قال له الأسير اشتري بكذا اغنا اشتريتك بالمال المدفوع إلى حسيبة واشتره كان مشترى بالاصحاب الأموال ولو أن أمير العسكر أجرة أجيراً أكثر من أجر المثل قدر ما لا يتغابن الناس فيه فعمل الأجير وانقضت المدة كانت الزيادة على أجر المثل باطلة لأن أمير العسكر يتصرف بطريق النظر ولو أن الأمير قال استأجرته وأنا أعلم أنه لا ينبغي لي أن أفعل كان جميع الأجر في ماله ولو قال أمير العسكر لمسلم أودى أن قتلت ذلك الفارس فلان مائة درهم فقتله لا شيء له لأن قتل الكافر طاعة فلم يصح الاستئجار عليه وكذلك لو استأجر أمير العسكر مسلماً أودى ما يله قتل أسيراً الكافر في أيديهم لا يجب الأجر بخلاف ما لو استأجر رجلاً لقطع رأس القنلى حيث يجب الأجر لانه ليس بطاعة ومن أنلف في دار الحرب من الغنمية ماله قيمة لا ضمان عليه وإن كان ممن لا يجوز له الانتفاع بالغنمية كالتجار لانه لا يبتأ كد فيها حق الغاغبين قبل الأحرار من قاضي خان ولو أنلفها بعد الأحرار يضمن لتأ كد الحق حتى لو مات واحد منهم لم يورث نصيبه كافي الوجيز كافر استولى على مال مسلم وأحرزه بدار الحرب ملكه ملكاً طيباً حتى لو أسلم بطيبه ولا يجب عليه رده ولا التصديق به من الغنمية الإمام إذا قسم الغنائم ودفع أربعة الأخماس إلى الجند وهلك الخمس قبل أن يسلمه إلى أهله في يده سلم للجند ما كان بأيديهم وكذا لو دفع الخمس إلى أهله وهلك الأربعة الأخماس في يده سلم الخمس لأهله من قاضي خان إذا دخل مسلم دار الحرب بأمان فقتل واحداً منهم أو أسلم ماله أو غصب ماله لا يلزمه غرمه ويصير ملكاً ويكره له ذلك وفي الغصب يرد عليهم ولو كان حربياً أدانته حربى ثم خرج إلى مائة منين بطلت المدانة من الوجيز ردة الرجل تبطل عصمة نفسه حتى لو قتله أحد بغير أمر القاضي عمداً أو خطأ أو بغير أمر السلطان أو أنلف عضواً من أعضائه لا شيء عليه المسلم لو أصاب مالا أو شيئاً يجب فيه الفصاص ثم ارتد وأصاب وهو من يند في دار الإسلام ثم لحق بدار الحرب ثم جاء مسلماً فهو مأخوذ بجميع ذلك ولو أصاب ذلك بعدما لحق بدار الحرب لم يند إلا يؤخذ بعد الإسلام ما كان أصاب حال كونه محارباً بالمسلمين من قاضي خان أسرق المسلم فوقع في الغنمية وقسم ومولاه الأول حاضر فكنت بطل حقه فصولين السلطان إذا ترك العشر لمن هو عليه جاز غنياً كان أو فقيراً الكن إذا كان المتروك له فقيراً فلا ضمان على السلطان وإن كان غنياً ضمن السلطان العشر للفقراء من بيت مال الخراج لبيت مال الصدقة كذا في القاعدة الخامسة تصرف الإمام منوط بالمصلحة من الأشياء ولو وطئ واحد من الغاغبين جارية من الغنمية فولدت ولداً فادعاه لا يثبت نسبته منه عندنا خلافاً للشافعي ويجب عليه العشر وتقسيم الجارية بين الغاغبين من درر البحار

باب الرابع والثلاثون في القسمة

المقبوض بالقسمة الفاسدة ثبت الملك فيه وينفذ التصرف فيه كالمقبوض بالشراء الفاسد من القنية **§** رجل مات فقامت امرأته أولاده في الميراث وهم كبار كلهم وأقروا أنها زوجته ثم وجدوا شهودا شهدوا أن زوجها كان طلقها اثلاثا فانهم يرجعون عليها بما أخذت من الميراث وكذلك الرجل إذا قام امرأته أخيه ميراثها وأقروا الأخ بارتها وأقران هذا زوجها وهذا أخي ثم أقام الأخ البينة أن الزوج كان طلقها فإنه يرجع عليها بما أخذته من الميراث كذا في فصل دعوى الملك بسبب من قاضى خان **§** اقتسم دارا فاصاب أحدهم من الدار ثلثا وقيمة بالنصيبين - واء فاستحق جزءها انتقضت القسمة ولو استحق نصف مافي يدا أحدهما فعندهما لا تنتقض القسمة لكن المستحق عليه بالخيار أن شاء يرجع على صاحبه بربع مافي يده وإن شاء انتقض القسمة وعند أبي يوسف تنتقض القسمة والفرق لهما أن الأفرار والتمييز لا يبطل باستحقاق جزء من نصيب أحدهما لأنه ليس فيما وراء المستحق بيت معين من نصيب أحدهما بخلاف لو استحق نصف مافي يدا أحدهما فلو باع نصفه ثم استحق النصف الباقي يرجع ربع مافي يده صاحبه وعند أبي يوسف تنتقض القسمة ويضمن قيمة نصف ما باع فيقسم مافي يده صاحبه نصفين ولو استحق بيت بيته والقسمة جائزة ولو استحق من نصيبه بالخيار كما في الهداية **§** وفي الخلاصة دار بين رجلين أخذ أحدهما الثلث من مقدمها وأخذ الآخر الثلثين من مؤخرها وقيمة كل من الثلث والثلثين ستمائة ثم استحق نصف الدار مشافعي هذا الوجه تفسخ القسمة بالاتفاق وأما الوجه الذي لا يبطل غير المستحق عليه فهو أن يستحق نصف مافي يدا أحدهما مقسوما فيخبر فله أن يبطل القسمة أن شاء وإن شاء يرجع ربع مافي يده صاحبه وأما الوجه الذي اختلفوا فيه فهو أن يستحق نصف نصيبه شافعا فعندهما لا يبطل القسمة ويخير المستحق عليه كما في الوجه الثاني وعند أبي يوسف تبطل القسمة انتهى **§** استحق بعض نصيب أحد الورثة بينه بعد القسمة بينه وقضاء فقال أحدهما المدعى ادعى ظما بغير حق ليس له أن يرجع على بقية الورثة بشئ من القنية **§** رجلين مائة شاء أحدهما أحدهما أربعين شاء قيمتها خمسمائة والأخر ستين قيمتها خمسمائة فاستحققت شاة من الأربعين قيمتها عشرة فانه يرجع بخمسة دراهم في ستين بضرب ذوالستين بخمسة والأخر بخمسة عشر خمسة ولا تنتقض القسمة عند أبي حنيفة بخلاف الأرض والدار لأن الاستحقاق في الأشياء لا يوجب غنبا في الباقي وفي العقار يوجب غنبا **§** اقتسم دارا أو أرضا نصفين وبني كل واحد في نصيبه ثم استحق الدار لم يرجع أحدهما على الآخر بقيمة البناء ولو كانت داران أو أرضان أخذ كل واحد منهما دارا فبني أحدهما في داره ثم استحققت يرجع نصف قيمة البناء لأن الدار الواحدة كل واحد مضطرب في القسمة بتكميل المنفعة والغرور من المضطرب لا يتحقق وفي الدارين غير مضطرب في هذه القسمة بل له أن يقسم كل دار على حدة بلانقوت جنس منفعة فكانت هذه مبادلة محضة اختيارية كالبيع وقد صار مغرورا من جهة صاحبه فرجع من

الوجيز **§** سئل الحاكم عبد الرحمن عن صبرة مشتركة بين الدهقان والمزارع فقال الدهقان للمزارع أقسمها وأفرز نصيبى فقسم المزارع حال غيبة الدهقان وأفرز نصيب الدهقان اليه فحمل نصيب نفسه إلى بيته أولا فلما رجع أذقه ذلك ما أفرزه للدهقان فاهلاك على الدهقان خاصة كذا في الصغيرى **§** الغرامات إن كانت لحفظ الاملاك والقسمة على قدر الملك وإن كانت لحفظ الانفس فهي على عدد الرؤوس وفرع عليها الولوالجى في القسمة فيما إذا غرم السلطان أهل قريته فانها تقسم على هذا **§** إذا خيف الفرق للفسينة فاتفقوا على القاء بعض الامتعة منها والقوا بالغرم بعد الرؤوس لأنها لحفظ الانفس **§** القسمة الفاسدة لا تفيد الملك بالقبض (٣) وهي تبطل بالشروط الفاسدة كذا في الاشياء **§** ولا يجوز قسمة الدين قبل قبضه هذه في الكفاية من الهداية **§** لو كان للبيت دين فاقسموا الدين والعين إذا شرطوا في القسمة أن يكون الدين لأحدهم فالقسمة فاسدة وإن اقتسموا الدين بعد قسمة الاعيان فقسمة الاعيان ماضية وقسمة الدين باطلة **§** اقتسم الورثة بأمر القاضى ومنهم صغير أو غائب لا تنفذ الا بإجازة الغائب أو ولي الصبي أو بخير الصبي إذا بلغ ولو مات الغائب أو الصبي فجازت ورثته نفذ عند أبي حنيفة خلافا للمحمد **§** اقتسم الشركاء فيما بينهم وفيهم شريك صغير أو غائب لا تصح القسمة فإن أمرهم القاضى بذلك صح **§** إذا كان المكييل أو الموزون بين حاضر وغائب أو بالغ وصغير فأنخذ الحاضر أو البالغ نصيبه انما تنفذ القسمة من غير خصم بشرط سلامة نصيب الغائب والصغير حتى لو هلك ما بقي قبل ان يصل إلى الغائب فاهلاك عليهم ما من مشتمل الهداية والصغرى **§** إذا باع أحد الشريكين نصيبه من دار بعدما اقتسماها فبني المشتري ثم وجد به عيبا فرجع على بائعه بالنقصان لعدم التمكن من الرد بسبب الزيادة لم يرجع البائع على شريكه بما ضمن للمشتري عند أبي حنيفة وقال يرجع من المجمع ولو باعه قبل الاقسام فضمن النقصان عليهما اتفاقا ذكره في شرحه **§** ولو تهايا في الاستغلال في الدار الواحدة جاز في ظاهر الرواية وفي العبد الواحدة والهداية الواحدة لا يجوز ولو زادت الغلة في نوبة أحدهما عليهما في نوبة الآخر يشتركان في الزيادة بخلاف ما إذا كان التهايا على المنافع فاستعمل أحدهما في نوبة زيادة والتهايا على الاستغلال في الدار بين جائز أيضا في الظاهر ولو فضل غلة أحدهما لا يشتركان فيه وكذا يجوز في العبدين عندهما ولا يجوز عنده ولا يجوز في الدابتين عنده خلافا لهما

باب الخامس والثلاثون في الوصى والولى والقاضى

لا ينبغي للرجل أن يقبل الوصية لأنها أمر على خطر لما روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه (٣) قوله لا تفيد الملك بالقبض هذا بخلاف لما نقله المؤلف عن القنية أول الباب وقد تعقبوا عبارة الاشياء بان الصواب حذف لا كافي القنية والبرازية فكان حق المؤلف التنييه على ذلك اه معصمه



قال الدخول في الوصية أوله غلط والثانية خيانة وعن غيره والثالثة مرفقة ومن بعض العلماء لو كان الوصي عمر بن الخطاب لا يجوز عن الضمان وعن الشافعي لا يدخل في الوصية إلا أحمق أو لص ثم للموصي أن يودع مال اليتيم ويضعه ويجعل مال اليتيم ويدفع مضاربة وله أن يفعل كلما كان فيه خير لليتيم وكذا الأب وإذا بلغ الصغير وطلب ماله من الوصي فقال الوصي ضاع مني كان القول قوله مع عينة لأنه أمين فإن قال أنفق ماله عليك صدق في نفقة مثله في تلك المدة ولا يقبل قوله فيما يكذبه الظاهر وإذا اختلفا في المدة فقال الوصي مات أبوك منذ عشر سنين وقال اليتيم مات منذ خمس سنين ذكر في الكتاب أن القول قول الابن واختلف المشايخ فيه قال شمس الأئمة السرخسي المذکور في الكتاب قول محمد وأما على قول أبي يوسف والقول قول الوصي وهذه أربع مسائل أحدها هذه والثانية إذا ادعى الوصي أن الميت ترك رقيقا فأنفق عليه إلى وقت كذا ثم ماتوا وكذبه الابن قال محمد والحسن ابن زياد أن القول قول الابن وقال أبو يوسف القول قول الوصي وأجمعوا أن العيب دلو كانوا أحياء كان القول قول الوصي والمسئلة الثالثة إذا ادعى الوصي أن غلاما لليتيم أبتى بخا به رجل فاعطى جعله أربعة درهما والابن ينكر الابن كان القول قول الوصي في قول أبي يوسف وفي قول محمد والحسن بن زياد القول قول الابن إلا أن يأتي الوصي بينة على ما ادعى وأجمعوا على أن الوصي لو قال استأجرت رجلا ليرده فانه يكون مصدقا والمسئلة الرابعة إذا قال الوصي أدبت خراج أرض عشر سنين منذ مات أبوك كل سنة ألف درهم وقال اليتيم اغما مات أبي منذ خمس سنين كان القول قول الابن في قول محمد إلا أن الوصي يدعي تاريخا سابقا وهو ينكر وعلى قول أبي يوسف القول قول الوصي لأن اليتيم يدعي عليه وجوب تسليم المال وهو ينكر فيكون القول قوله في هذه المسائل وإن قال الوصي فرض القاضي لا خيل الزمن نفقة في مالك كل شهر كذا فادبت إليه لكل شهر منذ عشر سنين وكذبه الابن لا يقبل قول الوصي عند الكل ويكون ضامنا الوصي إذا باع شيئا من تركه الميت نسيته فإن كان يتضرر به اليتيم بان كان الاجل فاحشا لا يجوز ولا يملك الوصي اقراض مال اليتيم فإن أقرض كان ضامنا والقاضي يملك الاقراض واختلاف المشايخ في الأب لا اختلاف الروايتين عن أبي حنيفة والصحيح أن الأب بمنزلة الوصي لا بمنزلة القاضي فلو أخذ الوصي مال اليتيم قرض لنفسه لا يجوز ويكون ديناً عليه وعن محمد وليس للوصي أن يستقرض مال اليتيم في قول أبي حنيفة رحمه الله وقال محمد وأما أنا أرجو أنه لو فعل ذلك وهو قادر على القضاء لا بأس به ولو رهن الوصي أو الأب مال اليتيم بدین نفسه في القياس لا يجوز ويجوز استفسانا عن أبي يوسف أنه أخذ بالقياس ولو قضى الوصي ديون نفسه بمال اليتيم لا يجوز ولو فعل الأب ذلك جاز لأن الوصي لا يملك أن يشتري مال اليتيم لنفسه بمثل القيمة والأب يملك الرهن بمنزلة القضاء ولو قضى الأب دين نفسه بمال اليتيم جاز ولا يجوز ذلك للوصي وكذلك الرهن وذكر في الجامع الصغير إذا رهن الأب مال ولده الصغير بدین نفسه وقيمة الرهن أكثر من الدين فهلك الرهن عند المهرن

كان على الأب مقدار الدين لا قيمة الرهن وذكر شمس الأئمة السرخسي أن الأب والوصي ضمان مال اليتيم الرهن وسوى بين الوصي والأب وعن أبي يوسف ليس للأب أن يقضيه دينهما من مال الصغير فلا يكون لهما أن يرهننا وعن بشر بن الوليد ليس للأب أن يرهن مال ولده بدین نفسه والظاهر أن للأب أن يرهن استفسانا وكذلك الوصي وفي القياس ليس لهما ذلك وعند هلك الرهن يضمن كل واحد منهما قيمة الرهن وصي احتمال بمال اليتيم أن كان الثاني أملا من الأول جاز وإن كان مثله لا يجوز وللوصي أن يؤدي صدقة فطر اليتيم بمال اليتيم وأن يقضي عنه إذا كان اليتيم موسرا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وفي القياس وهو قول محمد لا يكون له ذلك فإن فعل كان ضامنا الوصي لا يملك إبراء غريم الميت ولا أن يحط عنه شيئا ولا أن يوجبه إذا لم يكن الدين واجبا بعده فإن كان واجبا بعده صح الحط والتأجيل والابن في قول أبي حنيفة ومحمد ويكون ضامنا عند أبي يوسف لا يصح ذلك ويكون ضامنا ولو صالح الوصي أحدا من دين الميت أن كان للميت بينة على ذلك أو كان الخصم مقرا بالدين أو كان للقاضي علم بذلك الحق لا يجوز للوصي وإن لم يكن له على الحق بينة جاز صالح الوصي لأنه يصلح به بعض الحق بقدر الامكان وإن كان الصلح عن دين الميت أو على اليتيم فإن كان للمدعي بينة على حقه أو كان انقضى قضى له بحقه جاز صالح الوصي لأنه اسقاط بعض الحق وإن لم يكن له بينة ولا قضى القاضي بذلك لا يجوز صالح الوصي لأنه اتلاف لماله وهو تظهير مال الوطع الساطع الجائر المتغلب في مال اليتيم فأخذ الوصي وهدده ليأخذ بعض مال اليتيم قال الصغير لا ينبغي للوصي أن يعطى وإن أعطاه كان ضامنا وقال الفقيه أبو الليث أن خاف الوصي القتل على نفسه أو اتلاف عضوم أعضائه أو خاف أن يأخذ كل مال اليتيم لا يضمن فإن خاف على نفسه القيد أو الحبس أو علم أنه يأخذ بعض مال الوصي ويبقى له من المال ما يكفيه لا بأس به أن يدفع مال اليتيم فإن دفع كان ضامنا وهذا إذا كان الوصي هو الذي يدفع المال إليه فلو أن السلطان أو المتغلب بسط يده وأخذ المال لا يضمن الوصي والقاضي على ما اختاره الفقيه أبو الليث وصي من بمال اليتيم على جائره هو يخاف على أنه إن لم يبره ينزع المال من يده فبره بمال اليتيم قال بعضهم لا ضمان عليه وكذا المضارب إذا مر مضاربه بالمال قال أبو بكر الاسكافي ليس هذا قول أصحابنا وإنما هو قول ابن سبلة وهو استحسن وعن الفقيه أبي الليث عن أبي يوسف أنه كان يجوز للأوصياء المصانعة في أموال اليتامي واختيار ابن سبلة موافق لقول أبي يوسف وبه يفتي وإليه إشارة في كتاب الله تعالى أما الله فبينة فكانت لما كين به ملون في البحر فأردت أن أعيبها أجاز التعيب في مال اليتيم مخافة أخذ المتغلب وصي أنفق على باب القاضي في الخصومات من مال اليتيم فما أعطى على وجه الاجرة لا يضمن قال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل لا يضمن مقدار أجر المثل والغبن اليسير وما أعطى له على وجه الرشوة كان ضامنا قالوا بذل المال لدفع الظلم عن نفسه وماله لا يكون رشوة في حقه

وبذل المال لاستخراج حقه على آخر يكون رشوة من قاضيان وفي البرازية من الاجارة الوصى اذا انفق في خصومه الصبي على باب القاضى فما كان على وجه الاجارة كاجرة الشخص والسجان والكاتب لا يضمن وما كان على وجه الرشوة يضمن اه وفي الخلاصة رجل مات وخلف ابنتين وعصبة قطب السلطان التركة ولم يهر باله عصبه فغرم الوصى للسلطان الدراهم من التركة بامر الابنتين حتى ترك السلطان التعرض قال اذا لم يقدر على تحصيل التركة الا بما غرم للسلطان فذلك محسوب من جميع الميراث وليس لهما ان يجعلا ذلك من نصيب العصبه خاصة هذا قول الفقيه ابي جعفر وفي فتاوى النسب الوصى اذا طول بجمباية مال اليتيم وكان بحيث لو امتنع ازاداد الموزنة فدفع من التركة جمباية داره لا يضمن اه

صرف الوصى من مال اليتيم الى ظالم يسأل عنهم فليس لهم الرجوع عليه تغلب جائر على تركه الميت ويمكن دفعه بقدر معين من التركة فدفعه القاضى من مال نفسه ليرجع فان كانت الورثة كبارا فلا رجوع له عليهم وان كانوا صغارا فله الرجوع لان دفع الظلم صار من حوائج الصغار كالصرف الى سائر الحوائج على قصد الرجوع وهكذا الجواب اذا دفع الرشوة من ماله لدفع ظلم اعظم منها من التركة اختلاف السلف في كل الوصى من مال اليتيم فقبل يباح آكله بالمعروف وقبل يأكله قرضاً ثم رده وقبل لا يأكل من اعيان ماله واما البان المواشى وعشار الاشجار فباح ماله بغير ايتيم وقبل يأكل منه ولا يكتسب وقبل يكتسب ايضا وقال ابو حنيفة في كتاب الاثار يا كل ولا يأخذ قرضاً غنياً كان او فقيراً ولا يقرض غيره وقال الطحاوى له ان يأخذ قرضاً ثم يقضيه وقال ابو يوسف لا يأكل منه اذا كان مقبلاً وان خرج في تقاضى دين له او لمراعاة اسبابه فله ان ينفق ويركب دابته ويلبس ثوبه واذا رجع رد الدابة والسياب وقال ابو ذر والعصم قول ابي حنيفة لان التقاضى شرع فيه من غير ان يوجب ضماناً

ولو نصب القاضى وصياً وعين له اجر العمل له جاز ولو وصى ان يوكل ببيع مال اليتيم ويوكل في تقاضى ديون الميت وامواله ويخبر لليتيم ويضع له ويودع ماله وقال ابو حنيفة يؤدى فطرته ويضحي له من ماله ان كان له مال من القنبه رجل مات وأوصى لامرأته وترك ورثة صغارا فنزل سلطان جائر داره فقيل لهما ان لم تعطه شيئاً استولى على الدار والعقار فاعطت شيئاً من العقار قالوا يجوز ما نعتها وصى انفق من مال اليتيم على اليتيم في تعليم القرآن والادب ان كان المصبي يصلح لذلك جاز ويكون الوصى مأجوراً وان كان المصبي لا يصلح لذلك لا بد للوصى ان يشكاف مقدار ما يقرأ في صلاته وينبغي للوصى ان يوسع على الصبي في نفقته لا على وجه الاسراف ولا على وجه التضيق وذلك بتفاوت تفاوت مال الصغير قلة وكثرة واختلاف حاله في نظر في حاله وماله وينفق عليه قدر ما يليق به ومتى خرج في عمل اليتيم واستأجر دابة بمال اليتيم ليركب وينفق على نفسه من مال اليتيم كان له ذلك فيما لا بد منه استخانا وعن نفسه ير للوصى ان يأكل من مال اليتيم ويركب دوابه اذا ذهب في حوائج اليتيم قال الفقيه ابو الايثم هذا اذا كان الوصى محتاجاً وقال بعضهم لا يجوز له ان يأكل ويركب دابته وهو القياس

وفي الاستحسان يجوز له ان يأكل بالمعروف بقدر ان يعنى عماله وصى اشترى لنفسه شيئاً من مال الميت ان لم يكن للميت وارث لا صغير ولا كبير جاز ولو اشترى مال اليتيم لنفسه ان كان خير اليتيم جاز وكذا اذا باع ماله من اليتيم عند ابي حنيفة وقال محمد لو باع ماله لليتيم واشترى من مال اليتيم لنفسه لا يجوز على كل حال وعند ابي يوسف فيه روايتان كان يقول أولاً كما قال محمد ثم رجع الى قول ابي حنيفة وفسر شمس الاثمة السرخسى الخيرية فقال اذا اشترى الوصى مال اليتيم لنفسه ما يساوى عشرة بخمسة عشر يكون خيراً لليتيم وان باع مال نفسه من اليتيم ما يساوى عشرة بثمانية يكون خيراً لليتيم والاب اذا اشترى من ولده الصغير لنفسه أو باع من ولده الصغير ان كان شراء للولد لا يجوز وان لم يكن شراء للولد جاز ولا يشترط ان يكون خيراً للولد ولو باع أحد الوصيين شيئاً من تركه الميت لصاحبه لا يجوز عند ابي حنيفة ومحمد لان عندهما لا ينفرد أحد الوصيين بالتصرف اذا أقر القاضى بدين على الميت أو بوصية كان باطلاً ولا يجوز للوصى الاجارة الطويلة في مال اليتيم لمكان القين الفاحش في السنين الاولى والاب والوصى يملك كل واحد منهما تزويج أمة الصغير من عبده استحساناً لا رواية عن ابي يوسف هذه الجملة من قاضيان قضى الوصى ديناً بغير امر القاضى فلما كبر اليتيم أنكر ديناً على آبيه ضمن وصيه مادفعه لولم يجد دينه اذا أقر ببب الضمان وهو الدفع الى الاجنبى فلو ظهر غريم آخر يغرم له حصته لدفعه باختياره بعض حقه الى غيره فقد علم ان الوصى لا يقبل قوله في قضاء دين على الميت سواء كان المنازع له اليتيم بعد بلوغه أو لا الا في مهر المرأة فانه لا ضمان عليه اذا دفعه بلاينة كافي خزانه المفتين وقيد في جامع الفصولين على قول بالمؤجل عرفاً وفي المنقذ أنفق الوصى على الموصى في حياته وهو موقوف للسان يضمن ولو أنفق الوكيل لا يضمن ولو ادعى الوصى بعد بلوغ اليتيم انه كان باع عبده وأنفق ثمنه صدق ان كان مالكا والا فلا كذا في دعوى خزانه الا كمل ويقبل قول الوصى فيما يدعيه من الاتفاق بلاينة الا في ثلاث في واحدة اتفاقا وهي اذا فرض القاضى نفقه ذى رحم محرم على اليتيم فادعى الوصى الدفع كذا في شرح المجمع مع ما لا بان هذا ليس من حوائج اليتيم وانما يقبل قوله فيما كان من حوائجه انتهى فينبغي ان لا تكون نفقه زوجته كذلك لانها من حوائجه ولا يشكل عليه قبول قول الناظر فيما يدعيه من الصرف على المستحقين بلاينة لان هذا من جملة عمله في الوقف وفي تنوين اختلاف لو قال أدبت خراج أرضه أو جعل عبده الا بقى قال ابو يوسف لا يمان عليه وقال محمد عليه البيان والحاصل ان الوصى يقبل قوله فيما يدعيه الا في مسائل الاولى ادعى قضاء دين الميت الثانية ادعى ان اليتيم استهلك مالا لا آخر فدفع ضمانه الثالثة ادعى انه أدى جعل عبده الا بقى من غير اجارة الرابعة ادعى انه أدى خراج أرضه في وقت لا يصلح للزراعة الخامسة ادعى الاتفاق على محرم اليتيم السادسة ادعى انه اذن لليتيم في التجارة وان ركب ديون فقضاها عنه السابعة ادعى الاتفاق عليه من مال نفسه حال غيبه ماله وأراد الرجوع الثامنة ادعى الاتفاق على رقيقه الذين ماتوا



التاسعة تجوز ربح ثم ادعى انه كان مضاربا العاشرة ادعى فداء عبده الجاني الحادية عشر ادعى قضاء دين الميت من ماله بعد بيع التركة قبل قبض ثمنها الثانية عشر ادعى انه زوج اليتيم امرأة ودفع مهرها من ماله وهي ميسرة الكل في قتاوى العتاي من الوصايا وذكر ضابطا وهو ان كل شئ كان مسلطا عليه فانه يصدق فيه وما لا فلا من الاشياء والنظائر **في** لو قضى وارثه دينه من تركته باقراره بخاءدائن ضمن له ولو اداء بقضاء لم يضمن وشارك الاول **في** أحد الورثة لو قبض شيئا من التركة فضاغ عنده بضمن ما كان حصته غيره الا في موضع يخاف الضيعة والوصى يقبض مطلقا واحدا الورثة لو قبض دين الميت على رجل أو ورثة له عند رجل فضاغ عنده بضمن من الخلاصة **في** قال لا تصرف ثلث ما كان الى فقراء المسلمين ثم مات فصرف الورثة الثلث الى فقراء المسلمين فلو وصى أن يخرج الثلث مرة أخرى ويصرفه اليهم من القنية **في** الوصى اذا أنفق التركة على الصغار فنقدت التركة ولم يبق منها شئ ثم جاء غريم وادعى على الميت ديناً وأثبتته بالبينه عند القاضي وقضى به القاضي لهذا الغريم أن يضمن الوصى قيل ان أنفق عليهم بأمر القاضي فلا ضمان على الوصى وان أنفق بغير أمره فعليه الضمان لان الدين مقدم على الميراث **في** أحد الورثة حال غيبته الآخرين اتخذ دعوة من التركة وأكل الناس ثم قدم الباقيون وأجازوا ما صنع ثم أرادوا تضمين ما أنفق لهم ذلك لان الاتفاق لا يتوقف حتى تلفه الا جازة الا ترى ان من أنفق مال انسان ثم قال المالك رضيت بما صنعت أو أجزت ما صنعت لا يبرأ من مشغل الاحكام **في** لو اشترى الوصى أو الوارث الكفن ونقد الثمن من ماله أو قضى ديناً في التركة أو اشترى الكسوة أو النفقة للصغير برجع ويصدق بالبينه (٣) ولو قال أدبت الخراج والثلث من مال عندي لا يصدق من غير بينة من الوجيز **في** وفي الخلاصة الوصى أو الوارث اذا اشترى كفن للميت أو ما أن يرجع في مال الميت والاجنبى اذا اشترى لم يرجع اه **في** لو كفن الميت غير الوارث من ماله كالمع مع وجود الاخ لا يبرج في تركه الميت ان كان بأمر الورثة وان كان بغير أمر الورثة فلا رجوع له أشهد على الرجوع أم لا ولو أمر أحد الورثة انساناً بأن يكفن الميت فكفن ان أمره ليرجع عليه يرجع كافي أنفق في بناء دارى وهو اختيار شمس الاسلام وذكر السرخسى ان له أن يرجع لان أمره بمنزلة أمر القاضي من مشغل الاحكام **في** وللاب أن يسافر بمال طفله وله دفعه مضاربة وبضاعة وأن يوكل ببيع وشرا واستجار وأن يودع ماله ويكتب قنه ويزوج أمته لا قنه وبرهن ماله بدينه وبدين نفسه وله أن يعمل به مضاربة ويثبت أن يشهد عليه ابتداء والا يصدق ديانته ويكون المشتري كله للمصطفى قضاء وكذا الوشازكه ورأس ماله أقل من رأس مال المصطفى فان أشهد فالرجح كما شرط والا يصدق ديانته لا قضاء فالرجح على قدر رأس المال قضاء لانه لا يستحق الا بالشرط فان لم يثبت قوله ويصدق بالبينه الذى في جامع الفصولين ولو اشترى له الوصى طعاما أو كسوة بشهادة شهود يرجع اه وفي الانقروى ولو لم يشهد لا يرجع وذكر وجهه فراجع متأملا اه معصمه

الشرط عند القاضي لا يقضى له ويمائله الوصى في ذلك كله من الفصولين **في** وفي الهداية من الوديعة للوصى أن يسافر بمال اليتيم اذا كان الطريق آمنا وكذا الاب في مال الصغير اه وللوصى أن يدفعه شركة ذكره في الوقاية **في** ليس للوصى في هذا الزمان أن يأخذ مال اليتيم مضاربة ذكره في الفصولين وفيه لو استدان الاب لطفله جازوكذا الوأقربه انتهى وفي الاشياء من أحكام السفر الوصى لو سافر في البحر ضمن كالمودع انتهى ويجوز للوصى ان يكتب عبد اليتيم استعسانا وكذا الاب اذا كاتب عبد اليتيم ولو كاتب عبد اليتيم ثم وهب المال من المكاتب لا يجوز لان الوكيل بالكاتب لا يعمل قبض بدل الكتابة بطريق الاصاله وكذلك الوصى والاب ولو باع الاب أو الوصى عبد اليتيم ثم وهب الثمن من المشتري صحت الهبة في قول أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويضمن مثله وقد مرر المسئلة وان أقر الوصى أو الاب بقبض بدل الكتابة صح اقرارهما اذا كانت الكتابة بالبينه ثابته أو كان القاضي يعلم بها وان عرفت الكتابة باقرارهما بان قال الوصى أو الاب كاتب وادعى قبض البدل لا يصدق لانه اقرار بالعق **في** ولا يجوز للوصى أن يعتق عبد الصغير على مال وكذلك الاب ولا يجوز للوصى ان يكتب اذا كانت الورثة كبارا غيبا أو حضورا لان الاب لا يعمل ذلك فكذلك الوصى وكذلك اذا كان بعضهم صغارا ولورضى الكبار بذلك لان للكبار حق الفسخ **في** ويجوز للوصى أن يقاسم الموصى له فيما سوى العقار ويملك نصيب الصغار وان كان بعض الورثة كبيراً غائباً ولو قاسم الوصى الورثة في التركة وفيها وصية لانسان والموصى له غائب لا يجوز قسمته على الموصى له الغائب ويكون للموصى له ان يشارك الورثة ولو كان الورثة صغارا وقاسم الوصى الموصى له فاعطاه الثلث وامسك الثلثين للورثة جاز حتى لو هلك ما في يد الوصى للورثة لا يرجع الورثة على الموصى له بشئ ولا يجوز للوصى ان يتجرل نفسه بمال اليتيم أو الميت فاذا فعل ورجع ضمن رأس المال ويتصدق بالرجح في قول أبى حنيفة ومحمد وعند أبى يوسف يسلم له الرجح ولا يتصدق بشئ **في** وللوصى أن يأخذ مال اليتيم مضاربة وليس له ان يؤجر نفسه من اليتيم وليس للوصى أن يهب مال اليتيم بعوض أو بغير عوض وكذا الاب ولو وهب انسان للصغير هبة فعوض الاب من مال الصغير لا يجوز ويبقى للواهب حق الرجوع وكذلك لو عوض الوصى من مال اليتيم **في** وصى باع عقارا يقضى به دين الميت وفي يده من المال ما ينفق بقضاء الدين قال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل جاز هذا البيع لانه قائم مقام الموصى **في** رجل أوصى بثلث ماله وخلف صندوقا من العقارات فباع الوصى من العقار صنفا للوصية قالوا للوارث ان لا يرضى الا ان يبيع من كل شئ الثلث مما يمكن بيع الثلث منه **في** مدبون مات وأوصى الى رجل ذات الوصى فعمد بعض الورثة وباع بعض التركة فقضى دينه وانفذ وصاياه قالوا البيع فاد الا ان يكون بأمر القاضي **في** وصى أنفذ الوصية من مال نفسه قالوا ان كان هذا الوصى وارث الميت يرجع في تركه الميت والا فلا يرجع وقبل ان كانت الوصية للعباد يرجع لان لها مطالبات من جهة العباد فكان كقضاء الدين وان كانت لله تعالى

لا يرجع وقيل له ان يرجع على كل حال وعليه الفتوى وكذا الوصي اذا اشترى كسوة وكذلك لو اشترى ما ينفق عليهم من مال نفسه فانه لا يكون متطوعا وكذلك بعض الورثة اذا قضى دين الميت أو كفن الميت من مال نفسه لا يكون متطوعا وكان له الرجوع في مال الميت والتركه وكذلك الوصي لو أدى خراج اليتيم أو عشرة من مال نفسه لا يكون متطوعا ولو كفن الميت من مال نفسه قبل قوله في ذلك للوارث أن يقضى دين الميت وان يكفنه بغير أمر الورثة فكان له الرجوع في مال الميت من قاضي خان وفيه أيضا الاب اذا اشترى لولده الصغير شيئا وأدى الثمن من مال نفسه يرجع به عليه ذكر في التوازل انه ان لم يشهد عند أداء الثمن انه انما أدى ليرجع لا يرجع وفرق بين الوالد والوصي اذا أدى الثمن من مال نفسه فانه لا يحتاج الى الاشهاد لان الغالب في حال الوالدين انهم يقصدون اقبلة فيحتاج الى الاشهاد وكذا الام اذا كانت وصيا لولدها الصغير غير فهي بمنزلة الاب ان لم تشهد عند أداء الثمن لا ترجع انتهى

تقدم من ماله ثمن شيء شراه لولده وفوى الرجوع بديانه لا قضاء مالم يشهد ولو ثوبا أو طعاما أو شئ هداية يرجع فله أن يرجع لولده مال والا فلا لوجوب ما عليه ولو ثوبا أو شيئا لا يلزمه رجوع وان لم يكن له مال لو أشهد والالا لا يشري لولده ثوبا أو خادما ونقد غنمه من مال نفسه لا يرجع الا أن يشهد انه شراه ليرجع وان لم ينقد غنمه حتى مات يؤخذ غنمه من تركته لانه دين عليه ثم لا يرجع ببقية الورثة به على هذا الوارث ولو لم يشهد الميت انه شراه لولده ولو شري لصيه طعاما أو ماله ولا يصح مال فهو متبرع استحسانا امرأة شرت لصيه بضعة على ان ترجع صح استحسانا وتكون الام شريه لنفسها لا تملك الشراء لولدها ثم يصير هبة لولدها وليس لها منع الضبعة عن ولدها لانها تصير واهبة لولدها وبضعة لاجله شري بيتا بماله لابن ابنه مع قيام ابنه وأشهد على ذلك لم يجز شراؤه اذ لا ولاية له عليه حينئذ لانه أجنبي فنقد عليه لو ضمن الاب مهر صبيه فادى يرجع لو شرط والا لا ولو لم يشرطه أو وصيا رجوع مطلقا من الفصولين والمسائل الاخيرة مرت في النكاح وفي الخلاصة اذا اشترى خادما لابنه الصغير ونقد الثمن يرجع عليه فان لم ينقد الثمن لا يرجع عليه الا اذا أشهد ليرجع عليه فان لم ينقد الثمن حتى مات ولم يكن أشهد أخذ من ماله ولا يرجع عليه ببقية الورثة واختلف الروايات في اعتبار وقت الاشهاد في بعضها يعتبر وقت الشراء وفي بعضها وقت نقد الثمن وفي الوصي يرجع أشهد أو لم يشهد وعن محمد اذا لم يشهد الاب على الرجوع ان فوى الرجوع ونقد الثمن على هذه النية وسعه الرجوع فيما بينه وبين الله وفي الصغير الاب اذا اشترى الطعام من مال نفسه وللصغير مال يصير متبرعا استحسانا وفي المنتقى عن أبي يوسف ان ما اشتراه الاب ان كان شيئا يجبر الاب عليه بان كان طعاما أو كسوة ولا مال للصغير لا يرجع الاب عليه وان أشهد انه يرجع عليه وان كان شيئا لا يجبر الاب عليه بان كان المشتري طعاما أو كسوة وللصغير مال أو كان المشتري دارا أو ضياعا ان كان الاب أشهد وقت الشراء على ان يرجع له ان يرجع وان لم يشهد لا يرجع انتهى ومما سمعته الوصي الموصى له عن الورثة جائزة

ومقاسمة الورثة عن الموصى له باطلا لانه لان الوارث خليفة الميت حتى يرد بالعيب ويرد عليه ويصير مغرورا بشراء المورث والوصي خليفة الميت أيضا فيكون خصما عن الوارث اذا كان غائبا فصحت قسمته عليه حتى لو حضر وقد هلك ما في يد الوصي ليس للوارث ان يشارك الموصى له اما الموصى له فليس بخليفة عن الميت من كل وجه لانه ملكه بسبب جديد وله هذا لا يرد بالعيب ولا يرد عليه ولا يصير مغرورا بشراء الموصى فلا يكون الوصي خليفة عنه عند غيبته حتى لو هلك ما أفرز له عند الوصي كان له ثلث ما بقي لان القسمة لم تنفذ غير ان الوصي لا يضمن لانه أمين فيه وله ولاية الحفظ في تركته فصار كما اذا هلك بعض تركته قبل القسمة فيكون له ثلث ما بقي لان الموصى له شريك الوارث فيتوى ما توى من المال المشترك على الشراكة ويبقى ما يبقى على الشراكة وان كان الميت أو وصي بمحبة فقامم الورثة فهو ملك ما في يده يحجج عن الميت من ثلث ما بقي وكذلك ان دفعه الى رجل ليحج عنه فضاء من يده وقال أبو يوسف ان كان مستغرا لثلث لم يرجع بشئ والا يرجع بنصف الثلث وقال محمد لا يرجع بشئ لان القسمة حق الموصى ولو أفرز الموصى بنفسه مالا ليحج عنه فهو ملك لا يلزمه ثمن وبطلت الوصية فكذا اذا أفرزه وصيه الذي قام مقامه ولا يبي يوسف ان محل الوصية الثلث فيجب تنفيذها ما بقي محلها واذا لم يبق بطلت لفوات محلها ولا يبي حنيفة ان القسمة لا تزدل ذاتها بل المقصودها وهو تأدية الحج فلم تعتبر دونه ومن أوصى بثلث ألف درهم فدفعها الورثة الى القاضي فقسها والموصى له غائب فقسمة جائزة لان الوصية صحيحة ولهذا الوصيات الوصي له قبل القبول يصير الوصية ميراثا للورثة والقاضي نصب ناظرا لاسمها في حق الموتى والغيب ومن النظر افرار نصيب الغائب وقبضه فنقد ذلك وصح حتى لو حضر الغائب وقد هلك المقبوض لم يكن له على الورثة سبيل ومن أوصى بان يباع عبده ويتصدق بثلثه على المساكين فباعه الوصي وقبض الثمن فضاء في يده فاستحق العبد ضمن الوصي ويرجع فيما ترك الميت لانه عامل له فيرجع عليه كالموكبل وكان أبو حنيفة يقول لا يرجع لانه ضمن بقبضه ثم يرجع الى ما ذكرناه ويرجع في جميع التركة وعن محمد انه يرجع في الثلث واذا كانت التركة قد هلكت أو لم يكن بها وفاء لم يرجع بشئ كما اذا كان على الميت دين آخر واذا تولى القاضي أو أمينه البيع لعهدة عليه لان في الزامها القاضي تطيل القضاء اذ يتهاى عن نقد هذه الامانة حذرا عن لزوم الغرامة فتعطل مصلحة الامانة وامينه سفير عنه كالرسول ولا كذلك الوصي وان قسم الوصي الميراث فاصاب صغيرا من الورثة عبدا فباعه وقبض الثمن فهلك واستحق العبد يرجع في مال الصغير لانه عامل له ويرجع الصغير على الورثة بحصته لا تنقاض القسمة باستحقاق ما اصابه من الهداية القاضي اذا عزل الثلث للوصية للمساكين ولم يدفع اليهم حتى هلك كان الهالك على المساكين ولو أعطى الثلث للورثة أو للمساكين وهلك الباقي يهلك من مال صاحبه خاصة هذه في السير من قاضي خان وفي الفصولين أوصى اليه بان يتصدق بثلثه على الفقراء ففعل ثم استحق القن



ورجع بقية على الوصي يرجع الوصي على ما تصدق عليه لا في مال اليتيم وقد نقله عن المنتقى  
 وفي الوجيز من الاستحقاق الأب والوصي يرجعان بضمهم إلا استحقاق في مال الميت كما يرجع  
 الوكيل به على الموكل انتهى ١ الوصي إذا أقر بالبيع وقبض الثمن وبلغ اليتيم وأنكر  
 البيع أو قبض الثمن خاصة فهو مصدق في حق البراءة دون الزام اليتيم شيئا هذا في الوكالة  
 من الخلاصة ٢ ولو باع الأب أو الوصي مال الصبي من غريم نفسه تقع المقاصة ويضمنه  
 للصبي عندهما وعند أبي يوسف لا تقع المقاصة والعبد الموصى بخدمة له إذا أتلفه الورثة  
 ضمنوا قيمته ليشتري بها عبيد يقوم مقامه في الرهن من الهداية ٣ رجل أوصى إلى رجلين  
 قال أبو حنيفة ومحمد لا ينفرد أحدهما بالوصية بالتصرف ولا ينفذ تصرفه إلا بأذن الآخر إلا في  
 أشياء فإن أحدهما ينفرد بهما تجهيز الميت وتكفينه وقضاء دين الميت إذا كانت التركة  
 من جنس الدين وتنفيذ وصية الميت في العين إذا كانت الوصية بالعين واعتاق النسيئة  
 ورد الودائع والمغضوب ولا ينفرد أحدهما بقبض وديعة الميت ولا بقبض الدين لأن ذلك  
 من باب الأمانة وينفرد أحدهما بالخصومة في حقوق الميت على الناس وعندهم وينفرد  
 بقبول الهبة للصغير وبقبض ما يكال ويوزن وباجارة اليتيم لعمل يتعلمه وينفرد أيضا ببيع  
 ما يختص عليه التوى والتأف كالقواكه ونحوها ولو أوصى الميت بأن يتصدق عنه بكذا  
 وكذا من ماله ولم يعين الفقير لا ينفرد به أحد الوصيين عند أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف  
 ينفرد وإن عين الفقير ينفرد به أحدهما عند الكل وعلى هذا الخلاف إذا أوصى بشئ  
 للمساكين ولم يعين المسكين عندهما لا ينفرد أحدهما بالتنفيذ وعند أبي يوسف ينفرد وإن  
 عين المسكين ينفرد أحدهما عند الكل وهذا ثلاث مسائل هذه أحداها والثانية رجلان  
 ادعى صغيرا ادعى كل واحد منهما أنه ابنه من أمة مشتركة بينهما فإنه يثبت نسبه منهما فإن  
 كان لهذا الولد مال ورثه من أخ له من أمه أو وحيه له أخوه لا ينفرد أحدهما بالتصرف في ذلك  
 المال عند أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف ينفرد والثالثة لقيط ادعى رجلان كل واحد  
 منهما ادعى أنه ابنه فإنه يلحق بهما فإن وهب لهذا القبط هبة عند أبي حنيفة ومحمد لا ينفرد  
 أحدهما بالتصرف وعند أبي يوسف ينفرد وهذا إذا أوصى اليهما جلة في كلام واحد فإن  
 أوصى إلى أحدهما ثم أوصى إلى الآخر قال شمس الأئمة الخلو في اختلاف المشايخ فيه قال  
 بعضهم ينفرد كل واحد منهما بالتصرف في قول أبي حنيفة ومحمد على كل حال وبه أخذ شمس  
 الأئمة المرخى ٤ رجل جعل رجلا وصيا في شئ بعينه نحو التصرف في الدين وجعل آخر  
 وصيا في نوع آخر بان قال أحدهما جعلت وصيا في قضاء ما على من الدين وقال الآخر  
 جعلت وصيا في القيام بأمر مالي أو جعل أحدهما وصيا بأمر هذا الولد في نصيبه وجعل  
 الآخر وصيا في نصيب ولد آخر معه أو قال أوصيت إلى فلان بقضاء ديني ولم أوص اليه  
 في غير ذلك وقال أوصيت بجميع مالي فلانا آخر فكل واحد من الوصيين يكون وصيا في  
 الأنواع عند أبي حنيفة وأبي يوسف كله أوصى اليهما وعند محمد كل واحد منهما

وصى فيما أوصى إليه لا يدخل الآخر معه وكذلك الوصي بغيرائه في بلد كذا إلى رجل  
 وبغيرائه في بلدة أخرى إلى آخر وقال الشيخ محمد بن الفضل إذا جعل الرجل رجلا وصيا على  
 ابنه وجعل آخر وصيا على ابنته أو جعل أحدهما وصيا في ماله الحاضر وجعل الآخر وصيا في  
 ماله الغائب فإن كان شرط أن لا يكون كل واحد منهما وصيا فيما أوصى إلى الآخر يكون الأمر  
 على ما شرط عند الكل وإن لم يكن شرط ذلك فإنه تكون المسئلة على الاختلاف والفتوى  
 على قول أبي حنيفة ولو أن رجلا أوصى إلى رجلين فمات أحدهما على قول أبي حنيفة ومحمد  
 لا ينفرد الحي بالتصرف في ماله فيرفع الأمر إلى القاضي إن رأى القاضي أن يجعل له وصيا  
 وحده ويطلق التصرف فعل وإن رأى أن يضم إليه رجلا آخر مكان الميت فعل وعلى قول أبي  
 يوسف ينفرد الحي بالتصرف كافي حالة الحياة وعن أبي حنيفة في رواية وهو قول ابن أبي  
 ليلى ليس للقاضي أن يجعل الحي وصيا وحده ولو فعل لا ينفذ تصرف الحي بإطلاق القاضي  
 وهنا ثلاث مسائل أحداها هذه والثانية إذا أوصى إلى رجلين وقبل أحدهما الوصية  
 ولم يقبل الآخر أو مات أحدهما قبل موت الموصى ولم يقبل الآخر أو مات أحدهما قبل  
 موت الموصى وقبل الآخر عند أبي حنيفة ومحمد لا ينفرد القابل بالتصرف وعند أبي يوسف  
 ينفرد والثالثة إذا أوصى إلى رجلين ففقد أحدهما كان القاضي بالخيار أن شاء ضم إليه  
 وصيا آخر أو استبدل الفاسق ثم العدل لا ينفرد بالتصرف وحده عند أبي حنيفة ومحمد وعند  
 أبي يوسف أنه أن يتصرف ٥ رجل مات وله ديون على الناس وعليه للناس ديون وترك أموالا  
 وورثة فأقام رجل شاهدين أن الميت أوصى إليه وإلى فلان الغائب فإن القاضي يقبل بينة  
 هذا الرجل لأنه أقام البينة على حقه وحقه متصل بحق الغائب فيصير الحاضر خصما عن  
 الغائب فصار وصيين ولا يكون لهذا الحاضر أن يتصرف في قول أبي حنيفة ومحمد ما لم يحضر  
 إلا في الأشياء التي ينفرد بها أحد الوصيين ٦ رجل أوصى إلى رجلين ليس لأحدهما أن  
 يشتري من صاحبه شيئا من مال اليتيم الآخر لأن الوصي مأمور بالتصرف على وجه النظر ولو  
 تصرف أحدهما على وجه النظر بتضرره الآخر ولا يقسمان مال اليتيم لما قلنا ٧ يتيمان  
 لكل واحد منهما ما وصى أقدم الوصيان مالهما لا تجوز فسخهما كما لا يجوز بيع أحد الوصيين  
 المال من الموصى الآخر ٨ رجل أوصى إلى رجلين ومات فجاء رجل وادعى ديناً على الميت  
 فقضى الوصيان دينه بغير حجة ثم شهدا بالدين عند القاضي لا تقبل شهادتهما ويضمنان  
 ما دفعا إلى المدعي لغرماء الميت ولو شهدا له أولا ثم أمرهما القاضي بأداء الدين فقضاياه  
 لا يلزمهما الضمان وكذا لو شهدا الوارثان على الميت بدين جازت شهادتهما ما قبل الدفع ولا  
 تقبل بعد الدفع ٩ وصي الميت إذا قضى دين الميت بشهود جاز ولا ضمان عليه لا حد وإن  
 قضى دين البعض بغير أمر القاضي كان ضامنا لغرماء الميت وإن قضى بأمر القاضي دين  
 البعض لا يضمن والغريم الآخر يشارك الأول فيما قبض ١٠ رجل أوصى إلى رجلين فمات أحد  
 الوصيين وأوصى إلى صاحبه جاز ويكون لصاحبه أن يتصرف لأن أحدهما لو تصرف بأذن

صاحبه في حياته ما جاز فكذلك بعد الموت وروى انه لا يجوز والصحيح هو الاول **§** رجل أوصى  
الى رجلين فبات وفي يده ودائع للناس فقبض أحد الوصيين الودائع من منزل الميت بغير أمر  
صاحبه أو قبضها أحد الورثة بدون أمر الوصيين أو بدون أمر بقية الورثة فهلك المال في يده  
لا ضمان عليه ولو لم يكن على الميت دين فقبض أحد الوصيين تركه الميت فضاغت في يده  
لا ضمان شيئا ولو قبض أحد الورثة ضمن حصته أصحابه من الميراث إلا أن يكون في موضع  
يخاف الهلاك على المال فلا ضمان استعسانا ولو كان على الميت دين محبط وله عند انسان  
وديعة فدفع المستودع الوديعة الى وارث الميت فضاغت في يده كان صاحب الدين بالخيار ان  
شاه ضمن المستودع وان شاه ضمن الوارث وليس هذا كاختذ المال من منزل الميت ولو كان  
مال الميت في يد غاصب فان أحد الوصيين لا يملك الاخذ من المودع والغاصب الا ان في  
الغصب ان كان في الورثة مأمون ثقة والقاضي يأخذ المال من الغاصب ويدفعه الى الورثة  
وفي الوديعة يترك الوديعة عند المودع **§** وصيانا استأجر أحدهما جالين لحل الجنائز  
الى المقبرة والاخر حاضر ساكت أو استأجر ذلك بعض الورثة بحضرة الوصيين وهما ساكتان  
جاز ذلك ويكون من جميع المال وهو بمنزلة شراء الكفن ولو كان الميت أوصى بالتصدق  
بالحنطة على الفقراء قبل رفع الجنائز ففعل ذلك أحد الوصيين قال الفقيه أبو بكر لو كانت  
الحنطة في التركة جاز دفعه وليس للاخر الامتناع عنه وان لم تكن الحنطة في التركة فاشترى  
أحد الوصيين حنطة فتصدق بها كانت الصدقة عن المعطى قال الفقيه آخذ في هذا يقول  
أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وذكر الناطقي اذا كان في التركة كسوة وطعام ودفع ذلك  
أحد الوصيين الى اليتيم جاز فان لم يكن فاشترى أحد الوصيين والاخر حاضر لا يشتري أحدهما  
الا بأمر الاخر **§** ولو ان ميتا أوصى الى رجلين وقد كان باع عبدا فوجده المشتري بالعبديا  
فردّه على الوصيين كان لأحدهما أن يردا الثمن وليس لأحدهما قبض المبيع من المشتري  
ولأحد الوصيين أن يودع ما صار في يده من تركه الميت ولو ان الميت أوصى بشراء عبد  
وبالاعتاق فأحد الوصيين لا ينفرد بالشراء وبعد ما اشتريا كان لأحدهما أن يعنق **§** رجل  
أوصى لرجل وقال له اعمل برأي فلان فهو على وجهين أحدهما أن يقول اعمل برأي فلان  
والثاني أن يقول لا تعمل الا برأي فلان واختلف المشايخ فيه قال بعضهم في الوجهين الوصي  
هو المخاطب وقال بعضهم في الوجهين جميعا كلاهما وصيانا كأنه أوصى اليهما وقال بعضهم  
في قوله اعمل برأي فلان الوصي هو المخاطب وفي قوله لا تعمل الا برأي فلان هما وصيانا  
واختار الفقيه أبو الميت هذا القول فقال وهو أشبه بقول أصحابنا فأنهم قالوا اذا دخل الرجل  
غيره بالبيع فقال بعه بشهود فباع بغير شهود جاز ولو قال لا تبعه الا بشهود أو لا تبعه الا بمحض  
فلان فباع بغير شهود أو بغير محضر فلان لا يجوز كذا هذا وكذا الوصي الى رجل وقال له اعمل  
بعلم فلان فله ان يعمل بدون علمه ولو قال لا تعمل الا بعلم فلان لا يجوز له ان يعمل بغير علم فلان  
والقنوي على هذا القول **§** رجل أوصى الى رجل وجعل عليه مشرقا عليه ذكر الناطقي

انهم اوصيانا كأنه قال جعلت كإرصين فلا ينفرد أحدهما الا بما ينفرد أحد الوصيين وقال  
الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل يكون الوصي أولى بامساك المال ولا يكون المشرف وصيا وغرة  
كونه مشرفا انه لا يجوز تصرف الوصي الا بعلمه هذه الجملة من قاضي خان **§** وصي القاضي  
كوصي الميت الا في مسائل (الاولى) لو وصى الميت ان يبيع من نفسه ويشترى لنفسه اذا  
كان فيه نفع ظاهر عند أبي حنيفة خلافا لهما وأما وصي القاضي فليس له ذلك اتفاقا لانه  
كالوكيل وهو لا يقد لنفسه كذا في شرح المجمع (الثانية) اذا خص القاضي وصيه فخصص  
بخلاف وصي الميت كالمير (الثالثة) اذا باع من لا تقبل شهادة له لم يصح بخلاف وصي الميت  
وهما في الخلاصة وذكر في تلخيص الجامع استواءهما في رواية في الاولى (الرابعة) لو وصى الميت  
ان يوجب الصغير لحياطة الذهب وسائر الاعمال بخلاف وصي القاضي كذا في القنية  
(الخامسة) ليس للقاضي ان يعزل وصي الميت العدل الكافي وله عزل وصي القاضي كافي  
القنية خلافا لما في البتية (السادسة) لا يملك وصي القاضي القبض الا باذن مبتدأ من  
القاضي بعد الايصاء بخلاف وصي الميت كذا في الخلاصة من المحاضر والسجلات  
(السابعة) يعمل نهي القاضي عن بعض التصرفات ولا يعمل نهي الميت كافي البرازية  
وهي راجعة الى قبول التخصيص وعدمه (الثامنة) وصي القاضي اذا جحد وصيا عند موته  
لا يصير الثاني وصيا بخلاف وصي الميت كذا في البتية قلت ونقلناه عن قاضي خان أيضا فيما  
مر وفي الخزانة وصي وصي القاضي كوصيه اذا كانت الوصية عامة انتهى وبه يحصل  
التوفيق هذه الجملة من الاشياء **§** وذكر شمس الأئمة الحلواني في شرح أدب القاضي اذا  
نصب القاضي وصيا باليتيم الذي لا أب له كان وصي القاضي بمنزلة وصي الأب اذا جعله  
القاضي وصيا عاميا في الأنواع كلها فان جعله وصيا في نوع واحد كان وصيا في ذلك النوع خاصة  
بخلاف وصي الأب فانه لا يقبل التخصيص اذا أوصى الى رجل في نوع كان وصيا في الأنواع  
كلها **§** وصي الأب اذا باع شيئا من التركة فهو على وجهين أحدهما ان لا يكون على الميت دين  
ولا أوصى هو بوصية الثاني ان يكون على الميت دين أو وصى بوصيه في الوجه الاول قال  
في الكتاب الوصي ان يبيع كل شيء من التركة من المتاع والعروض والعقار اذا كانت الورثة  
مغارا اما يبيع ماسوي العقار فلان ماسوي العقار يحتاج الى الحفظ وعسى يكون حفظ الثمن  
له أسرو يبيع العقار أيضا في جواب الكتاب قال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني ما قال في  
الكتاب قول السلف اما على قول المتأخرين لا يجوز للوصي بيع العقار الا بشرائط أن يرغب  
انسان في شرائها بضعف قيمتها أو يحتاج الصغير الى ثمنها لتفقيهه أو يكون على الميت دين  
لا وفاقه الا بشئها أو يكون في التركة وصية مرسلة يحتاج في تنفيذها الى ثمن العقار أو يكون  
يبيع العقار خيرا لليتيم بأن كان خراجها ومؤنتها تر بوعلى غلاتها أركان العقار حافونا أو دارا  
يريد ان ينقض ويتداعى الى الخراب فان وقعت الحاجة للصغير الى أداء خراجها فان كانت  
في التركة مع العقار عروض يبيع ماسوي العقار فان كانت الحاجة لا تندفع بماسوي العقار

مثل القنوي بين الوصيين



حيث يبيع العقار بمثل القيمة أو بفن يسير ولا يجوز بيع الوصي بفن فاحش لا يتغابن الناس في مثله الا في مسألة للوصي ان يبيع باقل من غن المثل وهي ما اذا أوصى يبيع عبده من فلان فلم يرض الموصى له بفن المثل فله الحظ كافي الاشياء وكذا لو اشترى الوصى لليتيم لا يجوز شراؤه بفن فاحش هذا اذا كانت الورثة كلهم صغارا فان كان الكل كبارا وهم حضور لا يجوز بيع الوصى شيئا من التركة الا بامرهم فان كان الكبار غيبا لا يجوز بيع الوصى العقار ويجوز بيع مساوي العقار لان الوصى يملك حفظ مال الغائب وبيع العروض يكون من الحفظ اما العقار فهي محفوظة بنفسها الا ان تكون العقار بحال يملك الوصى حيث يبيع بمثله بمثله العروض وان كانت الورثة كبارا كلهم بعضهم غائب والباقي حضور فان الوصى يملك بيع نصيب الغائب فيما سوى العقار لاجل الحفظ عند الكل واذا جاز بيعه في نصيب الغائب فيما سوى العقار جاز بيعه في نصيب الحاضر ايضا عند أبي حنيفة وعند صاحبيه لا يجوز بيعه في نصيب الحاضر هذا اذا لم يكن في التركة دين فان كان عليه دين يستغرق التركة للوصي ان يبيع جميع التركة للدين عروضا كان أو عقارا فان كان قليلا لا يستغرق التركة للوصي البيع بقدر الدين عند الكل واذا ملك ذلك ملك البيع الباقي عند أبي حنيفة وعندهما لا يملك وكذا لو كان في التركة وصية مرسلة فان الوصى يملك البيع بقدر ما تنفذ الوصية عند الكل واذا ملك بيع البعض يملك بيع الباقي عند أبي حنيفة وعندهما لا يملك ولو كان في الورثة صغير واحد والباقي كبار وليس هناك دين ولا وصية والتركه عروض فان الوصى يملك بيع نصيب الصغير عند الكل وملك البيع الباقي في قول أبي حنيفة فاذا باع الكل جاز بيعه في الكل وعندهما لا يجوز بيعه في نصيب الكبار والاصل عند أبي حنيفة انه اذا ثبت للوصي بيع بعض التركة ثبت له ولاية بيع الكل ووصي الاب يكون بمنزلة الاب وكذلك وصي الجد يكون بمنزلة وصي الاب ووصي الجد بمنزلة وصي الجد ووصي القاضى يكون بمنزلة وصي القاضى اذا كان عاما أو أما وصي الام ووصي الاخ اذا ماتت الام وترك ابنها صغيرا أو وصت الى رجل أو مات الرجل وترك أخا صغيرا أو وصى الى رجل لا يجوز بيع هذا الوصى فيما سوى العقار من تركه الميت ولا يملك بيع العقار لانه لا يملك الا الحفظ وبيع مساوي العقار من الحفظ ولا يجوز هذا الوصى ان يشتري شيئا للصغير الا الطعام والكسوة لان ذلك من جلة حفظ الصغير من قاضى خان وصي الاخ والام والعلم لهم بيع المنقول وغيره للدين والباقي لليتيم ثم لو كان له أب حاضر أو وصيه أو وصيه أو أب الاب فليس لوصي الام تصرف فيما تركته الام ولو لم يكن أحد منهم فله الحفظ وبيع المنقول من الحفظ وليس له بيع عقاره ولا ولاية الشراء على التجارة الا شراء ما لا بد منه من نفقة أو كسوة وما ملكه اليتيم من مال غير تركته أمه فليس لوصي أمه التصرف فيه منقولا أو غيره والاصل فيه ان أضعف الوصيين في أقوى الحالين كأقوى الوصيين في أضعف الحالين وأضعف الوصيين وصي الام والاخ والعلم وأقوى الحالين حال صغر الورثة وأقوى الوصيين

وصي الاب والجد والقاضى وأضعف الحالين حال كبر الورثة ثم وصي الام حال صغر الورثة كوصي الاب في حال كبر الورثة عند غيبة الورثة فله وصي يبيع منقوله لا عقاره كوصي الاب حال كبرهم من القصولين وإذا مات الوصى فأوصى الى رجل فان قال للذي أوصى اليه جعلته وصيا في مالي ومال الميت الاول يكون وصيا في التركةين عندنا وان قال جعلته وصيا في تركتي فهو وصي في التركةين عند أبي حنيفة وقالاهو وصي في تركته نفس الوصى دون الوصى الاول من قاضى خان ولا يجوز للام ان تصرف في مال الابن هذه في اللقيط من الهداية والاخ لا ولاية له في المال وملك قسمه الصداق ضرورة هذه في القسمة منها وفي القسمة دفعت أم اليتيم ثوره الى رجل يروضه بجانبها فهلك في يده لم يضمن لان رياضة ثوره تقع محض له انتهى الوصى لو باع من لا تجوز شهادته له بمحابة قلبه لم يجز ولو بملك قيمته جاز من القصولين الجد الفاسد من ذوى الارحام ليس كاب الاب ولا يملك التصرف في مال الصغير هذه في الفرائض من الاشياء رجل مات ولم يوص الى أحد فباعت امرأته دارا من تركته وكفنته بغير اذن سائر الورثة فالبيع في نصيبها جائز ان لم يكن على الميت دين محبط وبعد ذلك ينظر ان كفنت بكفن مثله ترجع في مال الميت وان كفنته بأكثر من كفن المثل لا ترجع ولا ترجع بقدر كفن المثل أيضا وان قال قائل انه ارجع بقدر كفن المثل فله وجه وكفن المثل ثبابة لزوج العيدين وما يوافق هذا من الخلاصة إذا مات الرجل وترك أولادا صغارا أو أباً ولم يوص الى أحد كان الاب بمنزلة الوصى في حفظ التركة والتصرف فيها أي تصرف كان فان كان على الميت دين كنصر فان الاب جد الصغار لا يملك بيع التركة لقضاء الدين وكذا الرجل اذا أذن لابنه الصغير وهو الذي يعقل البيع والشراء فتصرف الابن وركبته الديون ثم مات الابن وترك أما فان الاب لا يملك التصرف في تركته لقضاء الدين وصي الميت اذا باع التركة لقضاء الدين والدين محبط جاز بيعه عند أبي حنيفة رحمه الله ولا يجوز عندهما وان لم يكن في التركة دين ولكن في الورثة صغير فباع الوصى كل التركة نفذ بيعه في قول أبي حنيفة فرق أبو حنيفة رحمه الله بين الوصى وأب الميت لو وصى الميت أن يبيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصية وأب الميت وهو جد الاولاد الصغار ليس له ان يبيع التركة لاجل قضاء الدين على الاولاد الصغار لولده قال شمس الاثمة الحلواني هذه فائدة تحفظ عن الخصاص وأما محمد رحمه الله أقام الجد مقام الاب قال في الكتاب اذا مات الرجل وترك وصيا وأبا كان الوصى أولى من الاب فان لم يكن له وصى فالاب أولى ثم ثم الى ان قال فوصي الجد ثم وصي القاضى قال شمس الاثمة الحلواني بقول الخصاص يفتى صغير ورث مالا وله أب مسرف ومبذر مستحق للعجز على قول من يجوز الحجر لا تثبت الولاية في المال لابن إذا دفع الوصى الى اليتيم ماله بعد بلوغه فاشهد اليتيم على نفسه أنه قبض منه جميع تركته والده ولم يبق له عنده من قليل ولا كثير الا استوفاه ثم ادعى في يد الوصى شيئا وقال هو من تركته والذى أقام البينة قبلت بيته رجل اشترى لنفسه من مال ولده

الصغير جازو يصير قابضاً وعن محمد أنه لا يصير قابضاً بهذا القدر إلا أن يشتري لانه شيئاً بعمال  
الصغير عليه وأجمعوا على أن الأب لو وهب لانه الصغير شيئاً وقال قبضت هذا لاني فانه  
يصير قابضاً لانه من قاضي خان **§** لو كان للصغير دين على أبيه فأنفق عليه لا يبرأ قضاء إلا  
إذا شهد فقال شريعتي لولدي لا قضى عنه من دين له على والمديون لم يصدق في الاداء وكذا لو  
ألبسه من ثوبه أو أطعمه من خبزه من دين له عليه **§** يجوز للأب شراء مال طفله لنفسه بغير  
غيره لا بفاحش ولم يجوز للوصي ولو بمثل قيمته ولو باكثر جاز خلافاً لمحمد ويصح للأب بيع ماله من  
ابنه ولو لم يضر ولم يجوز للقاضي بيع مال اليتيم من نفسه إذا الجواز من القاضي على وجه الحكم  
ولا يجوز حكمه لنفسه وروى عن عثمان رضى الله عنه أنه رأى ابلاً من الصدقة فأعجنه  
فأقامها في السوق فأخذها باقضى ثمن بالغ فباع عليه عبد الرحمن وقال هل رأيت عمر صنع من  
ذلك شيئاً وكان هذا أول أمر عيب على عثمان وفيه ل عدم جواز بيع القاضي مال اليتيم من  
نفسه محمول على قول محمد وأما على قول أبي حنيفة فينبغي أن يجوز رد كرفي موضع من المنتقى  
أن يبيع القاضي مال اليتيم لنفسه كشرائه الوصي لنفسه حتى لو رفع إلى قاض آخر نظر فلو خيرا  
أجازه وكذا لا يجوز بيع القاضي ماله من يتيمة وكذا تزويج اليتيمة من نفسه أو من ابنة لا يجوز  
بجملته ما شرأه من رصيه أو باعه من اليتيم وقبل رصيه فانه يجوز ولو رصيا من جهة هذا  
القاضي وفي الزيادات يجوز بيع القاضي مال أحد اليتيمين من الآخر لا يبيع الوصي  
بالاجماع وفي فتاوى رشيد الدين جاز للأب لا للقاضي بيع مال أحد الصغيرين من الآخر  
**§** يبيع الأب مال طفله من الأجنبي على ثلاثة أوجه فإن الأب إما عدل أو مستورا لحال أو  
فاسق فجاز في الأولين فليس له نقضه بعد بلوغه إذا لم يشفقه ولم يمارض هذا المعنى معنى آخر  
فكان هذا البيع نظراً وفي الوجه الثالث لم يجوز بيع عقاره فله نقضه وفيما يجوز له بيعه لو قال  
الأب بعد بلوغه ضاع عنه أو أنفقته عليه وذلك نفقة مثله في تلك المدة صدق **§** الأم لو باعت  
مال صبيها أو متاع زوجها بعد موته وزعمت أنها وصيته ولزوجهها صغار ثم قالت لم أكن وصية لم  
تصدق على المشتري وبوقف بيدها إلى بلوغ الصغار فبعدها لوصدقوها أنها وصية جازية بها والى  
بطل ولو مر قرن المشتري أرضاً شرأها لا يرجع على المرأة بشئ ولو ادعى الصبي قبل بلوغه  
أنه لم تكن وصية لم يسمع (٣) لو ما ذونا في التجارة فلو عجز عن استرداد الأرض تضمن المرأة على  
الرواية التي تضمن الغاصب قيمة العقار ببيع وتسلم ولو باع الأب ماله من ولده لا يصير قابضاً  
لولده بمجرد البيع حتى لو هلك قبل التمكن من قبضه حقيقة يملك على الولد ولو شري ماله ولده  
لنفسه لا يبرأ عن الثمن حتى ينصب القاضي وكيلاً لولده يأخذ الثمن حتى يرد على الأب يتيمة  
البيع بقوله بعث هذا بكذا من ولدي ولا يحتاج إلى قوله قبلت وكذا الشراء ولو وصي بالمال  
يجوز في الوجهين ما لم يقل قبلت **§** وصي أو أب باع مال صبي من أجنبي فبلغ حقوق العقد ترجع  
إلى العاقد وكذا لو شرأ الأب لنفسه فبلغ ترجع العهدة من قبل الولد إلى أبيه من الفصولين

(٣) قوله ولم يسمع الذي في جامع الفصولين يسمع بدون لم يخرره

**§** وصى أخذاً أرض اليتيم من أرملة قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل أن شرط البذر على  
اليتيم لا يجوز لأن الوصي يصير مؤاجراً نفسه من اليتيم فلا يجوز في قياس قول أبي حنيفة إلا  
أن يكون خير اليتيم وإن كان البذر من الوصي كانت من أرملة وعند أبي حنيفة المزارعة  
فاسدة **§** لو زرع الوصي بذراً ليتيم وأشهد عند زرعه أنه استقرض بذره واستأجر الأرض  
لنفسه فلو خير اليتيم جعلت الأجرة ومثل البذر له والزرع للوصي ولو كان الزرع خيراً جعل  
الزرع لليتيم ولو استقرض بذره وزرعه في أرض نفسه فالزرع للوصي يصدق أنه زرعه لنفسه  
وكذا لو زرع بذره لنفسه في أرض اليتيم أمال الزرع بذراً ليتيم في أرض اليتيم فلو فيه ربح لم يصدق  
أنه زرعه لنفسه ولا يضمن الوصي بخلاف ماله بعمال اليتيم وله أن يخطط طعامه بطعامه ويأكل  
بالمعروف من الفصولين وفيه أيضاً بعد ثلاثة أوراق ولا يضمن الوصي بموته بمجهلاً ولو خطط  
بعماله فضايع ضمن وقبل لا يضمن ومشي عليه في الاشياء حيث قال والوصي إذا خطط مال اليتيم  
بعماله فضايع لا يضمن انتهى وكذا القاضي إذا خطط مال الصغير بعماله لا يضمن كافي انعماد به  
ذكره في مشغل الهداية **§** ليس لوصي الأيتام أن يخطط ما ورثوا من مورث واحد أو أكثر  
**§** لا يضمن الوصي ما أنفق في المصاهرات بين اليتيمة أو اليتيم وغيره في ثياب الخاطب أو  
الخطيبة والضباقات المعتادة والهدايا المعهودة في الاعياد وغيرها من مال اليتيمة واليتيم مما  
هو متعارف وإن كان له منها بد **§** لو خطط الوصي النفقة المفروضة للصبي في ماله يجوز أن  
كان خير اليتيم اذن القاضي فيه أو لم يأذن ولو وصي الأيتام أن يخطط نفقتهم فينفقها عليهم جملة  
إذا كان ذلك أنفع لهم اتحد ورثهم أو اختلف **§** وصي ينفق على الصبي من مرقته وخبزه  
حتى بالغ فوضع ذلك عليه ليس له ذلك إلا إذا كان أنفق عليه ليرجع عليه **§** وصي أنفق من  
مال نفسه على الصغير ولم يشهد بالرجوع وقت الاتفاق فله أن يرجع عليه ولو كان المنفق أباً لم  
يرجع وفي المحيط في الوصي اختلاف **§** استدان الوصي على الصبي بأذن الحاكم ولم يكن له مال فله  
أن يرجع عليه إذا صار له مال والدان يرجع على الوصي وكذا الاستقراض له وإن لم يكن بأذن  
الحاكم **§** في يد الأب تركه أم الصغير ادعى الأب بعد بلوغ الصغير أنه أنفق عليه نصيبه في صغره  
لا يصدق إلا إذا كان أشهد **§** أب أو وصي قال بعد بلوغ الصغير أني بعت أرضه وأنفقت ثمنها  
عليه قال الديري صدق في الهالك وبه أخذ أبو ذر والشيخ البقال يصدق قوله بعت داره أو  
القاضي إذا لولاه **§** أنفق مهر زوجته على أولاده الصغار بعد موتها لا يصدق إلا بينة  
**§** أنفق الوارث الكبير على الصغير نصيبه من التركة بغير إذن القاضي لا يصدق أبو حامد  
يصدق في نفقة مثله ولا يحتاج فيه إلى إذن القاضي قال رحمه الله والمختار ما في وصايا المحيط  
ابن معاعة عن محمدات عن ابنين كبير وصغير وألف درهم فأنفق الكبير على الصغير خمسمائة  
منها نفقة مثله فهو ومتطوع في ذلك إذا لم يكن وصياً ولو كان المشترك طعاماً أو ثوباً فاطعمه الكبير  
الصغير أو ألبسه فاستحسن أن لا يكون على الكبير ضمان وعن أبي يوسف مات وترك طعاماً  
ودقيقاً وسمناً والورثة صغار وفيهم امرأه استحسن أن يأكلوا ذلك بينهم ويأخذ الكبير حصته



وما أنفق الكبار على أنفسهم وعلى الصغار بغير أمر القاضى أو الوصى فهو خاصة الصغار  
قال رضى الله عنه والمختار للفتوى ما مر عن محمد بن القنية رحمه الله لا يضمن الوصى ما أنفق على  
وليمة ختان اليتيم إذا كان متعارفا لا يسرف فيه ومنهم من شرط اذن القاضى وقيل يضمن  
مطلقا كذا فى غصب اليتيم رحمه الله لا يملك القاضى التصرف فى مال اليتيم مع وجود وصيه وإن كان  
منصوبه كفى بيوع القنية رحمه الله للوصى اطلاق غريم الميت من الحبس إن كان معسرا إلا أن  
كان موسرا من الاشياء رحمه الله استهلك مال اليتيم قال أبو القاسم يخرج من الوصاية ويجعل غيره  
وصيا فيدفع الضمان اليه ثم يقبضه منه الوصى وعن أبي نصر الدوبسى إذا باع وصى القاضى  
ميراثا لليتيم وقبض الثمن وصرفه الى حاجة نفسه ثم إن الوصى ينفق على اليتيم ويطعمه مع  
سائر عياله على قدر الدين لليتيم عليه قال هذا كبيرة لا تحمل له استهلاك مال اليتيم ولا يقطع عنه  
الدين بهذا الطعام وعن محمد إذا أخذ الوصى مال اليتيم وأنفقه فى حاجة نفسه ثم وضع مثل  
ذلك لليتيم لا يبرأ إلا أن يكبر اليتيم فيدفع اليه المال وعن ابن مقاتل لا يجوز للوصى أن يقبض  
ذلك من مال اليتيم فإذا أراد أن يبرأ استأجر اليتيم ما يجوز شرعا لليتيم ثم يقول للشهود كان  
لليتيم على كذا فاني أنا اشتري هذا المال له فيصير قصاصا ويرأى من الدين وقال بعضهم  
لا يبرأ حتى يحضر الى القاضى فيخبره بما فعله فيضمنه القاضى فيئذ يبرأ فان لم يجد قاضيا أو  
يخاف من القاضى على المال فيئذ يشتري طعاما أو ثوبا لليتيم من مال نفسه رحمه الله رجل أوصى  
الى رجلين أن يشتريا له من ثلث ماله عبدا بكذا درهما ولا أحد الوصيين عبد قيمته أكثر مما  
سمى الميت الموصى فأراد أحد الوصيين أن يشتري هذا العبد بما سمي الموصى قال أبو القاسم  
إن كان الموصى فوض الامر الى كل واحد منهم ما جاز شرعا هذا الوصى من صاحبه وإن لم يفعل  
ذلك فباع صاحب العبد عبدا من أجني وسلمه اليه ثم يشتريان جميعا للميت فهذا أصوب  
رحمه الله وصى باع من تركه الميت لافاد وصيه الميت فخذ المشتري الثمن فحلفه الوصى فخاف  
والوصى به لم أنه كان كاذبا في عينه فان انقضى يقول للوصى إن كنت صادقا فخذ  
البيع بينكما فيجوز ذلك وإن كان عليه قبا بالخطر وانما يحتاج الى فسخ الحاكم لان الوصى لو عزم  
على ترك الخصومة كان فسخها بعبارة نزلة الاقالة فيلزم الوصى كالتوق بالاحقية واذا فسخ  
القاضى لم تكن الاقالة فلا يلزم الوصى رحمه الله امرأة قالت لزوجها في مرض موته الى من تسلم أولادى  
فقال الزوج البك وأسلمك الى الله تعالى قال نصير نصير المرأة وصيا للأولاد رحمه الله وصى شهد  
عنده عدلان لهذا الرجل على الميت ألف درهم حكى عن أبي سليمان الجرجاني أنه قال يبع  
الوصى إن يدفع اليه المال وإن خاف الوصى الضمان على نفسه وسعه أن لا يطعمه قبل أن  
كان مال المدعى جارية بعينها يعلم الوصى أم الممدعى وإن الميت كان غصبها منه فان الوصى  
يدفعها الى المغصوب منه لأنه لو منع بصير غاصبا ضامنا من قاضى خان رحمه الله الوارث إذا تصدق  
بثلث الموصى به لفقرا وهناك وصى لم يجز يأخذ الوصى الثلث مرة أخرى ويتصدق به كما  
فى القنية ذكره فى الاشياء رحمه الله لو اتخذ أحد الورثة دعوة من التركة حال غيبه الآخرين وأكله

الناس ثم قدم الباقيون وأجازوا ما صنع ثم أرادوا ضمان ما أنفق لهم ذلك ألا ترى أن من أنفق  
مال إنسان ثم قال المالك رضى الله عنه ما صنعت أو أجزت ما صنعت لا يبرأ منه رحمه الله أحد ورثة الميت إذا  
استوفى من المديون حصته وهلك في يده فلا ورثة الآخرين إن يضمنوه حصتهم لان لهم حق  
المشاركة معه قيل إذا بئس القبض باذن الشرع فلنا لا يضمن بالقبض وانما يضمن بالاستهلاك  
كذا قال القاعدى وفيه نظر لانه قال فى الوضع هلك ولم يقل استهلك فلا يصح الجواب من  
أوائل كتاب الدعوى من البرازية وفى الخلاصة مديون الميت إذا دفع الدين الى وصى الميت  
يرأى لو دفع الى بعض ورثة الميت يبرأ بحصته انتهى رحمه الله أوصى الى وارثه أن يصرف ثلث ماله  
الى المساكين وأمواله عارقله أن يدفع القيمة من مال نفسه ويستبقى الاعيان لنفسه ولو  
أوصى بمائة لرجل بعينه فباعه الوصى شيئا من مال اليتيم بمائة أو صالحة على ثوب قليل  
القيمة أو منها جاز ولو حط الموصى به البعض وأخذ البعض جاز ولو كانت الوصية للمساكين  
بمائة فصالح الوصى ثلاثة منهم بمائة لم يجز قياسا وله أن يرد العشرة وفى الاستحسان  
يجوز لهم العشرة ويؤدى لهم الوصى تسعين الى المساكين ولو صالحتهم على ثوب قليل القيمة  
لم يجز وله أن يأخذ الثوب منهم رحمه الله أوصت بثلاث ماله الى مصارف معينة ونصبت وصيا وماتت  
ووارثها غائب فليس للوصى أن يخرج الثلث الى مصارفه الا فى المكمل والموزون من القنية  
رحمه الله أوصى الى مساكين الكوفة فصرفه الوصى الى غيرهم يضمن كذا فى البرازية ذكره فى  
مشكل الهداية رحمه الله الأب إذا كان محتاجا لابس أن يأكل من مال الصغير على قدر حاجته  
ولا يكون مضموما والوصى ليس له ذلك وإن كان محتاجا الا إذا كانت له أجرة فى ذلك فبأكل  
قدر أجرته من الفصولين رحمه الله القاضى إذا نصب وصيا فى تركه أيتام والتركة ليست فى ولايته  
أو كانت التركة فى ولايته ولا يتام لم يكونوا فى ولايته أو كان بعض التركة فى ولايته والبعض  
لم يكن فى ولايته قال شمس الأئمة الخوافى يصح النصب على كل حال ويصير الوصى وصيا فى  
جميع التركة أيتاما كانت التركة ولا يشترط كون التركة فى ولايته وكان ركن الاسلام السعدى  
يقول ما كان إبناء التركة فى ولايته يصير وصيا فيه وما لا فلا وقيل يشترط لصحة النصب كون  
اليتيم فى ولايته ولا يشترط كون التركة فى ولايته قال ورأيت بعض المشايخ رحمهم الله يقول إن  
القاضى إذا نصب وصيا فى تركه ليست فى ولايته لا يجوز وعوفى مشايخ مرو رحمه الله الغريم إذا  
أثبت الدين على أحد الورثة يبيع الحاضر نصيبه ويقضى بالخصم وليس له ولايته يبيع نصيب  
غيره ليقضى الدين لان ذلك ملك الوارث الآخر رحمه الله ادعى على الميت ديناً والورثة الكبار غيب  
والصبي حاضر بنصب القاضى عن الصغير وكلا يدعى عليه وإذا قضى على الوكيل يكون  
قضاء على جميع الورثة غير أن الغريم يستوفى دينه من نصيب الحاضر إذا لم يقدر على نصيب  
الكبار فإذا حضر الكبار يرجع بذلك عليهم لان الدين مقدم على الميراث وإذا كان على الميت  
دين فممن الوصى بعض التركة عند بعض الغرما وأنفق على الصغير لا يرجع عليه بعد  
البلوغ رحمه الله رجل استباع مال اليتيم من الوصى بالف وأخرب بالف ومائة ولكن الأول أملا من

الثاني يبيعه من الاول وكذلك استأجر رجل مال اليتيم ثمانية والاخر يستأجر بعشرة  
والاول أملا يؤجر من الاول إذا كان للصغير دين فصالح أبوه أو وصيه على بعض وحط عنه  
ان كان الدين وجب بمقالة الاب أو الوصي يصح الحط عند أبي خنيفة ومحمد ويضمن كالوكيل  
إذا أبرأ الثمن على المشتري وان لم يكن بمقالته لا يصح لانه متبرع والقاضي اذا أنكر دين اليتيم  
فان لم يكن الوصي تولى العقد لا يجوز تأخيرها وان كان قد تولاه يجوز عند أبي خنيفة ويضمن  
الوصي اذا باع شيئا بأكثر من قيمته ثم أقال البيع لا يصح إذا اشترى الوصي شيئا للصغير ثم  
قال بنظر ان كان ينظر لليتيم جاز والا فلا رجل أمر بان يتصدق بالقد درهم فتصدق الوصي  
بقيمتها من الدنانير ليس له ذلك وكذلك الوصي ان يتصدق عنه بهذا الثوب ليس للوصي ان  
يسكه للورثة ويتصدق بقيمته ولو أوصى بهذا الثوب كان للوصي ان يبيعه ويتصدق بثمنه  
كذا في مشتمل الهداية نقلا عن الفصول العمادية لا يصير الاب غاصبا بأخذ مال ولده وله  
أخذه بغير شيء لو محتاجا والا فلا أخذه لحفظه فلا يضمن الا اذا أنفقه بالحاجة لو كان الاب  
في فلاة وله مال فاحتاج الى طعام ولده أكله بقيمته لقوله عليه الصلاة والسلام الاب أحق  
بمال ولده اذا احتاج اليه بالمعروف وله ان يتناوله بغير شيء لو فقير او لا بقيمته لا ينبغي  
للقاضي ان يبيع عقار المفقود ولا مالا يفسد به يعال في النفقة ولا في غيرها وله بيع سريع  
الفساد وصرف غنمه الى نفقة الاقارب وأما بيعهم لفسقهم فاجعوا على المنع في عقاره ولو  
منقول لا غير جنس فهم أجعوا على منع غير الاب وصح للاب عند أبي خنيفة بيع منقول  
ابنه الكبير الغائب للنفقة لا عند همار الام كسائر الاقارب في هذا وأجعوا على ان للاب  
بيع عقار الصغير غير في نفقة نفسه وذكر في شرح الطحاوي ان يبيع الزيادة على النفقة من  
منقول ابنه الكبير الغائب لا يجوز عند أبي خنيفة أيضا والاب يملك بيعه لدين سوى  
النفقة كذا في الفصولين وفي الهداية من النفقات لا يملك الاب البيع في دين له سوى  
النفقة وكذا الام لا يملك في النفقة ولا ولاية لغير الاب من الاقارب أصلا في التصرف في  
حالة الصغير ولا في ماله للحفظ حالة الكبر وان كان للاب الغائب مال في يد أبويه وأنفق ماله  
لم يضمن وان كان في يد أجنبي فاتفق عليها بغير اذن القاضي ضمن واذا ضمن لا يرجع على  
القابض انتهى وصي الميت اذا أراد قضاء ديون الميت من التركة ويخاف ان يظهر غريم  
آخر فيضمن نصيبه فان التركة اذا كانت من جنس حق الغريم الذي يظهر يضمن قدر  
ما نصيب هذا الغريم الذي يظهر ولو كانت التركة عروضا وباع الوصي من الاجنبي وأخذ  
الثمن وأخذ دين الغرماء كذلك يكون فالحيلة في ذلك ان يبيع من الغرماء شيئا من التركة  
بديونهم اذا كانت التركة عروضا حتى لو ظهر غريم آخر لا يضمن الوصي للوارث ان يخاصم  
غرماء الميت بالدين اذا كان للميت عليه دين سواء كان على الميت دين أو لم يكن وهل له  
ان يقبض بنظر ان لم يكن على الميت دين يقبض سواء كان للميت وصي أو لم يكن وان  
كان على الميت دين يخاصم ولا يقبض بل يقبض الوصي واذا أدى مديون الميت الى وصي

الميت يبرأ أصلا ولو لم يكن وصي فدفع الى بعض الورثة يبرأ عن نصيبه خاصة روى  
هشام عن محمد انه قال قال أبو خنيفة وأبو يوسف غف من مات وله غلام قد كاتبه على ألف  
درهم وعلى الميت دين ألف فقضى المكاتب للغريم قضاء عماله على مولاه بغير أمر الوصي ففي  
القياس باطل وان لا يعتق المكاتب حتى يعتقه القاضي لكنا ندع القياس واعتق المكاتب  
بإداء المال للغريم الوارث لا يملك بيع التركة المشغولة بالدين المحيط الارضا الغرماء حتى لو باع  
لا ينفذ وكذا المولى لو جرح على العبد المأذون وعليه دين محيط ليس للمولى ان يبيع هذا العبد  
ولا ما في يده انما يبيعه القاضي الوارث في التركة المستغرقة بالدين لو قضى للغرماء الدين فاذا  
قضى من مال آخر لا يصير متبرعا بل يصير التركة مشغولة بدينه لا يملكها الوارث من الصغير  
وإذا باع الوصي عبدا من التركة بغير محض من الغرماء فهو جائز لانه قائم مقام الوصي ولو  
تولى حيا بنفسه يجوز بيعه بغير محض من الغرماء وان كان في مرض موته فكذا اذا تولاه من  
قام مقامه كافي الهداية وفي الوجيز عن المنتقى للوصي ان يتصرف في مال الميت بدون رضا  
الغرماء انتهى إذا كان للميت رديعة عند رجل فأمر الوصي المودع ان يقرضها أو يهبها أو  
يسلفها ففعل المودع ذلك فالضمان على المودع ولم يكن على الوصي ضمان كذا في العمادية  
ذكره في مشتمل الهداية وفي الفصولين اذا غاب الوصي فباع بعض الورثة بعض تركته بدين  
مورثه أو وصاياه فسد البيع لا الوصي القاضي وهذا الموضع غرقه والانفذ تصرفه في حصته الا  
ان يكون المبيع بيتا معينا من الدار وما أشبهه ولو أخذ بعضهم عينا من التركة لم يضمن من ماله  
دينا على مورثه ورضي به الباقي لم يجز الا برضا غرمائه لو دينه مستغرقا ولا جاز ويكون من  
باقيهم يباع الانصبا ثم انتهى اقرار الوصي على الميت بدين أو عين أو وصية باطل صلح  
الوصي مع المدعي عليه على أقل من الحق لم يجز لو مضى بيا عليه أو قرأه أوله عليه بينه  
والاجاز وجاز صلحه مع المدعي لوله بينه أو علم القاضي ولم يفحص الغبن والا لا لوله دين ثابت  
فصالح أبوه أو وصيه صح لو يبيع الغبن لا بفاحشه ولو كانت الورثة صغارا وكبارا ودعواهم  
في دار وصالح وصيهم يبيع الغبن جاز عند أبي خنيفة في نصيب الكل وقال لا يجوز الا في نصيب  
الصغار ولو كان كبارا لم يجز صلحه الا اذا كانوا غيبا صح في العروض لا في العقار ولو كانهم  
صغارا فادعى رجل في دارهم وصلحه الوصي على مال جاز يبيع الغبن لوله بينه والا لا ولم يذكر  
فيه ان البيعة قامت عند القاضي أو عند الوصي فلو قامت عند القاضي فلا مرية في صحة صلحه  
ولو عند الوصي خاصة اختلف فيه وعن شذاد لو ادعى على الميت ديننا وعرفه القاضي باقرار  
الميت أو بشهادة كان له ان يقضى دينه وعن خلف لو ثبت عنه باقراره فانه يقضى لولو  
بشهادة وعن ابن أبيان لا يقضى في الوجهين فكذا هنا يخرج على هذا الاختلاف بحسب  
الاقرار عند الوصي أو الشهادة ويؤيد قول خلف ما ذكر ان رجلا اذا أقر عند رجل ان قد  
أخذت من أبيك شيئا فلا يثبته أخذ ذلك الشيء كالموعين ولو شهدوا عنه انه قد أخذ من أبيك  
ليس له أخذه مالم يقض القاضي وكذا لو عاين الولى قتل رجل مورثه حل له قتله لا لو شهدوا



عنده ما لم يحكم به الحاكم كذا هذا ولم يجز صلح الأم على الصبي وكذا صلح الاخ والعمة ووصي  
 أم وأخ وعم لم يجز الا في المنقول اذ لهم ولا به الحفظ ويحتاج اليه المنقول لا العقار واما اب  
 الاب فلا ولاية له مادام الاب حيا فموتته يحول اليه لو لم يكن للاب وصي فيصح صلحه كالب ولو  
 احتال الوصي بماله صح لو املا لا لومته هذا اذا وجب بمداينة الميت فلو وجب بمداينة  
 الوصي جاز الاحتيا لولم يكن املا من الاول ولو كان اقل من صح احتياله اذ اتولى العقد  
 ويضمن عند أبي حنيفة واما قالته فتصح لانها كثره وفي فوائد صاحب المحيط شري  
 له وصيه ثم اقال صح لو نظر له والا فلا ولا رواية فيه والرواية ان الاب لو اقال البيع صح لو  
 خير اذا اقال النوع تجارة والاب يملك هذه الجملة من الفصولين لو باع الوصي رفيق الميت  
 المديون للغرماء وقبض الثمن فضا عنده اموال المبيع في يده فالمشتري يرجع بالثمن على  
 الوصي ويرجع الوصي به على الغرماء ولو استحق العبد ويرجع المشتري بالثمن على الوصي لم  
 يرجع الوصي بالثمن على الغرماء الا ان يكون الغرماء امر به بالبيع بان قالوا بيع عبد فلان هذا  
 فانه يرجع بالثمن عليهم الا ان يكون الثمن أكثر من دينهم فلا يرجع بالزيادة عن دينهم وكذلك  
 لو قال الغرماء بيع رفيق الميت واقض ديننا لم يرجع بالثمن عليهم والورثة الكبار كالغرماء في ذلك  
 فيما اذ باع الوصي القن ولادين في التركة وان كانوا اصغارا لم يرجع عليهم في الاستحقاق بالثمن  
 من الوجيز قال في الفصولين امر به ببيعه أو لم يأمر به ولو باعه القاضى للغرماء فضا عنه ثم  
 استحق رجوع بثلثه على الغرماء ولو لم يأمر به القاضى لانه اذا باع للغرماء فكان الغرماء ولو  
 البيع بانفسهم وفيه مات ولم يترك الا فضا باع وصيه بلا أمر القاضى ثم استحق وضاع عنه قال  
 محمد لا يرجع على الغريم الا اذا قال له الغريم به واقض ولو كانا غريمين أحدهما غائب فخر  
 الحاضر فباعه الوصي رجوع بثلثه عليهم البيعه له ما وفيه لو باع وصيه فضا بامر الغرماء ولا مال  
 سواه وطلبوا دينهم واستعدوا على الوصي وقضاهم الثمن من دينهم ثم استحق من يد المشتري  
 رجوع المشتري على الوصي وهو يرجع على الغرماء ولو استعدوا عليه الى القاضى فباع القن  
 لدينهم بامر القاضى ودفع ثلثه اليهم بامر القاضى ثم استحق من يد المشتري رجوع المشتري بثلثه  
 على الغرماء انتهى لو غصب الوصي عينا واستعمله في حاجة اليتيم وهلك في يده ضمن  
 الوصي ولو اغتصب عبد الرجل واستعمله في حاجة الصبي وهلك في يده ضمن قيمته لا يرجع  
 بذلك من مال اليتيم الوصي اذا استعار دابة ليعمل بها عملا من أعمال اليتيم فعمل وجاوز  
 الحد الذي ذكر حتى صار مخالفا وطغت فالضمان في مال اليتيم من الخلاصة وفي القنية  
 استعار الوصي ثورا ليكرب أرض اليتيم فكربها ولم يرد به بالليل حتى هلك فضماته في مال  
 الصغير لان المنفعة تعود اليه انتهى اذا كبر الصغار وأرادوا أن يحاسبوا وصيهم ما أنفق  
 عليهم لم ينظر واهل أنفق بالمعروف أم لا وطلبوا من القاضى ان يحاسبه كان للقاضى ان  
 يأمره وكان لهم ان يطالبوه بالحساب لكن لا يجبر على ذلك لو امتنع والقول قوله في الخروج  
 وفيما أنفق بالمعروف ولم يسرف لانه أمين من جهة الميت أو من جهة القاضى والقول قول

الامين مع اليقين فيما جعل أمينا كذا في العمدية ذكره في المشتمل وفي الفصولين عن  
 فوائد نظام الدين (٣) قاضى يكي را وصى كرد بر نارسيده وان وصى مال نارسيده را بروى  
 نفقه كرد و بده وام كرد و بردى نفقه كرد از صبي بعد از بلوغ تواند طلب كردن  
 قال في وكذا الاب لو استقرض وأنفق على صبيه لا يرجع عليه به بلوغه لو أجنبي أنفق  
 على بعض الورثة فقال أنفقت بامر الوصي وأقر به الوصي ولم يعلم ذلك الا بقول الوصي بعد  
 ما أنفق يقبل قول الوصي لو كان من أنفق عليه صغيرا انتهى وصى في يده ألف درهم  
 لاخوين فقال دفعت الى أحدهما نصيبه وكذبه المدفوع اليه فالباقى بينهما نصفان ولا  
 يضمن الوصي رجل مات وترك ابنين صغيرين فلما أدركا طلبا اميراهما فقال الوصي جميع  
 تركة أبيكما ألف وقد أنفقت على واحد منكما خمسة مائة فصدقه أحدهما وكذبه الآخر يرجع  
 المكذب على المصدق بمائتين وخمسين ولا يرجع على الوصي بذلك في رواية عن أبي حنيفة  
 وقال أبو يوسف لا يرجع المنكر على المقر بشئ والقول قول الوصي لانه صدق في نصيب  
 المنكر من الوجيز أقر الوصي انه قبض جميع ما في منزل الميت وذلك مائة درهم وأقام  
 الورثة بينة انه كان في منزله يوم مات ألف لم يلزم الوصي أكثر مما أقر به (٤) أقر الوصي انه  
 قبض كل دين للميت على الناس فجاء غريم وقال دفعت اليك والقول للوصي وكذلك لو قامت  
 بينة لم يغر الوصي منه شيئا أقر الوصي انه استوفى جميع مال الميت ولم يسعه رسكت ثم قال  
 قبضت مائة وقال الغريم كان على ألف قبضتها والقول للوصي مع بينة ولو أقر الوصي انه  
 استوفى جميع ما عليه ثم قال مفسولا وهي مائة يبرأ الغريم ويضمن الوصي للورثة  
 تسعمائة بالجود ولو قال الوصي استوفيت جميع مال الميت وهي مائة موصولا وقال الغريم  
 لا بل كان ألفا يلزمه تسعمائة ولا يصديق الوصي ان جميع ما عليه مائة بخلاف الطاب  
 اذا قال استوفيت جميع ما عليه وهي مائة فلا شئ على الغريم لان الطالب يملك البراء  
 والوصي لا يملك ولو وجب الدين براءة الوصي أو ببيعة مال الورثة فأقر انه استوفى جميع ثلثه  
 وهي مائة وقال المشتري بل كان مائة وخمسين فالقول للوصي ولا يضمن الغريم ولا الوصي  
 شيئا أقر الوصي انه استوفى منه مائة وهي جميع الثمن وقال المشتري الثمن مائة وخمسون  
 فالوصي قبض الخمسين الفضل وكذلك لو باع لنفسه لانه أضاف الاستيفاء الى مائة فلا يكون  
 الخمسون الفضل داخلا تحت البراءة وفي الاول أضاف الاستيفاء الى جميع ما عليه فدخل  
 الكل تحت البراءة هذه الجملة في الاقرار من الوجيز دفع الوصي جميع تركة الميت الى  
 وارثه وأشهد الوارث على نفسه انه قبض جميع تركة والده ولم يبق من تركته قليل ولا كثير  
 الا استوفاه ثم ادعى دارا في يد الوصي انها من تركة والده ولم أقبضها قال في المنتقى أقبل

(٣) نصب القاضى وصيا على صبي فأنفق الوصي مال الصبي عليه وبه دفعا ذالمال استقرض  
 وأنفقه أيضا هل له أن يطلب من الصبي به بلوغه قال لا اه

(٤) راجع الهندية فانه فصل فيها نفقه المأكل مخربا شافيا اه

بينته أقصى بهاله أرايت ان لو قال استوفيت جميع ما تركت والذي من دين على الناس وقبضت  
 كاه ثم ادعى على رجل ديناً لا يبيته ألم أقبل بينته وأقصى له بالدين **§** اذا مات الوصى مجهولاً  
 فلا ضمان عليه وكذا القاضى اذا مات مجهولاً أموال اليتامى عنده من أودعها لا ضمان عليه  
 اذا المودع غيره وللقاضى ولاية الابداع ولو وضع القاضى مال اليتيم في بيته ومات مجهولاً ضمن  
 لانه مودع وكذا الاب اذا مات مجهولاً لامال ابنه لا ضمان عليه وقيل يضمن من الفصولين  
 ومعنى موته مجهولاً ان لا يبين حال الامانة ومعنى ضمانه ان يبرر دينه في تركه كذا في  
 الاشياء من الامانات **§** الاب اذا أبر منزل الصغير بدون أجر مثله لا يجوز اذ ليس له ولاية  
 الحظ هذه في دعوى الوقف من الفصولين **§** رجل أوصى بان يحمل بعد موته الى موضع كذا  
 ويدفن هناك ويبنى هناك رباط من ثلث ماله فمات قال أبو القاسم وصيته بالرباط جائزة  
 ووصيته بالجمل باطلة ولو حله الوصى يضمن ما أتفق في الحمل اذا حله بغير اذن الورثة وان حله  
 باذن الوارث لا يضمن وكذا الوصى به مارة قبره وصيته باطلة وكذا الوصى ان يطبخ قبره  
 أو يضرب على قبره قبسه كانت باطلة ولو أوصى باتخاذ الطعام للمات بعد وفاته ويطعم للذين  
 يحضرون التعزية قال الفقهاء أبو جعفر يجوز ذلك من الثلث ويحمل للذين يطول مقامهم  
 عنده وللذى يجي من مكان بعيد يتوى فيه الاغنياء والفقراء ولا يجوز للذى لا يطول  
 مساقته ولا مقامه فان فضل من الطعام شئ كثير يضمن الوصى وان كان قليلاً لا يضمن وعن  
 الشيخ أبي بكر البلخي ان الابداع باتخاذ الطعام بعد موته للناس ثلاثة أيام باطل **§** وعن نصير  
 رجل قال ادفعوا هذه الدراهم وهذه الثياب الى فلان ولم يقل هي له ولا قال هي وصية له  
 قال هذا باطل لان هذا ليس باقرار ولا وصية **§** لو قال للوصى اشتر عشرة أثواب وتصديقها  
 فاشترى الوصى عشرة أثواب له ان يبيعه او يتصدق بثمنها وعن محمد لو أوصى بصدقة ألف  
 درهم بعينها فتصدق الوصى مكانه من مال الميت جاز وان هلك الولى قبل ان يتصدق  
 الوصى يضمن الورثة مائها وعنه أيضاً لو أوصى بألف درهم يتصدق بها عنه فهلكت الألف  
 بطات الوصية **§** رجل أوصى بان يتصدق بشئ من ماله على فقراء الحاج هل يجوز ان  
 يتصدق على غيرهم من الفقراء قال الشيخ أبو نصر يجوز ذلك كما روى عن أبي يوسف رجل  
 أوصى بان يتصدق على مساكين مكة أو على مساكين الري فتصدق على غير هذا الصنف  
 ان كان الا امر حيا ضمن وروى الحسن عن أبي حنيفة اذا أوصى الرجل لمساكين الكوفة  
 فصرف الى غير مساكين الكوفة يضمن ولم يفصل بين حياة الامر وبين وفاته وعن أبي  
 يوسف في النوادر اذا أوصى وقال تصدق على المرضى من الفقراء فتصدق على الاصحاء  
 أو قال تصدق على النساء فتصدق على الشبان ضمن الوصى في جميع ذلك ولو قال تصدق بهذه  
 العشرة الدراهم على عشرة مساكين فتصدق على مسكين واحد دفعه جاز ولو قال تصدق  
 بها على مسكين واحد فاعطى عشرة مساكين جاز وعن ابراهيم بن يوسف رجل أوصى لفقراء  
 أهل بلخ فلا فضل ان لا يتجاوز بلخ ولو أعطى فقراء كورة أخرى جاز ولو قال عشرة أيام

فتصدق في يوم جاز **§** رجل أوصى بان يفرق ثلثمائة فقير حنطة بعد وفاته على الفقراء ففرق  
 الوصى مائتي فقير حنطة في حياة الوصى قال أبو نصر يغرم الوصى ما فرق في حياة الوصى  
 ويفرقها بعد وفاته بما هو الحال كما حتى يخرج عن الضمان قبل له فان فرق بما هو الورثة بعد وفاته  
 قال ان كان فيهم صغير لا يجوز امرهم وان لم يكن جاز امرهم وان فرق يخرج عن الضمان قال  
 رحمه الله وينبغي ان يصح امر الكبار في حصصهم ولا يصح في حصة الصغار **§** رجل أوصى بان  
 يشتري بهذا الألف ضبيعة في موضع كذا وتوقف على المساكين فلم يوجد هناك ضبيعة هل  
 يشتري الوصى ضبيعة في موضع آخر قال أبو نصر ليس للوصى ان يصرف ذلك الى مرقعة  
 المساجد فان لم يجد الضبيعة في ذلك الموضع يشتري ضبيعة في أقرب المواضع التي سمى ويجعله  
 وقفاً على مامى فان اتلف الوصى هذه الألف يغرم الوصى مثلهما يشتري بها الضبيعة  
**§** الوصى اذا اشترى خبزاً أو حنطة ليتصدق بها على الفقراء فاجر رجل الخبز أو الحنطة على من  
 يكون قال أبو حنيفة رضى الله عنه ان لم يبين الميت لذلك شيئاً يبيع الوصى ثم يحمل ذلك بغير  
 أجر ثم يدفع ذلك اليه على وجه الصدقة وان أمر بان يحمل الى المساجد فلا لاجرة تكون في  
 مال الميت وان أمر الوصى بان يشتري أربعين فقير حنطة بمائة درهم ويتصدق بها على  
 المساكين فمن خصت الحنطة حتى يوجد بمائة سنون فقير قال أبو بكر له ان يشتري بالفاضل  
 حنطة ويتصدق بها ويجوز ان يرد الفاضل على الورثة قال هكذا رأيت عن أبي يوسف  
**§** رجل أوصى ان يعطى ثلث ماله للمساكين وهو في بلد ووطنه في بلد آخر قال يعطى ثلث ماله  
 لمساكين بلده ووطنه فان أعطى مساكين البلدة التي هو فيها جاز أيضاً **§** رجل أوصى بان  
 يطعم عن كفارة عيسته عشرة مساكين فغداهم الوصى فماتوا قال محمد يغذى ويعشى غيرهم  
 ولا ضمان على الوصى **§** رجل أوصى بان يتصدق بثلث ماله فغصب رجل المال من الوصى  
 وانتهك فآراد الوصى أن يجعل المال صدقة على الغاصب والغاصب معسر قال أبو القاسم  
 يجوز ذلك **§** رجل أوصى وقال اعطوا من مالي بعد موتى مساكين مكة كذا فلما مات الوصى  
 توجه الوصى بالمال الى أهل مكة فقالوا لا يزيد وليس له حاجة قال أبو القاسم يرد المال الى  
 الورثة ولو لم يدفعه الى الورثة ثم أتى على ذلك سنة من لاثم طلب المساكين قال أبو القاسم  
 يدفع المال الى الورثة لان المساكين لما ردوا بطات الوصية فصارت ميراثاً **§** رجل دفع  
 المال الى الوصى وأمره بان يتصدق بثلث ماله فوضع من نفسه لا يجوز ولو دفع الوصى الى ابنه  
 الكبير أو الصغير الذي يعقل القبض جاز وان لم يعقل لا يجوز **§** رجل مات وترك ورثة صغاراً  
 وكباراً أيسع الكبار أن يأكلوا من التركة قال نصير سألت بشر بن الوليد عن هذا قال نعم قال  
 نصير قلت لبشر فان كان على الميت ألف درهم دين وترك ما لا يسع الوارث أن يأكل ويأ  
 الجارية اذا كان في غيرها وفاء بالدين قال نعم قلت عن هذا قال ما رأيت أحداً امتنع عن هذا  
**§** رجل مات وعليه دين مستغرق والميت على رجل مال فطلبت ورثته ذلك من المديون  
 وهو يعلم بديون الميت فصالح الورثة عما عليه أو عفا في يده على مال قال بعض مشايخنا يغرم



الوارث لغرماء الميت لان الدين المستغرق يمنع ثبوت المالك للوارث فلا يصح صلح الوارث قبل  
اذالم يثبت المالك للوارث فعلى من يدعى صاحب الدين وعلى من يقيم البيعة قال الفقيه أبو  
الليث على ذي اليد بحضرة الوارث والصحيح ان الوارث يكون خصمه المدين يدعى على الميت  
وان لم يملك شيئاً رجل مات وترك أولاداً صغاراً فجعل القاضي رجلاً وصياً لأولاده الصغار  
فادعى رجل ديناً على الميت أو ودیعة وادعت المرأة مهرها قال أبو القاسم ليس لهذا الوصي  
ان يدفع شيئاً من الدين أو الودیعة مالم يثبت ذلك بالبيعة وأما المهر فان ادعت المرأة مهر مثلها  
يدفع اليها مقرر مهر مثلها ان كان النكاح ظاهراً معروفاً ويكون النكاح شاهداً لها وقال  
الفقيه أبو الليث ان كان الزوج بنياً فإنه يمنع منها مقدار ما جرت العادة بتجسسه ويكون  
القول قول الوارثة في ذلك القدر ويكون القول قول المرأة فيملازاد على المجمل الى غلام مهر  
مثلها رجل مات وأوصى الى امرأته وترك صبياعاً وللمرأة مهر على الزوج قال أبو نصر  
ان كان الزوج ترك من الصامت مهر مثلها كان لها ان تأخذ من الصامت وان لم يكن صامناً  
كان لها ان تبیع ما كان اصلح للبیع وتسوفی مهرها من الثمن فان كان في يد المرأة ألف  
درهم فأخذته بمهرها قالوا كان لها ان تأخذ تلك الدراهم بغير رضا الورثة وبغير علمهم فان  
استخلفت بعد ذلك بالثمن في يدها من تركه الزوج شيء من الدراهم قالوا كان لها ان تخلف ولا  
تأثم لانها أخذت الدراهم بمهرها صارت الدراهم ملكاً لها رجل أوصى الى رجل ولم  
يعلم الوصي بذلك فباع شيئاً من التركة بعد موت الموصي جاز بيعه ويلزمه الوصية ولو أوصى  
الى رجل فقبل الوصية في وجه الموصي فلما غاب الوصي قال الموصي ائتمروا اني أخرجته  
عن الوصية ذكر الحسن عن أبي حنيفة انه يصح اخراجه بخلاف الوكيل لو أخرجه الموكل  
عن الوكالة حال غيبته لا يصح اخراجه في قول أبي حنيفة وقول أبي يوسف يصح اخراجه  
مریض خاطب جماعة فقال لهم افعلوا كذا وكذا بعد موتی فان قبلوا صاروا كلهم أوصياء  
وان سكتوا حتى مات الموصي ثم قبل البعض فان كان القابل اثنين أو أكثر كانوا وصيين  
أو أوصياء ويجوز لهم ما أولهم تنفيذ الوصية وان كان واحداً صار وصياً أيضاً الا انه لا يجوز له  
تنفيذ وصية الميت مالم يرفع الامر الى الحاكم فيقيم الحاكم معه آخر ويطابق له الحاكم ان  
يتصرف بنفسه لان هذا بمنزلة ما لو أوصى الى رجلين فلا ينفرد أحدهما بالتصرف وليس  
للموصي ان يواجر نفسه من مال الیتیم لان تصرف الوصي مع الیتیم اغما يجوز بشرط النظر  
والطهارة ولا نظر للیتیم في هذا لان ما يستحقه الیتیم على الوصي منفعة وما يجب للوصي بحكم  
الاجارة عين والعين خير من الدين وكذا الوارث الوصي شيئاً من متاعه في عمل من عمل الیتیم  
لا يجوز ولو ان الوكيل استأجر الیتیم ليعمل للوصي جاز في قول أبي حنيفة لان ما يجب  
للموصي على الیتیم منفعة وما يجب للیتیم عليه عين وهو الاجر فرقوا بين الوصي وبين الاب اذا  
أجر نفسه من ولده الصغير أو استأجر الصغير لنفسه ذكر القدری انه يجوز وبه أخذ الشيخ  
أبو بكر محمد بن الفضل وذكر القاضي الامام أبو علي السعدي اذا أبرأ الاب أو الوصي نفسه

من الیتیم جاز بالاتفاق والصحيح ما ذكر القدری هذه الجملة من فتاوى قاضي خان من  
مواضع للموصي أخذ الكفيل ورهن بدين الميت لانه توثيق وله ان يرهن مال الیتیم بدين  
على الميت رجل ضمن عن ميت دينه بأمر وصيه فاداه برجع في مال الميت لا الوصي اذ ضمن  
عنه لاعتن الوصي الا انه يجوز أمره في مال الميت فلو كان المأمور خليطاً للموصي استخدت ان  
يرجع في مال الوصي ولو قال الوصي لرجل أضمن أنا وانت عن فلان الميت الذي أوصى الى  
رجل دينه وضمنه على ان كلامهم ما كفيلاً عن الآخر بأمره فلو اداه الوصي برجع في مال  
الميت بنصفه وعلى شريكه بنصفه فيرجع شريكه في مال الميت رجل أنفق على بعض  
الورثة ثم قال انفق بأمر الوصي فأقر به الوصي صدق لو كان من أنفق عليه صغيراً ولو أوصى  
بان يتصدق بمثل القن أو بمثل هذه الدار للموصي أن يبيع ويتصدق بالثمن لا الا بقاء للورثة  
والصدقة بالقيمة من الفصولين لودفع الوصي المال الى الیتیم بعد بلوغه ففيها ضمنية  
ولو لم يحجر عليه هذه في الجرم من الاشياء قال في الوجيز وكذلك لو ادعه اياه أنى رجل  
بمال الى رجل وقال ان فلان مات وأوصى اليك فخذواهم هذه فامرهم ان يضاربها  
وللميت ورثة صغار وكبار فضاع المال وقال الكبار لم يوص اليك فلوله بيعة على الوصاية  
ضمن حصة الكبار لا الصغار وعند أبي حنيفة لا ضمان عليه وان لم يقيم بيعة لم يضمن شيئاً  
من قبل ان أمره ليس بنافذ في المال والذي عمل به ضامن للمال ولا يضمن الاول اذ لم يصل  
اليه ادعى وصي على رجل ديناً للميت فقال المدعي عليه قضيت الميت وبيعتي غيب فقضى  
عليه بدفع الدين فقضيه الوصي وأدى منه الدين وأنفذ وصاياه ودفع ما بقي الى ورائه ثم أقام  
المدعيون بيعة الاداء الى الميت فلو أنفذ وصاياه ودفع دينه بأمر القاضي لم يرجع الغريم على  
الوصي بدين دفعه عن الميت ولا بالوصية ولو فعله بغير أمر القاضي رجع الغريم على الوصي  
بكل ما أداه ورجع الوصي على من دفع اليه للميت ودیعة عند رجل فأقرضها أو وهبها  
بأمر الوصي ضمن المودع لا الوصي اذ لا يملكه الوصي فيبطل أمره فوجوده كعدمه ولو أمره  
بدفعها الى رجل فدفعها لم يضمن اذ للوصي قبضها فله توكيل غيره فقضيه كقبضه مات  
وترك ودائع وأموالاً قبضها بعض ورثته ولم يأمره بقبضها ولا الحاكم لم يضمن استئصال ودينه  
محبط اذ له الحفظ فصرف قبضه الى الحفظ لا الى التملك ولو لم يكن عليه دين ضمن حصته  
باقيم لو كانت التركة في موضع لا يخاف عليها وأما لو يخاف عليها ضمن قيساً الا استصاناً وفي  
شرح الطحاوي ضمن لولادين الا اذا قبضها ضرورة ككون باقيم صغاراً عاجزين عن الحفظ  
فحينئذ لم يضمن ولو كان مال الميت وما عند الميت من الودائع كلها ودیعة عند رجل أردعها  
الميت ودينه محبط بماله أو لادين عليه فدفعها المودع الى بعضهم بلا قضاء ضمن المودع  
والوارث فرق بين هذا وبين ما لو كانت الاموال في منزل الميت فأخذها بعض ورثته ليقضى  
دينه أو أخذ الودائع من منزله ليردها على ملاكها حيث لم يضمن استئصالاً وضمن الاجنبى بكل  
حال الا اذا كان ملقاً على قوارع الطريق فقضيه الاجنبى لا يضمن وللوصي قبض دين الميت

بعد بلوغ ابنه ولو نكح بعد لم يجز قبضه بعد ذلك لو خرج من الوصاية وقبض ديناً لليتيم صح لو  
وجب بعقد الوصي عقد ارجع فيه الحقوق الى العاقد لا للمورث أو وجب بعقد لا يرجع فيه  
الحقوق الى العاقد فلا يبرأ المديون من الفصولين والخلاصة **§** ادعى انه وصي ميت فطلب  
دينه فصدقه الغريم لا يؤمر بدفعه اليه هذه في أحكام الوكلاء منه **§** وفي قضاء الولوالجية  
رجل أوصى الى رجل وأمره أن يتصدق من ماله على فقراء بلدة كذا بمائة دينار وكان الوصي  
بهدم تلك البلدة وله تلك البلدة غريم عليه الدراهم ولم يجد الوصي الى تلك البلدة شيلاً  
فأمر القاضي الغريم بصرف ماله من الدراهم الى الفقراء قال ابن باق عليه وهو متطوع في  
ذلك ووصية الميت قائمة انتهى كذا في الاشياء من قاعدة تصرف الامام على الرعية **§** وصى  
قال لرجل اضمن عن فلان الميت دينه فضمن وأداءه يرجع بما أدى في مال الميت وبأخذه  
الوصي حتى يؤديه اليه من مال الميت ولا يرجع في مال الوصي اذ ضمن عن الميت لا عن الوصي  
الا ان الوصي يجوز أمره في مال الميت ويجب حفظ هذه المسئلة كذا في الفصولين عن المنتقى

### باب السادس والثلاثون في المحجورين والمأذونين **§**

الاسباب الموجبة للمجر ومن انصف بها كان محجوراً من غير ثلثة الصنفين والرقي  
والجنون فلا يجوز تصرف الصبي الا باذن وليه ولا تصرف العبد الا باذن سيده ولا يجوز  
تصرف الجنون المغلوب بحال ومن باع من هؤلاء الثلاثة أو اشترى وهو بعقل البيع  
ويقصده فالولي بالخيار ان شاء أجازته اذا كان فيه مصلحة وان شاء فسخته ولا بد أن يعقلوا  
البيع لموجود ركن العقد فيه فموقوف على الاجازة والجنون قد يعقل البيع ويقصده  
وان كان لا يرجح المصلحة على المفسدة وهو المعتوه الذي يصلح وكبلا عن غيره وهذه المعاني  
الثلاثة توجب الحجر في الاقوال دون الافعال لانه لا مرد لها الوجود احاداً ومشاهدة بخلاف  
الاقوال لان اعتبارها موجود بالشرع والقصد من شرطه الا اذا كان فعلاً يتعلق به حكم  
يندرى بالشبهات كالحمد ودور القصاص فيجوز عدم القصد في ذلك شبهة في حق الصبي  
والجنون ولا تصح عقودهما ولا اقرارهما ولا يقع طلاقهما ولا اعتاقهما وان اتفقا شيئاً  
لزمهما ضماناً فاما العبد فاقراره نافذ في حق نفسه غير نافذ في حق مولاه فان أقر بما لزمه  
بعد الحرية ولم يلزمه في الحال وان أقر بمحمد أو قصاص لزمه في الحال وينفذ طلاقه كذا في  
الهداية وغيرها وفي الصغرى العبد المحجور والصبي المحجور لا يؤخذان بالضمان الواجب  
بسبب القول في الحال وبعد البلوغ والعق لا يؤخذ الصبي ويؤخذ العبد انتهى **§** وفي قاضي  
خان لو ان صبياً فمحمداً محجوراً استقرض مالا ليعطى صدقاً المرأة صح استقرضه وان لم  
يعط المرأة وصرف المال في حوائجها لا يؤخذ به في الحال ولا بعد البلوغ والعبد المحجور  
اذا استقرض مالا واستهلكه لا يؤخذ به في الحال ويؤخذ به بعد العتق لان الصبي ليس  
من أهل الالتزام فلا يصح التزامه اما العبد فمن أهل الالتزام الا انه لا يصح التزامه في حق

المولى ويصح في حق نفسه من الفصولين **§** لو وكل صبياً ببيع وشراء جاز لو عقله والعهد  
على أمره لا عليه لو محجوراً ولو مأذوناً فلو وكل بشراء بثمن مؤجل فالعهد على أمره أيضاً  
فيطالب بثمنه أمره لا هو ولو بثمن حال لزمه والعهد عليه استحقاقاً قلت وقدمت في الوكالة  
**§** وفي الاشياء الصبي المحجور عليه يؤخذ بما فعله فيضمن ما أنفقه من المال واذا اقتل  
فالدية على عاقلة الا في مسائل لو أنفك ما أقرضه وما أودع عنده بلا اذن وليه وما اعير له  
وما بيع منه بلا اذن ويستثنى من ابداعه ما اذا أودع صبي محجور مثله وهي ملك غيره  
فلا مالك تضمن ابداعه أو الاخذ قال في جامع الفصولين وهذه من مشكلات ابداع الصبي  
قلت لا اشكال لانه انما يضمنها الصبي للتسليط من مالكها وهذا لم يوجد كما لا يخفى انتهى  
أقول الامر **§** قال ابن نجيم بالامرية ولا خفاء في ذلك والعجب من صاحب الفصولين  
واستشكله هذا وقاضى خان يقول في فتاواه من المأذون العبد المحجور اذا اشترى شيئاً حتى  
توقف على اجازة المولى فادام العين في يده كان البائع أولى به وان هلك في يده أو استهلكه  
ان كان البائع حراً باعاً أو صغيراً أو ذنباً أو عبداً أو مأذوناً أو مكانياً لا يضمن المشتري للحال  
حتى يعتق واذا اعتق كان عليه قيمة المبيع بالغة ما بلغت وان كان المشتري صبياً محجوراً  
لا يضمن أصلاً في الحال ولا بعد البلوغ وان كان البائع عبداً محجوراً أو صبياً محجوراً  
والمشتري كذلك ضمن المشتري للحال لان تسليط البائع لم يصح فيكون متلفاً من غير  
تسليط بخلاف مالو كان البائع حراً كبيراً أو صبياً مأذوناً أو عبداً أو مأذوناً لان تسليطهم  
صح فكان متلفاً بالتسليط فلا يضمن انتهى أقول وظاهر مما تقدم ان العاقبة انه يستثنى  
من البيع منه بلا اذن ما اذا كان البائع كذلك محجوراً فانه يضمن وقد أغفله ابن نجيم وهو  
بصدور البيان لكون الانسان محل السهو والنسيان **§** اقراض الصبي المحجور واستقرضه  
لا يجوز فلو أقرضه أحد فخابى عنه فلما لم يكن ان يسترده انفاقاً ولو لم يبق لا يضمن خلافاً لابي  
يوسف وكذا لو باع صبياً حراً ما لا أنفقه يضمن عند أبي يوسف لا عندهما وأجمعوا على أنه  
لو قبض الودعة باذن وأنفقه ضمن من الفصولين **§** ولا يدخل الصبي في الغرامات السلطانية  
كذا في الاشياء من أحكام الصبيان **§** لو شهد الشهود على عبد محجور بنصب أو اتلاف  
وديعه ان شهدوا بما يثبت ذلك لا باقراره قبل الشهادة عليه ويقضى بالغصب اذا حضر المولى  
وفي ضمان اتلاف الودعة والمضاربة لا يقضى حتى يعتق في قول أبي حنيفة ومحمد **§** وان  
شهدوا على عبد مأذون بالزنا أو بقتل محمد أو شرب خمر أو قذف وهو محجور ومولاه غائب  
لا يقبل في قول أبي حنيفة ومحمد خلافاً لابي يوسف وان شهدوا على اقرار العبد تقبل شهادتهم  
في القصاص وحده القذف ولا يقبل فيما سوى ذلك وان شهدوا على العبد المأذون بسرقة  
عشرة دراهم فان كان مولاه حاضراً تقبل شهادتهم في القصاص ولو شهدوا بسرقة أقل من  
عشرة تقبل شهادتهم كان مولاه حاضراً أو غائباً وتقبل شهادته على الصبي المأذون والمعتق  
المأذون بسرقة عشرة دراهم فان كان المأذون غائباً لا تقبل الشهادة على اقراره ما بالسرقة



أصله ولو شهدوا على العبد المحجور بسرقة عشرة دراهم وهو يجب دلا يقضى - حتى يحضر مولاه فيقضى ويقطع ورد العين ان كانت قائمة ولا يقضى بالضممان لان المحجور لا يملك الخصومة في المال ولا تقبل الشهادة عند غيبة المولى ولو شهدوا على اقراره لا يقبل أصلا وان كان مولاه حاضرا لانه لا يقضى بالقطع بهذه الشهادة فكذلك المال والشهادة على الاقرار بالسرقة مع وجود السارق لا تسمع **ق** وان أقر المولى على عبده وليس على العبد دين ظاهر صرح اقراره صدقة في ذلك أم كذبه وكان له مقر له استيفاء ذلك من العبد وان كان ذلك أكثر من قيمته فان أعتق العبد قبل الاستيفاء لا يضمن الا الاقل من قيمته ومن الدين **ق** العبد المأذون اذا أقر لاجنبى من غصب أو قرض أو استهلاك أو عارية خالف فيها أو مضاربة استهلكها وزعم ان ذلك كان في حالة الجحور ان صدقه المقر له انه كان في وقت الجحور لا يلزمه شيء في الحال الا في دين الغصب ولو قال المقر له لا بل كان ذلك في الاذن كان القول قول المقر وهو بخلاف الصبي المأذون اذا قال اني أقررت اغلان بألف درهم في حالة الجحور فانه يؤخذ به ولا يكون مصدقا في الاسناد صدقه المقر له أو كذبه **ق** كذلك المعتوه المأذون الكبير وهو كالمستأكلين اذا اختلفا فقالت المرأة تزوجتني وأنا مجوسية أو معتدة الغير وكونها مجوسية أو معتدة الغير معروف وقال الزوج لا بل تزوجتك وأنت مسلمة أو بعد ائدة كان القول قول الزوج وأما الصبي المأذون والمعتوه المأذون اذا أقر بالغصب أو بالاستهلاك وأضاف الى حالة الجحور يؤخذ به في الحال صدقه المقر في ذلك أو كذبه كافي العبد ولو أقر بقرض أو ودعة استهلكها في حالة الجحور فكذلك الجواب عند أبي يوسف وعندهما ان صدقه المقر له في الاضافة وفي كونه مودعا لا يؤخذ به ولا محالة ولا بعد البلوغ وان كذبه في الاضافة يؤخذ به في الحال من قاضي خان وفي الوجيز لو أقر المأذون بدين كان عليه وهو محجور من غصب أو ودعة أو عارية استهلكها أو مضاربة فان كذبه رب المال وقال هذا كله في حال اذ لم يصدق العبد في شيء منه ولم يملكه للمال وان صدقه لم يملكه الغصب خاصة ويتأخر ما سواه الى حال عتقه وعند أبي يوسف يؤخذ به للمال صدقه في الاضافة أم كذبه وكذلك الصبي المأذون والمعتوه يلزمه الغصب في التصديق وكاه في التكذيب وان أقام العبد والصبي بينة انهما فعلا قبل الاذن وأقام المقر له بينة انهما فعلا بعد الاذن فالبينة بينته كما ان القول قوله انتهى **ق** واذا أقر المأذون باقتراض حرة أو أمة باصبعه يلزمه الضمان في الحال عند أبي يوسف في دفعه مولاه أو يفديه وقال لا يؤخذ به في الحال بل بعد العتق والاقتضاء بالقضاء (٢) ازالة البكارة هذه في درر البحار من المأذون **ق** اذا أقر العبد بسرقة لا يخلو اما أن يكون مأذونا له أو محجورا والمال قائم في يده أو هالك والمولى مصدق أو مكذب فان كان مأذونا يصح اقراره في حق القطع والمال فيقطع ويرد المال على المسروق منه ان كان قائما وان كان هالكا لا ضمان عليه صدقه مولاه أو كذبه وان كان محجورا والمال هالك يقطع ولم يضمن كذبه مولاه أو صدقه

(٢) قوله بالقضاء سياتى له في المكاتب ضبطه بالقافي وكلاهما جائز اهـ

فان كان قائما وصدقه مولاه يقطع ويرد المال على المسروق منه وقال أبو يوسف يقطع والمال للمولى وقال محمد لا يقطع والمال للمولى ويضمن العبد قيمته بعد العتق قال في شرح الهداية حكى عن الطحاوى انه قال سمعت استاذي بن أبي عمران يقول الا قارب الاثلاثة كلها عن أبي حنيفة قوله الاول أخذ به محمد ثم رجع كما قال أبو يوسف فاخذ به أبو يوسف ثم رجع الى القول الثالث واستقر عليه ومحل المسئلة الحدود من الهداية **ق** عبد محجور اشترى عبدا بألف وقيته ألف وقبض العبد ثم باعه واشترى بالثمن شيئا آخر وباعه ثم حضر خصمه الذي باع العبد منه وأراد يأخذ بما في يده عن العبد ان علم ان ما في يده المحجور عن عبده له أخذه مما في يده استحسانا وان علم انه ليس عن عبده ليس له ان يأخذ شيئا مما في يده لانه لم يظفر ببدل ماله ويتأخر حقه في الثمن الى عتقه وكل ما في يده لمولاه وان اختلفا فقال بائع العبد عنه في يد العبد المحجور وقال المولى ليس ذلك عن عبدي وانما هو ب له او تصدق عليه فالقول لمولاه لان يد المحجور يده حكما ولو كان في يده حقيقة كان القول للمولى وعلى البائع البينة كذا هنا وان برهنا فلا بائع **ق** ولو استقرض المحجور مالا من رجل فاشترى به وباع ورجع ثم طالبه بالمال فعلى هذا الوجه كذا في مشتمل الهداية نقلا عن البرازية **ق** الاذن شرعا قل الجحور واسقاط لحق العبد المأذون ليتصرف لنفسه باهليته فلا يرجع بما لحقه من الهبة على المولى ودبونه متعلقة برقبته يباع فيها للفرما الا أن يفديه المولى وقال زفر والشافعي لا يباع بما سوى دين الاستهلاك ويبيع كسبه في دينه بالاجماع ويقسم عنه بينهم بالخصص فان فضل من ديونه طواب به بعد الحرة ولا يباع ثانيا كمال لا يمنع البيع أو دفع الضرر من المشتري والمراد من المدينون ما وجب بالتجارة أو بما هو عنها كالبيع والشراء والاجارة والاستجارة وضمنان المفصوب والودائع والامانات اذا جحدوا وما يجب من العقربوطه المشتراة بعد الاستحقاق لاستناده الى الشراء فيلحق به ويتعلق دينه بكسبه سواء حصل قبل لحوق الدين أو بعده ويتعلق بما يقبل من الهبة ولا يتعلق بما انتزعه المولى من يده قبل الدين وله ان يأخذ غلة مثله بعد الدين لانه لو لم يمكن منه يحجر عليه فلا يحصل الكسب والزيادة على غلة المثل يردها على الغرماء لعدم الضرورة فيها أو لعدم حقه كذا في الهداية **ق** المأذون اذا لحقه دين يتعلق بكسبه ورقبته الا اذا كان أجيرا في البيع والشراء كافي الاشياء **ق** واذا استدانت الامة المأذون لها ثم ولدت يباع ولدها معها ووطء المولى آمنه المديونة لا يوجب العقر وكذا أخذ من غنائم ان كانت مديونة لا يوجب الضمان عليه ويضمن يدها لوقطعها هذه الجسلة من جنابة المملوك من الهداية **ق** واذا باع المأذون واشترى بالغبن البير فهو جائز لعدم الاحتراز عنه وكذا بالقاش عند أبي حنيفة خلافا لهما وعلى هذا الخلاف الصبي المأذون وله أن يسلم ويقبل السلم وله ان يوكل بالبيع والشراء برهن وبرهن وعملك ان يتقبل الارض ويستأجر الاجراء والبيوت ويأخذ الارض مزارعة ويشتري طعاما فيزرعه في أرضه وله أن يشارك شركة عنان ويدفع المال مضاربة ويأخذها وله ان يؤاجر نفسه ولا يملك بيع

نفسه ولا رهنها وله ان يصرف المال الى قضاء الدين والنفقة ولا يجوز تكفله ويجوز اقرار  
 المأذون بالدين والمغصوب وكذا بالودائع ولا فرق بين ما اذا كان عليه دين او لم يكن اذا كان  
 الاقرار في صحته وان كان في مرضه يقدم دين الصحة كافي الحرج بخلاف الاقرار بما يجب من  
 من المال بسبب التجارة لانه كالمجور في حقه كذا في الهداية **§** ولو اقر المأذون بغير امرأة  
 وصدقته المرأة لا يصح في حق المولى ولا يؤخذ الا بعد الحرية من الخلاصة **§** ولو اقر المأذون  
 بدين في صحته ثم بدين في مرضه ثم شري قنابا نف وقبضه بما ينه الشهود فبان القن في يده ثم  
 مات المأذون ولا مال الا ألف تقسم هذه الألف بين غرما الصحة وبين بائع القن بالخصه وليس  
 لغرما المريض شيء ولو لم يكن عليه دين الصحة والمستهلكة بما اقال بائع أولى بالألف اذ سبب  
 دينه معلوم **§** ولو استأجر المأذون اجراء في صحته او مرضه وادى أجرته أو تزوج امرأه باذن  
 وقضى مهرها بخاصون الا أجر المرأة فيما قبضه اذ ليس في مقابلته عين يتعلق به حق الغرما  
 فاكثر ماله ان يكون كدين الصحة كذا في الوصايا من أحكام المرضى من الفصولين **§** وليس له  
 ان يتزوج ولا يزوج مما يليه وقال أبو يوسف يزوج الامة لانه يحصل المال عنها فاشبهه  
 اجارته اولها ان الاذن يتضمن التجارة وليس هذا بتجارة ولهذا لا يملك تزوج العبد وعلى هذا  
 الخلاف الصبي المأذون من الهداية **§** وفي الوجيز يصح اقرار المأذون بالدين باى وجه كان  
 وان كذبه المولى والغرما الا اذا باعه القاضى ثم اقر بالدين لغيره لم يصدق على الغرما انتهى  
 قلت المراد بالدين ما حصل بالتجارة لانه لو لم يحصل بها كآثاره لم يصر ولا يصح ولا يؤخذ به قبل  
 العتق كذا في شرح الجمع نقلا عن المحيط **§** وان تزوج باذن مولاه امرأه زعمت انه حرة  
 فولدت منه ثم استحققت فالولادها عبيد ولا يأخذهم بالقيمة وان وطئ أمة على وجه الملك بغير  
 اذن المولى ثم استحقها رجل فعليه العقر يؤخذ به وان وطئ على وجه النكاح لم يؤخذ به حتى  
 يعتق **§** واذا اشترى جارية شرا فاستدام وطئها ففردا أخذها بغير في الحال هذه الجملة في  
 المسكات من الهداية **§** ولا يكتب الا أن يجيزه المولى ولادين عليه فترجع الحقوق الى المولى  
 ولا يعتق على مال ولا يبيع بعوض ولا بغير عوض ولا يتصدق الا ان يمدى اليه من الطعام  
 أو يضيف من طعامه لانه من ضرورات التجارة بخلاف المجور عليه لانه لا اذن له أصلا  
 وعن أبي يوسف المجور عليه اذا أعطاه المولى قوت يومه فدعا بعض رفقائه على ذلك الطعام  
 لا بأس به بخلاف ما اذا أعطى قوت شهر لانهم اذا أكلوه قبل الشهر يتضرر به المولى وله ان  
 يحط من الثمن بالعيب مثل ما يحط التجار بخلاف ما لو حط من غير عيب لانه تبرع بمحض بعد  
 تمام العقد وليس من صنيع التجار من الهداية **§** ولا يصح اقراره بالكفالة بالمال وهي ظاهرة  
 لان كفالته بالمال لا تصح فلا يصح اقراره كافي الصغرى وقد حرت في الاقرار **§** وليس له أن  
 يتكفل بمال أو نفس وله أن يؤجل دينه من غصب أو غيره أجل سنة أو أكثر أو أقل وليس  
 له ان يحط بعض الدين ويملك الاذن في التجارة كذا في قاضى خان قال في الوجيز لا يصح كفالة  
 المأذون الا باذن المولى واذا كفل المال باذن المولى يتعلق برقبته وليس للمولى ان يبيعه بعد

ذلك والامأذون ان يبيع اليه يمدون الدرهم انتهى **§** ثم الاذن كما ثبت بالصرح ثبت  
 بالدلالة كما اذا رأى عبده يبيع ويشتري يصير مأذونا عندنا ولا فرق بين ان يبيع عينا مملوكا أو  
 لاجل باذنه أو بغير اذنه يبيعا صحيحا أو فاسدا أو المعتوه الذى يعقل البيع والشراء بمنزلة الصبي  
 يصير مأذونا باذن الاب والوصى والجدون غيرهم على ما بيناه وحكمه حكم الصبي كذا في  
 الهداية **§** ولو أن رجلا سلم الى عبد رجل مناعا له ليبيعه بغير اذن المولى قرأه المولى ولم ينهه  
 كان اذنه في التجارة ويجوز ذلك البيع على صاحب المناع وتكلمه وفى العهدة قال بعضهم  
 العهدة ترجع الى الامر وعند البعض ترجع الى العبد **§** ولو رأى المولى عبده يشتري شيئا  
 بدرهم المولى أو دنائره فلم ينهه يصير مأذونا فان نقد الثمن من مال المولى كان للمولى ان  
 يسترده واذا استرده لا يبطل ذلك البيع ولو كان مال المولى مكيدا أو موزونا فاسترد المولى بطل  
 البيع اذا كان الشراء بمكيال أو موزون بعينه وان لم يكن بعينه واسترده المولى لا يبطل البيع  
**§** ولو أن معتوها أذن لابنه الكبير في التجارة لا يصح والابن في هذا كالاخ عتق التصرف  
 في النفس وهو التزويج ولا يملك التصرف في المال **§** الاب اذا أذن لابنه في التجارة ان كان  
 الصبي يعقل البيع والشراء يعني يعرف ان البيع يزيل المالك ويعرف الغبن الفاحش واليبر  
 صح وان لم يعرف لا يصح وان كان يقدر على التناظر بالبيع والشراء **§** القاضى اذا رأى عبده  
 يبيع ويشتري فسكت لم يكن مأذونا **§** اذا اذن لعبده الغائب لا يصير مأذونا قبل العلم واذا علم  
 يصير مأذونا وكذا لو جرح على عبده المأذون الغائب لا يحجر قبل العلم ولو اذن المولى لعبده  
 الغائب ثم حج عليه قبل ان يعلم باذنه السابق لا يصير مأذونا **§** وان قال المولى لاهل السوق  
 يا بوعا عبدى هذا يصير العبد مأذونا قبل العلم وان أذن لعبده الغائب وأرسل المولى اليه  
 رسولا أو كتابا فوصل اليه الكتاب أو أخبره الرسول يصير مأذونا كان الرسول حرا أو عبدا  
 صغيرا أو كبيرا عدلا أو فاسقا ذكرا أو أنثى فان أخبره فضولى واحد باذن المولى يصير مأذونا  
 كيفما كان المخبر فرق أبو حنيفة بين الجرح والاذن فان عنده لا يثبت الجرح بخبر الواحد  
 الا أن يكون المخبر عدلا أو أخبره اثنان ويثبت الاذن بقول الفضولى الواحد على كل  
 حال وذكر الشيخ المعروف بخواهر زاده عن الفقيه أبي بكر البخارى انه لا فرق بين الاذن  
 والجرح والعبد انما يصير مأذونا اذا كان المخبر صادقا عند العبد والفتوى على هذا **§** المولى  
 اذا مات وترك ابنا وعبد او على الميت دين مستغرق فأذن الوارث لهذا العبد في التجارة  
 لا يصح اذنه لانه لا يملكه فلما أن الابن استقرض مالا وقضى دين الاب ثم أذن لهذا العبد  
 في التجارة لم يصح اذنه أيضا لان دين الابن على أبيه يمنع ملك العبد وانما يملكه اذا أبرأ  
 الغريم الميت عن الدين أو قضى الوارث دين أبيه من مال نفسه تبرعا بان قال عند الاداء  
 على وجه التبرع يصير ذلك دينه على الاب كالموكل من الميت من مال نفسه فانه يرجع في التركة  
**§** المولى اذا أذن لعبده الا بقر لا يصح اذنه وان علم الا بقر وان أذن في التجارة مع من كان  
 في يده صح اذنه **§** وان أذن لعبده المغصوب في التجارة فان كان الغاصب مقرا أو كان لمولاه



بينة صح الاذن لانه لو باعه في هذا الوجه جازيعة فصم اذنه **§** المولى اذا اذن لعبده وقال لا تبع بغبن فاحش فان باع بغبن فاحش جازيعة لان اذن المولى لا يقبل التخصيص **§** الاب او الوصى اذا اذن للعبد الصغير او لعبد الصغير في التجارة صح اذنه ما وسكوتهم ما يكون اذا اذن والقاضي يملك الاذن للصغير ويملك اذن عبد الصغير وسكوته لا يكون اذا اذن فان مات الاب او الوصى بعد الاذن قبل بلوغ الصغير بطل الاذن **§** الوصى اذا رأى العبد غير او عبدا للصغير يبيع ويشترى فسكت قالوا ينبغي ان يكون مأذورا بخلاف القاضي **§** القاضي اذا اذن للصغير او لعبد الصغير في التجارة وأبى الاب او الوصى فباطل وان حجرا عليه بعد اذن القاضي لا يصح حجره ما وكذا الوصيات القاضي لا ينجر العبد الا ان يرفع الامر الى قاض آخر حتى يحجر عليه لان ولاية هذا القاضي مثل ولاية الاول **§** رجل اشترى عبدا على انه بالخيار ثلاثة ايام فاذا نفي التجارة أو رآه يبيع أو يشترى فسكت كان ذلك اجازة للبيع ويبطال خياره ويصير العبد مأذورا لو باع عبدا على انه بالخيار ثم اذن للعبد في مدة الخيار لم يكن فسخا للبيع الا ان يلحق العبد دين بذلك **§** اذا اطلب غرما العبد المأذون من القاضي ببيعة فامر القاضي مولاه بالبيع فباعه جازيعة ولا يصير المولى مختارا حتى لا يلزمه قضاء الدين من ماله وهذا بخلاف المولى اذا باع عبده الجاني بعد العلم بالجناية يصير مختارا للفداء وهو بخلاف المريض اذا باع عينا من اعيان ماله بمثل القيمة بغير اذن الغرما فانه ينفذ ببيعة **§** المولى اذا باع عبده المأذون بغير اذن الغرما وهو عالم بدونه كان عليه الاقل من قيمته ومن ديونه وكذا لو لم يعلم بدونه واذا وجد الغرما العبد فأراد انقض البيع ليس لهم ذلك الا بحضرة البائع والمشتري ولو كان دين العبد مؤجلا فباعه قبل حلول الاجل جازيعة لان الدين المؤجل لا يحجر المولى عن بيعه فاذا حل الاجل ليس لصاحب الدين نقض البيع ولكن له ان يضمن المولى قيمة العبد **§** المولى اذا باع من عبده المأذون المديون صح بيعه وله ان يحبس المبيع لاستيفاء الثمن فلو سلم المبيع اليه قبل استيفاء الثمن بطل دينه كذا في كتاب الصرف **§** العبد المأذون المديون اذا اخاص مولاه في مال في يد العبد فقال العبد هو مالي وقال مولاه هو لي كان القول قول العبد ولا يصدق المولى حتى يقضى دين العبد وان كان العبد المأذون في منزل مولاه فان كان المال الذي اختصم فيه من تجارة العبد فهو له فان لم يكن من تجارته يكون للمولى وان كان المال في يد العبد ويد المولى كان المال بينهما وان كان معهما اجنبي والمال في أيديهم كان بينهما أثلا وان كان العبد راكب دابة أو لا بس ثوب واختصم فيه يكون للعبد واذا زوج المولى عبده المأذون المديون جاز لان فيه تحصيلين العبد هذه الجملة من قاضي خان **§** اذا اعتق المولى عبده المأذون المديون وهو عالم بالدين لا يضمن جميع الدين انما يضمن الاقل من قيمته ومن ديونه لان الاعتاق فضل اختيار ولو اختار جميع الدين لا يلزمه لانه وعد ان يقضى ديون العبد فلا يلزمه كذا في الصغرى وما بقي من الدين يطالب به بعد العتق بخلاف ما اذا اعتق المدبر وأم الولد المأذون له ما وقد

ركبهما ديون لان حق الغرما لم يتعلق برقبتهما استيفاء بالبيع فلم يكن المولى متلفا حقهم فلا يضمن شيئا **§** وان باعه المولى وعليه دين محيط برقبته وقبضه المشتري وبغيبه فان شاء الغرما ضمنوا البائع قيمته وان شاؤا ضمنوا المشتري لان العبد يتعلق به حقهم حتى كان لهم ان يبيعوه الا ان يقضى المولى دينهم والبائع متلف بالبيع والتسليم والمشتري بالقبض والتغيب فيخبرون في التضمنين وان شاؤا أجازوا البيع وأخذوا الثمن وان ضمنوا البائع قيمته ثم رد على المولى بعيب فلا مولى ان يرجع بالقيمة ويكون حقهم في العبد **§** ومن قدم مبرا فقال أنا عبد فلان فاشترى وباع لزمه كل شيء من التجارة الا أنه لا يباع حتى يحضر مولاه لانه لا يقبل قوله في الرقبة لانه خالص حق المولى بخلاف الكسب لانه حق العبد فان حضر المولى فقال هو مأذون يباع في الدين واذا قال هو محجور فاقول له واذا لزم المأذون ديون تحيط برقبته وعمله لم يملك المولى ما في يده **§** لو اعتق من كسبه عبد الم يعتق عند أبي حنيفة وقال لا يملك ما في يده ويعتق وعليه قيمته وان لم يكن محبضا بآبائه جاز عتقه في قولهم جيعا من الهداية **§** ولو وطئ جارية عبده فولدت منه صارت أم ولد له ويضمن قيمتها مئة غرضا كان لديه أو لا اتفاقا ولا يضمن قيمة الولد ولا العقر ولو أعتقها ثم وطئها فولدت عتقت بالاسنة لاد لا بعتقه وعليه العقر لها ويثبت النسيب من الوحيز **§** ولو استهلك العبد المأذون مال الغير يكون ذلك الغرما براصة للغرما هذه في نكاح الرقيق من الهداية **§** واذا بيع المديون برضا الغرما ينتقل حقهم الى البديل لانهم رضوا بالاتقال هذه في الرهن منها **§** ولو اعتق المولى المأذون المديون كان للغرما ان يضمنوا المولى قيمته ويتبعوا المعتق ببقية دينهم وان شاؤا ضمنوا المعتق جميع دينهم فان اختاروا تضمين المعتق لم يبرأ المولى فله ان يرجعوا ويضمنوا المولى القيمة وان أبرأ المولى لم يكن لهم عليه سبيل بعد ذلك وباختيار اتباع أحدهما لا يبرأ الا آخرهما قبض أحد الغرما بعد العتق من العبد لا يشاركه الباؤون فيه ولو اعتق المأذون المديون باذن الغريم فله عريم ان يضمن مولاه القيمة ولو دبر المأذون المديون فان شاء الغرما ضمنوا المولى قيمته ولا سبيل لهم على العبد فاذا اعتق اتبعوه ببيعة دينهم وهو على اذنه وان شاؤا لم يضمنوا المولى واستسعوا العبد في جميع دينهم وان دبره قبل الدين لم يضمن **§** ولا يجوز هبة العبد المأذون المديون باذن الغرما في رواية وفي رواية يجوز ويبقى الدين في ذمة العبد يباع فيه ولو كان على المأذون دين مؤجل فهو هبة مولاه جاز وان نفذ وحل الاجل ضمن المولى قيمته وان رجع المولى في هبته لم يكن لهم على العبد سبيل فان اذن له مرة أخرى بعد ما رجع في الهبة فلحقه دين يباع وغنمه بين الاخيرين والاولين فان مات المولى ولا مال له غير العبد يبيع وبديدين الاخيرين فان فضل شيء كان للاولين وان كان على المولى دين سوى ذلك ضرب فيه غرما المولى بدينهم والاولون ببيعة العبد **§** ولو وهب العبد عليه ألف حالة وألف مؤجلة فلصاحب الدين الحال ان يقبضها في الكل **§** ولو وهب المأذون المديون من صاحب الدين حتى سقط دينه ثم رجع في هبته أو كفل عن

العبد رجل بدنه فوهب المال لمولى العبد من صاحب الدين وقبضه منه حتى يرى  
الكفيل ثم رجع في هبته أو وهبه من صاحب الدين في مرضه ولا مال له غيره ولم يجزه  
الورثة حتى رد ثلثي العبد إلى الورثة أو كان الدين لليتيم فوهبه من اليتيم قبله الوصي حتى  
سقط ثم رجع في هبته يعود الدين عند أبي يوسف وعند محمد لا يعود الدين على عبده  
دين ألف مؤجل فباعه سيده بأذنه بقليل أو كثير ثم حل الأجل أخذ الثمن من مولاه  
ولم يكن عليه ضمان القيمة إن كان الثمن أقل من الدين فإن وجود الثمن في يد المولى لم يكن له  
على المولى سبيل لأنه بأذنه صار المولى كالوكيل عنه رهن عبده المأذون أو أجره وعليه دين  
مؤجل قبل حلوله جاز وإذا حل ضمنه وقيمة الرهن دون الإجارة وإن بقيت منها مدة فلمهم أن  
يقضوا الإجارة ولا يجوز بيع المولى المأذون المديون بأمر بعض الغرماء الأبرضا الباقين  
أو ببيعهم القاضي ويحل نصيب الغائب منهم من الثمن وإذا أخذ المولى شيئا من كسب  
المأذون ثم لحقه دين لم مولاه ما أخذ وان كان عليه دين يوم أخذ بقليل أو كثير لم يمس له  
ما أخذ حتى إذا لحقه دين آخر رد المولى جميع ما أخذ ولو أخذ منه ضريبة غلة مثله وعليه  
دين سلمت له استعانا وإن أخذ أكثر من غلة مثله لا يسلم له الفضل وإذا ولدت المأذونة ثم  
لحقها الدين لا يباع الولد وهو للمولى والهبة والكسب يباعان في الدين وإن استفادتهما قبل  
الدين ولو كان عليها ألف قبل الولادة وألف بعد ها فالولد للأول خاصة ولو باع المأذون  
المديون أمين القاضي لأجل الغرماء وهلاك الثمن في يده ثم وجد المشتري به عيبا فرد به بآعه  
مرة أخرى وقضى المشتري ثمنه وكذلك لو باعه مولاه بأمرهم إلا أن الأمين يضمن نقصان  
ثم يرجع به على الغرماء لأنه وكيل عن الغرماء ولو باع القاضي كسب العبد المديون والمولى  
غائب ثم حضر وأنكر الأذن ألهم القاضي البيعة على الأذن فإن أقاموا والبرء وما قبضوا  
ولو باع المأذون المديون شيئا من مولاه بمثل القيمة جاز ولو لم يكن على العبد شيء لا يجوز بيعه  
من مولاه ولو حبا بما يتغابن الناس في مثله لم يجز ثم يقال للمولى إن كان المتاع قائما ما إن  
تم القيمة أو ينقص البيع قبل هذا عندهما وعند أبي حنيفة لو حاجي لا يجوز البيع وإن  
أتم المولى القيمة ولو دفع العبد إلى مولاه مضاربة أو شركة عنان بالنصف فربح وقال أخذت  
رأس مالي ونصيب من الربح صدق في ذلك ولا يصدق على ما في يد المولى من الربح فباعه  
نصفه وإذا وكل العبد وكلا يبيع عبده فباعه من مولاه بأكثر من قيمته ثم جرح على عبده  
فاقر الوكيل بالقبض لم يصدق ولو باعه الغرماء فاقر صدق ولو باع المولى جارية عبده  
المديون وقوى الثمن فاقر العبد أنه أمر مولاه ببيعها لم يضمن المولى قيمتها ولو أنكر ضمن هذا  
إذا كانت الجارية قاعة أو لا تدري وإن كانت هانكة فالصحيح أنه لا يصدق ولو كذبه العبد  
ضمن المولى قيمتها حتى ما ذون باع من أبيه عبدان يتغابن الناس فيه لا يجوز بالاتفاق ولو  
أقر الصبي بقبض الثمن من الأب لم يصدق إلا بينة وكذلك لو أقر لوليه أو لوصيه بالدين ولو  
أقر مولاه ببيع عبده فباعه ثم أقران العبد قبض الثمن من المشتري يحلف المولى على ما يقول

فإن حلف لم يضمن فإن نكل ضمن الثمن وإن كان الثمن عرضا للمولى أن يطالب العبد بالعرض  
الذي اشتراه منه ولو باع من عبده بأكثر من قيمته فأما أن يأخذ مقدار قيمته أو ينقص البيع  
ولو أقرض المولى عبده المأذون المديون ألفا للمولى أحق بها وكذلك إن أودعه ودبعه  
فاشترى العبد بها متاعا للمولى أحق بالمتاع ولو اشترى المولى من عبده شيئا لغيره بالوكالة جاز  
الشراء ولم يجز قبضه وإن صدقه الآخر بقبضه فإن قبضه المولى فمات في يده ضمن الثمن للعبد  
وبطل البيع عن الآخر وكذلك شراء رب المال عبدا من المضاربة من مضاربه لغيره وقيمته  
ألفان ورأس المال ألف يجوز ولا يجوز قبضه هذه الجلة من الوجيز قال في الهداية ولو باع  
المولى شيئا بمثل القيمة أو أقل جاز البيع لأن المولى أجني عن كسبه إذا كان عليه دين ولا  
تمة فيه فإن سلم إليه قبل قبض الثمن بطل الثمن لأن حق المولى في العين من حيث المجلس فلو  
بقي بعد سقوطه يبقى في الدين ولا يستوجب المولى على عبده بخلاف ما إذا كان الثمن عرضا  
لأنه يتعين وجاز أن يبقى حقه متعلقا بالعين وإن أمسكه في يده حتى يستوفي الثمن جاز لأن البائع  
له حق المجلس في المبيع ولهذا كان أخص به من الغرماء وجاز للمولى أن يكون له حق في الدين  
إذا كان يتعلق بالعين انتهى رجل دخل بعبد إلى السوق وقال هذا عبدي بايعوه في البر ضمن  
ماباعوه في البر وغيره لو وجد حرا وكذلك لو كان مديرا فلم يعلمهم ولو قال أذنت له في التجارة ثم قال  
لا أقوم بأعيانهم بايعوه فباعوه وغيرهم فوجدوه حرا أو مستقاضين لمن أمر خاصة ولو قال  
هذا ابني وقد أذنت له في التجارة فباعوه وقد كان ابن غيره فهو غارر يضمن من الوجيز قال في  
الاشباه من كفاية الغرور لا يوجب الضمان إلا بشرط منها أن يكون في ضمن عقد  
معاوضة فإذا قال الأب لاهل السوق بايعوا ابني فقد أذنت له في التجارة فظهر أنه ابن غيره  
رجعوا عليه للغرور وكذا إذا قال بايعوا عبدي فباعوه ولحقه دين ثم ظهر أنه عبد الغير  
رجعوا عليه إن كان الأب حرا أو لا قبض العتق وكذا إذا ظهر حرا أو مديرا أو مكاتب في الرجوع  
في إضاقة إليه والأمر بما يبعته كذا في السراج الوهاج انتهى لو أمر العبد المأذون  
وأحرزوه ثم ظهر المسلمون عليه وأخذوه مولاه عادت الجناية والدين عليه وكذا لو اشتراه رجل  
وأخذ مولاه بالثمن وإن أخذ مولاه بالثمن عاد الدين دون الجناية ولو بيع العبد بالدين قبل  
يعوض لمن وقع العبد في سهمه من بيت المال وقبل لا يعوض بخلاف المدبر والمكاتب لأنه  
لا يملك أصلا ولو أسلم المشركون كان العبد لهم وبطلت الجناية دون الدين ولا سبيل لمولاه  
القديم عليه عبيد بين اثنين فاذن له أحدهما جاز في نصيبه خاصة ولو لحقه دين التجارة وفي  
يده مال التجارة قضى من ذلك دينه والباقي بينهما نصفان ولو وهب له أو كسب قبل الأذن  
لا يدفع في دينه ولو استهلك مالا كان عليه ما بخلاف ماله أو اقربا لاستهلاكه فهو على الأذن خاصة  
ولو قال أحد الشرعيين لصاحبه ائذن لنصيبك فاذن فهو مأذون كله وكذلك اذن أحد  
المولين في نصيبه يكون إذ نامنه في الكل الدين المحيط بالتركة يمنع وقوع الملك للورثة وغير



المحيط لا يمنع دين العبد لا يمنع وقوع المالك للورثة في التركة ودين المولى اذا لم يكن بانضمام دين العبد اليه يصير محيطا لا يمنع ثبوت المالك للورثة فلو هلك الرجل وعليه ألف درهم وترك ابنين وعبد اقيمته ألف لا مال له غيره ولا حدا بنيه على العبد خمسة مائة يباع العبد فيستوفى الابن دينه ثم يستوفى الاجنبي خمسة مائة ما بقي من ثمن العبد لان دين العبد مقدم على دين المولى وان كان دين الميت خمسة مائة والمسئلة بحالها سقط دين الابن ويستوفى نصفه أو لأماتين وخمسين ثم يستوفى الاجنبي دينه خمسة مائة يبي مائتان وخمسون ثلثاها للابن الدائن والثلث للآخر كالمولى يمكن على الميت دين لكان الباقي بعد دين المورث بينهما أثلاثا فكذا هذا اذا أقر المأذون في مرض موت المولى وعلى المولى دين محيطا به وبرقبته العبد لا يصح اقراره وان كان على المولى دين المرض صح اقراره وان لم يكن على العبد دين في صحة مولا ثم أقر بدين في مرض مولا يتحصان وان لم يكن على أحدهما دين فآقر المولى في مرضه بالف ثم أقر العبد بالف فتحصان في ثمن العبد ولو أقر العبد أولا ثم المولى بدين العبد لان دين العبد يقدم على دين المولى تعاقبا ولو أقر المأذون بعين في يده لمولا أو لعبد لمولا لم يكن عليه دين جاز والأفلا ويثبت للمولى مطالبة عبده بتسليمه اليه وان أقر بدين لا يجوز سواء كان عليه دين أولا ولو أقر عبدا في يده انه مملوك ثم أقر انه حر الأصل لا يصح ولو أقر عبدا في يده انه حر الأصل أو ابن فلان ولم يقر انه مملوك وعليه دين صدق ولو اشترى هذا الف من رجل وقبضه والعبد ساكت ثم أقر انه حر الأصل أو ابن فلان لا يصدق من الوجيز المأذون المديون اذا أوصى به عبده لرجل ثم مات ولم يجز الغريم كان ملكا للموصى له اذا كان يخرج من الثالث وملكه كما ملكه الوارث والدين في رقبته ولو وهبه في حياته للغريم ابطالها وبيعه القاضى فما فضل من ثمنه فلو اهب من الاشياء ولو اشترى المأذون شيئا بشرط الخيار ثلاثة أيام فإرأه البائع عن الثمن ثم أراد الرد بالخيار له ذلك عند أبي حنيفة وقال ليس له ذلك ولو اشترى المأذون عبدا أو دابة أو سمخا في يده وزادت قيمته ثم أقال البيع جاز عند أبي حنيفة خلافا لهما ولو اشترى المأذون المديون جارية مثلا وقبضها ولم يدفع الثمن حتى وهب البائع الثمن ثم تقابلا فالأقالة باطلة عندهما وقال أبو يوسف صحيحة من المجمع قيدنا بقولنا وقبضها اذ قبل القبض هي باطلة اتفاقا ذكره في الحقائق وفي شرح المجمع فائدة التقييد بكونه مدبونا غير ظاهرة لان الأقالة تصح من المأذون مدبونا كان أو غيره ذكره في المحيط ولهذا لم يذكر هذا الفيد في المنظومة وشروطها عبد مأذون بين مولىين أدانه أحدهما مائة واجنبي كذلك فيبيع العبد بمائة أو مات وخاف من كسبه مائة أو قتل واستوفيت القيمة مائة من قاتله تقسم هذه المائة بين الاجنبي والمولى الغريم أثلاثا لانه بطل نصف دينه علاقته ملكه اذا المولى لا يستوجب على عبده دينافصار كبت ترك مائة وله غريم مائة وغريم مائة وعندهما تقسم أرباعا ثلاثة أرباعها للاجنبي والرابع للمولى الغريم بطريق المنازعة لان العيين لا تعمل نعمون لاقت نصيبه ودينه لا يثبت في نصيبه فسلم ذلك للاجنبي وخمسون لاقت نصيب المولى

الاخر فاستوى فيه حق الاجنبي والمولى الغريم فتقسم بين مانصفين وهو يقول الدين في الذمة لا في العيين فيعول ولو كان لكل واحد من المولىين عليه مائة والمسئلة بحالها انصف المائة تكون للاجنبي ونصفها للمولىين بالاجماع من الحقائق واذا أقر المأذون باقتضا ض حرة أو أمة يلزمه الضمان في الحال عند أبي يوسف فيدفعه مولا أو يفديه وقال لا يؤخذ به في الحال بل بعد العتق ولو أقر المكاتب بالاقتضاض باصبعه فجرح من اداه بدل المكاتب فرده المولى للرق قضمان المهر في الحرية والعقر في الامة متأخر الى ما بعد العتق عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف يؤخذ به في الحال وقال محمدان قضى القاضى بوجوبه عليه قبل عجره لزمه في الحال وان لم يقض به قبل العجز يتأخر الى ما بعد العتق من درر البهار واذا اشترى المأذون له جارية ثم افساد ثم وطئها فردها أخذ بالعقر في الحال هذه في المكاتب من الهداية ولو قال المولى لعبد مأذونه الذي لم يولد عنده وهو مجهول الذنب هذا ابني والحال ان العبد صالح ان يولد منه لا يثبت نسبته منه ولا يعتق عليه عند أبي حنيفة وقال لا يعتق عليه ويضمن قيمته للغرماء وانما قلنا الذي لم يولد عنده اذ لو ولد العبد عند المأذون وادعاه المولى صح اتفاقا ولو قتل المولى عبد مأذونه المستغرق المديون فضمانه ضمان جناية عند أبي حنيفة فيجب عليه القيمة في ثلاث سنين لانه كلاجنبي منه وقالوا ضمان اثنان فيضمن قيمته للغرماء في الحال من شرح المجمع وان جحر المولى على مأذونه لم ينحجر حتى يظهر جرحه من أهل سوقه لانه لو انحجر يتضرر الناس لتأخير حقهم الى ما بعد العتق بما لم يمتدق برقبته وكسبه وقد بايعوه على رجاء ذلك وبشروط علم أكثر أهل سوقه حتى لو جحر عليه في السوق وليس فيه الأرجل أو رجلا لم ينحجر ولو بايعوه جاز ولو بايعه الذي علم جرحه ولو جحر عليه في بيته بمضمر من أكثر أهل سوقه ينحجر والمعتبر بشروط الجرح واشتهاره في مقام ذلك مقام الظهور عند الكل كافي تبليغ الرسالة من الرسل عليهم السلام ويبقى العبد مأذونا الى ان يعلم بالجرح وانما شرط الشيوع في الجرح اذا كان الاذن شاعرا ما اذا لم يعلم به الا العبد ثم جحر عليه بعلم منه ينحجر كذا في الهداية قال في الصغرى الجرح انما يصح اذا كان مثل الاذن فان كان الاذن عاما اشتهر عند أهل السوق لا ينحجر حتى يكون الجرح كذلك واذا كان لا يعلم به الأرجل أو رجلا أو ثلاثة فانه يصح الجرح بمضمر من العبد واذا أذن لعبده ولم يعلم العبد يصح الجرح وان لم يعلم العبد واذا جحر على عبده المأذون في سوقه وهو غائب لم ينحجر فان علم بعد ذلك كان محجورا اه وان رآه المولى يبيع ويشترى بعد ما جحر عليه قبل ان يعلم العبد فلم ينه ثم علم العبد بالجرح يبقى مأذونا استسحانا ولو مات المولى أو باع العبد أو جرح مطبقا صار محجورا وان لم يعلم أهل سوقه فان كان على العبد دين فباعه أو وهبه بغير اذن الغرماء لا يصير محجورا مالم يقبضه المشتري فان عاد الى قديم ملكه بالرد بالعيب أو بالرجوع في الهبة لا يعود الاذن ولا يصير محجورا بالبيع الفاسد وبالبيع بشرط الخيار للبائع الا عند القبض أو الاجازة وفي البيع بشرط الخيار للمشتري يصير محجورا من وقت البيع وبالباقى يصير محجورا وبالعود من الباقى

لا يعود الاذن وبموت الاب والوصى بنحصر العبيد والمأذون وبعض القاضى وبموت  
 لا ينحصر واذا جبر المولى على عبده المأذون وله عبده مأذون فان كان على الاول دين ينحصر  
 كلاهما وان لم يكن على الاول دين ينحصر الثاني وبموت الاول ينحصر كلاهما اكان على الاول  
 دين أم لا من الوجيز واذا لحق المولى بدار الحرب يصير المأذون محجورا واذا ولدت المأذون  
 لها من مولاها صارت محجورة ويضمن المولى قيمتها ان ركبها ديون وان استدان الامه  
 المأذون لها أكثر من قيمتها فدبرها المولى فهي مأذون لها على حالها باع عبده المأذون فان لم  
 يكن عليه دين صار محجورا علم أهل السوق به أو لم يعلموا وان كان عليه دين لا يصير محجورا  
 قبل قبض المشتري لان البيع فاسد اذا لم يكن باذن الغرماء أو باصر القاضى هذا اذا كان الدين  
 حالا وان كان دين العبد مؤجلا لا ينحصر المولى عن البيع وليس للغرماء نقض هذا البيع ولهم  
 ان يضمنوا المولى قيمته اذا حل الدين فان كان عليه دين حال فالبيع فاسد الا ان يكون أوفى  
 بالدين فاذا قبض الثمن وقضى دينه نفذ البيع السابق وكالا يبيعه المولى وعليه دين حال لا يبيع  
 ما في يده وانما يبيعه القاضى المديبر اذا كان مأذونا فابق لا يصير محجورا واذا غصب  
 المأذون غاصب لم يدكر في الكتاب قالوا الصحيح انه لا يصير محجورا واذا أسره العدو ولا يصير  
 محجورا قبل الاحراز بدار الحرب وبعد الاحراز يصير محجورا فان وصل الى مولا به ذلك  
 لا يعود مأذونا وتعلق الجرباطل كتعلق الرجعة وكذا اضافة الجرباطل في المستقبل  
 باطل واطراف الاذن جائز واذا أخبر المأذون بالجرباطل لا يصير محجورا عند أبي حنيفة الا ان  
 يكون المخبر عدلا أو أخبره اثنان وعندهما ثبت بنحصر الواحد اتفاقا وذكر الامام المعروف  
 بنحو اخر زاده عن الفقيه أبي بكر البخاري انه لا فرق بينهما بل كل من الجرباطل الاذن اغتصب بنحصر  
 الواحد اذا كان المخبر صادقا عند العبد والقنوى على هذا القول من قاضيان واذا جبر  
 على المأذون له فقراره جائز فيما في يده من المال عند أبي حنيفة قال ومعناه ان يقر عا في يده  
 انه امانة غيره او غصب منه او يقربدين عليه فيقضى مما في يده وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز  
 اقراره وان لم يكن في يده بعد الجرباطل لا يعتبر اقراره في حق مولا اتفاقا وكذا اذا أقر بعد ما انتزع  
 المولى من يده المال فانه لا يعتبر اقراره اتفاقا ومحل المسئلة الهداية لو جبر على عبده  
 المأذون فتصرف به ذلك في بعض ما في يده قال ابو حنيفة جميع تصرفاته باطلة ما خلا الاقرار  
 بالدين والوديعة والبضاعة وعندهما كلها باطلة ولو أقر بدين حادث بعد الجرباطل كان في يده ألف  
 معروف وجب عليه حالة الاذن لا يصح اقراره بدين الجرباطل ولو أقر بعد الجرباطل كان في يده ألف  
 أخذها مولا وأقر العبد انها كانت لفلات وديعة ثم عتق لم يلزمه شيء ولو أقر انها كانت  
 غصبا في يده لم يلزمه اذا عتق ولم يأخذ منه الوديعة ولو وهب لعبد محجور ألف فلم يأخذها  
 المولى حتى استهلك لرجل ألفا ثم استهلك أيضا ألفا أخرى كانت الاثلاث للمولى والدينان في  
 رقبته ولو طلقه دين الاستهلاك ثم وهب له شيء تصرف الهبة الى دينه ولو استهلك ثم وهب له ثم  
 طلقه دين آخر تصرف الهبة الى الدين الاول واذا جبر المأذون وله ديون على الناس كان

الحصم فيها العبد حتى لو قبضها العبد برى الغريم كان عليه دين أم لا ولو يبيع العبد أو مات  
 فالحصم فيها المولى ولو كان على العبد دين لا يقبضها بل يحبس بالقبض الى الغرماء وكذلك  
 يجب ان يكون في الوارث ولو اشترى المحجور متاعا فهلك في يده ولم ينقد ثمنه ثم عتق لزمه  
 قيمة المتاع ولو كان المبيع عبدا فقتله بعد ان قبضه لزمه في الحال ويقال لمولاه ادفعه أو افذه  
 ولو اشترى المحجور عبدا بالقبض وقيمتها ألف فباع وربح فباعها بالبيع ثمنه من ذلك المال  
 استحسانا اذا علم ان ثمن عبده في يده ولو أنكر المولى فقال هو هبة وهبته من عبدي كان  
 القول قوله وان أقام البينة فالبينة بينه البائع عبد محجور عليه اكنسب عشرة دراهم بغير  
 اذن السيد ثم اشترى بها ثوبا والسيد ينظر اليه فسكت صار العبد مأذونا له في التجارة وللمولى  
 ان يرجع بالدراهم على البائع عبد محجور اشترى ثوبا ولم يعلم مولا به ذلك حتى باع العبد ثم  
 أجاز الشراء لم يحجز هذا الشراء أبدا ولو باع ثوبا من رجل ثم ان المولى باع العبد ولم يعلم ببيع  
 الثوب ثم علم فجاز البيع لم يحجز هذا البيع عبد محجور اذ ان رجلا دينا فأذن مولا له من  
 عليه الدين ان يدفعه الى العبد فقبضه الغريم ذكر المولى عن أبي يوسف ان كان رد على  
 العبد من تلك الدراهم التي أخذها منه برى وان رد غير هالم برى أو عند أبي حنيفة يبرأ في  
 الوجهين كالفضولي اذا ادان مال غيره فقبضه الدين يبرأ ولو جبر على عبده المأذون ولا مال  
 في يده فاقربدين كان عليه وهو مأذون من غصب أو وديعة أو عارية استهلكها أو مضاربة  
 لم يلزمه الا بعد الاعناق واذا أذن له مرة أخرى سأل عما أقر به فان قال كان حقا لزمه وان قال  
 كان باطلا تأخر حتى يعتق وكذلك الصبي والمعتوه من الوجيز واذا جبر المأذون وفي يده ألف  
 مثلا ثم أذن له ثانيا فقرر لرجل بالف دين لزمه في الاذن الاول بقضى من تلك الاثلاث عند أبي  
 حنيفة وقالاهي للمولى ويصح اقراره فيؤمر المولى بقضائه أو يبيعه فيه من المجمع رجل  
 وهب لعبد انسان هبة ثم أراد الرجوع في الهبة وقال الواهب بل أنت مأذون فاقام العبد  
 البينة على اقرار الواهب انه (٣) محجور قال هذا الذي يعتك لمولاي وأنا محجور يقبل بينته  
 عبد باع شيئا من رجل ثم قال أنا محجور وقال المشتري بل أنت مأذون لا يقبل قول العبد  
 الامه المحجورة اذا زوجت نفسها ثم عتقت نفذت نكاحها وكان المهر لها من قاضى خان ولو  
 باع الصبي المحجور ثم بلغ فان أجاز له أقر باؤه جاز خلا فالزفر من المجمع اشترت أساور من ذهب  
 بمال الكسب في دار المولى وأودعها رجلا فلهما سكبت بضمن المودع لان مال هذه  
 في الوديعة من الخلاصة

((فصل في نوع من الجرباطل)) قال ابو حنيفة لا يحجر القاضى على الحر العاقل البالغ الاعلى من  
 يتعدى ضرره الى العامة وهم ثلاثة الطبيب الجاهل الذي يسقى الانسان ما يضره ويهلكه

(٣) قوله انه محجور قال هذا الخ عبارة لا تقر ويحب لعبد غيره شيئا ثم أراد الرجوع ان كان  
 العبد مأذونا يصح الرجوع بغيره المولى وان محجورا لا يصح بلا حضوره وان ادعى العبد  
 الجرباطل الواهب الاذن والقول للواهب استحسانا فان برهن العبد على انه محجور لا يصح اه



وعنده انه شفاء ودراة الثاني المفتي الماجن وهو الذي يعلم الناس الجهل أو يفتي بالجهل  
والثالث المسكر المفسد وقال أبو حنيفة رحمه الله لا يحجر على المدبون ولا يمنع عنه ماله  
وعند صاحبيه يجوز بما قال أبو حنيفة وبثلاثة أسباب أخرى منها الدين إذا ركب الرجل  
ديون فطلب غرماؤه من القاضي أن يحجر عليه كيلا يتلف ما في يده من المال فإن القاضي  
يحجر عليه ويشهد على حجره والثاني عندهما السفيه يحجر القاضي على السفيه المبذر  
بطلب أوليائه وعلى المغفل الذي لا يمتدى إلى التصرفات ولا يصبر عنها ويغاب فيها ولا يحجر  
على الفاسق الذي يرتكب المخاصة إذا كان لا يبدل ماله عندنا خلافا للشافعي ولا يشترط لصحة  
الحجر ضرورة الذي يريد أن يحجر عليه فيصح الحجر حاضرًا كان أو غائبا إلا أن الغائب لا يحجر  
مالم يبلغه الحجر ويعلم أن القاضي حجر عليه فإن تصرف قبل العلم بعد الحجر ينفذ تصرفاته وإذا  
حجر على المدبون يظهر أثر الحجر في ماله الموجود وقت الحجر لا فيما يكتب ويحصل له بعد الحجر  
ويمنع هذا المحجور من التبرعات ولو أقر لئان يدين لا يصح إقراره في حق الغريم الذي حجر  
لأجله فإذا زال دين هذا الغريم يظهر صحة إقراره السابق وكذا لو اكتسب مالا ينفد إقراره  
فيما اكتسب وإن كان دينه الأول قائما وينفذ تبرعاته فيما اكتسب مع بقائه دينه الأول ولو  
تزوج بأمرأة صح نكاحه فإذا زاد على مهر مثلها لا يظهر في حق الغريم الذي حجر لأجله ويظهر  
في المال الذي حدث له بعد الحجر ولو أقر بمحد أو قصاص صح إقراره وكذا لو أعتق أو تبرع  
اعتاقه أو تبرع فالحاصل أن كل ما يستوي فيه الجسد والهزل ينفذ منه وما لا ينفذ من الهازل  
لا ينفذ منه إلا بذن القاضي ولو باع شيئا من ماله بمنزل القيمة جاز وبأقل من قيمته لا يجوز ولو  
استهلك مال إنسان بعينه الشهود لزمه ضمانه ومن له الضمان بحاصل الغريم الذي حجر  
لأجله فيما كان في يده ولو اشتري جارية بعينه الشهود بأكثمن قيمتها فإن باع الجارية  
بحاصل الغريم الذي حجر لأجله بمقدار قيمتها وما زاد على قيمتها يأخذه من المال الذي يحدث  
بعد الحجر ولو باع شيئا من عقاره أو عروضة من الغريم الذي حجر لأجله بصبر الثمن قصاصا  
بدينه إذا كان الغريم واحداً فإن كان اثنين وحجر لهما فباع من أحدهما شيئا بمنزل القيمة  
جاز ولا يصير كل الثمن قصاصا بدين المشتري لأن فيه إيتار بعض الغرماء على البعض ولكن  
الثمن يكون بين الغرماء بالخصص ولو حجر القاضي على رجل لقوم لهم ديون مختلفة فقضى دين  
بعضهم تسلم له حصته فيما قبض ويدفع ما زاد على حصته إلى غيره من الغرماء من قاضي خان  
❦ وإذا بلغ الغلام غير رشيد لم يسلم إليه ماله حتى يبلغ خساو عشرين سنة فإن تصرف فيه  
قبل ذلك نفذ وإذا بلغ خساو عشرين سنة تسلم إليه ماله وإن لم يؤنس منه الرشد ولا يحجر  
عليه وتصرفه في ماله جائز وإن كان مبذرا مفسدا يتلف ماله فيما لا غرض له فيه ولا مصلحة  
عنده أبي حنيفة وقال لا يدفع إليه ماله أبدا حتى يؤنس الرشد ويحجر عليه ولا يجوز تصرفه  
فيه فلو باع لا ينفذ ذبحه عندهما وإن كان فيه مصلحة أباه الحاكم ❦ ولو باع قبل حجر  
القاضي جاز عند أبي يوسف خلافا للحمد فإن عنده يكون محجورا من غير حجر وعلى هذا

الطلاق إذا بلغ رشدا ثم صار سقيا وإن أعتق عبدا فنفذ عتقه عندهما وكان على العبد أن  
يسعى في قيمته وعن محمد لا تجب السعاية ولو دبر عبده جاز وإذا مات ولم يؤنس منه الرشد  
يسعى في قيمته مدبرا كما إذا عتقه بعد التدبير ❦ ولو جاءت جارية بولد فادعاه بثبته  
منه وكان الولد حرا أو الجارية أم ولد له فإن لم يكن معها ولد وقال هذه أم ولدي كانت بمنزلة أم  
الولد لا يقدر على بيعها وإن ماتت سعت في جميع قيمتها ❦ وإذا تزوج امرأة جاز نكاحها وإن  
سعى لها مهر أباه من مقلد مهر مثلها أو يبطل الفضل ولو طلقها قبل الدخول وجب لها  
النصف في ماله وكذا إذا تزوج أربعة نسوة أو كل يوم واحدة كذا في الهداية ❦ ولو بلغ الصغير  
مصلحة فاحجر عمال وأقر بدبون ووهب وتصدق وغير ذلك ثم فسد وصار طالطا ومستقلا لا  
يحجر عليه فاصنع من التصرفات قبل الفساد تكون نافذة وما صنع بعد فسد تكون باطلة  
عند محمد حتى لو رفع إلى القاضي فإن القاضي يعضي ما فعل قبل الفساد ويبطل ما فعل بعده  
لأن عند محمد هذا العارض بمنزلة الصبي والمجنون وهما يكونان محجورين من غير حجر وعند  
أبي يوسف بنفس الفساد لا يكون محجورا مالم يحجر عليه القاضي ويعضي ما فعل قبل الحجر  
وهو عند محمد بمنزلة الحجر بسبب الدين قال محمد المحجور بمنزلة الصبي إلا في أربعة أحدها أن  
تصرف الوصي في مال الصبي جائز وفي المحجور باطل والثاني اعتاق المحجور وتبرعه وطلاقه  
ونكاحه جائز ومن الصبي باطل والثالث المحجور إذا أوصى بوصية جازت من ثلث ماله ومن  
الصبي لا يجوز والرابع جارية المحجور إذا جاءت بولد فادعاه بثبته ومن الصبي لا يثبت  
من قاضي خان ❦ وفي الأشباه المحجور عليه بالسفه على قولهما المفتي به أنه كالصغير في جميع  
أحكامه إلا في النكاح والطلاق والعتاق والاستيلاء والتدبير وجوب الزكاة والحج  
والعبادات وزوال ولاية أبيه وحده وفي صحة إقراره بالعقوبات والافتاق وفي صحة وصاياه  
بالقرب من الثلث فهو كالبالغ في هذه وحكمه كالعبد في الكفارة فلا يكفر إلا بالصوم وأما  
إقراره في التاتارخانية أنه صحيح عند أبي حنيفة لا عندهما انتهى والحاصل أن تصرفات  
المحجور بالسفه على نوعين مالا يصح من الهازل كالبيع وغيره لا يصح منه وما يصح من  
الهازل كالنكاح والطلاق يصح منه وإذا أعتق عن كفاية صح الاعتاق ولا يجزئه  
ويسعى العبد في قيمته وكذا لو أطمع عن كفارته لا يجزئه فلا يكفر إلا بالصوم والمرأة السفية  
المحجورة بمنزلة الرجل المحجور فإن زوجت نفسها من رجل كف ويجوز نكاحها وإن قصرت  
عن مهر مثلها قال أبو حنيفة يخير الزوج إن شاء كل مهر مثلها وإن شاء فارقها وعندهما  
يجوز النكاح بما وجب ولا يخير الزوج ولو أن المحجورة اختلعت نفسها من زوجها على  
مال يقع الطلاق ولا يلزمها المال لأنها لا تملك الالتزام للمال بدلا عما ليس بمال ثم قال في  
الكتاب ويككون الطلاق رجعا لأنه طلاق لا يقابل البطل أصلا فيكون رجعا  
وهي كالصغيرة إذا اختلعت من زوجها على مال يكون رجعا بخلاف الأمة إذا كانت  
تحت يد زوج فاختلعت على مال فإن الطلاق يكون بائنا لأنها من أهل الالتزام فإن فعلت

بإذن المولى يجب المال في الحال وإن كان بغير إذن المولى كان عليه المال بعد العتق فلو كانت الامة مفسدة محجورة فاختلعت نفسها على مال يكون الطلاق رجعا لانه لا يجب عليه المال في الحال ولا بعد العتق ولو ان صيما فيها محجور استقرض مالا يعطى صداق المرأة صح استقراضه وإن لم يعط المرأة وصرف المال في حوائجها لا يؤاخذ به في الحال ولا بعد البلوغ لانه ليس من أهل الالتزام فلا يصح التزامه ولو أودع انسان عند محجور فاقرا المحجور انه استهلكه لا يصدق فان صار مصليا بعد ذلك يسأل عما أقر فان قال ما أقرت به كان حقا يؤاخذ به في الحال وإن قال كان باطلا لا يؤاخذ به كالعبد المحجور إذا أقر باستهلاك مال انسان فانه لا يؤاخذ به في الحال فإن أذن له مولاه في التجارة بعد ذلك يسأل عما أقر به فإن قال ما أقرت به كان حقا يؤاخذ به في الحال وإن قال كان باطلا لا يؤاخذ به رجل محجور أودعه انسان مالا أو أقرضه ثم صار مصليا وقال لصاحب المال كنت أقرضت لي في حال فسادى فأنفقتما أو قال أودعته في حال فسادى فأنفقتما وقال صاحب المال لا بل أقرضتني في حال صلاحك كان القول قول صاحب المال ويضمن المحجور ولو قال رب المال أقرضتني في حال فسادك واستهلكته في حال صلاحك وقال المحجور استهلكته في حال فسادى كان القول قول المحجور فإن أقام صاحب المال البينة انه أقرضه في فساده ولكن استهلكه في صلاحه قبلت بيته **§** يتيم أدرك مفسدا غير مصلح وهو في حجر وصيه فسأل وصيه ان يدفع اليه المال فدفعه فضااع المال في يده ضمن الوصي حجر عليه القاضي أولم يحجر من قاضيان وكذلك لو أودعه اياه ذكره في الوجيز **§** وإن حجر القاضى على السفينة ثم رفع الى قاض آخر فابطل حجره وأطلق عليه جازلان الجرم منه فتوى وليس بقضاء ألا يرى انه لا يوجد المقضى له والمقضى عليه ولو كان قضاء بنفس القضاء مختلف فيه فلا بد من الامضاء حتى لو رفع تصرفه بعد الحجر الى القاضى الحاكم أو الى غيره ففقد بطلان تصرفه ثم رفع الى قاض آخر نفذ بطلانه لا اتصال الامضاء به فلا يقبل النقض به **§** وذلك عند أبي حنيفة **§** كذا في الهداية **§** ولو استقرض السفينة المحجور وأنفق على نفسه نفقة مثله أو دفع مهر امرأته نفذ ولا يبطل القاضى ذلك إلا ان يكون فيه فضل فيبطل الفضل **§** ولو اشترى ابنه المحجور المعروف بغيره فاسدا ويعتق اذا قبض وسعى في قيمته للبائع **§** لو أجاز القاضى بيع المفسد ولم يبه المشتري عن دفع الثمن برئ المشتري بالدفع اليه وإن خاف لم يبرأ ويدفع الثمن ثانيا ولا خيار له في رد المبيع إذا علم بالنهي وإن دفع قبل العلم به برئ ولا يجوز بيعه وشراؤه بإذن القاضى إلا بالغبن اليسير كافي للعبد والعبد من الوجيز

### باب السابع والثلاثون في المكاتب

إذا صحت الكتابة يخرج المكاتب عن يد سيده فيكون أحق بكسابه لان تحصيل البذل اذا تحقق ثبت له الحرية حتى لو شرط أن لا يخرج من البلد لا يصح الشرط استقصانا ولا

يخرج عن ملك سيده وإلهذا متى عجز عن أداء البذل رجعت قناتان أحق به عتق وسقط عنه بدل الكتابة وما في يده من الأكتساب يكون له وإذا وطئ المولى مكاتبته لزمه العقروان جنى عليها أو على ولدها لزمته الجنابة وإن أنلف ماله غرم لان المولى صار كالاجنبي ويجوز للمكاتب البيع والشراء والسفر ويملك البيع بالمحاباة كذا في الهداية هذا عند أبي حنيفة وعندهما لا تجوز المحاباة بما لا يتغابن الناس فيه وتجوز منه الزيادة في المبيع والحط بسبب عيب ولا يجوز من غير عيب اهـ ويتصرف كالمأذون ولا يمنع بيع المولى كافي الجمع ولا يتزوج إلا بإذن المولى ولا يجب ولا يتصدق إلا بالشئ اليسير لان الهبة والصدقة تبرع محض وهو غير مالك لملك إلا ان الشئ اليسير من ضرورات التجارة لانه لا يجحد بد من ضيافته أو اعاره ومن ملك شيئا ملك ما هو من ضروراته وتوابعه ولا يشك في لانه تبرع محض فلا يملكه بنوعيه نفسا ومالا ولا يقرض وإن وهب على عوض لم يصح لانه تبرع ابتداء وإن زوج أمته جاز وكذلك ان كاتب عبده والقياس على أن لا يجوز وهو قول زفر وإن أعتق عبده على مال أو باعه من نفسه أو زوج عبده لم يحجز من الهداية ويجوز اقرار المكاتب بالدين والاستيفاء كافي المنية وتجوز هبته وارثانه وأذنه لعبده في التجارة فان لحقه دين يبيعه فيه إلا أن يؤدي عنه المكاتب ويجوز له أداء دينه عنه وإن كان أكثر من قيمته كذا في الوجيز **§** ولو أقام المكاتب بيته على الاعتاق قبل الكتابة قبل وسقط عنه البذل هذه في الاستحقاق من الهداية **§** وإن تزوج المكاتب بإذن مولاه امرأته عمت انها حرة فولدت منه ثم استحققت فأولادها عبيد ولا يأخذهم بالقيمة وكذا العبد المأذون له بالتزوج وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد أولادها أحرار بالقيمة وإن وطئ المكاتب أمة على وجه الملك بغير إذن المولى ثم استحققت فعليه العقر يؤخذ في الكتابة وإن وطئها على وجه النكاح بغير إذن المولى لم يؤخذ به حتى يعتق وجه الفرقان في الفصل الاول ظهر الدين في حق المولى لان التجارة وتوابعها داخل تحت الكتابة وهذا العقر من توابعها لانه لولا الشراء لما سقط عنه الحد وما لم يسقط الحد لا يجب العقر ولا يظهر في الفصل الثاني لان النكاح ليس من الأكتساب في شئ فلا تنتظمه الكتابة كالكفالة **§** وإذا اشترى المكاتب جارية ثم افسد أم وطئها فردا أخذ بالعقر في الكتابة وكذا العبد المأذون من الهداية **§** وإذا أقر المكاتب باقتضا حرة أو أمة بأصبغه فجوز فردا الى الرق فضمن المهر في الحرية والعقر في الامة متأخر الى ما بعد العتق عند أبي حنيفة وأبي يوسف ولا يؤاخذ في الحال وقال محمد ان قضى القاضى عليه قبل العزل لزمه في الحال وإن لم يقض عليه قبل العزل يتأخر الى ما بعد العتق كذا في الجمع من المأذون **§** والاقتضا بالقياف ازالة البكارة وإذا ولدت المكاتب من المولى فهي بالخيار ان شاءت مضت على الكتابة وإن شاءت عجزت نفسها وصارت أم ولد ونسب ولدها ثابت من المولى وهو حر فإذا مضت على الكتابة أخذت العقر من مولاهالا اختصاصا بمجانعتها على ما قدمنا ثم ان مات المولى عتقت بالاستيلاء وسقط عنها بدل الكتابة وإن ماتت هي وترك مال لا يؤدي منه مكاتبها وما بقي ميراث لابنها وإن لم يترك



مالا فلا سعاية على الولد لانه حر ولو ولدت ولدا آخر لم يلزم المولى الا ان يدعى حرمة وطنا عليه  
ولو لم يدع وماتت من غير وفاء يسمى هذا الولد لانه مكاتب تبعها فلومات المولى بعد ذلك عتق  
وبطل عنه السعاية لانه بمنزلة أم الولد اذ هو ولدها فبقيتها واذا كاتب المولى أم ولده جاز فان  
مات المولى عتقت بالاسيلا وسقط عنها بدل الكتابة ويسلم لها الاولاد المشتراة في الكتابة  
والا كساب لان الكتابة انفسخت في حق البديل وبقيت في حق الاولاد والا كساب واذا  
ولدت المكاتبه قبل موت المولى عتقت بالكتابة وان كانت مدبرته جاز فان مات المولى ولا مال  
له غيرها فهي بالخيار بين ان تسمى في ثلثي قيمتها وجميع مال الكتابة وهذا عند أبي حنيفة  
وقال أبو يوسف تسمى في الاقل منهم او قال محمد تسمى في الاقل من ثلثي قيمتها وثلثي بدل الكتابة  
فالخلاف في الخيار والمقدار وأبو يوسف مع الامام في المقدار ومع محمد في نفي الخيار وان  
خرجت من الثلث سقط كل بدل الكتابة وان دبر مكاتبته صح ولها الخيار ان شاءت مضت  
على الكتابة وان شاءت عجزت نفها وصارت مدبرة فان مضت على الكتابة فمات المولى ولا  
مال له غيرها فهي بالخيار ان شاءت سعت في ثلثي مال الكتابة أو ثلثي قيمتها عند أبي حنيفة  
وقال تسمى في الاقل منها واذا أعتق المولى مكاتبه عتق وسقط عنه بدل الكتابة وان كاتب  
المريض عبدا على ألفين الى سنة وقيمه ألف ثم مات ولا مال له غيره ولم يجز الورثة فانه يؤدي  
ثلثي الالفين حالا والباقي الى أجله أو بررد رقبا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد يؤدي  
ثلثي الالف حالا والباقي الى أجله وان كاتبه على الالف الى سنة وقيمه ألفان ولم يجز الورثة  
أدى ثلثي القيمة حالا أو بررد رقبا اتفاقا لان المحابة هنا في القدر والتأخير فاعتبر الثلث فيها  
من الهداية ولو كاتب على مثل قيمته بان كانت قيمته ألفان وكاتبه على ألفين منجمة يقال له  
عجل ثلثي بدل الكتابة والثلث عليه الى أجله بالاتفاق من الحقائق وقيمة المكاتب نصف  
قيمة القن كافي البرازية رجل قال لمولى العبد كاتب عبيدك على ألف على اني ان أدبت  
ابنك ألفا فهو حر فكاتبه المولى على هذا يعتق باذنه بحكم الشرط لانه متبرع ولو قال العبد  
لمولاه كاتبني بالف درهم على نفسي وعلى فلان الغائب جاز استحسانا وللمولى أن يأخذه بكل  
البذل لان البذل عليه لكونه أصيلا فيه ولا يكون على الغائب من البذل شيء لانه تبع فيه  
وأيهما أدى عتق ويجبر المولى على القبول ولا يرجع المؤدى على صاحبه لان الحاضر قضى  
دينه عليه والغائب متبرع فيه غيره فظن اليه واذا كاتب الامة عن نفسها وعن ابنين لها  
صغيرين فهو جائز وأيهم أدى لم يرجع على صاحبه ويعتقون واذا كان العبد بين رجلين أذن  
أحدهما لصاحبه أن يكاتب نصيبه بالف درهم ويقبض بدل الكتابة فكاتب وقبض بعض  
البذل ثم عجز فالمال للذي قبض عند أبي حنيفة وقالاهم مكاتب بينهما وما أدى فهو بينهما  
واذا كانت جارية بين اثنين كاتبها فوطئها أحدهما فجاءت بولد فادعاه ثم وطئها الآخر فجاءت  
بولد فادعاه ثم عجزت فهي أم ولد للاول لانه لما ادعى أحدهما الولد سمحت دعوته لقيام الملك  
له فيها وصار نصيبه أم ولد لان المكاتبه لا تقبل الانتقال من ملك الى ملك فتقتصر أمومية

الولد على نصيبه كافي المدبرة المشتركة واذا ادعى الثاني ولدها الاخير سمحت دعوته لقيام  
ملكه ظاهر اثم اذا عجزت بعد ذلك جعلت الكتابة كأن لم تكن وتبين ان الجارية كلها أم  
ولد للاول لانه زال المانع من الانتقال ووطئ سابق ويضمن نصف قيمتها شريكه لانه غلظ  
نصيبه لما استكمل الاسيلا ونصف عقرها أيضا لوطئه جارية مشتركة ويضمن شريكه  
كامل عقرها وقيمة الولد ويكون ابنه بمنزلة المغرور لانه حين وطئها الثاني كان ملكه فاعطاها  
وولد المغرور ثابت النسب منه حر بالقيمة على ما عرف لكنه وطئ أم ولد الغير حقيقة فيلزمه  
كامل العقر وأيم جادفع العقر الى المكاتبه جاز لان الكتابة ما دامت باقية فحق القبض لها  
لاختصاصها بآدمها واذا عجزت رد العقر الى المولى وهذا الذي ذكره قول أبي حنيفة  
وقالاهي أم ولد للاول ولا يجوز وطء الآخر واذا سارت كلها أم ولد فالثاني وطئ أمه الغير فلا  
يثبت نسب الولد منه ولا يكون حرا عليه بالقيمة غير انه لا يجب الحد عليه للشبهة ويلزمه  
جميع العقر لان الوطء لا يعزى عن أحد الغرامتين واذا بقيت الكتابة وصارت كلها مكاتبه  
للاول فيلزمه نصفها نصف بدل الكتابة لان الكتابة انفسخت فيما لا يتضرر به المكاتبه  
ولا يتضرر به سقوط نصف البذل وقبض يجب كل البذل ويضمن الاول لشريكه في قباض  
قول أبي يوسف نصف قيمتها مكاتبه لانه غلظ نصيب شريكه وهي مكاتبه فيضمنه موسرا  
كان أو معه مرالا لانه ضمان غلظ وفي قول محمد يضمن الاقل من نصف قيمتها ومن نصف ما بقي  
من بدل الكتابة وان كان الثاني لم يطئها ولكن دبرها ثم عجزت بطل التدبير وهي أم ولد للاول  
ويضمن لشريكه نصف عقرها ونصف قيمتها والولد ولد الاول بالاجماع وان كاتبها ثم أعنفها  
أحدهما وهو موسر ثم عجزت ضمن المعتق لشريكه نصف قيمتها ويرجع بذلك عليها عند أبي  
حنيفة وعندهم انه ان يضمنه قيمة نصيبه مكاتبها ان كان موسرا ويسمى العبدان كان  
معسرا هذه الجملة من الهداية وفي الجمع لو كاتب عبد الله ما فاعنته أحدهما فنصيب الآخر  
باق عند أبي حنيفة على الكتابة ويوجب أبو يوسف على المعتق نصف قيمته قنا وأوجب محمد  
على العبد السعاية في الاقل من نصف قيمته ومن نصف البذل اه ولو كاتب عبده على  
ألف يؤديها الى غريم السيد أو يضمنها له فالكتابة والضمان جائزان ولو كاتب أمته على  
ألف على أن يطأها مدة الكتابة لم يجز فان أدت الالف عتقت وعليها فضل قيمتها ان كانت  
قيمتها أكثر من المؤدى وان كان هو أكثر فانه لا يرجع بالزيادة على المولى فان وطئها ثم أدت  
فعلية عقرها لا نوطئها على تقدير العقد واستيفاء موجه ولو كاتب عبده على ألف وهدية  
فأدى الالف دون الهدي عتق ثم ان كان الالف قدر قيمته لم يبق للمولى عليه سبيل وان  
كانت قيمته أكثر رجوع عليه بالفضل ولو كاتب عبيدين مكاتبه واحدة على ألف فقبض  
أحدهما جاز ولو قال لعبديه كاتبك على ألف فقبلا لا يعتق واحدهما باذنه حصته مالم يؤد  
جميع الالف استحسانا وكذلك لو قال كاتبك على ألف على انك ان أدت المكاتبه عتقتما  
وان عجزت عار دون الرق فان أدى أحدهما عتقا وللمولى أن يأخذ أيمهما شاء بجميع

المكاتب مات أحدهما أو لم يمت ويرجع المؤدى على صاحبه بحصته وان كان قيمته ما سواه  
رجع بنصف المؤدى وان عجز اردا في الرق وان عجز أحدهما الا ان آخر يؤدى فيعتقان  
جميعا ولو مات أحدهما الا بسقط حصته والاخر مكاتب على حاله كالومات وترك وفاته وان  
كان ترك ما لا يؤدى منه جميع المكاتب فيعتقان ويرجع ورثة الميت على الحى بحصته وان  
لم يترك ما لا الحى يؤدى جميع الكتابة ويعتقان ويرجع على ورثة الميت بحصته اذا كانت  
الورثة ممن دخلت في كتابة الميت ولو كاتب أحد الشرى بكن نصيبه بأخذ شريكه نصف  
ما أخذ ثم يرجع المكاتب به على العبد ثم لا ساكت في نصيبه الخيارات الثلاث عند أبي حنيفة  
وان كاتب عبا بينهما لا يمتق شئ منه حتى يؤدى الجميع وأيهما أخذ نصيبه باذن شريكه ثم  
عجز المكاتب فالأخذ بينهما وان أعتقه أحدهما أو وهب له نصيبه من المكاتب عتق نصيبه  
بخلاف ما لو قبض نصيبه ثم أبراه من بدل الكتابة لا يعتق نصيبه لان البراءة لم تصح لان  
للشريك أن يشاركه فيما قبض فلم يتم الاستيفاء في نصيبه ثم ان شاء المكاتب عجز وان شاء  
مضى فلا ضمان على المعتق وان مات عن مال أخذ الساكت نصف المكاتب والباقي لورثته  
وان عجز الساكت ثلاث خيارات عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف يضمن الأقل من نصف  
القيمة ونصف ما بقى من المكاتب أي ما أقل فهو عليه من الوجيز واذا عجز المكاتب عاد الى  
أحكام الرق وما كان في يده من الاكساب لم يولد واذا قطعت يده وأخذ الارش فهو للمولى  
هذه في بيع الفضولي من الهداية وان مات المكاتب وترك ما لا لا تنسخ الكتابة وقضى  
ما عليه من ماله وحكم بعنقه في آخر جز من أجزاء حياته وما بقى فهو ميراث لورثته ويعتق  
أولاده وان لم يترك وفاته ترك مولودا في الكتابة يسمى في كتابة أبيه على نجومه فان أدى  
حكمنا بعنق أبيه قبل موته وعتق الولد وان ترك ولدا مشترى في الكتابة قبل له اما أن تؤدى  
الكتابة حاله أو ترد في الرق لان المشتري لم يدخل تحت العقد هذا عند أبي حنيفة وقال يؤدى  
الى أجله اعتبارا بالولد المولود في الكتابة وما أدى المكاتب من الصدقات الى مولاه ثم عجز  
فهو طيب للمولى لتبديل المالك فان العبد يملكه صدقة والمولى عوضا عن العتق واليه وقعت  
الإشارة النبوية في حديث بريرة هي لها صدقة ولنا هدية وكذلك اذا أعتق المكاتب واستغنى  
بطيب له ما بقى في يده من الصدقات واذا جنى العبد فكتبه مولاه ولم يعلم بالجناية ثم عجز فانه  
يدفع أو يفسد وكذا اذا جنى المكاتب ولم يقض به حتى عجز وان قضى به عليه في كتابته ثم  
عجز فهو دين يباع فيه وهذا قول أبي حنيفة ومحمد وقد رجح أبو يوسف وكان يقول أولا يباع  
فيه وان عجز قبل القضاء وهو قول زفر واذا مات المولى لم تنسخ الكتابة وقيل له أد المال  
الى ورثة المولى على نجومه فان أعتقه أحد الورثة لم يفسد عتقه وان أعتقوه جميعا ففسد  
وعتق وسقط مال الكتابة لانه يصير ابراء عن بدل الكتابة فانه حقهم وقد جرى فيه الارث  
واذا أبرأ المكاتب عن بدل الكتابة يعتق كما اذا أبرأ المولى الا أنه اذا أعتقه أحد الورثة لا يصير  
ابرا عن نصيبه لانا نجعله ابراء اقضاء تحصيل عتقه والاعتاق لا يثبت ابراء البعض أو أدائه

في المكاتب لا في بعضه ولا في كله ولا وجه الى ابراء الكل لحق ببقية الورثة من الهداية فان  
وهب أحدهم نصيبه في رقبته جاز وان عجز ورد رقبته فاصيب الواهب في رقبته ثابت  
كالمولى اذا وهب منه بعض الكتابة ثم عجز صار كله رقبته للمولى فكذا هذا ولو أدى المكاتب  
البذل الى الورثة دون الوصى وعلى الميت دين محيط به أو لا يحيط به لا يعتق وان أدى الى  
الوصى عتق وان لم يكن في التركة دين وان لم يكن على الميت دين ودفع الى الورثة وتقاسموا جاز  
وان أدى الى بعضهم لم يعتق ما لم يصل الى الكل أو يجيز واقضه فيصير وكبلا من جهتهم  
ولو أدى المكاتب الى الغرماء وعليه دين محيط جاز وعتق ولو دفع الى الوصى بما على المكاتب  
يعتق كالذم الى الغريم من الوجيز ولو استدان المكاتب بعض بدل الكتابة فأدى الى مولاه  
ثم عجز لا يتردد من المولى كافي المحيط والجامع الكبير ذكره في المشتمل ولو اشترى المكاتب  
أباه أو ابنته فوجد به عيبا لم يقدر على الرد ولا على ان يرجع بالنقصان ولو رد المكاتب في الرق  
فالمولى يرد به بالعيب ولا يحبس المكاتب في دين الكتابة وفيما سوى دين الكتابة قولان كذا  
في المشتمل نقله عن المنية ولو مات المكاتب وترك أم ولدا معه أو ولدا لا تباع واستعت في  
المكاتب على نجوم المكاتب وان لم يكن معها ولد تباع عند أبي حنيفة وعند غيره لا تباع لانها  
أم ولد عتقت بموت السيد لانه لا ملك للمكاتب حقيقة فلا يحرم بيعها كالعبد المأذون  
استولد جارية من كسبه بخلاف ما لو كان معها ولد لانه يثبت حق الحرية للولد وحق الحرية  
للولد يوجب حق الحرية للام بقوله عليه السلام أعتقه أولدها واذا مات المكاتب عن وفاته  
بدى بالدين ثم بالجناية ثم ببذل الكتابة ثم به راس أو تزوجها بغير اذن مولاه ثم الباقي ميراث  
بين أولاده الذين عتقوا بعنقه والذين كانوا أحرار اقبه له واذا مات عن وفاته ودين المولى بدى  
بدين المولى ثم بالكتابة والباقي ميراث بين أولاده وان لم يبق الباقي بالدين والكتابة بدى  
بالكتابة ماتت المكاتب عن مال وعليها دين مثله فأدى الولد المال عن الكتابة أو القاضى ولم  
يعلم بالدين عتق الام والولد يأخذ الغرماء من المولى ويرجع المولى بمثله على الولد وان لم يؤده  
الولد أو القاضى لا يعتق وان لم يترك ما لا فاعتق المولى الولد عتق وان أحاط دينه بقيمته وبسعى  
في الدين كاتب عبا مشتركا بغير اذن شريكه فان العبد وترك كسبه باع الكتابة فقد مات  
عاجزا عند أبي حنيفة وقال مات حرا ويضمن المكاتب نصف قيمته لشريكه ولا تصح وصية  
المكاتب بشئ بهينه وان أوصى بثلاث ماله مطلقا لا يصح عند أبي حنيفة خلافا لهما ولو قال  
ان مت حرا قلنت مالى لفلان يصح ان أعتق قبل الموت بالاجماع كالقول ان ملكت عبا أو أنا  
حري يصح وان مات عن وفاته فأدبت مكاتبته فعتق لا تصح هذه الوصية لانه يعتق في آخر حياته  
في ساعة لطيفة وفي تلك الساعة لا يتصور الوصية فلا يظهر العتق في حقها من الوجيز ولد  
ولد للمكاتب دخل في كتابته وكان كسبه لايه ولو أعتق المولى ولد مكاتبه جاز عندنا خلافا  
لزفر ولا يسقط شئ من بدل الكتابة اذا لم يكن كاتبه مع أبيه كتابة واحدة ولو أعتق ولدا  
كاتبه مع أبيه كتابة واحدة يسقط حصته من بدل الكتابة كافي الحقائق وغيره واذا تزوج



عبد من أمته وكانت فولدت منه ولد ايدخل ذلك الولد مع أمه في كتابته او كان كسبه لها لان تبعية الام أربع حتى لو قتل ذلك الولد يكون قيمته للام دون الاب من شرح المجمع والكتابة متجزة عند أبي حنيفة وقال لا تتجزأ حتى لو كاتب نصف عبده جاز ذلك وصار كله مكانا عندهما وعند مقتصر على القدر الذي كاتب منه فان أدى المكاتبه عتق منه ذلك القدر وسعى بما بقي من قيمته بقدر ما يطيق على معنى انه ليس للمولى ان يطالبه في الحال ولكن بجعله منجما بحسب طاقته وثمرة الخلاف تظهر فيما اذا اكتسب العبد مالا قبل الاداء فنصفه له والنصف للمولى عنده وعندهما الكل له لانه مكاتب كله املوا كتب بعد الاداء فليس للمولى من كسبه شيء بالاتفاق اما عندهما فلا نة حر كما واما عنده فلا ان النصف منه عتق بالاداء وفي النصف الآخر هو منسحب كالمكاتب فيكون أحق بجميع كسبه بعد الاداء وان كاتب عبده على ألف دينار على ان يرد المولى اليه عبد ابغبر عينه جازت الكتابة عند أبي يوسف ويقسم الألف على قيمة العبد المكاتب وقيمة عبده وسط وتبطل حصه العبد ويكون مكاتباً بما بقي وقال أبو حنيفة ومحمد لا تجوز هذه الكتابة ولو كاتبه على ألف وعلى خدمته أبداً وقبل العبد فسدت الكتابة لان هذا شرط ينافي مقتضى العقد فان أدى العبد الألف عتق بحكم الشرط ثم ان كان الألف أقل من قيمته سعى في تمام قيمته اجزاء وان كان أكثر من قيمته لا يسترد الفضل من المولى عندنا وقال زفر يسترد ولو كاتب أمته على انه بالخيار ثلاثة أيام فولدت الامة ولدا ثم ماتت في مدة الخيار فجاز للمولى العقد بتبطل الكتابة عند محمد ولا تصح اجازة المولى وعندهما لا تبطل الكتابة وله ان يجيزها اذا أجازها سعى الولد على نجوم أمه فاذا أدى عتقت الام في آخر جزء من حياتها وعتق ولداها من الحقائق اذا قتل المكاتب رجلاً خطأ فصالح ولي القتل على مال أو أقر المكاتب بقتل رجل خطأ ففضى القاضى عليه بقتله أو أقر بقتله عمداً ثم صالح ولي الجناية على مال ولم يؤد بدل الصلح حتى يجز عن أداء بدل الكتابة وورد الى الرق بتأخر عنه بدل الصلح الى ما بعد العتق ولا يؤخذ به في الحال عند أبي حنيفة وقال لا يؤخذ به في الحال وبإيعاف فيه وإذا جنى جناية خطأ فقبل ان يقضى عليه القاضى بموجب الجناية يجوز رد الرق بخبر مولاه بين دفعه بالجناية والفداء باشهاد ولا يطالب العبد بها للجان عندنا وقال زفر يطالب بها للجان ولو عجز بعد القضاء بموجب الجناية فهو دين عليه يباع فيه اتفاقاً إذا جنى المكاتب جناية خطأ فقبل القضاء عليه بموجبها جنى ثانياً يلزمه قيمة واحدة عندنا فيسمى لارباة الجنايتين في الأقل من قيمته ومن أرش الجناية وقال زفر يلزمه لكل جناية قيمة على حدة ولو جنى ثانياً بعد ما قضى عليه بموجب الجناية الاولى يجب للثانية قيمة أخرى اتفاقاً من شرح المجمع قلت وقد مر بعض مسائل جنابة المكاتب في الجنائيات فعليك بالمراجعة فيما لم يوجد ها هنا ولو كاتب عبده على نفسه وأولاده الصغار جاز استحساناً وحكم الولد هنا حكم الغائب مع الحاضر وقد مر انه ليس للمولى ولا للاب ولأب له إيجاب على الصغير فلم يجب عليه ائقداً ولا لآب له ويتعلق عتقه بأداء

المال فيبقى عتقه معلقاً مع بقاء الكتابة ولا يبقى مع انفساخها فالومات الاب يسمى الولد وان كانوا صغاراً عاجزين يردون في الرق ولو لم يجزوا وأدى بعضهم لم يرجعوا على أخوتهم بشئ والمولى أخذ كل واحد بجميع المكاتبه وان أعتق بعضهم رفعت حصته عن الباقي ولو كاتب عبد العراعر أنه بمكاتبه واحدة على نفسه وأولاده الصغار ثم ان انساناً قتل الولد فقيمتها للابوين ويستعينان في الكتابة من الوجهين وإذا كاتب المسلم عبده على خر أو خنزيراً وعلى قيمة نفسه فالكاتبه فاسدة كما اذا كاتب على ثوب أو دابة فان أدى الخمر عتق بأداءه ولزمه أن يسعى في قيمته ولا ينقص عن المسمى ولا يراد عليه وقال زفر لا يعتق بالاداء قيمته وكذلك يعتق بأداء القيمة فيما اذا كاتبه على قيمته ولا يعتق بأداء الثوب فيما اذا كاتبه على ثوب لانه لا يوقف فيه على مراد العاقد لاختلفت الألف أجناسه فلا يثبت العتق بدون ارادته وكذلك ان كاتبه على شيء معين غيره ولم يجز عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية الحسن انه يجوز حتى لو ملكه وسلمه يعتق وان أجاز صاحب العين ذلك فمن محمد انه يجوز عن أبي يوسف انه يجوز أجاز ذلك أو لم يجز غير انه عند الاجازة يجب تسليم عينه وعند عدمها يجب تسليم قيمته ولو كاتب النصراني عبده الكافر على خر فهو جائز اذا كان مقداراً مع المولى وأما ما أسلم للمولى قيمة الخمر من الهداية

#### باب الثامن والثلاثون في المتفرقات

رجل عليه عشرة دراهم لرجل فأوفاه فوجدها القابض اثني عشر ذكر في النوادر على قول أبي حنيفة وأبي يوسف الزيادة أمانة اذا هلك لا يلزمه ضمانا وعلى قول محمد وزفر تكون مضمونة وهو القياس فلوان القابض رفع منها درهمين أبردهما على صاحبهما فهلكا في الطريق قالوا ان المدينين يشاركون القابض فيما بقي فيكون له سدس ما بقي وذلك درهم وثلاثا درهم لان كل درهم من المقرض سدسه للدافع وخمسة أسداسه للقابض رجل تعلق برجل وخاصمه فسقط من المتعلق به شيء أو ضاع قالوا يضمن المتعلق ويضمن ان يكون الجواب على التفصيل ان سقط بقرب من صاحبه وصاحب المال يراه ويمكنه ان يأخذه لا يكون ضامناً والا كان ضامناً رجل أخذ غريمه بمال فجاء انسان وانتزعه من يده حتى هرب الغريم فانه يعزر بحكم الجناية ولا يضمن المال الذي على المدينين مما يمت كفن بثوب الغريم قالوا ان شاء أخذ صاحب الثوب قيمة الثوب وان شاء نبش القبر فبأخذ ثوبه قال الفقيه أبو الليث رحمه الله ان كان الميت ترك مالا يعطى قيمة ذلك الثوب من المال وكذا لو تبرع انسان بقيمة الثوب لا يكون لصاحب الثوب ان ينش وان لم يكن شيء من ذلك فان ترك صاحب الثوب لا تحرقه فهو أفضل وان نبش كان له ذلك وان كان الثوب قد انتقص بالتكفين يضمن الذي كفن الميت ودفعه وعندى هذا اذا كفن من غير خياطة وان خيط فليس لصاحب الثوب ان ينش وبأخذ ثوبه ولو جبت الریح بثوب انسان فانقته في صبح آخر حتى انصبغ وكانت قيمة

الثوب والصبيغ سواء يباع عليهما أو يقتسمان الثمن وإن اصطالحا على شيء جاز وكذا الدجاجة إذا ابتاع لؤلؤة وقيمتها سواء وإن كانت قيمة اللؤلؤة أكثر كان لصاحب اللؤلؤة أن يملك الدجاجة بقيمتها ولو أراد صاحب الدجاجة أن يعطى قيمة اللؤلؤة كان له ذلك وكذا البعير إذا ابتاع لؤلؤة وقيمتها اللؤلؤة أكثر كان لصاحب البعير أن يعطى قيمة اللؤلؤة وكذا الوادخلت دابة رجل رأسها في قدر رجل ولا يمكن الإخراج إلا بالكسر كان لصاحب الدابة ثلث القدر بقيمتها وتظارها كثيرة لصاحب أكثر المالين أن يملك الآخر بقيمتها وإن كانت قيمتهما سواء يباع عليهما أو يقتسمان الثمن وعن أبي يوسف لؤلؤة وقعت في دقيق رجل إن كان في قلبه الدقيق ضرر لا قلبه والنظر إن يباع الدقيق الأول فالأول فإن لم يكن في قلبه ضرر أمرته بقلبه وقال بشر بقلبه الذي يطلب اللؤلؤة رجل خدع صبيبة وذهب بها إلى موضع لا يعرف قال محمد بن يحيى بنس الرجل حتى يأتي بها أو يعلم أنهما قد ماتت وقد مرت هذه المسئلة في الغصب بأبسط من هذا مديون دفع الدراهم إلى صاحب دينه وأمره بان ينقدها فهلك في يده هلك من مال المديون ويكون الدين على حاله ولو دفع الدراهم إلى صاحب الدين ولم يقل شيئا ثم إن الطالب دفع الدراهم إلى المديون لينقدها فهلكت تلك على الطالب رجل عليه درهم لرجل فدفع المديون إلى الطالب درهمين أو درهما ثم درهما فقال خذ درهمك من هذا فضع الدرهمان قبل أن يبين درهمهما قال يملك من مال المديون شجرة القرع إذا نبتت في ملك رجل فصارت في جب آخر وعظم القرع ونهذ المخرج من غير كسر الجب فهي بمنزلة اللؤلؤة إذا ابتاعها دجاجة ينظر إلى أكثر المالين قيمة فيقال لصاحب الأكثر أن شئت أعطيت الآخر قيمة ماله فيصبر لك فإن أبي يباع الجب عليهما على نحو ما قلنا فيكون الثمن بينهما وكذلك الجواب في الأترجة إذا دخلت في قارورة رجل ولو أدخل رجل أترجة غيره في قارورة رجل آخر وتعدرا خارجها فإن الذي فعل ذلك يضمن لصاحب الأترجة قيمة الأترجة وأصاحب القارورة قيمة القارورة وتصير القارورة والأترجة ملكا له بالضممان ولو اختلط سويق رجل بدقيق آخر يبرصنع أحدهما المختلط ويضرب كل واحد منهما بقيمته مختلطان هذا نقض أن حصل لأحد فليس أحدهما بإيجاب الضمان عليه بأولى من الآخر هذه الجملة من أول الباب إلى هنا من الغصب من مواضع متفرقة من قاضي خان ومن ألقى الكناشة في دار غيره يؤمر برضاها هذه في إيجاب الموات الهداية وإذا هبت الريح بثوب إنسان والفتنة في صبيغ غيره حتى انصبغ فيه فعلى صاحب الثوب قيمة صبيغ الآخر ومرا كان أو مسرا هذه في عتق البعض من الهداية وعن أبي عصمة أن شارب الثوب باعه ويضرب بقيمته أيضا وصاحب الصبيغ بما زاد الصبيغ فيه ذكره في الغصب منها رجل أضاف رجلا قنسى الضيف عنده ثوبا فأتبعه صاحب البيت فغصبه فاصب ان غصبه غاصب في المدينة فليس عليه ضمان وإن أخرجه عن المدينة ضمن من الغصب من قاضي خان وفيه في فصل النار لو هبت الريح بعمامة رجل فاندفعت

على قارورة رجل فأنكسرت لا يضمن صاحب العمامة رجلان لكل واحد منهما مثلية فأخذ أحدهما من مثلية صاحبه ليجافوضه في مثلية نفسه فإن كان صاحب المثلية الأولى اتخذ موضعا ليجتمع فيه الثلج من غير أن يحتاج إلى أن يجمعه فيه كان ذلك لصاحب المثلية الأولى وله أن يأخذ من مثلية الآخر إذا لم يكن إلا خذخلطه بغيره فإن كان لا يأخذ خلطه بغيره كان للمأخوذ منه أن يأخذ قيمة المأخوذ وإن كان المأخوذ منه لم يتخذ موضعا ليجتمع فيه الثلج إن كان في مكانه موضع يجتمع فيه الثلج لا يصنع أحدا فان أخذ الآخر الثلج من الحفر الذي في حده صاحبه لا من المثلية فهو له وإن أخذ من المثلية يكون غاصبا فبرد على المأخوذ منه عين ثلجه إن لم يكن خلطه بثلجه وإن كان خلطه كان عليه قيمته من اللقطة من قاضي خان استقرض من آخر عبدا يقضى به دينه ففقد دينه بالعبد ضمن المستقرض قيمة العبد من يبيع الصغرى وفي قاضي خان من البيوع رجل استقرض من رجل عبدا أو حيوانا آخر يقضى به دينه فقبضه وفقد دينه كان عليه قيمة لأن قرض الحيوان فاسد والقرض الفاسد مضمون بالقيمة كالمبيع يعاقب ولو استقرض عبدا أو فلوسا ففقدت عند أبي حنيفة عليه مثلها كاسدة ولا يضمن قيمتها وقال أبو يوسف عليه قيمتها من الذهب أو الفضة في آخر يوم كانت رابحة فكذلك قال في الصغرى وكان والذي يقتضي بقول محمد بن قفال الناس فنفتي كذلك لو استقرض خنطة ودفع المستقرض إليه جوالقا ليكيها ففعل لم يكن قبضا بمنزلة السلم من الصغرى ومن له على آخر دراهم فدفع إليه كبس البزيم المديون فيه لم يصرفا بضاهاه في السلم من الهداية ومن له على آخر عشرة دراهم جاد فقضاها زبوا وهو لا يعلم فأنفقها أو هلك فقضاها عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف فبرد مثل زبوفه ويرجع بدراهمه لأن حقه في الوصف مراعى كهو في الأصل ولا يمكن رعايته بإيجاب ضمان الوصف لأنه لا قيمة له عند المقابلة بمنزلة فوجب المصير إلى ما قلنا وله ما أنه من جنس حقه حتى لو تجاوز به فيما لا يجوز الاستبدال جاز فيقع به الاستيفاء ولا يفي حقه إلا في الجوده ولا يضمن تداركها بإيجاب ضمانها لما ذكرنا وكذا بإيجاب ضمان الأصل لأنه إيجاب له عليه ولا نظير له ولو وجد هاتين بركة أو مستحقه يصير قضاها ولو وجد هارصا أو ستوقه لا يصير قضاها هذه في المنشور من الهداية رجل له على رجل آخر خمسون درهما وأخذ غلطاسين فلما علم أخذ العشرة ليردها فهلك يضمن خمسة أسداس العشرة لأن ذلك القدر قرض والباقي أمانة هذه في الوديعة من الخلاصة رجل عليه عشرون درهما فدفع المديون إلى الطالب مائة وقال خذ حقل عشرين منها فلم يأخذ حتى ضاع الكل لا يقطع شيء من الدين هذه في الرهن من قاضي خان ومن استقرض مثلبا فأنقطع عليه قيمته يوم القبض عند أبي يوسف وعند محمد يوم الانقطاع وقول محمد بن قفال وقول أبي يوسف ليسر هذه في الصرف من الهداية وإن أقرضه طعاما لم يراق وأخذ بمكة فعند أبي يوسف عليه قيمته يوم قبضه وعند محمد عليه



قيته بالعراق يوم اختصها من مشتل الهداية ❶ ومن دفع الى جائع درهمين واوامره ان  
يريد نصف دينار من عنده يصير قابضا ❷ من الهداية ❸ رجل اقترض الدراهم البخارية بخاري  
ثم اتى المستقرض في بلد لا يقدر على تلك الدراهم قال ابو يوسف وهو قول أبي حنيفة يمهله  
قدر المسافة ذاهبا وجائيا ويستوفى منه بكفيل ولا يأخذ قيمتها وقيل هذا اذا بقيه في بلد ينفق  
فيه تلك الدراهم ❹ لم يكن لها لوجوده فانه يؤجل قدر المسافة ذاهبا وجائيا فاما اذا كان لا ينفق في  
هذا البلد فانه يغرم قيمتها وكذا لو اشترى بالدراهم البخارية شيئا ثم التقيا في بلدة أخرى لا يوجد  
فيها تلك الدراهم ❺ رجل قال لغيره استقرض لي من فلان عشرة دراهم فاستقرض المأمور  
وقبض وقال دفعتها الى الآخر وحسب الامر ذلك فان المأمور يكون ضامنا ولا يصدق على  
الآخر ❻ ولو بعث رجل بكتاب مع رسول الى رجل ان ابعت الى كذا درهم فادركها قرضك على  
فبعت مع الذي اوصل الكتاب روى ابو سليمان عن أبي يوسف انه لم يكن في مال الآخر حتى  
يصل اليه ولو ارسل رسول الى رجل فقال ابعت الى عشرة دراهم قرضا فقال نعم وبعتهم مع  
رسوله كان الآخر ضامنا ❷ اذا اقر له ان رسوله قبضها ❸ رجل استقرض من رجل دراهم  
وأتمه المقرض بالدراهم فقال له المستقرض القها في الماء فاقهاها قال محمد لا شيء على  
المستقرض ❹ رجل استقرض من رجل طعاما في بلد الطعام فيه رخيص فلقبه المقرض  
في بلده فيه الطعام غال فأخذ الطالب بحقه فليس له ان يجبس المطلوب ويؤمر المطلوب بان  
يوفق بكفيل حتى يعطى له طعامه اياه في بلد القرض ❺ رجل اقترض صبيها أو معتوها شيئا  
فاستمكه الصبي أو المعتوه لا يضمن في قول أبي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يضمن وان  
اقترض عبدا محجورا فاستمكه لا يؤاخذ به قبل العتق عندهما وهذا الوديعة سواء ❶ رجل  
عليه ألف لرجل فدفن الى الطالب دنانير فقال اصرفها واخذ حقل منها فاخذها فهلك قبل  
ان يصرفها هلكت من مال الدافع وكذا لو صرفها وقبض الدراهم فهلكت الدراهم في يده  
قبل ان يأخذ منها حقه وان أخذ منها حقه ثم ضاع كان ذلك من المدفوع ❷ ولو دفع المطلوب  
الى الطالب دنانير فقال بها يحقل فباعها بدراهم مثل حقه وأخذها يصير قابضا بالقبض  
بعد البيع ولو دفع المطلوب الى الطالب دينه وقال خذ هذا قضاء بحقل فاخذ كان داخلا في  
ضمانه من باب الصرف من يبيع قاضي خان ❸ رجل أمر رجلا يقضي من دينه ألفا فقضى  
من دينه أكثر من الألف يرجع على الآخر بألف ويكون متبرعا في الزيادة ❹ رجل مات وله  
ديون على الناس وليس له وارث معلوم فأنشأ له ائطان ديون الميت من غرمائه ثم ظهر له  
وارث كان ديون الميت على غرمائه له هذا الوارث لانه ظهر ان الغرماء لم يدفعوا المال الى  
صاحب الحق فلا تحصل لهم البراءة وكان عليهم الاداء ثانيا من فصل تصرف الوكيل من  
يبيع قاضي خان ❶ أمد الورثة اذا كفن الميت بماله كفن المثل بغير اذن الورثة يرجع في  
التركة وان كفته بأكثر من كفن المثل لا يرجع بالزيادة وهل يرجع في مقدار كفن المثل قالوا  
لا يرجع لان اختياره ذلك دليل التبرع ❷ من يبيع غير المالك من قاضي خان ❸ لو قضى دين غيره

بغير أمره جاز فلما انتقض ذلك بوجه من الوجوه يعود الى ملك القاضي لانه تطوع بقضاء الدين  
ولو قضى بأمر يعود الى ملك من عليه الدين وعليه للقاضي مثلها ❶ اذا تبرع بقضاء المهر ثم  
خرج من ان يكون مهر اربعة المرات أو خرج نصفه عن أن يكون مهر بالطلاق قبل الدخول  
رجع الى ملك المتبرع وكذا المتبرع بالثمن اذا انسخ البيع يرجع في الثمن من كفالة الصغرى  
وفي القنية من قضى دين غيره بسبب فعند ارتفاع السبب يعود المقرض به الى ملك القاضي ان  
قضاء بغير أمره وان قضاء بأمره يعود الى ملك المقرض عنه بخلاف ما اذا تبرع بالمهر عن الزوج  
ثم طلقها قبل الدخول أو جاءت الفرفة من قبلها يعود نصف المهر في الفصل الاول وكذا في  
الثاني الى ملك الزوج انتهى ❷ اذا مات مجهلا مال ابنه لا ضمان عليه في ماله وكذا الوصيات  
الانسان مجهلا لما ألقته اربع في بيته لا ضمان عليه من أمانات الاشياء ❸ الاب لو أوجرم نزل  
الصغير بدون أجر مثله يلزمه تمام أجر مثله اذ ليس له ولاية الخط من دعوى الوقف من  
الفصولين ❶ اذا ذهب الضيف وترك شيئا عند المضيف فقبه المضيف به فغصبه غاصب ان  
غصبه في المدينة لا يضمن وان أخرجه من المصروف غصب منه ضمن هذا في الغصب من  
الخلاصة ❷ اذا حفر الرجل قبراً في موضع يباح له الحفر في غير ملكه فدفن غيره لا ينشئ القبر  
ولكن يضمن قيمة حفره ❸ يكون جمعاً بين الحقلين ومراعاة لهما من وقف فتاوى قاضي خان  
❹ وفي الغصب من الخلاصة رجل حفر قبراً خفاً آخر ودفن في القبر بحسب قيمة حفره وهذا اذا  
كان في أرض مباحة اما اذا كان في الملك فينبش انتهى ❶ شري يبتاوسكته ثم ظهر انه  
للصغير يجب أجر مثله من دعوى الوقف من الفصولين ❷ المدبون اذا اتفق على ولدرب  
الدين أو امرأته بغير أمره لا يبرأ عن الدين ولا يرجع عما اتفق على من اتفق عليه كسدا في  
الصغرى من النفقات ❸ رجل قبض دينه من مدبونه فقال قبضته وهو صحيح وقال غريم  
الميت قبضته وهو كان مريضاً وأما شريكك فيه قال محمد ان كان المال قائماً بينه وشريكه  
الاتحريفه وان كان مستهلكاً فلا شيء عليه من اقرار الوكيل ❹ وفي الوصايا من قاضي خان  
أطلق المسئلة ولم يقيد هاتين قول أحد بل قال قالوا ان كان الألف المقبوضة قائمة شاركوه فيها  
لان الانسداد حدث في حال الى اقرب الاوقات وهو حالة المرض فان كانت المقبوضة هالكة  
لا شيء اغرماء الميت قبل القابض لانه انما يصرف الى اقرب الاوقات بنوع ظاهر وظاهر  
يصح للدفع لا لايجاب الضمان فحال قيام الألف هو يدعي لنفسه سلامة المقبوض والغرماء  
يشكرون ذلك وقد أجمعوا على ان المقبوض كان ملكاً للميت فيصالح انظار شاهداهم وبعد  
هؤلاء المقبوض حاجته الغرماء الى ايجاب الضمان فلا يصح انظار شاهداهم وفيه أيضاً  
رجل مات وعليه ألف لرجل وللميت على رجل ألف درهم فقضى مديون الميت دين الميت  
ذكر في الاصل انه يبرأ عما عليه وان قضى بغير أمر الوصي والوارث واذا أراد مدبون قضاء  
دين الميت كيف يصنع قال محمد يقول عند القضاء هذه الألف التي لفلان الميت على عن  
الألف التي لك على الميت فيجوز ذلك ولو لم يقل ذلك ولكن قضاء الألف عن الميت كان تبرعاً

ويكون الدين عليه انتهى **§** المدينون لودفع الى من يجب نفقته على الدائن بغير أمر  
القاضي كان متطوعا ولا يبرأ عن الدين بخلاف ما اذا دفع بأمر القاضي كافي الهداية من  
المفقود وفيها من النفقات لو كان للدين الغائب مال في يد أجنبي فانفق على أبيه بغير إذن  
القاضي ضمن واذا ضمن لا يرجع على القاض انتهى **§** وفي الصغير من الوصايا قال محمد  
قال أبو حنيفة وأبو يوسف من مات وله غلام قد كاتبه على ألف درهم وعلى الميت دين ألف  
درهم فقضى المكاتب للغريم قضاء عماله على مولاه بغير أمر الوصي في القياس باطل ولا  
يعتق المكاتب حتى يعتقه القاضي **§** كن ندع القياس ونعتق المكاتب بأداء المال للغريم  
انتهى **§** مريض اجتمع عنده قرابته يأكلون من ماله قال الفقيه أبو الليث ان احتاج المريض  
الى تعاهدهم فأكلوا مع عياله بغير اسراف فلا ضمان عليهم ولا فيوز من ثلث ماله هذه في  
الوصايا من الوجيز **§** ولو أوصى رجل بحلقه الخاتم لرجل وبفصه لا تخرجازت الوصية لهما فان  
كان في نزع خمر رينظر ان كانت الحلقة أكثر قيمة من الفص يقال لصاحب الحلقة ضمن  
قيمة الفص له ويكون الفص لك وان كان الفص أكثر قيمة يقال لصاحب الفص ضمن قيمة  
الحلقة له وهي كاللجاجة اذا ابتاعت لؤاؤة انسان كان الجواب فيه على هذا الوجه كما مر في  
أول الباب هذه في الوصايا من قاضي خان **§** وفيه أيضا رجل قال أبرأت جميع غرمانى ولم  
يسمهم ولم ينو أحدا منهم بقلبه قال أبو القاسم روى ابن مقاتل عن أصحابنا أنهم لا يبرؤن  
رجل له على رجل دين فقال لمدينونه اذا مت فأتت برى من الدين قال أبو القاسم يجوز  
وتكون وصية من الطالب للمطلوب ولو قال ان مت لا يبرأ لان هذه مخاطرة فلا يصح كالمو قال  
ان دخلت الدار فأتت برى من مالى عليك ولو قال لمدينونه تركت دينك كان ابراء انتهى  
**§** مريض أبرأ وارثه من دين له عليه أصلا أو كفالة بطل وكذا اقراره بقبضه واحتياله به على  
غيره وجاز ابراءه الاجنبى من دين له عليه الا ان يكون الوارث كفيلا عنه فلا يجوز اذبرا  
براءته ولو كان الاجنبى هو الكفيل عن الوارث جاز ابراءه من الثلث ولم يجز اقراره بقبض شئ  
منه اذ فيه براءة الكفيل كذا في الوصايا من أحكام المرضى من الفصولين **§** فضولي اذ ان  
مال غيره فقضى المدينون الدين من الفضولى برى هذه في المأذون من الوجيز **§** المروجة أو  
الامة اذا تصدقت بشئ من مال الزوج أو المولى يرجع الى العرف ان كان بقدر المتعارف  
تكون مأذونة بذلك قال رحمه الله المرأة أو الامة لا تكون مأذونة بالتصدق بالتفد وانما تكون  
مأذونة بالمأكل هذه في المأذون من قاضي خان **§** لو خدع امرأه رجل ووقعت الفرقة  
بينها وبين زوجها وزوجها من غيره أو خدع صديقه وزوجها من رجل يحبس حتى يرد لها أو  
تموت كذا في البرازية ذكره في مشكل الهداية في التعزير **§** وكل شئ صنعه الامام الذي ليس  
فوقه امام فلا حد عليه الا انقصا من فانه يؤاخذ به بالاموال وأما حد القذف قالوا الغالب  
فيه حق الشرع فحكمه حكم سائر الحدود ولو قال لغيره أنفق على أو على عيالى أو على أولادى  
أو من في فناء دارى ففعل قيل يرجع عليه بلا شرط الرجوع وقيل لا ولو قضى دينه بأمره

يرجع بلا شرطه وفي الجباية والمؤن المالية لو أدى عن غيره بأمره يرجع على الآخر بلا  
شرطه وكذا في كل ما كان مطالبا به من جهة العباد **§** أسير أو من أخذ السلطان ليه صادره  
قال لرجل خلعتى فدفع المأمور ما لا يخلصه قيل يرجع في الأصح وبه يفتى **§** ولو ادعى عليه برا  
فانكر ثم قال لرجل ادفع الى المدعى قفيز بر من مالك فدفع لا يرجع اذ لم يشترط رجوعه وبمجرد  
الدعوى لم يصردىنا عليه ليصير أمر ابادا دينه عنه من الفصولين **§** لو قضى عليه  
بنفقة محارمه فأعطى نفقة مدة ثم مات المدفوع اليه قبل مضي المدة لا يسترد ما بقى بالاجماع  
**§** أمة في يد رجل أقامت بينة على حربتها فنفتها على ذى اليد حتى يسأل القاضي عن الشهود  
فان عدلت البينة وقد أخذت النفقة بفرض القاضي رجوع صاحب اليد عما أخذت منه ولو  
بغير فرض القاضي لا يرجع عليها **§** ولو أوصى رجل بداره لرجل وببكتها لآخر وهى تخرج  
من الثلث فالنفقة على صاحب السكنى وان انتهت الدار قبل ان يقبضها فلا صاحب السكنى  
ان ينسبها ولا يصير متبرعا **§** أربعة لا يشاركهم أحد في نفقة الاب والجد في نفقة ولده والولد في  
نفقة والديه والزوج في نفقة زوجته **§** لو كان الاب معسرا والام موسرة تؤمر الام بالانفاق  
على الولد ولا ترجع على الاب وهو مروي عن أبي حنيفة **§** زوجان معسران وللمرأة ابن  
موسر من غيره أو أخ موسر فنفتها على زوجها وأمر القاضي الابن أو الاخ بالانفاق عليها  
ويرجع بذلك على زوجها اذا أسير **§** مات الزوج وترك أولادا صغارا وكبارا ولا نفقة الا لولد  
من انصباهم وكذلك امرأه الميت ونفقة رقيق الميت على التركة الى ان يقبضوا ونفقة أمهات  
أولاده لا تكون في تركته الا ان يكون لهن أولاد فيكون نفقتهن في نصيب أولادهن فان  
أنفق البكار على الصغار بغير أمر القاضي لا ضمان عليهم ديانة لانهم أحسنوا فيما فعلوا فاذا لم  
يقروا بذلك وأقروا بنفقة تصيهم وحلقوا على ذلك لانهم عليهم كالوصى اذا عرف الدين على  
الميت وقضى ولم يقربه لا يأثم وكذلك لو أنفق على أولاده الصغار من مال الميت وليس لهم  
وصى لم يضمن ديانة ولا يأثم بالحلف من الوجيز **§** ولو ترك صغارا وكبارا فلا كبار وان باكلوا ولو  
أطعموا أحدا وأهدوا اليه فله أكله وقال ابن أبان للكبير ان يأكل بقدر حصته مما بأكال أو  
يوزن ويسكن الدار ولوله غنم لا يسعه ذبح شاة منها فباكل **§** مات عن أخ وامرأة وأم فللمرأة  
ان تتناول قدر الثمن مما بأكال أو يوزن لا مما سواه مالان التركة مشتركة ولا حد الشركاء في  
القدرى أكله بالحاجة **§** أبو الليث دقيق وطعام وسمن بين الورثة وفيهم صغار وامرأة فلهم  
أكل ذلك بينهم ومن كان فيهم كبير أخذ حصته ولو توى بعض المال وأنفق الكبير بعضه  
على أنفسهم وعلى الصغار فما توى فعلى كلهم ومما أنفقه الكبير حصته واحدة الصغار لو أنفقوه  
بالأمر القاصى أو الوصى ولو بأمره حسبت لهم الى نفقة مثلهم **§** نوادر ولو ترك طعاما أو ثوبا  
فاطم الكبير الصغير وألبسه الثوب وليس بوصى لم يضمن الكبير استصا نأجلا لاف القدر  
**§** لو أدى وصى الميت أو وارثه أو أجنبي عن الميت تبرعا دينه لرجل لا يشاركه سائر الغرماء  
فان خرج للميت دين أو مال يشارك الغرماء الوارث فيخرج من الفصولين **§** رجل



أوصى بعبء لسان والموصى له غائب فنفقته في مال الموصى فان حضر الغائب ان قبل الوصية رجع عليه بالنفقة ان فعل ذلك بأمر القاضي وان لم يقبل فهو ملك الوارث كذا في الاشياء من القول في الملك **§** وفيه أيضا العبد الموصى بخدمته أبقاها له وليس له شيء من منافعه ومنفعته للموصى له فاذا مات الموصى له عادت المنفعة الى المالك والغلة والولد والكسب للمالك وليس للموصى له اخراجه من البلد الا ان يكون أهله في غير بلد الموصى ويخرج العبد من الثالث ونفقته ان كان صغيرا لم يبلغ الخدمة على المالك وان بالغها فعلى الموصى له الا ان يمرض مرضا يمنعه من الخدمة فعلى المالك وان تطاول المرض باعه القاضي ان رأى ذلك واشترى بثمنه عسدا يقوم مقامه انتهى **§** الناقد اذا كسر الدرهم بالعمز يضمن الا اذا قال له اغمره كذا في المنية وقاضى خان من الغصب **§** نزع ماء بئر رجل حتى يستلم يضمن اذا ملك البئر لا يملك الماء بخلاف مالو صب ماء الحلب فانه يؤمر بالملائة لانه ملكه من الفصولين **§** وقع الحريق في محلة فهدم الرجل بيت جاره حتى لا يحترق بيته يضمن قيمة بيت الجار كضطر اكل في المفازة طعام غيره يضمن قيمته كذا في مشتمل الهداية عن البرازية وفي الخلاصة من الغصب حريق وقع في محلة فهدم انسان دار غيره بغير اذن صاحبها وبغير اذن السلطان ضمن انتهى **§** اذا دخل الماء في أرض انسان واجتمع فيه الطين فكل ذلك لصاحب الارض ولا يكون لاحد ان يرفع من أرضه بخلاف السمك اذا اجتمع في أرض انسان بغير صنعه فانه لا يكون له الا ان يأخذه كذا في دعاوى قاضى خان من باب اليقين **§** الدائن اذا قبض دينه من مديونه ثم أبرأه من دينه قبل الرجوع بما قبض وقيل لا يرجع **§** كذا في الفصولين من أحكام الدين **§** وفيه قال مديونه وفي يده قبالة عشرة دنانير (٢) ينجح دينار قبالة بتودهم يبرأ عن الباقي وبه أفتى مولانا **§** وفي القنينة من المداينات قال المديون بعشرة للدائن أعط القبالة وخدمني خمسة فاخذها منه ودفع القبالة من غير صلح او ابراء بينهما الا بسقط حقه في الباقي انتهى **§** قال المديونه (٣) ترا آزاد كردم يبرأ وكذا لو قال لا خصومة لي معك يبرأ **§** لو كفن الميت متبرعا فافتريه السبع أو شري لمسجد حصير ان قرب المسجد والكفن والحصير للمتبرع ولو رثته لورثته لو ميتا وعلى قول أبي يوسف يباع ويصرف الى حوائج المسجد ولو استغنى عن هذا المسجد بصرف الى مسجد آخر **§** مديون بعث الى دائنه دينه مع رجل فجاء وأخبره فرضى به فقال اشترى شيئا فذهب ليشتري فهلك قبل شرائه قيل يهلك على المديون وقيل على دائنه اذا أمره بشراء كأمه بقبضه **§** له عليه دين دنانير فدفع اليه المديون دنانير وأمره بان ينقدها فهلكت فالدين باق اذا الطالب وكيل في الانتقاد فيده كيده ولو لم يقبل المطلوب شيئا وأخذ الطالب ثم دفع الى المديون لينقدها يهلك من مال الطالب اذا المطلوب وكيل الطالب **§** لو قبض الدائن الدين من المديون ثم رده عليه فلف لو كان الرد على سبيل فسخ القبض بان يقول خذ حتى أقبض غدا فقبض

(٢) أعطيك القبالة بخمسة دنانير (٣) أعثقت

المديون بتلك الجهة ينتقض القبض السابق ولو اختلفا فقال الدائن رددت بجهة فسبح القبض وقال مديونه ودعه صدق المديون اذا تقاعلى قبض الدين فبعده الدائن يدعى فسبحه وهو ينكر في صدق من أحكام الدين من الفصولين **§** أكثر أهل السوق اذا استأجروا حرا ساو كره الباقون فان الاجرة تؤخذ من الكل كذا في العادة المطردة من الاشياء وفيها أقول على اعتبار العرف الخاص قد تعارف الفقهاء بالقاهرة النزول عن الوظائف بمال يعطى لصاحبها وتعارفوا ذلك فينبغي الجواز وان لو نزل له وقبض منه المبلغ ثم أراد الرجوع عاياه لاعتك ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اه **§** عمردار امر أنه غلبت وتركها وابنا فلعمرها باذنهما فالعمارة لها والنفقة دين عليم بافتقرم حصه الابن ولو عمرها لنفسه بلا ذنم فالعمارة ميراث عنه واقرم قيمة نصيبه من العمارة وتصير كلها له ولو عمرها لها بلا ذنم قال النسفي العمارة كلها لها ولا شيء عليها من النفقة فانه متبرع وعلى هذا التفصيل عمارة كرم امر أنه وسائر أملاكها **§** سقف منزل امر أنه بامرها فالسقف لها ولو بلا امرها فله رفعه لو لم يوجب ضررا في غير مابني **§** وفي فوائد ظهير الدين (٢) مردى خانه زن خود را عمارت كرد و چو بها بكار بردن تواند كه بها خواهد يافى اجابا كريدان شرط كه فرموده است كه رجوع كند تواند **§** كل من بنى في دار غيره بامر فالبنا لا امره ولو بنى لنفسه بلا امره فهو له وله رفعه الا ان يضر بالبنا فيمنع ولو بنى في دار غيره بامر فالبنا لرب الارض وقال بعضهم البنا للباني ولو بنى باذن رب الدار واستدلوا بما ذكر محمدان من استعمار من آخر دارا فبني فيهما باذن ربهما فالبنا للمستعمار وهذا الاختلاف فيما أمر ولم يشترط الرجوع فأما لو بشرط الرجوع بما أنفق فالبنا لرب الدار وعليه ما أنفق الا يرى الى ما ذكر محمدان من استأجر حاما ووكله ربه أن يرم ما استرم من الحمام ويحسب له ذلك من الاجر فله فالبنا لرب الحمام وللمستأجر على المؤجر ما أنفق **§** وفي الاصل دفع اليه أرضا على أن يبني فيها كذا كذا بيتا وسمى طواها وعرضها وكذا كذا حجرة على ان مابني فهو بينهما وعلى ان أصل الدارين بينهما نص فان فبناها كما شرط فهو فاسد وكله لرب الارض وعليه للباني قيمة مابني يوم بنى وأجر مثل فيما عمل وهي مسئلة الاسكرة المذكورة في كتاب الاجارة والمزارعة انه استأجره ليعمل له في أرضه بالآلات من عنده فتكون اجارة الا انها قد دلت لجهة المشروط أو لعدمه اذ جعل نصف الارض المبينة أجرة له وهو معدوم أو مجهول فصار اجارة حقيقة اذا لا أصل في العمل هو الارض فقد عمل في محل مملوك له بامر وقدا ينبغي في مقابله نفعه لنفسه فيصير اجارة والحكم في مثل هذه الاجارة انه يلزمه قيمة الآلات وقيمة العمل على ما عرف في الاجارة قالوا لو دفع اليه أرضا على ان يبني فيها مساكن ويؤجرها على ان يمارزق بينهما فبناها كما أمره وأجرها وأصاب مالا لجميع ذلك للباني والبنا له ولرب الارض أجر مثل أرضه على (٢) رجل عمردار امر أنه أصلح جذوعها هل له أخذ الاجرة والرجوع عليها بما أنفق أم لا اجاب له ذلك ان فعل بشرط الرجوع اه

الباقى وعلى الباقي نقل بنائه وفي المسئلة الاولى جعل البناء لرب الارض اذ غلبه لالة الحلال  
عرفنا انه اراد العمل لرب الارض حيث شرط لنفسه نصف الدار ولانه يصير مشتركا لآلته  
بنصف الارض ثم افسد اقصار قابضا باصالة بارضه فوقع عمله كله في محل مملوك للآلته وفيها  
نحن فيه لم تقم دلالة العمل للآلته فبقى متصرفا لنفسه بالبناء في أرض غيره غير ان رب  
الارض متى شرط لنفسه شيئا صار كأنه أجر أرضه لبينى فيها ولو أجرها اجارة صحيحة لبينى  
تكون الآلات والبناء كلها للباقي وعليه لرب الارض أجر مثل أرضه ولو شرط مع ذلك ان  
الارض والبناء يكون بينهما نصفين كان ذلك كله مع أجرها لرب الارض والباقي قيمة ما بنى يوم  
بنى يعني قيمة آلاته وأجره عمله فيما عمل لما عرف في المسئلة الاولى هذه الجملة في الفصولين من  
أحكام العمارة في ملك الغير لو رأى غيره يتلف ماله فسكت لا يكون اذ نابا تلافه وكذا المولى  
لو سكت عن وطء أمته لم يسقط المهر هاتان في قاعدة لا ينسب الى ساكت قول من الاشياء  
لو ظن ان عليه دين فبان خلافه رجع عما أدى هذه من قاعدة لا عبرة بانظن البين خطؤه  
منه الغرور لا يوجب الرجوع فلو قال اسلك هذا الطريق فإنه آمن فسلكه فأخذ اللصوص  
أو كل هذا الطعام فإنه ليس بمسحوم فأكاله فمات لاضمان الا في ثلاث مسائل الاولى اذا كان  
الغرور بالشرط كالمزوجه امرأة على انها حرة ثم استحققت فانه يرجع على المخبر بما غرمه  
للمستحق من قيمة الولد الثانية أن يكون في ضمن عقد معاوضة فيرجع المشتري على البائع  
بقية الولد اذا استحققت بعد الاستيلاء ويرجع بقيمة البناء لو بنى المشتري ثم استحققت الدار  
بهذان يسلم البناء له الثالثة أن يكون في عقد يرجع نفعه الى الدافع كالوديعة والاجارة  
حتى لو هلك الوديعة أو العين المستأجرة ثم استحققت وضمن المودع والمستأجر فانه  
يرجعان على الدافع بما ضمناه وكذا من كان بينهما في العارية والهبة لا رجوع لان  
القبض كان لنفسه وتماه في الخاتمة في فصل الغرور كذا في كفالة الاشياء وقيمة ولد  
المغرور والحر تعتبر يوم الخصومة وقبل تعتبر يوم القضاء والظاهر انه لا خلاف في اعتبار  
يوم الخصومة ومن اعتبر يوم القضاء فانما اعتبره بناء على أن القضاء لا يترأخى عنه اوله اذا  
ذكر الزبلى أولا اعتبار يوم الخصومة وثانيا اعتبار يوم القضاء ولم أر من اعتبر يوم وضعه  
كذا في القول في ثمن المثل من الاشياء وفي الوجيز من الاستحقاق خمسة لا يرجعون بقيمة  
البناء (٣) الولد عند الاستحقاق والشفيع واحد المتقاسمين اذا بنى في نصيبه والمالك القديم  
اذا أخذ الجارية المسورة من يد مشترين من أهل الحرب واستولدها ثم استحققت لم يرجع  
بقية الولد على الابن والقاضى اذا باع مال اليتيم فحين فاحش ثم أدرك الصغير فرد البيع  
لا يرجع المشتري بقيمة البناء على أحد وفيه أيضا الموصى له بالجارية اذا استولدها  
ثم استحققت كان الولد شرابا بقيمة ثم يرجع بالثمن وقيمة الولد على البائع لا على الموصى وإذا  
أهدى الى العبي وعلم انه فليس للوالدين الاكل منه لغير الحاجة كافي الملتقط ولا يدخل  
الصبي والمرأة في الغرامات السلطانية كافي الوالدين لقيمة هذه في أحكام الانثى من الاشياء

الاسلام يجب ما قبله من حقوق الله تعالى دون حقوق آدميين كالفصل من ضمنان  
الاموال هذه في أحكام الذمي منه الإشارة من الاخرى معتبرة وقائمة مقام العبارة في كل  
شيء من بيع واجارة وهبة ووهن ونكاح وطلاق وعتاق وإبراء وإقرار وقصاص الا في الحدود  
ولو حصد قذف وكتابة الاخرى كإشارته واختلفوا في ان عدم القدرة على الكتابة شرط  
للعمل بالإشارة أولا والمعتد لا وأما إشارة غير الاخرى فان كان معتقلا اللسان ففيه  
اختلاف والفتوى على انه ان دامت العقلة الى وقت الموت يجوز اقراره بالإشارة والشهاد  
عليه ومنهم من قدر الامتداد بسنة وهو ضيق وان لم يكن معتقلا اللسان لم تعتبر إشارته  
مطلقا الا في أربع الكفر والاسلام والنسب والاقضاء كذا في أحكام الإشارة منه لو اختلف  
المقومان في ممتلك فشهد اثنان ان قيمته عشرة وشهد اثنان ان قيمته أقل وجب الاكثر  
كذا في الاشياء في الكلام في أجرة المثل تصدق بنفسه في مرضه صدقة ثم أوصى  
بالثلث تعتبر الجملة من الثلث حتى لو كان ما أعطاه بنفسه قدر الثلث يعتبر هذا ولم تجز وصيته  
فيما سواه وكان هذا وصية منقذة فتعصبه وتنفيه هذه أولى ولو زاد المنقذة على الثلث  
فللورثة استرداد ما زاد لوقائعا ويضمن انقباض لوالها كذا في الوقف من أحكام المرضى  
من الفصولين مريض استأجر أجيرا ونقده الاجرة فللغرماء مشاركتة هذه في الاجارة من  
الفصولين وفيه تبرع المريض بالمنافع يعتبر من كل ماله مريض له على وارثه دين فابراه  
قال لم يجز ولو قال لم يكن لي عليه شيء ثم مات جازا قراره قضاء لادبائه ولو قالت المريضة  
ايس لي على زوجي صدق لا يبرأ عندنا خلافا للشافعي لان سبب المهر وهو النكاح مقطوع به  
بخلاف المسئلة الاولى لجواز ان لا يكون عليه دين وفي جنائيات عصام قال المجروح لم  
يجرحني فلان صح اقراره حتى لو مات ليس للورثة على فلان سبيل قال صاحب المحيط هذا اذا  
كان الجراح أجنبيا فلورثته ان لم يصح كذا في الهبة من أحكام المرضى من الفصولين وفي  
كتاب الاقرار من الفقيه قالت المريضة مرض الموت ليس لي على زوجي حق ولا عليه مهر ليس  
لورثته ان يطلبوا المهر من الزوج ويصح اقراره ببناء على مسألة ذكرها عصام لو قال المجروح  
لم يجرحني فلان ثم مات ليس لورثته ان يدعوا على الجراح بهذا السبب فكذا هنا وقال ظهير  
الدين المرغيناني لا يصح ومسئلة الجرح على التفصيل ان كان الجرح معروفا عند الناس  
أو القاضى لم يقبل اقرار المريض استقرض عبد القضى دينه وقضى ضمن قيمته هذه في  
البيع من مشتمل الاحكام هدم جدار غيره ثم بناء ان كان الجدار من التراب فبنائه  
ثانيا من التراب على نحو ما كان فقد برئ من الضمان وان بناه من خشب آخر لا يبرأ من  
الضمان لان الخشب في نفسه متفاوتة حتى لو علم ان الخشب الاخر أجود يبرأ من الضمان  
هذه في الغصب منه لو وضع رجل ثوبا في دار رجل فرماه صاحب الدار فافسده فعنه ولو  
أدخل دابته في دار غيره وأخرجها صاحب الدار لا يضمن ان تلفت لان الدابة في الدار  
تضر بها فله ان يدفع الضرر بالاخراج اما التوب في الدار فلا يضر به فكان اخراجه اتلافه هذه



في فصل دفع ضرر الجار منه **هـ** وفي الاشياء من القسمة اذا خيف الغرق فاتفقوا على القاء بعض الامتعة والقوا بالغرم على عدد الرؤس لانها لحفظ الانفس **هـ** وفي الكفالة من البرازية رجلان في سفينة معهما متاع فقال أحدهما لصاحبه ألقى متاعك على ان يكون بيني وبينك انصافا قال محمد كان هذا فاسدا وضمن لمالك المتاع (٣) نصف قيمة متاعه **هـ** وفي الغصب من الخزانة سفينة حلت عليها أحوال فاستقرت السفينة على بعض الجزائر فخرج رجل بعض الاحمال لتخف السفينة فغاء انسان وذهب بالاحمال فعلى الذي أخرج الضمان ان لم يخف الغرق لانه صار غاصبا وان خيف الغرق فان ذهب به انسان قبل ان يأمن غرقها لا يضمن واذا ذهب بها بعد ما آمن غرقها يضمن **هـ** أهل قرية غرمهم السلطان قال بعضهم يقسم ذلك على قدر الاملاك وقال بعضهم على عدد الرؤس قال الفقيه أبو جعفر ان كانت الغرامة لتحصين الاملاك يقسم على قدر الاملاك لانها مؤنة الملك وان كانت لتحصين الابدان يقسم على قدر الرؤس التي يتعرض لهم لانها مؤنة الرأس ولا شيء من ذلك على النساء والصبيان لانه لا يتعرض لهم هذه في القسمة من قاضيان قلت وقدم من الاشياء أيضا ان الصبي والمرأة لا يدخلان في الغرامات السلطانية **هـ** استقرض منه دراهم وأسكنه في داره قالوا على المقرض أجر المثل لانه أسكنه عوضا عن منفعة القرض وكذا لو أخذ المقرض منه حمارا لم يستعمله حتى يرد دراهمه ولو لم المقرض الجار الى بقار ففقره ذئب ضمن المقرض قيمته لان الحمار كان عنده باجارة فاسدة فكان أمانته فاذا دفعه الى البقار صار ضامنا مخالفا من اجارة القنية **هـ** رجل دفع جارية مريضة الى طبيب وقال له عالجها بما لك فان زادت قيمتها بالصحة فالزيادة لك ففعل الطبيب وبرأت يجب أجر المثل وعن الادوية والمنفعة والكسوة ان اعطاها وليس له منعها لاستيفاء أجر المثل من اجارات الخلاصة **هـ** ومنها رجل استأجر نجارا يوما الى الليل فجاء رجل وقال اتخذني دواة بدرهم فاتخذ فان كان صاحب الدواة يعلم انه أجير فانه آثم وان لم يعلم ثم علم لا بأس به وليس عليه شيء وينقص من أجره النجار قدر ما عمل في الدواة الا ان يجعل في حل **هـ** ومنها رجل دفع الى رجل دهنًا ليأخذ منه صابونا ويجعل الغلي من عنده وما يحتاج اليه على ان يعطيه مائة درهم ففعل والصابون لرب الدهن وعليه أجر مثل عمله وغرامة ما جعل فيه **هـ** ومنها رجل دفع الى رجل فرسا ليذهب به الى قريته ويوصله الى ولده فذهب به فلما سار مر حلة سبيها في رباط ومضى في حاجته فجاء رجل من أهل تلك القرية فرببه فاستأجر رجلا ليذهب به الى قريته فذهب به فنفتت في الطريق فالضمان على الاول ثابت في تسيبه وأما الثاني لا ضمان عليه ان لم يأخذ الدابة لكن أمره بذلك فان أخذه ودفع اليه ان أشهد عليه انه أخذ ليرد على مالكه والاجير في عياله

(٣) قوله نصف قيمة متاعه عبارة الانقروى وضمن الآخر للماتى نصف قيمة متاع نفسه وظريقه انه يصير مشترا بمتاع الماتى بنصف متاعه **هـ**

لم يضمن أيضا وان ترك الاشهاد ضمن على كل حال كالماتى والا جبرضا من على كل حال ولا رجوع له على أحد لانه أسكنه بالاجرة فصار كانه أسكنه لنفسه كالمستعير بخلاف المودع والمستأجر حيث لهما ان يرجعا على المودع والا تجر ولو سلم الفرس في ذلك الرباط الى ابن أخى صاحبه لا يبرأ من الضمان تأويله اذا لم يكن في عياله **هـ** ومنها ثلاثة استأجروا اصطبلًا وأدخلوا دوابهم ثم ان واحدًا منهم عاق دابته وخرج وترك الباب مفتوحا فسرقت الدواب لا يضمن وقد ذكرنا هذه المسئلة في فصل السعاية والامر عن قاضيان معللة فراجع ان شئت **هـ** عن أبي يوسف في رجل دفع الى آخر زجاجة يقطعها باجر معلوم فقطعهما فانكسرت وقد قال له الدافع ان كسرت فلا ضمان عليك قال انظر الى ذلك الفعل ان كان لا يسلم مثله من الكسر لا ضمان عليه وان كان يسلم أحيا ناو ينكسر أحيا نا فهو ضامن **هـ** رجل قال لصبري ان قد هذه الالف ولك عشرة دراهم فنقدته ثم وجد المسئلة أجرا عشرة بعد ذلك متوقفة لا يضمن لكن يرد من الاجر بقدره ولو وجد الكل زيفا يرد كل الاجر ويرد الزيف على الدافع فان أنكر الدافع أن تكون هذه الدراهم دراهمه والقول قول القابض من اجارات الخلاصة **هـ** المقبوض في الاجارة الفاسدة مضمون كالتمن المقبوض في البيع الفاسد في المتفرقات من اجارات البرازية **هـ** رجل أودع ألف درهم عند رجل فانكره ثم أودع ألف درهم عند المودع له ان يأخذه عندنا هذه في الوديعة من الخلاصة **هـ** يضمن المسلم للمسلم في أربعة أشياء اذا غصب منه شيئا فنقص في يده اثنا في الزيت أو الدهن اذا وقعت فيه فارة ثم أراقها مسلم على مسلم يضمن له قيمته الثالث الكلب المعلم أو البازي المعلم أو الفهد المعلم اذا ألقفه يضمن عندنا الرابع للمسرقين اذا أحرقه أو ألقاه في أرضه هذا في الغصب من الخلاصة **هـ** وفيه رجل دفع الى رجل آخر حولا فقصمها الى بلدة أخرى فذهب الرجل بالجمال حتى أتى نمر اعظيما وفي النهر جسد كبير يجري فيه الماء كما يكون في الشتاء فركب الجمال جلا والجمال الآخر يدخل على اثر هذا فينقى جل من الجمال في الماء من جريان الجسد فسقط في الماء ان كان الناس يسلكون في مثل هذا ولا يشكرون على أحد لا ضمان عليه **هـ** وجد في دار انسان خرافا في فيه مملها فصار خرافا فهو له وان لم ينقل الدين عن مكانه قال رحمه الله عرف بهذا ان بنفس القاء الملح على الخيل **هـ** أدخل أجنا سله في المسجد فغير اذن خادمه وأخذ مفتاحه وجاء سبل فاهلك بسط المسجد يضمن **هـ** اراق الخمر في الطريق وكسر دنانها وملا جدي في مجلس الشرب من آلات الفسق فله ذلك ولا ضمان عليه **هـ** اشترى مسلم خرا من ذبي فأنلفه اليه يضمن ولو غصبه امنه فأنلفه يضمن **هـ** اشترى خرا من ذبي فشر بها فلا ضمان عليه ولا غن **هـ** متلف كعاب الصبيان لا يضمن **هـ** ادعى انه اراق خمر المسلم فقال أرقته بعد ما صار خلا والقول للمتلف في الغصب من القنية **هـ** فادان انسان أعشى فوطئ الاعشى انسانا فقتله لم يذكر هذا قال الفقيه أبو الليث ينبغي ان لا يجب الضمان على القائد هذه في جنائيات الدواب من الخلاصة **هـ** ولو نقب رجل حائط انسان حتى مرق آخر من البيت شيئا الاصح انه لا يضمن هذه في فصل السعاية منها



١ فر من عنده صبي ليضرب به تخاف من في البيت وحصل به تلف لم يضمن الضارب وكذا لو  
 تسور من سور فخاءت مارة تخافت منه دابة وقتلت انسانا لم يضمن ولو غير صورته تخوف حرا  
 أو عبدا لم يضمن ٢ قال التليذ في تسوية عمد المسجد خذ العمد فأخذه والاستاذ حرك  
 الخشبة المغرورة بالخ فاذيد فسقط السقف وقرى الى الخارج وهلك التليذ يضمن ان كان ذلك  
 بفعله ولم يقدر على الانتقال والفرار وكذا الورق واسقبنه لاصلاحها وقالوا للتليذ ضع العمد  
 تحتها وحركوها بلخ براهم افسقطت عليه يضمنون ٣ صبي ابن ثلاث سنين وحق الحضنة للام  
 فخرجت وترك الصبي فوق في النار يضمن الام وفي المحيط لا يضمن في بنت ست سنين ٤ امرأة  
 تصرع أجبنا فتنحاج الى حفظها لانها اتقى نفسها في ماء أو نار وهي في منزل زوجها فعليه  
 حفظها فان لم يحفظها حتى ألفت نفسها في نار عند الفرع فعلى الزوج ضمانها وكذلك الصغيرة  
 التي تحتاج الى الحفظ وهي مسلمة الى الزوج فان لم يحفظها وضيعها ضمن من جنابات القنية  
 ٥ استقرض عشرة دراهم وأرسل عبده ليأخذها من المقرض فقال المقرض دفعها اليه  
 وأقر العبد به وقال دفعها الى مولاي وأنكر المولى قبض العبد العشرة قال قول له ولا شيء عليه  
 ولا يرجع المقرض على العبد لانه أقرانه قبضها بحق هذه في البيوع من القنية ٦ كانت تدفع  
 لزوجها ورعا عند الحاجة الى النفقة أو الى شيء آخر وهو ينفقه على عياله ليس لها ان ترجع  
 ٣م عليه ٧ دفع لولده الصغير قرصا فأكمل نصفه ثم أخذه منه ودفعه لآخر يضمن ٣ قال رحمه  
 الله عرف به ان حجروا الدف من الاب الى الصغير لا يكون عليه كرامة حسن ٨ أجمعت لفلان ان  
 يأكل من مالي فأكل قبل العلم بالاباحة لا يضمن ٩ المتعاشقان يدفع كل واحد منهما صاحبه  
 أشياء فهي رشوة لا يثبت المالك فيها والدافع استردادها لان الرشوة لا تملك ١٠ قاض أو غيره دفع  
 اليه سمحت لاصلاح المهـم فاصالح ثم ندم رد ما دفع اليه ١١ أبرأه عن الدين ليصلح مهمه عند  
 السلطان لا يبرأ وهو رشوة ١٢ تصدق على فقير بطازجة على ظن انه فليس ليس له ان يستردها  
 وهو ظاهر وفي فتاوى العسيران كان قال ملكك منه فلما ظم ظهر انه طازجة له ان يسترد  
 فان قال ملكك هذا لا يسترد وقال سيف الأئمة الساهي لا يسترد في الحالين هذا في  
 الهبة من القنية ١٣ غزلت جوزقة الزوج باذنه أو بسكوته ونسجتها كرايس فهي للزوج  
 وان منعها ومع هذا غزلته ونسجته فهو لها وعليها قيمة الجوزقة ولو نسج الغزل الزوج أو دفع  
 الاجرة في فصل المنع فهو متبرع هذه في النكاح من القنية ١٤ مات عن أولاد صغار  
 وكبار فاستعمل الصغير ثبرانه والبذر مشترك من مال الميراث فلصغير نصيبه من الحصاد  
 واحد الورثة اذا اتفق في تجهيز الميت من التركة بغير اذن الباقيين بحسب منه ولا يكون  
 متبرعا هذه في الوصايا من القنية ١٥ رب الدين أخذ من المديون أمتعة فضلت قيمتها  
 ٣ قوله ليس لها ان ترجع الخ وجهه ان القرض لا يتم الا بقول المقرض أقرضتك مثلا فاذا  
 سكت عند الاعطاء ولم يقل ذلك لا يكون قرضا بل تبرعا اه معجبه  
 ٣ راجع القنية وحمل العبارة منها

على قدر دينه ثم قال للمديون اجعاني في حل ففعل لا يبرأ رب الدين عنها ان كانت باقية وان  
 كانت هالكه يبرأ ١ له عليه نصف دينار فدفع المديون دينارا وقال نصفه بحقت وبالنصف  
 أخذ منك كذا فالكل مضمون عليه النصف بالمعاوضة والنصف بحكم القرض لانه  
 مقبوض بعقد فانه فيضمن ٢ قضى المديون الدين المؤجل قبل حلول الاجل أو مات فأخذ من  
 تركته بخواب المتأخرين انه لا يؤخذ من المراجعة التي جرت المبايعه بينهما الا بقدر ما مضى  
 من الايام قيل له أتفتي به أيضا قال نعم ولو أخذ المقرض المراجعة قبل مضي الاجل  
 فلامديون ان يرجع منها بمحصاة ما بقي من الايام كان يطالب الكفيل بالدين بعد أخذه من  
 الاصيل ويتبعه بالمراجعة شيئا سنين حتى اجتمع عليه سبعون دينارا ثم تبين انه قد أخذه فلا  
 شيء له لان المبايعه بناء على قيام الدين ولم يكن تبرع بقضاء الدين عن انسان ثم أبرأ الطالب  
 المطلوب على وجه الاسقاط فلام تبرع ان يرجع عليه وفي المنتقى ليس له ان يرجع ٣ استقرض  
 منه دينارين فدفع اليه ثلاثة ايزن منها الدينارين فصاعت قبل الوزن لاشئ عليه ٤ ولو تبرع  
 بقضاء الدين عن الميت المفلس لا يسقط به دينه لا يسقط به لاله فله ذلك فتمته ولكن لا يرجع على  
 الدائن لان حق المطالبة لم يبطل في الدار الاخرة ٥ ولو أعطى الوكيل بالبيع الاثر الثمن من  
 ماله قضاء عن المشتري على ان يكون الثمن له كان القضاء على هذا فادار يرجع البائع على  
 الاثر بما أعطاه وكان الثمن على المشتري على حاله ٦ رب الدين اذا ظفر بجنس حقه من مال  
 المديون على صفته فله أخذه بغير رضاه ولا يأخذ الجيد بالردى وله أخذ الردى بالجيد ولا  
 يأخذ خلاف جنسه كالدراهم بالدنانير وعند الشافعي رحمه الله له أخذه بقدر قيمته وعن أبي  
 بكر الرازي له أخذ الدنانير بالدراهم وكذا أخذ الدراهم بالدنانير استحصانا لالقياسا ولو أخذ  
 من الغريم غيره ودفعه الى الدائن قال ابن سلفة رحمه الله تعالى هو غاصب والغريم غاصب  
 الغاصب فان ضمن الاخذ لم يصرف قضا صا بدينه وان ضمن الغريم صار قضا صا وقال زهير بن  
 يحيى رحمه الله تعالى صار قضا صا بدينه والاخذ مضمون له وبه يفتي ٧ ولو غصب جنس الدين  
 من المديون فغصبه منه الغريم فاختار هنا قول ابن سلفة ٨ المديون اذا قضى أجور مما عليه  
 لم يجبر الدائن على القبول وقال شمس الأئمة السرخسي يجبر خلافا لفرق ٩ أعطى المستقرض  
 المقرض مالا لغير الجيد من الردى، وبأخذ منه حقه فهلك في يده هلك من مال القاضى في  
 قولهم جميعا لان الاخذ لا يقدل الا لاقتضاء ١٠ دفع المديون الى الدائن حقه ثم دفعه الدائن اليه  
 لينقذه فهلك فن مال الدائن ولو دفع المطلوب الى الطالب حقه زائدا وقال أنصفه فان لم يرج  
 فردا ففعل فلم يرج فله الرد استحصانا لالقياسا كذا قاله أبو يوسف رحمه الله وانظرا هرا نه قول  
 الكل ١١ له على كل واحد منهما خمسة دراهم فأخذها منهما ثم وجد بعضها نهبه رجة ولا يدري لمن  
 هو فليس له رد شيء على واحد منهما حتى يزيد على خمسة فان كانت النهب رجة ستة فله ان يرد على  
 كل واحد منهما درهما وان كانت سبعة قدرهمين وان كانت ثمانية فثلاثة وان كانت تسعة  
 فاربعة وفي العشرة يرد على كل واحد منهما خمسة للتيقن قال نجم الأئمة الحكيم قلت لا ستاذنا



يعني قاضي خان ينبغي ان يمنع الرد على قول أبي - نية لان خلط الدراهم خاطيا بتعذر غيرهما  
استهلالك عنده فقال لکن الرد ثابت بيقين وانما يبطل او لو كان المردود غير ما اخذته منه  
وقبه شئت فلا يبطل به الثابت بيقين قال للدائن خذ دراهمك فقال ادفعها الي فلان وعينه  
قد دفع ومات المدفوع اليه فلبس الدين ان يطالب المدينون بدنيه قال استاذنا وقعت واقعة في  
زماننا ان رجلا كان يشتري الذهب الردي زمانا الدينار بخمسة دوايق ثم تلبه فاستحل منهم  
قأبروه عما بقي لهم - ليه حال كون ذلك - ثم لما فكذب أنادى غيري انه يبرأ وكتب ركن الدين  
الو انجاني الابرأ لا يعمل في الربا لان رده بحق الشرع وقال به آجاب نجم الاثمة الحكيم معلا  
بهذا التعليل وقال هكذا سمعته عن ظهير الدين المرغيناني قال رحمه الله فعزب من ظني ان  
الجواب كذلك مع زردف كنت اطلب الفتوى لا محجوب جوابي عنه فعرضت هذه المسئلة على  
علاء الاثمة الحنطاني فاجاب انه يبرأ اذا كان الابرأ بعد الهلاك وغضب من جواب غيره انه  
لا يبرأ فاذا دظني بعهه جوابي ولم آخه ويدل على صحته ما ذكره البرزوي في صناء الفقهاء من  
جمله صور البيع الفاسد وجلة العقود الربوية علك العوض فيها بالقبض قلت فاذا كان فضل  
الربا بمملوك لا قابض بالقبض فاذا استملكه على ملكه ضمن مثله فلو لم يصح الابرأ ورد مثله  
يكون ذلك روضمان ما استملكه لارد غير ما استملكه وبروضمان ما استملكه لا يرتفع العقد  
السابق بل يتقرر مفيد المالك في فصل الربا فلم يكن في رده فائدة نقض عقد الربا فكيف  
يجب ذلك حق الشرع وانما الذي يجب - فالشرع رد عين الربا ان كان قائما لارد روضمانه هذه  
الجملة في المداينات من القنية

هذا آخر ما أردنا ابراده من الضمانات والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات  
وتنزل البركات والصلوة والسلام على سيدنا محمد أفضل أهل  
الارض والسموات وعلى آله الكمل السادات وعلى  
أزواجه أمهات المؤمنين الطاهرات وعلى أصحابه  
القادات صلاة وسلاما دائما غنيا من لازم  
الى ان تبعث الاموات وترتفع  
الجنات للمؤمنين  
والمؤمنات

خاتمة الطبع لمنشئها الاديب الفاضل أحمد أفندي سمير

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم اننا نحمدك على ان جعلت هذه الشريعة لغيرها اختاما واحكمت قوانينها وضعا ونظاما  
وقدمت علماءها فكانوا للمتقين اماما واخبرت لنشرها من المجتهدين من رفعوا الهادي  
الحافضين اعلاما أولئك الذين اذامروا بالغومر وكراما واذا خاطبهم الجاهلون قالوا  
سلاما (ونسألك) ضارعين اليك بالشفيع الاعظم لديك سيدنا محمد واسطة عقد الانبياء  
المبعوث بالحنيفية البيضاء ان تحضه بافضل الصلاة والسلام وتديم الرضا عن آله  
وصحبه شرف الاسلام (أما بعد) فان قسم المعاملات في الكتب الفقهية أوسع موضوع  
وقد اشتغل به علماء الاصول والفروع فبحثوا في البيع والشراء وأنواع الاخذ والعطاء  
بحوثا تعجب فيها شهر وأعواما حتى لم يدعوا من بعدهم كلاما ومعلوم ان مسائل الضمان  
والالتزام من أدق ما يجب به الاهتمام على انهم تذكروا مجمعة في باب ولم يوضع لها  
بخصوصها كتاب الى ان جاء خاتمة المحققين وامام المشرعين (أبو محمد بن غانم بن  
محمد البغدادي) رحمه الله رحمه جده وأثار بشعوس فضائله أفكار الامة فاهتدى  
لوصل أسبابها ونقب عنها كل منقب في أبوابها ونظم عقدها بعد انتقاره وأدخل فيها  
ما استخراجها بقاب أفكاره وجاء منها بالآيات البينات في هذا الكتاب الذي سماه (مجمع  
الضمانات) فلا غرو أن وافى كتابا فردا الجوهر جيدا السمة والخبر دافع الجبه واضح المحجة  
بل هو الاخر والاول وعليه وحده في الحكم المعول غير انه كان عزيزا للتناول نادر  
التداول لا تحوم حوله الأفكار كغناها في خزائن الكتب بعض الاسرار حتى قبض الله  
لهزمنة من رجال القضاء فكشفوا عنه الغطاء وسعوا في احياء موانه واطهار آياته شأن  
من لاجمه الاعلم بشهره أو فضل بنشره (وكان) في مقدمة هؤلاء الانجباب العاملين على  
نشر هذا الكتاب رجل الهمم المشكورة والمساخي المبرورة أمير الامراء وزينة الكبراء  
الجامع في أحكامه بين فضيلتي العدل والعلم المخصوص بالرزانة والحلم (صاحب السعادة  
ابراهيم فؤاد باشا وزير الحفانية المصرية حالا) فلقد ادهم منذ كان وكيل محكمة  
الاستئناف الاهلية بشأنه اهتماما وحرصا على طبعه قوما من فضلاء تلك المحكمة كراما  
فقابلوا بالقبول ذلك التعريض ووجدوا من أنفسهم خفة تغني عن التعريض فانفقوا  
مع أصحاب المطبعة الخيرية على بلوغ هذه الامنية ولكن كانت النسخة التي يراد الطبع  
عليها حسنة الخط فقط قيصة السقط والغلط فكانت عقيمة في تلك السبيل وكاد الطبع بعد  
من المستحيل غير ان من طرق باب الاجتهاد دخل وكل من سار على الدرب وصل فلذلك



سارع أرباب المطبعة الى استحضار ما خذ ذلك الكتاب التي اعتمد عليها المؤلف في النقل والاستصواب بجامع الفصولين والهداية والاشياء والنظائر وغيرها من الكتب التي هي لها نظائر وكان متولى التصحيح حنفيا كثير الدرس والمطالعة خيرا عطاء المراجعة فبذل في المقابلة جهده وأنجز من التثبت في العبارة وعدده فصحت بعد الاعتلال وبدلت من العوج بالاعتدال وقد انتهى الطبع في أوائل أيام من أعادهم مصر شيابا وألبسها بامارته من الفخر جلبابا مرجع الآمال والاماني مولانا الخديوي المعظم (عباس باشا الثاني) أحانه الله على حل أهواء الاماره وجعل حظ القطر منه رفايته وعماره وأبد دولته وأبد دولته وتم ذلك في أوائل شهر شعبان المعظم سنة ١٣٠٩ من هجرته صلى الله عليه وسلم بالمطبعة الخيرية المؤسسة في مصر القاهرة بخط الباطنية لاصحابها (السيد عمر حسين الخشاب والسيد محمد عبد الواحد الطوبى وشريكهما) بلغهم

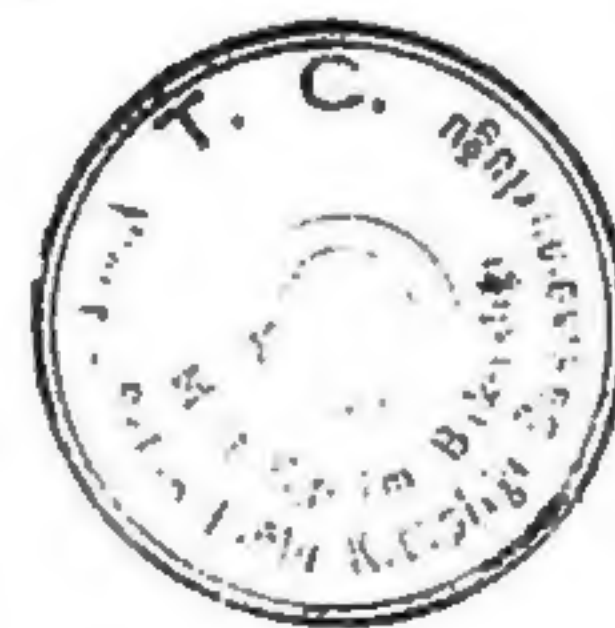
الله المطالب وأحسن لنا

ولهم العواقب

آمين



5503



Süleymaniye	
Kitap No.	884
Yazma	
Page No.	